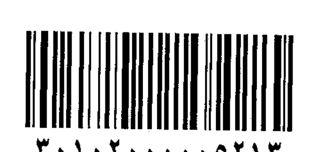
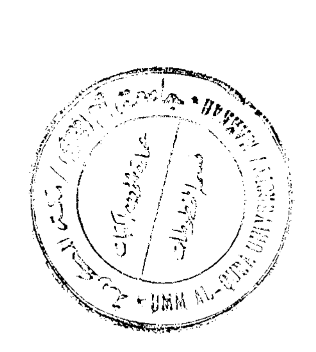
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
قسم السنة وعلومها







الميسر في شرح المصابيح

لأبي عبد الله شهاب الدين فضل الله بن الحسن بن الحسين التوربشتي ٦٦١هـ

من أول باب الأسامي من كتاب الآداب
إلى آخر باب: لا تقوم الساعة إلا على الشرار من كتاب الفتن

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها

أعدها الطالب
فهد بن إبراهيم بن عبد الله الشمسان

بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور
أحمد بن عبد الله الباتلي
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ﴿ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾[1]، والصلاة والسلام على نبينا وقدوتنا محمد بن عبدالله، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلا تخفى منزلة السنة النبوية ومكانتها في التشريع؛ فهي وحي من عند الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾[2]، وقد قيَّض الله لهذه السُّنة من العلماء العاملين الأوفياء المخلصين من رعاها حق رعايتها، فحفظوها في الصُّدور، ودونوها في ثنايا السطور، وكانت لهم أيادٍ بيضاء في خدمتها والذبِّ عنها، وكان من نتيجة ذلك تلك الآثار الجليلة والمصنفات الحديثية العظيمة، التي صارت دُرَّة متألقة في جبين هذه الأمة، ومفخرة عظيمة لها.

ومن تلك المصنفات: كتاب «المصابيح» للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة (٥١٦هـ)[3]، وهو كتاب جليل القدر عظيم النفع، ولذا توارد العلماء على خدمته والعناية به شرحاً واختصاراً وتخريجاً واستدراكاً وانتقاداً.

ومن أبرز شروحه: كتاب «الميسر» للإمام فضل الله بن الحسن بن الحسين التُّورِبِشْتي المتوفى سنة (٦٦١هـ).

---

(١) سورة الجمعة، الآية (٢).

(٢) سورة النجم، الآيتان (٣-٤).

(٣) ستأتي ترجمة البغوي والتعريف بكتابه في الباب الأول.

وقد عزمت بعد استخارة الله تعالى، واستشارة بعض مشايخي أن تكون أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه في تحقيق جزء من هذا الشرح، يبدأ من باب الأسامي من كتاب الآداب، وينتهي بنهاية باب: لا تقوم الساعة إلا على الشرار من كتاب الفتن.

وكانت أبرز أسباب اختياري للموضوع ما يلي:

١- أهمية كتب الشروح، ودورها في إثراء الطالب بأنواع من العلوم والمعارف، مع حاجة المكتبة الإسلامية لها.

٢- منــزلة الكتاب المشروح -«المصابيح»- لاشتماله على معظم أبواب الدين، مع حسن ترتيبه وتبويبه[١].

٣- مكانة هذا الشرح -«الميسر»- لكونه من أوائل شروح «المصابيح»، ولما تميز به من ميزات عديدة كعنايته بالحديث وشرح الغريب، ولما حواه من تحقيقات فريدة، واختيارات موفقة وغيرها من الميزات التي سيأتي ذكرها[٢].

٤- اعتماد كثير من شراح «المصابيح» و«مشكاة المصابيح» على هذا الشرح[٣]، فنقلوا اختياراته وتحقيقاته، وأفادوا منه، فصار تحقيق الأصل من الأهمية بمكان في توثيق تلك النقول وضبطها.

٥- مع كثرة شروح «المصابيح» فلم يطبع منها شيء -حسب علمي- سوى الجزء الأول من «شرح المصابيح»[٤] لزين العرب المصري المتوفى بعد سنة (٦٥٠هـ)[٥].

---

(١) سيأتي التعريف بكتاب «المصابيح» بالتفصيل في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢) ينظر المبحث المتعلق بمكانته (ص٦٣). وأيضاً المبحث المتعلق بميزاته (ص٩٧).

(٣) ينظر الحديث عن أثر هذا الشرح على غيره (ص٦٤).

(٤) طبع هذا الجزء قبل خمسين سنة، وينتهي المطبوع بكتاب الطهارة، وستأتي الإشارة لهذا الكتاب ضمن شروح «المصابيح» (ص٢٤).

(٥) بعد تسجيلي لرسالة الدكتوراه بأزيد من ثلاث سنوات طبع «الميسر» للتوربشتي، وستأتي الإشارة لهذه الطبعة في نهاية القسم الدراسي (ص١١٤).

خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة وقسمين وخاتمة

المقدمة:

وتتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وعرضاً لخطة البحث التفصيلية.

القسم الأول: الدراسة.

ويتضمن التعريف بالإمام البغوي والتوربشتي وكتابيهما، وفيه ثلاثة أبواب:

الباب الأول: التعريف بالإمام البغوي وكتابه «المصابيح»، وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة مختصرة للإمام البغوي.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب «المصابيح»، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: عنوانه.

المبحث الثاني: موضوعه ومشتملاته إجمالاً.

المبحث الثالث: ترتيبه.

المبحث الرابع: اصطلاح البغوي في تقسيم أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان، وموقف العلماء من ذلك.

المبحث الخامس: مكانة الكتاب وعناية العلماء به.

الباب الثاني: التعريف بالمؤلف (التُّورِبِشْتِي) باختصار، من حيث:

أولاً: اسمه ونسبه.

ثانياً: مولده ونشأته.

ثالثاً: طلبه للعلم.

رابعاً: شيوخه.

خامساً: تلاميذه.

سادساً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

سابعاً: عقيدته.

ثامناً: مذهبه الفقهي.

تاسعاً: مؤلفاته.

عاشراً: وفاته.

الباب الثالث: التعريف بكتاب «المُيَسَّر»، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة عامة عن الكتاب، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: عنوانه.

المبحث الثاني: إثبات نسبته للمؤلف.

المبحث الثالث: أسباب تأليفه.

المبحث الرابع: موضوعه.

المبحث الخامس: مكانته.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للقسم المحقق، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج المؤلف.

المبحث الثاني: مصادره.

المبحث الثالث: تقويم الكتاب.

المبحث الرابع: مقارنة بينه وبين «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي.

الفصل الثالث: منهج العمل في التحقيق، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالنسخ الخطية للكتاب.

المبحث الثاني: منهج التحقيق والتخريج والتعليق على الكتاب.

القسم الثاني: تحقيق نص الكتاب، حسب المنهج الآتي بيانه في آخر القسم الدراسي[1].

الخاتمة: وفيها ذكرت أهم النتائج التي ظهرت لي خلال البحث.

---

(١) ينظر: (ص١١٥).

ثم ذيلت الرسالة بفهارس كاشفة شاملة: للآيات، والأحاديث والآثار، والأشعار والأمثال، والأعلام المترجم لهم، والقبائل والوفود والجماعات، والوقائع، والأماكن والبلدان، والألفاظ الغريبة، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

وبعـــد:

فأشكر الله تعالى وأحمده فهو المستحق للحمد وأهله، على ما يسره من إتمام هذا البحث، فله الحمد على ذلك كثيراً، حمداً لا منتهى لحده.

ثم أشكر من قرنَ الله شكرَهما بشكره فقال: ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾[1] وأسأل الله تعالى أن يجزي والديَّ خير ما جزى والداً عن ولده، وأن يرحمهما كما ربياني صغيراً، وأن يحفظَهما ويمدَّ في عمرهما على طاعته إنه سميع مجيب.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لفضيلةِ المشرفِ على الرسالة الشيخِ الدكتورِ: أحمدِ بنِ عبدِالله الباتلي، الأستاذِ المشاركِ في قسم السنة وعلومها، الذي غمرني بلطفِه ودماثةِ خلقه، ولم يألُ جهداً في توجيهي وإفادتي خلال مدة إعداد الرسالة، فبارك الله فيه، وجزاه عني أفضل الجزاء وأوفره.

ويمتد الشكر أيضاً لفضيلة عضوي المناقشة: فضيلة الأستاذِ الدكتور: مسفر بنِ غرم الله الدميني الأستاذِ بقسم السنةِ وعلومِها والذي رعى هذا المشروعَ من بدايته حين أشرف على عددٍ من الرسائل المسجلةِ فيه، وها هو يشارك في مناقشة هذه الرسالةِ فنفع الله به، وجزاه عنا خير الجزاء.

والشكر أيضاً لفضيلة الشيخِ الدكتورِ: علي بنِ عبدِالله الجمعة الأستاذِ المشاركِ بجامعة القصيم على تكرمه بقبول مناقشةِ الرسالةِ فجزاه الله خيراً، وبارك في علمه وعمله.

كما أشكر كلية أصول الدين بالرياض ممثلة في عميدها ووكيليه، وأعضاء قسم السنة وعلومها، على ما لقيته منهم من تعاون كبير وتسهيل لإجراءات تسجيل هذه الرسالة، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

---

(١) سورة لقمان، الآية (١٤).

والشكر موصول لكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة من مشايخ وزملاء وأهل، وأسأل الله تعالى أن يضاعف للجميع الأجر، وأن يجعل ما بذلوه ذخراً لهم في الآخرة.

وختـــاماً: هذا جهد المقل، وحسبي أني بذلت جهدي، واستفرغت وسعي، فإن أصبت فمن فضل الله وحده ومنته، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر الله تعالى.

وأقول كما قال المؤلف في خاتمته: «ولا آمَن فيما أوردتُه عن عَثْرة القلم، وكَبْوة الذهن، وهَفْوة الحفظ، وغَفْلة القلب، فعلى من عثر على شيء من ذلك أن يَفْتِق رَتْقه، ويَرْقَع خَرْقه، ويضم نَشْره»[1].

وأسأل الله جل وعلا بأسمائه وصفاته أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده، وأن يتقبله مني بقبول حسن، وينفعني به بمنّه ورحمته، وأن يعيذني من فتنة القول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) الميسر (١٣٦٢/٤).

القسم الأول

دراســـة عن البغـوي والتوربشـتي وكتـابيهما

وفيه ثلاثة أبواب:

الباب الأول: التعريف بالبغوي وكتابه «المصابيح».

الباب الثاني: التعريف بالتُّورِبِشْتي.

الباب الثالث: التعريف بكتاب «المُيَسَّر».

الباب الأول

التعريف بالبغوي وكتابه «المصابيح»

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة مختصرة للإمام البغوي.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب «المصابيح».

الفصل الأول

ترجمة مختصرة للإمام البغوي[1]

اسمه ونسبه ونشأته.

هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي.

ولد في جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وأربع مئة في موطنه (بَغْ)[2] ثم انتقل إلى (مَرْو الرُّوذ)[3] فأقام بها وتلقى العلم على شيوخها.

---

(١) مصادر ترجمته:

معجم البلدان (بغشور) (٤٦٨/١)، التقييد لابن نقطة (٣٠٥/١)، وفيات الأعيان (١٣٦/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٩)، تذكرة الحفاظ (١٢٥٧/٤)، العبر (٣٧/٤)، الوافي بالوفيات (٦٣/١٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٢١٤/٤)، طبقات الشافعية للأسنوي (٢٠٥/١)، البداية والنهاية (٢٦٢/١٦)، النجوم الزاهرة (٢٢٣/٥)، طبقات المفسرين للسيوطي (ص٤٩)، طبقات المفسرين للداودي (ص١٥٨)، شذرات الذهب (٤٨/٤).

كما أفردت ترجمته ومنهجه في بعض كتبه بدراسات خاصة، منها:

«الإمام البغوي وأثره في الفقه الإسلامي» لصلاح الشرع، «البغوي ومنهجه في التفسير» لعفاف عبدالغفور حميد، «منهج الإمام البغوي في تقرير عقيدة السلف» لمحمد بن عبدالله الخضير، «المدخل إلى شرح السنة» لعلي بادحدح، «الإمام البغوي ودوره في دراسة الحديث النبوي وفقهه» لتوفيق الغلبزوري -بحث دبلوم من جامعة محمد الخامس بالرباط-. هذا بالإضافة إلى ما كتب عنه في مقدمات كتبه المطبوعة المحققة.

(٢) (بَغْ) ويقال لها: (بَغْشُور) بضم الشين المعجمة وسكون الواو وآخرها راء: بليدة من بلاد خراسان بين هراة ومرو الروذ. ينظر: معجم البلدان (٤٦٧/١)، اللباب (١٦٤/١).

(٣) مَرو الرُّوذ ويقال لها مرو الصغرى تمييزاً لها عن مرو الشاهجان، تقع على نهر بلخ، ولها شهرة بما أنجبت من العلماء الكبار.

ينظر: المسالك والممالك (ص١٥٢)، معجم البلدان (١١٢/٥)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٤٣٩-٤٤٨).

شيوخه.

تلقى الإمام البغوي العلم عن شيوخ كثيرين من أبرزهم:

١- الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي فقيه خراسان وشيخ الشافعية في وقته المتوفى سنة (٤٦٢هـ) وكان البغوي من أخص تلاميذه.

٢- أبو عمر عبدالواحد بن أحمد المَلِيحي الهروي، مسند مرو وهراة المتوفى سنة (٤٦٣هـ) وقد أكثر من الرواية عنه.

٣- أبو الحسن علي بن يوسف الجويني المعروف بشيخ الحجاز، عم إمام الحرمين، المتوفى سنة (٤٦٣هـ).

٤- أبو القاسم عبدالكريم بن عبدالملك بن طلحة النيسابوري القشيري صاحب «الرسالة القشيرية» المتوفى سنة (٤٦٥هـ).

٥- أبو صالح أحمد بن عبدالملك بن علي النيسابوري، الحافظ الثقة، محدث وقته بخراسان المتوفى سنة (٤٧٠هـ).

وغيرهم كثير.

تلاميذه.

من أبرزهم:

١- أخوه أبو علي الحسن بن مسعود البغوي. المتوفى سنة (٥٢٨هـ).

٢- أبو منصور محمد بن أسعد العطاردي. سمع عنه «شرح السنة» و«معالم التنزيل» توفي سنة (٥٧١هـ).

٣- أبو عبدالله محمد بن عمر الشاشي. المتوفى سنة (٥٥٦هـ).

وغيرهم.

مؤلفاته.

تنوعت مؤلفاته في التفسير والحديث والفقه والسيرة، ومن أشهرها:

١- معالم التنـــزيل.

وهو المشهور بتفسير البغوي، وهو تفسير متوسط، فسر فيه القرآن بالقرآن، وبالحديث، وبأقوال السلف، وبالقراءات، ذاكراً أسانيده في الأحاديث غالباً، وأسانيده إلى أصحاب التفسير من الصحابة والمفسرين، مع بيان الأحكام الشرعية واختلاف العلماء بإيجاز[١].

وقد أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية حينما سئل: أي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة؟ الزمخشري أم القرطبي أم البغوي؟ فأجاب: «أسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة؛ البغوي، لكنه مختصر من «تفسير الثعلبي» وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه وحذف أشياء غير ذلك»[٢].

وقد طبع أكثر من مرة[٣]، منها في بومباي عام (١٢٦٩هـ).

ثم طبع بتحقيق خالد العك ومروان سوار، وصدر عن دار المعرفة في بيروت عام (١٤٠٦هـ) في أربعة مجلدات.

ثم طبع بتحقيق محمد النمر وعثمان ضميريه وسليمان الحرش، وصدر عن دار طيبة بالرياض عام (١٤٠٩هـ) في ثمانية مجلدات.

٢- شرح السنة.

وهو من أشهر مؤلفاته وأكبرها، جمع فيه أحاديث كثيرة، رواها بإسناده، ورتبها على أبواب كتب الحديث الجوامع، ويعقب الحديث بذكر من أخرجه إن كان في «الصحيحين» أو

---

(١) للاستزاده عن منهجه يراجع: كتاب: «البغوي ومنهجه في التفسير» لعفاف عبدالغفور. ومقدمة تحقيق «تفسيره». في طبعتي بيروت والرياض التي سأشير إليهما قريباً.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٣٨٥).

(٣) يراجع: معجم المطبوعات العربية (١/٥٧٣).

أحدهما، مع شرح مشكله وذكر الأحكام المتعلقة به[١].

وقد طبع بتحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، وصدر عن المكتب الإسلامي في بيروت عام (١٣٩٠هـ) وما بعدها في ستة عشر مجلداً مع فهارسه.

٣- المصابيح.

وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب.

٤- الأنوار في شمائل النبي المختار.

رتبه على واحد ومئة باب على طريقة المحدثين فروى أحاديثه بالإسناد.

وقد طبع بتحقيق إبراهيم اليعقوبي، وصدر عن مكتبة دار الضياء في بيروت. ثم عن دار المكتبي في دمشق عام (١٤١٩هـ).

كما قام باحثان بتحقيقه لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى عام (١٤٠٩هـ).

٥- التهذيب في الفقه.

وهو من الكتب المعتمدة في الفقه الشافعي، ونسبه إليه كل من ترجم له. قال عنه ابن قاضي شهبة: «وهو تصنيف متين محرر، عارٍ عن الأدلة غالباً»[٢].

وقال حاجي خليفة: «هو تأليف محرر، مهذب، مجرد عن الأدلة غالباً»[٣][٤].

وذكر بروكلمان[٥] وجود نسخ خطية له في دمشق والقاهرة. وقد طبع بتحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، وصدر عن دار الكتب العلمية في بيروت عام (١٤١٨هـ) في ثمانية مجلدات.

---

(١) للاستزادة عن الكتاب ينظر: «المدخل إلى شرح السنة» لعمر بادحدح وأصله رسالة ماجستير من جامعة أم القرى.

(٢) طبقات الشافعية (٢٨١/١).

(٣) كشف الظنون (٥١٧/١).

(٤) للمزيد عن الكتاب ينظر: «الإمام البغوي وأثره في الفقه الإسلامي» لصلاح الشرع.

(٥) تاريخ الأدب العربي (٢٤٤/٦).

وفاته.

توفي في مَرْو الرُّوْذ[١] في شوال سنة ست عشرة وخمس مئة (٥١٦هـ). رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) تقدم التعريف بها في أول ترجمته.

الفصل الثاني

التعريف بكتاب «المصابيح»

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: عنوانه.

المبحث الثاني: موضوعه ومشتملاته إجمالاً.

المبحث الثالث: ترتيبه.

المبحث الرابع: اصطلاح البغوي في تقسيم أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان، وموقف العلماء من ذلك.

المبحث الخامس: مكانة الكتاب وعناية العلماء به.

الفصل الثاني

التعريف بكتاب «المصابيح»

المبحث الأول: عنوانه.

لم يذكر المؤلف في مقدمته اسماً لكتابه، وإنما وصف ما يحويه فقال: «أما بعد فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة، وسنن سارت عن معدن الرسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين وخاتم النبيين، هن مصابيح الدُّجى؛ خرجت عن مشكاة التقوى...»[١].

ولهذا وقع اختلاف يسير في تسميته وأبرز هذه التسميات ما يلي:

١- **«المصابيح»** سماه بهذا أكثر العلماء ولا سيما المتقدمون ممن ترجم للمؤلف[٢] وشراح الكتاب[٣] ومن قام بخدمته كالتبريزي في «مشكاة المصابيح»[٤] وشراح «المشكاة»[٥] والمصنفين في علوم الحديث[٦] وغيرهم.

---

(١) المصابيح (١٠٩/١).

(٢) تراجع مصادر ترجمته في الفصل الأول.

(٣) كالتوربشتي (٢٩/١)، وزين العرب (ل١/أ)، والبيضاوي (ل١/أ) وغيرهم.

وتتجلى التسمية أيضاً من خلال عناوين بعض الشروح وغيرها من الكتب التي خدمت «المصابيح» ولا سيما تلك العناوين المسجوعة مثل: «التلويح في شرح المصابيح» و«المفاتيح في شرح المصابيح» و«كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» وغيرها. وانظر الحديث عن شروح الكتاب (ص٢٣).

(٤) «مشكاة المصابيح» (٣/١).

ومثل «هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة» لابن حجر (٥٧/١).

(٥) كالطيبي (٣٦٨/٢) وغيره.

(٦) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٧)، إرشاد طلاب الحقائق (١٤٤/١)، المقنع لابن الملقن (٩٧/١)، الغاية للسخاوي (٢٥٥/١) وغيرها.

=

بل لا أعلم من سماه بغير هذا قبل حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧هـ)، وإن وجد من بعضهم زيادة على هذا القدر فإنما هو بيان لموضوع الكتاب ووصف لمحتواه، كقول ابن كثير في «البداية والنهاية»[(١)]: «المصابيح في الصحاح والحسان» وقوله أيضاً في «المختصر في أخبار البشر»[(٢)]: «المصابيح في الحديث»، وكذا قال السخاوي في «فتح المغيث»[(٣)].

فزيادة: «في الصحاح والحسان» وصف لأحاديث الكتاب حيث قسمها إلى صحاح وحسان على ما بينه في مقدمته. وزيادة: «في الحديث» بيان لموضوعه وأنه مُؤلَّف في الحديث. ولذا سماه ابن كثير والسخاوي في مواطن أخرى: «المصابيح» بلا زيادة[(٤)].

٢- **«مصابيح السنة»** اشتهر بهذا الاسم عند المتأخرين، وأول من سماه بهذا -فيما أعلم- حاجي خليفة في «كشف الظنون»[(٥)] وتبعه من جاء بعده كالبغدادي في «هدية العارفين»[(٦)] والجشتي في «البضاعة المزجاة»[(٧)] والزركلي في «الأعلام»[(٨)] وغيرهم.

وبهذا الاسم ظهر في طبعاته المتعددة[(٩)]. وهو المشتهر على ألسنة الناس اليوم.

وسبب ذكرهم لكتاب «المصابيح» هو اصطلاحه الذي انفرد به في تقسيم أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان. وسيأتي الحديث عن هذا الموضوع في مبحث مستقل. ينظر: (ص٢٠).

(١) (٢٦٢/١٦).

(٢) (٢٢٩/٢).

(٣) (٩٤/١).

(٤) ينظر: البداية والنهاية (٣٤٣/١٥)، الباعث الحثيث (١٣٨/١)، الغاية للسخاوي (٢٥٥/١).

(٥) (١٦٩٨/٢).

(٦) (٣١٢/١).

(٧) (ص٥٥).

(٨) (٢٥٩/٢).

(٩) ينظر: معجم المطبوعات العربية (٥٧٣/١)، دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة (٣٣٦/١)، المعجم المصنف لمؤلفات الحديث (٤٧٩/١).

وأرى أن الاحتفاظ بالتسمية التي اشتهرت عند أهل العلم المتقدمين على مدى خمسة قرون أولى من غيرها. والله أعلم.

المبحث الثاني: موضوعه ومشتملاته إجمالاً.

عمد المؤلف في هذا الكتاب إلى جمع الأحاديث النبوية في عموم أبواب الدين، مجردة من الأسانيد سوى الصحابي في بعض الأحيان، ورتبها على طريقة كتب الجوامع[١]، مع الحكم عليها بالصحة أو الحسن أو غير ذلك، فاشتمل على أحاديث العقائد والعبادات والمعاملات والآداب والرقاق والفتن والفضائل والمناقب وغيرها مما تضمنته كتب الجوامع كما سيأتي تفصيلة في المبحث التالي، و لم يفته سوى التفسير والمغازي.

وامتاز عن كتب الجوامع بشموله لأحاديث كل باب؛ لأنه جمع أحاديث كتب كثيرة، فجاء وافياً، شاملاً، سهل التناول، نافعاً للمسلم وزاداً له مع كتاب الله كما أراده مؤلفه، حيث قال في مقدمته[٢]: «جمعتها -أي الأحاديث- للمنقطعين إلى العبادة، لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظاً من السنن وعوناً لهم على ما هم فيه من الطاعة».

وقد بلغت أحاديثه -حسب ترقيم طبعة دار المعرفة المحققة- (٤٩٣١) حديثاً[٣].

---

(١) ينظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٦٥، ٦٧)، الرسالة المستطرفة (ص٤٢)، توضيح الأفكار (١٥/٢).

(٢) المصابيح (١٠٩/١).

(٣) قيل في عدد أحاديثه غير هذا. وللاستزادة ينظر: كشف الظنون (١٦٩٨/٢)، مرقاة المفاتيح (٤٨/١)، المرعاة (٣١/١).

وسبب الاختلاف يعود في الغالب إلى طريقة العد، فالروايات التي يوردها المؤلف عقب بعض الأحاديث يعتبرها البعض حديثاً مستقلاً، وآخرون لا يدخلونها في العدد، وربما كان لاختلاف النسخ أثر في ذلك أيضاً. والله أعلم.

المبحث الثالث: ترتيبه.

رتب البغوي كتابه -كما أسلفت- على ترتيب كتب الجوامع من حيث العموم، فجعله في ثمانٍ وعشرين كتاباً وهي كما أوردها:

١- الإيمان	٢- العلم	٣- الطهارة
٤- الصلاة	٥- الجنائز	٦- الزكاة
٧- الصوم	٨- فضائل القرآن	٩- الدعوات
١٠- المناسك	١١- البيوع	١٢- النكاح
١٣- العتق	١٤- القصاص	١٥- الحدود
١٦- الإمارة والقضاء	١٧- الجهاد	١٨- الصيد والذبائح
١٩- الأطعمة	٢٠- اللباس	٢١- الطب والرقى
٢٢- الرؤيا	٢٣- الآداب	٢٤- الرقاق
٢٥- الفتن	٢٦- أحوال القيامة وبدء الخلق	
٢٧- الفضائل والشمائل	٢٨- المناقب	

ونلاحظ من هذا العرض أموراً:

١- اقتصر في ذكر الكتب على أصولها دون أن يتوسع في التفريعات، فمثلاً كتاب الصلاة أدخل تحته صلاة الجمعة والعيد والخسوف والاستسقاء، بينما هي كتب مستقلة عند بعض المصنفين كالبخاري ومسلم.

٢- ترجم للكتب بما هو معروف مشهور لدى الأئمة المصنفين.

٣- جعل كتابي (فضائل القرآن) و(الدعوات) بعد كتاب الصوم وقبل المناسك، على غير ماجرت عليه عادة كثير من المصنفين من جعلهم أركان الإسلام متتابعة، ولعله راعى المناسبة بينهما وبين الصوم.

٤- فاته كتابا التفسير والمغازي.

وكل كتاب من هذه الكتب قسمه إلى أبواب، وربما أتبع الأبواب بفصل أو فصلين وهذا قليل جداً، ويترجم للباب أو الفصل بترجمة مختصرة مشهورة، وربما أهملهما من الترجمة فيقول:

«باب» هكذا مهملاً، كما في أبواب فضائل القرآن فلم يترجم لواحد منها، لكنه قليل في كتابه، ويغلب عليه منهج الإجمال والاختصار والبعد عن الإكثار من التفريعات، فلا يبوب لكل مسألة أو فرع، بل يجمع الأحاديث الواردة تحت ترجمة جامعة، ولذا قَلَّت عنده الأبواب.

وأما ترتيبه للأحاديث في كل باب أو فصل فإنه يورد أولاً الأحاديث من الصحاح ثم من الحسان[1] بلا توسع، وإنما يقتصر على إيراد جملة من الأحاديث يرى أنها تغني في هذا الباب أو الفصل، ولهذا استدرك عليه التبريزي في «مشكاة المصابيح» جملة من الأحاديث رأى مناسبة إيرادها، وجعل لها فصلاً مستقلاً.

وقد أثنى بعض العلماء على ترتيب البغوي؛ فقال محمد بن عتيق الغرناطي التجيبي (٦٤٦هـ) -بعد أن ذكر طريقة ترتيب بعض كتب الحديث-: «والمصابيح أحسن ترتيباً؛ فإنه وضع دلائل الأحكام على نهج يستحسنه الفقيه، ووضع الترغيب والترهيب على ما يقتضيه العلم ويرتضيه، ولو فكر أحد في تغيير باب عن موضعه لم يجد له موضعاً أنسب مما اقتضى رأيه»[2].

وقال الجشتي بعد نقله لهذا القول: «ولا شك أنه لم يُرَ مثلُه من حيث تنوع أبوابه، وجودة ترتيبه، وغزارة مادته في تآليف معاصريه، وكان كتاب المصابيح كالمثل السائر القائل بأن كل الصيد في جوف الفراء، فتداولته أيدي النظار، وانثال عليه علماء الأمصار، مطالعة، وقراءةً، وإقراءً، وتلخيصاً، وشرحاً، وتعليقاً، فاشتهر في الأقطار كالشمس في وسط النهار»[3].

---

(١) سيأتي بيان مراده بالصحاح والحسان وموقف العلماء من هذا التقسيم في المبحث الآتي.

(٢) ينظر قوله في «كشف الظنون» (٢/١٧٠١)، «البضاعة المزجاة» (ص٥٨).

(٣) البضاعة المزجاة (ص٥٩).

المبحث الرابع: اصطلاح البغوي في تقسيم أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان، وموقف العلماء من ذلك.

نهج البغوي في هذا الكتاب منهجاً فريداً لم يسبق إليه، بل و لم يتبعه فيه أحد، حيث قسم أحاديثه إلى صحاح وحسان؛ فإنه بعد ترجمة كل باب أو فصل يعنون بقوله: «ومن الصحاح»، وبعدما يورد ما أراد من الأحاديث الصحاح يعنون بعنوان آخر بقوله: «ومن الحسان» ثم يورد جملة من الأحاديث. وقد نص على هذا المنهج في مقدمة كتابه وبين مراده بالصحاح والحسان فقال: «وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان، أعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمهما الله في «جامعهما» أو أحدهما. وأعني بالحسان ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم رحمهم الله، وأكثرها صحاح بنقل العدل عن العدل، غير أنها لم تبلغ غاية شرط الشيخين في علو الدرجة من صحة الإسناد، إذ أكثر الأحكام ثبوتها بطريق حسن، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعاً»[(١)]

وقد تعرض البغوي بسبب هذا المنهج لانتقاد بعض العلماء:

قال ابن الصلاح: «هذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن»[(٢)].

وقال النووي: «هذا اصطلاح لا يعرف ولا هو صحيح، فهذه الكتب فيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، فكيف يجعل كلها حساناً»[(٣)].

---

(١) المصابيح (١/١١٠) و(٢/٣٠٥).

(٢) علوم الحديث (ص٣٧).

(٣) إرشاد طلاب الحقائق (١/١٤٤)، التقريب مع التدريب (١/١٣٢).

وقال ابن جماعة: «أما تسمية البغوي في المصابيح السنن بالحسان فتساهل؛ لأن فيها الصحاح والحسان والضعاف»[١].

وانتقده أيضاً ابن كثير[٢]، وبرهان الدين الأبناسي[٣]، والبلقيني[٤]، والعراقي[٥]، وأحمد شاكر[٦].

وفي المقابل انتصر للبغوي جماعة من العلماء ودافعوا عنه:

قال التاج التبريزي: «ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح والتخطئة عليه مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب. والبغوي قد نص في ابتداء المصابيح بقوله: أعني بالصحاح كذا، وبالحسان كذا، وما قال: أراد المحدثون بهما كذا. فلا وجه لتخطئة الشيخين -يعني ابن الصلاح والنووي- إياه خصوصاً وقد قال: وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عما كان منكراً أو موضوعاً»[٧]

وقال الزركشي: «اعتراض ابن الصلاح والنووي على البغوي عجيب؛ لأن البغوي لم يقل إن مراد الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا، وإنما اصطلح على هذا رعاية للاختصار، ولا مشاحة في الاصطلاح، فإنه التزم بيان غير الحسن وبوب على الصحيح والحسن، و لم يميز بينهما لاشتراك الكل في الاحتجاج في نظر الفقيه، نعم في السنن أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين، ففي إدراجه لها في قسم الحسن نوع مشاحة»[٨].

---

(١) المنهل الروي (ص٣٧).

(٢) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث (١/١٣٨).

(٣) الشذا الفياح (١/١١٨).

(٤) محاسن الاصطلاح (ص١١١).

(٥) التقييد والإيضاح (ص٥٥).

(٦) الباعث الحثيث (١/١٣٨)، وشرحه لألفية السيوطي في علم الحديث (ص١٧).

(٧) ينظر كلامه في: نكت ابن حجر على كتاب ابن الصلاح (١/٤٤٥)، فتح المغيث (١/٩٨)، تدريب الراوي (١/١٣٣).

(٨) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٣٤٢).

وقال الكافيجي: «ثم إن تقسيم البغوي حديث المصابيح إلى صحاح وحسان تقسيم يستحق القبول لا الرد، وإن كان مخالفاً لما اشتهر عندهم، فإن ذلك اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح»[١].

وممن انتصر له أيضاً: ابن الملقن[٢]، وابن حجر[٣]، والسخاوي[٤]، والسيوطي[٥].

أقول: والذي يترجح قبول هذا التقسيم على أنه اصطلاح خاص بالبغوي في كتابه هذا إذ لا مشاحة في الاصطلاح، لا سيما وقد اعتنى ببيان مراده به. والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس: مكانة الكتاب وعناية العلماء به.

حظي كتاب «المصابيح» بمنـــزلة كبيرة لدى العلماء قديماً وحديثاً، فأقبلوا عليه وتداولوه بينهم، وأثنوا عليه، وشهدوا له بالمنـــزلة الرفيعة والمكانة العالية.

قال الخطيب التبريزي: «وكان كتاب المصابيح أجمع كتاب صنف في بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها»[٦].

وقال زين العرب في مقدمة شرحه للمصابيح: «هو كتاب لم يُؤْتَ مثلُه، ولم ينسج على منواله، وقد صار في جميع الأقطار كالشمس في الرابعة من النهار»[٧].

وقال المناوي: «أجمع المصنفات المختصرات في الأخبار النبوية، وأحسن المؤلفات الجامعات المحمدية: كتاب المصابيح»[٨].

---

(١) المختصر في علم الأثر (ص١١٤).

(٢) المقنع (٩٧/١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٤٥/١).

(٤) فتح المغيث (٩٨/١).

(٥) تدريب الراوي (١٣٣/١).

(٦) مشكاة المصابيح (٣/١).

(٧) شرح المصابيح له (ل٢/ب)

(٨) كشف المناهج (ل١/أ).

وقال الجشتي: «ولا شك أنه لم يُر مثلُه من حيثُ تنوع أبوابه، وجودة ترتيبه، وغزارة مادته في تآليف معاصريه، وكان كتاب المصابيح كالمثل السائر القائل بأن كل الصيد في جوف الفراء، فتداولته أيدي النظار، وانثال عليه علماء الأمصار، مطالعة، وقراءةً، وإقراءً، وتلخيصاً، وشرحاً، وتعليقاً، فاشتهر في الأقطار كالشمس في وسط النهار»[١].

وتقدم ثناء محمد بن عتيق التجيبي على الكتاب وحسن ترتيبه وتبويبه[٢].

ولعل حسن قصد المؤلف ونيته الصالحة كانت سبباً لقبول الكتاب، وفي هذا يقول التوربشتي: «وهو كتاب مبارك، وفيه علم جم من سنن الرسول ﷺ، ونرى أن مؤلفه لصحة القصد رزق حسن القبول»[٣].

وقال الذهبي: «بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام، لحسن قصده وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها»[٤].

ومما يؤكد أهمية هذا الكتاب ويبرز مكانته العلمية؛ تلك العناية التي حظي بها حيث أقبل العلماء على خدمته: شرحاً واختصاراً وتخريجاً واستدراكاً وانتقاداً، وإليك جملة من هذه الكتب:

أولاً: الشروح والحواشي وبيان الغريب.

١- **غريب المصابيح**[٥]. لتلميذ البغوي أبي النجيب عبد القاهر السُّهْرَوَرْدي (٥٦٣هـ).

٢- **التلويح في شرح المصابيح**[٦]. لأبي الحسن محمد بن محمد الخاوراني (٥٧١هـ).

٣- **شرح المصابيح**[٧]. لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (٦٤٣هـ).

---

(١) البضاعة المزجاة (ص٥٩).

(٢) ينظر (ص١٩).

(٣) الميسر (١/٢٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٩/٤٤١).

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦/٢٣٧).

(٦) ينظر: معجم البلدان (٢/٣٤٢)، هدية العارفين (٢/٩٨)، إيضاح المكنون (٣/٣٦٦).

(٧) ينظر: الفهرس الشامل للتراث (٢/١٠١٣).

=

٤- **شرح المصابيح**[١]. لعلي بن عبدالله بن أحمد المعروف بزين العرب المصري أو النخجواني. فرغ من تأليفه سنة (٦٥٠هـ)، وذكر في مقدمته أنه شرحه مرتين قبل ذلك؛ أحدهما موسع والآخر مختصر وجاء هذا الشرح متوسطاً.

٥- **الميسر**. لشهاب الدين فضل الله بن الحسن بن الحسين التُّورِبِشْتِي (٦٦١هـ). وهو كتابنا هذا وسيأتي الكلام عنه مفصلاً -إن شاء الله تعالى-.

٦- **شرح مشكلات المصابيح**[٢]. لأبي الفرج محمد بن داود بن يوسف التبريزي، فرغ من تأليفه سنة (٦٨٠هـ)، وهو شرح مختصر لبيان المشكل، شرع فيه دون مقدمة يبين فيها منهجه.

وذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٧٠٠/٢) هذا الشرح ضمن شروح «مشكاة المصابيح»، وهو خطأ ظاهر؛ فإن السخاوي توفي قبل تأليف التبريزي «للمشكاة» بـ(٩٤) سنة !

(١) ينظر: كشف الظنون (١٦٩٩/٢)، تاريخ الأدب العربي (٢٣٦/٦) ونص على وجود عشر نسخ خطية له وذكر أماكن وجودها. وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» (الحديث النبوي وعلومه ورجاله) - الذي أصدرته مؤسسة آل البيت (مآب) بالأردن - (١٠١١/٢) ثمان وخمسون نسخة. (ملحوظة: سأحيل على هذا الفهرس مستقبلاً باسم «الفهرس الشامل للتراث» طلباً للاختصار).

وله نسخة كاملة في مكتبة جامعة الإمام برقم (٦٩٧٦و٧٠٢٢/ف) وعدد لوحاتها (٥٠٩)، وأربع نسخ مصورة في مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض برقم (١٥٣٩/ف) و(٢٢٠٦/ف) و(٥٣١٢-٥٣١٧/ب) و(٥٦١٤-٥٦٢٠/ب)، ونسختان في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٧٤٩-حديث)، و(١١١٠-حديث).

وقد طبع الجزء الأول من هذا الشرح وهو إلى نهاية كتاب الطهارة بمطبعة حجازي بمصر عام (١٣٧٤هـ).

(٢) ينظر: إيضاح المكنون (٣٦٦/٣).

وله نسخة خطية في مكتبة جامعة الإمام برقم (٤٧٢٨)، في (٩٨) ورقة، بخط المؤلف.

٧- **شرح المصابيح**[١]. للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ)، وقيل: (٦٩١هـ)، وسُمِّي في «كشف الظنون»: «تحفة الأبرار»، والنسخة التي بين يدي ليس فيها تسمية للشرح، إلا ما جاء في آخرها من قول كاتب النسخة: «تم كتاب شرح المصابيح للإمام...».

٨- **التلويح في شرح المصابيح**[٢]. لصدر الدين أبي المعالي المظفر العمري -أحد تلاميذ التوربشتي- (٦٨٨هـ).

٩- **شرح المصابيح**[٣]. لأبي عبدالله جمال الدين إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الملقب بالأشرف الفُقاعي الحموي الحنفي (٧١٥هـ).

---

(١) ينظر: أنوار التنــزيل لنفس المؤلف (٢/٣٢٣)، (٣/٧٢)، طبقات الشافعية للسبكي (٨/١٥٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/١٧٣)، كشف الظنون (٢/١٦٩٨)، تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٦) وذكر له ست نسخ خطية وذكر أماكن وجودها.

وله نسخة كاملة في مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض برقم (٧٣٢٣) كتبت سنة (٧٠٥هـ) ولدي صورة منها، وله نسخة أخرى بمكتبة جامعة الإمام برقم (٣٥٢٩/ف)، في (٤٩٣) لوحة، كتبت سنة (٧٨٧هـ)، وفيها نقص يسير من الأول وبدايتها كتاب الإيمان. أقول: وقد رجعت إليها فوجدتها تختلف تماماً عن نسخة مركز الملك فيصل، وليس فيها ما يدل على اسم مؤلفها إلا ما صنعه المفهرسون، وجاء في خاتمتها: «هذا آخر ما كنا شرعنا في فوائد كتاب المصابيح» ويمكن أن تكون نسخة لكتاب الفيروز آبادي الآتي قريباً. والله أعلم.

وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث» (١/٣٣٤): (٢٨) نسخة.

(٢) ينظر: البضاعة المزجاة (ص٥٩).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/١٧٠١)، تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٦) وذكر له نسخة خطية في المكتبة البلدية في الإسكندرية. وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث» (٢/١٠١٣): ثلاث نسخ خطية، إحداها -وهي التي أشار إليها بروكلمان- كتبت بخط المؤلف سنة (٧٠٧هـ).

١٠- **المفاتيح في شرح المصابيح**[١]. لمظهر الدين الحسين بن محمود الزيداني (٧٢٧هـ)، وفرغ منه سنة (٧٢٠هـ).

١١- **شرح المصابيح**[٢]. لمحمد بن سعيد بن إبراهيم التبريزي، فرغ من تأليفه سنة (٧٣٦هـ).

١٢- **التنوير**[٣]. لشمس الدين محمد بن المظفر الخلخالي (٧٤٥هـ).

١٣- **حاشية على المصابيح**[٤]. لفخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (٧٤٦هـ).

١٤- **ضياء المصابيح**[٥]. لتقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (٧٥٦هـ).

١٥- **الأزهار شرح المصابيح**[٦]. لعز الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي توفي في حدود

---

(١) ينظر: كشف الظنون (٢/١٦٩٩)، تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٦) -وذكر له اثنتي عشرة نسخة خطية-.

وله نسخة كاملة في مكتبة جامعة الإمام برقم (٣٧٥٢/ف) مصورة عن تشستربتي، وهذه النسخة أيضاً محفوظة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٣١١-حديث). وله نسخة خطية في مركز الملك فيصل بالرياض برقم (١٢٤٣٧، ١٢٤٣٨)، ونسختان مصورتان برقم (٧٤١٠-٧٤١٩/ب) و(٦٨٧٦-٦٨٨٤/ب). وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث» (٣/١٠٤٧): (٥٨) نسخة.

(٢) له نسخة في مكتبة جامعة الإمام محفوظة برقم (٥١٠٢/ف) مصورة عن تشستربتي، وعدد لوحاتها (٢٥١) لوحة، كتبت سنة (٧٧٠هـ).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية للأسنوي (١/٥٠٥)، ولابن قاضي شهبة (٣/٦٦)، الدرر الكامنة (٦/١٢)، كشف الظنون (٢/١٦٩٩)، شذرات الذهب (٣/١٤٤)، تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٧).

وله نسخة في مكتبة جامعة الإمام برقم (٧٥٠٣، ٧٧٠٤/ف) مصورة عن المكتبة الوقفية بحلب، وعدد لوحاتها (٤٩٤) لوحة، كتبت سنة (٧٦٢هـ). وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث» (٣/١٠٤٥): ست نسخ.

(٤) ينظر: الفهرس الشامل للتراث (٢/٦٨٩) وذكر له نسخة واحدة في تركيا.

(٥) ينظر: كشف الظنون (٢/١٦٩٩).

(٦) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١٣٨)، كشف الظنون (٢/١٦٩٩)، شذرات الذهب (٣/٢٦٤)، تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٧)، معجم المؤلفين (٤/١٣٩).

=

سنة (٧٧٩هـ)، وقد فرغ من تأليف بعضه نهاية سنة (٧٤٨هـ) ويقع في ثلاثة أجزاء.
وقد اطلعت على مواضع منه فوجدته من أوسع شروح المصابيح وأحسنها ترتيباً؛ حيث يرتب شرح كل حديث على مسائل تتناول جوانب متعددة حديثية وفقهية ولغوية وغيرها، ويكثر النقل عن الأئمة من مصادر كثيرة متنوعة ذكرها في المقدمة، ومنها بعض شروح المصابيح كشرح التوربشتي وغيره فذكر ثمانية شروح. واستهل شرحه بمقدمة في بعض علوم الحديث، وبعض الفوائد الفقهية والأصولية في باب التعارض والترجيح.

١٦- **مفاتيح الرجاء**[١]. لغياث الدين أبي المكارم محمد بن محمد بن عبدالله الواسطي البغدادي المعروف بابن العاقولي (٧٩٧هـ).

١٧- **التجاريح في فوائد متعلقة بأحاديث المصابيح**[٢]. لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي -صاحب «القاموس»- (٨١٧هـ).

١٨- **شرح المصابيح**[٣]. لعثمان بن حاجي محمد الهروي. وهو شرح مختصر جمعه من شروح المصابيح كشرح التوربشتي والبيضاوي والخلخالي كما نص على ذلك في مقدمته.

وله نسخة في مكتبة جامعة الإمام بالرياض برقم (١١٣٥٥/ف)، كتبت سنة (٨٩٦هـ)، وتقع في (٢٥٧) ورقة، والموجود منها ينتهي بنهاية كتاب المناسك. وله نسخة أخرى في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٦٠-حديث) وتقع في (٩١) لوحة، وتنتهي بكتاب الطهارة.
وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث» (١/ ١٧٠): ثمان نسخ.

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ١٧٦)، وكشف الظنون (٢/ ١٦٩٩)، تاريخ الأدب العربي (٦/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز (١/ ٢٤)، كشف الظنون (٢/ ١٦٩٩)، شذرات الذهب (٤/ ١٢٨)، تاج العروس (١/ ٤٤).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٧٠٢)، تاريخ الأدب العربي (٦/ ٢٣٧) -وذكر له ثلاث نسخ خطية-. وفي «الفهرس الشامل للتراث» (٢/ ١٠١٥) ذُكِر له (٧) نسخ، إحداها -وهي نسخة كوبرلي- كتبت سنة (٨٢٠هـ).

وله نسخة خطية بمكتبة جامعة الإمام ناقصة من آخرها، ورقمها (١٩٧٧) في (١٠٣) لوحة.

١٩- **تصحيح المصابيح.**

أو التوضيح في شرح المصابيح[(١)]. لشمس الدين محمد بن محمد الجـــزري (٨٣٣هـ) في ثلاثة مجلدات.

٢٠- **شرح المصابيح**[(٢)]. ليعقوب بن إدريس النكدي الرومي الحنفي الشهير بقرا يعقوب (٨٣٣هـ).

٢١- **شرح المصابيح**[(٣)]. لمحمد بن عبداللطيف بن عبدالعزيز المعروف بابن مَلَك الرومي الكرماني (٨٥٤هـ). قال حاجي خليفة: «وهو شرح لطيف ممزوج كشرح أبيه للمشارق[(٤)]»[(٥)].

٢٢- **شرح المصابيح**[(٦)]. لعلاء الدين علي بن محمد الشهير بمصنّفك[(٧)] (٨٧٥هـ)، ألفه سنة

---

(١) ينظر: الشقائق النعمانية (ص٢٦)، كشف الظنون (٢/١٦٩٩)، البدر الطالع (٢/٢٥٨).

(٢) ينظر: الشقائق النعمانية (ص٤٠)، كشف الظنون (٢/١٦٩٩)، شذرات الذهب (٤/٢٠٧).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/١٧٠١)، الأعلام للزركلي (٦/٢١٧).

وله نسخة خطية في مركز الملك فيصل بالرياض ورقمها (٣٣٥٠) تقع في (٥٠٤) لوحة، وفيها نقص من آخرها. وله نسخة مصورة في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم (٦٩٦-حديث)، وتقع في (٣٦٦) لوحة. وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث» (٢/١٠١٤): (٤١) نسخة.

وورد الشرح منسوباً لأبيه في البدر الطالع (١/٣٧٤)، وتاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٥) -وذكر له خمس نسخ خطية-.

(٤) يعني «مشارق الأنوار» للصغاني، واسم الشرح «مبارق الأزهار».

ينظر: كشف الظنون (٢/١٦٨٩).

(٥) وضع الفضل بن شمس السيواسي حاشية على شرح ابن الملك، سماها: «ضياء المصابيح» في مجلد، فرغ منها سنة (١٠٠٩هـ)، وكتبها بإشارة مفتي عصره، وحلّ فيها المواضع المشكلة من المتن. ينظر كشف الظنون (٢/١٧٠٢).

(٦) ينظر: الشقائق النعمانية (ص٤٠)، مفتاح السعادة (١/١٨٩)، كشف الظنون (٢/١٦٩٩)، شذرات الذهب (٤/٢٠٧)، البدر الطالع (١/٤٩٧).

(٧) لقب بذلك لاشتغاله بالتصنيف في حداثة سنه، والكاف للتصغير في لغة العجم. المصادر السابقة.

(٨٥٠هـ) لابن قرمان بقونيه.

٢٣- **شرح المصابيح**[١]. لزين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبدالله المصري الحنفي (٨٧٩هـ).

٢٤- **شرح المصابيح**[٢]. لشمس الدين أحمد بن سليمان الحنفي المعروف بابن كمال باشا (٩٤٠هـ).

٢٥- **شرح المصابيح**[٣]. لمحمد بن عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١هـ).

٢٦- **مجالس الأبرار ومسالك الأخبار في شرح مئة حديث من المصابيح**[٤]. لأحمد بن محمد الرومي الآقحصاري (١٠٤١هـ) أو (١٠٤٣هـ).

٢٧- **المفاتيح في شرح المصابيح**[٥]. ليعقوب العفوي الجلوتي (١١٤٩هـ).

ثانياً: المختصرات.

١- **اختصره** تلميذ البغوي: أبو النجيب عبدالقاهر بن عبدالله السُّهْرَوَرْدي (٥٦٣هـ)[٦].

٢- **اختصره** ابن البارزي أبو القاسم شرف الدين بن عبدالرحيم الجهني الشافعي (٧٣٨هـ) وسماه «المصباح»[٧].

---

(١) ينظر: كشف الظنون (٢/١٦٩٨)، فهرس الفهارس للكتاني (٢/٩٧٢)، معجم المؤلفين (٢/٦٤٨).

(٢) ينظر: كشف الظنون (٢/١٦٩٩).

(٣) ينظر: الفهرس الشامل للتراث (٢/١٠١٥) وذُكِر فيه أَنَّ له نسخة واحدة في برلين في (١٥٠) ورقة، وفيه أن بروكلمان ذكره ونسبه لمجهول.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٦) -وذكر له نسختين خطيتين-، معجم المؤلفين (١/٢٥٢).

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٧) -وذكر له نسخة خطية واحدة-. وفي الفهرس الشامل للتراث (٣/١٥٤٥) ذُكِر له ثلاث نسخ.

(٦) ينظر: كشف الظنون (٢/١٦٩٩)، البضاعة المزجاة (ص٥٩).

(٧) ينظر: الفهرس الشامل للتراث (٣/١٥٤٥) وذكر له نسخة في (لاله لي) في تركيا.

ثالثاً: التخاريج.

١- **كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح**[١]. لأبي عبدالله صدر الدين محمد شرف الدين بن إبراهيم السلمي المناوي (٨٠٣هـ).

٢- **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة**[٢]. للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ويعتبر تلخيصاً لكتاب المناوي السابق كما ذكر ذلك في مقدمته، وذكر أنه يبين حال كل حديث من أحاديث الفصل الثاني -يعني قسم الحسان- من كونه صحيحاً أو ضعيفاً أو منكراً أو موضوعاً، وما سكت عن بيانه فهو حسن.

٣- **التخريج** الذي قام به محققوا «المصابيح»: يوسف المرعشلي ومحمد سمارة وجمال الذهبي، في الطبعة الصادرة عن دار المعرفة سنة (١٤٠٧هـ) في أربعة مجلدات.

٤- **التخريج** الذي قام به محقق «المصابيح»: إبراهيم رمضان، في الطبعة الصادرة عن دار القلم سنة (١٤١٢هـ) في مجلدين.

رابعاً: تراجم الرواة.

١- **أسماء الصحابة والتابعين مما ذكر في المصابيح**[٣]. لأبي محمد بن محمد بن حسين الفضالي (٧٧٧هـ).

---

(١) ينظر: ذيل التقييد (٨٦/١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤٨/٤)، المعجم المفهرس لابن حجر (ص٣٩٦)، كشف الظنون (١٧٠١/٢)، شذرات الذهب (٣٤/٤)، تاريخ الأدب العربي (٢٣٧/٦).

وله عدة نسخ في مركز الملك فيصل بالرياض بالأرقام (٤٩٣/ف)، (٨٦١/ف)، (١٣٠٨/ف). وقد سُجل أوله -وهو كتاب الإيمان والعلم والطهارة- رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية عام (١٤١٢هـ) سجلها الطالب: مصلح بن جزاء الحارثي.

(٢) طبع بتخريج الشيخ الألباني، وتحقيق: علي بن حسن الحلبي، ونشرته دار ابن عفان بالقاهرة عام (١٤٢٢هـ)، في ستة مجلدات.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٢٣٧/٦).

٢- ترجمة الصحابة رواة المصابيح.

أو العباب في تراجم ما في المصابيح من التابعين والأصحاب[١]. لمحمد بن عبدالله البخشي، ألفه استجابةً لطلب أبي المعالي إبراهيم باشا بن حسين باشا.

خامساً: الاستدراك عليه.

- **مشكاة المصابيح**[٢]. لولي الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي (٧٤١هـ)، وقد فرغ من تأليفه سنة (٧٣٧هـ).

فقد رأى الخطيب أن كتاب «المصابيح» بحاجة إلى تهذيب وإكمال، فانتهض لذلك وألف هذا الكتاب، حاذياً حذو البغوي في سرد الكتب والأبواب، مثبتاً الأحاديث التي ذكرها البغوي في قسمي الصحاح والحسان، إلا أنه استبدل قول البغوي: (من الصحاح) وقوله: (من الحسان) بـــ(الفصل الأول) و(الفصل الثاني) نظراً للانتقاد الذي تعرض له البغوي بسبب هذا الاصطلاح، وزاد فصلاً ثالثاً ذَكَرَ فيه أحاديث مناسبة للباب و لم يذكرها البغوي[٣]. ومن صنيعه أيضاً ذكر صحابي الحديث حيث أغفله البغوي غالباً، وبعزو الأحاديث لمخرجيها في الفصول

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي (٢٣٧/٦).

وله نسختان في دار الكتب المصرية، الأولى تقع في (٣٢٥) لوحة، والثانية تقع في مجلد. تنظر مقدمة الدكتور: إبراهيم الناصر لرسالته في تحقيق كتاب «الميسر» (٤١/١).

(٢) طبع كتاب «المشكاة» طبعات كثيرة أقدمها في الهند في كلكتا عام (١٢٥٧هـ)، وطبع في بومباي عام (١٢٧١هـ)، وفي دهلي (١٣٠٠هـ)، وفي القاهرة (١٣٠٩هـ)، وفي قازان بروسيا (١٩٠٩م)، ثم طبع بتحقيق الشيخ الألباني وصدر عن المكتب الإسلامي عام (١٣٨١هـ)، ثم بتحقيق سعيد اللحام وصدر عن دار الفكر عام (١٤١١هـ)، ثم بتحقيق محمد تميم وهيثم تميم ونشرته دار الأرقم عام (١٤١٩هـ)، ثم نشرته دار ابن حزم عام (١٤٢٣هـ) بعناية رمضان بن أحمد آل عوف. ينظر: تاريخ الأدب العربي (٢٣٨/٦)، معجم المطبوعات العربية لسركيس (٦٢٨/١)، دليل مؤلفات الحديث (٣٣٦/١)، المعجم المصنف لمؤلفات الحديث (٤٧٧/١).

(٣) ذكر القاري أن الزيادات بلغت (١٥١١) حديثاً. مرقاة المفاتيح (٤٨/١).

الثلاثة، واستدرك عليه بعض ما وقع فيه من السهو[١].

---

(١) رزق كتاب «مشكاة المصابيح» من القبول والعناية ما لم يحصل لكثير من كتب السنة، فأقبل عليه العلماء وكثرت الكتب التي خدمته، وهي في نفس الوقت خدمة لأصله «المصابيح» فتضاف إلى ما ذكرته سابقاً، ومن أشهر هذه الكتب:

أ- **الإكمال في أسماء الرجال.**

للمؤلف -التبريزي- نفسه، ترجم فيه لجميع رجال المشكاة من الرواة وغيرهم، وقد طبع مع «المشكاة» في عدد من الطبعات، ومنها الطبعة الأولى للمكتب الإسلامي عام (١٣٨١هـ) والطبعة التي أخرجها رمضان آل عوف، كما طبع مع شرح الطيبي -في طبعتيه- وشرح الكاندهلوي للمشكاة.

ب- **الكاشف عن حقائق السنن.**

لشرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطيبي (٧٤٣هـ) وهو أول شرح للمشكاة، وسيأتي الحديث عنه والمقارنة بينه وبين شرح التوربشتي -«الميسر»- (ص١٠١).

ت- **مصباح مشكاة الأنوار من صحاح حديث المختار.**

لابن الديبع الشيباني (٩٤٤هـ) وهو مختصر للمشكاة، وقد طبع بتحقيق د. علي حسين البواب، وصدر عن دار ابن حزم عام (١٤٢٠هـ) في مجلد.

ث- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.**

للملا علي بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي المعروف بالقاري (١٠١٤هـ) وهو من أجمع الشروح وأشملها، وقد طبع في القاهرة بالمطبعة الميمنية عام (١٣٠٩هـ) في خمسة مجلدات، وطبع في باكستان -دون تاريخ- في عشرة مجلدات، وفي أوله كتاب «البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة» للشيخ محمد عبدالحليم الجشتي، ثم طبع بعناية صدقي العطار ونشرته المكتبة التجارية في مكة عام (١٤١٢هـ) في عشرة مجلدات، وهذه الطبعة نشرتها أيضاً دار المعرفة عام (١٤١٣هـ)، ثم دار الفكر عام (١٤١٤هـ)، ثم طبع بتحقيق: جمال عيتاني وصدر عن دار الكتب العلمية عام (١٤٢٢هـ).

ج- **لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح.**

لعبدالحق بن سيف الدين الدهلوي (١٠٥٢هـ) وهو شرح كبير، طبع منه أربعة مجلدات حتى نهاية كتاب الصلاة، وصدر عن مكتبة المعارف العلمية بلاهور.

=

سادساً: الانتقادات.

استخرج الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي القزويني (٧٤٨هـ) تسعة عشر حديثاً من «المصابيح» ورماها بالوضع، اعتماداً على ذكر ابن الجوزي لها في «الموضوعات».

فانبرى الحافظ صلاح الدين العلائي (٧٦١هـ) للدفاع عنها في جزء سماه: «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح»[1].

ح- **الرحمة المهداة إلى من يريد زيادة العلم على أحاديث المشكاة.**
لأبي الخير نور الحسن ابن العلامة النواب صديق حسن خان القنوجي (١٣٣٦هـ)، وهو عبارة عن فصل رابع أكمل به فصول المشكاة الثلاثة وجعله مستقلاً على حدة ليسهل تناوله -كما قال-، وقد طبع في الهند طبعة حجر عام (١٣٠١هـ).

خ- **تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة.**
لأبي الوزير أحمد حسن الدهلوي (١٣٣٨هـ) وأكمله تلميذه شرف الدين، وهو تخريج ممزوج بشرح مختصر، وقد طبع في ثلاثة مجلدات عن المجلس العلمي بلاهور في باكستان.

د- **التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح.**
لمحمد بن إدريس الكاندهلوي (١٣٩٤هـ)، وقد طبع في لاهور عام (١٣٥٤هـ) في سبعة مجلدات.

ذ- **مختصر مشكاة المصابيح.**
للشيخ عبدالبديع السيد صقر (١٤٠٧هـ) وهو مطبوع في بيروت عام (١٣٨٨هـ) في مجلد واحد.

ر- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح.**
لأبي الحسن عبيدالله بن محمد بن عبدالسلام المباركفوري (١٤١٤هـ) ولم يتمه، وقد طبع في الهند عام (١٤٠٤هـ) وصدر منه تسعة مجلدات والمطبوع ينتهي بنهاية نهاية كتاب المناسك.

ز- **ومن مظاهر العناية بهذا الكتاب** أنه ترجم لعدة لغات، وألفت حوله عدة كتب من شروح وغيرها بغير العربية، وقد ذكر بعضها زهير الشاويش في طبعة المكتب الإسلامي للمشكاة (١٧٩٣/٣) تحت عنوان «لحق على مقدمة المشكاة». وانظر أيضاً: تاريخ الأدب العربي (٢٣٨/٦).

(١) طبع كتاب العلائي بتحقيق د. عبدالرحيم القشقري عام (١٤٠٥هـ). ثم طبع بتحقيق محمود سعيد ممدوح، وذيَّله بذكر ستة عشر حديثاً حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وليست في كتاب العلائي، =

وللحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) أيضاً رسالة في الجواب عن هذه الأحاديث[1].

سابعاً: مخطوطات الكتاب ومطبوعاته.

نظراً لأهمية الكتاب وشهرته وإقبال المتأخرين عليه، فقد توافر العلماء وغيرهم على نسخه، وانتشرت نسخه في أرجاء العالم حتى لا تكاد تخلوا منه مكتبة، وقد نص بروكلمان[2] على وجود (٣٩) نسخة خطية للكتاب، وذُكِر له في «الفهرس الشامل للتراث»[3] (٥٢٣) نسخة خطية موزعة في مكتبات العالم، ومع القول بأنه لا يلزم أن كل رقم من هذا العدد يعني نسخة تامة ومنفردة عن غيرها فقد يكون بعضها متمماً للآخر أو نسخة منه ونحو ذلك، إلا أن هذا العدد الكبير فضلاً عما لم يفهرس من النسخ، يعني الانتشار الواسع للكتاب بين الناس لأهميته وشدة احتياجهم له.

أما طبعات الكتاب في عصر الطباعة فقد ظهر له عدة طبعات:

- طبع سنة (١٢٩٤هـ) بمطبعة بولاق بالقاهرة، في جزءين بمجلد واحد.

- طبع سنة (١٣١٨هـ) بالمطبعة الخيرية بمصر، في جزءين بمجلد واحد، وبهامشه موطأ مالك.

وسمى هذا الجزء: «المسعى الرجيح بتتميم النقد الصحيح» وصدر عن دار الإمام مسلم في بيروت، عام (١٤١٠هـ).

(١) طبعت رسالة الحافظ في أول كتاب «المصابيح» في الطبعة التي صدرت عن دار المعرفة، وأيضاً في أول الطبعة التي صدرت عن دار القلم، وفي نهاية «مشكاة المصابيح» بتحقيق الشيخ الألباني، وفي أول شرح الطيبي للمشكاة في الطبعة التي حققها عبدالحميد هنداوي، وفي نهاية المجلد الأول من «مرقاة المفاتيح» في الطبعة التي أخرجها صدقي العطار.

ولأحد المعاصرين نقد لأجوبة ابن حجر سماه «النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح».

(٢) تاريخ الأدب العربي (٦/٢٣٥).

(٣) (٣/١٤٩٠).

- طبع في دار العلوم الحديثة بالقاهرة، في جزءين.
- طبع بتحقيق يوسف المرعشلي ومحمد سمارة وجمال الذهبي، وصدر عن دار المعرفة ببيروت عام (١٤٠٧هـ) في أربعة مجلدات[1].
- طبع بتحقيق إبراهيم رمضان، وصدر عن دار القلم ببيروت عام (١٤١٣هـ) في مجلدين.
- طبعته دار الكتب العلمية عام (١٤١٩هـ) في مجلدين، وخرج أحاديثه: ضحى الخطيب.

---

(١) وهذه هي الطبعة التي اعتمدت الإحالة عليها في هذه الرسالة.

الباب الثاني

التعريف بالتُّوْرِبِشْتي

من حيث:

أولاً: اسمه ونسبه.

ثانياً: مولده ونشأته.

ثالثاً: طلبه للعلم.

رابعاً: شيوخه.

خامساً: تلاميذه.

سادساً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

سابعاً: عقيدته.

ثامناً: مذهبه الفقهي.

تاسعاً: مؤلفاته.

عاشراً: وفاته.

الباب الثاني

التعريف بالتُّوْرِبِشْتي

أولاً: اسمه ونسبه.

هو فضل الله بن الحسن بن الحسين بن يوسف التُّوْرِبِشْتِي. كنيته أبو عبدالله، ولقبه شهاب الدين[١]. ويُكنَى أبوه بأبي سعيد ويُلَقَّب بتاج الدين[٢].

والتُّوْرِبِشْتِي: نسبة إلى تُوْرِبِشْت (بضم التاء المثناة من فوق، بعدها واو ساكنة، ثم راء مكسورة، ثم باء موحدة مكسورة، ثم شين معجمة ساكنة، ثم تاء مثناة من فوق)[٣]

ويظهر أنها بلدة غير مشهورة من أعمال شيراز[٤]، ولذا قال عنه السبكي[٥]: إنه من أهل شيراز. وقال المؤلف في مقدمته: «أشار إلي عصبة من إخواني بشيراز».

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣٤٩/٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٤/٢)، الأسئلة الفائقة لابن حجر (ص٦١)، كشف الظنون (٣٦٦/١، ٣٧٣) و(١٦٩٨/٢، ١٧١٩، ١٧٣٣)، هدية العارفين (٨٢١/١)، البضاعة المزجاة (ص٥٩، ٧٠)، الأعلام للزركلي (١٥٢/٥)، معجم المؤلفين (٦٢٥/٢).

(٢) ينظر: الميسر (١١٢/١)، البضاعة المزجاة (ص٧٠).

(٣) هكذا ضبطها السبكي في «طبقات الشافعية» (٣٤٩/٨) وعنه نقل ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٣٤/٢) والسيوطي في «لب اللباب» (١٧٩/١).

(٤) شيراز: بكسر الشين وآخرها زاي، مدينة كبيرة مشهورة، وهي قصبة فارس ودار الملك بها، وهي اليوم أيضاً عاصمة منطقة فارس في الجزء الجنوبي من إيران. معجم البلدان (٣٨٠/٣)، اللباب (٢٢١/٢)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢٨٤).

(٥) طبقات الشافعية (٣٤٩/٨).

ثانياً: مولده ونشأته.

قال الجشتي: «ولد بتوربشت ونشأ بها»[١] ولم تذكر لنا المصادر سنة ولادته.

ونشأ في أسرة علمية صالحة، فقد كان لأبيه صلة بالعلم والرواية، يظهر ذلك من روايته عنه في كتابه هذا، حيث قال: «ومن الدليل على صحة ما نريد تقريره ما أخبرني به والدي أبو سعيد الحسن بن الحسين بن يوسف التوربشتي جزاه الله عنا خير الجزاء» وساق إسناداً إلى النبي ﷺ[٢].

ثم نراه في خاتمة كتابه هذا أيضاً يجتهد في الدعاء لوالديه -اللذين توفيا في حياته- على حسن تربيتهما وتأديبهما فيقول: «وارحم أبوي اللذين آوياني، ولطفا بي، وعطفا عليَّ، وسهرا فيَّ، وآثراني على أَنْفسهما، وأشفقا عليَّ في حياتهما، ونظرا إليَّ بعد وفاتهما، وقَوَّما أَوَدي[٣] وأصلحا عوجي، وأدباني فيك، ودَعواني إليك، وأعاذاني بك أن أَرْتَعَ غير مَرْتَع، أو أَفْزَع إلى غير مَفْزَع، ولم تَزَل تَرْجُف بوادرهما[٤] خشية أن أَشِبَّ خَلِيْعَ العِذار[٥] مَقْرُوض الرِّباط مَلْفُوظ اللِّجام[٦]، اللهم فاجزهما عني خير ما جزيت والداً عن ولده، وآنس وحشتهما، وارحم غربتهما، وكما رفعتني ببركة دعائهما عن حَضِيْض الهوان فأَعِدْ عليهما دعائي بالرحمة والرضوان»[٧].

وهذا يؤكد النشأة الطيبة التي عاشها المؤلف في كنف والديه، وكان لها الأثر الكبير في تكوينه الديني والعلمي.

---

(١) البضاعة المزجاة (ص٧٠).

(٢) الميسر (١/١١٢).

(٣) الأود: العوج. اللسان مادة أود (١/١٦٨).

(٤) البَوادِر: جمع بادِرَة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق. اللسان مادة بدر (١/٢٢٩).

(٥) هذا كناية عن الانهماك في الغي وخلع جلباب الحياء. ينظر: اللسان مادة عذر (٥/٢٨٥٧).

(٦) هاتان الجملتان كسابقتهما يكنِّي بهما عن الانفلات والتحرر من القيود الشرعية.

يراجع الصحاح مادة قرض (٣/١١٠١) ومادة ربط (٣/١١٢٧) ومادة لجم (٥/٢٠٢٧).

(٧) الميسر (٤/١٣٦٣) مع بعض التعديلات من النسخ الخطية.

ثالثاً: طلبه للعلم.

ابتدأ التوربشتي طلبه للعلم على يد والده -كما تقدم- ثم أخذ عن كبار علماء شيراز[١]، ورحل أيضاً إلى هَمَذان[٢] وسمع من علمائها، فقد ذكر في هذا الشرح[٣] روايته عن الشيخ شهاب الدين أبي الفضائل عبدالوهاب بن صالح بن محمد المعزم إمام الجامع العتيق بهمذان. وقال في موضع آخر من كتابه[٤]: «وسمعت بعض أهل الحديث بهمذان».

كما أنه جاور في مكة زمناً، وقد أشار لذلك في مواضع من شرحه[٥]، ولابد أنه أخذ من علمائها، وذهب أيضاً إلى مدينة النبي ﷺ وقد أشار لذلك في كتاب الأقضية من هذا الشرح[٦].

وتشير المصادر[٧] إلى أنه في آخر حياته وتحديداً سنة (٦٥٥هـ) استقر في كَرْمان[٨] امتثالاً لأمر الملكة قتلغ تركان وهي من ملوك كرمان، حتى توفي بها.

وكان عارفاً باللغتين العربية والفارسية، وصنف فيهما -كما سيأتي في مؤلفاته-، و لم يقتصر

---

(١) البضاعة المزجاة (ص٧٠). وتقدم التعريف بشيراز قريباً.

(٢) هَمَذان: بفتح الهاء والميم، والذال معجمة، وآخره نون، مدينة كبيرة تقع وسط إقليم الجبال. وهي اليوم إحدى مدن إيران. ينظر: معجم البلدان (٤١٠/٥)، الأمصار ذوات الآثار (ص١٩٦)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢٢٩)، أطلس العالم (ص٦٩).

(٣) الميسر (٣١/١).

(٤) ينظر شرح الحديث رقم (١٣٦) من هذه الرسالة. وينظر الميسر (١١٥٠/٤).

(٥) ينظر الميسر (١٨١/١، ٢٢٠، ٢٢٤).

(٦) الميسر (٨٦٩/٣).

(٧) ينظر: البضاعة المزجاة (ص٧١).

(٨) كَرْمان: بفتح الكاف على الأصوب، ويقال: بكسرها وهو المستعمل عند أهلها.

وهو إقليم يحده من الغرب فارس، ومن الشمال المفازة التي بين فارس وخراسان، ومن الجنوب البحر (الخليج العربي)، ومن الشرق إقليم مكران. وهو اليوم واقع ضمن إيران.

ينظر: مشارق الأنوار (٤٤١/١)، معجم البلدان (٤٥٤/٤)، الكواكب الدراري (١٦٢/١٤)، فتح الباري (٧٠٣/٦)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٣٣٧)، أطلس العالم (ص٦٩).

في طلبه على الحديث، بل جمع علوماً شتى؛ فقد كان لغوياً بارعاً تشهد لذلك تحقيقاته وتعليقاته اللغوية، وله عناية بالفقه وأقوال الأئمة، وعلم العقائد وله فيه مؤلف كما سيأتي.

وذكر الجشتي أن المؤلف تبحر في الكلام وعلم السنن والتفسير والبلاغة والأدب واعتنى بفقه الحديث أتم عناية حتى بلغ الغاية[١]

وقال أيضاً: «جمع من أقسام العلم والفضل ما لم يجمعه أحد في عهده، وصرف عمره في نشر العلوم»[٢].

رابعاً: شيوخه.

لم تسعفنا المصادر إلا بعدد قليل جداً من شيوخه، وهم:

١- والده، فقد روى عنه في كتابه هذا كما تقدم قريباً.

٢- شهاب الدين عبدالوهاب بن صالح بن محمد المعزم أبو الفضائل إمام الجامع العتيق بهمذان، روى عنه صحيح البخاري[٣].

٣- شهاب الدين أبو حفص السُّهْرَوَرْدي، المتوفى سنة (٦٣٢هـ)، أخذ عنه الطريقة الصوفية[٤].

٤- أبو غانم المهذب بن حسين بن أبي غانم بن زِينة. روى عنه حديثاً في كتاب القدر من هذا الشرح[٥].

---

(١) البضاعة المزجاة (ص٧١).

(٢) المصدر السابق (ص٧٠).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي (٣٤٩/٨)، مفتاح السعادة (١٤٨/٢).

وقد ساق إسناده إلى البخاري عند شرحه لأول حديث في «المصابيح» وهو حديث: «إنما الأعمال بالنيات» من طريق الكُشْميهني عن الفِرَبْري.

(٤) الضوء اللامع (١٨١/٤).

(٥) الميسر (٥٣/١).

٥- أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن غانم. روى عنه حديثاً بالإجازة في كتاب الإيمان من هذا الشرح[١].

ولا شك أنه أخذ عن كثيرين غير هؤلاء، فقد كان عالماً متفنناً في كثير من العلوم، وقد دعا لمشايخه في آخر شرحه فقال: «واجْزِ عنا أئمة الإسلام وأعلام الطريقة خيراً، سيما من علمنا وأدبنا ونصحنا فيك، وهدانا إليك»[٢].

خامساً: تلاميذه.

لم أقف إلا على عدد قليل ممن تتلمذ عليه أو روى عنه، وهم:

١-ابنه مجدالدين الذي أخذ عن أبيه طريقته الصوفية، وتولى المشيخة بعده[٣].

٢-صدرالدين أبو المعالي المظفر بن محمد العمري العدوي المتوفى سنة (٦٨٨هـ) صاحب «التلويح في شرح المصابيح»[٤].

٣-الأمير أصيل الدين عبدالله بن علي العدوي المحمدي[٥].

٤-الرشيد محمد بن أبي القاسم المقري، الذي روى الروداني[٦] «شرح المصابيح» من طريقه.

---

(١) الميسر (ل٦/ب) وهذا القدر ساقط من المطبوع.

(٢) الميسر (١٣٦٤/٤).

(٣) ينظر: الضوء اللامع (١٨١/٤)، البضاعة المزجاة (ص٧١).

أقول: للمؤلف ابن اسمه (عبدالله) يأتي ذكره في مبحث «وفاته» من هذا الفصل، فيحتمل أن يكون هو هذا أو غيره.

(٤) ينظر: البضاعة المزجاة (ص٥٩).

(٥) ينظر: المصدر السابق (ص٧١).

(٦) في «صلة الخلف بموصول السلف» (ص٢٨١).

ولا شك أن تلاميذه أكثر من هذا بكثير، فقد صرف عمره في نشر العلوم والتدريس والتصنيف والإرشاد[١]، وتولى المشيخة في وقته[٢]، وصار محط الأنظار ومقصد الطالبين، ولذا طلبوا منه شرح «المصابيح» حيث قال في مقدمته لهذا الشرح: «فقد أشار إلي عصبة من إخواني بشيراز -رعاهم الله وحماها- أن أشرح لهم المشكل من الأحاديث التي اشتمل عليها كتاب المصابيح».

وطلبته ملكة كرمان -كما تقدم- أن يبقى في كرمان.

فعالم بهذه المكانة والمنـــزلة الرفيعة، عادة ما يقصد بالطلب وتثنى عنده الركب.

سادساً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

حظي التوربشتي -رحمه الله- بمكانة عالية عند العلماء، لما تمتع به من فهم دقيق وجودة في التحقيق، ولا سيما في شرحه «للمصابيح» فقد كان عمدة من جاء بعده من شراح «المصابيح» و«المشكاة» و لم يكن مجرد ناقل مثل كثير من الشراح، ولذا أثنى عليه وعلى شرحه هذا عدد من العلماء:

قال السبكي: «رجل محدث فقيه من أهل شيراز، شرح المصابيح شرحاً حسناً»[٣].

وأثنى عليه الهروي في مقدمة شرحه «للمصابيح» فوصفه بالشيخ الإمام، والقرم الهمام، مالك أزمة الفروع والأصول، ناظم دُرر المعقول والمنقول، قدوة أرباب الشريعة، كاشف أسرار الحقيقة، شهاب الملة والدين[٤].

وترجم له القاري فمدحه ومدح كتابه[٥].

---

(١) ينظر: البضاعة المزجاة (ص٧٠).

(٢) نفسه (ص٧١).

(٣) طبقات الشافعية (٣٤٩/٨).

(٤) شرح المصابيح له (ل١/أ).

(٥) الثمار الجنية (ل٧١/أ).

وقال فقير محمد الجهلمي في كتابه «حدائق الحنفية»: «كان إماماً محققاً في عصره، مدققاً، محدثاً، ثقة، فقيهاً، بارعاً، له تصانيف كثيرة»(١).

وقال الكاندهلوي في مقدمة «التعليق الصبيح»: «وجل اعتمادي في ذلك على شرح المصابيح المسمى بالميسر للشيخ شهاب الدين فضل الله [بن حسن] بن حسين التوربشتي الحنفي رحمه الله تعالى، ولعمري إنه لشرح لطيف وتصنيف منيف، مشتمل على فوائد حسان، ومعان مقصورات في الخيام لم يطمثها إنس قبله ولا جان»(٢).

وقال الجشتي: «جمع من أقسام العلم والفضل والكمال ما لم يجمعه أحد في عهده، وصرف عمره في نشر العلوم والتدريس والتصنيف والإرشاد، وكان إماماً ذكياً، ثاقب الذهن، بارعاً، محدثاً ماهراً، بصيراً بالرجال، متبحراً في الكلام وعلم السنن والتفسير والبلاغة والأدب، اعتنى بفقه الحديث أتم عناية حتى بلغ الغاية، وتفرغ لنشر العلوم، وفاق الأقران، وألف ودرَّس، وعم به النفع»(٣).

سابعاً: عقيدته.

كانت عناية التوربشتي بهذا الباب واضحة من خلال تأليفه لكتابه «المعتمد في المعتقد»(٤)، ومن خلال تعليقاته على أحاديث العقائد في شرحه «للمصابيح»، ومع أنني لم أقف على كتابه «المعتمد في المعتقد» إلا أنني يمكن أن ألقي الضوء على جوانب من عقيدته من خلال أقواله وتعليقاته على أحاديث «المصابيح».

فالمؤلف من حيث العموم يقرر معتقد أهل السنة والجماعة، ويسير على منهاجهم، كما قال

---

(١) حدائق الحنفية (ص٢٥٨). والنقل منه بواسطة «البضاعة المزجاة» للجشتي (ص٧١) وذكر أن هذا الكتاب طبع بالأردية في لكهنؤ عام (١٩٠٦م).

(٢) التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح (١/٥) من المقدمة.

(٣) البضاعة المزجاة (ص٧٠).

(٤) هو كما يظهر من عنوانه يبحث في هذا الباب -العقيدة-، و لم أتمكن من الوقوف عليه ومعرفة محتواه. وينظر الكلام عليه في مبحث مؤلفاته (ص٥٢).

في خاتمة كتابه: «سلكت سبيلاً بيِّن الأعلام، واضح المنهج، كل ذلك بفضل الله ورحمته على عبدٍ لم يَرَ غير الكتاب مطلباً ومعتمداً، ولم يعرف سوى السنة مذهباً ومعتقداً»[1].

ويقول ناصحاً من يخوضون في العقيدة بالظن والتخمين: «والعجب في جرأة من يخوض في هذا القول بالظن والتخمين، والحديث الصحيح بخلاف ما يشير إليه، وكان من حق الإيمان أن ينتهي عن ذلك، وإن لم يبلغه الحديث على ما نقلناه فإن نبي الله ﷺ هو الصادق المصدوق في سائر ما يخبر به، وهو المعصوم عن العوج في أمر الدين، غير منسوب إلى القصور والتقصير»[2].

ومن ذلك تقريره لمذهب أهل السنة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة[3]، وثناؤه على صحابة رسول الله ﷺ وتعديله لهم وذبه عنهم[4]، ومحاربته للبدع المحدثة في الدين كالصلاة في المواضع المتبرك بها من قبور الصالحين[5]، وقراءة القرآن بالألحان[6] وغيرها، ورده على الطوائف المخالفة لأهل السنة إما بذكرهم صراحة أو الإشارة إلى أقاويلهم عرضاً من خلال شرحه؛ كالخوارج والمعتزلة[7]، والرافضة[8]، والقدرية والجبرية[9] وغيرهم.

أقول: لكن أُخِذ على المؤلف عدة مؤاخذات في هذا الباب، ومن ذلك:

١- اضطرب في باب الأسماء والصفات، فأثنى على مذهب السلف وقرره في مواضع، ثم خالفه في مواضع أخرى.

---

(١) الميسر (١٣٦٢/٤).

(٢) (٤٠/١).

(٣) ينظر: (ل١٥/أ) -وهذا القدر ساقط من المطبوع-. وانظر الأحاديث (٤٩، ٦١، ٦٢) من هذا البحث. وانظر الحديث عن منهجه في بيان المسائل العقدية (ص٨٥).

(٤) يراجع شرحه لباب مناقب الصحابة وما بعده من أبواب المناقب من هذا الشرح (١٣١٠/٤).

(٥) ينظر (٢٠٤/١).

(٦) ينظر (٥١٠/٢).

(٧) ينظر الحديث رقم (٤٩، ٦١، ٦٢) من هذه الرسالة.

(٨) ينظر (١٣٢٥/٤، ١٣٢٦).

(٩) ينظر (٥٠/١، ٦٦).

فقد قال في شرح الحديث الثاني: «فإن سبيل الوقوف على أسماء الله تعالى وصفاته، وموجبات مرضاته وسخطه، والاستعداد للمعاد في النشأة الثانية وغير ذلك من الأمور التي لا تقع تحت الحواس، ولا تقتضيها بدائه العقول، هو التوقيف من عند الله بواسطة الأنبياء عليهم السلام»[١].

وقال أيضاً: «أحاديث السمع والبصر واليد وما يقاربها في الصحة والوضوح، فإن ذلك يحمل على ظاهره ويُجْرَى بلفظه الذي جاء به»[٢].

ورأينا المؤلف يثني على مذهب السلف ويرى أنه هو المنهج الأقوم وهو الأصلح والأحوط، ويظهر شكواه من وَلَع أبناء زمانه بالتأويل ونبذهم لمن يظهر مذهب السلف.

ومن ذلك قوله -في شرحه لحديث: «إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه...»-: «وسبيل السلف في أمثال هذا الحديث أن يمروها كما جاءت إيماناً بظاهر القول واجتناباً عن التعرض لباطنه بالتأويل، مع نفي الكيفية[٣]، مخافة أن يلحقهم من ذلك دَرَك، وهذا هو الأحوط والأصلح، ولولا الشفق على من يأبى إلا التأويل مع عدم المعرفة بوجوه كلام العرب، وكثرة الخوض فيما لا دُرْبة له به من علم الحديث فيدحض في مهواة الجهل، لاكتفينا بنقل مذهب السلف»[٤].

وقال -في شرحه لحديث: «رأيت ربي في أحسن صورة...»-: «مذهب أكثر أهل العلم من السلف في أمثال هذا الحديث -إذا صح- أن يُؤْمَن بظاهره، ولا يفسر بما تفسر به صفات الخلق، بل تُنْفَى عنه الكيفية، ويُوْكَل علم باطنه إلى الله، فإنه سبحانه يُرِي رسوله ﷺ ما يشاء من وراء أستار الغيب مما لا سبيل لأحد إلى إدراك حقيقته بالجد والاجتهاد، فالأولى ألا يُتَجاوز هذا الحد، فإن الخطب فيه جليل، والإقدام على منــــزلة اضطربت عليها أقدام الراسخين شديد،

---

(١) (١/٣٨).

(٢) (١/٥٤).

(٣) يريد نفي العلم بالكيفية.

(٤) (١/٦١).

وَلأن نرى أنفسنا أحقاء بالجهل والنقصان أزكى وأسلم من أن ننظر إليها بعين الكمال، وهذا – لعمر الله– هو المنهج الأقوم والمذهب الأحوط، غير أنا في زماننا هذا اتسع الخرق على الراقع إذْ طارت نُعَرَة الخلاف في رؤوس أكثر أبناء الزمان، وحملتهم داعية الفتن المستكنة في نفوسهم على الخوض في هذه الغمرة، حتى لو ذُكر لهم مذهب السلف سارعوا إليه بالطعن، وقابلوه بالإنكار والاستكبار، وإذا عجزوا عن التأويل لغموض المراد ولقصورهم في علم البلاغة، أفضى بهم ذلك إلى التكذيب على وجه الرد والإنكار، حتى صار العدول عن التأويل في هذا الزمان مظنة للتهمة في العقائد، وذريعة للمضلين إلى توهين السنن، فأدت بنا هذه القضية إلى سلوك هذا المسلك الوعر، واختيار التأويل في القسم الذي نجد للتأويل فيه مساغاً»[١].

ولهذا رأينا المؤلف وقع في تأويل بعض الصفات رغم تأييده لمذهب السلف وميله إليه، ومن ذلك:

– تأويله لحديث: «يد الله ملأى لا تغيضها نفقة...» قال: «كل ذلك ألفاظ استعيرت لفضل الغنى، وكمال السعة، والنهاية في الجود وبسط اليد بالعطاء»[٢].

– وتأويله لصفة الغضب بالانتقام[٣].

– وتأويله لصفة الفرح في حديث «لله أشد فرحاً...» بوقوع التوبة عند الله بأحسن موقع[٤].

– وتأويله لصفة الضحك بالقبول والرضا[٥].

وغير ذلك من التأويلات التي تخالف منهج السلف[٦].

---

(١) (٢٠٩/١).

(٢) (٥٨/١). ومثله تأويله لحديث: «يبسط يده بالليل...» (٥٤١/٢).

(٣) (٣٨٣/٢).

(٤) (٥٤٢/٢).

(٥) (٨٧٦/٣).

(٦) سيأتي مزيد بيان عند الكلام عن منهج المؤلف في بيان المسائل العقدية (ص٨٥).

٢- ومما أخذ على المؤلف: عدم قبوله أخبار الآحاد في العقيدة مخالفاً بذلك منهج جمهور العلماء والمحققين من أهل العلم، ومن أقواله: «أسماء الله تعالى إنما تؤخذ عن النقل المتواتر»(١). «وهذا الحديث وإن كان حسناً فإنه من جملة الآحاد»(٢). «ولا يجوز أن يقطع في هذه المسألة بمثل هذا الحديث لأنه من جملة الآحاد»(٣).

٣- ومما أخذ على المؤلف: سلوكه مسلك التصوف؛ فقد أخذ الطريقة الصوفية عن شيخه شهاب الدين السُّهْرَوَرْدي -كما تقدم-، وظهرت نزعة التصوف على شرحه لبعض أحاديث «المصابيح»(٤).

إلا أنه لم يكن على مذهب الغلاة، بل كان يرد على غلاة الصوفية، كقوله في الرد على من زعم أن الأولياء يرون الله تعالى في الدنيا قال: «ولقد وجدت في المتأخرين زماناً ومنـــزلة ممن أفضى به جهله بأصول الدين وعلوم الشريعة إلى القول بإثبات رؤية الله تعالى للأولياء وخواص المؤمنين في هذه الدار الفانية؛ من يظن أن له متمسكاً في قوله ﷺ: «فإن لم تكن تراه فإنه يراك»(٥)، وهذا قول زائغ ومذهب باطل لعدم التوقيف في جوازه، ودلالة النص على خلافه... وهذا المتوهم الذي دحض في بوله أتته المحنة من قبل جهله بوجوه كلام العرب...»(٦).

كما أنه يرد على المتصوفة ما يرى أنه مخالف للكتاب والسنة، ومن ذلك قوله: «ذهب طائفة من أهل العلم وفرقة من الصوفية إلى كراهية إخبار الرجل عن نفسه بقوله (أنا)، حتى قال بعض الصوفية: كلمة (أنا) لم تزل مشؤومة على أصحابها، وأشار هذا القائل إلى أن إبليس إنما

---

(١) ينظر شرح الحديث (٦٧) من هذه الرسالة، ويراجع ما علقته هناك على كلام المؤلف.

(٢) ينظر الميسر (١/٦٠).

(٣) ينظر الميسر (١/٧٠)

(٤) ينظر مثلاً: (١/٦٢)، (٢/٤٦٤، ٥٢٤، ٥٣٩).

(٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. البخاري في الإيمان، باب سؤال جبريل (٥٠)، ومسلم في الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان... (١/٣٩ ح٩-١٠).
وأخرجه مسلم (١/٣٧ ح٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) الميسر (١/٣٩)

لعن لقوله (أنا)، وليس الأمر على ما قدر، بل الذي نقض عليه أمره هو النظر إلى نفسه بالخيرية، ونحن لا ننكر إصابة الصوفية في دقائق علومهم وإشاراتهم في التبري عن الدعاوى الوجودية، ولكنا نقول: إن الذي أشاروا إليه بهذا القول راجع إلى معاني تعلقت بأحوالهم دون ما فيه من التعلق بالقول، كيف وقد ناقض قولهم هذا نصوصاً كثيرة، وهم أشد الناس فراراً عن جميع ما يخالف الكتاب والسنة...» إلى آخر قوله[١].

وهذه الكلمة الأخيرة تشير إلى أن الصوفية الذين يعنيهم المؤلف ويكثر من ذكرهم والإشادة بهم والثناء عليهم هم أولئك الزهاد العباد المتبعون للكتاب والسنة، البعيدون عن الغلو والانحراف، ولهذا رأيناه يقرر أموراً لا توافق ما عليه كثير من المتصوفة الضلال، كتقريره النهي عن الصلاة في مقابر الصالحين، وعن قراءة القرآن بالألحان -كما تقدم في أول هذا المبحث- وغير ذلك. والله أعلم.

ثامناً: مذهبه الفقهي.

هو حنفي المذهب، وقد انتُقِد السبكي في ذكره في «طبقات الشافعية»[٢]، قال الحافظ ابن حجر في «الأسئلة الفائقة»: «ذكر لي القاضي علاء الدين ابن خطيب الناصرية قاضي حلب منكراً على التاج إيراده في «طبقات الشافعية» أنه وقف في أثناء شرحه على ما يدل أنه حنفي المذهب».اهـ.[٣].

وقال الكشميري متعقباً قول من زعم أنه شافعي: «بل هو خلاف الواقع، وهو حنفي... وإنما توهم من توهم لذكره في طبقات الشافعية، وكونه محدثاً!»[٤].

وقال الملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح»: «التوربشتي من أئمتنا»[٥]، وذكره في كتابه

---

(١) الميسر (٢/٤٤٢).

(٢) (٨/٣٤٩). وتبعه ابن قاضي شهبة فذكره أيضاً في «طبقات الشافعية» (٢/٣٤).

(٣) (ص٦١).

(٤) فيض الباري (٢/٣، ١٦١).

(٥) (١/١٩٠). وينظر (٥/٤٦٠).

«الثمار الجنية في أسماء الحنفية»[١]، وذكره الجهلمي في «حدائق الحنفية»[٢]، وجزم الكاندهلوي في «التعليق الصبيح» بأنه حنفي[٣].

وقد ورد في أثناء شرحه لـ«المصابيح» ما يدل على أنه حنفي المذهب؛ ومن ذلك اقتصاره على نقل ما يؤيد مذهب أبي حنيفة، كقوله في باب المساقاة والمزارعة في شرحه لحديث ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم...» قال: «وقد قال بظاهر هذا الحديث جمهور العلماء فأثبتوا المساقاة، ولم ير أبو حنيفة رحمة الله عليه عقد المساقاة صحيحاً... -إلى أن قال:- وقصدنا إيراد تأويل الحديث عنده، وتركنا ما سوى ذلك من الدلائل، فلها كتب مفردة»[٤].

ومن ذلك أيضاً دفاعه عن أبي حنيفة رحمه الله وانتصاره لمذهبه في بعض المواضع كمسألة الإشعار بالهدي حيث ذهب جماهير العلماء إلى مشروعيته وخالفهم أبو حنيفة فأبى الإشعار؛ قال المؤلف: «وقد صادفت بعض علماء الحديث يشدد في النكير على من يأباه، حتى أفضت به مقالته إلى الطعن فيه، والادعاء بأنه عاند رسول الله ﷺ في قبول سنته، ويغفر الله لهذا الفرح بما عنده، كيف سوغ الطعن في أئمة الاجتهاد، وهم لله يكدحون وعن سنة النبي ﷺ يناضلون، فأنى يظن بهم ذلك؟...» إلى آخر كلامه في الدفاع عنه[٥].

كذلك انتصر لمذهب أبي حنيفة في مسأله جواز نكاح المحرم، وقال في خاتمة تقريره: «ولسنا نسعى في نصرة المذهب، والقيام بحكم العصبية، بل نجتهد في نفي التضاد عن سنن الرسول ﷺ ما أمكننا، فإن التوفيق بين المختلف أحق وأولى من أن يرد أحدهما بالآخر، والذي ذكرنا من أحسن ما يتوصل به إلى ذلك»[٦]. وهذا النص واضح جداً في انتسابه لمذهب أبي حنيفة.

---

(١) (ل٧١/أ).

(٢) (ص٢٥٨) بواسطة «البضاعة المزجاة» (ص٧١).

(٣) (١/٥) من المقدمة.

(٤) الميسر (٢/٧٠٦).

(٥) الميسر (٢/٦١٥).

(٦) الميسر (ل١٢٩/ب) وهذا القدر ساقط من المطبوع.

وفي مسألة الإسهام للفرس والفارس دافع عن أبي حنيفة ممن يعرِّض به أنه يترك العمل بالحديث مع صحته بما اقتضاه رأيه فقال: «وكان غير هذا القول أولى بهم عفا الله عنهم، ومتى ترك أبو حنيفة السنة الثابتة عنده بالقياس...»[١] وغيرها من المواضع.

ومع هذا فكان ينبذ التعصب كما تقدم في بعض قوله قريباً، وقال في موضع آخر: «وأعوذ بالله أن أنصر عصبية، أو أدعوا إلى عصبية، والله حسيـــبي على ذلك»[٢].

وقال أيضاً: «فمن حمله على العصبية التي ابتلي بها القاصرون من أهل المذاهب فالله بيني وبينه، وهو حسبي ونعم الحسيب»[٣].

تاسعاً: مؤلفاته.

يظهر أن المؤلف قد ترك مؤلفات كثيرة كما أشار بعض من ترجم له كالجهلمي[٤]، ولعلها فقدت أو تلفت في فتنة التتار كما في «فيض الباري»[٥] وقال السبكي: «واقعة التتار أوجبت عدم المعرفة بحاله»[٦].

---

(١) الميسر (٣/٩١٥).

(٢) الميسر (١/٢٣٦).

(٣) الميسر (١/٢٥٥).

(٤) (ص٢٥٨) بواسطة «البضاعة المزجاة» (ص٧١).

(٥) (٣/٢) ونسب القول لابن دقيق العيد، ونص عبارته: «قال ابن دقيق العيد رحمه الله: لو وجدت تصانيف هذا الفاضل لنفعت الأمة جداً، ولكنها تلفت في فتنة التتار».اهـ.

أقول: قد توقفت عند نسبة هذه العبارة لابن دقيق العيد، وسألت بعض الأفاضل ممن له عناية بتراثه، فاستبعد ذلك، ثم رأيت الشيخ الجشتي في «البضاعة المزجاة» (ص٧٠) علق بقوله: «أظن قد سها في ضبطه تلميذه الشيخ محمد بدر عالم الميرتهي، والصحيح مكانه: تاج الدين السبكي».اهـ. أقول: ليس هذا الكلام للسبكي، فقد نقلت كلامه قريباً، إلا أن يكون الكشميري استفاده من السبكي فعبر عنه. والله أعلم.

(٦) طبقات الشافعية (٨/٣٤٩).

ومما وقفت عليه من تصانيفه ما يلي:

١- الأربعين.

ذكره السخاوي في «الضوء اللامع»[١].

٢- تحفة السالكين.

ذكره حاجي خليفة وذكر أنه باللغة الفارسية وقال: «وهي على ثلاث قواعد: الأولى في الاعتقادات، والثانية في المعاملات، والثالثة في الأخلاق والآداب»[٢]. وذكر البغدادي[٣] أنه في التصوف.

٣- تحفة المرشدين في اختصار تحفة السالكين.

وهو اختصار لكتابه السابق وبالفارسية أيضاً[٤].

٤- مطلب الناسك في علم المناسك.

ذكره حاجي خليفة وقال: «رتبه على أربعين باباً، وسلك فيه مسلك الحديث لا الفقه»[٥]. وذكره البغدادي[٦]، وعمر كحالة[٧]. وذكره الجهلمي باسم «المسالك في علم المناسك»[٨] وقال: «في أربعين باباً». وذكر الزركلي[٩] أنه باللغة العربية.

---

(١) (١٤٠/٣).

(٢) كشف الظنون (٣٦٦/١).

(٣) هدية العارفين (٨٢١/١).

(٤) ينظر: كشف الظنون (٣٦٦/١، ٣٧٣)، هدية العارفين (٨٢١/١)، معجم المؤلفين (٦٢٥/٢).

(٥) كشف الظنون (١٧١٩/٢). وذكره في موضع آخر (١٨٣١/٢) باسم «المناسك».

(٦) هدية العارفين (٨٢١/١).

(٧) معجم المؤلفين (٦٢٥/٢).

(٨) حدائق الحنفية (ص٢٥٨) بواسطة «البضاعة المزجاة» (٧١).

(٩) الأعلام (١٥٢/٥).

وقد أشار المؤلف إلى كتابه هذا وأحال عليه في عدة مواضع من شرحه لـ«المصابيح» وسماه في بعضها باسمه كاملاً كما أوردته[(١)].

٥- **المعتمد في المعتقد.**

ذكره حاجي خليفة وقال: «ذكره حسين الواعظ في تحفة الصلوات»[(٢)]. وذكره البغدادي[(٣)]، والزركلي[(٤)]، وكحالة[(٥)].

وله نسخة خطية في المكتبة الآصفية بحيدر آباد بالهند، باللغة الفارسية، برقم (١١٩٤)[(٦)]. وذكر الجشتي[(٧)] أنه طبع في الهند. ولم يتيسر لي الوقوف عليه.

٦- **الميسر في شرح المصابيح.**

وهو كتابنا هذا وسيأتي الحديث عنه.

هذا ما تيسر الوقوف عليه من تصانيفه، وقد ذكر في خاتمة هذا الشرح عزمه على تأليف تفسير للقرآن فقال: «ولئن صدق الأمل، واستأخر الأجل، فأنا متطلع وراء ذلك إلى الإتيان بمثله في بيان كتاب الله العزيز...»[(٨)]. ولم أقف على من ذكره.

---

(١) الميسر (٤٩/١)، (٨٨٣/٣). واقتصر في مواضع على الجزء الأول من الاسم «مطلب الناسك» كما في (٦٠٩/٢) و(ل١٢٢/أ).

وسماه في (٦٠٥/٢، ٦٤٥): «كتاب المناسك».

وفي (ل١٢٢/أ) قال: «فليراجع كتابنا الذي أفردناه لعلم المناسك».

(٢) كشف الظنون (١٧٣٣/٢).

(٣) هدية العارفين (٨٢١/١).

(٤) الأعلام (١٥٢/٥).

(٥) معجم المؤلفين (٦٢٥/٢).

(٦) فهرس المكتبة الآصفية (٥٥٠/٣).

(٧) البضاعة المزجاة (ص٧٣).

(٨) الميسر (١٣٦٢/٤).

عاشراً: وفاته.

اختُلِف في تحديد سنة وفاته، والصواب أنه توفي سنة (٦٦١هـ) كما أرخه ابنه عبدالله في آخر النسخة التي بخط أبيه المصنف؛ فقد جاء في آخر النسخة (ب)[١] قول ناسخها:

«وُجِد في آخر الكتاب الذي بخط المصنف -قدس الله روحه- بخط ولده ما صورته:

مَضى مولانا الوالد، قطب العهد، نعمان الزمان، شيخ الإسلام، شهاب الحق والدين، أبو عبدالله، فضل الله -قدس الله روحه إلى رضوان الله وغفرانه- في الثلث الأخير من ليلة السبت، الثالث عشر من رمضان، سنة إحدى وستين وست مئة، وهو -رضي الله عنه- مصنف هذا الكتاب وكاتبه.

ومحرر هذا التاريخ: عُبيده وابنه عبدالله أَمَّنه الله من الفزع الأكبر».اهـ.

أقول: وهذا التأريخ لوفاته يوافق ما ذكره القاري في «الثمار الجنية»[٢]؛ حيث ذكر أنه توفي في رمضان سنة إحدى وستين وست مئة.

ويوافق ما ذكره المؤرخ محمد القزويني في تعليقاته على كتاب «شد الإزار»[٣] حيث نقل عن فصيح الخوافي أنه توفي في كرمان[٤] سنة إحدى وستين وست مئة.

ومشى على هذا التاريخ: حاجي خليفة -في بعض المواضع[٥]-، والبغدادي[٦]، والجهلمي[٧]، والزركلي[٨].

---

(١) هذه النسخة -كما سيأتي في وصفها قريباً (ص١١٢)- منقولة عن النسخة التي بخط المصنف.

(٢) (ل٧١/أ).

(٣) شد الإزار في حط أوزار عن زوار المزار (ص١٩٠) بواسطة «البضاعة المزجاة» (ص٧١) وذكر أن «شد الإزار» طبع في طهران عام (١٣٥٨هـ).

(٤) تقدم التعريف بها (ص٣٩).

(٥) (١٧١٩/٢، ١٨٣١).

(٦) هدية العارفين (٨٢١/١).

(٧) حدائق الحنفية (ص٢٥٨) بواسطة «البضاعة المزجاة» (ص٧١).

(٨) الأعلام (١٥٢/٥).

وقيل: توفي سنة (٦٦٠هـ)؛ قال السبكي: «أظن هذا الشيخ مات في حدود الستين والست مئة»[١]. وتبعه ابن قاضي شهبة[٢]، وطاش كبري زاده[٣].

أقول: هذا قاله السبكي على سبيل الظن وهو لم يُبعد في ظنه، لكن تحديد سنة وفاته هو ما سبق.

وقيل: توفي بعد سنة (٦٦٦هـ)، وهذا صوبه الجشتي متعقباً كلام الخوافي السابق[٤]، وقد بَنَى قوله هذا على ما ذكره أكثر من مرة من أن التُّوْرِبِشْتِي أتم تأليف «الميسر» سنة (٦٦٦هـ)[٥].

أقول: وهذا التأريخ لتأليف الكتاب الذي بنى عليه رأيه غير صحيح، بل الصواب أنه أتمه سنة (٦٦٠هـ) كما هو ظاهر في نهاية جميع النسخ الخطية التي وقفت عليها، ويظهر أنه وقع عنده -أو عند من نقل هو عنه- تصحيف في قراءة العبارة الواردة في نهاية المخطوط حيث جاء فيها: «وقع الفراغ من إنشاء هذا الكتاب في آخر جزء من أجزاء النهار، من يوم الجمعة السادس من صفر، سنة ستين وست مئة».اهـ. فتصحفت كلمة (سنة) إلى (ستة).

و لم يذكر ما يؤيد رأيه غير هذا، ثم هو مخالف لما تقدم عن ابن المؤلف وهو أقرب الناس إليه وأعلمهم به، فحدد وفاة أبيه بالسنة والشهر واليوم والساعة.

---

(١) طبقات الشافعية (٨/٣٤٩).

(٢) طبقات الشافعية (٢/٣٤).

(٣) مفتاح السعادة (٢/١٤٩).

(٤) البضاعة المزجاة (ص٧١). وهذا التعقب على الخوافي هو للجشتي وليس للقزويني؛ فقد وضعه الجشتي بين هلالين كعادته عندما يريد أن يضيف شيئاً، وقد ذكر هذا الرأي أيضاً في موضع آخر (ص٧٢) حيث أنه بعد أن ذكر أن المؤلف أتم الميسر سنة (٦٦٦هـ) قال: «و لم يأت بعد خبر عنه والمظنون أنه مات بعد ذلك».

(٥) المصدر السابق (ص٥٩، ٧٢، ٧٣).

وهناك أقوال أخرى بعيدة من الصواب أذكرها للعلم؛ فقد ذكر حاجي خليفة في أحد المواضع[١] أنه توفي سنة (٦٠٠هـ)، وأخذ بهذا التاريخ عمر كحالة[٢]، وفي موضع آخر ذكر حاجي خليفة[٣] أنه توفي سنة (٦٥٨هـ). وهذه أقوال يبطلها ما قيده التُّوْرِبِشْتِي نفسه في تأريخه لتأليف كتابه «الميسر».

وأما قول ابن حجر: «أنه كان في حدود الخمسين وست مئة»[٤]، فهو مبني على ما في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي بدلالة ما قبله من الكلام، والذي ذكره السبكي كما تقدم يخالف هذا، حيث قال: «في حدود الستين والست مئة» فوهم الحافظ في نقل التاريخ.

والخلاصة أن التُّوْرِبِشْتِي توفي ليلة السبت الثالث عشر، من رمضان، سنة (٦٦١هـ)، في كرمان.

---

(١) كشف الظنون (٢/١٦٩٩).

(٢) معجم المؤلفين (٢/٦٢٥).

(٣) كشف الظنون (١/٣٧٣).

(٤) الأسئلة الفائقة (ص٦١).

الباب الثالث

التعريف بكتاب «المُيَسَّر»

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة عامة عن الكتاب.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للقسم المحقق.

الفصل الثالث: منهج العمل في التحقيق.

الفصل الأول

دراسة عـامة عن الكتـاب

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: عنوانه.

المبحث الثاني: إثبات نسبته للمؤلف.

المبحث الثالث: أسباب تأليفه.

المبحث الرابع: موضوعه.

المبحث الخامس: مكانته.

الفصل الأول

دراسة عامة عن الكتاب

المبحث الأول: عنوانه.

العنوان الذي اختاره المؤلف لهذا الكتاب هو «المُيَسَّـــر»، وقد نص على هذه التسمية في آخر الكتاب فقال: «وإذْ قد علمتُ وتحققتُ بالعون والتيسير من قِبَل الله في إنشاء هذا الكتاب؛ وَسَمْتُه بالمُيَسَّـــر»[(١)]. وذكر حاجي خليفة[(٢)] والجشتي[(٣)] وعمر كحالة[(٤)] وغيرهم أن المؤلف سماه بهذا الاسم.

وجاء على طُرَّة نسخة تشستربتي ما لفظه: «شرح المصابيح المسمى بالميسر»، وكذا قال الجهلمي[(٥)] والكاندهلوي[(٦)].

وأثنى الجشتي على هذه التسمية فقال: «وسماه الميسر فطابق اسمُه معناه، فإنه الميسر لمن يريد بذاك فهم معاني الحديث وفقهه ومعارفه ومغزاه...»[(٧)].

وذكره حاجي خليفة في موضع آخر[(٨)] باسم «الميسر في شرح المصابيح» ومثله البغدادي[(٩)] والزركلي[(١٠)].

---

(١) الميسر (٤/٣٦٢).

(٢) كشف الظنون (٢/١٦٩٨).

(٣) البضاعة المزجاة (ص٥٩، ٧٢).

(٤) معجم المؤلفين (٢/٦٢٥).

(٥) حدائق الحنفية (ص٢٥٨) بواسطة «البضاعة المزجاة» (ص٧١).

(٦) التعليق الصبيح (١/٥) من المقدمة.

(٧) البضاعة المزجاة (ص٧٢).

(٨) كشف الظنون (٢/١٩١٩)

(٩) هدية العارفين (١/٨٢١).

(١٠) الأعلام (٥/١٥٢).

أقول: زيادة «في شرح المصابيح» لم ترد في تسمية المؤلف، وهي هنا من باب التعريف بمضمون الكتاب ووصف محتواه، وفيها تَجَوُّزٌ أيضاً؛ فالمؤلف لم يشرح كل أحاديث «المصابيح» وإنما اقتصر على شرح بعض الأحاديث التي يرى أنها مشكلة، وجاء في مقدمته قولُه: «أشار علي عصبة من إخواني بشيراز -رعاهم الله وحماها- أن أشرح لهم المشكل من الأحاديث التي اشتمل عليها كتاب المصابيح...»[1]، وهذا هو واقع الكتاب.

ومثل هذا تسمية البعض له باسم «شرح المصابيح»[2] وهو ما أُثْبِت على طُرَّة نسخة مكتبة الأسد ونسخة جامعة الإمام ونسخة المكتبة المتوكلية بصنعاء، بل إن هذه التسمية أصبحت أكثر شهرة من الاسم الذي وضعه المؤلف، حتى إن بعض الذين ذكرو الاسم الذي وضعه المؤلف قدموا هذه التسمية عليه، فقالوا: «شرح المصابيح المسمى بالميسر»، كما جاء على نسخة تشستربتي وما ذكره الجهلمي والكاندهلوي -كما تقدم-.

ولا شك أن التسمية التي اختارها المؤلف لكتابه يجب تقديمها على غيرها، ولا بأس بعد ذلك من إضافة جملة «في شرح المصابيح» للدلالة على مضمون الكتاب - مع ما فيها من التوسع كما قدمت - لكن لأنها كُتِبت على غُلُفِ النسخ الخطية إما لوحدها أو مع الاسم الذي وضعه المؤلف، ولشهرتها عند العلماء قديماً وحديثاً؛ فيقولون: قال التُّورِبِشْتِي في «شرح المصابيح»، أو قال شارح المصابيح، أو يذكرون شرحه ضمن شروح المصابيح[3]، فلعل النسخة التي كتبها المؤلف وردت هذه الجملة على غلافها. والله أعلم.

فأرى أنه لا بأس بإضافة هذه الجملة لهذه الأسباب، فيكون عنوان الكتاب: «الميسر في شرح المصابيح».

---

(١) الميسر (٢٩/١).

(٢) ينظر: فتح الباري (٥٤/١١)، صلة الخلف (ص٢٨١)، أبجد العلوم (٣٣٦/٢).

(٣) ينظر بالإضافة لما سبق: طبقات الشافعية للسبكي (٣٤٩/٨)، الأسئلة الفائقة (ص٦١)، فتح الباري (١٣٧/٤)، (٣٢/٥، ٤٤)، شرح المصابيح للهروي (ل١/ب).

المبحث الثاني: إثبات نسبته للمؤلف.

لا شك في نسبة هذا الشرح للتوربشتي، و لم ينازع في هذا أحد، ومما يدل على ذلك أمور:

١- أن الذين ترجموا للمؤلف ذكروا أن له كتاباً في شرح «المصابيح»، وبعضهم ذكره باسمه «الميسر» -كما تقدم في المبحث السابق-.

٢- رواية الروداني لهذا الكتاب بسنده إلى المؤلف(١).

٣- أُثبِت اسم المؤلف على غُلُف النسخ الخطية، وجاء في آخر نسخة مكتبة الأسد: «وقع الفراغ من إنشاء هذا الكتاب، وهو للشيخ الإمام المحدث شهاب [الدين] فضل الله بن التُّوْرِبِشْتِي...».

وفي آخر نسخة معهد البيروني بأوزبكستان نقل ناسخها من نسخة الأصل كلاماً لابن المصنف في تقييد وفاة أبيه(٢).

٤- النقول الكثيرة المبثوثة في عدد من شروح «المصابيح» وشروح «المشكاة» وغيرها من الكتب، والتي نُقِلَت عن هذا الشرح وعُزِيت له، وهي تطابق تماماً ما جاء في هذا الشرح، وسيأتي ذكر هذه الكتب مع الإشارة إلى عدد من النقول المثبتة فيها من هذا الشرح(٣).

٥- عزو المؤلف في عدة مواضع من هذا الشرح إلى كتابه الآخر: «مطلب الناسك في علم المناسك» كما تقدم(٤).

كل هذه الأمور مجتمعة تثبت صحة نسبة هذا الشرح للتوربشتي -رحمه الله-، فالأمر الأول والثاني يثبتان أن للتوربشتي كتاباً في شرح «المصابيح»، والأمر الثالث والرابع والخامس تثبت ما سبق، وتضيف عليه أن هذا الشرح الذي بين أيدينا هو ذلك الكتاب الذي نسب للتوربشتي.

---

(١) صلة الخلف بموصول السلف (ص٢٨١).

(٢) ينظر نص كلامه في مبحث وفاته (ص٥٣).

(٣) ينظر «أثره على غيره» ضمن مبحث «مكانته» من هذا الفصل (ص٦٤).

(٤) يراجع مبحث «مؤلفاته» من الباب السابق (ص٥٠).

المبحث الثالث: أسباب تأليفه.

ذكر المؤلف في مقدمته أسباب تأليفه لهذا الشرح، وهي:

١- أن جماعة من إخوانه بشيراز أشاروا عليه بذلك.

٢- ما رآه من حاجة أهل ذلك الزمان لمثل هذا الشرح، وعبر عن هذا بقوله: «حتى تفكرت فيما آل إليه أمر هذا الزمان من قبض علم الحديث بقبض حملته وحفاظه، وقلة اهتمام الناس بكشف معانيه، وضبط ألفاظه».

٣- ما رآه من اهتمام أهل تلك الديار بكتاب «المصابيح»[1] وفي هذا يقول: «ثم إني صادفت همم أهل هذه الديار لا تتعدى في طلب الحديث عن أحاديث هذا الكتاب، ورأيتهم لم يتقنوا حفظها، ولم يحسنوا وعيها، ووجدت فيها ألفاظاً كثيرة محرَّفة عن جهة قصدها، وكان عندي طرف من العلم بها، والمعرفة بوجوهها، فأبى حق الدِّين وواجب النصيحة إلا كشفها وبيانها».

٤- أهمية كتاب «المصابيح» -الذي تعلقت به همم أولئك-؛ لأنه -كما يقول المؤلف-: «جُمِع من كتب الحديث التي هي دواوين الإسلام، المنبئة عن السنن والأحكام، الفارقة بين الحلال والحرام، الواردة في فضائل الأعمال، والدالة على نفائس الأحوال، الداعية إلى طريق الخير وسبيل الصواب، الهادية إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الآداب».

ثم قال: «وهو كتاب مبارك، وفيه علم جَمٌّ من سنن الرسول ﷺ». وقال أيضاً: «وكتاب المصابيح لما فيه من أمهات السنن وجوامع الكلم يفتقر في البيان إلى سائر أنواع علم الحديث».

---

(١) قال الجشتي في «البضاعة المزجاة» (ص٥٩): «اتخذت الأعاجم قراءته -يعني المصابيح- ديدنها، وظنوا أن من قرأه بإمعان فقد وصل إلى درجة المحدثين».

ومثله قول السبكي في «معيد النعم ومبيد النقم» (ص٨١): «ومن الناس فرقة ادعت الحديث، فكان قصارى أمرها النظر في «مشارق الأنوار» للصاغاني، فإن ترفعت إلى «مصابيح البغوي» ظنت أنها بهذا القدر تصل إلى درجة المحدثين». وينظر: تدريب الراوي (٢٦/١)، حاشية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل (ص٥٨).

المبحث الرابع: موضوعه.

جاء هذا الشرح خدمة لكتاب «المصابيح» فموضوعات الكتابين واحدة من حيث العموم، وقد سبق الحديث عن موضوعات كتاب «المصابيح»[١]، إلا أن الشارح هنا لم يأت على كل أحاديث «المصابيح» بالشرح، كما أنه لم يستوعب شرح كل حديث تناوله، وإنما شرح من الأحاديث ما رأى فيه إشكالاً على طالب العلم[٢]، فهو مثلاً يهتم بحل الإشكال في معاني ألفاظ الحديث، ويجتهد في بيان المعنى المراد من الحديث عند الاشتباه، ويعتني كثيراً بالجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وفي المقابل لا يتوسع بذكر الخلافات الفقهية والمسائل المستنبطة من الأحاديث.

وبالجملة فمنهجه قائم على الإيجاز والاختصار، هذا في الأعم الأغلب، وقد يخرج عن ذلك لمعنى يراه، وقد أشار إلى هذا المنهج في مقدمته، فقال: «رأيت أن أقتصر من ذلك على ما لا يسع الطالب جهله، وأن أكتفي من البيان بما يفتح الغلق عن متون الألفاظ ومبانيها، ويستكشف بمقدار الضرورة عن مباحثها ومعانيها، متنكباً عن التعسف في مذاهب الإسهاب والاشتطاط، وأن لا أتعرض في الأحكام لمحال النـــزاع ومواضع الاستدلال إلا إذا دعت الحاجة إليه في بيان الحديث ونفي التناقض والإحالة عن كلام الرسول ﷺ، لأن أكثر الناس لا حَظَّ لهم فيه...»[٣].

وسيأتي في المباحث الآتية ما يُجَلِّي منهجه في هذا الشرح.

---

(١) ينظر (ص١٧).

(٢) ينظر: مقدمة المؤلف (١/٢٩، ٣٠).

(٣) الميسر (١/٣١).

المبحث الخامس: مكانتــه.

تتجلى مكانة هذا الشرح من عدة جوانب، أبرزها:

أولاً: ثناء العلماء عليه.

قال السبكي: «شرح مصابيح البغوي شرحاً حسناً»[١].

وقال القاري: «شرح المصابيح في الأحاديث شرحاً جيداً، عظيم الفوائد، كثير الفرائد، وبلغني أنه أول شراحه[٢]، وله فيه أبحاث دقيقة»[٣].

وقال الكشميري: «من كبار الحفاظ»[٤].

وقال الجهلمي: «وهو من أحسن شروح مصابيح السنة للبغوي»[٥].

وقال الكاندهلوي: «ولعمري إنه لشرح لطيف، وتصنيف منيف، مشتمل على فوائد حسان، ومعان مقصورات في الخيام لم يطمثها إنس قبله ولا جان»[٦].

وقال الجشتي: «سلك فيه أحسن المسالك، حيث جمع بين المنهجين، منهج الرواية، ومنهج الدراية»[٧].

وقال: «سماه الميسر، فطابق اسمه معناه؛ فإنه الميسر لمن يريد بذاك فهم معاني الحديث وفقهه ومعارفه ومغزاه، فمن طالعه أيقن بما كان يتمتع به من علم راسخ في التحقيق، ودقة النظر، وكمال القدرة والتدقيق، وقد بذل غاية وسعه في استخراج فقه الحديث وأسراره، وبيان محامله، ودرك غاياته، وشرح المعاني بعبارات وجيزة، مع استكمال معانيها اللغوية حتى فاق القدماء،

---

(١) طبقات الشافعية (٣٤٩/٨).

(٢) تبين عند الحديث عن شروح «المصابيح» (ص٢٣) أن هناك من سبق التوربشتي في شرحه.

(٣) الثمار الجنية (ل٧١/أ).

(٤) ينظر حاشية البدر الساري إلى فيض الباري مع فيض الباري (١٦١/٢).

(٥) حدائق الحنفية (ص٢٥٨) بواسطة «البضاعة المزجاة» (ص٧١).

(٦) التعليق الصبيح (٥/١- من المقدمة).

(٧) البضاعة المزجاة (ص٧٠).

والحق أنه أتى فيه بما يدهش العقول، وينعش النفوس، قلَّ من يساويه ويدانيه ممن أتوا بعده، فقد حذوا حذوه واعترفوا بأنه قدوتهم في هذا الباب.

وكفى لمعرفة سمو مقامه هذا الكتاب الجليل، العديم النظير، الذي هو أثر خالد يذكرنا بما تمتع به من العظمة في فقه الحديث ومعارفه»[1].

ثانياً: أثره على غيره.

مما يبرز مكانة هذا الشرح أنه صار عمدةً لمن جاء بعده ممن شرح «المصابيح» و«مشكاة المصابيح»، بل صرح بعضهم في مقدمته بأنه من موارده الرئيسة. كما ظهر أثره أيضاً على عدد من شروح كتب السنة الأخرى.

وهذه جملة من الكتب التي نقلت عنه وأفادت منه:

١- شروح «المصابيح»:

أ- شرح المصابيح، للقاضي ناصر الدين البيضاوي. ينقل عن التُّورِبِشْتِي بالنص في كثير من الأحيان دون الإشارة إليه، وربما اختصر قوله أو تصرف فيه تصرفاً يسيراً[2].

ب- المفاتيح في شرح المصابيح، لمظهر الدين الحسين بن محمود الزيداني. نقل منه في عدد من المواضع[3].

ت- الأزهار شرح المصابيح، لعز الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي. نص في المقدمة[4] على أن شرح التُّورِبِشْتِي أحد مصادره.

ث- شرح المصابيح، لعثمان الهروي. نص في المقدمة[5] على أنه أحد مصادره.

---

(١) المصدر السابق (ص٧٢).

(٢) ينظر: (ل١٣٥/أ)، (ل١٤٢/ب)، (ل١٤٦/ب)، (ل١٥٧/ب)، (ل١٦٠/ب)، (ل١٦٧/أ) وغيرها.

(٣) ينظر: (ل١٦٣/ب)، (ل١٦٦/ب)، (ل١٧٤/ب) وغيرها.

(٤) (ل١/أ).

(٥) (ل٣/ب).

ج- شرح المصابيح، لابن ملك الرومي. نقل منه كثيراً[(١)].

٢- شروح «مشكاة المصابيح»:

أ- الكاشف عن حقائق السنن، للطيـبي. نص في المقدمة[(٢)] على أنه أحد مصادره، وأنه يرمز له بـ (تو) ونقولاته منه كثيرة جداً، ويتعقبه أحياناً. وقد نقلت بعض تعقباته في هذا البحث[(٣)].

ب- مرقاة المفاتيح، للملا علي القاري. نقل منه كثيراً[(٤)] بواسطة شرح الطيـبي، إذ لم يكن عنده شرح التُّوْرِبِشْتي، كما ذكر ذلك في كتابه «الثمار الجنية»[(٥)].

ت- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبدالحق الدهلوي. نقل منه في عدة مواضع[(٦)].

ث- أشعة اللمعات في شرح المشكاة، له أيضاً[(٧)].

ج- تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة، لأبي الوزير أحمد الدهلوي. نقل منه في بعض المواضع[(٨)].

ح- التعليق الصبيح، لمحمد بن إدريس الكاندهلوي. نص في مقدمته[(٩)] على أنه أهم مصادره، فقال: «وجلُّ اعتمادي في ذلك على شرح المصابيح المسمى بالميسر...». بل أحياناً ينقل كلامه على الحديث بتمامه. وقد استفدت منه وأحلت عليه[(١٠)] ولا سيما في تقويم نص

---

(١) ينظر: (ل١٠٨/ب)، (ل١٠٩/ب)، (ل١٢٩/أ)، (ل١٣٩/أ)، (ل١٤٤/أ)، (ل١٥٦/ب) وغيرها.

(٢) (٣٦٩/٢).

(٣) ينظر: (ص٤١٦، ٧٠٢، ٨٧٤) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر مثلاً: (١٢٣/٩، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٤٣، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩).

(٥) (ل٧١/أ). وينظر: البضاعة المزجاة (ص٧٢).

(٦) ينظر: (١٩٤/١، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٨٥) وغيرها.

(٧) هذا الكتاب بالفارسية، ذكره، وذكر أنه ينقل عن المؤلف : الجشتي في «البضاعة المزجاة» (ص٧٢).

(٨) ينظر: (١٣/٢، ٩٠).

(٩) (١/٥- من المقدمة).

(١٠) ينظر: (ص٢٦٤، ٤٨٤، ٥٧٩، ٨٣٤) من هذا البحث.

المؤلف حينما تشكل قراءته من النسخ الخطية.

خ- مرعاة المفاتيح، لأبي الحسن عبيدالله المباركفوري. نقل منه كثيراً[١].

٣- كتب الشروح الأخرى:

أ- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني. نقل منه في عدد من المواضع، وربما اكتفى بالإشارة إلى آرائه واختياراته[٢].

ب- عمدة القاري، للعيني[٣].

ت- إرشاد الساري، للقسطلاني[٤].

ث- مكمل إكمال الإكمال، للسنوسي[٥].

ج- زهر الربى، للسيوطي[٦].

ح- فيض القدير، للمناوي.نقل منه كثيراً[٧].

خ- شرح الزرقاني على موطأ مالك، لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني. نقل منه في عدة مواضع[٨].

د- حاشية السندي على سنن النسائي، لأبي الحسن نور الدين السندي[٩].

---

(١) ينظر مثلاً: (٤/٤٠٤، ٤٢٨)، (٥/٨٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٣١، ٣٠١، ٣٩٣، ٤٣١، ٤٦٦)، (٦/٢٩٦، ٢٩٨).

(٢) ينظر: (١/١١٦، ٥٢٩)، (٢/١٩، ٤٤، ٧٢، ٨٩، ١٣٢، ٢٣٠، ٢٨١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٦٩)، (٣/١٧٥، ٢٤٣، ٥٧٦)، (٤/١١٤، ٢٥٥)، (٥/٢٦، ٣٦)، (٦/٨)، (٩/٥٣٢)، (١٠/٢٠٨، ٢٢٠، ٥١٠، ٥٣٠)، (١١/٥٢، ٣٨٢، ٥١١)، (١٢/٣٥٧)، (١٣/٢٧٢، ٤١٠، ٤٣٣).

(٣) ينظر: (١/٢٨٧)، (٥/٩٣)، (٦/١١١)، (١٢/٢٤٨) وغيرها.

(٤) ينظر: (٢/٤١٥)، (٣/٣٥١)، (٤/١٨٩) وغيرها.

(٥) ينظر: (٧/١٣٠، ٣٢٧، ٣٩٤)، (٨/٥٠٦) وغيرها.

(٦) ينظر: (١/٢١)، (٤/١٠٧، ١٧٢).

(٧) ينظر مثلاً: (١/٩٩، ٢١٠)، (٤/٢١٠١)، (٨/٤٢١١).

(٨) ينظر: (١/٢٠٨، ٢٧٢)، (٢/٢٢١، ٢٦٩)، (٤/٤٥٣) وغيرها.

(٩) ينظر: (١/٦٧)، (٧/١٦٣، ١٦٦)، (٨/٩٧).

ذ- سبل السلام، للصنعاني[١].

ر- عون المعبود في شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي. نقل منه في مواضع كثيرة[٢].

ز- بذل المجهود في حلِّ أبي داود، للسهارنفوري[٣].

س- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري. نقل منه في مواضع كثيرة[٤].

٤- كتب أخرى:

أ- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، لعلي القاري[٥].

ب- كشف الخفاء، للعجلوني[٦].

ت- خزانة الأدب، للبغدادي[٧].

ث- تيسير العزيز الحميد، لسليمان بن عبدالله بن عبدالوهاب[٨].

ج- فتح المجيد، لعبدالرحمن بن حسن[٩].

ح- روح المعاني، للألوسي[١٠].

---

(١) ينظر: (٤/١٧٨).

(٢) ينظر مثلاً: (١/١٥٤)، (٢/٧٥، ١٤٩)، (٤/١٢٥).

(٣) ينظر: (١٢/١٢٤).

(٤) ينظر مثلاً: (٤/٣٠، ٨٧، ٩٩، ١٣٤، ١٨٣).

(٥) ينظر: (ص٢٦٤).

(٦) ينظر: (٢/٢٥٩)

(٧) ينظر: (١١/٤٣٥).

(٨) ينظر: (ص٣٧٠، ٣٧١).

(٩) ينظر: (١/٤٤٥).

(١٠) ينظر: (٩/١٠٤)، (١٢/٢٥١).

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للقسم المحقق

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج المؤلف.

المبحث الثاني: مصادره.

المبحث الثالث: تقويم الكتاب.

المبحث الرابع: مقارنة بينه وبين «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي.

المبحث الأول

منهــج المؤلـف

أولاً: منهجه إجمالاً.

وأقصد بذلك الطريقة التي سار عليها المؤلف في شرحه للأحاديث بوجه عام دون الدخول في التفاصيل.

والحديث عن هذا المنهج يتناول النقاط التالية:

١- طريقته في شرح الأحاديث:

أ- يذكر أولاً الكتاب المراد شرحه فيقول مثلاً: «ومن كتاب الآداب» كما يذكر الباب والقسم فيقول مثلاً: «ومن باب الأسامي من الصحاح».

ب- بعد ذلك يورد طرف الحديث منسوباً لصحابيه، مثال ذلك قوله في الحديث الأول من هذا البحث: «ومن باب الأسامي من الصحاح حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي...الحديث» وقد يذكر الحديث بتمامه إذا كان قصيراً[١].

وقد يكتفي بذكر جزء من وسطه أو آخره إذا تعلق به الشرح[٢].

وربما يشرح الحديث بذكر لفظة منه دون أن يشير إلى أنه حديث -وهذا قليل-، فيظن القارئ أن هذه اللفظة تابعة للحديث السابق وليس كذلك[٣].

ت- يبدأ بعد ذلك بشرح ما يراه مشكلاً من الحديث، دون أن يستوعبه بالشرح، فلا يشرح كل لفظة ولا يتناول كل مسألة، وقد أشار إلى هذا المنهج في مقدمته حيث قال: «رأيت أن أقتصر من ذلك على ما لا يسع الطالب جهله، وأن أكتفي من البيان

(١) ينظر مثلاً الحديث (٥، ٨، ٩، ١١).

(٢) ينظر مثلاً الحديث (١٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١).

(٣) ينظر الحديث (٦، ٧).

بما يفتح الغلق عن متون الألفاظ ومبانيها، ويستكشف بمقدار الضرورة عن مباحثها ومعانيها، متنكباً عن التعسف في مذاهب الإسهاب والاشتطاط، وأن لا أتعرض في الأحكام لمحال النـــزاع ومواضع الاستدلال إلا إذا دعت الحاجة إليه في بيان الحديث ونفي التناقض والإحالة عن كلام الرسول ﷺ، لأن أكثر الناس لا حَظَّ لهم فيه...»[١]. ولهذا فقد يكتفي في شرح الحديث ببيان لفظة واحدة كما في حديث ابن مسعود[٢] حيث بين فقط معنى قوله «تأطروهم» وهكذا فالغالب على شرحه الإيجاز والاختصار، إلا أنه قد يخرج عن هذا المنهج أحياناً فيتناول بعض القضايا بشيء من البسط؛ كمسألة التسمي باسم النبي ﷺ والتكني بكنيته[٣]، وكذا في شرحه لحديث «إن لله عباداً ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغبطهم النبيون والشهداء...»[٤] وحديث: «تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين»[٥] وغيرها[٦].

٢- لم يشرح كل أحاديث المصابيح، وإنما توقف عند الأحاديث المشكلة في نظره والتي تحتاج إلى توضيح وبيان[٧].

٣- أكثر في شرحه من الاستدلال بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والاستشهادات الشعرية والنثرية.

٤- تطرق لكثير من القضايا والمسائل الحديثية واللغوية وغيرها إلا أنه ركز على جانبين هما: شرح الغريب، وتأويل مختلف الحديث، فقد أولاهما عناية خاصة.

---

(١) الميسر (٣١/١).

(٢) رقم (٨٦) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر الحديث رقم (١).

(٤) ينظر الحديث رقم (٥٦).

(٥) ينظر الحديث رقم (١٣٣).

(٦) ينظر الأحاديث (٢، ١٣٥، ١٥٤).

(٧) راجع مبحث «موضوعه» (ص٦٢).

ثانياً : منهجه تفصيلاً

١- تخريجه للأحاديث:

اعتنى المؤلف بذكر الصحابي راوي الحديث، حيث إن البغوي يغفله كثيراً، أما عزو الأحاديث إلى من أخرجها من أصحاب المصنفات فلم يعتن به، إلا أنه قد يعزو بعض الأحاديث، أو بعض الروايات، أو بعض الألفاظ، ولا سيما عند دواعي الحاجة، ومن ذلك:

- إذا وقع اختلاف في بعض ألفاظ الحديث وترجح له أحد الألفاظ، فإنه يشير إلى من أخرج الرواية الراجحة، مثاله ما ذكره في شرحه لحديث أبي هريرة[١] حيث رجح رواية: «أخنع الأسماء» على رواية: «أخنى الأسماء» ثم ذكر أن مسلماً قد أخرجها.
- أو يخرجه بعض أصحاب المصادر بلفظ فيه اختلاف في بعض ألفاظه، فيشير المؤلف لتلك اللفظة ويعزوها لمخرجها ثم يوجه تلك اللفظة، كما وقع في حديث أبي هريرة[٢] في قصة عمرو بن لُحَيّ وفيه: «وكان أول من سيب السوائب» فأشار المؤلف وهو يشرح لفظة (السوائب) لرواية مسلم: «وكان أول من سيب السيوب» ثم وجه كلمة (السيوب).
- أو يقع في بعض المصادر زيادة على الحديث بذكر سببه أو تفسيره أو غير ذلك فيعزو لصاحب الزيادة، كما في حديث أبي سعيد الخدري[٣] فقد عزاه لمسلم حيث ورد عنده ذكر سبب للحديث المشروح وهو حديث أبي هريرة.
- أو يبين تصحيفاً وقع في بعض المصادر كما في حديث عياض بن حمار المجاشعي[٤] وفيه «فيدعوه خُبْزة» حيث قال: «وقد وجدت بعض أهل العلم من رواة كتاب مسلم قيده في نسخته المسموعة عليه بكسر الخاء والراء المهملة... وما أراه إلا مصحفاً».

---

(١) رقم (٣). وينظر أيضاً: (٥٠، ٥٩، ٧٩، ٩٩، ١٠٨، ١٢٢، ١٣٦، ١٤٥).

(٢) رقم (١٠٦). وينظر (٩٢).

(٣) رقم (١٦). وينظر (١٥، ٩١، ١٣٥).

(٤) رقم (١٧). وينظر (١٤٥).

- أو ليضبط لفظة في الحديث كما وردت به الرواية، كما في حديث ثوبان[١]: «يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الآكلة إلى قصعتها» قال: «والرواية في الآكلة بالمد على نعت الفئة أو الجماعة أو نحوذلك، كذا روي لنا عن كتاب أبي داود وهذا الحديث من أفراده».
- أو لينقل كلام صاحب المصدر في الحكم على الحديث أو بعض رواته كما في حديث أسماء بنت عُمَيس[٢] حيث قال: «والحديث فيه كلام، رواه الترمذي بإسناد له عن هاشم بن سعيد الكوفي، وقد ذكره ابن عدي في كتابه وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقد ذكر الترمذي بعد الحديث أن إسناده ليس بالقوي».

٢- بيانه لدرجة الأحاديث:

لم يلتزم المؤلف بيان درجة الأحاديث، لكنه من حيث العموم اقتفى أثر البغوي في تقسيم أحاديث «المصابيح» إلى صحاح وحسان -كما تقدم-. ثم إنه قد يحكم على بعض أحاديث الحسان أو بعض الأحاديث التي يوردها ضمن الشرح وذلك قليل في شرحه.

ومن بيانه لدرجات الأحاديث قوله:

«الحديث مرسل»[٣]، «وهو مرسل»[٤]، «وفي الحديث الصحيح»[٥] «فإنه حديث صحيح»[٦] «والحديث فيه كلام»[٧] «هذا الحديث لا يقاوم أحاديث النهي في السند»[٨].

---

(١) رقم (١١٦)، وينظر (٩١).

(٢) رقم (٧٨).

(٣) حديث رقم (٧٠).

(٤) حديث رقم (٧٢).

(٥) ضمن شرح الحديث رقم (١٠٨).

(٦) ضمن شرح الحديث رقم (١٥٧).

(٧) حديث (٧٨).

(٨) ضمن شرحه للحديث (١).

وقد ينقل عن غيره؛ كما نقل عن الترمذي قوله «إسناده ليس بالقوي»[١]. ونقل عن ابن عدي قوله -عن أحد الرواة-: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[٢].

٣- تعريفه بالأعلام وبيان أحوالهم:

عرَّف المؤلف ببعض الأعلام الواردين في الإسناد أو المتن من الصحابة وغيرهم بعبارات موجزة وكلمات مقتضبة تختلف بحسب مقصوده من الترجمة ومن ذلك:

أ- تعريفه بوَهْب أبي جُحَيْفَة السُّوائي حيث قال: «وكان أبو جحيفة في زمان النبيﷺ لم يبلغ الحلم، وهو معدود من صغار الصحابة، وقد ذكر في كتاب «المعارف» أنه لم يأكل ملء بطنه حتى فارق الدنيا، كان إذا تعشى لا يتغدى وإذا تغدى لا يتعشى رضي الله عنه».

وقد ذكر المؤلف هذه الترجمة عند شرحه لحديث: «سمع رسول الله ﷺ رجلاً يتجشأ...»[٣] ففسر الرجل بأنه وَهْب أبو جُحَيْفة السُّوائي، ثم أورد هذه الترجمة المناسبة لما دل عليه الحديث من معنى.

ب- وعرَّف بعمرو بن لُحَي فقال: «عمرو هذا هو ابن لُحَي بن قَمَعَة بن خِنْدِف الكعبي، وهو أول من سنَّ عبادة الأصنام بمكة وسيب لها السوائب، حملهم على التقرب إليها بتسييب السوائب».

ذكر هذه الترجمة عند شرحه لقول النبي ﷺ: «رأيت عمرو بن لُحَي يجر قُصْبَه في النار...»[٤] فتأمل المناسبة بينهما، وقد أشار لها المؤلف في آخر شرحه للحديث فقال: «لعله كوشف من سائر ما كان يعاقب به في النار بجَرِّ قُصْبه في النار؛ لأنه استخرج من باطنه بدعة جرَّ بها الجَرِيْرة إلى قومه».

---

(١) حديث (٧٨)

(٢) حديث (٧٨).

(٣) رقم (٩٤).

(٤) حديث رقم (١٠٦).

ت- وقال عن أُمَيَّة بن أبي الصلت: «كان أمية ثقفياً، وكان ممن ترهَّب قبل الإسلام، وكان حريصاً على استعلام أخبار النبي الموعود به من العرب مصدقاً بخروجه، فلما أخبر بأنه من أهل الحرم وأنه من قريش قال: كنت أرجو أن يكون من قومي وكان يشير إلى نفسه، فلما بلغه خروج النبيﷺ منعه الحسد عن الإيمان به و لم يلبث أن مات، وكان قبل مَعْنِيّاً بالحقائق مُكاشِفاً بالعجائب يُشْعِر بذلك شعره ولهذا كان النبيﷺ يستنشد شعره»[١].

ث- ونقل عن الخطابي قوله: «قَنْطُوراء كانت جارية لإبراهيم عليه السلام، انتشر منها أمة من الترك»[٢].

ج- وحين شرح الحديث الأول ذكر أنواع الكنى وأشار لكنى بعض الصحابة وسبب تكنيتهم بها؛ فذكر أبا عمير بن أبي طلحة، وأبا هريرة، وأنس بن مالك.

ح- ونقل عن ابن عدي قوله عن هاشم بن سعيد الكوفي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[٣].

خ- وقال: «عكرمة بن وهب لم يذكره أحد في الصحابة»[٤].

د- ومن هذا الباب أيضاً بيانه للمبهم:

- فمن ذلك قوله في الرجل الذي سمعه النبي ﷺ يتجشأ: «هو وَهْب أبو جُحَيْفة السوائي»[٥].
- وقال في المرأة التي قالت لعثمان بن مظعون لما توفي: «هنيئاً لك الجنة»: «قد اختلف أهل النقل في تلك المرأة، فمنهم من قال: هي أم السائب، ومنهم من قال: هي أم خارجة، ومنهم من قال: هي أم العلاء الأنصارية»[٦].

---

(١) ينظر شرح الحديث رقم (١٢).

(٢) ينظر شرح الحديث رقم (١٣٥).

(٣) ينظر شرح الحديث رقم (٧٨).

(٤) ينظر شرح الحديث (٧٠).

(٥) ينظر شرح الحديث رقم (٩٤).

(٦) ينظر شرح الحديث رقم (١٠٥).

- وفي حديث: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خُوْزاً وكَرْمان»[١] قال: «خُوْز: جيل من الناس، وكذلك كَرْمان... وقد ذهب بعض المتقدمين إلى أنهم الدَّيْلم... والذي يدل عليه نسق الكلام والأحاديث الواردة في هذا الباب هو أنه أراد بالموصوفين بما وصفهم: الترك».

٤- عنايته بشرح الغريب:

نال هذا الباب عناية من المؤلف، وساعده في هذا ما يتمتع به من قوة لغوية تشهد بذلك تحقيقاته وآراؤه، ولذا زخر هذا الشرح بمادة لغوية جيدة حتى صار مرجعاً في هذا الباب وسمة بارزة من سمات هذا الشرح.

وقد ظهرت عنايته بشرح الغريب من خلال النقاط التالية:

أ- **اعتماده على مصادر متقدمة وأصيلة في بابها،** كـ«تهذيب اللغة» للأزهري، و«الصحاح» للجوهري، و«غريب الحديث» لأبي عبيد، و«الغريبين» للهروي، و«المجموع المغيث» لأبي موسى المديني، و«المفردات» للراغب الأصفهاني وغيرها[٢].

ب- **بيانه لأصل المفردة الغريبة** لغوياً واشتقاقها وتصريفها، وضبطها عند الحاجة، ومعناها، وقد يتعرض لإعرابها، ومن أمثلة ذلك:

- عند شرحه لحديث: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً حتى يَرِيَه...»[٣] قال: «يقال: وَرَاه الداءُ يَرِيَه وَرْياً، وهو أن يَرِي جَوفه».

- وعند شرحه لحديث: «ثم يُنْتَج المُهْرُ فلا يُركَب»[٤] قال: «يُنْتَج من النَّتْج لا من النَّتاج ولا من الإِنْتاج، تقول: نُتِجَت الفرسُ أو الناقةُ -على بناء ما لم يسم فاعله- نَتَاجاً، ونَتَجَها أهلُها نَتْجاً، والإنتاج: اقتراب وِلادِها، وقيل: استبانة حملها».

---

(١) رقم (١٣٥).

(٢) ينظر مبحث «مصادره» (ص٩١).

(٣) رقم (١٦).

(٤) رقم (١٢٧).

- وقال: «عُبِّيَّة الجاهلية: أي نخوتها، يقال: رجل فيه عُبِّيَّة وعِبِّيَّة بضم العين وكسرها، أي كِبر وتجبُّر، والمحفوظ عن أهل الحديث بتشديد الياء. وذكر أبو عبيد الهروي عن بعض أهل اللغة أنه من العِبْ يعني الحمل الثقيل، ثم قال: وقال الأزهري: بل هو مأخوذ من العَبء، وهو النور والضياء، يقال: هذا عَبُ الشمس وأصله: عبو الشمس. وعلى هذا فالتشديد فيه كما في الذُرِّيَّة من الذَّرْء بالهمز، والجوهري أدخله في باب المضاعف».اهـ[1].

- وقال: «أربى الربا: أكثرها وبالاً وأشدها في التحريم، والأصل في الربا: الزيادة والارتفاع والكثرة»[2].

- وعند شرحه لحديث: «من سمَّع الناس بعمله سَمَّع الله به أسامعَ خلقه»[3] قال: «هذا الحديث يروى من وجهين: سمَّع الله به سامعُ خلقه (سَامِعُ) بالرفع على نعت الفاعل، وهو الله. وأَسامِعَ خلقه: بالنصب على المفعولية، وأَسامِع: جمع الجمع، يقال: سَمْع وأَسْمُع وأَسامِع، والمعنى يفضحه يوم القيامة».

- وعند حديث: «بعثت أنا والساعة...»[4] قال: «الإعراب الذي يعتمد عليه من طريق الرواية هو الرفع، وللنصب فيه مساغ وتكون الواو بمعنى مع، ولم تبلغنا فيه رواية».

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي زخر بها هذا الكتاب.

ت- **تأييده لتفسير الغريب بشواهد من القرآن**، ومن ذلك:

- قوله عند شرحه لحديث: «الوالد أوسط أبواب الجنة»[5] قال: «أوسط أي أفضل باعتبار أن الشيء إذا كان بين الإفراط والتفريط فإنه أفضل مما سواه، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ

---

(١) ينظر شرح الحديث (٣٣).

(٢) ينظر شرح الحديث (٦٣).

(٣) رقم (١٠٣).

(٤) رقم (١٧٠).

(٥) رقم (٤٧).

أَوۡسَطُهُمۡ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ لَوۡلَا تُسَبِّحُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾[١] أي خيرهم وأفضلهم».اهـ.

- وعند شرحه لحديث «أهل الجنة ثلاثة ذو سُلطان مُقْسِط...»[٢] قال: «المقسط: العادل، والقاسط: الجائر قال الله تعالى: ﴿ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾[٣]».

وغيرها كثير.

ث- **كما يؤيده بشواهد من السنة**، ومن ذلك:

- قوله: «المشهور في السُّيوب أنه الركاز، ومنه الحديث: «في السيوب الخمس».اهـ.[٤].

- وقال: «والإحراق يرد بمعنى الإهلاك، ومنه الحديث: «أحْرَقَتْنا نبال ثقيف». وفي حديث المظاهر: «احترقت» وفي رواية «هلكت».اهـ[٥].

- وقال أيضاً: «الرُّبْدة: لون بين السواد والغُبْرة، ومنه ظَلِيْم أَرْبَد، وقد ارْبَدّ ارْبِدَاداً، أي تلوَّن وصار على لون الرماد، ومنه الحديث: «كان إذا نزل عليه الوحي ارْبَدَّ وجهه».اهـ[٦].

- ومن منهجه أنه يفسر الحديث بالحديث كقوله في شرح الحديث:«لا تسمين غلامك يساراً...»[٧] قال: «المراد بالغلام على ما بينه الصحابي في غير هذه الرواية: الرقيق، أخرج مسلم في «كتابه» عن سمرة أنه قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نسمي رقيقنا بأربعة أسماء».اهـ.

---

(١) سورة القلم، الآية (٢٨).

(٢) رقم (٥١).

(٣) سورة الحجرات، الآية (٩).

(٤) ينظر شرح الحديث (١٠٦).

(٥) ينظر شرح الحديث (١١٧).

(٦) ينظر شرح الحديث (١٢٢).

(٧) رقم (٢).

ج- **ويؤيد تفسيره بشواهد شعرية**، ومن ذلك:

- قوله عند شرح الحديث: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً حتى يَرِيَه...»[١] قال: «يقال: وَرَاهُ الداء يَرِيَه وَرْياً، وهو أن يَرِيَ جوفه، قال الشاعر: قالت له وَرْياً إذا تَنَحْنَحا».اهـ.
- وفي شرح قوله ﷺ في حديث الفتن: «كالكوز مُجَخِّياً»[٢] قال: «التَّجْخيَة: المَيْل، قال الشاعر: كفى سوأة ألا تزال مُجَخِّياً».اهـ.
- وفي شرحه لحديث: «بُلُّوا أرحامكم ولو بالسلام»[٣] قال: «أي صِلُوها ونَدُّوها، والعرب تقول للقطيعة: اليبس، قال الشاعر:

فلا تُوبِسوا بيني وبينكم الثَّرَى ... فإن الذي بيني وبينكم مُثْرِي».اهـ.

ح- **كما يؤيده بالأمثال وكلام العرب**، ومن ذلك:

- قوله في شرح حديث: «أَعْذَر الله إلى امرئ»[٤] قال: المعنى أنه أَفْضى بعذره إليه، فلم يبق له عذر، يقال: أَعْذَر الرجل إلى فلان، أي بلغ به أقصى العذر، ومنه قولهم: أَعْذَر من أَنْذَر».
- وفي شرحه لحديث ابن عباس وفيه قول أبي لهب: «تباً لك سائر اليوم»[٥] قال: «سائرَ اليوم: أجمعه منصوب بالظرفية، وفي أمثالهم -في اليأس من الحاجة-: أَسائِر اليوم وقد زال الظُّهْر».
- وقال: «الشَّجْن بالتسكين: واحد شُجُون الأودية، وهي طرقها، يقال: الحديث ذو شُجون، أي يدخل بعضها في بعض»[٦].

---

(١) رقم (١٦).

(٢) رقم ١٢٢).

(٣) رقم (٣٩).

(٤) رقم (١٠٠).

(٥) حديث رقم (١١٨).

(٦) ينظر شرح الحديث (٤٤).

٥- عنايته بتعريف الأماكن:

ومن ذلك:

- قوله: «عَمَواس: قرية من قرى بيت المقدس»[١].
- وقال في شرحه لحديث: «لتفتحن عصابة من المسلمين كنــز آل كسرى الذي في الأبيض»[٢] قال: «أراد بالأبيض أبيض المدائن، وهو قصر حصين كان لكسرى، وكانت الفرس تسميه سبيد كوشك، وهو اليوم موضع المسجد بها. وقد سمعت بعض أهل الحديث بهمذان: أن الأبيض في هذا الحديث هو الحصار الذي بهمذان يقال له: شهرستان، وهو مما بناه دارا بن دارا. والأول أكثر».
- وقال أيضاً: «دابَق: بفتح الباء، دار نخلة، موضع سوق بالمدينة»[٣].
- وقال: «لُدّ: جبل بالشام»[٤].

وغيرها كثير[٥].

٦- عنايته بضبط أحاديث «المصابيح»:

للمؤلف عناية بهذا الجانب تبينت بجلاء خلال شرحه للأحاديث، وهي تدل على سعة علمه واطلاعه، وعنايته بالجوانب الحديثية في شرحه، مما ميزه على كثير من الشروح، ومن الأمور التي تدل على عنايته بهذا الجانب:

أ- **يبين ما وقع في «المصابيح» من تحريف وتصحيف**، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في حديث: «كل أمتي معافى إلا المجاهرين»[٦] قال: «والمجاهرين: حُرِّف في كتاب

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٣٧).

(٢) رقم (١٣٦).

(٣) ينظر شرح الحديث (١٣٨).

(٤) ينظر شرح الحديث (١٥٧).

(٥) ينظر شرح الأحاديث (١٢٨، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١، ١٥٤، ١٥٩) وغيرها.

(٦) رقم (٢٦).

«المصابيح» فقدم الهاء على الجيم، ثم كتب مرفوعاً، وحقه النصب على الاستثناء»[١].

- وفي حديث: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر...»[٢] قال: «صُحِّف هذا اللفظ في كتاب «المصابيح»، وكذلك صَحَّفه بعض الرواة من أصحاب الحديث فحسبوه الخَزّ بالخاء والزاي المنقوطتين، والخَزّ لم يُحَرَّم حتى يُسْتَحَلّ...». وغيرها[٣].

- بل إنه يتجاوز هذا فيبين أيضاً ما يقع فيه الرواة والمحدثون من تصحيفات كما في المثال السابق، ومن ذلك أيضاً:

- قوله في شرح حديث ابن صياد[٤] وفيه: «له فيها زَمْزَمَة»، قال: «ورواه بعضهم بالراء المهملة وهو تصحيف».

- وفي معرض تعليقه على كلمة «هِيْه» في حديث الشريد بن سويد[٥] في قصة استنشاد النبي ﷺ لشعر أمية بن أبي الصلت قال: «وإنما سلكنا هذا المسلك؛ لأن المحدثين يلحنون فيه، فمنهم من ينونه وليس بسديد على القولين، ومنهم من يرويه على السكون وليس بصحيح».

وغير ذلك من الأمثلة[٦].

ب- **يبين ما يقع في «المصابيح» من سقط أو زيادة على كتب الأصول**، ومن ذلك:

- قوله: «هذا الحديث على هذا السياق رواه مسلم في «كتابه» وفيه: «اتْرُكُوا أو ارْكُوا» فأسقط عنه في «المصابيح»: «أو ارْكُوا»[٧].

---

(١) راجع ما علقته على كلام المؤلف.

(٢) رقم (١٠٨).

(٣) ينظر شرح الأحاديث (٢٨، ٣٨، ٧٨، ٩٦، ١٦٣).

(٤) رقم (١٦٤).

(٥) رقم (١٢).

(٦) ينظر شرح الأحاديث (٦٦، ١٠١، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٦٤).

(٧) ينظر شرح الحديث (٥٩).

- وقال في حديث: «وليترلن أقوام إلى جَنْب عَلَمٍ يَرُوح عليهم بسارِحَة لهم»[١]: «سقط منه فاعل يروح فالتبس المعنى على من لم يعلم به، وإنما الصواب: «يروح عليهم رجل بسارحة لهم» كذلك رواه مسلم في «كتابه» وإنما السهو من المؤلف، لأنا وجدنا النسخ سائرها على ذلك».اهـ. وغيرها[٢].

ت- **يتعقب البغوي في إيراده أحاديث في غير أبوابها**، ومن ذلك:

- حديث البراء بن عازب في قول النبيﷺ -لما غَشِيَه المشركون-: «أنا النبي لا كذِب أنا ابن عبدالمطلب»[٣]. فهذا الحديث أورده البغوي في باب المفاخرة والعصبية، فتعقبه المؤلف بقوله: «ليس لأحد أن يحمل هذا على المفاخرة، والشيخ لم يصب في إيراد هذا الحديث في هذا الباب...».

ث- **عنايته بمقابلة نسخ المصابيح وبيان الفروق، واعتماده على أصول مقروءة على الحفاظ.**

فلم يقتصر المؤلف على نسخة واحدة للمصابيح بل رجع إلى عدة نسخ، وبين ما وقع فيها من اختلاف أو اتفاق، ومن ذلك:

- ما تقدم آنفاً، وهو قوله: «وجدنا النسخ سائرها على ذلك».
- ومن ذلك قوله: «لتَفْتَحَنَّ: وجدناه في أكثر نسخ «المصابيح» لتَفْتَتِحَنَّ بتاءين بعد الفاء، ونحن نرويه عن «كتاب مسلم» بتاء واحدة وهو أمثل معنى...».اهـ[٤].
- وقال في شرحه لحديث أبي هريرة: «تعس عبدالدينار...»[٥] قال: «هذا حديث واحد. وقد فُصِل بين قوله: «وإذا شِيْك فلا انْتُقِش» وقوله: «طوبى لعبد» في بعض نسخ

---

(١) رقم (١٠٨).
(٢) ينظر شرح الأحاديث (١٠٩، ١٢١، ١٣٥).
(٣) الحديث رقم (٣١).
(٤) ينظر شرح الحديث (١٣٦).
(٥) رقم (٨٨).

«المصابيح» بفَصْل ظناً منهم بأن ذلك حديثان، وليس كذلك».اهـ[١].

- كما أنه أيضاً يحرص على الرجوع إلى أصول مقروءة على الحفاظ ومن ذلك:

- قوله -عن لفظة «جِلْفِ الخبز»-: «وجدت هذا اللفظ في نسخة من «كتاب الترمذي» بخط بعض الحفاظ مقروءة على جمع من حفاظ أصبهان، مقيداً بفتح اللام».اهـ[٢].

- ومن ذلك قوله -عن لفظة «فيدعوه خُبْزَة»-: «وجدت بعض أهل العلم من رواة «كتاب مسلم» قيده في نسخته المسموعة عليه بكسر الخاء والراء المهملة...»[٣].

٧- عنايته بتأويل مختلف الحديث:

أولى المؤلف هذا الباب عناية كبيرة، وبذل جهداً موفقاً في نفي التعارض الذي يظهر بين الروايات إما بالجمع بينها أو الترجيح، مستفيداً من كلام من سبقه من أهل العلم، وقد يتعقب بعض ما ينقله عنهم أو يضيف أوجهاً أخرى وقعت له من طريق الفهم، وقد أبان عن منهجه في هذا الباب وغايته منه فقال في مقدمته: «...وأن لا أتعرض في الأحكام لمحال النـــزاع ومواضع الاستدلال، إلا إذا دعت الحاجة إليه في بيان الحديث ونفي التناقض والإحالة عن كلام رسول الله ﷺ؛ لأن أكثر الناس لا حَظَّ لهم فيه، مع أنه أمر قد فُرِغ منه، وباب قد أُتِي عليه، فإن ظفرتُ بمعنى على طريق الفهم، ويتعلق به بيان الحديث فسأشير إليه إن شاء الله تعالى»[٤].

وقال: «وإنما أقدمنا على ذلك شفقاً على أقوام من طلبة العلم لا يهتدون سبيلاً إلى وجه التوفيق بين المختلف من الحديثين ونفي التضاد والاستحالة عن كلام الرسول ﷺ، وكفى بالله شهيداً فإنه المطلع على النيات والخفيات»[٥].

---

(١) ينظر أيضاً شرح الأحاديث (٩٦، ١٣٥).

(٢) ينظر شرح الحديث (٩١).

(٣) ينظر شرح الحديث (١١٧) إلا أن المؤلف رجح أن هذا غلط وتصحيف.

(٤) الميسر (١/٣١).

(٥) الميسر (ل٩/أ) وهذا القدر ساقط من المطبوع.

وقال: «الأحاديث إذا صحت ووجد في ظواهرها اختلاف فلابد أن يؤول كل منها على وجه لا يلزم منه تباين ولا تناقض، فقد قُدِّس كلام النبوة عن مقاربة شك أو مقارنة وهم، اللهم إلا أن يكون في حديث أخطأ فيه سَمْع بعض الرواة»[1].

ومن أمثلة جمعه بين الروايات التي ظاهرها التعارض، أو ترجيح بعضها على بعض بحسب ما يظهر له من أوجه الجمع أو الترجيح:

- عند شرحه للحديث الأول: «سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي» قال المؤلف: «فإن قيل: كيف التوفيق بين هذا الحديث وماورد في معناه من أحاديث النهي، وبين حديث عائشة رضي الله عنها: قالت امرأة: يارسول الله، إني ولدت غلاماً فسميته محمداً وكَنّيْتُه بأبي القاسم... الحديث. وهو مذكور في الحسان من هذا الباب؟

قلنا: هذا الحديث لايقاوم أحاديث النهي في السند، فإن ثبت فإنّا نأوله على أنه نفى فيه التحريم دون الكراهة، فعرفهم بأحاديث النهي ماخصه الله به من المنـــزلة وأرشدهم إلى طريق الأدب، ثم لم يَرَ أن يُحَرِّج عليهم حتى يفضي بهم إلى الحرمة، فقال قوله ذلك.

وأرى فيه وجهاً وهو أبلغ من ذلك: وهو أنه نهى الرجال إذا وُلد لهم مولود أن يسموه قاسماً ليُكَنَّوا به، فينادون بحضرته فيقع الاشتباه في المنادَى، فيفضي إلى الوضع من حقه. ألا ترى أن ذلك كان علة النهي؟ وذُكر ذلك في حديث أنس رضي الله عنه الذي أورده المؤلف في أول هذا الباب، و لم ينه عن ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها؛ لأن المولود كان المكنى بأبي القاسم، وقد عَلِم أنه لايبلغ في زمانه السِّنَّ الذي يدخل به في غِمار من يصحبه ويُنادَى بحضرته، فكان في هذا المعنى كالذي كان في غير زمانه.

وقد استبان بحديث علي رضي الله عنه أن النهي كان مقصوراً على زمانه: وهو أنه قال: يارسول الله، أرأيت إن ولد لي بعدك ولد أسميه محمداً، وأكنيه بكنيتك؟ قال: «نعم». على هذا رأينا التوفيق بين هذه الأحاديث. والله أعلم.اهـ.

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٤٧).

- وجمع بين حديث «لا يقولن أحدكم خَبُثَت نفسي...» وحديث: «وإلا أصبح خبيث النفس كسلان» -فيمن لم يقم لصلاة الليل-؛ بحمل حديث صلاة الليل على أنه ورد مورد الوعيد في حق من يثبطه الشيطان عن قيام الليل لا في حق رجل بعينه، وأما الحديث الأول فهو للنهي عن إضافة المؤمن الخبث إلى نفسه[١].

- وجمع بين ما ورد من الأمر بالوضوء عند الغضب وما ورد من الأمر بالاغتسال، بحمل الأمر بالاغتسال على الحال التي يكون الغضب فيها أقوى وأغلب، أو يحمل على أنه أتم الأمرين[٢].

- ومن ذلك أيضاً جمعه بين الروايات المختلفة في وصف الدجال[٣]، وكذلك جمعه بين الروايات المختلفة في أمر ابن صياد[٤]. وغيرها من الأمثلة الكثيرة[٥] التي ظهرت فيها شخصية المؤلف فارساً في هذا الميدان، وجعلت من كتابه هذا مرجعاً مهماً في هذا الباب.

٨- بيانه لسبب ورود الحديث:

اعتنى المؤلف بذكر سبب ورود الحديث عند الحاجة؛ لما له من أهمية في فهم المراد من الحديث ومعناه، ومعرفة الخاص من العام، والمقيد من المطلق، والناسخ من المنسوخ، وبيان علة الحكم وحكمته وغير ذلك من الفوائد.

ومن الأمثلة على ذلك:

- عندما شرح حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن من البيان لسحراً»[٦] قال: «وكان هذا القول منه ﷺ عند قدوم وفد بني تميم، وكان فيهم قَيْس بن عاصم،

---

(١) ينظر شرح الحديث (٨).

(٢) ينظر شرح الحديث (٧٧).

(٣) ينظر شرح الحديث (١٥٤).

(٤) ينظر شرح الحديث (١٦٨).

(٥) ينظر شرح الأحاديث (١٣، ٥٦، ٦٢، ٨٠، ١٠٥، ١٣٥، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٠).

(٦) الحديث رقم (١٠).

والزِّبْرِقان بن بدر، وعمرو بن الأَهْتَم، ففخر الزِّبْرِقان فقال: يا رسول الله، أنا سيِّدُ تميم، والمُطاعُ فيهم والمُجاب، أَمْنَعُهم من الظلم وآخُذُ لهم بحقوقهم وهذا يعلم ذلك -يعني عمرو بن الأَهْتَم-. فقال عمرو بن الأهتم: إنه لشديدُ العَارِضَة، مانعٌ لجانبه، مُطاعٌ في أَدْنَيْه. فقال الزِّبْرِقان: والله يا رسول الله، لقد علم مني غير ما قال، وما منعه أن يتكلم إلا الحسد. فقال عمرو بن الأَهْتَم: أنا أَحْسُدك؟ فوالله إنك لَلَئيم الخال، حَدِيث المال، ضَيِّق العَطَن، أَحْمق الولد، مُضَيَّعٌ في العشيرة. والله يا رسول الله لقد صدقت فيما قلت أولاً، وما كذبت فيما قلت آخراً، ولكني رجلٌ إذا رضيت قلت أحسن ما علمت، وإذا غضبت قلت أقبح ما وجدت، ولقد صدقت في الأولى والأخرى جميعاً. فقال النبيﷺ: «إن من البيان لسحراً».

- وفي شرحه لقول النبيﷺ: «والله لا أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم»[1]. قال: «فقد كان هذا القول منه حين قالت امرأة لعثمان بن مظعون رضي الله عنه لما توفي: «هنيئاً لك الجنة».

٩- بيانه للمسائل العقدية:

أوضحت عند الحديث عن عقيدة المؤلف[2] أنه يسير على منهج أهل السنة والجماعة من حيث الجملة، وذكرت هناك بعض أقواله وتقريراته التي تدل على مذهبه.

ومن ذلك أيضاً ما وقفت عليه في هذا الجزء من الشرح من رده على بعض أهل البدع كالخوارج والمعتزلة الذين يرون أن الأعمال تحبط بفعل الكبائر:

- ففي شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»[3] قال: «يَستدل بهذا الحديث من يقول بإحباط العمل من المبتدعة الضلال، ولا حجة لهم في ذلك لما في الأحاديث الصحاح من خلاف ما

---

(١) رقم (١٠٥).

(٢) يراجع (ص٤٣).

(٣) رقم (٦٢).

ذهبوا إليه، وهي أكثر وأظهر وأوضح مما تمسكوا بالمفهوم عنه...» إلى آخر كلامه في ذكر الأدلة وفي الجواب عن هذا الحديث[١].

- وفي شرحه لحديث جبير بن مطعم رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يدخل الجنة منان، ولا عاق، ولا مدمن خمر»[٢] قال: «محمل هذا الحديث أنه لا يدخل مع الفائزين، أو لا يدخل حتى يعاقب بما اجترحه من الإثم بكل واحد من الأعمال الثلاثة».
- وقال في حديث: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، فمن هجر فوق ثلاث فمات دخل النار»[٣] قال: «أي استوجب الدخول، والواقع في الإثم كالواقع في العقوبة».

أقـــول: ومع ما تقدم فإن المؤلف -عفا الله عنه- زلّت قدمه في بعض مسائل العقيدة، فخالف منهج السلف، وقد حرصت وأنا أحقق هذا القدر من شرحه أن أنبه على تلك الزلات وأبين منهج السلف في تلك القضايا، إظهاراً للحق وإتماماً لهذا الكتاب، والله من وراء القصد، وهو الموفق للصواب. ومن تلك المسائل:

١- قَرَّرَ أن أسماء الله تعالى لا تثبت بأخبار الآحاد[٤]، ولهذا فقد منع من تسمية الله بالرفيق والطبيب، وذلك عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «إن الله رفيق يحب الرفق...»[٥] حيث قال: «وليس الطبيب بموجود في أسماء الله تعالى، ولا يجوز أن يقال في الدعاء: يا طبيب. وكذلك لا يجوز أن يقال: يارفيق، فإن أسماء الله تعالى إنما تؤخذ عن النقل المتواتر، ولم يوجد في الطبيب ولا في الرفيق نقل متواتر يجب به العلم»[٦].

---

(١) سيأتي في مبحث (مقارنة هذا الشرح مع «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي) سياق شرح الحديث بتمامه. ينظر (ص١٠٤).

(٢) رقم (٤٩).

(٣) ذكره عند شرحه للحديث (٦١).

(٤) بينت الصواب في هذه المسألة عند شرح الحديث (٦٧).

(٥) رقم (٦٧).

(٦) ينظر كذلك الميسر (٨١٤/٣) فقد ذكر نحوه.

- كما منع من تسمية الله بالحَيِيِّ والسِّتِّيْر فقال عقب كلامه السابق: «وقوله: «إن الله رفيق» لم يوجب إطلاق هذا الاسم عليه، كما لم يوجب «إن الله حَيِيٌّ سِتِّيْر» إطلاق ذلك عليه، وإنما أراد إيضاح معنى لم يكن يقع في الأفهام إلا من هذا الطريق».اهـ.

٢- أوَّل بعض صفات الله عن ظاهرها ومن ذلك:

- عند شرحه لحديث: «أَغْيَظ رجل على الله يوم القيامة وأَخْبَثه رجل كان يُسمى ملك الأملاك لا ملك إلا الله»[١] قال: «قيل: إن هذا من مجاز الكلام معدول عن ظاهره، والمراد به عقوبة الله للمتسمي بهذا الاسم: أنه أشد أصحاب هذه الأسماء عقوبة».

- وعند شرحه لحديث أبي هريرة -في شأن الرحم- وفيه: «فأخذت بحَقْوَي الرحمن...»[٢] قال: «معناه فاستجارت بكَنَفَي رحمته...».

٣- أول بعض الأحاديث الواردة في أمور غيبية عن ظاهرها، ومن ذلك:

- عند شرحه لحديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً: «يحشر المتكبرون أمثال الذَّرِّ يوم القيامة في صورة الرجال يغشاهم الذل من كل مكان...»[٣]. قال: «يحمل ذلك على المجاز دون الحقيقة، أي أذلاء مهانين يطؤهم الناس بأرجلهم، وإنما منعنا عن القول بظاهره ما أخبرنا به الصادق المصدوق ﷺ: أن الأجساد تعاد على ما كانت عليه من الأجزاء، حتى أنهم يحشرون غُرْلاً، يعاد منهم ما انفصل عنهم من القُلْفَة، وإلى هذا المعنى أشار بقوله ﷺ: «يغشاهم الذل من كل مكان».اهـ.

- وعند جمعه بين حديث: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى» وحديث: «أول أشراط الساعة نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب» ذكر وجهاً في الجمع بينهما ثم قال: «ويحتمل أنه أراد بالنار التي تحشر الناس من المشرق إلى المغرب: فتنة الترك، فإن الفتنة إذا عظمت وعمت وأسرعت في الناس كانت أشبه

---

(١) رقم (٤).

(٢) رقم (٤٣).

(٣) رقم (٧٦).

شيء بالحريق، لا سيما وقد كان التحريق معظم ما استعانوا به على التخريب، ولا اختلاف بين الحديثين على هذا التأويل»[١].

- وعند شرحه لحديث الدجال -وفيه مدة مكثه في الأرض- قال: «يشكل من هذا الفصل قوله ﷺ: «يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة» مع قوله: «وسائر أيامه كأيامكم» ثم أول ذلك بأن الدجال يأخذ بأسماع الناس وأبصارهم حتى يخيل إليهم أن الزمان قد استمر على حالة واحدة[٢].

١٠- إيراده للفوائد المختلفة:

بالإضافة إلى ما سبق فقد اشتمل هذا الشرح على فوائد متنوعة في أنواع من العلوم والمعارف:

أ- ففي السيرة وقضايا التاريخ، أشار المؤلف لعدد من القصص والأحداث:

- فذكر قصة قدوم وفد بني تميم إلى النبي ﷺ[٣]، وقدوم الفارعة بنت أبي الصلت[٤]، وقصة مَنِّ النبي ﷺ على أبي عَزَّة الشاعر الجمحي[٥].
- كما ذكر واقعة الحرة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية[٦].
- وقصة أولاد نوح وانتشارهم في الأرض لما ضاقت بهم أرض بابل[٧].
- وخبر طاعون عمواس زمن عمر بن الخطاب[٨].

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٤٧).

(٢) ينظر شرح الحديث (١٥٧).

(٣) ينظر شرح الحديث (١٠).

(٤) ينظر شرح الحديث (١٢).

(٥) ينظر شرح الحديث (٦٥).

(٦) ينظر شرح الحديث (١٢٨).

(٧) ينظر شرح الحديث (١٣٥).

(٨) ينظر شرح الحديث (١٣٧).

- وقصة النار العظيمة التي خرجت في المدينة سنة (٦٥٤هـ)[١].

ب- ومن فوائده المتنوعة ما ذكره عند شرحه لحديث تميم الداري[٢] عند قول النبي ﷺ عن الدجال: «ألا إنه في بحر الشام، أو بحر اليمن، لا بل من قبل المشرق ما هو». فقد ذكر المؤلف عدة فوائد مختلفة، فقال: «لما حدثهم بقول تميم الداري لم يَرَ أن يبين لهم موطنه ومحبسه كل التبيين، لِمَا رأى في الالتباس من المصلحة، فرد الأمر فيه إلى التردد بين كونه في بحر الشام أو بحر اليمن، و لم تكن العرب يومئذ تسافر إلا في هذين البحرين. ويحتمل أنه أراد ببحر الشام: ما يلي الجانب الشامي، وببحر اليمن: ما يلي الجانب اليماني، والبحر بحر واحد، وهو الممتد على أحد جوانب جزيرة العرب، ثم أضرب عن القولين مع حصول اليقين في أحدهما، فقال: «لا بل من قبل المشرق ما هو». وذكر جمع من أصحاب المعاني أن (ما) هنا زائدة، وهو حسن. ويحتمل أن تكون خبراً، أي: ما هو عليه، أو ما هو فيه، أو ما هو يخرج منه. وفي كتب أهل اللغة في ذكر ابن قِتْرَة: «حية خبيثة إلى الصغر ما هي». ومن مصطلح الأطباء في ذكر طباع العقاقير ووصف طعم الأدوية: «إلى الحرارة ما هو، إلى اليبوسة ما هو، إلى العُفُوصَة ما هو» أي الذي عليه طعمه وطبعه كذا. أي أمر ظهوره من قبل المشرق.اهـ.

ت- وفي شرحه لحديث حذيفة[٣] في الفتن عند قول النبي ﷺ: حتى تصير القلوب على قلبين: أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة...» قال: «الصفا: الحجارة الصافية الملساء، وإنما ضرب المثل به لأن الأحجار إذا لم تكن معدنية لم تتغير بطول الزمان، و لم يدخلها لون آخر لا سيما النوع الذي ضرب به المثل فإنه أبداً على البياض الخالص الذي لا تشوبه كدرة».

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٤٧).

(٢) رقم (١٥٩).

(٣) رقم (١٢٢).

ث- وقال: «الفخذ في العشائر أقل من البطن، وأولها الشعب ثم القبيلة، ثم الفصيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ»[١].

ج- وفي شرحه لحديث: «فيتشرط المسلمون شرطة للموت» قال: «الشرطة بضم الشين وسكون الراء، أول طائفة تشهد الوقعة وتتقدم الجيش، ومنه سمي الشرطين[٢] لتقدمها الربيع وكونها أول المنازل المنحصرة في ثمانية وعشرين»[٣].

(١) ينظر شرح الحديث (١٥٧).

(٢) الصواب «الشرطان».

(٣) ينظر شرح الحديث (١٣٩).

المبحث الثاني

مصـــــادر المؤلـف

أشـــار المؤلف في خاتمة الكتاب إلى مصادره إجمالاً، فقال: «هذا آخر ما تكلَّفت بشرحه من الكتاب، وتصدَّيْت لكشفه من فصل الخطاب، وتوخَّيْت بيانه ببسط المقال في حل عقدة الإشكال، مما تلقفته من أفواه الرجال، والتقطته من مصنفات أئمة الإسلام، وأُعنْت عليه من طريق الفهم وسبيل الإلهام»(١).

فهذا النص يفيد أن المؤلف اعتمد في جمع مادة كتابه على ثلاثة موارد:

الأول: ما تلقفه من أفواه الرجال؛ كمروياته عن مشايخه(٢)، وما سمعه من علماء زمنه من تفسيره لمشكل الحديث ونحو ذلك(٣).

الثاني: ما نقله من المصنفات في شتى العلوم والفنون. وله في النقل عنها طرائق مختلفة، كما سيأتي.

الثالث: ما كان من استنبطاته واجتهاداته مما هداه الله إليه، وهو كثير جداً، وتقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في مبحث «منهجه».

والحديث في هذا المبحث هو عن المورد الثاني، ولا شك أن المصادر التي رجع إليها المؤلف وأفاد منها كثيرة، غير أنه لا يصرح بذكر مصادره أو ذكر مؤلفيها إلا في أحيان قليلة، وكثيراً ما ينقل من مصادر دون أن يعزو إليها، وسأذكر ماوقفت عليه من مصادره التي عزا إليها، أو

---

(١) الميسر (١٣٦١/٤).

(٢) ينظر مثلاً (٣١/١، ٥٣، ١١٢) من «الميسر».

(٣) كقوله: «وقد سمعت بعض أهل الحديث بهمذان أن الأبيض الذي في الحديث هو الحصار الذي بهمذان...» ينظر شرح الحديث (١٣٦) من هذه الرسالة.

١- صحيح البخاري (٢٥٦هـ)[١].

٢- صحيح مسلم (٢٦١هـ)[٢].

٣- سنن أبي داود (٢٧٥هـ)[٣].

٤- جامع الترمذي (٢٧٩هـ)[٤].

٥- مسند الإمام أحمد (٢٤١هـ)[٥].

٦- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ). نقل عنه في عدة مواضع، يقتصر في بعضها على اسم المؤلف[٦]، وفي بعضها ينقل عنه بلا عزو[٧].

٧- غريب الحديث، لعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ). واكتفى بذكر اسم المؤلف في موضعين، وقفت عليه مرة في كتابه هذا[٨]، والمرة الثانية لم أقف عليه فيه ولا في غيره، لكن المؤلف كما تبين نقل عنه بواسطة «الغريبين»[٩].

٨- المعارف، له. ذكر اسم الكتاب مرة واحدة[١٠].

٩- مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)[١١]. واكتفى بذكر اسم المؤلف.

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٥، ٨٩).

(٢) ينظر شرح الحديث (٢، ٣، ١٦، ٥٠، ٥٩، ١٠٦، ١١٧، ١٢٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٥).

(٣) ينظر شرح الحديث (١١٦).

(٤) ينظر شرح الحديث (٧٨، ٩١، ٩٢، ٩٩).

(٥) ينظر شرح الحديث (٩٢).

(٦) ينظر شرح الحديث (٧٢، ١١٥).

(٧) ينظر شرح الحديث (٤٤، ٧٥، ١٢١، ١٣٧).

(٨) ينظر شرح الحديث (١٥٧).

(٩) ينظر شرح الحديث (٤٥).

(١٠) ينظر شرح الحديث (٩٤).

(١١) ينظر شرح الحديث (٨).

١٠- الكامل، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ). نقل منه مرة واحدة واقتصر على قوله: «ذكره ابن عدي في كتابه»[١].

١١- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ). اكتفى بذكر اسم المؤلف[٢]، وقد لا يذكره أيضاً[٣]، والأكثر في عزوه إلى الأزهري إنما ينقل عنه بواسطة «الغريبين» كما صرح بذلك في بعض المواضع[٤].

١٢- أعلام الحديث، لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)[٥].

١٣- معالم السنن، له[٦]. واكتفى في هذين الكتابين بذكر اسم المؤلف.

١٤- الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ). وقد اعتمد عليه كثيراً في شرح الغريب، ذكر اسم المؤلف مرة واحدة[٧]، والباقي ينقل عنه بلا عزو[٨].

١٥- الغريبين، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١هـ). نقل عنه كثيراً، اكتفى في بعضها بذكر اسم مؤلفه[٩]، وفي الأكثر ينقل عنه بلا عزو[١٠].

١٦- معجم ما استعجم، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري (٤٨٧هـ). و لم يعز إليه[١١].

---

(١) ينظر شرح الحديث (٧٨).

(٢) ينظر شرح الحديث (٨٩).

(٣) ينظر شرح الحديث (١٥١).

(٤) ينظر شرح الحديث (٣٣، ٤٥، ٦٧).

(٥) ينظر شرح الحديث (١٣).

(٦) ينظر شرح الحديث (٣٤، ٦٥، ١٣٣، ١٣٥).

(٧) ينظر شرح الحديث (٣٣).

(٨) ينظر شرح الحديث (١٢، ٢٧، ٣٦، ٣٨، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٧٠، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٢٣، ١٢٤) وغيرها.

(٩) ينظر شرح الحديث (٣٣، ٣٦، ١٢٢، ١٥٧).

(١٠) ينظر شرح الحديث (١٩، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٦٧، ٧١، ٧٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٠٧، ١١٤، ١١٧، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٤، ١٦٧) وغيرها.

(١١) ينظر شرح الحديث (١٥١).

١٧- المفردات، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ). نقل منه دون عزو[١].

١٨- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (٥١٨هـ). نقل منه دون أن يعزو إليه[٢].

١٩- الفائق، لجارالله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ). نقل منه دون أن يعزو إليه[٣].

٢٠- الكشاف، له. نقل منه و لم يعز إليه[٤].

٢١- مشارق الأنوار، للقاضي أبي الفضل عياض اليحصبي (٥٤٤هـ). نقل منه في عدة مواضع و لم يعز إليه[٥]، ويحتمل أن استفادته منه كانت عن طريق مختصره «مطالع الأنوار» فقد صرح به في موضع واحد كما سيأتي.

٢٢- مطالع الأنوار، لإبراهيم بن يوسف بن قُرْقُوْل (٥٦٩هـ). ذكره مرة واحدة ذاكراً اسم الكتاب[٦].

٢٣- المجموع المغيث، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني (٥٨١هـ)، ذكره مرة واحدة باسمه واسم مؤلفه[٧]، وفي مرات كثيرة ينقل منه دون أن يعزو إليه[٨].

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٧١).

(٢) ينظر شرح الحديث (١٠).

(٣) ينظر شرح الحديث (٤٢).

(٤) ينظر شرح الحديث (١٠٥).

(٥) ينظر شرح الحديث (١٩، ٢٤، ١٠٢، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٩، ١٥٧).

(٦) ينظر شرح الحديث (١٥٤).

(٧) ينظر شرح الحديث (١٠٨).

(٨) ينظر شرح الحديث (١٩، ٦٣، ٧١، ٩٠، ٩٢، ١١٠، ١١٧، ١٣١، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣).

- وقد عزا لبعض الأئمة و لم أقف على أقوالهم في كتبهم، أو ظهر لي أنه ينقل عنهم بالواسطة، وهم:

١- أبو عمرو الشيباني، إسحاق بن مِرَار (٢٠٦هـ) وقيل: (٢١٠هـ). نقل عنه بواسطة «الصحاح»[١].

٢- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (٢٠٩هـ). كلامه الذي نقله المؤلف مذكور في عدة مصادر[٢].

٣- الأصمعي، عبدالملك بن قُرَيب (٢١٦هـ). نقل عنه بواسطة «الصحاح»[٣]، و«الغريبين»[٤].

٤- اللَّيْث صاحب الخليل. نقل عنه بواسطة «الغريبين» كما صرح بذلك[٥].

٥- ابن السِّكِّيت، يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ). نقل عنه بواسطة «الصحاح»[٦] وهذا المنقول عنه موجود في كتابه «إصلاح المنطق» لكن الواضح أنه لم يستفد منه مباشرة.

٦- الحربي، إبراهيم بن إسحاق (٢٨٥هـ) صاحب «غريب الحديث» عزا له[٧]، وأظن أنه يريد كتابه الآنف، لكن المطبوع منه ناقص و لم أعثر فيه على شيء، فلعله فيما لم يطبع.

٧- ابن السَّرِيّ، محمد بن السريّ بن سهل (٣١٦هـ). نقل عنه بواسطة «الصحاح»[٨].

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٢٣).

(٢) ينظر شرح الحديث (٨٣).

(٣) ينظر شرح الحديث (٩٤، ١٢٣).

(٤) ينظر شرح الحديث (١٥٥، ١٥٧).

(٥) ينظر شرح الحديث (١٢٢).

(٦) ينظر شرح الحديث (١٢).

(٧) ينظر شرح الحديث (١٣٣).

(٨) ينظر شرح الحديث (١٢).

• وقد يُبهِم أسماء من ينقل عنهم، فيقول:

«ذهب بعضهم»[١]، أو «بعض أهل العلم»[٢]، أو «أهل النقل»[٣]، أو «بعض المتقدمين»[٤]، أو «أصحاب الحديث»[٥]، أو «أصحاب الغريب»[٦]، أو «أهل اللغة»[٧]، أو «أصحاب المعاني»[٨]، أو «أصحاب السير»[٩].

---

(١) ينظر شرح الحديث (١٣٥، ١٥٤، ١٥٧).

(٢) ينظر شرح الحديث (١١٧، ١٢٨، ١٥٧).

(٣) ينظر شرح الحديث (١٠٥).

(٤) ينظر شرح الحديث (١٣٥).

(٥) ينظر شرح الحديث (٣١، ٣٣، ١٠٨، ١٥٤، ١٦٣).

(٦) ينظر شرح الحديث (٣٦، ٤٤، ٤٥، ٥١، ١٦٨).

(٧) ينظر شرح الحديث (٢١، ٥١، ٨٢، ١١٤، ١٥٩).

(٨) ينظر شرح الحديث (١٦٠).

(٩) ينظر شرح الحديث (١، ٦٥، ١٣٥).

المبحث الثالث

تقويـــم الكتـــاب

أولاً: الميـــزات.

تميز هذا الشرح بعدة ميزات أبرزها:

١- يُعدُّ هذا الشرح من أقدم شروح «المصابيح»، وهذه منقبة عظيمة بوأته مكانة مهمة بين كتب شروح «المصابيح»، وجعلت كثيرين يعولون، عليه ويفيدون منه.

٢- حِرْصُ المؤلف على الاستدلال بالكتاب والسنة عند إيراده للمعاني والمسائل المختلفة.

٣- شمولية هذا الشرح لكافة أبواب الدين؛ في العقائد والعبادات والمعاملات والآداب وغيرها.

٤- بروز الجانب الحديثي في هذا الشرح، من خلال جمع طرق الحديث والنظر في ألفاظه لتوضيح المراد منه، ومن خلال العناية بالجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وكذلك العناية بنفي التصحيف والتحريف الذي يَلْحَق الألفاظ النبوية وغير ذلك.

٥- حوى هذا الشرح كثيراً من المباحث العلمية في أبواب العلم المختلفة، لكن برز فيه الاهتمام في بابين من أبواب العلم هما:

أ- شرح الغريب، حيث لا يكاد يخلو حديث منه، ولذا يصح أن يعتبر هذا الكتاب مرجعاً في شرح غريب كتاب «المصابيح».

ب- تأويل مختلف الحديث، فقد عني المؤلف بذلك عناية بالغة، واستطاع أن يوفق بين كثير من الأحاديث التي ظاهرها التعارض، في عدد من المسائل العلمية التي تَعَرَّض لها في الكتاب، وكما قيل عن أهمية هذا الكتاب في (شرح الغريب) يقال عنه في باب تأويل مختلف الحديث.

٦- ظهور شخصية المؤلف في هذا الكتاب، فلم يعد مجرد ناقل فحسب، بل كان يمحص ويحقق، ويستنبط ويضيف، مما جعله مورداً لكثير من الشراح ومحل عنايتهم واهتمامهم.

٧- عناية المؤلف بضبط ألفاظ الحديث، من خلال النظر في الروايات المختلفة للحديث، والاعتماد على الأصول المضبوطة المقروءة على حفاظ الحديث، ومن ثم يرجح ما يراه

ويبين التصحيف والتحريف الذي قد يقع من الرواة وغيرهم.

٨- عنايته أيضاً بضبط ألفاظ «المصابيح» ونفي التصحيف والتحريف الذي قد يقع من مؤلف «المصابيح» من خلال عرض ألفاظه على كتب السنة الأخرى، وأيضاً نفي التحريف الذي يحصل من النساخ من خلال المقارنة بين النسخ.

٩- بروز الناحية اللغوية عند المؤلف من خلال مناقشته لأقوال شراح الغريب وعلماء اللغة، وكثرة إيراده للشواهد الشعرية والنثرية التي تؤيد ما يذهب إليه. هذا بالإضافة إلى جزالة ألفاظه وجودة أسلوبه.

١٠- جمع المؤلف في هذا الكتاب إلى الجوانب العلمية جوانب تربوية من وعظ وتوجيه وإرشاد، فكان يستغل المناسبات وينتهز الفرص مثلاً للدعوة إلى تعظيم نصوص الكتاب والسنة، وفي مناسبات أخرى يدعو إلى توقير الصحابة وإجلالهم، وفي أخرى ترى منه احترام العلماء والتأدب معهم، والتماس العذر لهم فيما يخالفهم فيه... كل ذلك بأسلوب حسن رقيق مؤثر، هذا بالإضافة إلى ما يلمسه القارئ من تواضع المؤلف وهضم نفسه ونسبتها إلى العجز والقصور، وغير ذلك من الجوانب التربوية التي ينبغي أن لا ينفك عنها طالب العلم.

ثانياً: المآخذ.

كل عمل بشري لا يمكن أن يسلم من السهو والخطأ والقصور، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم ﷺ، وقد قال المؤلف في خاتمته: «ولا آمن فيما أوردته عن عَثْرة القلم، وكَبْوة الذهن، وهَفْوة الحفظ، وغَفْلة القلب، فأُحَرِّج على من عثر على شيء من ذلك أن يَفْتِق رَتْقه، ويَرْقَع خَرْقه، ويضم نَشْره»[1].

وهذه جملة من الملحوظات التي وقفت عليها أثناء التحقيق، وبينت وجه الصواب فيها على التفصيل في موضعها من الكتاب، وأنا أجملها في هذا الموضع، والهدف من ذلك هو إصلاح العوج وسد النقص والوصول بالكتاب إلى نحوٍ من التمام والكمال، فمن أبرز هذه الملحوظات:

---

(١) الميسر (١٣٦٢/٤).

١- وقوع المؤلف في بعض الأخطاء العقدية المخالفة لمذهب السلف الصالح كتأويله لبعض نصوص الصفات، وعدم أخذه بأحاديث الآحاد في العقيدة وغيرها من الزلات مما سبق التنبيه عليه[١].

٢- عدم عنايته ببيان درجة الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها، مع أنه باب يحتاج إليه طلبة العلم كثيراً، ولا يدركه كثيرٌ منهم.

٣- تابع البغويَّ فيما سها فيه دون أن يتعقبه، ومن ذلك:

- نَسَب حديث: «لا يدخل الجنة الجوَّاظ والجَعْظَرِي»[٢] لعكرمة بن وهب. والصواب: حارثة بن وهب، بل بنى المؤلف على هذا الخطأ أن حكم على الحديث بالإرسال، وعلَّل ذلك بأن عكرمة بن وهب لم يذكره أحد في الصحابة.
- نسب حديث: «سمع رسول الله ﷺ رجلاً يتجشأ...»[٣] لابن عمر، والصواب أن الحديث لأيوب بن عثمان.

٤- هناك أحاديث أغفل البغوي رواتها، فوهم المؤلف في نسبتها لرواتها، أو أنها أحاديث وردت ضمن الشرح، ومن ذلك:

- نسب حديث: «الرحم شجنة من الرحمن»[٤] لعبدالرحمن بن عوف، وهو لأبي هريرة.
- نسب حديث: «لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم»[٥] لأبي هريرة، والصواب أنه من حديث رجل من الصحابة لم يسمَّ.
- نسب حديث: «قمت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين وأصحاب الجد محبوسون...»[٦] لأبي هريرة، والصواب أنه لأسامة بن زيد.

---

(١) راجع مبحث «عقيدته» (٤٣)، ومبحث «منهج المؤلف في بيانه للمسائل العقدية» (٨٥).

(٢) رقم (٧٠).

(٣) رقم (٩٤).

(٤) رقم (٤٤).

(٥) رقم (٨٥).

(٦) رقم (٩٧).

- نسب حديث: «أول أشراط الساعة نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب»[١] لأبي هريرة، والصواب أنه لأنس بن مالك.

٥- من الملاحظات في العزو للمصادر:

- عزا بعض الأحاديث للسنن وهي مخرجة في «الصحيحين»[٢].
- عزا رواية: «من ابتلي من هذه البنات بشيء» لمسلم[٣]، وهي عند البخاري أيضاً.
- عزا رواية: «على رَمْل حصير» للترمذي[٤]، وهي عند مسلم.
- عزا حديث: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف...» لمسلم[٥]، وهو سهو منه كما نبه على ذلك الطيـــبي.
- عند شرحه لحديث أبي أمامة: «إن من أغبط أوليائي عندي مؤمن خفيف الحاذ...»[٦]. ذكر أن لفظة: «ثم نقد بيده» الواردة في الحديث فُسِّرت في متن الحديث في «مسند أحمد» حيث جاء فيه «يقللها». و لم أقف على شيء من ذلك بعد طول بحث، فيظهر أن نسبته لأحمد سهو. والله أعلم.

---

(١) هذا الحديث ذكره ضمن شرح الحديث (١٤٧).

(٢) ينظر شرح الحديث (٨).

(٣) ينظر شرح الحديث (٥٠).

(٤) ينظر شرح الحديث (٩٩).

(٥) ينظر شرح الحديث (١٠٨).

(٦) رقم (٩٢).

المبحث الرابع

مقارنة بينه وبين «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي

تمهيد:

يحسن أن أقدم بين يدي هذه المقارنة بعض الإيضاحات العامة:

- مؤلف «الكاشف» هو: شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطِّيبي، المتوفى سنة (٧٤٣هـ)[١].
- عنوان كتابه هو: «الكاشف عن حقائق السنن» كما صرح بذلك في مقدمته[٢].
- يُعَدّ «الكاشف» أول شرح لـ«مشكاة المصابيح»[٣] للخطيب التبريزي (٧٤١هـ)، وهو أحد تلاميذ الطيبي، وقد ألف «المشكاة» بإشارة من شيخه الطيبي، فلما فرغ منه شمّر

---

(١) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٢/١٨٥)، بغية الوعاة (١/٥٢٢)، طبقات المفسرين للداودي (ص٢٧٧)، شذرات الذهب (٦/١٣٧)، البدر الطالع (١/٢٢٩).

وقد أفردت ترجمته ومنهجه في بعض كتبه بدراسات خاصة، منها:

رسالة دكتوراه بعنوان «الإمام الحافظ شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي ومنهجه في كتابه الكاشف عن حقائق السنن» لفاتن حسن حلواني. «الإمام الطيبي: الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية، حياته وجهوده العلمية، ودراسة عامة حول شرحه لمشكاة المصابيح المسمى: الكاشف عن حقائق السنن» لمحمد رفعت جنزير. «الإمام شرف الدين الطيبي، تجديداته وجهوده البلاغية» لعبدالحميد هنداوي.

(٢) الكاشف (٢/٣٧٠).

وقد طبع بتحقيق المفتي عبدالغفار وآخرين، ونشرته إدارة القرآن والعلوم الإسلامية في كراتشي، عام (١٤١٣هـ).

ثم طبع بتحقيق/ عبدالحميد هنداوي، ونشرته مكتبة نزار الباز في مكة والرياض، عام (١٤١٧هـ).

(٣) راجع الكلام عن «المشكاة» (ص٣١).

الطيـــبي عن ساعد الجِدِّ في شرحه[١].

- العصر الذي عاش فيه التُّوْرِبِشْتِي والطيـــبي متقارب، فالتوربشتي عاش في النصف الأول من القرن السابع، والطيـــبي عاش في النصف الثاني منه وأوائل الثامن، وبين وفاتيهما (٨٢) سنة.
- كذلك المكان الذي عاشا فيه متقارب أيضاً، فالتوربشتي -كما تقدم- عاش في إقليم فارس ثم كرمان، وأما الطيـــبي فكان في إقليم خوزستان غرب إقليم فارس[٢]، وهي أقاليم تقع ضمن إيران اليوم.

وبعد هذه الإيضاحات السريعة، أبدأ بالمقارنة بين شرح التُّوْرِبِشْتِي -«الميسر»- وشرح الطيـــبي -«الكاشف»- من عدة جوانب:

أولاً: من حيث الموضوع:

سيبدو للناظر أن بين الكتابين اختلافاً من جهة أن «المُيَسَّر» شرح لكتاب «المصابيح»، وأما «الكاشف» فهو شرح لكتاب «مشكاة المصابيح».

والواقع أن موضوع الكتابين متقارب جداً؛ إذ «المصابيح» أصل «المشكاة» والأبواب والكتب داخل الكتابين واحدة، والأحاديث الموجودة في «المصابيح» موجودة في «المشكاة»، والفرق بينهما أن صاحب «المشكاة» أضاف أحاديث مناسبة للباب لم يذكرها صاحب الأصل[٣]، وهذا أحد الجوانب التي جعلت شرح الطيـــبي أوسع وأشمل؛ لاشتمال «المشكاة» على أحاديث ليست في «المصابيح».

---

(١) ينظر مقدمة الطيبي (٣٦٨/٢).

(٢) راجع مصادر ترجمته.

(٣) راجع الحديث عن «مشكاة المصابيح» (ص٣١).

ثانياً: من حيث المنهج العام للكتاب:

١- استفتح الطيبي شرحه بمقدمة في معرفة علم الحديث، رتبها على مقدمة، ومقاصد مرتبة على أربعة أبواب، وخاتمة[١]. بينما التُّورِبِشْتي ابتدأ بعد خطبته مباشرة بشرح «المصابيح».

٢- التُّوْرِبِشْتي -كما تقدم- ينتقي من أحاديث الباب ما يراه بحاجة إلى شرح لإشكال فيه، بينما الطيبي يستوعب أحاديث الباب بالشرح غالباً[٢].

٣- يعتني الطيبي بشرح تراجم بعض الكتب والأبواب، فمثلاً في كتاب النكاح[٣] شرح معنى (النكاح) ومثله في الجنائز[٤] والمناسك[٥] وغيرها. وأيضاً في تراجم بعض الأبواب، كما في باب الإحصار وفوت الحج من كتاب المناسك[٦] بين المراد بالإحصار[٧]. وهذا الجانب غير موجود في «الميسر».

ثالثاً: من حيث الطريقة في شرح كل حديث:

قبل أن أعرض أوجه المقارنة في هذا العنصر أسوق هذا المثال من شرح الكتابين لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما

---

(١) ذكر في مقدمته (٢/٣٧٠) أنه اختصرها من كتاب ابن الصلاح وغيره.

(٢) قد يترك شرح حديث لظهوره، وقد يترك مجموعة أحاديث، بل ربما فصلاً كاملاً، كما في الفصل الثالث من باب رزق الولاة وهداياهم من كتاب الإمارة (٨/٢٦٠٨) حيث قال: «الفصل الثالث ظاهر» وينظر أيضاً: (٤/١١٤٦).

(٣) (٧/٢٢٥٦).

(٤) (٤/١٣٣١).

(٥) (٦/١٩٣٦).

(٦) (٦/٢٠٣٦)

(٧) ينظر كذلك (٦/١٩٥٦، ٢٠٤٠) وغيرها.

تأكل النار الحطب»[1].

قال التُّورِبِشْتِي في شرح هذا الحديث:

ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب».

يَستدل بهذا الحديث من يقول بإحباط العمل من المبتدعة الضلال، ولا حجة لهم في ذلك، لما في الأحاديث الصحاح من خلاف ما ذهبوا إليه، وهي أكثر وأظهر وأوضح مما تمسكوا بالمفهوم عنه.

فمنها: حديث المُفْلِس: «الذي يأتي يوم القيامة وقد ضرب هذا، وشتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، فيُعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته...» الحديث.

فلو كانت الكبيرة مُحْبِطةً للحسنات لم يكن يبقى لهذا المتعاطي تلك الكبائر حسنة تُعطى خصمَه مع الكبائر التي ذكرت.

فلا بد إذاً أن يُأول هذا الحديث على وجه لا يخالف الأحاديث الصحاح، والأصول المستنبطة من الكتاب والسنة، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن نقول: إن الحسد يفضي بصاحبه إلى اغتياب المحسود، وشتمه، وربما يتلف ماله، ويسعى في سفك دمه. وكل ذلك مظالم يقتص عنها بها في الآخرة، وتذهب في عرْض ذلك حسناته. وهذا هو المراد بالإحباط.

والوجه الآخر: أن نقول: التضعيف في الحسنات يوجد على حسب استعداد العبد وصلاحه في دينه، فمهما كان مرتكباً للخطايا نقص من ثواب عمله فيما يتعلق بالتضعيف ما يوازي انحطاطه في المرتبة بما اجترحه من الخطايا.

---

(١) وهو الحديث رقم (٦٢) من هذا الرسالة. وموضعه في «المصابيح» (٣/٣٨٦) وفي «المشكاة» (٣/١٤٠١) ولفظهما واحد.

مثل أن يُقَدّر أن ذا رَهَق عمل حسنة، فأثيب عليها عشراً، ولو لم يكن رهقه لأثيب أضعاف ذلك، فهذا الذي نقص من التضعيف بسبب ما ارتكبه من الذنب هو المراد من الإحباط. انتهى شرح التُّورِبِشْتِي.

وقال الطيبي في شرحه لهذا الحديث:

الحديث الثامن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

قوله: «يأكل الحسنات» (قض)[1]: تمسك به من يرى إحباط الطاعات بالمعاصي كالمعتزلة، وأجيب عنه: بأن المعنى أن الحسد يُذهِب حسناته ويتلفها عليه، بأن يحمله على أن يفعل بالمحسود من إتلاف مال وهتك عرض وقصد نفس ما يقتضي صرف تلك الحسنات بأسرها في عوضه، كما روي في صحاح باب الظلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنهﷺ قال: «إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وزكاة وصيام وقيام، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار» لإحباط الطاعات بالمعاصي، وإلا لم يكن يبقى لهذا الآتي المتعاطي لتلك الكبائر حسنة يقضي بها حق خصمه. انتهى كلامه.

وهذا أحد الوجهين مما ذكره الشيخ التُّورِبِشْتِي، والوجه الآخر: أن يقال: إن التضعيف في الحسنات يوجد على حسب استعداد العبد وصلاحه في دينه، فمهما كان مرتكباً للخطايا نقص من ثواب عمله فيما يتعلق بالتضعيف ما يوازي انحطاطه في المرتبة بما اجترحه من الخطايا، من مثل أن يُقَدّر أن ذا رَهَق عمل حسنة، فأثيب عليها عشراً، ولو لم يكن رهقه لأثيب أضعاف ذلك، فهذا الذي نقص من التضعيف بسبب ما ارتكبه من الذنب هو المراد من الإحباط.

أقول: ويمكن أن يقال: إن الأكل هنا استعارة لعدم القبول، وأن تلك الحسنات الصادرة عنه مردودة عليه، وليست بثابتة في ديوان أعماله الصالحة حتى تحبط، كمن صلى في دار مغصوبة. وبهذا يحسن وجه التشبيه بالنار، فإن النار عند اشتعالها والتهابها لا تترك من الوقود شيئاً إلا

---

(١) هذا رمز القاضي البيضاوي.

أفنته، فشبهت الأعمال الصادرة عنه عند ارتكابه الحسد بالحطب الجزل الذي تشتعل فيه النار، في الإفناء والإعدام، مبالغة وزجراً للحاسد، فالأكل في النار أيضاً استعارة أو مشاكلة لوقوعه في صحبة قوله: «يأكل الحسنات» ونظيره قوله ﷺ: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة» ونظائره كثيرة، فإذا لم يثبت في ديوانه كيف يحبط ؟!. انتهى شرح الطيبي[1].

فمن خلال قراءة هذين النصين مع النظر في غيرهما من النصوص يظهر ما يلي:

١- يذكر التُّوْرِبِشْتِي طرف الحديث غالباً، وقد يذكره تاماً إذا كان قصيراً كما هنا، أما الطيبي فلا يسوق منه شيئاً وإنما يبدأ بشرحه.

٢- كلاهما يذكر صحابي الحديث.

٣- يرقم الطيبي أحاديث كل فصل على حدة، كقوله في هذا المثال: «الحديث الثامن عن أبي هريرة».

٤- كلاهما لا يستوعب الحديث بالشرح، فلا يشرحان كل لفظة، ولا يقفان عند كل مسألة، وإنما يتعرضان لألفاظ معينة ومسائل محددة يريان حاجتها للبيان وإزالة الإشكال.

٥- السِّمَة العامة في شرحهما هي الإيجاز والاختصار، لكنهما يتوقفان عند بعض القضايا، التي يرى كلٌّ منهما حاجتها لشيء من البسط، ففي هذا الحديث مثلاً توقفا عند مسألة إحباط العمل بالسيئات وهي من ركائز مذاهب بعض فرق الضلال[2].

٦- أكثر الطيبي من النقل عن جملة من المصادر ذكرها في مقدمته[3]، واستعمل في العزو إليها رموزاً، ومن هذه المصادر بعض شروح «المصابيح» وهي شرح التُّوْرِبِشْتِي، والبيضاوي، ومُظْهِر الدين الزيداني، والأَشْرف الفُقاعي. هذا بالإضافة إلى بعض الشروح الأخرى كشرح

(١) (١٠/٣٢١٤).

(٢) للاستزادة من الأمثلة من شرح التُّوْرِبِشْتِي ينظر: (ص٧٠) من هذه الدراسة. ومن شرح الطيبي ينظر: (٦/١٧٦٦) و(٩/٢٩٩٩).

(٣) (٢/٣٦٩).

مسلم للنووي، ومعالم السنن للخطابي، وشرح السنة للبغوي.

ولهذا جاء شرحه أوفى من شرح التُّوْرِبِشْتي، حيث إنه كثيراً يستوعب ما عند التُّوْرِبِشْتي، ويضيف إليه ما عند غيره من شراح «المصابيح» وغيرهم، ثم تأتي إضافاته وتعقباته كما في هذا المثال، ولهذا فالذي يقرأ شرحه كأنه يقرأ عدة شروح.

رابعاً: من حيث المنهج العلمي في شرح الأحاديث:

١- أكثر الشيخان من الاستدلال بالكتاب والسنة لما يذهبان إليه، وجعلا هذين المصدرين حكماً فصلاً يردان منه ويصدران عنه، كما في المثال السابق، مع استشهادهم بالشواهد الشعرية والأمثال النثرية.

٢- تنوعت العلوم والمعارف التي اشتمل عليها الشرحان ما بين مسائل حديثية وفقهية ولغوية وغيرها، لكن ظهرت عناية الطيبي بالجوانب البلاغية واللغوية أكثر من غيرها[١]، في حين أن التُّوْرِبِشْتي ظهرت عنايته أكثر بشرح الغريب ودفع التعارض بين الأحاديث والتوفيق بينها[٢].

٣- ظهرت عند الشيخين شخصية العالم الناقد المجتهد، الذي يمحص ويدقق ويحقق، فيتعقبان بعض الآراء، ويردان على بعض الأقوال، ويجتهدان فيما لم يقفا فيه على قولٍ لأحد،

---

(١) ينظر أيضاً شرحه لحديث ابن عمر (٤٣٧/٢)، وحديث عبدالله بن عمرو (٤٨٢/٢)، وحديث معاذ (٤٨٤/٢).

وانظر مقدمة د. عبدالحميد هنداوي لشرح الطيبي (٣٧/١). وقد أشار الطيبي لهذا في مقدمته (٣٦٨/٢) حيث ذكر أن خطته في هذا الشرح تتمثل في: «شرح معضله، وحل مشكله، وتلخيص عويصه، وإبراز نكاته ولطائفه، على ما تستدعيه غرائب اللغة والنحو، ويقتضيه علم المعاني والبيان». والطيبي له عناية خاصة بعلوم البلاغة، فقد ألف فيها كتابه «التبيان في البيان» وأيضاً «لطائف التبيان في المعاني والبيان» وهما مطبوعان بتحقيق د. عبدالحميد هنداوي، وقد أفرد المحقق هذا الجانب بدراسة خاصة في رسالته للماجستير وعنوانها «الإمام شرف الدين الطيبي، تجديداته وجهوده البلاغية» وهي مطبوعة.

(٢) راجع الكلام عن منهجه (ص٦٩).

كل هذا بعبارة حسنة، وأدب جمٍّ، وتواضع كريم.

٤- حرص الشيخان على تقرير مذهب السلف في كثير من القضايا العقدية وأشادا به، لكنهما خالفا هذا المنهج في تأويلهما لبعض الصفات.

وقد نبهت فيما سبق على تأويل التُّورِبِشْتِي لبعض الصفات[١]، وكذلك الطيـبي أول جملة من الصفات؛ كتأويله اليد بالنعمة[٢]، والضحك بالرضا والرأفة[٣]، والفرح بالرضا[٤]، وكشف الساق بالشدة[٥] وغير من التأويلات التي تخالف مذهب السلف في الصفات[٦].

٥- يرى الطيـبي الاحتجاج بخبر الآحاد في باب العقيدة[٧] موافقاً بهذا منهج السلف، ومخالفاً التُّورِبِشْتِي الذي زلت قدمه في هذه المسألة كما تقدم[٨].

٦- اجتهد الشيخان في الرد على الفرق المبتدعة كالخوارج -كما في المثال السابق-، والرافضة، والمعتزلة والقدرية وغيرهم[٩].

خامساً: من حيث الحجم:

الناظر في الكتابين يتبين له بجلاء الفرق بينهما في الحجم، فكتاب «الميسر» يعادل تقريباً ثلث حجم «الكاشف»، ولهذا عدة أسباب تقدمت الإشارة لبعضها، وإجمالها كما يلي:

١- اشتمال «مشكاة المصابيح» التي شرحها الطيـبي على أحاديث ليست في

---

(١) راجع مبحث «عقيدته» (ص٤٣)، وبيانه للمسائل العقدية ضمن منهجه تفصيلاً (ص٨٥).

(٢) (٢/٥٥٢).

(٣) (٤/١٢٠٦).

(٤) (٦/١٨٤٢).

(٥) (١١/٣٤٨٦، ٣٥٠٢).

(٦) ينظر أيضاً: (٢/٥٤٣)، (٤/١٢٠٤، ١٢١٧)، (١٠/٣١٦١).

(٧) ينظر (٢/٥٨٤)، (١٠/٣٢٣٠).

(٨) راجع مبحث «عقيدته» (ص٤٣)، ومبحث: بيانه للمسائل العقدية ضمن «منهجه تفصيلاً» (ص٨٥).

(٩) راجع مبحث «عقيدة التُّورِبِشْتِي» (ص٤٣). وينظر شرح الطيبي (٢/٥٣٢، ٥٦٩)، (١١/٣٥٩٧)، (١٢/٣٨٨١، ٣٨٨٥).

«المصابيح»[١]، وهذه الأحاديث عبارة عن فصل ثالث أضافه صاحب «المشكاة» في كل باب، فذكر بعض الأحاديث المناسبة للباب و لم يذكرها صاحب «المصابيح».

٢- استيعاب الطيـــبي لأحاديث الباب بالشرح غالباً، بينما التُّوْرِبِشْتِي ينتقي بعض الأحاديث التي يرى أهمية تناولها بالشرح[٢].

٣- بدأ الطيـــبي شرحه بمقدمة في علوم الحديث قبل البدء بشرح الكتاب[٣].

٤- ما ضمنه الطيـــبي كتابه من النقل عن بعض المصادر[٤] ولا سيما كتب الشروح، فقد أخذ هذا النقل حيِّزاً من الشرح، فتراه مثلاً ينقل في شرح الحديث الواحد، أو المسألة الواحدة عن كتابين أو ثلاثة، ثم ربما يضيف شيئاً، أو يعلق أو يتعقب، ففي المثال السابق نقل عن البيضاوي، ثم التُّوْرِبِشْتِي، ثم أضاف كلاماً من عنده.

---

(١) تقدمت الإشارة لهذا عند المقارنة بين الكتابين من حيث الموضوع.

(٢) تقدمت الإشارة لهذا عند المقارنة بينهما من حيث المنهج العام.

(٣) تقدمت الإشارة لهذا عند المقارنة بينهما من حيث المنهج العام.

(٤) تقدمت الإشارة لهذا عند المقارنة بينهما من حيث الطريقة في شرح كل حديث.

الفصل الثالث

منهج العمل في التحقيق

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالنسخ الخطية للكتاب.

المبحث الثاني: منهج التحقيق والتخريج والتعليق على الكتاب.

المبحث الأول

التعريف بالنسخ الخطية

للكتاب عدة نسخ خطية، إلا أن النسخ التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق هذا الجزء أربع نسخ، هي:

١- نسخة تشستربتي (الأصل).

وهي نسخة مصورة من مكتبة تشستربتي بإيرلندا، ومحفوظة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٥٠٣٩/ف)، وقد كتبت سنة (٧٦٣هـ) بقلم: إسماعيل بن خليل بن إبراهيم المقفع، وهي نسخة تامة، تقع في (٢٣٦) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٣٢) سطراً. وقد كتبت بخط النسخ، ينقصه النقط أحياناً، وكتب في هامش بعض الأوراق أحاديث أو جمل سقطت، وختمت بعلامة (صح)، وفيها تصويبات لبعض الألفاظ، وهذا يدل على مقابلتها بأصلها.

كما كتب على غلافها عبارة: «تشرف بتملكها فقير عفو الله الغني القدير محمد المعروف برضا علي عفا الله عنه». وكتب أيضاً: «استصحبه الفقير السيد محمد أمين... سنة ١٢١٧هـ».

وقد اعْتَمَدْت هذه النسخة أصلاً؛ لأنها تامة ومتقدمة، ومقابلة ومصححة، وأخطاؤها وسقطها قليلٌ جداً، وخطها جيد ومقروء. وقد أشرت لها عند المقابلة بـ (الأصل).

٢- نسخة مكتبة الأسد (س)[(١)].

وهي نسخة مصورة من مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم (١٤٨٣٥)، وقد كتبت سنة (٧١٢هـ)[(٢)] بقلم: محمد بن محمد بن قاسم، وهي نسخة تامة، تقع في (٤١٩) ورقة، في كل

---

(١) يعود الفضل في الحصول على هذه النسخة -بعد الله تعالى- لأخي الشيخ د. ناصر بن عبداللطيف البابطين، فجزاه الله خيراً .

(٢) ورد تاريخ كتابتها في آخر صفحة منها، لكن نهاية الصفحة تأثر ببعض العوامل فلم تتضح الكتابة في المصورة، إلا أن مفهرسي مخطوطات المكتبة العثمانية بحلب (المجلد الأول-مكتوب بخط اليد وغير مرقم

=

ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً، لكن ظهر لي أنه قد وقع سقط في أولها ثم أُكملت بخط تبدو حداثته.

وقد كتبت بخط نسخي واضح، وفيها إلحاقات في هوامش بعض الصفحات ختمت بعلامة (صح).

وهذه النسخة نفيسة من جهة أنها أقدم النسخ، لكن وقعت فيها بعض الأخطاء وبعض السقط وربما سقطت أسطر بكاملها، ولذا لم أتخذها أصلاً.

ورمزت لها عند المقابلة بالحرف (س).

٣- نسخة معهد البيروني (ب).

وهي نسخة مصورة من مكتبة معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند - أوزبكستان، ومحفوظة بمركز الملك فيصل للبحوث بالرياض برقم (٢٢٥٢/ف). وقد كتبت سنة (٧٣٩هـ)، بقلم: عبدالله بن الحسين بن أبي المظفر بن ياسين.

والموجود من هذه النسخة هو المجلد الثاني، ويبدأ بكتاب المناسك إلى نهاية الكتاب، ويقع في (٢٨٣) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢١) سطراً. وقد تلف من أوله بمقدار ورقتين ونصف وأكمل بخط مغاير.

وقد كتبت بخط النسخ، وفي هوامش بعض الصفحات إلحاقات مختومة بعلامة (صح)، وعليها أختام وقف كتب عليها: «وقف محمد باشا».

الصفحات) أفادوا بأنها كتبت سنة (٧١٢هـ)، وقد كانت هذه النسخة ضمن محتويات المكتبة العثمانية بحلب، ورقمها العام (١٥١٧) والخاص (٩٧)، ثم نُقلَت محتويات هذه المكتبة إلى مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.

وقد أخطأ بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٢٣٧/٦) حيث ذكر أن هذا التاريخ هو تاريخ تأليف الكتاب، وهو خطأ بيِّن، فإن تاريخ تأليف الكتاب واضح في نهاية جميع النسخ -ومنها هذه النسخة-؛ حيث جاء فيها ما نصه: «وقع الفراغ من إنشاء هذا الكتاب في آخر النهار من يوم الجمعة السادس من صفر سنة ستين وست مئة».

وهذه النسخة هي أنفس النسخ، وتبرز أهميتها من عدة نواحي:

أولاً: أنها منقولة عن نسخة المؤلف، فقد جاء في آخرها ما نصه: «في الأصل بخط المصنف: وقع الفراغ من إنشاء هذا الكتاب...». ثم قال كاتبها أيضاً: «وَوُجِد في آخر الكتاب الذي بخط المصنف قدس الله روحه، بخط ولده ما صورته: مضى مولانا الوالد... وهو رضي الله عنه مصنف هذا الكتاب وكاتبه»[1].

ثانياً: هي أضبط النسخ، وأندرها أخطاءً وسقطاً، وأوضحها خطاً.

ثالثاً: قِدَم تاريخها.

فَحَرِيٌّ بهذه النسخة أن تُتَّخذ أصلاً، إلا أني لم أحصل عليها إلا بعدما فرغت من التحقيق، فكررت المقابلة بها، مثبتاً أهم الفروق، ولا سيما في المواضع التي كانت محل إشكال، ورمزت لها بالحرف (ب).

٤- نسخة جامعة الإمام (أ).

وهي نسخة مصورة من نسخة أصلية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٩٨٨/خ)، وقد كتبت سنة (٩٨٨هـ) بقلم: عبدالحي بن محمد بن أحمد الشروري، وهي نسخة تامة تقع في (٢٩٩) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً.

وقد كتبت بخط جيد واضح قريب من الخط الفارسي، وكتب في بعض الهوامش بعض التعليقات والتصحيحات، وختم بعضها بعلامة (صح)، وجعلت بعض الكلمات وعناوين الأبواب بالحمرة.

وعليها أختام تملك باسم أحمد خيري، وأنه اقتناها سنة (١٣٥٣هـ)، كما كتب على غلافها ترجمة للتُّوْرِبِشْتِي نقلها مالك النسخة أحمد خيري من «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي.

ويعيب هذه النسخة كثرة الأخطاء والتحريفات.

وقد رمزت لها عند المقابلة بالحرف (أ).

---

(١) سياق الكلام بتمامه تقدم في مبحث «وفاة المؤلف» (ص٥٣).

❖ طبعة الكتاب:

قامت مؤخراً مكتبة نزار مصطفى الباز في مكة والرياض بطبع هذا الشرح، ونشرته عام (١٤٢٢هـ) في أربعة مجلدات، وقام بتحقيقه عدد من الباحثين بإشراف الدكتور: عبدالحميد هنداوي، كما في مقدمة التحقيق، وأدرجوا معه متن «المصابيح» كاملاً.

ولست بصدد تقويم هذه الطبعة، ولم يكن هذا المبحث مدرجاً ضمن خطة البحث، لكن حيث إن الكتاب طبع بعد تسجيل الرسالة، والعزو إلى المطبوعة أيسر، رأيت من المستحسن أن أشير لهذه الطبعة، وأعرض بإجمال لبعض النقاط:

- إخراج النص فيها من حيث العموم جيد والأخطاء قليلة.
- وقع فيها سقط فاحش في أولها؛ وهو شرح ثمان وثلاثين حديثاً تقريباً، وتحديداً بعد منتصف شرح الحديث الثاني[1]، وحتى أواخر شرح الحديث الأربعين، وهذا السقط يقابل في رسالة الشيخ الدكتور/ عبدالرحمن الزيد من (ص٢٧- ١١٩).
- وقع أيضاً في أثنائها بعض السقط، ولم أتتبع ذلك لكن مماوقعت عليه:
  - سقط شرح أحاديث الصحاح من باب الأذان[2].
  - سقط شرح أربعة عشر حديثاً تقريباً من كتاب المناسك، ويبدأ من أوائل شرح حديث ابن عباس من باب خطبة يوم النحر ورمي أيام التشريق[3]، وحتى أوائل شرح حديث أبي قتادة من باب المحرم يجتنب الصيد. وهذا السقط يقابل في رسالة الشيخ الدكتور/ إبراهيم الناصر من (ص١٨٨- ٢٢٧).
  - سقط شرح حديث أنس من باب الحب في الله ومن الله من كتاب الآداب[4]، ورقمه في بحثي هذا (٥٧).

---

(١) الميسر (٤٧/١) بعد قوله: «ويشير إلى هذا المعنى قوله سبحانه: ﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾».

(٢) الميسر (١٩١/١).

(٣) الميسر (٦٢٧/٢).

(٤) الميسر (١٠٧٩/٣).

المبحث الثاني

منهج التحقيق والتخريج والتعليق على الكتاب

١- كتبت النص من نسخة تشستربتي (الأصل) حسب قواعد الإملاء الحديثة، وأشرت إلى بداية كل صفحة من صفحاتها بوضع خط مائل قبل الكلمة الأولى من أول كل صفحة، ثم كتبت في محاذاتها في الهامش الأيسر رقم الصفحة، وجعلته بين معقوفتين.

٢- قابلت النسخة الأصل بالنسخ الأخرى، وأثبت الفروق في الهامش، إلا ما تأكدت من خطئه في الأصل أو رأيته خلاف الأولى، فإني أثبت الصواب من النسخ الأخرى وأشير لذلك في الهامش.

٣- ما كان من زيادة من النسخ الأخرى على الأصل، فإن كانت كلمة واحدة أثبتها وأشرت لذلك في الهامش، وإن كانت أكثر من كلمة وضعتها بين معقوفتين مع الإشارة لذلك في الهامش.

٤- وضعت علامات الترقيم في مواضعها المناسبة؛ للمساعدة على فهم النص.

٥- رقمت أحاديث «المصابيح» المشروحة ترقيماً تسلسلياً، نظراً لأن المؤلف لا يشرح كل أحاديث الباب، أما الأحاديث التي ترد ضمن الشرح فلم أضع لها رقماً.

٦- عزوت كل حديث يشرحه المؤلف إلى موضعه في «المصابيح» بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، حسب طبعة دار المعرفة المحققة، مع سياق لفظ الحديث تاماً، ليمكن فهم شرحه، نظراً لأن المؤلف يقتصر في الغالب على طرفه، أما إن ذكره تاماً فأكتفي بالعزو لموضعه.

٧- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية، وجعلت ذلك في الهامش.

٨- خرجت الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، وفق المنهج الآتي:

- إن كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما، اكتفيت بالعزو لهما دون غيرهما، إلا لحاجة.
- إن كان خارج «الصحيحين» توسعت في تخريجه، مبتدئاً بأصحاب السنن الأربع على حسب ترتيبهم المشهور، ثم بغيرهم على حسب تاريخ الوفاة، وإذا ابتدأت بمصدر معين،

فإني أسوق طريقه، ثم أرتب المصادر الأخرى بحسب المتابعات التامة فالقاصرة بالنسبة للمصدر الأول.

- إذا كان المصدر المعزو إليه مرتباً على الأبواب، فإني أذكر اسم الكتاب والباب، ورقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث - إن وجد - رامزاً له بحرف (ح). فإن تكررت الإحالة على المصدر في نفس الموضع اكتفيت بما ذكرته عند أول وروده، مشيراً إلى أنه تقدم بقولي: «في الموضع السابق»، وقد لا أشير خصوصاً إذا كان الموضع قريباً جداً، فيُعلم من إهمالي لمكان العـــزو أنه تقدم قريباً، إلا أن يتغير رقم الحديث فأثبته بين هلالين، وقد أذكر الجزء والصفحة، خصوصاً إذا طال الفصل.

وأما إذا لم يكن المصدر المعزو إليه مرتباً على الأبواب، فإني أذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث -إن وجد-.

- عندما يتبين أن في إسناد الحديث أو متنه اختلافاً على راوٍ أو أكثر، فإني أقوم بدراسته، فأنبه في مبتدأ التخريج على من وقع عليه الاختلاف، ثم أقوم بتخريج كل وجه على حدة. أُعْقِب ذلك بنتيجة هذا الاختلاف تحت عنوان: «النظر في الخلاف» إما بالجمع بين الروايات، أو الترجيح، حسب ما يتبين من خلال تخريج الأوجه المختلفة، وعلى مقتضى أوجه الجمع والترجيح التي يسلكها العلماء، ومستعيناً بما أقف عليه من كلام النقاد حول هذا الاختلاف.

وربما يكون هذا الاختلاف وقع في بعض طرق الحديث دون بعضها الآخر، وهنا أبدأ بتخريج الطرق التي لم يقع فيها اختلاف، ثم أعالج الخلاف الواقع في الطرق الأخرى على ما تقدم

- ثم أقوم بدراسة إسناد الحديث والأثر إذا كان خارج «الصحيحين» أو أحدهما، فإن عزا المؤلف الحديث لمصدر معين درست إسناد ذلك المصدر، وإلا فالاختيار لأمثل الأسانيد؛ وذلك بالتعريف برواة الإسناد من حيث:

اسم الراوي ونسبه وما يعرف به، وتاريخ وفاته -إن وجدت- أو طبقته كما ذكرها ابن حجر في «التقريب»، ثم ذكر ثلاثة من شيوخه وثلاثة من تلاميذه، مع الحرص على أن يكون المذكور في الإسناد منهم.

ثم إن كان الراوي متفقاً على توثيقه أوتضعيفه؛ اكتفيت بما يفيد ذلك ولم أتوسع في ترجمته. وأما إن كان مختلفاً فيه؛ فإني أتوسع في ترجمته؛ بنقل أقوال المعدلين والمجرحين، ثم أختم ببيان ما يترجح لي من حاله مع بيان وجه الترجيح، ثم أذيل الترجمة بذكر جملة من المصادر في ترجمته.

- ثم أحكم على الحديث على ضوء دراسة الإسناد، مع النظر في قواعد أهل الاصطلاح؛ كالنظر فيه من جهة الاتصال والشذوذ والعلة القادحة.

فإن كان صحيحاً اكتفيت بذلك.

وإن كان حسناً أو ضعيفاً بينت السبب؛ ثم نظرت في متابعاته أو شواهده مما يرقى به من الحسن إلى الصحيح لغيره، أو من الضعيف إلى الحسن لغيره.

ثم أختم ببيان الحكم النهائي للحديث بعد النظر في متابعاته أو شواهده، عاضداً حكمي بما أقف عليه من كلام أهل العلم.

٩- عزوت أقوال العلماء إلى مصادرها -حسب المستطاع-.

١٠- تتبعت موارد المؤلف في شرحه، حيث إنه كثيراً ما ينقل من بعض المصادر دون أن يعزو إليها، ولا سيما في تفسيره للغريب، فذكرت من مصادره ما تيسر لي الوقوف عليه. ثم إني أضيف إليها من المصادر ما يوافق في المعنى أو يزيد الكلام توضيحاً.

١١- علقت على ما تضمنه الشرح من آراء ومسائل بما يوضح المراد ويفي بالغرض، مع التنبيه على الآراء المخالفة للصواب ولا سيما في مسائل الاعتقاد، مدعماً ذلك بالأدلة، ومستنيراً بكلام أهل العلم.

١٢- ترجمت بإيجاز للأعلام غير المشهورين.

١٣- عرفت بإيجاز بالأماكن والبلدان غير المشهورة.

١٤- خرجت الأشعار والأمثال وبينت معناها عند الحاجة.

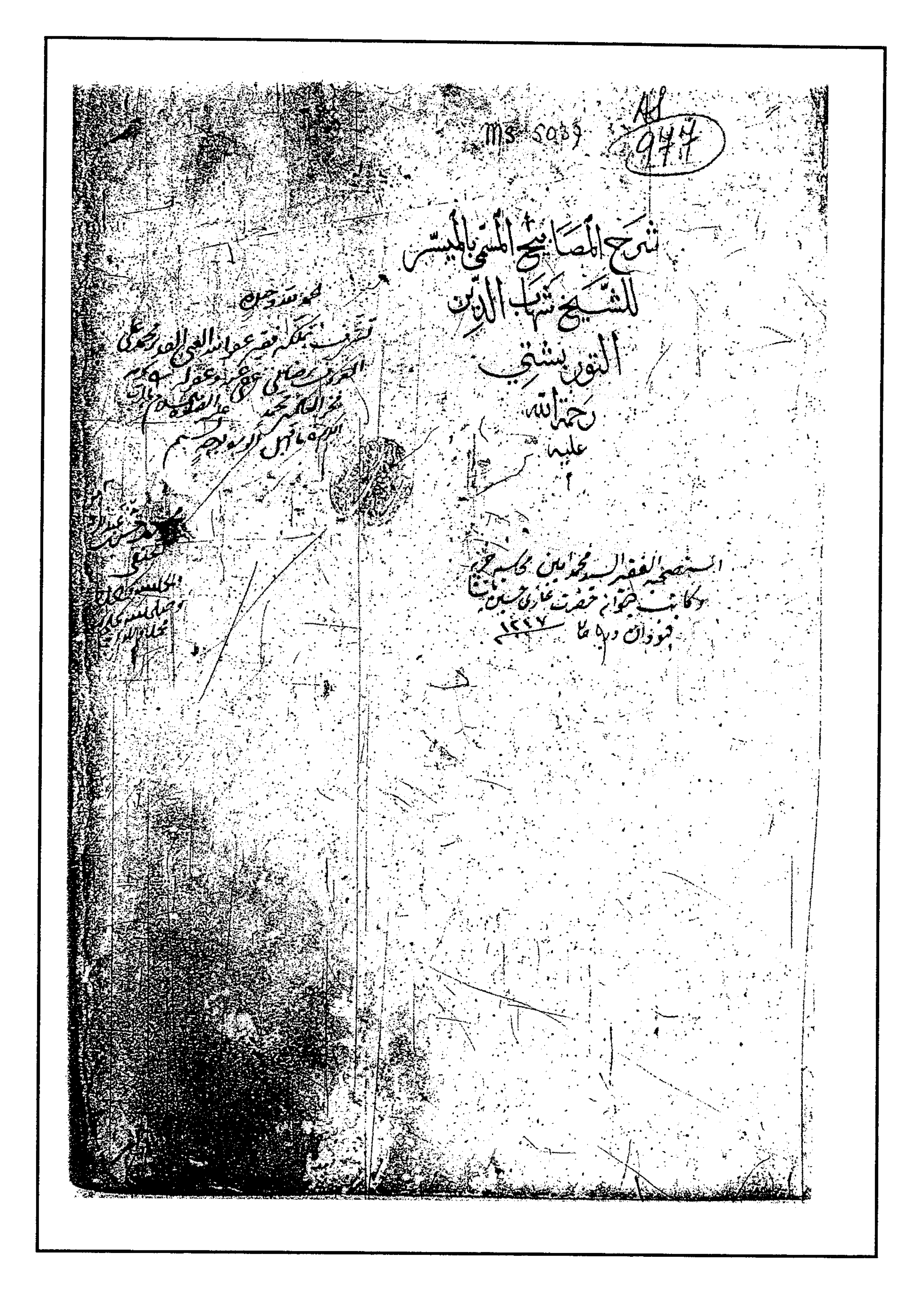
١٥- شرحت الألفاظ الغريبة، وضبطت الكلمات التي رأيت حاجتها إلى ضبط.

١٦- بالنسبة للعزو إلى المصادر يلاحظ الآتي:

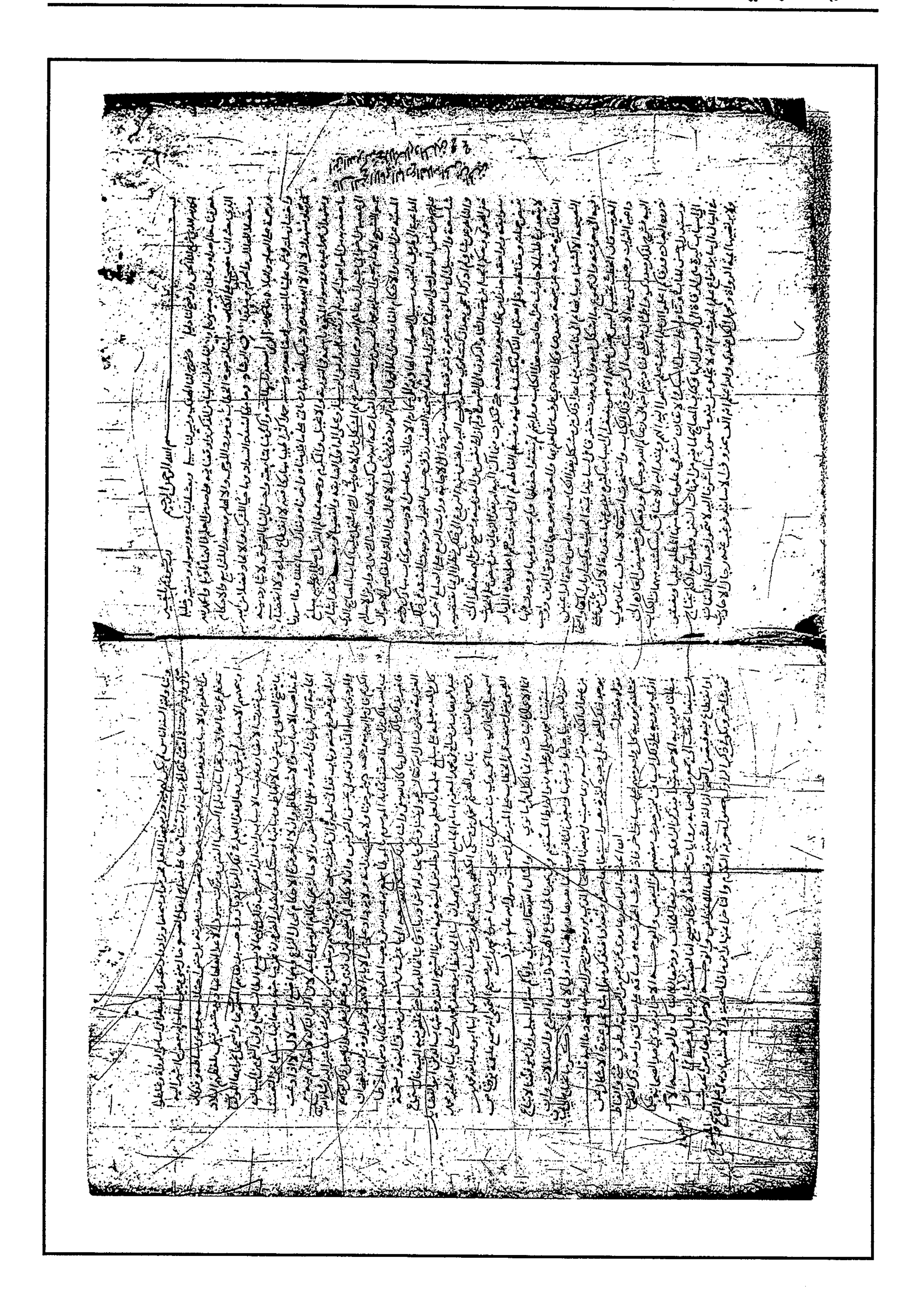
- رتبتها بحسب وفيات أصحابها.

- إذا وضعت الرقم بين هلالين دون علامة توضح المراد، فهو للحديث أو الترجمة بحسب نوع المصدر.
- المعاجم اللغوية وكتب الغريب التي رتبت بحسب المواد، أكتفي بذكر المادة عند أول مصدر هروباً من التكرار، إلا عند الحاجة، كأن تختلف المادة في المصدر الثاني، فأحتاج إلى ذكرها للمصدر الثالث وهكذا.
- قد أحتاج للعزو لهذا الشرح إما لإحالة المؤلف إلى مواضع منه، أو لتوثيق جوانب في دراسة الكتاب ونحو ذلك، فإن كان ضمن بحثي هذا فأعزو إلى موضعه في هذا البحث، وإن كان خارجه فأعزو إلى المطبوعة، إلا أن يكون ساقطاً منها فأعزو إلى نسخة الأصل الخطية.

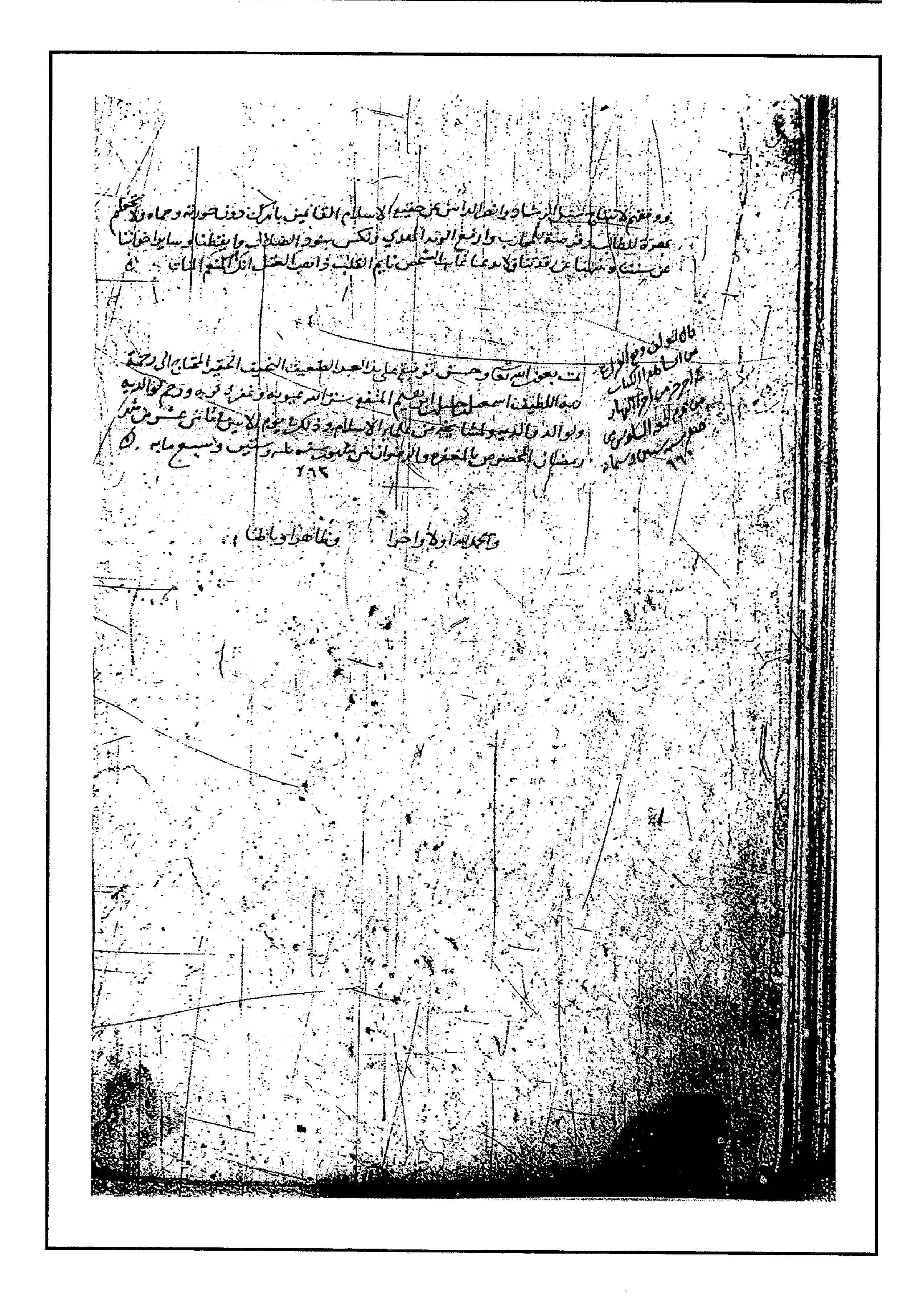
نماذج من النسخ الخطية



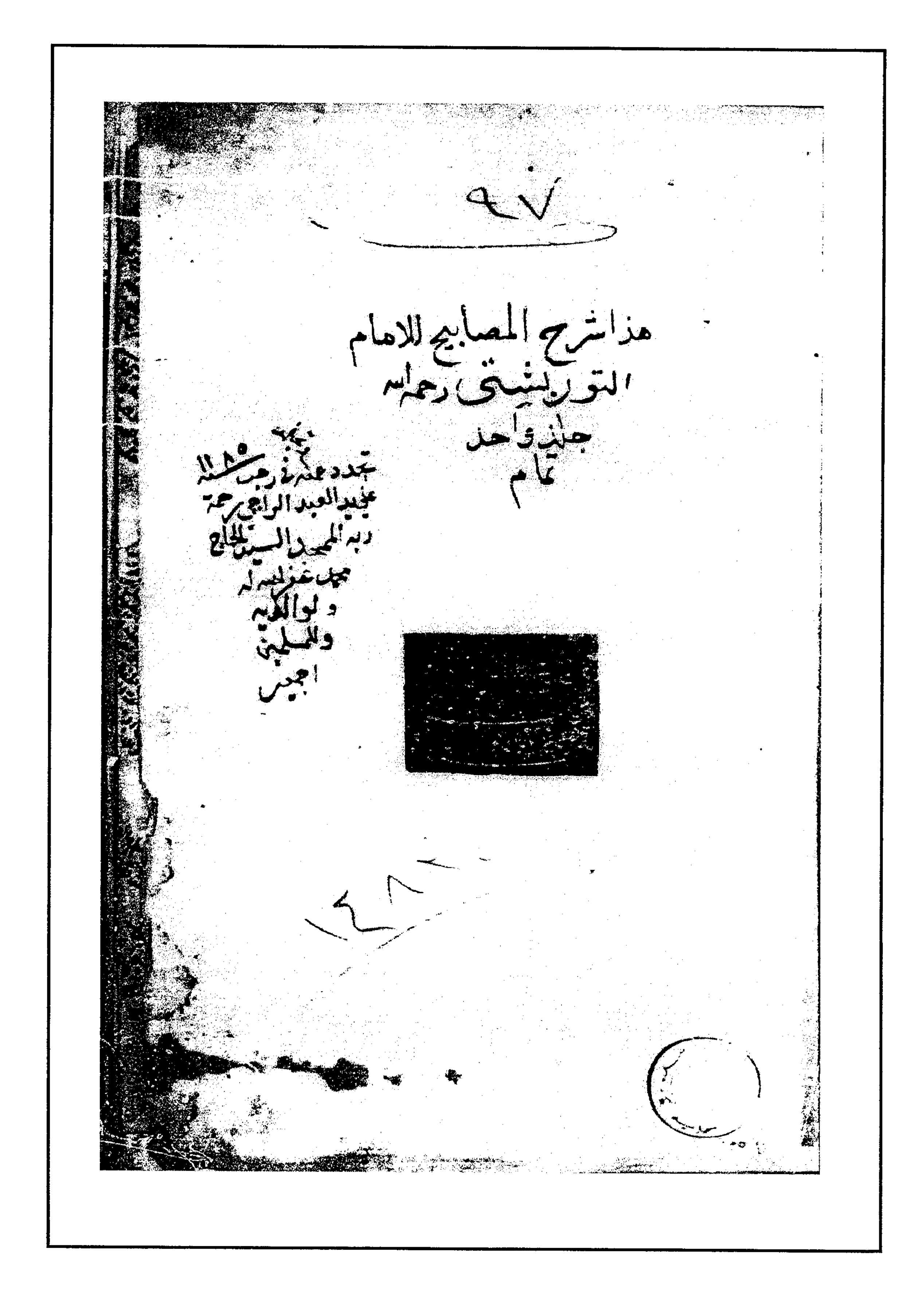
غلاف نسخة تشستربتي (الأصل)



اللوحة الأولى من نسخة تشستربتي (الأصل)



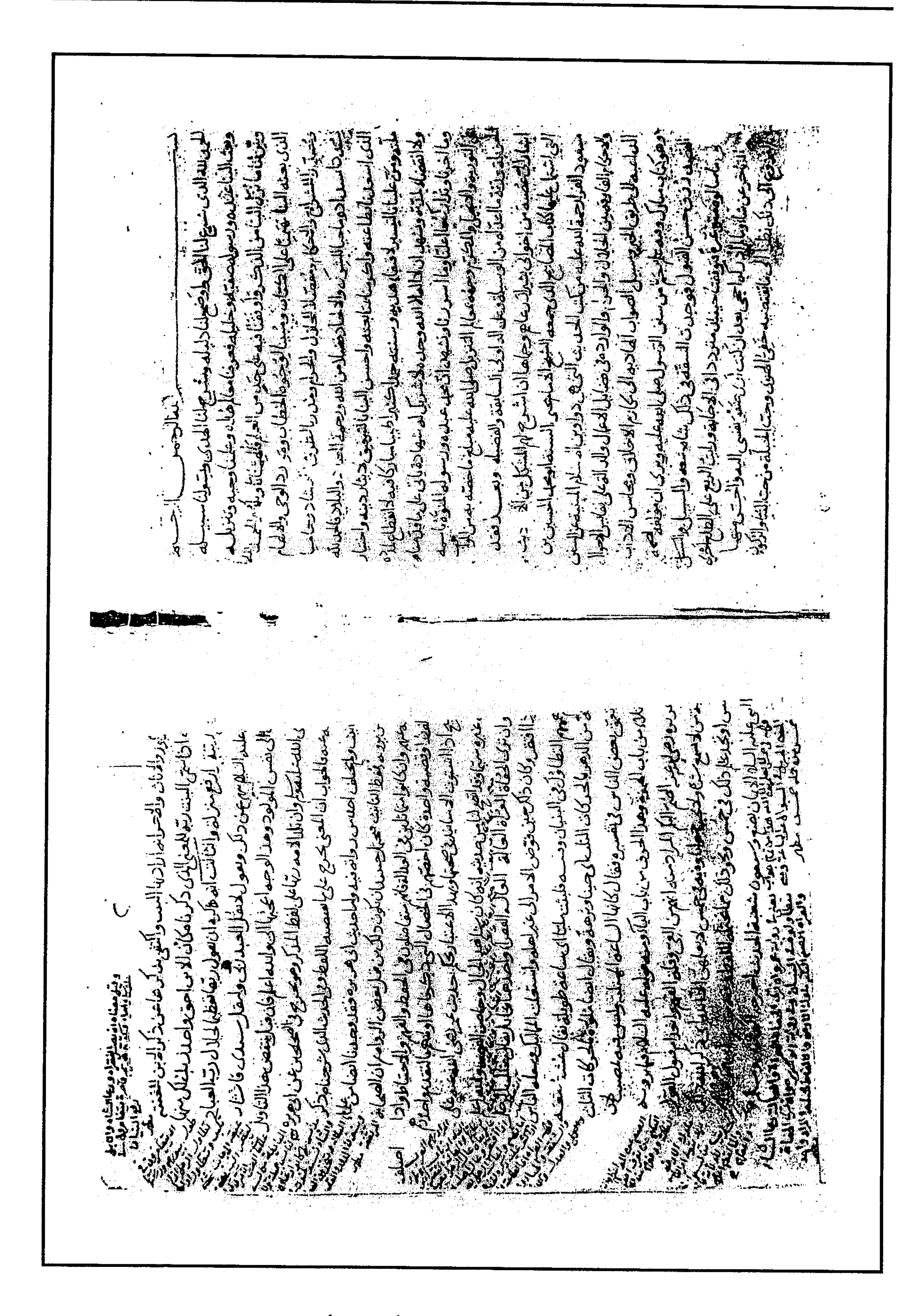
الصفحة الأخيرة من نسخة تشستربتي (الأصل)



هذا شرح المصابيح للامام
التوربشتي رحمه الله
جلد واحد
تمام

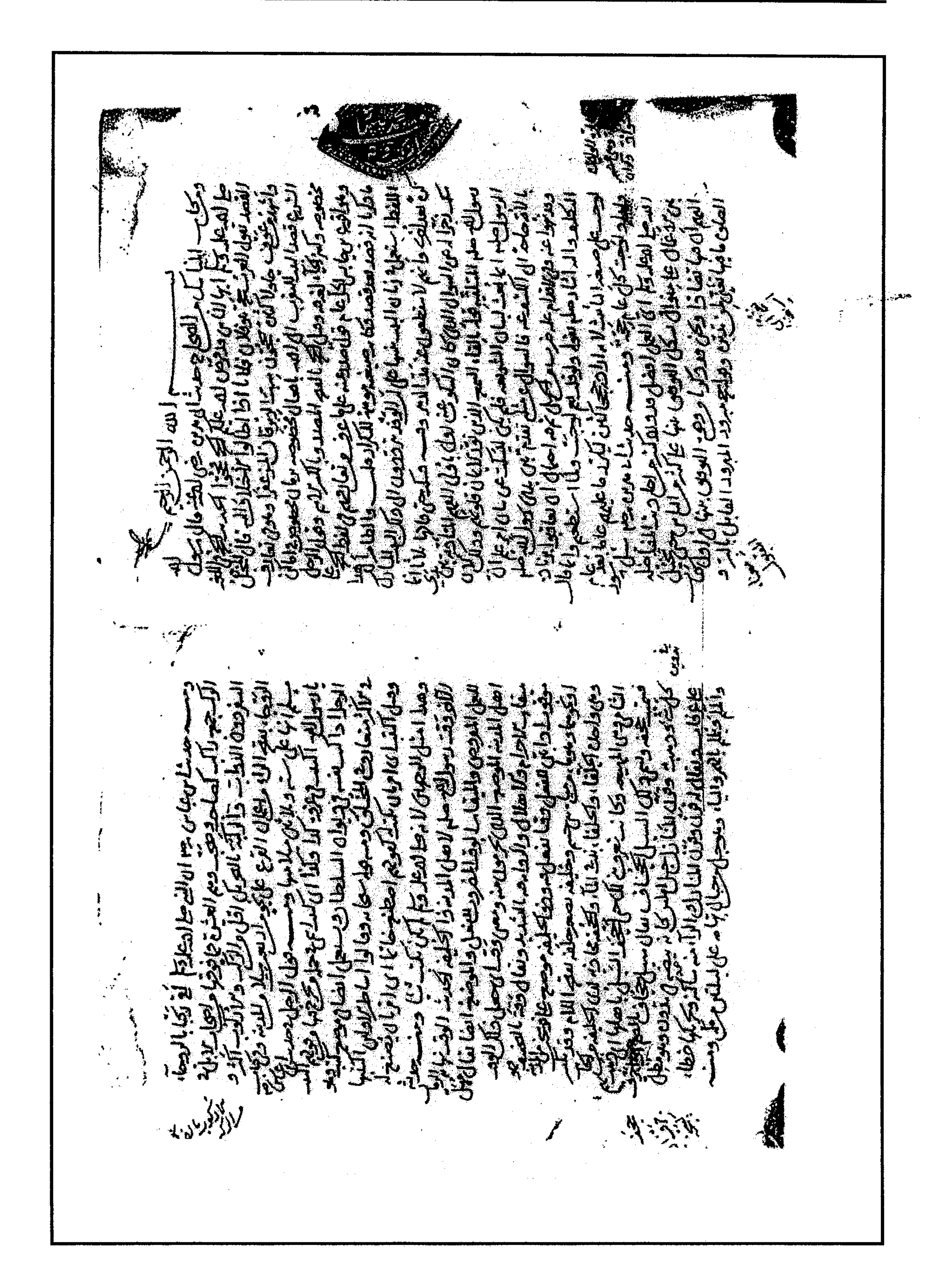
تجدد عمره في رجب سنة ١٢٠٥
بتجليد العبد الراجي رحمة
ربه المجيد السيد الحاج
محمد غفر الله له
ولوالديه
وللمسلمين
اجمعين

غلاف نسخة مكتبة الأسد (س)

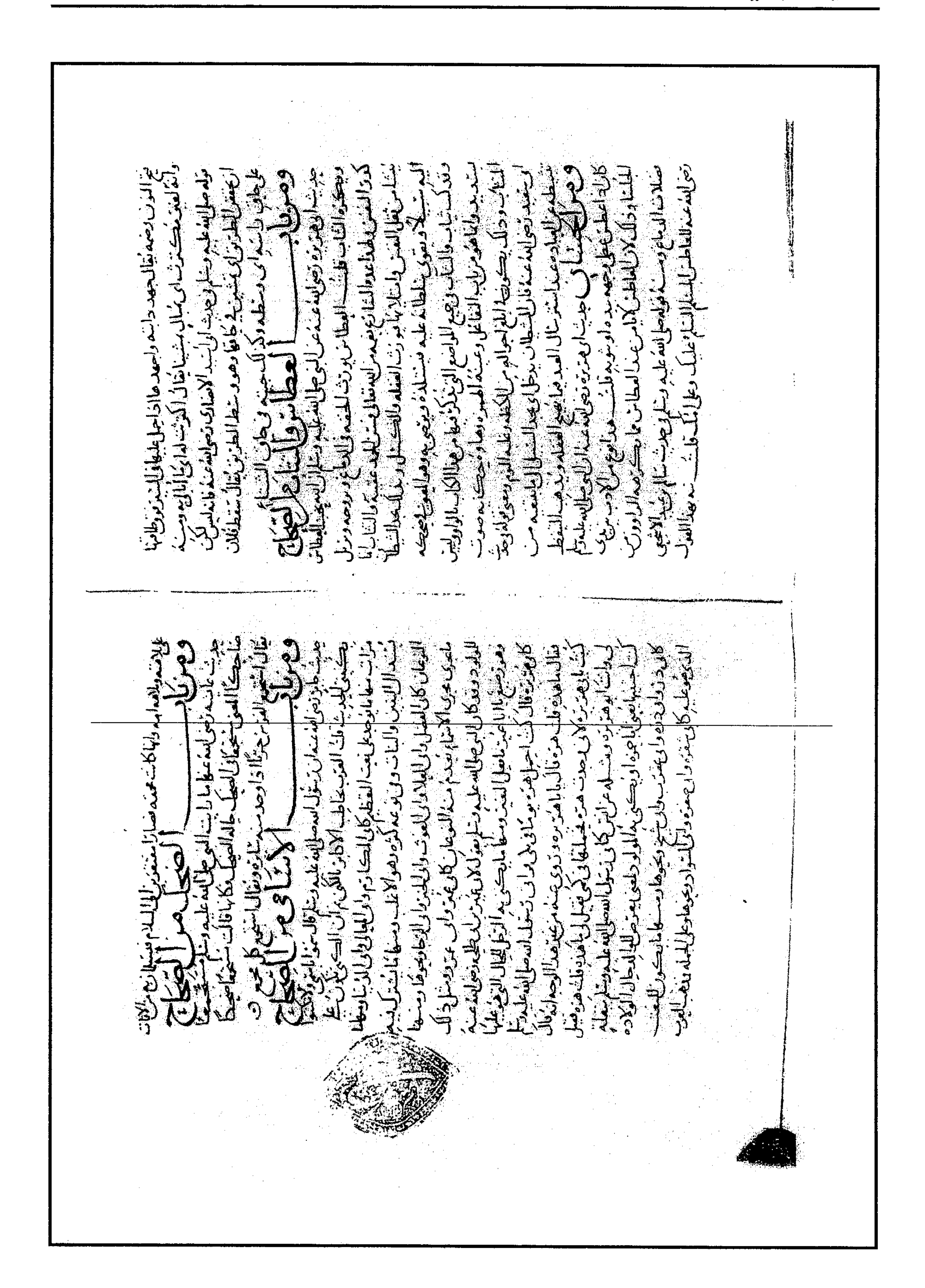


اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الأسد (س)

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأسد (س)



اللوحة الأولى من المجلد الثاني من نسخة معهد البيروني بأوزبكستان (ب)



اللوحة الأولى من الجزء المحقق من نسخة معهد البيروني (ب)

الصفحة الأخيرة من نسخة معهد البيروني (ب)



كتاب توربشتي
شرح المصابيح
كتب ٩٨٥

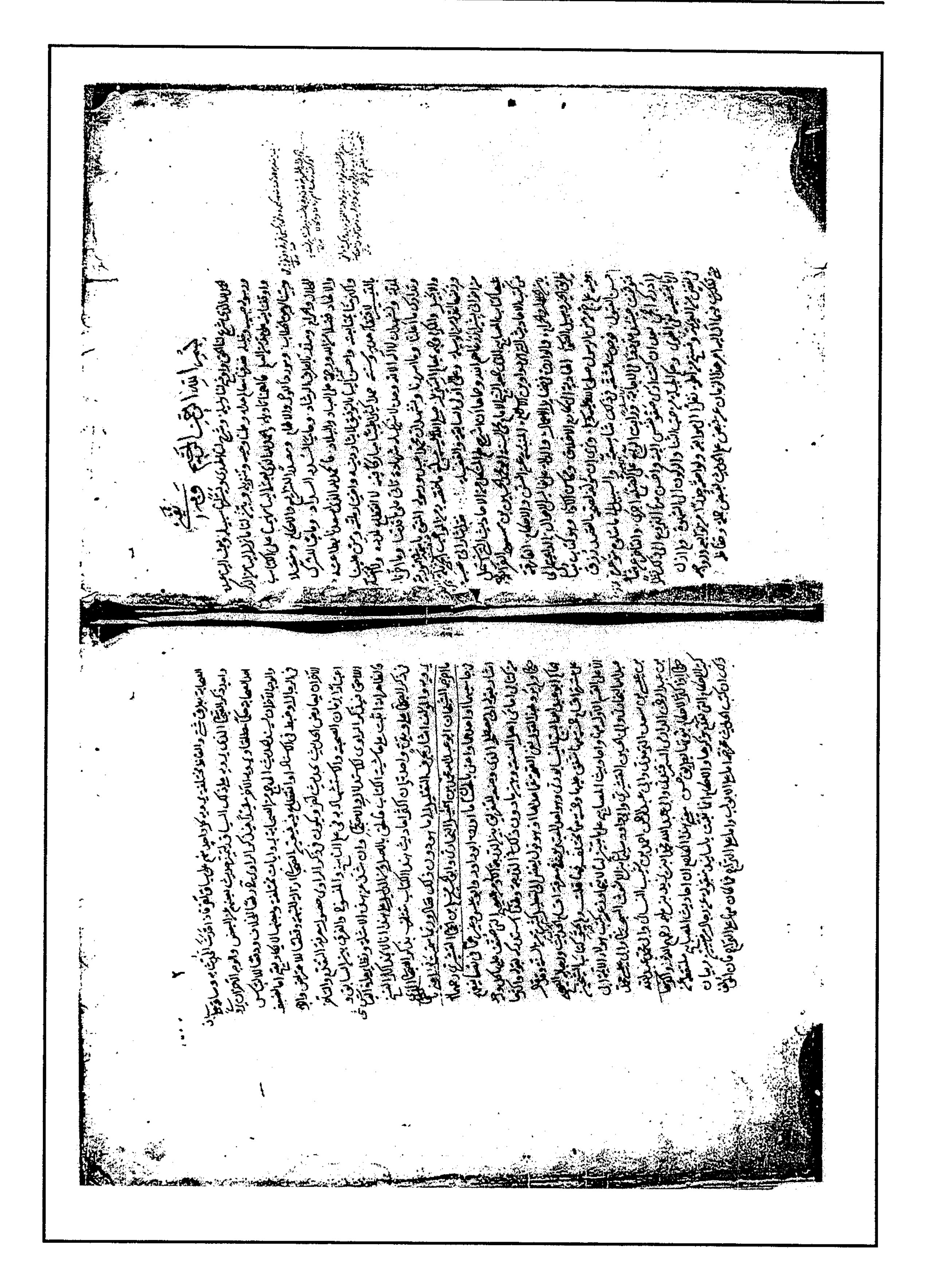
شرح مصابيح البغوي
للتوربشتي

شرح مصابيح السنة للإمام البغوي المتوفى سنة ٥١٦ ستة عشر وخمسمائة تأليف العلامة شهاب الدين فضل الله بن حسين التوربشتي الحنفي المتوفى سنة
وسماه الميسر أوله الحمد لله الذي شرع لنا الحمد وأوضح دليله

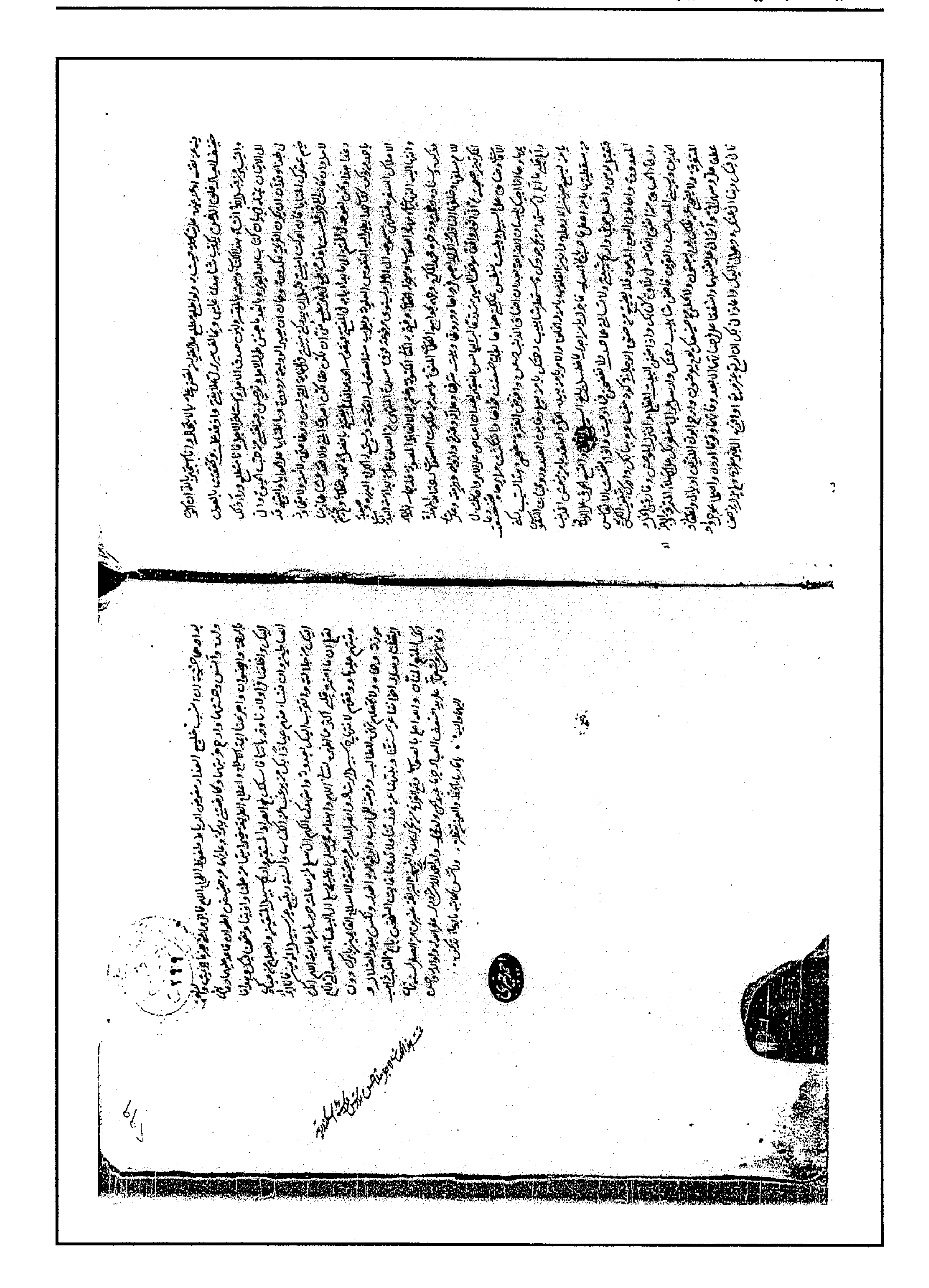
في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي المتوفى سنة ٧٧١
... الجزء الخامس - ص ١٤٦ - توجد الترجمة الآتية

وقال شيخنا الكوثري

غلاف نسخة جامعة الإمام (أ)



اللوحة الأولى من نسخة جامعة الإمام (أ)



اللوحة الأخيرة من نسخة جامعة الإمام (أ)

القسم الثاني

تحقيق نص الكتاب

من أول باب الأسامي من كتاب الآداب

إلى آخر باب: لا تقوم الساعة إلا على الشرار، من كتاب الفتن

ومن باب الأسامي

[١٩٣/أ]

من الصحاح:

١- حديث جابر رضي الله عنه أن النبي[(١)] ﷺ قال[(٢)]: «سمُّوا باسمي ولا تَكْنُوا[(٣)] بكُنيتي[(٤)]...» الحديث[(٥)(٦)].

---

(١) في (س) و(ب): «رسول الله» مكان: «النبي».

(٢) «قال» ليست في (أ).

(٣) في (س) و(ب): «تكتنوا». وهذه الكلمة فيها ثلاثة أوجه:

الأول: «تَكْتَنُوا» بسكون الكاف وفتح المثناة بعدها نون من الافتعال.

الثاني: «تَكَنَّوا» بفتح الكاف والنون المشدّدة على حذف إحدى التاءين من التفعيل.

الثالث: «تَكْنُوا» بسكون الكاف وضم النون من الثلاثي.

ينظر: الكواكب الدراري (٤٥/٢٢)، فتح الباري (٥٨٧/١٠)، عمدة القاري (٢٠٧/٢٢)، إرشاد الساري (١٠٩/٩-١١٠).

(٤) الكنية والكنوة بضم الكاف وكسرها، والجمع: كنى.

قال الزبيدي في «تاج العروس» مادة كنى (٤٢٢/٣٩): «الكنية على ما اتفق عليه أهل العربية هو ما ماصُدِّرَ بأب، أو أم، أو ابن، أو بنت، على الأصح في الأخيرين».

وقال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (١٣٩/٥): «الكاف والنون والحرف المعتل يدل على تورية عن اسم بغيره... قال: ولذلك تسمى الكنية كنية كأنها تورية عن اسمه».اهـ..

(٥) لفظة «الحديث» ليست في (س).

(٦) الحديث في المصابيح (٣٠٢/٣ ح٣٦٨٨) وتتمته: «فإني إنما جعلت قاسماً أقسم بينكم».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في كتاب فرض الخُمُس، باب قوله تعالى: ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال:٤١] (ص٦٣٣ ح٣١١٤) بلفظه، وبرقم (٣١١٥) بنحوه.

وفي كتاب المناقب، باب كنية النبيﷺ (ص٧٢٧ ح٣٥٣٨) بنحوه ولم يذكر: «فإني إنما جعلت قاسماً أقسم بينكم».

=

قلت[١]: العرب تخاطب الأكابر بالكنى، ثم إن الكنى تكون على مراتب:

منها: ما يوجد على نعت التعظيم كأبي المكارم، وأبي المعالي، وأبي الدنيا.

ومنها: ما يسند إلى البنين والبنات، وفي نوعه كثرة، وهو الأغلب.

ومنها: ما يشترك فيه النوعان كأبي الفضل، وأبي العلاء، وأبي الغوث، وأبي الخير، وأبي الرجاء ونحوها[٢].

ومنها: ما يجري مجرى الأسماء -يُعدم منه النوعان- كأبي عمير، وأبي عمرو. ومثل ذلك للمولود، وقد قال النبي ﷺ[٣] لأبي عمير بن أبي طلحة[٤] رضي الله عنه -وهو رضيع[٥]-: «يا أبا عمير ما فعل النُّغَيْر[٦]»[٧].

وفي كتاب الأدب، باب قول النبي ﷺ: «سموا باسمي ولاتكنوا بكنيتي» (ص١٣١١ح٦١٨٧) بنحوه كما في المناقب.

وفي الأدب أيضاً، باب من سمى بأسماء الأنبياء (ص١٣١٣ح٦١٩٦) بنحوه.

وأخرجه مسلم في كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم (٣/١٦٨٢ح٢١٣٣) بنحوه.

(١) في (س): «قال رضي الله عنه» مكان «قلت» وهكذا في أكثر المواضع التي يقول فيها المؤلف: «قلت». وأكتفي بهذا التنبيه عن الإشارة في كل موضع.

(٢) «ونحوها» ليست في (أ).

(٣) في بقية النسخ: «وقد كان النبي ﷺ يقول».

(٤) هو أخو أنس بن مالك لأمه، أمهما أم سليم. قيل اسمه حفص، ومات في حياة النبي ﷺ. ينظر: أسد الغابة (٦/٢٢٦)، الإصابة (٧/٢٤٦).

(٥) الذي في «الصحيحين» وغيرهما من المصادر التي وقفت عليها قال: «أحسبه فطيماً» بمعنى مفطوماً من الرضاعة. وانظر موضعه في «الصحيحين» عند تخريج الحديث كما سيأتي.

(٦) النُّغَيْر: بضم النون مصغراً، طائر صغير. قيل: هو فراخ العصافير. وقيل: طائر أحمر المنقار. والجمع: نِغْران. ينظر: تهذيب اللغة (٨/١٠٠)، مشارق الأنوار مادة نغر (٢/٢٥)، النهاية لابن الأثير (٥/٧٤)، فتح الباري (١٠/٦٠٠).

(٧) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

=

ومنها: ما يكنى به الرجل للحال التي هو عليها كأبي هريرة؛ قال: كنت أحمل يوماً هِرة[1][2] في كُمِّي[3]، فرآني رسول الله ﷺ فقال: «ما هذه؟» فقلت[4]: هرة[5]، فقال: «يا أبا هريرة».

وروي عنه من غير هذا الوجه أنّه قال: كُنِّيْتُ بأبي هريرة لأني وجدت هرة فحملتها في كمي، فقيل لي: «ما هذه؟»، فقلت: هرة، فقيل لي: «وأنت أبو هريرة»[6].

أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس (ص١٢٩٩ح٦١٢٩)، وفيه في باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل (ص١٣١٤ح٦٢٠٣).

ومسلم في كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته... (١٦٩٢/٣ح٢١٥٠).

(١) في (س) و(ب): «أحمل هرة يوماً».

(٢) الهرة: أنثى الهر: السِّنَّوْر. وجمعها: هِرَر مثل: قربة وقرب. وجمع الذكر: هررة مثل قرد وقردة، وتصغيرها: هريرة. ينظر: تهذيب اللغة، باب الهاء والراء (٣٦١/٥)، الصحاح مادة هرر (٨٥٣/٢)، ترتيب لسان العرب (٤٦٥٠/٨).

(٣) الكُم: ردن القميص: مدخل اليد ومخرجها من الثوب، والجمع: أكمام، زاد الجوهري -في جمعه-: كِمَمَة. مثل: حب وحِبَبَة. ينظر: الصحاح مادة كمم (٢٠٢٤/٥)، ترتيب لسان العرب (٣٩٣١/٧)، معجم متن اللغة (١٠٤/٥).

(٤) في (س) و(ب): «قلت».

(٥) في (أ): «هذه هرة».

(٦) الحديث لم أقف عليه مسنداً بلفظه الأول، والذي يفيد أن النبي ﷺ هو الذي كناه بذلك، وإنما أورده ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٧٧٠/٤) بهذا اللفظ، ثم قال: «وهذا أشبه عندي، أن يكون النبي ﷺ كناه بذلك».

وأما بلفظه الثاني، والذي يفيد أن الذي كنا بذلك أبوه أو أهله أو غيرهم:

فأخرجه الترمذي في المناقب، باب مناقب أبي هريرة (٣٦٩/٩ ح٣٨٣٩)، وابن سعد في «الطبقات» (٢٤٥/٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٣/٦٧) من طرق عن روح بن عبادة، حدثنا أسامة بن زيد [الليثي]، عن عبدالله بن رافع، قال: قلت لأبي هريرة: لم كنيت أبا هريرة ؟ قال: أما تفرق مني ؟ قل: بلى والله إني لأهابك. قال: كنت أرعى غنم أهلي، وكانت لي هرة صغيرة،

=

فكنت أضعها بالليل في شجرة، فإذا كان النهار ذهبت بها معي فلعبت بها، فكنوني أبا هريرة. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وأخرجه ابن إسحاق في «السيرة» (ص٢٦٦ ح٤٤٥) قال: حدثني بعض أصحابي، عن أبي هريرة قال: «كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن صخر، فسُمِّيت في الإسلام عبدالرحمن، وإنما كناني أبي بأبي هريرة؛ أني كنت أرعى غنماً له، فوجدت أولاد هرة وحشية، فجعلتها في كمي، فلما أرحت عليه غنمه، سمع أصواتهن في صفتي، فقال: ما هذا يا عبدشمس؟ فقلت: أولاد هر وجدتها، قال: فأنت أبو هريرة. فلزمتني بعد».

ومن طريق ابن إسحاق أخرجه:

أبو أحمد الحاكم في «الكنى» -كما في الإصابة» (٧/٣٤٩)-، والحاكم أبو عبدالله في «المستدرك» في معرفة الصحابة (٣/٥٠٦)، وأبو نصر الكلاباذي في «رجال صحيح البخاري» (٢/٤٩١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/٢٩٨، ٣٠٢).

أقول: والكلام على هذا الحديث بهذين الإسنادين كما يلي:

١- بالنسبة للإسناد الأول: فيه (أسامة بن زيد الليثي) مختلف فيه، وفي «التقريب» (ص٩٨): «صدوق يهم» وحسن الحافظ إسناد حديثه هذا في «الإصابة» (٧/٣٤٩). تراجع ترجمته في: الكامل لابن عدي (١/٣٩٤)، ديوان الضعفاء (١/٦٨)، من تكلم فيه وهو موثق (ص٤١)، تهذيب التهذيب (١/١٨٣). وتقدم قول الترمذي عن الحديث: «حسن غريب».

٢- وأما الإسناد الثاني: ففيه رواة مبهمون، وهو قول ابن إسحاق: «حدثني بعض أصحابي» ولم أقف على تعيين أحدٍ منهم.

والحاصل: أن الحديث لا ينـــزل عن درجة الحسن. والله أعلم.

ومثله عن أنس: «كناني رسول الله ﷺ ببقلة[1] كنت أجْتَنِيها[2]»[3].

---

(١) البَقْلة: واحدة البقل وهو العشب وما ينبت الربيع. قال اللّيث: البقل من النبات: ما ليس بشجر دِقٍّ ولاجلٍّ، وفرق مابين البقل ودِق الشجر؛ أنّ البقل إذا رُعي لم يبق له ساق، والشجر تبقى له سوق وإن دقّت.اهـ.

ينظر: جمهرة اللغة مادة بقل (١/٣٧١)، تهذيب اللغة (٩/١٧١)، مقاييس اللغة (١/٢٧٤)، المحكم لابن سيده (٦/٢٦٦-٢٦٧).

(٢) قال ابن فارس في «مقاييس اللغة»: (١/٤٨٢): «الجيم والنون والياء أصل واحد؛ وهو أخذ الثمرة من شجرها ثم يحمل على ذلك. تقول: جنيت الثمرة أجنيها وأجتنيها، وثمر جَنِيٌّ أي أُخذ لوقته».

وقال الراغب الأصفهاني في «المفردات» مادة جنى (ص٢٠٧): «وأكثر ما يستعمل الجَنْي فيما كان غضاً». وينظر: الصحاح للجوهري مادة جنى (٦/٢٣٠٥).

(٣) أخرجه الترمذي وأحمد وأبو يعلى والطبراني وابن السني من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وله عن أنس ثلاث طرق:

الأولى: جابر الجعفي، عن أبي نصر خيثمة بن أبي خيثمة، عن أنس.

أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب أنس بن مالك رضي الله عنه (٩/٣٦٣ح٣٨٢٩) عن زيد بن أخزم الطائي، أخبرنا أبو داود، عن شعبة، عن جابر به بلفظه. وقال: هذا حديث غريب لانعرفه إلاّ من هذا الوجه من حديث جابر الجعفي عن أبي نصر وأبو نصر هو خيثمة بن أبي خيثمة البصري روى عن أنس أحاديث.

وأخرجه الإمام أحمد (٢٠/٨٣ح١٢٦٣٧) عن عبدالرازق.

وأيضاً (٢١/١١٠ح١٣٤٣٢) عن عبدالله بن واقد.

وأبو يعلى في «مسنده» (٤/١٣٢ح٤٠٤٤) عن عمرو بن حصين، حدثنا المعتمد[بن سليمان].

والطبراني في «الكبير» (١/٢٣٩ح٦٥٦) عن محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا الهيثم بن جنادة، ثنا عمرو بن محمد العنقزي.

أربعتهم عن سفيان الثوري، عن جابر به بلفظه وزاد بعضهم: «وأنا غلام».

وأخرجه الإمام أحمد (١٩/٣٠١ح١٢٢٨٦) عن حجاج.

وأيضاً (٢١/٢٧٩ ح١٣٧٣٧) عن أسود.

كلاهما حدثنا شريك [النخعي]، عن جابر به بلفظه.

=

الثانية: جابر الجعفي، عن حميد بن هلال، عن أنس.

أخرجه الإمام أحمد (٣٣٧/١٩ ح١٢٣٢٨) عن محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جابر به بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يكنيني ببقلة كنت أجتنيها».

الثالثة: عاصم الأحول، عن أنس.

أخرجه الإمام أحمد (٢٧٩/٢١ ح١٣٧٣٧) عن أسود، حدثنا شريك، عن عاصم به بلفظه.

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص١٩٤ ح٤٠٦) عن حاجب بن أركين الفرغاني، حدثنا سليمان بن سيف، ثنا فهد بن حيان، ثنا أبو عبدالرحمن الحنظلي، عن عاصم به بلفظه.

دراسة سند الترمذي:

١- زيد بن أَخْزَم (بمعجمتين) الطائي النبهاني، أبوطالب البصري. المتوفى سنة ٢٥٧هـ.

روى عن بشر بن عمر، وأبي داود الطيالسي وغيرهما.

وعنه البخاري، وأبو داود، والترمذي وغيرهم.

وثّقه أبو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم.

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ».

الجرح والتعديل (٥٥٦/٣)، تهذيب الكمال (٢٠٨٥)، تهذيب التهذيب (٣٣٩/٣)، التقريب (٢١١٤).

٢- أبو داود: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري. المتوفى سنة ٢٠٤هـ.

روى عن شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري وغيرهما.

وعنه زيد بن أخزم، وأحمد بن حنبل وغيرهما.

قال عمرو بن علي الفلاس وعلي بن المديني: «مارأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي».

وقال وكيع: «جبل العلم».

تهذيب الكمال (٢٥٠٧)، تهذيب التهذيب (١٦٠/٤)، التقريب (٢٥٥٠).

٣- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. المتوفى سنة ١٦٠هـ.

روى عن إسماعيل بن علية، وجابر الجعفي وغيرهما.

وعنه أبو داود الطيالسي، وعبدالله بن دينار وغيرهما.

=

قال سفيان الثوري: «شعبة أمير المؤمنين في الحديث».

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: «كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال، وبصره بالحديث، وتثبته، وتنقيته للرجال».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ متقن، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبّ عن السنة، وكان عابداً».

العلل لأحمد برواية عبدالله (٣٥٥٧)، تهذيب الكمال (٢٧٣٩)، تهذيب التهذيب (٢٩٧/٤)، التقريب (٢٧٩٠).

٤- **جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي**، أبو عبدالله الكوفي. المتوفى سنة سبع وعشرين، وقيل: ثمان وعشرين، وقيل: اثنتين وثلاثين ومئة.

روى عن أبي نصر خيثمة بن أبي خيثمة، والشعبي وغيرهما.

وعنه شعبة، والثوري، وشريك بن عبدالله وغيرهم.

وثّقه شعبة والثوري ووكيع وزهير بن معاوية وشريك بن عبدالله.

وضعّفه جمهور الأئمة، واتهمه بعضهم بالكذب، ولم يخالف أحد في غلوه في الرفض.

وممن رماه بالكذب: سعيد بن جبير، وأبو حنيفة، وليث بن أبي سليم، وسفيان بن عيينة، وأيوب السختياني، وزائدة، وأحمد بن خراش، وابن الجارود، وابن معين، ويحيى بن يعلى، والجوزجاني.

ومن أقوالهم: قول أبي حنيفة: «مالقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ماأتيته بشيء من رأيي إلاّ جاءني فيه بأثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يظهرها».

وقال إسماعيل بن أبي خالد: قال الشعبي لجابر: «لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ» قال إسماعيل: «فما مضت الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب».

وعن ابن معين: «لا يكتب حديثه ولاكرامة».

وقال ابن سعد: «كان يدلس، وكان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته».

وقال جرير بن عبدالحميد: «لا أستحل أن أحدث عن جابر الجعفي؛ كان يؤمن بالرجعة».

وقال الإمام أحمد: «تركه عبدالرحمن بن مهدي فاستراح». وقال -كما في رواية الميموني-: «كان يحيى وعبدالرحمن لايحدثان عن جابر بشيء، وكان أهلاً لذاك».

=

قال الميموني - في موضع آخر-: وسألته عن جابر قال: «يرى التشيع»، قلت: يتهم في حديثه بالكذب؟ فقال لي: «من طعن فيه، فإنما يطعن بما يخاف من الكذب». قلت: الكذب؟ فقال: «إي والله، وذاك في حديثه بين إذا نظرت إليها».

وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال الحاكم أبو أحمد: «ذاهب الحديث». وقال الجورقاني: «منكر الحديث». وقال البيهقي: «متروك في روايته مذموم في رأيه».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به». وقال أبو زرعة: «لين».

وقال أبو داود: «ليس عندي بالقوي في حديثه».

خلاصة حاله: الذي يظهر- والله أعلم- أنه «ضعيف جداً» حيث اتهمه جماعة من الأئمة بالكذب ورماه بعضهم به صراحة، وتركه آخرون وهو رأي ابن سعد - كما تقدم- وبمعنى ما اختاره النسائي وغيره.

قال ابن حبان: «فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار، وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس بينهم...». ثم ساق ابن حبان قول وكيع: قلت لشعبة: مالك تركت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر الجعفي؟ قال: «روى أشياء لم نصبر عنها». وقول محمد بن رافع: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير عن جابر -وهو يكتب - فقلت: يا أبا عبدالله تنهوننا عن حديث جابر وتكتبونه ؟ قال: «نعرفه».

أقول: لعل بعض الأئمة حسنوا به الظن في أول أمره فوثقوه وكتبوا عنه، فلما اتهم بالكذب وغلا في الرفض تركوه وأعرضوا عنه، كما فعل يحيى القطان وابن مهدي وغيرهما.

ولذلك توارد الأئمة على تضعيفه بل والتضعيف الشديد - وهو الأليق به-، وحذروا منه لفساد رأيه وروايته وظهور الكذب في حديثه كما ذكر غير واحد من الأئمة. والله أعلم.

العلل للإمام أحمد (٢٣٠٠، ٢٤٣٥، ٢٧١١، ٢٩١٠، ٣٠٣٢، ٣٣٠٩، ٤٧٠٨، ٤٩٢٤، ٥٦٢١)، من كلام الإمام أحمد رواية الميموني (٣٣، ١٢٨)، الضعفاء الصغير للبخاري (٤٩)، أحوال الرجال للجوزجاني (٣٠)، الضعفاء للعقيلي (٢٤٠)، الجرح والتعديل (٢/٤٩٧)، المجروحين لابن =

حبان (١/٢٠٨)، الكامل لابن عدي (٣٢٦)، الضعفاء لابن شاهين (٨٨)، تهذيب الكمال (٨٧٩)، ميزان الاعتدال (١٤٢٧)، ديوان الضعفاء للذهبي (٧١٤)، الكاشف (٧٣٩)، نصب الراية (٢/٥٠)، تهذيب التهذيب (٢/٤١)، التقريب (٨٧٨).

٥- أبو نصر: خيثمة بن أبي خيثمة البصري. من الرابعة.

روى عن أنس بن مالك، والحسن البصري.

وعنه جابر الجعفي والأعمش وغيرهما.

قال ابن معين: «ليس بشيء».

وضعفه ابن المديني.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

قال أبو داود: قلت لأحمد: كيف حديثه؟ قال: «ما أعلم إلا خيراً».

وفي «التقريب»: «لين الحديث».

العلل لابن المديني (ص ١١٧)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص٢٨٩)، التاريخ الكبير (٣/٢١٦)، الضعفاء للعقيلي (٢/٢٩)، الجرح والتعديل (٣/٣٩٤)، الثقات لابن حبان (٤/٢١٤)، الضعفاء لابن شاهين (ص٨٤)، الضعفاء لابن الجوزي (١/٢٥٧)، تهذيب الكمال (٨/٣٦٩)، ديوان الضعفاء للذهبي (١/٢٦٦)، ميزان الاعتدال (٢/٤٦٣)، الكاشف (١/٣٧٧)، التقريب (ص١٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند «ضعيف جداً» من أجل جابر الجعفي. كما أن في هذا السند أيضاً: أبا نصر خيثمة بن أبي خيثمة «ضعيف».

أما الطريق الثاني للحديث ففي سنده أيضاً: جابر الجعفي.

وأما الطريق الثالث: فله إسنادان:

في السند الأول: شريك وهو ابن عبدالله النخعي الكوفي القاضي أبو عبدالله جمهور الأئمة على تضعيفه من قبل حفظه، فهو سيئ الحفظ. وسيأتي بسط ترجمته عند دراسة الحديث رقم (٣٠).

وفي السند الثاني: فهد بن حيَّان أبوبكر البصري. قال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال مرة: «يتكلمون فيه». وقال ابن المديني: «ذهب حديثه». وقال أبو زرعة: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: =

يعني: أبا حمزة[١].

أو يكنى به المولود لمعنى يعرض للوالد حال الولادة كأبي ذر[٢]، وأبي ذرة، وأبي عقرب، وأبي شيخ ونحوها.

ومنها: مايكون للنعت الذي هو عليه كأبي شقرة[٣]، وأبي صفرة، وأبي السواد ونحوها.

وعلى الجملة فمذهب العرب في العدول عن الاسم إلى الكنية هو التوقير[٤]، إلاّ أن تكون الكنية نبزاً[٥] يتأذى منه المدعو به.

ولما كان من حق الرسول ﷺ فيما يراد به التعظيم أن لايشاركه فيه أحد، كره أن يكنى أحد بكنيته، ودخل هذا في الباب الذي نهينا عنه أن نسوي بينه وبين غيره، قال الله تعالى:

«ضعيف الحديث». وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ حتى يجيء بأحاديث مقلوبة، خرج عن حد الاحتجاج به لما كثّر من ذلك».

ينظر: التاريخ الأوسط للبخاري (٢/٢٣٤، ٢٤٣)، الضعفاء للعقيلي (٣/٤٦٣)، الجرح والتعديل (٧/٨٨)، المجروحين لابن حبان (٢/٢١٠)، ميزان الاعتدال (٥/٤٤٤).

فالحاصل: أن الحديث ضعيف بطرقه الثلاث. والله أعلم.

(١) الحمزة في الطعام شبه اللذعة والحرارة كطعم الخردل، فالبقلة التي جناها أنس كان في طعمها لذع في اللسان؛ فسميت البقلة حمزة بفعلها، وكنيَّ أنس أبا حمزة لجنيه إياها.

ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/٧١)، تهذيب اللغة (٤/٣٧٩).

(٢) الذر: جمع ذَرّة؛ وهي أصغر النمل، أو النمل الأحمر الصغير. ينظر: تهذيب اللغة (١٤/٤٠٥)، الصحاح مادة ذرر (٢/٦٦٣)، معجم متن اللغة (٢/٤٩٢).

(٣) الشُّقْرَة: لون الأشقر، وهي في الإنسان حمرة صافية في بشرة مائلة إلى البياض. ينظر: الصحاح مادة شقر (٢/٧٠١)، مجمل اللغة لابن فارس (٢/٥٠٩).

(٤) ينظر: المُرصَّع لمجد الدين ابن الأثير (ص٣٥).

(٥) نَبْزاً: مصدر نَبَزه يَنْبِزُه: أي لقبه، وهو يكثر فيما كان ذماً. ينظر: الصحاح مادة نبز (٣/٨٩٧)، ترتيب لسان العرب (٧/٤٣٢٤).

/﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾[(١)] وقد بين النبي ﷺ هذا المعنى[(٢)] [١٩٣/ب] في بقية الحديث، وذلك قوله: «وإنما جعلت قاسماً أقسم بينكم».

وقد كان يتولى القسمة من قبل الله في العلم الذي يوحى إليه وإنزال الناس منازلهم في الفضيلة، وإعطائه المال إياهم على قدر غناهم وحسب حاجتهم، وكان ذلك مما لم[(٣)] يشاركه فيه أحد[(٤)].

وأكثر الناس يرون أنه[(٥)] كُنِّي بابن له من خديجة يقال له: قاسم[(٦)]، وهذا وإن ذكره

---

(١) سورة النور، الآية (٦٣).

(٢) في بقية النسخ: «على هذا المعنى».

(٣) في (ب): «لا».

(٤) هذا هو مذهب الشافعي وأهل الظاهر، وهو أنه لا يجوز التكني بأبي القاسم مطلقاً.
ينظر: المفهم للقرطبي (٤٥٧/٥)، المنهاج للنووي (٣٥٩/١٤)، إكمال إكمال المعلم للأبي (٢٨٩/٧)، فتح الباري (٥٨٨/١٠).

(٥) في الأصل و(أ): «يروون بأنه» والمثبت من (س) و(ب).

(٦) بل هذا متفق عليه، كما ذكر غير واحد من أهل العلم؛ قال ابن عبدالبر في الاستيعاب (١٨١٨/٤): «وأجمعوا أنها -يعني خديجة رضي الله عنها- ولدت له ابناً يسمى القاسم، وبه كان يكنى ﷺ، هذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم».
وقال ابن حجر في «الفتح» (١٧٠/٧): «وكان جميع أولاد النبي ﷺ من خديجة، إلا إبراهيم فإنه كان من جاريته مارية، والمتفق عليه منها: القاسم وبه كان يكنى...».
أقول: وهذا هو ما تناقلته كتب التاريخ والسير وغيرها من غير نكير فيما وقفت عليه، وذكروا أنه ولد قبل البعثة، ومات صغيراً، وقيل: مات بعد أن بلغ سن التمييز.
ينظر - سوى ما مضى -: السيرة لابن إسحاق (ص٦١، ٢٢٨)، السيرة لابن هشام (٩/٢)، طبقات ابن سعد (١٠٦/١) و(٤/٣)، الذرية الطاهرة للدولابي (ص٤٢-٤٤)، تاريخ الطبري (٥٢١/١)، دلائل النبوة للبيهقي (٦٨/٢-٧١) و(٢٨٢/٧-٢٨٩)، تاريخ دمشق (١٢٥/٣-١٩٠)، الروض الأنف (٣٢٦/١)، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى (ص١٥١-١٥٣)، زاد المعاد

=

أصحاب السير فإن هذا الحديث يرد عليهم ماذهبوا إليه، فإنه أشار فيه إلى المعنى الذي أوجب له أن يكنى بأبي القاسم[1].

فإن قيل: كيف[2] التوفيق بين هذا الحديث وماورد في معناه من أحاديث النهي، وبين حديث عائشة رضي الله عنها: قالت امرأة: يارسول الله، إني ولدت غلاماً فسميته محمداً وكَنّيْتُه بأبي القاسم... الحديث[3] ؟

(١٠٣/١)، البداية والنهاية (٤٦٣/٣-٤٦٥) و(٢٠١/٨-٢٠٦، ٢٣٧-٢٤١)، الإصابة (٤٤٥/٣) و(٣٨٩/٥) و(٢٠٦/٦).

(١) أقول: هذا لايمنع أن يكون له ابن اسمه «قاسم»، فيكون ﷺ تكنى بأبي القاسم؛ لأن له ابناً اسمه «قاسم»، ولأنه يتولي القسمة من قبل الله بين عباده. بل قد يكون هذا سبباً في تسمية ابنه «قاسم» ليتكنى به لهذا المعنى. والله أعلم.

(٢) في بقية النسخ: «فكيف».

(٣) أخرجه أبو داود في الأدب، باب في الرخصة في الجمع بينهما (٢٩٢/٤ح٤٩٦٨) -ومن طريقه: البيهقي في «سننه» في كتاب الضحايا، باب ما جاء من الرخصة في الجمع بينهما (٣٠٩/٩)-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٥/١)، والطبراني في «الأوسط» (٩/٢ح١٠٥٧)، و«الصغير» (ص٢٦ح١٦) -ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣٣/٢٦)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢٨٢/٦)-

عن النفيلي، ثنا محمد بن عمران الحجبي، عن جدته صفية بنت شيبة، عن عائشة رضي الله عنها به، وتتمته: قالت: فذكر لي أنك تكره ذلك ؟ قال: «ما الذي أحل اسمي وحرم كنيتي!»، أو «ما الذي حرم كنيتي وأحل اسمي!». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن صفية إلاّ محمد بن عمران، ولايروى عن عائشة إلاّ بهذا الإسناد».

وأخرجه البخاري - في الموضع السابق - قال: وقال لي محمد: حدثنا أبو عاصم، قال: أخبرنا محمد بن عمران، به.

وقال البخاري أيضاً: قال لي إسحاق: أخبرنا أبو عاصم، حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن طلحة العبدري من بني عبدالدار، قال: سمعت جدتي صفية بنت شيبة: ولد لي فأسميته محمداً وأكنيته أبا القاسم، فسألت عائشة فقالت: الحديث بنحوه.

=

دراسة سند أبي داود:

١- النفيلي: عبدالله بن محمد بن علي بن نُفَيْل (بنون وفاء مصغراً) أبو جعفر الحراني، المتوفى سنة (٢٣٤هـ).

روى عن محمد بن عمران الحجبي، وزهير بن معاوية وغيرهما.

وعنه أبو داود، والجوزجاني وغيرهما.

قال أبو داود: «أشهد أني لم أر أحفظ من النفيلي».

ووثّقه ابن أبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم.

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال (٨٨/١٦)، تهذيب التهذيب (١٥/٦)، التقريب (ص٣٢١).

٢- محمد بن عمران الحَجَبي، حجازي. من الخامسة كما في «التقريب».

روى عن جدته صفيه بنت شيبة.

وعنه أبو جعفر النفيلي، وأبو عاصم الضّحاك بن مخلد، ووكيع بن الجراح، ومروان بن معاوية الفزاري.

قال ابن سعد: «قليل الحديث».

وقال الذهبي في «الميزان»: «له حديث وهو منكر، وما رأيت لهم فيه جرحاً ولا تعديلاً».

وقال ابن حجر في «التهذيب»: «روى له أبو داود هذا الحديث الواحد.. وهو متن منكر مخالف للأحاديث الصحيحة».

وفي «التقريب»: «مستور».

طبقات ابن سعد (٤٣/٦)، الجرح والتعديل (٤١/٨)، تهذيب الكمال (٢٣٢/٢٦)، ميزان الاعتدال (٢٨٢/٦)، تهذيب التهذيب (٣٣٩/٩)، التقريب (ص٥٠٠).

٣- صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدرية.

مختلف في صحبتها.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: «وأبْعَدَ من قال: لارؤية لها، فقد ثبت حديثها في «صحيح البخاري» تعليقاً؛ قال: قال أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة قالت: سمعت

=

النبيﷺ. وأخرج ابن منده من طريق محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيدالله بن عبدالله بن أبي ثور، عن صفية بنت شيبة قالت: والله لكأني أنظر إلى رسول اللهﷺ حين دخل الكعبة... الحديث».اهـ.

أقول: حديث البخاري في «صحيحه» في الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر (ص٢٦٥ح١٣٤٩)، ووصله في «تاريخه الكبير» (٤٥١/١)، وابن ماجه في «سننه» في المناسك، باب فضل مكة (١٠٣٨/٢ح٣١٠٩).

قال المزي في «تحفة الأشراف» (٣٤٣/١١): «لو صحّ هذا الحديث لكان صريحاً في سماعها من النبيﷺ، لكن في إسناده: أبان بن صالح، وهو ضعيف».

أقول: أبان بن صالح ترجم له المزي نفسه في «تهذيب الكمال» (٩/٢) فلم يذكر أحداً ضعّفه، بل نقل توثيقه عن ابن معين والعجلي ويعقوب ابن شيبة وأبي زرعة وأبي حاتم الرازي. وعن النسائي قوله: «ليس به بأس».

وأما الحديث الثاني: فقد أخرجه أيضاً أبو داود في المناسك، باب الطواف الواجب (١٧٦/٢ح١٨٧٨)، وابن ماجه في المناسك، باب من استلم الركن بمحجنه (٩٨٢/٢ح٢٩٤٧).
قال المزي – في الموضع السابق من «التحفة» –: «هذا الحديث يضعف قول من أنكر أن تكون لها رؤية، فإنه إسناد حسن».

قال ابن حجر في «الفتح»: «وإذا ثبتت رؤيتها لهﷺ وضبطت ذلك، فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة». وقال في موضع آخر (٢٧٤/٤): «هي من صغار الصحابة».

وذكرها ابن حبان في «الثقات» في قسم الصحابة ممن روى عن النبيﷺ وصحبه (١٩٧/٣) ثم أعادها في ثقات التابعين (٣٨٦/٤).

وقد أخرج حديثها الجماعة. والله أعلم.

ينظر في ترجمتها – غير ماتقدم –: الطبقات لابن سعد (٣٤٣/٨)، ترتيب ثقات العجلي (٢٣٣٨)، أسد الغابة (١٧٠/٧)، تهذيب الكمال (٢١١/٣٥)، الكاشف (٥١٢/٢)، تهذيب التهذيب (٤٥٩/١٢)، التقريب (ص٧٤٩)، الإصابة (٢١٣/٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف من أجل (محمد بن عمران الحجبي).

وقد تابعه: محمد بن عبدالرحمن بن طلحة العبدري الحجبي القرشي، وهو أخو منصور بن

=

وهو مذكور في الحسان من هذا الباب[١].

قلنا: هذا الحديث لايقاوم أحاديث النهي في السند[٢]، فإن[٣] ثبت فإنّا نأوله على أنه نفى فيه التحريم دون الكراهة[٤][٥]، فعرفهم بأحاديث النهي ماخصه الله به[٦] من المنـــزلة وأرشدهم إلى طريق الأدب، ثم لم يَرَ[٧] أن يُحَرِّج عليهم[٨] حتى يفضي بهم إلى الحرمة، فقال قوله ذلك.

عبدالرحمن الحجبي، ذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال ابن عدي: «ضعيف يسرق الحديث». وقال الدارقطني: «متروك». وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

ينظر: التاريخ الكبير (١/١٥٥)، الثقات لابن حبان (٧/٤٢٢)، الكامل لابن عدي (٦/١٩٢)، تهذيب الكمال (٢٥/٦١١)، ميزان الاعتدال (٦/٢٣١)، تهذيب التهذيب (٩/٢٦٦)، التقريب (ص٤٩٢).

فالحاصل أن الحديث ضعيف من جهة إسناده.

ومتنه أيضاً منكر؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة، كحديث: «سموا باسمي ولاتكتنوا بكنيتي» متفق عليه وتقدم برقم (١).

ومضى في ترجمة محمد بن عمران حكم الذهبي وابن حجر على هذا الحديث بالنكارة. وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٥٥): تلك الأحاديث أصح «سموا باسمي ولاتكنوا بكنيتي».اهـ.

(١) ينظر: «المصابيح» (٣/٣٠٩-٣١٠ح٣٧١٦).

(٢) وقد تبين بعد دراسته أنه حديث ضعيف.

(٣) في بقية النسخ: «وإن».

(٤) في الأصل و(أ): «الكراهية» والمثبت من (س) و(ب).

(٥) هذا هو رأي ابن جرير الطبري. ينظر: «المنهاج» للنووي (١٤/٣٦٠)، فتح الباري (١٠/٥٨٩)، عمدة القاري (٢٢/٢٠٦).

(٦) «به» ليست في (س).

(٧) «ير» ليست في (س).

(٨) يعني: يضيق عليهم. قال ابن الأثير: «الحرج في الأصل: الضيق، ويقع على الإثم والحرام. وقيل: الحرج: أضيق الضيق». النهاية مادة حرج (١/٣٤٧). وينظر: الصحاح (١/٣٠٥)، مقاييس اللغة (٢/٥٠).

وأرى فيه وجهاً هو[١] أبلغ من ذلك: وهو أنه نهى الرجال إذا وُلد لهم مولود أن يسموه قاسماً ليكتنوا به[٢]، فينادون بحضرته فيقع الاشتباه في المنادَى، فيفضي إلى الوضع من حقه[٣].

ألا ترى أن ذلك كان علة النهي؟

وذُكر ذلك في حديث أنس رضي الله عنه الذي أورده المؤلف في أول[٤] هذا الباب[٥]، و لم ينه عن ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها؛ لأن المولود كان المكنى بأبي القاسم، وقد عَلم أنه لايبلغ في زمانه السن الذي يدخل به في غمار من يصحبه وينادى بحضرته، فكان في هذا المعنى كالذي كان في غير زمانه.

وقد استبان بحديث علي رضي الله عنه أن النهي كان[٦] مقصوراً على زمانه[٧]: وهو أنه

---

(١) في الأصل: «وهو» والمثبت من بقية النسخ.

(٢) «به» ليست في (أ).

(٣) يعني أن النهي خاص بزمانه ﷺ قال القاضي عياض: «وبه قال جمهور السلف والخلف وفقهاء الأمصار». ينظر: المفهم للقرطبي (٥/٤٥٨) فتح الباري (١٠/٥٨٩)، إرشاد الساري (٩/١١٠).

(٤) «أول» ليست في (ب).

(٥) ينظر: «المصابيح» (٣/٣٠٢ح٣٦٧٨) ولفظه: كان النبي ﷺ في السوق فقال رجل: يا أبا القاسم، فالتفت إليه النبي ﷺ، فقال: إنما دعوت هذا، فقال النبي ﷺ: «سموا باسمي ولاتكنوا بكنيتي».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في البيوع، باب ما ذكر في الأسواق (ص٤١٩ح٢١٢٠) بلفظه، وبرقم (٢١٢١) بنحوه.

وفي كتاب المناقب، باب كنية النبي ﷺ (ص٧٢٧ح٣٥٣٧) بنحوه.

ومسلم في الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم ... (٣/١٦٨٢ح١: ٢١٣١) بنحوه.

(٦) من قوله: «في غير زمانه» إلى هنا ساقط من (س).

(٧) انظر: المفهم للقرطبي (٥/٤٥٦-٤٥٧).

قال: يارسول الله، أرأيت إن ولد لي بعدك ولد أسميه محمداً، وأكنيه بكنيتك؟ قال: «نعم»[1].

---

(١) أخرجه أبو داود في الأدب، باب في الرخصة في الجمع بينهما (٤/٢٩٢ح٤٩٦٧) حدثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة قالا: حدثنا أبو أسامة [حماد بن أسامة].

والترمذي في الأدب، باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبيﷺ وكنيته (٨/٦٠ح٢٨٤٦) حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد القطان.

والإمام أحمد في «مسنده» (٢/١٣٥ح٧٣٠) حدثنا وكيع.

والبخاري في «الأدب المفرد» باب اسم النبي ﷺ وكنيته (ص٢٥١ح٨٤٣)، والحاكم في «المستدرك» في الأدب (٤/٢٧٨) عن أبي نعيم [الفضل بن دكين] قرن معه الحاكم: أبا غسان.

خمستهم عن فطر بن خليفة، حدثني منذر الثوري، قال سمعت محمد بن الحنفية يقول: سمعت أبي يقول: الحديث، وزاد: «فكانت رخصة لي». وقال الترمذي: «حديث صحيح». وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

دراسة سند أبي داود:

١- أبو بكر بن أبي شيبة: اسمه: عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، الكوفي، مشهور بكنيته، صاحب التصانيف. المتوفى سنة (٢٣٥هـ).

روى عن ابن المبارك، وعبدالرحيم بن سليمان وغيرهما.

وعنه البخاري، ومسلم، وابن ماجه وغيرهم.

قال عمرو بن علي: «ما رأيت أحفظ منه».

وقال صالح جزرة: «هو أحفظ من أدركنا عند المذاكرة».

وقال ابن قانع: «ثقة ثبت».

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال (٣٥٢٦)، الكاشف (٢٩٤٦)، تهذيب التهذيب (٦/٣)، التقريب (٣٥٧٥).

٢- أبو أسامة: حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، الكوفي، مشهور بكنيته. توفي سنة (٢٠١هـ).

روى عن سفيان الثوري، وسليمان الأعمش وغيرهما.

وعنه الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه وغيرهما.

=

قال الإمام أحمد: «كان ثبتاً، ما كان أثبته لا يكاد يخطئ». وقال أيضاً: «ثقة، كان أعلم الناس بأمور الناس، وأخبار أهل الكوفة، وما كان أرواه عن هشام بن عروة».

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً، كثير الحديث، يدلس ويبين تدليسه، وكان صاحب سنة وجماعة».

تهذيب الكمال (١٤٧١)، سير أعلام النبلاء (٢٧٧/٩)، الكاشف (١٢١٢)، تهذيب التهذيب (٣/٣)، التقريب (١٤٨٧).

٣- **فطر بن خليفة** القرشي المخزومي مولاهم، أبو بكر الكوفي الحنّاط (بالمهملة والنون) المتوفى سنة ثلاث - وقيل: خمس، وقيل: ست - وخمسين ومئة.

روى عن منذر الثوري، ومجاهد بن جبر، وعطاء الشَّعْبي وغيرهم.

وعنه أبو أسامة، والثوري، والقطان وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ثقة صالح الحديث». وقال مرة: «حديثه حديث رجل كيِّس، إلاّ أنه يتشيع».

وقال مرة: «كان يغلي في التشيع». وعنه: «كان خشبياً مفرطاً».

ووثقه أيضاً يحيى القطان وابن معين وأبو زرعة. وقال العجلي: «ثقة حسن الحديث وكان فيه تشيع قليل».

وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله، ومن الناس من يستضعفه».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال ابن نمير: «حافظ كيس».

وقال الساجي: «صدوق ثقة ليس بمتقن، وكان يقدم علياً على عثمان».

ومن أهل العلم من ترك الرواية عنه، ولعل ذلك من أجل مذهبه.

قال أبو بكر بن عيّاش: «ما تركت الراية عنه إلاّ لسوء مذهبه».

وقال أحمد بن عبدالله بن يونس: «كنا نمر على فطر وهو مطروح لا نكتب عنه».

وساق العقيلي بسنده عنه قوله: «كنت أمر به بالكناسة في أصحاب الطعام، وكان أعرج فلا أكتب عنه وكان يتشيع فأمر وأدعه مثل الكلب».

وقال الجوزجاني: «زائغ غير ثقة».

=

وقال الدارقطني: «فطر زائغ و لم يحتج به البخاري».

وقال قطبة بن العلاء: «تركت فطراً لأنه يروي أحاديث فيها إزراء على عثمان».

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة عند الكوفيين يروونها عنه في فضائل علي وغيره، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه».

وقال الذهبي: «شيعي جلد» وقال في «السير»: «ليس بذاك المتقن مع مافيه من بدعة، ومن أجل ذلك قرنه البخاري بآخر وحديثه من قبيل الحسن».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق رمي بالتشيع».

وهذا الذي انتهى إليه الذهبي وابن حجر هو الذي يظهر من حاله. والله أعلم.

العلل للإمام أحمد (١/٤٤٣)، (٢/٣٣٨)، أحوال الرجال للجوزجاني (ص٩٥)، الثقات للعجلي (١٤٨٩)، ضعفاء العقيلي (٣/٤٦٤)، الجرح والتعديل (٧/٩٠)، الكامل لابن عدي (٦/٣٠)، ثقات ابن شاهين (ص٢٦٦)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٦٤)، تهذيب الكمال (٢٣/٣١٢)، ميزان الاعتدال (٥/٤٤١)، من تكلم فيه وهو موثق (ص١٥١)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٠)، ديوان الضعفاء (٢/٢٤٢)، الكاشف (٢/١٢٥)، تهذيب التهذيب (٨/٢٧٠)، التقريب (ص٤٤٨).

٤- منذر بن يعلى الثوري، أبو يعلى الكوفي. من السادسة.

روى عن محمد بن الحنفية، والربيع بن خثيم وغيرهما.

وعنه فطر بن خليفة، وسليمان الأعمش وغيرهما.

قال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث».

وقال ابن معين والعجلي وابن خراش: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «ثقاته».

وقال ابن حجر: «ثقة».

وروى له الجماعة.

التاريخ الكبير (٧/٣٥٧)، الجرح والتعديل (٨/٢٤٢)، ترتيب ثقات العجلي (١٧٩١)، ثقات ابن حبان (٧/٥١٨)، تهذيب الكمال (٢٨/٥١٥)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٧٠)، التقريب (ص٥٤٦).

٥- محمد بن الحنفية: هو محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو القاسم المعروف بابن الحنفية وهي أمُّه. ولد في خلافة أبي بكر، وقيل: في خلافة عمر. وتوفي سنة ثمانين - على الأشهر -.

=

على هذا رأينا التوفيق بين هذه الأحاديث[١] والله أعلم[٢].

روى عن أبيه، وعثمان بن عفان وغيرهما.

وعنه منذر الثوري، وعطاء بن أبي رباح وغيرهما.

قال العجلي: «تابعي ثقة، كان رجلاً صالحاً».

وقال إبراهيم بن الجنيد: «لا نعلم أحداً أسند عن علي عن النبي ﷺ أكثر ولا أصح مما أسند محمد بن الحنفية».

وقال ابن سعد: «كان كثير العلم ورعاً». وقال ابن حبان: «كان من أفاضل أهل بيته».

وفي «التقريب»: «ثقة عالم».

طبقات ابن سعد (٥/٦٧)، ثقات ابن حبان (٥/٣٤٧)، تهذيب الكمال (٢٦/١٤٧)، سير أعلام النبلاء (٤/١١٠)، الكاشف (٢/٢٠٣)، تهذيب التهذيب (٩/٣١٥)، التقريب (ص٤٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند حسن، من أجل: فطر بن خليفة.

وقد صححه الترمذي والحاكم والذهبي - كما تقدم -، وقوّى إسناده ابن حجر في «الفتح» (١٠/٥٨٩).

فائدة: حقق علي رضي الله عنه هذا الحديث لما ولد له محمد بن الحنفية. وقد تقدمت ترجمته عند دراسة إسناد الحديث السابق.

(١) عَرَض الخلاف في هذه المسألة -أعني حكم التكني بأبي القاسم- عددٌ من شراح الحديث، منهم: البغوي في «شرح السنة» (١٢/٣٣١)، وابن العربي في «عارضة الأحوذي» (١٠/٢٧٨)، والنووي في «المنهاج» (١٤/٣٥٩)، والأبي في «إكمال إكمال المعلم» (٧/٢٨٩)، والسنوسي في «مكمل إكمال إكمال المعلم» المطبوع مع سابقه وفي نفس الموضع، وابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٥٨٨)، والعيني في «عمدة القاري» (٢٢/٢٠٦)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٩/١١٠)، وصديق حسن خان في «السراج الوهاج» (٨/١٦١) وغيرهم.

(٢) «والله أعلم» من النسخ الأخرى.

٢- ومنه حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال[١]: «لا تسمين غلامك يساراً ولا رباحاً ولا نجيحاً ولا أفلح[٢]...» الحديث[٣].

المراد من الغلام على مابينه الصحابي في غير هذه الرواية: الرقيق؛ أخرج مسلم في «كتابه» عن سمرة أنه قال: «نهانا رسول الله ﷺ أن نسمي رقيقنا بأربعة أسماء»[٤][٥].

قلت: والمشكل من هذا الحديث هو أن المعنى الذي يمنع عن[٦] التسمية بها على ما ذكر في الحديث[٧]: «إذا قال: أَثَمَّ[٨] أفلح؟ فيقال: لا» عاد الأمر فيه من الفأل الحسن إلى ما ينافيه[٩]، وهذا معنى يستوي فيه العبيد والأحرار، فما وجه تخصيص العبيد به؟!

---

(١) «أنه قال» ليست في الأصل، وأثبتها من بقية النسخ.

(٢) يساراً من اليسر ضد العسر، ورباحاً من الرِّبح ضد الخسارة، ونجيحاً من النُّجْح وهو الظفر، وأفلح من الفلاح وهو الفوز، ينظر: فيض القدير (٦٤٢١/١٢)، عون المعبود (٢٠٤/١٣)، تحفة الأحوذي (١٣٠/٨).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣٠٣/٣ح٣٦٩٠) ولفظه: قال: «لاتسمين غلامك يساراً ولارباحاً ولانجيحاً ولا أفلح، فإنك تقول: أثمَّ هو؟ فلا يكون، فيقول: لا». وفي رواية: «لاتسم غلامك رباحاً ولايساراً ولا أفلح ولا نافعاً».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الآداب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه (١٦٨٥/٣-١٦٨٦ ح١٢: ٢١٣٧).

والرواية الثانية أخرجها مسلم - في نفس الموضع - برقم (١١: ٢١٣٦).

(٤) في (س) و(ب) زيادة كلمة «الحديث».

(٥) أخرجه مسلم في الآداب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه (١٦٨٥/٣ ح٢١٣٦).

(٦) في (أ): «من».

(٧) زاد في (س) و(ب) -بعد كلمة الحديث-: «أنه».

(٨) «ثمَّ» بمعنى هناك، وهو للتبعيد بمنـــزلة «هنا» للتقريب. ينظر: ترتيب اللسان مادة ثمم (٥٠٨/١).

(٩) قال الخطابي في «معالم السنن» بهامش «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٢٥٦/٧): «قد بين النبيﷺ المعنى في ذلك، وذكر العلة التي من أجلها وقع النهي عن التسمية بها، وذلك أنهم كانوا يقصدون بهذه

=

وقد كان الأحرار يُسَمَّون بتلك الأسماء في زمان النبوة وقبلها، تشهد به أسماء الصحابة من وجوه[1] القبائل وأسماء آبائهم الذين لم يجر عليهم رقٌّ في جاهلية ولا إسلام[2][3]!

قلنا: يحتمل أنه أسند النهي إلى تسمية الأرقاء؛ لأنهم هم الأكثرون في تسميتهم بتلك الأسماء.

ويحتمل أنه أراد بالغلام: الصبي الذي يُسَمَّى، حراً كان أو عبداً[4]. قال الله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ[5] رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾[6].

ففهم الصحابي[7] عنه: المملوك[8]، وفسره[9] على حسب ما وقع له.

الأسماء وبما في معانيها إما التبرك بها أو التفاؤل بحسن ألفاظها، فحذرهم أن يفعلوه لئلا ينقلب عليهم ما قصدوه في هذه التسميات إلى الضد وذلك إذا سألوا فقالوا: أثمَّ يسار، أثمَّ رباح؟ فإذا قيل: لا. تطيروا بذلك وتشاءموا به وأضمروا على الإياس من اليسر والرباح، فنهاهم عن السبب الذي يجلب لهم سوء الظن بالله سبحانه ويورثهم الإياس من خيره». وانظر: شرح السنة للبغوي (١٢/٣٣٨) فقد ذكر نحواً من هذا الكلام، ثم نقل عن حميد بن زنجويه قوله: «فإذا ابتلي رجل في نفسه أو أهله ببعض هذه الأسماء فليحوله إلى غيره، فإن لم يفعل فقيل: أثمَّ يسار، أثمَّ بركة؟ فإن من الأدب أن يقال: كل ما هاهنا يسرٌ وبركةٌ والحمد لله، ويوشك أن يأتي الذي تريد. ولا يقال: ليس هاهنا، ولا خرج».

(١) يعني: سادتها جمع: وجه. وكذلك وجهاؤها جمع: وجيه. ينظر: ترتيب لسان العرب مادة وجه (٨/٤٧٧٥)، معجم متن اللغة (٥/٧١٤).

(٢) في (أ): «في الجاهلية والإسلام».

(٣) تنظر بعض هذه الأسماء في «الإصابة» (١/٢٥٠) و(٦/٥٣٢).

(٤) ذكر هذين الاحتمالين: القرطبي في «المفهم» (٥/٤٦٢)، والأبي في كتابه «إكمال إكمال المعلم» (٧/٢٩٧).

(٥) من قوله: «أو عبدا» إلى هنا ساقط من (س).

(٦) سورة آل عمران، الآية (٤٠)، وسورة مريم، الآية (٨).

(٧) وهو سمرة بن جندب راوي الحديث.

(٨) يعني فهم الصحابي أن النبي ﷺ أراد بالغلام: المملوك.

(٩) في (س) و(ب): «ففسره».

وإنما أقدمنا على هذا التأويل؛ لأن الغلام في الحديث لفظ النبي ﷺ، وتفسيره بالرقيق من كلام الصحابي، فالأشبه أنه سمعه على ما ذكرنا، ثم فسره على ما نقلناه من «كتاب مسلم».

ويحتمل أن النبي ﷺ لم ير التسمية بها للعلة التي ذكرت في متن الحديث، ولما فيها من التزكية[(١)].

ثم إن تركه المُسَمَّيْن بها على ماهم عليه من غير[(٢)] تغيير تلك الأسماء[(٣)] دالٌّ على أنه سلم الأمر فيما مضى، ووصاهم بغير ذلك فيما بقي. واكتفاؤه في النهي بخطاب الواحد يشير إلى شيء من ذلك[(٤)].

ويدل على صحة هذا التأويل: حديث جابر رضي الله عنه: أراد النبي ﷺ أن ينهى أن يُسَمَّى بيعلى[(٥)] -الحديث، إلى قوله:- ثم قبض و لم ينه عنه[(٦)(٧)].

---

(١) ينظر: فيض القدير (٦٤٢١/١٢).

(٢) «غير» سقطت من (س).

(٣) كان للنبي ﷺ غلام اسمه «رباح» ومولى اسمه «يسار»، وفي كتب الصحابة كـ«الإصابة» وغيره جماعة ممن تسموا بهذه الأسماء، و لم يُذكر أن النبي ﷺ غير أسماءهم، كما في «نقعة الصديان» للصغاني، و«الصحابة الذين غير النبي ﷺ أسماءهم» لعبدالله البراهيم. وينظر: المفهم للقرطبي (٤٦٣/٥)، إكمال إكمال المعلم للأبي (٢٩٦/٧).

(٤) يعني أن قوله في حديث سمرة: «لاتُسمِّيَنَّ» بخطاب الواحد يشير إلى أن النهي عن التسمي بهذه الأسماء إنما هو في المستقبل.

(٥) علق الطيبي على قول جابر هذا، فقال: «كأنه لما رأى أمارات وسمع مايشعر بالنهي، و لم يقف على النهي صريحاً قال ذلك». شرح المشكاة (٣٠٨٥/١٠).

(٦) أخرجه مسلم في الآداب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه (١٦٨٦/٣ ح٢١٣٨) ولفظه بتمامه: «أراد النبي ﷺ أن ينهى عن أن يسمى بيعلى وببركة وبأفلح وبيسار وبنافع وبنحو ذلك، ثم رأيته سكت بعدُ عنها فلم يقل شيئاً، ثم قبض رسول الله ﷺ و لم ينه عن ذلك. ثم أراد عمر أن ينهى عن ذلك، ثم تركه».

(٧) وجه الاستدلال من هذا الحديث على مراد المؤلف: هو أنه لو كان النهي يتناول مامضى وماسيأتي لبادر إلى النهي و لم يؤجله. والله أعلم.

=

٣- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «أخنى الأسماء يوم القيامة...» الحديث[١].

أخنى الأسماء: أي أفحشها وأفسدها[٢].

وفي غير[٣] هذه الرواية: أخنع الأسماء: أي أذلها وأوضعها. والخانع: الذليل[٤].

أقول: والذي عليه أكثر الشراح: أن النهي في هذا الحديث هو نهي التحريم. ويستفاد منه أن النهي المتقدم في حديث سمرة للتنـــزيه. ينظر: مشكل الآثار (٤/٤٣٩)، المفهم (٥/٤٦٢)، المنهاج للنووي (١٤/٣٦٥-٣٦٦)، إكمال إكمال المعلم (٧/٢٩٦)، مكمل إكمال الإكمال للسنوسي، مطبوع مع سابقه وفي نفس الموضع، فيض القدير (١٢/٦٤٢١)، تحفة الأحوذي (٨/١٢٩).

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٠٣ح٣٦٩٢) لكنه ورد -كما في الطبعة المحققة- بلفظ الرواية الثانية التي أشار إليها المؤلف وتمامها: «أخنع الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك».

تخريجه:

أخرجه بلفظ: «أخنى الأسماء»:

البخاري في الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله (ص١٣١٤ح٦٢٠٥).

وبلفظ: «أخنع الأسماء»:

البخاري - في نفس الموضع - برقم (٦٢٠٦).

ومسلم في الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك (٣/١٦٨٨ ح٢٠: ٢١٤٣).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٧/٥٨٥)، الصحاح للجوهري مادة خنا (٦/٢٣٣٢)، مقاييس اللغة (٢/٢٢٢)، مجمل اللغة (٤/٣٠٤) كلاهما لابن فارس، المحكم لابن سيده (٥/١٦٠)، شرح السنة للبغوي (١٢/٣٣٦-٣٣٧)، مشارق الأنوار (١/٣٠١)، ترتيب لسان العرب (٣/١٢٨٣)، تحفة الأحوذي (٨/١٣٠).

(٣) «غير» سقطت من (س).

(٤) هذا التفسير بلفظه في «الغريبين» مادة خنع (٢/٦٠١)، «شرح السنة» للبغوي (١٢/٣٣٦)، «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/٣٠١).

=

وهذه الرواية أولى بأن تتبع[١]؛ لأنها أقوم في اللغة العربية وكذلك رواه مسلم في «كتابه».
وقوله: ملك الأملاك: فسره سفيان الثوري[٢] فقال: «هو شهنشاه[٣]»[٤].

وقال مسلم عقب تخريجه للحديث: قال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمرو عن أخنع؟ فقال: «أوضع». وانظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢١٨/١)، أعلام الحديث للخطابي (٢٢١٦/٣)، مقاييس اللغة مادة خنع (٢٢٣/٢) المحكم لابن سيده (٧٦/١).

(١) «بأن تتبع» سقطت من (س).

(٢) كذا قال المؤلف!! والصواب: (سفيان بن عيينة) -أحد رجال الإسناد-، وقد نقل تفسيره هذا البخاري ومسلم عقب تخريجهما للحديث.

(٣) «شهنشاه» هكذا رسمت في جميع النسخ، وأصلها (شاه شاه) -بتنوين الأولى- وهذه رواية للحديث كما ذكر القاضي عياض، فكتب الناسخ التنوين نوناً وحذف الألف الأولى.

ينظر: المنهاج للنووي (٣٦٩/١٤)، شرح المشكاة للطيبي (٣٠٨٦/١٠)، فتح الباري (٦٠٦/١٠).

إلاّ أن الذي في «الصحيحين» وهو المشهور في روايات هذا الحديث -كما ذكر ابن حجر في الموضع السابق- هو (شاهان شاه) بشين معجمة مفتوحة فألف فنون ساكنة في الكلمة الأولى، وأما الثانية فشين معجمة فألف فهاء ساكنة وليست هاء تأنيث. وينظر: إرشاد الساري (١١٨/٩).

وهي كلمة فارسية تعني ملك الملوك فـ(شاه) ملك و(شاهان) جمعها، لكن في قاعدة العجم تقديم المضاف إليه على المضاف. ينظر: الكواكب الدراري (٥٤/٢٢).

(٤) قال ابن حجر في «الفتح» (٦٠٦/١٠): «تعجب بعض الشراح من تفسير سفيان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة الأعجمية، وأنكر ذلك آخرون، وهو غفلة منهم عن مراده، وذلك أن لفظ (شاهان شاه) كان قد كثر التسمية به في ذلك العصر، فنبه سفيان على أن الاسم الذي ورد الخبر بذمه لاينحصر في «ملك الأملاك» بل كل ما أدى معناه بأي لسان كان فهو مراد بالذم...» قال: «ويلتحق به مافي معناه مثل: خالق الخلق، وأحكم الحاكمين، وسلطان السلاطين، وأمير الأمراء. وقيل: يلتحق به أيضاً من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقدوس والجبار...».

وينظر أيضاً: عمدة القاري (٢١٥/٢٢)، إرشاد الساري (١١٨/٩)، تيسير العزيز الحميد (ص٦١٣-٦١٤).

٤- ومنه حديثه الآخر عن النبي ﷺ: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة...» الحديث[(١)].

قيل: إن هذا من مجاز الكلام /معدول عن[(٢)] ظاهره[(٣)]، والمراد به: عقوبة الله للمتسمي بهذا [١٩٤/أ] الاسم: أنه[(٤)] أشد أصحاب هذه الأسماء عقوبة.

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٠٣ح٣٦٩٣) ولفظه: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه رجلٌ كان يسمى مَلِكَ الأملاك، لامَلِكَ إلاّ الله».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك وبملك الملوك (٣/١٦٨٨ح٢١: ٢١٤٣) بلفظه من حديث أبي هريرة.

(٢) في (أ): «على».

(٣) الأسلم من هذا - وهو الصواب -: إجراء اللفظ على ظاهره على وجه يليق بالله تعالى من غير تحريف ولاتعطيل ومن غير تكييف ولاتمثيل. وهذا هو منهج السلف مع أحاديث الصفات. ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥/٢٦، ٣٢٥) و(٦/٦٨، ٥١٥) ومواضع أخرى، وقد بسط ذلك في «العقيدة الواسطية». والله أعلم.

(٤) في (س) و(ب): «أي أنه».

٥- ومنه حديثه الآخر عن النبي ﷺ: «لا تقولوا الكَرْم، فإن الكَرْمَ قلبُ المؤمن»[١].

إنما سمت العرب العنبةَ كَرْماً[٢]: ذهاباً إلى أن الخمر تكسب شاربها كَرَماً[٣]. وإلى هذا يلتفت قول الشعراء في تسميتهم الخمر بابنة الكَرَم (بتحريك الراء)، ومنه قول القائل:

فيا ابنـــة الكَـــرْم لا بلْ يا[٤] ابنةَ الكـــَرَم[٥]

فلما جاء الله بالإسلام وحرم الخمر، نهاهم النبي ﷺ عن قولهم ذلك، وبين لهم[٦] أن قلب المؤمن هو الكرم؛ لأنه معدن التقوى، وأنّ ما كان سبباً لسخط الله ومقته فهو بمعزل عن المعنى

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٠٥ح٣٦٩٩).

تخريجه:

متفق عليه من حديث أبي هريرة.

أخرجه البخاري في الأدب، باب قول النبي ﷺ: «إنما الكرم قلب المؤمن» (ص١٣١١ح٦١٨٣).

ومسلم - واللفظ له - في الألفاظ من الأدب وغيرها، باب كراهة تسمية العنب كرماً (٤/١٧٦٣ح٧، ٩: ٢٢٤٧)، وبرقم (٦، ٨، ١٠: ٢٢٤٧) بنحوه.

(٢) قال العيني في «عمدة القاري» (٢٢/٢٠٣): «المشهور في اللغة أن الكَرْم بسكون الراء: العنب» وينظر: ترتيب لسان العرب مادة كرم (٧/٣٨٦٣)، القاموس (٤/١٤١).

(٣) ينظر: الغريبين مادة كرم (٥/١٦٢٨)، شرح السنة (١٢/٣٥٦)، النهاية لابن الأثير (٤/١٤٤)، الكواكب الدراري (٢٢/٤٣)، فتح الباري (١٠/٥٨٣).

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٠/٢٣٤): «سمي كَرْماً لأنه وصف بكَرَم شجرته وثمرته، وقيل: كَرْم بسكون الراء؛ لأنه خفف عن لفظة كَرَم لما كثر في الكلام، ونهى النبي ﷺ عن تسميته بهذا الاسم لأنه يعتصر منه المسكر المنهي عن شربه، وأنه يغير عقل شاربه... فقال: الرجل المسلم أحق بهذه الصفة من هذه الشجرة التي يؤدي ما يعتصر من ثمرها إلى الأخلاق الذميمة». وانظر: مشارق الأنوار (١/٤٢٥).

(٤) «يا» ليست في الأصل و(أ)، واستدركتها من (س) و(ب).

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) «لهم» ليست في (أ).

الذي قصدوه[١]، وهذا من باب تحويل الكلام من معنى إلى معنى آخر، وفيه تحويل من المجاز إلى الحقيقة[٢][٣].

---

(١) ينظر: شرح المشكاة للطيبي (١٠/٣٠٨٩)، عمدة القاري (٢٢/٢٠٣).

(٢) في (س): «حقيقة» - بدون أل -.

(٣) ينظر: الكواكب الدراري (٢٢/٤٢)، فتح الباري (١٠/٥٨٣).

٦- و«الحَبَلة»[١]: هي الأصلة[٢] من العنبة، تخفف وتثقل[٣].

٧- قوله: «فإن الله هو الدهر»[٤] قد مرّ تفسيره في أول الكتاب[٥].

---

(١) لفظة «الحبلة» لم ترد في حديث أبي هريرة السابق، وإنما وردت في حديث وائل بن حجر، وقد أورده البغوي إثر حديث أبي هريرة -دون أن يعزوه لصحابيه-، فقال: ويُروى: «لا تقولوا: الكرم، ولكن قولوا: العنب والحبلة».

تخريجه:

أخرجه مسلم - في الموضع السابق - برقم (٢٢٤٨) بهذا اللفظ.

(٢) كذا في النسخ الخطية: «الأصلة» ووردت هكذا في «تهذيب اللغة» (٨١/٥).

وفي المصادر الأخرى: «الأصل» وانظر الهامش الآتي.

(٣) هذا التعريف أخذه المؤلف من «تهذيب اللغة» (٨١/٥) مع شيء من التصرف.

وقوله: «تخفف وتثقل» يريد تسكن وتحرك يعني الباء، وهذا أسلوب استعمله بعض العلماء وانظر مثلاً: «تهذيب اللغة» (٦١/٤) و(١٠٣/٥) و(١٩/٩) و«الصحاح» (١٢٩١/٣).

وقال الهروي في «الغريبين» مادة حبل (٤٠٣/٢): «الحبلة: هي الأصل من الكَرْمة، يقال: حبْلَة مخففة، وحَبَلة مثقلة. قال ذلك أبو عمرو وشمر».

وقال ابن الأثير في «النهاية» (٣٢٢): «الحبلة، بفتح الحاء والباء وربما سُكِّنت: الأصل أو القضيب من شجر الأعناب».

(٤) هذه الجملة وردت في حديث أبي هريرة، وقد أورده البغوي في «المصابيح» (٣٠٥/٣ ح٣٧٠٠) بلفظ: «لا تسموا العنب الكَرْم، ولا تقولوا: خيبةَ الدهر، فإن الله هو الدهر».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الأدب، باب لاتسبوا الدهر (ص١٣١٠ح٦١٨٢) واللفظ له، ومسلم في الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر (١٧٦٣/٤ح٤: ٢٢٤٦).

(٥) في كتاب الإيمان، ضمن القسم الذي حققه الشيخ/ عبدالرحمن الزيد (٦٩/١ ح١٦).

٨- ومنه حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «لا[١] يقولَنَّ أحدكم خَبُثَت[٢] نفسي، ولكن ليقل لَقِسَت[٣] نفسي»[٤].

لَقِسَت نفسُه: أي غثت[٥].

والعرب تستعمل كلا اللفظين مكان الآخر أعني: (لقس وخبث)، وكان ﷺ يسلك في ألفاظه مسلك التنــزه[٦]؛ فكره أن يضرب المؤمن لنفسه مثل السوء ويضيف إليها الخَبَاثة[٧] التي هي ملحقة بالكفار والمصرين على المعاصي، ولم ير للمؤمن[٨] أن يصف نفسه بالخبث[٩].

---

(١) «لا» سقطت من (أ).

(٢) بفتح الخاء المعجمة وضم الباء الموحدة، ويقال: بفتحها والضم أصوب، بعدها مثلثة ثم مثناة. ينظر: الفتح (١٠/٥٧٩)، عمدة القاري (٢٢/٢٠١).

(٣) بفتح اللام والسين المهملة بينهما قاف مكسورة. ينظر: عمدة القاري (٢٢/٢٠١)، إرشاد الساري (٩/١٠٦)، القاموس مادة لقس (٢/٣٨٨).

(٤) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٠٦ ح٣٧٠٣).

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الأدب، باب لايقل خبثت نفسي (ص١٣١٠ح٦١٧٩).

ومسلم في الألفاظ من الأدب وغيرها، باب كراهة قول الإنسان خبثت نفسي (٤/١٧٦٥ح١٦: ٢٢٥٠) بهذا اللفظ.

(٥) ينظر: النهاية لابن الأثير مادة لقس (٤/٢٢٦)، ترتيب اللسان (٧/٤٠٦٠)، القاموس (٢/٣٨٨).

(٦) في (أ): «التنــزيه».

(٧) بفتح الخاء مصدر خَبُث. ينظر: القاموس مادة خبث (١/٢٢٤)، المعجم الوسيط (١/٢١٤).

(٨) في الأصل: «لم ير المؤمن»، وفي (أ): «لم ير من» والمثبت من (س) و(ب) وهو المناسب.

(٩) نحو هذا الكلام في «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/٧٣) و«معالم السنن» للخطابي (٧/٢٧٣)، و«النهاية» لابن الأثير مادة خبث (٢/٦) ومادة لقس (٤/٢٢٦).

فإن قيل: ففي الحديث: «وإلا أصبح خبيث النفس كسلان»[١] فيمن لم يقم لصلاة[٢] الليل، فكيف نهى عنه، واستعمله في حق المؤمن؟

قلت: سئل عنه الطحاوي[٣] فأجاب بما ينبئ أنه رأى الحديث الذي ذكرناه كالناسخ لما بعده[٤].

وأرى الوجه في التوفيق بينهما أن أقول: إن حديث صلاة الليل ورد مورد الوعيد في حق

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد، يضرب على كل عقدة مكانها عليك ليل طويل فارقد، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة، فإن توضأ انحلت عقدة، فإن صلى انحلت عقده كلها، فأصبح نشيطاً طيب النفس، وإلاّ أصبح خبيث النفس كسلان».

أخرجه البخاري في التهجد، باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل (ص٢٢٤ح١١٤٢)، وفي بدء الخلق - وهذا لفظه -، باب صفة إبليس وجنوده (ص٦٦٨ح٣٢٦٩).

ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح (٥٣٨/١ ح٢٠٧: ٧٧٦).

(٢) في (س): «الصلاة».

(٣) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي، أحد الأئمة الكبار، والحفاظ الأثبات الجهابذة، متفق على جلالته، وسعة علمه، وحسن معتقده. من مصنفاته البديعة: «شرح معاني الآثار» و«مشكل الآثار» و«العقيدة الطحاوية» وغيرها. توفي في مصر سنة (٣٢١هـ) رحمه الله تعالى.

ينظر: تاريخ دمشق (٣٦٧/٥)، وفيات الأعيان (٧١/١)، سير أعلام النبلاء (٢٧/١٥)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١٠٢/١)، النجوم الزاهرة (٢٣٩/٣).

(٤) ذكر الطحاوي هذا الإشكال في كتابه «مشكل الآثار» (٣١٨/١) لكن جوابه يختلف عما ذكره المؤلف عنه، فقد أجاب بحمل كل حديث على معنى لا يخالف الآخر ولا يضاده، فَيُنهى المسلم عن وصف نفسه بالخبث - كما في حديث عائشة -، حتى يكون منها ما تستحق به ذلك من ترك الصلاة واختيار النوم عليها- كما في الحديث الآخر -. هذا حاصل كلامه، ولم أقف على ماذكره المؤلف عنه.

من يثبطه الشيطان عن[1] القيام، لا في حق رجل بعينه[2]، وكم مثل ذلك في «السنن»[3]: نهى عن لعن المسلم أشد النهي[4]، ثم قال: «لعن الله من تولى غير مواليه[5]»[6]، و«لعن الله من سرق

---

(١) في (س): «على».

(٢) بنحو هذا أجاب القاضي عياض، حيث قال: «إن النبي ﷺ يخبر هنا عن غير معين وعن مذموم من الفعل يصلح فيه استعمال هذا اللفظ». وقال الباجي: «ليس بين الحديثين اختلاف؛ لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس - لكون الخبث بمعنى فساد الدين - ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيراً منه وتنفيراً».
ينظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (١٩١/٧)، المنهاج للنووي (١١/١٥)، شرح المشكاة للطيبي (٣٠٩٠/١٠)، الكواكب الدراري (٤١/٢٢)، فتح الباري (٣٣/٣) و(٥٧٩/١٠).

(٣) بل في «الصحيحين» أيضاً، كما سيتبين من خلال ما سيذكره المؤلف من أحاديث، وغيرها مما لم يذكره.

(٤) ورد في هذا عدة أحاديث، منها: حديث ثابت بن الضحاك أن النبي ﷺ قال: «لعن المؤمن كقتله». وهو جزء من حديث متفق عليه:
أخرجه البخاري في الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن (ص١٢٨٥ ح٦٠٤٧)، ومسلم في الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه... (١٠٤/١ ح١١٠).

(٥) أي انتسب إلى غير أسياده واتخذهم أولياء له. ينظر: النهاية لابن الأثير مادة ولا (١٩٧/٥)، الفتح الرباني (٢٩٥/١٩).

(٦) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن حبان والطبراني والحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنه.
أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٠٩/١) قال: حدثنا عبدالرحمن [بن مهدي]، عن زهير، عن عمرو يعني ابن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً.
وأخرجه ابن حبان كما في «الإحسان» في الحدود، باب الزنى وحده (٢٦٥/١٠ ح٤٤١٧) عن أحمد بن المثنى.
وأبو يعلى في «مسنده» (٧٧/٣ ح٢٥٣٣).
كلاهما عن أبي خيثمة [زهير بن حرب]، عن عبدالملك بن عمرو، عن زهير، به.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الحدود (٣٥٦/٤) عن أبي بكر بن بالويه، عن أبي المثنى العنبري، عن عبدالله بن مسلمة، عن زهير، به. وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

=

وأخرجه أحمد (٣١٧/١) عن حجاج.

والطبراني في «الكبير» (١٧٤/١١ ح١١٥٤٦)، والبيهقي في الحدود، باب ما جاء في تحريم اللواط... (٢٣١/٨) من طريق ابن أبي مريم.

كلاهما عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

وأخرجه الحاكم (٣٥٦/٤) من طريق عبدالله بن مسلمة.

والطبراني (١٧٤/١١ ح١١٥٤٦)، والبيهقي (٢٣١/٨) من طريق ابن أبي مريم.

والبيهقي أيضاً (٢٣١/٨) من طريق إبراهيم الزبيري.

ثلاثتهم عن عبدالعزيز الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

وأخرجه أحمد (٣١٧/١) عن أبي سعيد، عن سليمان بن بلال، عن عمرو، به.

دراسة إسناد الإمام أحمد عن ابن مهدي:

١- عبدالرحمن بن مهدي بن حسَّان بن عبدالرحمن العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري. توفي سنة (١٩٨هـ).

روى عن سفيان بن عيينة، وزهير بن محمد وغيرهما.

وعنه الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهما.

قال ابن حجر: «ثقة ثبت حافظ».

تهذيب الكمال (٣٩٦٩)، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٦)، التقريب (٤٠١٨).

٢- زهير بن محمد التميمي العنبري، أبو المنذر الخراساني المروزي، قدم الشام وسكن الحجاز. مات سنة (١٦٢هـ).

روى عن حميد الطويل، وسهيل بن أبي صالح وغيرهما.

وعنه عبدالرحمن بن مهدي، والوليد بن مسلم وغيرهما.

قال عنه الإمام أحمد: «ثقة». وقال مرة: «لا بأس به». ومرة: «مستقيم الحديث». ومرة: «مقارب الحديث».

وقال ابن معين: «ثقة». وقال مرة: «صالح لا بأس به».

وقال عثمان بن سعيد الدرامي وصالح بن محمد البغدادي: «ثقة صدوق». زاد عثمان: «وله أغاليط كثيرة».

=

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق صالح الحديث».

وقال العجلي: «جائز الحديث». وقال مرة: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح».

وقال الذهبي: «ثقة له غرائب»، ومرة: «ثقة فيه لين».

وعن يحيى بن معين والنسائي: «ضعيف». وذكره أبو زرعة في «أسامي الضعفاء».

وقال النسائي مرة: «ليس بالقوي». وعنه أيضاً: «عنده مناكير».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ ويخالف».

وقال الساجي: «صدوق منكر الحديث».

قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبدالله وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد، قال: «يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء»، ثم قال لي: «ترى هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا». ثم قال: «أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة: عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه، فتلك بواطيل موضوعة» أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله.

وقال البخاري: «ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها».

خلاصة حاله:

لعل أعدل الأقوال ما ذكره البخاري، حيث قال: «ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح» ويتأيد قوله هذا بقول الإمام أحمد وأبي حاتم - المتقدمين -.

وقال ابن رجب في «شرح العلل»: «وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة...».

أقول: ولعل الذين ضعفوه نظروا إلى الأخطاء والمناكير التي وقعت في حديث أهل الشام عنه، وقد أشار إلى هذا ابن حجر حين قال: «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها».

=

وسبب وقوع هذه المناكير في حديث أهل الشام عنه أنه كان يعتمد على حفظه – كما أشار أبو حاتم – والله أعلم.

التاريخ الكبير (٤٢٧/٣)، الجرح والتعديل (٥٨٩/٣)، تهذيب الكمال (٢٠١٧)، ميزان الاعتدال (٢٩٢١)، سير أعلام النبلاء (١٨٧/٨)، شرح العلل لابن رجب (٦١٤/٢ – ٦١٥)، تهذيب التهذيب (٣٠١/٣)، التقريب (٢٠٤٩).

٣– عمرو بن أبي عمرو واسم أبي عمرو: ميسرة مولى المطلب بن عبدالله بن حنطب القرشي المخزومي، أبو عثمان المدني. قال ابن حجر توفي بعد سنة (١٥٠هـ).

روى عن عكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير وغيرهما.

وعنه عبدالرحمن بن أبي الزناد، ومحمد بن إسحاق، والدراوردي وغيرهم.

قال الإمام أحمد وأبو حاتم وابن عدي: «لا بأس به»، وزاد ابن عدي: «لأن مالكاً قد روى عنه ولا يروي مالك إلا عن ثقة أو صدوق».

وقال أبو زرعة: «ثقة».

وقال ابن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين يقول: عمرو بن أبي عمرو ثقة، ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به».اهـ.

وقال العجلي: «ثقة ينكر عليه حديث البهيمة».

وقال الساجي والأزدي: «صدوق إلا أنه يهم».

وقال الطحاوي: «تكلم في روايته بغير إسقاط».

وقال الذهبي: «صدوق». ومرة: «ثقة لينه ابن معين». ومرة: «حديثه حسن منحط عن الرتبة العلياء من الصحيح».

وقال ابن حجر: «ثقة ربما وهم».

وقال عباس الدوري عن ابن معين: «في حديثه ضعف، ليس بالقوي وليس بحجة، وعلقمة بن أبي علقمة أوثق منه». أقول: وعلقمة قد وثقه ابن معين.

وقال ابن معين مرة: «يروي عنه مالك بن أنس وكان يستضعفه». وروى ابن عدي عن عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: «عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي، وليس به بأس». وهذا يدل على أن تليين ابن معين لاينـــزله عن درجة الاحتجاج.

=

وقال أبو داود: «ليس هو بذلك».

وقال النسائي والدارمي: «ليس بالقوي».

وقال الجوزجاني: «مضطرب الحديث».

وقال ابن عدي وابن سعد: «كان صاحب مراسيل».

وقال عثمان الدارمي في حديث رواه في الأطعمة: «هذا الحديث فيه ضعف من أجل عمرو بن أبي عمرو».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه».

وقال الذهبي في «الميزان»: قال ابن القطان: «الرجل مستضعف، وأحاديثه تدل على حاله». قال الذهبي – معلقاً –: «ماهو بمستضعف ولا بضعيف، نعم ولا هو في الثقة كالزهري وذويه».

خلاصة حاله: الذي يظهر – والله أعلم – أنه «صدوق» وحديثه حسن كما ذكر الذهبي في «الميزان» و«الكاشف» وكما يدل عليه كلام ابن حجر، في غير الأحاديث التي أنكروها عليه وليس هذا منها، وتضعيف من ضعفه إنما هو من باب التليين اليسير الذي لا ينــزله عن درجة الاحتجاج.

طبقات ابن سعد (١٢٤٥)، التاريخ الكبير (٣٥٩/٦)، أحوال الرجال للجوزجاني (٢١٠)، الجرح والتعديل (٢٥٢/٦)، الكامل لابن عدي (١٢٨٢)، تهذيب الكمال (٤٤١٨)، ميزان الاعتدال (٦٤٢٠)، الكاشف (٤٢٠٢)، ديوان الضعفاء (٣٢٠١)، تهذيب التهذيب (٧٢/٨)، التقريب (٥٠٨٣).

٤– عكرمة أبو عبدالله مولى ابن عباس، أصله بربري من أهل المغرب كان لحصين بن أبي الحر العنبري، فوهبه لعبدالله بن عباس حين جاء والياً على البصرة لعلي بن أبي طالب. مات سنة (١٠٤هـ) وقيل بعد ذلك.

روى عن مولاه ابن عباس، وعلي بن أبي طالب وغيرهما.

وعنه حميد الطويل، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب وغيرهما.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولاتثبت عنه بدعة». وروى له الجماعة.

أقول: تكلم فيه بكلام طويل مداره على ثلاث تهم:

الأولى: رميه بالكذب.

الثانية: الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج.

=

الثالثة: القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء.

وقد قام بالذب عنه جمع من السلف، منهم: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبدالله بن منده، وأبو حاتم بن حبان، وأبو عمر بن عبدالبر، والمنذري وغيرهم، واستوفى كلامهم ابن حجر في «التهذيب» ولخصه في «هدي الساري».

وخلاصة الرد على هذه التهم ما يلي:

الأولى: رميه بالكذب، والجواب عن هذه التهمة: أن غالب ما ورد في ذلك لا يخرج عن الآتي:

١- الكثير من ذلك لم يثبت، لأنه من رواية الضعفاء، وأشده ما روي عن ابن عمر أنه قال لنافع: «لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس» فإنه من رواية يحيى البكاء، وهو متروك الحديث، قال ابن حبان: «ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح».

٢- أهل الحجاز يطلقون (كذب) في موضع (أخطأ) كما ذكره ابن حبان في «الثقات»، وأيده ابن عبدالبر بالأمثلة، وابن حجر.

٣- أن يكون هذا الإمام قد أنكر على عكرمة مسألة من المسائل كذبه فيها - في نظر هذا الإمام لا أنه قد تعمد الكذب -، كما روى عطاء الخراساني قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عكرمة يزعم أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم فقال: «كذب مخبثان». قال ابن حجر: «ولقد ظلم عكرمة في ذلك، فإن هذا مروي عن ابن عباس من طرق كثيرة: أنه كان يقول: إن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم».

وأنكر ابن عمر على عكرمة الرواية عن ابن عباس في الصرف.

واستدل ابن جرير على أن ذلك لا يوجب قدحاً فيه، بما رواه الثقات عن سالم بن عبدالله بن عمر أنه قال - إذا قيل له إن نافعاً مولى ابن عمر حدث عن ابن عمر في مسألة الإتيان في المحل المكروه-: «كذب العبد على أبي» قال ابن جرير: «ولم يروا ذلك من قول سالم في نافع جرحاً، فينبغي أن لا يروا ذلك من ابن عمر في عكرمة جرحاً».

٤- أن المتبحر يكون عنده في المسألة القولان والثلاثة، فيخبر بما يستحضر منها، أو يكون سمع الحديث من رجلين فيحدث به عن أحدهما، وإذا سئل عنه بعد حين حدث به عن الآخر، فيظن من لاعلم عنده أنه كذب أو أخطأ.

الثانية: أما رميه بالبدعة وأنه كان يرى رأي الخوارج، فقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة، فقال: «ثقة». قلت: يحتج بحديثه؟ قال: «نعم إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن

=

سعيد الأنصاري ومالك فبسبب رأيه». قال ابن حجر: «على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمد العجلي من ذلك».

الثالثة: أما قبوله الجوائز. فليس ذلك بمانع من قبول روايته إلا عند أهل التشديد، أما جمهور العلماء فهم على الجواز، وهذا الزهري كان أشهر في ذلك من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحدٌ الرواية عنه بسبب ذلك.

هذا ملخص الجواب عما قيل فيه من الطعن، فكيف إذا نظرت إلى أقوال من عدله وأثنى عليه، وهي كثيرة جداً.

قال ابن منده: «عدله أمة من التابعين، منهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورفعائهم».

وقال البخاري: «ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة».

وقال ابن معين: «إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة فاتهمه على الإسلام».

وقال أبو عبدالله المروزي: «أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه، فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه».

وأكتفي بهذا القدر. والله تعالى أعلم.

طبقات ابن سعد (٩٠٤)، التاريخ الكبير (٤٩/٧)، الجرح والتعديل (٧/٧)، ثقات ابن حبان (٢٢٩/٥)، تهذيب الكمال (٤٠٠٩)، ميزان الاعتدال (٥٧٢٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/٥-٣٦)، من تكلم فيه وهو موثق (ص ٢٤)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/٧)، التقريب (٤٦٧٣)، هدي الساري (ص ٤٤٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند حسن لذاته؛ بسبب عمرو بن أبي عمرو.

وأما زهير بن محمد: فإن الراوي عنه في هذا السند: عبدالرحمن بن مهدي، وقد صرح أحمد بصحة روايته عنه، وقد تابعه أيضاً في الرواية عن زهير: عبدالملك بن عمرو، وهو بصري، وقد تقدم أن رواية البصريين عنه مستقيمة.

=

منار[1] الأرض»[2] وأمثال ذلك مما كان القصد فيه الوعيد والزجر، لا اللعن لمسلم بعينه[3]، وكذلك قوله: «أصبح خبيث النفس».

وأما الحديث الذي نحن فيه فإنه للنهي عن إضافة المؤمن الخبث إلى نفسه. ولهذا المعنى كان يغير الأسماء القبيحة، كما غير اسم ابنة عمر التي سماها عاصية[4]، وإنما كان ذلك منه في الجاهلية، فإنهم كانوا يسمون بالعاص[5] والعاصية؛ ذهاباً إلى معنى الإباء عن قبول النقائص والرضا بالضيم، فلما جاء الله بالإسلام كره ذلك لهم[6][7]. والله أعلم[8].

فالحاصل: أن رواية زهير هنا صحيحة، مع أنه لم ينفرد به، فقد تابعه: الدراوردي وابن أبي الزناد ومحمد بن إسحاق وغيرهم - كما تقدم -.

(١) المنار جمع منارة، وهي العلامة تجعل بين الحدَّيْن، والميم زائدة. ينظر: الغريب لأبي عبيد (٤٦٣/١)، النهاية لابن الأثير مادة نور (١١١/٥)، إكمال إكمال المعلم للأبي (٧٩/٧).

(٢) هذا جزء من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

أخرجه مسلم في الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله (١٥٦٧/٣ح٤٥: ١٩٧٨) بهذا اللفظ. وبرقم (٤٣: ١٩٧٨) بلفظ: «لعن الله من غير منار الأرض»، وبرقم (٤٤: ١٩٧٨) بلفظ: «لعن الله من غير المنار».

(٣) «بعينه» ليست في (س).

(٤) أخرجه مسلم في الآداب، باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى الحسن... (١٦٨٦/٣ح٢١٣٩).

(٥) في «الأصل» و(أ): «المعاصي»، والمثبت من (س) و(ب).

(٦) في (س): «كره لهم ذلك».

(٧) ينظر: مرقاة المفاتيح (٥١٨/٨-٥١٩).

(٨) «والله أعلم» من النسخ الأخرى.

ومن الحسان[(١)]:

٩- حديث أبي[(٢)] مسعود الأنصاري رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول -في زعموا-: «بئس مَطِيَّة الرجل»[(٣)].

---

(١) في (س): «ومنه» مكان: «ومن الحسان».

(٢) في الأصل: «ابن» وهو خطأ. والتصويب من بقية النسخ، ومن مصادر التخريج.

وهو أبو مسعود البدري عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته. شهد العقبة وبدراً وما بعدها، وتوفي بعد سنة أربعين. ينظر: الإصابة (٥٦٢٢)، التقريب (٤٦٤٧).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣٠٨/٣ ح٣٧١٢).

تخريجه:

هذا الحديث رواه الأوزاعي واختلف عليه في تعيين راويه:

- **فرواه عبدالله بن المبارك، والوليد بن مزيد** على الجزم بأن راوي الحديث هو أبو مسعود البدري الأنصاري رضي الله عنه.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» باب حفظ اللسان (ص١٢٧ ح٣٧٧) عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي مسعود، قال: قيل له: ما سمعتَ من رسول الله ﷺ يقول في زعموا؟ قال:... فذكر الحديث.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه: الإمام أحمد في «المسند» في مسند أبي مسعود (٣٠٧/٢٨ ح١٧٠٧٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٦٩/٢ ح١٣٣٦)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب ما يكره من ألفاظ العادة وحفظ المنطق (٣٦١/١٢ ح٨٨٩٢).

وأخرجه البيهقي في «سننه» في الشهادات، باب ما يكره من رواية الإرجاف وإن لم يقدح في الشهادة (٢٤٧/١٠) أخبرنا أبو عبدالله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ العباس بن الوليد بن مزيد، أنبأ أبي، قال: سمعت الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو قلابة الجرمي، قال: قال أبو عبدالله الجرمي لأبي مسعود: كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا؟ الحديث.

والفرق بين رواية الوليد ورواية ابن المبارك؛ أن الوليد عين الرجل الذي سأل أبا مسعود، بينما أبهمه ابن المبارك.

=

- **ورواه الوليد بن مسلم** على الجزم بأن راوي الحديث هو أبو عبدالله ! -وسيأتي الكلام على تعيين أبي عبدالله هذا-.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٧٢/٥ ح٢٧٩٨)، والحسن بن سفيان في «مسنده» كما في «النكت الظراف» مع «تحفة الأشراف» (٤٦/٣) وكما في «الإصابة» (٢١٦/٧) -ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٩٤٩/٥)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٧٣/١ ح١٨٥) -ومن طريقه: القضاعي (١٣٣٥)-، وابن منده في «المعرفة» كما في «السلسلة الصحيحة» للألباني (٥٤٩/٢) من طرق عن الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثنا أبو قلابة، حدثني أبو عبدالله، قال: قال النبي ﷺ: وذكر الحديث.

- **ورواه أبو عاصم الضحاك بن مخلد ووكيع** على التردد.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» في الأدب، باب من كره أن يقول: زعموا (٢٥٤/٥ ح٢٥٧٨٢) -ومن طريقه أبو داود في الأدب، باب في قول الرجل: زعموا (٢٩٤/٤ ح٤٩٧٢)-، والإمام أحمد في «المسند» في مسند حذيفة بن اليمان (٤٠٩/٣٨ ح٢٣٤٠٣) كلاهما عن وكيع، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، قال: قال أبو عبدالله لأبي مسعود، أو قال أبو مسعود لأبي عبدالله -يعني حذيفة-: وذكر الحديث. وسياق الإسناد لأحمد، وقال أبو داود: «أبو عبدالله هذا حذيفة».

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» باب ما يقول الرجل إذا زكي (ص٢٢٩ ح٧٦٢)، والقضاعي (١٣٣٤)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٨٦٩/٢ ح١٨١٢) عن أبي عاصم، عن الأوزاعي، به.

النظر في الخلاف:

بعد عرض هذا الاختلاف بين الرواة ودراسته يظهر -والله أعلم- أنه من شيخهم الأوزاعي؛ فإنه كان يحدث عن يحيى بن أبي كثير من حفظه فَيَهِم فيه -كما ذكر الإمام أحمد-؛ قال ابن رجب في «شرح العلل» (٤٨٦/٢): ذكر أحمد -في رواية غير واحد من أصحابه- أن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده في كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه ويهم فيه، ويروي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، وإنما هو أبو المهلب. اهـ.

=

وقال في موضع آخر (٦٤٦/٢): قال مهنا: سألت أحمد عن حديث الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير؟ قال أحمد: «كان كتاب الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحيى بن أبي كثير حفظاً».

ويتأيد هذا بأن الرواة عنه في هذا الحديث ثقات حفاظ، وبعض الأوجه رواها أكثر من واحد، فاتفاقهم على رواية هذا الوجه أو ذاك يقوي أنهم حملوه كذلك.

ومع هذا فالوجه الذي حمله ابن المبارك والوليد بن مزيد أرجح؛ لأن هذا الحديث قد رواه يحيى بن عبدالعزيز الأردني، عن يحيى بن أبي كثير، فجعله عن أبي مسعود الأنصاري -وسيأتي تخريج حديثه-. وممن جزم بأنه عن أبي مسعود: السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص١٦٣).

خلاف آخر:

اختلف في هذا الحديث أيضاً على يحيى بن أبي كثير:

فرواه الأوزاعي -كما تقدم- عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي مسعود.

وخالفه يحيى بن عبدالعزيز الأردني: فرواه عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن أبي مسعود. فزاد أبا المهلب في إسناده.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» باب ما يقول الرجل إذا زكي (ص٢٢٩ح٧٦٣) حدثنا يحيى ابن موسى.

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» باب ما يكره للرجل من الإكثار من قول زعموا (ص٣٠٨ ح٦٨٨) حدثنا حماد بن حسن بن عنبسة الوراق.

كلاهما ثنا عمر بن يونس اليمامي، ثنا يحيى بن عبدالعزيز [الأردني]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، أن عبدالله بن عامر قال: يا أبا مسعود ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول في زعموا ؟... الحديث بلفظه، وزاد عند البخاري: وسمعه يقول: «لعن المؤمن كقتله».

النظر في الخلاف:

بالنظر في أحوال رواته نجد أن الأوزاعي إمام متفق عليه، -وستأتي ترجمته عند دراسة الإسناد-، وأما الأردني فقد قال عنه تلميذه عمر بن يونس: «كان خيّراً فاضلاً»، وسئل عنه أبو حاتم فقال: «ما بحديثه بأس»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ»، وذكره أبو زرعة الدمشقي في نفر أهل زهد وفضل، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

=

والظاهر -والله أعلم- أنه «لا بأس به» فقد روى عنه ثلاثة، مع ما تقدم من كلام الأئمة في الثناء عليه. ينظر: الجرح والتعديل (٩/١٧٠)، الثقات لابن حبان (٩/٢٥١)، تهذيب الكمال (٣١/٤٤٣)، التقريب (ص٥٩٣).

وعليه فالصواب: حديث الأوزاعي، وهو وإن كان قد اضطرب في إسناده، إلا أن هذا الاضطراب لم يتناول ما نحن فيه. والله أعلم.

دراسة إسناد ابن المبارك في «الزهد»:

١- الأوزاعي: عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، أبو عمرو الإمام الفقيه. مات سنة (١٥٧هـ).

روى عن يحيى بن أبي كثير، وحسان بن عطية وغيرهما.

وعنه عبدالله بن المبارك، والوليد بن مسلم وغيرهما.

قال عبدالرحمن بن مهدي: «ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي».

وقال ابن عيينة: «كان الأوزاعي إماماً». ونحوه قال الإمام أحمد.

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً صدوقاً فاضلاً خيراً، كثير الحديث والعلم والفقه، حجة».

وقال النسائي: «الأوزاعي إمام أهل الشام وفقيههم».

والأقوال في الثناء عليه كثيرة.

تهذيب الكمال (٣٩١٨)، تذكرة الحفاظ (١/١٧٨)، تهذيب التهذيب (٦/٢١٩)، التقريب (٣٩٦٧).

٢- **يحيى بن أبي كثير** الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي. مات سنة (١٣٢هـ) وقيل غير ذلك.

روى عن عبيدالله بن مقسم، وأبي سلمة بن عبدالرحمن وغيرهما.

وعنه أبان بن يزيد العطار، وحرب بن شداد وغيرهما.

أحد الأعلام الأثبات - كما قال الذهبي -.

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل».

قال أبو حاتم: «لم يدرك أحداً من الصحابة إلا أنساً، فإنه رآه رؤية و لم يسمع منه». وكذلك قال أبو زرعة وغيره.

أقول: فحديثه إذاً عن الصحابة إنما هو مرسل.

=

وأما بالنسبة للتدليس، فقد وصفه غير واحد، منهم: النسائي، والعلائي، والذهبي، وابن حجر. وجعله في المرتبة الثانية.

وروى له الجماعة.

المراسيل لابن أبي حاتم (٤٢٩)، تهذيب الكمال (٦٩٠٧)، جامع التحصيل (٨٨٠)، تهذيب التهذيب (٢٣٥/١١)، التقريب (٧٦٣٢)، تعريف أهل التقديس (٦٣).

٣- أبو قِلابة: عبدالله بن زيد بن عمرو -أو عامر- الجرمي البصري، المتوفى سنة أربع ومئة وقيل بعدها بيسير.

روى عن أنس بن مالك، ومالك بن الحويرث، وعمه أبي المهلب الجرمي وغيرهم، وأرسل عن جماعة من الصحابة؛ منهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبي مسعود البدري، وحذيفة بن اليمان وغيرهم.

وروى عنه يحيى بن أبي كثير، وأيوب السختياني، ويحيى الأردني وغيرهم.

أحد الأعلام الثقات، لكنه كثير الإرسال.

قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث».

وقال أبو حاتم: «لا يعرف لأبي قلابة تدليس».

وقال عمر بن عبدالعزيز: «لن تزالوا بخير يا أهل الشام ما دام فيكم هذا أو مثل هذا».

وقال مسلم بن يسار: «لو كان أبو قلابة من العجم لكان موبَذ مُوبَذان» يعني: قاضي القضاة.

وقال الذهبي في «السير»: «كان من أئمة الهدى». وفي «الكاشف»: «من أئمة التابعين».

وقال ابن حجر: «ثقة فاضل كثير الإرسال».

الثقات للعجلي (٨٨٨)، الجرح والتعديل (٥٧/٥)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص٩٥)، تهذيب الكمال (٥٤٢/١٤)، سير أعلام النبلاء (٤٦٨/٤)، الكاشف (٥٥٤/١)، جامع التحصيل (ص٢١١)، تهذيب التهذيب (١٩٧/٥)، التقريب (ص٣٠٤).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، لكنه مرسل، فأبو قلابة لم يسمع من أبي مسعود، كما جزم بذلك الحافظ ابن عساكر في كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف». ينظر: «مختصر سنن أبي داود» للمنذري

=

(٢٦٧/٧)، جامع المسانيد لابن كثير (٤١٣/٣)، النكت الظراف لابن حجر مع تحفة الأشراف (٤٥/٣).

وقد ترجم البخاري في «صحيحه»: باب ما جاء في زعموا. قال الحافظ في «الفتح» (٥٦٧/١٠): كأنه يشير إلى حديث أبي قلابة قال: قيل لأبي مسعود: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا ؟ قال: «بئس مطية الرجل» أخرجه أحمد وأبو داود. ورجاله ثقات، إلا أن فيه انقطاعاً، وكأن البخاري أشار إلى ضعف هذا الحديث بإخراجه حديث أم هانئ، وفيه قولها: «زعم ابن أمي» فإن أم هانئ أطلقت ذلك في حق علي، و لم ينكر عليها النبي ﷺ.اهـ.

مسألة: حول تعيين أبي عبدالله الوارد في الإسناد:

مضى في تخريج الحديث من طريق وكيع عند الإمام أحمد؛ تفسير أبي عبدالله بأنه حذيفة بن اليمان، وبه فسره أبو داود عقب تخريجه للحديث -كما تقدم-، وأيده القضاعي في «مسند الشهاب» (٢٦٨/٢) فقال: «أظن أبا عبدالله المذكور في هذا الحديث حذيفة بن اليمان؛ لأنه كان مع أبي مسعود بالكوفة، وكانوا يتجالسون ويسأل بعضهم بعضاً، وكنية حذيفة أبو عبدالله».

لكن قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» -الموضع السابق-: «في تفسير أبي عبدالله في هذا الحديث بأنه حذيفة نظر؛ لأن أبا قلابة صرح -في رواية الوليد بن مسلم- بأن أبا عبدالله حدثه، فعلى هذا فأبو عبدالله آخر غير حذيفة؛ لأن أبا قلابة ما أدرك حذيفة».اهـ. بتصرف يسير. وكذا جزم ابن منده بأنه غيره. ينظر: المقاصد الحسنة (ص١٦٣).

أقول: ويتأيد هذا بأنه نُسب في رواية الوليد بن مزيد بـ(الجرمي) وحذيفة ليس جرمياً. وهذا هو الصواب -إن شاء الله- أعني أن أبا عبدالله رجل آخر غير حذيفة، وربما كان هو الواسطة بين أبي قلابة وأبي مسعود؛ لتصريح أبي قلابة بالتحديث عنه في رواية الوليد بن مسلم. وذكر في بعض الروايات الأخرى بأنه هو السائل لأبي مسعود، وليس في الروايات الواردة من طريق الأوزاعي ما يمنع ذلك.

لكنه رجل مجهول لم أقف على تعيينه بعد طول بحث. والعلم عند الله تعالى.

قلت: أراد بذلك المتحدث الذي تتوعر عليه طرق[١] الكلام، فيأخذ في أساليب القول مستعيناً في اختراع القول بإسناده إلى من لا[٢] يُعرف، فيقول: زعموا أن قد كان كذا وكذا، فيتخذ قوله «زعموا» مَطِيَّة يقطع بها أودية الإسْهاب[٣].

وما أشبه ذلك بقول من يروي ما لايكاد يصح ثم يقول: العهدة على الراوي.

والزَّعم[٤]: حكاية قول يكون مظنة للكذب[٥]. ولهذا جاء في كتاب الله في كل موضع ذم القائلين به[٦]، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[٧] ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[٨]

---

(١) في (ب): «يتوعر عليه طريق».

(٢) «لا» سقطت من (س).

(٣) في «الأصل» و(أ): «يقع بها أودية الانتهاب» - وهو بعيد - وفي (س): «يقطع بها أودية - أو أردية - الأسباب» والمثبت من (ب) وهو الأقرب. والله أعلم.

(٤) في «ترتيب اللسان» مادة زعم (١٨٣٤/٣): «الزعم بفتح الزاي وضمها وكسرها ثلاث لغات». وانظر: النهاية لابن الأثير (٢٧٤).

(٥) قال النووي في «المنهاج» (٢٨٤/١) -عند شرحه لحديث أنس بن مالك في مجيء ضمام بن ثعلبة وقوله مخاطباً النبيﷺ: «زعم رسولك أنك تزعم أن الله تعالى أرسلك، قال: صدق»- قال النووي: فقوله: (زعم) و(تزعم) مع تصديق رسول اللهﷺ إياه، دليل على أن (زعم) ليس مخصوصاً بالكذب والقول المشكوك فيه، بل يكون أيضاً في القول المحقق والصدق الذي لا شك فيه، وقد جاء من هذا كثير في الأحاديث، وعن النبيﷺ قال: «زعم جبريل كذا» وقد أكثر سيبويه -وهو إمام العربية في «كتابه» الذي هو إمام كتب العربية- من قوله: «زعم الخليل» «زعم أبو الخطاب» يريد بذلك القول المحقق. وقد نقل ذلك جماعات من أهل اللغة وغيرهم ونقله أبو عمر الزاهد في «شرح الفصيح» عن شيخه أبي العباس ثعلب عن العلماء باللغة من الكوفيين والبصريين. والله أعلم.اهـ.

وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٨٣/١) و(٥٦٧/١٠).

(٦) ينظر: «مشكل الآثار» للطحاوي (١٧٤/١-١٧٦).

(٧) سورة التغابن، الآية (٧).

(٨) سورة الكهف، الآية (٤٨).

﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[1] ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾[2]. والله أعلم[3].

---

(١) سورة الأنعام، الآية (٢٢).

(٢) سورة الإسراء، الآية (٥٦).

(٣) «والله أعلم» من (س) وحدها.

ومن باب البيان والشعر

من الصحاح:

١٠- حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «قدم رجلان من المشرق فخطبا...» الحديث[1].

يحسب أكثر الناس أن هذا القول[2] مورده مورد المدح، وليس الأمر على ما توهم، بل ورد مورد الذم[3]، والمراد منه: أن من البيان نوعاً يحل من[4] العقول والقلوب في التمويه محل السحر، فإن السحر من شأنه أن يُزين الباطل في عين المسحور حتى يراه حقاً، وكذلك المُعجب بحسن البيان وترصيف النظم يرى الباطل في لِبْسة الحق، والحق في لِبْسة الباطل. وهو أن المتكلم لمهارته

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١١ح٣٧١٩) وتمامه: قدم رجلان من المشرق فخطبا فعجب الناس لبيانهما، فقال رسول الله ﷺ: «إن من البيان لسحراً».

تخريجه:

أخرجه البخاري في النكاح، باب الخطبة (ص١١١٧ح٥١٤٦)، وفي الطب، باب إن من البيان سحراً (ص١٢٣٨ح٥٧٦٧).

(٢) في (ب): «أكثر الناس يحسب أن هذا الحديث».

(٣) رجح أنه للذم: القرطبي في «تفسيره» (٢/٤٥)، وأبو عبيد الكرمي في «فصل المقال» (١/١٦) والمنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٧/٢٩٠).

وينظر أيضاً في كلام أهل العلم حول الحديث: جمهرة الأمثال (١/١٤)، معالم السنن للخطابي (٧/٢٩١)، التمهيد لابن عبدالبر (٥/١٧١ وما بعدها)، شرح السنة للبغوي (١٢/٣٦٣)، إكمال المعلم (٣/٢٧٤)، اتفاق المباني وافتراق المعاني (ص١٤٣)، المفهم (٢/٥٠٤-٥٠٥)، المنهاج للنووي (٦/٤٠٨)، فتح الباري (١٠/٢٤٨).

(٤) في الأصل: «في»، والمثبت من بقية النسخ.

في البيان ومعرفته بصرف القول يسلب العقل بِتَفَنُّنِه[١] في البلاغة، ويشغل السامع عن التفكر[٢] فيه والتدبر له حتى يخيل إليه[٣] الباطل حقاً.

فبين[٤] النبي ﷺ أن جنس البيان وإن كان محموداً فإن فيه ما يُذَم للمعنى الذي ذكرناه، وأن جنس الشعر وإن كان مذموماً فإن فيه[٥] ما يُحْمَد لاشتماله على الحكمة.

ويُبَيِّن المعنى الذي ذهبنا إليه: قوله في حديث بريدة رضي الله عنه في آخر هذا الباب[٦]: «إن من البيان سحراً، وإن من العلم جهلاً[٧]...» الحديث[٨].

---

(١) في (أ): «يتفتنه»، وفي (س) غير منقوطة.

(٢) في (أ): «التكفر».

(٣) في (ب): «له».

(٤) في الأصل: «وبين»، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) من قوله: «ما يذم» إلى هنا ساقط من (س).

(٦) «المصابيح» (١١٧/٣ح٣٧٣٩) وتمامه: «وإن من الشعر حِكَماً، وإن من القول عيالاً».

(٧) قوله: «وإن من العلم جهلاً» فسره صعصعة بن صوحان في هذا الحديث كما سيأتي في تخريجه فقال: وأما قوله: «إن من العلم جهلاً» فتكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فَيُجَهِّلُه ذلك.اهـ.

وقال أبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (١٥/١): «يعني تكلف العالم القول فيما يجهله».

وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة جهل (٣١١/١): «قيل: هو أن يتعلم مالا حاجة إليه كالنجوم وعلوم الأوائل، ويدع ما يحتاج إليه في دينه من علم القرآن والسنة. وقيل: هو أن يتكلف العالِمُ القولَ فيما لا يعلمه فيُجَهِّله ذلك».

(٨) أخرجه أبو داود في الأدب، باب ما جاء في الشعر (٣٠٣/٤ح٥٠١٢) حدثنا محمد بن يحيى بن فارس.

وابن أبي الدنيا في «الغيبة والنميمة» في باب ما جاء في ذم التقعر في الكلام (١١)، وفي «الصمت وآداب اللسان» باب ذم التقعر في الكلام (١٥١) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٣/٢٤)-.

وأخرجه الدولابي في «الكنى» (٤١٧/١)، والحافظ الخليلي في «الإرشاد» (٨٩٨/٣) من طريق أبي زرعة الرازي.

=

وابن عساكر أيضاً (٨٢/٢٤) من طريق الروياني، حدثنا محمد بن إسحاق.

أربعتهم عن سعيد الجرمي، حدثنا أبو تميلة، قال: حدثني أبو جعفر النحوي عبدالله بن ثابت، حدثني صخر بن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، عن جده مرفوعاً به، بلفظه وفيه زيادة من قول صعصعة بن صوحان هي تفسير للحديث، إلا الدولابي والخليلي فليست عندهما الزيادة، وليس عند الخليلي قوله: «وإن من العلم جهلاً».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب الرخصة من الشعر (٢٧٣/٥ح٢٥٩٩٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٠٠/١) وابن عدي في «الكامل» (٤٣٤/٢)، عن يحيى بن أبي بكير، قال: حدثنا حسام بن المِصَكّ، عن عبدالله بن بريدة به، واقتصروا على قوله: «إن من الشعر حكماً، وإن من البيان سحراً»، إلا ابن أبي شيبة فاقتصر على الشطر الأول من هذا اللفظ. وقال العقيلي: «لا يتابع عليه».

دراسة سند أبي داود:

١- محمد بن يحيى بن فارس: هو محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري، المتوفى سنة ثمان وخمسين ومئتين.

روى عن سعيد بن محمد الجرمي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وعنه الجماعة سوى مسلم وغيرهم.

قال أبو حاتم: «هو إمام أهل زمانه».

وقال أبو بكر بن زياد: «كان أمير المؤمنين في الحديث».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ جليل».

الجرح والتعديل (١٢٥/٨)، تهذيب الكمال (٦١٧/٢٦)، تذكرة الحفاظ (٥٣٠/٢)، التقريب (ص ٥١٢).

٢- سعيد الجرمي: هو ابن محمد بن سعيد الجَرْمي الكوفي، أبو محمد، وقيل: أبو عبيدالله، من كبار الحادية عشرة، وفي «السير»: مات سنة ثلاثين ومئتين.

أثنى عليه ابن نمير وابن أبي شيبة والإمام أحمد.

وقال أبو زرعة: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: «ثقة، كان يطلب معنا الحديث». -كذا في «الجرح والتعديل»-، وفي «تهذيب الكمال»: «صدوق» مكان «ثقة».

=

وقال ابن معين: «لا بأس به»، وعنه: «صدوق».

وقال أبو داود: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وخرج له الشيخان في «صحيحيهما».

ورماه بعضهم بالتشيع؛ قال إبراهيم بن عبدالله المُخَرِّمي: «كان إذا قدم بغداد نزل على أبي، وكان إذا حدث فجاء ذكر النبيﷺ سكت، وإذا جاء ذكر علي بن أبي طالب قال: ﷺ».

وقال الذهبي: «ثقة يتشيع». وفي «التقريب»: «صدوق رمي بالتشيع».

والذي يظهر -والله أعلم- أن قول الذهبي أولى؛ لأن الأكثر على توثيقه، فقد وثقه أحمد وأبو داود وخرج له الشيخان، وقول ابن معين في الراوي «لابأس به» توثيق له كما صرح بذلك في غير هذا الموضع.

الجرح والتعديل (٤/٥٩)، تاريخ بغداد (٩/٨٨)، سير أعلام النبلاء (١٠/٦٣٧)، الكاشف (١/٤٤٣)، تهذيب الكمال (١١/٤٥)، التقريب (ص٢٤٠).

٣- أبوتُمَيْلة: (بالتصغير) يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم، المروزي من كبار التاسعة.

روى عن أبي جعفر النحوي، والأوزاعي، ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهم.

وعنه سعيد الجرمي، والإمام أحمد، وإسحاق بن راهوية وغيرهم.

قال ابن معين وابن سعد وأبو حاتم والنسائي وصالح جزرة: «ثقة». وعن ابن معين والنسائي: «ليس به بأس».

وقال الإمام أحمد-في رواية الأثرم-: «ليس به بأس»، ثم قال: «أرجو إن شاء الله ألا يكون به بأس، كتبنا عنه على باب هشيم».

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: «ثقة».

وقال ابن خراش: «صدوق». وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي: «صدوق مشهور».

وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن البخاري أدخله في «كتاب الضعفاء» وأن أباه قال: «يحول من هناك».

وتعقبه الذهبي فقال في «الميزان»: «وقد وهم أبو حاتم؛ إذْ زعم أن البخاري تكلم فيه وذكره في «الضعفاء»، و لم أر ذلك، ولا كان ذلك؛ فإن البخاري قد احتج به».اهـ.

=

وقال ابن حجر في «هدي الساري»: «احتج به الجماعة». وقال في «التقريب»: «ثقة».

سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل (٢٤)، الكنى لمسلم (٤٧٤)، الجرح والتعديل (١٩٤/٩)، طبقات ابن سعد (٢٦٤/٧)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٢٣٥)، الإرشاد للخليلي (٨٩٨/٣)، تهذيب الكمال (٢٢/٣٢)، ميزان الاعتدال (٢٢٥/٧)، سير أعلام النبلاء (٢١٠/٩)، تهذيب التهذيب (٢٥٧/١١)، هدي الساري (ص٤٧٥)، التقريب (ص٥٩٨).

٤- **أبو جعفر النحوي:** عبدالله بن ثابت المروزي. من الثامنة.

روى عن صخر بن عبدالله بن بريدة. وعنه أبو تُمَيْلة.

قال الذهبي في «الميزان»: «شيخ في عصر ابن المبارك لايعرف، تفرد عنه أبو تميلة».

وقال الحافظ: «مجهول».

الكنى لمسلم (١٧٦/١)، تهذيب الكمال (٣٥٢/١٤)، ميزان الاعتدال (٧١/٤)، الكاشف (٥٤٢/١)، تهذيب التهذيب (١٤٥/٥)، التقريب (ص٢٩٧).

٥- **صخر بن عبدالله** بن بريدة بن الحُصَيْب الأسلمي المروزي. من السادسة.

روى عن أبيه، وعكرمة مولى ابن عباس، وأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين.

وعنه أبو جعفر النحوي، وحجاج بن حسان القيسي.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وابن خلفون أيضاً.

وقال ابن حجر: «مقبول».

التاريخ الكبير (٣١٢/٤)، الثقات لابن حبان (٤٧٣/٦)، تهذيب الكمال (١٢٢/١٣)، الكاشف (٥٠١/١)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣٥٧/٦)، تهذيب التهذيب (٣٦٢/٤)، التقريب (ص٢٧٥).

٦- **أبوه: عبدالله بن بريدة** بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي قاضي مرو أخو سليمان بن بريدة وكانا توأمين. توفي سنة ١١٥هـ.

روى عن أبيه، وابن عمر، وأنس بن مالك وغيرهم.

وعنه ابنه صخر، وعامر الشعبي، وحسين المعلم وغيرهم.

قال ابن معين وأبو حاتم والعجلي: «ثقة».

وكذلك قال الحافظان الذهبي وابن حجر.

وخرج حديثه الشيخان.

=

طبقات ابن سعد (١٦٥/٧)، الجرح والتعديل (١٣/٥)، تهذيب الكمال (٣٢٨/١٤)، الكاشف (٥٤٠/١)، التقريب (ص٢٩٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف؛ من أجل أبي جعفر النحوي وصخر بن عبداله بن بريدة.

وأما الطريق الآخر فهو متابع لشطر الحديث الأول والثالث، لكن فيه: (حُسام بن المِصَكّ) قال فيه أحمد: «مطروح الحديث». وقال عمرو بن علي: «منكر الحديث متروك الحديث». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث منكر الحديث». وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء». وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم». وقال الدارقطني: «متروك».

وفي «التقريب»: «ضعيف يكاد أن يترك».

ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص٨٠)، الضعفاء للعقيلي (٢٩٩/١)، الجرح والتعديل (٣١٧/٣)، الكامل لابن عدي (٤٣٢/٢)، ميزان الاعتدال (٢٢١/٢)، التقريب (ص١٥٧).

أقول: فمثل هذا لا يصلح أن يكون متابعاً.

لكن يغني عنه بالنسبة لشطر الحديث الأول وهو قوله: «إن من البيان سحراً»: حديث ابن عمر المتقدم الذي أخرجه البخاري.

وبالنسبة للشطر الآخر وهو قوله: «إن من الشعر حكماً»: فيشهد له حديث أُبَيٍّ بن كعب رضي الله عنه، الذي أخرجه البخاري في الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه (ص١٣٠٣ ح٦١٤٥) ولفظه: «إن من الشعر حكمة».

وقد جاء ما يشهد للحديث بتمامه، فقد أخرج أبو بكر بن زاذان في «فوائده» (١/١٠٠/أ) - كما ذكر الشيخ الفريوائي في تحقيقه لكتاب «الزهد» لوكيع (٥٧٢/٢)-، والشهاب القضاعي في «مسند الشهاب» (٩٨/٢ ح٩٦١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨١/٢٤-٨٢) من طريق شعبة، عن عمارة بن أبي حفصة، عن ابن بريدة، عن صعصعة بن صوحان، عن علي مرفوعا بهذا اللفظ مع تقديم وتأخير.

وهذا إسناد صحيح.

والبيان: اجتماع الفصاحة والبلاغة وذكاء القلب مع اللَّسَن[(١)(٢)].

وكان هذا القول منه ﷺ عند قدوم /وفد بني تميم[(٣)]، وكان فيهم[(٤)] قَيْس بن عاصم[(٥)]، [١٩٤/ب]
والزِّبْرِقان بن بدر[(٦)]، ....

---

(١) في (أ): «اللبس».

واللَّسَن (بالتحريك): جودة اللسان وسلاطته. ينظر: ترتيب لسان العرب مادة لسن (٤٠٣٠/٧).

(٢) هذا التعريف بنصه في «مجمع الأمثال» (٧/١)، ونحوه في «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢٢٧/١). وينظر: ترتيب لسان العرب مادة بين (٤٠٦/١-٤٠٧)

(٣) كان ذلك عام تسع من الهجرة وهو المسمى (عام الوفود)، حيث ضربت وفود العرب من كل وجه إلى رسول الله ﷺ بعد أن افتتح مكة وأظهره الله في حنين. ينظر: سيرة ابن هشام (٢٤٨/٥-٢٥٩)، تاريخ الطبري (١٨٨/٢)، الدرر لابن عبدالبر (ص٢٥٣-٢٥٥)، البداية والنهاية (٢٣٢/٧-٢٤٥).

(٤) في (س): «منهم».

(٥) قيس بن عاصم بن سنان بن خالد المِنْقَري التميمي. أسلم في وفد بني تميم سنة تسع، وقال فيه النبي ﷺ: «هذا سيد أهل الوَبَر» وكان عاقلاً حليماً سمحاً جواداً. قيل للأحنف بن قيس: ممن تعلمت الحلم؟ قال: «من قيس بن عاصم». وكان قد حرم الخمر على نفسه في الجاهلية. نزل البصرة وكان له بها دار وخلف من الولد اثنين وثلاثين ذكراً.

ينظر: طبقات ابن سعد (٢٨٥٩)، أسد الغابة (٤٣٧٠)، الإصابة (٧٢٠٩)، السيرة الحلبية (٢٤٥/٣).

(٦) الزِّبْرِقان (بكسر الزاي والراء، بينهما موحدة ساكنة) ابن بدر بن امرئ القيس بن خلف بن بَهْدلة التميمي السعدي. يقال: كان اسمه الحصين. ولقب الزبرقان لحسنه، والزبرقان من أسماء القمر. وفد على النبي ﷺ في وفد بني تميم فأسلم، واستعمله رسول الله ﷺ على صدقات قومه، فأداها في الردة إلى أبي بكر، فأقره، ثم إلى عمر. وكان سيداً في الجاهلية عظيم القدر في الإسلام، شاعراً بليغاً.

ينظر: طبقات ابن سعد (٢٨٦٠)، تاريخ الصحابة لابن حبان (٤٨٨)، الاستيعاب (٨٦٦)، أسد الغابة (١٧٢٨)، تهذيب الأسماء للنووي (ص١٩١)، تخريج الدلالات السمعية (ص٥٤٦)، الإصابة (٢٧٨٩).

وعمرو بن الأَهْتَم[(١)]، ففخر الزِّبْرِقان فقال: يا رسول الله، أنا سيِّدُ تميم، والمُطاعُ فيهم والمُجاب، أَمْنَعُهم من الظلم وآخُذُ لهم بحقوقهم وهذا يعلم ذلك -يعني عمرو بن الأَهْتَم-. فقال عمرو بن الأهتم: إنه لشديدُ العَارِضَة[(٢)]، مانعٌ لجانبه[(٣)]، مُطاعٌ في أَدْنَيْه[(٤)]. فقال الزِّبْرِقان: والله[(٥)] يا رسول الله، لقد علم مني غير ما قال، وما منعه أن يتكلم إلا الحسد. فقال عمرو بن الأَهْتَم: أنا أَحْسُدك[(٦)]؟ ....

---

(١) عمرو بن الأَهْتَم، واسم الأَهْتَم: سِنَان بن سُمَي بن سِنان بن خالد المِنْقَري التميمي. أسلم مع قومه بني تميم سنة تسع حين وفدوا على رسول الله ﷺ، وكان خطيباً جميلاً، شاعراً بليغاً، شريفاً في قومه، وكان ينـــزل أرض بني تميم ببادية البصرة.

ينظر: طبقات ابن سعد (٢٨٦٢)، الاستيعاب (١٨٩٢)، الإكمال لابن ماكولا (٤/٤٤٧)، الروض الأنف (٤/٣٣٩)، أسد الغابة (٣٨٦٨)، الإصابة (٥٧٨٦).

(٢) شديد العارضة: أي شديد الناحية ذو جَلَد وصَرامة ينظر: العين (١/٢٧٦)، النهاية مادة عرض (٣/١٩٥)، ترتيب اللسان (٥/٢٨٩٣)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص٥١١).

(٣) مانع: من المَنَعة. والجانب: الناحية والفناء وما قرب من محلة القوم. ينظر ترتيب اللسان مادة منع (٧/٤٢٧٦)، ومادة جنب (٢/٦٩٣).

والمعنى: أنه رجل شجاع يحمي أهله وعشيرته ولا يطمع فيه أحد. وفي حديث أبي بكرة وحديث محمد بن الزبير الآتيين عند سياق الشواهد قال: «مانعٌ لما وراء ظهره». وأورده أبو عبيد البكري في «فصل المقال» (١/١٦) بلفظ«مانع لحوزته». والحوزة: الناحية. القاموس مادة حوز (٢/٢٧٨). وراجع مجمع الأمثال (٢/٣٢٠).

(٤) أي مطاعٌ في قومه. قال أبو أحمد العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/٣٥٩): «ومما صحف فيه بعض العلماء: قول عمرو بن الأهتم للزِّبرقان بن بدر: إنه مطاع في أَدْنَيْه (تحت الدال نقطة، وبعد النون ياء تحتها نقطتان) وقد سمعت جماعة من أهل الأدب وأصحاب الحديث يغلطون، فيقولون: مطاع في أَنْدِيَته، فيذهبون إلى جمع النَّدي والنَّادي، وهما المجالس... -إلى أن قال:- ومعنى أَدْنَيْه: قومه، وعشائر أَبَوَيْه».

(٥) «والله» ليست في الأصل والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق للأصول المخرج منها.

(٦) في الأصل و(أ): «أحسدكم» والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق للأصول المخرج منها.

فوالله إنك لَلَئيم الخال[١]، حَدِيث المال، ضَيِّق العَطَن[٢]، أَحْمق الولد[٣]، مُضَيَّعٌ في[٤] العشيرة. والله يا رسول الله لقد صدقت فيما قلت أولاً، وما كذبت فيما قلت[٥] آخراً، ولكني رجلٌ إذا رضيت قلت أحسن ما علمت، وإذا غضبت قلت أقبح ما وجدت، ولقد صدقت في الأولى والأخرى جميعاً. فقال النبي ﷺ: «إن من البيان لسحراً»[٦].

---

(١) اللَّئيم: الدنيء الأصل، الشحيح النفس. مختار الصحاح مادة لأم (ص٢٤٥).

قال السهيلي في «الروض الأنف» (٣٤٦/٤): «قيل: إن أمه كانت من باهلة، قاله ابن ثابت في «الدلائل»، وقد أُنكر هذا عليه، أَنكره عليه أبو مروان بن سراج فالله أعلم. لأن أهل النسب ذكروا أن أم الزبرقان من بني أقيش وعكل وإن كانت تجتمع مع تميم في أدبن طابخة، لكن تميماً أشرف، ولا سيما بني سعد رهط الزبرقان فلذلك جعله عمرو لئيم الخال».اهـ.

وأطال أبو منصور الثعالبي في «ثمار القلوب» (ص٣٤٣-٣٤٦) في الحديث عن الخال وأثره في النـــزعة وعن تباهي الناس بأخوالهم، ومنه قول عمرو في الزبرقان. فليراجع.

(٢) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧٧/٥): «العَطَن: الفناء. وقوله: ضيق العطن، كناية عن البخل». وينظر: ترتيب اللسان مادة عطن (٣٠٠٠/٥)، القاموس (٢٤٦/٤).

(٣) هكذا في جميع النسخ: «الولد». وفي مصادر التخريج: «الوالد» وكذلك في حديث أبي بكرة الآتي في الشواهد.

وفي حديث محمد بن الزبير الحنظلي الآتي أيضاً في الشواهد: «أحمق الأب» وهو أولى؛ لأن صفات الوالد في الغالب تسري إلى الولد. ولكني لا أستطيع تغيير ما في النسخ الخطية.

(٤) «في» ليست في (س)

(٥) من قوله: «أولاً» إلى هنا ساقط من (س).

(٦) أخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة (٦١٣/٣) حدثنا أبو زكريا العنبري، ثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن عبيدة الوبري (ح)

وحدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، ثنا إبراهيم بن محمد بن إدريس المعقلي.

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣١٦/٥) أخبرنا أبو جعفر كامل بن أحمد المستملي، أخبرنا محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان البغدادي، حدثنا محمد بن عبدالله بن الحسين العلاف ببغداد.

=

وأبو القاسم ابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (١/١١٨ ح٥٩) أخبرنا أبو بحر الأسدي، عن أبي العباس أحمد بن عمر العذري، قال: ثنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي، قال: ثنا الدارقطني أبو الحسن، ثنا أبو بكر محمد بن عبدالله بن الحسين [العلاف] المستعيني، ومحمد بن جعفر المطيري.

أربعتهم حدثنا علي بن حرب الموصلي، حدثنا أبو سعد الهيثم بن محفوظ، عن أبي المقوم الأنصاري، يحي بن أبي يزيد -وعند البيهقي: ابن يزيد-، عن الحكم بن عتيبة، عن مِقْسَم، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جلس إلى رسول الله ﷺ قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم التميميون، ففخر الزبرقان... الحديث بهذا اللفظ، دون قوله «ضيق العطن» فإنما ورد في حديث أبي بكرة ومحمد بن الزبير الحنظلي، وسيأتي سياق حديثهما.

دراسة إسناد الحاكم -من طريق العنبري-:

١- أبو زكريا العنبري: يحيى بن محمد بن عبدالله بن عنبر بن عطاء السلمي مولاهم النيسابوري. المتوفى سنة أربع وأربعين وثلاث مئة.

روى عن أبي عبدالله محمد بن إبراهيم البوشنجي وابن خزيمة وإبراهيم بن أبي طالب وغيرهم.

وعنه الحاكم، وابن منده، وأبو الحسين الحجاجي وغيرهم.

قال أبو علي الحافظ: «أبو زكريا يحفظ من العلوم ما لو كلفنا حفظ شيء منها لعجزنا عنه، وما أعلم أني رأيت مثله».

وقال الحاكم فيه: «العدل الأديب المفسر الأوحد بين أقرانه».

وقال الذهبي: «الإمام الثقة المفسر المحدث الأديب العلامة».

العبر (٢/٢٧١)، سير أعلام النبلاء (١٥/٥٣٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٣/٤٨٥)، النجوم الزاهرة (٣/٣١٤)، شذرات الذهب (١/٣٦٩).

٢- أبو بكر أحمد بن محمد بن عبيدة بن زياد النيسابوري الشعراني المستملي.

روى عن علي بن خشرم، ومحمد بن رافع، وعمر بن شبة وغيرهم.

وعنه يحيى العنبري، ومحمد بن الأخرم، ومحمد بن صالح بن هانئ وغيرهم.

وثقه الخطيب البغدادي والحافظ الذهبي.

تاريخ بغداد (٥/٥٥)، تاريخ ابن عساكر (٥/٤٠٣)، سير أعلام النبلاء (١٤/٤١٠).

=

٣- علي بن حرب بن محمد بن حيان بن مازن أبو الحسن الطائي الموصلي. المتوفى سنة خمس وستين ومئتين.

روى عن أبي سعد الهيثم بن محفوظ، ووكيع بن الجراح، ويعلى بن عبيد وغيرهم.

وعنه أحمد بن محمد بن عبيدة الشعراني، والمحاملي، وابن أبي حاتم وغيرهم.

قال النسائي: «صالح».

وقال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي، وسئل أبي عنه فقال: صدوق».

وقال الدار قطني ومسلمة بن قاسم: «ثقة».

وقال الخطيب: «كان ثقة ثبتاً».

وقال السمعاني: «كان ثقة صدوقاً».

وقال الذهبي: «الإمام المحدث الثقة الأديب مسند وقته».

خلاصة حاله: ثقة.

الجرح والتعديل (١٨٣/٦)، تاريخ بغداد (٤١٨/١١)، تهذيب الكمال (٣٦١/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٢٥١/١٢)، تهذيب التهذيب (٢٦٠/٧).

٤- أبو سعد الهيثم بن محفوظ.

روى عن أبي إسرائيل الملائي.

وعنه علي بن حرب الموصلي.

قال الذهبي وابن حجر: «لا يُدرى من هو؟».

الجرح والتعديل (٨٧/٩)، المغني في الضعفاء (٦٨١١)، لسان الميزان (٢٧٧/٦).

٥- أبو الْمُقَوِّم الأنصاري: يحيى بن أبي يزيد -أو ابن يزيد-.

لم أجده، وإنما وجدت: (يحيى بن ثعلبة، أبو المقوم) فربما كان هو، تصحف (ثعلبة) إلى (يزيد). ومما يؤيد هذا: أنهم ذكروا أنه يروي عن الحكم بن عتيبة.

ويحيى بن ثعلبة هذا ذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» وذكره الذهبي في «الميزان» والحافظ في «لسان الميزان» وقالا: «ضعفه الدارقطني».

الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص٣٩٦)، ميزان الاعتدال (١٦٦/٧)، المغني في الضعفاء (٦٩٣٩)، لسان الميزان (٣٢٣/٦)، تبصير المنتبه (١٣٨٩/٤).

=

٦- **الحكم بن عُتَيْبَة**، أبو محمد الكندي الكوفي. المتوفى سنة ثلاث عشرة ومئة أو بعدها.

روى عن النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وميمون بن مهران وغيرهم.

وعنه شعبة بن الحجاج، والأوزاعي، وأبو عوانة وغيرهم.

قال النسائي والعجلي: «ثقة ثبت».

وقال ابن سعد: «كان ثقة فقيهاً عالماً عالياً رفيعاً كثير الحديث».

ووثقه ابن معين وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس».

أقول: وصفه بالتدليس غير واحد، ووضعه العلائي والحافظ في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين - وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح وذلك لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا -.

طبقات ابن سعد (٣٢٣/٦)، الثقات للعجلي (٣٣٧)، الثقات لابن حبان (١٤٤/٤)، تهذيب الكمال (١١٤/٧)، سير أعلام النبلاء (٢٠٨/٥)، جامع التحصيل (ص١٦٧، ١١٣، ١٠٦)، تهذيب التهذيب (٣٧٢/٢)، تعريف أهل التقديس (ص١٠٧)، التقريب (ص١٧٥).

٧- **مِقْسَم بن بُجْرة** -ويقال: نَجْدة-، أبو القاسم مولى عبدالله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس؛ للزومه له. توفي سنة إحدى ومئة.

روى عن ابن عباس، ومولاه عبدالله بن الحارث، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه الحكم بن عتيبة، وعبدالكريم الجزري، وميمون بن مهران وغيرهم.

قال أحمد بن صالح: «ثقة ثبت لاشك فيه».

وقال العجلي ويعقوب بن سفيان والدارقطني: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث لا بأس به».

وقال الساجي: «تكلم الناس في بعض روايته».

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث ضعيفاً».

وقال ابن حزم: «ليس بالقوي». ومرة: «ضعيف».

وقال ابن حجر في «التهذيب»: «ذكره البخاري في «الضعفاء»، ولم يذكر فيه قدحاً، بل ساق حديث شعبة عن الحكم عن مقسم في الحجامة، وقال: إن الحكم لم يسمعه منه».

=

خلاصة حاله: ثقة.

وأما ذكر البخاري له في «الضعفاء» فليس لقدح فيه -فهو لم يذكر قدحاً-، وإنما ليبن انقطاع الإسناد الذي يرويه في الحجامة -كما ذكر ابن حجر-.

ولذلك قال الذهبي في «الميزان»: «والعجب أن البخاري أخرج له في «صحيحه» وذكره في كتاب «الضعفاء» فساق له حديث شعبة عن الحكم...» وذكر الذهبي نحواً من كلام ابن حجر المتقدم.

وصنيع البخاري هذا اصطلاح مشى عليه في كتابه «الضعفاء» فهو يذكر الراوي ليبين ضعف المروي، ولذا ذكر بعضَ الصحابة الذين رُوي عنهم شيء لم يصح. وقد نبه على اصطلاحه هذا الحافظ في «لسان الميزان» (٤٨١/٣)، والمعلمي في مواطن من تعليقاته على «الجرح والتعديل» منها (٣٤٥/٢) و(٢٢/٣) و(١١٦/٩) وقال: «وقد تابعه على هذا ابن عدي».

ولعل الساجي يشير بقوله: «تكلم الناس في بعض روايته» إلى الإمام البخاري، ولذلك «قال في بعض روايته» ولم يقل «تكلم الناس فيه»

وأما ابن حزم فلعله اعتمد قول الساجي؛ فقد نقل الذهبي في «الميزان» (١١٣/٥) عن ابن القطان أن كتاب الساجي في الرجال وقع إلى ابن حزم، فاختصره ورتبه على الحروف. والله أعلم.

فلم يبق إلا تضعيف ابن سعد في مقابل توثيق جماعة من الأئمة، وإخراجِ البخاري له في «صحيحه». والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٢٣/٦)، الجرح والتعديل (٤١٤/٨)، ثقات ابن شاهين (ص٣١٤)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٧٨)، تهذيب الكمال (٤٦١/٢٨)، ميزان الاعتدال (٥٠٨/٦)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ص١٨٠)، تهذيب التهذيب (٢٥٦/١٠)، التقريب (ص٥٤٥).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، لكنه منقطع الإسناد، فالحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث -كما قال شعبة- وليس هذا منها. ينظر: جامع التحصيل (ص١٦٧)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٣٩/٢).

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٤٣/٧): «هذا إسنادٌ غريب جداً».

ووقفت للحديث على شاهدين:

=

الأول: حديث أبي بكرة قال: كنا عند النبي ﷺ فقدم عليه وفد بني تميم فيهم قيس بن عاصم وعمرو بن الأهتم والزبرقان بن بدر، فقال النبي ﷺ لعمرو بن الأهتم: «ما تقول في الزبرقان بن بدر» فقال: يا رسول الله، مطاع في ناديه، شديد العارضة، مانع لما وراء ظهره. فقال الزبرقان: يا رسول الله، والله إنه ليعلم مني أكثر مما وصفني به، ولكنه حسدني. فقال عمرو: والله يا رسول الله إنه زَمِرُ المروءة، ضيقُ العطن، لئيمُ الخال، أحمق الوالد. والله ما كذبت أولاً، ولقد صدقت آخراً، ولكني رضيت فقلت أحسن ما علمت، وغضبت فقلت أقبح ما علمت. فقال النبي ﷺ: «إن من البيان لسحراً، وإن من الشعر لحكماً».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٤١/٧) حدثنا محمد بن موسى الإصطخري، نا الحسن بن كثير ابن يحيى بن أبي كثير اليمامي.

والحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة (٦١٣/٣) حدثنا أبو منصور محمد بن علي الفارسي، ثنا أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري.

كلاهما ثنا سعيد بن سليمان السلمي -وعند الحاكم: القسيطي-، ثنا عيينة بن عبدالرحمن بن جوشن، عن أبيه، عن أبي بكرة، به، وهذا لفظ الحاكم، ولفظ الطبراني نحوه، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عيينة إلا سعيد بن سليمان، تفرد به الحسن بن كثير، ولا يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٧/٨ح١٣٢٨٧) وقال: «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» عن محمد بن موسى الإصطخري، عن الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير، و لم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات».

وفي «مجمع البحرين» (٣٤١/٥ح٣١٨٣).

أقول: الإصطخري لم أجد من ترجمه، وأما الحسن بن كثير فقد ضعفه الدارقطني كما في «لسان الميزان» (٢٨٧/٢).

وفي الإسناد أيضاً -وعليه يدور الحديث-: سعيد بن سليمان السلمي -أو القسيطي كما عند الحاكم- لم أجد له ترجمة.

ويحتمل أن يكون هو النَّشيطي، تحرف في «المستدرك» -المطبوع- إلى القسيطي؛ وهو سعيد بن سليمان بن خالد بن بنت نشيط الدِّيلي البصري قال فيه أبو حاتم: «لا نرضاه، وفيه نظر». وقال ابن

=

أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال: «نسأل الله السلامة». فقلت: صدوق؟ فقال: «نسأل الله السلامة» وحرك رأسه، وقال: «ليس بالقوي». وقال أبو داود: «لا أحدث عنه». وقال الدارقطني: «تكلموا فيه»، وقال ابن حجر: «ضعيف».

ينظر: ميزان الاعتدال (٢٠٨/٣)، تهذيب التهذيب (٣٩/٤)، التقريب (ص٢٣٧).

الثاني: حديث محمد بن الزبير الحنظلي قال: قال رسول الله ﷺ لعمرو بن الأهتم: «أخبرني عن الزبرقان بن بدر؟» فقال: مطاعٌ في ناديه، مانع لما وراء ظهره. فقال الزبرقان: يا رسول الله إنه ليعلم أني خير مما قال ولكنه حسدني. فقال عمرو: أنت ما علمت: زمِرُ المروءة، ضيق العطن، أحمق الأب، لئيم الخال. ثم قال: يا رسول الله ما كذبت في الأولى و لا في الآخرة، رضيت عنه فقلت بأحسن ما أعلم فيه، فأغضبني فقلت ما أعلم فيه، فقال رسول الله ﷺ: «إن من البيان سحراً».

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٧/٧) أخبرنا إسماعيل بن عبدالله بن زرارة الجرمي، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن الزبير، به.

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٣١٦/٥) أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد، أخبرنا عبدالله بن جعفر النحوي، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، به، وقال: «هذا منقطع».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٤٢/٧): «هذا مرسل من هذا الوجه».

أقول: هذا الحديث ضعيف جداً لأسباب منها:

الأول: أنه مرسل، ويصح أن يقال أيضاً إنه معضل؛ فمحمد بن الزبير من الطبقة السادسة كما في «التقريب» وقد رفع الحديث.

الثاني: فيه: (محمد بن الزبير الحنظلي) قال فيه ابن معين: «ضعيف لاشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث، وفيه نظر». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً».

وقال ابن عدي: «قليل الحديث والذي يرويه غرائب وأفراد». وقال ابن حجر: «متروك».

ينظر: كتاب المجروحين لابن حبان (٢٥٩/٢)، الكامل لابن عدي (٢٠٣/٦)، تهذيب الكمال (٢١١/٢٥)، التقريب (ص٤٧٨).

والعجب أن ابن حجر قال في «الإصابة» (٤٥٤/٢): «إسناده حسن، إلا أن فيه انقطاعاً».

=

١١- ومنه حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن النبيﷺ أنه قال: «هلكَ المُتَنَطِّعُون» قالها ثلاثاً[(١)].

أراد بهم[(٢)] المُتَعَمِّقين الغالين في خَوْضهم فيما لا[(٣)] يَعْنيهم من الكلام[(٤)]. والأصل في المُتَنَطِّع الذي يتكلم بأقْصى حلقه. مأخوذ من النِّطَع[(٥)] وهو الغار الأعلى، فيه آثار كالتحزيز[(٦)]، تُخفف

فالحاصل أن الحديث ضعيف، ولا ترقيه هذه الشواهد. والعلم عند الله تعالى.

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٢١١ح٣٧٢١).

تخريجه:

أخرجه مسلم في العلم، باب هلك المتنطعون (٤/٢٠٥٥ ح٧: ٢٦٧٠) بهذا اللفظ.

(٢) في الأصل و(أ): «بها» والمثبت من (س) و(ب).

(٣) «لا» ساقطة من (س).

(٤) ينظر: معالم السنن (٧/١٣)، مشارق الأنوار مادة نطع (٢/١٤)، إكمال المعلم (٨/١٦٤)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٤١٦، ٤١٨)، النهاية (٥/٦٣).

(٥) فيه لغات: يقال: بكسر النون وفتح الطاء وزن (عِنَب) وهي أفصحها، وبسكون الطاء أيضاً، ويقال: بفتح النون والطاء جميعاً.

وهو كما عرفه المؤلف، ومما يزيد تعريفه تجلية ما ورد في «العين» و«ترتيب اللسان»: النِّطَع: ما ظهر من غار الفم الأعلى، وهي الجلدة الملتزقة بعظم الخُلَيقاء، وفيها آثار كالتحزيز، وهناك موقع اللسان في الحنك. والجمع نُطُوع.اهـ. ومنه الحروف النِّطْعِيَّة: الطاء والدال والتاء.

ينظر: العين (٢/١٦)، إصلاح المنطق (ص١٦٩، ٩٨)، أدب الكاتب (ص٣٢٥)، المجموع المغيث مادة نطع (٣/٣١٣)، المغرب (٢/٣١٠)، تهذيب الأسماء واللغات (٣/٣٤٣)، ترتيب لسان العرب (٧/٤٤٦٠)، صبح الأعشى (١/١٩٥)، المصباح المنير (٢/٦١١).

(٦) في (س): «كالتحدم».

والتحزيز: كثرة الحزّ وأثر الحزِّ أيضاً. يقال: في أسنانه تحزيز: أي تحديد كأسنان المنشار، وقد حزز أسنانه: أي حددها وهو الذي يُسمَّى الأَشَر. ينظر ترتيب اللسان مادة حزز (٢/٨٥٦)، المعجم الوسيط (ص١٧٠)

وتُثقل[١].

وإنما ردَّد[٢] القول ثلاثاً تَهْويلاً منه وتنبيهاً على ما فيه من الغائلة وتحريضاً على التَّيقُّظِ والتَّبَصُّرِ دُونه، وكم تحت هذه الكلمة من مصيبة تعود على أهل اللسان والمتكلفين في القول الذين يَرومون بِسَبْك الكلام سَبْي قلوب الرجال، نسأل الله[٣] العافية.

---

(١) قوله: «تخفف وتثقل» يريد تحرك وتسكن، يعني الطاء من «النِّطْع» وقد جرى المؤلف على هذا التعبير، كما سبق التنبيه عليه (ص١٦١).

(٢) في الأصل و(أ): «ورد» والمثبت من (س) و(ب).

(٣) لفظ الجلالة ساقط من (س).

١٢- ومنه حديث الشَّرِيد[1] بن سُوَيد الثقفي[2] رضي الله عنه: ردفت رسول[3] الله ﷺ يوماً فقال[4]: «هل معك من شعر أُمَيَّة بن أبي الصلت[5] شيء...» الحديث[6].

قلت إنما استَنْشَده[7] شعرَه؛ لأن أُمية كان أيضاً ثقفياً. وكان أُمَيةُ ممن تَرهَّب قبل الإسلام، وكان حريصاً على استعلام أخبار النبي ﷺ المَوعُود به من العرب مُصَدِّقاً بخروجه، فلما أُخْبِر

---

(١) في (أ): «شريد».

(٢) الشَّرِيد بوزن (طويل) ابن سُوَيد الثقفي، أبو عمرو. صحابي، شهد بيعة الرضوان قيل: كان اسمه «مالكاً» فسماه النبي ﷺ «الشريد» عداده في أهل الطائف، ويقال: إنه من حضرموت ولكن عداده في ثقيف لأنهم أخواله أو أنه حالفهم. روى له مسلم وعلق له البخاري وعدة أحاديثه أربع وعشرون حديثاً.

ينظر: تاريخ الصحابة لابن حبان (٦٤٦)، أسماء الصحابة الرواة لابن حزم (١١٣)، أسد الغابة (٢٤٣٠)، نقعة الصديان (ص٤٩)، الإصابة (٣٩١١)، تقريب التهذيب (٢٧٨٣).

(٣) في (س): «يا رسول».

(٤) في الأصل: «وقال» والمثبت من بقية النسخ.

(٥) أُمَيَّة بن أبي الصَّلت واسم أبي الصلت: عبدالله بن ربيعة بن عوف الثقفي. شاعر جاهلي مشهور، كان يتعبد في الجاهلية ويؤمن بالبعث، وكان النبي ﷺ يستنشد أشعاره. أدرك الإسلام وكاد أن يسلم – كما في «الصحيحين» (البخاري ٣٨٤١، مسلم٢٢٥٦)– لكنه مات كافراً. قال ابن حجر: «وصح أنه عاش حتى رَثى أهل بدر. وقيل إنه مات سنة تسع من الهجرة بالطائف قبل أن يسلم الثقفيون».

ينظر: تاريخ دمشق (٩/٢٥٥)، تهذيب الأسماء واللغات (١/١٣٦)، البداية والنهاية (٣/٢٧٤)، الإصابة (٥٥٢).

(٦) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٢ح٣٧٢٣) ولفظه: عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال: ردفت رسول الله ﷺ يوماً فقال: «هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء؟» قلت: نعم، قال: «هيه» فأنشدته بيتاً، فقال: «هيه»، ثم أنشدته بيتاً فقال: «هيه» حتى أنشدته مئة بيت.

تخريجه:

أخرجه مسلم في الشعر (٤/١٧٦٧ ح٢٢٥٥) بهذا اللفظ.

(٧) في (أ): «استنشد»، وفي (س): «استشهد».

بأنه من أهل الحرم وأنه من قريش. قال: كنت أرجو أن يكون من قومي، وكان يُشير بذلك إلى نفسه، فلما بَلغَه خروج النبيﷺ مَنعه الحسَد عن الإيمان به[1].

---

(١) ما ذكره المؤلف من خبر أمية بن أبي الصلت ورد ضمن حديث طويل عن أبي سفيان بن حرب.

أخرجه الطبراني كما في «البداية والنهاية» (٢٧٥/٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥٧/٩)- عن علي بن عبدالعزيز، حدثنا عبدالله بن شبيب الربعي.

وإسماعيل بن محمد الأصبهاني في «دلائل النبوة» (ص١٧٦) من طريق عبدالله بن عبدالله المدني.

وابن عساكر (٢٦١/٩) من طريق يعقوب بن عبدالله السلمي.

ثلاثتهم عن محمد بن مسلمة بن هشام المخزومي، حدثنا إسماعيل بن الطريح بن إسماعيل الثقفي، حدثني أبي، عن أبيه، عن مروان بن الحكم، عن معاوية بن أبي سفيان، عن أبيه، به، مطولاً.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١١٦/٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٥٦/٩).

وأخرجه الأصبهاني في «دلائل النبوة» (ص١٧٦)، وابن عساكر أيضاً -من غير طريق البيهقي- جميعهم من طريق سليمان بن الحكم بن عوانة، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا إسماعيل بن الطريح، به، مختصراً.

وأخرج بعضه الطبراني في «الكبير» (٥/٨ ح٧٢٦٢)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٦٤/٩) من طريق مجاشع بن عمرو الأسدي، حدثني ليث بن سعد، عن أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن بن نوفل، عن عروة بن الزبير، عن معاوية بن أبي سفيان، به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٢٣/٨ ح١٣٨٨٧) وعزاه للطبراني، وقال: «فيه: مجاشع بن عمرو، وهو ضعيف».

دراسة إسناد الطبراني:

١- علي بن عبدالعزيز بن المرْزُبَان بن سابور، أبو الحسن البغوي، نزيل مكة مات سنة ست وثمانين ومئتين، وقيل: سنة سبع.

روى عن القعنبي، وأبي نعيم، ومسلم بن إبراهيم وغيرهم.

وعنه الطبراني وأبو علي حامد الرَّفَّا، وعبدالمؤمن بن خلف النسفي وغيرهم.

قال الدارقطني: «ثقة مأمون». وقال محمد بن عبدالملك بن أيمن: «كان ثقة».

وقال أبو حاتم: «صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات».

=

وقال الذهبي في «الميزان»: «ثقة». وفي «السير»: «كان حسن الحديث». قال: «وأما النسائي فمقته لكونه كان يأخذ على الحديث، ولا شك أنه كان فقيراً مجاوراً».

الجرح والتعديل (١٩٦/٦)، الثقات لابن حبان (٤٧٧/٨)، تذكرة الحفاظ (٦٢٢/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٤٨/١٣)، ميزان الاعتدال (١٧٣/٥)، لسان الميزان (٢٨٠/٤)، تهذيب التهذيب (٣١٦/٧).

٢- **عبدالله بن شبيب** بن خالد الربعي، أبو سعيد مكي سكن البصرة.

روى عن محمد بن سلمة المخزومي، وإسماعيل بن أبي أويس، وأصحاب مالك.

وعنه علي بن عبدالعزيز، والمحاملي، وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث».

وقال فضلك الرازي: «يحل ضرب عنقه».

وقال الحافظ عبدان: قلت لعبدالرحمن بن خراش: هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل أين له؟ قال: «سرقها من عبدالله بن شبيب، وسرقها ابن شبيب من النضر بن سلمة شاذان، ووضعها شاذان».

وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات».

وقال الذهبي في «الميزان»: «أخباري علامة، لكنه واهٍ».

وقال في «الديوان»: «مجمع على ضعفه».

الجرح والتعديل (٨٣/٥)، المجروحين (٤٧/٢)، الكامل لابن عدي (٢٦٢/٤)، تاريخ بغداد (٤٧٤/٩)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٢٦/٢)، ميزان الاعتدال (١١٨/٤)، ديوان الضعفاء (٤٢/٢)، لسان الميزان (٣٥٣/٣).

٣- **محمد بن مسلمة** بن هشام المخزومي، أبو هشام المديني

روى عن مالك بن أنس، إبراهيم بن سعد، وشعيب بن أبي طلحة وغيرهم.

وعنه هارون الحمال، وأبو حاتم، وعبدالرحمن بن عبدالملك بن شيبة وغيرهم.

قال أبو حاتم: «كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك، وكان من أفقههم».

وسئل عنه أيضاً، فقال: «مديني ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

=

التاريخ الكبير (١/٢٤٠)، الجرح والتعديل (٨/٧١)، الثقات لابن حبان (٩/٥٥).

٤- **إسماعيل بن الطريح** بن إسماعيل بن سعيد بن عُبيد بن أسيد بن عمرو بن علاج الثقفي.

أحد الشعراء كما في ترجمة جده سعيد بن عبيد من «الإصابة» (٣/٩٤).

و لم أقف على أكثر من هذا في ترجمته.

٥- **أبوه: طريح بن إسماعيل** بن سعيد، كنيته: أبو إسماعيل، ويقال: أبو الصلت الثقفي الطائفي.

روى عن أبيه إسماعيل.

وعنه ابنه إسماعيل بن طريح، وسهم بن عبدالحميد، والهيثم بن عدي الطائي.

قال ابن حجر: «شاعر مشهور ماجن، نادم الوليد بن يزيد، وعاش إلى خلافة المهدي بن المنصور».

وردَّ ابن حجر في ترجمته في «الإصابة» على من ذكره في الصحابة، وحقق أنْ لا صحبة له ولا إدراك.

وذكره الصغاني في «نقعة الصديان» في الصحابة الذين في صحبتهم نظر.

وقال أبو الفرج الأصفهاني: «نشأ طريح في دولة بني أمية، واستفرغ شعره في الوليد بن يزيد، وأدرك دولة بني العباس، ومات في أيام المهدي».

وقال ابن عساكر: «شاعر حسن الشعر بديع النظم من شعراء بني أمية».

الأغاني (٤/٢٩٨)، تاريخ دمشق (٢٤/٤٦٨)، أسد الغابة (٢٦٠٣)، نقعة الصديان (ص٢٩)، جامع التحصيل (ص٢٠١)، تحفة التحصيل (ص١٥٨)، الإصابة (٤٣٣٢).

٦- **أبو طريح: إسماعيل** بن سعيد بن عبيد الثقفي.

ذكره ابن حجر في «الإصابة» في القسم الأول من حرف الألف (١٤١) وقال: «سيأتي في ترجمة أبيه أن له صحبة، وإسماعيل المذكور كان معه، وشهد موت أمية بن أبي الصلت...». قال: «وقد ذكر ابن عبدالبر أنه لم يبق من قريش وثقيف أحد بعد حجة الوداع إلا أسلم».

وقال في ترجمة ابنه طريح -المتقدم-: «وأما أبوه إسماعيل فيحتمل أن يكون له إدراك».

٧- **مروان بن الحكم** بن أبي العاص القرشي الأموي، أبو عبدالملك. ولد بعد الهجرة بسنتين، وقيل: بأربع. وبويع له بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية ومات سنة خمس وستين وكانت خلافته تسعة أشهر وأياماً.

اختلف في إثبات صحبته:

=

قال البخاري: «لم يَر النبي ﷺ».

وكذا قال ابن عبدالبر وابن الأثير وسبط ابن العجمي.

قال الذهبي: «وقيل له رؤية، وذلك محتمل».

وقال ابن حجر: «يقال له رؤية، فإن ثبت فلا يعرج على من تكلم فيه».

وقال الترمذي: «لم يسمع من النبي ﷺ وهو من التابعين».

وقال المزي والذهبي: «لم يصح له سماع من النبي ﷺ».

وقال الواقدي وابن سعد: «أدرك النبي ﷺ، ولم يحفظ عنه شيئاً».

فتبين مما سبق أنه أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً، وأما رؤيته للنبي ﷺ فهي محتملة لكنها لم تثبت، ولهذا قال ابن حجر: «لم أر من جزم بصحبته»، وقال في «التقريب»: «لا تثبت له صحبة». وقال في «الفتح»: «لا يصح له سماع من النبي ﷺ ولا صحبة».

وروى عن جماعة من الصحابة منهم: زيد بن ثابت، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب وغيرهم.

وعنه سهل بن سعد الساعدي، وعروة بن الزبير، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وغيرهم.

وقال عروة بن الزبير: «كان مروان لايتهم في الحديث».

قال ابن حجر: «وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه».

وأخرج له البخاري في «صحيحه».

قال الحافظ: «إنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، فأما قتل طلحة فكان متأولاً فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في «صحيحه» لما كان أميراً عندهم بالمدينة، قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا. والله أعلم، وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم».اهـ.

طبقات ابن سعد (٥/٢٦)، جامع الترمذي (٨/٢٠٣)، أسد الغابة (٥/١٣٩)، تهذيب الكمال (٢٧/٣٨٧)، ميزان الاعتدال (٦/٣٩٥)، الكاشف وحاشيته لسبط ابن العجمي (٢/٢٥٣)، سير

=

أعلام النبلاء (٤٧٦/٣)، البداية والنهاية (٧٠٦/١١)، فتح الباري (٣٦٩/٥)، تهذيب التهذيب (٨٢/١٠)، التقريب (ص٥٢٥)، الإصابة (٢٠٣/٦)، هدي الساري (ص٤٦٦).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد لعدة أسباب:

١ - ضعف عبدالله بن شبيب الربعي، لكنه توبع.

٢ - فيه إسماعيل بن الطريح، وأبوه، لم أقف على حالهما.

وقد توبعا متابعة قاصرة -كما تقدم في التخريج- من طريق عروة بن الزبير، عن معاوية، لكنها موضوعة؛ إذْ في إسنادها: (مجاشع بن عمرو) قال ابن معين: «رأيته أحد الكذابين». وقال البخاري: «منكر مجهول». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، ضعيف، ليس بشيء». وقال العقيلي: «حديثه منكر غير محفوظ». وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث على الثقات، ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص». وقال الأزدي: «كذاب دامر لا تحل الرواية عنه».

وأورد الذهبي في «الميزان» في ترجمته حديثاً له، ثم قال: «هذا موضوع. قال: ومجاشع هو راوي كتاب «الأهوال يوم القيامة» وهو جزءان، كله خبر واحد موضوع».اهـ. وعلق في «تلخيص المستدرك» على حديث رواه مجاشع، فقال: «ذا من وضع مجاشع».

ينظر: الضعفاء للعقيلي (١٨٦٩)، الجرح والتعديل (٣٩٠/٨)، المجروحين لابن حبان (١٨/٣)، الكامل لابن عدي (١٩٣٨)، الضعفاء لابن الجوزي (٢٨٤٧)، ميزان الاعتدال (٧٠٧٢)، ديوان الضعفاء (٣٥٤١)، تلخيص المستدرك بهامش المستدرك (٢٧٣/٣)، الكشف الحثيث (٦٠٠)، لسان الميزان (٦٨٩٦).

وتقدم قول الهيثمي: «فيه مجاشع بن عمرو، وهو ضعيف». أقول: بل هو وضاع كما تبين. والله أعلم.

و لم يَلْبث أن مات[(١)]، وكان قبلُ مَعْنياً بالحقائق، مُكاشفاً بالعجائب، يُشعر بذلك شعره، ولهذا كان نبي الله ﷺ يَسْتنشد شعره، وفي بعض طرق هذا الحديث أنه قال: «أسلم شعره وكفر قلبه»[(٢)].

---

(١) سيأتي خبر موته وما قال عند المعاينة في حديث أخته الفارعة للنبي ﷺ الآتي قريباً، وتقدم في ترجمته أنه مات بعد السنة الثانية، وقيل: التاسعة.

(٢) أخرجه ابن الأنباري في «المصاحف» كما في «فيض القدير» (١١/١) -ومن طريقه: ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧١/٩)- حدثني أبي، حدثنا أبو مسلم عبدالرحمن بن حمزة بن عفيف البلخي، حدثنا محمد بن عمرو [بن أبي عمرو] الشيباني، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة، [قال]: قلت لابن عباس: أرأيت ما جاء عن النبي ﷺ في أمية بن أبي الصلت «آمن شعره وكفر قلبه»؟ فقال: هو حق، فما أنكرتم من ذلك؟... الحديث. وما بين معقوفتين من «تاريخ دمشق» و«التمهيد» وعند ابن عساكر -بعد قوله: حدثنا محمد بن عمرو بن أبي عمرو الشيباني-: «صاحب اللغة والرواية عن العرب».

وأورده المتقي الهندي في «كنـــز العمال» (٥٧٧/٣ح٧٩٨٠) وعزاه لأبي بكر الأنباري في «المصاحف»، والخطيب البغدادي في «تاريخه»، وابن عساكر عن ابن عباس.

و لم أقف عليه عند الخطيب، لكن ابن عساكر في تخريجه السابق أخرجه من طريقه.

وأورده الحافظ في «الفتح» (١٨٩/٧) فقال: روى الفاكهي وابن منده من حديث ابن عباس: أن الفارعة بنت أبي الصلت أخت أمية أتت النبي ﷺ فأنشدته من شعره، فقال: «آمن شعره وكفر قلبه».

وقال أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» (١٣٧/٤): قال الزبير: قال أبو عمرو الشيباني: قال أبو بكر الهذلي: قال قلت لعكرمة: ما رأيت من يبلغنا عن النبي ﷺ أنه قال لأمية: «آمن شعره وكفر قلبه» فقال:... الحديث. و لم يذكر ابن عباس.

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢٠٣/٣ح١٩٧٣) حدثنا حسن بن حسين أبو سعيد، قال: ثنا علي بن الصباح، قال: ثنا هشام بن الكلبي، عن أبيه قال: أنشد النبي ﷺ شعر أمية بن أبي الصلت، فقال ﷺ: «آمن شعره وكفر قلبه».

=

دراسة إسناد ابن الأنباري:

١- أبوه: **القاسم بن محمد** بن بشار بن الحسين بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة، أبو محمد الأنباري. مات سنة خمس وثلاث مئة.

روى عن عمرو بن علي، والحسن بن عرفة، وعمر بن شبة وغيرهم.

وعنه ابنه محمد، وعلي بن موسى الرزاز، وأحمد بن عبدالرحمن المعروف بالولي وغيرهم.

قال الخطيب: «كان صدوقاً أميناً عالماً بالأدب موثقاً في الرواية».

تاريخ بغداد (١٢/٤٤٠)، المزهر في علوم اللغة للسيوطي (٢/٣٥٣، ٣٨٢).

٢- **أبو مسلم** عبدالرحمن بن حمزة بن عفيف البلخي

لم أقف على ترجمته.

٣- **محمد بن عمرو** بن أبي عمرو الشيباني

[في «تاريخ ابن عساكر» بعد ذكره في الإسناد قال: «صاحب اللغة والرواية عن العرب»!]

و لم أقف على ترجمته.

٤- **أبو عمرو الشيباني**: اسمه: إسحاق بن مِرَار (بكسر الميم وتخفيف الراء) الكوفي نزيل بغداد النحوي اللغوي. مات سنة عشر -أو ست- ومئتين.

روى عن أبي عمرو بن العلاء، وركين الشامي.

وعنه ابنه عمرو، والإمام أحمد، وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم.

وثقه أبو عبيد القاسم بن سلام. وقال ابن النديم في «الفهرست»: «كان راوية واسع العلم بصيراً باللغة، ثقة في الحديث كثير السماع».

وقال الخطيب البغدادي: «كان من أعلم الناس باللغة موثقاً فيما يحكيه».

وقال أبوبكر ابن الأنباري: «كان خيراً فاضلاً صدوقاً».

وقال أبو العباس ثعلب: «كان نبيلاً فاضلاً عالماً بكلام العرب حافظاً للغاتها... وهو عند الخاصة من أهل العلم والرواية مشهور معروف، والذي قصر به عند العامة من أهل العلم أنه كان مشتهراً بالنبيذ والشرب له».

وقال عبدالله بن الإمام أحمد: «كان أبي يلزم مجالس أبي عمرو ويكتب أماليه».

وقد قال الإمام أحمد في «مسنده» (٧٣٢٩): سألته عن: «أخنع اسم عند الله» فقال: «أوضع اسم

=

عند الله» ورواها مسلم في «صحيحه» (٢٠:٢١٤٣) عن الإمام أحمد.

وقال الحافظان الذهبي وابن حجر: «صدوق».

الفهرست لابن النديم (ص١٠١)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٤٠١/٣) و(٢١٢٧/٤)، تاريخ بغداد (٣٢٩/٦)، الإكمال لابن ماكولا (١٨٥/٧)، وفيات الأعيان (٢٠١/١)، ميزان الاعتدال (١٠٤٧٦)، الكاشف (٦٧٥٧)، تهذيب التهذيب (٢٠١/١٢)، التقريب (٨٢٧٥).

٥- أبو بكر الهذلي: اسمه: سُلْمى (بضم أوله وسكون اللام) ابن عبدالله بن سلمى البصري. وقيل اسمه: روح. وهو ابن بنت حميد بن عبدالرحمن الحميري. مات سنة سبع وستين ومئة.

روى عن عكرمة، وابن سيرين، والحسن البصري وغيرهم.

وعنه ابن جريج، وسليمان التيمي، وابن عيينة وغيرهم.

متفق على ضعفه. بل اتهمه بعضهم بالكذب والوضع؛ فقال غندر: «كان كذاباً».

وقال النسائي وعلي بن الجنيد والدارقطني: «متروك».

وقال ابن المديني: «ضعيف جداً». وقال مرة: «ضعيف ضعيف، ليس بشيء».

وفي «التقريب»: «أخباري، متروك الحديث».

التاريخ الكبير (١٩٨/٤)، الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢٤٥)، الضعفاء للعقيلي (٦٩٨)، الجرح والتعديل (٣١٣/٤)، المجروحين (٣٥٩/١)، الكامل لابن عدي (٧٧٨)، تاريخ بغداد (٢٢٣/٩)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٤٩٢)، تهذيب الكمال (٧٢٦٨)، ميزان الاعتدال (١٠٠١٣)، الكاشف (٦٥٤٩)، تهذيب التهذيب (٤٧/١٢)، التقريب (٨٠٠٢).

٦- عكرمة: مولى ابن عباس ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص١٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف جداً؛ من أجل أبي بكر الهذلي. وضعف إسناده المناوي في «فيض القدير» (١١١/١).

- وكذا ما ذكره أبو الفرج الأصفهاني، فيه أيضاً: أبو بكر الهذلي، على ما فيه من علل أخرى.

- وأما ما أخرجه الفاكهي من طريق الكلبي، فليس أحسن حالاً من الذي قبله؛ فإن فيه:

(محمد بن السائب الكلبي) النسابة المفسر؛ قال أبو حاتم: «الناس مجمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث». وقال علي بن الجنيد والحاكم أبو أحمد والدارقطني والساجي

=

ولما قدمت أخته الفارِعة بنت أبي الصَّلت[١] بعد فتح الطائف[٢] على رسول اللهﷺ وكانت

وغيرهم: «متروك». وقال الجوزجاني: «كذاب ساقط». وقال ابن حبان: «مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه». وقال الذهبي: «كان رأساً في الأنساب، إلا أنه شيعي متروك الحديث». وفي «التقريب»: «متهم بالكذب، ورمي بالرفض».

ينظر: أحوال الرجال (٣٩)، ضعفاء العقيلي (١٦٣٢)، المجروحين لابن حبان (٢/٢٥٣)، سير أعلام النبلاء (٦/٢٤٨)، ميزان الاعتدال (٧٥٨٠)، تهذيب التهذيب (٩/١٥٧)، التقريب (٥٩٠١).

وفيه: (ابنه هشام أبو المنذر) أخباري نسابة متروك كوالده. قال ابن معين: «ليس بثقة، وليس عن مثله يُروى الحديث». وقال الدارقطني وغيره: «متروك الحديث». وقال ابن عساكر: «رافضي، ليس بثقة». وقال الإمام أحمد: «من يحدث عنه، إنما هو صاحب نسب وسمر، وما ظننت أن أحداً يحدث عنه». وقال أبو حاتم: «كان صاحب أنساب وسمر، وهو أحب إلي من أبيه». وقال الذهبي في «الديوان»: «تركوه كأبيه، وكانا رافضيين».

ينظر: الجرح والتعديل (٩/٦٩)، المجروحين (٣/٩١)، تاريخ بغداد (١٤/٤٥)، ديوان الضعفاء (٤٤٧٣)، ميزان الاعتدال (٩٢٤٥)، لسان الميزان (٩٠٠٥).

ثم مع هذا هو منقطع الإسناد.

فالحاصل أن الحديث بهذا اللفظ من جميع طرقه -التي وقفت عليها- ضعيف جداً. وأورده ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣/٢٩٤) ثم قال: «لا أعرفه». والله أعلم.

(١) الفارِعة بنت أبي الصلت أخت أمية. قدمت على رسول اللهﷺ بعد فتح الطائف. ذكرها ابن حجر في القسم الأول من حرف الفاء في «الإصابة».

ينظر: الاستيعاب (٤٠٤٩)، أسد الغابة (٧١٧١)، الإصابة (١١٥٨١)، أعلام النساء (٤/١٩).

(٢) الواقع أنه لم يكن هناك فتح للطائف بمعنى أنها فتحت بقتال؛ وذلك أن النبيﷺ بعد فتح مكة وغزوة حنين، اتجه إلى الطائف، وكان ذلك في شوال سنة ثمان من الهجرة، فتمنعوا بحصونهم وحاصرهم النبي ﷺ أربعين يوماً، و لم يؤذن له في فتحها، فقفل راجعاً إلى مكة يريد العمرة. ثم إن أهل الطائف رأوا أنه لا طاقة لهم بحرب النبيﷺ ومن حولهم من العرب، وقد بايعوا وأسلموا، فأرسلوا نفراً إلى النبيﷺ يبايعونه على الإسلام وكان ذلك في رمضان سنة تسع بعد منصرفه من تبوك -وهو المراد هنا- فكتب لهم النبيﷺ كتاباً وأرسل معهم أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة في هدم اللات.

=

ذات نسب ومنصب وجمال، قال لها رسول الله ﷺ يوماً[١]: «أتحفظين من شعر أخيك شيئاً؟» فأخبرته خبره وما رأت منه، وأنشدته أبياته التي يقول فيها:

ما أرْغَب النَّفْس في الحياة وإن ... تَحْيَى قليلاً فالموت لاحقُها

مَن لم يَمُت عَبْطَةً[٢] يمت هرماً ... للموت كأسٌ والمرءُ ذائقُها

وذكرت في خبر[٣] وفاته أنه قال عند المُعاينة:

إن تغفر اللهم تغفر جَمًّا[٤] ... وأيُّ عبدٍ لك لا أَلَمَّا[٥]

ثم قال:

كلُّ عيش وإن تَطاول دهراً ... صـــائرٌ مــرَّةً إلى أن يـــزولا

ليتني كنت قَبل ما قَدْ بَدا لي ... في قِلَال[٦] الجبال أرعى الوُعولا[٧]

ثم مات.

ينظر: السيرة النبوية لابن هشام (١٤٩/٥، ٢٢٢)، الدرر لابن عبدالبر (ص٢٢٨، ٢٤٧)، الفصول لابن كثير (ص٢٠٧، ٢١٣)، الروض الأنف (٣١٣/٤، ٢٤٩)، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء (٢٥٤/٢، ٢٨٧)، زاد المعاد (٤٩٥/٣)، المقتفى من سيرة المصطفى (ص٢١٢، ٢٢٢).

(١) «يوماً» ليست في (س).

(٢) في (ب) و(أ): «غبْطة» بالمعجمة. والمثبت هو الصواب. يقال: مات عَبْطةً: أي مات شاباً صحيحاً. ينظر: غريب الحديث للخطابي (٤٤٦/١) و(١٦٣/٣)، القاموس مادة عبط (٥٦٦/٢).

(٣) في (أ): «حين» مكان «خبر».

(٤) الجَمّ: الكثير. القاموس مادة جمم (٢٩/٤).

(٥) أَلَمَّ: باشر اللَّمَمَ وهي صغار الذنوب من غير إصرار. ترتيب اللسان مادة لمم (٤٠٧٧/٧)، القاموس (١٥٠/٤).

(٦) قِلال (بكسر القاف): جمع قُلَّة (بضم القاف) وهي أعلى الجبل. المصباح المنير مادة قلل (٥١٥/٢).

(٧) الوُعول: جمع وَعْل (بسكون العين وفتحها) وهي الشاء الجبلية. ينظر: العين، باب العين واللام والواو معهما (٢٤٩/٢).

فقال لها رسول الله ﷺ: «كان مثل أخيك كمثل الذي آتاه الله آياته فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين»(١).

---

(١) قصة قدوم الفارعة وإنشادها وما قاله النبي ﷺ في حق أخيها أمية بن أبي الصلت، وقفت عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومن حديث سعيد بن المسيب مرسلاً.

أما حديث ابن عباس:

فأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/٢٤٧ح٣٤٧٩) -ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» في ترجمة الفارعة (٦/٣٤٢٥) - حدثنا كهلٌ من أصحاب الحديث، ثنا إبراهيم [بن يحيى] بن محمد بن هانئ، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، عن فارعة بنت أبي الصلت، أنها قدمت على رسول الله ﷺ... -وساق جزءاً من أوله، ثم قال-: فذكر قصة طويلة.

وأخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٤٤٤) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢٨٤) - قال الخطابي: حدثنيه بعض أصحابنا، عن الحسين بن إسماعيل المحاملي، حدثنا عبدالله بن شبيب، حدثني إبراهيم بن يحيى بن هانئ بهذا السند إلى ابن عباس، وذكر جزءاً يسيراً من أثنائه، ثم قال: وذكرت القصة في موته.

وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٨/٢٦٠) من حديث ابن عباس، وعزاه لابن أبي عاصم وابن منده من طريق إبراهيم بن يحيى بن محمد بن هانئ، به، وقال: «في السند إلى ابن إسحاق ضعف».

وأما حديث سعيد بن المسيب:

فأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» في الموضع السابق: حدثناه الحسن بن عبدالله بن سعيد إملاءً، ثنا إبراهيم بن محمد بن عرفة، ثنا أحمد بن يحيى ثعلب، عن ابن الأعرابي.

وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٤/١٨٩٠) - وذكر جزءاً منه ثم قال: - حدثنيه بتمامه أبو القاسم خلف بن قاسم، قال: حدثنا أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي، قال: حدثنا روح بن الفرج القطان قال: حدثنا وثيمة بن موسى، قال: حدثنا سلمة بن الفضل.

كلاهما عن ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن شهاب، عن سعيد بن المسيب قال: قدمت فارعة بنت أبي الصلت على النبي ﷺ بعد فتح الطائف. قال أبو نعيم: «فذكره». وقال ابن عبدالبر: «فذكر الحديث بتمامه».

=

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٢/٩) بتمامه مع بعض الزيادات أخبرنا أبو تراب حيدرة بن أحمد، حدثنا أبو بكر الخطيب، أخبرني أبو الحسن بن رزقويه، حدثنا أحمد بن السندي، حدثنا الحسن بن علي، حدثنا إسماعيل بن عيسى، أنا إسحاق بن بشر القرشي، عن محمد بن إسحاق، وعثمان بن عبدالرحمن، عن الزهري، به.

دراسة سند ابن أبي عاصم:

١- كهلٌ من أصحاب الحديث: لم أقف عليه.

٢- إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عبَّاد بن هانئ الشَّجري من أهل المدينة، كان ينـــزل الشجرة بذي الحليفة. من العاشرة.

روى عن أبيه، وإبراهيم بن سعد.

وعنه عبدالله بن شبيب، والإمام البخاري في غير «الصحيح»، ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم.

قال الحاكم: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وقال الأزدي: «منكر الحديث عن أبيه».

وقال محمد بن إسماعيل الترمذي: «لم أرَ أعمى قلباً منه؛ قلت له: حدثكم أبوك، فقال: حدثكم أبوك. فقلت له: حدثكم إبراهيم بن سعد، فقال: حدثكم إبراهيم بن سعد !!».

وفي «التقريب»: «لين الحديث».

التاريخ الكبير (٣٣٦/١)، الجرح والتعديل (١٤٧/٢)، ثقات ابن حبان (٦٦/٨)، الضعفاء لابن الجوزي (١٣٥)، تهذيب الكمال (٢٦٣)، ميزان الاعتدال (٢٤٦)، ديوان الضعفاء (٢٧٧)، الكاشف (٢١٩)، تهذيب التهذيب (١٥٤/١)، التقريب (٢٦٨).

٣- أبوه: يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ المدني، الشجري. من التاسعة.

روى عن محمد بن إسحاق، ومالك بن أنس، وعبدالرحمن بن أبي الزناد وغيرهم.

وعنه ابنه إبراهيم، وعبدالجبار بن سعيد المساحقي، ومحمد بن المنذر القابوسي.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال العقيلي: «في حديثه مناكير وأغاليط، وكان ضريراً، فيما بلغني أنه يلقن».

وعزا ابن حجر في «التهذيب» هذا القول للساجي.

=

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ضعيف». وفي «الميزان» ساق له حديثاً، ثم قال: «هذا حديث منكر تفرد به إبراهيم عن أبيه».

وقال ابن حجر: «ضعيف، وكان ضريراً يتلقن».

الضعفاء للعقيلي (٢٠٥٦)، الجرح والتعديل (١٨٥/٩)، ثقات ابن حبان (٢٥٥/٩)، تهذيب الكمال (٦٩١٢)، ميزان الاعتدال (٩٦٢٦)، الكاشف (٦٢٣٩)، تهذيب التهذيب (٢٣٩/١١)، التقريب (٧٦٣٧).

٤- **محمد بن إسحاق** بن يسار بن خيار، ويقال: ابن كُوثان المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبدالله القرشي المطلبي مولاهم. مات سنة خمسين ومئة، ويقال بعدها.

روى عن الزهري، وأيوب السختياني، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم.

وعنه يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ، ويزيد بن هارون، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

اختلفت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل؛ ابتداءً بأعلا درجات التوثيق، كوصف بعضهم له بأنه «أمير المؤمنين في الحديث»، وانتهاءً بالجرح الشديد كنسبته إلى الكذب، وما بين ذلك طعون مختلفة كرميه بأنواع من البدع والتدليس وخفة الضبط...

ومن هذه الطعون ماهو مُطَّرح غير معتبر، ومنها ما يمكن اعتباره، والكلام في ذلك يطول جداً. وقد حقق الحافظان الذهبي وابن حجر القول فيه:

فقال الذهبي في «الميزان»: «الذي يظهر أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة».

وقال في «السير» -بعد أن نقل كلام مالك بن أنس في ابن إسحاق وكلام ابن إسحاق في مالك-: «وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه ولا ذرة، وارتفع مالك وصار كالنجم، والآخر فله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلا فيما شذ فيه فإنه يعد منكراً، هذا الذي عندي في حاله». ومشى على تحسين حديثه في غير هذين الكتابين أيضاً كما في «الكاشف» و«من تكلم فيه وهو موثق» وغيرهما.

وقال ابن حجر في «التقريب»: «إمام المغازي، صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر».

وقال في «الفتح»: «حاله معروفة وحديثه في درجة الحسن» وقال أيضاً: «ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث».

=

وضعه في المرتبة الرابعة في المدلسين وقال: «صدوق، لكنه مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما».

فهذا حاصل القول فيه، والكلام عنه مبسوط في مصادر ترجمته -الآتية-، وكتب شيخنا الدكتور: أحمد معبد عبدالكريم ترجمة موسعة له في تعليقه على «النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» (٢/٦٩٨-٧٩٢) وانتهى كذلك إلى تحسين حديثه إذا صرح بالتحديث، وأجد من المفيد أن أنقل النتائج التي توصل إليها، حيث قال (٢/٧٩١): «ومن هذا كله يتضح الآتي:

أ- إن الطعون الموجهة لابن إسحاق بما يقتضي رد حديثه أو شدة ضعفه مردود عليها، وأما الطعن المفسر بالتدليس، أو بما يقتضي خفة الضبط فكلاهما مُسلَّم به، وبناء على ذلك يكون ما دلسه أو تبين وهمه فيه بشذوذ أو نكارة فهو ضعيف، وماليس كذلك فهو حسن لذاته ما لم توجد فيه علة أخرى قادحة.

ب- إن الأقوال المختلفة في ابن إسحاق، سواء كانت من عالم واحد أو من أكثر من عالم يمكن الجمع بين غير المردود منها على جعل حديثه في مرتبة الحسن لذاته، ما لم يدلسه أو يشذ به، سواء في ذلك ما تعلق بالأحكام أو ما تعلق بالمغازي والسيرة ونحوهما، ولكنه يقدم في المغازي والسيرة عند الترجيح لإمامته فيهما.

ج- إن أكثر من واحد من العلماء المتقدمين قالوا بتحسين حديث ابن إسحاق فقط، و لم يعرف لهم فيه قول آخر يخالف ذلك، كما أن أكثر من جاء عنهم وصف ابن إسحاق بألفاظ التوثيق العليا قد جاء عنهم أيضاً وصفه بما ينـــزله إلى مرتبة الحديث الحسن.

د- إن من يصحح حديث ابن إسحاق؛ بعضهم لا يفرق بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان، وبعضهم يراعي ما يعضده من المتابع أو الشاهد كالترمذي، وأما من يفرق بين الصحيح والحسن ويصحح حديث ابن إسحاق لذاته كابن سيد الناس فقوله خلاف الراجح». انتهى كلام الشيخ أحمد مع بعض التصرف اليسير.

الجرح والتعديل (٧/١٩١)، ثقات ابن حبان (٧/٣٨٠)، الكامل لابن عدي (١٦٢٣)، الإرشاد للخليلي (١/٢٨٨)، تاريخ بغداد (١/٢١٤)، تهذيب الكمال (٥٠٥٧)، تذكرة الحفاظ (١/١٧٢)، السير (٧/٣٣)، الميزان (٧٢٠٣)، الكاشف (٤٧١٨)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٩٣)، الديوان (٣٥٨٩)، المغني في الضعفاء (٥٢٧٥)، جامع التحصيل (ص١٠٩، ١١٣، ٢٦٢)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/١٢٦)، التبيين لأسماء المدلسين (٦٣)، تهذيب التهذيب (٩/٣٤)، التقريب

=

(٥٧٢٥)، تعريف أهل التقديس (١٢٥)، فتح الباري (١١/١٦٧)، (١٣/٣٦٦)، هدي الساري (ص٤٨٢)، محمد بن إسحاق وجهوده الحديثية، رسالة دكتوراه للشيخ/ مروان شاهين.

٥- الزهري: محمد بن مسلم بن عُبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، أبو بكر القرشي المدني. وفاته سنة خمس وعشرين ومئة، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين.

روى عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير وغيرهم.

وعنه محمد بن إسحاق، وعطاء بن أبي رباح، والأوزاعي وغيرهم.

فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.

روى الليث عنه أنه قال: «ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته».

وروى عبدالرحمن بن إسحاق عنه قوله: «ما استعدت حديثاً قط، ولا شككت في حديث، إلا حديثاً واحداً، فسألت صاحبي فإذا هو كما حفظته».

وكان عبدالرحمن بن مهدي يعجب، يقول: «فَذِيك الطوال، وتلك المغازي!!».

وقال عمرو بن دينار: «ما رأيت أحداً أبصر بحديث من الزهري».

وقال مالك: «بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير».

وأخباره ومناقبه كثيرة جداً. ومع ذلك فقد وُصف بالتدليس والإرسال.

أما التدليس: فقال ابن حجر: «وصفه الشافعي والدارقطني وغير واحد بالتدليس»، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة. وأما العلائي فجعله في المرتبة الثانية؛ وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح، وذلك إما لإمامتهم أو لقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

أقول: الزهري إمام جليل القدر قليل التدليس، كما قال الذهبي: «كان يدلس في النادر». فقول العلائي أولى. وقال سبط ابن العجمي: قد قبل الأئمة قوله: «عن».

وأما الإرسال: فقد أرسل عن جماعة لا أطيل بسرد أسمائهم، فلتراجع في مصادر ترجمته.

خلاصة حاله: فقيه حافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وكان يرسل.

طبقات ابن سعد (١٠٦٥)، ترتيب ثقات العجلي (١٦٤٥)، ثقات ابن حبان (٥/٣٤٩)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٣٦)، جامع التحصيل (ص١١٣، ٢٦٩)، تهذيب الكمال (٥٦٠٦)، تذكرة الحفاظ (١/١٠٨)، ميزان الاعتدال (٨١٧٧)، من تكلم فيه وهو موثق (٣١٦)، التبيين لأسماء المدلسين (٦٧)، تهذيب التهذيب (٩/٣٩٥)، التقريب (٦٢٩٦)، تعريف أهل التقديس (١٠٢)، الإمام الزهري وأثره في السنة (ص٤٢٢-٤٢٤).

=

٦- **عُبيدالله بن عبدالله بن عُتْبة** بن مسعود الهُذلي، أبو عبدالله المدني، الفقيه، الأعمى، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. مات سنة أربع وتسعين، وقيل: ثمان وتسعين، وقيل غير ذلك.

روى عن ابن عباس، وزيد بن خالد الجهني، وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه الزهري، وصالح بن كيسان، وعراك بن مالك وغيرهم.

قال الزهري: «كان بحراً من بحور العلم».

وقال العجلي: «أحد فقهاء المدينة، تابعي ثقة، رجل صالح، جامع للعلم، وهو معلم عمر بن عبدالعزيز».

وقال أبو زرعة: «ثقة مأمون إمام».

وقال ابن حبان: «من سادات التابعين، وكان يعد من الفقهاء السبعة».

وقال ابن عبدالبر: «أحد الفقهاء العشرة ثم السبعة الذين تدور عليهم الفتوى، وكان عالماً فاضلاً مقدماً في الفقه، تقياً شاعراً محسناً، لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا فيما علمت فقيه أشعر منه، ولا شاعراً أفقه منه».

وفي «التقريب»: «ثقة فقيه ثبت».

ترتيب ثقات العجلي (١١٦١)، ثقات ابن حبان (٥/٦٣)، تهذيب الكمال (٣٦٥٣)، سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٥)، تهذيب التهذيب (٧/٢٢)، التقريب (٤٣٠٩)، الخلاصة للخزرجي (ص٢٥١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف من أجل:

١- إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد.

٢- أبوه.

٣- الكهل الذي أبهمه ابن أبي عاصم. وقد تابعه: (عبدالله بن شبيب) إلا أنه مجمعٌ على ضعفه وتقدمت ترجمته (ص١٩٩)، وفي السند إليه أيضاً مبهمون؛ وهوقول الخطابي: حدثني بعض أصحابنا.

فالحاصل أن حديث ابن عباس ضعيف. وتقدم قول ابن حجر: «في السند إلى ابن إسحاق ضعف».

لكن يشهد له مرسل سعيد بن المسيب وهو مرسل حسن الإسناد من أجل محمد بن إسحاق.

وقد تابعه: (عثمان بن عبدالرحمن) وهو الوقاصي لكنه متروك؛ قال البخاري: «تركوه». وقال أبو =

وقوله: «هِيْهِ» بمعنى: «إِيْهِ» على هذا رواه الرَّاوُون، فكأنه[1] قلب[2] الهمزة هاءً.

و«إِيه»[3]: اسم سُمِّي به الفعل؛ لأن معناه الأمر. تقول للرجل[4] إذا استزدته من حديث أو عمل: «إِيْهِ» بكسر الهاء.

وقال ابن السِّكِّيْت[5]: فإن وصلت نونت، قلتَ: «إيهٍ حَدِّثْنا»[6]. وقول ذي الرُّمَّة[7]:

حاتم: «متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب». وقال ابن معين: «لا يكتب حديثه، كان يكذب». وقال النسائي والدارقطني وابن حجر: «متروك».

ينظر: الجرح والتعديل (١٥٧/٦)، الضعفاء لابن الجوزي (٢٢٧١)، ميزان الاعتدال (٥٥٣٧)، تهذيب التهذيب (١٢٢/٧)، التقريب (٤٤٩٣).

والحاصل أن حديث ابن عباس يعتضد بمرسل ابن المسيب، فيرتقي إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) في (أ): «مكانه»، وفي (س): «وكأنه».

(٢) في (أ): «قلبت».

(٣) في «الأصل» و(أ): «وأنه».

(٤) في (أ): «يقول الرجل».

(٥) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السِّكِّيت (بكسر السين المهملة والكاف المشددة) البغدادي. والسكيت لقب أبيه إسحاق. إمام في اللغة والنحو والأدب، ومن أهل الدين والفضل، له نحو من عشرين كتاباً، أشهرها: «إصلاح المنطق» قتله المتوكل سنة (٢٤٤هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (٧٥٦٦)، المنتظم (١٤٦١)، وفيات الأعيان (٣٩٥/٦)، البلغة (٤١٢)، تاريخ الخلفاء (ص٣٤٨).

وكلامه هنا في كتابه «إصلاح المنطق» (ص٢٩١).

(٦) في (أ): «حديثا».

(٧) هو غَيْلان بن عُقْبة بن بُهَيْش، أبو الحارث، والرُّمَّة: (بضم الراء) الحبل البالي. وهو أحد فحول الشعراء، حتى قال أبو عمرو بن العلاء: «افتتح الشعراء بامرئ القيس، وختموا بذي الرمة». مات سنة سبع عشرة ومئة.

ينظر: طبقات فحول الشعراء (٥٣٤/٢)، وفيات الأعيان (٥٢٣)، البداية والنهاية (٧٨/١٣)، شذرات الذهب (١٢٢/١).

وقفنا فقلنا إِيْهِ عن أمِّ سالم وما بال تكليم الديار البلاقع[١]

فلم ينون وقد وصل؛ لأنه نوى الوقف.

وقال ابن السَّرِيّ[٢]: إذا قلت: «إِيْه يا رجل» فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما، كأنك قلت: «هات الحديث». وإن قلت «إِيْهٍ» بالتنوين كأنك قلت: «هاتِ حدِّثْنا»[٣]؛ لأن التنوين تنكير[٤]، وذو الرمة أراد التنكير فترك للضرورة[٥].

وإنما سلكنا هذا المسْلَك؛ لأن المحدثين يلحنون فيه؛ فمنهم من[٦] ينونه وليس بسديد على القولين، ومنهم من[٧] يرويه على السكون[٨] وليس بصحيح.

---

(١) البلاقع: جمع (بَلْقَع) وهي الأرض القفر التي لاشيء فيها. مختار الصحاح مادة بلقع (ص٢٦)، القاموس (١٠/٣).

والبيت في ديوان (ص٤٤٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، المعروف بابن السَّرّاج، أحد الأئمة المشاهير في اللغة والنحو والأدب، له مصنفات كثيرة، منها: «شرح كتاب سيبويه» و«الشعر والشعراء» و«الأصول» وغيرها. نقل عنه الجوهري في «الصحاح» في مواضع عديدة. وكانت وفاته سنة (٣١٦هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (٣١٩/٥)، وفيات الأعيان (٣٣٩/٤)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص١٩٧)، بغية الوعاة (١٠٩/١).

(٣) في الأصل و(أ): «هات حديثاً»، والمثبت من (س) و(ب).

(٤) في (أ): «منكر».

(٥) كل ما تقدم في الكلام على «إيه» بنصه في «الصحاح» مادة أيه (٢٢٢٦/٦).

وينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص٤٢٤)، إكمال المعلم (١٩٦/٧)، المجموع المغيث مادة هيه (٥٢٣/٣)، النهاية لابن الأثير (٢٥٠/٥)، المنهاج للنووي (٦٤/٣).

(٦) «من» ليست في الأصل.

(٧) من قوله: «يلحنون» إلى هنا ساقط من (س).

(٨) ممن رواه على السكون: القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١٩٦/٧).

١٣- ومنه حديث جُنْدُب بن سفيان البَجَلي[١] رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان في بعض المشاهد[٢][٣] وقد دميت إصْبَعه[٤] فقال:

«هل أنت إلا إصْبَع دَميتِ وفي سبيل الله ما لقيتِ[٥]»[٦].

يُسأل عن ذلك وعما أشبهه من الرَّجَز[٧] الذي جرى على لسان رسول الله ﷺ مع شهادة الله له بأنه لم يعلمه الشعر وما ينبغي له[٨].

---

(١) جُنْدُب (بضم الجيم، والدال تفتح وتضم) ابن عبدالله بن سفيان البَجَلي -وربما نسب إلى جده- صحابي جليل مات في فتنة ابن الزبير. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤٦٩)، الإكمال في أسماء الرجال للخطيب التبريزي (١١٨)، الإصابة (١٢٢٦)، التقريب (٩٧٥).

(٢) من قوله: «أن النبي» إلى هنا ساقط من (س).

(٣) قال الكرماني في «الكواكب الدراري» (١٢/١٠٦): قيل: كان ذلك في غزوة أحد.

(٤) «إصبعه» مثلثة الهمزة والباء، فهذه تسع لغات، واللغة العاشرة (أُصْبوع). ينظر: الدرر المبثثة في الغرر المثلثة (ص٤٥)، القاموس مادة صبع (٣/٦٣) كلاهما للفيروزآبادي.

(٥) قال القرطبي في «المفهم» (٣/٦٥٥): هذا البيت أنشده النبي ﷺ وهو لغيره. قيل إنه للوليد [بن الوليد] ابن المغيرة، وقيل: لعبدالله بن رواحة.اهـ.

وجزم بذلك -يعني أنه لم يقله من قبل نفسه-: الطبري وغيره، وأيده ابن حجر في «الفتح» (١٠/٥٥٧). وينظر: عمدة القاري (١٤/١٠٠).

(٦) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٢ح٣٧٢٤).

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب من يُنْكَب أو يطعن في سبيل الله (ص٥٦٩ح٢٨٠٢)، وفي الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه (ص١٣٠٣ح٦١٤٦).

ومسلم في الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين (٣/١٤٢١ ح١٧٩٦) واللفظ للبخاري.

(٧) في (س) بعد كلمة الرجز أعاد الشطر الثاني من البيت سهواً.

(٨) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس:٦٩].

وقد سُبقنا بالجواب عنه، فنقل الخَطَّابي[١] في ذلك وجوهاً عن أهل العلم، منها: قول بعض أهل العلم[٢]: إن الرَّجز ليس بشعر، وأنه خارج عن الأَعارِيض المشهورة وأن النبيﷺ لم ينشد قطُّ بيت شعر، ولهذا لما ذكر قول طَرَفَة[٣] أخرجه عن وزان الشعر /بتأخير الحرف المقدم، فقال: [١٩٥/أ] «وَيأتيك مَنْ لم تُزَوِّدِ بالأَخْبَار»[٤] فأُعيد عليه فأبى إلا قَولَه ذلك[٥].

---

(١) هو أبو سليمان حَمْد (بفتح المهملة وسكون الميم) ابن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي، كان إماماً في الفقه والحديث واللغة، شاعراً، مات سنة (٣٨٨هـ).

ينظر: وفيات الأعيان (٢٠٧)، تذكرة الحفاظ (١٠١٨/٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٨٢/٣)، شذرات الذهب (١٢٧/٣).

(٢) «منها قول بعض أهل العلم» تكررت في (س) سهواً.

(٣) طَرَفَة (بالتحريك) ابن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضُبَيْعة بن قيس بن ثعلبة، وطَرَفة لقبه واسمه عمرو، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، أحدث الشعراء سناً، وأقصرهم عمراً، عاصر الملك عمرو بن هند وكانت منيته على يديه، وهو في العشرينيات من عمره.

ينظر: طبقات فحول الشعراء (١٣٧/١)، البداية والنهاية (٢٧٢/٣)، الأعلام للزركلي (٢٢٥/٣)، كتاب طرفة بن العبد للدكتور: محمد علي الهاشمي.

(٤) تمام البيت وصوابه: سَتُبدي لك الأيامُ ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّد

وهو من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لخولة أطلال ببرقة ثَهْمَدِ تلوح كَباقي الوشم في ظاهر اليد

ينظر: ديوانه (ص٤١).

(٥) أخرجه كذلك الطبري في «تفسيره» (٢٧/٢٣) حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: قيل لعائشة: هل كان رسول اللهﷺ يتمثل بشيء من الشعر؟ قالت: كان أبغض الحديث إليه، غير أنه كان يتمثل ببيت أخي بني قيس، فيجعل آخره أوله وأوله آخره، فقال له أبو بكر: إنه ليس هكذا، فقال نبي الله: «إني والله ما أنا بشاعر، ولا ينبغي لي».

وعلقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٠٠/١٠) عن قتادة، قال: بلغني أنه قيل لعائشة: وساقه بنحوه، وزاد -بعد قوله: وأوله وآخره-: «ويقول: ويأتيك من لم تزود بالأخبار».

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥٠٥/٥) وزاد في عزوه لعبدالرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

=

وأورده البغوي في «تفسيره» (١٩/٤)، وابن كثير أيضاً (٥٧٩/٣) فقالا: وقال معمر، عن قتادة، بلغني أن عائشة رضي الله عنها سئلت: هل كان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر؟ فقالت: لا، إلا بيت طرفة: ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود، فجعل ﷺ يقول: «من لم تزود بالأخبار» الحديث.

دراسة إسناد الطبري:

١- بشر هو بن معاذ العَقَدي، أبو سهل البصري الضرير المتوفى سنة (٢٤٥هـ) أو قبلها بقليل أو بعدها بقليل.

روى عن يزيد بن زريع، وجرير بن عبدالحميد، وأبي داود الطيالسي وغيرهم.

وعنه الطبري، وابن خزيمة، وأبو حاتم وغيرهم.

قال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق».

وقال مسلمة بن قاسم: «بصري صالح». وكذا قال النسائي -كما في «التهذيب»-.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفي «التقريب»: «صدوق».

الجرح والتعديل (٣٦٨/٢)، الثقات لابن حبان (١٤٤/٨)، تهذيب التهذيب (٤٠١/١)، تقريب التهذيب (ص١٢٤).

٢- يزيد: هو ابن زريع (مصغر) العَيْشِيّ، أبو معاوية البصري. مات سنة (١٨٢هـ).

روى عن أيوب السختياني، وحبيب المعلم وغيرهما.

وعنه محمد بن المنهال، وعفان بن مسلم وغيرهما.

قال الإمام أحمد: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة». وعنه أيضاً: «كان ريحانة البصرة». وعنه: «ما أتقنه وما أحفظه، يالك من صحة حديث، صدوق متقن».

وقال أبو حاتم: «ثقة إمام».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت».

تهذيب الكمال (٦٩٨٧)، تهذيب التهذيب (٢٨٤/١١)، التقريب (٧٧١٣).

٣- سعيد: هو ابن أبي عَرُوبة: مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، المتوفى سنة ست -وقيل سبع- وخمسين ومئة.

=

روى عن قتادة بن دعامة السدوسي، وأيوب السختياني، والحسن البصري وغيرهم.

وعنه يزيد بن زريع، وإبراهيم بن طهمان، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

ثقة حافظ متفق عليه قبل أن يختلط.

وحاصل الكلام في ترجمته أنه رمي بثلاث علل:

الأولى: التدليس. وصفه به جماعة من الأئمة كالنسائي وغيره، وذكره في المدلسين كل من ألف في المدلسين كالذهبي والعلائي وابن حجر وغيرهم، وجعله ابن حجر في المرتبة الثانية، وقال عنه في «التقريب»: «كثير التدليس».

الثانية: الاختلاط. قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث، ثم اختلط في آخر عمره».

وقال أبو الفتح الأزدي: «اختلط اختلاطاً قبيحاً».

وقال الأبناسي: «ثقة احتج به الشيخان، لكنه اختلط وطالت مدة اختلاطه فوق العشر سنين».

وأما ابتداء اختلاطه: فالأكثر على أنه عقب هزيمة إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

قال الإمام أحمد: «كان يحيى بن سعيد يوقت فيمن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه صالح، والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومئة».

ونحوه قال دحيم وابن حبان وابن معين وغيرهم.

إلا أن ابن معين وقت الهزيمة بسنة ثنتين وأربعين ومئة. قال السخاوي -معقباً-: «وهو غير ملتئم؛ إذْ هزيمة إبراهيم كانت في سنة خمس وأربعين، بل وقتل في أواخر ذي القعدة منها، وحينئذٍ فهو موافق للأول». وممن رده كذلك: العراقي في «التقييد والإيضاح».

وقال يزيد بن زريع: «أول ما أنكرناه يوم مات سليمان التيمي؛ جئنا من جنازته، فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سليمان التيمي، فقال: ومن سليمان التيمي؟!».

أقول: سليمان التيمي مات سنة ثلاث وأربعين ومئة، فلعل هذا كان ابتداء اختلاطه، لكن لم يستحكم إلا في سنة خمس وأربعين، وهذا التاريخ هو الذي اعتمده الجمهور في اختلاطه، واعتبروا من سمع منه قبل هذا التاريخ فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعده فسماعه لا شيء.

وقد نصوا في كتب التراجم والكتب المؤلفة في المختلطين -وستأتي مواضع ترجمته فيها عند عرض المصادر- على من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعده، فلتراجع عند الحاجة.

الثالثة: رميه بالقدر. قال الإمام أحمد: «كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمانه».

=

وقال ابن قانع: «يُرمى بالقدر».

وقال بندار: «حدثنا عبدالأعلى السامي -وكان قدرياً-، قال: حدثنا سعيد -وكان قدرياً-، عن قتادة -وكان قدرياً-».

وقال العجلي: «كان لايدعو إليه، وكان ثقة».

وقال الجوزجاني: «كان قوم يتكلمون في القدر، فمنهم من يُزَنُّ ويُتَوهَّم عليه، احتمل الناس حديثهم لِما عرفوا من اجتهادهم في الدين وصدق ألسنتهم وأمانتهم في الحديث، لم يُتَوهَّم عليهم الكذب، وإن بُلوا بسوء رأيهم» وذكر منهم: سعيد بن أبي عروبة.

وقال الذهبي: «لعلهما -يعني قتادة وسعيد- تابا ورجعا عنه كما تاب شيخهما».

وخلاصة الكلام فيه: أن العلة المؤثرة فيه هي الاختلاط. وأما التدليس فإنه من أهل المرتبة الثانية -كما ذكر الحافظ- وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح وذلك لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا.

وأما القدر فلم يكن داعية له، والراجح قبول رواية المبتدع ما لم يكن داعية لبدعته و لم تكن مكفرة. والله أعلم.

وقال الحافظ الذهبي: «ثقة إمام، ساء حفظاً بأخرة، وحديثه في الكتب منقى، إلا أنه قدري، قاله أحمد بن حنبل». هذا في كتابه «الرواة الثقات». وقال في «الميزان»: «إمام أهل البصرة في زمانه، لكنه تغير بأخرة، ورمي بالقدر».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة».

وقال في «هدي الساري»: «من كبار الأئمة، وثقه الأئمة كلهم إلا أنه رمي بالقدر».

خلاصة حاله: ثقة حافظ، تغير بأخرة. والله تعالى أعلم.

العلل لأحمد رواية عبدالله (١/١٦٣، ٣٥٣، ٣٥٥، ٤٨٣، ٤٨٤) و(٢/٣٣١، ٣٥٣، ٣٥٤)، أحوال الرجال (ص٣١٠-٣١٢)، الضعفاء للعقيلي (٢/١١١)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٩)، الكامل لابن عدي (٣/٣٩٣)، تهذيب الكمال (١١/٥)، سير أعلام النبلاء (٦/٤١٣)، ميزان الاعتدال (٣/٢٢٠)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص٩٧)، من تكلم فيهم وهو موثق (ص٨٧)، جامع التحصيل (ص١٨٢، ١٠٦)، الاغتباط (ص١٣٩)، تهذيب التهذيب (٤/٥٦)،

=

التقريب (ص٢٣٩)، هدي الساري (ص٤٢٥)، تعريف أهل التقديس (ص١١٢)، الكواكب النيرات (ص١٩٠).

ومن كتب المصطلح: التقييد والإيضاح (ص٤٤٨)، فتح المغيث (٣/٢٨٠).

٤- قتادة: هو ابن دِعَامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري المتوفى سنة سَبع -أو ثمان- عشرة ومئة.

روى عن أنس بن مالك، ومطرف بن عبدالله بن الشخير، والحسن البصري وغيرهم.

وعنه سعيد بن أبي عروبة، ومعمر بن راشد، وشعبة وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه».

وقال ابن أبي حاتم: «كان قتادة بارع العلم، نسيج وحده في الحفظ في زمانه، لا يتقدمه كبير أحد».

أقول: ثناء الأئمة على قتادة كثيرٌ جداً، إلا أنه موصوف بكثرة التدليس والإرسال مشهورٌ بذلك، قال أبو حاتم: «لم يلق من أصحاب النبيﷺ إلا أنساً وعبدالله بن سرجس».

قال ابن أبي حاتم: «لم يذكر أبا الطفيل؛ لأنه كان صبياً في عهد النبيﷺ».

وقال الإمام أحمد: «ما أعلم قتادة روى عن أحد أصحاب النبيﷺ إلا عن أنس». قيل: فابن سرجس؟ فكأنه لم يره سمع.

وفي «مراسيل ابن أبي حاتم» و«تهذيب الكمال»و«جامع التحصيل» وغيرها جماعة ممن روى عنهم ولم يسمع منهم أو لم يدركهم. وقد جعله العلائي وابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وعليه فلا بد في حديثه من التصريح بالسماع.

كذلك كان يرى القدر، كما ذكر يحيى بن سعيد والإمام أحمد وابن معين وابن سعد وغيرهم. قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إن عبدالرحمن يقول: اترك كل من كان رأساً في بدعة يدعو إليها. قال: «كيف تصنع بقتادة، وابن أبي رواد، وعمر بن ذر» وذكر قوماً، ثم قال يحيى: «إنْ تَرَكَ هذا الضرب تَرَكَ ناساً كثيراً».

وما أحسن قول الذهبي -رحمه الله- في «السير» حيث قال: «وهو حجة بالإجماع إذا بيّن السماع؛ فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر نسأل الله العفو. ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبَذَل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يُسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر

=

صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يُغفر له زللـــه، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك».

وأما العجلي فقال: «بصري تابعي ثقة، وكان يقول بشيء من القدر، وكان لا يدعو إليه ولا يتكلم فيه».

فالحاصل أن الأئمة لم يتأخروا عن الاحتجاج به بسبب البدعة؛ إما لأنه لم يكن يدعوا إليها، أو أن هذه الزلة غمرت في بحر علمه وفضله وحفظه.

خلاصة حاله: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال.

الثقات للعجلي (١٥١٣)، الجرح والتعديل (١/١٢٧، ١٤٧، ١٦١، ١٦٩، ٢٤٦) و(٧/١٣٣)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٩)، جامع التحصيل (ص٩٩، ١٠٨، ١١٣، ٢٥٤)، تهذيب الكمال (٢٣/٤٩٨)، سير أعلام النبلاء (٥/٢٦٩)، الكاشف وحاشيته لسبط ابن العجمي (٢/١٣٤)، تهذيب التهذيب (٨/٣١٥)، تعريف أهل التقديس (ص١٤٦)، التقريب (ص٤٥٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف؛ لانقطاعه بين قتادة وعائشة رضي الله عنها، حيث لم يثبت سماعه منها كما تقدم في ترجمته، وقد صرح قتادة في هذا الحديث بالانقطاع، حيث قال: «قيل لعائشة»، وعند ابن أبي حاتم: «بلغني أنه قيل لعائشة»، وفي الطريق التي ساقها البغوي وابن كثير: «بلغني أن عائشة سئلت».

أقول: ومع هذا فهو أيضاً مخالف لما رواه شريح وعامر الشعبي عن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان يتمثل بهذا الشعر -كما هو دون تقديم وتأخير-.

فأما حديث شريح:

فأخرجه الترمذي في «سننه» في أبواب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر (٨/٦٥ح٢٨٥٢)، وفي «الشمائل» (ص١١٤ ح٢٤٢)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص٥٤٩ ح٩٩٧) عن علي بن حجر.

والإمام أحمد في «مسنده» (٤١/٥١٦ ح٢٥٠٧١) عن وكيع.

وفي (٤٢/١٣١ ح٢٥٢٣١) عن أبي النضر.

=

وفي (٤٣/٥١ ح٢٥٨٦٣) عن حجاج.

والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٥٦ ح٨٦٧) عن محمد بن الصباح.

خمستهم عن شريك.

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/٢٦٤) عن سفيان بن وكيع، عن أبي أسامة، عن مسعر.

كلاهما عن المقدام بن شريح، عن أبيه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: أكان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر؟ فقالت: كان يتمثل بشيء من شعر عبدالله بن رواحة: «ويأتيك بالأخبار من لم تزود» هذا لفظ البخاري والإمام أحمد ونحوه الباقون، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

أقول: في الإسناد: (شريك بن عبدالله النخعي) جمهور المحدثين على تضعيفه من قبل حفظه، فهو سيئ الحفظ، وستأتي ترجمته مفصلة عند دراسة الحديث رقم (٣٠).

لكن تابعه (مِسْعر بن كِدَام) عند أبي نعيم، إلا أن في السند إليه: (سفيان بن وكيع بن الجراح) قال البخاري: «يتكلمون فيه لأشياء لقنوه». وقال أبو زرعة: «لا يشتغل به»، وسئل: هل يتهم بالكذب؟ قال: «نعم». وقال أبو حاتم: «لين». وقال النسائي: «ليس بثقة»، وفي موضع آخر: «ليس بشيء». وامتنع أبو داود من التحديث عنه. وقال ابن حبان: «كان شيخاً فاضلاً صدوقاً، إلا أنه ابتلي بورَّاق سوء، كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به، فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك...». وقال ابن عدي: «إنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لُقِّن». وقال الذهبي: «ضعيف». وفي «التقريب»: «كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بورَّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه».

ينظر: الجرح والتعديل (٤/٢٣١)، المجروحين (١/٣٥٩)، الكامل لابن عدي (٣/٤١٧)، ميزان الاعتدال (٣/٢٤٩)، تهذيب الكمال (١١/٢٠٠)، تهذيب التهذيب (٤/١٠٩)، الكاشف (١/٤٤٩)، التقريب (ص٢٤٥).

أقول: فلعل الحديث بطريقيه يتقوى إلى الحسن لغيره، ومما يقويه كذلك حديث عامر الشعبي الآتي.

وأما حديث عامر الشعبي:

فأخرجه الإمام أحمد (٦/٣١، ١٤٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص٥٤٩ ح٩٩٥) عن هشيم، أنا مغيرة.

=

وابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب الرخصة من الشعر (٥/٢٨٠ح٢٦٠٥١) والنسائي في -الموضع السابق- (٩٩٦) عن محمد بن الحسن، حدثنا أبو عوانة، عن إبراهيم بن مهاجر.

كلاهما عن عامر الشعبي، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا استراث الخبر تمثل ببيت طرفة: «ويأتيك بالأخبار من لم تزود».

أقول: الكلام على هذا الحديث كما يلي:

أولاً: الإسناد الأول فيه: هشيم وهو ابن بشير الواسطي، ومغيرة وهو ابن مقسم الضبي، ثقتان، لكنهما مدلسان، وضعهما ابن حجر في المرتبة الثالثة، فلا يقبل حديثهما إلا إذا صرحا فيه بالتحديث، فأما هشيم فقد صرح بالإخبار، وأما مغيرة فقد توبع.

ينظر في ترجمة هشيم: تهذيب التهذيب (١١/٥٣)، تعريف أهل التقديس (ص١٥٨).

وترجمة مغيرة: تهذيب التهذيب (١٠/٢٤١)، تعريف أهل التقديس (ص١٥٥).

ثانياً: الإسناد الثاني فيه:

١- محمد بن الحسن الملقب بالتَّل، مختلف فيه والأقرب -والله أعلم- هو ما قاله الحافظ في «التقريب»: «صدوق فيه لين». ينظر في ترجمته: الضعفاء للعقيلي (٤/٥٠)، الكامل لابن عدي (٦/١٧٣)، ميزان الاعتدال (٦/١٠٦)، تهذيب التهذيب (٩/١٠٣)، التقريب (٥٨١٦).

٢- إبراهيم بن مهاجر الكوفي. مختلف فيه، والذي يظهر أنه كما قال ابن حجر في «التقريب» (٢٥٤): «صدوق ليِّن الحفظ». وستأتي له ترجمة مفصلة عند دراسة الحديث رقم (١٠٩).

فهذا إسناد لين، لكنه يتقوى بالإسناد الأول ويعضد أحدهما الآخر.

ثالثاً: اختلف في سماع الشعبي من عائشة؛ فقال ابن معين وأبو حاتم والحاكم: «لم يسمع منها». وقال أبو داود -كما في حاشية «تهذيب الكمال» لمحققه: بشار عواد-: «سمع عائشة».

أقول: والقول هنا للأكثر. والله أعلم.

ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٢)، جامع التحصيل (ص٢٠٤)، تهذيب الكمال، وحاشية المحقق (١٤/٢٨)، تهذيب التهذيب (٥/٥٧).

فالحاصل أن حديث الشعبي عن عائشة ضعيف؛ لأنه مرسل، لكنه يعتضد بحديث شريح عن عائشة المتقدم.

والخلاصة: أن حديث عائشة بطريقيه حديث حسن على أقل الأحوال. والله أعلم.

=

ومنها: قول بعضهم: في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾[1] رد على المشركين قولهم: ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾[2] ولا يلزم من البيت الواحد هذا الاسم، فإن الشاعر هو الذي يقصد الشعر ويعرف أَفَانينه ويراعي قَوَانينه[3] فلايلزمُه الاسم المنفي[4] عنه بإنشاد البيت الواحد ونحوه.

ومنها: قول بعضهم: أنه لم يقصد به الشعر، وإنما جَرى على لسانه بحكم الاتفاق، وقد وجدنا لذلك نَظَائر في كتاب الله تعالى[5].

وبهذا يتبين أن الصحيح أن النبيﷺ كان يتمثل بهذا البيت كما هو دون تقديم وتأخير، وأن الحديث الذي يشيع في كتب الأدب من قلب النبيﷺ لهذا البيت حديث منكر. والله أعلم.

(١) سورة يس، الآية (٦٩).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٥).

(٣) في الأصل و(س) و(أ): «ويعرف أفانينها ويراعي قوانينها» والمثبت من (ب) وهو أنسب.

(٤) في (ب): «المنهي».

(٥) اختصر المؤلف كلام الخطابي وقدم الوجه الثالث على الثاني وهو في «أعلام الحديث» (٢/١٣٥٨-١٣٦١).

وقوله: وقد وجدنا لذلك نظائر في كتاب الله تعالى. مثّل له الخطابي بقوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ:١٣] قال: «وهو ما لا يُشك فيه أنه ليس بشعر، وإن اتَّزن الكلام فيه بزِنة الشعر».

وساق ابن حجر في «الفتح» (١٠/٥٥٨) أمثلة كثيرة من هذا الضرب.

قلت: وكُلّ هذه الوجوه قَوِيمة والوجه[1] الأخير أَقْومها[2].

(١) في (س): «والوجوه».

(٢) واختاره الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧٤/٨)، والمازري في «المعلم» (٢٣/٣)، وابن القطاع في كتابه «الشافي في علم القوافي» كما في «المنهاج» للنووي (٣٦١/١٢-٣٦٢)، وابن حجر في «الفتح» (٦٢٦/٧).

وينظر في بحث هذه المسألة -غير ما تقدم-: إكمال المعلم (١٣١/٦)، المفهم (٦١٩/٣)، تفسير القرطبي (٥١/١٥)، المنهاج للنووي - الموضع السابق -، الكواكب الدراري (١٠٦/١٢)، فتح الباري (٥٥٨/١٠)، عمدة القاري (٩٩/١٢)، روح المعاني (٤٦/٢٣).

١٤- ومنه قوله ﷺ -في حديث عائشة- لحسان: «إن رُوح[١] القُدُس لايزال يُؤَيِّدك ما نَافَحْت عن الله ورسوله»[٢].

رُوح القُدُس: جبريل عليه السلام؛ لأنه يأتي إلى أنبياء الله بما فيه الحياة والطهارة، أو لأنه الروح الذي طُبع على الطهارة.

ونافَحْت أي: دافعت واجتهدت في الذَّبِّ عن حَرِيمِهِمَا[٣]، من قولهم: قَوسٌ نَفُوح إذا كانت بعيدة الدفع للسهم[٤].

والمعنى: أن شعرَك هذا الذي تُنافح به عن الله وعن رسوله يُلْهِمُك الملك سبيلَه بخلاف مايَتَقَوَّله الشعراء إذا اتبعوا الهوى وهَامُوا في كلِ واد، فإن مادَّة قولِهم من إلقاء الشيطان إليهم.

ومنه قوله ﷺ في حديثها أيضاً[٥]: «فشفى واشتفى»[٦] يحتمل أنه أراد بالكلمتين التأكيد أي:

---

(١) في (س): «الروح».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٣ ح٣٧٢٧) ولفظه: عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «اهجوا قريشاً فإنه أشد عليهم من رشق النبل». وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول لحسان: «إن روح القدس لايزال يؤيدك ما نافحت عن الله ورسوله». وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هجاهم حسان فشفى واشتفى».

تخريجه:

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عنه (٤/١٩٣٥ ح٢٤٩٠) بهذا اللفظ وفيه زيادة.

(٣) في (س) و(أ): «حريمها».

(٤) مجموع هذا التعريف في: الصحاح مادة نفح (١/٤١٣)، المجموع المغيث (٣/٣٢٦).

وينظر: أعلام الحديث (٣/١٧٢٦)، إكمال المعلم (٧/٥٢٥)، المفهم (٦/٤٢٥)، فتح الباري (٦/٦٤٠).

(٥) «أيضا» ليست في (س).

(٦) هذا جزء من الحديث السابق تابع له.

شفى من الغيظ بما أمكنه من الميسور من القول والمعسور[١]، ويحتمل أنه أراد أنه شفى غيره وأشفى[٢] نفسه[٣].

(١) في (أ): «والمشعود» أو كلمة نحوها.

(٢) في (س) و(ب): «واشتفى».

(٣) ينظر: إكمال المعلم (٧/٥٢٩)، غريب الحديث لابن الجوزي مادة شفى (١/٥٥٣)، المفهم (٦/٤٢٥)، المنهاج للنووي (١٦/٢٨٢)، النهاية لابن الأثير (٢/٤٣٦) وقال: «وهو من الشفاء: البرء من المرض، يقال: شفاه الله يشفيه، واشتفى: افتعل منه. فنقله من شفاء الأجسام إلى شفاء القلوب والنفوس».

١٥- ومنه حديث البراء بن عازب: كان رسول الله ﷺ ينقل التراب يوم الخندق[(١)]... الحديث[(٢)].

الرجز الذي في هذا الحديث قاله عبدالله بن رواحة رضي الله عنه. ذكره البخاري من قول

---

(١) غزوة الخندق كانت في شوال من السنة الخامسة للهجرة على الصحيح.

ونقل النبي ﷺ للتراب؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان يشارك أصحابه في حفر الخندق الذي أشار به سلمان الفارسي رضي الله عنه؛ ليحول بين المشركين وبين المدينة.

ينظر: الدرر (ص١٦٩)، زاد المعاد (٣/٢٦٩)، الفصول (ص١٦٣).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٣ ح٣٧٢٨) ولفظه: كان رسول الله ﷺ ينقل التراب يوم الخندق حتى اغبر بطنه ويقول:

«والله لولا الله ما اهتدينا ... ولاتصدقنا ولاصلّينـــا

فأَنْزِلَنْ سكينـــة علينـــا ... وثبِّت الأقدام إن لاقَيْنا

إن الأُلى قد بَغَوا علينـــا ... إذا أرادوا فتنة أَبَيْنـــا»

يرفع بها صوته: «أبينا أبينا».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب حفر الخندق (ص٥٧٦ ح٢٨٣٦) مختصراً. وبرقم (٢٨٣٧) بنحوه.

وفي باب الرجز في الحرب ورفع الصوت في حفر الخندق (ص٦١٤ ح٣٠٣٤) بنحوه.

وفي المغازي، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب (ص٨٤٦ ح٤١٠٤) بلفظه. وبرقم (٤١٠٦) بنحوه.

وفي القدر، باب ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣]... (ص١٣٩٣ ح٦٦٢٠) بنحوه.

وفي التمني، باب قول الرجل: لولا الله ما اهتدينا (ص١٥١٨ ح٧٢٣٦) بنحوه.

ومسلم في الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب وهي الخندق (٣/١٤٣٠ ح١٨٠٣) بنحوه.

البراء[1]: أن النبي ﷺ تمثل بكلمات ابن[2] رواحة[3].

وفي قصة خيبر[4]: أن بعض الصحابة قال لعامر بن سِنان الأَكْوع[5] عم سلمة بن الأكوع: ياعامر ألا تُسمِعنا من هُنَيْهَاتِك[6]، فجعل يرتجز ويقول... الحديث[7].

---

(١) في (س): «البراء بن عازب».

(٢) في الأصل و(أ): «أبي»، والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق لما في «صحيح البخاري» (٤١٠٦). والآخر صواب أيضاً؛ لأن عبدالله كان يكنى: «أبا رواحة»، ويقال: كنيته «أبو محمد»، ويقال: «أبو عمرو». ينظر: الإصابة (٤٦٩٤).

(٣) تعيين القائل بأنه «ابن رواحة» ورد في تخريج البخاري للحديث برقم (٤١٠٦). وقال في الحديث (٣٠٤٣): «وهو يرتجز برجز عبدالله».

(٤) كانت في آخر محرم سنة سبع من الهجرة على رأي الجمهور. ينظر: السيرة الحلبية (٢/٧٢٦)، الفصول (ص١٨٨).

(٥) في (س) و(ب): «بن الأكوع». والمثبت هو الأصوب؛ لأن «الأكوع» لقب لـ«سنان»، ويمكن أن يوجه ما في (س) و(ب): على أن قوله: «بن الأكوع» يعود على «عامر» فهو مشهور بـ«عامر بن الأكوع». ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢١٣٢)، الاستيعاب (١٣١٧)، الإصابة (٤٤١١).

(٦) أصلها «هُنَيَّاتِك» تصغير «هَنَاتِك» فقلب الياء هاءً. والمعنى: من كلماتك أو من أراجيزك. ينظر: الفائق مادة هَنا (٤/١١٤-١١٥)، النهاية (٥/٢٤١).

(٧) متفق عليه من حديث سلمة بن الأكوع.

أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة خيبر (ص٨٦٥ ح٤١٩٦) في حديث طويل.

وفي الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه (ص١٣٠٤ ح٦١٤٨) في حديث طويل.

وفي الدعوات، باب قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، ومن خص أخاه بالدعاء دون نفسه (ص١٣٤٠ ح٦٣٣١) مختصراً.

وفي الديات، باب إذا قتل نفسه خطأً فلا دية له (ص١٤٤٥ ح٦٨٩١) مختصراً.

ومسلم في الجهاد والسير، باب غزوة خيبر (٣/١٤٢٧ ح١٨٠٢) في حديث طويل.

فتبين لنا من حديث البراء أن قائل[1] تلك[2] الأراجيز هو ابن رواحة. فقالها رسول الله ﷺ يوم الخندق، وارتجز بها عامر في حِدَائه[3] في مَسْراهم إلى خيبر[4].

وأما وجه تلفظ النبي ﷺ بها فقد سبق في هذا الباب[5]. والله أعلم.

---

(١) في (س) رسمت كلمة تشبهها لكن تقدم القاف حرف يشبه النون أو الباء أو الياء.

(٢) «أن قائل تلك» ساقطة من (أ)، وقد ألحقت في هامش الأصل.

(٣) «في حدائه» ليست في (أ).

(٤) قال ابن حجر في «الفتح» (٥٣١/٧): يحتمل أن يكون ابن رواحة وعامر تواردا على ما تواردا منه، بدليل ما وقع لكل منهما مما ليس عند الآخر، أو استعان عامر ببعض ما سبقه إليه ابن رواحة.

(٥) ينظر: (ص٢١٦).

١٦- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لأن يمتلئ جوف أحدكم [قَيْحاً][١] حتى يَرِيَه...» الحديث[٢].

يقال: وَرَاهُ[٣] الدَّاءُ يَرِيه وَرْياً، وهو أن يَرِيَ جَوفَه[٤].

قال الشاعر: قالت له وَرْياً إذا تَنحْنَحَا[٥]

أي دعت عليه بالوَرْي.

وإنما يمتلئ من الشعر ما كان خالياً من كتاب الله وسنة رسوله، فلا يسع[٦] غير ذلك.

---

(١) ما بين معقوفتين ساقط من جميع النسخ، وهو مثبت في «المصابيح» وفي المصادر المخرج منها.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣١٤/٣ ح٣٧٣٠) ولفظه: «لأن يمتلئ جوف رجل قيحاً حتى يَرِيَه خيرٌ من أن يمتلئ شعراً».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الأدب، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصده عن ذكر الله والعلم والقرآن (ص١٣٠٥ ح٦١٥٥).

ومسلم في الشعر (١٧٦٩/٤ ح٢٢٥٧).

(٣) في الأصل و(أ): «راه»، وفي (ب): «راه وراه» والمثبت من (س) وهو الصواب.

(٤) أي يأكله ويفسده. وهو من (الورْي) مثال (الرَّمْي) جاء في ترتيب اللسان مادة ورى (٤٨٢١/٨): «الوَرْي: قيح يكون في الجوف، وقيل: الوَرْي: قرح شديد يُقاء منه القيح والدم».

وينظر: العين، باب اللفيف من الراء (٣٠٠/٨)، غريب الحديث لأبي عبيد (٣١/١)، غريب الحديث للحربي (٧٥٤/٢)، الصحاح مادة ورى (٢٥٢٢/٦)، الفائق (٢٣٨/٣)، النهاية (١٥٥/٥)، فتح الباري (٥٦٤/١٠).

(٥) صدره: زَوْج لِوَرْكاء ضِناكٍ بَلْدَح قالت له وَرْياً إذا تَنحْنَح

يا ليته يُسقى على الذُّرَحْرَح

وقد ورد من إنشاد الأصمعي كما في «ديوان العجاج» برواية وشرح الأصمعي (٦٨/١-٦٩).

(٦) في (س) و(ب): «يسعه».

وهذا الحديث رواه مسلم في بعض طرقه عن أبي سعيد الخدري، وفي روايته أنه قال: بينا نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالعَرْج[1] إذ عرض شاعر ينشد، فقال رسول الله ﷺ: «خذوا الشيطان أمسكوا الشيطان...» ثم ذكر بقية الحديث[2].

---

(١) بفتح العين المهملة وسكون الراء وآخره جيم: قرية على طريق مكة من المدينة، قال ياقوت: «بينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلاً» أي حوالي (١٥٠) كيلاً. وقال البلادي: «العرج: واد فحل من أودية الحجاز التهامية، كان يطؤه طريق الحجاج من مكة إلى المدينة، جنوب المدينة على (١١٣) كيلاً».

ينظر: معجم ما استعجم (٣/٩٣٠)، معجم البلدان (٤/٩٨)، المغانم المطابة (ص٢٥١)، خلاصة الوفاء (٢/٦٧٦)، معجم المعالم الجغرافية للبلادي (ص٢٠٣).

(٢) الحديث في «صحيح مسلم» في الشعر (٤/١٧٦٩ ح٢٢٥٩).

ومن الحسان:

١٧- قوله ﷺ في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه: «لكأنما[1] ترمونهم به نَضْح النبل[2]»[3].

---

(١) في الأصل و(أ): «كأنما»، والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق لما في «المصابيح».

(٢) النبل: هي السهام العربية، وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها. المصباح المنير مادة نبل (٢/٢٩١)، مختار الصحاح (ص٢٦٨).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٤ ح٣٧٣١) ولفظه: عن كعب بن مالك رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: إن الله قد أنزل في الشعر ما أنزل، فقال النبيﷺ «إن المؤمن يجاهد بسيفه ولسانه، والذي نفسي بيده لكأنما ترمونهم به نضح النبل».

تخريجه:

أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» في الجامع (١١/٢٦٣ ح٢٠٥٠٠) ومن طريقه:

الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٣٨٧)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في الحظر والإباحة، باب الشعر والسجع (١٣/١٠٢ح٥٧٨٦)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٧٥ ح١٥١)، والبيهقي في «سننه» في الشهادات، باب شهادة الشعراء (١٠/٢٣٩)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب الشعر والرجز (١٢/٣٧٨ ح٣٤٠٩).

أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، بهذا اللفظ.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في السير، باب فرض الجهاد (١١/٥ ح٤٧٠٧) أخبرنا أبو يعلى، حدثنا أحمد بن عيسى المصري.

والطبراني في «الكبير» (١٩/٧٦ ح١٥٢) حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري، ثنا أحمد بن صالح.

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٣٥ ح١٠٤٧) أنا عبدالرحمن بن عمر الكندي، نا يعقوب ابن المبارك، نا عبدالله بن يوسف المقري، نا أبو الطاهر بن السرح.

ثلاثتهم عن ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، به، بنحوه.

=

دراسة سند عبدالرزاق:

١- معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري نزيل اليمن. مات سنة ثلاث وخمسين ومئة، وقيل: قبلها أو بعدها بقليل.

روى عن الزهري، وأشعث بن عبدالله بن جابر، وهمام بن منبه وغيرهم.

وعنه عبدالرزاق، وشعبة وغيرهما.

متفق على توثيقه وإمامته، لكنه منتقد في حديثه عن الأعمش، وثابت، وهشام بن عروة، وعاصم ابن أبي النجود، وكذا ماحدث به بالبصرة. هذا ماذكره ابن معين وغيره.

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة».

أقول: لعله كان يعتمد على حفظه فيقع عليه الوهم، فقد رُويَ عنه أنه قال: «سقطت مني صحيفة الأعمش، فإنما أتذكر حديثه وأحدث من حفظي».

قال الذهبي في «السير»: «ومع كون معمر ثقةً ثبتاً، فله أوهام، لاسيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام [يعني ابن يوسف] وعبدالرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه».

طبقات ابن سعد (١٧٦٨)، التاريخ الكبير (٣٧٨/٧)، الجرح والتعديل (٢٥٥/٨)، تهذيب الكمال (٦١٠٤)، سير أعلام النبلاء (٥/٧)، ميزان الاعتدال (٨٦٨٨)، تذكرة الحفاظ (١٩٠/١)، الكاشف (٥٥٦٧)، تهذيب التهذيب (٢١٨/١٠)، التقريب (٦٨٠٩).

٢- الزهري: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، أبوبكر القرشي فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه، وكان يرسل. تقدمت ترجمته (ص٢١٢).

٣- عبدالرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي، أبو الخطاب المدني. مات في خلافة سليمان بن عبدالملك.

روى عن أبيه كعب بن مالك، وجابر بن عبدالله، وأبي قتادة الأنصاري رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه الزهري، وابناه عبدالله وكعب وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة».

وقال العجلي: «مدني تابعي ثقة».

=

نَضَحْتهم بالنبل[١]: أي رميتهم به. يقال: انْضَح عنا الخيل أي ارمهم[٢]. استعير من نضح الماء ورشه، يقال: نضحهم بالنبل ورشهم به[٣]، والمعنى: أن الهجاء يقع منهم موقع النبل[٤].

وقال الذهبي: «ثقة مكثر».

وفي «التقريب»: «ثقة من كبار التابعين».

وروى له الجماعة.

طبقات ابن سعد (٢٠٩/٥)، الثقات للعجلي (١٠٧٠)، التعديل والتجريح للباجي (٨٦٣/٢)، الكاشف (٦٤١/١)، تهذيب التهذيب (٢٣٣/٦)، التقريب (ص٣٤٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند صحيح. والله أعلم.

(١) في (س): «نضحة النبل» وفي (ب): «نضحته بالنبل».

(٢) ينظر: غريب الحديث للحربي (٨٩٥/٢)، النهاية مادة نضح (٦٠/٥)، ترتيب اللسان (٤٤٥٢/٧)، القاموس (٣٤٧/١).

(٣) «به» ليست في (ب).

(٤) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٠/ب)، شرح المشكاة للطيبي (٣١٠٤/١٠)، مرقاة المفاتيح (٥٤٧/٨).

١٨- ومنه حديث أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «الحياء والعِيّ[1] شعبتان من الإيمان»[2].

---

(١) بكسر العين المهملة وتشديد التحتية: ضد البيان وقد عَيَّ في منطقه فهو عَيٌّ على وزن «فَعْل»، وعَيِيَ يَعْيا بوزن «رَضِي يَرْضَى» فهو عَيِيٌّ على «فَعِيل».

ينظر: العين، باب اللفيف من العين (٢/٢٧١)، مختار الصحاح مادة عيي (ص١٩٥).

قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/٥٤٨): «والمراد به في هذا المقام هو السكوت عما فيه إثم من النثر والشعر لا ما يكون للخلل في اللسان». وينظر: شرح المشكاة للطيبي (١٠/٣١٠٤).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٤-٣١٥ ح٣٧٣٢) ولفظه: «الحياء والعِيّ شعبتان من الإيمان، والبَذاء والبيان شعبتان من النفاق».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في العيّ (٦/٢٢٩ ح٢٠٢٨)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٤٣٧ ح٤٤٦) عن أحمد بن منيع.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/٢٨٥ ح٢٧٠) عن العباس بن محمد الدوري.

والحاكم في «المستدرك» في الإيمان (١/٨) عن أبي العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو جعفر محمد ابن عبيدالله بن أبي داود المنادي.

ثلاثتهم عن يزيد بن هارون.

والإمام أحمد (٥/٢٦٩) عن حسين بن محمد وغيره.

وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٧٤)، وفي «الصمت» (٣٣٥) عن علي بن الجعد.

والحاكم في «المستدرك» في الإيمان (١/٥٢) عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن سلمة العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا سعيد بن أبي مريم المصري.

جميعهم عن أبي غسان محمد بن مطرف، عن حسان بن عطية، عن أبي أمامة رضي الله عنه، بهذا اللفظ، سوى ابن أبي الدنيا في «الصمت» فاقتصر على جزئه الثاني. وقال الترمذي: «حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث أبي غسان محمد بن مطرف». وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه وقد احتجا برواته عن آخرهم» ووافقه الذهبي.

=

دراسة سند الترمذي:

١- أحمد بن مَنِيْع بن عبدالرحمن، أبو جعفر البغوي الأصم. وفاته سنة أربع وأربعين ومئتين.

روى عن يزيد بن هارون، وإسماعيل بن علية، وهشيم بن بشير وغيرهم.

وعنه مسلم، وأبو داود، والترمذي وغيرهم.

قال ابن حجر: «ثقة حافظ».

وروى له الجماعة.

التعديل والتجريح للباجي (٣٢٢/١)، تهذيب الكمال (٤٩٥/١)، سير أعلام النبلاء (٤٨٣/١١)، التقريب (ص٨٥).

٢- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي. مات سنة (٢٠٦هـ).

روى عن أبي غسان محمد بن مطرف، وسفيان الثوري، وشيبان بن عبدالرحمن وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، وأحمد بن منيع، ومحمد بن الصباح البزاز وغيرهم.

قال أحمد: «كان حافظاً متقناً للحديث».

وعن ابن المديني: «ما رأيت رجلاً قط أحفظ منه».

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث».

وقال أبو حاتم: «ثقة إمام صدوق في الحديث لا يُسأل عن مثله».

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «ما رأيت أتقن حفظاً منه».

وفي «التقريب»: «ثقة متقن عابد».

تهذيب الكمال (٧٠٦١)، تهذيب التهذيب (٣٢١/١١)، التقريب (٧٧٨٩).

٣- أبو غسان: محمد بن مُطَرِّف بن داود بن مُطَرِّف بن عبدالله بن سارية الليثي، المدني. قال الذهبي: «ما ظفرت له بوفاة وكأنه توفي سنة بضع وستين ومئة».

روى عن حسان بن عطية، وزيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر وغيرهم.

وعنه يزيد بن هارون، وحسين بن محمد المرُّوذي، وسعيد بن أبي مريم وغيرهم.

قال الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني ويعقوب بن شيبة وغيرهم: «ثقة».

وكذلك قال الحافظ في «التقريب».

وروى له الجماعة.

=

الكنى لمسلم (٢٦٩٠)، الجمع لابن القيسراني (٢/٤٥٠)، تهذيب الكمال (٢٦/٤٧٠)، تذكرة الحفاظ (١/٢٤٢)، سير أعلام النبلاء (٧/٢٩٥)، تقريب التهذيب (ص٥٠٧).

٤- **حسان بن عطية** المُحاربي، مولاهم، أبوبكر الشامي، الدمشقي. قال الذهبي: «بقي إلى حدود سنة ثلاثين ومئة».

روى عن أبي أمامة الباهلي، وخالد بن معدان، وسعيد بن المسيب وغيرهم.

وعنه أبو غسان محمد بن مطرف، والأوزاعي، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان وغيرهم.

قال الإمام أحمد وابن معين والعجلي: «ثقة». وعن ابن معين: «كان قدرياً».

وقال ابن حبان: «من أفاضل أهل زمان ثقة وإتقاناً وفضلاً وخيراً وكان يغرب».

ونقل ابن حجر عن البخاري قوله: «كان من أفضل أهل زمانه».

وقال يونس بن سيف: «ما بقي من القدرية إلا كبشان أحدهما حسان بن عطية».

وقال سعيد بن عبدالعزيز: «هو قدري». فبلغ ذلك الأوزاعي فقال: «ما أغرَّ سعيداً بالله، ما أدركت أحداً أشد اجتهاداً، ولا أعمل منه».

وذكره الجوزجاني مع قوم اتهموا بالقدر، ومع ذلك احتمل الناس حديثهم لما عرفوا من اجتهادهم في الدين وصدق ألسنتهم وأمانتهم في الحديث.

وقال الذهبي: «لعله رجع وتاب».

وقد أثنى عليه الأوزاعي كثيراً، ومن ذلك قوله: «ما رأيت أحداً أكثر عملاً منه في الخير». وقال: «كان يتنحى إذا صلى العصر في ناحية المسجد فيذكر الله حتى تغيب الشمس».

وقال الذهبي في «الميزان»: «من ثقات التابعين ومشاهيرهم، قد اتهم بالقدر فيما قيل».

وفي «الكاشف»: «ثقة عابد نبيل، لكنه قدري».

وقال الحافظ: «ثقة فقيه عابد».

والحاصل: أنه ثقة، وأما رميه بالقدر فلا يضر حديثه، إذ احتمله الأئمة كما قال الجوزجاني وأخرجوا له في الصحيح. والله أعلم.

أحوال الرجال (٣٥٦)، ترتيب ثقات العجلي (٢٨٥)، الجرح والتعديل (٣/٢٣٦)، مشاهير علماء الأمصار (١٤٢٣)، ثقات ابن حبان (٦/٢٢٣)، تهذيب الكمال (١١٩٤)، جامع التحصيل (١٣٢)، سير أعلام النبلاء (٥/٤٦٦)، ميزان الاعتدال (١٨١٢)، الكاشف (١٠٠٤)، تهذيب التهذيب (٢/٢١٩)، التقريب (١٢٠٤).

=

أرى معنى ذلك -والله أعلم- أن المؤمن يحمله الإيمان على الحياء فيترك المَقَابِح[1] حياءً من الله، ويمنعه من[2] الاجْتراء على الكلام شَفَقاً[3] من عثْرة اللِّسان وتَبِعَة القول، فهما شعبتان من شعب الإيمان[4].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند صحيح. وتقدم قول الترمذي: «حسن غريب». وتصحيح الحاكم له على شرط الشيخين وموافقة الذهبي للحاكم. والله أعلم.

(١) جاء في «ترتيب اللسان» مادة قبح (٣٥٠٩/٦): «المَقَابِح: ما يُستقبح من الأخلاق».

(٢) في (س) و(ب): «عن».

(٣) أي خوفاً. جاء في «ترتيب اللسان» مادة شفق (٢٢٩٢/٤): «الشَّفَق والشَّفَقَة؛ الاسم من الإشفاق».

(٤) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٠/ب)، التعليق الصبيح (١٦٦/٥).

وقال الترمذي عقب تخريجه للحديث: «العِيّ: قلة الكلام، والبذاء: هو الفحش في الكلام، والبيان: هو كثرة الكلام، مثل هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيسعون في الكلام ويتفصحون فيه من مدح الناس فيما لايرضي الله».

١٩- ومنه حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن[١] من أحبكم إلي...» الحديث[٢].

---

(١) «إن» ليست في الأصل، وأثبتها من بقية النسخ، وهي مثبتة في «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٥ ح٣٧٣٣) ولفظه: «إن أحبكم إلي وأقربكم مني يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني أساوِئكم أخلاقاً: الثرثارون، المتشدقون، المتفيهقون»

تخريجه:

أخرجه الإمام أحمد (٢٩/٢٧٩ ح١٧٧٤٣)، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (ص٢٢٥ ح١٧٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٨٨)، والبيهقي في «سننه» في الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق... (١٠/١٩٣)، وفي «شعب الإيمان» (٤/٢٥٠ ح٤٩٦٩)، والبغوي في «شرح السنة» في الاسئذان، باب ذم البيان والتنطع (١٢/٣٦٦ ح٣٣٩٥) عن يزيد بن هارون.

والإمام أحمد (٢٩/٢٦٧ ح١٧٧٣٢) عن محمد بن أبي عدي.

وابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب ما ذكر في حسن الخلق وكراهية الفحش (٥/٢١١ ح٢٥٣١١) عن حفص بن غياث.

وهناد في «الزهد» (٢/٥٩٣ ح١٢٥٥) عن أبي معاوية.

والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٢/٢٨٢ ح٨٥٢) من طريق أبي جعفر [الرازي].

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/٣٢ ح١٩)، وفي «مساؤي الأخلاق» (ص٤٣ ح٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٢٣٤ ح٧٩٨٩) من طريق علي بن عاصم.

وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في البر والإحسان، باب حسن الخلق (٢/٢٣١ ح٤٨٢) من طريق حماد بن سلمة.

وفي الحظر والإباحة (١٢/٣٦٨ ح٥٥٥٧) من طريق عمر بن علي المقدمي.

والطبراني في «الكبير» (٢٢/٢٢١ ح٥٨٨)، وفي «مسند الشاميين» (٤/٣٣٧ ح٣٤٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٢٥٠ ح٤٩٦٩) من طريق وهيب بن خالد.

والطبراني في «مسند الشاميين» -الموضع السابق- من طريق خالد [بن عبدالله الواسطي].

=

عشرتهم عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني.

دراسة سند الإمام أحمد عن يزيد بن هارون:

١- يزيد بن هارون: ثقة متقن عابد. تقدمت ترجمته (ص٢٣٨).

٢- داود بن أبي هند: واسم أبي هند: دينار بن عُذافِر ويقال: طَهْمان القشيري مولاهم، أبوبكر، ويقال: أبو محمد البصري. مات سنة تسع وثلاثين وقيل: أربعين، وقيل: إحدى وأربعين ومئة.

روى عن مكحول الشامي، وسعيد بن المسيب، وعامر الشعبي وغيرهم.

وعنه يزيد بن هارون، وحماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ثقة ثقة». وسئل عنه مرة أخرى فقال: «مثل داود يُسأل عنه؟».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت».

وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي وغيرهم: «ثقة».

وفي «الكاشف»: «كان حافظاً صواماً دهره قانتاً لله».

وروى له الجماعة إلا البخاري. قال الذهبي: «حجة، ما أدري لِم لم يخرج له البخاري».

العلل للإمام أحمد (٥٨٥)، ترتيب ثقات العجلي (٤٢٨)، الجرح والتعديل (١٨٨١)، ثقات ابن حبان (٢٧٨/٦)، ثقات ابن شاهين (٣٢٦)، تهذيب الكمال (١٧٩٠)، ميزان الاعتدال (٢٦٢٦)، الكاشف (١٤٦٦)، تهذيب التهذيب (١٧٧/٣)، التقريب (١٨١٧).

٣- مكحول الشامي، أبوعبدالله. وفاته سنة بضع عشرة ومئة.

روى عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم.

وعنه داود بن أبي هند، وأسامة بن زيد الليثي، وحميد الطويل وغيرهم.

قال محمد بن عمار الموصلي: «مكحول إمام أهل الشام».

وقال أبو حاتم: «ما أعلم بالشام أفقه من مكحول». ونحوه قال سعيد بن عبدالعزيز.

وقال العجلي: «تابعي ثقة».

وأثنى عليه جماعة من الأئمة، إلا أنه كان يرسل كثيراً.

قال العلائي: «كثير الإرسال جداً». ثم ذكر إرساله عن النبيﷺ وعن جماعة من الصحابة.

=

وقال أبو حاتم: سألت أبا مسهر: هل سمع مكحول من أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال: «ما صح عندنا إلا أنس بن مالك». قلت: واثله؟ فأنكره.

وقال الترمذي: «سمع من واثله بن الأسقع وأنس بن مالك وأبي هند الداري، ويقال: إنه لم يسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من هؤلاء الثلاثة».

ونقل الحافظ في «التهذيب» عن البخاري: «أنه لم يسمع من هؤلاء الثلاثة».

والحاصل: أن روايته عن الصحابة مرسلة، إلا عدداً قليلاً منهم تنوزع في روايته عنهم هل سمع منهم أم لا ؟

ومع هذا أيضاً فقد ذكره العلماء بالتدليس. قال ابن حبان: «ربما دلس».

وقال الذهبي: «صاحب تدليس». وصنفه ابن حجر في المرتبة الثالثة. وعليه فلا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع.

بقي في ترجمته إتهامه بالقدر، إلا أنه لم يصح أو رجع عنه.

روى الإمام أحمد بسنده عن إبراهيم بن أبي عبلة قال: وقف رجاء بن حيوة على مكحول وأنا معه، فقال: يا مكحول بلغني أنك تكلمت في شيء من القدر، فقال: «لا والله أصلحك الله، ماذاك من شأني ولا قولي» أو نحو ذلك.

وقال الأوزاعي: «لم يبلغنا أن أحداً من التابعين تكلم في القدر إلا هذين الرجلين؛ الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل».

قال الذهبي -معقباً-: «يعني رجعا عن ذلك».

وقال ابن معين: «كان قدرياً ثم رجع».

خلاصة حاله: ثقة فقيه يرسل كثيراً ويدلس.

العلل للإمام أحمد (٥٢٤٧)، التاريخ الأوسط للبخاري (٣٠٧/١)، ترتيب ثقات العجلي (١٧٨٤)، جامع الترمذي (١٩٦/٧)، الجرح والتعديل (١٨٦٧)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٦٩)، جامع التحصيل (ص١١٠، ٢٨٥)، تهذيب الكمال (٦١٦٨)، سير أعلام النبلاء (١٥٥/٥)، ميزان الاعتدال (٨٧٥٦)، التبيين لأسماء المدلسين (٨٠)، تهذيب التهذيب (٢٥٨/١٠)، تعريف أهل التقديس (١٠٨).

=

الحكم على الحديث:

الحديث بها السند منقطع بين مكحول وأبي ثعلبة الخشني، حيث لم يثبت سماعه منه، ولذا حكم عليه العلماء بالانقطاع.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٤٨/١): «رواته ثقات لكنه منقطع بين مكحول وأبي ثعلبة».

وقال العراقي كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٢٠١٥/٥): «فيه انقطاع، مكحول لم يسمع من أبي ثعلبة».

أقول: وللحديث شواهد يعتضد بها، منها:

١- **حديث أبي هريرة** مرفوعاً: «ألا أنبئكم بشراركم؟» فقال: «هم الثّرثارون المتشدقون، ألا أنبئكم بخياركم؟ أحاسنكم أخلاقاً».

أخرجه الإمام أحمد (٤١٨/١٤ ح٨٨٢٢) عن يحيى بن إسحاق.

والبخاري في «الأدب المفرد» في باب فضول الكلام (ص٣٧٨ ح١٣٠٨) من طريق يزيد بن هارون.

وابن عدي في «الكامل» (٤٩/٢) و(١٦٨/٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٣/٦ ح٧٩٨٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٠/٤)، والذهبي في «السير» (٣٨٧/١٤) من طريق شيبان ابن فروخ.

والبيهقي في «سننه الكبرى» في الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق... (١٩٤/١٠)، وفي «شعب الإيمان» (٢٥١/٤ ح٤٩٧٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

أربعتهم عن البراء بن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله بن شقيق، عن أبي هريرة. وهذا لفظ أحمد والباقون بنحوه، وزاد البخاري والبيهقي عن أبي نعيم: «المتفيهقون». وعند الباقين: «المتفيهقون» بدل: «المتشدقون».

أقول: هذا الإسناد فيه: البراء بن عبدالله بن يزيد الغنوي أبو يزيد، وربما نسب إلى جده، ضعيف. ينظر: ضعفاء النسائي (٧٧)، الجرح والتعديل (٤٠١/٢)، المجروحين (١٩٨/١)، تهذيب التهذيب (٣٧٣/١)، تقريب التهذيب (٦٤٩).

٢- **حديث جابر** بن عبدالله مرفوعاً: «إن من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إلي، وأبعدكم مني مجلساً يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون

=

والمتفيهقون» قالوا: يارسول الله، قد علمنا الثرثارون والمتشدقون، فما المتفيهقون؟ قال: «المتكبرون».

وهذا الحديث رواه محمد بن المنكدر واختلف عليه:

فرواه عبدربه بن سعيد عنه موصولاً، ورواه هشام بن عروة عنه مرسلاً.

أولاً: رواية الوصل (عبد ربه بن سعيد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، أن رسول الله ﷺ قال:).

أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في معالي الأخلاق (٢٢٣/٦ ح٢٠١٩) عن أحمد ابن الحسن بن خراش البغدادي.

وابن المَرْزُبان في «ذم الثقلاء» (ص١٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٣٤/١ ح٢٠)، وفي «مساوئ الأخلاق» (ص٤٣ ح٦٣) عن عَبّاد بن الوليد.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦٢/٤) من طريق يحيى بن محمد بن السكن.

ثلاثتهم عن حَبَّان بن هلال، حدثنا مبارك بن فضالة، حدثني عبد ربه بن سعيد، به.

وقال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه».

ثانياً: رواية الإرسال (هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، أن رسول الله ﷺ قال:)

أخرجه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (ص٢٦٧ ح٢٢١) حدثنا ابن جميل أخبرنا عبدالله، أخبرنا هشام بن عروة، به.

وتابعه هشام بن سعيد كما ذكر الدارقطني في «العلل» (٧٨/٤/١- مخطوط).

النظر في الخلاف:

قال الدارقطني في الموضع السابق من «العلل»: «المرسل أشبه بالصواب».

أقول: وهو كذلك -إن شاء الله- فإن هشام بن عروة أوثق من عبد ربه بن سعيد. وستأتي ترجمة هشام عند دراسة الحديث رقم (٦١).

وينظر في ترجمة عبد ربه بن سعيد: الجرح والتعديل (٤١/٦)، سير أعلام النبلاء (٤٨٢/٥)، تهذيب التهذيب (١١٥/٦)، التقريب (٣٧٨٦).

وقد تابعه: هشام بن سعيد، لعله: هشام بن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي. ذكره ابن حبان في «الثقات» في طبقة التابعين، وقال ابن حجر: «ذكره البخاري و لم يذكر فيه جرحاً».

ينظر: التاريخ الكبير (١٩٦/٨)، الجرح والتعديل (٦٢/٩)، ثقات ابن حبان (٥٠٠/٥)،

=

الإكمال للحسيني (٩٤٧)، ذيل الكاشف (١٦١٩)، تعجيل المنفعة (١١٣٣).

خلاف آخر:

اختلف على مبارك بن فضالة في إثبات عبد ربه بن سعيد.

فرواه حَبَّان بن هلال، عن مبارك -كما تقدم- بالإثبات.

ورواه غيره عن مبارك، عن محمد بن المنكدر. فلم يذكر: عبدربه بن سعيد.

أقول: لم أقف على هذه الرواية، لكن قال الترمذي عقب تخريجه للحديث: «وروى بعضهم هذا الحديث عن المبارك بن فضالة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبيﷺ، و لم يذكر فيه: عن عبد ربه بن سعيد، وهذا أصح».

وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (١٥٣/٦): «قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة مبارك بن فضالة: روى عن ابن المنكدر، وعبد ربه بن سعيد وغيرهما. انتهى. فالظاهر أن مبارك بن فضالة روى هذا الحديث أولاً عن ابن المنكدر بواسطة عبد ربه بن سعيد، ثم لقيه فرواه عنه بغير واسطة» انتهى كلام المباركفوري. والله أعلم.

٣- حديث عبدالله بن مسعود مرفوعاً: «إن أحبكم إليَّ يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إليّ يوم القيامة المتشدقون المتفيهقون».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩٠/١٠ ح١٠٤٢٤) حدثنا أحمد بن زهير التستري، ثنا عباد بن الوليد العنبري، ثنا حبان بن هلال، ثنا صدقة الرماني، عن عاصم [بن بهدلة]، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود. وفي آخره: قلت لابن بهدلة: ما المتفيهقون؟ قال: «المتكبرون».

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٧/٨ ح١٢٦٦٧) وعزاه للطبراني والبزار بلفظ آخر ثم قال: «وفي إسناد البزار: صدقة بن موسى، وهو ضعيف، وفي إسناد الطبراني: عبدالله الرمادي، و لم أعرفه».

أقول: الحديث في «مسند البزار» (١٣٥/٥ ح١٧٢٣) لكن ليس فيه موطن الشاهد.

وأما إسناد الطبراني: ففيه صدقة الرُّمَّاني، وهو صدقة بن هرمز أبو محمد قال ابن معين: «ضعيف». ينظر: التاريخ الكبير (٢٩٨/٤، ٢٩٦)، الجرح والتعديل (٤٣١/٤)، تكملة الإكمال لابن نقطة (٧٤٣/٢)، ميزان الاعتدال (٣٨٨٩، ٣٨٨٦)، لسان الميزان (٤٢٦٩).

٤- حديث ابن عباس مرفوعاً: «خياركم أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً، وإن شراركم الثرثارون المتفيهقون المتشدقون».

=

في بعض طرق هذا الحديث: «أَحاسِنكم أخلاقاً»[١] وهو جمع أَحْسَن[٢].

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٣٩/٣)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٤/٦ ح٧٩٨٨) ثنا الحسين بن عبدالله القطان، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا أبو عامر [عبدالملك العقدي]، عن زمعة [بن صالح]، عن سلمة [بن وَهْرام] عن عكرمة، عن ابن عباس.

أقول: هذا الإسناد فيه: زمعة بن صالح، ضعفه الإمام أحمد وابن معين وأبو داود وغيرهم، وفي «التقريب»: «ضعيف». ينظر: المجروحين (٣١٢/١)، تهذيب الكمال (٢٠٠٣)، ميزان الاعتدال (٢٩٠٧)، التقريب (٢٠٣٥).

وفيه أيضاً: سلمة بن وَهْرام، وثقه ابن معين وأبو زرعة. وضعفه أبو داود. وقال الإمام أحمد: «روى عنه زَمْعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه حديثاً ضعيفاً». وقال ابن حبان: «يعتبر بحديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه». وقال ابن عدي: «أرجو أنه لابأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة». وقال العقيلي: «وله عن عكرمة أحاديث لا يتابع منها على شيء». وقال ابن حجر: «صدوق».

أقول: لعل قول ابن عدي هو أقرب الأقوال، وهو أن حديث زمعة بن صالح عنه ضعيف، وحديث غيره عنه لا بأس به. ويتأيد قوله هذا بقول الإمام أحمد وابن حبان. والله أعلم.

ينظر: العلل للإمام أحمد (٣٤٧٩)، الجرح والتعديل (١٧٥/٤)، ضعفاء العقيلي (٦٤٢)، الكامل لابن عدي (٧٨٩)، ثقات ابن حبان (٣٩٩/٦)، تهذيب التهذيب (١٤١/٤)، التقريب (٢٥١٥).

والخلاصة: أن حديث أبي ثعلبة يتقوى بهذه الشواهد -على ضعفها- إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) هكذا هو في «المصابيح» -كما تقدم-.

وقد جاء هذا اللفظ في رواية يزيد بن هارون -سوى ما أخرجه أحمد عنه-. وفي رواية علي بن عاصم، فيما أخرجه البيهقي في «الشعب». وفي رواية حماد بن سلمة، وعمر بن علي المقدمي، ووهيب بن خالد، وخالد بن عبدالله الواسطي.

وأما لفظ: «محاسنكم أخلاقاً» فقد جاء في رواية يزيد بن هارون فيما أخرجه أحمد وحده.

وفي رواية علي بن عاصم فيما أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق».

وفي رواية ابن أبي عدي، وحفص بن غياث، وأبي معاوية، وأبي جعفر الرازي.

(٢) ينظر: ترتيب اللسان مادة حسن (٨٧٧/٢)، إكمال المعلم (٣٠٠/٥) قال: «والمعروف: أحاسنكم

=

يذهب إلى معنى: أحسن[1] من يوجد أو وُجد خُلُقاً[2]. وفي الحديث: «خيركم مَحَاسِنكم قضاءً»[3] جمع مَحْسَن بفتح الميم والسين[4]، ويحتمل أن يكون سمَّاهم بالصِّفة أي: ذوو المحاسن[5] قضاءً، وكذلك القول في «مساوئكم» و«أساوئكم»[6].

جمع أحسن». وقال النووي في «المنهاج» (١١/٤٠): «أكثر ما يجيء أحاسنكم جمع أحسن». وينظر: المفهم (٤/٥١٠).

(١) في (س) و(أ): «وأحسن».

(٢) في (أ): «خلقنا».

(٣) أخرجه مسلم في المساقاة، باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه (٣/١٢٢٥ ح١٢١:١٦٠١) من حديث أبي هريرة.

(٤) قال الجوهري في «الصحاح» مادة حسن (٦/٢٠٩٩): «الحُسْن نقيض القُبْح، والجمع (مَحَاسِن) على غير قياس، كأنه جمع مَحْسَن». قال القرطبي في «المفهم» (٤/٥١٠): «وفيه بُعْدٌ».

(٥) من قوله: «جمع محسن» إلى هنا بنصه في «مشارق الأنوار» (١/٢٦٥). وينظر: إكمال المعلم (٥/٣٠٠)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٠/ب).

(٦) لفظ «مساوئكم» ورد في أكثر الروايات:

فقد ورد في رواية يزيد بن هارون، وابن أبي عدي، حفص بن غياث، وأبي معاوية، وأبي جعفر.

وفي رواية وهيب بن خالد، فيما أخرجه الطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب».

وأما لفظ «أساوئكم» فلم أقف عليه إلا في رواية علي بن عاصم، فيما أخرجه البيهقي في «الشعب».

وأما الخرائطي في «كتابيه» -وقد أخرج الحديث من طريق علي بن عاصم- فلم يذكر اللفظة أصلاً، وكذلك ابن حبان من طريق حماد بن سلمة لم يذكرها.

وقد ورد عند بعضهم بلفظ: «أسوؤكم أخلاقاً» كما في رواية عمر بن علي المقدمي، وخالد بن عبدالله الواسطي.

وكما في رواية وهيب بن خالد، فيما أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين»، علماً بأن الطبراني قد جمع بين رواية وهيب بن خالد وخالد الواسطي، وذكر لفظاً واحداً ولم يبين لمن؟ فلعله للواسطي؛ لأن الذين رووه من طريق وهيب غير الطبراني رووه بلفظ «مساوئكم».

=

والثَّرْثار: الذي يكثر الكلام تَكَلُّفاً وخُروجاً عن الحق[١].

والمُتَشَدِّق: الذي يتكلف في الكلام فَيَلْوي به شِدْقَيه[٢]، وقيل: هو المُسْتهزِئ بالناس الذي[٣] يلوي شدْقه بهم وعليهم[٤].

والمُتَفَيْهِق: هو المُتوسِّع المُتَنَطِّع في الكلام، وأصله: الفَهْق، وهو الامتلاء[٥]. وكل ذلك راجع إلى معنى التزيد والتكلف في الكلام ليميل بقلوب الناس وأسماعهم إليه[٦].

ملحوظة: هذا الذي بينته في ذكر هذه الألفاظ إنما هو بناء على ما في الكتب المطبوعة بين يدي، فربما دخلها شيء من التحريف أو التصحيف. والله أعلم.

(١) هذا التعريف بنصه في «الغريبين» للهروي، باب الثاء مع الراء (٢٧٨/١).
وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٧١/١)، شرح السنة (٣٦٧/١٢)، الفائق مادة وطأ (٦٨/٤).

(٢) الشِّدْقين: مثنى الشِّدْق وهو جانب الفم. ينظر: ترتيب اللسان مادة شدق (٢٢١٧/٤).

(٣) «الذي» ليست في (أ).

(٤) هذا المعنى الثاني بنصه في «المجموع المغيث» مادة شدق (١٨٢/٢).

(٥) النص بنحوه في: غريب الحديث لأبي عبيد (٧١/١)، شرح السنة (٣٦٧/١٢) النهاية مادة فهق (٤٣٤/٣). وينظر: ترتيب اللسان (٣٤٨٠/٦).

(٦) «إليه» ليست في (أ).

٢٠- ومنه حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تقوم الساعة حتى يخرج قوم يأكلون بألسنتهم...» الحديث[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٥ ح٣٧٣٤) ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى يخرج قوم يأكلون بألسنتهم كما تأكل البقر بألسنتها».

تخريجه:

أخرجه ابن وهب في «جامعه» (١/٤٣٤ ح٣١٨) أخبرني حفص بن ميسرة.

والإمام أحمد (٣/١٥٣ ح١٥٩٧) -ومن طريقه: أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٤/٨٤٢ ح٤٣٠)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب ذم البيان والتنطع (١٢/٣٦٧ ح٣٣٩٧)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٣/١٥٤ ح٩٥٠)- حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا عبدالعزيز الدراوردي.

كلاهما عن زيد بن أسلم، عن سعد بن أبي وقاص، بهذا اللفظ. قال الضياء المقدسي: قال أبو زرعة: «زيد بن أسلم عن سعد، مرسل».

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/٤٧٠ ح٤٧٨) حدثنا حماد بن الحسن، نا أبو عامر العقدي، نا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، به، وفي أوله قصة.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨/٢١٥-٢١٦) وقال: «رجاله رجال الصحيح، إلا أن زيد بن أسلم لم يسمع من سعد».

دراسة إسناده:

١- سريج (بالجيم) ابن النعمان بن مروان الجوهري، أبو الحسن البغدادي، أصله من خراسان، توفي سنة سبع عشرة ومئتين.

روى عن الدراوردي، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، والبخاري، وأبو زرعة وغيرهم.

وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وأبو داود والدارقطني وغيرهم.

وروى له البخاري في «صحيحه» والأربعة.

طبقات ابن سعد (٣٥١٨)، ترتيب ثقات العجلي (٥٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/٢١٩)، الكاشف (١٨٠٩)، تهذيب التهذيب (٣/٣٩٧)، التقريب (٢٢١٨).

=

٢- عبدالعزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي، أبو محمد المدني، مولى جهينة. توفي سنة (١٨٧هـ) وقيل غير ذلك.

روى عن زيد بن أسلم، وداود بن صالح التمار وغيرهما.

وعنه سعيد بن أبي مريم، وسفيان الثوري وغيرهما.

قال عنه يحيى بن معين: «ثقة حجة»، وفي موضع آخر: «ثقة»، وفي آخر: «لا بأس به».

ووثقه مالك بن أنس ومحمد بن سعد والعجلي، وزاد ابن سعد: «كثير الحديث يغلط».

وقال أبو حاتم عنه: «محدث».

وقال النسائي: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال الإمام أحمد: «كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وَهِم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبدالله بن عمر يرويها عن عبيدالله بن عمر». وقال مرة: «ما حدث عن عبيدالله بن عمر فهو عن عبدالله بن عمر».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال أبو زرعة: «سيئ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ».

وذكره ابن حبان في «ثقاته» وقال: «كان يخطئ».

روى له الجماعة، البخاري مقروناً بغيره.

خلاصة حاله: الذي يظهر - والله أعلم - أنه ثقة إلا ما حدث عن عبيد الله بن عمر.

طبقات ابن سعد (١٤٤٣)، التاريخ الكبير (٦/٢٥)، الجرح والتعديل (٥/٣٩٥)، تهذيب الكمال (٣٤٧٠)، ميزان الاعتدال (٤٥١٣٠)، تهذيب التهذيب (٦/٣١٥)، التقريب (٤١١٩).

٣- زيد بن أسلم القرشي، العدوي، أبو أسامة، ويقال: أبو عبدالله، المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب. توفي سنه ست وثلاثين ومئة.

روى عن أبيه أسلم، وابن عمر، وأنس بن مالك وغيرهم.

وعنه الدراوردي، ومالك بن أنس، وابن جريج وغيرهم.

قال الإمام أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والنسائي وابن خراش وغيرهم: «ثقة».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة من أهل الفقه والعلم».

=

وفي «التقريب»: «ثقة عالم وكان يرسل».

أقول: في «مراسيل ابن أبي حاتم» و«جامع التحصيل» جماعة ممن أرسل عنهم.

الجرح والتعديل (٣/٥٥٥)، المراسيل لابن أبي حاتم (٩٥)، جامع التحصيل (ص٢١١)، تهذيب الكمال (٢٠٨٨)، سير أعلام النبلاء (٥/٣١٦)، تهذيب التهذيب (٣/٣٤١)، التقريب (٢١١٧).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات لكنه منقطع، فإن زيد بن أسلم لم يسمع من سعد بن أبي وقاص، كما قال أبو زرعة. ينظر: ترجمة زيد بن أسلم في «مراسيل ابن أبي حاتم» و«جامع التحصيل».

وقد أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» في الجامع، باب التجار ومن أكل ولبس بأخيه (١١/٤٥٩ ح٢١٠٠٢) عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن سعد بن أبي وقاص، به.

ولكن هذا الرجل لا يُدرى من هو؟

أقول: وقد روي هذا الحديث عن سعد من طرق أخرى:

١- **عمر بن سعد** بن أبي وقاص.

أخرجه أحمد (٣/١٠٢ ح١٥١٧) ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٣/٢٢٠ ح١٠٢٥).

وأخرجه الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (ص١٣٠ ح٧١)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (١/١٨١ ح١٢٧) ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٣/٢١٩ ح١٠٢٤).

وأخرجه أبو الشيخ ابن حيان في «الأمثال» (ص٣٤٢ ح٢٩٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٢٥٢ ح٤٩٧٦).

عن يعلى بن عبيد، حدثنا أبو حيان، عن مُجَمِّع، قال: كان لعمر بن سعد إلى أبيه حاجة، فقدَّم بين يدي حاجته كلاماً مما يحدث الناس يُوصِلُون، لم يكن يسمعه، فلما فرغ، قال: يا بني، قد فرغت من كلامك؟ قال: نعم. قال: ما كنتَ من حاجتك أبعد، ولا كنتُ فيك أزهدَ مني منذ سمعت كلامك هذا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكر الحديث بنحوه.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٣/٢٢١ ح١٠٢٦) من طريق جرير، عن أبي حيان، به، بنحو ما تقدم. وقال: «رواه إسحاق بن راهويه، عن جرير وعيسى بن يونس ويعلى بن عبيد، عن أبي حيان. وهو عن ابن سعد».

وأخرجه أحمد -الموضع السابق-، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٣/٢٢٠ ح١٠٢٥).

=

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣١/٤ ح١١٩٣) عن يحيى بن سعيد القطان، حدثنا أبو حيان، حدثني رجل كنت أسميه فنسيت اسمه، عن عمر بن سعد، به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢١٥/٨ ح١٣٢٨١) وقال: «رواه أحمد والبزار من طرق، وفيه راوٍ لم يُسمَّ».

أقول: هذا الرجل الذي كان أبو حيان يسميه ونسي اسمه في رواية يحيى القطان، قد سماه في رواية يعلى بن عبيد -كما تقدم- وهو: (مُجَمِّع بن سمعان التيمي الحائك أبو حمزة الكوفي) قال ابن معين: «ثقة». ينظر: التاريخ الكبير (٤٠٩/٧)، الجرح والتعديل (٢٩٥/٨)، ثقات ابن حبان (٤٩٧/٧).

وقد صرح بأنه (مجمع التيمي): الدارقطني في «العلل» (٣٥٤/٤). وهكذا جاء مُسمّىً في إسناد البيهقي، وفي إسناد الضياء المقدسي من طريق جرير. ومن الرواة عنه-كما في ترجمته- أبو حيان التيمي.

بقي أمر آخر: وهو أن طريق يعلى بن عبيد الذي سمَّى فيه أبو حيان شيخه، جاء على صورة توهم الانقطاع؛ ولذا حكم عليه بعض العلماء المعاصرين بالانقطاع.

ينظر: كلام الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٦١/٣). وكلام الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٧٠٥/١)، وغيرهما.

أقول: والذي يظهر -والله أعلم- أن مجمعاً التيمي روى القصة والحديث عن عمر بن سعد، كما بين ذلك يحيى القطان في روايته. وهذا إسنادٌ واحد مخرجه أبو حيان.

ولذا فالأئمة الأوائل الذين خرجوا هذا الحديث في مسانيدهم - سواءٌ منهم من جمع بين الإسنادين أو من أفرد إسناد يعلى بن عبيد - جعلوه تحت عنوان «عمر بن سعد عن سعد» ينظر: مسند الهيثم بن كليب (١٨١/١)، مسند سعد بن أبي وقاص للدورقي (ص١٢٨)، المختارة (٢١٨/٣) ولما أورد الدارقطني الحديث في «العلل» (٣٥٤/٤) قال: «يرويه أبو حيان التيمي، عن مجمع التيمي، عن عمر بن سعد، عن سعد».

هذا ما يتعلق في الكلام على هاتين العلتين.

وفي الإسناد أيضاً: عمر بن سعد بن أبي وقاص. سئل ابن معين: أثقة هو؟ قال: «كيف يكون من قتل الحسين ثقة ؟!». وحدث عنه يحيى بن سعيد القطان، فقال له رجل: يا أبا سعيد: هذا قاتل

=

الحسين؟ فسكت. فقال: عن قاتل الحسين تحدثنا؟ فسكت. وفي رواية، فقال له رجل: أما تخاف الله تروي عن عمر بن سعد، فبكى، وقال: «لا أعود أحدث عنه أبداً».

وأما العجلي فقال: «كان يروي عن أبيه أحاديث، وروى الناس عنه، وهو الذي قتل الحسين، وهو تابعي ثقة». قال الهيثمي -معلقاً-: «كان أمير الجيش و لم يباشر قتله».

وقال الذهبي: «هو في نفسه غير متهم، لكنه باشر قتال الحسين وفعل الأفاعيل».

وقال ابن حجر: «صدوق، ولكن مقته الناس لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي».

والحاصل: أن الكلام فيه إنما هو بسبب ما وقع فيه من الفتنة، لا من جهة قدح في ذاته، ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن حجر يقول: «صدوق»، و لم يقل: «ثقة».

وعليه: فالحديث حسن بهذا الإسناد والله أعلم.

ينظر: ترتيب ثقات العجلي (١٣٤٣)، الجرح والتعديل (١١١/٦)، تهذيب الكمال (٤٢٤٠)، ميزان الاعتدال (٦١٢٢)، تهذيب التهذيب (٣٩٦/٧)، التقريب (٤٩٠٣).

٢- **مصعب بن سعد** بن أبي وقاص.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الغيبة والنميمة» (٩) وفي «الصمت» (١٤٩): حدثنا ابن أبي شيبة، حدثنا حفص بن غياث، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن مصعب بن سعد، قال: جاء عمر بن سعد إلى سعد يسأله حاجة... الحديث بنحوه.

وهذا إسناد صحيح.

٣- **عائشة بنت سعد** بن أبي وقاص.

أخرجه البزار في «مسنده» (٤٨/٤ ح١٢١٢) حدثنا عبدالله بن شبيب، قال: نا يعقوب بن محمد، قال: نا سعيد بن يحيى بن الحسن، قال: حدثني عمي إبراهيم بن الحسن، عن عائشة بنت سعد، به، بنحوه. وقال: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن عائشة بنت سعد عن أبيها إلا إبراهيم بن الحسن».

أقول: وهذا إسناد ضعيف، فيه:

أ- عبدالله بن شبيب الربعي: مجمعٌ على ضعفه. تقدمت ترجمته (ص١٩٩).

ب- يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبدالملك الزهري، أبو يوسف المدني. قال الإمام أحمد: «ليس بشيء، ليس يسوى شيئاً». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال مرة: «منكر الحديث». والجمهور على تضعيفه.

=

ضَرب لِلمعنى مثلاً بما[1] يُشاهده الرَّاؤُون من حال البقر ليكون أَثْبت في الضمائر، وذلك أن سائر الدواب تأخذ من نبات الأرض بأسنانها، والبقر بلسانها فضرب بها المثل لمعنيين، أحدهما: أنهم لا يهتدون من المَآكِل إلا[2] إلى ذلك سبيلاً[3]، كما أن البقرة لا تتمكن من الاحتشاش إلا بلسانها.

ينظر: الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته عن أسئلة البرذعي (٢/٤٤٩، ٦٩١)، ضعفاء العقيلي (٢٠٧٣)، الجرح والتعديل (٩/٢١٤)، ميزان الاعتدال (٩٨٣٤)، المغني في الضعفاء (٧٢٠٢)، تهذيب التهذيب (١١/٣٤٧)، التقريب (٧٨٣٤).

ج- سعيد بن يحيى بن الحسن بن عثمان بن عبدالرحمن بن عوف، أبو عثمان الزهري. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٥٢١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٧٤) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٦٣) ولم أقف على أكثر من ذلك. وقد ذكروا من الرواة عنه: يعقوب بن حميد بن كاسب، ويعقوب بن محمد الزهري.

د- إبراهيم بن الحسن بن عثمان بن عبدالرحمن بن عوف الزهري. كالذي قبله، ولم يذكروا في الرواة عنه سوى ابن أخيه سعيد بن يحيى. ينظر: التاريخ الكبير (١/٢٨٠)، الجرح والتعديل (٢/٩٢)، الثقات (٦/٨).

ولذلك قال الذهبي في «الميزان» (٧٠): «لا يُدرى من هو؟». وقال في «المغني» (٦٢): «فيه جهالة». وينظر: لسان الميزان (١٠٦).

والحاصل أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد.

الخلاصة: بهذه المتابعات يتقوى حديث زيد بن أسلم عن سعد بن أبي وقاص إلى الحسن لغيره، بل إلى الصحيح. والله أعلم.

(١) «بما» من (س) و(ب).

(٢) «إلا» ليست في (س).

(٣) قال في «التعليق الصبيح» (٥/١٦٧): «أي يجعلون ألسنتهم وسائل أكلهم فيمدحون الناس ويذمُّونهم بالباطل والكذب، ويظهرون الفصاحة والبلاغة ليحصل لهم شيء من حطام الدنيا وشهواتها».

/والآخر: أَنَّهم في مَغْزاهم[١] ذلك كالبقرة التي لا تستطيع أن تُمَيِّز في رَعيها بين الرُّطْب[٢] [١٩٥/ب] والشَّوْكَة، وبين الحُلْوِ والمُرّ بل تلُفُّ الكُلَّ[٣] بلسانها لَفًّا، فكذلك هؤلاء[٤] الذين يتخذون ألسنتهم ذريعة إلى مَآكِلهم لا يُميِّزون بين الحق والباطل ولا بين الحلال والحرام ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾[٥].

---

(١) يعني في مَقْصدهم. القاموس مادة غزا (٤١٨/٤).

(٢) في (س) و(ب): «الرطبة».

والرُّطْب: (بضم الراء وسكون الطاء المهملة وضمها): الرِّعْي الأخضر من البقول والشجر وهو اسم جامع لا يفرد. ينظر: العين، باب الطاء والراء والباء معهما (٤٢١/٧)، ترتيب اللسان مادة رطب (١٦٦٤/٣)، مختار الصحاح (ص١٠٤).

(٣) «الكل» ليست في (س).

(٤) «هؤلاء» من (س) و(ب).

(٥) سورة المائدة، الآية (٤٢).

٢١- وفي معناه حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي يليه[1] وفيه: «الباقرة» مكان

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٥-٣١٦ ح٣٧٣٥) ولفظه: «إن الله يبغض البليغ من الرجال الذي يتخلَّلُ بلسانه كما تتخلَّلُ الباقرة بلسانها» وقال: غريب.

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب ما جاء في المتشدق في الكلام (٤/٣٠١ ح٥٠٠٥) عن محمد ابن سنان الباهلي.

والترمذي في الأدب، باب ما جاء في الفصاحة والبيان (٨/٦٧ ح٢٨٥٧) عن محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، حدثنا عمر بن علي المقدمي.

وابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب ما يستحب من الكلام (٥/٣٠١ ح٢٦٢٨٨)، والإمام أحمد (١١/١٠١ ح٦٥٤٣) عن يزيد بن هارون.

والإمام أحمد (١١/٣٧٠ ح٦٧٥٨) عن أبي كامل.

والإمام أحمد -الموضع السابق-، والبيهقي في «الآداب» (ص٢٤٧ ح٥٢٠) عن يونس بن محمد المؤدب.

والطبراني في «الأوسط» (٥/٢٠٥ ح٥٠٩١) من طريق سريج بن النعمان.

والطبراني أيضاً (٩/٢٧ ح٩٠٣٠)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١/١٠٢) من طريق خالد بن نزار.

سبعتهم عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً. وقال الترمذي: «حسن غريب من هذا الوجه». وعنده: «البقرة» بدل «الباقرة».

وقال الطبراني -في الموضعين-: «لا يُروى هذا الحديث عن عبدالله بن عمرو إلا بهذا الإسناد، تفرد به نافع بن عمر».

وفي رواية يزيد بن هارون: «قال نافع: أراه رفعه».

وفي رواية أبي كامل: «قال نافع: ولا أعلمه إلا عن النبيﷺ».

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: «ولم يشك يونس». أقول: وكذلك الباقون.

=

قال الترمذي في «العلل الكبير» كما في ترتيبه لأبي طالب القاضي (٢/٨٧٣)-: سألت محمداً - يعني البخاري- عن هذا الحديث، فقال: «إن نافع بن عمر يقول: عن عبدالله بن عمرو، ومرة يقول: أراه عن عبدالله بن عمرو» قال محمد: «وأرجو أن يكون محفوظاً».

ذكر خلاف في الإسناد:

روى هذا الحديث وكيع بن الجراح، وأبو قتيبة عن نافع بن عمر مرسلاً.

أخرجه وكيع في «الزهد» (٢/٥٧٥ ح٣٠٢).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٧٢٨) حدثني فضل بن إسحاق، حدثنا أبو قتيبة.

كلاهما عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٤١): سألت أبي عن حديث رواه وكيع، عن نافع بن عمر الجمحي، عن بشر بن عاصم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره، فقلت لأبي: أليس قد حدثتنا عن أبي الوليد وسعيد بن سليمان، عن نافع بن عمر، عن بشر بن عاصم الثقفي، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ ؟ فقال: «نعم». وقال: «جميعاً صحيحان، قصر وكيع».اهـ. يعني فلم يوصله بل أرسله.

أقول: الصواب الموصول، كما رواه أبو الوليد وسعيد بن سليمان وغيرهما ممن تقدم تخريج حديثهم، فهؤلاء تسعة أنفس رووه بالوصل، فالحكم لهم. والله أعلم.

دراسة سند أبي داود:

١- **محمد بن سنان** الباهلي، أبو بكر البصري، المعروف بالعَوَقيّ. والعَوَقة: حيٌّ من الأزد نزل فيهم فنسب إليهم. وفاته سنة ثلاث وعشرين ومئتين.

روى عن نافع بن عمر الجمحي، وإبراهيم بن طهمان، وهشيم بن بشير وغيرهم.

وعنه البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم الرازي وغيرهم.

قال ابن أبي الثلج: «ما رأيت عفان يثني على أحد إلا على محمد بن سنان، لما بلغه أنه قد حدث» قال: «عن مثله فاكتبوا».

وقال ابن معين ومسلمة بن قاسم: «ثقة».

وقال الدارقطني: «ثقة حجة».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت».

=

الجرح والتعديل (٢٨٩/٧)، تهذيب الكمال (٥٢٦٧)، تهذيب التهذيب (١٨٢/٩)، التقريب (٥٩٣٥).

٢- نافع بن عمر بن عبدالله بن جَمِيل الجُمَحي، المكي. المتوفى سنة تسع وستين ومئة.

روى عن بشر بن عاصم، وعبدالله بن أبي مُليكة، وعمرو بن دينار وغيرهم.

وعنه محمد بن سنان، وخالد بن نزار، وسُريج بن النعمان وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ثبت ثبت، صحيح الحديث».

وقال ابن مهدي: «كان من أثبت الناس».

وقال ابن معين والنسائي وأبو حاتم وغيرهم: «ثقة».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت».

الجرح والتعديل (٤٥٦/٨)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (١٤٠٦)، تهذيب الكمال (٦٣٦٧)، التقريب (٧٠٨٠).

٣- بشر بن عاصم بن سفيان بن عبدالله بن ربيعة بن الحارث الثَّقفي الطائفي. وفاته بعد الزهري بيسير، والزهري مات سنة أربع وعشرين ومئة. وقال ابن حبان: «مات بعد الزهري سنة أربع وعشرين ومئة».

روى عن أبيه عاصم بن سفيان، وسعيد بن المسيب.

وعنه نافع بن عمر الجمحي، وابن عيينة، وابن جريج وغيرهم.

قال ابن معين والنسائي: «ثقة».

وكذلك قال الحافظان الذهبي وابن حجر.

التاريخ الكبير (٧٧/٢)، ثقات ابن حبان (٩٢/٦)، تاريخ الإسلام (٤٧/٥)، الكاشف (٥٨٢)، تهذيب التهذيب (٣٩٦/١)، التقريب (٦٩٠).

٤- عاصم بن سفيان بن عبدالله الثقفي، أخو عبدالله. من الثالثة.

روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي أيوب الأنصاري، وأبيه سفيان وغيرهم.

وعنه ابنه بشر بن عاصم، وابن ابنه سفيان بن عبدالرحمن بن عاصم، وعمرو بن شعيب.

ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل مكة.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «صدوق».

=

«البقرة»، وكأنه أدخل الهاء فيها على أنها واحدة[١] من جنس، كالبقرة من البقر، وقد قرئ في الشواذ: ﴿إِنَّ البَاقِرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾[٢] والذي وجدناه من قول أهل اللغة أن البقر[٣] اسم للجنس، وجمعه: الباقر[٤] ولم نجد الهاء ملحقة بها إلا في هذا الحديث.

وهو كذلك -إن شاء الله- فهو من طبقة التابعين، وروى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «ثقاته». والله أعلم.

التاريخ الكبير (٤٧٩/٦)، ثقات ابن حبان (٢٣٦/٥)، تهذيب التهذيب (٣٧/٥)، التقريب (٣٠٥٩).

الحكم على الحديث:

حسن بهذا الإسناد.

ويشهد له حديث سعد بن أبي وقاص الذي قبله، فيصير به صحيحاً لغيره. والله أعلم.

(١) في (س) و(ب): «واحد».

(٢) سورة البقرة، الآية (٧٠).

وهكذا قرأ عكرمة ويحيى بن يعمر وابن أبي علية وكرداب. ينظر: تفسير ابن أبي حاتم (١٤٠/١-١٤١)، شواذ القراءات للكرماني (ص٦٥)، تفسير القرطبي (٤٤٦/١، ٤٥٢).

(٣) في الأصل: «البقرة»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب. وراجع المصادر في الهامش الآتي.

(٤) قال الخليل: الباقر: «جمع البقر مع راعيها، وكذا الجامل جمع الجَمَل مع راعيها». العين، باب القاف والراء والباء معهما (١٥٨/٥) وكذا قال غيره. ينظر: الصحاح مادة بقر (٥٩٤/٢)، ترتيب اللسان (٣٢٤/١)، القاموس (٢٢/٢).

٢٢- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من تعلم صَرْف الكلام»[1].

(١) الحديث في «المصابيح» (٣١٦/٣ ح٣٧٣٧) ولفظه: «من تعلم صرف الكلام ليسبيَ به قلوب الرجال، أو الناس، لم يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب ما جاء في المتشدق في الكلام (٣٠٢/٤ ح٥٠٠٦) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٢/٤ ح٤٩٧٤) وفي «الآداب» (ص٢٤٧ ح٥٢١).

حدثنا ابن السرح، حدثنا ابن وهب، عن عبدالله بن المسيب، عن الضحاك بن شرحبيل، عن أبي هريرة.

دراسة إسناده:

١- ابن السَّرْح: أحمد بن عمرو بن عبدالله بن عمرو القرشي، الأموي، أبو الطاهر المصري. وفاته سنة خمسين ومئتين.

روى عن عبدالله بن وهب، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن إدريس الشافعي وغيرهم.

وعنه مسلم، وأبو داود، والنسائي وغيرهم.

قال علي بن الحسين بن خلف بن قديد: «كان ثقة ثبتاً صالحاً».

وقال النسائي: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

وفي «التقريب»: «ثقة».

وروى له مسلم في «صحيحه».

ثقات ابن حبان (٢٩/٨)، تهذيب الكمال (٨٦)، تذكرة الحفاظ (٥١٩)، التقريب (٨٥)، طبقات الحفاظ (٤٩٧).

٢- ابن وهب: عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، المتوفى سنة سبع وتسعين ومئة.

روى عن عبدالله بن المسيب، وحيوة بن شريح، والليث بن سعد وغيرهم.

وعنه أحمد بن عمرو بن السرح، وأحمد بن صالح المصري، ويونس بن عبدالأعلى وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «كان عالماً صالحاً فقيهاً كثير العلم».

=

وقال ابن معين وأبو زرعة والعجلي وغيرهم: «ثقة».

وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه». وقال مرة: «حافظ إمام فقيه اتفقوا على تقدمه في أصحاب الليث، ويقدم في أصحاب مالك أيضاً، فليس أحد أقدم سماعاً من مالك منه ولا أجلَّ منه».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ عابد».

طبقات ابن سعد (٤٠٧٨)، ثقات ابن شاهين (٦١٦)، الإرشاد للخليلي (١/٢٥٥، ٣٩٩)، تهذيب الكمال (٣٦٤٥)، تهذيب التهذيب (٦/٦٥)، التقريب (٣٦٩٤).

٣- **عبدالله بن المُسَيَّب** القرشي مولاهم، الفارسي، أبو السَّوَّار المصري. وفاته سنة سبعين ومئة.

روى عن الضحاك بن شرحبيل، وعكرمة مولى ابن عباس، وإبراهيم بن راشد وغيرهم.

وعنه عبدالله بن وهب، ويحيى بن بكير.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن يونس في «تاريخه» -كما في «تهذيب التهذيب»-: «عبدالله بن المسيب بن جابر الفارسي مولى عمرو بن العجلان مولى عمر، كان فقيهاً مقبولاً عند القضاة روى عنه ابن وهب ويحيى ابن بكير وتوفي سنة سبعين ومئة».

وقال ابن حجر: «مقبول».

التاريخ الكبير (٥/٢٠٢)، الجرح والتعديل (٥/١٧٣)، ثقات ابن حبان (٧/١٨)، تهذيب الكمال (٣٥٧٣)، تهذيب التهذيب (٦/٣٠)، التقريب (٣٦٢٢).

٤- **الضحاك بن شرحبيل** بن عبدالله بن نوف الغافِقي -نسبة إلى غافق من الأزد-، أبو عبدالله المصري. من الرابعة.

روى عن أبي هريرة، وابن عمر، وعمران بن عوف الغافقي وغيرهم.

وعنه عبدالله بن المسيَّب، وحيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب وغيرهم.

قال أبو زرعة: «لا بأس به صدوق».

وقال العجلي: «تابعي ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال مهنّا: سألت أحمد عن الضحاك بن شرحبيل، فقال: «ضعيف».

=

وروى البزار في «مسنده» (٤١٥/١ ح٢٩٢) حديثه عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة. ثم قال: «هذا خطأ، وأحسب أن خطأه أتى من قبل الضحاك بن شرحبيل، فرواه عنه رشدين بن سعد وعبدالله بن لهيعة عن زيد بن أسلم عن أبيه، عن عمر. والصواب ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس».

وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢٨٩/٧): «الضحاك بن شرحبيل هذا مصري، ذكره ابن يونس في «تاريخ المصريين»، وذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يُذكر له رواية عن أحد من الصحابة، وإنما روايته عن التابعين».

قال ابن حجر: «وكذا ذكره يعقوب بن سفيان ولم يذكر له رواية عن صحابي».

وقال الذهبي: «صدوق». ومرة: «صدوق مُقِلّ».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يهم».

أقول: هكذا وصفه الحافظان بأنه (صدوق) اعتماداً على قول أبي زرعة وهو من المعتدلين في التعديل والتجريح، وزاد ابن حجر «يهم» بالنظر إلى أوهام يسيرة وقعت في حديثه، على قلة ما روى، فلعل قول ابن حجر أدق.

وأما تضعيف الإمام أحمد: فقد جعله الحافظ الذهبي في الضحاك بن شرحبيل الراوي عن زيد بن أسلم، وفرق بينه وبين الغافقي، فقال في «الميزان»: «الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم ضعفه أحمد بن حنبل. أما الضحاك بن شرحبيل المصري الغافقي، عن أبي هريرة فصدوق». وكذلك جعلهما اثنان في «المغني».

لكن أنكر ذلك ابن حجر في «اللسان» وقال: «هما واحد».

أقول: وعلى القول بأنهما واحد، فيحمل كلام الإمام أحمد على روايته عن زيد بن أسلم حديث الوضوء مرة مرة، التي أنكرها الأئمة النقاد، كما تقدم من قول البزار، وكذلك قال الترمذي في «سننه» (٥٠/١)، والدارقطني في «العلل» (١٤٤/٢-١٤٥) وغيرهم.

أو على تضعيفه في حديث معين غير هذا. والله أعلم.

وربما كان قول ابن حجر «صدوق يهم» أراد به التوسط بين الأقوال التي قيلت في الضحاك، يعني أنه استخلص هذه العبارة من مجموع الأقوال. والعلم عند الله تعالى.

=

أراد[1] به الزيادة من القول على ما مرَّ بيانه[2]، مأخوذ من صرف الدراهم، والصَّرْف: الفَضْل.

يقال: هو لا يحسن[3] صَرْف الكلام، أي فَضْل بَعضٍ من بعض[4].

التاريخ الكبير (٤/٣٣٥)، ترتيب ثقات العجلي (٧٧١)، الجرح والتعديل (٤/٤٥٩)، الضعفاء لابن الجوزي (١٧١٣)، تهذيب الكمال (٢٩١٩)، ميزان الاعتدال (٣٩٣٨، ٣٩٣٧)، المغني في الضعفاء (٢٩٠٩، ٢٩٠٨)، لسان الميزان (٤٣١٢)، تهذيب التهذيب (٤/٣٩١)، التقريب (٢٩٦٩)، بحر الدم (٤٦٥)، لب اللباب (٢٨٤٥).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف؛ من أجل عبدالله بن المسيَّب، تقدم قول ابن حجر فيه «مقبول» يعني حيث يتابع وإلا فلين الحديث. و لم أقف له على متابع.

وتقدمت أيضاً إشارة المنذري إلى أن الضحاك بن شرحبيل لم تُذكر له رواية عن أحد من الصحابة، ثم عقب قوله السابق بقوله: «ويشبه أن يكون الحديث منقطعاً». والله أعلم.

(١) في بقية النسخ: «أريد».

(٢) ينظر شرح الحديث (١٠، ١١، ١٩).

وقال الخطابي في «معالم السنن» (٧/٢٨٨): «إنما كره رسول الله ﷺ ذلك لما يدخله من الرياء والتصنع، ولما يخالطه من الكذب والتَّزيُّد».

(٣) في الأصل و(أ): «هذا يحسن»، والمثبت من (س) و(ب) وهو أولى في هذا السياق، وقد جاء هكذا أيضاً في «التعليق الصبيح» (٥/١٦٨) نقلاً عن التوربشتي.

وهو أيضاً يوافق ما ورد في بعض المصادر مثل «تهذيب اللغة» (١٢/١٦٢) و«الغريبين» مادة صرف (٤/١٠٧٣) ولعل المؤلف أخذه عنهما.

(٤) ينظر: أيضاً -غير ما تقدم-: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٣٧٦)، الفائق مادة صرف (٢/٢٩٧)، ترتيب اللسان (٤/٢٤٣٥-٢٤٣٦).

وذكر القاري في «المرقاة» (٨/٥٥٢) وجهاً آخر لمعنى «صرف الكلام» وهو إيراده على وجوه مختلفة.

٢٣- ومنه حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه: لو قَصَد في قوله لكان خيراً له. سمعت رسول الله ﷺ يقول[1]: «لقد رَأَيْتُ -أو أُمِرْتُ- أن أَتَجَوَّز في القول...» الحديث[2].

---

(١) «يقول» ليست في (س).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٦-٣١٧ ح٣٧٣٨) ولفظه: عن عمرو بن العاص: أنه قال يوماً -وقام رجلٌ فأكثر القولَ فقال عمرو-: لو قصد في قوله لكان خيراً له، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لقد رأيتُ -أو أُمرت- أن أتجوَّز في القول، فإن الجواز هو خيرٌ».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب ما جاء في المتشدق في الكلام (٣٠٢/٤ ح٥٠٠٨) ومن طريقه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٢/٤ ح٤٩٧٥) حدثنا سليمان بن عبدالحميد، أنه قرأ في أصل إسماعيل بن عياش، وحدثه محمد بن إسماعيل ابنه، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ضَمْضَم، عن شريح ابن عبيد، قال: ثنا أبو ظَبْية، أن عمرو بن العاص قال يوماً... الحديث بهذا اللفظ.

دراسة إسناده:

١- **سليمان بن عبدالحميد** بن رافع البَهْراني، أبو أيوب الحمصي. وفاته سنة أربع وسبعين ومئتين.

روى عن محمد بن إسماعيل بن عياش، وحيوه بن شريح، ويحيى بن صالح الوُحَاظي وغيرهم.

وعنه أبو داود، وابن أبي حاتم، وأبو عوانة في «صحيحه» وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: «هو صديق أبي، كتب عنه أبي، وسمعت منه بحمص، وهو صدوق».

وقال مسلمة بن قاسم: «ثقة». ووثقه أيضاً أبو علي الجياني.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان ممن يحفظ الحديث، ويتنصَّب».

وقال النسائي: «كذَّاب، ليس بثقة ولا مأمون».

وفي «التقريب»: «صدوق، رُمي بالنَّصْب، وأفحش النسائي القول فيه».

خلاصة حاله: ثقة؛ فقد وثقه عددٌ من الأئمة وروى عنه أبو عوانة في «صحيحه». وأما قول النسائي فيه فلم يتابع عليه، ولعله بسبب ما اتُّهم به من التَّنَصُّب. والله أعلم.

=

الجرح والتعديل (٤/١٣٠)، ثقات ابن حبان (٨/٢٨١)، تاريخ دمشق (٢٢/٣٤٢)، تهذيب الكمال مع حاشية المحقق (٢٥٤٠)، ميزان الاعتدال (٣٤٨٩)، تهذيب التهذيب (٤/١٨٠)، التقريب (٢٥٨٤).

٢- محمد بن إسماعيل بن عياش بن سُلَيْم العَنْسي الحمصي. من العاشرة.

روى عن أبيه إسماعيل بن عياش.

وعنه سليمان بن عبدالحميد البَهْراني، وأبو زرعة الرازي، وهاشم بن مرثد الطبراني وغيرهم.

قال أبو داود: «لم يكن بذاك، قد رأيته، ودخلت حمص غير مرة وهو حي، وسألت عمرو بن عثمان عنه، فَدَفَعَهُ». هكذا في «تهذيب الكمال». وفي «تهذيب التهذيب» -طبعة دار الفكر-: (فَذَمَّه).

قال أبو حاتم: «لم يسمع من أبيه شيئاً، حملوه على أن يحدث فحدث».

وقال ابن حجر: «قد أخرج أبو داود عن محمد بن عوف، عنه، عن أبيه، عدة أحاديث لكن يروونها بأن محمد بن عوف رآها في أصل إسماعيل».

أقول: وكذلك ما أخرجه أبو داود عن سليمان بن عبدالحميد البَهْراني.

وفي «التقريب»: «عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع».

ولم يبين الحافظُ حالَه، والظاهر أنه «ضعيف»، كما يفيده كلام أبي داود، وعمرو بن عثمان. والله أعلم.

الجرح والتعديل (٧/١٨٩)، تهذيب الكمال (٥٠٦٧)، المغني في الضعفاء (٥٢٩٧)، تهذيب التهذيب (٩/٥١)، التقريب (٥٧٣٥).

٣- إسماعيل بن عياش بن سُلَيم العَنْسي، أبو عتبة الحِمْصي. مات سنة إحدى - أو اثنتين - وثمانين ومئة.

روى عن أبي سلمة سليمان بن سليم الكناني، وسليمان الأعمش وغيرهما.

وعنه سعيد بن منصور، ويزيد بن هاون وغيرهما.

أكثر الأئمة على قبول حديثه إذا روى عن الشاميين، ورده إذا روى عن غيرهم من الحجازيين والعراقيين.

قال المرُّوذي: سألت أحمد عن إسماعيل بن عياش، فحسن روايته عن الشاميين، وقال: «هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم».

=

وقال أبو داود: سألت أحمد عن إسماعيل، فقال: «ماحدث عن مشايخهم». قلت: الشاميين؟ قال: «نعم، فأمَّا ما حدث عن غيرهم فعنده مناكير».

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سئل يحيى عن إسماعيل، فقال: «ليس به بأس في أهل الشام، والعراقيون يكرهون حديثه...».

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت يحيى يقول: «إسماعيل ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم».

وقال يعقوب بن سفيان: «تكلم قومٌ في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولايدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين».

وقال دحيم: «إسماعيل في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين».

وقال عمرو بن علي: «إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة... فليس بشيء».

وقال البخاري: «إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر».

وفي موضع آخر: «ما روى عن الشاميين فهو أصح». علق الذهبي فقال: «ومع هذا فما احتج به».

وقال أبو زرعة: «صدوق، إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين».

أقول: وهناك أقوال أخرى لبعض هؤلاء الأئمة ولغيرهم في هذا المعنى مع اختلاف في بعض الألفاظ، أتركها خشية الإطالة.

ومن العلماء من ضعف حديثه بإطلاق، منهم: ابن المديني والنسائي، مع أنه روي عن النسائي أيضاً قوله - كما في «تهذيب ابن حجر» -: «صالح في حديث أهل الشام».

وقال أبو حاتم: «لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري».

وفي «مقدمة مسلم» عن أبي إسحاق الفزاري: «اكتب عن بقية ماروى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ماروى عن غير المعروفين، ولاتكتب عن إسماعيل ماروى عن المعروفين ولا غيرهم».

وقال ابن خزيمة: «لايحتج به».

وقال ابن حبان: «كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وماحفظ على الكبر من حديث الغرباء، خلَّط فيه وأدخل =

الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لايعلم، ومن كان هذا نعته، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه».

وقال الحاكم: «هو مع جلالته إذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه».

خلاصة حاله: الصواب -إن شاء الله- هو ماقاله أكثر الأئمة من قبول حديثه إذا روى عن الشاميين - وهم أهل بلده -، ورده إذا روى عن غيرهم من الحجازيين والعراقيين. ولكن حديثه عن الشاميين يأخذ رتبة الحسن، وهو الذي رجحه الحافظان الذهبي وابن حجر.

قال الذهبي في «السير»: «حديث إسماعيل عن الحجازيين والعراقيين لايحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه».

وقال أيضاً: «هو فيهم - أي الحجازيين والعراقيين - كثير الغلط، بخلاف أهل بلده فإنه يحفظ حديثهم ويكاد أن يتقنه إن شاء الله».

وقال أيضاً: في «المغني»: «صدوق في حديث أهل الشام، مضطرب جداً في أهل الحجاز».

وقال ابن حجر: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم».

أقول: ويحمل إطلاق تضعيفه على ماوقع في حديثه من الأغلاط والمناكير عن الحجازيين والعراقيين، وعليه فالأولى تقييد تضعيفه في حديثه عن هؤلاء فقط.

سؤالات أبي داود لأحمد (٣٠٠)، التاريخ الكبير (٣٦٩/١)، ضعفاء العقيلي (١٠٢)، الجرح والتعديل (١٩١/٢)، المجروحين لابن حبان (١٢٤/١)، الكامل لابن عدي (١٢٧)، ثقات ابن شاهين (٩)، تهذيب الكمال (٤٧٢)، سير أعلام النبلاء (٣١٢/٨)، ميزان الاعتدال (٩٢٤)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٣٨)، المغني في الضعفاء (٨٥/١)، الكاشف (٤٠٠)، تهذيب التهذيب (٢٨٠/١)، التقريب (٤٧٣).

٤- ضَمْضَم بن زُرْعَة بن ثُوَب (بضم المثلثة وفتح الواو ثم موحدة) الحضرمي، الحمصي. من السادسة.

روى عن شريح بن عبيد الحضرمي.

وعنه إسماعيل بن عياش، ويحيى بن حمزة الحضرمي.

وثقه ابن معين وابن نمير.

وقال أحمد بن محمد بن عيسى: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

=

وقال أبو حاتم: «ضعيف».

وقال الذهبي في «الديوان»: «صالح، ضعفه أبو حاتم».

وفي «الكاشف»: «مختلف فيه».

وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

وهو كما قال -إن شاء الله-، وإنما لم نوثقه، مع أن الذين وثقوه أكثر، من أجل تضعيف أبي حاتم، وهو قول من إمام معتبر لابد من توجيهه، فإذا حملناه على حديث خاص -وهو أولى ما يوجه به-؛ فإن هذا الرجل قليل الرواية، وإذا كان كذلك فإن الخطأ اليسير يؤثر فيه بخلاف من هو مكثر منها. والله أعلم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (٤٤٣)، الجرح والتعديل (٤/٤٦٨)، تاريخ دمشق (٢٤/٤١٥)، تهذيب الكمال (٢٩٤٢)، ديوان الضعفاء (١٩٩١)، الكاشف (٢٤٤٧)، تهذيب التهذيب (٤/٤٠٥)، التقريب (٢٩٩٢).

٥- **شُرَيح بن عُبَيد** بن شُرَيح بن عبد بن عَرِيب الحضرميّ، أبو الصلت وأبو الصواب الشامي الحمصي. من التابعين، مات بعد سنة ثمان ومئة، من الثالثة.

روى عن أبي ظَبْية الكَلاعي، وعمرو بن الأسود، وفضالة بن عبيد وغيرهم.

وعنه ضَمْضَم بن زُرْعة، وصفوان بن عمرو، وثور بن يزيد الرحبي وغيرهم.

وثقه العجلي ودحيم ومحمد بن عوف وابن حبان والنسائي وغيرهم.

لكنه كان كثير الإرسال، وقد ذكر ابن أبي حاتم والعلائي وابن حجر وغيرهم جماعة ممن أرسل عنهم. وسئل محمد بن عوف: هل سمع شريح بن عبيد من أحد من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: «ما أظن ذلك، وذلك أنه لا يقول في شيء من ذلك سمعت».

وفي «التقريب»: «ثقة، وكان يرسل كثيراً».

المراسيل لابن أبي حاتم (١٤٠)، مشاهير علماء الأمصار (٨٨٩)، جامع التحصيل (٢٨٣)، تهذيب الكمال (٢٧٢٦)، تهذيب التهذيب (٤/٢٨٨)، التقريب (٢٧٧٥).

٦- **أبو ظَبْية** (بالمعجمة ثم موحدة) ويقال: أبو طَيْبة (بالمهملة ثم مثناة) والأول أصح، السُّلَفي، ثم الكَلاعي الشامي الحمصي. من الثانية.

روى عن عمرو بن العاص، وأبي أمامة الباهلي، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه شريح بن عبيد، وثابت البناني، ومحمد بن سعد الأنصاري وغيرهم.

=

قوله: «لو قَصَد» أي لو أخذ في كلامه الطريق المستقيم، والقَصْد: ما بين الإفراط والتفريط[1].

ومعنى قوله: «أن أَتَجَوَّز» أي أُسْرِع فيه وأُخَفِّفَ المَؤُونَة عن السامع، من[2] قولهم: تَجَوَّز في صلاته: أي خَفَّف[3][4]، ويقال: تجوَّز في كلامه أي تكلم بالمجاز[5]، وليس له في هذا الحديث وجه. والله أعلم.

ذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة التي تلي الطبقة العليا من تابعي أهل دمشق.

وقال ابن معين: «ثقة».

وقال الدارقطني: «لا بأس به».

وقال شهر بن حوشب: «دخلت المسجد فإذا أبو أمامة جالس في زاوية المسجد، فجلست إليه، فجاء شيخ يقال له: أبو ظَبْية من أفضل رجلٍ بالشام إلا رجلاً من أصحاب النبي ﷺ...».

وفي لفظ آخر: «كانوا لا يعدلون به رجلاً إلا رجلاً صاحب محمداً ﷺ».

وفي «التقريب»: «مقبول». ولا أدري ما وجهه، والصواب توثيقه. والله أعلم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (٧٢٥، ٩١٥)، كتاب الكنى من التاريخ الكبير (٤٠٩)، تصحيفات المحدثين (١١٠٨/٣-١١٠٩)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٤٨٠/٣)، تهذيب الكمال (٧٤٥٧)، الإصابة (١٠١٨٠)، التقريب (٨١٩٢).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث ضعيف؛ من أجل محمد بن إسماعيل بن عياش، ومن أجل أنه لم يسمعه من أبيه. والله أعلم.

(١) ينظر: العين، باب القاف والصاد والدال معهما (٥٤/٥)، النهاية مادة قصد (٦٠/٤)، ترتيب اللسان (٣٦٤٢/٦).

(٢) «من» ليست في (أ).

(٣) جملة: «في صلاته أي خفف» كررها في (أ).

(٤) ينظر: العين (١٦٥/٦)، المجموع المغيث مادة جوز (٣٧٥/١)، النهاية (٣٠٣/١)، ترتيب اللسان (٧٢٥/٢)، مختار الصحاح (ص٤٩).

(٥) ينظر: «ترتيب اللسان» و«مختار الصحاح» -الموضع السابق-.

ومن باب حفظ[1] اللسان والغيبة[2]

من الصحاح:

٢٤- حديث أبي هريرة[3] رضي الله عنه أن النبي[4] ﷺ قال: «إذا قال الرجل: هَلَكَ الناس، فهو أَهْلَكُهُم»[5].

أَهْلَكُهم[6]: بضم الكاف، ويُروى أيضاً بفتح الكاف.

قيل[7]: هذا إذا قاله استحقاراً واستصغاراً لشأنهم وما هم عليه، لا تَحَزُّناً وإشفاقاً، فيكون ما اكتسب بذلك عُجْباً بنفسه، أشدَّ مما هم فيه.

---

(١) «حفظ» ليست في (س).

(٢) «والغيبة» ليست (أ).

(٣) «أبي هريرة» بياض في (س) و(ب).

(٤) في (س) و(ب): «أن رسول الله».

(٥) الحديث في «المصابيح» (٣/٣١٩ ح٣٧٥٠).

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة، باب النهي من قول: هلك الناس (٤/٢٠٢٤ ح٢٦٢٣).

وفي آخره: قال أبو إسحاق: «لا أدري: أهلكَهم بالنصب، أو أهلكهُم بالرفع».

أقول: أبو إسحاق هذا هو: (إبراهيم بن سفيان) راوي «صحيح مسلم» عنه.

ينظر: شرح مسلم للأبي (٨/٥٩٥). وفي «مشارق الأنوار» (٢/٣٣٧): «نبه على الخلاف فيه ابن سفيان...».

(٦) «أهلكهم» ساقطة من (س).

(٧) هذا التفسير الذي سيذكره المؤلف بناء على رواية الضم، وهي التي يميل إليها المؤلف بدليل تقديمه لها، وذكره لرواية الفتح بصيغة التمريض، وهي بلا شك الرواية المشهورة عند المحدثين. قال النووي في «المنهاج» (١٦/٤١٣): «الرفع أشهر، ويؤيده أنه جاء في رواية رويناها في «حلية الأولياء» في ترجمة سفيان الثوري: فهو من أهلكهم».اهـ. وقال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١١/أ): «لعله الصواب».

=

وقيل: المراد[١] أهل البدع والغُلاة الذين يُؤَيِّسون[٢] الناس من رحمة الله عز وجل، ويُوجبون لهم الخلود بذنوبهم، إذا قال ذلك في أهل[٣] السنة والجماعة.

وعلى الفتح: معناه أنهم ليسوا كذلك، ألا[٤] هلكوا إلا من قِبَله بما نسبهم إليه من الهلاك، لا من قِبَلِ الله[٥] سبحانه وتعالى[٦].

وأخرج الإمام أحمد الحديث في «مسنده» (١١٤/١٣ ح٧٦٨٥) وزاد: يقول: «إنه هو هالك».

(١) في (س) و(ب): «المراد به».

(٢) في (س): «يسؤن».

وقوله: «يؤيِّسون» من اليأس، وهو القنوط ضد الرجاء أو قطع الأمل. ينظر: القاموس مادة أيس (٣١٦/٢) ومادة يأس (٤٠٣/٢).

(٣) «أهل» ساقطة من (س).

(٤) في (أ): «لا». وفي «مشارق الأنوار» -والنقل منه كما سيأتي-: «ولا».

(٥) لفظ الجلالة ساقطة من (س).

(٦) هذا التفسير بتمامه -مع اختلاف يسير- في «مشارق الأنوار» (٣٣٧/٢).

وينظر أيضاً في كلام الأئمة حول الحديث: غريب الحديث للخطابي (٥٣٦/١)، شعب الإيمان (٢٨٨/٥)، المنهاج للنووي (٤١٣/١٦)، النهاية مادة هلك (٢٣٣/٥)، شرح الزرقاني (٥١٣/٤).

٢٥- ومنه حديث عائشة رضي الله عنها أن رجلاً[١] استأذن على النبيﷺ فقال: «ائذنوا له فبئس أخو العشيرة...» الحديث[٢][٣].

لا سبيل إلى معرفة وجه هذا الحديث وما ورد في معناه[٤] إلا بعد التحقق[٥] بامتياز حال النبي ﷺ[٦] عن حال غيره، فإنه كان يخبر عن الغيب بأمر الله، ولو لم يؤذن[٧] له لم يكن

---

(١) قيل: هو عيينة بن حصن الفزاري. وقيل: مخرمة بن نوفل. وقال بعض العلماء بتعدد القصة.
ينظر: الغوامض والمبهمات لعبدالغني الأزدي (ص٩٧)، الغوامض والمبهمات لابن بشكوال (٣٥٧/١)، فتح الباري (٤٦٨/١٠، ٥٤٥).

(٢) كلمة «الحديث» تكررت في (س) مرتين.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣٢٢/٣ ح٣٧٥٨) ولفظه بتمامه: أن رجلاً استأذن على النبيﷺ فقال: «ائذنوا له فبئس أخو العشيرة» فلما جلس تَطَلَّق النبيﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلقَ الرجلُ قالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله قلتَ له كذا وكذا، ثم تَطَلَّقْتَ في وجهه وانبسطت إليه! فقال رسول اللهﷺ: «متى عَهِدْتِني فَحَّاشاً؟ إن شر الناس عند الله منـــزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره» ويروى: «اتقاء فحشه».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الأدب، باب لم يكن النبيﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً (ص١٢٨٢ ح٦٠٣٢) بهذا اللفظ وفيه اختلاف يسير، وزاد: «وبئس ابن العشيرة»، وفيه في باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب (ص١٢٨٦ ح٦٠٥٤)، وفيه، في باب المداراة مع الناس (ص١٣٠٠ ح٦١٣١) بنحوه.

ومسلم في البر والصلة، باب مداراة من يتقى فحشه (٢٠٠٢/٤ ح٢٥٩١) بنحوه.

(٤) يعني مما ظاهره الغيبة.

(٥) في (ب) و(أ): «التحقيق».

(٦) في (س) زيادة «في ذلك».

(٧) في (أ): «يرون» مكان «يؤذن».

ليفعل[١].

ففي[٢] قوله: «ائذنوا له فبئس أخو العشيرة» تنبيه للسامعين على أخذ حذرهم منه، ورُخصة للأمة في التَّوقِّي عن شرٍّ من لا يُؤْمن شَرُّه بإظهار البِشْر له والانبساط إليه[٣].

---

(١) يعني أن الله يُطلعه على بعض صفات عباده وأخلاقهم المذمومة الباطنة، فيذكرها لأمته نصحاً لها، لئلا يغتر به من لا يعرف باطنه. وكأن المؤلف جعل هذا خاصاً بالنبي ﷺ.

لكن قال الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٦٩): «بل كل من اطلع من حال شخص على شيء، وخشي أن غيره يغتر بجميل ظاهره فيقع في محذور ما، فعليه أن يطلعه على ما يحذر من ذلك قاصداً نصيحته، وإنما الذي يمكن أن يختص به النبي ﷺ أن يكشف له عن حال من يُغتر بشخصه من غير أن يَطَّلع المغتر على حاله، فيذم الشخص بحضرته ليتجنبه المغتر ليكون نصيحة، بخلاف غير النبي ﷺ فإن جواز ذمه للشخص يتوقف على تحقق الأمر بالقول أو الفعل ممن يريد نصحه».

وقال ابن العربي المالكي في «عارضة الأحوذي» (٨/١٦١): «أمره الله أن يسن لأمته سنة في التعريف بحال الفاسق لمن جهله».

ومن رام المزيد في بحث هذه المسألة فليراجع -غير ما تقدم-: أعلام الحديث (٣/٢١٧٩)، شرح السنة (١٣/١٤٢)، إكمال المعلم (٨/٦٢)، المفهم (٦/٥٧٢-٥٧٣)، شرح الزرقاني (٤/١٣١٨).

(٢) في (س): «وفي».

(٣) وهذه هي المداراة؛ قال القرطبي: «لكن ما لم يؤدِّ ذلك إلى المداهنة في دين الله تعالى». قال -تبعاً للقاضي عياض-: «والفرق بين المداراة والمداهنة: أن المداراة: بذل الدنيا لصلاح الدنيا أو الدين، وهي مباحة ومستحسنة في بعض الأحوال. والمداهنة المذمومة المحرَّمة: هي بذل الدين لصالح الدنيا. والنبي ﷺ إنما بذل له من دنياه حسن عشرته، والرفق في مكالمته، وطلاقة وجهه، و لم يمدحه بقول ولا روي ذلك في حديث، فعلى هذا فلا يناقض قوله ﷺ في هذا الرجل فعله معه، فإن قوله ذلك إخبار بحق، ومداراته له حسن عشرة مع الخلق...».اهـ. المفهم (٦/٥٧٣). وينظر: إكمال المعلم (٨/٦٢)، الفتح (١٠/٤٦٩).

وقولها: «تَطَلَّق له»[١] يُحتَمَل أنه بني[٢] من الطَّلاقَة[٣]، ويُحتَمَل أنه بمعنى الانْشِراح، يقال: «ما تَطَّلِقُ له نَفْسي» أي: ما تَنْشرح[٤].

---

(١) لفظ الحديث: «تطلَّق في وجهه» وهو بفتح الطاء المهملة وتشديد اللام وزن «تَفَعَّل». ينظر: عمدة القاري (١١٧/٢٢)، إشارد الساري (٣١/٩).

(٢) «بني» هكذا ظهرت لي في قراءتها.

(٣) مصدر طَلُق (بالضم) فهو طَلْق وطَلِيق، أي مستبشر منبسط الوجه مُتَهلِّله. ينظر: مشارق الأنوار (٤٠٠/١)، ترتيب اللسان مادة طلق (٢٦٩٤/٥)، عمدة القاري (١١٧/٢١).

وقال ابن حجر في «الفتح» (٤٦٩/١٠): «أي أبدى له طلاقة وجهه، يقال: وجه طَلْق وطليق أي مسترسل منبسط غير عبوس». وينظر: إرشاد الساري (٣١/٩).

(٤) قوله: «تطَّلِق» تَطَّلِق: بفتح الطاء المهملة وتشديدها وكسر اللام على وزن «تَفْتَعِل». ينظر: العين، باب القاف والطاء واللام معهما (١٠٢/٥)، ترتيب اللسان مادة طلق (٢٦٩٥/٥).

وممن ذكر المعنى الثاني: الكرماني في «الكواكب الدراري» (١٨٢/٢١) والأكثرون على ذكر المعنى الأول -كما تقدم- وهو الأظهر، والفرق بينهما: أن الأول انشراح في الظاهر وهو الوجه، والثاني في الباطن وهو انشراح النفس، والأول لا يدل على الرضا بخلاف الثاني، ومن هنا يتبين وجه ترجيح المعنى الأول وهو أن النبيﷺ لم يرض عن هذا الرجل بدليل قوله «بئس أخو العشيرة». والله أعلم.

٢٦- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «كلُّ أمتي معافَى إلا المجاهرين[١]...» الحديث[٢].

يعني: إلا[٣] الذين يعملون المعاصي جَهْرة ويكشفون ما يستره[٤] الله عز وجل عليهم من ذلك[٥].

---

(١) في الأصل و(أ): «المجاهرون» بالرفع، والمثبت من (س) و(ب) وهو الضبط الذي أراده المؤلف وصوبه، وذكر أنه قد حرف في «المصابيح» كما سيأتي.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٢٢/٣ ح٣٧٥٩) ولفظه - كما في المطبوعة المحققة التي أحيل عليها -: «كل أمتي معافى إلا المجاهرين، فإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول: يا فلان عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه».

ويلاحظ أن هذا اللفظ فيه مخالفة لما سيذكره المؤلف عن لفظ «المصابيح»، وسيأتي التنبيه عليه في موضعه.

تخريجه:

أخرجه البخاري في الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه (ص١٢٨٩ ح٦٠٦٩)، ومسلم في الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإنسان سِتر نفسه (٢٢٩١/٤ ح٢٩٩٠).

(٣) «إلا» ساقطة من (س) و(ب).

(٤) في (س) و(ب): «ستره».

(٥) مال إلى هذا الوجه: العيني في «عمدة القاري» (١٣٩/٢٢)، وابن حجر في «الفتح» (٥٠٢/١٠).

وقال العيني: «فإن قلتَ: المجاهر من باب المفاعلة يقتضي الاشتراك، قلتُ: معنى جاهر به: جهر به كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران:١٣٣] أي أسرعوا».

وقال ابن حجر: «هو من جاهر بكذا بمعنى جهر به، والنكتة في التعبير بفاعل إرادة المبالغة. قال: وبقية الحديث تؤكد هذا الاحتمال». وينظر: مشارق الأنوار (٢٠٦/١)، الكواكب الدراري (٢٠٤/٢١).

وفيه وجه آخر: وهو أنهم يُجاهرون بأعمالهم[١] القبيحة فيتحدَّثون[٢] به[٣]. يُقال: جَهَر به وأَجْهَره[٤]، وهذا الوجه أشبه بنمط الكلام.

و«المجاهرين» حُرِّف في كتاب «المصابيح» فقدم الهاء على الجيم[٥]، ثم كُتِب مرفوعاً[٦] وحَقُّه النصب على الاستثناء[٧].

---

(١) في (س): «وأعمالهم».

(٢) في الأصل و(أ): «فيُحَدِّثون». والمثبت من (س) و(ب) وهو أولى لأنه يكون من باب المفاعلة كما ذكره عددٌ من الشراح. ينظر: الموضعين السابقين من «الفتح» و«عمدة القاري».

(٣) أي بما ستره الله عليهم من تلك الأعمال، فالمجاهرة هنا بالتحدث فيما بينهم فتكون المفاعلة على ظاهرها. وينظر: المجموع المغيث مادة جهر (١/٣٨١)، النهاية (١/٣٠٩)، إكمال المعلم (٨/٥٤٠)، المنهاج للنووي (١٨/٣٢٩). وينظر: الفتح، عمدة القاري -الموضعين السابقين-.

(٤) ينظر: المجموع المغيث -الموضع السابقين-.

وفي «القاموس» مادة جهر (٢/٤٩): «جَهَرَ كمنع: عَلَنَ، وجهر الكلامَ وبه: أعلن به كأجهر».

وفي «ترتيب اللسان» (٢/٧١٠): «يقال: جهر الكلام وأجهره: أعلنه».

(٥) لم أر من أشار إلى هذا التحريف من شراح «المصابيح» غير المؤلف، وقد راجعت عدداً من نسخ «المصابيح» الخطية فلم أر هذا التحريف، فلعل النسخة التي كانت عند المؤلف كانت كذلك، فإن نسخ «المصابيح» كثيرة جداً كما تقدم في مكانة كتاب «المصابيح» وعناية العلماء به في القسم الدراسي.

(٦) في (أ): «مرفوعاً به».

أقول: جاء هذا اللفظ في مطبوعة «المصابيح» المحققة التي أحيل عليها: بالنصب «المجاهرين» كما صوبه المؤلف، فلعل النسخة التي اعتمد عليها المحققون وردت كذلك، وقد راجعت عدداً من نسخ «المصابيح» الخطية فوجدته كتب بالرفع «المجاهرون» وكذلك أيضاً ورد بالرفع في «مشكاة المصابيح» (٣/١٣٥٩).

(٧) ذكر ابن حجر وبعض شراح البخاري أن أكثر رواة البخاري رووه بالنصب، وكذا في رواية مسلم ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم.

=

وأمّا[1] «المَجَانَة[2]»[3]: أن لا يبالي الإنسان ما صنع.

وفي رواية النسفي: «إلا المجاهرون» بالرفع، وعليها شرح ابن بطال وابن التين. وخرجها بعضهم بأنها جارية على مذهب الكوفيين في الاستثناء المنقطع. قال ابن مالك: «وعلى هذا فتكون «إلا» بمعنى لكن والمعنى: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف، وأما البصريون فلم يروا في مثل هذا سوى النصب».

وخرجها بعض شراح «المصابيح» و«المشكاة» بأن قوله: «المجاهرون» مستثنى من قوله: «معافى» وهو في معنى النفي، أي كل أمتي لا يؤاخذون أو لا يعاقبون عقاباً شديداً إلا المجاهرون.

وهناك تخريجات أخرى لرواية الرفع. ينظر: شروح البخاري: للكرماني وابن حجر والعيني - المواضع السابقة-، والقسطلاني (٩/٥٠)، وشرح المشكاة للطيبي (١٠/٣١١٩)، ومرقاة المفاتيح (٨/٥٧٥).

(١) في (س) و(ب) «والمجانة».

(٢) يقال: مَجَن (بالفتح) يَمْجُن مُجُوناً ومَجَانة ومُجْناً، والجمع: مُجَّان ومَجَنَة، ومن النساء: مَوَاجِن. ينظر: العين، باب الجيم والنون والميم معهما (٦/١٥٥)، القاموس مادة مجن (٤/٢٧٦)، مختار الصحاح (ص٢٥٧).

(٣) لفظ الحديث في «المصابيح» -كما في المطبوعة التي أحيل عليها-: «المجاهرة». وفي «مشكاة المصابيح» (٣/١٣٥٩) ورد اللفظ كما أثبت المؤلف، ويظهر أنه اختلاف في نسخ «المصابيح» الخطية.

أقول: وهاتان روايتان للحديث، وقد ورد بغيرهما أيضاً، فورد بلفظ: «الإجهار» و«الإهجار» و«الجهار» و«الهجار». ينظر كلام العلماء حول هذه الروايات في: «شروح البخاري» المتقدمة، و«مشارق الأنوار» (١/٢٠٧) و«إكمال المعلم» (٨/٥٤٠) و«المنهاج» للنووي (١٨/٣٣٠).

ومن الحسان:

٢٧- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رفعه إلى النبي ﷺ قال: «إذا أصْبح ابن آدم فإن الأعضاء كلَّها تُكَفِّرُ[1] لِلِّسان[2]»[3].

---

(١) «تُكَفِّر» بضم المثناة الفوقية وفتح الكاف وتشديد الفاء المكسورة، مضارع «كَفَّر» الرباعي. هكذا وقفت عليها مضبوطة -بالحركات دون الحروف- ولا سيما في كتب الغريب واللغة التي أشارت إلى هذا الحديث -وسيأتي العزو إليها خلال هذه الهوامش-، ونصَّ القاري في «المرقاة» (٨/٥٨٤) على ضبط الفاء فقال: «بتشديد الفاء المكسورة».

وتبعه المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٧/١٣٣)، وهذا هو الموافق لما ذكره العلماء من أن هذه الكلمة مأخوذة من «تكفير الذِّمي»، وهو أن يُطأطِئ رأسه وينحني عند تعظيم صاحبه. كما في المجموع المغيث مادة كفر (٢/٥٩)، والفائق (٣/٢٦٨)، والمغرب (٢/٢٢٥).

ولم أقف عليها مضبوطة بما يخالف ذلك، إلا أن محققي «مسند أحمد» -طبعة الرسالة- ضبطوها هكذا «تَكْفُر»!

(٢) في (ب) و(أ): «اللِّسان» على أنه مفعول به لـ«تُكَفِّر»، والمثبت من الأصل و(س) فيكون مجروراً بحرف الجر «اللام»، وهذا هو الموافق لما في كتب الغريب واللغة، وهو الصواب -إن شاء الله- فإن المعنى: أن هذه الأعضاء تخضع وتتواضع وتتذلَّل لِلِّسان، فالفعل هنا لازم لا يتعدى بنفسه.

ولفظ «المصابيح» -كما في الهامش الآتي-: «تكفر اللِّسان» هذا ما ورد في الطبعة المحققة التي أحيل عليها، ثم راجعت عشر نسخ خطية محفوظة بمكتبة جامعة الإمام، فوجدتها مختلفة في رسمها على الوجهين.

وأما كتب الحديث -حسب مطبوعاتها- ففيها «اللِّسان»، سوى «مسند أحمد» ففيه كما أثبت، وذكر الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٩/١٣٥) أن نسخ الترمذي كذلك.اهـ. -يعني كما في «المسند»-، وهذا يخالف ما وقفت عليه من مطبوعات «سنن الترمذي» وشروحه. والله أعلم.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٢٥ ح٣٧٦٨) ولفظه: «إذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها تُكَفِّر اللِّسان فتقول: اتق الله فينا، فإنما نحن بك فإن استقمت استقمنا، وإن اعوججت اعوججنا».

تخريجه:

مداره على حماد بن زيد، عن أبي الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن أبي سعيد الخدري.

=

وقد اختلف الرواة عن حماد: فرواه بعضهم عنه مرفوعاً، وبعضهم موقوفاً على أبي سعيد، وإليك بيان ذلك:

أولاً: الحديث مرفوعاً: (وهؤلاء جزم بعضهم بالرفع، وعند بعضهم: أحسبه مرفوعاً أو نحو ذلك من الألفاظ التي سأشير إليها عند كل طريق).

أخرجه الترمذي في الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان (١٢٨/٧ ح٢٤٠٩).

والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٣١/٣٣) من طريق ابن خزيمة.

كلاهما (الترمذي وابن خزيمة) حدثنا محمد بن موسى البصري، حدثنا حماد بن زيد، عن أبي الصَّهْباء، عن سعيد بن جبير، عن أبي سعيد الخدري رفعه. بهذا اللفظ.

وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث حماد بن زيد، وقد رواه غير واحد عن حماد ابن زيد ولم يرفعوه».

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٦٦٠/٣ ح٢٣٢٣) ومن طريقه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٣/٤)، وفي «الآداب» (ص٢٣٣ ح٣٩٧).

وأخرجه أحمد (٤٠٢/١٨ ح١١٩٠٨) عن عفان.

والحسين المروزي في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (ص٣٥٨ ح١٠١٢) عن بشر بن السَّرِيّ.

ثلاثتهم (الطيالسي وعفان وبشر) عن حماد به، وعندهم: «قال حماد: ولا أعلمه إلا رفعه». وليس عند أحمد تعيين القائل.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (١١٧/٢ ح٩٧٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٩/٤) عن سليمان بن حرب.

وأبو يعلى في «مسنده» (٦٣/٢ ح١١٨٠)، وأبو نعيم -الموضع السابق- من طريق محمد بن الفضل.

وأبو نعيم أيضاً من طريق سهل بن محمود، ومسدد.

والبيهقي في «شعب الإيمان» من طريق أحمد بن عبدالملك بن واقد الحراني.

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٤٠/٢١) من طريق محمد بن عبيد بن حِسَاب، وعبدالرحمن بن مهدي.

=

سبعتهم عن حماد به. وعندهم: يرفعه. أو: رفعه. أو: مرفوعاً. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث سعيد، تفرد به حماد، عن أبي الصهباء». وعند ابن عبدالبر: قال ابن مهدي: «رأيت سفيان الثوري جالساً عند حماد بن زيد يكتب هذا الحديث».

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق عن صالح عن عبدالله.

وابن أبي الدنيا في «الورع» (٩١) و«الصمت» (١٢) عن عمران بن موسى القزاز.

وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٥ ح١) من طريق مسدد بن مسرهد.

ثلاثتهم عن حماد به. وعندهم: أحسبه رفعه. وعند ابن أبي الدنيا في «الصمت»: أراه رفعه. وعند ابن السني: أظنه رفعه. ورواية مسدد تقدمت عند أبي نعيم وفيه: يرفعه، إلا أنه هناك قد جمعه مع غيره فربما كانت اللفظة لغيره.

أقول: فهؤلاء ثلاثة عشر نفساً، جزم حماد بالرفع في حديث عشرة منهم، إذا استثنينا رواية مسدد، وتردد في حديث ثلاثة منهم مع ترجيحه للرفع؛ لأن هذه الألفاظ تفيد في الغالب رجحان الخبر.

ثانياً: الحديث موقوفاً:

أخرجه هناد في «الزهد» (٥٣٢/٢ ح١٠٩٧) ومن طريقه: الترمذي -الموضع السابق- عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

وأحمد في «الزهد» (ص٢٤٣) عن أبي كامل.

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٤١/٢١) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل.

ثلاثتهم عن حماد به موقوفاً. وقال الترمذي: «هذا أصح من حديث محمد بن موسى» -يعني المرفوع-.

النظر في الخلاف:

يظهر مما تقدم أن هذا الاختلاف إنما هو من قبل حماد بن زيد، كما جاء التصريح بذلك في رواية الطيالسي وبشر بن السري.

والذي يظهر رجحانه هو رفع الحديث لأمرين:

١- أن حماد بن زيد أكثر ما كان يحدث بالرفع جازماً به، وهكذا رواه أكثر تلامذته وعددهم عشرة، وفيهم ثقات أثبات، كالطيالسي وبشر بن السري وابن مهدي وعفان وغيرهم.

=

ورواه غير هؤلاء بالرفع أيضاً، لكن في حديثهم شيء من التردد وهم ثلاثة.

وفي مقابل هؤلاء لم يروه بالوقف سوى ثلاثة.

٢- أن الحديث وإن روي موقوفاً فإن له حكم الرفع. والله أعلم.

دراسة إسناد الطيالسي:

١- حماد بن زيد بن دِرْهم الأزدي الجَهْضَمِي، أبو إسماعيل البصري الأزرق. المتوفى سنة تسع وسبعين ومئة.

روى عن أيوب السختياني، وأبي الصَّهْباء، وهشام بن عروة وغيرهم.

وعنه أبو داود الطيالسي، وسليمان بن حرب، وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم.

قال ابن مهدي: «ما رأيت أحداً لم يكتب أحفظ منه، وما رأيت بالبصرة أفقه منه، و لم أر أعلم بالسنة منه».

وقال أحمد: «من أئمة المسلمين، من أهل الدين، وهو أحب إلي من حماد بن سلمة».

قال الذهبي: «كان يحفظ حديثه كالماء».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت فقيه».

تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص١٧٦)، الجرح والتعديل (١٣٧/٣)، تهذيب الكمال (١٤٨١)، الكاشف (١٢١٩)، التقريب (١٤٩٨)، بحر الدم (٢٢٦).

٢- أبو الصَّهْبَاء الكوفي، من السادسة.

روى عن سعيد بن جبير.

وعنه حماد بن زيد، وأخوه سعيد بن زيد، والحسن ابن أبي جعفر، وعُمارة بن زاذان الصيدلاني، وموسى بن سعيد الراسبي.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «مقبول».

والعجب أن الذهبي قال فيه: «ثقة»!. وعادته أن يقول في مثل هذا: «وُثِّق». والله أعلم.

الكنى للبخاري (ص٤٤)، الجرح والتعديل (٣٩٥/٩)، الثقات لابن حبان (٦٥٧/٧)، تهذيب الكمال (٧٤٤٦)، الكاشف (٦٦٩٢)، تهذيب التهذيب (١٥٠/١٢)، التقريب (٨١٨٠).

=

التكفير[١]: أن يَخْضَعَ الإنسان لغيره، كما يُكَفِّرُ العِلْجُ[٢] للدَّهاقين[٣]؛ يَضَع يدَه على صَدْره ويَتَطامَن له.

٣- **سعيد بن جبير** بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو محمد، ويقال: أبو عبدالله الكوفي، أحد أئمة التابعين، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين، وهو ابن تسع وأربعين سنة على المشهور.

روى عن أبي سعيد الخدري، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه أبو الصهباء، وابناه عبدالملك، وعبدالله وغيرهم.

كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: «أليس فيكم ابن أم الدهماء» يعني سعيد بن جبير.

وقال عمرو بن ميمون عن أبيه: «لقد مات سعيد بن جبير، وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه».

وقال أشعث بن إسحاق: «كان يقال: سعيد بن جبير جِهْبِذ العلماء».

وقال علي بن المديني: «ليس في أصحاب ابن عباس مثل سعيد» قيل: ولا طاوس؟ قال: «ولا طاوس ولا أحد».

وقال أبو قاسم الطبري: «هو ثقة إمام حجة على المسلمين».

وأخباره ومناقبه كثيرة جداً.

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت فقيه».

طبقات ابن سعد (٢٣١٧)، ترتيب ثقات العجلي (٥٧٨)، حلية الأولياء (٢٧٢/٤)، سير أعلام النبلاء (٣٢١/٤)، تهذيب التهذيب (١١/٤)، التقريب (٢٢٧٨).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ من أجل أبي الصهباء، حيث لم أقف له على متابع فيبقى حديثه ليناً. والله أعلم.

(١) في (س): «التفكير» وفي (أ): «التكفر».

(٢) هو الواحد من كفار العجم والجمع عُلُوج وأعلاج. مختار الصحاح مادة علج (ص١٨٨).

(٣) جمع دِهْقان (بكسر الدال وضمها)، لفظ معرب يطلق على رئيس القرية، وعلى زعيم فلاحي العجم، وعلى التاجر، وعلى من له مال وعقار. المصباح المنير مادة دهقن (٢٠١/١)، القاموس (٢١٥/٤).

=

قال جرير:

وإذا سمعت بحرب قَيْس بعدها فَضَعوا السِّلاح وكَفِّرُوا تَكْفيراً[١][٢].

وفي «المغرب» (١/٣٠٠): «الدهقان عند العرب: الكبير من كفار العجم، وكانت تستنكف عن هذا الاسم».

(١) ديوانه (ص٢٢٥).

(٢) ما ذكره المؤلف في تعريف (التكفير) إلى هنا بنصه في «الصحاح» مادة كفر (٢/٨٠٨).

وينظر: العين باب الكاف والراء والفاء معهما (٥/٣٥٧)، ترتيب لسان العرب (٧/٣٩٠١، ٣٩٠٢).

أقول: فمعنى قوله في الحديث: «تُكَفِّرُ لِلّسان» أي تذل وتخضع. ينظر: غريب الحديث للخطابي (٢/٤٤٢)، الفائق للزمخشري مادة كفر (٣/٢٦٨)، المجموع المغيث (٢/٥٩)، غريب الحديث لابن الجوزي (٢/٢٩٦)، النهاية لابن الأثير (٤/١٦٣).

ومما يؤكد هذا المعنى قوله عقب ذلك: «فتقول: اتق الله فينا فإنما نحن بك...» الحديث، وعند أبي نعيم والبيهقي في «الشعب»: «ننشدك الله فينا» وهذا خضوع منها وتذلل؛ لأنها تعلم أن استقامتها واعوجاجها مرهون باستقامته واعوجاجه، فهي تابعة له وهو القائد لها. وراجع شرح المشكاة للطيـــبي (١٠/٣١٢٤).

٢٨- ومنه حديث عائشة رضي الله عنها: قلت للنبيﷺ: حَسْبُكَ من صَفِيَّة[١] أنها كذا -يعني قصيرة-، قال[٢]: «لقد قلتِ كلمةً لو مُزِجَتْ بالبحر لَمَزَجَتْه»[٣].

---

(١) أي كفاك منها. مختار الصحاح مادة حسب (ص٥٧). وتريد: من عيوبها البدنية. ينظر: مرقاة المفاتيح (٥٩٤/٨).

وصفية هي أم المؤمنين بنت حيي بن أخطب، من بني النضير من ذرية هارون بن عمران -عليه السلام-، وقعت في السبي يوم خيبر، فأخذها رسول اللهﷺ وتزوجها وجعل عتقها صداقها. قال ابن سعد: «توفيت سنة اثنتين وخمسين في خلافة معاوية». طبقات ابن سعد (٤١٣٥)، الإصابة (١١٤٠٧).

(٢) في (س): «فقال».

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣٢٩/٣ ح٣٧٨١) ولفظه: قالت عائشة رضي الله عنها: قلت للنبيﷺ: حسبكَ من صفية كذا وكذا -تعني قصيرة-، فقال: «لقد قلت كلمةً لو مُزِج بها البحر لمزَجَتْه». وقال البغوي: «صَحَّ».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في الغيبة (٢٦٩/٤ ح٤٨٧٤) عن مسدد.

والترمذي في صفة القيامة، باب -بدون عنوان- (١٩٢/٧ ح٢٥٠٤) عن محمد بن بشار.

وأبو الشيخ في «التوبيخ» (ص٢١٤ ح١٨٤) عن ابن أبي عاصم، حدثنا المقدمي.

ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، قال: حدثني علي بن الأقمر، عن أبي حذيفة، عن عائشة. واللفظ لأبي داود وعنده: «قال غير مسدد: تعني قصيرة». وأثبت المحقق في نص الحديث قوله: «لو مزجت بماء البحر لمزجته» وأشار في الحاشية إلى أنه ورد في نسخة: «لو مزج بها البحر». وقال الترمذي: «حسن صحيح». وسقط من إسناد أبي الشيخ: «أبو حذيفة».

وأخرجه الترمذي -الموضع السابق- عن محمد بن بشار.

والإمام أحمد (١٨٩/٦) ومن طريقه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١٠٢ ح٢٠٦).

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٠١/٥ ح٦٧٢١) من طريق محمد بن أبي بكر.

ثلاثتهم عن سفيان، به. ولفظه -كما عند الترمذي-: قلت: يارسول الله إن صفية امرأة، وقالت بيدها هكذا -كأنها تعني قصيرة- فقال: «لقد مزحت بكلمة لو مزج بها ماء البحر لمزج».

=

دراسة إسناد أبي داود:

١- مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل بن مُسْتَورِد الأسدي البصري، أبو الحسن، يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين.

روى عن يحيى القطان، وإسماعيل بن علية، وبشر بن المفضل وغيرهم.

وعنه البخاري، وأبو داود، والعجلي وغيرهم.

قال يحيى القطان: «لو أتيت مسدداً في بيته فحدثته لكان يستأهل».

وقال جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: قلت ليحيى بن معين: عمن أكتب بالبصرة؟ قال: «اكتب عن مسدَّد، فإنه ثقة ثقة».

وقال أبو زرعة: قال لي أحمد بن حنبل: «مسدَّد صدوق، فما كتبتَ عنه فلا تُعِده».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ».

ترتيب ثقات العجلي (١٧٠٨)، الجرح والتعديل (٤٣٨/٨)، تهذيب الكمال (٥٨٩٩)، تذكرة الحفاظ (٤٢٦)، سير أعلام النبلاء (٥٩١/١٠)، التقريب (٦٥٩٨).

٢- يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري، المتوفى سنة ثمان وتسعين ومئة.

روى عن الثوري، وابن عيينة، ومالك بن أنس وغيرهم.

وعنه مسدد بن مسرهد، وأحمد بن حنبل، وابن معين وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ما رأت عيناي مثله». وقال أيضاً: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة» وأثنى عليه كثيراً.

وقال علي بن المديني: «لم أر أحداً أثبت من يحيى القطان».

وقال بندار: «إمام أهل زمانه».

وفي «التقريب»: «ثقة متقن حافظ إمام قدوة».

طبقات ابن سعد (٣٣٢٨)، تقدمة المعرفة (ص٢٣٢)، الجرح والتعديل (١٥٠/٩)، مشاهير علماء الأمصار (١٢٧٨)، تاريخ بغداد (٧٤٦١)، تهذيب التهذيب (١٩١/١١)، التقريب (٧٥٥٧).

٣- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، وفاته سنة إحدى وستين ومئة.

روى عن علي بن الأَقْمَر، وحميد الطويل، والأعمش وغيرهم.

وعنه يحيى القطان، وشعبة، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد وغيرهم.

=

قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم الضحاك بن مخلد وابن معين وغيرهم من الأئمة: «سفيان أمير المؤمنين في الحديث».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة».

ترتيب ثقات العجلي (٦٢٥)، مشاهير علماء الأمصار (١٣٤٩)، حلية الأولياء (٣٥٦/٦)، تهذيب الكمال (٢٤٠٧)، سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧)، تهذيب التهذيب (٩٩/٤)، التقريب (٢٤٤٥).

٤- **علي بن الأَقْمَر** بن عمرو الهَمْداني (بسكون الميم وبالمهملة) الوادِعي (بكسر الدال المهملة وبالمهملة)، أبو الوازِع (بكسر الزاي بعدها مهملة) الكوفي. أحد التابعين، من الرابعة.

روى عن أبي حذيفة سلمة بن صُهَيْبة، وأبي الأحوص الجُشَمي، وأبي جُحَيْفة وغيرهم.

وعنه الثوري، وشعبة، والأعمش وغيرهم.

قال ابن معين والعجلي ويعقوب بن سفيان والنسائي وابن خراش والدارقطني: «ثقة». وعن ابن معين: «ثقة حجة».

وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق».

وفي «التقريب»: «ثقة».

وروى له الجماعة.

ترتيب ثقات العجلي (١٢٨٨)، الجرح والتعديل (١٧٤/٦)، ثقات ابن شاهين (٧٢٧)، تهذيب الكمال (٤٠٢٦)، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٧)، التقريب (٤٦٩٠).

٥- **أبو حذيفة**: سلمة بن صُهَيْبة، -ويقال: ابن صهبة، ويقال: ابن صُهَيْب، ويقال: ابن صهبان، ويقال: ابن أُصَيْهِب- الهَمْداني الأَرْحَبِي الكوفي.

وقال يعقوب بن سفيان: «اسم أبي حذيفة: يزيد بن صهيبة». وكان من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه. من الثالثة.

روى عن عائشة، وابن مسعود، وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه علي بن الأقمر، وخيثمة بن عبدالرحمن، وأبو إسحاق السبيعي.

قال يعقوب بن سفيان: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وأخرج له مسلم في «صحيحه».

=

قلت: قد حُرِّفت[1] ألفاظ هذا الحديث في كتاب «المصابيح»[2] والصواب على ما

وفي «التقريب» و«الخلاصة»: «ثقة».

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٤٢٦٠، ٤٢٦١)، التاريخ الكبير (٤/٧٣)، الكنى لمسلم (٩٠٨)، الثقات لابن حبان (٤/٣١٧)، تهذيب الكمال (٢٤٥٨)، تهذيب التهذيب (٤/١٣٠)، التقريب (٢٤٩٨)، الخلاصة للخزرجي (ص١٤٨).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث صحيح بهذا الإسناد. وتقدم قول الترمذي: «حسن صحيح». والله أعلم.

(١) في الأصل: «حرف»، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) التحريف الذي أشار إليه المؤلف في موضعين من الحديث:

الأول: قوله: «كذا وكذا» أثبت المؤلف مكانه: «أنها كذا».

وممن أشار إلى هذا أيضاً: البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١١/ب)، والقاري في «المرقاة» (٨/٥٩٤)، والكاندهلوي في «التعليق الصبيح» (٥/١٩٤) إلا أن الأخيرين أثبتا لفظة «أنها كذا وكذا».

أقول: اللفظ الذي ساقه صاحب «المصابيح» -كما في المطبوعة التي أحيل عليها- هو لفظ أبي داود -كما تقدم في التخريج- وقد وردت العبارة عند أبي داود موافقة لما في «المصابيح» فيمتنع مع هذا القول بأن هذه اللفظة تحرفت في «المصابيح».

وقوله: «كذا وكذا» هذه من ألفاظ الكنايات، ويكنى بها عن المجهول، وعما لا يراد التصريح به. ينظر: المجموع المغيث مادة كذا (٣/٢٩)، النهاية (٤/١٣٩).

وهو هنا كناية عن قصرها، كما فسر ذلك في الحديث، وفي بعض الروايات: أنها أشارت بيدها، تريد أنها قصيرة. فالمعنى: حسبك من صفية قصرها، فهي عبارة مستقيمة. والله أعلم. وينظر: «المرقاة» و«التعليق الصبيح» -تقدما-.

الثاني: قوله: «لو مزج بها البحر لمزجته» أثبت مكانه: «لو مزجت بالبحر لمزجته».

وقد نقله عن المؤلف عددٌ من شراح «المصابيح» و«المشكاة» منهم: الطيبي (١٠/٣١٢٨) حيث نقله ثم عقب عليه فقال: «قد ورد هذا الحديث كما في «المصابيح» والمتن في نسخة مصححة من

=

ذكرناه[١].

والمَزْج على معنى الاتساع والمجاز[٢]، والمراد[٣]: أن تلك الكلمة التي اغْتَبْتِ بها أُخْتَك المؤمنة وعِبْتِيهَا[٤] بها، لو قُدِّر أَنْ لو كانت مما يُمْزج بالبحر مع غزارته لغَيَّرتْه عن حاله[٥].

«سنن أبي داود»، ولعل التخطئة لأجل الدراية لا الرواية، إذْ لا يقال: مزج بها البحر، بل مزجت بالبحر. ويمكن أن يقال: إن المزج والخلط يستدعيان الامتزاج والاختلاط، وكل من الممتزجين يمتزج بالآخر...» الخ.

وقال القاري -الموضع السابق-: «في الحديث إشارة لطيفة إلى أن هذه الكلمة منك ولو كانت صغيرة وقليلة عندك، فهي عند الله كبيرة وكثيرة بحيث لو مزج بها البحر بأجناسها وأصنافها وأنواعها ووسعها من طولها وعرضها وعمقها لغلبته. وهذا من البلاغة غاية مبلغها، وفي البليغ من الزجر نهاية حدها ومنتهاها».

(١) في الأصل و(أ): «والصواب ما ذكرنا».

(٢) في (س) و(ب): «المجاز والاتساع».

(٣) في (س): «والمراد منه».

(٤) في الأصل: «وغَنَّيْت»، والمثبت من (ب) ويقرب منه ما في (س) و(أ) حيث جاءت في (س) بدون حرف الياء، وفي (أ) رسمت هكذا: «وعينها».

(٥) قال القاضي البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١١/ب): «المزج: الخلط والتغيير بضم غيره إليه، والمعنى: أن هذه الغيبة لو كانت مما يُمزج بالبحر، لغيرته عن حاله مع كثرته وغزارته، فكيف بأعمال نَزْر خُلِطت بها ؟».

ونقل المناوي عن النووي قوله: «هذا الحديث من أعظم الزواجر عن الغيبة أو أعظمها، وما أعلم شيئاً من الأحاديث بلغ في ذمها هذا المبلغ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم:٣]». فيض القدير (٥٢٨٣/١٠).

ومن باب الوعد

من الحسان:

٢٩- حديث عبدالله بن أبي الحسماء[1] العامري رضي الله عنه قال: بايعت النبيﷺ قبل أن يُبعث[2].

---

(١) هكذا في جميع النسخ، والصواب «الحَمْساء» بتقديم الميم على السين.

قال المزي وغيره: «له صحبة، سكن البصرة، وقيل: سكن مصر، ويقال: إنه عبدالله بن أبي الجدعاء، والصحيح أنه غيره».اهـ.

ينظر: ثقات ابن حبان (٣/٢٣٩)، أسد الغابة (٢٩٠٥)، تهذيب الكمال (٣٢٣٤)، الإصابة (٤٦٥٣)، تهذيب التهذيب (٥/١٦٨).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٣٣ ح٣٧٨٩) ولفظه: بايعت النبيﷺ قبل أن يُبْعث، وبقيت له بقية، فوعدته أن آتيه بها في مكانه فنسيت، فذكرت بعد ثلاث، فإذا هو في مكانه، فقال: «لقد شَقَقْتَ علي، أنا ههنا مُنْذ ثلاث أنتظرك».

تخريجه:

وقع اختلاف في إسناد هذا الحديث، ومداره على إبراهيم بن طَهْمان، عن بديل بن ميسرة، عن عبدالكريم، عن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحَمْساء فرواه بعضهم عن إبراهيم -كما تقدم- بإثبات عبدالكريم، ورواه بعضهم عنه بإسقاط عبدالكريم من الإسناد.

وإليك تخريج كل وجه:

الوجه الأول: -إثبات عبدالكريم في الإسناد-.

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في العِدَة (٤/٢٩٩ ح٤٩٩٦)، ومن طريقه: البيهقي في «سننه» في الشهادات، باب من وعد غيره شيئاً... (١٠/١٩٨) حدثنا محمد بن يحيى بن فارس النيسابوري.

وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٦٠) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/٢١٨) عن أحمد بن إبراهيم.

والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/٣٢٦ ح٢١٥٣) عن عباس بن أبي طالب.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/١٩٤ ح١٧٧) عن نصر بن داود الخليجي.

=

ودَعْلَج السِّجزي في «المنتقى من مسند المقلين» (ص٣٣ ح٧) عن محمد بن أيوب.
والبيهقي -الموضع السابق- من طريق أبي أمية وإبراهيم بن إسحاق.
والضياء المقدسي في «المختارة» (٩/٢٦٠ ح٢٢٦) من طريق محمد بن زكريا الغلابي.
ثمانيتهم عن محمد بن سِنان العَوَقي، عن إبراهيم بن طهمان، به، واللفظ لأبي داود مع اختلاف يسير، وقال أبو داود: «قال محمد بن يحيى: هذا عندنا عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق».

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/٤٢)، والخرائطي -الموضع السابق-، وابن حبان في «المجروحين» (٢/١٤٥)، والضياء في «المختارة» -الموضع السابق- من طرق عن معاذ بن هانئ، عن إبرهيم بن طهمان، به.

وأخرجه دعلج -الموضع السابق- عن محمد بن سليمان الباغندي الكبير، ثنا أبو حذيفة [موسى ابن مسعود النهدي] ثنا إبراهيم بن طهمان، به، إلا أنه سقط من الإسناد (شقيق).

الوجه الثاني: -إسقاط عبدالكريم من الإسناد-.

رواه ابن مهدي وأبو عون الزيادي عن إبراهيم بن طهمان، عن بديل، عن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحمساء.

ذكر ذلك الضياء في «المختارة» عقب تخريجه للحديث والمزي في «تحفة الأشراف» (٤/٣١٣).

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/٤٣) و«مختصر سنن أبي داود» (٧/٢٨٤): قال أبو علي بن السكن في «كتاب الصحابة» له: روى حديثه [يعني ابن أبي الحَمْساء] إبراهيم بن طهمان، عن بديل بن ميسرة، عن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عنه. ويقال: عن بديل، عن عبدالكريم المعلّم. قال المنذري: ويشبه أن يكون ما ذكره أبو علي من إسقاط عبدالكريم هو الصواب. والله أعلم.اهـ.

وأشار إلى هذا الوجه: ابن حبان في «المجروحين» -الموضع السابق-، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٧٢٧).

النظر في الخلاف:

رجح أكثر الحفاظ الوجه الأول، منهم: الضياء في «المختارة»، والمزي في «التحفة»، وابن حبان في «المجروحين» حيث قال -بعد أن أخرج الحديث-: «وإنما ذكرت هذا الخبر؛ لأن الناس رووه عن بديل بن ميسرة، عن عبدالله بن شقيق نفسه، وأسقطوا عبدالكريم من الإسناد لكيلا يعرف».

وأقره ابن الجوزي في «العلل».

=

ويؤيده ما سيأتي عند عرض الخلاف الآخر في الإسناد، من أن جماعة من الأئمة منهم: ابن مهدي والبزار والمزي يرون أن صواب الإسناد «عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق، عن أبيه» وهو مصير منهم إلى إثبات عبدالكريم في الإسناد. والله أعلم.

خلاف آخر في ذكر شقيق العقيلي في الإسناد:

صورة الإسناد -كما تقدم-: بديل بن ميسرة، عن عبدالكريم، عن عبدالله بن شقيق العقيلي، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحَمْساء.

يعني بذكر (شقيق) في الإسناد والد عبدالله بن شقيق، وهكذا رواه كل من تقدم ذكره من الأئمة، إلا ما كان في «المنتقى من مسند المقلين» لدعلج من طريق أبي حذيفة ففيه:

عن بديل، عن عبدالكريم، عن عبدالله بن شقيق، عن عبدالله بن أبي الحَمْساء. يعني ليس فيه (شقيق) والد عبدالله وهذا هو رأي عدد من الأئمة والمحققين حيث يرون أن صواب الإسناد هكذا:

بديل بن ميسرة، عن عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحَمْساء.

قال أبو داود -كما تقدم-: «قال محمد بن يحيى: هذا عندنا عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق». ثم قال أبو داود أيضاً: «بلغني أن بشر بن السري رواه عن عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق».

وقال عبدالرحمن بن مهدي -كما في «تحفة الأشراف»-: «ما أظن إبراهيم بن طهمان إلا أخطأ في «عبدالكريم»، وإنما هو: عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن أبي الحَمْساء».اهـ.

وقال البزار -كما في «التحفة» أيضاً: «أظن فيه غلطاً من الناقل؛ لأن شقيقاً -والد عبدالله بن شقيق- جاهلي، لا أعلم له إسلاماً، إنما هو: عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق، عن أبيه».

وصوبه المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/٤٣٤). وابن حجر في «التقريب» (ص٢٦٨) حيث قال: «شقيق العقيلي جاء في رواية موهومة، والصواب: عن عبدالله بن شقيق، عن عبدالله بن أبي الحمساء».

دراسة إسناد أبي داود:

١- محمد بن يحيى بن فارس النيسابوري الذهلي: ثقة حافظ جليل. تقدمت ترجمته (ص١٨٢).

٢- محمد بن سِنَان العوقي: ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٢٥٨).

٣- إبراهيم بن طَهْمان (بفتح المهملة وسكون الهاء) ابن شُعْبة الخراساني، أبو سعيد الهَرَوي، ولد بهَرَاة، وسكن نَيْسابور، ثم قدم بغداد وحدث بها وسكنها حتى مات بها سنة ثمان وستين ومئة.

=

روى عن بُدَيْل بن مَيْسرة، وأيوب السختياني، وثابت البُنَاني وغيرهم.

وعنه محمد بن سنان العوقي، وأبو عامر العقدي، وأبو حذيفة النهدي وغيرهم.

قال الإمام أحمد وأبو داود وأبو حاتم وغيرهم: «ثقة».

وقال إسحاق بن راهويه: «كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه، وهو ثقة».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه ويوثقونه».

أقول: إلا أنهم نسبوه إلى الإرجاء، فقد قال صالح بن محمد: «ثقة حسن الحديث، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان، حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية».

وقال أحمد: «كان يرى الأرجاء، وكان شديداً على الجهمية».

وقال الدارقطني: «ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء».

قال الذهبي: «ثقة متقن من رجال «الصحيحين»، وكان مرجئاً. فهذا رجل عالم كبير القدر بخراسان، أخطأ في مسألة فكان ماذا؟ أفمجرد الإرجاء يُضَعَّف حديث الثقة ويهدر؟، فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئاً».

وقال ابن حجر: «الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، و لم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه».

فالحاصل: أنه ثقة. وقد أخرج حديثه الشيخان.

سؤالات أبي داود لأحمد (٥٥٩)، الجرح والتعديل (١٠٧/٢)، الثقات لابن حبان (٢٧/٦)، ميزان الاعتدال (١١٦)، الرواة الثقات للذهبي (١)، تهذيب التهذيب (١١٢/١)، التقريب (١٨٩)، هدي الساري (ص٤٠٧)، طبقات الحفاظ (١٩٠).

٤- **بُدَيل بن مَيْسرة** العُقَيْلي البصري. وفاته سنة خمس وعشرين -وقيل: ثلاثين- ومئة.

روى عن عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق العقيلي، وعبدالله بن شقيق، وأبي الجوزاء الرَّبعي وغيرهم.

وعنه إبراهيم بن طَهْمان، وحماد بن زيد، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

قال ابن سعد وابن معين والنسائي والعجلي: «ثقة».

=

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وفي: «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة».

وأخرج له مسلم.

طبقات ابن سعد (٣١٧١)، ترتيب ثقات العجلي (١٤٣)، الجرح والتعديل (٢/٤٢٨)، تهذيب الكمال (٦٤٨)، الكاشف (٥٤٥)، تهذيب التهذيب (١/٣٧١)، التقريب (٦٤٦).

٥- **عبدالكريم**: الأكثر على أنه: ابن عبدالله بن شقيق العُقَيْلي، كما تبين حين عرضنا الخلاف في هذا الإسناد، ولا سيما عند الخلاف في ذكر شقيق العقيلي؛ حيث ذكر جماعة من الأئمة والمحققين بأن صواب الإسناد: «عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق، عن أبيه، عن عبدالله بن أبي الحَمْساء».

وهكذا ترجم له المزي في «تهذيب الكمال» وكل من جاء بعده ممن عمل على «التهذيب» وغيرهم.

و لم أر لذلك مخالفاً إلا ما نقله المنذري عن ابن السكن في كتابه «الصحابة» -كما تقدم- حيث قال في إسناد هذا الحديث: ويقال: عن بديل، عن عبدالكريم المعلّم.اهـ. وهو عبدالكريم بن أبي المخارق. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/١٤٥) في ترجمة عبدالكريم بن أبي المخارق: وهو الذي روى عن عبدالله بن شقيق، عن عبدالله بن أبي الحمساء... وساق الحديث. وتبعه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٧٢٧).

وعبدالكريم بن عبدالله بن شقيق العقيلي لم يعرف إلا في هذا الحديث، ولذا قال عنه الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف، تفرد عنه بديل بن ميسرة».

وقال ابن حجر: «مجهول، من السادسة».

تهذيب الكمال (٣٥٠٢)، تهذيب التهذيب (٦/٣٣٣)، التقريب (٤١٥٢)، ميزان الاعتدال (٥١٦٧)، الكاشف (٣٤٢٨)، الخلاصة للخزرجي (ص٢٤٢).

٦- **عبدالله بن شَقِيق** العُقَيْلي، أبو عبدالرحمن، ويقال: أبو محمد البصري. توفي سنة ثمان ومئة وقيل: قبل ذلك.

روى عن ابن عباس، وابن عمر، وعثمان بن عفان رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه ابنه عبدالكريم، وأيوب السختياني، وبديل بن ميسرة وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة، من أخيار المسلمين، لا يطعن في حديثه».

وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «ثقة».

=

وقال الإمام أحمد والعجلي: «ثقة، وكان يحمل على علي».

وقال يحيى بن سعيد: «كان سليمان التيمي سيئ الرأي فيه».

وقال ابن خراش: «كان ثقة، وكان عثمانياً يبغض علياً».

وقال ابن عدي: «ما بأحاديثه بأس».

وقال ابن حبان: «من صالحي أهل البصرة».

قال الذهبي في «الميزان»: «ثقة، لكنه فيه نصب».

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة، فيه نصب».

وقولهما هو الحق -إن شاء الله- وهو يوافق ما قاله كبار الأئمة كالإمام أحمد والعجلي وابن معين وغيرهم.

وأما سوء رأي التيمي فلعله لمذهبه، وكلام الأئمة المتقدم يشعر بأنه كان فيه نصب يسير، ولم يكن غالياً فيه حتى ترد روايته، وقد قبل الأئمة رواية عددٍ كبير من الرواة الذين تلبسوا بشيء من البدع كالتشيع والقدر والإرجاء ما لم يغلوا فيها.

وأما قول ابن خراش: أنه كان يبغض علياً فمردود؛ لأن ابن خراش ذاته رافضي غير مقبول القول في مثل هذا. والله أعلم. وقد أخرج حديثه مسلم في «صحيحه».

طبقات ابن سعد (٣٠٠٤)، ترتيب ثقات العجلي (٩٠٥)، الجرح والتعديل (٨١/٥)، مشاهير علماء الأمصار (٦٩١)، الكامل لابن عدي (٩٨٨)، تهذيب الكمال (٣٣٣٣)، الميزان (٤٣٨٥)، المغني في الضعفاء (٣٢١٦)، من تكلم فيه وهو موثق (١٨٣)، تهذيب التهذيب (٢٢٣/٥)، التقريب (٣٣٨٥).

٧- **شقيق** والد عبدالله بن شقيق العقيلي: تقدم أن الصواب أنه لا ذكر له في الإسناد، ولذا قال الحافظ في «التقريب»: «شقيق العقيلي: جاء في رواية موهومة، والصواب: عن عبدالله بن شقيق، عن عبدالله بن أبي الحَمْساء». وتقدم قول البزار: «شقيق جاهلي لا أعلم له إسلاماً».

وينظر: تهذيب الكمال (٢٧٧٠)، ميزان الاعتدال (٣٧٤٤)، الكاشف (٢٣٠٥)، تهذيب التهذيب (٣١٨/٤)، التقريب (ص٢٦٨).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لجهالة عبدالكريم بن عبدالله بن شقيق العقيلي.

يريد: بايعته بيعاً[1].

---

(١) قال الطيبي في «شرح المشكاة» (١٠/٣١٣٨): «بايعت: أي بعت منه بمعنى شريت منه، فهو من البيع لا من المبايعة». وينظر: مرقاة المفاتيح (٨/٦١٤)، بذل المجهود (١٩/٢٣٤).

/ ومن باب المزاح[1] [١٩٦/أ]

من الحسان:

٣٠- حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال[2] له: «ياذا الأُذُنَيْن»[3].

---

(١) بضم الميم: الاسم، وبكسرها: المصدر. مختار الصحاح مادة مزح (ص٢٦٠).

(٢) سقط حرف اللام من «قال» في الأصل.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٣٥ ح٣٧٩٥).

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب ما جاء في المزاح (٤/٣٠١ ح٥٠٠٢) ومن طريقه البيهقي في «السنن» في الشهادات، باب المزاح لا ترد به الشهادة (١٠/٢٤٨) عن إبراهيم بن مهدي.

والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في المزاح (٦/٢٠٧ ح١٩٩٣)، وفي المناقب، باب مناقب أنس بن مالك (٩/٣٦٤ ح٣٨٣١)، والإمام أحمد (١٩/٢٠٦ ح١٢١٦٤) و(١٩/٣٠٠ ح١٢٢٨٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/٢٣٥ ح٢٢٢٤)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب المزاح (١٣/١٨٢ ح٣٦٠٦)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٦/٢٨٨ ح٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣) عن أبي أسامة.

والإمام أحمد (١٩/٣٠٠ ح١٢٢٨٥) ومن طريقه الضياء المقدسي (٢٣٠٢) عن حجاج.

وأحمد أيضاً (٢١/١٧٥ ح١٣٥٤٤) عن إسحاق [بن الطباع].

و(٢١/٢٧٨ ح١٣٧٣٨) عن أسود.

وأبو يعلى (٤/١٢٢ ح٤٠١٦) -ومن طريقه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٢٠٠ ح٤٢٠)- عن إسحاق بن أبي إسرائيل.

والطبراني في «الكبير» (١/٢٤٠ ح٦٦٣) من طريق يحيى الحِمَّاني.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٤١)، والضياء المقدسي (٢٣٠٥) من طريق لوين.

وابن عساكر (٤/٤٢)، والضياء (٢٣٠٦) من طريق أبي نصر.

وابن عساكر من طريق داود وجبارة بن المغلس.

جميعهم عن شريك [النخعي]، عن عاصم الأحول، عن أنس. وقال الترمذي في الموضع الأول: «صحيح غريب». وفي الموضع الثاني: «حسن غريب صحيح». وإسنادهما متحد.

=

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٦/١٣) من طريق موسى بن حيان البُندار، حدثنا حفص ابن عمر، حدثنا شعبة.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٩٥/٢٣) من طريق أبي جعفر أحمد بن محمد بن متويه المعروف بكاكوا، أنا أبو مسعود صالح بن أحمد بن القاسم، أنا أبو عمران موسى بن عبدالرحمن البيروتي، نا عثمان بن خرزاذ، نا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، نا أبو أحمد الزبيري، عن السري.

وفي (٢٦٧/٦٤) من طريق موسى بن مروان الرقي، نا يحيى بن سعيد العطار الحمصي، عن الصلت بن الحجاج.

ثلاثتهم عن عاصم، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٦/٤ ح٢٢٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٤٠/١ ح٦٦٢) -ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٢٥٤/٧ ح٢٧٠٢)- عن عبدالوارث بن عبدالصمد، ثنا أبي، ثنا حرب بن ميمون، عن النضر بن أنس، عن أبيه [أنس بن مالك]، به، بلفظه. وعند ابن أبي عاصم زيادة، ولفظه: أن النبيﷺ أرسله في حاجة، فلما ذهب ثم رجع رأت أم سليم البشر في وجهه، فقالت له: يارسول الله ادع لأنس، فقال رسول اللهﷺ: «ياذا الأذنين»، فما زال يدعو الله عز وجل لي في أمر آخرتي حتى رضيت ورضيت أم سليم، فقال: «اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه».

أقول: وثمَّت متابعة أخرى تامة لشريك، ولكن وقع فيها اختلاف: وهي مارواه أبو أحمد الزبيري، عن سفيان الثوري، عن عاصم.

هكذا رواه المقدمي عن أبي أحمد: أخرجه ابن أبي عاصم (٢٣٦/٤ ح٢٢٢٥)، والدارقطني في «العلل» (٢٠/٤/أ- مخطوط) حدثنا المقدمي، نا أبو أحمد، نا سفيان، عن عاصم، به.

ورواه نصر بن علي وأحمد بن سنان عن أبي أحمد، عن شريك.

أخرجه الدارقطني -الموضع السابق- حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، ثنا أحمد بن سنان.

وحدثنا أبو حامد الحضرمي محمد بن هارون، قال: ثنا نصر بن علي. قالا: ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا شريك، عن عاصم، به.

قال الدارقطني: «وَهِم المقدمي فيه على أبي أحمد، والصواب عن أبي أحمد: مارواه نصر بن علي، وأحمد بن سنان، عنه، عن شريك، عن عاصم». والله أعلم.

=

درسة إسناد الإمام أحمد عن أبي أسامة:

١- أبو أسامة: حماد بن أسامة، ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص١٤٩).

٢- شريك بن عبدالله بن أبي شريك النخعي، أبو عبدالله الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة، أدرك زمن عمر بن عبدالعزيز ومات سنة سبع -أو ثمان- وسبعين ومئة.

روى عن عاصم بن سليمان الأحول، وشعبة بن الحجاج، وهشام بن عروة وغيرهم.

وعنه أبو أسامة حماد بن أسامة، وإبراهيم بن مهدي، وداود بن عمرو وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة». وقال مرة: «شريك ثقة، من يسأل عنه؟!».

ومرة: «ثقة، إلا أنه لا يتقن، ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة».

وقال أيضاً -في رواية معاوية بن صالح-: «صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه».

قال معاوية بن صالح: «وسمعت أحمد بن حنبل يقول شبيهاً بذلك».

وقال العجلي: «كوفي ثقة، وكان حسن الحديث».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو داود: «ثقة، يخطئ على الأعمش، زهير فوقه، وإسرائيل أصح حديثاً منه، وأبو بكر بن عياش بعده».

وقال إبراهيم الحربي: «كان ثقة».

وقال أبو نعيم: «لو لم يكن عنده علم لكان يؤتى لعقله».

وقال محمد بن عيسى: «رأيت شريكاً قد أثر السجود في جبهته».

وقال الإمام أحمد: «كان عاقلاً صدوقاً محدثاً، شديداً على أهل الريب والبدع».

وقد روى له مسلم في المتابعات، والبخاري في التعاليق.

هذا أبرز ما جاء في توثيقه والثناء عليه، ولكن جمهور الأئمة على تضعيفه من قبل حفظه من غير قدح في عدالته.

قال الإمام أحمد: «كان شريك لا يبالي كيف حدث». وقال مرة: «كان يحدث الحديث بالتوهم».

وضعف يحيى القطان حديثه جداً؛ وقال: «أتيته بالكوفة فأملى علي، فإذا هو لا يدري». وسأله عبدالجبار بن محمد الخطابي: زعموا أن شريكاً إنما خلط بأخرة؟ قال: «مازال مخلطاً». وقال أيضاً:

=

«رأيت في أصول شريك تخليطاً».

وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق ثقة، سيئ الحفظ جداً».

وقال ابن المبارك: «ليس حديثه بشيء».

وقال أبو زرعة: «كان كثير الحديث [كذا في «الجرح والتعديل» وفي غيره: كثير الخطأ] صاحب وهم وهو يغلط أحياناً». فقال له فضل الصائغ: إن شريكاً حدث بواسط بأحاديث بواطيل، فقال أبو زرعة: «لا تقل بواطيل».

وقال الجوزجاني: «سيئ الحفظ مضطرب الحديث مائل».

وعن النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الترمذي: «كثير الغلط والوهم».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين».

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي فيما ينفرد به».

وقال ابن عدي: «ولشريك حديث كثير من المقطوع والمسند وأصناف-كذا-، وإنما ذكرت من حديثه وأخباره طرفاً، وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف».

ونقل ابن رجب عن يعقوب بن شيبة وغيره: «كتبه صحاح، وحفظه فيه اضطراب».

وأيضاً عن محمد بن عمار الموصلي قال: «كتبه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، قال: و لم يسمع من شريك من كتابه إلا إسحاق الأزرق».

وهذا يتنافى مع قول ابن القطان -المتقدم-: «رأيت في أصول شريك تخليطاً».

وفرق آخرون بين حاله بعد توليه القضاء وحاله قبل ذلك.

قال وكيع: «ما كتبت عن شريك بعد ماولي القضاء فهو عندي على حدة»!

وقال أبو نعيم: «لم أكتب عنه بعد القضاء غير حديث واحد».

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه شريك، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس: «أن النبيﷺ احتجم وهو صائم محرم» فقال: هذا خطأ، أخطأ فيه شريك، وروى جماعة هذا

=

الحديث ولم يذكروا صائماً محرماً، إنما قالوا: «احتجم وأعطى الحجام أجره» فحدث شريك بهذا الحديث من حفظه بآخره، وقد كان ساء حفظه فغلط فيه.اهـ.

وقال صالح جزرة: «صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه».

وقال ابن حبان: «كان في آخر عمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخليط مثل: يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام».اهـ.

ونقل ابن حجر عن العجلي -بعد أن ذكر أنه ثقة إلى آخره- قال: «وكان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط».

وقد ذكر ابن حبان أنه ولي القضاء بواسط سنة خمسين ومئة، ثم ولي الكوفة بعد ذلك.

خلاصة حاله:

الذي يظهر -والله أعلم- من خلال عرض أقوال الأئمة فيه أنه ضعيف من قبل حفظه، وازداد حفظه سوءاً بعد توليه القضاء؛ لاشتغاله بالقضاء عن حفظ الحديث.

ولعلنا بهذا نجمع بين من فرق بين حاله قبل ولايته القضاء وحاله بعد ذلك، على أن حديثه قبل ولايته القضاء أصح من حديثه بعد ذلك، لا أنه صحيح -وفرق بين الأمرين-. وبين من ضعف حديثه بإطلاق على أنه ضعيف قبل ولايته القضاء وبعدها.

أما الذين وثقوه فيحمل توثيقهم على العداله. والله أعلم.

ونلخص القول فيه بأنه **«صدوق سيئ الحفظ»**.

وقد قال بهذا عددٌ من الأئمة -كما تقدم- وقال به الحافظ ابن حجر في عدة مواضع في «فتح الباري» و«التلخيص الحبير» وقال ابن رجب في «شرح العلل»: «وبكل حال فهو سيئ الحفظ كثير الوهم». وقال في موضع آخر: «وكان كثير الوهم، ولا سيما بعد أن ولي القضاء».

من كلام ابن معين في الرجال، رواية الدقاق (١٠٢، ٣٦)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٣٧٩)، سؤالات أبي داود لأحمد (٣٢١)، أحوال الرجال للجوزجاني (١٥٠)، ترتيب ثقات العجلي (٧٢٧)، علل الترمذي الكبير (٢٢١/١)، الضعفاء للعقيلي (١٩٣/٢)، الجرح والتعديل (٣٦٥/٤)، علل الحديث لابن أبي حاتم (٢٣٠/١)، سنن الدارقطني (٣٤٥/١)، الثقات لابن حبان (٤٤٤/٦)، الكامل لابن عدي (٦/٤)، تهذيب الكمال (٤٦٢/١٢)، الكاشف (٤٨٥/١)، ميزان الاعتدال

=

(٣٧٢/٣)، سير أعلام النبلاء (٢٠٠/٨)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١١٧/١)، (٥٨٩/٢)، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (١٧٠)، تهذيب التهذيب (٢٩٣/٤)، التقريب (٢٦٦)، التلخيص الحبير (٤٢٥/٢)، الكواكب النيرات (٢٥٠)، تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦٨).

٣- عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبدالرحمن البصري، المتوفى سنة إحدى -أو اثنتين أو ثلاث- وأربعين ومئة.

روى عن أنس بن مالك، والشعبي، وعكرمة وغيرهم.

وعنه شريك النخعي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوي وغيرهم.

قال الثوري: «أدركت حفاظ الناس أربعة» وذكره منهم. وعنه: «حفاظ البصرة ثلاثة، وهو أحفظهم».

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «كان من حفاظ أصحابه».

وقال الإمام أحمد: «من الحفاظ للحديث، ثقة». وعنه: «شيخ ثقة».

وقال ابن معين وأبو زرعة وابن سعد ومحمد بن عبدالله بن عمار والعجلي وابن المديني والبزار: «ثقة». وعن ابن المديني: «ثبت».

وقال عبدان: «ليس في العواصم أثبت منه».

أقول: فالأئمة على توثيقه، إلا أنه نقل عن يحيى القطان تضعيفه؛ قال ابن معين: «كان يحيى بن سعيد يضعفه». وروى علي بن المديني عنه قوله: «لم يكن بالحافظ».

قال ابن حجر: «لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية».

قال ابن سعد: «كان من أهل البصرة، وكان يتولى الولايات، فكان بالكوفة على الحسبة في المكاييل والأوزان، وكان قاضياً بالمدائن لأبي جعفر».

وقال ابن إدريس: «رأيته أتى السوق فقال: اضربوا هذا، أقيموا هذا، فلا أروي عنه شيئاً».

وقال أحمد بن سعيد: سألت أحمد بن إسحاق؛ قلت: ما لوهيب لم يرو عن عاصم الأحول؟ قال: رأى منه شيئاً، أو قال: رأيت منه شيئاً، أو أنكر بعض سيرته.

ونقل الذهبي عن أبي أحمد الحاكم أنه قال: «ليس بالحافظ عندهم».

=

الأظهر أنه حَمِده[1] لذكائه وفِطْنته ويَقَظَتِه وحُسْن استماعه[2]، ويُحتمل أنه قال ذلك على سبيل الانبساط إليه والمزاح معه[3][4].

أقول: لعله أخذه عن يحيى القطان. وعلى كلٍّ فقول الجماعة في توثيقه أولى، وقد قال المروذي سألت أبا عبدالله عن عاصم الأحول؟ فقال: «ثقة»، قلت: إن يحيى بن معين [كذا ولعله يريد ابن سعيد فكتب ابن معين] تكلم فيه، فعجب، وقال: «ثقة».

وقال ابن الجنيد: قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: قال يحيى بن سعيد القطان: عاصم الأحول لم يكن بالحافظ. فقال يحيى: «عاصم الأحول ثقة».

وفي «التقريب»: «ثقة».

وحديثه مخرج في الصحيحين. والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٣٢١٠)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٥٨٦)، من كلام الإمام أحمد رواية المروذي (٦٧)، ضعفاء العقيلي (١٣٥٩)، الجرح والتعديل (٣٤٣/٦)، ثقات ابن حبان (٢٣٧/٥)، الكامل لابن عدي (١٣٨٥)، تاريخ بغداد (٢٤٣/١٢)، ميزان الاعتدال (٤٠٥١)، المغني في الضعفاء (٢٩٨١)، تهذيب التهذيب (٣٨/٥)، التقريب (٣٠٦٠).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف من أجل شريك، لكنه يرتقي بالمتابعات المتقدمة إلى الحسن لغيره؛ فقد تابعه: شعبة، والسري، والصلت بن الحجاج بأسانيد لا تخلو من مقال.

وتابعه النضر بن أنس بإسناد حسن. والله أعلم.

(١) في (س): «حمله».

(٢) لأن الاستماع إنما يكون بحاسة الأذن فسماه «ذا الأذنين» ونقل الكاندهلوي في «التعليق الصبيح» (٢٠٨/٥) عن الدهلوي في «اللمعات شرح المشكاة» قوله: «قيل هذا مدح منه ﷺ لأنس بتيقظه في الاستماع، أو تنبيه له على أنه ينبغي أن يكون كذلك».

(٣) «معه» ليست في (س).

(٤) قال الترمذي عقب تخريجه للحديث: «قال أبو أسامة: يعني مازحه».

=

ورجح هذا القول: المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٦/١١٧)، وقال القاري في «المرقاة» (٨/٦٢٠): «لا منافاة بينهما حتى يجعل قولان في معناه...على أنه يمكن أن يكون في أذنه نوع طول أو قصر أو قصور فأشار بذلك».

وينظر: معالم السنن (٧/٢٨٧)، شرح السنة (١٣/١٨٢)، المجموع المغيث مادة أذن (١/٤٧).

ومن باب المفاخرة والعصبية

من الصحاح:

٣١- حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: فلما غَشِيَه[(١)] المشركون نزل فجعل يقول[(٢)]:

«أنا النبي لاكَذِبْ أنا ابنُ عبدالمطلبْ»[(٣)].

ليس لأحد أن يحمل هذا على المفاخرة، والشيخ[(٤)] لم يصب في[(٥)] إيراد هذا الحديث في هذا الباب المترجم بـ«المفاخرة والعصبية»، ولا شك[(٦)] أنه اتبع بعض أصحاب الحديث في مصنفاتهم

---

(١) أي أتوه من جميع جوانبه، حتى تغطى بهم. ينظر: ترتيب اللسان مادة غشا (٦/٣٢٦١)، مرقاة المفاتيح (٨/٦٣١).

(٢) هذه الحادثة وقعت في غزوة حنين كما سيتبين من سياق لفظ الحديث كما يأتي في التخريج.
وحنين وقعت بعد فتح مكة بقليل وذلك سنة ثمان من الهجرة.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٣٩ ح٣٨٠٣) ولفظه: عن البراء بن عازب أنه قال في يوم حنين: كان أبو سفيان بن الحارث آخذاً بعنان بغلته -يعني بغلة رسول الله ﷺ- فلما غَشِيَه المشركون نزل فجعل يقول: «أنا النبي لاكَذِبْ أنا ابن عبدالمطلبْ» قال: فما رُئي من الناس يومئذ أشدُّ مِنْه.

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري بلفظه مع زيادة في الجهاد والسير، باب من قال خذها وأنا ابن فلان (ص٦١٦ ح٣٠٤٢)، وبنحوه في مواضع متعددة: ففي الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب (ص٥٨١ ح٢٨٦٤)، وفيه في باب بغلة النبي ﷺ البيضاء (ص٥٨٣ ح٢٨٧٤)، وفيه أيضاً في باب من صف أصحابه عند الهزيمة... (ص٥٩٣ ح٢٩٣٠)، وفي المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة:٢٥] (ص٨٨٦ ح٤٣١٥، ٤٣١٦، ٤٣١٧).

ومسلم في الجهاد والسير، باب في غزوة حنين (٣/١٤٠٠ ح١٧٧٦) بنحوه.

(٤) يعني البغوي صاحب «المصابيح».

(٥) «في» ساقطة من (س).

(٦) في (س) و(أ): «أشك».

على ما ذكروه، و لم يصيبوا[١] أولئك أيضاً.

وقد نفى رسول[٢] اللهﷺ عن[٣] نفسه أن يَذْكر الفَضَائل التي خَصَّه الله بها فَخرْاَ، بلْ شُكراً لأنْعُمِه، فقال: «أنا سيد ولد آدم ولا فَخرْ» الحديث[٤].

---

(١) هكذا في جميع النسخ أتى بالفعل متصلاً به واو الجماعة وهي لغة لبعض العرب ينظر: أوضح المسالك (٩٨/٢).

(٢) في (س) و(ب): «نبي».

(٣) «عن» ليست في الأصل، وفي (أ): «على»، والمثبت من (س) و(ب).

(٤) أخرجه أبو داود والطيالسي في «مسنده» (٤٣٠/٤ ح٢٨٣٤)، والإمام أحمد (٣٣٠/٤ ح٢٥٤٦)، وفي (٤٢٧/٤ ح٢٦٩٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥/٣ ح٢٣٢٤)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٥٣٩/٣ ح٨٤٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٠/٢ ح١٤٨٨) وفي «دلائل النبوة» (٤٨١/٥) عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة قال:

سمعت ابن عباس يخطب على منبر البصرة قال: قال رسول اللهﷺ: وذكر حديث الشفاعة الطويل، وفي أوله: «وأنا سيد ولد آدم ولا فخر» هذا لفظ أبي يعلى، وزاد الباقون: «يوم القيامة».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦٧٥/١٠ ح١٨٥٠٤) وقال: «رواه أبو يعلى وأحمد، وفيه علي ابن زيد وقد وثق على ضعفه، وبقية رجالهما رجال الصحيح».

وهذا الحديث رواه أيضاً هشيم وسفيان بن عيينة عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري.

أخرجه الترمذي في التفسير، في تفسير سورة بني إسرائيل (٢٩٧/٨ ح٣١٤٧)، وفي المناقب، باب -بدون ترجمة- (٢٣٩/٩ ح٣٦١٨) عن ابن أبي عمر، عن سفيان.

وابن ماجه في الزهد، باب ذكر الشفاعة (١٤٤٠/٢ ح٤٣٠٨)، والإمام أحمد (١٠/١٧ ح١٠٩٨٧) عن هشيم.

كلاهما عن علي بن زيد به بلفظه عند ابن ماجه والباقون بزيادة «يوم القيامة»، وقال الترمذي: «حديث حسن، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أبي نضرة، عن ابن عباس الحديث بطوله».

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢١٧/٢): سألت أبي هذا الحديث، فقال: «كأن حديث حماد بن سلمة أشبه».

=

أقول: لعل ترجيح حديث حماد يعود إلى أمور:

١- أن حماد بن سلمة مقدم في حديث علي بن زيد، قال أبو حاتم، كما في «شرح العلل» لابن رجب (٢/٥٠٠): «حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام، وهو أحفظ الناس وأعلم بحديثهما، بَيَّن خطأ الناس» قال ابن رجب: «يعني أن من خالف حماداً في حديث ثابت وعلي ابن زيد قدم قول حمادٍ عليه، وحُكِم بالخطأ على مخالفه».

وقال ابن معين كما في «سؤالات ابن الجنيد» (٧٤٣): «حماد بن سلمة أروى الناس عن علي بن زيد». وقدمه في أكثر من موضع على حماد بن زيد.

٢- أن أبا نضرة مشهور بالرواية عن أبي سعيد الخدري فإذا رواه بعض الرواة عنه على خلاف ذلك، كان تطرق احتمال الوهم والخطأ إلى الأول أكثر.

٣- أن أبا نضرة قال في حديث حماد: سمعت ابن عباس يخطب على منبر البصرة، وقال في حديث غيره: عن أبي سعيد الخدري، والسياق الأول يبعد احتمال تطرق الوهم إليه. والله أعلم.

دراسة إسناد الطيالسي:

١- حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة. مات سنة (١٦٧هـ).

روى عن علي بن الحكم البناني، وثابت البناني وغيرهما.

وعنه النضر بن شميل، وموسى بن إسماعيل، وعفان بن مسلم وغيرهم.

قال ابن سعد: «قالوا: كان ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر».

ووثقه الإمام أحمد وابن معين والنسائي.

وقال الساجي: «كان حافظاً ثقة مأموناً».

وقال العجلي: «ثقة، رجل صالح، حسن الحديث».

وجعله الإمام أحمد وابن معين وغيرهما من أثبت الناس في ثابت البناني وحميد الطويل.

وقال أحمد وابن معين وابن المديني: «إذا رأيت الرجل يغمز أو يقع في حماد فاتهمه على الإسلام».

زاد أحمد: «فإنه كان شديداً على المبتدعة».

وقال ابن معين: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع من حماد بن سلمة نُسَخاً فهو صحيح».

=

وقال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ماسمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لايبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد».

وقال يحيى القطان: «حماد عن زياد الأعلم وقيس بن سعد، ليس بذاك».

وقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: «ضاع كتاب حماد عن قيس بن سعد، فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قصته».

وقال أبو داود: «لم يكن لحماد بن سلمة كتاب، غير كتاب قيس بن سعد». - يعني كان يحفظ علمه -.

روى له مسلم واستشهد به البخاري، وروى له الأربعة.

خلاصة حاله: ثقة إمام، إلا ما انفرد به من حديثه عن زياد الأعلم وقيس بن سعد، وقد تغير حفظه بأَخَرَة، فوقعت له أوهام يسيرة، لا تمنع من حجية حديثه إلا ما عرف وهمه فيه. والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٣٢٨٨)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٣٧)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (١٧١، ١٧٢...)، سؤالات أبي داود لأحمد (٢١٧، ٥١٤)، التاريخ الكبير (٣/٢٢)، ترتيب ثقات العجلي (٣٥٤)، الجرح والتعديل (٣/١٤٠)، ثقات ابن حبان (٦/٢١٦)، الكامل لابن عدي (٤٣١)، الجمع لابن القيسراني (٣٩٩)، تهذيب الكمال (١٤٨٢)، ميزان الاعتدال (٢٢٥٤)، سير أعلام النبلاء (٧/٤٤٤)، الكاشف (١٢٢٠)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/١٢٧) و(٢/٦٢١)، تهذيب التهذيب (٢/١١)، التقريب (١٤٩٩)، ملحق الكواكب النيرات (٦).

٢- علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جُدْعان التيمي، أبو الحسن البصري، أصله من مكة، مات سنة تسع وعشرين -وقيل إحدى وثلاثين- ومئة.

روى عن أبي نضرة، وأنس بن مالك، والحسن البصري وغيرهم.

وعنه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة وغيرهم.

ضعفه الإمام أحمد وابن المديني وابن معين والنسائي وابن عيينة وغيرهم.

وعن أحمد: «ليس بالقوي، وقد روى عنه الناس». وعنه: «ليس بشيء».

وعن ابن معين: «ضعيف في كل شيء». وعنه أيضاً: «ليس بذاك القوي».

وقال ابن سعد: «كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به».

وقال أبو زرعة: «ليس بقوي».

=

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان يتشيع».

وقال الجوزجاني: «واهي الحديث ضعيف، وفيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه».

وقال ابن خزيمة: «لا أحتج به لسوء حفظه».

وقال ابن حبان: «كان يهم في الأخبار ويخطئ في الآثار، حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير، فاستحق ترك الاحتجاج به».

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة، و لم أر أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه».

وقال العجلي: «يكتب حديثه وليس بالقوي، وكان يتشيع». وقال مرة: «لا بأس به».

وقال الترمذي: «صدوق؛ إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره».

وقال الدارقطني: «أنا أقف فيه، لا يزال عندي فيه لين». وضعفه في مواضع من «سننه» و«العلل».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صالح الحديث، وإلى اللين ماهو».

وقال منصور بن زاذان: «لما مات الحسن قلنا له: اجلس مجلس الحسن».

وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل: كان وهيب يضعف علي بن زيد، يقول: من يكتب عنه؟ قال: فذكرت ذلك لحماد بن سلمة فقال: علي بن زيد كان لا يجالسه إلا الأشراف. قال: وكان يقال: أبو وهيب كان حائكاً!

وقال الجريري: «أصبح فقهاء البصرة عمياناً ثلاثة» وذكر منهم علي بن زيد.

أقول: هذا مجمل ما قيل فيه، ويظهر جلياً أن جمهور المحدثين على تضعيفه من قبل حفظه وضبطه، وبعضهم تركه من أجل مذهبه كما قال يزيد بن زريع: «رأيته و لم أحمل عنه، فإنه كان رافضياً».

وأما ما ورد من الثناء عليه فهو متوجه إلى عدالته وكثرة حديثه، أو إلى أنه ممن يكتب حديثه للاعتبار به، وهو كذلك فإننا وإن قلنا بضعفه، إلا أنه صالح للاعتبار كما قال ابن عدي. والله أعلم.

وفي «التقريب»: «ضعيف». وجرى الحافظ على تضعيفه في «الفتح» و«التلخيص الحبير» وغيرهما من كتبه.

وقد أخرج له مسلم مقروناً بثابت البناني.

خلاصة القول: ضعيف.

=

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٢١)، أحوال الرجال (١٨٨)، ترتيب ثقات العجلي (١٢٩٨)، ضعفاء العقيلي (١٢٣١)، الجرح والتعديل (١٨٦/٦)، المجروحين (١٠٣/٢)، الكامل لابن عدي (١٣٥١)، سنن الدراقطني (٧٧/١)، العلل له (٣٤٦/٥)، سؤالات البرقاني له (٣٦١)، تهذيب الكمال (٤٠٧٠)، سير أعلام النبلاء (٢٠٦/٥)، ميزان الاعتدال (٥٨٥٠)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٥٣)، الكاشف (٣٩١٦)، تهذيب التهذيب (٢٨٣/٧)، التقريب (٤٧٣٤).

٣- أبو نَضْرة: المنذر بن مالك بن قِطْعَة العَوَقي أبو نضرة البصري، مشهور بكنيته، مات سنة ثمان -أو تسع- ومئة.

روى عن أبي سعيد الخدري، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه علي بن زيد بن جدعان، وعاصم الأحول، وسليمان التيمي وغيرهم.

وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن سعد والعجلي.

وقال الإمام أحمد: «ما علمت إلا خيراً».

وقال الذهبي: «من ثقات التابعين».

وفي «التقريب»: «ثقة».

وخرج له مسلم واستشهد به البخاري.

طبقات ابن سعد (٣٠٨١)، الكنى لمسلم (٣٤٤٢)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٧٢٠/٣)، تهذيب الكمال (٦١٨٣)، سير أعلام النبلاء (٥٢٩/٤)، الكاشف (٥٦٣٢)، ميزان الاعتدال (٨٧٦٩)، تهذيب التهذيب (٢٦٨/١٠)، التقريب (٦٨٩٠)، الخلاصة للخزرجي (ص٣٨٧).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد من أجل علي بن زيد بن جدعان، لكنه يتقوى إلى الحسن لغيره بل إلى الصحيح لغيره بشواهده الكثيرة ومنها:

١- حديث أنس بن مالك الطويل في الشفاعة، وفيه: «وأنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر».

أخرجه أحمد (٤٢٩/٤ ح٢٦٩٣) عن حسن.

والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٧٢/١ ح٢٦٥) عن أبي جعفر محمد بن الجنيد، ثنا عمرو ابن عاصم.

كلاهما عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً.

=

وأخرجه أحمد (١٩/٤٥١ ح١٢٤٦٩)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٦٨)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/٤٧٩)، والضياء في «المختارة» (٦/٣٢٣ ح٢٣٤٥) عن يونس بن محمد.

والدارمي في «سننه» (١/٤١ ح٥٢) عن عبدالله بن صالح.

كلاهما عن الليث بن سعد، حدثني يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أنس به.

وهو حديث صحيح، وله طرق أخرى غير ما ذكرت، وأصله في «الصحيحين».

٢- حديث أبي بكر الصديق الطويل في الشفاعة، وفيه: «أي رب، خلقتني سيد ولد آدم ولا فخر».

أخرجه أحمد (١/١٩٣ ح١٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨١٢، ٧٥١)، والبزار في «مسنده» (١/١٤٩ ح٧٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٥٧، ٦٠ ح٥٢، ٥٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/٧٣٥ ح٤٦٨)، وأبو عوانة في «مسنده» (١/١٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (١٤/٣٩٣ ح٦٤٧٦)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١/١٢٠ ح٣٨، ٣٩) وغيرهم من طرق عن النضر بن شُميل قال: حدثني أبو نَعَامَة العدوي، قال: حدثني أبو هُنيدة البراء بن نوفل، عن والان العدوي، عن حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر الصديق.

وقال البزار: «وهذا الحديث فيه رجلان لا نعلمهما رويا إلا هذا الحديث: أبو هنيدة البراء بن نوفل، فإنا لا نعلم روى حديثاً غير هذا، وكذلك والان لا نعلم روى إلا هذا الحديث. على أن هذا الإسناد مع ما فيه من الإسناد الذي ذكرنا، فقد رواه جماعة من جلة أهل العلم بالنقل واحتملوه».

وقال ابن حبان: «قال إسحاق: هذا من أشرف الحديث».

وأخرجه ابن حبان -عقب الحديث السابق- عن أبي خليفة، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/٣٤٥) من طريق إسماعيل بن إسحاق، كلاهما عن علي بن المديني، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا أبو نعامة، به.

وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/١٨٥) فقال: قال علي بن المديني، نا روح بن عبادة، به، مقتصراً على موضع الشاهد من حديث الشفاعة.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/٦٧٩ ح١٨٥٠٧) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه، والبزار ورجالهم ثقات». وهو كذلك -إن شاء الله-.

=

وذَمَّ العَصَبيَّة[1] في غير موضع[2]، فأنَّى لأحد أن[3] يَعُدَّ هذا الحديث من أحد القَبيلَيْن[4]، وكيف يجوز على نبي الله ﷺ أن يفتخر بمشرك، وكان ينهى الناس أن يفتخروا بآبائهم[5]، وإنما وجه ذلك أن نقول: تكلم بذلك على سبيل التعريف، فإن الله تعالى قد أَرَى قوماً قبل ميلاده وقبل مبعثه في ابن عبدالمطلب[6] ما قد كان علماً لنبوته ودليلاً على ظهور أمره، وأظهر علم ذلك على الكهنة، حتى شهد به غير واحد منهم.

فالنبي ﷺ ذَكَّرَهم بذلك، وعَرَّفهم أنه ابن[7] عبدالمطلب الذي رُوي[8] فيه[9] ما رُوي[8]، وَذُكِر فيه ما ذُكِر[10].

أقول: وللحديث شواهد أخرى غير ما ذكرت، من حديث واثلة بن الأسقع، وعبدالله بن سلام، وعبادة بن الصامت، وعائشة، وجابر بن عبدالله وغيرهم، ولعل فيما ذكرته كفاية.

(١) العصبية: هي أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته والتألُّب معهم على من يناوئهم ظالمين كانوا أو مظلومين. ترتيب لسان العرب مادة عصب (٥/٢٩٦٦).

(٢) يراجع هذا الباب في «المصابيح» (٣/٣٣٨-٣٤٦)، و«مشكاة المصابيح» (٣/١٣٧٢-١٣٧٥) وستأتي بعض تلك الأحاديث.

(٣) «أن» ساقطة من (أ).

(٤) يعني من باب المفاخرة والعصبية.

(٥) كما في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم...» الحديث وسيورده المؤلف قريباً.

(٦) هكذا في جميع النسخ «ابن عبدالمطلب» ولعل الصواب «عبدالمطلب» كما يدل عليه كلام المؤلف.

(٧) «ابن» من (س) و(ب).

(٨) في (س) و(ب) في الموضعين: «رئي» كما ظهر لي. وهذه الكلمة يمكن أن تكون من الرُّؤية كما في هاتين النسختين، ويمكن أن تكون من الرواية كما أثبتها.

(٩) في (أ): «عنه».

(١٠) ذهب بعضهم إلى أن الافتخار والاعتزاز المنهي عنه ماكان في غير جهاد الكفار، وقد رخص النبي ﷺ في الخيلاء في الحرب مع نهيه عنها في غيرها، وقد كان النبي ﷺ نصر بالرعب، فإذا أُخْبَر باسمه وقع الرعب في قلوبهم فكان ذلك سبباً لنفرتهم، وهو جار على عادة الشجعان في الانتساب عند الحرب،

=

٣٢- ومنه حديث أنس رضي الله عنه: جاء رجل إلى النبيﷺ فقال: ياخَيْر البَرِيَّة[١]، فقال: «ذاك إبراهيم»[٢].

وجه هذا الحديث أن يُحمل على معنى التواضع منه، حتى يوافق الأحاديث التي دلت على فضله على سائر البشر[٣]، أو يُحمل على أنه قال ذلك و لم يُنَبَّأْ بعدُ أنه خير الناس[٤]، أو يُحمل على[٥] أن إبراهيم كان يُدعى بهذا النعت حتى صار علماً له[٦] كالخليل.

كما قال سلمة بن الأكوع: «خذها وأنا ابن الأكوع»، وقال علي بن أبي طالب لما بارز مَرْحباً يوم خيبر: «أنا الذي سمتني أمي حيدرة».

وقيل في بيان الحديث غير ذلك. ينظر: شرح السنة (١٣/١٢٦-١٢٨)، إكمال المعلم (١٣٢/٦)، المفهم (٦١٨/٣-٦٢٠)، المنهاج للنووي (٣٦٢/١٢)، شرح المشكاة للطيبي (٣١٤٥/١٠)، مرقاة المفاتيح (٦٣١/٨).

(١) في الأصل: «البشر» والمثبت من بقية النسخ وهو الموافق لما في «المصابيح» و«صحيح مسلم».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٤٠/٣ ح٣٨٠٤).

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليلﷺ (١٨٣٩/٤ ح٢٣٦٩).

(٣) كالحديث الذي أورده المؤلف قريباً «أنا سيد ولد آدم ولافخر» وهو في «الصحيحين» بدون قوله «ولا فخر» وبزيادة «يوم القيامة» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. البخاري برقم (٣٣٤٠) و(٣٧١٢) ومسلم (١٩٤:٣٢٧) و(١٩٤:٣٢٨) و(٢٢٧٨:٣).

وممن ذكر هذا الوجه: القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٣٤٠/٧)، والقرطبي في «المفهم» (١٨٠/٦)، والنووي في «المنهاج» (١٣٠/١٥) وغيرهم.

(٤) تراجع المصادر السابقة، وممن ذكره كذلك: الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٨/٣) وأفاض في تقريره. وقد ذكر القرطبي بعض الإيرادات على هذا الاحتمال والذي قبله ثم أجاب عنها، واكتفى عياض بما أُورد على هذا الاحتمال وأفاض في الجواب عنه. فليراجعها من شاء، مع كتاب «مرقاة المفاتيح» (٦٣٣/٨).

(٥) هنا زيادة «أنه قال» في (س).

(٦) «له» ساقطة من (أ).

فقال: «ذاك إبراهيم» أي المدعو بهذه التسمية إبراهيم إجلالاً له وتوقيراً، ويكون معنى «خير البَرِيَّة» في إبراهيم راجعاً[١] إلى من خُلِق حينئذ[٢] دون من لم يُخْلق، و لم يكن ذِكْر «البريَّة» على معنى العموم، فلم يدخل النبيﷺ في غمارهم[٣].

---

(١) في (س): «راجعة».

(٢) يعني في زمن إبراهيم -عليه السلام-.

(٣) قال القاري في «المرقاة» (٦٣٤/٨): «وحاصله أنهﷺ مستثنى منهم إما بطريق النقل، وإما بطريق العقل؛ فإن المتكلم عند بعض الأصوليين غير داخل في أمره وخبره».

ومن الحسان:

٣٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ يَفْتَخِرون بآبائِهم...» الحديث(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٤١ ح٣٨٠٧) ولفظه: «لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا، إنما هم فحم من جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعل الذي يدهده الخراء بأنفه، إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، إنما هو مؤمن تقي، أو فاجر شقي، الناس كلهم بنو آدم وآدم من تراب».

تخريجه:

رواه هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

واختلف على هشام:

فرواه عنه هكذا: أبو عامر العقدي، ومحمد بن عبدالله بن الزبير، وسفيان الثوري، وحسين بن حفص، وحماد بن خالد، وعبدالله بن نافع.

وخالفهم: المعافى بن عمران، وابن وهب، وموسى بن أبي علقمة فرووه عن هشام، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة. بزيادة أبي سعيد المقبري.

وإليك تخريج كل وجه:

الوجه الأول: (هشام بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة)

أخرجه الترمذي في المناقب -آخر الكتاب- (٩/٤٣٠ ح٣٩٥٠) عن محمد بن بشار.

والإمام أحمد (١٦/٤٥٥ ح١٠٧٨١).

كلاهما عن أبي عامر العقدي، عن هشام، به، واللفظ للترمذي، وقال: «حسن غريب» - والذي في «تحفة الأشراف» (٩/٥٠١): «حسن» -.

وأخرجه أحمد (١٤/٣٤٩ ح٨٧٣٦) عن محمد بن عبدالله بن الزبير، عن هشام، به.

وأخرجه ابن حيان في جزءٍ انتقاه أبوبكر ابن مردويه (ص٤١ ح١١)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٩٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٢٨٦ ح٥١٢٨، ٥١٢٧)، من طريق سفيان الثوري، عن هشام، به.

=

وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (١/٢٦١ ح١١٢)، والبيهقي في «سننه» (١٠/٢٣٢)، وفي «الشعب» (٤/٢٨٥ ح٥١٢٦)، وفي «الآداب» (ص٢٦٢ ح٥٥٤) من طريق حسين بن حفص، عن هشام، به. وقال ابن منده: «هذا حديث مشهور عن هشام متصل صحيح».

وأما رواية حماد بن خالد وعبدالله بن نافع فلم أقف على تخريجها، وقد ذكرها الدارقطني في «العلل» (٨/١٥٨).

الوجه الثاني: (هشام بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبيه عن أبي هريرة)

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في التفاخر بالأحساب (٤/٣٣١ ح٥١١٦) -ومن طريقه: البيهقي في «الآداب» (٥٥٥)- عن موسى بن مروان الرقي.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/١٨٧) من طريق محمد بن عبدالله بن عمار.

كلاهما عن المعافى بن عمران، عن هشام، به.

وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (١/٧١ ح٣٠) ومن طريقه أبو داود -الموضع السابق-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/٨٠ ح٣٤٥٨)، والبيهقي في «الآداب» (٥٥٥) عن هشام، به.

وأخرجه الترمذي (٣٩٥١) عن هارون بن موسى بن أبي علقمة القروي المدني، قال: حدثني أبي، عن هشام، به. وقال: «هذا حديث حسن، وهذا أصح عندنا من الحديث الأول، وسعيد المقبري قد سمع من أبي هريرة، ويروي عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة». أقول: في «تحفة الأشراف» (١٠/٣١١) قوله: «حسن صحيح».

النظر في الخلاف:

يظهر لي أن هذا الخلاف لا أثر له؛ فإن سعيد المقبري قد ثبت سماعه من أبي هريرة وروايته عنه في «الصحيحين»، وروى أيضاً عن أبيه عن أبي هريرة، وأبوه ثقة ثبت من رجال الشيخين (التقريب-٥٦٧٦) و لم يأت ما ينفي سماع سعيد لهذا الحديث من أبي هريرة فيبقى على الأصل إن قلنا بالوجه الأول، وإن قلنا بالوجه الثاني فيكون أخذه بواسطة أبيه.

وأما بالنسبة لترجيح أحد الوجهين؛ فإن الترمذي رجح الوجه الثاني وقال: «هذا أصح عندنا»، والدارقطني في «العلل» (٨/١٥٨) عرض للخلاف و لم يرجح.

ولعل الوجه الأول أرجح لأمرين:

١- أن الذين رووا هذا الوجه عن هشام بن سعد أكثر وفيهم ثقات أثبات.

=

٢- أن هشام بن سعد قد توبع على هذا الوجه، فقد رواه أبو معشر وأسامة بن زيد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

حديث أبي معشر: أخرجه أحمد (٣٤٩/١٤ ح٨٧٩٢) حدثنا خلف بن الوليد.

وابن عدي في «الكامل» (٥٣/٧) حدثنا محمد بن هارون بن حميد، ثنا محمد بن بكار.

كلاهما حدثنا أبو معشر، به، مختصراً.

وحديث أبي أسامة ذكره الدارقطني في «العلل» و لم أقف عليه.

دراسة إسناد الترمذي -عن محمد بن بشار-:

١- محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كَيْسان العَبْدي، أبو بكر البصري، بُنْدار، وإنما قيل له: بندار؛ لأنه كان بنداراً في الحديث، والبُنْدار: الحافظ مات سنة ثنتين وخمسين ومئتين.

روى عن أبي عامر العقدي، والضحاك بن مخلد، وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم.

وعنه الجماعة وغيرهم.

قال ابن حبان: «كان ممن يحفظ حديثه ويقرؤه من حفظه».

وقال العجلي: «ثقة كثير الحديث».

وقال ابن خزيمة: «إمام أهل زمانه في العلم والأخبار».

وقال الدارقطني: «من الحفاظ الأثبات».

وقال الذهبي: «ثقة صدوق، احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب، وكان من أوعية العلم».

وفي «التقريب»: «ثقة».

ترتيب ثقات العجلي (١٥٧٣)، ثقات ابن حبان (١١١/٩)، سير أعلام النبلاء (١٤٤/١٢)، ميزان الاعتدال (٧٢٧٥)، تهذيب التهذيب (٦١/٩)، التقريب (٥٧٥٤).

٢- أبو عامر العقدي: عبدالملك بن عمرو القيسي البصري. وفاته سنة أربع -أو خمس- ومئتين.

روى عن هشام بن سعد، وسفيان الثوري، وفليح بن سليمان وغيرهم.

وعنه محمد بن بشار، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

قال ابن مهدي: «كتبت حديث ابن أبي ذئب عن أوثق شيخ: أبي عامر العقدي».

=

وقال إسحاق بن راهويه: «أبو عامر الثقة الأمين».

وقال ابن معين وابن سعد والنسائي وغيرهم: «ثقة»، زاد النسائي: «مأمون».

وفي «التقريب»: «ثقة». وروى له الجماعة.

طبقات ابن سعد (٣٣٥٤)، ثقات ابن شاهين (٨٥٤)، تهذيب الكمال (٣٥٤٥)، تذكرة الحفاظ (١/٣٤٧)، تهذيب التهذيب (٦/٣٦٣)، التقريب (٤١٩٩).

٣- هشام بن سعد المدني، أبو عَبَّاد، ويقال: أبو سعيد. مات سنة تسع وخمسين -وقيل: ستين- ومئة.

روى عن سعيد المقبري، وأبي الزبير المكي، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم.

وعنه أبو عامر العقدي، وعبدالله بن وهب، والمعافى بن عمران وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «لم يكن بالحافظ». وعنه: «ليس هو محكم الحديث». وقال أيضا: «هو كذا وكذا، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه».

وقال علي بن المديني: «صالح، وليس بالقوي».

وقال ابن معين: «ضعيف، حديثه مختلط». وعنه: «ليس بذاك القوي». وعنه: «ليس بشيء كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه». وعنه: «صالح، ليس بمتروك الحديث».

وقال ابن سعد: «كان متشيعاً لآل أبي طالب، وكان كثير الحديث يستضعف».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، هو ومحمد بن إسحاق عندي واحد».

وقال النسائي: «ضعيف». وعنه: «ليس بالقوي».

وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم، ويسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته للأثبات فيما يرويه عن الثقات بطل الاحتجاج به، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير».

وقال ابن عدي: «مع ضعفه يكتب حديثه».

وذكره ابن عبدالبر في باب: من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه. وذكره كذلك يعقوب بن سفيان في الضعفاء.

وقال أبو داود: «هو ثقة، أثبت الناس في زيد بن أسلم».

وقال العجلي: «جائز الحديث، وهو حسن الحديث».

=

وقال الساجي: «صدوق».

وقال أبو زرعة: «شيخ محله الصدق، وكذلك محمد بن إسحاق هو هكذا عندي، وهشام أحب إلي من محمد بن إسحاق».

وقال البرذعي: سمعت أبا زرعة يقول: «هشام بن سعد واهي الحديث». أتقنت ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أجل من هذا الوزن، فتفكرت فيما قال أبو زرعة فوجدت في حديثه وهماً كبيراً.اهـ.

وقال الحاكم: «أخرج له مسلم في الشواهد».

أقول: هذا ما قيل في ترجمته، وقد مشى الحافظ الذهبي على تحسين حديثه فقال في «الكاشف» و«من تكلم فيه وهو موثق»: «حسن الحديث»، وقال في «المغني»: «صدوق مشهور».

وأما ابن حجر فإنه قال في «التقريب»: «صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع». وفي «النكت على ابن الصلاح»: «قد ضعف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن»، وحسن إسناد حديث له في «التلخيص الحبير»، وقال في «الفتح»: «مختلف فيه». ومرة: «أخرجا له في المتابعات، ففيه ضعف». ومرة: «صدوق فيه مقال من جهة حفظه». وهي عبارات تدل على حكمه السابق في تحسين حديثه.

وقال مرة -وهو يتكلم على حديث خالف فيه هشامٌ غيرَه-: «لا يحتج بما تفرد به، فكيف إذا خالف». وقال مرة: «صدوق سيئ الحفظ». وقال في «التلخيص»: «لين الحديث».

والحاصل أن الحافظ يميل في أكثر أحواله إلى تحسين حديثه.

والذي يظهر من خلال عرض أقوال الأئمة المتقدمين فيه: أن الأكثر على تضعيفه من قبل حفظه، وعباراتهم تدل على أن ضعفه ليس شديداً، وهو مع ذلك يكتب حديثه ويعتبر به كما قال غير واحد.

وعندي أن قول ابن حجر في «التلخيص»: «لين الحديث» أقرب العبارات للدلالة على حاله، وأما تخريج مسلم له؛ فهو إنما خرج له في الشواهد فقط. والله أعلم.

خلاصة حاله: لين الحديث.

طبقات ابن سعد (١٣٦٩)، ترتيب ثقات العجلي (١٩٠٠)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي مع «أبو زرعة الرازي» (٢/٣٩١)، الجرح والتعديل (٩/٦١)، المجروحين (٣/٨٩)، الإرشاد للخليلي (١/٣٤٤)، الكامل لابن عدي (٢٠٢٥)، تهذيب الكمال (٦٥٧٧)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٤٤)، =

من تكلم فيه وهو موثق (٣٥٤)، الكاشف (٥٩٦٤)، المغني (٦٧٤٨)، تهذيب التهذيب (٣٧/١١)، التقريب (٧٢٩٤)، هدي الساري (ص٤٨٢، ٣٧٧)، فتح الباري -الطبعة السلفية- (٢٤١/١) و(٥٨٣/٢) و(٢٩٥/٣) و(٣٨٣/٩) و(١٨٤/١٠)، التلخيص الحبير (١٠٢/٢) (٤٢٧/٣)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٦٤/١).

٤- **سعيد بن أبي سعيد**: كَيْسَان المَقْبُري، أبو سعد المدني، والمقبري نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاوراً لها. مات في حدود العشرين ومائة، وقيل قبلها، وقيل بعدها.

روى عن أبي هريرة، وأبيه أبي سعيد المقبري وغيرهما.

وعنه إسماعيل بن أمية، وعبدالله بن يونس، ويحيى بن حرب وغيرهم.

قال الإمام أحمد وابن معين: «ليس به بأس».

ووثقه ابن المديني وابن سعد والعجلي وأبو زرعة والنسائي وابن خراش وغيرهم.

قال ابن حجر: «زعم الواقدي أنه اختلط قبل موته بأربع سنين، وتبعه ابن سعد ويعقوب ابن شيبة وابن حبان، وأنكر ذلك غيرهم».

وقال ابن عدي في «الكامل»: «وإنما ذكرت سعيداً المقبري في جملة من اسمه سعيد؛ لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعدما كبر، وأرجو أن يكون سعيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وماتكلم فيه أحد إلا بخير».

قال الذهبي في «الميزان»: «ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عينية أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه، وحدث عنه مالك والليث...»، ونحوه في «السير» وزاد: «وكذلك لايوجد له شيء منكر».

أقول: ولذلك وثقه الذهبي مطلقاً، فقال أيضاً في «الميزان»: «ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم و لم يختلط»، ويؤيد كلامَ الذهبي قولُ ابن عدي السابق، وتخريجُ الأئمة الستة له، وثناء الأئمة كأحمد وابن المديني وابن معين وغيرهم عليه، وتوثيقهم له من غير تمييز في روايته، ولا من روى عنه، مع أن المدة التي حددها الواقدي وغيره كافية في اشتهار أمر اختلاطه.

ولعل الذين تبعوا الواقدي في قوله باختلاط سعيد استدلوا بقول شعبة: «حدثنا سعيدٌ بعدما كبر» وبهذا صرح ابن عدي، مع أنه لم يأخذ بما أخذوا به وإنما قال: «أرجو أن يكون من أهل الصدق وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس وماتكلم فيه أحدٌ إلا بخير».

=

قلت: كفانا هذا الحديث دليلاً إلى[1] ما ذهبنا إليه في معنى قوله: «أنا ابن عبدالمطلب»[2].

أقول: وقول شعبة لايدل صراحة على الاختلاط، وإنما يدل على أن أخْذه عنه كان في حال كبره وشيخوخته، نعم هو شاخ حتى بلغ التسعين أو جاوزها ولايلزم منه أن يكون اختلط، فقد يكون قول شعبة من باب التحري والدقة في زمن الأخذ، حتى لانترك حديث الراوي لأمرٍ مُحْتَمل. والله أعلم.

وخلاصة القول في أمر اختلاطه: أحد أمرين: إما أن لايكون اختلط أصلاً، أو يكون اختلط لكن لم يأخذ أحدٌ عنه في هذه المدة، وقد نقل ابن الكيال عن السخاوي قول بعضهم: «كأنه لم يروِ فيها شيئاً، أو تميز». والله أعلم.

طبقات ابن سعد (١٠٤٨)، التاريخ الكبير (٤٧٤/٣)، ترتيب ثقات العجلي (٥٩٤)، الجرح والتعديل (٥٧/٤)، ثقات ابن حبان (٢٨٤/٤)، الكامل لابن عدي (٨٢٠)، الجمع لابن القيسراني (٦٣٧)، تهذيب الكمال (٢٢٨٤)، سير أعلام النبلاء (٢١٦/٥)، تذكرة الحفاظ (١١٦/١)، الكاشف (١٨٩٦)، ميزان الاعتدال (٣١٩٠)، جامع التحصيل (٢٤٣)، هدي الساري (ص٤٢٥)، تهذيب التهذيب (٣٤/٤)، التقريب (٢٣٢١)، ملحق الكواكب النيرات (ص ٤٦٦).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث بهذا الإسناد فيه: هشام بن سعد، لين الحديث، لكن تابعه:

١- أبو معشر: نجيح بن عبدالرحمن السندي وهو ضعيف مختلط. ينظر: تهذيب التهذيب (٣٧٤/١٠)، التقريب (٧١٠٠)، ملحق الكواكب النيرات (١٠).

٢- أسامة بن زيد الليثي: صدوق يهم. وتقدمت ترجمته (ص١٣٦).

والحاصل أن الحديث يتقوى بهاتين المتابعتين إلى الحسن لغيره، وقد حسنه الترمذي -كما تقدم-، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٣٤/٤)، وقال ابن منده: «هذا حديث مشهور عن هشام، متصل صحيح». والله أعلم.

(١) في (س) و(ب): «على».

(٢) يعني أن النبي ﷺ لم يقل: «أنا ابن عبدالمطلب» تفاخراً بل قاله من باب التعريف، وتقدم الكلام على الحديث برقم (٣١).

وفيه: «يُدَهْدِهُ الخِرَاء» أي يُدَحْرِجُه، يقال: دَهْدَهْتُه[1] فَتَدَهْدَه[2]، أي: دَحْرَجْتُهُ[3] فَتَدَحْرَجَ[4]. والدُّحْرُوجَة[5]: ما يُدَحْرِجُه[6] الجُعَل[7].

وفيه «إن الله قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية»، عُبِّيَّة الجاهلية: أي نَخْوتها. يقال: رجل فيه عُبِّيَّة وعِبِّيَّة (بضم العين وكسرها)، أي[8] كِبْرٌ وتَجَبُّرٌ[9]. والمحفوظ عن أهل الحديث بتشديد الياء.

---

(١) في الأصل و(أ): «دهده». والمثبت من (ب) وهو الصواب لاستقامة العبارة.

(٢) في (أ): «فيتدهده».

(٣) في الأصل و(أ): «دحرجه»، والمثبت من (ب) ليناسب قوله: «دهدهته».

(٤) ينظر: الصحاح مادة دهده (٢٢٣١/٦) وعبارته: «دَهْدَهتُ الحجر فتَدَهْدَه: دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَج».

(٥) في الأصل و(أ): «الدحرجة». والمثبت من (ب) وهو الموافق لما في كتب اللغة؛ قال في «الصحاح» مادة دحرج (٣١٣/١): «الدحروجة: ما يدحرجه الجعل من البنادق». وقال الخليل في «العين» (٣٢٨/٣): «الدُّحْروجَة: كل ما دحرجته من طين أو غيره مثل البندقة، وجمعه: دحاريج».

(٦) «ما يدحرجه» ليست في (أ). ومن قوله: «يقال» إلى هنا ساقط من (س).

(٧) بضم الجيم وفتح العين وزن «عُمَر» والجمع: جِعْلان: وهو دويبة من دواب الأرض معروف كالخنفساء. ينظر: ترتيب اللسان مادة جعل (٦٣٨/٢)، المصباح المنير (١٠٣/١).

(٨) في الأصل و(أ): «إذا» والمثبت من (س) و(ب).

(٩) «العُبِّيَّة» بضم العين المهملة وكسرها، وتشديد الباء الموحدة وكسرها، وبعدها ياء مثناة مشددة أيضاً. ينظر: تصحيفات المحدثين (٢٩١/١)، الترغيب والترهيب للمنذري (٢١/٤).

قال الخطابي في «غريب الحديث» (٢٩٠/١): «يريد بهذا القول ماكان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالأنساب والتباهي بها».

وذكر أبو عبيد الهَرَوي[١] عن بعض أهل اللغة أنه[٢] من «العِبْء» يعني: الحمل الثقيل[٣]. ثم قال: وقال[٤] الأزهري[٥]: بل هو مأخوذ من «العَبء» وهو النور والضياء، يقال: هذا عَبُ الشمس، وأصله: عَبْوُ[٦] الشمس[٧].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الهَرَوي الشافعي صاحب «الغريبين» في الجمع بين غريبي القرآن والحديث، أخذ اللغة عن الأزهري وغيره. وتوفي سنة أحدى وأربع مئة. ينظر: وفيات الأعيان (٩٥/١)، طبقات الشافعية للسبكي (٨٤/٤)، بغية الوعاة (٣٧١/١).

وكلامه هذا في «الغريبين» مادة عبأ (١٢١٧/٤).

(٢) «أنه» ساقطة من (أ).

(٣) قال الخطابي في «غريب الحديث» (٢٩٠/١): «أصله مهموز من العِبْء، وهو الحمل الثقيل، ولكن الهمزة قد تركت فيه كالبَرِيَّة والذُّرِّيَّة...» ونحوه في «معالم السنن» (١٥/٨).

(٤) «وقال» ساقطة من (س).

(٥) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي الشافعي، اللغوي المشهور، صاحب «تهذيب اللغة» و«شرح ألفاظ مختصر المزني» وغيرهما، توفي سنة سبعين -وقيل إحدى وسبعين- وثلاثمائة. ينظر: معجم الأدباء (١٦٤/١٧)، وفيات الأعيان (٣٣٤/٤)، طبقات الشافعية للسبكي (٦٣/٣)، بغية الوعاة (١٩/١).

(٦) هكذا في الأصل «عبو». وفي (أ): «عبوا». وفي (س): «عبوء»، وانظر الهامش الآتي.

(٧) قال الجوهري، كما في «ترتيب اللسان» مادة عبأ (٢٧٧٣/٥): «عَبُ الشمس: ضوءها، ناقص، مثل دم». وفي «ترتيب اللسان» مادة عبا (٢٧٩١/٥): «العَبُ: ضوء الشمس وحسنها. يقال: ما أحسن عَبَها، وأصله العَبْوُ فنقص». وفي «القاموس» مادة عبب (١٣٣/١): «عَبُّ الشمس ويخفف: ضوءها». وفي «ترتيب اللسان» مادة عبأ: «لا يُدرى عبء الشمس لغة في عَبِ الشمس أم هو أصله». فأفادنا هذا أنه يقال: عبء الشمس كما يقال: عب الشمس.

وعلى هذا فالتشديد فيه كما في[1] «الذُّرِّيَّة» من الذَّرْء بالهمز[2]، والجوهري[3] أدخله في باب المضاعف[4].

---

(١) في (س) و(ب): «كما هو في».

(٢) في (س) و(أ): «بالهمزة». وينظر في تأصيل كلمة الذرية: «ترتيب اللسان» مادة ذرأ (١٤٩١/٣).
وعلى هذا فالمؤلف يريد «عَبْء» المهموزة.

(٣) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأُتراري صاحب «الصحاح» وأحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة، مات متردياً من سطح داره بنيسابور سنة ثلاث وتسعين ومئة وقيل بعدها.
سير أعلام النبلاء (٨٠/١٧)، البلغة للفيروزآبادي (ص٦٦)، النجوم الزاهرة (٢٠٧/٤)، شذرات الذهب (١٤٢/٣).

(٤) الصحاح مادة عبب (١٧٥/١).

وكذا صنع ابن منظور كما في «ترتيب اللسان» (٢٧٧٥/٥)، والفيروزآبادي في «القاموس» (١٣٣/١) وابن الأثير في «النهاية» (١٥٤/٣) وقال: «وهي فُعُّولة أو فُعِّيلة. فإن كانت فُعُّولة فهي من التَّعْبِيَة، لأن المتكبر ذو تكلف وتعبية. خلاف من يسترسل على سجيته. وإن كانت فُعِّيلة فهي من عُباب الماء، وهو أوله وارتفاعه. وقيل: إن اللام قلبت ياءً. كما فعلوا في تقضي البازي».اهـ. وهذا الكلام منقول بتصرف يسير من «الفائق» (٣٨٤/٢). وينظر أيضاً: «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (١٦/٨)، «مرقاة المفاتيح» (٦٣٧/٨).

٣٤- ومنه حديث عبدالله بن الشِّخِّير العامري[(١)] رضي الله عنه قال: انطلقت في وفد بني عامر[(٢)] إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيِّدُنا، فقال: «السَّيِّدُ هو[(٣)] الله» الحديث[(٤)].

---

(١) عبدالله بن الشِّخِّير (بكسر الشين والخاء المعجمتين مع تشديد الخاء) ابن عوف العامري الحَرَشي، صحابي، سكن البصرة، وهو والد مطرف ويزيد وهانئ. ينظر: طبقات ابن سعد (٢٨٥٤)، أسد الغابة (٣٠٠٥)، الإصابة (٤٧٦١)، تهذيب التهذيب (٥/٢٢١)، التقريب (٣٣٨١).

(٢) هم قومه بنو عامر بن صَعْصَعة. وينظر: طبقات ابن سعد (١/٢٣٥)، دلائل النبوة للبيهقي (٥/٣١٨)، البداية والنهاية (٧/٢٧٢).

(٣) الضمير «هو» لم يرد في نص الحديث.

(٤) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٤٢ ح٣٨٠٨) ولفظه: عن مطرف بن عبدالله بن الشخير قال: قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «السيد الله». فقلنا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طَوْلاً. فقال: «قولوا قولكم أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في كراهية التمادح (٤/٢٥٤ ح٤٨٠٦) -ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/٦٨ ح٣٣)-، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٧٢ ح٢١١)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٩/٤٦٨ ح٤٤٧) عن مسدد.

والنسائي في «عمل اليوم والليلة» باب ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا، وسيدي (ص٢٤٩ ح٢٤٧) عن حميد بن مسعدة.

كلاهما عن بشر بن المفضل، ثنا أبو مسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن مطرف [بن عبدالله بن الشخير] قال: قال أبي انطلقت في وفد... الحديث. واللفظ لأبي داود.

وأخرجه الإمام أحمد (٢٦/٢٣٤، ٢٤١، ١٦٣٠٧، ١٦٣١٦) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٤٤٤)- عن حجاج.

وأحمد (٢٦/٢٤١ ح١٦٣١٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص٢٤٨ ح٢٤٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/١٥٣ ح١٤٨٣) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٤٤٥)-، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص١٨٦ ح٣٨٧) عن محمد بن جعفر.

كلاهما عن شعبة، عن قتادة، قال: سمعت مطرفاً، به، بنحوه.

=

وأخرجه أحمد (٢٣٧/٢٦ ح١٦٣١١) عن سويد بن عمرو، وعبدالصمد.

والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٦) عن حَرَميّ بن يونس بن محمد قال: حدثنا أبي.

وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٧٣) عن خالد بن خداش.

وابن أبي عاصم (١٤٨٢) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٤٤٦)- عن عبدالله بن محمد بن أسماء.

والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص٣٣٣ ح٥٣٧) من طريق عفان.

والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص٩٨) من طريق أبي عامر العقدي.

سبعتهم عن مهدي بن ميمون، حدثنا غيلان بن جرير، عن مطرف به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٥/٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣١٨/٥)، وفي «المدخل» عن مسلم بن إبراهيم، حدثنا الأسود بن شيبان، حدثنا أبو بكر بن ثمامة بن النعمان الراسبي، عن أبي العلاء يزيد بن عبدالله [بن الشخير]، قال: وفد أبي في وفد بني عامر... الحديث.

وأخرجه ابن أبي عاصم (١٤٨٥) عن عبدالواحد بن غياث، نا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن هانئ ابن عبدالله بن الشخير، عن أبيه، به.

دراسة إسناد أبي داود:

١- **مسدد بن مسرهد:** ثقة حافظ. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٢- **بشر بن المُفَضَّل** بن لاحق الرَّقاشي مولاهم، أبو إسماعيل البصري. وفاته سنة ست -أو سبع- وثمانين ومئة.

روى عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد، وسلمة بن علقمة، وإسماعيل بن أمية وغيرهم.

وعنه مسدد بن مسرهد، وأحمد بن حنبل، وحميد بن مسعدة وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «إليه المنتهى في التثبت بالبصرة».

وقال ابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والبزار: «ثقة».

وقال العجلي: «ثقة فقيه البدن، ثبت في الحديث، حسن الحديث، صاحب سنة».

وقال ابن حبان: «من أهل الإتقان».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت عابد». وخرج له الجماعة.

ترتيب ثقات العجلي (١٥٨)، الجرح والتعديل (٣٦٦/٢)، مشاهير علماء الأمصار (١٢٧٦)، تهذيب الكمال (٧٠٧)، تهذيب التهذيب (٤٠٢/١)، التقريب (٧٠٣).

=

٣- **أبو مَسْلمة**: سعيد بن يزيد بن مَسْلمة الأَزْدي، ثم الطَّاحي، البصري، القَصير. من الرابعة. وقال ابن الملقن: «مات سنة ثنتين وثلاثين ومئة».

روى عن أبي نضرة، وأنس بن مالك، ومطرف بن عبدالله بن الشخير وغيرهم.

وعنه بشر بن المفضل، وإسماعيل بن علية، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

قال ابن معين وابن سعد والنسائي والعجلي والبزار: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صالح».

وقال ابن حبان: «من المتقنين، صحب أنساً وكان راوية لأبي نضرة».

وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة». وخرج له الجماعة.

طبقات ابن سعد (٣٢١٣)، الجرح والتعديل (٧٣/٤)، مشاهير علماء الأمصار (٧١٤)، ثقات ابن شاهين (٤١٧)، الكاشف -وحاشيته لسبط ابن العجمي- (١٩٧٨)، تهذيب التهذيب (٨٨/٤)، التقريب (٢٤١٩).

٤- **أبو نضرة**: المنذر بن مالك بن قطعة. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣١٠).

٥- **مُطَرِّف بن عبدالله** بن الشِّخِّير الحَرَشِيّ العامري، أبو عبدالله البصري، أخو يزيد بن عبدالله ابن الشخير، وهانئ. من كبار التابعين، وقال ابن حبان: «ولد في حياة رسول الله ﷺ وكان من عباد أهل البصرة وزهادهم». ومات سنة خمس وتسعين.

روى عن أبيه، وعمران بن حصين، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه أبو نضرة، وثابت البناني، والحسن البصري وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة، له فضل وورع ورواية وعقل وأدب» وذكر له مناقب كثيرة.

وقال العجلي: «تابعي ثقة، من خيار التابعين، رجل صالح».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد فاضل». وخرج له الجماعة.

طبقات ابن سعد (٣٠٢٧)، ترتيب ثقات العجلي (١٧٣٨)، ثقات ابن حبان (٤٢٩/٥) تذكرة الحفاظ (٦٤/١)، الإصابة (٨٣٤٣)، تهذيب التهذيب (١٥٧/١٠)، التقريب (٦٧٠٦).

الحكم على الحديث:

صحيح بهذا الإسناد. وصححه العراقي كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١٦٤١/٤). وقال ابن حجر في «الفتح» (٢١٢/٥): «رجاله ثقات، وقد صححه غير واحد».

سلك القوم في الخطاب معه مَسْلكهم مع رؤساء القبائل، فإنهم[١] يخاطبونهم بنحو هذا الخطاب، فكره ذلك؛ لأنه كان من حقه أن يخاطبوه بالنبي والرسول، فإنها المنـــزلة التي لا منـــزلة وراءها لأحد من البشر، وحول الأمر فيه إلى الحقيقة فقال: «السيد هو الله» أي الذي يملك نواصي الخلق ويتولى أمرهم ويسوسهم.

وقوله: «قولوا قولكم» أي قول أهل مِلَّتِكم، فخاطبوني بما يخاطبونني به[٢]، ودعوا التكلف والهَرَت[٣] في المدح[٤]. ويُحتمل أنه[٥] أراد بالقول: القول الذي جئتم له وقصدتموه[٦].

وفيه[٧]: «ولا يَسْتَجْرِيَنَّكُم» أي لا يَسْتَتْبِعَنَّكُم[٨] الشيطان فيتخذكم جَرِيَّه، أي وكيله، فيتكلم على ألسنتكم[٩]، يقال: جَرَّيْتُ جَرِيّاً واسْتَجْرَيْتُه أي اتخذته وكيلاً[١٠].

---

(١) في (س) و(ب): «فإنهم كانوا».

(٢) كلام المؤلف المتقدم في «معالم السنن» للخطابي (١٧٦/٧) بمعناه. وينظر: غريب الحديث له (٤١٦/١)، والمجموع المغيث مادة سود (١٤٦/٢)، ومادة قول (٧٦١/٢).

(٣) الهَرَت: سعة الشدق، والهَريت: الواسع الشدقين، وقد هَرِت (بالكسر) ورجل أهرت، وقوم هُرْت. ينظر: ترتيب اللسان مادة هرت (٤٦٤٧/٨).

وهو كناية عن المبالغة في المدح والإكثار منه.

(٤) قال الزمخشري في «الفائق» (٢٢٠/١): «بقولكم: أي بما هو عادتكم من القول المسترسل فيه على السجية دون المتكلف المتعمل للتزيد في الثناء».

(٥) «أنه» ساقطة من (أ).

(٦) ذكر هذا الاحتمال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٢/أ).

(٧) «وفيه» ليست في (س) و(ب).

(٨) في (س): «يستتبعكم».

(٩) في (أ): «سنتكم».

(١٠) ينظر: «الصحاح» مادة جرى (٢٣٠٢/٦) وزاد: «وسمي الوكيل جَرِيّاً، لأنه يجري مجرى موكله». وفي «النهاية» (٢٥٥/١): «يريد: تكلموا بما يحضركم من القول، ولا تتكلفوه كأنكم وُكلاء الشيطان ورسله، تنطقون على لسانه».

وينظر: تصحيفات المحدثين (٢١٤/١)، إصلاح غلط المحدثين (ص٧١).

٣٥- ومنه حديث سَمُرة بن جُنْدُب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الحَسَب المال...» الحديث[1].

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٤٢ ح٣٨٠٩) وتمامه: «والكرم التقوى».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في التفسير، باب ومن سورة الحجرات (٩/٢١ ح٣٢٦٧) حدثنا الفضل بن سُهيل البغدادي الأعرج وغير واحد.

وابن ماجه في الزهد، باب الورع والتقوى (٢/١٤١٠ ح٤٢١٩) عن محمد بن خلف العسقلاني.

والإمام أحمد (٣٣/٢٩٤ ح٢٠١٠٢).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/٢١٩ ح٦٩١٣) عن معاذ بن المثنى، ثنا علي بن المديني (ح) وعن عبيد بن غنام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة.

والدارقطني في «سننه» في النكاح، باب المهر (٣/٣٠٢ ح٢٠٨) عن أبي بكر النيسابوري، نا محمد بن إشْكاب.

والحاكم في «المستدرك» في النكاح (٢/١٦٣) وقال: صحيح على شرط البخاري ووافقه الذهبي. وفي الرقاق (٤/٣٢٥) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي - ومن طريقه البيهقي في «سننه» في النكاح، باب اعتبار اليسار في الكفاءة (٧/١٣٥-١٣٦) - عن أبي العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد ابن عبدالله بن أبي داود بن المنادي.

والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب الافتخار بالنسب (١٣/١٢٥ ح٣٥٤٥) من طريق عبد بن حميد.

هؤلاء جميعاً -وغيرهم- عن يونس بن محمد، حدثنا سلاَّم بن أبي مطيع، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن سمرة، مرفوعاً، بلفظه.

وقال الترمذي: «حسن غريب صحيح من حديث سمرة لا نعرفه إلا من حديث سلام بن [أبي] مطيع وهو ثقة». وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

وأخرجه الطبراني (٦٩١٢) عن الحسن بن إسحاق التستري ومحمد بن علي الصائغ المكي، قالا: ثنا محمد بن معاوية النيسابوري.

=

والدارقطني عن أبي بكر، نا يوسف بن سعيد، نا محمد بن عيسى.

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٦/١ ح٢١) من طريق القاسم بن سلام.

ثلاثتهم عن سلام، به، بلفظه.

دراسة إسناد أحمد:

١- يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد الحافظ المُؤَدِّب. مات سنة سبع -أوثمان- ومئتين.

روى عن سلام بن أبي مُطيع، وفليح بن سليمان، والليث بن سعد وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم.

قال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثقة». ووثقه ابن معين وابن سعد.

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت».

الجرح والتعديل (٢٤٦/٩)، تاريخ بغداد (٣٥٠/١٤)، تهذيب الكمال (٧١٨٤) تهذيب التهذيب (٢٩٣/١١)، التقريب (٧٩١٤).

٢- سلاّم بن أبي مطيع، واسمه: سعد الخُزاعي مولاهم، أبو سعيد البصري، مات سنة ثلاث -أو أربع- وسبعين ومئة وقيل قبل ذلك.

روى عن قتادة بن دعامة السدوسي، وأيوب السختياني، وهشام بن عروة وغيرهم.

وعنه يونس بن محمد، ومسدد بن مسرهد، وابن المبارك وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ثقة صاحب سنة».

وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «سلام بن أبي مطيع من الثقات، حدثنا عنه ابن مهدي» ثم قال أبي: «كان أبو عوانة وضع كتاباً فيه معايب أصحاب رسول الله ﷺ وفيه بلايا، فجاء سلام بن أبي مطيع فقال: يا أباعوانة، أعطني ذاك الكتاب، فأعطاه، فأخذه سلام فأحرقه» قال أبي: «وكان سلام من أصحاب أيوب، وكان رجلاً صالحاً».

وقال ابن معين: «ليس به بأس».

وقال أبو داود والترمذي والنسائي: «ثقة». وعن النسائي: «ليس به بأس».

وقال البزار: «كان من خيار الناس وعقلائهم».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

=

وقال ابن عدي: «ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة، وله أحاديث حسان غرائب وإفرادات، وهو يعد من خطباء أهل البصرة وعقلائهم، وكان كثير الحج، ومات في طريق مكة، و لم أر أحداً من المتقدمين نسبه إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويها عن قتادة غيره، وهو مع هذا كله عندي لا بأس به وبرواياته».

وقال ابن حبان: «كان سيئ الأخذ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد».

وقال الحاكم: «منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ».

قال الذهبي في «السير»: «قد احتج به الشيخان، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن». وفي «الديوان»: «صدوق لا بأس به».

وقد خرج له الشيخان.

خلاصة حاله: تبين مما تقدم أن عدداً من كبار الأئمة كالإمام أحمد وابن معين وأبي داود والترمذي والنسائي قد وثقوه، وقال ابن عدي: «لم أر أحداً من المتقدمين نسبه إلى الضعف». وذكر ابن عدي أن المأخذ عليه انفراده بأحاديث عن قتادة لم يروها غيره قال: «ومع هذا فلا بأس به وبرواياته».

أقول: فهو ثقة، وإنما انتقد حديثه عن قتادة؛ لكثرة تفرده، ومع ذلك فلا ينحط حديثه عنه عن الحسن.

ولذا كان ابن حجر دقيقاً حينما قال: «ثقة صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعف».

وقول ابن حجر: «في روايته عن قتادة ضعف» لا يعني أنها ضعيفة، وإنما انحطت عن سائر حديثه. فهي في رتبة الحسن، وهذا هو القول المختار. والله أعلم.

العلل لأحمد (٣٥٧، ١٤٩٤، ٤٠٠٦)، سنن الترمذي (٢٢/٩)، الجرح والتعديل (٢٥٨/٤)، المجروحين (٣٤١/١)، الكامل لابن عدي (٧٦٩)، سير أعلام النبلاء (٤٢٨/٧)، ميزان الاعتدال (٣٣٥٩)، ديوان الضعفاء (١٦٨٦)، تهذيب التهذيب (٢٥٢/٤)، التقريب (٢٧١١).

٣- **قتادة بن دعامة** السدوسي. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

٤- **الحسن بن أبي الحسن:** يسار البصري، الأنصاري مولاهم، أبو سعيد الإمام المشهور، من سادات التابعين، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، ومات سنة عشر ومئة.

روى عن جماعة من الصحابة منهم: أنس، وجابر بن عبدالله، وسمرة بن جندب وغيرهم.

وعنه إسماعيل بن مسلم المكي، ومنصور بن المعتمر وغيرهما.

=

سئل أنس بن مالك عن مسألة فقال: «سلوا الحسن، فإنه سمع وسمعنا، فحفظ ونسينا».

وقال بكر المزني: «من سره أن ينظر إلى أعلم عالم أدركناه في زمانه فلينظر إلى الحسن».

وقال ابن سعد: «قالوا: كان الحسن جامعاً عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقة مأموناً، عابداً ناسكاً...».

أقول: ومناقبه وفضائله كثيرة جداً، لكنه كان كثير التدليس والإرسال، فقد روى عن جماعة من الصحابة لم يدركهم، وأدرك بعضهم ولكن لا يصح له سماع منهم - كما في مصادر ترجمته -.

قال البزار: «سمع الحسن من جماعة، وروى عن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول: حدثنا وخطبنا - يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة -».

وقال ابن سعد: «ما أرسل من الحديث فليس بحجة».

وقال الذهبي: «الحسن مع جلالته مدلس، ومراسيله ليست بذاك».

وقال ابن حجر: «كان مكثراً من الحديث، ويرسل كثيراً عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره». وفي «التقريب»: «ثقة فقيه فاضل مشهور، يرسل كثيراً ويدلس». وجعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وجعله العلائي في المرتبة الثالثة وهي الأنسب بحاله. والله أعلم.

مراسيل ابن أبي حاتم (٥٤)، تهذيب الكمال (١٢١٦)، سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤)، جامع التحصيل (ص ١١٣)، تهذيب التهذيب (٢٣١/٢)، التقريب (١٢٢٧)، تعريف أهل التقديس (٤٠).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد من أجل قتادة والحسن البصري مدلسان وقد عنعنا، واختلف في سماع الحسن من سمرة؛ قال العلائي في «جامع التحصيل» (١٦٥): «وأما روايته عن سمرة بن جندب ففي «صحيح البخاري» سماعه منه لحديث العقيقة. وقد روى عنه نسخةً كبيرة غالبها في «السنن الأربعة»، وعند علي بن المديني أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذي عن البخاري نحو هذا. وقال يحيى بن سعيد القطان وجماعة كثيرون: هي كتاب، وذلك لا يقتضي الانقطاع، وفي «مسند أحمد بن حنبل» ثنا هشيم، عن حميد الطويل قال: جاء رجل إلى الحسن البصري فقال: إن عبداً له أبق، وأنه نذر إن قدر عليه أن يقطع يده، فقال الحسن: حدثنا سمرة قال: قلَّ ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة، وهذا يقتضي سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة».اهـ.

وقال الذهبي في «السير» (٥٨٨/٤): «إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين، لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن

=

الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك، فإننا وإن ثبَّتْنا سماعه من سمرة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سمرة».اهـ.

فالحاصل أنه سمع منه أحاديث وبقيت أحاديث على الاحتمال، فلا يقبل منها إلا ما صرح فيه بالسماع، فيعود الأمر إلى ما قلناه أولاً في شأن تدليسه، وهو من أهل المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم، وقد عنعن هنا فحديثه ضعيف.

أقول: لكنه يتقوى إلى الحسن لغيره بشواهده، ومنها:

- **حديث بريدة بن الحصيب** مرفوعاً: «إن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه هذا المال».

أخرجه النسائي في النكاح، باب الحسب (٦/٦٤ ح٣٢٢٥) عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبو تُميلة.

والإمام أحمد (٥/٣٥٣)، وابن حبان كما في «الإحسان» في الرقائق، باب الفقر والزهد والقناعة (٢/٤٧٤ ح٧٠٠)، والحاكم في «المستدرك» في النكاح (٢/١٦٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٠٦ ح٩٨٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩/١٦٦) عن زيد بن الحباب.

والإمام أحمد (٥/٣٦١) عن علي بن الحسين [بن شقيق].

وابن حبان (٦٩٩)، والبيهقي في «سننه» في النكاح، باب اعتبار اليسار في الكفاءة (٧/١٣٥) من طريق علي بن الحسين بن واقد.

أربعتهم عن حسين بن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه بريدة بن الحصيب. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

أقول: حسين بن واقد المروزي قاضي مرو إنما خرج له البخاري تعليقاً، وقال فيه أحمد وأبو زرعة وأبو داود والنسائي: «لا بأس به» وأثنى عليه أحمد. وقال ابن معين: «ثقة». وقال ابن سعد: «كان حسن الحديث».

وأنكر أحمد بعض حديثه؛ فقال -في رواية الميموني-: «له أشياء مناكير». وقال -في رواية عبدالله-: «ما أنكر حديثه عن ابن بريدة». وقال -في رواية المروذي-: «ليس بذاك».

ولذا قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة له أوهام».

والحاصل أن حديثه لا ينـــزل عن رتبة الحسن. والله أعلم.

=

الحَسَب عند العرب: مايعده الرجل من مفاخر آبائه[١].

فأما معنى قوله: «الحسب المال» فقد قال وكيع[٢]: أراد أن الرجل إذا صار ذا مال عظموه[٣].

ينظر: العلل للإمام أحمد (٤٩٧)، من كلام الإمام أحمد في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي (١٣٩)، رواية الميموني (١٨٣)، ضعفاء العقيلي (٣٠٠)، الجرح والتعديل (٣/٣٠٢)، ميزان الاعتدال (٢٠٦٦)، تهذيب التهذيب (٢/٣٢١)، التقريب (١٣٥٨).

(١) ينظر: الصحاح مادة حسب (١/١١٠).

(٢) وكيع هو ابن الجراح بن مَليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي الحافظ. قال الإمام أحمد: «مارأيت أوعى للعلم من وكيع ولا أحفظ منه». وقال أيضاً: «مارأيت مثله في الحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع، وكان إمام المسلمين في وقته». ومات سنة ست -وقيل: سبع- وتسعين ومئة.

ينظر: الجرح والتعديل (١/٢١٩) و(٩/٣٧)، تاريخ بغداد (١٣/٤٦٦)، سير أعلام النبلاء (٩/١٤٠).

(٣) قال الخطابي في «غريب الحديث» (١/٩٨): «بلغني عن سفيان بن عيينة أنه قال لوكيع بن الجراح وهو يذاكره: ما معنى قول النبي ﷺ: «الحسب المال» فقال وكيع: -فذكره- فقال سفيان: ليس كذلك، إنما هو قول أهل المدينة: إذا لم يجد نفقة زوجته فُرِّق بينهما».اهـ.

وينظر: شرح السنة للبغوي (١٣/١٢٥).

وفي «النهاية»، مادة حسب (١/٣٦٧): «والمعنى: أن الفقير ذا الحسب لا يوقر ولا يحتفل به، والغني الذي لا حسب له يوقر ويجل في العيون».

٣٦- ومنه حديث أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من تَعزَّى بعزاء الجاهلية، فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه، ولا تَكْنُوا»(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٤٢ ح٣٨١٠).

تخريجه:

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» في السير، باب إعضاض من تعزى بعزاء الجاهلية (٥/٢٧٢ ح٨٨٦٤) عن إبراهيم بن محمد التيمي.

والإمام أحمد (٣٥/١٥٨ ح٢١٢٣٤) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٤/١١ ح١٢٤٢)-.

وأخرجه ابن حبان، كما في «الإحسان» في الجنائز، فصل في النياحة ونحوها (٧/٤٢٤ ح٣١٥٣) عن الحسن بن سفيان، قال: حدثنا محمد بن خلاد الباهلي.

ثلاثتهم عن يحيى القطان، حدثنا عوف [الأعرابي]، عن الحسن [البصري]، عن عُتَيّ [بن ضمرة]، عن أبي بن كعب مرفوعاً بهذا اللفظ عند النسائي، وهو عند الباقين بدون قوله: «بهن أبيه» وعندهم زيادة في أوله من قول عُتَيّ، قال: رأيت رجلاً تعزى عند أُبَيّ بعزاء الجاهلية، افتخر بأبيه، فأعضَّه بأبيه ولم يَكْنِه، ثم قال لهم: أما إني قد أرى الذي في أنفسكم، إني لا أستطيع إلا ذلك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكر الحديث، وهذا لفظ أحمد.

وأخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (١/١٨٠) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب التعزي بعزاء الجاهلية (١٣/١٢٠ ح٣٥٤١)- عن مروان بن معاوية.

وابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٧/٤٥٥ ح٣٧١٧٢) -ومن طريقه عبدالله في زوائده على «المسند» (٢١٢٣٥)- عن عيسى بن يونس.

والإمام أحمد (٢١٢٣٣) عن محمد بن جعفر.

والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٨٥ ح٩٦٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/٢٣١ ح٣٢٠٤)، والطبراني في «الكبير» (١/١٩٨ ح٥٣٢) -ومن طريقه الضياء المقدسي (١٢٤٤)-، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/٢١٨-٢١٩ ح٧٥٨) عن عثمان بن الهيثم المؤذن.

والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص٥٤٠ ح٩٧٦) عن محمد بن عبدالأعلى، قال: حدثنا خالد ابن الحارث.

=

والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/٣٧٤ ح١٤٩٩) عن أبي بكر بن أبي خيثمة، نا هَوْذة بن خليفة.

ستتهم عن عوف الأعرابي، به، بلفظه عند أبي عبيد والبغوي، وزادا في أوله ذكر القصة، والباقون بنحوه وذكروا القصة إلا الطبراني والضياء المقدسي.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣/٨٢ ح٣٩٥٨) وعزاه للطبراني في «الكبير» وقال: «رجاله ثقات».

وأخرجه أحمد (٢١٢٣٦)، وعبدالله في «زوائد المسند» (٢١٢٣٧)، والضياء المقدسي (١٢٤٣) من طريق يونس بن عبيد.

والبخاري في «الأدب المفرد» -بإثر الحديث السابق-، والهيثم بن كليب (١٥٠٠) من طريق المبارك بن فضالة.

والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٧٥) -ومن طريقه الطحاوي (٣٢٠٥)- من طريق السري ابن يحيى.

ثلاثتهم عن الحسن البصري، به، بنحوه.

أقول: وقد رواه بعضهم عن الحسن، عن أُبَيّ. ليس فيه (عُتَيّ بن ضمرة).

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٨٦٥)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٩٧٤) أخبرنا محمد بن هشام السدوسي، قال: حدثنا خالد بن الحارث، قال: حدثنا أشعث.

وأبو بكر بن أبي شيبة (٣٧١٧١) حدثنا وكيع، عن كَهْمَس.

كلاهما عن الحسن، عن أُبَيّ بن كعب -وعند النسائي: عن الحسن أن أُبَيّاً-. فلم يذكر في الإسناد: عتي بن ضمرة.

أقول: الحسن لم يسمع من أُبَيّ كما قال المزي في «تحفة الأشراف» (١/١٢) وقال في «تهذيب الكمال» (٦/٩٧): «لم يدركه».

وفي «جامع التحصيل» (ص١٦٥): «روى مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أُبَيّ بن كعب. قال ابن أبي خيثمة: وإنما سمعه الحسن من عتي بن ضمرة السعدي، عن أُبَيّ رضي الله عنه».اهـ.

وعليه فلا بد من واسطة بين الحسن وأُبَيّ، وقد ظهر لنا من خلال التخريج أنه: عتي بن ضمرة، ورواة هذا الوجه أكثر، فلا يُعَل بما رواه كَهْمَس وأشعث. والله أعلم.

دراسة إسناد النسائي -عن إبراهيم التيمي-:

=

١- **إبراهيم بن محمد** بن عبدالله بن عبيدالله بن مَعْمَر القرشي التَّيْمي المَعْمَري، أبو إسحاق البصري، قاضيها. مات سنة خمسين ومئتين وهو على القضاء.

روى عن يحيى القطان، وأبي عامر العقدي، وروح بن عبادة وغيرهم.

وعنه النسائي، وأبو داود، وابن أبي الدنيا وغيرهم.

قال أبو داود والنسائي: «ثقة». وكذلك قال الحافظان الذهبي وابن حجر.

ثقات ابن حبان (٨١/٨)، تهذيب الكمال (٢٣٢)، الكاشف (١٩٣)، تهذيب التهذيب (١٣٥/١)، التقريب (٢٣٧).

٢- **يحيى بن سعيد القطان**. ثقة متقن حافظ إمام قدوة. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٣- **عوف بن أبي جَميلة** الأعرابي العَبْدي البصري. مات سنة ست -أو سبع- وأربعين ومئة.

روى عن الحسن البصري، وزياد بن الحصين، وأبي رجاء العُطارِدي وغيرهم.

وعنه يحيى القطان، ومحمد بن جعفر، وخالد بن الحارث وغيرهم.

متفق على توثيقه.

قال الإمام أحمد: «ثقة صالح الحديث». وقال ابن المديني والنسائي: «ثقة ثبت». ووثقه ابن معين وابن سعد وغيرهم.

غير أنه رمي ببدعتي التشيع والقدر.

روى العقيلي بسنده عن ابن المبارك: «والله ما رضي عوف ببدعة واحدة، حتى كانت فيه بدعتان، كان قدرياً وكان شيعياً».

وبسنده أيضاً عن محمد بن عبدالله الأنصاري: «رأيت داود بن أبي هند يضرب عوفاً الأعرابي يقول: ويلك يا قدري، ويلك يا قدري».

وقال أيضاً: حدثنا محمد بن أحمد قال: سمعت بندار وهو يقرأ علينا حديث عوف، فقال: «يقولون: عوف !! والله لقد كان عوف قدرياً رافضياً شيطاناً».

وساق هذه الأقوال الثلاثة: الذهبي في «الميزان»، وفي «السير»، وابن حجر في «التهذيب».

وفي «تاريخ الدوري» عن ابن معين: «كان عوف قدرياً».

ومع ما ذكر ففي «تاريخ الدوري»: سئل روح بن عبادة: عوف الأعرابي كان يتشيع؟ فسكت روح هنيهة. ثم قال: «والله لقد كان يذكر فضائل عثمان كثيراً».

خلاصة حاله: كما قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة رمي بالقدر وبالتشيع».

=

أقول: وهذه البدعة -إن ثبتت عليه- فلا تمنع من الاحتجاج به. فقد احتج به الجماعة. وأنت ترى بندار -وهو يرميه بالبدعة- يقرأ عليهم حديثه.

وقال الذهبي في «السير» -عقب نقله الأقوال الثلاثة السابقة في رميه بالبدعة- «قلت: لكنه ثقة مكثر».

تاريخ الدوري عن ابن معين (٢/٤٦٠)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٤٧)، ضعفاء العقيلي (١٤٧١)، تهذيب الكمال (٥٠٤٥)، سير أعلام النبلاء (٦/٣٨٣)، ميزان الاعتدال (٦٥٣٦)، تهذيب التهذيب (٨/١٤٨)، التقريب (٥٢١٥)، هدي الساري (ص٤٥٥).

٤- الحسن البصري. ثقة فقيه فاضل مشهور يرسل كثيراً ويدلس. تقدمت ترجمته (ص٣٣١).

٥- عُتَيْ (بضم أوله وفتح المثناة) ابن ضَمْرة التميمي السعدي البصري. مات سنة سبع وأربعين.

روى عن أُبَيِّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود.

وعنه الحسن البصري، وابنه عبدالله بن عتي.

قال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث».

وقال العجلي: «بصري تابعي ثقة، روى عنه الحسن ستة أحاديث [ولم يرو عنه غيره]».

أقول: مابين معقوفتين من «تهذيب الكمال» وليس في المطبوع من «الثقات» للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن المديني: «مجهول سمع من أُبَيِّ بن كعب، لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يُعرف».

وفي «التقريب»: «ثقة».

طبقات ابن سعد (٣٠٢٨)، ترتيب ثقات العجلي (١٢٠٥)، ثقات ابن حبان (٥/٢٨٦)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر (١/١٤٧)، الإكمال لابن ماكولا (٧/٣٠)، تهذيب الكمال (٣٧٨٨)، تهذيب التهذيب (٧/٩٥)، التقريب (٤٤٤٥)، الخلاصة للخزرجي (ص٣٠٥).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات إلا الحسن البصري مدلس وقد عنعن، لكنه توبع:

=

/يقال: عَزَوْتُهُ إلى أبيه، وعَزَيْتُهُ أيضاً لغة؛ إذا نسبته إليه، فاعْتَزَى وتَعَزَّى[1]. قال أصحاب [١٩٦/ب]
الغريب: انتسب وانتمى إليها في قوله: يالَ[2] فلان[3].

«فأعِضُّوه» قال أبو عُبيد[4] الهَرَوي: أي قولوا له: اعْضَضْ[5] بأيْر أبيك، ولا تَكْنُوا عن الأيْر

فقد أخرج عبدالله في «زوائد المسند» (١٤٢/٣٥ ح٢١٢١٨) -ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٤٣٥/٣ ح١٢٣٥)- حدثنا محمد بن عمرو بن العباس الباهلي، حدثنا سفيان، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن أُبَيّ أن رجلاً اعتزى، فأعضه أُبَيّ بهن أبيه، فقالوا: ماكنتَ فاحشاً! قال: إنا أُمِرْنا بذلك.

أقول: محمد بن عمرو بن العباس الباهلي أبو بكر البصري المتوفى سنة تسع وأربعين ومئتين، ذكره ابن حبات في «الثقات» (١٠٧/٩)، وقال ابن خراش: «ثقة» -كما في «تاريخ بغداد» (١٢٧/٣)-، وروى عنه جماعة من كبار المحدثين منهم، عبدالله بن الإمام أحمد، وأبو القاسم البغوي، ويحيى بن صاعد، والقاضي المحاملي والبزار وغيرهم. وخرج له الضياء المقدسي في «المختارة».

وبقية رجاله ثقات: سفيان: هو ابن عيينة، وعاصم: هو أبو سليمان الأحول، وأبو عثمان: هو النهدي.

فهذا الإسناد لا ينـــزل عن رتبة الحسن، وهو عاضد للإسناد الأول وبه يصير حسناً لغيره. والله أعلم.

(١) ورد هذا بنصه في «الصحاح» مادة عزا (٢٤٢٥/٦).

(٢) سقط حرف اللام من (ب). وفي الأصل كتب الناسخ ألفاً صغيرة بين الألف واللام فجاءت كأنها «يا آل» وهو صواب أيضاً. والمثبت هو الموافق لما في كتب الغريب المذكورة في الهامش الآتي.

(٣) ما نسبه المؤلف لأصحاب الغريب، ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (١٨١/١) ونسبه للكسائي، وذكره الهروي في «الغريبين» مادة عزو (١٢٧٣/٤)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» (٩٤/٢).

(٤) في الأصل: «أبو عبيدة» والتصويب من بقية النسخ، وهو أبو عُبَيْد أحمد بن محمد الهروي صاحب «الغريبين»، وقد تقدمت ترجمته (ص٣٢٣).

(٥) «اعْضَضْ» بفتح الضاد المعجمة الأولى، فعل أمر من عَضَّه يَعَضُّه (بفتح العين) عَضّاً. ويقال: عَضَّه وعَضَّ به وعَضَّ عليه، كله بمعنى. ينظر: مختار الصحاح مادة عضض (ص١٨٤).

بالهَنِ[١]، تأديباً له وتنكيلاً[٢].

وأرى المعنى -والله أعلم- أن من انتسب وانتمى إلى الجاهلية بإحياء سنة أهلها، واتباع[٣] سبيلهم في الشتم واللعن والتعيير[٤] ومواجهتكم[٥] بالفحشاء والمنكر، فاذكروا له ما تعرفون من مثالب أبيه ومساوئه، وما كان يُعيَّر به من لُؤم وَرَذالة صريحاً لا كناية؛ كي يرتدع به[٦] عن التعرض لأعراض الناس. هذا هو وجه الحديث[٧]. والله أعلم[٨].

---

(١) «الهَنُ» كناية عن الشيء يستفحش ذكره، وأصله: «هَنَوٌ». وقيل: أصله: «هَنٌّ». ينظر: «ترتيب اللسان» مادة هنا (٨/٤٧١٣).

(٢) الغريبين لأبي عبيد الهروي مادة عضض (٤/١٢٩١). وينظر: شرح السنة (١٣/١٢١).

(٣) في الأصل و(أ): «وإيتاء». والمثت من (س) و(ب).

(٤) «والتعيير» تُقرأ هكذا بالمثناة بعد العين، وتقرأ «التعبير» بالموحدة، وقد جاءت في الأصل و(س) و(ب) غير منقوطة، وفي (أ) منقوطة بواحدة، إلا أن ما أثبته أنسب لسياق الكلام حيث قرنها بالشتم واللعن.

(٥) في الأصل و(أ): «ومواجهتهم». والمثبت من (س) و(ب).

(٦) «به» ليست في (س).

(٧) فالمؤلف -رحمه الله- يرى أن التعزي أعم من أن يستغيث الإنسان بقومه، فيقول: يالفلان ونحوه.

(٨) «والله أعلم» من النسخ الأخرى.

٣٧- ومنه[1] حديث أبي مسعود الأنصاري[2] رضي الله عنه عن النبيﷺ قال: «من نصر قومه على غير الحق، فهو كالبعير الذي ترَدَّى[3]...» الحديث[4].

---

(١) في (ب): «ومن».

(٢) كذا في جميع النسخ وهو وَهْمٌ. والصواب أن الحديث لعبدالله بن مسعود كما في «المصابيح» ومصادر التخريج، وابن مسعود ليس أنصارياً، بل هو من المهاجرين، ومن السابقين الأولين إلى الإسلام. ينظر: الإصابة (٤٩٧٠).

(٣) في الأصل و(أ): «يتردى»، والمثبت من (ب) و(س). واللفظ الذي أُثبت في مطبوعة «المصابيح» المحققة التي أُحيل عليها: «رَدَى»، وأشار المحققون إلى أن العبارة وردت في المطبوعة التي اعتمدوا عليها: «تردى» -أي كما أثبت-، فلعله اختلاف في نسخ «المصابيح» الخطية الكثيرة. وانظر كلام المؤلف على هذه اللفظة.

(٤) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٤٤ ح٣٨١٢) وتتمته: «فهو يُنْزَعُ بذَنَبِه».

تخريجه:

مدار هذا الحديث على سماك بن حرب، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه. وقد اختلف عليه:

فرواه سفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس، وعمرو بن ثابت، وحفص بن جميع عنه مرفوعاً.

ورواه زهير بن معاوية عنه موقوفاً.

ورواه شعبة عنه، واختلف عليه:

فرواه محمد بن جعفر، عن شعبة، عنه، مرفوعاً.

ورواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عنه، موقوفاً. وإليك تخريج كل وجه:

أولاً: الخلاف على شعبة:

أ- من رواه عنه مرفوعاً:

أخرجه الإمام أحمد (٦/٢٧٢ ح٣٧٢٦).

وأخرجه البزار في «مسنده» (٥/٣٨١ ح٢٠١٣) حدثنا محمد بن المثنى.

كلاهما (أحمد وابن المثنى) حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سماك به، بنحوه.

=

وعند الإمام أحمد: قال شعبة وأحسبه قد رفعه إلى رسول الله ﷺ. وقال البزار: وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه.

ب- من رواه عنه موقوفاً:

أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/٢٦٩ ح٣٤٢) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في الشهادات، باب شهادة أهل العصبية (١٠/٢٣٤)- حدثنا شعبة، عن سماك به، بنحوه وقال أبو داود -وقد قرن عمرو بن ثابت بشعبة-: رفعه عمرو بن ثابت، ولم يرفعه شعبة.

النظر في الخلاف على شعبه:

محمد بن جعفر مقدم على غيره في حديث شعبة كما في «شرح العلل» لابن رجب (٢/٥١٣) ولذا فالأرجح في حديث شعبة الرفع. والله أعلم.

ثانياً: الخلاف على سماك:

أ- من رواه عنه مرفوعاً:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في العصبية (٤/٣٣١ ح٥١١٨) -ومن طريقه البيهقي- عن ابن بشار.

والإمام أحمد (٦/٣٥٠ ح٣٨٠١).

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥/١٣٨ ح٥٢٨٣) عن أبي خيثمة.

ثلاثتهم عن أبي عامر العقدي.

والإمام أحمد (٣٨٠١)، وابن حبان كما في «الإحسان» في الرهن، باب ما جاء في الفتن (١٣/٢٧١ ح٥٩٤٢) عن مؤمل.

والحاكم في «المستدرك» في البر والصلة (٤/١٥٩) من طريق أبي نعيم، وأبي حذيفة.

أربعتهم عن سفيان، عن سماك به بنحوه وفي أوله زيادة، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطيالسي -الموضع السابق- قال: حدثنا عمرو بن ثابت، عن سماك به، بنحوه.

وأخرجه أحمد (٧/٣٢٠ ح٤٢٩٢) عن عبدالرزاق.

والهيثم بن كليب في «مسنده» (١/٣١٧ ح٢٨١، ٢٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١٢٣ ح٧٦٧٧) من طريق عبيدالله بن موسى.

=

وابن بشران في «الأمالي» (ص٢٢٢ ح٥١٣) من طريق خلاد بن يحيى.

والبيهقي في «سننه» من طريق يحيى بن قزعة.

أربعتهم عن إسرائيل، عن سماك، به، بنحوه.

وأخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص١٠٣ ح٦٤) من طريق حفص بن جُمَيْع، عن سماك، به، بنحوه.

ب- من رواه عنه موقوفاً:

أخرجه أبو داود (٥١١٧) حدثنا النفيلي، ثنا زهير، ثنا سماك بن حرب به بلفظه.

النظر في الخلاف على سماك:

تبين مما تقدم أن أكثر الرواة عن سماك رووه بالرفع وهم: سفيان الثوري، وعمرو بن ثابت، وإسرائيل بن يونس، وحفص بن جميع، وشعبة -على القول الراجح-.

ولم يوقفه سوى زهير بن معاوية.

فالصواب -والله أعلم- هو الوجه المرفوع.

دراسة إسناد أحمد -عن أبي عامر العقدي-:

١- أبو عامر: عبدالملك بن عمرو العقدي. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣١٧).

٢- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي. المتوفى سنة إحدى وستين ومئة.

روى عن سماك بن حرب، والأعمش، وزيد بن أسلم وغيرهم.

وعنه أبو عامر العقدي، ومؤمل بن إسماعيل، وأبونعيم الفضل بن دكين وغيرهم.

قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم النبيل وابن معين وغيرهم: «سفيان أمير المؤمنين في الحديث».

وقال عبدالرزاق: «سمعت سفيان يقول: ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني».

وقال الخطيب: «كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً على أمانته بحيث يستغنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة».

تقدمة المعرفة لابن أبي حاتم (ص٥٥-١٢٦)، تهذيب الكمال (٢٤٠٧)، سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧-٢٧٩)، تهذيب التهذيب (٩٩/٤)، التقريب (٢٤٤٥).

=

٣- **سِمَاك بن حرب** بن أوس بن خالد الذُهلي البكري، الكوفي، أبو المغيرة. المتوفى سنة ثلاث وعشرين ومئة.

روى عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، والنعمان بن بشير، وجابر بن سمرة وغيرهم.

وعنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وإسرائيل بن يونس وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة»، فقيل له: ماالذي عيب عليه؟ قال: «أسند أحاديث لم يسندها غيره».

وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة».

وقال العجلي: «جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال رسول الله ﷺ، وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان الثوري يضعفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث لم يترك حديثه أحد، ولم يرغب عنه أحد».

وقال النسائي: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء». وعنه: «ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين». وعنه -كما في «التهذيب» لابن حجر-: «ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين».

وقال الإمام أحمد -ووافقه أبو حاتم-: «سماك أصح حديثاً من عبدالملك بن عمير، وذلك أن عبدالملك يختلف عليه الحفاظ». وعن أحمد: «مضطرب الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان يخطئ كثيراً».

وقال ابن عدي: «له حديث كثير مستقيم إن شاء الله، وهو من كبار تابعي أهل الكوفة، وأحاديثه حسان، وهو صدوق لا بأس به».

وقال محمد بن عمار الموصلي: «يقولون إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه».

وقال ابن معين: «كان شعبة يضعفه».

وقال عبدالله بن المبارك وصالح جزرة: «ضعيف في الحديث».

وقال ابن خراش: «لين الحديث».

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة. وغيرهما يقول: عن ابن عباس؛ إسرائيل وأبو الأحوص. قال يعقوب: وروايته عن كرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين. ومن سمع من سماك =

قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخرة.اهـ.

وقال البزار: «كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحداً تركه، وكان قد تغير قبل موته».

وقال جرير بن عبدالحميد: «أتيت سماكاً فرأيته يبول قائماً، فرجعت، ولم أسأله، وقلت: خَرِف».

وقال شعبة: «كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس؟ فيقول: نعم، فأما أنا فلم أكن ألقنه».

وقد استشهد به البخاري، وخرج له مسلم.

خلاصة حاله: تبين مما سبق أنه مضطرب في حديث عكرمة خاصة، وأنه تغير قبل موته فكان يقبل التلقين.

ويحمل تضعيف من ضعفه بإطلاق على هذا. ولذا قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن». وهذا هو الظاهر من حاله. والله أعلم.
وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة ساء حفظه».

ترتيب ثقات العجلي (٦٨٠)، الجرح والتعديل (٢٧٩/٤)، سنن النسائي (٣١٩/٨)، الضعفاء للعقيلي (٦٩٩)، الثقات لابن حبان (٣٣٩/٤)، الكامل لابن عدي (٨٧٥)، سير أعلام النبلاء (٢٤٥/٥)، ميزان الاعتدال (٣٥٥١)، ديوان الضعفاء (١٧٩٧)، من تكلم فيه وهو موثق (١٤٩)، الكاشف (٢١٤١)، تهذيب التهذيب (٢٠٤/٤)، التقريب (٢٦٢٤)، الكواكب النيرات (٢٩).

٤- عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الهُذلي الكوفي. مات سنه تسع وسبعين.

روى عن أبيه عبدالله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ومسروق الأجدع وغيرهم.

وعنه ابناه مَعْن والقاسم، وسماك بن حرب وغيرهم.

قال ابن سعد ويعقوب بن شيبة: «كان ثقة قليل الحديث، وقد تكلموا في روايته عن أبيه، وكان صغيراً».

وقال ابن معين والعجلي: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صالح».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «من صالحي أهل الكوفة».

=

أقول: إلا أنه اختلف في سماعه من أبيه؛ والسبب في ذلك أنه كان صغيراً عند موت أبيه، فقد روى الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد قال: «مات ابن مسعود، وعبدالرحمن ابن ست سنين أو نحو ذلك».

ولذا نفى بعضهم سماعه من أبيه:

قال الحاكم: «اتفق مشايخ أهل الحديث أنه لم يسمع من أبيه». قال ابن حجر -معلقاً-: «وهو نقل غير مستقيم».

وممن قال بعدم سماعه من أبيه: شعبة، وابن معين -في رواية- والمنذري في «الترغيب والترهيب» وسيأتي عنه خلاف ذلك في «مختصر سنن أبي داود». وقال الذهبي: «يَصْبو عن أبيه» أي يصغر سنه عن سن من يسمع من أبيه.

وذهب بعضهم إلى أنه سمع من أبيه، وبعضهم خص هذا السماع بأحاديث معينة:

روى معاوية بن صالح عن ابن معين: «سمع من أبيه، ومن علي».

وقال علي بن المديني: «لقي أباه عبدالله». وعنه: «سمع من أبيه حديثين: حديث الضب، وحديث تأخير الوليد للصلاة».

وسئل الإمام أحمد: هل سمع من أبيه؟ فقال: «أما الثوري وشريك فإنهما يقولان: سمع، وأما إسرائيل فإنه يقول في حديث الضب، سمعت».

وقال ابن إبراهيم: «سألت أبا عبدالله -يعني الإمام أحمد- قلت: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود سمع من أبيه؟ قال: نعم؛ في حديث لإسرائيل يقول: سمعت أبي عبدالله».

وممن أثبت له السماع أيضاً: أبو حاتم، والبخاري، وعبدالملك بن عمير، والمنذري في «مختصر سنن أبي داود»، والمزي.

وروى البخاري في «التاريخ الأوسط» من طريق ابن خُثيم، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبيه قال: «إني مع أبي» فذكر الحديث في تأخير الوليد بن عقبة للصلاة. ثم نقل عن شعبة: أنه لم يسمع من أبيه. قال البخاري: «وحديث أبي خُثيم أولى عندي».

وقال ابن حجر في «التهذيب»: «روى البخاري في «التاريخ الصغير» بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه قال: لما حضرت عبدالله الوفاة، قال له ابنه عبدالرحمن: ياأبت أوصني، قال: ابك من خطيئتك».

=

رَدَى في البئر وتَرَدَّى: إذا سقط فيه[1]، والمعنى أن من أراد[2] أن يرفع نفسه بنصرة قومه

وقال العجلي: «يقال: إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً: «مُحَرِّم الحلال كمستحل الحرام».اهـ.

وقد ختم ابن حجر ترجمته في «تعريف أهل التقديس» بقوله: «فعلى هذا يكون الذي صرح فيه بالسماع من أبيه أربعة، أحدها موقوف. وحديثه عنه كثير، ففي السنن خمسة عشر، وفي «المسند» زيادة على ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعنعنة وهذا هو التدليس».اهـ. وجعله الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

وقال في «التقريب»: «ثقة، وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً».

وهذا يعني أنه إذا لم يصرح بالسماع فحديثه مردود.

خلاصة حاله: ثقة. وبالنسبة لسماعه من أبيه؛ فقد ثبت سماعه منه -كما تقدم- وعلى هذا أكثر الأئمة كسفيان وشريك وأحمد والبخاري وأبي حاتم وعبدالملك بن عمير والمزي. ولم أر من ذكره في المدلسين سوى ابن حجر. والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٢١١٤)، التاريخ الكبير للبخاري (٢٩٩/٥)، التاريخ الأوسط له (١٦٩/١)، ترتيب ثقات العجلي (١٠٥٢)، الجرح والتعديل (٢٤٨/٥)، الثقات لابن حبان (٧٦/٥)، مشاهير علماء الأمصار (٧٥٥)، سؤالات السجزي للحاكم (٢١٥)، مختصر أبي داود للمنذري (١٧/٨)، الترغيب والترهيب له (١٥٢/٣)، تهذيب الكمال (٣٨٧٧)، تحفة الأشراف (٧٤/٧)، الكاشف (٣٢٤٤)، ميزان الاعتدال (٤٩٠٧)، جامع التحصيل (ص٢٢٣)، تهذيب التهذيب (١٩٥/٦)، تعريف أهل التقديس (٧٩)، التقريب (٣٩٢٤)، بحر الدم (٦٠٤).

الحكم على الحديث:

حسن بهذا الإسناد من أجل سماك بن حرب: صدوق، ولا يضر تغيره لأنه من رواية جمع، فيهم سفيان وشعبة، وهما ممن سمع منه قديماً. وقد صححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي. والله أعلم.

(١) في (س) و(ب): «فيها».

وهذا الكلام بنصه في «الصحاح» مادة ردى (٢٣٥٥/٦). وينظر: ترتيب اللسان مادة ردى (١٦٣٠/٣)، مرقاة المفاتيح (٦٣٩/٨).

(٢) في (س): «إيراد».

على الباطل، فهو كالبعير الذي سقط في بئر فماذا يُجدي عنه أن يُنْزَع بذَنَبِه؟ فإنه وإن اجتهد كل الجهد[١] لم يتهيأ له أن يخلّصه من تلك المَهْلكة بنــزعه إياه بالذَّنَب[٢].

---

(١) في الأصل: «المجتهد» والمثبت من بقية النسخ.

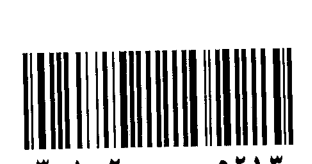
(٢) قال الخطابي في «معالم السنن» (١٧/٨): «معناه أنه قد وقع في الإثم وهلك، كالبعير إذا تردّى في بئر فصار يُنــزع بذنبه، ولا يقدر على خلاصه». ونقله -ولم يعزه- أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» مادة ردى (٧٥٢/١) وهو قريب من كلام المؤلف.

وقال الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص١٠٣): «هذا مثل في ذم الحَمِيّة والتعاون على العصبية، ومُثِّل بالبعير الذي يتردى في البئر، فيحاول نجاة نفسه بهلاك بعضه، وكان هذا من شأن العرب ومذهبها». وينظر: «مرقاة المفاتيح» (٦٤٣/٨)، «بذل المجهود» (٥٩/٢٠).

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
قسم السنة وعلومها







الميسر في شرح المصابيح

لأبي عبد الله شهاب الدين فضل الله بن الحسن بن الحسين التوربشتي ٦٦١هـ

من أول باب الأسامي من كتاب الآداب
إلى آخر باب: لا تقوم الساعة إلا على الشرار من كتاب الفتن
دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها

أعدها الطالب
فهد بن إبراهيم بن عبد الله الشمسان

بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور
أحمد بن عبد الله الباتلي
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ

ومن كتاب الفتن

من الصحاح:

١٢٢- حديث حذيفة رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تُعْرَض الفتن على القلوب كالحَصِيْر...» الحديث[١].

ذكر أبو عبيد الهروي[٢] عن بعضهم في تفسيره: أي تحيط بالقلوب، يقال: حَصَر به[٣] القوم، أي أطافوا به[٤]. وذَكَر عن اللَّيث[٥] أنه قال: حصير الجنب؛ عِرْق يمتد[٦] /معترضاً على [٢٠٤/أ] جَنْب الدابة إلى ناحية بطنها[٧].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٦٥ ح٤١٤٢) ولفظه: «تُعرض الفتن على القلوب كالحصير عُوداً عُوداً، فأي قلب أُشرِبَها نكتت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: أبيضَ مثل الصفا، فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض، والآخر أسود مُرْبَدًّا كالكُوز مُجَخِّياً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أُشْرِب من هواه».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً (١/١٢٨ ح١٤٤).

(٢) صاحب «الغريبين» وقد تقدمت ترجمته (ص٣٢٣).

(٣) في (أ): «حصرته» مكان «حصر به».

(٤) «به» سقطت من (س).

(٥) هو الليث بن المظفر بن نصر بن سيار. وقيل: الليث بن رافع بن نصر. وقيل: الليث بن نصر بن سيار الخراساني، اللغوي النحوي، صاحب الخليل بن أحمد. نقل الأزهري في خطبة «تهذيب اللغة» (١/٢٨) عن إسحاق بن راهويه قوله: «كان رجلاً صالحاً، ومات الخليل و لم يفرغ من كتاب «العين» فأحب الليث أن ينفق الكتاب كلّه فسمى لسانه الخليل...» يعني فأتم الكتاب ونسبه كله للخليل، وقيل غير ذلك. والله أعلم. و لم أقف على سنة وفاته.

ينظر: البلغة (ص١٧٨)، لسان الميزان (٤/٥٩٥)، بغية الوعاة (٢/٢٧٠).

(٦) في (س): «يمد».

(٧) إلى هنا النقل من «الغريبين» مادة حصر (٢/٤٥٤). وينظر: غريب الحديث للخطابي (٢/٣٣٤).

يريد أنها تلْصَق بقلبه لُصُوق ذلك العِرْق بجنب الدابة.

وقيل: أراد عرض السجن[1]، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ۝٨﴾[2].

قلت: وذكر عن بعضهم أنه الحصير المنسوج[3]، وهذا هو التأويل المستقيم على سياق الحديث.

وأما البقية فقد ضربوا فيها يميناً وشمالاً، و لم يبعدوا[4] عن الإصابة لولا مكان قوله: «عود عود»[5]، ولعل الذاهبين إلى غير ذلك لم يبلغهم الحديث بتمامه فأولوه على ما بلغهم.

وفي بعض طرق هذا الحديث: «تعرض الفتن على القلوب عرض الحصير» و لم يذكر «عود عود»[6].

وعلى المؤول أن لا يسارع إلى التأويل حتى يستوفي طرق الحديث، فإن الزيادات التي توجد فيها قلما[7] تخلو عن لفظ يرشد إلى الأقوم والأقرب من وجوه التأويل.

وإذا حمل على الحصير المعروف ففيه وجهان:

---

(١) هذا القول ذكره أيضاً الهروي في «الغريبين» -الموضع السابق-. ونقله عنه القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٤٥٣/١) وزاد: «والحصير: السجن. ومراده: عرض أهل السجن على قيِّمه». وينظر: مشارق الأنوار مادة عرض (٩٣/٢)، المنهاج للنووي (٥٣٠/٢).
وسيأتي المؤلف عليه مرة أخرى قريباً.

(٢) سورة الإسراء، الآية (٨).

(٣) سيأتي قريباً ذكر من قال به.

(٤) في (س): «يبتعدوا».

(٥) (عود) الثانية ليست في (س) وهي مثبتة في (ب) و(أ)، وقد ألحقت في هامش الأصل وكتب أمامها علامة (صح).

(٦) كذا أخرجه أحمد (٣١٤/٣٨ ح٢٣٢٨٠) و(٤٣٢/٣٨ ح٢٣٤٤٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (٥٣/١)، وابن منده في «الإيمان» (٤٦٨/١) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧٠/١) و(٣٧٠/٤).

(٧) لفظة «قلما» ليست في الأصل، وأثبتها من بقية النسخ.

أحدهما: أن يقال: تعرض الفتن عليها شيئاً فشيئاً، وتنسج فيها واحداً بعد واحد، كالحصير الذي ينسج عوداً عوداً[1].

والآخر: أن يقال: تلصق بعرض القلوب كما يلصق الحصير بجنب النائم عليه، ويؤثر فيه[2].

وقيل[3]: تعرض: تظهر لها، وتعرف ما تقبل منها وما تأباه وتنفر منه، ومنه عرضت الخيل، وعرض السجان أهل السجن أي أظهرهم[4] واختبر أحوالهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا ۝١٠٠﴾[5] أي أظهرناها[6][7].

وقوله: «عودٌ عودٌ» فقد روي بالرفع، وكذا نرويه عن «كتاب مسلم»، وعلى هذا الوجه أورده المؤلف، والتقدير «وهو عودٌ عودٌ».

ورواه آخرون بالنصب.

ورواه بعض من يرويه بالنصب بفتح العين على المصدر، أي تعاد على القلب وتكرر، و لم يبعد في المعنى لو ساعدته الرواية.

ورواه بعضهم بالذال المعجمة، أي: أعوذ بالله منها عوذاً. ولا عبرة به، فإنه تصحيف يشبه الصواب[8].

---

(١) «عودا» الثانية ليست في (س).

(٢) رجح القاضي عياض والقرطبي الوجه الأول. ينظر: إكمال المعلم (٤٥٢/١)، مشارق الأنوار مادة حصر (٢٥٧/١)، المفهم (٣٥٩/١)، المنهاج (٥٣٠/٢).

(٣) في (س): «وقد قيل».

(٤) في (س): «أظهر لهم».

(٥) سورة الكهف، الآية (١٠٠).

(٦) في الأصل و(أ): «أظهرنا لهم»، والمثبت من (س) و(ب).

(٧) هذا القول الأخير بنصه في «مشارق الأنوار» مادة عرض (٩٣/٢).

(٨) ينظر في هذه الأوجه: إكمال المعلم والمفهم والمنهاج. وتقدمت الإحالة إليها قريباً. وكذلك مشارق الأنوار باب العين والواو (١٣٣/٢).

وفيه: «أبيض مثل الصفا» الصفا: الحجارة الصافية الملساء[1].

وأريد به هنا[2] النوع الذي صفا بياضُه، وعليه نبه بقوله: «أبيض»، وإنما ضرب المثل به؛ لأن الأحجار إذا لم تكن معدنية لم تتغير بطول الزمان، ولم يدخلها لون آخر، لا سيما النوع الذي ضرب به المثل، فإنه أبداً على البياض الخالص الذي لا يشوبه كُدرة[3].

وفيه: «والآخر أسود مُرْبادّ» الرُّبْدة: لون بين السواد والغُبرة. ومنه: ظليم[4] أَرْبد، وقد ارْبَدَّ[5] ارْبِداداً؛ أي تلوَّن وصار على لون الرماد[6]. ومنه الحديث: «كان إذا نزل عليه الوحي

لكن لم يشيروا إلى اختلاف الرواية عن مسلم في رواية ضم العين والدال المهملة هل هي بالنصب أم بالرفع؟

(١) ينظر: الصحاح مادة صفا (٦/٢٤٠١) ترتيب اللسان (٤/٢٤٦٩).

(٢) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٣) لكن قال القاضي عياض وتبعه القرطبي والنووي: «ليس تشبيهه بالصفا لما تقدم من بياضه، لكن أخذ في وصف آخر؛ من شدته على عقد الإيمان وسلامته من الخلل، وأن الفتن لم تلصق به ولم تؤثر فيه، كالصفا وهو الحجر الأملس الذي لا يعلق به شيء».

ينظر: إكمال المعلم (١/٤٥٣)، المفهم (١/٣٥٩)، المنهاج (٢/٥٣١).

(٤) الظليم: ذكر النعام. ينظر: القاموس مادة ظلم (٤/١٠٧).

(٥) جملة: «وقد اربد» ألحقت بهامش الأصل وبعدها علامة (صح)، وهي مثبتة في (ب)، وساقطة من (أ). وفي (س) أثبتت الكلمة الأولى دون الثانية.

(٦) اقتصر المؤلف على وجه واحد في رواية هذه الكلمة في الحديث (مُربادّ) لكنه جعلها مأخوذة من (ارْبدَّ) وحقها أن تكون مأخوذة من (اربادّ)، أما الفعل (ارْبدَّ) فالذي يؤخذ منه (مُرْبَدّ) وزن مُصْفَرّ ومُسْوَدّ وهو وجه آخر قيل في هذه الكلمة. قال ابن الأثير بعد أن أورد الروايتين: «هما من اربدَّ واربادَّ» النهاية مادة ربد (٢/٦٨) وقال القرطبي في «المفهم» (١/٣٥٩): «مربادّ مفعال من اربادّ، مثل: مصفار من اصفار... ومربد مثل مسود ومحمر من اربد واسود واحمر».

وينظر في معناها وفي سياق الأوجه الواردة فيها: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٢٣٠)، إكمال المعلم (١/٤٥٤)، المنهاج (٢/٥٣١)، ترتيب اللسان (٣/١٥٥٥).

اربدَّ وجهه»[١].

قلت: وإنما وصف القلب بالرُّبْدَة؛ لأنه أنكر ما يوجد من أنواع السواد، بخلاف ما يشوبه صفاء، وتعلوه طراوة من النوع الخالص.

وفيه: «كالكوز[٢] مُجَخِّياً» التَّجْخِية: الميل، قال الشاعر:

كفى سوأة ألا تزال مُجَخِّياً[٣].

وفي حديث البراء: «أنه جَخَّى في سجوده» [٤] ....

---

(١) أخرجه مسلم في الحدود، باب حد الزنى (١٣١٦/٣ ح١٢:١٦٩٠)، وفي الفضائل، باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي (١٨١٧/٤ ح٢٣٣٤) من حديث عبادة بن الصامت بنحوه.

(٢) في الأصل: «كاللون» وهو خطأ.

(٣) عجزه: «إلى سوأة وفراء في استك عودها».

والبيت لم أعرف قائله، وإنما ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤٦٠/٧) وقال: «أنشد أبو عبيد». والجوهري في «الصحاح» مادة جخى (٢٢٩٨/٦) وقال: «أنشد أبو عبيدة». والأول أصح فهو في «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٣٠/٢). وهكذا أيضاً ذكره صاحب «اللسان» وغيره ولم ينسبوه لأحد.

(٤) أخرجه النسائي في التطبيق، باب صفة السجود (٢١٢/٢ ح١١٠٥) أخبرنا عبدة بن عبدالرحيم.

وابن خزيمة في «صحيحه» في الصلاة، باب ترك التمدد في السجود... (٣٢٦/١ ح٦٤٧)، والحاكم في «المستدرك» في الصلاة (٢٢٧/١-٢٢٨) عن أحمد بن منصور. وقرن معه ابن خزيمة: أحمد بن سعيد الدارمي، واليسري بن مزيد. وقرن الحاكم: يحيى بن المغيرة.

والحاكم أيضاً -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في الصلاة، باب يجافي مرفقيه عن جنبيه (١١٥/٢)- من طريق إبراهيم بن نصر السوريني.

وأبو عبيد الهروي في «الغريبين» مادة جخخ (٣١٧/١) من طريق محمد بن علي بن الحسن.

سبعتهم عن النضر بن شميل، عن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن أبيه، عن البراء بن عازب، به. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢١٥/١ ح٢٩٩) عن علي بن حرب، عن هارون بن عمران الأنصاري، عن يونس بن أبي إسحاق، به.

=

وأخرجه الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (٦٨٤/٢) -ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٤٩/٩)- عن عبدالله بن حفص بن عمر الوكيل، عن عبدالله بن أبي شيبة، عن شريك، عن أبي إسحاق، به.

وأخرجه العسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢٣٣/١) عن أبي بكر بن الأنباري، عن محمد بن يونس القرشي، عن حبان بن هلال، عن سعيد بن زيد، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن إياد بن لقيط، عن البراء بن عازب، به.

دراسة إسناد ابن خزيمة -عن أحمد بن سعيد-:

١- **أحمد بن سعيد** بن صخر الدارمي، أبو جعفر السَّرَخْسي ثم النيسابوري. مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين.

روى عن النضر بن شميل، وقتيبة بن سعيد، وأبي عامر العقدي وغيرهم.

وعنه البخاري ومسلم وابن خزيمة وغيرهم.

قال يحيى بن زكريا النيسابوري: «كان ثقة جليلاً».

وقال أحمد بن محمد بن سعيد بن عطاء: «كان أحد حفاظ الحديث، المتقن، الثقة، العالم بالحديث وبالرواة».

وقال ابن حبان: «كان ثقة ثبتاً صاحب حديث يحفظ».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ».

الجرح والتعديل (٥٣/٢)، ثقات ابن حبان (٣٣/٨)، تاريخ بغداد (١٦٦/٤)، تهذيب الكمال (٣٩)، تهذيب التهذيب (٢٨/١)، التقريب (٣٩).

٢- **النضر بن شميل** المازني، أبو الحسن. ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٦١٨).

٣- **يونس بن أبي إسحاق**: عمرو بن عبدالله الهمداني السَّبيعي، أبو إسرائيل الكوفي. مات سنة تسع وخمسين ومئة وقيل قبل ذلك.

روى عن أبيه، ومجاهد بن جبر، والحسن البصري وغيرهم.

وعنه النضر بن شميل، وهارون بن عمران، ووكيع بن الجراح وغيرهم.

مختلف فيه:

وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي. وعن ابن معين: «ليس به بأس». وعن العجلي: «جائز

=

الحديث».

وقال ابن مهدي والنسائي: «ليس به بأس».

وقال الساجي: «صدوق». وروى له مسلم في «صحيحه».

وتكلم في حفظه آخرون:

فقال الإمام أحمد: «حديثه مضطرب». وقال الأثرم: «ضعف أحمد حديثه عن أبيه، وقال: حديث إسرائيل أحب إلي منه». وقال أبو طالب: قال أحمد: «يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على حديث الناس» قلت: يقولون إنه سمع في الكتب، فهي أتم، قال: «إسرائيل ابنه قد سمع من أبي إسحاق وكتب، فلم يكن فيه زيادة مثل ما يزيد يونس».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «كانت فيه غفلة».

وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ربما وهم في روايته».

وقال ابن حزم: «ضعفه يحيى القطان وأحمد بن حنبل جداً»!.

خلاصة حاله: كما قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يهم قليلاً». فحديثه في رتبة الحسن.

وهذا هو الذي جرى عليه ابن عدي فقال في «الكامل»: «له أحاديث حسان»، والذهبي فقال في غير موضع: «صدوق»، ومرة: «صدوق يغرب» وقال في «السير»: «هو حسن الحديث»، وفي «الميزان» -قال معلقاً على كلام ابن حزم-: «بل هو صدوق ما به بأس، ما هو في قوة مسعر ولا شعبة».

أقول: وليس في كلام القطان وأحمد ما يدل على أنهما ضعفاه جداً، بل إن القطان قد روى عنه.

وأما الإمام أحمد فيظهر لي أن كلامه متجه إلى روايته عن أبيه (أبي إسحاق) كما تدل عليه الروايات الأخرى -رواية الأثرم وأبي طالب-، وهو قد سمع من أبيه بعد الاختلاط كما في «شرح علل الترمذي» (٢/٥٢٠) عن ابن نمير. وذلك سبب الاضطراب والزيادات في حديثه، وأما هو في ذاته فلم يكن بالثقة الضابط، بل في حفظه شيء نزل بسببه عن درجة الثقة إلى الصدوق، وبهذا تجتمع الأقوال. والله أعلم.

ترتيب ثقات العجلي (٢٠٦٢)، ضعفاء العقيلي (٢٠٨٨)، الجرح والتعديل (٩/٢٤٣)، ثقات ابن حبان (٧/٦٥٠)، الكامل لابن عدي (٢٠٨٥)، ثقات ابن شاهين (١٥٤٨)، تهذيب الكمال (٧١٧٠)، سير أعلام النبلاء (٧/٢٦)، ميزان الاعتدال (٩٩٢٢)، الكاشف (٦٤٦٣)، من تكلم فيه

=

وهو موثق (٣٨٩)، المغني في الضعفاء (٧٢٧١)، ديوان الضعفاء (٤٨٣٧)، تهذيب التهذيب (٣٨١/١١)، التقريب (٧٨٩٩).

٤- **أبو إسحاق السبيعي،** اسمه: عمرو بن عبدالله الهمداني، ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، وكان يدلس. تقدمت ترجمته (ص٧١٩).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بهذا السند بسبب اختلاط أبي إسحاق، وابنه يونس سمع منه بعد الاختلاط كما ذكر ابن نمير.

وللحديث طريقان آخران سبق تخريجهما لكنهما لا يغنيان شيئاً، أشير إليهما للعلم:

١- شريك النخعي عن أبي إسحاق. يُتابِع فيه يونس. لكن في إسناد هذا الطريق شيخ الإسماعيلي (عبدالله بن حفص بن عمر الوكيل) الضرير السامري. قال ابن عدي: «كتبت عنه، وكان يسرق الحديث، وأملى علي من حفظه أحاديث موضوعة، ولا أشك أنه هو الذي وضعها». قال الذهبي: «ما كان ينبغي لابن عدي أن يتشاغل بالأخذ عن هذا الدجال الأعمى البصر والبصيرة...». ينظر: المعجم في أسامي شيوخ الإسماعيلي (٣١١)، الكامل (١١٠٠)، تاريخ بغداد (٤٤٩/٩)، ميزان الاعتدال (٤٢٨٠)، المغني في الضعفاء (٣١٤٣)، لسان الميزان (٤٥٧٥).

٢- إياد بن لقيط عن البراء بن عازب.

وهذا الإسناد فيه:

أ- يحيى بن أبي أنيسة أبو زيد الجزري. قال أخوه زيد بن أبي أنيسة: «كذاب». وقال أحمد ويعقوب بن سفيان والنسائي والدارقطني: «متروك». وعن أحمد وابن معين وابن المديني: «ليس ممن يكتب حديثه».

ينظر: التاريخ الكبير (٢٦٢/٨)، ضعفاء العقيلي (٢٠١٢)، الجرح والتعديل (١٢٩/٩)، المجروحين (١١٠/٣)، الكامل لابن عدي (١٨٦/٧)، تهذيب الكمال (٦٧٨٩)، ميزان الاعتدال (٩٤٧١)، الكاشف (٦١٣٤)، تهذيب التهذيب (١٦١/١١)، التقريب (٧٥٠٨).

ب- محمد بن يونس القرشي الكديمي، أبو العباس البصري. متهم بالكذب. سبقت ترجمته (ص٣٥٧).

=

والحاصل أن الحديث ضعيف ولا يستفيد من الطرق الأخرى شيئاً، لكن يشهد له حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أتيت النبي ﷺ من خلفه فرأيت بياض إبطه وهو مُجَخٍّ قد فَرَّج بين يديه».

أخرجه أبو داود في الصلاة، باب صفة السجود (١/٢٣٧ ح٨٩٩) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٩/٤٩٢ ح٤٧٨)-، والحاكم -ومن طريقه البيهقي كلاهما الموضع السابق- عن عبدالله بن محمد النفيلي.

والإمام أحمد (٤/٢٣٠ ح٢٤٠٥) عن حسن بن موسى.

كلاهما عن زهير بن معاوية، ثنا أبو إسحاق، عن التميمي -الذي يحدث بالتفسير-، عن ابن عباس، به.

وهذا الإسناد ضعيف؛ زهير بن معاوية قد سمع من أبي إسحاق بأخرة. ينظر: الكواكب النيرات (ص٣٥٠).

وأما التميمي الذي يحدث بالتفسير: فاسمه أَرْبِدة أو أَرْبِد، لم يرو عنه سوى أبي إسحاق السبيعي، وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات». وفي «التقريب»: «صدوق» وكذا قال في «اللسان».

ينظر: التاريخ الكبير (٢/٦٣)، ترتيب ثقات العجلي (٥٥)، الجرح والتعديل (٢/٣٤٥)، ثقات ابن حبان (٤/٥٢)، طبقات الأسماء المفردة (١١٦)، تهذيب الكمال (٢٩٧)، ميزان الاعتدال (٦٨٦)، لسان الميزان (٧/٥٤٤)، تهذيب التهذيب (١/١٧٣)، التقريب (٢٩٧).

وبهذا الشاهد يتقوى الحديث إلى الحسن لغيره.

ويحسن التنبيه إلى أن التقوية هنا للحديث من جهة وروده بهذا اللفظ (جخى) وما تصرف منه. أما من جهة المعنى فمعناه في «الصحيحين» وغيرهما، والمؤلف فسر (جخى) بمعنى (خوى) وقد ورد بهذا اللفظ في «صحيح مسلم» (٤٩٧).

أي خَوَّى[١] ومَدّ ضَبْعَيْه[٢] وتجافى عن الأرض[٣]. وروي: «جخَّ في سجوده»[٤].

قلت: وإنما ضرب المثل بالكوز المائل؛ لأنه إذا مال انصب ما فيه. وفي بعض طرق هذا الحديث: أن حذيفة أمال كفه عند التحدث بقوله: «مُجَخِّياً»[٥]. قلت: أبان بالإشارة ما أريد به من المعنى، وهو أن القلب يخلو ويَفْرُغ عما أودع فيه من المعارف ومحاسن الأخلاق والآداب[٦][٧].

---

(١) يقال: خَوَّت الإبل تخوية: خمصت بطونها وارتفعت. وخَوَّى الرجل: تجافى في سجوده وفرج ما بين عضديه وجنبيه. والطائر: إذا أرسل جناحيه.

وكذلك البعير: إذا جافى بطنه عن الأرض في بروكه. ينظر: الصحاح مادة خوى (٦/٢٣٣٣)، ترتيب اللسان (٣/١٢٩٦).

(٢) بسكون الباء مثنى ضَبْع والجمع أضباع مثل فرخ وأفراخ. وهو العَضُد. الصحاح مادة ضبع (٣/١٢٤٧).

(٣) هذا التعريف بتمامه من قوله: «التجخية: الميل» إلى هنا، نقله المؤلف من «الصحاح» مادة جخى (٦/٢٢٩٨) مع بعض التصرف.

وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٢٣٠)، تهذيب اللغة (٦/٥٤٤) و(٧/٤٥٩)، تصحيفات المحدثين (١/٢٣٣)، الغريبين (١/٣١٨)، ترتيب اللسان (١/٥٥٧).

(٤) ممن رواه هكذا ممن تقدم: الهروي في «الغريبين» فقد أورده هكذا في مادة جخخ.

وأما غيره من المخرجين -بناء على المطبوع من كتبهم- فقد خرجه هكذا: الحاكم والبيهقي.

ويرى أبو هلال العسكري أنه تصحيف قال: «والصحيح. جَخَّى بالياء». تصحيفات المحدثين (١/٢٣٣).

(٥) أخرجه هكذا: أحمد في «مسنده» (٣٨/٣١٤ ح٢٣٢٨٠) و(٣٨/٤٣٢ ح٢٣٤٤٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (١/٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٢٧٠) و(٤/٣٦٩) من طريق يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة.

(٦) في الأصل و(أ): «والأدب» والمثبت من (س) و(ب) وهو الأنسب لما قبله.

(٧) يرى أكثر الشراح أن وجه تشبيه هذا القلب بالكوز المائل من جهة كون الكوز المائل لا يثبت فيه شيء، فكذلك هذا القلب لا يعلق به خير ولا حكمة ولا ينتفع بما يأتيه. ينظر: غريب الحديث لأبي =

١٢٣- ومنه حديثه[١] الآخر عن النبيﷺ: «...أن الأمانة نزلت في جَذْر قلوب الرجال...» الحديث[٢].

جَذْر كل شيء (بالفتح): أصله، روي عن الأصمعي[٣]. وروي بالكسر عن أبي عمرو[٤]. وعشرة في حساب الضرب: جذر مئة[٥].

عبيد (٢/ ٢٣٠)، إكمال المعلم (١/ ٤٥٤)، النهاية مادة جخى (١/ ٢٣٥)، المفهم (١/ ٣٦١)، شرح السنوسي لصحيح مسلم (١/ ٤٢٥- مع شرح الأبي).

(١) يعني حذيفة.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/ ٤٦٦ ح٤١٤٣) ولفظه: قال حذيفة: حدثنا رسول اللهﷺ حديثين، رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر؛ حدثنا أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن، ثم علموا من السنة، وحدثنا عن رفعها، قال: ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه فيظل أثرها مثل أثر الوكت، ثم ينام النومة فتقبض، فيبقى أثرها مثل أثر المجل كجمر دحرجته على رجلك فنفط فتراه منتبراً وليس فيه شيء، ويصبح الناس يتبايعون ولا يكاد أحد يؤدي الأمانة، فيقال: إن في بني فلان رجلاً أميناً، ويقال للرجل: ما أعقله وما أظرفه وما أجلده، وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان.

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الرقاق، باب رفع الأمانة (ص١٣٧١ ح ٦٤٩٧)، وفي الفتن، باب إذا بقي في حثالة من الناس (ص١٤٨٧ ح٧٠٨٦).

ومسلم في الإيمان، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب (١/ ١٢٦ ح١٤٣).

(٣) عبدالملك بن قريب. تقدمت ترجمته (ص٦٤٧).

(٤) إسحاق بن مرار الشيباني. تقدمت ترجمته (ص٢٠٤).

(٥) هذا التعريف منقول من «الصحاح» مادة جذر (٢/ ٦١٠) مع بعض التصرف.

وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ٢٢٩)، الغريبين (١/ ٣٢٤).

وقوله: «وعشرة في حساب الضرب جذر مئة» يوضحها أكثر ما في «ترتيب اللسان» (١/ ٥٧٥) قال: «والحساب الذي يقال له عشرة في عشرة، وكذا في كذا، تقول: ما جذره؟ أي ما يبلغ تمامه؟

=

يريد أن الأمانة أول ما نزلت في قلوب رجال الله واستولت عليها، فكانت[1] هي الباعثة على الأخذ بالكتاب[2] والسنة[3].

وفيه: «فيظل أثرها مثل الوَكْت» الوَكْتَة: كالنقطة في الشيء، يقال: وَكَّتَت البُسْرة توكيتاً من نُقَط الإِرْطاب[4].

يريد أن الأمانة ترفع عن القلوب عقوبة لأصحابها[5] على ما اجترحوه من الذنوب، حتى إن الرجل إذا استيقظ من منامه لا يجد قلبه على ما كان عليه، ويبقى فيه أثر، تارة مثل الوَكْت وتارة مثل المَجْل؛ وهو انتفاط[6] اليد من العمل[7]، أراد به خلو القلب عن الأمانة مع بقاء أثرها من طريق الحسبان، فضرب المثل بالشاهد ليدله ذلك[8] على ما خفي عليه واستتر منه من المعنى[9].

فتقول: عشرة في عشرة مئة، وخمسة في خمسة خمسة وعشرون، أي فجذر مئة: عشرة، وجذر خمسة وعشرين: خمسة».

(١) في (س): «وكانت».

(٢) في النسخ الأخرى: «من الكتاب».

(٣) وينظر: المفهم (٣٥٦/١).

(٤) بنصه في «الصحاح» مادة وكت (٢٧٠/١). وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٢٩/٢)، ترتيب اللسان (٤٩٠٥/٨).

(٥) في (س): «لأصحابه».

(٦) قال في «تهذيب اللغة» (٣٦٤/١٣): «النَّفْطة: بثرة تخرج في اليد من العمل ملأى بالماء». وينظر: فتح الباري (٤٣/١٣).

(٧) ينظر في تعريف المجل: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٢٩/٢)، الصحاح مادة مجل (١٨١٦/٥)، مشارق الأنوار (٤٧٠/١).

(٨) «ذلك» لم ترد في الأصل وأثبتها من بقية النسخ.

(٩) يراجع: المنهاج (٥٢٨/٢)، شرح المصابيح للطيبي (٣٤٠٣/١١)، مرقاة المفاتيح (٢٥٥/٩).

وفيه: «كجمر دَحْرَجته على رجلك» أي يكون أثر ذلك في القلب كأثر جمر قلبته على رجلك. يقال: دَحْرَجْتُه فَتَدَحْرَج، والمُدَحْرَج: المُدَوَّر[١].

وفيه: «فَنَفِط فتراه مُنْتَبِراً[٢]» قلت: إنما أتى بالحرفين على التذكير[٣] إرادة للموضع الذي دحرج عليه الجمر من رجله[٤].

والمُنْتَبِر: المُنْتَفِط[٥]. ومنه الحديث: «إن الجرح ينتبر في رأس الحول»[٦] أي يَرِمُ ويَنْتَفِط[٧][٨]. ومنه قول عمر رضي الله عنه: «إياكم والتخلل بالقصب، فإن الفم ينتبر منه»[٩].

---

(١) من «الصحاح» مادة دحرج (٣١٣/١). وفي «ترتيب اللسان» (١٣٣٤/٣): «دحرج الشيء دحرجة ودحراجاً فتدحرج، أي تتابع في حدور».

(٢) «منتبرا» سقطت من (س).

(٣) في الأصل: «التذكر» والمثبت من بقية النسخ.

(٤) وينظر: المنهاج (٥٢٨/٢).

(٥) غريب الحديث لأبي عبيد (٢٢٩/٢)، الغريبين مادة نبر (١٨٠١/٦).

وفي «الصحاح» (٨٢١/٦): «نَبَرْت الشيءَ أَنْبِرُه نَبْراً: رفعته. ومنه سمي المنبر. ونَبْرة المغني: رفع صوته عن خفض».

ومعنى قوله: «المنتفط» تقدم قريباً.

(٦) لم أقف عليه مسنداً. إنما ذكره بعض أهل الغريب واللغة. ينظر: تهذيب اللغة (٢١٥/١٥)، الغريبين مادة نبر (١٨٠١/٦)، غريب الحديث لابن الجوزي (٣٨٦/٢)، النهاية (٧/٥).

(٧) من قوله: «المنتفط» إلى هنا مكرر في (س).

(٨) هذا التفسير بنصه في «تهذيب اللغة» و«الغريبين» ذكراه عقب إيرادهما للحديث.

(٩) ذكره الهروي في «الغريبين»، وابن الجوزي في «غريب الحديث»، وابن الأثير في «النهاية» جميعهم في المواضع المتقدمة بلا إسناد.

و لم أقف عليه مسنداً بهذا اللفظ الذي قصده المؤلف، أعني بورود لفظة (ينتبر) في متنه.

وأما وروده بغير هذا اللفظ: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب في التخلل بالقصب... (٣٢٦/٥ ح٢٦٥٣٨) حدثنا وكيع، عن سعيد بن صالح، عن رجل لم يسمه، أن عمر كتب: «لا تخللوا بالقصب» هكذا مختصراً.

=

/والمعنى: يخيل إليك أن الرجل ذو أمانة، وهو في ذلك بمثابة النَّفْطَة التي تراها مُنْتَفِطة ولا [٢٠٤/ب] طائل تحتها.

وأخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (١٤٧/٤-الطبعة المسندة) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٦/٥ ح٦٠٥٧)- حدثنا القاسم بن مالك المزني، عن عبدالله بن الوليد المزني، عن عبيدالله بن الحسن، عن عبدالله بن معقل المزني، عن عمر «أن رجلاً تخلل بالقصب فنفر فمه، فنهى عمر عن التخلل بالقصب». وشرح أبو عبيد عقبه معنى قوله: «فنفر فمه».

أقول: لفظ أبي عبيد هذا سيذكره المؤلف أثناء شرحه للحديث رقم (١٦٧) وسيأتي هناك تخريجه بأوسع مما هنا ودراسته، وهو صحيح الإسناد.

١٢٤- ومنه قوله في حديثه الآخر: «وفيه دَخَن»[١].

الدَّخَن: بالتحريك، الدُّخان. والدَّخَن أيضاً: الكدورة[٢].

والمعنى: أن ذلك لا يصفو بل تشوبه كُدورة، ومنه قولهم: «هُدنة على دَخَن»[٣] أي سكونٌ

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٦٦/٣ ح٤١٤٤) ولفظه: عن حذيفة قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني. فقلت يارسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «نعم». قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «نعم، وفيه دخن». قلت: وما دخنه؟ قال: «قوم يستنون بغير سنتي، ويهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر منهم». قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها». قلت: يارسول الله، صفهم لنا. قال: «هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا». قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم». قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ص٧٣٨ ح٣٦٠٦)، وفي الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (ص١٤٨٧ ح٧٠٨٤).

ومسلم في الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن... (١٤٧٥/٣ ح١٨٤٧).

(٢) ينظر: الصحاح مادة دخن (٢١١١/٥)، ترتيب اللسان (١٣٤٤/٣). وقال أبو عبيد: «وأصل الدخن أن يكون في لون الدابة أو الثوب أو غير ذلك كدورة إلى سواد.. قال: ولا أحسب الدخن أخذ إلا من الدخان، وهو شبيه بلون الحديد» غريب الحديث (٣٥١/١).

وينظر: فصل المقال (ص٩)، الفائق مادة هدن (٩٥/٤).

(٣) بل هو جزء من حديث حذيفة المتقدم وقع في بعض رواياته مكان قوله: «نعم وفيه دخن» وفي لفظ: «نعم تكون إمارة على أقذاء وهدنة على دخن».

وسيأتي ذكر هذه الرواية في قسم الحسان برقم (١٢٧).

=

لعلّة لا للصلح[١].

وفيه: «يستنون بغير سنتي[٢]» أي يؤثرونها في الظاهر، ولا يقومون بما لا يطلع عليه منهم أحد، فيراعون سنتي في الظاهر، ويخالفون هديي في الحقيقة[٣].

وفيه: «وهم من جِلْدَتِنا» أي من أبناء جنسنا[٤]. والجِلْدَة: أخص من الجِلْد[٥]، وذلك مثل قولك: «ما رأيت رجلاً في مِسْلاخه[٦] خيراً من فلان».

وأما المصنف فتبع الجوهري في «الصحاح» حيث أورده هكذا دون أن ينسبه للنبي ﷺ. وانظر الهامش الآتي.

(١) التفسير بنصه في «الصحاح» مادة دخن (٥/٢١١١).

وقال أبو عبيد: تفسيره في الحديث: «لا ترجع قلوب قوم على ما كانت عليه»، والهدنة: السكون بعد الهيج، ومذهب الحديث على هذا.. ثم قال مرة أخرى: فوجهه أنه يقول: تكون القلوب هكذا لا يصفو بعضها لبعض ولا ينصع حبها كما كانت، وإن لم تكن فيهم فتنة.اهـ. غريب الحديث (١/٣٥١). وينظر: معالم السنن (٦/١٣٣)، جمهرة الأمثال (١/٢٧١)، مجمع الأمثال (١/١٦١)، الفائق -الموضع السابق-.

(٢) في الأصل و(س) و(ب): «يستنون بسنتي» وهو خطأ ظاهر، والتصويب من (أ) و«المصابيح».

(٣) نقل القاضي عياض أن هذا هو ما وقع زمن عمر بن عبدالعزيز. ورده القرطبي وابن حجر ورجحا أنه الذي وقع زمن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. وللنظر في كلام العلماء في تنـــزيل ما جاء في الحديث على الواقع ينظر: إكمال المعلم (٦/٢٥٥)، المفهم (٤/٥٦)، المنهاج (١٢/٤٧٨) منهاج السنة لابن تيمية (١/٥٥٩)، فتح الباري (١٣/٤٠)، مرقاة المفاتيح (٩/٢٥٧-٢٥٨).

(٤) في «النهاية» مادة جلد (١/٢٧٥): «أي من أنفسنا وعشيرتنا» وينظر: مشارق الأنوار (١/١٩١)، المفهم، والفتح -الموضع السابق-.

(٥) كذا في «الصحاح» مادة جلد (٢/٤٥٨).

(٦) المِسْلاخ: الجِلْد. والمراد هنا الهدي والطريقة. ينظر:الصحاح مادة سلخ (١/٤٢٣)، ترتيب اللسان (٤/٢٠٦٢).

وكذلك قال العلماء في حديث عائشة: «ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مسلاخها من سودة» ينظر: المجموع المغيث (٢/١١١)، النهاية (٢/٣٥٠)، المنهاج (١٠/٣٠٢).

وفيه: «ولو أن تَعَضَّ بأصل شجرة» أي تتمسك بما يصبرك وتقوى به عزيمتك على اعتزالهم، ولو بما لا يكاد يصح أن يكون متمسكاً[1].

(١) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٦/ب)، شرح المشكاة للطيبي (١١/٣٤٠٥)، فتح الباري (٤٠/١٣).

١٢٥- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من تَشَرَّف لها[١] تَسْتَشْرِفْه»[٢].

أي من تطلّع لها[٣] دعته إلى الوقوع فيها[٤]، والتَّشَرُّف: التطلع[٥]، يقال: تَشَرَّفْتُ المِرْباء[٦]، ومنه الحديث: «لا تشرفوا للبلاء»[٧] واستعير هنا[٨] للإصابة بشرها، من قولهم: «استَشْرَفْتُ

---

(١) في جميع النسخ: «له» والتصويب من «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٦٧/٣ ح٤١٤٦) ولفظه: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، فمن وجد ملجأً أو معاذاً فليعذ به».

تخريجه:

متفق عليه، أخرجه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ص٧٣٨ ح٣٦٠١)، وفي الفتن، باب تكون فتن القاعد فيها خير من القائم (ص١٤٨٦ ح٧٠٨١، ٧٠٨٢).

ومسلم في الفتن، باب نزول الفتن كمواقع القطر (٢٢١١/٤-٢٢١٢ ح٢٨٨٦).

(٣) في الأصل و(أ): «بها» والمثبت من (س) و(ب).

(٤) نحوه في «النهاية» لابن الأثير مادة شرف (٤١٤/٢).

وقال ابن حجر في «الفتح» (٣٤/١٣): «من تشرف لها: بفتح المثناة والمعجمة وتشديد الراء، أي تطلع لها بأن يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها».

(٥) ينظر: ترتيب اللسان مادة شرف (٢٢٤٣/٤) عن شمر.

(٦) المِرْباء (بكسر الميم والمد) والمِرْبأ والمَرْبأ: هو الموضع المرتفع الذي يقف عليه الربيئة وهو عين القوم وطليعتهم الذي ينظر لهم لئلا يدهمهم العدو. ينظر: ترتيب اللسان مادة ربأ (١٥٤٥/٣)، القاموس (١٨/١).

أقول: وهذه الجملة أوردها الجوهري في «الصحاح» مادة شرف (١٣٨٠/٤) فقال: «وتشرفت المربأ وأشرفته: أي علوته...، وأشرفت عليه: أي اطلعت عليه من فوق».

(٧) ذكره الهروي في «الغريبين» مادة شرف (٩٩٠/٣)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» (٥٣٠/١)، وابن الأثير في «النهاية» (٤١٤/٢) وفسروه بقولهم: أي لا تتطلعوا إليه.

ولم أقف عليه مسنداً.

(٨) في النسخ الأخرى: «ههنا».

إبلَهم» أي[١] تَعَيَّنْتُها[٢]. أو أريد به[٣] أنها تدعوه إلى زيادة النظر إليها.

وقيل: إنه من استشرفت الشيء، أي علوته، يريد من انتصب لها انتصبت له وتَلَّته وصرعته.

وقيل: هو[٤] من المخاطرة والإشفاء على الهلاك، أي من خاطر بنفسه فيها أهلكته[٥][٦].

وقد بينا معنى[٧] هذا اللفظ في قوله ﷺ: «استشرفها الشيطان» يعني المرأة[٨].

---

(١) «أي» ليست في (س).

(٢) قوله: «استشرفت إبلهم أي تعينتها» من «الصحاح» الموضع السابق.

وهي في «تهذيب اللغة» (٣٤٢/١١) مع زيادة: «لتصيبها بالعين» وعزا القول لأبي زيد.

(٣) يعني أو أريد بقوله: «تستشرفه».

وكأن هذا الذي ذكره المؤلف مأخوذ من قولك: «استشرفت الشيء: إذا رفعت بصرك تنظر إليه وبسطت كفك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء» ينظر: تهذيب اللغة والصحاح -الموضع السابق-.

(٤) «هو» ليست في (أ).

(٥) «أهلكته» سقطت من (أ).

(٦) أقوال العلماء في معنى الحديث تراجع في: أعلام الحديث للخطابي (١٦٠١/٣)، مشارق الأنوار (٣١٠/٢)، -والقولان الأخيران نقلهما المؤلف عنه-، إكمال المعلم (٤١٧/٨)، المفهم (٢١١/٧)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (١٤٩/٦)، المنهاج للنووي (٢٢٥/١٨)، فتح الباري (٣٤/١٣)، مرقاة المفاتيح (٢٦٢/٩).

وتراجع المصادر اللغوية السابقة.

(٧) من قوله: «على الهلاك» إلى هنا ساقط من (س).

(٨) ينظر: «الميسر» (٧٤٢/٣).

١٢٦- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «يتقارب الزمان»[١].

يريد به اقتراب الساعة[٢].

ويحتمل أنه أراد بذلك تقارب[٣] أهل الزمان بعضهم من بعض في الشر، أو تقارب الزمان نفسه في الشر حتى[٤] يشبه أوله آخره.

وقيل: بقصر أعمار أهله[٥].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٦٩/٣ ح٤١٥٠) ولفظه: «يتقارب الزمان ويقبض العلم وتظهر الفتن ويلقى الشح ويكثر الهرج» قالوا: وما الهرج؟ قال: «القتل».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الاستسقاء، باب ما قيل في الزلازل والآيات (ص٢٠٤ ح١٠٣٦)، وفي الأدب، باب حسن الخلق والسخاء... (ص١٢٨٣ ح٦٠٣٧)، وفي الفتن، باب ظهور الفتن (ص١٤٨٣ ح٧٠٦١)، وفيه أيضاً في باب -بدون ترجمة بعد باب خروج النار- (ص١٤٩٤ ح٧١٢١).

ومسلم في العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٠٥٧/٤ ح١١:١٥٧) واللفظ له.

(٢) فمعناه على هذا القول: أي يقرب زمان الدنيا من زمان الآخرة ويؤيده ما ورد في حديث الرؤيا: «إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب» فالمراد هنا دنو الساعة بدليل الرواية الثانية: «إذا كان آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب».

ورجح هذا القول القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢١٧/٢) وذكره كثير ممن شرح الحديث، وستأتي الإشارة إلى بعض المصادر عقب الفراغ من سياق الأقوال.

(٣) من قوله: «الزمان» إلى هنا ساقط من (أ).

(٤) في (س): «حين».

(٥) وقيل المراد: قصر مدة الأزمنة ونقصها عما جرت به العادة فيها، وهو معنى الحديث الآخر: «يتقارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، والجمعة كاليوم، واليوم كالساعة، والساعة كاحتراق السعفة».

=

ومن الحسان:

١٢٧- قوله ﷺ في حديث حذيفة رضي الله عنه: «وإمارة على أَقْذاء»[(١)].

وقيل: بل المراد في هذا كله نزع البركة، وأن اليوم مثلاً يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة. ورجحه ابن حجر فقال: «والحق أن المراد نزع البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامات قرب الساعة».

وقيل غير ذلك في تأويل الحديث، وسيأتي للمؤلف مزيد بحث عند شرحه للحديث (١٤٨)، وأختم بقول الشيخ عبدالعزيز بن باز في تعليقه على «فتح الباري» (٦٠٦/٢) قال: «الأقرب تفسير التقارب المذكور في الحديث بما وقع في هذا العصر من تقارب ما بين المدن والأقاليم وقصر زمن المسافة بينها بسبب اختراع الطائرات والسيارات والإذاعة وما إلى ذلك، والله أعلم».

وللاستزادة ينظر: أعلام الحديث للخطابي (٢١٨١/٣)، غريب الحديث له (٩٤/١)، مشارق الأنوار (٢١٧/٢)، إكمال المعلم (١٦٦/٨)، مختصر سنن أبي داود للمنذري وينظر معه معالم السنن بهامشه (١٤١/٦-١٤٢)، المنهاج (٤٦٣/١٦)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٦/ب)، الكواكب الدراري (١٢٢/٦) و(١٨٥/٢١) و(١٥٠/٢٤، ١٨٤)، فتح الباري (٦٠٦/٢) و(١٨/١٣- ١٩) -وقد توسع في هذا الموضع في عرض الأقوال ومناقشتها-.

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٧١/٣ ح٤١٥٧) ولفظه: عن حذيفة قال: قلت: يارسول الله أيكون بعد هذا الخير شر كما كان قبله شر؟ قال: «نعم». قلت: فما العصمة؟ قال: «السيف». قلت: وهل بعد السيف بقية؟ قال: «نعم، تكون إمارة على أَقْذاء وهدنة على دَخَن». قلت: ثم ماذا؟ قال: «ثم تنشأ دعاة الضلالة، فإن كان لله في الأرض خليفة جلدَ ظهرك وأخذ مالك فأطعه، وإلا فمُت وأنت عاض على جِذْل شجرة». قلت: ثم ماذا؟ قال: «ثم يخرج الدجال بعد ذلك، معه نهر ونار، فمن وقع في ناره وجب أجره وحُطَّ وزره، ومن وقع في نهره وجب وزره وحط أجره». قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: «يُنْتَج المُهْرُ فلا يُرْكَب حتى تقوم الساعة».

وفي رواية: «هدنة على دخن وجماعة على أقذاء» قلت: يارسول الله، الهدنة على الدخن ما هي؟ قال: «لا ترجع قلوب أقوام على الذي كانت عليه». قلت: بعد هذا الخير شر؟ قال: «فتنة عمياء صماء عليها دعاة على أبواب النار، فإن تمت يا حذيفة وأنت عاض على جِذْل خير لك من أن تتبع أحداً منهم».

=

تخريجه:

تقدم حديث حذيفة هذا في قسم الصحاح، وهو عند الشيخين من طريق أبي إدريس الخولاني عن حذيفة. وعند مسلم وحده من طريق أبي سلام ممطور الحبشي عن حذيفة.

وأما هنا فهو من طريق سبيع بن خالد عن حذيفة، وله طرق أخرى أَوْرَدَتْ بعضَه.

والحديث واحد في السؤال عن الخير والشر الذي يقع بعد عهد النبيﷺ، حيث أخبر أنه يحصل شر، ثم خير، ثم شر آخر. ووقف الحديث في «الصحيحين» عند ذكر الشر الثاني، وأما الحديث الذي معنا فاختلف عما في «الصحيحين» بأمرين:

١- اختلاف في بعض الألفاظ، وزيادة في أثناء الحديث.

٢- زيادة في آخره حيث قال حذيفة بعد الشر الثاني: «ثم ماذا؟» فقال النبيﷺ: ثم يخرج الدجال...» إلى آخر الحديث.

والمؤلف رحمه الله إنما شرح بعض هذه الزيادات والألفاظ المختلفة.

أقول: وهذا الذي أوردته ليعلم أن الحديث صحيح في جملته لا يحتاج إلى دراسة. وإنما هذا التوسع في التخريج والدراسة للنظر في ثبوت تلك الألفاظ والزيادات التي قصد المؤلف بعضها بالشرح.

وهذا أوان الشروع في تخريج الحديث.

أخرجه بلفظ الرواية الأولى: عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب لزوم الجماعة (٣٤١/١١ ح٢٠٧١١) أخبرنا معمر، عن قتادة، عن نصر بن عاصم الليثي، عن خالد بن خالد اليشكري [كذا سماه. ويقال سبيع بن خالد وسيأتي بيان ذلك في ترجمته] عن حذيفة. وفي أوله قصة لليشكري.

ومن طريق عبدالرزاق أخرجه:

أبو داود في الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها (٩٦/٤ ح٤٢٤٥)، وأحمد في «المسند» (٤٢٤/٣٨ ح٢٣٤٢٩)، والبغوي في «شرح السنة» في أول كتاب الفتن (٨/١٥ ح٤٢١٩).

وأخرجه أبو داود (٤٢٤٤)، وأحمد (٢٣٤٣٠)، والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤٣٢/٤) من طريق أبي عوانة، عن قتادة، به، وقال: «سبيع بن خالد» والحديث بمعناه. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

=

وأخرجه أبو داود (٤٢٤٦)، والنسائي في «الكبرى» في فضائل القرآن، باب الأمر بتعلم القرآن واتباع ما فيه (١٧/٥ ح٨٠٣٢)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣٥٣/١ ح٤٤٣)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٣٥١/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٤٤٧/٧ ح٣٧١٠٣)، وأحمد (٣١٦/٣٨ ح٢٣٢٨٢)، وابن حبان، كما في «الإحسان» في الرهن، باب ما جاء في الفتن (٢٩٨/١٣ ح٥٩٦٣) من طرق عن سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، عن نصر بن عاصم، به، بلفظ الرواية الثانية. -وسقط من إسناد الطيالسي نصر بن عاصم-.

وأخرجه أبو داود (٤٢٤٧)، والطيالسي (٤٤٤)، وابن أبي شيبة (٣٧١٠٢)، وأحمد (٤٢١/٣٨ ح٢٣٤٢٥) من طرق عن أبي التياح يزيد بن حميد، عن صخر بن بدر العجلي، عن سبيع بن خالد، به، بنحو حديث معمر. وعند الطيالسي وابن أبي شيبة: «سبيع بن خالد أو خالد بن سبيع»

وأخرجه أحمد (٤٣٩/٣٨ ح٢٣٤٤٩) عن عبدالصمد، عن حماد، عن علي بن زيد، عن اليشكري، به، ببعض الرواية الثانية.

دراسة إسناد عبدالرزاق:

١- معمر بن راشد الصنعاني. ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن الأعمش وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود شيئاً وكذا ما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- قتادة بن دعامة السدوسي. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

٣- نصر بن عاصم الليثي البصري. مات بعد الثمانين.

روى عن خالد بن خالد ويقال: سبيع بن خالد اليشكري، ومالك بن الحويرث، وعمر بن الخطاب وغيرهم.

وعنه قتادة بن دعامة، وحميد بن هلال، ومالك بن دينار وغيرهم.

قال النسائي والعجلي: «ثقة». وكذلك قال الذهبي وابن حجر. وحديثه في «صحيح مسلم».

ترتيب ثقات العجلي (١٨٤٨)، ثقات ابن حبان (٤٧٥/٥)، تهذيب الكمال (٦٣٩٩)، الكاشف (٥٨١٢)، تهذيب التهذيب (٣٨١/١٠)، التقريب (٧١١٣).

٤- خالد بن خالد، ويقال: سبيع (بموحدة مصغراً) ابن خالد، ويقال: خالد بن سبيع اليشكري البصري. وقال الإمام أحمد: «الصواب سبيع بن خالد اليشكري». من الثانية كما في «التقريب».

روى عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

=

وعنه نصر بن عاصم، وصخر بن بدر العجلي، وعلي بن زيد بن جدعان، وقتادة.
ذكره ابن حبان في «الثقات».
وذكر ابن حجر في «التهذيب» أن العجلي ذكره أيضاً.
وقال في «التقريب»: «مقبول».
الجرح والتعديل (٣/٣٢٦) و(٤/٣٠٩)، ثقات ابن حبان (٤/٢٠٣) و(٤/٣٤٧)، الإكمال لابن ماكولا (٤/٢٥١)، تهذيب الكمال (٢١٨٢)، الكاشف (١٨٠٢)، تهذيب التهذيب (٣/٣٩٤)، التقريب (٢٢١٠)، الخلاصة للخزرجي (ص١٦١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه:
- قتادة بن دعامة، مدلس. لكنه توبع؛ تابعه: (حميد بن هلال العدوي) -كما تقدم-، وهو ثقة كما قال ابن معين والنسائي وغيرهما. ينظر: تهذيب الكمال (١٥٤٢)، الكاشف (١٢٦١)، السير (٥/٣٠٩)، الميزان (٢٣٤٨)، تهذيب التهذيب (٣/٤٥)، التقريب (١٥٦٣).
- سبيع بن خالد اليشكري، قال فيه ابن حجر: «مقبول» يعني حيث يتابع وإلا فلين الحديث.
وقد توبع على أكثر حديثه، وممن تابعه:
١- أبو إدريس الخولاني عند البخاري ومسلم، وأبو سلام الحبشي عند مسلم. كما أوضحت في أول التخريج.
٢- زيد بن وهب.
أخرجه البزار في «مسنده» (٧/٢٣٧ ح٢٨١١)، والطبراني في «الأوسط» (٤/٢٩ ح٣٥٣١) من طريق عبدالسلام بن حرب، عن يزيد بن عبدالرحمن، عن عبدالملك بن ميسرة، عن زيد بن وهب، عن حذيفة، به، ببعضه.
٣- أبو الطفيل عامر بن واثلة الصحابي رضي الله عنه.
أخرجه البزار (٧/٢٢٦ ح٢٧٩٩) عن الحسين بن مهدي، عن عبدالرزاق، عن بكار بن عبدالله، عن خلاد الصفار، عن فرات القزاز، عن أبي الطفيل، عن حذيفة، به، مختصراً.
وفي هذين الطريقين بعض الألفاظ والزيادات التي لم ترد في «الصحيحين» وإسنادهما لا ينـزل عن الحسن.
والحاصل أن الحديث بهذا السند حسن فيما توبع فيه.

=

أي يكون اجتماع الناس على من جُعل أميراً على فسادٍ من القلوب. شبهه بقذى العين[١].

يقال: فعلت كذا وفي العين قذى، إذا فعله على كره.

وأَقْذاء: جمع قَذًى، وقَذًى: جمع قَذَاة[٢].

و«هدنة على دخن» قد مر تفسيره في هذا الباب[٣].

وفيه: «وإلا فمت وأنت عاضٌّ على جِذْل شجرة» أي على[٤] أصلها، وربما جعلت العرب الجِذْل: العود[٥]، ومنه الحديث: «لا تبصر الجذل في عينك»[٦].

ويبقى فيه قضيتان:

الأولى: ذكر الدجال وأن معه نهراً وناراً.

وهذه يشهد لها حديث حذيفة وأبي مسعود الأنصاري. خرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (ص٧١٠ ح٣٤٥٠)، وفي الفتن، باب ذكر الدجال (ص١٤٩٥ ح٧١٣٠)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفة ما معه (٢٢٤٨/٤ ح٢٩٣٥، ٢٩٣٤).

الثانية: قوله في الحديث: «ثم ينتج المهر فلا يركب حتى تقوم الساعة».

ولم أقف على من تابعه على هذه الجملة ولا على ما يشهد لها. والله أعلم.

(١) ما تقدم بنصه في «الغريبين» مادة قذى (١٥١٦/٥). وهو في الأصل من «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣٥٢/١). وينظر: الفائق مادة هدن (٩٦/٤)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٦/ب).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٢٦٤/٩)، ترتيب لسان العرب (٣٥٦٢/٦).

(٣) ينظرشرح الحديث رقم (١٢٤).

(٤) «على» سقطت من (س).

(٥) أخذه المؤلف من «الغريبين» مادة جذل (٣٢٥/١) وفيه نسبة القول لـــ(الليث) وزاد: «يقال: جِذْل وجَذْل -يعني بكسر الجيم وفتحها- لغتان». ينظر: تهذيب اللغة (١٢/١١)، ترتيب اللسان (٥٧٧/١).

(٦) الحديث ورد مرفوعاً من طريق جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة. عن النبي ﷺ.

لكن اختلف على جعفر في رفعه ووقفه؛ فرواه محمد بن حِمْيَر عنه مرفوعاً كما تقدم.

ورواه كثير بن هشام ومسكين بن بكير الحذاء عنه موقوفاً على أبي هريرة.

=

وإليك تخريج كل وجه:

أولاً: الرفع.

أخرجه ابن صاعد في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (٢١٢) حدثنا محمد بن عوف الحمصي ومحمد بن إدريس الرازي أبو حاتم، قالا: حدثنا الربيع بن روح، قال: حدثنا محمد بن حمير، به بلفظ: «يبصر أحدكم القذى في عين أخيه، وينسى الجذع -أو قال: الجذل- في عينه».

وأخرجه ابن حبان كما في «الإحسان» في الحظر والإباحة، باب الغيبة (٧٣/١٣ ح٥٧٦١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٥٦/١ ح٦١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣١١/٥ ح٦٧٦١) عن أبي عروبة الحسين بن محمد الحراني، عن كثير بن عبيد.

وأبو الشيخ ابن حيان في «الأمثال» (ص٢٥٨) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٩٩/٤)- عن إبراهيم بن محمد بن الحسن، عن محمد بن حفص ويحيى بن عثمان.

ثلاثتهم عن محمد بن حِمْيَر، به، بنحوه، لكن ليس في حديث كثير بن عبيد قوله: «أو قال الجذل» وقال أبو نعيم: «غريب من حديث يزيد، تفرد به محمد بن حمير عن جعفر».

ثانياً: الوقف.

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص٢٢٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٩٥) عن كثير بن هشام، به، باللفظ السابق.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٢) عن محمد بن عبيد بن ميمون، حدثنا مسكين بن بكير الحذاء الحراني، به، كسابقه.

النظر في الخلاف:

الذي يظهر رجحان وقف الحديث على أبي هريرة لأمور:

١- أن رواة هذا الوجه أكثر.

٢- أن في الرواة عنه لهذا الوجه: كثير بن هشام وهو من أروى الناس له، كما قال العجلي. ولذلك لما مات قيل: «اليوم مات جعفر بن برقان» وفي «التقريب»: «ثقة».

ينظر: ترتيب ثقات العجلي (١٥٤٦)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٩٥٠)، تاريخ بغداد (٤٨٢/١٢)، تهذيب التهذيب (٣٨٤/٨)، التقريب (٥٦٣٣).

=

٣- أن محمد بن حمير قد انفرد برفع الحديث. وهو مختلف فيه؛ فقد وثقه ابن معين ودحيم. وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال أحمد: «ما علمت إلا خيراً».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، ومحمد بن حرب وبقية أحب إلي منه». وقال يعقوب: «ليس بالقوي». وقال الذهبي: «له غرائب وأفراد». وقال مرة أخرى: «ما هو بذاك الحجة، حديثه يعد في الحسان، وقد انفرد بأحاديث». وقال ابن حجر: «صدوق».

ينظر: الجرح والتعديل (٢٣٩/٧)، تهذيب الكمال (٥١٧٠)، سير أعلام النبلاء (٢٣٤/٩)، ميزان الاعتدال (٧٤٦٥)، تهذيب التهذيب (١١٧/٩)، التقريب (٥٨٣٧).

أقول: فمثل هذا لا يحتمل إذا خالف، فلعل هذا من أفراده. والله أعلم.

دراسة إسناده مرفوعاً عند ابن صاعد:

١- محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي الحافظ المشهور، المتوفى سنة سبع وسبعين ومئتين.

روى عن الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري، وقتيبة بن سعيد وغيرهم.

وعنه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

كان أحد الأئمة الأثبات الحفاظ، المشهورين بالعلم، المذكورين بالفضل.

ومناقبه وفضائله كثيرة جداً. وله ترجمة حسنة في «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» (ص٣٤٩- آخره). وينظر كذلك: تاريخ بغداد (٧٣/٢)، تهذيب الكمال (٥٠٥٠)، سير أعلام النبلاء (٢٤٧/١٣)، تذكره الحفاظ (٥٦٧/٢)، تهذيب التهذيب (٢٨/٩)، التقريب (٥٧١٨).

٢- الرَّبيع بن روح بن خُلَيْد الحضرمي، أبو روح الحمصي. من التاسعة.

روى عن محمد بن حمير، وإسماعيل بن عياش، وبقية بن الوليد وغيرهم.

وعنه أبو حاتم الرازي، ومحمد بن عوف الحمصي، ومحمد بن مسلم بن واره وغيرهم.

قال أبو حاتم: «كان ثقة خياراً».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي: «ثقة نبيل».

وقال ابن حجر: «ثقة».

=

الجرح والتعديل (٣/٤٦١)، ثقات ابن حبان (٨/٢٣٩)، تهذيب الكمال (١٨٦٠)، الكاشف (١٥٣٠)، تهذيب التهذيب (٣/٢١٠)، التقريب (١٨٨٩).

٣- محمد بن حِمْيَر بن أنيس الحمصي. تقدم قريباً وهو صدوق.

٤- جعفر بن بُرْقان (بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف) الكلابي مولاهم، أبو عبدالله الرقي. مات سنة خمسين ومئة وقيل بعدها.

روى عن يزيد بن الأصم، وميمون بن مهران، والزهري وغيرهم.

وعنه محمد بن حمير، وكثير بن هشام، ومسكين بن بكير وغيرهم.

قال سفيان بن عيينة: «كان ثقة بقية من بقايا المسلمين».

وقال الثوري: «ما رأيت أفضل منه».

وقال مروان بن محمد: «جعفر بن برقان والله الثقة العدل».

وقال أبو نعيم والعجلي: «ثقة».

أقول: لكن تكلم أكثر أهل العلم في روايته عن الزهري خاصة:

قال الإمام أحمد: «إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به، وفي حديث الزهري يخطئ». وعنه: «ثقة ضابط لحديث ميمون [بن مهران] وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه».

وقال ابن معين: «ثقة، ويضعف في روايته عن الزهري». وقال مرة: «ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف..».

وقال مرة: «ليس بذاك في الزهري».

وقال ابن نمير: «ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة».

وقال النسائي: «ليس بالقوي في الزهري، وفي غيره لا بأس به».

وكذلك قال العقيلي وابن عدي والدارقطني وأبو الحسين بن المظفر.

وتكلم فيه بعضهم دون تمييز:

فقال أبو حاتم: «محله الصدق يكتب حديثه».

وقال ابن خزيمة: «لا يحتج به إذا انفرد».

وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً له رواية وفقه وفتوى في دهره، وكان كثير الخطأ في حديثه».

=

خلاصة حاله: ثقة، لكن حديثه عن الزهري مضطرب.

وهذا هو الذي مشى عليه جمهور الأئمة كما تقدم، ويُحْمَل كلام من أطلق توثيقه على الأصل وهو أنه ثقة، وكلام من لينه أو نسبه لكثرة الخطأ على حديثه عن الزهري.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «وهو وإن كان قد لين يسيراً في الزهري، فما ذاك إلا أنه لم يلازمه ولا هو بالمكثر عنه، وأما الرجل في نفسه فصادق حافظ للحديث كبير الشأن واجب قبول خبره رحمه الله».

طبقات ابن سعد (٣٩٦٣)، من كلام الإمام أحمد رواية ابنه صالح (٢٠)، ترتيب ثقات العجلي (٢١٧)، ضعفاء العقيلي (٢٢٩)، الجرح والتعديل (٤٧٤/٢)، الكامل لابن عدي (٩٣٩)، تهذيب الكمال (٩٣٤)، تذكرة الحفاظ (١٧١/١)، ميزان الاعتدال (١٤٩٢)، الكاشف (٧٨٣)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٦٣٤/٢)، تهذيب التهذيب (٧٣/٢)، التقريب (٩٣٢)، بحر الدم (١٤٦).

٥- **يزيد بن الأصم** واسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البَكّائي، أبو عوف، كوفي نزل الرَّقة، وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين. مات سنة ثلاث ومئة.

روى عن أبي هريرة، وخالته ميمونة بنت الحارث، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه جعفر بن برقان، وأبو فزارة العبسي، وبسر بن عبدالله الحضرمي وغيرهم.

قال ابن سعد والنسائي وأبو زرعة والعجلي: «ثقة».

وكذلك قال الذهبي وابن حجر.

وذكر بعضهم أن له صحبة، وقال أبو نعيم: «لا يصح له صحبة».

وقال ابن حجر: «يقال له رؤية ولا يثبت».

طبقات ابن سعد (٣٩٤٩)، ترتيب ثقات العجلي (٢٠٠٤)، الجرح والتعديل (٢٥٢/٩)، تهذيب الكمال (٦٩٦١)، الكاشف (٦٢٨٠)، سير أعلام النبلاء (٥١٧/٤)، تهذيب التهذيب (٢٧٣/١١)، التقريب (٧٦٨٦)، الإصابة (٩٤٠٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند رجاله ثقات عدا محمد بن حمير فهو صدوق، لكنه مُعَلٌّ -كما تقدم- بالوقف. فالراجح أنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه.

=

ومعنى الحديث: أنك إذا لم تفعل ذلك أدتك المخالفة إلى مالا تستطيع أن تصبر عليه.

وفيه: ثم يُنْتَج المُهْرُ فلا يُرْكِب حتى تقوم الساعة».

يُنْتَج: من النَّتْج لا من النَّتَاج ولا من الإِنْتاج، تقول: نُتِجَت الفرسُ أو الناقةُ -على بناء ما لم يسم فاعله- نَتَاجاً، ونَتَجَها أَهْلُها نَتْجاً.

والإِنْتاج: اقتراب وِلادِها. وقيل: اسْتِبانَة حَمْلِها[١].

وقوله: «فلا يُرْكِب» بكسر الكاف، من قولهم: «أَرْكَبَ المُهْرُ» إذا حان وقت ركوبه[٢].

وفيه: «عَمْياء صَمّاء»[٣] وزاد أبو هريرة في روايته: ....

وإسناد الموقوف صحيح؛ إذ قد ورد من طريقين يرويه الإمام أحمد في أحدهما عن كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان به، وكثير ثقة كما تقدم. والله أعلم.

وللاستزادة: فقد ورد من كلام عمرو بن العاص عند البخاري في «الأدب المفرد» (٨٨٦) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠٥/٨).

ومن كلام الحسن البصري عند ابن المبارك في «الزهد» (٢١١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» في الزهد، باب كلام الحسن البصري (٢٠٢/٧ ح٣٥٢٨٠)، وفيه في باب ما قالوا في البكاء من خشية الله (٢٣٦/٧ ح٣٥٦٢٢)، وأحمد في «الزهد» (ص٣٤٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٠٣).

وينظر: المقاصد الحسنة (٣١٤)، فيض القدير (٦٥٤١/١٢).

(١) ما تقدم نقله المؤلف -مع بعض التصرف- من «الصحاح» مادة نتج (٣٤٣/١).

وينظر: تهذيب اللغة (٥/١١)، المصباح المنير (٥٩١/٢) وفيه تفصيل حسن لا تكاد تجده في غيره.

(٢) ينظر: الصحاح مادة ركب (١٣٩/١)، المجموع المغيث (٧٩٤/١).

وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢٧٤/٩): «وفي نسخة بفتح الكاف، أي: فلا يُرْكَب المهر لأجل الفتن أو لقرب الزمن».

(٣) في الأصل و(س) و(ب): «عميا وصما» بلا همز وبواو العطف، وفي (أ): «عمياء وصما» وكلاهما غير مستقيم مع سياق الحديث. والمثبت هو لفظ الحديث كما ورد في «المصابيح» ومصادر التخريج كما تقدم.

«بكماء»[1] يريد أن الإنسان يقع فيها من غير بصيرة وحجة، فلا يرى فيها موضع قدمه، ولا

(١) حديث أبي هريرة هذا قد تقدم في قسم الصحاح من هذا الباب برقم (١٢٥) لكن ليس في لفظ «الصحيحين» قوله: «بكماء» إنما وردت عند غيرهما من طرق أخرى عن أبي هريرة:

أخرجه كذلك أبو داود في الفتن والملاحم، باب في كف اللسان (١٠٢/٤ ح٤٢٦٤) حدثنا عبدالملك بن شعيب بن الليث، حدثني ابن وهب، حدثني الليث، عن يحيى بن سعيد، عن خالد بن أبي عمران، عن عبدالرحمن بن البَيْلَماني، عن عبدالرحمن بن هرمز، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ستكون فتنة صماء بكماء عمياء من أشرف لها استشرفت له، وإشراف اللسان فيها كوقوع السيف».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٨/٨ ح٨٧١٧) عن مطلب بن شعيب، عن عبدالله بن صالح، عن الليث، به، لكن في إسناده (عبدالرحمن بن فروخ) مكان (عبدالرحمن بن هرمز) ولفظهما واحد.

وقال الطبراني: «لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا الليث بن سعد».

أقول: وما أراه إلا إسناد واحد، ولعل الخطأ فيه من عبدالله بن صالح كاتب الليث؛ فقد تكلم جماعة من الأئمة في حفظه، وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٣٨٨): «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة». تراجع ترجمته في: ضعفاء العقيلي (٨٢٦)، الجرح والتعديل (٨٦/٥)، المجروحين (٤٠/٢)، الكامل لابن عدي (١٠١٥)، تهذيب الكمال (٣٣٣٦)، ميزان الاعتدال (٤٣٨٨)، ديوان الضعفاء (٢٢٠٨)، الكاشف (٢٧٨٠)، تهذيب التهذيب (٢٢٥/٥).

ثم إن مخالفه هو (عبدالله بن وهب بن مسلم أبو محمد المصري) متفق على توثيقه وإمامته وجلالته. وفي «التقريب» (٣٦٩٤): «ثقة حافظ عابد». وتقدمت ترجمته (ص٢٦١).

فالصواب إذاً ما عند أبي داود، يعني (عبدالرحمن بن هرمز). والله أعلم.

وأخرج الحديث أيضاً نعيم بن حماد في «الفتن» (ص١٧٦ ح٤٦٧).

وأخرجه ابن حبان، كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٩٧/١٥ ح٦٧٠٥) أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، كلاهما (نعيم بن حماد وقتيبة) عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن ثور بن زيد، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ويل للعرب من شر قد اقترب، من فتنة عمياء صماء

=

بكماء، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ويل للساعي فيها من الله يوم القيامة».

دراسة إسناد ابن حبان:

١- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مِهْران بن عبدالله، أبو العباس السراج مولى ثقيف. مات سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة.

روى عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن بكار بن الريان وغيرهم.

وعنه البخاري ومسلم -في غير الصحيح- وابن حبان وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: «صدوق ثقة».

وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه من شرط الصحيح».

وقال الخطيب البغدادي: «كان من المكثرين الثقات الصادقين الأثبات عني بالحديث، وصنف كتباً كثيرة مشهورة».

وقال الذهبي: «الحافظ الإمام الثقة».

الجرح والتعديل (١٩٦/٧)، الإرشاد للخليلي (٨٢٨/٣)، تاريخ بغداد (٢٤٨/١)، تذكرة الحفاظ (٧٣١/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٨٨/١٤)، طبقات الشافعية للسبكي (١٠٨/٣)، طبقات الحفاظ (٧١٠).

٢- قتيبة بن سعيد. ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٦٠٤).

٣- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. ثقة إلا ما حدث عن عبيدالله بن عمر. تقدمت ترجمته (ص٢٥١).

٤- ثور بن زيد الدِّيلي المدني، مولى بني الدِّيل ابن بكر. مات سنة خمس وثلاثين ومئة.

روى عن سالم أبي الغيث، وسعيد المقبري، والحسن البصري وغيرهم.

وعنه عبدالعزيز الدراوردي، وسليمان بن بلال، ومالك بن أنس وغيرهم.

قال يحيى القطان وابن معين وأبو زرعة والنسائي: «ثقة».

وقال ابن حبان: «من متقني أهل المدينة».

وقال أحمد وأبو حاتم: «صالح الحديث».

وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة». وروى له الجماعة.

=

يستطيع أن يقيم حجة على ما يأتيه من أمره، ولا يستمع[١] إلى الحق ولا يَلْوي إلى من يريد نصحه. فأضاف العَمَى والصَّمَم[٢] والبَكَم إليها؛ لأن الناس[٣] يَعْمَون فيها[٤] ويَصَمُّون[٥]

الجرح والتعديل (٤٦٨/٢)، ثقات ابن حبان (١٢٨/٦)، مشاهير علماء الأمصار (١٠٢٥)، ثقات ابن شاهين (١٤٥)، تهذيب الكمال (٨٦٠)، الكاشف (٧٢٢)، ميزان الاعتدال (١٤٠٦)، تهذيب التهذيب (٢٩/٢)، التقريب (٨٥٩)، هدي الساري (ص٤١٤).

٥- أبو الغيث: سالم المدني، مولى عبدالله بن مطيع. من الثالثة.

روى عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وعنه ثور بن زيد، وسعيد المقبري، وصفوان بن سليم وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة حسن الحديث».

وقال ابن معين والنسائي والترمذي: «ثقة».

وقال الذهبي «حجة».

وقال ابن حجر: «ثقة». وروى له الجماعة.

طبقات ابن سعد (٩٣٤)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٩٢٠)، التاريخ الكبير للبخاري (١٠٨/٤)، الكنى لمسلم (٢٧١٢)، سنن الترمذي (٤٩/٩)، الجرح والتعديل (١٨٩/٤)، ثقات ابن حبان (٣٠٦/٤)، التعديل والتجريح (١٣٣١)، تهذيب الكمال (٢١٦٣)، الكاشف (١٧٨٦)، الميزان (٣٠٦٨)، تهذيب التهذيب (٣٨٥/٣)، التقريب (٢١٩٠).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند صحيح. والله أعلم.

(١) في الأصل و(أ): «يسمع»، والمثبت من (س) و(ب).

ومعنى: «يستمع إلى الحق» أي يصغي إليه. ينظر: القاموس مادة سمع (٥٤/٣).

(٢) في الأصل و(أ) و(ب): «الصم»، والمثبت من (س).

(٣) «الناس» ساقطة من (أ).

(٤) «فيها» من (س) و(ب).

(٥) قال في «القاموس» مادة صمم (٩٩/٤): «صَمَّ يَصَمُّ بفتحهما، وصَمِمَ بالكسر نادر، صَمًّا وصَمَمَاً. والصَّمَم: انسداد الأذن وثقل السمع».

وَيَبْكُمُون على ما ذكرنا[1].

(١) للاستزادة في تفسير هذه الجملة من الحديث ينظر: النهاية لابن الأثير مادة بكم (١٤٩/١)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٧/أ)، شرح الطيبي (٣٤١٢/١١)، مرقاة المفاتيح (٢٧٥/٩).

١٢٨- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي ذر رضي الله عنه: «يَبْلُغ البيتُ العبدَ»[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٧٢ ح٤١٥٨) ولفظه بتمامه: «عن أبي ذر رضي الله عنه قال: كنت رديفاً خلف رسول الله ﷺ يوماً على حمار، فلما جاوزنا بيوت المدينة قال: «كيف بك يا أبا ذر إذا كان بالمدينة جوع تقوم عن فراشك فلا تبلغ مسجدك حتى يجهدك الجوع؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «تعفف يا أبا ذر». ثم قال: «كيف بك يا أبا ذر إذا كان بالمدينة موت يبلغ البيت العبد، حتى أنه يباع القبر بالعبد؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «تصبَّر يا أبا ذر» قال: «كيف بك يا أباذر إذا كان بالمدينة قتل تغمر الدماء أحجار الزيت؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «تأتي مَنْ أنتَ منْه». قال: قلت: وألبس السلاح؟ قال: «شاركت القوم إذاً». قلت: فكيف أصنع يارسول الله؟ قال: «إن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألق ناحية ثوبك على وجهك ليبوء بإثمك وإثمه».

تخريجه:

هذا الحديث يرويه أبو عمران الجوني، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر.

هكذا يرويه جماهير أصحاب أبي عمران.

وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن أبي عمران، عن المشعث بن طريف، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر. فزاد في إسناده (المشعث بن طريف). فهذان وجهان وإليك تخريجهما:

الوجه الأول: (أبو عمران عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر)

أخرجه بهذا اللفظ عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب الفتن (١١/٣٥١ ح٢٠٧٢٩) - ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» في قتال أهل البغي (٢/١٥٦-١٥٧)، وفي الفتن والملاحم (٤/٤٢٣)، والبغوي في «شرح السنة» في أول كتاب الفتن (١٥/١١ ح٤٢٢٠)- عن معمر.

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «مسنده» (ص١٥٠ ح٢٤٥)- ومن طريقه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/١٥١ ح٣٨٤)-، وابن حبان كما في «الإحسان» في الرهن، باب ما جاء في الفتن (١٣/٢٩٢ ح٥٩٦٠)-، والحاكم (٤/٤٢٣) عن حماد بن سلمة.

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/١٦٨ ح٤٣٥)، وأحمد في «مسنده» (٣٥/٣٥٠ ح٢١٤٤٥) عن عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي.

=

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥٢/٣٥ ح٢١٣٢٥) -ومن طريقه الخلال في «السنة» (١/١٤٠ ح١٠٤)-، والبزار في «مسنده» (٣٧٨/٩ ح٣٩٥٩)، وابن حبان كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٧٨/١٥-٧٩ ح٦٦٨٥) عن مرحوم.

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣٩٥٨)، والمحاملي في «أماليه» (٥١٨) من طريق أبي عامر صالح بن رستم.

وأخرجه البيهقي في «سننه» في قتال أهل البغي، باب النهي عن القتال في الفرقة... (١٩١/٨) من طريق شعبة.

ستتهم عن أبي عمران، به. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

الوجه الثاني: (أبو عمران عن المُشَعِّث بن طريف عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر)

أخرجه أبو داود في الفتن والملاحم، باب في النهي عن السعي في الفتنة (١٠١/٤ ح٤٢٦١)، وفي الحدود، باب في قطع النباش (١٤٢/٤ ح٤٤٠٩) عن مسدد.

وابن ماجه في الفتن، باب التثبت في الفتنة (١٣٠٨/٢ ح٣٩٥٨) عن أحمد بن عبدة.

وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣٦٧/١ ح٤٦١).

وأخرجه البزار (٣٦٠/٩ ح٣٩٢٨) عن محمد بن عبدالملك.

والحاكم (٤٢٤/٤) من طريق سعيد بن هبيرة.

والبيهقي -الموضع السابق- (١٩١/٨)، وفي السرقة، باب النباش يقطع... (٢٦٩/٨) من طريق أبي الربيع.

والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة المشعث بن طريف (١٠/٢٨) من طريق أحمد بن المقدام.

سبعتهم عن حماد بن زيد، عن أبي عمران، به.

النظر في الخلاف:

تبين مما سبق أنه لم يذكر (المُشَعِّث بن طريف) في الإسناد سِوى حماد بن زيد، مخالفاً بذلك سائر أصحاب أبي عمران وهم: (حماد بن سلمة، ومعمر، وشعبة بن الحجاج، ومرحوم بن عبدالعزيز، وعبدالعزيز بن عبدالصمد العمي، وأبو عامر صالح بن رستم).

=

وقال أبو داود -عقب تخريجه للحديث-: «لم يذكر المشعث في هذا الحديث غير حماد بن زيد».
وقال البزار: «وهذا الحديث رواه جماعة عن أبي عمران عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر، إلا حماد ابن زيد فرواه عن أبي عمران عن المشعث بن طريف عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر».
أقول: وحماد بن زيد إمام ثبت كما هو معلوم، لكن مخالفته لهؤلاء الجمع وفيهم أئمة حفاظ كمعمر وشعبة وعبدالعزيز العمي وحماد بن سلمة، مع عدم المتابع له، تدل على أنه أخطأ في حديثه، ولا عجب في ذلك فقد يخطئ الحافظ الثبت، قال الإمام أحمد: «ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد ابن زيد وقد أخطأ في غير شيء» نقله ابن رجب في «شرح العلل» (١/١٩٠).
والحاصل أن حديث الجماعة -وفيهم من قد ذكرت- أولى بالصواب، ولا يعل حديثهم بحديث حماد بن زيد. والله أعلم.

دراسة إسناد عبدالرزاق:

١- معمر بن راشد الصنعاني. ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن الأعمش وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود شيئاً وكذا ما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- أبو عمران الجَوْني: عبدالملك بن حبيب الأزدي، ويقال: الكندي البصري. مات سنة ثمان وعشرين ومئة.

روى عن عبدالله بن الصامت، وأنس بن مالك وجندب بن عبدالله رضي الله عنهم وغيرهم.
وعنه معمر بن راشد، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة وغيرهم.
قال ابن سعد وابن معين: «ثقة»
وقال النسائي: «ليس به بأس».
وقال أبو حاتم: «صالح».
وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة». وحديثه في «الصحيحين».

طبقات ابن سعد (٣١٦١)، طبقات خليفة (ص٢١٥)، التاريخ الكبير للبخاري (٥/٤١٠)، الجرح والتعديل (٥/٣٤٦)، مشاهير علماء الأمصار (٧٠٧)، ثقات ابن حبان (٥/١١٧)، التعديل والتجريح (٢/٩٠٢)، تهذيب الكمال (٣٥٢١)، سير أعلام النبلاء (٥/٢٥٥)، الكاشف (٣٤٤٦)، تهذيب التهذيب (٦/٣٤٦)، التقريب (٤١٧٢).

=

يريد[1] بالبيت: القبر. أي يباع بالعبد؛ لكثرة[2] الأموات وقلة من يقوم بأمرهم.
وقد ذهب بعض أهل العلم[3] فيه[4] إلى أن مواضع القبور تضيق عليهم[5].

٣- **عبدالله بن الصامت** الغفاري البصري، ابن أخي أبي ذر رضي الله عنه. مات سنة اثنتين وسبعين.

روى عن عمه أبي ذر، وحذيفة بن اليمان، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه أبو عمران الجوني، وحميد بن هلال، وعمرو بن مرة وغيرهم.

قال ابن سعد والنسائي والعجلي: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه».

وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة». وحديثه في «صحيح مسلم».

طبقات خليفة (ص١٩١)، تاريخه (ص٢٦٨)، ترتيب ثقات العجلي (٩٠٩)، الجرح والتعديل (٨٤/٥)، ثقات ابن حبان (٣٠/٥)، تهذيب الكمال (٣٣٣٩)، ميزان الاعتدال (٤٣٩١)، الكاشف (٢٧٨٣)، من تكلم فيه وهو موثق (١٨٥)، تهذيب التهذيب (٢٣١/٥)، التقريب (٣٣٩١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند صحيح. وقد صححه الحاكم والذهبي -كما تقدم-. والله أعلم.

(١) في النسخ الأخرى: «أراد».

(٢) في (س): «ولكثرة».

(٣) «العلم» مكانها بياض في (ب).

(٤) «فيه» من (س) و(ب).

(٥) ذكر القولين: الخطابي في «معالم السنن» (١٤٦/٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢/١٥).

وحكى القول الثاني -وحده-: الأزهري في «تهذيب اللغة» (٣٣٤/١٤)، والهروي في «الغريبين» مادة بيت (٢٣٢/١) كلاهما عن القتيبي وفي آخره قال-أي القتيبي-: «وإلى هذا ذهب حماد في تأويله».

وهناك أقوال أخرى تراجع في: «شرح المشكاة» للطيبي (٣٤١٤/١١)، «مرقاة المفاتيح» (٢٧٦/٩)، «عون المعبود» (٢٢٩/١١)، «بذل المجهود» (١٦٦/١٧).

والصواب[١] هو الأول؛ لأن الموت وإن استمر في الأحياء[٢] وفشا فيهم كل الفشو لا ينتهي[٣] بهم إلى ذلك، وقد وسع الله عليهم[٤] الأمكنة.

وفيه: «تغمر الدماءُ أحجارَ الزيت». أحجار الزيت[٥]: هي من الحَرَّة[٦] التي كانت بها الوَقْعة[٧] ....

---

(١) في (س) و(ب): «فالصواب».

(٢) في (س) و(ب): «بالأحياء».

(٣) في الأصل و(أ): «لا ينته» بحذف الياء، وهو خطأ؛ لأن (لا) هنا نافية.

وفي (س) و(ب): «لم ينته» وهي صواب أيضاً؛ لأن (لم) جازمة.

وإنما اخترت العبارة الأولى؛ لأن (لا) هي المثبتة في الأصل، وهي كذلك في (أ)، وأما حذف الياء من (ينته) فهو خطأ يسهل وقوعه من النساخ.

(٤) في (أ): «عليه».

(٥) «أحجار الزيت» من (س) و(ب).

وهو موضع بالمدينة غربي المسجد، قريب من الزَّوْراء، إليه كان يبرز النبيﷺ إذا استسقى. ينظر: معجم ما استعجم (٤٢٦/١)، معجم البلدان (١٠٩/١)، خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى للسمهودي (٥٤٣/٢).

وذكر عبيدالله محمد كردي في تعليقه على «تاريخ معالم المدينة» (ص٢٣٨) أنه الآن ضمن التوسعة الغربية للمسجد النبوي.

(٦) الحرة في الأصل: «أرض ذات حجارة سود، والجمع حِرَار وحَرَّات». ينظر: ترتيب لسان العرب مادة حرر (٨٢٨/٢)، المصباح المنير (١٢٩/١).

ومراد المؤلف هنا: الحرة الغربية بالمدينة النبوية.

(٧) عرفت هذه الوقعة باسم (وقعة الحرة) وكانت في آخر ذي الحجة من سنة ثلاث وستين.

وللاستزادة ينظر: الروض الأنف (٤٠٨/٣)، البداية والنهاية (٦١٤/١١)، مروج الذهب (٧٨/٣).

أقول: لكن قول المؤلف بأن (أحجار الزيت) من الحرة التي كانت بها الوقعة وَهْم منه -رحمه الله-؛ فإن (أحجار الزيت) موضعها غرب المسجد -كما تقدم-، وأما الوقعة فكانت في الحرة

=

زمن يزيد[١]، والأمير على تلك الجيوش العاتية: مسلم بن عقبة المُرِّي[٢] الملقب بالمُسْرِف[٣]

الشرقية، وتعرف بحرة واقم أو حرة زهرة كلها تطلق على الموضع الذي وقعت فيه هذه الوقعة، وهذا هو الذي ذكره المؤرخون في كتبهم والشعراء في قصائدهم ومن ذلك قول بعضهم:

فإن تقتلونا يوم حرة واقم   فإنا على الإسلام أول من قتل.

وورد في بعض الأحاديث الإشارة إلى هذه الوقعة ومكانها، وعقد ابن كثير فصلاً في سياق هذه الأحاديث والكلام عليها فقال: «ذكر الإخبار عن وقعة الحرة التي كانت في زمن يزيد».

ينظر -سوى ما سبق-: دلائل النبوة للبيهقي (٦/٤٧٣)، البدء والتاريخ (٦/١٤)، معجم البلدان (٢/٢٤٩)، البداية والنهاية (٩/٢٤٣)، المغانم المطابة في معالم طابة (ص١١٢)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/١٣٠)، خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى (٢/٥٩٢، ٥٩٠)، الدر الثمين في معالم دار الرسول الأمين (ص١٥٤-١٥٧).

(١) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، أبو خالد الأموي. الخليفة، ولد سنة خمس أو ست أو سبع وعشرين، وبويع له بالخلافة بعد أبيه، ومات في ربيع الأول سنة أربع وستين، فكانت خلافته أقل من أربع سنين.

اختلف الناس فيه اختلافاً كبيراً، وأعدل الأقوال: «أنه لا يُسَب ولا يُحَب» وهذا هو رأي الإمام أحمد وطائفة من السلف، ونصره شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظان الذهبي وابن كثير. ولابن تيمية كلام نفيس في بيان حاله يحسن الرجوع إليه.

ينظر: تاريخ دمشق (٦٥/٣٩٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٤٠٩-٤١٤) و(٤/٤٨١-٤٨٨)، سير أعلام النبلاء (٤/٣٥)، البداية والنهاية (١١/٦٣٧).

(٢) في (أ): «المرسي» وهو خطأ.

وهو مسلم بن عقبة بن رباح المُرِّي، أبو عقبة. المعروف بـ(مُسرِف بن عقبة) قال ابن عساكر: «أدرك النبي ﷺ و لم يحفظ أنه رآه، وشهد صفين مع معاوية وكان على الرجالة، وهو صاحب وقعة الحرة، وكانت داره بدمشق». و لم يلبث أن مات بعد وقعة الحرة بأيام، قرب المدينة وهو في الطريق إلى مكة، وذلك في محرم سنة أربع وستين.

ينظر: تاريخ دمشق (٥٨/١٠٢)، البداية والنهاية (١١/٦٣٣)، النجوم الزاهرة (١/١٦٢)، الإصابة (٨٤٣٤).

(٣) كلمة «المسرف» سقطت من (ب).

=

المستبيح لحرم الرسول ﷺ.

وكان نزوله بعسكره في الحرَّة الغربية[1] من المدينة، فاستباح حرمتها، وقتل رجالها، وعاث فيها ثلاثة أيام، وقيل: خمسة.

فلا جرم أنه انماع كما ينماع الملح في الماء[2]، ولم يلبث أن أدركه الموت وهو بين الحرمين[3]، وخسر هنالك المبطلون.

ولقب بذلك لكثرة ما أسرف في القتل يوم الحرة. تنظر المصادر السابقة.

(١) كذا قال، والصواب: «الحرة الشرقية» وقد نبهت على هذا آنفاً.

(٢) يشير المؤلف إلى حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يكيدُ أهلَ المدينة أحدٌ إلا انماع كما ينماع الملح في الماء».

أخرجه البخاري في فضائل المدينة، باب إثم من كاد أهل المدينة (ص٣٧١ ح١٨٧٧)، ومسلم في الحج، باب فضل المدينة... (٩٩٢/٢ ح٤٦٠: ١٣٦٣)، وفيه في باب من أراد أهل المدينة بسوء (١٣٨٧) واللفظ للبخاري.

وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في الموضع السابق برقم (١٣٨٦) و(٤٩٥: ١٣٨٧).

أقول: واختلف في تفسير الحديث، فقيل: ذلك حكمه في الآخرة، ويؤيد هذا لفظ عند مسلم -الموضع الأول- قال: «ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء». وقيل: بل ذلك في الدنيا فلا يمهله الله بل يذهب سلطانه عن قرب، كما وقع لمسلم بن عقبة فإنه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله. وقيل غير ذلك. ينظر: إكمال المعلم (٤٨٤/٤)، المفهم (٤٨٣/٣)، المنهاج (١٤٦/٩)، فتح الباري (١١٢/٤).

(٣) تقدم ذكر وفاته في ترجمته.

١٢٩- ومنه حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، أن رسول[١] الله ﷺ قال: «كيفَ بكَ إذا بقيت في حُثَالة من الناس...» الحديث[٢].

---

(١) في (س) و(ب) و(أ): «أن النبي».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٧٢ ح٤١٥٩) ولفظه: «كيفَ بكَ إذا بقيت في حُثالة من الناس مَرِجَت عهودهم وأماناتهم، واختلفوا فكانوا هكذا» وشبَّك بين أصابعه. قال: فبم تأمرني؟ قال: «عليك بما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بخاصة نفسك، وإياك وعوامهم».

تخريجه:

رواه عن عبدالله بن عمرو عددٌ من الرواة، منهم:

١- عمارة بن عمرو بن حزم.

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب الأمر والنهي (٤/١٢٣ ح٤٣٤٢) حدثنا القعنبي.

وابن ماجه في الفتن، باب التثبت في الفتنة (٢/١٣٠٧ ح٣٩٥٧) حدثنا هشام بن عمار ومحمد ابن الصباح.

ونعيم بن حماد في «الفتن» (٦٩٣).

أربعتهم عن عبدالعزيز بن أبي حازم.

وأخرجه الإمام أحمد (١١/٦٣٤ ح٧٠٦٣)، والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤/٤٣٥) عن سعيد بن منصور.

وأحمد أيضاً -نفس الموضع- عن قتيبة بن سعيد.

كلاهما عن يعقوب بن عبدالرحمن.

كلاهما (عبدالعزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبدالرحمن) عن أبي حازم، عن عمارة بن عمرو بن حزم، به، بنحوه. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وأقره الذهبي. وقال أبو داود: «هكذا روي عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ من غير وجه».

٢- عكرمة مولى ابن عباس.

أخرجه أبو داود (٤٣٤٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٧/٤٤٧ ح٣٧١٠٤)، وأحمد (١١/٥٦٦ ح٦٩٨٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٤٧) عن أبي نعيم الفضل بن دكين.

=

والنسائي في «الكبرى» في عمل اليوم والليلة، باب التفدية (٥٩/٦ ح١٠٠٣٣) من طريق مخلد.

وابن السني في «عمل اليوم والليلة» في باب تفدية الرجل أخاه (٤٣٩) من طريق يونس بن بكير.

والحاكم في «المستدرك» في الأدب (٢٨٢/٤) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي.

وفي الفتن والملاحم (٥٢٥/٤) من طريق عبيدالله بن موسى.

وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣٦٣/٢ ح١١٧) من طريق المعافى بن عمران.

ستتهم عن يونس بن أبي إسحاق، عن هلال بن خباب، حدثني عكرمة مولى ابن عباس، به، بمعناه وزاد في أثنائه: «الزم بيتك وأَمْلِك عليك لسانك».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وأقره الذهبي. وقال المنذري والعراقي: «سنده حسن» ينظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١٢٧٦/٣)، فيض القدير (٦٨٧/٢).

٣- الحسن البصري.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب الفتن (٣٥٩/١١ ح٢٠٧٤١) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» في أول كتاب الفتن (١٣/١٥ ح٤٢٢١)- عن معمر، عن غير واحد منهم: قتادة.

والإمام أحمد (٥٤/١١ ح٦٥٠٨) عن إسماعيل، عن يونس.

وهناد في «الزهد» (٥٨٣/٢ ح١٢٣٨) عن أبي معاوية، عن إسماعيل بن مسلم.

والحارث بن أسامة كما في «بغية الباحث» (٧٧١/٢ ح٧٧٢) عن إسحاق، عن أبي الأشهب.

والطبراني في «الأوسط» (٣١٦/٢ ح٢٠٨٦) من طريق كثير بن زياد.

وأبو عمرو الداني (٣٦٥/٢ ح١١٨) و(٥٧٤/٣ ح٢٥٤) من طريق الربيع بن صبيح.

وأيضاً (٥٧٥/٣ ح٢٥٦) من طريق مبارك بن فضالة.

سبعتهم عن الحسن البصري. ولفظه أقرب الألفاظ لما أورده صاحب «المصابيح». وسقط قتادة من «المصنف» المطبوع وقد بينه إسناد البغوي، ثم هو لازم الإثبات؛ فإن معمراً قال: «خرجت مع الصبيان إلى جنازة الحسن وطلبت العلم سنة مات الحسن» تهذيب الكمال (٣٠٦/٢٨).

٤- شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص.

أخرجه أحمد (٦٢٦/١١ ح٧٠٤٩) حدثنا حسين بن محمد، حدثنا محمد بن مطرف، عن أبي حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، به. بنحوه.

=

٥- **عقبة بن أوس.**

أخرجه البزار في «مسنده» (٤٤٦/٦ ح٢٤٨٥) سمعت أحمد بن محمد بن بلال، يذكر عن عيسى ابن عبدالله، عن عبيدالله بن عمرو [الرقي]، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، به. وقال: «وهذا الحديث يروى عن عبدالله بن عمرو من وجوه، ولا نعلم له إسناداً أحسن من إسناد عقبة بن أوس عن عبدالله بن عمرو».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣١٣/٤ ح٤٢٩٩) حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني عيسى بن سالم الشاشي، قال: نا عبيدالله بن عمرو، عن معمر، عن أيوب، به. فزاد في الإسناد بين عبيدالله وأيوب: (معمراً) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا معمر، ولا عن معمر إلا عبيدالله بن عمرو، تفرد به عيسى بن سالم».

٦- **سعيد بن زَرْبِي.**

أخرجه البزار (٢٤٨٤) حدثنا روح بن حاتم، قال: أخبرنا شهاب بن عباد، قال: أخبرنا ذَوَّاد بن عُلْبَة، قال: أخبرنا مطرف، عن سعيد بن زربي، به.

دراسة إسناد أحمد عن سعيد بن منصور:

١- **سعيد بن منصور** بن شعبة الخراساني، أبو عثمان المروزي نزيل مكة. الإمام صاحب «السنن». مات سنة سبع وعشرين ومئتين.

روى عن يعقوب بن عبدالرحمن، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، ومسلم، وأبو زرعة الرازي وغيرهم.

كان الإمام أحمد يحسن الثناء عليه ويفخم أمره.

وقال ابن نمير وابن سعد وأبو حاتم وابن خراش وغيرهم: «ثقة».

وقال الحاكم: «أحد أئمة الحديث له مصنفات كثيرة متفق على إخراجه في «الصحيحين»».

وقال أبو حاتم ابن حبان: «كان ممن جمع وصنف، من المتقنين الأثبات».

وقال ابن قانع: «ثقة ثبت» وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه».

وقال ابن حجر: «ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به».

الجرح والتعديل (٦٨/٤)، ثقات ابن حبان (٢٦٨/٨)، تهذيب الكمال (٢٣٦١)، تذكرة الحفاظ (٤١٦/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٨٦/١٠)، تهذيب التهذيب (٧٨/٤)، التقريب (٢٣٩٩).

=

٢- **يعقوب بن عبدالرحمن** بن محمد بن عبدالله بن عبدٍ القاريّ (بتشديد التحتانية) المدني، نزيل الإسكندرية، حليف بني زهرة. مات سنة إحدى وثمانين ومئة.

روى عن أبي حازم، ومحمد بن عجلان، وموسى بن عقبة وغيرهم.

وعنه سعيد بن منصور، وقتيبة بن سعيد، وعبدالله بن وهب وغيرهم.

قال أحمد وابن معين: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «من الأثبات في الروايات».

وفي «التقريب»: «ثقة». وحديثه في «الصحيحين».

تاريخ الدوري (٢/٦٨١)، الجرح والتعديل (٩/٢١٠)، ثقات ابن حبان (٧/٦٤٤)، مشاهير علماء الأمصار (١٥٣٥)، ثقات ابن شاهين (١٥٥٨)، تهذيب الكمال (٧٠٩٥)، تهذيب التهذيب (١١/٣٤٣)، التقريب (٧٨٢٤).

٣- **أبو حازم:** سلمة بن دينار الأعرج، الأفْزَر (وهو الأحدب) التَّمَّار، المدني، القاص، الزاهد الحكيم، مولى الأسود بن سفيان. مات سنة أربعين وقيل: أربع وأربعين ومئة وقيل غيرذلك.

روى عن عمارة بن عمرو بن حزم، وذكوان السمان، ومحمد بن المنكدر وغيرهم.

وعنه يعقوب بن عبدالرحمن، وابنه عبدالعزيز بن أبي حازم، ومالك بن أنس وغيرهم.

قال الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي: «ثقة».

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث».

وقال العجلي: «مدني ثقة تابعي، رجل صالح».

وقال ابن خزيمة: «ثقة لم يكن في زمانه مثله».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد». وحديثه في «الصحيحين».

طبقات ابن سعد -القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (ص٣٣٢)، ترتيب ثقات العجلي (٦٤١)، الجرح والتعديل (٤/١٥٩)، ثقات ابن حبان (٤/٣١٦)، مشاهير علماء الأمصار (٥٧٥)، حلية الأولياء (٣/٢٢٩)، تهذيب الكمال (٢٤٥٠)، سير أعلام النبلاء (٦/٩٦)، تذكرة الحفاظ (١/١٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/١٢٦)، التقريب (٢٤٨٩).

٤- **عُمَارة** (بضم أوله والتخفيف) ابن عمرو بن حزم الأنصاري، المدني. ذكره خليفة بن خياط في تسمية من قتل من الأنصار بالحرة، وكانت الحرة سنة ثلاث وستين. وقال يعقوب بن محمد: «قتل مع ابن الزبير» يعني سنة ثلاث وسبعين.

=

روى عن عبدالله بن عمرو، وأبي بن كعب.

وعنه أبو حازم، وعمرو بن كثير بن أفلح، ويحيى بن عبدالله بن عبدالرحمن بن سعد بن زرارة.

قال العجلي: «مدني تابعي ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر في «التقريب: «ثقة».

أقول: وقد خرج له أبو داود وابن ماجه. ومن أصحاب الصحاح: ابن خزيمة (٤/٢٤، ٧٥)، وابن حبان (٨/٦٣- الإحسان)، والحاكم (١/٣٩٩) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي. والضياء المقدسي (٤/٢٤).

مصادر ترجمته: تاريخ خليفة بن خياط (ص٢٤٨)، التاريخ الكبير (٦/٤٩٧)، ترتيب ثقات العجلي (١٣٢٨)، الجرح والتعديل (٦/٣٦٦)، ثقات ابن حبان (٥/٢٤١)، تهذيب الكمال (٤١٩٢)، الكاشف (٤٠١٥)، تهذيب التهذيب (٧/٣٦٨)، التقريب (٤٨٥٥).

الحكم على الحديث:

صحيح بهذا الإسناد، ويزداد قوة بطرقه الأخرى التي تقدم تخريجها. وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي -كما تقدم-، وتقدم أيضاً أن المنذري والعراقي حسنا أحد أسانيد هذا الحديث.

وأشار ابن حجر في «الفتح» (١٣/٤٢) إلى صحة بعض أسانيده.

تنبيه:

ورد في بعض روايات «صحيح البخاري» في كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (ص١٠٢ ح٤٧٨، ٤٧٩) قال: حدثنا حامد بن عمر، عن بشر، قال: حدثنا عاصم، قال، حدثنا واقد [يعني أخاه]، عن أبيه [يعني محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر]، عن ابن عمر -أو ابن عمرو- وقال: «شبَّك النبي ﷺ أصابعه».

قال البخاري: وقال عاصم بن علي: حدثنا عاصم بن محمد، سمعت هذا الحديث من أبي، فقوَّمه لي واقد عن أبيه، قال: سمعت أبي وهو يقول: قال عبدالله: قال رسول الله ﷺ: «يا عبدالله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس... بهذا.

=

الحُثَالة: ما يسقط من قِشْر الشعير والأرز والتمر وكل ذي قُشَارة. ثم إنه يستعمل في الرديء من كل شيء(١).

قال ابن حجر في «الفتح» (٦٧٤/١): «وليس هو في أكثر الروايات، ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن رميح عن الفربري وحماد بن شاكر جميعاً عن البخاري» وينظر: إرشاد الساري (٤٦٠/١).

ثم قال ابن حجر: «وحديث عاصم بن علي الذي علقه البخاري، وصله إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» له قال: حدثنا عاصم بن علي، حدثنا عاصم بن محمد، عن واقد، سمعت أبي يقول: قال عبدالله: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وانظر: تغليق التعليق (٢٤٥/٢).

وقال أيضاً في الفتح (٤٢/١٣): «أخرجه حنبل بن إسحاق في «كتاب الفتن» من طريق عاصم ابن محمد، عن أخيه واقد، سمعت أبي يقول: قال عبدالله بن عمر: قال رسول الله ﷺ...».

وفي «تغليق التعليق» أخرجه ابن حجر من طريق حنبل بن إسحاق، وساق لفظه مثل ما ساقه البخاري، وزاد -بعد قوله: «في حثالة من الناس»-: «قد مرجت عهودهم وأماناتهم، واختلفوا فصاروا هكذا» -وشبك بين أصابعه-، قال: كيف تأمرني يارسول الله؟ قال: «تأخذ بما تعرف، وتدع ما تنكر، وتقبل على خاصتك، وتدعهم وغوغاءهم».

أقول: إسناد البخاري الأول ورد بالشك في صحابيه هل هو ابن عمر أو ابن عمرو؟ وذكر العيني في «عمدة القاري» (٢٦١/٤)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٤٥٩/١) أن الشك من واقد.

أما الإسناد الثاني؛ ففيه: «قال عبدالله» ولم يبين أيهما؟ فمشى ابن حجر -كما تقدم- على أن صحابيه هو (عبدالله بن عمر بن الخطاب).

وهكذا المزي في «تحفة الأشراف» (٤١/٦) وضعه في مسند ابن عمر، فيما رواه محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر عنه، وأقره ابن حجر في «النكت الظراف».

ويؤيده ما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٣٤/٥ ح٥٥٦٨) في مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب قال: حدثنا سفيان بن وكيع، حدثنا إسحاق بن منصور الأسدي، عن عاصم بن محمد، عن واقد، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، به.

وفسره القسطلاني -الموضع السابق- على أنه عبدالله بن عمرو بن العاص. والله أعلم.

(١) هذا التعريف نقله المؤلف من «الصحاح» مادة حثل (١٦٦٩/٤) مع بعض التصرف في آخره.

=

وفيه: «مَرِجت عهودهم» أي اختلطت وفسدت[١]، فَقَلَّت فيهم أسباب الديانات[٢].

وقوله: «هكذا[٣] وشبَّك أصابعه» أي يموج بعضهم في بعض، ويلتبس أمر دينهم، فلا يُعرف الأمين من الخائن، /ولا البَرُّ من الفاجر[٤]. [٢٠٥/أ]

وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/١٣٢)، الغريبين للهروي (٢/٤٠٦).

(١) ينظر في معنى «مرجت»: غريب الحديث لابن قتيبة (١/١٣١)، تهذيب اللغة (١١/٧١)، الصحاح مادة مرج (١/٣٤١)، الغريبين (٦/١٧٤٠)، ترتيب لسان العرب (٧/٤١٦٩).

(٢) ينظر في معنى هذا الجزء من الحديث: مرقاة المفاتيح (٩/٢٧٨)، فيض القدير (٢/٦٨٦).

(٣) «هكذا» من (س) و(ب).

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح -الموضع السابق-، التعليق الصبيح (٦/١٥١)

١٣٠- ومنه حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إن بين يدي الساعة فتناً كقطع الليل المظلم»(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٧٣/٣ ح٤١٦٠) وتتمته: «... يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والماشي خير من الساعي، فكسروا فيها قِسِيَّكم، وقطعوا فيها أوتاركم، واضربوا سيوفكم بالحجارة، والزموا فيها أجواف بيوتكم، فإن دُخِل على أحد منكم فليكن كخير ابني آدم».

ويروى: أنهم قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «كونوا أحلاس بيوتكم».

تخريجه:

أخرج الرواية الأولى:

أبو داود في الفتن والملاحم، باب في النهي عن السعي في الفتنة (١٠٠/٤ ح٤٢٥٩) -ومن طريقه: البيهقي في «السنن الكبرى» في قتال أهل البغي، باب النهي عن القتال في الفرقة... (١٩١/٨)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٥٧/٨ ح٨٥٦٣) عن مسدد.

وابن ماجه في الفتن، باب التثبت في الفتنة (١٣١٠/٢ ح٣٩٦١) عن عمران بن موسى الليثي.

والإمام أحمد (٥٠٤/٣٢ ح١٩٧٣٠) عن عبدالصمد.

وابن حبان كما في «الإحسان» في الرهن، باب ما جاء في الفتن (٢٩٧/١٣ ح٥٩٦٢) من طريق جعفر بن مهران.

أربعتهم عن عبدالوارث بن سعيد، عن محمد بن جحادة، عن عبدالرحمن بن ثروان، عن هزيل بن شرحبيل، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ... الحديث بلفظه، لكن ليس عندهم قوله: «والزموا فيها أجواف بيوتكم» وإنما وردت هذه الجملة في غير هذا الطريق كما سيأتي. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن جحادة إلا عبدالوارث».

أقول: بل روى همام بعضه؛ أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في اتخاذ سيف من خشب في الفتنة (٣٦٠/٦ ح٢٢٠٥) عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن سهل بن حماد.

وابن أبي شيبة في «مصنفه» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٤٤٨/٧ ح٣٧١١١)، وأحمد (٤٣٣/٣٢ ح١٩٦٦٣)، والروياني في «مسنده» (٣٨٢/١ ح٥٨٥)، وأبو عمرو الداني في =

«السنن الواردة في الفتن» (١/٣٥٥ ح١١٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٣٤٠ ح٥٣٢٢) عن عفان.

كلاهما عن همام، عن محمد بن جحادة، به، ولفظه: أنه قال في الفتنة: «كسِّروا فيها قسيكم، وقطعوا فيها أوتاركم، والزموا فيها أجواف بيوتكم، وكونوا كابن آدم» هذا لفظ الترمذي والباقون بنحوه، لكن عندهم في آخره: «وكونوا فيها كالخَيِّر من ابني آدم». وقال الترمذي: «حسن غريب».

أقول: نلاحظ أن اللفظ الذي ساقه المؤلف هو لفظ عبدالوارث، دون قوله: «والزموا فيها أجواف بيوتكم» فهو من حديث همام.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٦٥ ح١٢٦٣) حدثنا أحمد، نا أبو همام الوليد بن شجاع، نا أبو المحياة، نا عبدالملك بن عمير، قال: قال أبو موسى الأشعري، به. بلفظ: «إنه سيأتي على الناس فتنة باقرة، تدع الحليم حيراناً، النائم فيها خير من القاعد، والقاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، فقطعوا أوتاركم، وكسروا السيوف بالحجارة» وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عبدالملك إلا أبو المحياة تفرد به أبو همام».

وأما الرواية الثانية:

فهي من طريق عاصم الأحول، عن أبي كبشة السدوسي، عن أبي موسى.

لكن اختلف على عاصم في رفعه ووقفه.

فرواه عبدالرحمن بن زياد، عنه، فرفعه.

أخرجه أبو داود (٤٢٦٢) عن محمد بن يحيى بن فارس.

والإمام أحمد (٣٢/٤٣٢ ح١٩٦٦٢).

كلاهما عن عفان بن مسلم.

وأخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٤١ ح٧٥)، وابن البناء في «الرسالة المغنية» (٢٧) من طريق محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب.

والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤/٤٤٠) من طريق سليمان بن حرب.

ثلاثتهم عن عبدالواحد بن زياد، حدثنا عاصم، عن أبي كبشة، قال: سمعت أبا موسى الأشعري رضي الله عنه يقول على المنبر: قال رسول الله ﷺ: «إن بين أيديكم فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح

=

الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي» قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «كونوا أحلاس بيوتكم».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وسكت عنه الذهبي.

- ورواه غيره عن عاصم، عن أبي كبشة، عن أبي موسى، موقوفاً عليه.

أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (ص١٧١ ح٤٤٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧١٠٩)، وهناد في «الزهد» (٥٨٣/٢ ح١٢٣٧) عن أبي معاوية. وقرن ابن أبي شيبة معه: علي بن مسهر. كلاهما عن عاصم الأحول، به.

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (٤٩٨) عن جرير بن عبدالحميد، عن عاصم الأحول، قال: حدثني شيخ، عن أبي موسى، به.

النظر في الخلاف:

ظهر مما سبق أن ثلاثة من أصحاب عاصم رووه عنه بالوقف وهم:

١- أبو معاوية الضرير قال عنه ابن حجر: «ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره» وتقدمت ترجمته (ص٧٢٧).

٢- علي بن مُسْهِر القرشي الكوفي قاضي الموصل. قال ابن حجر: «ثقة له غرائب بعد أن أَضَرَّ». ينظر: ضعفاء العقيلي (١٢٥٠)، الجرح والتعديل (٢٠٤/٦)، تهذيب الكمال (٤١٣٧)، سير أعلام النبلاء (٤٢٦/٨)، تذكرة الحفاظ (٢٩٠/١)، الكاشف (٣٩٦٧)، تهذيب التهذيب (٣٣٥/٧)، التقريب (٤٨٠٠).

٣- جرير بن عبدالحميد بن قُرْط الضبي الكوفي. قال ابن حجر: «ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه». ينظر: الجرح والتعديل (٥٠٥/٢)، تاريخ بغداد (٢٥٣/٧)، تهذيب الكمال (٩١٨)، ميزان الاعتدال (١٤٦٨)، تهذيب التهذيب (٦٥/٢)، التقريب (٩١٦).

- وانفرد عبدالواحد بن زياد فرواه عنه بالرفع. وهو عبدالواحد بن زياد العبدي مولاهم، أبو بشر وقيل: أبو عبيدة البصري. قال ابن حجر: «ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال». ينظر: ترتيب ثقات العجلي (١١٤٣)، ضعفاء العقيلي (١٠١٥)، الجرح والتعديل (٢٠/٦)، تهذيب الكمال (٣٥٨٥)، ميزان الاعتدال (٥٢٩٢)، تهذيب التهذيب (٣٨٥/٦)، التقريب (٤٢٤٠).

=

ومما سبق وبعد النظر في أحوال هؤلاء الرواة، يترجح الحكم للأكثر وأن القول بوقف الحديث على أبي موسى الأشعري أشبه بالصواب. والله أعلم. ويراجع علل الدارقطني (٧/٢٤٧).

أقول: ومع هذا فهاهنا أمران يحسن التنبيه عليهما:

١- أنه مع ترجيح وقف الحديث إلا أن له حكم الرفع، لأن مثله لا يقال بالرأي.

٢- أن لفظه هو لفظ الحديث المرفوع المروي عن أبي موسى من طرق أخرى -تقدمت-، سوى هذه اللفظة: «كونوا أحلاس البيوت» وهي بمعنى قوله في المرفوع: «والزموا فيها أجواف بيوتكم».

فكأن أبا موسى كان يحدث به مرات مرفوعاً، وأخرى لا يرفعه كما في طريق أبي كبشة. والله أعلم.

دراسة إسناد أبي داود عن مسدد:

١- مسدد بن مسرهد. ثقة حافظ. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٢- عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي العَنْبري مولاهم، التَّنُّوري، أبو عبيدة البصري. مات سنة ثمانين ومئة.

روى عن محمد بن جحادة، وأيوب السختياني، ويونس بن عبيد وغيرهم.

وعنه ابنه عبدالصمد، ومسدد بن مسرهد، ومعلى بن منصور وغيرهم.

ثقة متفق عليه، لكن تكلم فيه بعضهم من أجل القدر.

قال الذهبي في «الميزان»: «إليه المنتهى في التثبت، إلا أنه قدري متعصب لعمرو بن عبيد».

وأنكره ابنه عبدالصمد فقال: «إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته منه يقول قط في القدر وكلام عمرو بن عبيد».

ولذا قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت، رمي بالقدر و لم يثبت عنه».

وقال في «هدي الساري»: «يحتمل أنه رجع عنه، بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد، فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه، وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد وينهون عن مجالسته، فمن هنا اتهم عبدالوارث، وقد احتج به الجماعة».اهـ.

التاريخ الكبير للبخاري (٦/١١٨)، الضعفاء الصغير له (٢٤٠)، ترتيب ثقات العجلي (١١٤٦)، ضعفاء العقيلي (١٠٧٣)، الجرح والتعديل (٦/٧٥)، تهذيب الكمال (٣٥٩٥)، ميزان =

الاعتدال (٥٣١٢)، الكاشف (٣٥١٠)، تهذيب التهذيب (٣٩١/٦)، التقريب (٤٢٥١)، هدي الساري (ص٤٤٣).

٣- محمد بن جُحَادة الأَوْدي، ويقال: الإيامي الكوفي. مات سنة إحدى وثلاثين ومئة.

روى عن عبدالرحمن بن ثروان، والحسن البصري، والأعمش وغيرهم.

وعنه عبدالوارث بن سعيد، وهمام بن يحيى، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم.

وفي «التقريب»: «ثقة».

الجرح والتعديل (٢٢٢/٧)، تهذيب الكمال (٥١١٤)، سير أعلام النبلاء (١٧٤/٦)، الكاشف (٤٧٦٥)، تهذيب التهذيب (٨٠/٩)، التقريب (٥٧٨١).

٤- عبدالرحمن بن ثَرْوان (بمثلثة مفتوحة وراءٍ ساكنة)، أبو قيس الأودي الكوفي. مات سنة (١٢٠هـ).

روى عن هزيل بن شرحبيل، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهما.

وعنه الثوري، وشعبة بن الحجاج، والأعمش وغيرهم.

وثقه ابن معين والدارقطني وابن نمير.

وقال العجلي: «ثقة ثبت».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ثم أعاده في ثقات أتباع التابعين.

ووثقه الذهبي في «الكاشف».

وقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: «يخالف في أحاديثه» وقال أيضاً: «سألت أبي عن أبي قيس، فقال: هو كذا وكذا، وحرك يده». ونقل ابن الجوزي عن أحمد: «لايحتج بحديثه».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ»، قيل له: كيف حديثه ؟ فقال: «صالح هو، لين الحديث».

أقول: خرج له البخاري حديثه عن هزيل. وصحح حديثه عن هزيل أيضاً عدد من الأئمة، منهم الترمذي وابن القطان وغيرهما.

خلاصة حاله: صدوق ربما خالف، كما قال الحافظ في «التقريب». وما قيل فيه من تليين، إنما هو لما وقع منه من مخالفة. والله أعلم.

=

طبقات ابن سعد (٢٤٣٥)، التاريخ الكبير (٥/٢٦٥)، ترتيب ثقات العجلي (١٠٢٥)، ضعفاء العقيلي (٩١٧)، الجرح والتعديل (٥/٢١٨)، ثقات ابن حبان (٥/٩٦)، (٧/٦٥)، الجمع لابن القيسراني (١٠٩٧)، ضعفاء ابن الجوزي (١٨٥٨)، تهذيب الكمال (٣٧٧٨)، ميزان الاعتدال (٤٨٣٧)، الكاشف (٣١٦٠)، تهذيب التهذيب (٦/١٣٨)، التقريب (٣٨٢٣)، هدي الساري (ص٤٣٧).

٥- **هُزَيْل بن شُرَحْبِيل** الأَوْدي الكوفي الأعمى. من الثانية.

روى عن أبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه أبو قيس الأودي، وعمرو بن مرة، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم.

قال ابن سعد والعجلي والدارقطني: «ثقة».

وكذلك قال الذهبي وابن حجر.

طبقات ابن سعد (٢٠٩٦)، ترتيب ثقات العجلي (١٨٩٣)، التعديل والتجريح (١٤٢٤)، تهذيب الكمال (٦٥٦٦)، الكاشف (٥٩٥٤)، تهذيب التهذيب (١١/٣٠)، التقريب (٧٢٨٣).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده جيد. عبدالرحمن بن ثروان وإن كان حسن الحديث لكن حديثه عن هزيل بن شرحبيل له ما يقويه، ومن ذلك تخريج البخاري له كذلك، ولذا صحح ابن دقيق العيد هذا الحديث على شرط البخاري في آخر «الاقتراح» (ص٣٧٦). وتقدم قول الترمذي: «حسن غريب» وفي بعض النسخ: «حسن غريب صحيح» والعبارة الأُولى هي التي ذكرها المزي في «تحفة الأشراف» (٦/٤٣٣-٤٣٤).

والحديث له طريق آخر -كما تقدم- من رواية عبدالملك بن عمير عن أبي موسى، لكنه منقطع؛ فعبدالملك إنما رأى أبا موسى رؤية ولم تذكر له رواية عنه.

ينظر: الجرح والتعديل (٥/٣٦٠)، تهذيب الكمال (٣٥٤٦)، سير أعلام النبلاء (٥/٤٣٨)، ميزان الاعتدال (٥٢٤٠)، تهذيب التهذيب (٦/٣٦٤).

لكن للحديث شواهد كثيرة يتقوى بها إلى الصحيح لغيره، قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/٢٧٦): «وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة في الصحاح وغيرها». وأورد البغوي في «المصابيح» قبل هذا الحديث وبعده في قسمي الصحاح والحسان أحاديث في هذا المعنى. والله أعلم.

يريد بذلك التباسها وفظاعتها وشيوعها واستمرارها[١].

وفيه: «كونوا أَحلاس بيوتكم» أي لا تبرحوا منها[٢]. وأَحْلاس البيوت: ما يُبْسط تحت حُرِّ الثياب فلا تزال ملقاة تحتها[٣].

(١) ينظر: النهاية لابن الأثير مادة قطع (٤/٧٣-٧٤)، المنهاج للنووي (٢/٤٩٢-٤٩٣)، بذل المجهود (١٧/١٦٢).

(٢) ينظر: النهاية مادة حلس (١/٤٠٧)، مرقاة المفاتيح (٩/٢٨٠).

وفي «تهذيب اللغة» (٤/٣١١): «يقال: فلان حِلْسٌ من أَحْلاس البيت: للذي لا يبرح البيت».

(٣) التعريف إلى قوله: «حر الثياب» بنصه في «الصحاح» مادة حلس (٣/٩١٩).

وينظر: تهذيب اللغة -الموضع السابق-، ترتيب اللسان (٢/٩٦١)، المصباح المنير (١/١٤٦).

١٣١- ومنه حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «ستكون فتنة تَسْتَنْظِف...» الحديث[١].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٧٤ ح٤١٦٢) ولفظه: «ستكون فتنة تستنظف العرب، قتلاها في النار، اللسان فيها أشد من وقع السيف».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الفتن والملاحم، باب في كف اللسان (٤/١٠٢ ح٦٢٦٥) حدثنا محمد بن عبيد، ثنا حماد بن زيد.

وأخرجه الترمذي في الفتن، باب -بدون ترجمة بعد باب ما جاء: كيف يكون الرجل في الفتنة- (٦/٣٤١ ح٢١٧٩)، وابن ماجه في الفتن، باب كف اللسان في الفتنة (٢/١٣١٢ ح٣٩٦٧) حدثنا عبدالله بن معاوية الجمحي.

والإمام أحمد (١١/٥٦٢ ح٦٩٨٠) حدثنا أسود بن عامر.

والمزي في «تهذيب الكمال» (٩/٤٧٩) من طريق حجاج بن منهال.

ثلاثتهم عن حماد بن سلمة.

كلاهما (حماد بن زيد وابن سلمة) عن ليث، عن طاوس، عن زياد بن سِيْمِيْن كُوْش، عن عبدالله ابن عمرو، به، بلفظه. وقال الترمذي: «حديث غريب».

وقوله في الإسناد: «عن زياد بن سيمين كوش» كذا عند الترمذي.

وعند ابن ماجه: «زياد سيمين كوش» بدون لفظة (ابن).

وعند أحمد: «زياد بن سيما كوش» وذكر محققوا «المسند» أنه في إحدى النسخ ورد كما عند ابن ماجه.

وعند أبي داود: «عن رجل يقال له: زياد»، ثم قال عقب الحديث: «رواه الثوري، عن ليث، عن طاوس، عن الأعجم. وحدثنا محمد بن عيسى الطباع، ثنا عبدالله بن عبدالقدوس - يعني عن ليث به -، وقال: زياد سيمين كوش». وينظر: النكت الظراف- مع تحفة الأشراف (٦/٢٩١).

وسيأتي مزيد بيان في ترجمته -إن شاء الله-.

=

أقول: ثم إن الحديث ورد هكذا مرفوعاً. لكن قال الترمذي -عقب تخريجه للحديث-: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «لا يعرف لزياد بن سيمين كوش غير هذا الحديث رواه حماد بن سلمة عن ليث فرفعه، ورواه حماد بن زيد عن ليث فأوقفه».

وقال البخاري أيضاً في «التاريخ الكبير» (٣٥٦/٣): «قال حماد بن سلمة: عن ليث، عن طاوس، عن زياد، عن عبدالله بن عمرو، رفعه في الفتن. وروى حماد بن زيد وغيره عن عبدالله بن عمرو، قوله. وهو أصح».

قال أبو القاسم ابن عساكر، كما في «تحفة الأشراف» (٢٩٢/٦): «كذا قال البخاري، وقد رواه أبو داود من حديث حماد بن زيد مرفوعاً».

أقول: تقدم تخريجه من حديث حماد بن زيد كما قال ابن عساكر، ولعله خلافٌ وقع على حماد ابن زيد، لكني لم أقف على غير ما ذكرته من الأسانيد. والله أعلم.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٤٤٨/٧ ح٣٧١٠٨) حدثنا عبدالله بن إدريس، عن ليث، به، موقوفاً

وثمت أسانيد أخرى أشار إليها أبو داود، لكن لم يذكر هل روايتها بالرفع أم بالوقف؟ فالله أعلم.

دراسة إسناد أبي داود:

١- **محمد بن عبيد** بن حِسَاب الغُبَري البصري. مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين.

روى عن حماد بن زيد وعبدالوارث بن سعيد، وإسماعيل بن علية وغيرهم.

وعنه مسلم، وأبو داود، وأبو حاتم الرازي وغيرهم.

قال أبو داود: «ابن حساب فوق الزهري بكثير، ابن حساب عندي حجة».

وقال النسائي ومسلمة: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وفي «التقريب»: «ثقة». وخرج له مسلم.

الجرح والتعديل (١١/٨)، ثقات ابن حبان (٨٩/٩)، تهذيب الكمال (٥٤٤١)، تهذيب التهذيب (٢٩٢/٩)، التقريب (٦١١٥).

٢- **حماد بن زيد**. ثقة ثبت فقيه. تقدمت ترجمته (ص٢٨٢).

=

٣- **ليث بن أبي سليم** بن زُنَيْم (مصغر) القرشي مولاهم، أبوبكر أو أبوبكير الكوفي. واسم أبيه: أيمن، وقيل أنس، وقيل غير ذلك. مات سنة ثمان وثلاثين ومئة.

روى عن طاوس بن كيسان، وعبدالرحمن بن سابط، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم.

وعنه حماد بن زيد، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

اختلف فيه النقاد:

فضعفه سفيان بن عيينة وابن سعد وأحمد بن حنبل وابن معين والنسائي والدارقطني وغيرهم.

وعن الإمام أحمد: «مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس» وعنه: «لايفرح بحديثه، كان الليث يرفع أشياء لايرفعها غيره، فلذلك ضعفوه».

وعن ابن معين: «ضعيف إلا أنه يكتب حديثه».

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «ليث لايشتغل به، هو مضطرب الحديث». وعن أبي زرعة: «لين الحديث، لاتقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث».

وقال عيسى بن يونس: «رأيته وقد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن».

وقال ابن حبان: «كان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لايدري مايحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين».اهـ.

وقال البزار: «كان أحد العباد، إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه».

وقال الساجي: «صدوق فيه ضعف، كان سيئ الحفظ كثير الغلط، كان يحيى القطان بأخرة لايحدث عنه».

وقال أبو داود عن ابن معين: «لا بأس به».

وقال الترمذي عن البخاري: «صدوق» ومرة: «صدوق، وربما يهم في الشيء» ومرة: «صدوق إلا أنه يغلط».

وقال العجلي: «جائز الحديث» وقال مرة: «لا بأس به».

وقال الدارقطني: «صاحب سنة يخرج حديثه» ثم قال: «إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب».

=

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة -غير ماذكرت- وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، اختلط جداً و لم يتميز حديثه فتُرِك» وضعفه في أكثر من موضع من كتابه «التلخيص الحبير».

وروى له البخاري تعليقاً ومسلم مقروناً وروى له الأربعة.

خلاصة حاله: ضعيف، واختلط بأَخَرة.

وقول الجماعة في تضعيفه مقدم على قول من وثقه، مع أن هذا التوثيق كان في أدنى درجاته، وفيه إشارة إلى قلة ضبطه.

وربما يحمل هذا التوثيق على العدالة -فإنه كان عدلاً عابداً صاحب سنة-، أو على أنه ممن يكتب حديثه ويعتبر به ولا يترك، كما قال ابن معين والدارقطني وابن عدي. والله أعلم.

قال الذهبي في «السير»: «بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار».

من كلام أحمد في علل الحديث رواية المروذي (١٣٠)، ترتيب ثقات العجلي (١٤٣١)، جامع الترمذي (٣٣/٨ ح ٢٨٠٢)، العلل الكبير له (٧٤٧/٢، ٩٦٩)، ضعفاء النسائي (٥٣٦)، الجرح والتعديل (١٧٧/٧)، الكامل لابن عدي (١٦١٧)، سنن الدارقطني (٦٨/١، ٣٣١) و(٢٦٩/٣)، تهذيب الأسماء للنووي (٣٨٣/٢)، تهذيب الكمال (٥٠١٧)، سير أعلام النبلاء (١٧٩/٦)، ميزان الاعتدال (٧٠٠٣)، الكاشف (٤٦٩٢)، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط -وينظر بهامشه نهاية الاغتباط- (٨٧)، تهذيب التهذيب (٤١٧/٨)، تقريب التهذيب (٥٦٨٥)، التلخيص الحبير (٣٨/١، ٦٨، ١٨٩) و(٦٥/٢، ١٥٧، ١٩٣)، ملحق الكواكب النيرات مع «الكواكب» (ص٤٩٣).

٤- طاوس بن كَيْسان اليماني، أبو عبدالرحمن الحميري مولاهم، الفارسي. يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب. مات سنة ست ومئة على قول الجمهور.

روى عن زياد بن سيمين كوش، وعبدالله بن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه ليث بن أبي سليم، ووهب بن منبه، ومجاهد بن جبر وغيرهم.

قال ابن عباس: «إني لأظن طاوساً من أهل الجنة».

وقال عمرو بن دينار: «ما رأيت أحداً قط مثل طاوس».

وقال قيس بن سعد: «كان طاوس فينا مثل ابن سيرين في أهل البصرة».

=

وقال ابن حبان: «كان من عباد أهل اليمن، ومن سادات التابعين، وكان قد حج أربعين حجة، وكان مستجاب الدعوة».

وقال النووي: «من كبار التابعين والعلماء والفضلاء الصالحين... واتفقوا على جلالته وفضيلته ووفور علمه وصلاحه وحفظه وتثبته».

وقال الذهبي: «كان رأساً في العلم والعمل... كان شيخ أهل اليمن وبركتهم ومفتيهم، له جلالة عظيمة».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة فقيه فاضل».

الجرح والتعديل (٥٠٠/٤)، ثقات ابن حبان (٣٩١/٤)، مشاهير علماء الأمصار (٩٥٥)، حلية الأولياء (٣/٤)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٣٩/١)، تهذيب الكمال (٢٩٥٨)، سير أعلام النبلاء (٣٨/٥)، تذكرة الحفاظ (٩٠/١)، جامع التحصيل (ص٢٠١)، تهذيب التهذيب (٨/٥)، التقريب (٣٠٠٩).

٥- **زياد بن سِيْمِيْنْ** كُوْش اليماني. قال ابن حجر: «سِيْمِيْنْكُوْش (بكسر المهملة والميم، بينهما مثناة من تحت، وبعد الميم أخرى، ثم نون ساكنة، وكاف مضمومة، وواو ساكنة، ثم معجمة). ثم قيل: هو اسم والده، وقيل: بل لقبه. وقيل: هو بألف بدل التحتانية التي بعد الميم، وقيل: بالواو بدل الألف، وقيل: بالميم الممالة، وقيل: بحذف التحتانية الثانية، وقيل: بقاف بدل الكاف، وقيل: بكاف مشوبة بقاف، وقيل: بجيم مشوبة بكاف، وقيل: في الأُولى بحذف الواو» انتهى كلام ابن حجر.

وأما معناه: فقال الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في تعليقه على ترجمته في «التاريخ الكبير»: «وبيانه أنه بالفارسية يقال للفضة (سيم) ويقال في النسبة إليها (سيمين). ويقال للأذن (كوش) بكاف فارسية بعدها واو مبهمة ثم شين، فقوله (سيمين كوش) معناه: أذن فضية».

وأما المزي في «تهذيب الكمال» وكذلك في «تحفة الأشراف» (٢٩١/٦) فإنه جعل المُتَرجَم هو: أبا أمامة زياد الأعجم الشاعر المعروف، ولم يفرق بينهما، فقال في «التحفة»: «زياد سيمين كوش اليماني، المعروف بزياد الأعجم». وذكر له هذا الحديث الفرد.

وقال في «تهذيب الكمال»: «زياد بن سليم، ويقال: ابن سليمان، ويقال: ابن سلمى العبدي اليماني، أبو أمامة المعروف بزياد الأعجم لعجمة في لسانه». وتراه هنا لم يشر إلى أن (سيمين كوش) لقبه، أو أنه اسم أو لقب أبيه. وتبعه على صنيعه في عدم التفريق الذهبي والخزرجي.

=

لكن تعقبه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» وابن حجر في «التهذيب» ففرقا بينهما، ومما قاله ابن حجر: «والذي يظهر لي بعد التأمل الطويل أنه آخر غير زياد الأعجم الشاعر».

ثم أطال في إثبات ما ذهب إليه، ومن ذلك قوله: بأن أهل الحديث كالبخاري ومسلم وابن أبي حاتم وابن حبان لم يذكر أحدٌ منهم في ترجمة زياد الذي روى عنه طاوس أنه الشاعر، ولا أنه من عبدالقيس، ولا أنه من أهل إصطخر، ولا سكن خراسان كما أثبتوا ذلك لزياد الشاعر، بل أطبقوا على أنه اليماني، وأنه سيمين كوش أو هو اسم أبيه، وذكروا أنه روى حديثاً واحداً وهو المخرَّج في هذه الكتب. وهذا الذي أثبتوه له من لقبه وروايته لم يذكره أحدٌ في ترجمة زياد الأعجم الشاعر لا من المؤرخين ولا ممن ألف في طبقات الشعراء... إلى آخر كلام الحافظ. ثم أشار أيضاً إلى سبب الوهم الذي وقع فيه المزي. فليراجع.

والخلاصة في ترجمته:

١- أن المترجم ليس هو زياد الأعجم الشاعر.

٢- أنه مجهول؛ إذ لم يرو عنه سوى طاوس بن كيسان هذا الحديث الفرد. نقل الترمذي -عقب تخريجه- عن البخاري قوله: «لا يعرف لزياد بن سيمين كوش غير هذا الحديث».

وتعقبه مغلطاي بأن الشيرازي ذكر له في «الألقاب» حديثاً آخر في الشياطين الذين حبسهم سليمان عليه السلام. لكن أشار ابن حجر في «النكت الظراف» مع «التحفة» (٢٩٢/٦) بأن مسلماً خرج هذا الحديث من رواية طاوس عن عبدالله بن عمرو بغير واسطة زياد.

أقول: هو في مقدمة «صحيح مسلم» (١٢/١).

فلعل طاوساً أخذ هذا الحديث عنه قديماً قبل أن يرحل عن اليمن ويسمع من عبدالله بن عمرو مباشرة. والله أعلم. وانظر ما قاله ابن حجر في آخر ترجمته من «التهذيب».

ينظر للترجمتين المصادر التالية:

طبقات فحول الشعراء (٦٩٣/٢)، التاريخ الكبير (٣٥٦/٣)، الشعر والشعراء (٤٣٠/١)، الجرح والتعديل (٥٥١/٣)، ثقات ابن حبان (٢٥٤/٤)، الأغاني (٣٧٠/١٥)، تاريخ دمشق (١٤٦/١٩)، تهذيب الكمال (٢٠٤٩)، سير أعلام النبلاء (٥٩٧/٤)، الكاشف (١٦٩٢)، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٠١-١٢٠هـ /ص٨٣)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٧٢٦)، الإكمال للحسيني (٢٨١)، تهذيب التهذيب (٣١٩/٣)، التقريب (٢٠٨١)، نزهة الألباب (١٦١١)، تعجيل المنفعة (٣٤٤)، الخلاصة للخزرجي (ص١٢٥).

=

تستنظف العرب: أي تستوعبهم هلاكاً[١].

ويحتمل أن يراد أنها تعمُّهم حتى أنهم وإن اعتزلوها[٢] أصابهم من دخنها[٣]. يقال: اسْتَنْظَفْتُ[٤] الشيءَ إذا أخذتَه كلَّه، واسْتَنْظَفْتَ[٥] الخَرَاجَ[٦].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف لأمرين:

١- ضعف ليث بن أبي سليم.

٢- جهالة زياد بن سيمين كوش.

هذا مع الإشارة إلى أن البخاري -رحمه الله- قد أعله بالوقف وقال: «هو أصح» يعني الموقوف كما تقدم. والله أعلم.

(١) بنصه في «المجموع المغيث» مادة نظف (٣/٣١٦).

(٢) في الأصل: «اعتزلوا» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٩/٢٨٢): «وقيل: أي تطهرهم من الأرذال وأهل الفتن».

(٤) في (أ): «استنظف».

(٥) في (أ): «واستنظف».

(٦) ما بعد قوله: «يقال»: نقله المؤلف من «الصحاح» مادة نظف وتتمة كلامه: «ولا يقال نَظَّفْته».

والخراج: ما يحصل من غلة الأرض ويطلق على الإتاوة والجزية. يقال: استنظف الوالي الخراج: إذا استوفاه وأخذه كله. ينظر: المغرب (٢/٣١٠)، المصباح المنير (١/١٦٦).

١٣٢- ومنه قول[١] ابن عمر رضي الله عنهما في حديثه عن النبي ﷺ: «حتى ذكر فتنة الأَحْلاس»[٢].

---

(١) في (س): «حديث».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٧٤ ح٤١٦٤) ولفظه: عن عبدالله بن عمر قال: كنا قعوداً عند النبي ﷺ فذكر الفتن فأكثر حتى ذكر فتنة الأحلاس، فقال قائل: «وما فتنة الأحلاس»؟ قال: «هي هَرَب وحَرَب، ثم فتنة السَّرَّاء دخنها من تحت قَدَمَيْ رجلٍ من أهل بيتي يزعم أنه مني وليس مني، إنما أوليائي المتقون، ثم يصطلح الناس على رجل كَوَرِكٍ على ضِلَع، ثم فتنة الدُّهَيْماء لا تدع أحداً من هذه الأمة إلا لطمته لطمة، فإذا قيل: انقضت، تمادت، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً حتى يصير الناس إلى فُسْطاطَيْن: فُسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، فإذا كان ذلكم فانتظروا الدجال من يومه أو من غده».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤/٩٤ ح٤٢٤٢) -ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٢٨٧)، والبغوي في «شرح السنة» في أول الفتن (١٥/١٩ ح٤٢٢٦)- حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد الحمصي.

وأخرجه الإمام أحمد (١٠/٣٠٩ ح٦١٦٨).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤/٤٦٦) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو جعفر محمد بن عون بن سفيان الطائي.

وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٥٨) عن سليمان بن أحمد، عن أحمد بن عبدالوهاب.

أربعتهم عن أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، حدثني عبدالله بن سالم، حدثني العلاء بن عتبة، عن عمير بن هانئ العنسي قال: سمعت عبدالله بن عمر يقول: فذكره بلفظه. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

دراسة إسناده عند أحمد:

١- أبو المغيرة: عبدالقدوس بن الحجاج الخَوْلاني، الحمصي. مات سنة اثنتي عشرة ومئتين.

روى عن عبدالله بن سالم الأشعري، والأوزاعي، وحريز بن عثمان وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، والبخاري، وابن معين وغيرهم.

=

قال العجلي والدارقطني: «ثقة».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة». وخرج له الشيخان.

ترتيب ثقات العجلي (١١٢١)، الجرح والتعديل (٥٦/٦)، تهذيب الكمال (٣٤٩٥)، سير أعلام النبلاء (٢٢٣/١٠)، تذكرة الحفاظ (٣٨٦/١)، الكاشف (٣٤٢٢)، ميزان الاعتدال (٥١٦٢)، تهذيب التهذيب (٣٢٩/٦)، التقريب (٤١٤٥).

٢- عبدالله بن سالم الأشعري الوُحاظي اليحصبي، ويقال: الكَلاَعي، أبو يوسف الحمصي. مات سنة تسع وسبعين ومئة.

روى عن العلاء بن عتبة اليحصبي، ومحمد بن زياد الأَلْهاني، وعبدالملك بن جريج وغيرهم.

وعنه أبو المغيرة، وعبدالله بن يوسف التنيسي، وأبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر وغيرهم.

قال يحيى بن حسان التنيسي: «ما رأيت بالشام مثله».

وقال عبدالله بن يوسف التنيسي: «ما رأيت أحداً أنبل في مروءته وعقله منه». وساق ابن حبان بسنده إلى أبي مسهر قال: «ما رأيت شامياً أكمل في عقله ومروءته منه».

وقال الحاكم: سألت الدارقطني عنه؟ فقال: «ثقة».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في «الثقات» في ثقات أتباع التابعين، ثم أعاده في تبع الأتباع.

وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: «حمصيٌّ كان يقول: عليٌّ أعان على قتل أبي بكر وعمر».

قال الآجري: «وجعل يذمه أبو داود».

ونقل محقق «تهذيب الكمال» عن الدارقطني قوله في «العلل» -القسم المخطوط-: «من الأثبات، وهو سيئ المذهب، له قول في علي».

ولهذا قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق فيه نصب».

وقال ابن حجر: «ثقة رمي بالنصب».

وقال في «هدي الساري»: «وثقه النسائي والدارقطني، وذمه أبو داود من جهة النصب، روى له البخاري حديثاً واحداً في المزارعة وعلق له غيره».

خلاصة حاله: «ثقة فيه نصب».

=

فتوثيقه؛ لما تقدم من توثيقه والثناء عليه، منضماً إلى تخريج البخاري لحديثه.

وأما الإشارة إلى مذهبه؛ فلقول أبي داود والدارقطني، لكن يعامل كغيره ممن تلبس بشيء من البدع، وقد تكرر مثله معنا كثيراً. والله أعلم.

التاريخ الكبير (١١٢/٥)، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (١٧٢٧)، الجرح والتعديل (٧٦/٥)، ثقات ابن حبان (٣٦/٧)، (٣٣٢/٨، ٣٣٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٣٧٠)، التعديل والتجريح (٨٦١)، تهذيب الكمال (٣٢٨٥)، الكاشف (٢٧٣٦)، ميزان الاعتدال (٤٣٤٣)، تهذيب التهذيب (٢٠٠/٥)، التقريب (٣٣٣٥)، هدي الساري (ص٤٣٣).

٣- **العلاء بن عُتْبة اليَحْصُبِيّ** (بفتح التحتانية وسكون المهملة بعدها صاد مهملة مفتوحة ثم موحدة)، أبو محمد الحمصي. من السادسة.

روى عن عمير بن هانئ، وثور بن يزيد، وخالد بن معدان، وأبي عامر الرحبي.

وعنه عبدالله بن سالم الأشعري، وإسماعيل بن عياش، والأوزاعي وغيرهم.

قال ابن معين والعجلي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «شيخ صالح الحديث».

قال ابن حجر في «التهذيب»: «وشذ أبو الفتح الأزدي فقال: فيه لين، وكذا قال ابن القطان الفاسي». وقال في «التقريب»: «صدوق».

أقول: الأولى أن يقال فيه: (ثقة)؛ فقد وثقه ابن معين والعجلي وذكره ابن حبان وابن شاهين في كتابيهما في الثقات، وأما أبو حاتم فهو معدود في المتشددين.

أما الذين لينوه فقد وصف ابن حجر قولهم بالشذوذ، ثم إن الأزدي متكلم فيه، ولعل ابن القطان تبعه على قوله. والله أعلم.

التاريخ الكبير (٥١٢/٦)، الجرح والتعديل (٣٥٨/٦)، ثقات ابن حبان (٢٦٥/٧)، ثقات ابن شاهين (٩٨٩)، تهذيب الكمال (٤٥٧٩)، الكاشف (٤٣٣٨)، ميزان الاعتدال (٥٧٤٢)، تهذيب التهذيب (١٦٨/٨)، التقريب (٥٢٤٩).

٤- **عمير بن هانئ** العَنْسي، أبو الوليد الدمشقي الداراني. قتل سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: قبل ذلك.

روى عن عبدالله بن عمر بن الخطاب، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبي هريرة رضي الله عنهم

=

وغيرهم.

وعنه العلاء بن عتبة، والأوزاعي، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر وغيرهم.

قال العجلي: «تابعي ثقة».

وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «ثقة». وروى له الجماعة.

التاريخ الكبير (٦/٥٣٥)، ترتيب ثقات العجلي (١٤٣٧)، المعرفة ليعقوب (٢/٤٦٥)، الجرح والتعديل (٦/٣٧٨)، ثقات ابن حبان (٥/٢٥٥)، (٧/٢٧٣)، مشاهير علماء الأمصار (٨٥٧)، تهذيب الكمال (٤٥٢١)، سير أعلام النبلاء (٥/٤٢١)، الكاشف وينظر بهامشه حاشية سبط ابن العجمي (٤٢٨٩)، ميزان الاعتدال (٦٤٩٨)، تهذيب التهذيب (٨/١٣٣)، التقريب (٥١٨٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند رجاله ثقات وظاهره الصحة، وقد صححه -كما تقدم- الحاكم ووافقه الذهبي.

لكن قال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢/٤١٦): سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: «روى هذا الحديث ابن جابر، عن عمير بن هانئ، عن النبيﷺ مرسل. والحديث عندي ليس بصحيح كأنه موضوع».اهـ.

فأبو حاتم أعلّ الموصول بالمُرْسَل لقوله: «والحديث عندي ليس بصحيح كأنه موضوع». والمُرْسَل هو الذي جهلنا فيه الواسطة بين المُرْسِل وبين النبيﷺ، فقد يكون الواسطة ثقة أو ضعيفاً أو كذاباً، لا ندري في الأعم الأغلب، بل إن أبا حاتم أداه اجتهاده أن شكك في وضع الحديث.

أقول: حديث ابن جابر، أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/٥٧ ح٩٣) حدثنا الوليد بن مسلم، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن عمير بن هانئ قال: قال رسول اللهﷺ: وذكر الحديث.

وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر من الأئمة المعروفين بالعلم وطلب الحديث، قال الذهبي: «الإمام الحافظ فقيه الشام مع الأوزاعي». وقال: «أحد العلماء الثقات». واحتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما». وقد وثقه كبار الأئمة: كالإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن سعد، والنسائي، =

بينها لهم ﷺ لما سألوه عنها بأماراتها، ولم يتعرض لمعنى اللفظ لظهوره، وهو أنه شبهها بالحِلْس للزومها ودوامها[١].

وفيه: «ثم فتنة السَّرَّاء، دَخَنُها من تحت قَدَمَيْ رَجُلٍ من أهل بيتي» يحتمل أن يكون سبب وقوع الناس في تلك الفتنة وابتلائهم بها؛ أَشَر[٢] النعمة، فأضيف إلى السَّرَّاء[٣].

ويعقوب بن سفيان، وأبي داود، وموسى بن هارون. وقال ابن المديني: «يعد في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة». وقد تقدمت أيضاً ترجمته (ص٧٣٥).

ومرادي بهذا العرض من ترجمته أنه مقدم على العلاء بن عتبة -الذي تقدمت ترجمته عند دراسة الإسناد-، وهذا يؤيد ما ذكره أبو حاتم. لكن الراوي عنه عند نعيم بن حماد: هو (الوليد بن مسلم) القرشي أبو العباس الدمشقي، قال عنه ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (١٢٨): «موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق» ووضعه في الطبقة الرابعة.

وقال في «التقريب»: (٧٤٥٦) «ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية».

وقد عنعن في هذا الإسناد، فالأصل في مثل هذا السند أن يُضَعَّف، ويُحكم للسند الموصول الذي ظاهره الصحة، إلا أن كلام أبي حاتم الرازي أَوْجَب التوقف؛ لأن هؤلاء الأئمة لهم نظر في الأحاديث وعللها، واطلاع على الأسانيد لا ندركه بل لا نقاربه، فلعل ثَمَّت أسانيد للطريق المرسل صرح فيها الوليد بن مسلم بالتحديث، أو كانت من غير طريقه اطلع عليها أبو حاتم رحمه الله فحكم لها، لكني أَثْبَتُّ ما وقفت عليه، وحَرَّرْتُ ما انتهيت إليه. والعلم عند الله تعالى.

(١) قوله: «شبهها بالحلس للزومها ودوامها» بهذا النص في «الغريبين» مادة حلس (٢/٤٨٠) وزاد: «والحلس: كل شيء ولي ظهر البعير تحت القتب يلازمه ولا يفارقه» وينظر: غريب الحديث للخطابي (١/٢٨٦)، معالم السنن له (٦/١٣١)، المجموع المغيث مادة ورك (٣/٤٠٦).

وتقدم قريباً نحو هذا في حديث أبي موسى رقم (١٣٠) وفيه: «كونوا أحلاس بيوتكم». وذكرت هناك إحالة لبعض المراجع.

(٢) الأشر: البطر، وقيل: أشد البطر، وهو الطغيان عند النعمة وطول الغنى. ترتيب لسان العرب مادة أشر (١/٨٤) ومادة بطر (١/٣٠٠).

(٣) قال القاري في «المرقاة» (٩/٢٨٥): «يعني يكون التركيب من قبيل إضافة الشيء إلى سببه». وينظر أيضاً: شرح البيضاوي (ل٢١٧/أ).

ويحتمل أن تكون صفة للفتنة فأضيفت[1] إليها إضافة (مسجد الجامع)، ويراد منها سعتها؛ لكثرة الشرور والمفاسد.

ومن ذلك قولهم: «قناة سَرّاء: جوفاء»[2] إذا كانت وسيعة[3].

وقوله: «دَخَنُها» أي إثارتها وهيجانها، شبهها بالدخان الذي يرتفع[4]. وإنما قال: «من تحت قَدَمَيْ رجل» تنبيهاً على أنه هو الذي يسعى في إثارتها[5]، أو إلى أنه يملك أمرها.

وفيه: «ثم يصطلح الناس على رجل كَوَرِكٍ على ضِلَع» يريد أن الناس يصطلحون على بيعته فلا[6] يستقيم له أمر، كما أن الوَرِك لا يستقيم على ضِلَع أو لا يستعد لذلك، فلا يقع عن الأمر موقعه[7]، كما أن الوَرِكَ على ضِلَع يقع غير موقعه[8].

---

(١) في (س): «فأضيف».

(٢) أي بمعنى جوفاء. ينظر: إصلاح المنطق (ص٢٥٧، ٢١)، تهذيب اللغة (٢٨٤/١٢)، الصحاح مادة سرر (٦٨٣/٢).

(٣) يراجع في معنى (السراء): الفائق مادة حلس (٣٠٥/١)، النهاية مادة سرر (٣٢٥/٢)، ترتيب لسان العرب مادة سرر (١٩٩٢/٤)، مرقاة المفاتيح (٢٨٥/٩)، بذل المجهود (١٣٤/١٧).

(٤) من «الغريبين» مادة دخن (٦٢٦/٢). وينظر: معالم السنن (١٣١/٦)، الفائق -الموضع السابق-.

(٥) كذلك قال الخطابي في «غريب الحديث» (٢٨٧/١)، والزمخشري في «الفائق» -الموضع السابق-.

(٦) في بقية النسخ: «ولا».

(٧) «فلا يقع عن الأمر موقعه» كذا العبارة في النسخ الخطية، وقد نقلها القاري والعظيم آبادي والسهارنفوري بنصها -ولم ينسبوها للمؤلف-، فقيدها الأولان (عنه) مكان (عن) وقيدها الأخير (عند). ينظر: مرقاة المفاتيح (٢٨٦/٩)، عون المعبود (٢٠٩/١١)، بذل المجهود (١٣٤/١٧).

أقول: ويمكن أن تستقيم العبارة ويظهر المعنى المراد بدون حرف الجر، فتكون هكذا: «فلا يقع الأمر موقعه» فالأمر هو الولاية، فإذا تقلدها هذا الرجل فقد وقعت في غير موقعها. وتتمة كلام المؤلف تؤيد ما ذكرته. والله أعلم.

(٨) قال الخطابي في «غريب الحديث» (٢٨٧/١): «قوله: (كورك على ضلع) مثل، يريد -والله أعلم- أنهم يجتمعون على رجل غير خليق للملك ولا مستقل به، وذلك لأن الورك لا يستقر على الضلع ولا

=

وفيه: «ثم فتنة الدُّهَيْماء» قيل: أراد بها الدهماء السوداء، وإنما صغرها على مذهب الذم[1]. وقيل: أراد بها[2] الداهية[3]، ذهاباً إلى دُهَيْم، استعيرت في الداهية، وهي في الأصل اسم ناقة غزا عليها سبعة إخوة[4] مُعاقِبِين[5]، فقُتِلوا عن آخرهم، ....

يلائمها، وإنما يقال في باب المشاكلة والملاءمة: هو كرأس في جسد، أو كف في ذراع أو نحوهما من الكلام». ونحوه في «معالم السنن» له (١٣١/٦).

وينظر أيضاً: الغريبين مادة ورك (١٩٩١/٦)، المجموع المغيث (٤٠٦/٣)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٧/ب)، مرقاة المفاتيح وبذل المجهود -الموضع السابق-.

(١) هكذا قال الخطابي في «معالم السنن» و«غريب الحديث»، وأبو موسى المديني في «المجموع المغيث» -المواضع السابقة-. وينظر: تهذيب اللغة (٢٢٥/٦)، الغريبين مادة دهم (٦٦٢/٢).

وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة دهم (١٣٥/٢): «هي تصغير الدهماء، يريد الفتنة المظلمة، والتصغير فيها للتعظيم».

(٢) في (ب): «به».

(٣) الداهية هنا: الأمر المنكر العظيم. والمصدر: الدَّهاء. تقول: مادهاك: أي ما أصابك. وكل ما أصابك من منكر من وجه المأمن فقد دهاك. ودواهي الدهر: ما يصيب الناس من عظيم نُوَبه. ترتيب اللسان مادة دها (١٤٤٨/٣).

وفي «معجم مقاييس اللغة» (٣٠٧/٢) و«الصحاح» (١٩٢٤/٥): «والدهيماء تصغير الدهماء، وهي الداهية، سميت بذلك لإظلامها». زاد في «الصحاح»: «والدهيم وأم الدهيم من أسماء الدواهي».

(٤) من قوله: «في الداهية» إلى هنا ساقط في (س).

(٥) كذا في النسخ الخطية «معاقبين». وقد أوردها القاري في «المرقاة» (٢٨٦/٩)، والكاندهلوي في «التعليق الصبيح» (١٥٥/٦) بلفظ: «متعاقبين»، ومعناهما متقارب إن لم يكن متحداً -فيما ظهر لي-. جاء في «ترتيب اللسان» مادة عقب (٣٠٢٥/٥): «التَّعاقُب والاعتقاب: التداول. والعَقِيْب: كل شيء أعقب شيئاً، وهما يَتَعاقبان ويَعْتَقِبان، أي إذا جاء هذا ذهب هذا.. والليل والنهار يتعاقبان.. وعَقَبَ الليلُ النهارَ: جاء بعده. وعاقَبَه: أي جاء بعَقِبِه، فهو مُعاقِبٌ وعَقِيْبٌ أيضاً».

أقول: والمراد على هذا المعنى أنهم يتناوبون الركوب عليها في مسيرهم، أو المراد أنه غزا عليها أحدهم فقتل فرجعت به، ثم غزا عليها الثاني وهكذا، لكن هذا لا يصح؛ لأن سياق القصة -وسأشير

=

وحُمِلوا[١] عليها، فصارت مثلاً في كل داهية[٢]. والله أعلم[٣].

إلى بعض مصادرها- يفيد بأنهم غزوا جملة واحدة، وفي بعض الروايات أنهم ذهبوا لطلب إبل لهم وليس للغزو، لكن أُوقع بهم لثأر كان على أحدهم وهو عمرو بن الزَّبَّان الذهلي.

(١) «وحملوا» سقطت من (أ)، وقد ألحقت في الأصل وأتبعت بعلامة (صح)، وهي مثبتة في (ب).

(٢) أورد هذا القول مع الإشارة إلى القصة: الأزهري في «تهذيب اللغة» (٦/٢٢٦)، والجوهري في «الصحاح» مادة دهم (٥/١٩٢٤)، والهروي في «الغريبين» (٢/٦٦٢).

قال الأزهري -عقب إيرادها-: «وضربت العرب الدهيم مثلاً في الشر والداهية». قال الجوهري: «فقيل: «أثقل من حمل الدهيم» و«أشأم من الدهيم».اهـ.

وأورد القصة أيضاً -مطولة ومختصرة- أكثر من كتب في الأمثال: ينظر: جمهرة الأمثال للعسكري (١/١٣٤)، فصل المقال لأبي عبيد البكري (ص٤٦٨)، مجمع الأمثال للميداني (١/٣٧٧)، المستقصى للزمخشري (١/٢). وينظر أيضاً: ثمار القلوب للثعالبي (ص٣٥٤).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام كما في «فصل المقال»: «فجعلتها العرب-أي الدهيم- مثلاً في البلايا العظام». ونحوه عند الثعالبي.

(٣) «والله أعلم» من (س) وحدها.

١٣٣- ومنه حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن النبيﷺ: «تدور رحى[1] الإسلام لخمس[2] وثلاثين...» الحديث[3].

---

(١) «رحى» تكتب بالياء وبالألف؛ يقال: رحوت بالرحا ورحيت بها. كذا في «ترتيب اللسان» مادة رحا (١٦١٤/٣) وجاء فيه أيضاً: «رحوت الرحا: عملتها ورحيت أكثر».

(٢) في الأصل و(أ): «بخمس»، والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق لما في «المصابيح» و«سنن أبي داود» و«شرح السنة». ولفظ «المصابيح» منهما كما سيأتي.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٤٧٦/٣ ح٤١٦٨) ولفظه: «تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين، أو لست وثلاثين، أو سبع وثلاثين، فإن يهلكوا فسبيل من هلك، وإن يقم لهم دينهم يقم لهم سبعين عاماً» قلت: أمما بقي أو مما مضى؟ قال: «مما مضى».

تخريجه:

له عن ابن مسعود ثلاث طرق:

الطريق الأول: منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن البراء بن ناجية، عن ابن مسعود، به.

أخرجه أبو داود في الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن (٩٨/٤ ح٤٢٥٤) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» في أول كتاب الفتن (١٧/١٥ ح٤٢٢٥)- حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، ثنا عبدالرحمن [بن مهدي]، عن سفيان [الثوري]، عن منصور، به، بلفظه.

وأخرجه الإمام أحمد (٢٧٦/٦ ح٣٧٣٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢٨/٥ ح٥٢٥٩)، والدارقطني في «العلل» (٤٤/٥) عن عبدالرحمن [بن مهدي]، به، بمثله لكن قال في آخره: «مما بقي» مكان «مما مضى»، وهكذا كل من خرج هذه اللفظة، ولم أقف على من قال: «مما مضى» سوى أبي داود والبغوي. وأكتفي بهذا التنبيه عن الإشارة إليه فيما سيأتي من تخريجات.

وأخرجه أيضاً أحمد (٢٧٧/٦ ح٣٧٣١) عن إسحاق.

و(٣٠٠/٦ ح٣٧٥٨) عن حجاج.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٩٢/٤ ح١٦١١)، والحاكم في «المستدرك» في معرفة الصحابة (١١٤/٣) من طريق قبيصة بن عقبة.

=

ثلاثتهم عن سفيان الثوري، به، بنحوه، وعند أحمد عن حجاج: (ستزول) مكان (تدور)، والسائل عندهم هو عمر بن الخطاب وليس ابن مسعود، وهكذا أيضاً ما سيأتي ممن أورد السؤال. و لم يورده على أن السائل ابن مسعود سوى عبدالرحمن بن مهدي.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد».

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣٠١/١ ح٣٨٣) -ومن طريقه الحاكم في الفتن والملاحم (٥٢١/٤)-، والطحاوي (١٦١٣) عن شيبان.

والطحاوي أيضاً (١٦٠٩)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣٠٨/٢ ح٨٨٨)، والحاكم في معرفة الصحابة (١٠١/٣) من طريق شريك بن عبدالله.

وابن عدي في «الكامل» في ترجمة الحسن بن عمرو العبدي (٣٣٠/٢) من طريق شعبة.

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣٩٣/٦) من طريق إسرائيل.

أربعتهم عن منصور، به، وعند الطحاوي من طريق شريك: «ستزول مكان (تدور)، والباقي بنحوه، إلا ابن عدي ففي آخر حديثه: قال عمر بن الخطاب: سبعين قبلها أو سبعين بعدها يارسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «سبعين بعدها»، وأيضاً البيهقي قال في آخر حديثه: فقال عمر: يارسول الله أمن هذا أو من مستقبله؟ قال: «من مستقبله».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»! وأقره الذهبي.

الطريق الثاني: القاسم بن عبدالرحمن، عن أبيه [عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود]، عن عبدالله ابن مسعود، به.

أخرجه الإمام أحمد (٢٣٨/٦ ح٣٧٠٧) و(٣٣٩/٧ ح٤٣١٥)، والبزار في «مسنده» (٣٦٦/٥ ح١٩٩٦)، وأبو يعلى (٢٢/٥ ح٤٩٨٨)، والطحاوي (١٦١٠)، وابن حبان كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٤٦/١٥ ح٦٦٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٠/١٠ ح١٠٣٥٦) عن يزيد بن هارون، عن العَوّام بن حوشب، عن أبي إسحاق الشيباني سليمان بن أبي سليمان؛ عن القاسم، به، بنحوه و لم يذكر السؤال في آخره، وعند أحمد -في الموضع الثاني- والطحاوي: (تزول) مكان (تدور).

=

وأخرجه البزار (١٩٩٧) عن الفضل بن سهل، عن الأسود بن عامر، عن شريك، عن مجالد، عن القاسم، به، وأحال على ما قبله، وقال: «ولا نعلم روى مجالد عن القاسم حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث، ولا رواه عنه إلا شريك».

الطريق الثالث: شريك النخعي، عن مجالد بن سعيد، عن عامر الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود، به.

أخرجه البزار (٥/٣٢٣ ح١٩٤٢) عن الفضل بن سهل، عن أسود بن عامر.

والطحاوي (١٦١٢)، والطبراني في «الكبير» (٤/١٥٨ ح١٠٣١١) من طريق أبي نعيم الفضل ابن دكين.

كلاهما عن شريك، به، و لم يذكر: «أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين» وأيضاً لم يذكر آخره وهو السؤال، والباقي بنحوه، سوى الطحاوي فلفظه: «إن رحى الإسلام ستزول بعد خمس وثلاثين، فإن يصطلحوا فيما بينهم على غير قتال يأكلوا الدنيا سبعين عاماً رغداً، وإن يقتتلوا يركبوا سنن من كان قبلهم».

دراسة سند الإمام أحمد -عن عبدالرحمن بن مهدي-:

١- عبدالرحمن بن مهدي: الإمام الحافظ. تقدمت ترجمته (ص١٦٥).

٢- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٣- منصور بن المُعْتمر. ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٤٧٢).

٤- رِبْعي بن حِراش (بكسر المهملة وآخره معجمة) ابن جحش، أبو مريم العَبسي، الكوفي، مات سنة مئة وقيل بعدها.

روى عن البراء بن ناجية، وحذيفة بن اليمان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وغيرهم.

وعنه منصور بن المعتمر، والشعبي، وعبدالملك بن عمير وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة وله أحاديث صالحة».

وقال العجلي: «تابعي ثقة من كبار التابعين».

وقال اللالكائي: «مجمع على ثقته».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد مخضرم». وروى له الجماعة.

=

طبقات ابن سعد (٢٠١٤)، ترتيب ثقات العجلي (٤٤٧)، الحلية لأبي نعيم (٣٦٧/٤)، تاريخ بغداد (٤٣٣/٨)، تهذيب الكمال (١٨٥٠)، تذكرة الحفاظ (٦٩/١)، سير أعلام النبلاء (٣٥٩/٤)، الكاشف (١٥٢١)، تهذيب التهذيب (٢٠٥/٣)، التقريب (١٨٧٩).

٥- **البراء بن ناجية** الكاهلي، ويقال: المحاربي، الكوفي. من الثالثة.

روى عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

وعنه ربعي بن حراش.

قال العجلي: «من أصحاب عبدالله [يعني ابن مسعود] ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال البخاري في: «التاريخ الكبير»: «... عن ابن مسعود، ولم يذكر سماعاً من ابن مسعود».

وقال الذهبي في «الميزان»: «فيه جهالة لا يعرف إلا بحديث: تدور رحا الإسلام بخمس وثلاثين سنة. تفرد عنه ربعي بن حراش».

لكن تعقبه ابن حجر في «التهذيب» فقال: «قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه».

وأشار الحافظ قبل ذلك إلى أن ابن حبان والحاكم أخرجا حديثه في «صحيحيهما». وهو كذلك كما في تخريج الحديث. ولذا قال في «التقريب»: «ثقة».

أقول: وهذا يعود إلى مسألة قبول رواية مجهول العين، وهي مختلف فيها كما هو مبسوط في كتب المصطلح، ومن هذه الأقوال ما قرره ابن حجر في «نزهة النظر» (ص٥٠) قال: فإن سمي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك».

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٣٤٧/١): «وخص بعضهم القبول بمن يزكيه -مع رواية الواحد- أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل، واختاره ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»، وصححه شيخنا [يعني ابن حجر]، وعليه يتمشى تخريج الشيخين في «صحيحيهما» لجماعة أفردهم المؤلف [العراقي] بالتأليف».اهـ. وينظر: المقنع لابن الملقن (٢٦٣/١)، تدريب الراوي (٢٦٩/١).

أقول: فتوثيق ابن حجر له مبني على هذا الرأي، لكن لما كان العجلي وابن حبان وكذا الحاكم معدودين في المتساهلين في التوثيق، فلعل الأولى أن يوضع في أدنى درجات القبول، فيقال فيه (صدوق) بدلاً من (ثقة). والله أعلم.

ومما يدل على قبول روايته لهذا الحديث الفرد أنه لم ينفرد به -كما تقدم-.

=

ترجمته في: طبقات ابن سعد (٢١٧٠)، التاريخ الكبير (١١٨/٢)، ترتيب ثقات العجلي (١٤٩)، الجرح والتعديل (٣٩٩/٢)، ثقات ابن حبان (٧٧/٤)، تهذيب الكمال (٦٥٢)، ميزان الاعتدال (١١٤٤)، تهذيب التهذيب (٣٧٤/١)، التقريب (٦٥٠).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند حسن؛ من أجل البراء بن ناجية، وبقية رجاله ثقات. وقد صححه الحاكم وأقره الذهبي -كما تقدم-.

وأما قول البخاري: «لم يذكر -يعني البراء بن ناجية- سماعاً من ابن مسعود» فهو جارٍ على مذهبه في اشتراط اللقي، على أن العجلي صرح بأنه من أصحابه -كل ذلك تقدم في ترجمته-.

وبكل حال فهو لم ينفرد بالحديث، سوى آخره وهو سؤال ابن مسعود أو عمر فقد انفرد به، أما أوله فقد تابعه عليه راويان:

الأول: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه. والإسناد إليه صحيح، لكن اختلف في سماع عبدالرحمن من أبيه عبدالله بن مسعود، وتقدم ذكر الخلاف في ترجمته (ص٣٤٥)، والذي عليه أكثر المحدثين كأحمد والبخاري وأبي حاتم وغيرهم إثبات سماعه منه. والله أعلم.

الثاني: مسروق عن ابن مسعود. والإسناد إليه ضعيف، فيه:

١- مجالد بن سعيد الهمْداني. ضعيف عند جماهير المحدثين، وفي «التقريب»: «ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره» تنظر ترجمته في: ترتيب ثقات العجلي (١٦٨٥)، ضعفاء العقيلي (١٨٢٦)، الجرح والتعديل (٣٦١/٨)، المجروحين (١٠/٣)، الكامل لابن عدي (١٩٠١)، تهذيب الكمال (٥٧٨٠)، ميزان الاعتدال (٧٠٧٦)، سير أعلام النبلاء (٢٨٤/٦)، ديوان الضعفاء (٣٥٤٦)، تهذيب التهذيب (٣٦/١٠)، التقريب (٦٤٧٨).

٢- شريك بن عبدالله النخعي. سيئ الحفظ. وتقدمت ترجمته (ص٢٩٩).

والخلاصة أن الحديث يترقى إلى الصحيح لغيره بهذه الطرق، سوى آخره فيبقى حسناً. والله أعلم.

قال الخطابي[١]: «دوران الرحى كناية عن الحرب والقتال، شبهها بالرحى الدوَّارة التي تطحن الحب، لما يكون فيها من تلف الأرواح، وهلاك الأنفس. قال الشاعر:

فدارَت رَحانا واستدارت رَحاهُمُ»[٢].

قلت: إنهم يكنون عن اشتداد الحرب بدوران الرحى، ويقولون: دارت رحى الحرب، أي: اسْتَتَبَّ[٣] أمرُها، و لم نجدهم استعملوا دوران الرحى في أمر الحرب من غير جريان ذكرها أو الإشارة إليها. وفي هذا الحديث لم يَذكر الحرب، وإنما قال: «رحى الإسلام»، فالأشبه أنه أراد

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٢١٧).

(٢) كلام الخطابي في «معالم السنن» (١٤٠/٦). وبنحوه في «غريب الحديث» (٥٥٠/١) وزاد فيه رأياً آخر. وقد ذكر بيت الشعر بشطريه، وعجزه:

سَراة النهار ما تُوَلّى المناكبُ . ولم يعزه لقائل.

أقول: وهذا البيت ضمن قصيدة طويلة نسبت لعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قالها عند شهوده معركة صفين مع أبيه، أخرجها ابن عساكر بسنده في «تاريخ دمشق» في ترجمة عبدالله (٢٧٧/٣١، ٢٧٨)، ثم أخرجها من وجه آخر في ترجمة أخيه محمد بن عمرو (٣٠/٥٥) منسوبة له، ثم قال: «قد روي هذا الشعر لأبيه عمرو بن العاص، وروي لعبدالله بن عمرو بن العاص». وأعلَّ ابن عساكر الإسناد الذي نسبه لعمرو.

وللاستزادة ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٧٩/٥ ح٢٦٠٤٦)، تالي تلخيص المتشابه للخطيب (١٥٨/١-١٦١)، الحلة السيراء في أشعار الأمراء لابن الأبار (١٩/١)، مجمع الزوائد (٤٨٢/٧ ح١٢٠٤٧)، بغية الباحث (٧٦٠/٢ ح٧٥٦)، الإصابة (٢٤/٦).

(٣) كذا في (س) و(ب) و(أ). وفي الأصل رسمت هكذا (استدت) ولولا لحوق التاء في آخره لقلت بأنه يريد (اشتد أمرها) حيث أشار قبل إلى لفظ الاشتداد، وهو أولى من جهة المعنى، لكن يظهر أن ما أثبته هو الأقرب لمراد المؤلف حسب ما هو مثبت في هذه النسخ.

ومعنى (استتب): قال الأزهري: «يقال: استتب أمر فلان إذا اطرد واستقام وتبين». تهذيب اللغة (٢٥٧/١٤).

بذلك أن الإسلام يستتب[1] أمره ويدوم على ما كان عليه المدة المذكورة في الحديث[2]، ويصح أن يستعار دوران الرحى في الأمر الذي يقوم لصاحبه ويستمر له؛ فإن الرحى[3] توجد على نعت الكمال ما دامت دائرة مستمرة، ويقال: فلان صاحب دارهم[4]، إذا كان أمرهم يدور عليه. ورحى الغيث: معظمه[5].

ويؤيد ما ذهبنا إليه ما رواه الحربي[6] في بعض طرقه: «تزول رحى الإسلام» مكان «تدور»،

---

(١) كذا هنا أيضاً وردت الكلمة في الأصل هكذا (يستد) ويمكن أن تقرأ بالشين المعجمة. والمثبت من بقية النسخ، ومعناها في هذا الموضع واضح ومناسب.

(٢) هذا الذي رجحه المؤلف في معنى (تدور رحى الإسلام) عليه أكثر العلماء؛ كالزمخشري في «الفائق» مادة رحا (٢/٤٩) وابن الأثير في «النهاية» (٢/١٩٣)، وفي «جامع الأصول» (١٢/٣٨٩)، والبيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٧/ب)، وابن حجر في «الفتح» (١٣/٢٢٧).

(٣) من قوله: «في الأمر» إلى هنا ساقط من (س).

(٤) الدَّارَة أخص من الدار، أو لغة فيها. ينظر: الصحاح مادة دور (٢/٦٦٠)، ترتيب اللسان (٣/١٤٥٢).

لكن لا أدري ما وجه إدخال المؤلف لهذه الجملة في هذا الموضع، والأنسب به -وهو يوافق المعنى الذي قصده المؤلف- ما نقله الأزهري عن ابن الأعرابي قال: «رحا القوم: سيدهم الذي يصدرون عن رأيه، وينتهون إلى أمره، وكان يقال لعمر بن الخطاب رحا دارة العرب». تهذيب اللغة (٥/٢١٥).

(٥) جملة: «ورحى الغيث: معظمه» بلفظها في «الغريبين» مادة رحا (٣/٧٣٠).

(٦) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحربي، الإمام الحافظ، صاحب «غريب الحديث»، مولده في سنة ثمان وتسعين ومئة، ومات سنة خمس وثمانين ومئتين. قال الدارقطني: «كان يقاس بأحمد ابن حنبل في زهده وعلمه وورعه». وكان من جلة أصحابه. وقال ثعلب: «ما ظننت أن على وجه الأرض مثله». ينظر: تاريخ بغداد (٦/٢٧)، طبقات الحنابلة (١/٨٦)، تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/٣٥٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٥٦)، المقصد الأرشد (١/٢١١)، طبقات الحفاظ (٥٨٨).

والحربي: بفتح المهملة وسكون الراء، نسبة إلى الحربية محلة ببغداد. ينظر: معجم البلدان (٢/٢٣٧)، اللباب (١/٣٥٤).

ثم قال: «كأن[١] (تزول) أقرب، لأنها تزول عن ثبوتها واستقرارها»[٢].

قلت: وأشار بالسنين الثلاث إلى[٣] الفتن الثلاث: مقتل عثمان، وكان سنة خمس وثلاثين[٤].

وحرب الجمل، وكانت[٥] سنة ست[٦].

وحرب صفين، وكانت سنة سبع[٧]. فإنها كانت متتابعة في تلك الأعوام الثلاثة[٨].

---

(١) من قوله: «تزول رحى» إلى هنا تكرر في (س).

(٢) الظاهر أنه يريد: في كتابه «غريب الحديث»، هذا الذي يتبادر إلى الذهن، وليس هو في المطبوع منه، إذ لم يطبع منه سوى المجلدة الخامسة طبعت في ثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور سليمان العايد، والباقي في عداد المفقود.

وكلام الحربي هذا نقله أيضاً الهروي في «الغريبين» مادة رحا (٣/٧٣٠).

أقول: وتقدم معنا في تخريج الحديث أن بعض الأئمة خرجه بهذا اللفظ كالإمام أحمد والطحاوي من طريق عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود.

وخرجه بلفظ (ستزول) الطحاوي من طريق شريك عن منصور عن ربعي عن البراء. ومن طريق مسروق أيضاً.

(٣) «إلى» سقطت من (س).

(٤) ينظر: تاريخ خليفة بن خياط (ص١٦٨)، تاريخ الطبري (٢/٦٦١- وما بعدها)، التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان (ص١٣٣)، البداية والنهاية (١٠/٢٧٠-٣٢٧)، تاريخ الخلفاء (ص١٥٦).

(٥) في الأصل و(ب): «وكان» والمثبت من (س) و(أ).

(٦) أي ست وثلاثين، ينظر: الفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر (ص١٠٥)، تاريخ خليفة (ص١٨١)، البداية والنهاية (١٠/٤٣١)، شذرات الذهب (١/٤٢).

(٧) أي سبع وثلاثين، ينظر: تاريخ خليفة (ص١٩١)، المنتظم (٥/١١٧)، البداية والنهاية (١٠/٤٩٠)، شذرات الذهب (١/٤٤).

(٨) فاعتبر المؤلف ابتداء المدة من الهجرة النبوية. وممن ذكر هذا القول: الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٩٤)، والهروي في «الغريبين» مادة رحا (٣/٧٣٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٣٩٤)، والبيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٧/ب).

=

وفيه: «فإن هلكوا فسبيل من قد هلك» أي فسبيلهم سبيل من[1] قد هلك من القرون السالفة[2].

«وإن يقم لهم أمر دينهم» قال الخطابي: «أراد بالدين: الملك»[3] وأنشد قول زهير[4]:

لكن يرى الإمام أحمد عدم صحة هذا الرأي؛ ففي «السنة» للخلال (٤٢٨/١) من طريق محمد بن الحكم قال: قلت لأحمد: من قال: حديث «تدور رحى الإسلام لخمس وثلاثين» إنها من مهاجر النبي ﷺ. فقال: «لقد اجترأ هذا وما علمه، أيكون أن يصف النبي ﷺ الإسلام لسنين هو في الحياة، إنما يصف ما يكون بعده من السنين».اهـ. ثم روى عن أحمد قوله: ويروى عن الزهري: أن معاوية كان أمره خمس سنين لا ينكر عليه شيء. قال: فكان هذا على حديث النبي ﷺ: «خمس وثلاثون».اهـ.

أقول: فرأي أحمد أن المدة تبدأ بعد وفاة النبي ﷺ، فتشمل الخلافة الراشدة ومدتها ثلاثون سنة مع خمس سنوات من خلافة معاوية رضي الله عنه.

وقد نَقَل هذا عن الإمام أحمد: شيخُ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٢٥/٣٥-٢٦) ونقل عن القاضي أبي يعلى قوله في «المعتمد»: «وظاهر هذا من كلام أحمد أنه أخذ بظاهر الحديث وأن خلافة معاوية كانت من جملة الخمس والثلاثين».

وقيل في معنى الحديث غير ذلك. ينظر: صحيح ابن حبان (٤٨/١٥- الإحسان)، غريب الحديث للخطابي (٥٥٠/١)، الفائق مادة رحا (٤٩/٢)، النهاية لابن الأثير (١٩٣/٢)، فتح الباري (٢٢٧/١٣).

(١) في (س): «من سبيل» تقديم وتأخير.

(٢) قال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٧/ب): «أي إن اختلفوا بعد ذلك واستهانوا بالدين واقترفوا المعاصي وهتكوا الحرمات فسبيلهم سبيل من هلك قبلهم من الأمم السابقة في تحزبهم واختلافهم وزيغهم عن الحق ووهنهم في الدين، سمَّى أسباب الهلاك والاشتغال بما يؤدي إليه هلاكاً».

(٣) هكذا فسره الزمخشري في «الفائق» مادة رحا (٤٩/٢).

(٤) زهير بن أبي سلمى: ربيعة بن رياح المزني، من مضر. الشاعر الجاهلي المشهور، صاحب المعلقة المشهورة التي مطلعها: «أمن أم أوفى دمنة لم تكلم» وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. وكانت وفاته قبل الهجرة بثلاثة عشر عاماً.

ينظر: الشعر والشعراء (١٣٧/١)، الأغاني (٢٨٨/١٠-٣٢٤)، الأعلام للزركلي (٥٢/٣).

لئن حللت بجوٍّ في بني أسد   في دين عمرو وحالت بيننا فَدَك[1]

قال: «ويشبه أن يكون أراد بهذا ملك بني أمية، وانتقاله عنهم إلى بني العباس، وكان ما بين استقرار الملك لبني أمية إلى أن ظهرت الدعاة بخراسان، وضعف أمر بني أمية، ودخل الوهن فيه نحواً من سبعين سنة»[2].

ويرحم[3] الله أبا سليمان[4]؛ فإنه قال قولاً صحيحاً[5]، ولكن لا تعلق له بهذا الحديث، والجواد ربما يكبوا، ولو تأمل الحديث كلَّ التأمل وبنى التأويل على سياقه لعلم أن النبي ﷺ لم يرد بذلك ملك بني أمية دون غيرهم من الأمة، بل أراد به استقامة أمر الأمة في طاعة الولاة وإقامة الحدود /والأحكام، وجعل المبدأ فيه أول زمان الهجرة، وأخبرهم أنهم يلبثون على ماهم [٢٠٥/ب] عليه خمساً وثلاثين أو ستاً وثلاثين أو سبعاً وثلاثين؛ ثم يشقون عصا الخلاف فتتفرق[6] كلمتهم، فإن هلكوا فسبيلهم سبيل من قد هلك قبلهم، وإن عاد أمرهم إلى ما كان عليه من إيثار الطاعة ونصرة الحق تم[7] لهم ذلك إلى تمام السبعين.

---

(١) ديوانه (ص٥١).

(٢) كلام الخطابي هذا في «معالم السنن» (٦/١٤٠-١٤١). وزاده توضيحاً في «غريب الحديث» (٥٥٠/١) فقال: «فكان من لدن ولي معاوية إلى أن ملك مروان الذي يقال له الحمار، وظهر بخراسان أمر أبي مسلم ووهى أمر بني أمية نحو من سبعين سنة. والدين: الملك والسلطان، قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦] أي في سلطانه وملكه...».اهـ.
وافقه على هذا الرأي البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٣٩٤). وقريب منه قول ابن حبان في «صحيحه» (١٥/٤٨-الإحسان).

(٣) في (س) و(ب): «ورحم».

(٤) يعني: الخطابي.

(٥) بل تعقبه ابن الأثير وابن حجر وغيرهما بأن المدة التي أشار إليها لم تكن سبعين سنة. ينظر: النهاية (١٩٣/٢)، جامع الأصول (٣٩٠/١٢)، فتح الباري (٢٢٧/١٣)، عون المعبود (٢٢٢/١١).

(٦) في (س) و(ب): «فتفترق».

(٧) في (س) و(ب): «يتم».

هذا مقتضى اللفظ، ولو اقتضى اللفظ أيضاً[١] غير ذلك لم يستقم له[٢] ذلك القول، فإن الملك في أيام بعض العباسية لم يكن أقل استقامة[٣] في أيام المروانية، مع أن بقية الحديث تنقض كل تأويل يخالف تأويلنا هذا[٤]؛ وهو[٥] قول ابن مسعود: قلت يا رسول الله: «أمما[٦] بقي أو مما مضى؟» يريد أن السبعين تتم لهم مستأنفة بعد خمس وثلاثين أم تدخل الأعوام المذكورة في جملتها ؟. قال: مما مضى»[٧] يعني: يقوم لهم أمر دينهم إلى تمام سبعين سنة من أول دولة الإسلام لا من انقضاء خمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين إلى انقضاء سبعين[٨]. والله أعلم.

---

(١) «أيضاً» لم ترد في الأصل، وأثبتها من النسخ الأخرى.

(٢) في الأصل و(أ): «لهم»، والمثبت من (س) و(ب)، والضمير يعود على الخطابي.

(٣) لو قال: «استقامة منه» لكان أحسن.

(٤) «هذا» زيادة من بقية النسخ.

(٥) في (س) و(ب): «وهي».

(٦) في الأصل: «أومما» والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق للفظ الحديث.

(٧) قد أوضحت عند تخريج الحديث أنه لم يقل: «مما مضى» سوى أبي داود، وعنه البغوي.

وسائر الذين خرجوا الحديث -من طرق مختلفة- قالوا: (مما بقي). وفي لفظ عند ابن عدي: «قال عمر: سبعين قبلها أو سبعين بعدها يارسول الله. فقال رسول الله ﷺ: سبعين بعدها». وعند البيهقي: «أمن هذا أو من مستقبله؟ قال: من مستقبله».

وفي هذا دلالة على أن ما عند أبي داود والبغوي وَهْم. والله أعلم.

(٨) يرى ابن حجر (الفتح ٢٢٨/١٣) أن المراد بذلك انقضاء أعمارهم -يعني الصحابة-، قال: «وتكون المدة سبعين سنة إذا جعل ابتداؤها من أول سنة ثلاثين عند انقضاء ست سنين من خلافة عثمان، فإن ابتداء الطعن فيه إلى أن آل الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين مضت من خلافته، وعند انقضاء السبعين لم يبق من الصحابة أحد فهذا الذي يظهر لي في معنى الحديث».

أما الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٩٤/٤) فقد أخذ بلفظ أخرجه هو من طريق مسروق -وقد أوردته عند تخريج الحديث- وفيه: «فإن يصطلحوا فيما بينهم على غير قتال يأكلوا الدنيا سبعين عاماً رغداً» قال: «و لم يصطلحوا على غير قتال، فتكون المدة التي يأكلون الدنيا فيها كذلك سبعين عاماً ثم تنقطع فلا يأكلونها بعدها، ولكن جرت أمورهم على غير ذلك مما لم ينقطع معهم القتال، فكان ذلك

=

ومن باب الملاحم[1]

من الصحاح:

١٣٤- قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وهو يَلِيْط حوضه»[2].

رحمة من الله لهم وستراً منه عليهم، فجرى على ذلك أن يأكلوا الدنيا بلا توقيت عليهم فيه». وأشار إلى أن رواية مسروق هي الأشبه بما جرت عليه أمور الناس، فإنهم أكلوها سبعين عاماً وسبعين عاماً وزيادة على ذلك، ودينهم قائم على حاله.

وفي مقابل هذه الآراء: يرى البيضاوي -وتبعه القاري والعظيم آبادي- أن المحذور وقع في الموعد الأول، فلم يزل ذلك كذلك إلى الآن.

ومرادهم بالموعد الأول: قوله في الحديث: «فإن يهلكوا فسبيل من هلك».

ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٧/ب)، مرقاة المفاتيح (٢٩١/٩)، عون المعبود (٢٢٢/١١).

(١) المَلاحِم: جمع مَلْحَمة، وهي الوقعة العظيمة القتل، يقال: أَلْحَمْتُ القوم، إذا قتلتهم حتى صاروا لَحْماً. وخص الجوهري الملحمة بالوقعة العظيمة في الفتنة.

وسميت الحرب ملحمة لمعنيين: أحدهما: لتلاحم الناس واشتباكهم واختلاطهم فيها. والثاني: لكثرة لحوم القتلى فيها.

ينظر: غريب الحديث للخطابي (٢٨٩/٢)، الصحاح مادة لحم (٢٠٢٧/٥)، معجم مقاييس اللغة (٢٣٨/٥)، النهاية (٢٠٧/٤)، ترتيب لسان العرب (٤٠١٢/٧)، التعليق الصبيح (١٦٢/٦).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٧٧/٣ ح٤١٦٩) ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان يكون بينهما مقتلة عظيمة دعواهما واحدة، وحتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله، وحتى يُقبض العلم، وتكثر الزلازل، ويتقارب الزمان، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج وهو القتل، وحتى يكثر فيكم المالُ فيَفيضَ حتى يُهِمَّ ربُّ المال من يقبلُ صدقتَه، وحتى يعرِضَه فيقول الذي يعرضه عليه: لا أَرَبَ لي به، وحتى يتطاول الناس في البنيان، وحتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول: يا ليتني مكانه، وحتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون، فذلك حين ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨]، ولتقومن الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه، ولتقومن الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لِقْحَته

=

لُطْت الحوض بالطين: أي مَلَطْتُه به[١] وطَيَّنْتُه. والأصل فيه اللصوق، يقال: لاطَ الشيءُ بقلبي يَلُوط ويَليط، وهو أَلْيط[٢] بقلبي وأَلْوط، وإني لأجد[٣] في قلبي لَوْطاً ولَيْطاً، يعني اللازق بالقلب[٤].

لِقْحَته فلا يطعمه، ولتقومن الساعة وهو يَلِيْط حوضه فلا يسقي فيه، ولتقومن الساعة وقد رفع أكلته إلى فِيْه فلا يطعمها».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الرقاق، باب -بدون ترجمة، قبل باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه- (ص١٣٧٣ ح٦٥٠٦) ببعضه وفيه الجملة التي شرحها المؤلف.

وفي الفتن، باب -بدون ترجمة بعد باب خروج النار- (ص١٤٩٤ ح٧١٢١) بتمامه.

ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة (٢٢٧٠/٤ ح٢٩٥٤) ببعضه وفيه الجملة التي شرحها المؤلف.

(١) «به» ليست في (أ) وهي مثبتة في (س) و(ب) وملحقة في الأصل. وقد وردت في «الصحاح» والنقل منه كما سيأتي.

(٢) «وهو أليط» ليست في (أ).

(٣) في (س) و(أ): «لا أجد».

(٤) هذا التعريف بنصه -مع تقديم وتأخير- في «الصحاح» مادة لوط (١١٥٨/٣) وفي آخره: «يعني الحب اللازق بالقلب».

وينظر: معجم مقاييس اللغة (٢٢١/٥)، مشارق الأنوار مادة لطط (٤٤٨/١)، النهاية لابن الأثير مادة لوط (٢٣٧/٤)، المنهاج للنووي (٣٠٣/١٨)، فتح الباري (٣٦٤/١١) و(٩٥/١٣).

وقال ابن حجر في ضبط (يليط): «بفتح أوله من الثلاثي، وبضمه من الرباعي».

١٣٥- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خُوْزاً وكِرْمان...» الحديث[١].

(خُوْز) جيلٌ من الناس[٢]، وكذلك (كِرْمان)، وإنما جاء في الحديث منوناً لسكون وسطه[٣].

وقد ذهب بعض المتقدمين في قوله[٤]: «نعالهم الشَّعر» إلى أنهم الدَّيْلم[٥]؛ فإن في بعض طرقه:

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٧٨/٣ ح٤١٧٠) وتمامه: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزاً وكرمان من الأعاجم؛ حمر الوجوه، فطس الأنوف، صغار الأعين، كأن وجوههم المجان المطرقة، نعالهم الشعر».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه بهذا اللفظ البخاري في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ص٧٣٦ ح٣٥٩٠).

وبنحوه في نفس الموضع برقم (٣٥٨٧). ومختصراً برقم (٣٥٩١).

وأخرجه في الجهاد والسير، باب قتال الترك (ص٥٩٣ ح٢٩٢٨) وقال: «حتى تقاتلوا الترك»، مكان: «حتى تقاتلوا خوزاً وكرمان من الأعاجم».

وأخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل... (٢٢٣٣/٤ ح٢٩١٢) مفرقاً من عدة طرق.

(٢) هذه عبارة الجوهري في «الصحاح» مادة خوز (٨٧٨/٣).

لكن هل هذا الجيل هم أهل بلاد الخوز أو ما يعرف بخوزستان ؟ وكذا يقال في (كرمان) هل هم أهل كرمان ؟

هذا رأي ذكره بعض الشراح -وستأتي الإشارة إليه، مع التعريف بهذين البلدين- إلا أن المؤلف يخالف هذا الرأي، وسيبين هذا بعد قليل.

(٣) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب (ص٤٣٠)، أوضح المسالك (١٢٥/٤).

(٤) في (أ) زيادة «تعالى» وهو سهو.

(٥) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥٤٤/٢): «الديلم: جيل سموا بأرضهم في قول بعض أهل الأثر، وليس باسمٍ لأبٍ لهم».

«نعالهم الشعر، وهذا هو البارَز»[1] فقال بعضهم: هم الدَّيْلم والبارَز بلدهم[2].

وقال سفيان[3] مرَّة: «وهم أهل البازَر[4]» بتقديم الزاي[5] وفتحها أيضاً[6].

---

(١) هذا الطريق عند البخاري (٣٥٩١) -وتقدم- لكن بتقديم (هو) على (هذا) هكذا: «.. وهو هذا البارز». والبارَز: بتقديم الراء المفتوحة بعدها زاي. قال ابن حجر: «ومنهم من ضبطه بكسر الراء». الفتح (٧٠٤/٦)، هدي الساري (ص٩١).

(٢) وقيل: هم الأكراد؛ لأن كلاً منهما -الديلم والأكراد- يسكنون في براز من الأرض، أو في الجبال وهي بارزة عن وجه الأرض.

وقيل: هي أرض فارس؛ لأن منهم من يبدل الفاء باءً موحدة، والسين زاياً. وقيل غير ذلك.

ينظر: المصدران السابقان، وأيضاً: النهاية لابن الأثير مادة بزر (١٢٣/١)، التدوين في أخبار قزوين (٤٠/١)، الكواكب الدراري (١٦٣/١٤)، عمدة القاري (١٣٣/١٦).

(٣) هو ابن عيينة الإمام المشهور. تقدمت ترجمته (ص٥١٠).

وهو أحد رواة هذا الحديث. وقوله هذا نقله البخاري في الموضع السابق (٣٥٩١).

(٤) من قوله: «وقال بعضهم» إلى هنا ساقط من (س).

(٥) في (س) و(ب) و(أ): «الراء» وهو خطأ، وكأنها كانت كذلك في الأصل ثم أصلحت.

(٦) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٢١/٩): «وأما قول سفيان بن عيينة: هم أهل البازر. فالمشهور في الرواية تقديم الراء على الزاي، ولعله تصحيف اشتبه على القائل من البارَز؛ وهو السوق بلغتهم».

وأورد أبو موسى المديني هذا الحديث في «المجموع المغيث» في حرف الباء والزاي (١٥٥/١-١٥٦) وقال: «قيل: بازر ناحية قريبة من كرمان، بها جبال، وفي بعض الروايات: هم الأكراد، فإذا كان من هذا فكأنه أراد أهل البازر، أو يكونوا سموا باسم بلادهم».

وتعقبه ابن الأثير في «النهاية» (١٢٣/١) بأن الرواية وردت بتقديم الراء فيكون من باب الباء والراء لا من باب الباء والزاي.اهـ.

وينظر: التدوين -الموضع السابق-، فتح الباري (٧٠٤/٦)، إرشاد الساري (٤٩/٦). وذكروا وجهاً آخر في الزاي وهو الكسر.

وذهب بعضهم في تفسير البارَز إلى أنه عنى به البارزين لقتال أهل الإسلام[١].

قلت: والذي يدل عليه نسق الكلام، والأحاديث التي وردت في هذا الباب[٢]؛ هو أنه أراد بالموصوفين بما وصفهم: الترك[٣]، ولعل فيهم من انتشر من هاتين القبيلتين[٤]، فنسب[٥] كل واحد منهما إلى أحد الأبوين.

---

(١) نسبه عياض وابن حجر وغيرهما للقابسي. ينظر: مشارق الأنوار (١/١١٤)، الفتح، وعمدة القاري -الموضع السابق-.

(٢) يراجع تخريج الحديث المتقدم (١٣٥)، فقد أورد البخاري ومسلم في المواضع السابقة بعض الروايات الواردة في هذا الباب من حديث أبي هريرة، وعمرو بن تغلب.

وأورد البغوي في «المصابيح» بعضها -في الموضع السابق- في قسمي الصحاح والحسان. وينظر: جامع الأصول (١١/٧٢-٧٤)، البداية والنهاية -قسم النهاية- (١٩/١١-١٨).

(٣) الترك أو الأتراك هم أهل تركستان. قال ياقوت في «معجم البلدان» (٢/٢٣): «تركستان: هو اسم جامع لجميع بلاد الترك». وينظر: البلدان لابن الفقيه (ص٦٣٣).

وتركستان اليوم منقسمة إلى: تركستان الشرقية، وهي واقعة تحت سيطرة الصين الشعبية وتعرف عندهم بـــ(سنكيانغ)، وتركستان الغربية وتشمل جمهوريات آسيا الوسطى أو بلاد ما وراء النهر (جيحون). ينظر -مع الكتابين السابقين-: أطلس العالم (ص٦٧)، أطلس التاريخ العربي الإسلامي (ص١٤٤)، تركستان الشرقية (ص٩، ١٧)، تركستان الغربية (ص٦، ١٠) الأخيران لمحمود شاكر.

واختلف في أصل الترك على أقوال كثيرة، منها ما سيشير إليه المؤلف قريباً من أنهم ينسبون إلى قنطوراء، وهي جارية لإبراهيم عليه السلام، وقيل: من ولد يافث بن نوح، وقيل من غير ذلك.

ينظر: التذكرة للقرطبي (ص٦٨٢)، فتح الباري (٦/١٢٢)، عمدة القاري (١٤/١٩٩)، التعليق الصبيح (٦/١٦٦).

(٤) في (س) و(ب): «هذين القبيلين». ولعل المثبت هو الأصوب كما في الأصل و(أ). قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٥/٥٣): «القبيل: جماعة من قبائل شتى، والقبيلة: من أب واحد.. وقد يقال لبني أب واحد: قبيل».اهـ. والضمير يعود على خوزٍ وكرمان.

(٥) في الأصل: «فينسب». والمثبت من بقية النسخ.

وقد ذُكر في التواريخ[١] أن أولاد نوح عليه السلام لما ضاق بهم أرض بابل[٢] انتشروا في البلاد، فنُسِب كل صُقْع[٣] إلى[٤] من استقر به كخوزِسْتان[٥]، وفارس[٦]، وكَرْمان[٧][٨]، وخُراسان[٩]، ....

---

(١) ينظر: طبقات ابن سعد (١/٣٦)، تاريخ الطبري (١/١٢٤ وما بعدها)، المنتظم (١/٢٤٣). وكذلك ينظر: «معجم البلدان» عند ذكره للبلدان التي سيذكرها المؤلف -وستأتي الإحالة عليه-.

(٢) بكسر الباء، موضع بالعراق. قال ياقوت في «معجم البلدان» (١/٣٠٩): «اسم ناحية، منها الكوفة والحلة، ينسب إليها السحر والخمر». وينظر: معجم ما استعجم (١/٢١٨).

قال المعلق على كتاب «بلدان الخلافة الشرقية» (ص٩٨): «تقع أطلال مدينة بابل على نحو تسعين كيلو متراً جنوب بغداد على نهر الفرات...».

(٣) بضم المهملة: الناحية والمحلة. ينظر: القاموس مادة صقع (٣/٦٦)، المصباح المنير (١/٣٤٥).

(٤) «إلى» ساقطة من (أ).

(٥) قال ياقوت في «معجم البلدان» (٢/٤٠٤): «بضم أوله وبعد الواو الساكنة زاي وسين مهملة وتاء مثناة من فوق وآخره نون، وهو اسم لجميع بلاد الخوز، واستان كالنسبة في كلام الفرس».

وهي تقع بين فارس من الشرق، والبصرة من الغرب، وإقليم الجبال من الشمال، والبحر (الخليج العربي) من الجنوب. وهي اليوم واقعة ضمن إيران ناحية العراق. ومن أشهر مدنها الأهواز وتستر.

ينظر: الكواكب الدراري (١٤/١٦٢)، أحسن التقاسيم (ص٢٦٩)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢٦٧)، أطلس العالم (ص٦٩).

(٦) فارس: إقليم واسع يحده من الشرق كرمان، ومن الجنوب البحر (الخليج العربي)، ومن الغرب خوزستان، ومن الشمال المفازة الكبرى التي بينه وبين خراسان. وهو اليوم ضمن إيران ناحية الجنوب، ومن أشهر مدنه شيراز.

ينظر: معجم البلدان (٤/٢٢٦)، حدود العالم (ص١٠٠)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢٨٣)، أطلس العالم (ص٦٩).

(٧) في (س): «وكرمان وفارس».

(٨) تقدم التعريف بكرمان (ص٣٩).

(٩) خراسان: إقليم كبير قسمه البلدانيون المسلمون إلى أربعة أقسام: نيسابور ومرو وهراة وبلخ. وكان يزخر بالعلماء في سائر الفنون. وهو اليوم يقع في ثلاث دول، هي أفغانستان وإيران، وتركمانستان.

=

والصِّين[١]، وصِقْلاب[٢]، وخَزَر[٣]، والسِّنْد[٤]، والهند[٥]، وأرْمين[٦]، ....؛..........

ينظر: البلدان لابن الفقيه (ص١٠٦)، معجم البلدان (٢/٠٥٢)، حدود العالم (ص٨٠)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢١، ٢٣٤)، أطلس العالم (ص٦٩، ٧٣).

(١) الصين: بلاد مشهورة في أقصى المشرق مائلة إلى الجنوب، يحيط بها من الشرق والجنوب بحر الصين، ومن الغرب التبت وتركستان الشرقية (وهما اليوم جزء من الصين)، ومن الشمال منغوليا.

ينظر: معجم البلدان (٣/٤٤٠)، تقويم البلدان (ص٣٦٣)، حدود العالم (ص٥٠)، أطلس العالم (ص٦٧، ٧٤).

(٢) في «معجم البلدان» (٣/٤١٦): «قال أبو منصور -يعني الأزهري-: الصقالبة يتاخمون بلاد الخزر في أعالي جبال الروم. وقال غيره: الصقالبة بلاد بين بلغار وقسطنطينية». وقول الأزهري في «تهذيب اللغة» (٩/٣٨٩).

وقال صاحب كتاب «حدود العالم» (ص١٣٩): «بلاد الصقالبة بلاد شرقيها البلغار الداخلة وبعض من بلاد الروس، وجنوبيها بعض بحر بنطس (البحر الأسود) وبعض من الروم، وغربيها وشماليها بأسره مفازات وخرائب الشمال».

(٣) الخزر: بلاد تقع بين بحر الخزر (قزوين) ونهر إيتل شرقاً، والبحر الأسود غرباً، والروس شمالاً، وجورجيا جنوباً. ينظر: معجم البلدان (٢/٣٦٧)، حدود العالم (ص١٤٣)، أطلس التاريخ العربي الإسلامي (ص٥٠).

(٤) قال ياقوت في «معجم البلدان» (٣/٢٦٧): «بكسر أوله وسكون ثانيه وآخره دال مهملة، بلاد بين الهند وكرمان وسجستان».

وهي اليوم ضمن باكستان. ينظر: حدود العالم (ص٩٥)، أطلس العالم (ص٧٣).

(٥) الهند: بلاد مشهورة، يحدها من الغرب السند وبحر العرب، ومن الجنوب بحر الهند، ومن الشرق الصين والتبت، ومن الشمال بلاد الترك وجزء من التبت. ينظر: تقويم البلدان (ص٣٥٣)، حدود العالم (ص٥٣)، أطلس العالم (ص٦٧، ٧٣).

(٦) في (س): «وأرمن».

قال ياقوت في «معجم البلدان» (١/١٥٩): «إِرْمينية: بكسر أوله ويفتح، وسكون ثانيه، وكسر الميم، وياء ساكنة، وكسر النون، وياء خفيفة مفتوحة: اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال...».

=

والروم[1] وإلى غير ذلك.

فلعل من الترك من يُنسب إلى خوز أوكرمان[2]، لانتشاره من أحدهما، أو لأنهم سكنوا إحدى الناحيتين فسُمُّوا بها، وقد غلبت الترك غير مرة على تلك البلاد واستوطنوها، ثم إنه لم يشتهر عندنا، كما لم يشتهر (بنو قَنْطُورا)[3] وقد نسبهم النبيﷺ إلى قَنْطُورا[4]، وقد روى

ثم ذكر اختلافاً في حدها، فقيل: هما أرمينيتان: أرمينية الكبرى خلاط ونواحيها، وأرمينية الصغرى تفليس ونواحيها وقيل غير ذلك.

وهي اليوم بلد معروف يقع بين تركيا وإيران وأذربيجان وجورجيا.

ينظر: البلدان لابن الفقيه (ص٥٨٣)، معجم البلدان (١/١٥٩)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢١٦)، أطلس العالم (ص٦٧).

(١) قال ياقوت في «معجم البلدان» (٣/٩٨): «أما حدود الروم فمشارقهم وشمالهم الترك والخزر والروس، وجنوبهم الشام والإسكندرية، ومغاربهم البحر والأندلس، وكانت الرقة والشامات كلها تعد في حدود الروم أيام الأكاسرة...». وعلى هذا فهي تشمل اليوم تركيا وجزءاً كبيراً من دول أوروبا.

وينظر: البلدان لابن الفقيه (ص١٨٣)، حدود العالم (ص١٣٦)، بلدان الخلافة الشرقية (ص١٥٩)، أطلس التاريخ العربي الإسلامي (ص٢٣).

(٢) في (س): «خوز وكرمان». وفي (أ): «خوزا أو كرمان».

(٣) في (أ): «قنطورأ». وهكذا في الموضع الآتي أيضاً، وكأنه أراد رسمها بالمد: «قنطوراء».

وقَنْطُورا: «كذا بفتح القاف، وسكون النون، وضم الطاء المهملة، مقصور». هكذا في «مشارق الأنوار» (٢/٢٤٧). وقال ابن حجر في «الفتح» (٦/٧٠٥): «قيده الجواليقي في «المعرب» بالمد، وفي كتاب «البارع» بالقصر».اهـ. وسيأتي التعريف بها.

(٤) كما في حديث أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعاً وفيه: «...فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطوراء عراض الوجوه صغار الأعين...». الحديث.

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب في ذكر البصرة (٤/١١٣ ح٤٣٠٦) حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث.

=

وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١٤٨/١٥ ح٦٧٤٨) أخبرنا الفضل بن الحباب، قال: حدثني مسدد بن مسرهد.

كلاهما عن عبدالوارث بن سعيد، ثنا سعيد بن جُمْهان، ثنا مسلم بن أبي بكرة، قال: سمعت أبي يحدث أن رسول الله ﷺ قال: الحديث.

أقول: هكذا رواه عبدالوارث بن سعيد، عن سعيد بن جمهان، فعيَّن ابن أبي بكرة بأنه: (مسلم). وخالفه غيره:

- **فرواه حشرج بن نباتة** عن سعيد بن جمهان، واختلفت الرواية عنه:

فأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢٠٠/٢ ح٩١١) عن حشرج بن نباتة، فعيَّنه بأنه: (عبدالرحمن ابن أبي بكرة).

وتابعه يحيى بن عبدالحميد الحماني عن حشرج. أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٩٠٩/٤ ح٤٧٣).

وأخرجه أحمد (١٠٢/٣٤ ح٢٠٤٥١) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن حشرج. فسماه: (عبدالله).

وأخرجه أحمد (٢٠٤٥٢) عن سريج، عن حشرج. فقال: (عن عبدالله أو عبيدالله) على الشك.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة حشرج (٤٤٢/٢) من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن حشرج. فسماه: (عبيدالله).

- **ورواه العوام بن حوشب**، عن سعيد بن جمهان، واختلفت الرواية عنه أيضاً:

فأخرجه أحمد (٥٧/٣٤ ح٢٠٤١٤) عن محمد بن يزيد، عن العوام بن حوشب. فلم يسمه بل قال: (عن ابن أبي بكرة).

وتابعه يزيد بن هارون عن العوام، فيما رواه عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٤٧٦/٧ ح٣٧٣٤٠)، وأحمد (٢٠٤١٣).

ورواه البزار في «مسنده» (١١٨/٩ ح٣٦٦٧) عن عمرو بن علي، عن يزيد بن هارون، فسماه: (عبيدالله).

=

ورواه البزار أيضاً (٣٦٦٦) عن أبي كريب، عن أبي معاوية، عن العوام بن حوشب، عن سعيد ابن جمهان، عن ابن أبي بكرة، عن أبيه. ثم قال البزار: «وإنما قلت: عن ابن أبي بكرة؛ لأن أبا كريب قال: عن عبدالله بن أبي بكرة، ولا أعلم لأبي بكرة ابناً يقال له عبدالله، فجعلته عن ابن أبي بكرة».

- **ورواه شعبة بن عمران** أبو رافع الأصبهاني، عن سعيد بن جمهان، فسماه: (عبدالله).

أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣٤١/١)، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٣/٢).

النظر في الخلاف:

عرض ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٧٢٣/١) بعض هذا الخلاف ثم قال: «فالذي يظهر أن سعيد بن جمهان كان يضطرب فيه».

أقول: سعيد بن جمهان ستأتي ترجمته عند دراسة السند، وخلاصة حاله أنه (صدوق له أفراد) كما قال ابن حجر في «التقريب». ومثله ممن ليس من أهل الضبط والإتقان، مع كثرة الاختلاف في تعيين ابن أبي بكرة؛ مرة بأنه (مسلم) ومرة (عبدالرحمن) ومرة (عبدالله) ومرة (عبيدالله) ومرة بالشك بين (عبدالله وعبيدالله) ومرة غير معين، فهذا يرجح ما قاله ابن حجر من أن الاضطراب منه. والله أعلم.

دراسة سند أبي داود:

١- **محمد بن يحيى** بن فارس. ثقة حافظ جليل. تقدمت ترجمته (ص١٨٢).

٢- **عبدالصمد بن عبدالوارث**. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٥٦٤).

٣- **عبدالوارث بن سعيد**. ثقة ثبت، رمي بالقدر و لم يثبت عنه. تقدمت ترجمته (ص٨١٧).

٤- **سعيد بن جُمْهان** (بضم الجيم وإسكان الميم) الأسلمي، أبو حفص البصري. مات سنة ست وثلاثين ومئة.

روى عن سفينة مولى رسول الله ﷺ، ومسلم بن أبي بكرة، وعبدالرحمن بن أبي بكرة وغيرهم.

وعنه عبدالوارث بن سعيد، والعوام بن حوشب، وحشرج بن نباتة وغيرهم.

قال المروذي: «قلت لأحمد: ما تقول في سعيد بن جمهان؟ فقال: ثقة... قلت: يُروى عن يحيى القطان أنه سئل عنه فلم يرضه! فقال: هذا باطل، وغضب، وقال: ما قال هذا أحد غير علي بن المديني، ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء».اهـ.

=

وصحح له أحمد حديث: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة».

وقال ابن معين وأبو داود: «ثقة». وقال أبو داود مرة: «هو ثقة إن شاء الله، وقوم يقعون فيه، إنما يخاف ممن فوقه».

وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال ابن عدي: «أرجو أنه لابأس به».

وقال البخاري: «في حديثه عجائب».

وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال الساجي: «لا يتابع على حديثه».

وفي قول البخاري والساجي إشارة إلى تفرده بأحاديث لا يشركه فيها أحد، وقد ذكر هذا ابن عدي حيث قال: «روى عن سفينة أحاديث لا يرويها غيره».

وقد كان هذا، مع ما تقدم من كلام بعضهم فيه، مؤثراً في إنزاله عن درجة الثقة عند الذهبي وابن حجر. فقال الذهبي: «صدوق وسط». وقال ابن حجر: «صدوق له أفراد».

خلاصة حاله: كما قال ابن حجر. والله أعلم.

من كلام الإمام أحمد، رواية المروذي (١٦٨)، سؤالات الآجري لأبي داود (٩٨٥، ١٤٢٤- تحقيق البستوي)، الجرح والتعديل (٤/ ١٠)، ثقات ابن حبان (٤/ ٢٧٨)، مشاهير علماء الأمصار (٧١٥)، الكامل لابن عدي (٨٢٥)، المنتخب من العلل للخلال (ص٢١٧، ٢١٨)، تهذيب الكمال (٢٢٤٦)، الكاشف (١٨٦١)، ديوان الضعفاء (١٥٨٧)، من تكلم فيه وهو موثق (١٢٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣)، التقريب (٢٢٧٩).

٥- **مسلم بن أبي بكرة:** نفيع بن الحارث الثقفي البصري. مات في حدود سنة تسعين.

روى عن أبيه رضي الله عنه.

وعنه سعيد بن جمهان، وعثمان الشحام، وسعيد بن سلمة، وأبو الفضل بن خلف الأنصاري.

قال العجلي: «تابعي ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وروى له مسلم في «صحيحه».

وقال ابن حجر: «صدوق». والأولى أن يقال فيه: «ثقة» فلا مسوغ لقول «صدوق». والله أعلم.

=

ترتيب ثقات العجلي (١٧١٦)، ثقات ابن حبان (٣٩١/٥)، تهذيب الكمال (٥٩١٧)، الكاشف (٥٤٠٦)، تهذيب التهذيب (١١١/١٠)، التقريب (٦٦١٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه (سعيد بن جمهان) وهو وإن كان حسن الحديث، إلا أنه اضطرب في تعيين ابن أبي بكرة:

فإن كان هو: (مسلم بن أبي بكرة) فهو ثقة -كما تقدم-.

وإن كان: (عبدالرحمن) فهو أيضاً ثقة. وستأتي ترجمته مفصلة عند دراسة الحديث رقم (١٦٨). ينظر (ص١٠١٦).

وإن كان: (عبدالله أو عبيدالله) فقال الحسيني في «الإكمال» (٤٣٤): «مجهول»، وتبعه العراقي في «ذيل الكاشف» (٧٤٢)، لكن قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٥٢٥): «لا يقال هذا لأولاد أبي بكرة، فإنهم مشاهير من رؤساء أهل البصرة في زمانهم، وعبيدالله بالتصغير أشهر من عبدالله، وهو الذي وقع ذكره في «الصحيح» [البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧)] من رواية عبدالرحمن بن أبي بكرة، أن أبا بكرة كتب إلى ابنه عبيدالله وهو يقضي بسجستان. وقد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين [٦٤/٥] عبيدالله المصغر فقال: ولي لزياد، روى عنه أهل البصرة». انتهى كلام ابن حجر.

أقول: وقال العجلي كما في «ترتيب ثقاته» (١١٥١): «تابعي ثقة». وينظر: طبقات ابن سعد (٣٠٦٦)، تاريخ البخاري الكبير (٣٧٥/٥)، طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٣٣٩/١)، سير أعلام النبلاء (١٣٨/٤).

وأما عبدالله: فذكره ابن سعد في «الطبقات» (٣٠٦٥) ضمن أولاد أبي بكرة اللذين لهم عقب، وقال: «كان أسنَّ ولد أبي بكرة، و لم يلِ لهم شيئاً».

وترجم له أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣٤١/١) وقال: «ولي أصبهان»! إلا أني لم أقف على من وثقه، ودفْع ابن حجر الجهالة عنه والقول بشهرته، لا يعني توثيقه.

أقول: فاحتمال أن يكون هو الراوي، مع وقوع الاضطراب من سعيد بن جمهان يوجب التوقف في قبول الحديث. والله أعلم.

=

الخطابي[1] أن قَنْطُورا كانت جارية لإبراهيم عليه السلام انتشر منها أمة من الترك[2].

فإن قيل: فما يمنعكم أن تحملوا[3] الحديث على أهل خُوزِسْتان وكَرْمان، فقد قاتلهم الصحابة في أول الإسلام ؟

وثمَّ متابعة لسعيد بن جمهان؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٤١٩): «سألت أبي عن حديث رواه دُرُسْت بن زياد، عن راشد أبي محمد الحِمَّاني، عن أبي الحسن مولى أبي بكرة، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، به.. ثم قال: فسمعت أبي يقول: هو حديث منكر».اهـ.

وهذا الإسناد فيه:

١- دُرُسْت (بضم أوله والراء وسكون المهملة) ابن زياد العنبري. قال ابن معين: «لا شيء». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال البخاري وأبو حاتم: «حديثه ليس بالقائم» زاد أبو حاتم: «عامته عن يزيد الرقاشي، ليس يمكن أن يعتبر بحديثه». وقال أبو داود والدارقطني: «ضعيف». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن حجر: «ضعيف».

ينظر: التاريخ الكبير (٣/٢٥٣)، الضعفاء للنسائي (١٩٥)، الجرح والتعديل (٣/٤٣٧)، الكامل لابن عدي (٦٣٦)، تهذيب الكمال (١٧٩٨)، ميزان الاعتدال (٢٦٧٣)، تهذيب التهذيب (٣/١٨١)، التقريب (١٨٢٥).

٢- أبو الحسن مولى أبي بكرة. لم أقف على ترجمته.

والحاصل أن هذا الإسناد ضعيف ولا يفيد في تقوية سابقه، وقد أنكره أبو حاتم -كما تقدم-، ولعل منشأ الخطأ من درست بن زياد حيث لم يقم إسناده، فجعله من حديث أبي الحسن مولى أبي بكرة، وإنما هو من حديث سعيد بن جمهان. والله أعلم.

(١) تقدمت ترجمته (ص٢١٧). والنقل عنه من كتابه «معالم السنن» (٦/١٦٨).

(٢) قال ابن حجر في «الفتح» (٦/٧٠٥): «حكاه ابن الأثير واستبعده، وأما شيخنا في «القاموس» فجزم به». ويراجع: الغريبين مادة قنط (٥/١٥٨٧)، النهاية (٤/٩٩)، القاموس مادة قنطر (٢/٢٠٩)، فيض القدير (١/٢٢١)، عون المعبود (١١/٢٨٢).

وينظر كذلك: طبقات ابن سعد (١/٤٠)، تاريخ الطبري (١/١٨٦)، المنتظم (١/٢٨٥).

(٣) في الأصل و(أ): «فما يمنعك أن تحمل» بضمير الإفراد. وأثبت ما في (س) و(ب) ليتوافق مع بقية الضمائر الآتية، كقوله: «قلنا: يمنعنا... فرددنا...».

قلنا: يمنعنا منه الوصف الذي وصفوا به في الحديث، و لم يوجد أهل تلك الديار على النعت المذكور، بل وجد عليه الترك.

ثم إنه وصف الترك وما[١] هم عليه من الحلية في غير هذا الحديث[٢]، فتوافق الوصفان، فرددنا المبهم إلى الواضح الجلي[٣].

فإن قيل: فَلَمْ نجد الترك ينتعلون الشَّعْر!.

قلنا: ولعلهم يظهرون بعد ذلك[٤]، أو كانوا يعرفون بذلك السمت فيما قبلُ من الزمان.

قلت: وفي بعض طرق هذا الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك؛ قوماً وجوههم كالمجان المطرقة، يلبسون الشعر ويمشون في الشعر» رواه مسلم في «كتابه»[٥].

---

(١) في الأصل: «بما»، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) كما في بعض طرق حديث أبي هريرة -المتقدم- ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك؛ صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر». واللفظ للبخاري وهو عنده برقم (٢٩٢٨، ٣٥٨٧)، وعند مسلم برقم (٦٥: ٢٩١٢).

(٣) وكذا قال القرطبي في «المفهم» (٧/٢٤٧).

وذهب ابن حجر والعيني إلى أن هذا الحديث -الذي فيه ذكر خوز وكرمان- غير حديث قتال الترك. ثم قال العيني: «ولا مانع من اشتراك الصنفين في الصفات المذكورة مع اختلاف الجنس». وقال ابن حجر: «ويجتمع منهما -يعني الحديثين- الإنذار بخروج الطائفتين».

ينظر: فتح الباري (٦/٧٠٣)، عمدة القاري (١٦/١٣١-١٣٢).

وعلى هذا فيرد الإشكال الذي أشار إليه المؤلف وهو أن أهل تلك الديار ليسوا على الصفة الواردة في الحديث، وهذا الإشكال أورده أكثر شراح الحديث، وأجاب بعضهم عنه:

فقال الكرماني في «الكواكب الدراري» (١٤/١٦٢): «إما أن بعضهم كانوا بهذه الأوصاف في ذلك الوقت، أو سيصيرون كذلك فيما بعد، وإما أنهم بالنسبة إلى العرب كالتوابع للترك...». وينظر: إرشاد الساري (٦/٤٨).

(٤) قال النووي في «المنهاج» (١٧/٢٤٨): «قد وجدوا في زماننا هكذا» يعني: ينتعلون الشَّعْر.

(٥) تقدم تخريجه وهو عند مسلم برقم (٦٥: ٢٩١٢).

والأشبه أن أولئك نشءٌ آخر سوى[١] من[٢] ابتلينا بهم، كفانا الله شرهم[٣].

وفيه: «فُطْس الأنوف» الفَطَس: بالتحريك، تَطامُن قصبة الأنف وانتشارها، والرجل أفطس[٤] والجمع فُطْس.

وفيه: «وجوههم كالمَجانِّ المُطرَقة»[٥] المَجانّ: بفتح الميم[٦]، جمع المِجَن، وهو التُّرس[٧].

والمُطْرَقة: التي يُطرَق بعضها على[٨] بعض كالنعل المُطْرَقة المخْصُوفة، وقيل: هي أُطْرِقَتْ بالعَقَب[٩]: أي أُلْبِسَت به، أو بالجلد، وترس مطرقة[١٠].

---

(١) «سوى» مكانها بياض في (أ).

(٢) في (س): «ما».

(٣) يشير المؤلف إلى ما حصل بعد الست مئة من فتنة التتار واستباحتهم بلاد الإسلام وسقوط خلافة بني العباس سنة ست وخمسين وست مئة، ثم كان اندحارهم في معركة عين جالوت سنة ثمان وخمسين وست مئة. وكفى الله المؤمنين شرهم.

ينظر: الكامل لابن الأثير (١٠/٣٩٩ وما بعدها)، التذكرة للقرطبي (ص٦٧٧)، البداية والنهاية (١٧/٧٩ وما بعدها).

(٤) بنصه في «الصحاح» مادة فطس (٣/٩٥٩). وينظر: المجموع المغيث (٢/٦٢٥)، الفائق (٣/١٢٨).

(٥) الرواية كما هي في «الصحيحين»: «كأن وجوههم المجان المطرقة».

وسيأتي قريباً تعليق المؤلف على ما ورد في أكثر نسخ «المصابيح» من إسقاط «كأن» من الحديث، فأما دخول الكاف على المجان (كالمجان) كما هنا، فيظهر أنه خطأ وقع من المؤلف أو من النساخ. والله أعلم.

(٦) في الأصل: «بفتح الجيم» وهو خطأ، والمثبت من بقية النسخ.

(٧) بنصه في «الصحاح» مادة جنن (٥/٢٠٩٤) مع تقديم وتأخير. وينظر: مشارق الأنوار (١/١٩٩).

(٨) في (أ): «في».

(٩) العَقَب: بفتح القاف، العصب الذي تعمل منه الأوتار، الواحدة عَقَبة. ينظر: الصحاح مادة عقب (١/١٨٥)، ترتيب اللسان (٥/٣٠٢٩).

(١٠) هذا التعريف للمطرقة بنصه في «الصحاح» مادة طرق (٤/١٥١٦).

=

قلت: وفي أكثر نسخ «المصابيح»: «وجوههم المجان»[1] وهو خلاف الروايات المعتد بها، فالظاهر أن قوله: «كأن» سقط من قلم الكاتب، وإن[2] وردت الرواية به فالوجه فيه أن يقال: أحَلَّ وجوههم محل الشيء المشبه به ليكون أبلغ في التشبيه.

والمُطْرَقة: بضم الميم وسكون الطاء المهملة وفتح الراء. وضبطها بعضهم: (المُطَرَّقة) بفتح الطاء وتشديد الراء. قال القسطلاني: «والأولى هي الفصيحة المشهورة في الرواية وكتب اللغة».

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٣٤/١)، أعلام الحديث للخطابي (١٤٠٥/٢)، الغريبين (١١٦٩/٤)، عمدة القاري (٣٠١/١٤)، إرشاد الساري (١٠٥/٥).

(١) في مطبوعة «المصابيح» المحققة التي أحيل عليها ورد الحديث بإثبات «كأن»، فلعل محققوها اعتمدوا على نسخة كذلك. وأما «مشكاة المصابيح» (١٤٩١/٣ ح٥٤١٢) فأسقطت فيه «كأن».

(٢) في (س): «فإذا».

١٣٦- ومنه حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه، /عن النبي ﷺ: «لَتَفْتَحَنَّ عصابة من [٢٠٦/أ] المسلمين كنـــز آل كسرى الذي في[1] الأبيض»[2].

لَتَفْتَحَنَّ: وجدناه في أكثر نسخ «المصابيح»: «لتفتتحن» بتاءين بعد الفاء[3]، ونحن نرويه عن «كتاب مسلم» بتاء واحدة، وهو أمثل معنى؛ لأن الافتتاح أكثر ما يستعمل بمعنى الاستفتاح، فلا يقع موقع الفتح في تحقيق الأمر ووقوعه، والحديث إنما ورد في معنى الإخبار عن الكوائن[4].

والعصابة: الجماعة من الناس والخيل والطير[5].

وأراد بالأبيض: أبيض[6] المدائن، وهو قصر حصين كان لكسرى، وكانت الفرس تسميه (سبيد كوشك)، وهو اليوم موضع المسجد بها[7].

وقد سمعت بعض أهل الحديث بَهَمَذان[8] أن الأبيض في هذا الحديث[9] هو الحصار[10]

---

(١) في الأصل و(أ): «فيه» والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق للأصول المخرج منها.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٧٩/٣ ح٤١٧٥) بهذا اللفظ، لكن فيه: «ليفتتحن» بتاءين بعد الفاء، وانظر كلام المؤلف الآتي.

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل... (٢٢٣٧/٤ ح٧٨: ٢٩١٩).

(٣) وكذلك هو في مطبوعة «المصابيح» التي أحيل عليها.

(٤) أي عما يكون.

(٥) بنصه في «الصحاح» مادة عصب (١٨٣/١).

(٦) «أبيض» من (س) و(ب).

(٧) ينظر: معجم البلدان (٨٥/١، ٢٩٤) المفهم (٢٦١/٧)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٨/أ)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٥١-٥٤).

(٨) تقدم التعريف بهمذان (ص٣٩).

(٩) في (س) و(ب): «الذي في الحديث» مكان: «في هذا الحديث».

(١٠) كذا في جميع النسخ، ولعلها تحرفت عن «الحصن».

=

الذي بَهَمَذان يقال له: شَهْرستان[١]، وهو مما بناه دارا بن دارا[٢]، والأول أكثر.

وقد يقال: «الحصار» ويراد الموضع الذي يحصر فيه الإنسان. ينظر: ترتيب اللسان مادة حصر (٨٩٦/٢).

(١) ينظر في شأن الحصن: البلدان لابن الفقيه (ص٤٦١)، معجم البلدان (٤١١/٥)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢٣٠).

(٢) في الأصل: «دار بن دارا». والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في المصادر الآتية.

وهو دارا بن دارا بن بهمن بن إسفنديار، أحد ملوك الفرس قبل المسيح بنحو من ثلاث مئة سنة، قتله إسكندر بن فيليبس، وبهلاكه تلاشت دولة الفرس لخمسة قرون.

ينظر: تاريخ الطبري (٣٣٦/١)، المنتظم (٤٢٢/١)، الكامل لابن الأثير (٢١٢/١)، البداية والنهاية (١٧٨/٣).

١٣٧- ومنه قوله ﷺ في حديث عوف[١] بن مالك الأشجعي رضي الله عنه: «ثم مُوتان يأخذ فيكم كقُعاص الغنم»[٢].

أراد بالمُوْتان: الوباء. وهو في الأصل موت يقع في الماشية، والميم منه[٣] مضمومة[٤]. واستعماله في الإنسان تنبيه على وقوعه فيهم وقوعَه في الماشية؛ فإنها تُسْلب سلباً سريعاً.

وكان ذلك في طاعون عَمَواس[٥] زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٦]، وهو أول طاعون وقع في الإسلام، فمات[٧] منه[٨] سبعون ألفاً في ثلاثة أيام[٩].

---

(١) في الأصل و(أ): «عوض» وهو خطأ. والتصويب من (س) و(ب).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٨٠ ح٤١٧٨) ولفظه: عن عوف بن مالك أنه قال: أتيت النبيﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من أدم، فقال: «اعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مُوتان يأخذ فيكم كقُعاص الغنم...» الحديث.

تخريجه:

أخرجه البخاري في الجزية والموادعة، باب ما يحذر من الغدر (ص٦٤٨ ح٣١٧٦).

(٣) في (أ): «فيه» وتكررت «منه» في (س).

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/٢٥٤)، الصحاح مادة موت (١/٢٦٧)، المجموع المغيث (٣/٢٣٩).

(٥) سيعرِّف بها المؤلف قريباً.

(٦) كان ذلك سنة ثمان عشرة على المشهور، وقيل: سبع عشرة. ينظر: تاريخ الطبري (٢/٤٨٧)، البداية والنهاية (١٠/٦٨).

(٧) في النسخ الأخرى: «مات».

(٨) في (س): «منهم».

(٩) الذي ذكر في كتب التواريخ وغيرها في شأن القتلى: أن عددهم خمسة وعشرون ألفاً، وقيل: ثلاثون ألفاً. تنظر: المصادر السابقة.

ولعله اختلط على المؤلف بطاعون الجارف، الذي وقع في البصرة سنة تسع وستين في زمن ابن الزبير، فقد قال المدائني: «حدثني من أدرك الجارف، قال: كان ثلاثة أيام، فمات في كل يوم نحو من سبعين ألفاً».

=

وعَمَواس: قرية من قرى بيت المقدس[١]، وقد كان بها معسكر المسلمين.

والقُعَاص: داء يأخذ الغنم فلا يلبثها أن تموت[٢].

ينظر: المنهاج للنووي (١/٢٢٠)، العبر للذهبي (١/٧٦)، البداية والنهاية (١١/٧١٩)، النجوم الزاهرة (١/١٨٢)، شذرات الذهب (١/٧٦).

(١) عَمَواس: بفتح العين المهملة والميم، وآخره سين مهملة. كذا عند الأكثر. وقال ابن حجر: «وحكي تسكين الميم». وقال ياقوت: «رواه الزمخشري بكسر أوله وسكون ثانيه، ورواه غيره بفتح أوله وثانيه.. وهي كورة من فلسطين». ونسب الطاعون إليها لأنه بدأ منها.

ينظر: معجم ما استعجم (٣/٩٧١)، معجم البلدان (٤/١٥٧)، المنهاج للنووي (١/٢٢٢)، فتح الباري (١٠/١٩٥)، بذل الماعون في فضل الطاعون لابن حجر (ص٢٢٢، ٣٦١ وغيرها).

(٢) هذه عبارة أبي عبيد في «غريب الحديث» (١/٢٥٤)، والجوهري في «الصحاح» مادة قعص (٣/١٠٥٣).

وهي بضم القاف ثم عين مهملة. ينظر: النهاية مادة قعص (٤/٧٨)، عمدة القاري (١٥/١٠٠).

١٣٨- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال[١] ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى ينـــزل الروم بالأَعماق أو بدابَق...» الحديث[٢].

العُمْق والعَمْق: ما بعد من أطراف المفاوز[٣]. وليس الأعماق هنا[٤] بجمع، وإنما هو اسم موضع بعينه من أطراف المدينة[٥].

وفيما وقع منها على ليلتين أو ثلاث موضع يقال له: العُمَق، بضم العين وفتح الميم، والعامة تضم الميم وربما تسكنها[٦]، ويحتمل أن يقال له: الأَعماق والعُمَق أيضاً. ويحتمل أنهما متغايران.

---

(١) في بقية النسخ: «عن النبي» مكان «قال».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٨٠ ح٤١٧٩) وتتمته: «فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ، فإذا تصافوا قالت الروم: خلوا بيننا وبين الذين سبوا منا نقاتلهم، فيقول المسلمون: لا والله لا نخلي بينكم وبين إخواننا، فيقاتلونهم، فينهزم ثلث لا يتوب الله عليهم أبداً، ويقتل ثلثهم هم أفضل الشهداء عند الله، ويفتتح الثلث لا يفتنون أبداً، فيفتحون قسطنطينية، فبينما هم يقتسمون الغنائم قد علقوا سيوفهم بالزيتون إذ صاح فيهم الشيطان: إن المسيح قد خلفكم في أهليكم، فيخرجون، وذلك باطل، فإذا جاؤوا الشام خرج، فبينما هم يعدون للقتال يسوون الصفوف إذ أقيمت الصلاة، فينـــزل عيسى بن مريم فأمهم، فإذا رآه عدو الله ذاب كما يذوب الملح في الماء، فلو تركه لذاب حتى يهلك، ولكن يقتله الله بيده، فيريهم دمه في حربته».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في فتح القسطنطينية... (٤/٢٢٢١ ح٢٨٩٧).

(٣) هذه عبارة الجوهري في «الصحاح» (٤/١٥٣٣).

(٤) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٥) وقال غيره: هو موضع بالشام قرب حلب. قال ياقوت: «لعله جاء بلفظ الجمع والمراد به العمق، وهي كورة قرب دابق بين حلب وأنطاكية». ينظر: معجم البلدان (١/٢٢٢) و(٤/١٥٦)، المنهاج للنووي (١٧/٢٣٥)، بغية الطلب في تاريخ حلب (١/٤٠)، القناعة للسخاوي (ص١١٨)، الديباج (٦/٢٢٤). وانظر التعليق على التعريف بدابق.

(٦) قال في «تهذيب اللغة» (١/٢٩١): «قال ابن السكيت: العُمَق: موضع على جادة طريق مكة، بين معدن بني سليم وذات عرق، والعامة تقول: العُمُق، وهو خطأ. قاله الفراء».

=

ودابَق: بفتح الباء[1]، دار نخلة، موضع سوق بالمدينة[2][3].

وذكر البلادي في «معجم معالم الحجاز» (٦/١٧٢، ١٧٤): أنها تقع غرب معدن بني سليم المعروفة اليوم بمهد الذهب بحوالي (٤٠) كيلاً.

وفي «معجم البلدان» (٤/١٥٦) ذكر هذا الموضع الذي ذكره الأزهري، وذكر آخر فقال: «والعمق أيضاً موضع قرب المدينة، وهو من بلاد مزينة».

إلا أن هذا الأخير ضبطه البكري في «معجم ما استعجم» (٣/٩٦٧) فقال: «عَمْق، بفتح أوله وإسكان ثانيه، ماء ببلاد مزينة من أرض الحجاز».

(١) وكذا قال القاضي عياض في «المشارق» (١/٣٣١).

وقال النووي في «المنهاج» (١٧/٢٣٥): «بكسر الباء الموحدة وفتحها، والكسر هو الصحيح المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره». وصوب الكسر: السخاوي في «القناعة» (ص١١٨). وينظر: معجم ما استعجم (٢/٥١١)، معجم البلدان (٢/٤١٦)، المغرب في ترتيب المعرب (١/٢٨٢).

(٢) في (س): «المدينة».

(٣) يعني أن (دار نخلة) هي موضع سوق بالمدينة. وينظر: معجم البلدان (٢/٤٢٣)، المغانم المطابة (ص١٣٨)، مشارق الأنوار (١/٣٣١).

لكن لا أدري وجه تعيين دابق بأنها دار نخلة !! ولم أر من ذكر هذا غير المؤلف.

إلا أن المؤلف أراد أن تكون موضعاً بالمدينة أو قربها، كما قال ذلك في الأعماق، والذي دعاه إلى تكلف القول بهذا -في الأعماق ودابق- هو قوله في الحديث: «فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ».

وقال آخرون بل هما موضعان في الشام قرب حلب. والمراد بالمدينة التي يخرج منها الجيش هي حلب، وقيل: دمشق. ونقل القاري في «المرقاة» (٩/٣٠٦) عن الأردبيلي قوله في «الأزهار في شرح المصابيح»: «وأما ما قيل من أن المراد بها مدينة النبي ﷺ فضعيف؛ لأن المراد بالجيش الخارج إلى الروم جيش المهدي بدليل آخر الحديث، ولأن المدينة المنورة تكون خراباً في ذلك الوقت». والله أعلم.

ينظر: معجم البلدان (٢/٤١٦)، معجم ما استعجم (٢/٥٣١)، إكمال إكمال المعلم للأبي (٩/٣٤٥)، المنهاج وبغية الطلب والقناعة والديباج كلها تقدمت.

وفيه: «فإذا تصافُّوا قالت الروم: خلوا بيننا وبين الذين سَبَوا منا» قلت: «سَبَوا منا» على بناء الفاعل، يريدون بذلك مُخاتلة المؤمنين بعضهم عن بعض، ويبغون به تفريق كلمتهم.

والمرادون[١] بذلك هم الذين غزوا بلادهم، فَسَبَوا ذريتَهم، والأظهر[٢] أن هذا القول منهم يكون بعد الملحمة الكبرى التي تدور رحاها بين الفئتين بعد المصالحة والمناجزة لقتال عدو يتوجه إلى المسلمين، وبعد غدرة[٣] الروم بهم[٤][٥]، وذلك قبل فتح قُسْطُنْطِيْنِيَّة[٦]، فتطأ الرومُ أرضَ

(١) في الأصل و(أ): «والمراد» والمثبت من (س) و(ب) وهو أنسب.

(٢) في الأصل: «الأظهر» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) في الأصل و(أ): «غزوة» والمثبت من (س) و(ب) وهو الصواب كما سيتبين من سياق الحديث قريباً.

(٤) «بهم» من (س) و(ب).

(٥) ما تقدم من ذكر الملحمة والمصالحة بين المسلمين والروم، ثم غدر الروم بهم قد ورد في أحاديث:

- منها حديث عوف بن مالك -المتقدم برقم (١٣٧)- وفيه: «ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية تحت كلِّ غاية اثنا عشر ألفاً» رواه البخاري.

- وحديث ذي مِخْبَر -وهو ابن أخي النجاشي- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستصالحون الروم صلحاً آمناً، فتغزون أنتم وهو عدواً من ورائكم، فتنصرون وتغنمون وتَسْلمون، ثم ترجعون حتى تنـزلوا بمَرْج ذي تُلُول، فيرفع رجل من أهل النصرانية الصليب، فيقول: غلب الصليب، فيغضب رجل من المسلمين فيدقه، فعند ذلك تغدر الروم وتجمع للملحمة».

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب ما يذكر من ملاحم الروم (١٠٩/٤ ح٤٢٩٢، ٤٢٩٣)، وابن ماجه في الفتن، باب الملاحم (١٣٦٩/٢ ح٤٠٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» في الجهاد، باب ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه (٢٢٤/٧ ح١٩٤٤٢)، والإمام أحمد (٣١/٢٨ ح١٦٨٢٥، ١٦٨٢٦) و(٢٢٨/٣٨، ٤٦٠ ح١٣١٥٧، ٢٣٤٧٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٢٠/٥ ح٢٦٥٨- ٢٦٦٣)، وابن حبان كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١٠١/١٥ ح٦٧٠٨، ٦٧٠٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٣٥/٤ ح٤٢٢٩-٤٢٣٣)، والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤٢١/٤) وصححه ووافقه الذهبي.

(٦) ويقال: قُسْطُنْطِيْنة بإسقاط ياء النسبة. قال النووي: «هي بضم القاف، وإسكان السين، وضم الطاء

=

العرب حتى تنـــزلَ بالأعماق أو بدابق، فتسأل المسلمين أن يخلوا بينها وبين من سَبى ذريتهم، فيردون[١] الجواب عليهم على ما ذكر في الحديث.

ومن الناس من يرويه[٢] على بناء المجهول، يرون أن المراد منه[٣] الموالي ولا أحققه[٤].

الأولى وكسر الثانية، وبعدها ياء ساكنة، ثم نون. هكذا ضبطناه، وهو المشهور، ونقله القاضي في «المشارق» عن المتقنين والأكثرين، وعن بعضهم زيادة ياء مشددة بعد النون، وهي مدينة مشهورة من أعظم مدائن الروم».اهـ. زاد في «المشارق»: «قال ابن مكي: ولا يقال: بفتح الطاء الأولى، ولا بطاء واحدة». وضبطها «صاحب القاموس» بفتح الطاء الأولى، ثم قال: «وقد تضم الطاء الأولى».

ونقل القاري عن الحجازي في «حاشية الشفاء» قوله: «وفيها ست لغات: فتح الطاء الأولى وضمها، مع تخفيف الياء الأخيرة وتشديدها، ومع حذفها وفتح النون. وهذه بضم الطاء أكثر استعمالاً، والقاف مضمومة بكل حال».

وهي مدينة معروفة كانت تعرف قديماً باسم (بيزنطة)، واليوم هي من أكبر مدن تركيا وتعرف باستنبول أو اسطنبول. ينظر: معجم ما استعجم (١٠٧٤/٣)، مشارق الأنوار (٢٤٦/٢)، معجم البلدان (٣٤٧/٤)، المنهاج للنووي (٢٣٦/١٧)، القاموس مادة قسط (٥٧٦/٢)، مرقاة المفاتيح (٣٠٨/٩).

أقول: وفتح قسطنطينية الذي يكون في آخر الزمان ويسبق خروج الدجال قد ثبت في أحاديث، منها حديث أبي هريرة السابق، وهو أيضاً صريح بتأخر فتحها عن قول الروم المتقدم.

(١) في (أ): «فيرددون».

(٢) في (س): «يرooويه» بزيادة واو أو تكون «يروونه» بالنون.

(٣) في (س) و(ب): «منهم».

(٤) ممن وافق المؤلف على رأيه: القرطبي في «المفهم» (٢٣١/٧) حيث قال: «الرواية الصحيحة بفتح السين والباء، أي الذين أصابوا منا سبياً، وقد قيده بعضهم بضم السين والباء، وليس بشيء؛ لأن قول المسلمين في جوابهم: لا والله ما نخلي بينكم وبين إخواننا. يعنون: أنهم منهم في الأنساب والدين، فلو أن الروم طلبوا من سُبي منهم لما قالوا لهم ذلك مطلقاً».

وصوب عياض في «المشارق» (٢٥٦/٢) رواية الضم. وقال النووي في «المنهاج» (٢٣٥/١٧): «كلاهما صواب؛ لأنهم سُبُوا أولاً، ثم سَبَوا الكفار...».

١٣٩- ومنه قوله ﷺ[١] في حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «فيتَشَرَّط المسلمون شُرْطَةً للموت»[٢].

---

(١) ليس في «المصابيح» ولا في «صحيح مسلم» رفعه إلى النبي ﷺ إلا جملة في آخره، كما سيتبين من سياق الحديث في الهامش الآتي، وإن كان سياق الحديث يدل على أنه مرفوع للنبي ﷺ.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٨١/٣ ح٤١٨٠) ولفظه: عن عبدالله بن مسعود أنه قال: إن الساعة لا تقوم حتى لا يقسم ميراث ولا يُفرح بغنيمة. ثم قال: عدوّ يجتمعون لأهل الشام ويجتمع لهم أهل الإسلام، يعني الروم، فيتشرَّط المسلمون شُرطة للموت لا ترجع إلا غالبة، فيقتتلون حتى يحجز بينهم الليل، فيفيء هؤلاء وهؤلاء، كلٌّ غير غالب، وتفنى الشُّرْطة، ثم يتشرط المسلمون شرطة للموت لا ترجع إلا غالبة، فيقتتلون حتى يحجز بينهم الليل، فيفيء هؤلاء وهؤلاء، كلٌّ غير غالب، وتفنى الشرطة، ثم يتشرط المسلمون شرطة للموت لا ترجع إلا غالبة، فيقتتلون حتى يُمْسُوا، فيفيء هؤلاء وهؤلاء، كلٌّ غير غالب، وتفنى الشرطة، فإذا كان اليوم الرابع نَهَد إليهم بقية أهل الإسلام، فيجعل الله الدَّبَرة عليهم، فيقتلون مقتلة لم ير مثلها، حتى إن الطائر ليمر بجنباتهم فما يُخَلِّفُهم حتى يخرَّ ميتاً، فيَتَعادُّ بنو الأب كانوا مئةً فلا يجدونه بقي منهم إلا الرجل الواحد، فبأي غنيمة يفرح؟ أو أي ميراث يقسم؟! فبينا هم كذلك إذ سمعوا ببأس هو أكبر من ذلك، فجاءهم الصريخ: أن الدجال قد خلفهم في ذراريهم، فيرفضون ما في أيديهم ويقبلون، فيبعثون عشرة فوارس طليعة. قال رسول الله ﷺ: إني لأعرف أسماءهم، وأسماء آبائهم، وألوان خيولهم، هم خير فوارس، أو من خير فوارس على ظهر الأرض يومئذ».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب إقبال الروم في كثرة القتل عند خروج الدجال (٢٢٢٣/٤ ح٢٨٩٩) وفي أوله قال يُسَيْر بن جابر: هاجت ريح حمراء بالكوفة، فجاء رجل ليس له هِجِّيْرَى إلا: يا عبدالله بن مسعود جاءت الساعة، قال: فقعد وكان متكئاً فقال: وذكر الحديث.

الشُّرْطة: بضم الشين وسكون الراء، أول طائفة تشهد الوقعة، وتتقدم الجيش، ومنه سُمي الشَّرَطَين[١] لتقدمها[٢] الربيع وكونها أول المنازل المنحصرة في ثمانية وعشرين[٣].

وأشراط الساعة: مقدماتها، وهي علامات بين يديها أيضاً، وكذلك أشراط الأشياء: أوائلها.

وقيل: أشراطها: أعلامها -وقد مرَّ القول في أشراط الساعة[٤]-، وأَشْرَط نفسه للشيء: أَعْلمه[٥]، ومنه سمي الشُّرَط[٦].

---

(١) كذا في جميع النسخ، والصواب «الشَّرَطان» لأنه نائب فاعل.

والشَّرَطان: محركة، تثنية شَرَط، وهما نجمان من الحَمَل، يقال لهما قرنا الحَمَل، وهما أول نجم من الربيع. ينظر: الأنواء لابن قتيبة (ص١٦، ١٧)، تهذيب اللغة (٣١٠/١١)، ترتيب اللسان مادة شرط (٢٢٣٦/٤)، القاموس (٥٦٠/٢).

(٢) في (س) و(أ): «لتقدمهما» بالتثنية وهو أولى، إلا أن المؤلف قال بعدها: «وكونها» وهي بالإفراد في جميع النسخ. ولذا أثبت هذه أيضاً بالإفراد لتتحد الضمائر كما هو في الأصل. ويمكن توجيه هذا بأن الشرطين كالنجم الواحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وحالتهما واحدة في كل شيء، فجريا لهذا مجرى الشيء الواحد.

(٣) ينظر: في النجوم وعددها وأوقاتها:

غريب الحديث لأبي عبيد (١٩٢/١)، الأنواء لابن قتيبة (ص٤)، تهذيب اللغة للأزهري (٥٣٦/١٥)، أبجد العلوم (٣٤٩/٢).

(٤) لعله يريد ما ذكره في شرحه لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أول كتاب الإيمان (ل٥/أ). وهذا القدر ساقط من المطبوع.

(٥) كذا في جميع النسخ، والصواب: «أعلمها» كما في المصادر الآتية، ومنها «مشارق الأنوار» وأصل الكلام منه، إذ الضمير يعود على النفس. قال في «الصحاح» وغيره: «أشرط فلان نفسه لأمر كذا، أي أعلمها له وأعدها، ومنه سمي الشُّرَط؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها».

(٦) التعريف السابق بنصه -مع بعض الاختلاف اليسير- في «مشارق الأنوار» مادة شرط (٣٠٩/٢). وينظر: تهذيب اللغة (٣٠٩/١١)، غريب الحديث للخطابي (٢٥١/٢)، الصحاح (١١٣٦/٣).

ويشكل معنى ذلك من بقية الحديث: «فيفيء هؤلاء وهؤلاء[١] كلٌّ غير غالب، وتفنى الشُّرْطة»، فلو كانت الشُّرْطة هنا[٢] على ما وصفوه فما معنى قوله[٣]: «وتفنى الشُّرْطة» وقد ذكر أن كل واحد من الفئتين[٤] يرجع غير غالب؟![٥]

والوجه في تصحيح[٦] الرواية من طريق المعنى أن يقال: أراد بمن[٧] يفيء غير غالب: معظم الجيش وصاحب رايتهم، لا[٨] النفر الذين تقدموا وهم الشُّرْطة.

وقوله: «يَتَشَرَّط[٩]» فإنه في الحديث كذلك استعمل[١٠] «تَشَرَّط» مكان «اشْتَرَط»، يقال[١١]: أَشْرَط فلان نفسه[١٢] لأمر كذا، أي قدَّمها وأعدَّها وأَعْلَمها[١٣].

---

(١) «وهؤلاء» سقطت من (س).

(٢) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٣) «قوله» ليست في (أ).

(٤) في الأصل: «الفئين» والمثبت من بقية النسخ.

(٥) عرض لهذا الإشكال: الطيبي في «شرح مشكاة المصابيح» (١١/٣٤٢٧)، والقاري في «مرقاة المفاتيح» (٩/٣١٠).

(٦) في (س) و(ب) زيادة «هذه».

(٧) «بمن» ليست في (أ). وفي (ب): «أن بمن».

(٨) في الأصل و(أ): «الا» والمثبت من (س) و(ب) وهو الصواب.

(٩) يَتَشرط: بمثناة تحتية، ثم مثناة من فوق، ثم شين مفتوحة، وتشديد الراء. هكذا وردت في «المصابيح» وعند المؤلف. وفي ضبطها وجه آخر: (يشْتَرط) بمثناة تحتية، ثم شين ساكنة، ثم مثناة فوقية. ينظر: المنهاج للنووي (١٧/٢٣٨).

(١٠) في (س): «يستعمل».

(١١) «اشترط يقال» ساقطة من (س).

(١٢) في (س) و(أ): «بنفسه».

(١٣) ينظر «الصحاح» (٣/١١٣٦).

ولو وجدت الرواية بفتح الشين[١] من الشَّرطة لكان معناها أوضح وأقوم مع قوله «وتفنى الشَّرطة»، أي يشترطون فيما بينهم شَرْطاً أن[٢] لا يرجعوا[٣] إلا غالبة، يعني يومهم ذلك، فإذا حجز بينهم[٤] الليل[٥] ارتفع الشَّرْط الذي شرطوه، وإنما أدخل فيه التاء[٦] ليدل على التوحيد، أي يشترطون شَرْطة واحدة لا مثنوية فيها، ولم يعرف ذلك من طريق الرواية[٧].

وفيه: «ونَهَد إليهم بقية أهل الإسلام» نَهَد إلى العدو يَنْهَد بالفتح، أي نهض[٨].

والدَّبَرة: بالتحريك، الهزيمة في القتال، وهو اسم من الإدْبار[٩].

---

(١) يعني في قوله: «.. شَرْطَة للموت». وذكر القاري في «المرقاة» (٩/٣١٠) أنه ورد في بعض النسخ المصححة: «شَرْطة» بفتح الشين، ونقل في تفسيرها نحواً مما ذكره المؤلف، لكنه عقب ذلك بقوله: «والمعتمد ما قدمناه» يريد التفسير الذي ذكره المؤلف قريباً.

(٢) «أن» من (أ) وحدها.

(٣) في (ب): «الا رجعوا» مكان «أن لا يرجعوا».

(٤) من قوله: «شرطاً» إلى هنا ساقط من (س).

(٥) في (س) زيادة: «احتجز» ولا معنى لها.

(٦) يعني في قوله: «فيتشرط».

(٧) عقب الطيبي في «شرح المشكاة» (١١/٣٤٢٧) على كلام المؤلف فقال: «إذا وجدت الرواية الصريحة الصحيحة وجب الذهاب إليها، والانحراف عن التحريف من ضم الشين إلى فتحها والتزام التكلف في تأويل التاء، والعدول عن الحقيقة في نفي الشرطة إلى ذلك المجاز البعيد. وأي مانع من أن يفرض أن الفئة العظيمة من المسلمين أفرزوا من بينهم طائفة تتقدم الجيش للمقاتلة، واشترطوا عليها أن لا ترجع إلا غالبة، فلذلك بذلوا جهدهم وصدقوا فيما عاهدوا، وقاتلوا حتى قتلوا عن آخرهم، وهو المراد من قوله: «وتفنى الشرطة» قال الجوهري: «قد شرط عليه كذا واشترط عليه يشرط»، وقوله: «فيفيء هؤلاء وهؤلاء» المراد منهما الفئتان العظيمتان لا الشرطة».اهـ. وينظر: مرقاة المفاتيح (٩/٣١٠-٣١١)، التعليق الصبيح (٦/١٧٥).

(٨) بنصه في «الصحاح» مادة نهد (٢/٥٤٥).

(٩) بنصه في «الصحاح» مادة دبر (٢/٦٥٣) إلا أنه زاد وجهاً في ضبطها حيث قال: «الدَّبرة: بالإسكان والتحريك أيضاً...».

=

واختلف شراح مسلم في ضبط الباء؛ فقال النووي: بفتح الدال والباء. كقول المؤلف.

وقال عياض والقرطبي: بإسكان الباء، ونسبه القرطبي للكافة.

وأوردوا وجهاً آخر عن العذري حيث رواه: «الدائرة» بالألف وبعدها همزة. قالوا: ومعناهما متقارب. ونقلوا عن الأزهري قوله: الدائرة: الدولة تدور على الأعداء، وبه فسر قوله تعالى: ﴿أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة:٥٢].

ينظر: إكمال المعلم (٤٣٧/٨)، مشارق الأنوار (٣١٦/١)، المفصح المفهم لابن هشام (ص١٥٩)، المفهم (٢٣٤/٧)، المنهاج (٢٣٨/١٧).

ومن الحسان:

١٤٠- قوله ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «حتى يكون /أبعد مَسالحهم [٢٠٦/ب] سَلاح»(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٨٣/٣ ح٤١٨٦) وتمامه:

«يوشك المسلمون أن يُحاصَروا إلى المدينة، حتى يكون أبعد مسالِحِهم سَلاح».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في أول الفتن والملاحم (٩٧/٤ ح٤٢٥٠) قال: حُدِّثت عن ابن وهب.

وأخرجه ابن معين في «فوائده» -رواية أبي بكر المروزي- كما في «النكت الظراف» لابن حجر (١٢٥/٦- مع التحفة) حدثنا عثمان بن صالح.

وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١٧٤/١٥ ح٦٧٧١)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة جرير بن حازم (١٢٨/٢)، وتمام في «فوائده» كما في «الروض البسام» في الفتن، باب آخر مسالح المسلمين (١٥٧/٥ ح١٧٣٣) من طريق إبراهيم بن المنذر.

والطبراني في «المعجم الصغير» (٨٧٤) من طريق حرملة بن يحيى، وأبي مصعب الزهري.

والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٥١١/٤) من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن وهب.

خمستهم عن ابن وهب، حدثنا جرير بن حازم، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به. وقال الطبراني: «لم يروه عن عبيدالله بن عمر إلا جرير بن حازم، تفرد به ابن وهب».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» وأقره الذهبي.

دراسة إسناد ابن معين:

١- **عثمان بن صالح** بن صفوان السَّهْمي مولاهم، أبو يحيى المصري. مات سنة تسع عشرة ومئتين.

روى عن عبدالله بن وهب، وبكر بن مضر، ومالك بن أنس وغيرهم.

وعنه ابن معين، والبخاري، ويعقوب بن سفيان وغيرهم.

قال ابن معين والدارقطني: «ثقة».

وخرج له البخاري في «صحيحه».

=

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان راوياً لابن وهب».

وقال أبو حاتم: كان شيخاً صالحاً سليم الناحية. قيل له: كان يلقن؟ قال: لا. قال: ضاع لي كتاب عن ابن لهيعة عن أبي قبيل، ثم دللت على صاحب ناطف فاشتريت منه بكذا فلساً -أو قال كذا حبة- فقيل له: ما حاله؟ قال: شيخ.اهـ.

وقال أبو زرعة الرازي: «لم يكن عثمان عندي ممن يكذب، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد ابن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فبلوا به».

قال ابن حجر في «هدي الساري» -بعد نقله لقول أبي زرعة-: «هذا بعينه جرى لعبدالله بن صالح كاتب الليث، وخالد بن نجيح هذا كان كذاباً وكان يحفظ بسرعة، وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه وأرادوا كتابة ما سمعوه، اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم إما من حفظه أو من الأصل، فكان يزيد فيه ماليس فيه، فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة».

وقال أحمد بن محمد بن حجاج بن رشدين: سألت أحمد بن صالح عنه، فقال: «دعه، دعه» ورأيته عند أحمد متروكاً.

وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق» زاد الذهبي في «الميزان» و«المغني»: «لينه أحمد بن صالح المصري».

خلاصة حاله: كما قال الحافظان: «صدوق» وأما ما نقل عن أحمد بن صالح من تليينه فقد أجاب عنه ابن حجر: بأن ذلك لا يقدح فيه؛ أما أولاً: فابن رشدين ضعيف لا يوثق به في هذا. وأما ثانياً: فأحمد بن صالح من أقران عثمان فلا يقبل قوله فيه إلا ببيان واضح. انتهى كلام ابن حجر.

وأما إنزاله عن الثقة فمن أجل ما ذكره أبو زرعة. والله أعلم.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٥٢٦)، أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي -مع أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٤١٧/٢، ٥٥٠)، الجرح والتعديل (١٥٤/٦)، ثقات ابن حبان (٤٥٣/٨)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٤٠٩)، الجمع لابن القيسراني (٣٥٠/١)، تهذيب الكمال (٣٨٢٤)، ميزان الاعتدال (٥٥٢٥)، المغني في الضعفاء (٤٠٢٨)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٣٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٠٣/٢)، تهذيب التهذيب (١١٣/٧)، التقريب (٤٤٨٠)، هدي الساري (ص٤٤٤).

٢- ابن وهب: عبدالله بن وهب المصري، الفقيه. ثقة حافظ عابد. تقدمت ترجمته (ص٢٦١).

٣- جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي، أبو النضر البصري. مات سنة سبعين ومئة.

=

روى عن عبيدالله بن عمر، والحسن البصري، وأيوب السختياني وغيرهم.

وعنه عبدالله بن وهب، وأبو داود الطيالسي، وسفيان الثوري وغيرهم.

من الأئمة الثقات. فقد وثقه يحيى القطان وأحمد بن حنبل وابن معين وغيرهم. وخرج له الشيخان وغيرهما.

وقد تكلم بعض الأئمة في حفظه؛ ففي رواية عن أحمد قال: «في حفظه شيء وليس به بأس». وعنه: «حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ».

وقال البخاري: «ربما يهم في الشيء».

ونسبه للوهم والخطأ أيضاً ابن حبان والساجي.

لكن قال الذهبي: «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى».

وبعض الأئمة تكلم في حديثه عن قتادة خاصة؛ قال ابن معين -في رواية-: «هو عن قتادة ضعيف». وعن الإمام أحمد: «كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس يوقف أشياء ويسند أشياء» وكذا قال ابن عدي.

وعلى هذا فيمكن أن يحمل قول من أطلق نسبته إلى الوهم على حديثه عن قتادة.

وأمر آخر في ترجمته: فقد اختلط قبل موته بسنة -كما قال أبو حاتم-، لكن حجبه أولاده فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً -قاله ابن مهدي-.

خلاصة حاله: «ثقة، وفي حديثه عن قتادة ضعف».

العلل لأحمد (١١٩٧)، من كلام الإمام أحمد رواية المروذي (٧٥، ١٣٦)، ضعفاء العقيلي (٢٤٣)، الجرح والتعديل (٢/٥٠٤)، ثقات ابن حبان (٦/١٤٤)، الكامل لابن عدي (٣٣٣)، ثقات ابن شاهين (١٦٥)، تهذيب الكمال (٩١٣)، تذكرة الحفاظ (١/١٩٩)، سير أعلام النبلاء (٧/٩٨)، المغني في الضعفاء (١١١٣)، من تكلم فيه وهو موثق (٦٤)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم (٢٤)، الكاشف (٧٦٨)، ميزان الاعتدال (١٤٦٣)، شرح العلل لابن رجب (٢/٦٢٤)، الاغتباط (١٧)، تهذيب التهذيب (٢/٦٠)، التقريب (٩١١)، هدي الساري (ص٤١٤)، بحر الدم (١٤٣)، الكواكب النيرات (١١).

٤- **عبيدالله بن عمر** بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَري، المدني، أبو عثمان. وفاته سنة أربع -أو خمس أو سبع- وأربعين ومئة.

روى عن نافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وثابت البناني وغيرهم.

=

وعنه جرير بن حازم، والثوري، وابن عيينة وغيرهم.

قال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن مالك وعبيدالله بن عمر وأيوب أيهم أثبت في نافع؟ فقال: «عبيدالله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية».

وقال أحمد بن صالح المصري: «ثقة ثبت مأمون، ليس أحد أثبت في حديث نافع منه».

وقال النسائي: «ثقة ثبت».

وقال ابن حبان: «كان من سادات أهل المدينة وأشراف قريش فضلاً وعلماً وعبادة وشرفاً وحفظاً وإتقاناً».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت».

ثقات ابن حبان (١٤٩/٧)، الإرشاد للخليلي (١٩٢/١، ٢٩٣)، تهذيب الكمال (٣٦٦٨)، تذكرة الحفاظ (١٦٠/١)، السير (٣٠٤/٦)، تهذيب التهذيب (٣٥/٧)، التقريب (٤٣٢٤).

٥- **نافع مولى عبدالله بن عمر**، أبو عبدالله المدني. مات سنة سبع عشرة ومئة وقيل: بعدها.

روى عن مولاه عبدالله بن عمر، وأبي سعيد الخدري، وأبي سلمة بن عبدالرحمن وغيرهم.

وعنه عبيدالله بن عمر العمري، وأيوب السختياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

قال الإمام مالك: «كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمعه من غيره».

وقال عبيدالله بن عمر: «لقد منَّ الله علينا بنافع».

وقال سفيان بن عيينة: «أي حديث أوثق من حديث نافع؟».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت فقيه مشهور».

العلل للإمام أحمد (٤٢٧٠)، ثقات ابن حبان (٤٦٧/٥)، تهذيب الكمال (٦٣٧٣)، تذكرة الحفاظ (٩٩/١)، السير (٩٥/٥)، الكاشف (٥٧٩١)، شرح علل الترمذي (٤٧٤/٢)، تهذيب التهذيب (٣٦٨/١٠)، التقريب (٧٠٨٦).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند حسن من أجل (عثمان بن صالح).

لكنه توبع؛ تابعه: إبراهيم بن المنذر، وأبو مصعب الزهري، وحرملة بن يحيى، وأحمد بن عبدالرحمن بن وهب.

وعليه فهو حديث صحيح. وقد صححه الحاكم والذهبي -كما تقدم-.

المَسالح: جمع مَسْلَحة، وهي[١] كالثغر والمرقب[٢]. ومنه الحديث: «كان أبعد مَسَالح فارس إلى العرب العُذَيْب»[٣][٤] والمسْلَحة أيضاً: قوم ذوو[٥] سِلاح[٦].

---

(١) في الأصل و(أ): «وهو». والمثبت من (س) و(ب).

(٢) قال في «النهاية» مادة سلح (٣٤٩/٢): «المسلحة كالثغر والمرقب؛ يكون فيه أقوام يرقبون العدو لئلا يطرقهم على غفلة، فإذا رأوه أعلموا أصحابهم ليتأهبوا له».

وسَلاح: بفتح السين كسحاب، موضع قريب من خيبر. كذا فسره الزهري، وأخرجه أبو داود عنه عقب تخريجه للحديث برقم (٤٢٥٢، ٤٣٠٠). وينظر معجم ما استعجم (٧٤٤/٣)، معجم البلدان (٢٣٣/٣)، النهاية مادة سلح (٣٤٩/٢).

قال القاري في «المرقاة» (٣١٨/٩): «والمعنى: أبعد ثغورهم هذا الموضع القريب من خيبر، وهذا يدل على كمال التضييق عليهم وإحاطة الكفار حواليهم».

(٣) العُذَيب: بالتصغير، موضع قريب من الكوفة. قال أبو موسى المديني: «سمي به لأنه طرف أرض العرب، مشتق من العَذَبة، وهو طرف العمامة المرسل من خلف، وعَذَبة اللسان وغيره: طرفه، والعُذَيب: أحد حدي أرض العرب في الأرض». المجموع المغيث مادة عذب (٤١٤/٢).

وينظر: معجم ما استعجم (٩٢٧/٣)، معجم البلدان (٩٢/٤)، المغرب في ترتيب المعرب (٤٠٧/١).

(٤) لم أقف على الحديث مسنداً، إنما ذكره بعض أهل الغريب واللغة، ومنهم صاحب «الصحاح» والمؤلف تبعه في هذا النقل، إذ الكلام بتمامه منه -كما سيأتي-، ومنهم صاحب «النهاية» مادة سلح (٣٤٩/٢)، إلا أنه عندهم بلفظ: «كان أدنى...».

(٥) في الأصل و(س): «ذو»، والمثبت من (ب) و(أ) وهو الموافق لما في «الصحاح».

(٦) هذا التعريف للمَسْلحة بتمامه -مع تقديم وتأخير- في «الصحاح» مادة سلح (٣٧٦/١).

وينظر: النهاية -الموضع السابق-، ترتيب لسان العرب (٢٠٦١/٤).

١٤١- ومنه قوله ﷺ في حديث ...[١]: «دعوا الحبشة ما وَدَعُوكم»[٢].

---

(١) كذا في (ب) كتب كلمة «حديث» ثم ترك مكان راوي الحديث بياض، ومثله في (س) لكن لم يبيض لاسم الراوي. وفي الأصل و(أ): «حديثه» وبدون البياض، ولا معنى لإضافة الهاء؛ لأن صحابي الحديث لم يتقدم.

ويظهر أن ما أثبته هو الأقرب؛ فلعل المؤلف كتب كلمة «حديث» ثم بيض لصحابيه، لكونه مبهماً في «المصابيح» -كما سيأتي- فاجتهد بعض النساخ بإضافة الهاء.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٨٥ ح٤١٨٩) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي عليه السلام قال: «دعو الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة (٤/١١٢ ح٤٣٠٢) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في السير، باب ما جاء في النهي عن تهييج الترك والحبشة (٩/١٧٦)-، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/٢٢٥ ح٢٧٥٤) حدثنا عيسى بن محمد الرملي.

والنسائي في الجهاد، باب غزوة الترك والحبشة في «السنن الصغرى» (٦/٤٣-٤٤ ح٣١٧٦) و«الكبرى» (٣/٢٨-٢٩ ح٤٣٨٥) أخبرنا عيسى بن يونس الرملي الفاخوري.

كلاهما عن ضمرة، عن السَّيْباني، عن أبي سكينة رجل من المحررين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، به. بلفظه. وهو عند النسائي ضمن حديث طويل في قصة حفر الخندق.

دراسة إسناد أبي داود:

١- عيسى بن محمد بن إسحاق، ويقال: عيسى بن محمد بن عيسى. أبو عمير ابن النحاس الرَّملي. مات سنة ست وخمسين ومئتين.

روى عن ضمرة بن ربيعة، وسفيان بن عيينة، والضحاك بن مخلد وغيرهم.

وعنه أبو داود، والنسائي، وابن أبي عاصم وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة من أحفظ الناس لحديث ضمرة».

وقال أبو زرعة: «ثقة رضى».

وقال النسائي ومسلمة بن قاسم: «ثقة».

=

وقال أبو حاتم: «كان من عباد المسلمين، كان يطلب العلم وعلى ظهرة خريقة قدر ذراع، يختلف إلى الوليد وضمرة».

وفي «التقريب»: «ثقة فاضل».

الجرح والتعديل (٦/٢٨٦)، تهذيب الكمال (٤٦٥٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/٥٢)، الكاشف (٤٣٩٥)، تهذيب التهذيب (٨/٢٠٤)، التقريب (٥٣٢١).

٢- ضَمْرَة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبدالله الرملي، أصله دمشقي. مات سنة اثنتين ومئتين.

روى عن أبي زرعة يحيى بن أبي عمرو السيباني، والأوزاعي، والوليد بن مسلم وغيرهم.

وعنه عيسى بن محمد الرملي، وعيسى بن يونس الرملي، وهشام بن عمار وغيرهم.

قال الإمام أحمد -في رواية أبي داود-: «ثقة ثقة». وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عنه، فقال: «من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه». وفي موضع آخر قال: سمعته يقول: «ضمرة رجل صالح، ثقة ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق».

وقال ابن معين والعجلي والنسائي: «ثقة».

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً خيراً، لم يكن هناك أفضل منه».

وقال آدم بن أبي إياس: «ما رأيت أحداً أعقل لما يخرج من رأسه منه».

وقال أبو سعيد بن يونس: «كان فقيههم في زمانه».

وقال أبو حاتم: «صالح».

وقال الساجي: «صدوق يهم، عنده مناكير».

خلاصة حاله: «ثقة» كما قال أكثر المحدثين.

ولا يمنع هذا أن يهم في حديث أو ينكر عليه، فقد أنكر عليه الإمام أحمد وغيره حديث: «من ملك ذا رحم محرم فهو عتيق» إلا أن الأصل فيه أنه ثقة، ولذا وثقه الإمام أحمد وغيره، وقال عبدالحق الإشبيلي: «ثقة». وقال الذهبي: «مشهور ما فيه مغمز» وقال في «السير»: «الإمام الحافظ القدوة».

ولعل الذين نسبوه إلى الوهم وأنزلوه عن درجة الثقة كالساجي نظروا إلى مثل هذا الوهم، وقد أخذ الحافظ ابن حجر بقول الساجي فقال في «التقريب»: «صدوق يهم قليلاً». والأولى ما قدمته، ولو قال: «ثقة يهم قليلاً» لكان أقرب. والله أعلم.

=

طبقات ابن سعد (٣٩٢٨)، سؤالات أبي داود لأحمد (٢٦٣)، العلل لأحمد (٣٦٠٤، ٢٦٢٤)، الجرح والتعديل (٤/٤٦٧)، تاريخ دمشق (٢٤/٤٠٤)، تهذيب الكمال (٢٩٣٨)، ميزان الاعتدال (٣٩٦٤)، سير أعلام النبلاء (٩/٣٢٥)، تذكرة الحفاظ (١/٣٥٣)، نصب الراية (٣/٢٧٨-٢٧٩)، تهذيب التهذيب (٤/٤٠٣)، التقريب (٢٩٨٨).

٣- السَّيْباني: يحيى بن أبي عمرو، واسم أبي عمرو: زرعة السَّيْباني (بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة)، أبو زرعة الحمصي. ابن عم عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسيبان من حِمْير. مات سنة ثمان وأربعين ومئة أو بعدها.

روى عن أبي سكينة، وأبيه أبي عمرو السيباني، وعبدالله بن الديلمي وغيرهم.

وعنه ضمرة بن ربيعة، وابن عمه الأوزاعي، وعبدالله بن المبارك وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «شيخ ثقة ثقة».

ووثقه أيضاً دحيم والعجلي ويعقوب بن سفيان وأبو علي النيسابوري.

وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة».

الجرح والتعديل (٩/١٧٧)، ثقات ابن شاهين (١٥٤٠)، تهذيب الكمال (٦٨٩٣)، الكاشف (٦٢٢٢)، جامع التحصيل (٨٧٩)، تهذيب التهذيب (١١/٢٢٨)، التقريب (٧٦١٦)، بحر الدم (١١٥٥).

٤- أبو سُكَيْنة رجل من المُحَرَّرين (أي المعتقين).

قال المزي: «روى عن النبيﷺ، وعن رجل عن النبيﷺ. روى عنه بلال بن سعد، ويحيى بن أبي عمرو السيباني» ثم أشار إلى حديثه هذا.

أقول: بعد النظر في كتب التراجم ظهر أن الذين يقال لهم (أبو سكينة) أربعة:

الأول: راوي هذا الحديث.

وهو مترجم في «تهذيب الكمال» (٧٤٠٥)، و«الكاشف» (٦٦٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/١٢٥) و«التقريب» (٨١٣٨).

وذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/٣١٧) وضبطه بضم السين وفتح الكاف.

الثاني: الذي قيل فيه إنه صحابي. وقد روى حديثين:

١- حديث: «إذا ملك أحدكم شيئاً فيه ثمن رقبة فليعتقها...» الحديث. حدث به عنه بلال بن سعد.

=

٢- حديث: «أكرموا الخبز فإن الله أكرمه...» الحديث. وقد رواه عنه حميد بن عبدالله.

وهذان الحديثان خرجهما الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٥/٢٢ ح٨٤٠، ٨٤١) وقال قبل تخريجه لهما: «أبو سكينة غير منسوب، وقد اختلف في صحبته، حدثنا محمد بن أحمد بن البراء، قال: سمعت علي بن المديني يقول: أبو سكينة لا يعلم له صحبة».

وقال أبو القاسم عبدالصمد بن سعيد في كتاب «الصحابة الذين نزلوا حمص»: «أبو السكينة رجل من الصحابة نزل حماة اسمه محلم بن سوار، روى عنه بلال بن سعد». نقله عنه ابن حجر في «التهذيب» و«الإصابة» (١٠٠٤١). ونقل عن ابن منده قوله: «لا يثبت».

ونقل مغلطاي في «الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة» (٢٧٥/٢) عن العسكري قوله: «روى عن النبي ﷺ مرسلاً و لم يدرك، وقد أخرجه بعضهم في المسند وليس يصح سماعه».

وقال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣٠٠٨): «أبو سكينة شامي لا أعرف له نسباً ولا اسماً، روى عنه بلال بن سعد الواعظ، ذكروه في الصحابة ولا دليل على ذلك» ثم ذكر حديثه السابق وقال: «وقد قيل إن حديثه هذا مرسل ولا صحبة له». وأقره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٥٩٧٣).

وجزم أبو حاتم كما في «المراسيل» لابنه عبدالرحمن (٤٤٨) بأن الذي يروي عنه بلال بن سعد لا يسمى ولا صحبة له. وكذلك في «الجرح والتعديل» (٣٨٧/٩).

وفيه أيضاً: «سئل أبو زرعة عن اسمه، فقال: لا أعرف اسمه».

وقال ابن حجر -في ضبطه-: «أبو سكينة مصغراً، وقيل بفتح أوله».

الثالث: الذي يروي عنه أبو بكر بن أبي مريم.

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٧٢/٣) وسماه: (زياد بن مالك).

وكذا قال مسلم في «الكنى» (٤١٥/١)، وأبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٥٤٥/٣) وزاد: «روى عن وابصة بن معبد، روى عنه أبو بكر بن أبي مريم وجعفر بن برقان».

وابن حبان في «الثقات» (٣٣٠/٦) وزاد: «من أهل الشام يروي المراسيل».

وابن ماكولا في «الإكمال» (٣١٩/٤) وضبطه بفتح السين وكسر الكاف وزاد: «حديثه في الشاميين». وهكذا ضبطه ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٦٨٧/٢).

=

وأما الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢٩٦٧) فقال: «زياد بن مليك، أبو سكينة، شيخ مستور، ما وثق ولا ضعف، فهو جائز الحديث، روى عنه جعفر بن برقان وأبو بكر بن أبي مريم، تفرد بحديث: دعوا الحبشة ما ودعوكم». وينظر: «لسان الميزان» (٢/٥٧٨).

الرابع: الذي يروي عنه جعفر بن برقان.

وتقدم في سابقه أن أبا حاتم جعلهما واحداً وكذا فعل الذهبي.

ونقل ابن حجر عن عبدالحق أن اسم أبي سكينة الذي روى عنه جعفر بن برقان: زياد بن مالك.اهـ.

وفرق بينهما ابن ماكولا حيث ضبطه بضم السين وفتح الكاف وقال: «أبو سكينة الحمصي، حدث عن وابصة بن معبد، روى عنه جعفر بن برقان الجزري».

أقـــول: وبعد هذا العرض، فهل هذه التراجم لشخص واحد أو أشخاص.

- فقد رأينا أبا حاتم جعل الثالث والرابع واحداً، بل في «المراسيل» لابنه عبدالرحمن قال: سمعت أبي يقول: «أبو سكينة الذي يروي عن النبيﷺ روى عنه بلال بن سعد، هو عندي أبو سكينة الذي يروي عنه جعفر بن برقان ولا يسمى ولا صحبة له». وهذا يعني أنه جعل الثاني والثالث والرابع واحداً، لكن اختلف قوله هنا بأنه لا يسمى، بأنه قد سماه (زياد بن مالك) -كما تقدم-.

- ويرى عبدالحق أن الثالث والرابع واحدٌ.

- والذهبي في «الميزان» -كما تقدم النقل عنه- جعل الأول والثالث والرابع واحداً. على أنه في «المقتنى» (١/٢٨١) ترجم للأول والثاني والثالث كل واحد منفصلاً عن الآخر.

- وجعل المزي الأول والثاني واحداً. وهو ما يفيده صنيع الحافظ في «التقريب» حيث ترجم للأول -وهو راوي الحديث الذي معنا- وقال: «قيل: اسمه محلم، مختلف في صحبته».

- ويرى الشيخ عبدالرحمن المعلمي -وبعض ما تقدم مستفاد من تعليقه على «التاريخ الكبير»- يرى أن الثاني غير الثالث ثم قال: «والأمر فيما بقي محتمل».

- وصنيع ابن ماكولا -كما تقدم- يفيد التفريق بين الأول والثالث والرابع، ولم يذكر الثاني.

الخلاصة: بعد هذا التفصيل أقول:

١- الذي يظهر أن القول باتحاد الترجمة محتمل ولا دليل واضح يمنع أو يثبت.

=

٢- على القول باتحادها فلم يثبت دليل على صحبته، وأكثر الأئمة على عدم إثباتها. ولذلك اكتفى ابن حجر بقوله: «مختلف في صحبته».

٣- أقرب ما يقال فيه ما قاله الذهبي في «الميزان» قال: «شيخ مستور ما وثق ولا ضعف فهو جائز الحديث». ومثل هذا لا يترك حديثه، ولا يحتج به استقلالاً. والعلم عند الله تعالى.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه (أبو سكينة) لم يوثق ولم يضعف، ولم تثبت صحبته -كما تقدم-.

لكن للحديث شواهد:

- فيشهد لجزئه الأول: حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، عن النبيﷺ قال: «اتركوا الحبشة ما تركوكم، فإنه لا يستخرج كنـــز الكعبة إلا ذي السويقتين من الحبشة».

أخرجه أبو داود في الفتن والملاحم، باب النهي عن تهييج الحبشة (١١٤/٤ ح٤٣٠٩) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في السير، باب ما جاء في النهي عن تهييج الترك والحبشة (١٧٦/٩)- عن القاسم بن أحمد البغدادي.

والبزار في «مسنده» (٣٤٦/٦ ح٢٣٥٥) عن القاسم بن بشر بن معروف.

والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤٥٣/٤) من طريق أحمد بن حبان بن ملاعب.

ثلاثتهم عن أبي عامر العقدي، عن زهير بن محمد، عن موسى بن جبير، عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيف، عن عبدالله بن عمرو، به. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٤٥/٥ ح٢٩١٢) عن ابن أبي كبشة، عن أبي عامر العقدي.

والإمام أحمد (٢٢٦/٣٨ ح٢٣١٥٥) عن عبدالرحمن بن مهدي.

كلاهما عن زهير بن محمد، به، لكن لم يُسَمَّ صحابيه.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الجهاد، باب النهي عن قتال الترك والحبشة ما لم يعتدوا (٥٥١/٥ ح٩٥٧٢): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير موسى بن جبير وهو ثقة».

أقول: هذا الإسناد فيه (موسى بن جبير) الأنصاري المدني الحذاء، مولى بني سلمة. روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ ويخالف». وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله».

=

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»، وكذا قال الهيثمي كما تقدم وفي غير ذلك الموضع أيضاً، وقال ابن حجر: «مستور».

ولعل الأقرب أن يقال فيه: «صدوق يخطئ» فقد انضم إلى ما تقدم -من توثيق ابن حبان ورواية جمع عنه-: التوثيق الفعلي من عدد من الأئمة؛ فقد سبق تصحيح الحاكم والذهبي لحديثه هذا. وخرج له أيضاً ابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» برقم (٣٢٣١، ٦١٨٦)، والضياء في «المختارة» (٢٥٨/١) و(٩/١٨-١٩).

وأما إضافة «يخطئ» فلقول ابن حبان «يخطئ ويخالف». والله أعلم.

ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٢٨١/٧)، الجرح والتعديل (١٣٩/٨)، ثقات ابن حبان (٤٥١/٧)، تهذيب الكمال (٦٢٤٦)، الكاشف (٥٦٨٧)، مجمع الزوائد (١٠٥/٥، ٥٥١)، (٢٥/٧)، تهذيب التهذيب (٣٠٢/١٠)، التقريب (٦٩٩٤).

فالحاصل: أن هذا الإسناد حسن، وأما زهير بن محمد التميمي فقد سبق نقل كلام العلماء فيه (ص١٦٥)، وانتهيت إلى أن ما رواه عنه أهل الشام فهو ضعيف، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح. والراوي عنه في هذا الإسناد اثنان من أصحابه من أهل البصرة من الثقات الحفاظ، وهما عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي. والله أعلم.

- **ويشهد لجزئة الثاني**: حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما مرفوعاً: «اتركوا الترك ما تركوكم».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٥/١٩ ح٨٨٢) حدثنا يحيى بن أيوب العلاف، ثنا أبو صالح الحراني [عبدالغفار بن داود]، ثنا ابن لهيعة، عن كعب بن علقمة التنوخي، حدثني حسان بن كريب، قال: سمعت ابن ذي الكلاع، يقول: سمعت معاوية بن أبي سفيان، به، بلفظه.

وبرقم (٨٨٣) قال: حدثنا أحمد بن عمرو القطراني، ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، ثنا بشر بن السري، ثنا ابن لهيعة، به، وفي أوله قال ابن ذي كلاع: جاء معاوية بريد من صاحب أرمينية، فلما قرأ معاوية الكتاب خرج مغضباً، ثم دعا كاتبه فقال: اكتب إلى صاحب أرمينية جواب كتابه ثكلتك أمك ولا تحركهم بشيء، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تاركوا الترك ما تركوكم».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» -الموضع السابق- برقم (٩٥٧٣) وقال: «فيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات».

=

وَدَعُوكم: تركوكم.

وقلّما يستعملون الماضي منه[١]، إلا ما رُوي في بعض الأشعار، كقول القائل:

غالَه[٢] في الحب حتى وَدَعه[٣].

أقول: هذا الإسناد فيه:

١- عبدالله بن لهيعة. تقدم ذكر الخلاف فيه (ص٦٨٤) وانتهيت إلى أنه (ضعيف، إلا ماكان من حديث العبادلة عنه) وليس هذا الحديث من روايه واحد منهم.

٢- حسان بن كريب الحميري. روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «من جلة المصريين». وقال ابن يونس: «هاجر في خلافة عمر وشهد فتح مصر». وقال الهيثمي: «ثقة».

وقال ابن حجر: «مقبول وله إدراك». ولعل الأقرب أن يقال فيه: «صدوق».

ينظر: الجرح والتعديل (٣/٢٣٤)، الثقات لابن حبان (٤/١٦٤)، مشاهير علماء الأمصار (٩٣٢)، تهذيب الكمال (١١٩٥)، مجمع الزوائد (٨/١٧٢)، تهذيب التهذيب (٢/٢٢٠)، التقريب (١٢٠٥).

والخلاصة: أن إسناد هذا الحديث ضعيف بسبب ابن لهيعة.

وأورده الزرقاني بهذا اللفظ في «مختصر المقاصد الحسنة» (١٦) وقال: «حسن». ولا أدري يريد هذا الحديث، أو سابقه -وهو حديث أبي سكينة عن رجل من أصحاب النبيﷺ- أو يريده بمجموع رواياته، وهو الأولى.

أقول: وحاصل الكلام في هذا الحديث أنه يتقوى بهذين الشاهدين إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) «منه» من (س) و(ب).

(٢) «غَالَه»: من باب (قال) أي أهلكه وأخذه من حيث لم يدر. ينظر: ترتيب اللسان مادة غول (٦/٣٣١٧)، المصباح المنير (٢/٤٥٧).

(٣) كلام المؤلف على ودع، ينظر في: تهذيب اللغة (٣/١٣٦)، الصحاح مادة ودع (٣/١٢٩٦)، المفردات للراغب (ص٨٦١)، المجموع المغيث (٣/٣٩٩) -وهو أقربها للفظ المؤلف-.

والبيت نسبه الأزهري لأنس بن زُنيم الليثي، وصدره:

ليت شعري عن أميري (وعند بعضهم: عن خليلي) ما الذي

=

وقد ذكرنا ذلك[1] في باب الجمعة[2][3].

ويحتمل أن يكون الحديث «ما وادعوكم» أي سالموكم[4]. فسقط الألف عن قلم بعض الرواة.

وقيل لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: ترتيب اللسان مادة ودع (٤٧٩٧/٨).

(١) «ذلك» من (س) و(ب).

(٢) ينظر: الميسر (٣٣٤/١).

(٣) يرد المؤلف بهذا الكلام وبما ذكره في باب الجمعة على من يقول بأن ماضي الفعل (يَدَع) قد أميت.

وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة ودع (١٤٥/٥): عند حديث: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات...» (مسلم/٨٦٥) قال: «يقال: وَدَع الشيء يَدَعُه ودعاً، إذا تركه، والنحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي (يدع) ومصدره، واستغنوا عنه بـ(ترك)، والنبي ﷺ أفصح، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس، وقد جاء في غير حديث، حتى قُرئ به قوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى:٢] بالتخفيف». وانظر المصادر السابقة.

(٤) (وادع) و(ودع) أصلهما واحد، فتراجع المصادر السابقة في توثيق الكلام على (ودع).

١٤٢- ومنه قوله ﷺ في حديث أنس رضي الله عنه: «[وعليك بضواحيها».[1]

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٨٦/٣ ح٤١٩٢) ولفظه: أن النبي ﷺ قال: «يا أنس، إن الناس يمصرون أمصاراً، وإن مصراً منها يقال له: البصرة، فإن أنت مررت بها أو دخلتها فإياك وسباخها وكلاءها وسوقها وباب أمرائها، وعليك بضواحيها، فإنه يكون بها خسف وقذف ورجف، وقوم يبيتون يصبحون قردة وخنازير».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب في ذكر البصرة (١١٣/٤ ح٤٣٠٧) حدثنا عبدالله بن الصباح، ثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد، ثنا موسى الحناط، لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس، عن أنس، به، بهذا اللفظ وفيه: «البصرة أو البصيرة».

دراسة إسناده:

١- عبدالله بن الصباح بن عبدالله الهاشمي مولاهم، العطار، البصري. مات سنة خمسين ومئتين وقيل بعدها.

روى عن عبدالعزيز بن عبدالصمد، ومعتمر بن سليمان، ويزيد بن هارون وغيرهم.

وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود وغيرهم.

قال ابن حجر: «ثقة». وحديثه مخرج في «الصحيحين».

الجرح والتعديل (٨٨/٥)، التعديل والتجريح (٨٣٥/٢)، تهذيب الكمال (٣٣٤٠)، سير أعلام النبلاء (٢٤٠/١٢)، تهذيب التهذيب (٢٣٢/٥)، التقريب (٣٣٩٢).

٢- عبدالعزيز بن عبدالصمد العَمِّي، أبو عبدالصمد البصري. مات سنة سبع وثمانين ومئة.

روى عن موسى الحناط، ومنصور بن المعتمر، وأبي عمران الجوني وغيرهم.

وعنه عبدالله بن الصباح، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

قال الإمام أحمد وأبو زرعة وأبو داود والنسائي: «ثقة».

وقال القواريري: «كان حافظاً».

وقال عبدالرحمن بن مهدي -يوم مات-: «ما مات لكم شيخ منذ ثلاثين سنة يشبهه أو مثله أو أوثق منه».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ».

=

الجمع لابن القيسراني (١/٣١٠)، تهذيب الكمال (٣٤٥٩)، تذكرة الحفاظ (١/٢٧٠)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٢٧)، تهذيب التهذيب (٦/٣٠٩)، التقريب (٤١٠٨).

٣- موسى الحَنَّاط (بمهملة ونون) هو ابن أبي عيسى الغفاري، أبو هارون المدني. واسم أبيه: ميسرة. قال ابن حجر: «من السادسة».

روى عن موسى بن أنس بن مالك، وقيس بن سعد، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم.

وعنه عبدالعزيز بن عبدالصمد، والليث بن سعد، ويحيى القطان وغيرهم.

قال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

الجرح والتعديل (٨/١٥٦)، ثقات ابن حبان (٧/٤٥٤)، تهذيب الكمال (٦٢٩٠)، الكاشف (٥٧٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٢٥)، التقريب (٧٠٠٠).

٤- موسى بن أنس بن مالك الأنصاري، قاضي البصرة. مات بعد أخيه النضر. والنضر كما في «التقريب (٧١٣١): «مات سنة بضع ومئة».

روى عن أبيه، وابن عباس، وابن عمه عمرو بن عبدالله بن أبي طلحة.

وعنه موسى الحناط، وشعبة بن الحجاج، وعبدالله بن عون وغيرهم.

قال ابن سعد وابن معين وأبو حاتم والعجلي: «ثقة».

وكذا قال الذهبي وابن حجر. وحديثه في «الصحيحين».

طبقات ابن سعد (٣٠٧٥)، الجرح والتعديل (٨/١٣٣)، تهذيب الكمال (٦٢٣٧)، الكاشف (٥٦٧٩)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٩٨)، التقريب (٦٩٤٥).

الحكم على الحديث:

تبين من دراسة سنده أن رجاله ثقات، لكن وقع في إسناده عدم الجزم باتصاله، حيث قال الراوي: «لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس». قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٦/١٧٠): «لم يجزم الراوي به».

ويرى العلائي في «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح» (ص٧٠ ح١٦) أن ذلك لا يضر قال: «وهذا الإسناد رجاله على شرط مسلم احتج بهم جلهم، وليس فيه سوى عدم الجزم باتصاله، بل هو بغلبة الظن، وذلك كافٍ كما صرح به أئمة الفن في أمثاله».

=

ضاحية كل شيء: ناحيته البارزة[1].

ومنه حديث عمر رضي الله عنه][2] أنه رأى عمرو بن حُرَيْث[3]، فقال: «إلى أين؟» قال:

أقول: وهذا الحديث مما انتقده الإمام القزويني على صاحب «المصابيح» وحكم عليه بالوضع، معتمداً على ذكر ابن الجوزي له في «الموضوعات».

فقد ذكره ابن الجوزي في كتاب الفضائل والمثالب، باب في ذكر البصرة (١/٣٦٥) وأخرجه من طريق ابن عدي (الكامل ٥/٧٦)، عن أبي يعلى الموصلي (المعجم ص٢٢٥ ح٢٧٣) قال: حدثنا عمار ابن زربي أبو معتمر، ثنا النضر بن حفص بن النضر، عن أبيه، عن جده، عن أنس، به، بمعناه. قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، قال عبدان: كان عمار يكذب».

وترجم ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/٣٩٢) لعمار هذا وقال: سألت أبي عنه فقال: «هو كذاب متروك الحديث» وضرب على حديثه، ولم يقرأه علينا.اهـ.

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٣/٣٢٧): «الغالب على حديثه الوهم».

وقد أجاب العلائي عن الحديث: بأن عمار لم ينفرد به، ثم ذكر إسناد أبي داود وتكلم عليه -كما سبق النقل عنه-.

وقال ابن حجر في «أجوبته عن أحاديث المصابيح» -وهي ملحقة بمقدمة تحقيق «المصابيح» (ص٩١)- الحديث الخامس عشر، قال -بعد أن ذكر إسناد أبي داود-: «ورجاله ثقات ليس فيه إلا قول موسى: لا أعلمه إلا عن موسى بن أنس. ولا يلزم من شكه في شيخه الذي حدثه به أن يكون شيخه فيه ضعيفاً، فضلاً عن أن يكون كذاباً. وتفرد به، والواقع لم يتفرد به، بل أخرج أبو داود أيضاً لأصله شاهداً بسند صحيح من حديث سفينة مولى رسول الله ﷺ».اهـ.

وله شواهد موقوفة على علي وحذيفة وعبدالله بن عمرو رضي الله عنهم. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٧/٤٨٣ ح٣٧٤٠٢، ٣٧٤٠٣)، مصنف عبدالرزاق (١١/٢٥٢ ح٢٠٤٦٣، ٢٠٤٦٤).

(١) بنصه في «الصحاح» مادة ضحا (٦/٢٤٠٦).

(٢) ما بين معقوفتين سقط من الأصل و(أ)، وأثبته من (س) و(ب).

(٣) لعله عمرو بن حُرَيث بن عمرو بن عثمان القرشي المخزومي، له ولأبيه صحبة، نزل الكوفة وولي إمارتها ومات بها سنة خمس وثمانين.

ينظر: الاستيعاب (١٩٠٦)، الإصابة (٥٨٢٤)، التقريب (٥٠٠٨).

إلى الشام. قال: «أما إنها ضاحية قومك»[1] أي ناحيتهم. ومنه الحديث: [«قريشٌ الضَّواحي»[2]، وفي الحديث][3]: «أخاف عليك من هذه الضاحية»[4] أي الناحية البارزة التي لا حائل دونها[5].

---

(١) لم أقف عليه مسنداً، وإنما أورده بعض أهل الغريب واللغة، والمؤلف رحمه الله نقله من «المجموع المغيث» مادة ضحا (٢/٣١٥) فإن هذا الحديث وما تلاه إلى آخر الكلام على حديث أنس بنصه في «المجموع المغيث».

والحديث ذكره أيضاً الأزهري في «تهذيب اللغة» (٢/٤٢٤) وزاد: «وهي اللماعة بالركبان». وذكره أيضاً بالزيادة: الزمخشري في «الفائق» (٢/٣٣٤) وغيرهم.

(٢) في «المجموع المغيث»: «ومنه: قريشٌ الضواحي» بدون كلمة الحديث.

ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث، ولعله قول يقال وليس بحديث، ولذا لما ذكره ابن الأثير في «النهاية» مادة ضحا (٣/٧٢) قال: «ومنه قيل: «قريشٌ الضواحي» أي النازلون بظواهر مكة».اهـ.

وأورده بعضهم بلفظ: «قريشٌ الظواهر» ولم أقف عليه مسنداً أيضاً، وذكره الهروي في «الغريبين» مادة ظهر (٤/١٢١٢).

وأصل هذا أن من نزل الشِّعب بين أَخْشَبَي مكة قيل لهم: (قريشٌ البطاح) ومن نزل خارج الشِّعب قيل لهم: (قريشٌ الظواهر) وأكرمهما قريش البطاح. نقله الأزهري وغيره عن ابن الأعرابي. تهذيب اللغة (٤/٣٩٨).

(٣) ما بين معقوفتين ساقط من الأصل و(أ)، وأثبته من (س) و(ب).

(٤) هذا قاله النبي ﷺ لأبي ذر الغفاري رضي الله عنه، كما عند الواقدي في «المغازي» (٢/٥٣٨) ضمن حديث طويل في قصة إغارة عيينة بن حصن على لقاح رسول الله ﷺ.

وذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٢/٢٨٥)، والزمخشري في «الفائق» مادة لقح (٣/٣٢٨)، وابن الأثير تبعاً لأبي موسى المديني في الموضع السابق.

وللفائدة فإن القصة -بدون هذا القول- مذكورة في «الصحيحين» من حديث سلمة بن الأكوع. عند البخاري برقم (٣٠٤١، ٤١٩٤)، ومسلم (١٨٠٦، ١٨٠٧).

(٥) تقدمت الإشارة إلى أن هذا الكلام منقول عن «المجموع المغيث».

١٤٣- ومنه قول[1] أبي هريرة رضي الله عنه في حديثه: «سمعت خليلي أبا القاسمﷺ»[2].

---

(١) في (س): «حديث».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٨٦/٣ ح٤١٩٣) ضمن حديث يرويه صالح بن درهم قال: انطلقنا حاجين فإذا رجلٌ، فقال لنا: إلى جنبكم قرية يقال لها الأُبُلَّة؟ قلنا: نعم، قال: من يضمن لي منكم أن يصلي في مسجد العَشَّار ركعتين أو أربعاً، ويقول: هذا لأبي هريرة؟ سمعت خليلي أبا القاسمﷺ يقول: «إن الله تعالى يبعث من مسجد العشار يوم القيامة شهداء لا يقوم مع شهداء بدر غيرهم».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب في ذكر البصرة (١١٣/٤-١١٤ ح٤٣٠٨) حدثنا محمد بن المثنى.

والعقيلي في «الضعفاء» في ترجمة إبراهيم بن صالح بن درهم (٥٥/١) حدثني جدي، قال: حدثنا فرج بن عبيد قاضي عبادان.

وابن عدي في «الكامل» في ترجمة خالد بن عمرو القرشي (٣٣/٣) من طريق خالد بن عمرو أبي سعيد القرشي.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٧٩/٣ ح٤١١٥) من طريق محمد بن مخلد الحضرمي.

أربعتهم عن إبراهيم بن صالح بن درهم، قال: سمعت أبي يقول: فذكره. واللفظ لأبي داود، وعند البيهقي زيادة في أوله، واقتصر العقيلي وابن عدي على المرفوع، وليس عندهما اللفظة التي شرحها المؤلف وهي قوله: «خليلي».

وقال العقيلي: «وإبراهيم وأبوه ليسا بمشهورين بنقل الحديث، والحديث غير محفوظ».

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث بأي إسناد كان فهو منكر».

دراسة سند أبي داود:

١- **محمد بن المثنى** أبو موسى البصري. ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٤٥٩).

٢- **إبراهيم بن صالح** بن درهم الباهلي، أبو محمد البصري. قال ابن حجر: «من التاسعة».

روى عن أبيه، ومسلمة بن سالم الجهني.

وعنه محمد بن المثنى، وحبان بن هلال، وخليفة بن خياط وغيرهم.

قال البخاري: «لا يتابع عليه».

=

وقال العقيلي: «إبراهيم وأبوه ليسا بمشهورين بنقل الحديث، والحديث غير محفوظ».

وقال الدارقطني: «ضعيف».

وقال الذهبي: «فيه لين».

وقال ابن حجر: «فيه ضعف».

التاريخ الكبير (١/٢٩٣)، الضعفاء للعقيلي (٤٥)، ثقات ابن حبان (٦/١٥)، الضعفاء للدارقطني (٢٦)، الضعفاء لابن الجوزي (٧٠)، تهذيب الكمال (١٨٣)، ميزان الاعتدال (١١٢)، الكاشف (١٤٦)، المغني في الضعفاء (٩٨)، تهذيب التهذيب (١/١١١)، التقريب (١٨٦).

٣- أبوه: صالح بن درهم الباهلي، أبو الأزهر البصري. من الرابعة.

روى عن أبي هريرة، وابن عمر، وسمرة بن جندب رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه ابنه إبراهيم، وشعبة بن الحجاج، ومسلمة بن سالم الجهني، ويحيى القطان.

قال ابن معين والدارقطني: «ثقة».

وقال أحمد: «لا أعلم إلا خيراً». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي: «ثقة».

العلل لأحمد (١٧٣٣)، التاريخ الكبير (٤/٢٧٨)، الكنى لمسلم (٢١٢)، الجرح والتعديل (٤/٤٠٠)، ثقات ابن حبان (٤/٣٧٦) و(٦/٤٥٧)، ثقات ابن شاهين (٥٤٨)، الضعفاء للدارقطني -ترجمة ابنه إبراهيم- (٢٦)، تهذيب الكمال (٢٨٠٦)، الكاشف (٢٣٣٣)، المقتنى (٣٧٤)، ميزان الاعتدال (٤٤٢)، تهذيب التهذيب (٤/٣٤٠)، التقريب (٢٨٥٥).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ من أجل إبراهيم بن صالح بن درهم. وتقدم قول البخاري: «لا يتابع عليه». وقول العقيلي: «غير محفوظ». وقول ابن عدي: «هذا الحديث بأي سند كان فهو منكر».

أقول: لكن الجملة التي علق عليها المؤلف، والتي لا تعلق لها بمضمون الحديث، وهي قوله: «سمعت خليلي أبا القاسم ﷺ» قد ثبتت عن أبي هريرة في عدة أحاديث في «الصحيحين» وغيرهما، فمن ذلك قوله: «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أرقد».

=

قلت: قد سبق منه هذا القول في عدة أحاديث[١]، وكأنه قول لم يصدر عن رَوِيَّة، بل كان الباعثُ عليه ما عَرَف من قلبه من صدق المحبة، ولو تدبر القول[٢] لم يلتبس عليه كون[٣] ذلك زائغاً عن منهج الأدب، وقد[٤] قال ﷺ: «لو كنت متخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»[٥].

متفق عليه، أخرجه البخاري في التهجد، باب صلاة الضحى في الحضر (ص٢٣١ ح١١٧٨)، وفي الصوم، باب صيام البيض... (ص٣٩٢ ح١٩٨١)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة الضحى... (٤٩٩/١ ح٧٢١).

وغيره من الأحاديث. وينظر: «صحيح مسلم» الأحاديث رقم (١٣٥، ٢٥٠، ٥٧٨).

(١) ليس المراد أنه تقدم في هذا الشرح، وإنما يريد أن هذا القول قد صدر عن أبي هريرة في أحاديث أخرى. ولمراجعتها ينظر الحكم على الحديث السابق.

أقول: وقد صدر هذا أيضاً عن غير أبي هريرة.

فورد عن أبي ذر، عند مسلم (٦٤٨، ١٨٣٧، ٢٦٢٥).

وعن أبي الدرداء، عند ابن ماجه (٣٣٧١، ٤٠٣٤)، وأحمد (٢٧٤٨١، ٢٧٥٥١)، وأبي نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣١٧/٢).

وعن غيرهما من الصحابة.

(٢) «القول» ساقطة من (س).

(٣) «كون» ساقطة من (س).

(٤) في (ب): «ولو».

(٥) جاء هذا الحديث عن عدد من الصحابة، منهم: أبو سعيد الخدري عند البخاري ومسلم، وابن عباس عند البخاري، وابن مسعود وجندب عند مسلم.

وهو بهذا اللفظ من حديث ابن عباس، خرجه البخاري في الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد (ص٩٩ ح٤٦٧).

وقال ﷺ: «إني أبرأ إلى كل خليل من خلته»[١] فليس لأحد أن يدعي خُلته مع برائته عن خلة كل خليل[٢].

---

(١) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق (١٨٥٦/٤ ح٧:٢٣٨٣) من حديث عبدالله بن مسعود. وجمع في حديثه بين هذا الحديث والذي قبله.

(٢) ممن ذهب إلى المنع: عامر الشعبي، كما في «مشكل الآثار»، وهو رأي القاري في «المرقاة».

وذهب النووي والطيـبي وابن حجر وغيرهم إلى أن الممتنع هو أن يتخذ ﷺ خليلاً وليس العكس. قال ابن حجر: «ولا يقال إن المخاللة لا تتم حتى تكون من الجانبين؛ لأنا نقول: إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأطلق ذلك».

وقيل غير ذلك في هذه المسألة، وللاستزادة ينظر: تأويل مختلف الحديث (ص٩٢)، مشكل الآثار (٣٥/٣)، المنهاج للنووي (٢٤٢/٥)، (١٦١/١٥)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٨/ب)، شرح المشكاة للطيـبي (٣٤٣٤/١١)، فتح الباري (٦٨/٣)، (١٧/٧)، مرقاة المفاتيح (٣٢٦/٩).

ومن باب أشراط الساعة

من الصحاح:

١٤٤- قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إذا وُسِد[١] الأمر إلى غير أهله»[٢].

معناه أن يلي الأمر من ليس له بأهل[٣]، فتُلقى له وِسادة المُلْك[٤].

وأراد بالأمر: الخلافة وما ينضم إليها من قضاء وإمارة ونحوهما[٥].

والوَسْد أُخذ من الوِسَاد[٦]، يقال: وَسَدْتُه الشيءَ (بالتخفيف) فتوَسَّدَه[٧]: إذا جعله تحت

---

(١) «وُسِد» بضم الواو وتخفيف السين، هذا ما يدل عليه كلام المؤلف الآتي، وأشار ابن حجر في «هدي الساري» (ص٢١٦) إلى هذا الوجه.

وضبطها ابن حجر أيضاً، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (١/١٥٥) بضم الواو وتشديد السين. وانظر ما سيأتي.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٨٧ ح٤١٩٦) ولفظه: بينما النبي عليه السلام يحدث إذْ جاء أعرابي، قال: متى الساعة؟ قال: «فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة». قال: كيف إضاعَتُها؟ قال: «إذا وُسِد الأمر...».

تخريجه:

أخرجه البخاري في العلم، باب من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه... (ص١٧ ح٥٩)، وفي الرقاق، باب رفع الأمانة (ص١٣٧١ ح٦٤٩٦) وقال في الموضع الثاني: «أسند» مكان «وسد».

(٣) «بأهل» ليست في (س).

(٤) ينظر: المجموع المغيث مادة وسد (٣/٤١١)، النهاية (٥/١٥٩).

(٥) ينظر: الكواكب الدراري (٢/٥)، عمدة القاري (٢/٧).

(٦) قال في «تهذيب اللغة» (١٣/٣٧): «الوساد: كل ما يوضع تحت الرأس وإن كان من تراب أو حجارة». وفي «ترتيب اللسان» مادة وسد (٨/٤٨٣٠): «الوساد والوسادة: المِخَدَّة، والجمع وسائد ووسد...».

(٧) في (س): «فتوسد».

رأسه[1].

ولفظة (إلى) فيها إشكال، إذْ كان من حقه أن يقال: «وسد الأمر لغير أهله» فلعله أتى بها ليدل على إسناد الأمر إليه[2]، وأكبر ظني أني وجدت في بعض الروايات: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله»[3].

---

(١) هذه الجملة من قوله: «وسدته الشيء» إلى هنا دون كلمة (بالتخفيف) بنصها في «الصحاح» مادة وسد (٢/٥٥٠). وقال الزبيدي في «تاج العروس» (٩/٢٩٧): «وقد توسَّدَه ووسَّدَه إياه توسيداً فتَوَسَّد: إذا جعله تحت رأسه. يقال: وَسَّدَ فلانٌ فلاناً وِسادة، وتَوَسَّد وِسادة: إذا وضع رأسه عليها».
وهذا يدل -فيما ظهر لي- على أن السين مشددة في (وسد). والله أعلم. وينظر: تهذيب اللغة، وترتيب لسان العرب -الموضع السابق-.

(٢) ينظر: المجموع المغيث مادة وسد (٣/٤١١)، الكواكب الدراري (٢/٥)، فتح الباري (١/١٧٣).

(٣) هذه رواية البخاري في الرقاق. وراجع تخريج الحديث.

١٤٥- ومنه حديثه الآخر عن النبي ﷺ: «حتى تبلغ المساكن إهاب أو نِهاب»[1].

يريد أن المدينة يكثر سوادها حتى تتصل مساكن أهلها بإهاب[2] أو نِهاب[3].

شك الراوي في اسم الموضع؛ فلم يدر أسمع (إهاب) أم (نِهاب) بالنون بدل الهمزة ؟ أو كان يدعى بكلا[4] الاسمين، فذكر (أو) للتخيير بينهما؟.

وهو من المدينة على أميال، وفي «كتاب مسلم»[5] في حديث سهيل بن أبي صالح[6]، وهو الراوي عن أبيه[7] عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن زهيراً[8] قال: ....

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٨٨/٣ ح٤١٩٨) بهذا اللفظ بدون لفظة «حتى» وكذا هو أيضاً عند مسلم.

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في سكنى المدينة وعمارتها قبل الساعة (٢٢٢٨/٤ ح٢٩٠٣).

(٢) إِهاب: بكسر الهمزة وآخره باء بواحدة. كذا قال عياض وغيره من شراح مسلم ولم يذكروا غيره. وضبطه صاحب «القاموس» بفتح الهمزة كسحاب، وسيأتي ذكر موضعها.

ينظر: إكمال المعلم (٤٤٦/٨)، مشارق الأنوار (٨٠/١)، المفهم (٢٤٣/٧)، المنهاج (٢٤٤/١٧)، القاموس المحيط مادة أهب (٤٩/١).

(٣) ستأتي.

(٤) في الأصل: «بأحد» والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب.

(٥) عقب تخريجه للحديث. وسند مسلم قال: حدثني عمرو الناقد، حدثنا الأسود بن عامر، حدثنا زهير، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٦) سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمَّان، أبو يزيد المدني. قال الذهبي: «كان من كبار الحفاظ، لكنه مرض مرضة غيرت من حفظه» وقال ابن حجر: «صدوق تغير حفظه بأخرة». روى له البخاري مقروناً بغيره ومسلم والأربعة، ومات في خلافة أبي جعفر المنصور.

ينظر: تهذيب الكمال (٢٦٢٩)، سير أعلام النبلاء (٤٥٨/٥)، الميزان (٣٦٠٩)، تهذيب التهذيب (٢٣١/٤)، التقريب (٢٦٧٥)، الكواكب النيرات (٣٠).

(٧) أبوه: هو ذَكْوان السَّمَّان الزَّيَّات، أبو صالح المدني. تقدمت ترجمته (ص٦٧٨).

(٨) زهير هو ابن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي. تقدمت ترجمته (ص٥٠٣).

قلت لسهيل[1]: وكم ذلك من المدينة؟ قال: كذا وكذا ميلاً[2].

قلت: والذي يُعتمد عليه في (نِهاب) أنه بالنون المكسورة، ومن رواة «كتاب مسلم» من يرويه بالياء ولا أحققه[3].

---

(١) في الأصل و(أ): «لزهير» وهو خطأ. والتصويب من (س) و(ب) و«صحيح مسلم».

(٢) قال السمهودي في «خلاصة الوفاء» (٥٥٢/٢، ٤٢٤): «وإليه تضاف بئر إهاب بالحرة الغربية» وينظر: معجم البلدان (٢٨٣/١)، تاريخ معالم المدينة (ص١٧٣).

(٣) هكذا قال المؤلف! والذي ذكره عياض وغيره من شراح مسلم أن أكثر رواة مسلم رووه بالياء المثناة التحتية المكسورة، قال النووي: «وهو المشهور». وذكر النووي وجهاً آخر في الياء، وهو الفتح.

ينظر: مشارق الأنوار (٨٠/١)، إكمال المعلم (٤٤٦/٨)، المفهم (٢٤٣/٧)، المنهاج (٢٤٤/١٧)، مرقاة المفاتيح (٣٣٥/٩).

١٤٦- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه [عن النبي ﷺ][(١)]: «تقيء الأرض أفلاذ كبدها»[(٢)].

قيل: معناه أنها تخرج الكنوز المدفونة فيها[(٣)].

قلت: ويحتمل أنه أراد به[(٤)] ما رسخ فيها من العروق المعدنية[(٥)]، ويدل عليه قوله: «أمثال الأُسطُوانة[(٦)] من الذهب والفضة».

وسمّى ما في الأرض كبداً تشبيهاً بالكبد التي[(٧)] في بطن البعير، وإنما قلنا في بطن البعير[(٨)]؛

---

(١) ما بين معقوفتين من (س) و(ب).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٨٩/٣ ح٤٢٠٢) ولفظه: تقيء الأرض أفلاذ كبدها أمثال الأُسْطُوان من الذهب والفضة، فيجيء القاتل فيقول: في هذا قَتلت، ويجيء القاطع فيقول: في هذا قطعت رحمي، ويجيء السارق فيقول: في هذا قطعت يدي، ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الزكاة، باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها (٧٠١/٢ ح١٠١٣).

(٣) هذا القول وما بعده إلى نهاية شرح هذا الحديث أفاده المؤلف من «الغريبين» مادة فلذ (١٤٧٢/٥) ومادة كبد (١٦٠٩/٥) مع بعض التقديم والتأخير وشيء يسير من التصرف.

وأكثره مذكور في «تهذيب اللغة» باب الذال واللام (٤٣٢/١٤).

(٤) في (س) زيادة كلمة: «أيضاً».

(٥) هذا القول ذكره أيضاً الهروي في «الغريبين» مادة كبد (١٦٠٩/٥).

(٦) لفظ الحديث -كما مضى-: «الأسطوان». قال النووي في «المنهاج» (١٠٢/٧): «والأُسطُوان: بضم الهمزة والطاء، وهو جمع أسطوانة وهي السارية والعمود».

(٧) في (س) و(ب): «الذي».

(٨) جملة: «وإنما قلنا في بطن البعير» تكررت في (س).

لأن ابن الأعرابي[١] قال: «الفِلْذ لا يكون إلا للبعير»[٢].

وخص الكبد؛ لأنها[٣] عند العرب من أطايب[٤] الجزور، فإنها تقول: «أطايب الجزور: السَّنام والمَلْحاء[٥] والكبد».

والأَفْلاذ[٦]: جمع فِلْذَة، وهي القطعة المقطوعة طولاً[٧].

---

(١) هو محمد بن زياد أبو عبدالله الهاشمي مولاهم المعروف بابن الأعرابي، إمام في اللغة والنحو والنسب والتاريخ، وكان صالحاً زاهداً ورعاً صدوقاً كما قال الأزهري. ومن تصانيفه: «النوادر» و«الأنواء» و«تاريخ القبائل» وغيرها. مات بسامراء سنة إحدى وثلاثين ومئتين وله ثمانون سنة.
ينظر: تاريخ بغداد (٥/٢٨٢)، وفيات الأعيان (٤/٣٠٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/٦٨٧)، البلغة (ص١٩٦).

(٢) هكذا نسب المؤلف هذا القول لابن الأعرابي، ويبدو أنه وهم؛ فإن المصدر الذي أخذ عنه المؤلف وهو «الغريبين» نسبه لابن السِّكِّيت (٢٤٤هـ)، وهو في «إصلاح المنطق» (ص١٦) وعبارته: «والفِلْذ: كبد البعير». وكذا ورد أيضاً منسوباً لابن السكيت في «تهذيب اللغة» (١٤/٤٣٢)، و«المعلم» (٢/١٨)، و«إكمال المعلم» (٣/٥٣٣) وغيرها. ولم أر من نسبه لابن الأعرابي. والله أعلم.

(٣) في (س) و(ب): «لأنه».

(٤) في الأصل: «أطيب» والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في «الغريبين».

(٥) جاء في «ترتيب اللسان» مادة ملح (٧/٤٢٥٧): «المَلْحاء من البعير: الفِقَر التي عليها السنام. ويقال: هي ما بين السنام إلى العجز. وقيل: الملحاء لحم مستبطن الصلب من الكاهل إلى العجز».

(٦) هذه الجملة: «أطايب الجزور: السنام والملحاء والكبد. والأفلاذ» سقطت من (س).

(٧) ينظر كذلك: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٣٥، ٤٠٢)، الصحاح مادة فلذ (٢/٥٦٨)، إكمال المعلم (٣/٥٣٣)، مشارق الأنوار (٢/١٩٤).

١٤٧- ومنه حديثه الآخر: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز...» الحديث[(١)][(٢)].

يريد أنها تعلو وتسطع[(٣)] حتى تتضح لها أعناق الإبل في سواد الليل ببُصْرى.

وبُصْرى[(٤)]: مدينة حَوْران[(٥)]. وقيل: هي مدينة قَيْسارِيَّةَ[(٦)][(٧)].

فإن قيل: كيف التوفيق بين هذا الحديث، وبين الحديث الذي يتلوه وهو أيضاً من حديث

---

(١) كلمة: «الحديث» ليست في (س).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٩٠ ح٤٢٠٤) وتتمته: «...تضيءُ أعناقَ الإبل ببُصْرى».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الفتن، باب خروج النار (ص١٤٩٣ ح٧١١٨)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز (٤/٢٢٢٧ ح٢٩٠٢) بلفظه.

(٣) في الأصل و(ب) و(أ): «أو تسطع»، والمثبت من (س).

(٤) في (س): «بصرى» بدون واو.

وبُصْرَى: ضبطها القاضي في «المشارق» (١/١٥١): «بضم الباء وسكون الصاد وفتح الراء».

(٥) حوران: تقع اليوم في سوريا إلى الجنوب من دمشق. ينظر: البلدان لابن الفقيه (ص١٥٦)، معجم البلدان (٢/٣١٧)، أطلس العالم (ص٣٩).

(٦) قيسارية: مدينة في فلسطين على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب من حيفا. ينظر: معجم البلدان (٤/٤٢١)، موسوعة المدن العربية (ص٣٩٦).

(٧) هذا النص في تعيين (بصرى) ورد بنحوه في «إكمال المعلم» (٨/٤٤٣) و«مشارق الأنوار» -الموضع السابق- وزاد في «المشارق» نسبة القول بأنها مدينة حوران إلى البكري، والقول بأنها قيسارية إلى ابن مكي. أقول: وعلى الأول أكثر الشراح.

وينظر: قول البكري في «معجم ما استعجم» (١/٢٥٣)، وينظر أيضاً: معجم البلدان (١/٤٤١)، المفهم (٧/٢٤٢)، المنهاج (١٨/٢٤٤)، الكواكب الدراري (٢٤/١٨٢)، فتح الباري (١٣/٨٦)، عمدة القاري (٢٤/٢١٣)، إرشاد الساري (١٠/٢٠٣).

أبي هريرة[١]؟

وهو مشكل جداً؛ لأنه قال: «أول أشراط الساعة نار...»، فيلزم أن لا تتقدمها التي تخرج من أرض الحجاز، وقد سبقتها ورآها أهل المدينة ومن حولهم رؤية لا مرية فيها ولا خفاء[٢]، فإنها لبثت نحواً من خمسين يوماً تَتَّقِد وترمي بالأحجار المحمرة بالنار من بطن الأرض إلى ما حولها، مُشاكِلة للوصف الذي ذكره الله في كتابه عن[٣] نار جهنم: ﴿تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ۝٣٢﴾

---

(١) هذا وهم من المؤلف -رحمه الله-، فإنما هو من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد أورده البغوي في «المصابيح» عقب الحديث السابق و لم يذكر صحابيه، ولفظه فيه: «أول أشراط الساعة نارٌ تحشر الناس من المشرق إلى المغرب».

أخرجه البخاري عن أنس ضمن حديث طويل في أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته (ص٦٧٧ ح٣٣٢٩)، وفي مناقب الأنصار، باب -بدون ترجمة، قبل باب إتيان اليهود النبيﷺ حين قدم المدينة- (ص٨٠٩ ح٣٩٣٨)، وفي التفسير، في تفسير سورة البقرة، باب: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [الآية:٩٧] (ص٩٢٣ ح٤٤٨٠).

وأخرجه مقتصراً على هذا اللفظ معلقاً مجزوماً به في الفتن، باب خروج النار (ص١٤٩٣).

(٢) يشير المؤلف إلى ما وقع سنة أربع وخمسين وست مئة بالمدينة -وقد عاصرها المؤلف-، وقد ذكر هذه الحادثة ووصفها عدد من المؤرخين وشراح الحديث ممن عاصرها كأبي شامة وأبي عبدالله القرطبي والنووي وغيرهم، ومن ذلك قول النووي: «وقد خرجت في زماننا نار بالمدينة سنة أربع وخمسين وست مئة، وكانت ناراً عظيمة جداً من جنب المدينة الشرقي وراء الحرة تواتر العلم بها عند جميع الشام وسائر البلدان، وأخبرني من حضرها من أهل المدينة».

ينظر: الذيل على الروضتين لأبي شامة (ص١٩٠)، التذكرة للقرطبي (ص٧٢١)، المنهاج (٢٤٢/١٨)، البداية والنهاية (٢٩٧/٩) و(٣٢٨/١٧) و(٢٦/١٩)، الفتح (٨٦/١٣)، إرشاد الساري (٢٠٣/١٠).

(٣) في (س): «على».

كَأَنَّهُ جِمَالاتٌ[1] صُفْرٌ ﴿٣٣﴾[2] وقد سال من[3] ينبوع النار في تلك الصحاري مَدٌّ عظيم شبيه بالصُّفْر[4] المذاب، فيجمد الشيءُ بعد الشيء، فيوجد شبيهاً بِخَبَث الحديد[5].

فالجواب -وبالله التوفيق ومنه المعونة- /أن نقول: إن في أشراط الساعة كثرة، وأولها بعثة [٢٠٧/أ] نبينا ﷺ[6]، فعلمنا[7] بذلك أن قوله: «أول أشراط الساعة» لم يصدر مصدر الإطلاق، بل في أشراط مخصوصة تَقْرُب من زمان الوقوع.

---

(١) كذا في جميع النسخ: «جمالات» بألف بعد اللام جمع جمال، فهو جمع الجمع، وهذه قراءة الجمهور. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: «جِمالة» جمع جمل. ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣٦٥/٦)، الكشف عن وجوه القراءات السبع (٣٥٨/٢)، حجة القراءات (ص٧٤٤).

(٢) سورة المرسلات، الآيتان (٣٢، ٣٣).

(٣) في (أ): «عن».

(٤) الصُّفْر: بضم الصاد ضرب من النحاس. ينظر: ترتيب اللسان مادة صفر (٢٤٥٩/٤)، القاموس (١٤١/٢).

(٥) خبث الحديد: بفتح الخاء والباء، ما تلقيه النار من وسخه إذا أذيب. ينظر: الصحاح مادة خبث (٢٨١/١)، ترتيب اللسان (١٠٨٩/٢).

(٦) جاء في حديث أنس مرفوعاً: «بعثت أنا والساعة كهاتين» متفق عليه. وسيأتي برقم (١٧٠).

وفي حديث المستورد بن شداد: «بعثت في نَفَس الساعة، فسبقتها كما سبقت هذه هذه» وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى. وهو حديث حسن لغيره، وسيأتي برقم (١٧٢).

وفي حديث أبي جَبيرة: «بعثت في نَسَم الساعة» وهو حديث صحيح، ويأتي تخريجه عقب حديث المستورد، وهذه الأحاديث يأتي شرحها في موضعها هناك، ومن ذلك مانقله المؤلف في تفسير الحديث الأخير قال: «قيل في تفسيره: أي في ضعف هبوبها وأول أشراطها، والنسيم: أول هبوب الريح».اهـ.

وقال القرطبي في «التذكرة» (ص٧١١): «أول أشراط الساعة النبي ﷺ؛ لأنه نبي آخر الزمان، وقد بعث وليس بينه وبين القيامة نبي، ثم بين ﷺ ما يليه من الأشراط؛ فقال: أن تلد الأمة ربتها إلى غير ذلك» ونقل عن الضحاك والحسن قولهما: «أول أشراطها محمد ﷺ».

(٧) في (أ): «يعلمنا».

ويحتمل أنه أراد بالنار التي تحشر الناس من المشرق إلى المغرب: «فتنة الترك»[١]؛ فإن الفتنة إذا عظمت وعمت وأسرعت في الناس كانت أشبه شيء بالحريق، لا سيما وقد كان التحريق معظم ما استعانوا به على التخريب. ولا اختلاف بين الحديثين على هذا التأويل[٢].

فإن قيل: أنّى يستقيم لك هذا التأويل وفي حديث أبي سَرِيْحة حذيفة بن أَسِيد[٣] في ذكر الآيات العشر[٤]: «وآخِر ذلك نار تخرج من اليمن -[وفي رواية:][٥] من قعر عدن- تسوق الناس إلى المحشر»[٦]؟

قلنا: لم يذكر في حديث أبي هريرة[٧] رضي الله عنه أن تلك النار تخرج من اليمن أو من قعر عدن، حتى يلزم من «الأول» و«الآخِر» تضاد، فنذهب في حديث أبي هريرة[٨] إذاً إلى ما ذهبنا، ونذهب في حديث أبي سَرِيحة إلى ما يقتضيه ظاهر اللفظ، حتى لا[٩] يختلف الحديثان

---

(١) تقدم التعريف بهم والإشارة إلى فتنتهم. ينظر (ص٨٥١) و(ص٨٦١). وقد ذكر ابن حجر في «الفتح» (٣٨٦/١١) هذا الاحتمال. لكن الأولى حمل الحديث على ظاهره. والله أعلم.

(٢) من قوله: «كانت أشبه شيء» إلى هنا ساقط من (أ)، وقد ألحق بالأصل ثم أُتبع بعلامة (صح). وهو مثبت في (س) و(ب).

(٣) هو حذيفة بن أَسِيْد (بفتح الهمزة) ويقال: ابن أمية بن أسيد الغفاري، أبو سَرِيحة (بمهملتين مفتوح الأول) مشهور بكنيته، صحابي شهد الحديبية وذكر فيمن بايع تحت الشجرة، مات سنة اثنتين وأربعين. ينظر: الكنى لمسلم (١٥٥٣)، الإصابة (١٦٤٩)، التقريب (١١٥٤).

(٤) يعني التي تسبق الساعة.

(٥) ما بين معقوفتين من (س) و(ب). وإثباتها يوافق ما في «صحيح مسلم».

(٦) أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة (٢٢٢٥/٤ ح٢٩٠١).

(٧) الصواب: «في حديث أنس»، وتقدم التنبيه على هذا الوهم.

(٨) صوابه: «حديث أنس».

(٩) «لا» سقطت من (س).

اختلاف تباين وتناقض[١]؛ والأحاديث إذا صحت، ووجد في ظواهرها اختلاف فلابد أن يُؤول كلٌّ منها على وجه لا يلزم منه تباين ولا تناقض[٢]؛ فقد[٣] قدس كلام النبوة عن مقاربة شكٍّ أو مقارنة وهم، اللهم إلا أن يكون في حديث أخطأ فيه سَمْع بعض الرواة فنقل فيه «أول» مكان «آخِر»[٤].

---

(١) للحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/٨٨) رأي آخر في الجمع بينهما حيث يقول: «ويجمع بينهما بأن آخريتها باعتبار ما ذكر معها من الآيات، وأوليتها باعتبار أنها أول الآيات التي لا شيء بعدها من أمور الدنيا أصلاً، بل يقع بانتهائها النفخ في الصور، بخلاف ما ذكر معها فإنه يبقى بعد كل آية منها أشياء من أمور الدنيا».

(٢) في النسخ الأخرى: «وتناقض» مكان: «ولا تناقض».

(٣) في الأصل: «قد» والمثبت من بقية النسخ.

(٤) يعني أنه قال: «أول أشراط الساعة...» بدل أن يقول: «آخر أشراط الساعة...».

ومن الحسان:

١٤٨- حديث أنس رضي الله عنه عن النبيﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان...» الحديث[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٩٠ ح٤٢٠٦) وتتمته: «... فتكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، وتكون الجمعة كاليوم، ويكون اليوم كالساعة، وتكون الساعة كالضرمة بالنار».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الزهد، باب ما جاء في تقارب الزمن وقصر الأمل (٨٥/٧ ح٢٣٣٣) حدثنا عباس بن محمد الدوري، حدثنا خالد بن مخلد.

ونعيم بن حماد في «الفتن» (٤٦١/٢ ح١٧٩٣) عن ابن وهب.

والطبراني في «الأوسط» (٣٧٠/٨ ح٨٩٠٤) حدثنا المقدام، ثنا خالد بن نزار.

ثلاثتهم عن عبدالله بن عمر العمري، عن سعد بن سعيد الأنصاري، عن أنس، به. واللفظ للترمذي وقال: «غريب من هذا الوجه».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سعد بن سعيد إلا عبدالله بن عمر».

دراسة سند الترمذي:

١- عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي، خوارزمي الأصل. مات سنة إحدى وسبعين ومئتين.

روى عن الإمام أحمد، وابن معين، وخالد بن مخلد وغيرهم.

وعنه الترمذي، وأبو داود، والنسائي وغيرهم.

قال النسائي ومسلمة بن قاسم: «ثقة».

وقال الأصم: «لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه».

وقال الخليلي: «متفق عليه».

وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة حافظ».

تاريخ بغداد (١٤٤/١٢)، تهذيب الكمال (٣١٤١)، تذكرة الحفاظ (٥٧٩/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٢٢/١٢)، الكاشف (٢٦٠٩)، تهذيب التهذيب (١١٣/٥)، التقريب (٣١٨٩).

=

٢- **خالد بن مَخْلَد** القَطَواني، أبو الهيثم البَجَلي مولاهم، الكوفي. وقطوان موضع بالكوفة. مات سنة ثلاث عشرة ومئتين.

روى عن عبدالله بن عمر العمري، وسليمان بن بلال، وعلي بن مسهر وغيرهم.

وعنه الإمام البخاري، وعباس الدوري، وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم.

روى عنه البخاري في «صحيحه»، وخرج له مسلم أيضاً، ووثقه بعض العلماء، وأنكر عليه بعضهم أحاديث، وتكلم فيه آخرون بسبب مذهبه.

قال ابن معين: «ليس به بأس».

وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة صدوق».

وقال العجلي: «ثقة، فيه قليل تشيع، وكان كثير الحديث».

وقال صالح بن محمد جزرة: «ثقة في الحديث، إلا أنه كان متهماً بالغلو».

وقال أبو داود: «صدوق ولكنه يتشيع».

وممن تكلم فيه بسبب التشيع: ابن سعد والجوزجاني.

وقال الإمام أحمد: «له أحاديث مناكير».

وقال الأزدي: «في حديثه بعض المناكير، وهو عندنا في عداد أهل الصدق».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه».

وأورد ابن عدي له عشرة أحاديث استنكرها ثم قال: «ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته، فلعله توهماً منه أو حملاً على الحفظ، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به».

وبهذا أخذ الذهبي فقال في «المغني»: «صدوق إن شاء الله». وقال في «من تكلم فيه وهو موثق» و«تذكرة الحفاظ»: «شيعي صدوق» زاد في «التذكرة»: «يأتي بغرائب وبمناكير».

وقال ابن حجر: «صدوق يتشيع وله أفراد».

أقول: وهذا أحسن ما يقال فيه، فهو صدوق حسن الحديث، وتتجنب الأحاديث التي أنكرت عليه، وأما تشيعه: فقال ابن حجر في «هدي الساري»: «إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه». والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٢٧٦٨)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٣٠١)، أحوال الرجال (١١١)، الجرح والتعديل (٣/٣٥٤)، الكامل لابن عدي (٥٩٥)، ثقات ابن شاهين (٣٠٤)، التعديل =

والتجريح (٢/٥٥٣)، تهذيب الكمال (١٦٥٢)، تذكرة الحفاظ (١/٤٠٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/٢١٧)، المغني في الضعفاء (١٨٨١)، من تكلم فيه وهو موثق (١٠٠)، ميزان الاعتدال (٢٤٦٦)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦١٤)، تهذيب التهذيب (٣/١٠١)، التقريب (٦٦٧٧)، هدي الساري (ص٤٢٠).

٣- **عبدالله بن عمر** بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمن العمري المدني، أخو عبيدالله بن عمر وعاصم وأبي بكر. مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومئة.

روى عن سعد بن سعيد الأنصاري، وسالم أبي النضر، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم.

وعنه خالد بن مخلد، وعبدالله بن وهب، وأبو عامر العقدي وغيرهم.

اختلفت أقوال النقاد فيه:

فقال الإمام أحمد -في رواية أبي طالب-: «صالح لا بأس به، وقد روي عنه، ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله».

وقال -في رواية ابنه عبدالله-: «كذا وكذا وكأنه».

وعنه قال: «كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً».

وقال المروذي: ذكره أحمد فلم يرضه، وقال: «لين الحديث».

وقال أبو حاتم: «رأيت أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه». كذا في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«بحر الدم». والذي في «الجرح والتعديل» -المطبوع-: «رأيت أحمد بن صالح...».

وقال ابن معين - في رواية أبي خالد الدقاق -: «صالح ليس به بأس»، وفي موضع آخر من روايته قال: «عبيدالله بن عمر ثقة لا بأس به، وعبدالله أخوه ليس به بأس». وروى أحمد بن سعيد بن أبي مريم عن يحيى قوله: «ليس به بأس يكتب حديثه».

وقال عبدالله بن أحمد: سألت يحيى عنه فقال: «ضعيف».

وقال أحمد بن يونس: «لو رأيت هيئته لعرفت أنه ثقة».

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب».

وقال العجلي: «لا بأس به».

وقال ابن عدي: «لا بأس به في رواياته، وإنما قالوا به لا يلحق أخاه عبيدالله، وإلا فهو في نفسه صدوق لا بأس به».

=

وقال الخليلي: «ثقة، غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه».

وأورد له يعقوب بن شيبة في «مسنده» حديثاً فقال: «هذا حديث حسن الإسناد مدني» وقال في موضع آخر: «هو رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح، وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب، ويزيد في الأسانيد كثيراً».

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبدالرحمن يحدث عنه».

وقال ابن عمار: «لم يتركه إلا يحيى بن سعيد».

هذا جملة ما قيل في توثيقه، وبعضهم كما رأينا اختلفت الرواية عنه، وبعضهم ضم إلى توثيقه الإشارة إلى اضطراب في روايته.

أما جانب الكلام فيه:

فقال علي بن المديني والنسائي: «ضعيف الحديث» وعن النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث يستضعف».

وقال البخاري: «ذاهب، لا أروي عنه شيئاً». وقال أيضاً: «كان يحيى بن سعيد يضعفه».

وقال الترمذي: «يُضَعَّف في الحديث».

وقال صالح بن محمد: «لين مختلط الحديث».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

وقال ابن حبان: «كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فوقع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك».

أقول: وأمام هذه الأقوال يتردد الناقد في حديثه -كما قال الذهبي- بين تحسينه وبين تضعيفه ضعفاً قابلاً للانجبار.

- فمن رأى تحسين حديثه اعتبر أموراً منها:

١- أقوال الموثقين.

٢- أن بعض من تكلم فيه إنما قارنه بأخيه عبيدالله وذلك لا يعني تضعيفه الضعف المطلق، بل في مقابل أخيه الثقة الثبت ولا مقارنة بينهما.

=

٣- أن ما وصف به من الاضطراب في الحديث، والزيادة في الأسانيد، إذا قورن ذلك بكثرة حديثه، إنما ينـــزله إلى أدنى درجات القبول فيصير حديثه حسناً. وقد رأينا أن يعقوب بن شيبة حسن إسناد حديث له مع أنه قال في موضع آخر: «وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب ويزيد في الأسانيد كثيراً». وقول يعقوب بن سفيان: «ثقة صدوق وفي حديثه اضطراب».

وهذا هو صريح رأي ابن عدي، ومشى عليه الذهبي في بعض كتبه، قال في «المغني»: «صدوق حسن الحديث». وقال في «الميزان»: «صدوق، في حفظه شيء». وقال في «السير»: «وكان عالماً عاملاً خيراً، حسن الحديث» ثم ذكر تردده كما أشرت آنفاً.

وهو رأي السخاوي في «التحفة اللطيفة» قال: «وكان صالحاً عالماً خيراً صالح الحديث... وقد روى له مسلم متابعة، فإنه لا يبلغ حديثه درجة الصحة».

- ومن رأى تضعيفه اعتبر أموراً منها:

١- أقوال المضعفين.

٢- أن جرحه جاء مفسراً؛ بأنه يزيد في الأسانيد، ويخالف، وفي حديثه ضعف واضطراب. وكل ذلك منشؤه ضعف الحفظ. بل حتى الذين عدلوه أشاروا إلى ضعف في حفظه.

وأخذ بهذا ابن حجر، فقال في «التقريب»: «ضعيف عابد» وضعفه في مواضع من «الفتح».

أقول: وهذا أحوط، لكن ينظر إلى عبارة أسهل في الجرح. كقول أحمد: «لين الحديث». والله أعلم.

خلاصة حاله: لين الحديث.

طبقات ابن سعد (١٢٨٣)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥٢٣)، من كلام ابن معين في الرجال، رواية الدقاق (١١٥، ١٤٩)، العلل لأحمد (٣٣٣٩، ٣٨٧٧)، من كلام الإمام أحمد، رواية المروذي (١١٧)، الضعفاء الصغير للبخاري (١٨٨)، ترتيب علل الترمذي الكبير (٢/٩٦٧-٩٦٨)، الضعفاء للنسائي (٣٤١)، الجرح والتعديل (٥/١٠٩)، المجروحين (٢/٦)، الكامل لابن عدي (٩٧٦)، الثقات لابن شاهين (٦٠٨)، الضعفاء له (٣٣٥)، من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه له (٢٠)، الإرشاد للخليلي (١/١٩٣)، تاريخ بغداد (١٠/١٩)، تهذيب الكمال (٣٤٤٠)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٣٩)، من تكلم فيه وهو موثق (١٩٠)، ميزان الاعتدال (٤٤٧٧)، المغني (٣٢٨١)،

=

تهذيب التهذيب (٥/٢٨٥)، التقريب (٣٤٨٩)، فتح الباري (٩/٢٩٨)، التحفة اللطيفة للسخاوي (٢/٦٤)، السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل (٢٣٤).

٤- **سعد بن سعيد** بن قيس بن عمرو الأنصاري، المدني. أخو يحيى بن سعيد. مات سنة إحدى وأربعين ومئة.

روى عن أنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وسعيد بن مرجانة وغيرهم.

وعنه عبدالله العمري، وإسماعيل بن جعفر، وسليمان بن بلال وغيرهم.

مختلف فيه:

قال الإمام أحمد وابن معين: «ضعيف». وعن ابن معين: «صالح».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الترمذي: «تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه».

وقال أبو حاتم: «مؤدي». قال ابنه عبدالرحمن: «يعني أنه كان لا يحفظ، ويؤدي ما سمع». وقال ابن القطان الفاسي: «اختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يخففها أي هالك، ومنهم من يشددها أي حسن الأداء» وكذا قال ابن دقيق العيد. ويراجع كتاب «شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال» (ص١٢٢).

وقال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث».

وقال العجلي وابن عمار: «ثقة».

وقال الدارقطني: «ليس به بأس». وخرج له مسلم في «صحيحه».

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين من «الثقات» وقال: «كان يخطئ».

ثم أعاده في أتباع التابعين وقال: «وكان يخطئ، لم يفحش خطؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول».

وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «وكان رديء الحفظ». وذكره في موضع آخر وقال: «وكان يخطئ إذا حدث من حفظه».

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأساً بمقدار ما يرويه».

وقال الذهبي في «السير»: «أحد الثقات».

=

وقال في «الكاشف»: «صدوق». وفي «المغني»: «حسن الحديث».

وقال ابن حجر: «صدوق سيئ الحفظ».

خلاصة حاله: (صدوق يخطئ) أخذاً من قول ابن حبان: «وكان يخطئ، لم يفحش خطؤه...» وحديثه في رتبة الحسن كما قال الذهبي، ولعل هذا أعدل ما يقال فيه، فقد وثقه جماعة وخرج له مسلم، وتكلم بعض العلماء في حفظه، ولذلك نزلت درجته عن الثقة بسبب ذلك و لم يفحش خطؤه حتى يضعف. وينظر دفاع ابن القيم عن هذا الراوي في «تهذيب السنن» (٣/٣٠٨-٣١٢) في تعليقه على حديث: «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال...» الحديث. والله أعلم.

العلل لأحمد (١٢٠٠)، سؤالات أبي داود لأحمد (١٨٢)، الجرح والتعديل (٤/٨٤)، ثقات ابن حبان (٤/٢٩٨) و(٦/٣٧٩)، مشاهير علماء الأمصار (١٠٧٦، ٥٣٥)، الكامل لابن عدي (٧٩٧)، ثقات ابن شاهين (٤٠٥)، من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين (٤١)، تهذيب الكمال (٢٢٠٨)، ميزان الاعتدال (٣١١٢)، سير أعلام النبلاء (٥/٤٨٢)، من تكلم فيه وهو موثق (١٢٢)، الكاشف (١٨٢٧)، المغني في الضعفاء (٢٣٤٠)، تهذيب التهذيب (٣/٤٠٨)، التقريب (٢٢٣٧)، السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل (١٤٨).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ لأن مداره على عبدالله العمري، وهو لين الحديث كما تقدم.

لكن يشهد له حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بنحوه.

أخرجه أحمد (١٦/٥٥٠ ح١٠٩٤٣) حدثنا هاشم.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/٤٣٦ ح٢٩٨٦) حدثنا فهد بن سليمان، قال: حدثنا أبو غسان.

وابن حبان، كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١٥/٢٥٦ ح٦٨٤٢) أخبرنا أحمد بن عبدالله قال: حدثنا النفيلي.

ثلاثتهم عن زهير بن معاوية.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦/١٣٥ ح٦٦٥٠) حدثنا سريج بن يونس، حدثنا عبيدة.

كلاهما عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. (وسقط من مطبوعة «مشكل الآثار»: أبو صالح).

=

يحمل ذلك على قلة بركة الزمان وذهاب فائدته.

أو على أن الناس لكثرة اهتمامهم بما دهمهم من النوازل والمشِّيبات، وشغل قلبهم بالفتن العظام، لا يدرون كيف تنقضي أيامهم ولياليهم؟[1].

فإن قيل: العرب تستعمل قصر الأيام والليالي في المسرات، وطولها في المكاره.

قلنا: المعنى الذي يذهبون إليه في القصر والطول مفارق للمعنى الذي نذهب إليه، فإن ذلك يرجع[2] إلى تمني الإطالة للرخاء أو إلى تمني القصر للشدة. والذي نذهب إليه راجع إلى زوال الإحساس بما يمر عليهم من الزمان لشدة ما هم فيه، وذلك أيضاً صحيح.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/٥٩)، وابن عدي في «الكامل» (٧/١٣٧) من طريق عبدالرحمن ابن مهدي، عن هشيم، عن مجالد، عن عبيدالله بن مسلم، عن أبي هريرة، به.

أقول: وهذا إسناد صحيح. وبه يترقى حديث أنس بن مالك إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) تقدم الكلام على معنى الحديث وأقوال الأئمة في تأويله عند شرح الحديث رقم (١٢٦).

(٢) في النسخ الأخرى: «راجع».

١٤٩- ومنه قوله ﷺ في حديث عبدالله بن حَوَالة[1] رضي الله عنه: «قد دنت الزلازل والبلابل»[2].

---

(١) عبدالله بن حَوَالة (بفتح المهملة وتخفيف الواو) الأزدي، أبو حوالة ويقال: أبو محمد. صحابي، نزل الشام، ومات بها سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ثمانين. ينظر: الاستيعاب (١٥١٨)، الإصابة (٤٦٥٨)، التقريب (٣٢٨٧).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٩٠ ح٤٢٠٧) ولفظه: عن عبدالله بن حوالة أنه قال: بعثنا رسول الله ﷺ لِنَغْنم على أقدامنا، فرجعنا فلم نغنم شيئاً، وعرف الجهد في وجوهنا، فقام فينا فقال: «اللهم لا تَكِلْهم إليَّ فأضعف عنهم، ولا تكلهم إلى أنفسهم فيعجزوا عنها، ولا تكلهم إلى الناس فيسْتأثروا عليهم». ثمَّ وضع يده على رأسي، ثم قال: «يا ابن حوالة، إذا رأيت الخلافة قد نزلت الأرض المقدسة، فقد دنت الزلازل والبَلابِل والأمور العظام، والساعة يومئذ أقرب من الناس من يدي هذه إلى رأسك».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الجهاد، باب في الرجل يغزو يلتمس الأجر والغنيمة (٣/١٩ ح٢٥٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٨٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة عبدالله بن زُغْب الإيادي (١٤/٥١٩) عن أحمد بن صالح.

والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/١٧٣ ح٢٠١٩) -ومن طريقه ابن عساكر (١/٣٩٠)- عن أبي يزيد القراطيسي.

كلاهما عن أسد بن موسى، ثنا معاوية بن صالح، حدثني ضمرة، أن ابن زُغْب الإيادي حدثه، قال: نزل عليَّ عبدالله بن حوالة الأزدي فقال لي: وذكر الحديث. واللفظ لأبي داود.

وأخرجه أحمد (٣٧/١٥١ ح٢٢٤٨٧) -ومن طريقه ابن عساكر في ترجمة عبدالله بن حوالة (٢٧/٤٣٥) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/٢٧٦ ح٢٣٩)-، والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤/٤٢٥) عن عبدالرحمن بن مهدي.

والبخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة ابن زُغْب الإيادي (٨/٤٣٦)، والطبراني -الموضع السابق-، والبيهقي في «سننه» في السير، باب بيان النية التي يقاتل عليها ليكون في سبيل الله عز وجل (٩/١٦٩)، وابن عساكر (١/٣٩٠) عن عبدالله بن صالح.

=

وأبو يعلى في «مسنده» (٦/٢٢٧ ح٦٨٣٢) -ومن طريقه ابن عساكر (٢٧/٤٣٥)- من طريق زيد بن الحباب.

وابن عساكر (١/٣٨٩) والضياء المقدسي (٢٣٨) من طريق ابن وهب.

أربعتهم عن معاوية بن صالح، به. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وأقره الذهبي.

وعند أبي يعلى -ومن طريقه ابن عساكر-: «زُغْب بن فلان الأزدي» مكان: «ابن زُغْب الإيادي» قال ابن عساكر -عقبه-: «كذا قال: وإنما هو عبدالله بن زُغْب».

دراسة سند أحمد:

١- عبدالرحمن بن مهدي. الإمام الحافظ. تقدمت ترجمته (ص١٦٥).

٢- معاوية بن صالح، قاضي الأندلس. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٥٢٧).

٣- ضمرة بن حبيب بن صهيب الزُّبيدي (بضم الزاي)، أبو عتبة الحمصي. مات سنة ثلاثين ومئة.

روى عن عبدالله بن زُغْب الإيادي، وأبي أمامة الباهلي، وعوف بن مالك وغيرهم.

وعنه معاوية بن صالح، وابنه عتبة بن ضمرة، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر وغيرهم.

قال ابن سعد وابن معين والعجلي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «كان ثبتاً متقناً».

وفي «التقريب»: «ثقة».

ترتيب ثقات العجلي (٧٨١)، الجرح والتعديل (٤/٤٦٧)، مشاهير علماء الأمصار (٨٩٧)، تهذيب الكمال (٢٩٣٦)، تهذيب التهذيب (٤/٤٠٢)، التقريب (٢٩٨٦).

٤- ابن زُغْب: عبدالله بن زُغْب (بزاي مضمومة ومعجمة ساكنة ثم موحدة) الإيادي، شامي، حمصي.

مختلف في صحبته:

ذكر بعضهم كأبي زرعة الدمشقي وابن عبدالبر وابن ماكولا أن له صحبة.

وقال ابن منده: «لا يصح».

وقال أبو نعيم: «مختلف في صحبته، يعد من تابعي أهل حمص».

=

وقال أبو أحمد العسكري: «يخرجه بعضهم في المسند، وبعضهم لا يثبت له صحبة».

وذكره الصغاني في «نقعة الصديان» فيمن في صحبتهم نظر.

وممن لا يرى صحبته: الحاكم، حيث قال بعد تخريج حديثه -السابق-: «وعبدالرحمن بن زُغْب الإيادي معروف في تابعي أهل مصر» كذا سماه عبدالرحمن، وجعله من أهل مصر! و لم أر ذلك لغيره.

وترجم ابن حبان في ثقات التابعين من «الثقات» فقال: «زُغْب بن عبدالله، يروي عن عبدالله بن حوالة، روى عنه ضمرة بن حبيب، يغرب».

وهو هذا، فلعل اسمه انقلب عليه. وتقدم أنه ورد في إسناد أبي يعلى: (زُغْب بن فلان الأزدي) وتعقبه ابن عساكر بقوله: «كذا قال وإنما هو عبدالله بن زُغْب».

وقال الذهبي في «الميزان»: «ما روى عنه سوى ضمرة بن حبيب».

أقول: بل ذكر أبو نعيم له راوياً آخر، وهو عبدالرحمن بن عائذ، وحديثه عنه حجة لمن قال بصحبته؛ إذ فيه تصريحه بسماعه من النبيﷺ قال ابن حجر: «والإسناد لا بأ س به». والحديث هو قوله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» أخرجه الطبراني في «طرق حديث: من كذب علي» (ص١٦٥)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» في ترجمة عبدالله بن زُغْب.

ولهذا مال ابن حجر إلى القول بصحبته فقال في «التقريب»: صحابي ونفاها بعضهم».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ليس بمشهور».

أقول: أما على القول بصحبته فلا إشكال. وأما مع نفي الصحبة فلا بد أن نبرز ما يلي:

١- أنه قد روى عنه ثقتان.

٢- وثقه ابن حبان وصحح له الحاكم -ووافقه الذهبي- وخرج له الضياء المقدسي.

٣- أنه معروف بأنه من تابعي أهل حمص.

ومثل هذا يحسن له البعض، وبعضهم يتوقف فيه. والعلم عند الله تعالى.

ثقات ابن حبان (٤/٢٧١)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (١٦٤٨)، الاستيعاب (١٥٣٦)، الإكمال لابن ماكولا (٤/١٨٦)، أسد الغابة (٢٩٥٠)، نقعة الصديان (١٠٦)، تهذيب الكمال (٣٢٧٣)، ميزان الاعتدال (٤٣٢٧)، الكاشف (٢٧٢٤)، جامع التحصيل (٣٥٩)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة لمغلطاي (٥٦٠)، الإصابة (٤٧٠١)، تهذيب التهذيب (٥/١٩١)، التقريب (٣٣٢٣)، الخلاصة للخزرجي (ص١٩٧).

=

البَلْبال: الهَمّ وَوَسْواس الصدر[1].

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه (عبدالله بن زُغْب الإيادي) مختلف في صحبته -كما تقدم-، وعلى القول بصحبته كما رجح ابن حجر فالحديث صحيح، وصححه الحاكم والذهبي -كما تقدم-. والله أعلم.

(١) بنصه في «الصحاح» مادة بلل (١٦٤٠/٤).

والبَلْبال: مفرد بَلابِل. ينظر: تهذيب اللغة (٣٤٢/١٥)، معالم السنن للخطابي (٣٨١/٣)، النهاية لابن الأثير مادة بلبل (١٤٩/١).

١٥٠- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللهﷺ: «إذا اتُّخِذ الفيء[١] دُوَلاً...»[٢].

---

(١) الفيء: هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير قتال.
ينظر: النهاية مادة فيأ (٣/٤٣٤)، التعريفات للجرجاني (ص١٧٠).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٩١ ح٤٢٠٨) ولفظه: «إذا اتخذ الفيء دولاً، والأمانة مغنماً، والزكاة مغرماً، وتعلم لغير دين، وأطاع الرجل امرأته وعق أمه، وأدنى صديقه وأقصى أباه، وظهرت الأصوات في المساجد، وساد القبيلة فاسقهم، وكان زعيم القوم أرذلهم، وأكرم الرجل مخافة شره، وظهرت القينات والمعازف، وشربت الخمور، ولعن آخر هذه الأمة أولها، فارتقبوا عند ذلك ريحاً حمراء وزلزلةً وخسفاً وقذفاً، وآيات تتابع كنظامٍ قطع سلكه فتتابع».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف (٦/٣٦٤ ح٢٢١٢)، حدثنا علي بن حجر، حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن المستلم بن سعيد، عن رميح الجذامي، عن أبي هريرة، به، بلفظه، وقال: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

دراسة سنده:

١- علي بن حُجْر (بضم المهملة وسكون الجيم) ابن إياس السَّعدي، أبو الحسن المروزي، نزيل بغداد، ثم مرو. مات سنة أربع وأربعين ومئتين، وقد قارب المئة أو جاوزها.

روى عن محمد بن يزيد الواسطي، ويزيد بن هارون، وحفص بن سليمان وغيرهم.

وعنه البخاري، ومسلم، والترمذي وغيرهم.

قال النسائي: «ثقة مأمون حافظ».

وقال الخطيب البغدادي: «كان صادقاً متقناً حافظاً».

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ». وخرج له الشيخان.

تاريخ بغداد (١١/٤١٦)، تهذيب الكمال (٤٠٣٦)، تذكرة الحفاظ (١/٤٥٠)، سير أعلام النبلاء (١١/٥٠٧)، تهذيب التهذيب (٧/٢٥٩)، التقريب (٤٧٠٠).

٢- محمد بن يزيد الكَلاَعي، أبو سعيد -أو أبو يزيد أو أبو إسحاق- الواسطي، مولى خولان، شامي الأصل. مات سنة ثمان وثمانين ومئة وقيل بعدها.

=

روى عن المستلم بن سعيد، وإسماعيل بن أبي خالد، والعوام بن حوشب وغيرهم.

وعنه علي بن حجر، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهم.

قال وكيع: «إن كان أحد من الأبدال فهو محمد بن يزيد الواسطي».

وقال الإمام أحمد: «كان ثبتاً في الحديث».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت عابد».

تاريخ بغداد (٣/٣٧١)، تهذيب الكمال (٥٧٠٤)، سير أعلام النبلاء (٩/٣٠٢)، الكاشف (٥٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٩/٤٦٥)، التقريب (٦٤٠٣).

٣- مستلم بن سعيد الثقفي، الواسطي، العابد. من التاسعة.

روى عن رميح الجذامي، وزياد بن ميمون، وخاله منصور بن زاذان وغيرهم.

وعنه محمد بن يزيد الواسطي، ويزيد بن هارون، والحسن بن قتيبة وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «شيخ ثقة من أهل واسط، قليل الحديث».

وقال ابن معين والنسائي: «ليس به بأس». وعن ابن معين: «صالح». وعنه: «صويلح».

وذكره ابن حبان في «الثقات» في أتباع التابعين، ثم أعاده في تبع الأتباع وقال: «ربما خالف».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق عابد ربما وهم».

أقول: قوله: «ربما وهم»، وقول ابن حبان «ربما خالف» يظهر أنهما يشيران إلى ما رواه عباس الدوري عن ابن معين: حدثنا حجاج الأعور قال: قيل لشعبة: إن مستلم بن سعيد خالفك في حرف -فذكره- قال شعبة: ما كنت أظن أن ذاك يحفظ حديثين. قال يحيى: القول قول مستلم. وصحف شعبة.اهـ.

وهذه شهادة من ابن معين بصواب قول مستلم، فالأولى ما قاله الذهبي.

خلاصة حاله: «صدوق عابد».

التاريخ لابن معين رواية الدوري (٣٧٠٨، ٤٨٤٩)، معرفة الرجال له رواية ابن محرز (٣٣٣)، سؤالات أبي داود لأحمد (٤٣٥)، تاريخ واسط (ص٨٤)، الجرح والتعديل (٨/٤٣٩)، ثقات ابن حبان (٧/٥٢٠)، (٩/١٩٦)، ثقات ابن شاهين (١٣١٦)، تهذيب الكمال (٥٨٩١)، الكاشف (٥٣٨١)، تهذيب التهذيب (١٠/٩٥)، التقريب (٦٥٩٠).

=

٤- رُمَيْح (مصغر آخره مهملة) الجُذَامي. من الثالثة.

روى عن أبي هريرة.

وعنه مستلم بن سعيد.

قال ابن القطان: «لا يعرف».

وقال الذهبي وابن حجر: «مجهول».

تهذيب الكمال (١٩٢٦)، ميزان الاعتدال (٢٧٩٧)، الكاشف (١٥٨٩)، ديوان الضعفاء (١٤٢١)، المغني في الضعفاء (٢١٣٣)، تهذيب التهذيب (٢٤٩/٣)، التقريب (١٩٥٧).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند لجهالة (رميح الجذامي). وتقدم قول الترمذي: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وقال الترمذي: «وفي الباب عن علي».

أقول: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنحو حديث أبي هريرة وأوله: «إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء...».

أخرجه الترمذي قبل حديث أبي هريرة فقال: حدثنا صالح بن عبدالله الترمذي، حدثنا الفرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو بن علي، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

وقال: «غريب لا نعرفه من حديث علي بن أبي طالب إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه، وقد رواه عنه وكيع وغير واحد من الأئمة».اهـ.

كذا رواه الترمذي عن صالح بن عبدالله عن الفرج بن فضالة، فجعل راويه عن علي بن أبي طالب: (محمد بن عمرو بن علي) -هذا الذي في «تحفة الأشراف» (٤٤٤/٧). وفي المطبوعة: (محمد ابن عمر بن علي)-.

وكل من رواه عن الفرج بن فضالة -غيره- جعل راويه عن علي: (محمد بن علي بن أبي طالب).

أخرجه ابن حبان في «المجروحين» في ترجمة فرج بن فضالة (٢٠٧/٢) من طريق قتيبة بن سعيد.

=

وابن حبان أيضاً، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦٨٣/٣ ح٣٢٠) من طريق الربيع بن ثعلب. وقرن معه أبو عمرو: محمد بن بكار.

والطبراني في «الأوسط» (١٥٠/١ ح٤٦٩) من طريق أبي توبة.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥٨/٣) من طريق ابنه محمد بن الفرج بن فضالة.

خمستهم عن فرج بن فضالة، به وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلا فرج بن فضالة».

أقول: وحديث هؤلاء الجمع أولى من حديث صالح بن عبدالله الترمذي، ولذا قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢١٩/٢٦): «وهو الأشبه بالصواب» يعني: (عن محمد بن علي، عن علي). ووصف الذهبي في «الميزان» (٤١٦/٥) إسناد الترمذي بالشذوذ. وقال: «ولا يعرف من اسمه عمرو في أولاد علي» ومثله في «التهذيب» لابن حجر (٣٣٥/٩).

أقول: وهذا الإسناد فيه علتان:

الأولى: فيه (فرج بن فضالة) ضعيف كما قال جمهور النقاد، ولا سيما حديثه عن يحيى بن سعيد؛ قال الإمام أحمد: «حدث عن يحيى بن سعيد مناكير». وقال أبو حاتم: «حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار». وكان عبدالرحمن بن مهدي يقول: «أحاديثه عن يحيى بن سعيد منكرة مقلوبة». وكذا قال غيرهم. وفي «التقريب»: «ضعيف».

تنظر ترجمته في: سؤالات أبي داود لأحمد (٣٠٠/أ، ٣٠٤)، الجرح والتعديل (٨٥/٧)، المجروحين (٢٠٦/٢)، الكامل لابن عدي (١٥٧٤)، تهذيب الكمال (٤٧١٤)، ميزان الاعتدال (٦٧٠٢)، الكاشف (٤٤٤٦)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/٨)، التقريب (٥٣٨٣).

وفي هذا الحديث بخصوصه: قال البرقاني -كما في «تهذيب الكمال»- سألت الدارقطني عنه: فقال: «ضعيف». قلت: حديثه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن علي، عن علي، عن النبي ﷺ -فذكره-، قال: «هذا باطل». قلت: من جهة الفرج؟ قال: «نعم». قلت: تخرج هذا الحديث؟ قال: «لا».اهـ. وقال العراقي والمنذري: «ضعيف؛ لضعف فرج بن فضالة». ينظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢٠٣٣/٥)، فيض القدير (٨٠٤/٢).

الثانية: الانقطاع. قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٥٠/٢): «هذا حديث مقطوع، فإن محمداً لم ير علي بن أبي طالب».

=

الدُّوَل: جمع دُولة[١]، وهو[٢] اسم لكل ما يتداول من المال[٣].

يعني أن الأغنياء وأهل الشرف يستأثرون بحقوق الفقراء.

أو يكون المراد منه أن أموال الفيء تؤخذ غلبة وأثرة، صنيع أهل الجاهلية وذوي[٤] العدوان.

وفيه: «والأمانةُ مَغْنماً» أي يذهبون بها فيغتنمونها[٥][٦]، يقال: فلان يَتَغَنَّم الأمر[٧]: أي يحرص عليه كما يحرص على المغانم[٨].

وفيه: «والزكاةُ مَغْرماً» أي يشق عليهم أداؤها حتى يعدونها غرامة[٩].

أقول: يريد (محمد بن عمرو -أو عمر- بن علي بن أبي طالب) على رواية الترمذي.

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٦٧): «إن كانت الرواية الأولى محفوظة فهي مرسلة؛ لأن محمد بن عمرو لم يدرك جده، وإن كانت الثانية فمحمد بن علي هو ابن الحنفية، وذلك مرسل أيضاً؛ لأن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يدركه».

والخلاصة أن حديث علي ضعيف. ضعفه كما أسلفت: ابن الجوزي والعراقي والمنذري، وقال الدارقطني: «باطل» ونقل المناوي في «فيض القدير» -الموضع السابق- أن الذهبي قال: «منكر».

ومثله لا ينهض لتقوية حديث أبي هريرة فيبقى ضعيفاً. والله أعلم.

(١) بضم الدال، ويقال: بفتحها أيضاً. المراجع في الهامش الآتي.

(٢) في (ب): «وهي».

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/١٧٥)، الصحاح مادة دول (٤/١٦٩٩)، النهاية لابن الأثير (٢/١٣١).

(٤) في (أ): «وذو».

(٥) في (س): «فيغتنموا بها».

(٦) قال ابن الأثير: «أي يرى من في يده أمانة أن الخيانة فيها غنيمة قد غنمها». النهاية مادة أمن (١/٧٢).

(٧) في (أ): «الفيء» خطأ.

(٨) قوله: «يقال فلان يتغنم...» إلى هنا، بنصه في «الغريبين» مادة غنم (٤/١٣٩١).

(٩) ينظر: النهاية مادة غرم (٣/٣٢٦).

١٥١- ومنه[١] قوله ﷺ في حديث[٢] أم سلمة رضي الله عنها: «فيُخْسَف بهم بالبَيْداء»[٣].

---

(١) في الأصل: «وفيه»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الجاري على جادة المؤلف.

(٢) «في حديث» سقطت من (س).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٩٣ ح٤٢١٤) ولفظه: «يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هارباً إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة فيخرجونه وهو كاره، فيبايعونه بين الركن والمقام، ويُبعث إليه بعث من الشام فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدال الشام وعصائب أهل العراق فيبايعونه، ثم ينشأ رجل من قريش -أخواله كلب- فيبعث إليهم بعثاً فيظهرون عليهم، وذلك بعث كلب، ويعمل في الناس بسنة نبيهم ويلقي الإسلام بجرانه في الأرض، فيلبث سبع سنين ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون».

تخريجه:

يدور هذا الحديث على (قتادة بن دعامة السدوسي) وقد اختلف عليه:

١- فرواه هشام الدستوائي، عنه، عن صالح أبي الخليل، عن صاحب له، عن أم سلمة مرفوعاً.

رواه هكذا عن هشام:

أ- عبدالصمد بن عبدالوارث.

ب- حرمي بن عمارة.

أخرج حديثهما الإمام أحمد في «مسنده» (٤٤/٢٨٦ ح٢٦٦٨٩) قال: حدثنا عبدالصمد، وحرمي -المعنى-، قالا: حدثنا هشام، به.

- ورواه معاذ بن هشام، عن أبيه هشام، واختلف عليه:

فرواه محمد بن المثنى عنه، كرواية عبدالصمد وحرمي.

أخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب المهدي (٤/١٠٧ ح٤٢٨٦) حدثنا محمد بن المثنى، به.

ورواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤/١٧١ ح١٩٥٥) عنه، عن أبيه هشام، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن مجاهد، عن أم سلمة.

فسمى الواسطة بين أبي الخليل وأم سلمة.

والصواب في حديث معاذ بن هشام: ما وافق عبدالصمد وحرمي، والذي يظهر أن الخطأ إنما أتى منه فإن رواة الوجهين عنه من الأئمة الحفاظ، وأما هو فمع توثيق بعضهم له، لكن قال ابن معين -في رواية-: «صدوق وليس بحجة» وعنه: «ليس بذاك القوي». وقال أبو داود: «كان يحيى لا يرضاه».

=

وقال ابن عدي: «وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق ربما وهم». ينظر: الجرح والتعديل (٢٤٩/٨)، الكامل لابن عدي (١٩١٣)، تهذيب الكمال (٦٠٣٨)، سير أعلام النبلاء (٣٧٢/٩)، ميزان الاعتدال (٨٦٢١)، المغني في الضعفاء (٦٣٠٧)، تهذيب التهذيب (١٧٧/١٠)، التقريب (٦٧٤٢).

فلعل ما وقع في «مسند إسحاق» من أوهام شيخه. والله أعلم.

- ورواه وهب بن جرير بن حازم، عن هشام، واختلف عليه:

فرواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٩٥٤) عن وهب، كرواية عبدالصمد وحرمي.

وخالفه أبو هشام الرفاعي: فرواه عن وهب، عن هشام، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن صاحب له -وربما قال: صالح، عن مجاهد-، عن أم سلمة. كذا بالشك.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٥٩/٦ ح٦٩٠٤) عن أبي هشام، به.

وأخرجه ابن حبان كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١٥٨/١٥ ح٦٧٥٧) عن أبي يعلى، به، بدون شك بل فيه: «عن صالح أبي الخليل، عن مجاهد، عن أم سلمة».

أقول: أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد. تقدمت ترجمته (ص٤٤٠) وتبين أنه ضعيف. ومع ضعفه فقد خالف الإمام الحافظ إسحاق بن راهويه. فالصواب إذاً في حديث وهب ما رواه عنه إسحاق. والله أعلم.

والخلاصة في حديث هشام الدستوائي: عدم تعيين الواسطة بين أبي الخليل وأم سلمة. والله أعلم.

٢- **ورواه همام بن يحيى**، عن قتادة، به. كرواية هشام.

أخرجه أبو داود (٤٢٨٧) حدثنا هارون بن عبدالله، ثنا عبدالصمد، عن همام، به.

٣- **ورواه أبو العوام** عمران بن داوَر القطان، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن عبدالله بن الحارث، عن أم سلمة مرفوعاً. فعين الواسطة التي أبهمت في حديث هشام وهمام.

أخرجه أبو داود (٤٢٨٨)، والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤٣١/٤) من طريق عمرو بن عاصم.

وابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٤٦٠/٧ ح٣٧٢١٢)، والطبراني في «الأوسط» (١٧٥/٩ ح٩٤٥٩)، و«الكبير» (٣٨٩/٢٣ ح٩٣٠) من طريق عفان بن مسلم.

=

والطبراني في «الكبير» (٢٣/٢٩٥ ح٦٥٦) من طريق سهل بن تمام بن بزيع.

ثلاثتهم عن أبي العوام القطان، به. وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «أبو العوام عمران ضعفه غير واحد، وكان خارجياً».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان»! كذا قال، وقد تبين في هذا التخريج أنه قد رواه غيره».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الفتن، باب ما جاء في المهدي (٧/٦١٢ ح١٢٣٩٧) وقال: «فيه عمران القطان وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح».

٤- ورواه معمر عن قتادة، واختلف عليه:

- فرواه عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب المهدي (١١/٣٧١ ح٢٠٧٦٩) عن معمر، عن قتادة مرسلاً.

- ورواه عبيدالله بن عمرو الرقي، عن معمر، واختلف عليه أيضاً:

- فرواه علي بن معبد، عن عبيدالله، عن معمر، عن قتادة، عن مجاهد، عن الخليل أو أبي الخليل، عن أم سلمة موقوفاً.

أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٥/١٠٨٣ ح٥٩٥).

- ورواه عبدالله بن جعفر وحفص بن عمر الرقي عن عبيدالله، عن معمر، عن قتادة، عن مجاهد، عن أم سلمة مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٣٥ ح١١٥٣) حدثنا أحمد، نا عبدالله بن جعفر، به. وقال: «لم يرو هذا الحديث عن معمر إلا عبيدالله». كذا قال، وتقدم أنه رواه أيضاً عبدالرزاق.

وأخرجه في «الكبير» (٢٣/٣٩٠ ح٩٣١) حدثنا حفص بن عمر بن الصباح الرقي، به. وفي «المعجمين»: «قال عبيدالله: فحدثت به ليثاً فقال: حدثنيه مجاهد».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢٣٩٩) وقال: «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله رجال الصحيح».

أقول: الذي يظهر أن هذا اضطراب وقع من معمر، فلم يكن متقناً لحديث قتادة، قال الدارقطني في «العلل»: «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش» ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥٠٨) وفيه أيضاً عن معمر قال: «جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد».

=

وعليه فلا يعول على ما ورد في إسناده، لا سيما وقد خالف من هو أوثق وأتقن لحديث قتادة. وسيأتي بيان ذلك. والله أعلم.

النظر في الخلاف على قتادة:

استقر الخلاف -بعد العرض السابق- على وجهين:

الأول: يرويه هشام الدستوائي ويحيى بن همام كلاهما عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن صاحب له، عن أم سلمة مرفوعاً.

الثاني: يرويه أبو العوام القطان عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن عبدالله بن الحارث، عن أم سلمة مرفوعاً.

والذي يترجح هو الوجه الأول؛ لأمور:

١- أن في رواته (هشام الدستوائي) وهو من أثبت الناس في قتادة -وستأتي ترجمته عند دراسة الإسناد- ومما يناسب ذكره هنا قول شعبة: «كان هشام أحفظ مني عن قتادة». وقال ابن معين: «أوثق الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وهشام». وبنحوه قال أحمد وأبو زرعة والبرديجي.

٢- أن هشاماً قد توبع على رواية هذا الوجه. تابعه: (همام بن يحيى) بن دينار العَوْذيّ. وهو من الثقات، قال الإمام أحمد: «همام ثبت في كل المشايخ». وربما وقعت له بعض الأوهام إذا حدث من حفظه. ولذا قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ربما وهم». وقال الذهبي: «وهمام ممن جاوز القنطرة واحتج به أرباب الصحاح».

وأثنى بعض العلماء على حديثه عن قتادة خاصة: قال عمرو بن علي: «الأثبات من أصحاب قتادة: ابن أبي عروبة، وهشام، وشعبة، وهمام». وقال عبدالله بن المبارك: «همام ثبت في قتادة». ولما ذكر علي بن المديني المقدمين في قتادة قال: «ولم يكن همام عندي بدون القوم في قتادة» وعنه: «وهمام أسندهم إذا حدث من كتابه، هم هؤلاء الأربعة أصحاب قتادة». يعني سعيد وشعبة وهشام وهمام.

تنظر ترجمته في: معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز (١٩٤/٢)، الجرح والتعديل (١٠٧/٩)، الكامل لابن عدي (٢٠٤٧)، تهذيب الكمال (٦٦٠٢)، ميزان الاعتدال (٩٢/٧)، سير أعلام النبلاء (٢٩٦/٧)، شرح العلل لابن رجب (٥٠٣/٢)، تهذيب التهذيب (٦٠/١١)، التقريب (٧٣١٩).

=

٣- أن راوي الوجه الثاني وهو (عمران بن داوَر أبو العوام القطان) مختلف فيه، وتكلم بعض العلماء في حفظه. وقد تقدمت ترجمته (ص٦٦٤) وانتهيت إلى أنه (صدوق يهم) وعليه فلا تطمئن النفس إلى ما ينفرد به دون الثقات من أصحاب قتادة. والله أعلم.

دراسة سند أحمد -عن عبدالصمد-:

١- عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٥٦٤).

٢- هشام بن أبي عبدالله: سَنْبَر (بمهملة ثم نون ثم موحدة، وزن جعفر)، أبو بكر البصري الدَّسْتَوائي (بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد، كذا ضبطها ابن حجر. وقيل: بضم المثناة)، نسبة إلى (دَسْتوا) بلد بالأهواز كان يبيع الثياب التي تجلب منها فنسب إليها.

مات سنة أربع وخمسين ومئة، وقيل قبل ذلك.

روى عن قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وأيوب السختياني وغيرهم.

وعنه عبدالصمد بن عبدالوارث، وابنه معاذ بن هشام، ويحيى القطان وغيرهم.

قال ابن معين: «كان يحيى بن سعيد إذا سمع الحديث من هشام لا يبالي أن لا يسمعه من غيره».

وقال معلى بن منصور: «سألت ابن علية عن حفاظ أهل البصرة، فذكر هشاماً الدستوائي».

وقال وكيع وعلي بن المديني: «كان ثبتاً».

وقال أبو داود الطيالسي: «كان أمير المؤمنين في الحديث».

وقدمه جماعة في قتادة ويحيى بن أبي كثير وحماد بن أبي سليمان.

وقال في «التقريب»: «ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر».

تاريخ الدوري عن ابن معين (٦١٧/٢)، الجرح والتعديل (٥٩/٩)، اللباب لابن الأثير (٥٠١/١)، تهذيب الكمال (٦٥٨٢)، سير أعلام النبلاء (١٤٩/٧)، ميزان الاعتدال (٩٢٣٧)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٠٣/٢)، تهذيب التهذيب (٤٠/١١)، التقريب (٧٢٩٩)، هدي الساري (ص٤٧١).

٣- قتادة بن دعامة السدوسي. ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

٤- صالح بن أبي مريم الضُّبَعي مولاهم، أبو الخليل البصري. من السادسة. وقال الذهبي: «بقي إلى حدود المئة».

=

روى عن عبدالله بن الحارث بن نوفل، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، ومجاهد بن جبر وغيرهم.

وعنه قتادة، وأيوب السختياني، ومنصور بن المعتمر وغيرهم.

قال أحمد وابن معين وابن سعد وأبو داود والنسائي: «ثقة».

وكذا قال الذهبي وابن حجر. واحتج به الجماعة.

طبقات ابن سعد (٣١٥٧)، سؤالات أبي داود لأحمد (٤٥٠)، الكنى لمسلم (١٠٢٣)، الجرح والتعديل (٤/٤١٥)، تهذيب الكمال (٢٨٣٧)، سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٩)، الكاشف (٢٣٦١)، تهذيب التهذيب (٤/٣٥٣)، التقريب (٢٨٨٧)، بحر الدم (٤٥٠).

٥- صاحب له:

قد أسلفت عند تخريج الحديث أن طرقه وردت على ثلاثة أحوال:

أ- لم يسم فيها هذا الصاحب كما هنا. وهي رواية هشام الدستوائي وهمام بن يحيى عن قتادة.

ب- عين فيها هذا الصاحب بأنه (مجاهد) يعني ابن جبر الإمام والمفسر المشهور. لكن هذه -كما قدمت- معلولة، و لم يأخذ بها أحد من أهل العلم.

ج- عين بأنه: (عبدالله بن الحارث) وهو ابن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمير البصرة. قال ابن حجر: «له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبدالبر: أجمعوا على ثقته». وروى له الجماعة.

ينظر: الجرح والتعديل (٥/٣٠)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (١٦٠٣)، الاستيعاب (١٥٠٠)، تهذيب الكمال (٣٢١٦)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة لمغلطاي (٥٣٢)، تهذيب التهذيب (٥/١٥٧)، الإصابة (٦١٨٤)، التقريب (٣٢٦٥).

أقول: وهذه هي رواية أبي العوام القطان عن قتادة. وقد أخذ بها جماعة من العلماء؛ كأبي حاتم الرازي كما في «العلل» لابنه عبدالرحمن (٢/٤١٠-٤١١)، والمنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٦/١٦١)، والمزي في «تحفة الأشراف» (١٣/١٥)، وفي «تهذيب الكمال (٣٥/٨٠)، والذهبي في «الكاشف» (٢/٤٩٩)، والعراقي في «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (٣/١٦٠٨)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٢/٣٩٢)، وفي «التقريب» (ص٧٣٣).

أقول: ويمكن القول بأن ما ورد في رواية أبي العوام يتجاذبه طرفان:

=

الأول: يرى أن أبا العوام ليس في الثقة والضبط بحيث تطمئن النفس إلى ما ينفرد به دون الثقات من أصحاب قتادة كهشام وهمام، فانفراده عنهم يعتبر في الحقيقة مخالفة لهم.

وهذا ما رجحته عند ذكر الخلاف على قتادة، وذكرت هناك أسباب الترجيح.

وقال الشيخ عبدالرحمن المعلمي في تعليقه على «المنار المنيف» (ص١١١): «وعبدالله بن الحارث ومجاهد من الثقة والنباهة بحيث يبعد أن يُكنَّى عن أحدهما هذه الكناية، فالظاهر أن الصاحب ثالث».

وقال أيضاً: «ويبعد أن يكون الخبر عند هؤلاء كلهم [يعني عبدالله بن الحارث ومجاهد وهذا الصاحب] وينفرد به عنهم جميعاً صالح».

وممن ذهب إلى هذا الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٩٦٥).

الثاني: طرف يرى أن ماورد في رواية أبي العوام زيادة من مقبول الرواية لا تخالف ما رواه غيره فيجب الأخذ بها. ومن هنا أخذ بعض العلماء بروايته في تعيين المبهم.

ويمكن أنهم وقفوا على أسانيد -لم نقف عليها- توبع فيها أبو العوام، أو تأكد لهم بثاقب بصيرتهم أن أبا العوام لم يهم في روايته.

والحق أن المرء يقف موقف إجلال وإكبار لهؤلاء الأئمة، واحترام وتقدير لما ذهبوا إليه، ويدعوه هذا إلى التردد وعدم القطع بخطأ رواية أبي العوام.

إلا أن صحة الحديث لم تكن متوقفة على تعيين المبهم -كما سيأتي-. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند وهذا السياق ضعيف لسببين:

١- إبهام صاحب أبي الخليل، على القول بإعلال رواية أبي العوام القطان.

٢- قتادة بن دعامة. كثير التدليس معروف به. وقد وضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و لم أقف على تصريحه بالسماع.

وللحديث طريق آخر أشار إليه الطبراني -كما تقدم- حيث قال عقب تخريجه للحديث: «قال عبيدالله بن عمرو: فحدثت به ليثاً فقال: حدثني به مجاهد».

يعني أن ليثاً وهو ابن أبي سليم يحدث به عن مجاهد، عن أم سلمة، مرفوعاً.

لكن ليث بن أبي سليم ضعيف الحديث، وقد اختلط جداً فاضطرب حديثه. وقد تقدمت ترجمته (ص٨٢٣). فلا يعول على متابعته.

=

البَيْداء: أرض مَلْساء بين الحرمين[1]. وفي الحديث: «يخسف بالبَيْداء بين المسجدين»[2]

والعجب أن ابن قيم الجوزية قال في «المنار المنيف» (ص١١١): «والحديث حسن، ومثله مما يجوز أن يقال فيه: صحيح»! مع ما فيه من ذكر الأبدال، وقد حكم على أحاديث الأبدال بالبطلان في نفس الكتاب (ص١٠٣).

ولعله نظر إلى وروده من طرق متعددة دون أن ينتبه إلى ما فيها من علة، أو نظر إلى ورود أصله في الصحيح.

فإن أصل الحديث في «صحيح مسلم» في الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت (٢٢٠٨/٤ ح٢٨٨٢) من طريق عبيدالله بن القبطية قال: دخل الحارث بن أبي ربيعة وعبدالله ابن صفوان وأنا معهما على أم سلمة أم المؤمنين فسألاها عن الجيش الذي يخسف به وكان ذلك في أيام ابن الزبير، فقالت: قال رسول الله ﷺ: «يعوذ عائذ بالبيت فيبعث إليه بعث، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم» فقلت: يارسول الله فكيف بمن كان كارهاً؟ قال: «يخسف به معهم، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته». انتهى لفظ مسلم وورد أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها في «الصحيحين».

أخرجه البخاري في البيوع، باب ما ذكر في الأسواق (ص٤١٨ ح٢١١٨)، ومسلم في الموضع السابق برقم (٢٨٨٤) بمعنى اللفظ السابق بدون القصة.

ونلاحظ في لفظ الصحيح أنه لم يرد ذكر للاختلاف والبيعة والعصائب والأبدال وكلب. فهذه هي التي يتوقف في إثباتها. والله أعلم.

(١) بنحوه في «تهذيب اللغة» (٢٠٦/١٤)، و«الغريبين» مادة بيد (٢٣٣/١).

(٢) المسجدان هما مسجد مكة ومسجد المدينة، ولم أقف على حديث بهذا اللفظ، ويظهر أن مراد المؤلف هو الإشارة إلى ما ورد في حديث أم سلمة هذا، وليس الاستشهاد بحديث آخر، إلا أنه أورده بمعناه ولفظه -كما سبق-: «فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة» ولا فرق بين هذا اللفظ وبين ما أورده من جهة المعنى. والله أعلم.

وليست بالبيداء التي أمام ذي الحُلَيْفة[١]، وهي[٢] شَرَف من الأرض[٣].

وفيه: «أتاه أَبْدال أهل الشام وعَصائب أهل العراق» الأَبْدال: قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر[٤]. وقيل للواحد منهم بَدِيل[٥].

---

(١) ذو الحُلَيْفة: بضم الحاء وفتح اللام، ميقات أهل المدينة، يبعد عنها تسعة أكيال، وهو أبعد المواقيت عن مكة. ينظر: معجم ما استعجم (١/٤٦٤)، المطلع على أبواب المقنع (ص١٦٤)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص١٠٣).

(٢) الضمير يعود على البيداء التي أمام ذي الحليفة.

(٣) هذا الكلام مستفاد من «معجم ما استعجم» (١/٢٩١).

أقول: نفي المؤلف أن تكون البيداء التي يقع فيها الخسف هي بيداء المدينة يظهرأنه ناشئ عما وقع في «صحيح مسلم» (٤/٢٢٠٩) حيث أخرج أصل هذا الحديث -كما تقدم في تخريجه- ثم نقل محاورة بين عبدالعزيز بن رفيع -أحد رواته- وبين أبي جعفر الباقر، حيث إن أبا جعفر كان يقول: هي بيداء المدينة، فلقيه عبدالعزيز بن رفيع فقال: إنها -يعني أم سلمة- إنما قالت: «ببيداء من الأرض» فقال أبو جعفر: كلا والله، إنها لبيداء المدينة.اهـ.

وأكثر الشراح على خلاف قول المؤلف. ينظر: إكمال المعلم (٨/٤١٥)، مشارق الأنوار (١/١٥١)، معجم البلدان (١/٥٢٣)، المنهاج للنووي (١٨/٢٢١)، فتح الباري (٤/٣٩٩)، مرقاة المفاتيح (٩/٣٥٣).

(٤) في الأصل: «آخر» والمثبت من النسخ الأخرى وهو الموافق لما في «الصحاح».

(٥) هذا التعريف للأبدال من «الصحاح» مادة بدل (٤/١٦٣٢).

وينظر: «الغريبين» (١/١٥٦)، النهاية (١/١٠٧).

ومسألة الأبدال من المسائل التي توسع فيها أهل التصوف ولهم فيها كلام طويل، وقد تناولها شيخ الإسلام ابن تيمية بإسهاب، وبين أن هذه الأسماء ليست موجودة في كتاب الله ولا هي أيضاً مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح. وله كلام طويل وتفصيل حسن في هذه المسألة وما شابهها يحسن الرجوع إليه في «مجموع الفتاوى» (١١/٤٣٣-٤٤٤).

وكذا حكم تلميذه ابن قيم الجوزية في «المنار المنيف» (ص١٠٣) على أحاديث الأبدال بالبطلان.

وينظر: المقاصد الحسنة (ص٣٢)، سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (٢/٣٣٩).

«وعصائب أهل العراق»: يحتمل أنه أراد بها خيارهم، من قولهم: «ذاك رجل من عَصَب القوم وعصْبهم» أي من خيارهم[١].

وفيه: «ثم ينشأ رجل من قريش أخواله كَلْب» يريد أن[٢] أم القرشي تكون كَلْبية[٣]، فينازع المَهْديّ[٤] في أمره، ويستعين عليه بأخواله من بني كلب.

---

(١) هذا التعريف من قوله: «ذاك رجل...» بنصه في «إصلاح المنطق» (ص٤٠).

وعنه نقل الأزهري في «تهذيب اللغة» (٢/٤٩) وابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٤/٣٤٠). و لم ترد عندهم كلمة «وعصبهم».

واختار المؤلف هذا التعريف لعصائب أهل العراق من أجل مقابلتهم بأبدال أهل الشام.

وقال ابن الأثير: «العصائب: جمع عصابة، وهم الجماعة من الناس من العشرة إلى الأربعين ولا واحد لها من لفظها.. ثم قال: وقيل: أراد جماعة من الزهاد سماهم بالعصائب لأنه قرنهم بالأبدال..» النهاية مادة عصب (٣/٢٢٠).

(٢) «أن» سقطت من (أ).

(٣) نسبة إلى (كَلْب) بفتح الكاف وسكون اللام، وهي قبائل متعددة؛ منها كلب من اليمن، ومنها كلب ابن عوف من بني ليث، ومنها كلب بن عمرو من بجيلة. ينظر: الأنساب للسمعاني (٥/٨٥)، اللباب (٣/١٠٤).

(٤) اختلف الناس في تحديد شخص المهدي، والذي عليه جماهير أهل السنة سلفاً وخلفاً أنه من أهل بيت النبي ﷺ، اسمه كاسم النبي ﷺ واسم أبيه كاسم أبي النبي ﷺ، يخرج في آخر الزمان، ويؤيد الله به الدين، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً.

هذا بعض ما دلت عليه الأحاديث الثابتة في شأن المهدي، ولأهمية هذا الموضوع وكثرة الاختلاف والخلط فيه فقد أفرده بعض العلماء بالتصنيف قديماً وحديثاً، ومن أوسع الكتب المطبوعة ما كتبه الشيخ الدكتور: عبدالعليم البستوي بعنوان «الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل» وهو قسمان: الأول: في الأحاديث والآثار الصحيحة، والثاني: في الضعيفة والموضوعة.

ومنها: «الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر» للشيخ حمود التويجري، وكتاب «عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر» للشيخ عبدالمحسن العباد وغيرها. وينظر أيضاً: التذكرة للقرطبي

=

«فيبعث إليهم» أي إلى المبايعين «بعثاً»، فيظهر المبايعون على البعث الذي بعثه القرشي[1].

(ص٦٩١ ومابعدها)، البداية والنهاية -قسم النهاية- (١٩/٥٥-٦٧)، المنار المنيف (ص١٠٧-١٢٢) وكذا الكتب المؤلفة في الفتن وأشراط الساعة. وانظر أيضاً تخريج الحديث الآتي (١٥٢).

أقول: وتعيين المؤلف بأن المنازَع (بفتح الزاي) هو المهدي لم يأت مصرحاً به في حديث صحيح -حسب علمي-، وإنما هو اجتهاد منه مرده -فيما يظهر- إلى وجود التشابه بين أحاديث المهدي وأحاديث هذا العائذ بالبيت، وإلى ورود بعض الروايات التي لم تثبت، وقد وافقه على هذا بعض العلماء؛ فهو صنيع أبي داود حيث أورد هذا الحديث ضمن أحاديث كتاب المهدي من «سننه» كما تقدم، وقبله عبدالرزاق في «المصنف» وتقدم أيضاً، وقال بعض العلماء بخلاف قول المؤلف. وينظر: التذكرة للقرطبي (ص٦٩١)، فتح الباري (٤/٤٠٠)، وتعليق الدكتور: رضاء الله المباركفوري على «السنن الواردة في الفتن» (٥/١٠٨٦). والله أعلم.

(١) ذكر بعض العلماء بأن هذا الرجل القرشي هو (السُّفْياني)، لكن هذا لم يثبت.

وينظر في بحث هذه المسألة: الفتن لنعيم بن حماد (١/٢٧٨-٣٣١)، التذكرة للقرطبي (ص٦٩٣ وما بعدها)، وتعليق الشيخ الدكتور: رضاء الله المباركفوري على «السنن الواردة في الفتن» (٥/١٠٢٣-١٠٢٨).

١٥٢- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «حتى يتمنى الأحياءُ الأمواتَ»(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٩٣/٣ ح٤٢١٥) ولفظه: عن أبي سعيد أنه قال: «ذكر رسول الله ﷺ بلاءً يصيب هذه الأمة حتى لا يجد الرجل ملجأً يلجأ إليه من الظلم، فيبعث الله رجلاً من عِتْرتي أهل بيتي، فيملأ به الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض، لا تدع السماء من قطرها شيئاً إلا صبته مدراراً، ولا تدع الأرض من نباها شيئاً إلا أخرجته، حتى يتمنى الأحياءُ الأمواتَ، يعيش في ذلك سبع سنين أو ثماني سنين أو تسع سنين».

تخريجه:

الحديث بهذا السياق مروي من طريق معاوية بن قرة، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب المهدي (٣٧١/١١ ح٢٠٧٧٠) -وعنه نعيم بن حماد في «الفتن» (٣٥٨/١ ح١٠٣٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٦٠/٤)، والبغوي في «شرح السنة» في الفتن، باب المهدي (٨٥/١٥ ح٤٢٨٠)- أخبرنا معمر، عن أبي هارون العبدي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٤٦٥/٤) أخبرني الحسين بن علي بن محمد ابن يحيى التميمي، أنبأ أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن حيدر الحميري بالكوفة، ثنا القاسم بن خليفة، ثنا أبو يحيى عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني، ثنا عمر بن عبيدالله العدوي.

كلاهما عن معاوية بن قرة، به. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وتعقبه الذهبي فقال: «سنده مظلم».

دراسة سند عبدالرزاق:

١- معمر بن راشد الصنعاني. ثقة ثبت فاضل. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- أبو هارون: عُمَارة (بضم أوله والتخفيف) ابن جُوَيْن (بجيم مصغر) العبدي، البصري، مشهور بكنيته. مات سنة أربع وثلاثين ومئة.

روى عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر رضي الله عنهم، ومعاوية بن قرة.

وعنه معمر بن راشد، وعبدالوارث بن سعيد، وحماد بن سلمة وغيرهم.

قال الإمام أحمد والنسائي والحاكم أبو أحمد: «متروك».

=

ورماه بالكذب: ابن معين وابن علية وحماد بن زيد والجوزجاني.

وقال ابن حجر: «متروك، ومنهم من كذبه، شيعي».

الكنى لمسلم (٣٦١٧)، المجروحين لابن حبان (١٧٧/٢)، الكامل لابن عدي (١٢٥٦)، تهذيب الكمال (٤١٧٨)، ميزان الاعتدال (٦٠٢٤)، المقتنى (٦٢٩٩)، ديوان الضعفاء (٣٠٠٠)، تهذيب التهذيب (٣٦١/٧)، التقريب (٤٨٤٠).

٣- **معاوية بن قرة** بن إياس بن هلال المزني، أبو إياس البصري، والد إياس بن معاوية القاضي. مات سنة ثلاث عشرة ومئة.

روى عن أنس بن مالك، وعبدالله بن مغفل، ومعقل بن يسار رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه ابنه إياس، وشعبة بن الحجاج، وثابت البناني وغيرهم.

قال ابن سعد وابن معين وأبو حاتم والعجلي والنسائي وغيرهم: «ثقة».

وكذا قال ابن حجر في «التقريب». وخرج له الجماعة.

تهذيب الكمال (٦٠٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٥٣/٥)، الكاشف (٥٥٣٣)، جامع التحصيل (٧٧٨)، تهذيب التهذيب (١٩٥/١٠)، التقريب (٦٧٦٩).

٤- **أبو الصديق**: بكر بن عمرو -وقيل: ابن قيس- الناجي (بالنون والجيم) البصري. مات سنة ثمان ومئة.

روى عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر، وعائشة رضي الله عنهم.

وعنه قتادة بن دعامة، وعاصم الأحول، وسليمان بن عبيد وغيرهم.

قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم: «ثقة».

وكذا قال الذهبي وابن حجر. وروى له الجماعة.

الكنى لمسلم (١٧٠٧)، تهذيب الكمال (٧٥١)، الكاشف (٦٣٢)، المقتنى (٣٢٠١)، تهذيب التهذيب (٤٢٦/١)، التقريب (٧٤٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند (ضعيف جداً) من أجل أبي هارون العبدي.

وأما الطريق الآخر الذي أخرجه الحاكم ففيه عدة علل:

١- الحسن بن إبراهيم بن حيدر الحميري. لم أقف على ترجمته.

=

٢- القاسم بن خليفة. ترجم ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٠٩/٧) فقال: «القاسم بن خليفة الكوفي روى عن عمرو بن محمد العنقزي، روى عنه علي بن الحسين بن الجنيد. نا عبدالرحمن قال: وسمعت علي بن الحسين يقول: كتبت عنه مع جريج، وكان شيعياً من أصحاب حسن بن صالح».اهـ.

هذا ما وقفت عليه ممن سمي بهذا الاسم.

٣- أبو يحيى عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني. مختلف فيه:

وثقه ابن معين والنسائي وابن قانع. وعن ابن معين: «كان ثقة، ولكنه ضعيف العقل». وعنه: «ضعيف ليس بشيء». وعن النسائي: «ليس بالقوي».

وضعفه الإمام أحمد وابن سعد والعجلي.

وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه».

وقال أبو داود والعجلي: «مرجئ».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء». وخرج له البخاري ومسلم في المقدمة.

ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود -تحقيق البستوي (١٧٨، ٥٢٩)، الجرح والتعديل (١٦/٦)، الكامل لابن عدي (١٤٧٠)، تهذيب الكمال (٣٧٢٥)، ميزان الاعتدال (٤٧٨٩)، الكاشف (٣١١٤)، تهذيب التهذيب (١٠٩/٦)، التقريب (٣٧٧١).

٤- عمر بن عبيدالله العدوي. كذا في «المستدرك» و«إتحاف المهرة» (٥١٤٨).

وورد في «التلخيص» للذهبي: «عمرو» ولم أقف على من تُرجِم بـ(عمرو).

وأما (عمر) -بدون واو- فوقفت على هذه الترجمة:

(عمر بن عبيدالله بن عبدالله بن عمر بن الخطاب) وهذا ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٥/٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٢٠/٦) وذكرا أنه يروي عن سالم [بن عبدالله]، وعنه عمر بن محمد العمري، ويزيد بن الهاد، وأبو عقيل يحيى بن المتوكل، وعبيدالله بن عمر. ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٦٤/٧).

وترجم ابن حبان لآخر (١٦٦/٧) وهو: (عمر بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب) قال: «أخو عاصم بن عبيدالله، يروي المقاطيع والمراسيل. روى عنه المبارك بن حسان...».

أقول: وهذان لم تعرف حالهما، ثم هما متقدمان عن طبقة شيوخ الحماني. والله أعلم.

=

الأَحياءُ: رفع بالفاعلية. وفي الكلام حذف، أي يتمنون حياة الأموات، أو كونهم أحياء؛ وإنما يتمنون ذلك ليروا ما هم فيه من الخير والأمن، ويشاركوهم[1] فيه.

والحاصل أن هذا الإسناد لا يعتمد عليه لكثرة علله، وتقدم قول الذهبي: «سنده مظلم». فيبقى الحديث بهذا السند ضعيف جداً.

إلا أن بعض هذا الحديث قد ثبت من غير هذا الطريق:

١- فقد أخرجه الإمام أحمد (٤١٦/١٧ ح١١٣١٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٦٣/١ ح٩٨٣)، وابن حبان كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٢٣٦/١٥ ح٦٨٢٣)، والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٥٥٧/٤) من طرق عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن أبي الصديق الناجي، به ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً، ثم يخرج رجل من أهل بيتي -أو قال: من عترتي-، فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً». وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي. وهو كما قالا. والله أعلم.

٢- وأخرجه الحاكم -الموضع السابق- أخبرني أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو، ثنا سعيد ابن مسعود، ثنا النضر بن شميل، ثنا سليمان بن عبيد، ثنا أبو الصديق الناجي، به بلفظ: «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعاً أو ثمانياً -يعني حججاً-» وقال: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. والله أعلم.

وله طرق أخرى عن أبي الصديق، عن أبي سعيد الخدري، وطريق آخر أيضاً يرويه أبو نضرة عن أبي سعيد -قال عنه ابن القيم في «المنار المنيف» (ص١٠٩): «سنده جيد»-، وفيها إثبات أكثر ما ورد في طريق (معاوية بن قرة)، إلا ذكر البلاء في أوله، وقوله في الآخر: «حتى يتمنى الأحياء الأموات» فلم أر من ذكرهما.

ومن أراد الاستزادة في النظر في طرق الحديث فليراجع: كتاب «الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل» الأحاديث رقم (٤، ٥، ٣٠، ٣١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٢٥٠)، و«العلل المتناهية» (٨٥٥/٢-٨٦٢).

(١) في الأصل و(أ): «ويشاركهم» والمثبت من (س) و(ب).

ومن زعم أن الصواب فيه (الأحياءَ) بالنصب من باب الأفعال، والعامل[1] في التمني الأموات فقد أحال[2].

---

(١) في الأصل و(أ): «العامل» بدون واو العطف، والمثبت من (س) و(ب).

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح (٩/٣٥٩).

ومعنى قوله: «فقد أحال» أي حول الكلام عن وجهه الصحيح، أو بمعنى أفسده. ينظر: ترتيب اللسان مادة حول (٢/١٠٥٥).

ومن باب العلامات بين يدي الساعة

من الصحاح:

١٥٣- قوله ﷺ في حديث...[١] رضي الله عنه: «وأَمْر العامة وخُوَيْصَّة أحدكم»[٢].

أَمْر العامة: محتمل لوجهين: أحدهما: أن يراد[٣] به الفتنة التي تعم الناس.

والآخر: أن يراد به الأمر الذي يكون تلقيه من قبل العامة دون خاصَّتهم في تأمير الأمير[٤][٥].

---

(١) مكان اسم الصحابي بياض في جميع النسخ.

وصحابي الحديث هو أبو هريرة كما في «صحيح مسلم» وغيره.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٩٥ ح٤٢١٩) وتمامه: «بادروا بالأعمال ستاً: الدخان، والدجال، ودابة الأرض، وطلوع الشمس من مغربها، وأمر العامة، وخويصة أحدكم».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في بقية من أحاديث الدجال (٤/٢٢٦٧ ح٢٩٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: «يريد» والمثبت من بقية النسخ، وهو أنسب، ومن أجل موافقة ما في الوجه الآخر.

(٤) في (أ): «الأمة»، ويبدو أنها كانت كذلك في الأصل ثم عدلت.

(٥) ومما نقل في تفسير «أمر العامة»: ما نقله الإمام أحمد في «مسنده» (١٥/١٥٩ ح٩٢٧٨) عن قتادة، حيث قال عقب تخريجه للحديث: وكان قتادة يقول إذا قال: «وأمر العامة» قال: أي: أمر الساعة.اهـ.

ومثله في (١٤/٥٦ ح٨٣٠٣). ونقله عنه عبد بن حميد كما في «إكمال المعلم» (٨/٥٠٥).

وبه قال الزمخشري في «الفائق» مادة خصص (١/٣٧٦)، وابن الأثير في «النهاية» مادة عمم (٣/٢٧٣) وزادا: «لأن القيامة تعم الناس بالموت».

وقال القرطبي في «المفهم» (٧/٣٠٩): «يعني الاشتغال بهم فيما لا يتوجه على الإنسان فرضه؛ فإنهم يفسدون من يقصد إصلاحهم، ويهلكون من يريد حياتهم...» الخ. وهو تفسير حسن، ويؤيد الأول وروده مع علامات الساعة. والله أعلم.

وقد بينا[١] وجه ذلك في معنى قوله: «ألا ولا غَدْر أعظم من غدر أمير عامة»[٢] في[٣] باب الإمارة[٤].

وخُوَيْصَّة أحدكم: الصاد منها مشددة، وهي تصغير الخاصَّة، والخاصَّة: التي اختصصته لنفسك[٥].

وفسرت الخُوَيْصَّة بالموت[٦].

ولو قيل: هي ما يختص به الإنسان من الشواغل المقلقة[٧] في نفسه وماله وما يهتم به /فله [٢٠٧/ب] وجه بل هو أوجه[٨].

---

(١) هنا زيادة كلمة غير واضحة في (س).

(٢) تقدم تخريجه برقم (٨٤).

(٣) في الأصل و(أ): «من»، والمثبت من (س) و(ب).

(٤) الميسر (٣/٨٥٩). وتكلم عنه أيضاً في كتاب الآداب، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٣/١٠٩٨).

(٥) قوله: «وهي تصغير الخاصَّة» إلى هنا بنصه في «الغريبين» مادة خصص (٢/٥٦٠). وهذه الجملة منقولة في الأصل من «تهذيب اللغة» (٦/٥٥٢) مع بعض التصرف وعنده: «الذي» مكان «التي».

وقال الزمخشري في الموضع السابق: «الخُوَيْصَّة: تصغير الخاصَّة بسكون الياء؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ومثله أُصَيْمّ ومُدَيْقّ في تصغير أصمّ ومدقّ، والذي جوز فيها وفي نظائرها إلتقاء الساكنين؛ أن الأول حرف لين، والثاني مدغم. والمراد: حادثة الموت التي تخص المرء، وصُغِّرت؛ لاستصغارها في جنب سائر الحوادث العظام من البعث والحساب وغير ذلك».

(٦) فسرها به هشام الدستوائي، نقله عبد بن حميد كما في «إكمال المعلم» (٨/٥٠٥).

وبه أخذ كثير من العلماء؛ كالأزهري في «تهذيب اللغة»، والهروي في «الغريبين»، والزمخشري في «الفائق» كما تقدم -تنظر المواضع في الهامش السابق-، وابن الجوزي في «غريب الحديث» (١/٢٨١) وغيرهم.

(٧) كذا في (س) و(ب). وفي الأصل و(أ): «المعلقة» وجاءت العين في (أ) منقوطة، وأحسب أن ما أثبته هو الصواب.

(٨) ممن قال بهذا الرأي: القرطبي في «المفهم» (٧/٣٠٨). ويؤيد الأول اقترانها بعلامات الساعة. والله أعلم.

١٥٤- ومنه قوله ﷺ في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية»[١].

قد ذكرنا وجه تسميته بالمسيح فيما مر من الكتاب[٢]، وأحب[٣] الوجوه إلينا: أن الخير مُسِحَ عنه فهو مسيح الضلالة، كما أن الشر مُسِحَ عن مسيح الهداية صلوات الله عليه[٤].

وأما تسميته بالدَّجَّال؛ فلأنه خَدَّاع مُلَبِّس. والدَّجْل[٥]: الخَلْط، ويقال: الطَّلْي والتَّغطية[٦]،

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٩٧/٣ ح٤٢٢٦) وتمامه: «إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور، وإن المسيح الدجال...» الحديث.

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩] (ص١٥٥١ ح٧٤٠٧) بلفظه.

وفي أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم:١٦] (ص٧٠٨ ح٣٤٣٩)، وفي المغازي، باب حجة الوداع (ص٩٠٦ ح٤٤٠٢)، وفي الفتن، باب ذكر الدجال (ص١٤٩٤ ح٧١٢٣) بنحوه.

ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٢٤٧/٤ ح١٠٠: ١٦٩) بنحوه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في (أ): «في أحب».

(٤) للمزيد ينظر: تفسير الطبري (٣٥/٦)، الغريبين مادة مسح (١٧٤٩/٦) الفائق (٣٦٦/٣)، زاد المسير (٣٨٩/١)، المفهم (٣٩٨/١)، التذكرة للقرطبي (ص٧٦٦)، المنهاج للنووي (٥٩٠/٢)، فتح الباري (٣٧١/٢) و(٥٤٤/٦).

(٥) في الأصل و(ب) و(أ): «والدجال». والتصويب من (س).

(٦) ما تقدم مقتبس من «المجموع المغيث» مادة دجل (٦٤١/١). وينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٦٢٧/١).

ومنه البعير المُدَجَّل، أي المَهْنوء[١] بالقَطِران[٢].

ودِجْلة: نهر بغداد، سميت[٣] بذلك لأنها تغطي الأرض بمائها[٤]. وهذا المعنى قيل أيضاً في الدجال؛ أي يغطي الأرض بكثرة أتباعه[٥].

وقيل: لأنه مطموس العين، من قولهم: دجل الأثر[٦]، إذا عفا ودرس فلم يوجد منه شيء.

وقيل: دَجَل[٧] أي كذب، والدَّجَّال: الكذاب[٨].

قلت: و لم أجد (دَجَل) أي كذب إلا في كتب أصحاب الحديث[٩]، و لم أطلع على أصل له من اللغة العربية، فإن صح فالظاهر أنهم عبروا به عن الكذب؛ لأن الدجال أكذب الناس، فلا

---

(١) المَهْنُوء: أي المطلي. ترتيب لسان العرب مادة هنأ (٤٧٠٨/٨).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٦٥٣/١٠)، الصحاح مادة دجل (١٦٩٥/٤).

(٣) في (أ): «وسميت».

(٤) ينظر: مجمل اللغة مادة دجل (٣٤٧/٢)، المجموع المغيث -الموضع السابق-، ترتيب لسان العرب (١٣٣٠/٣).

(٥) ينظر: المجموع المغيث -الموضع السابق-.

أو لأنه يغطي الحق بما معه من الباطل والسحر. ينظر: تهذيب اللغة (٦٥٣/١٠)، معجم مقاييس اللغة مادة دجل (٣٣٠/٢)، الغريبين (٦١٩/٢).

(٦) في (س): «الأرض».

(٧) «دجل» سقطت من (أ).

(٨) كل ما تقدم في سبب تسميته بالدجال أخذه المؤلف -مع بعض التصرف والزيادة- من «المجموع المغيث» مادة دجل (٦٤١/١).

وللتوسع تنظر المصادر السابقة ويضاف إليها: إكمال المعلم (٥٢٠/١)، مشارق الأنوار مادة دجل (٣١٧/١)، المفهم (١١٨/١)، التذكرة للقرطبي (ص٧٤٤)، المنهاج (١٩٦/١)، فتح الباري (٩٧/١٣).

(٩) قال في «تهذيب اللغة» (٦٥٣/١٠): «يقال: دجل وسرج إذا كذب ثم قال: كل كذاب فهو دجال، وجمعه دجالون، وقيل للكذاب دجال لأنه يستر الحق بكذبه».

وينظر: ترتيب اللسان مادة دجل (١٣٣٠/٣)، القاموس (٥١٣/٣).

يستقيم إذاً[١] أن يُفسر الأصل بالكلمة المستعارة منه، ويدل على ما نبهنا عليه قوله ﷺ: «دجالون كذابون»[٢] فإن ذلك ورد[٣] مورد الوصف لا مورد التفسير.

وأقوم الوجوه وأعرفها ما قدمناه أنه الخَدّاع المُلَبِّس.

وقوله: «عنبة طافية» قيل: الطافية من العنب التي خرجت عن حَدِّ نَبْتة أخواتها ونتأت وظهرت، ومنه الطافي من السمك[٤].

ورواه بعضهم بالهمز[٥] بعد الفاء[٦]، وقد أنكر عليه[٧]، وقد ذكر صاحب كتاب «مطالع

---

(١) في الأصل و(أ): «إلا» والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق للسياق.

(٢) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريباً من ثلاثين، كلهم يزعم أنه رسول الله».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ص٧٣٩ ح٣٦٠٩)، وفي الفتن، باب -بدون ترجمة بعد باب خروج النار- (ص١٤٩٤ ح٧١٢١)،

ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل... (٢٢٣٩/٤ ح٨٤:١٥٧).

(٣) في (س) و(ب): «وارد» وسقطت هذه الكلمة من (أ).

(٤) هذا التعريف بنصه في «الغريبين» مادة طفا (١١٧٥/٤) ونسبه لأبي العباس ثعلب. وينظر: تهذيب اللغة (٣٢/١٤)، غريب الحديث للخطابي (٦٦٧/١).

(٥) في (س) و(أ): «بالهمزة».

(٦) قال القاضي عياض: «روايتنا في هذا الحرف عن أكثر شيوخنا بغير همز، وهو الذي صححه أكثرهم، ووقع عند بعض شيوخنا مهموزاً». انتهى بتصرف من إكمال المعلم (٥٢١/١)، ومشارق الأنوار (٤٠٨/١). وذكر أن المعنى على رواية الهمز: «أي قد ذهب ضوؤها وتقبَّضت».

(٧) راجع المصدرين السابقين.

الأنوار»[1] أن[2] لا وجه للإنكار عليه؛ إذ قد روي أنه «ممسوح العين»[3] و«مطموس العين»[4]، وروي أنها «ليست بجَحْراء ولا ناتِئة»[5]، ....

---

(١) كتاب «مطالع الأنوار على صحاح الآثار في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري وإيضاح مبهم لغاتهم» لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف المعروف بابن قُرقُول المتوفى سنة (٥٦٩هـ)، وهو من تلاميذ القاضي عياض، وكتابه هذا وضعه على منوال: «مشارق الأنوار» لشيخه عياض، اختصاراً له مع بعض الزيادات والتحريرات.

ينظر: الرسالة المستطرفة (ص١٥٧)، كشف الظنون (١٧١٥/٢)، معجم المؤلفين (٨٣/١).

(٢) «أن» ليست في (س) و(أ).

(٣) كما في حديث حذيفة رضي الله عنه وهو في «الصحيحين»، لكن هذه اللفظة وردت عند مسلم فقط. وسيأتي تخريجه برقم (١٥٥).

ووردت هذه اللفظة أيضاً في حديث أنس عند مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (٢٢٤٨/٤ ح١٠٣:٢٩٣٣).

(٤) انظر الهامش الآتي.

(٥) هذه الصفة والتي قبلها وردتا في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وسيأتي في قسم الحسان من هذا الباب ورقمه (١٦١).

وقوله: «جَحْراء» ذكر فيها ثلاثة أوجه:

١- (جَحْراء) بجيم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة، أي: غائرة منجحرة في نُقرتها. ذكره الهروي في «الغريبين» في باب الجيم مع الحاء (٣١٥/١). وينظر كذلك: الفائق مادة طمس (٣٦٨/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي مادة جحر (١٣٩/١)، النهاية مادة جحر (٢٣٣/١)، فتح الباري (١٠٤/١٣).

٢- (جَخْراء) بجيم ثم خاء معجمة، أي الضيقة التي فيها غَمَص ورَمَص.

قال الهروي في الموضع السابق من «الغريبين»: «قال الأزهري: هي بالخاء المعجمة، وأنكر الحاء». -يعني أنكر الوجه الأول-.

وذكره الهروي في باب الجيم مع الخاء (٣١٧/١)، وكذا ابن الأثير في «النهاية» (٢٣٥/١)، وابن منظور كما في «ترتيب اللسان» (٥٥٦/١).

=

وهذه صفة العين إذا سال ماؤها فتشنَّجت[(١)] وطَفِئت[(٢)(٣)].

قلت: وهذا الذي ذكره كلام موجه، غير أن من أنكر إنما أنكر ورود[(٤)] الرواية[(٥)]، وقد أصاب[(٦)].

قلت: وفي الأحاديث التي وردت في وصف الدجال وما يكون منه كلمات متنافرة، يشكل[(٧)] التوفيق بينها، ونحن نسأل الله التوفيق في التوفيق بينها، وسنبين كلاً منها على حدته في الحديث الذي ذكر فيه أو تعلق به:

ففي هذا الحديث أنها «طافية» على ما ذكرنا.

٣- (حَجْراء) بالحاء المهملة ثم جيم، قال الخطابي في «غريب الحديث» (٣٥٢/١): «إن كان محفوظاً فمعناه أنها ليست بصلبة متحجرة، لكنها رخوة لينة».

وذكره الهروي في «الغريبين» (٤٠٩/٢)، وابن الأثير في «النهاية» (٣٣١/١) وابن منظور كما في «ترتيب اللسان» (٧٨٥/٢) كلهم في باب الحاء مع الجيم. والزمخشري في «الفائق» في مادة طمس (٣٦٨/٢)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» في باب الجيم مع الحاء (١٣٩/١)، وابن حجر في «الفتح» (١٠٤/١٣).

(١) تشنجت: أي انقبضت وتقلصت. ترتيب اللسان مادة شنج (٢٣٣٧/٤).

(٢) في (أ): «وطلعت».

(٣) هذا الكلام الذي عزاه المؤلف لـ«مطالع الأنوار» موجود في أصله «مشارق الأنوار» (٤٠٨/١) وفي «إكمال المعلم» (٥٢٢/١) كلاهما للقاضي عياض.

و لم أقف على «المطالع» مطبوعاً.

(٤) في (أ): «ورد».

(٥) في (س) و(ب) زيادة: «به».

(٦) يرى ابن حجر أن الصواب: «طافية» بغير همز، قال: «والعجب ممن يجوز رواية الهمز في (طافية) وعدمه مع تضاد المعنى في حديث واحد، فلو كان ذلك في حديثين لسهل الأمر». الفتح (١٠٥/١٣).

(٧) في الأصل «مشكل» والمثبت من النسخ الأخرى.

وفي[1] آخر أنه «جاحظ العين كأنها كوكب»[2].

---

(١) في (س): «في».

(٢) ورد عند أحمد وغيره من حديث أبي سعيد الخدري: «وعينه اليمنى عوراء جاحظة ولا تخفى، كأنها نخامة في حائط مجصص، وعينه اليسرى كأنها كوكب دري».

تخريجه:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب ما ذكر في فتنة الدجال (٤٨٩/٧ ح٣٧٤٥٤) عن مروان بن معاوية.

وأحمد (٢٧٥/١٨ ح١١٧٥٢) عن عبدالمتعال بن عبدالوهاب، عن يحيى بن سعيد الأموي.

كلاهما عن مجالد، عن أبي الوَدَّاك، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الفتن، باب ما جاء في الدجال (٦٦٤/٧ ح١٢٥٣٣) وقال: «رواه أحمد، وفيه مجالد بن سعيد، وثقه النسائي في رواية، وقال في أخرى: ليس بالقوي، وضعفه جماعة».

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٨٠/٢ ح٨٩٥) عن حجاج بن منهال.

وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤/٢ ح١٠٦٩) عن عبدالله بن معاوية الجمحي.

كلاهما عن حماد بن سلمة، عن الحجاج [بن أرطاة].

والحاكم في «المستدرك» في الفتن والملاحم (٥٣٧/٤) من طريق فراس.

كلاهما عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، به.

وأورده الهيثمي في «المجمع» -الموضع السابق- (٦٤٨/٧ ح١٢٥٠٥) وقال: «رواه أبو يعلى والبزار، وفيه: الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وعطية: ضعيف وقد وثق».

دراسة سند ابن أبي شيبة:

١- مروان بن معاوية الفزاري. ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ. تقدمت ترجمته (ص٦٣١).

٢- مجالد بن سعيد. ليس بالقوي، وقد تغير حفظه في آخر عمره. تقدمت ترجمته (ص٨٤٠).

٣- أبو الوَدَّاك (بفتح الواو وتشديد الدال وآخره كاف): جبر بن نَوْف، الهَمْداني، البِكَالي (بكسر الموحدة وتخفيف الكاف نسبة إلى بني بكال بطن من حمير) الكوفي. من الرابعة.

=

وفي[١] آخر أنها «ليست بناتِئَة ولا جَحْراء»[٢].

والسبيل في التوفيق بينها أن نقول: إنما اختلف الوصفان بحسب اختلاف العينين[٣]، ويؤيد ذلك ما في حديث ابن عمر هذا أنه «أعور عين اليمنى»، وفي حديث حذيفة أنه «ممسوح العين عليها ظفرة غليظة»[٤]، وفي حديثه أيضاً أنه «أعور عين اليسرى»[٥] ووجه الجمع بين هذه

روى عن أبي سعيد الخدري، وشريح بن الحارث.

وعنه مجالد بن سعيد، وإسماعيل بن أبي خالد، وعلي بن طلحة وغيرهم.

روى له مسلم في «صحيحه».

وقال ابن معين: «ثقة».

وقال النسائي: «صالح».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «من أهل الصدق والإتقان».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وهو كذلك إن شاء الله.

الكنى والأسماء للدولابي (١١٢٦/٣)، الجرح والتعديل (٥٣٢/٢)، ثقات ابن حبان (١١٧/٤)، مشاهير علماء الأمصار (٦٨٣)، اللباب لابن الأثير (١٦٨/١)، تهذيب الكمال (٨٩٥)، الكاشف (٧٥٢)، ميزان الاعتدال (١٠٧٢٦)، ذيل الميزان للعراقي (٢٤٨)، تهذيب التهذيب (٥٢/٢)، التقريب (٨٩٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف؛ من أجل (مجالد بن سعيد).

لكن تابعه: (عطية بن سعد العوفي) -كما تقدم- وهو ضعيف أيضاً، وتقدمت ترجمته (ص٤١٠). وبالطريقين يصير الحديث حسناً لغيره. والله أعلم.

(١) في (س): «في».

(٢) جزء من حديث عبادة بن الصامت، وسيأتي برقم (١٦١).

(٣) في (س): «المعين».

(٤) حديث حذيفة هو الآتي بعد هذا الحديث ورقمه (١٥٥).

(٥) يأتي تخريجه برقم (١٥٦).

الأوصاف المتنافرة: أن يُقدر فيها أن إحدى عينيه ذاهبة، والأخرى معيبة، فصح[1] أن يقال لكل واحدة: (عوراء) لأن[2] الأصل في العور العيب[3].

هذا وليس بمستبعد أن يكون سَمْعُ بعضِ الرواة قد أخطأ في اليمنى واليسرى، فإنهم ليسوا بمعصومين عن الخطأ، وهذا قولٌ لا يُمْكنه المُحدِّث من فَرْضه سَمْعه[4]، ونحن نرى نفي الإحالة عن كلام من تكفّل الله له بالعصمة أحق وأولى من الذب[5] عمن لا يلزمنا القول بعصمته، بل لا نرى له العِصْمة، وقلّما يسلم الإنسان من سهو أو نسيان، والقلم من[6] عثرة وطغيان.

---

(١) في النسخ الأخرى: «فيصح».

(٢) «لأن» ليست في (أ).

(٣) هذا الجواب ذكره القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/٥٢٢) و(٨/٤٧٨).

وقال النووي في «المنهاج» (٢/٥٩٢): «هو في نهاية من الحسن». وصححه أبو عبدالله القرطبي في «التذكرة» (ص٧٥٠).

لكن رده أبو العباس القرطبي في «المفهم» (٧/٢٧٥) بقوله: «يُبْعِد هذا التأويل: أن كل واحدة من عينيه قد جاء وصفها في الروايات بمثل ما وصفت به الأخرى من العور، فتأمله». وسلك أبو العباس مسلك الترجيح فرجح رواية: «اليمنى» كما في (١/٣٩٩). وهذا هو الذي مشى عليه ابن عبدالبر ورجحه ابن حجر.

ينظر: التذكرة -الموضع السابق-، فتح الباري (١٣/١٠٤). وانظر كلام المؤلف الآتي.

(٤) كذا وردت العبارة في جميع النسخ.

والذي ظهر لي من مراده: أن ما وقع من الاختلاف بين الرواة فقال بعضهم: «اليمنى»، وقال بعضهم: «اليسرى»، هذا قول لا يستطيع المحدث أن يفرضه على سَمْعه؛ لما فيه من التعارض والتضاد في حديث واحد، وهؤلاء الرواة ليسوا بمعصومين عن الخطأ، فبقي أن نختار ما يترجح من الروايتين، وقد مضى ترجيح جماعة من العلماء لرواية: «اليمنى». والله أعلم.

(٥) في (س): «بالذب» مكان: «من الذب».

(٦) في (س) و(ب): «عن».

١٥٥- ومنه قوله ﷺ في حديث حذيفة رضي الله عنه: «عليها ظَفَرة غليظة»[(١)].

قال الأصمعي[(٢)]: الظَّفَرة: لحمة تنبت عند المآقي[(٣)] من[(٤)] كثرة البكاء أو الماء، وأنشد:

بعينها من البكاء ظَفَرَة حلّ ابنها[(٥)] في السجن وسط الكفرة[(٦)].

وقال آخرون: الظَّفَرة (بالتحريك) جُلَيْدة تُغَشِّي العين ناتئة من الجانب الذي يلي الأنف على بياض العين إلى سوادها[(٧)].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٩٨/٣ ح٤٢٢٩) ولفظه: «إن الدجال يخرج وإن معه ماءً وناراً، فأما الذي يراه الناس ماءً فنارٌ تحرق، وأما الذي يراه الناس ناراً فماء بارد عذب، فمن أدرك ذلك منكم فليقع في الذي يراه الناس ناراً فإنه ماءٌ عذب طيب، وإن الدجال ممسوح العين عليها ظفرة غليظة، مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب».

تخريجه:

الحديث بهذا اللفظ مجموع من عدة روايات من «صحيح مسلم» في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٢٢٤٩/٤-٢٢٥٠ ح١٠٥، ١٠٧: ٢٩٣٤).

وأوله -وهو أن معه ماءً وناراً- عند البخاري برقم (٣٤٥٠، ٧١٣٠).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٦٤٧).

(٣) المَآقي: جمع مَأْقِي. ومَأْقِي العين: طرفها مما يلي الأنف. ينظر: الصحاح مادة مأق (١٥٥٣/٤)، ترتيب اللسان (٤١٢٠/٧).

(٤) في (س): «عن».

(٥) في (أ): «حدا بها» مكان: «حل ابنها».

(٦) كلام الأصمعي وما أنشده من الشعر أورده بنصه: الهروي في «الغريبين» ماد ظفر (١٢٠٢/٤)، والمازري في «المعلم» (٢١٢/٣) وغيرهما إلا قوله «من كثرة البكاء أو الماء» فلم أقف عليه.

وأورده الحربي في «غريب الحديث» (١١٢٨/٣) إلا أنه قال: «وأنشدنا:

هل لك في عُجَيِّز كالحمرة بعينها من البكاء ظفرة».

وهذا الشعر أورده الأزهري في «تهذيب اللغة» (٣٧٥/١٤) فقال: «أنشد أبو الهيثم» فذكره.

(٧) هذا القول بنصه في «الصحاح» مادة ظفر (٧٣٠/٢).

وينظر: تهذيب اللغة (٣٧٤/١٤)، مشارق الأنوار (٤١٣/١)، النهاية لابن الأثير (١٤٣/٣).

١٥٦- ومنه قوله ﷺ في حديث حذيفة أيضاً رضي الله عنه: «جُفال الشَّعر»[١].

الجُفال: بالضم، الصوف الكثير. تقول العرب: قالت الضائنَة[٢]: «أُوَلَّدُ رُخالاً[٣]، وأُجزُّ جُفالاً[٤]، وأُحْلَبُ كُثَباً[٥] ثِقالاً، و لم تَرَ مثلي مالاً»[٦].

ومعنى «جُفال الشَّعر» أي كثيره[٧].

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٩٨/٣ ح٤٢٣٠) ولفظه: «الدجال أعور عين اليسرى، جُفال الشعر، معه جنته وناره، فناره جنة وجنته نار».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الموضع السابق (١٠٤: ٢٩٣٤).

(٢) الضائنة: الشاة من الغنم خلاف المعز، وهي أنثى الضائن، والجمع ضأن. ترتيب لسان العرب مادة ضأن (٢٥٤٢/٤).

وهذا القول مما قالته العرب على لسان البهائم.

(٣) رُخال: بضم الراء، الأنثى من أولاد الضأن. ترتيب اللسان مادة رخل (١٦١٦/٣).

(٤) جاء في «ترتيب اللسان» مادة جفل (٦٤٤/٢): «أي أُجَز بمرة واحدة، وذلك أن الضائنة إذا جُزَّت فليس يسقط من صوفها إلى الأرض شيء حتى يجز كله ويسقط أجمع».

(٥) الكُثَب: جمع كُثْبة وهي ملء القدح من اللبن. الصحاح مادة كثب (٢٠٩/١).

(٦) ما تقدم في تعريف الجُفال بنصه في «الصحاح» مادة جفل (١٦٥٦/٤).

وينظر أيضاً في معنى الجفال وفي قول الضائنة: إصلاح المنطق (ص٣٨١)، تهذيب اللغة (٨٩/١١)، غريب الحديث للخطابي (٤٤٩/٢).

(٧) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤٥٣/١)، الغريبين مادة جفل (٣٤٩/١)، مشارق الأنوار (٢٠٣/١).

١٥٧- ومنه حديث النَّوَّاس بن سَمْعان[١] رضي الله عنه: ذكر رسول الله ﷺ الدجال، فقال: «إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم...»[٢].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٥٢٤).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٩٨/٣ ح٤٢٣١) وتتمته:

«... وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كل مسلم، إنه شاب قطط، عينه طافئة كأني أشبهه بعبدالعزى بن قطن، فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف -وفي رواية: فليقرأ عليه بفواتح سورة الكهف، فإنها جوازكم من فتنته-، إنه خارج من خَلَّة بين الشام والعراق، فعاث يميناً وعاث شمالاً، يا عباد الله فاثبتوا» قلنا يا رسول الله: وما لبثه في الأرض؟ قال: «أربعون يوماً، يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم» قلنا يا رسول الله: فذلك اليوم الذي كسنة أيكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: «لا، اقدروا له قدره» قلنا يا رسول الله: وما إسراعه في الأرض؟ قال: «كالغيث استدبرته الريح، فيأتي على القوم فيدعوهم فيؤمنون به ويستجيبون له، فيأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت، فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كانت ذُرَىً وأسبغه ضروعاً وأمده خواصر، ثم يأتي القوم فيدعوهم فيردون عليه قوله، فينصرف عنهم، فيصبحون مُمْحِلين ليس بأيديهم شيء من أموالهم، ويمر بالخَرِبة فيقول لها: أخرجي كنوزك فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل، ثم يدعو رجلاً ممتلئاً شباباً فيضربه بالسيف فيقطعه جَزْلَتَيْن رَمْيَة الغرض، ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه يضحك، فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح بن مريم فينـــزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مَهْرُودَتَيْن واضعاً كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قَطَر، وإذا رفعه تحدر منه مثل جُمانٍ كاللؤلؤ، فلا يحل لكافر يجد ريح نَفَسه إلا مات، ونَفَسُه ينتهي حيث ينتهي طَرْفه، فيطلبه حتى يدركه بباب لُدٍّ فيقتله، ثم يأتي عيسى بن مريم قوم قد عصمهم الله منه، فيمسح عن وجوههم ويحدثهم بدرجاتهم في الجنة، فبينما هو كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى: إني قد أخرجت عباداً لي لا يَدانِ لأحد بقتالهم، فحرِّز عبادي إلى الطور، ويبعث الله يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها، ويمر آخرهم فيقول: لقد كان بهذه مرة ماء، ثم يسيرون حتى ينتهوا إلى جبل الخَمَر وهو جبل بيت المقدس، فيقولون: لقد قتلنا من في الأرض هلم نقتل من في السماء، فيرد الله عليهم نُشَّابهم مخضوبة دماً، ويحصر نبي الله وأصحابه حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيراً من مئة دينار لأحدكم اليوم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله، فيرسل الله عليهم النَّغَف في رقابهم فيصبحون فَرْسَى كموت نفسٍ واحدة، ثم يهبط نبي الله عيسى وأصحابه إلى الأرض فلا

=

أي أُحاجه وأُخاصمه بالحجة. والتَّحاج: التخاصم. يقال: حَجَجْته حَجّاً فهو حَجِيْج، إذا سَبَرْت شَجَّته بالميل لتعالجه[١].

«ألا فامرؤ حجيج نفسه[٢]» أي يحاجه ويحاوره[٣].

فإن قيل: أوليس قد ثبت في أحاديث الدجال أنه[٤] يخرج بعد خروج المهدي[٥]، وأن عيسى

يجدون في الأرض موضع شبر إلا ملأه زَهَمُهُم ونتنهم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله، فيرسل الله عليهم طيراً كأعناق البُخْت فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله -ويروى: فتطرحهم بالمَهْبل ويستوقد المسلمون من قسيهم ونُشّابهم وجعابهم سبع سنين- ثم يرسل الله مطراً لا يَكُنُّ منه بيت مَدَرٍ ولا وَبَرٍ، فيغسل الأرض حتى يتركها كالزَّلَفَة، ثم يقال للأرض: أنبتي ثمرتك ورُدِّي بركتك، فيومئذ تأكل العصابة من الرُّمانة ويستظلون بقِحْفِها، ويبارَك في الرِّسْل حتى أن اللِّقْحة من الإبل لتكفي الفِئام من الناس، واللِّقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس، واللِّقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس، فبينما هم كذلك إذ بعث الله ريحاً طيبةً فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض روح كل مؤمن وكل مسلم، ويبقى شرار الناس يتهارجون فيها تهارج الحمر، فعليهم تقوم الساعة».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٤/٢٢٥٠ ح٢١٣٧).

(١) قوله: «والتحاج التخاصم» إلى هنا بنصه في «الصحاح» مادة حجج (١/٣٠٤).

لكن المؤلف أضاف كلمة: «يقال» وحذف واو العطف من «حججته» فصار ما بعد «يقال» كأنه موضح لما قبلها، والأمر في «الصحاح» على أنهما معنيان؛ الأول بمعنى المخاصمة، والثاني بمعنى معالجة الشجة. قال في «تهذيب اللغة» (٣/٣٨٩): «الحجيج من الشجاج: الذي قد عولج وهو ضرب من علاجها». وينظر: معجم مقاييس اللغة مادة حج (١/٣٠).

(٢) لفظ «المصابيح» -كما تقدم- وهو أيضاً لفظ مسلم ليس فيه «ألا».

(٣) العبارة بنصها في «المجموع المغيث» مادة حجج (١/٤٠١).

(٤) في الأصل و(أ): «أن» والمثبت من (س) و(ب).

(٥) هذا يحتاج إلى دليل صحيح صريح.

وتقدم التعريف بالمهدي (ص٩٣٥).

عليه السلام يقتله[1]، إلى غير ذلك من الوقائع الدالة على أنه لا يخرج ونبي الله بين أظهرهم، بل لا تراه القرون الأولى من هذه الأمة.

فما وجه قوله: «إن يخرج وأنا فيكم»؟

قلنا: إنما سلك هذا المسلك من[2] التورية لإبقاء الخوف على[3] المكلفين /من[4] فتَنه[5]، [٢٠٨/أ] واللجأ إلى الله[6] من شره، لينالوا بذلك الفضل من الله، ويتحققوا بالشُّحِّ على دينهم[7].

وفيه: «إنه شاب قَطَط» قَطَط: أي شديد[8] الجعودة[9].

وفيه: «إنه خارج من خَلَّةٍ بين الشام والعراق» يريد من سبيل بينهما، وإنما قيل له (خَلَّة) لأن

---

(١) كما في هذا الحديث -حديث النواس بن سمعان-، وكما في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص وسيأتي برقم (١٧٣).

(٢) في الأصل و(أ): «في»، والمثبت من (س) و(ب).

(٣) في (س): «عن».

(٤) في (أ): «في».

(٥) في (س) و(ب): «فتنته».

(٦) في (س) زيادة: «تعالى».

(٧) نقل الطيبي في «شرح المشكاة» (٣٤٥٣/١١) عن المظهر -أحد شراح «المصابيح»- قوله: «يحتمل أن يريد به تحقيق خروجه، يعني لا تشكوا في خروجه، فإنه سيخرج لا محالة، وأن يريد به عدم علمه بوقت خروجه، كما أنه كان لا يدري متى الساعة». قال الطيبي: «وهذا هو الصواب؛ لأنه يمكن أن يكون قوله هذا قبل علمه ﷺ بذلك».

ورجحه كذلك العظيم آبادي في «عون المعبود» (٣٠٠/١١) وينظر: مرقاة المفاتيح (٣٧٨/٩).

(٨) في الأصل و(أ): «شديدة» والمثبت من (س) و(ب).

(٩) بنصه في «الصحاح» مادة قطط (١١٥٤/٣).

وقَطَط: بفتح القاف والطاء على المشهور كما قال النووي، وقال القاضي عياض: رويناه بفتح الطاء الأولى وكسرها. ينظر: إكمال المعلم (٥١٤/١)، المفهم (٢٧٥/٧)، المنهاج (٥٩١/٢).

السبيل خَلَّ ما بين البلدين، أي أخذ مَخِيْط[١] ما بينهما، يقال: خِطْتُ اليوم خَيْطَةً، أي سِرْت سَيْرة[٢].

ويقال للطريق في الرمل: الخَلّ، ويذكَّر[٣] ويؤنث[٤].

وفيه: «فعاثَ يميناً وعاثَ شمالاً» عثا في الأرض فهو عاث: أي أفسد[٥].

وإنما قال: «يميناً[٦] وشمالاً» إشارة إلى أنه لا يكتفي بالإفساد فيما يطؤه من البلاد، ويتوجه إليه من الأَغْوار والأَنْجاد[٧]، بل يبعث سراياه يميناً وشمالاً، فلا يأمن من شره مؤمن، ولا يخلو من فتنته موطن.

وفيه: «قلنا يا رسول الله: وما لبثه في الأرض؟»... إلى تمام السؤال والجواب.

---

(١) جاء في «ترتيب اللسان» مادة خيط (١٣٠٣/٣): «مَخِيْط الحية: مَزْحفها، والمَخِيْط: الممر والمسلك، قال ذو الرمة:

وبينهما مَلْقى زمامٍ كأنه مَخِيْطُ شجاع آخر الليل ثائر».اهـ.

(٢) هذا التعريف لــ(خلة) نقله بنصه من «الغريبين» مادة خلل (٥٩٣/٢).

(٣) في (أ): «يذكر» بدون واو العطف.

(٤) قوله: «ويقال للطريق...» إلى هنا أخذه المؤلف من «الصحاح» مادة خلل (١٦٨٦/٤).

وفي «تهذيب اللغة» (٥٧٢/٦): «قال الليث: سمي الطريق بين الرمل خلاً، لأنه يتخلله، أي ينفذه».

أقول: وهذه الكلمة -خَلَّة- اختلفت الرواية في ضبطها فقيل ما تقدم -بالخاء المعجمة-. وقيل غير ذلك. ينظر: إكمال المعلم (٤٨٣/٨)، مشارق الأنوار (٢٤٩/١)، المفهم (٢٧٨/٧)، التذكرة (ص٧٦٩)، المنهاج (٢٧٨/١٨).

(٥) ينظر: الصحاح مادة عثا (٢٤١٨/٦)، مشارق الأنوار مادة عيث (١٣٣/٢)، المنهاج (٢٧٩/١٨).

(٦) من قوله: «وعاث شمالاً» إلى هنا ساقط من (س).

(٧) الأَغْوار: جمع غَوْر أو غار وهو ما انخفض من الأرض.

والأنجاد: جمع نَجْد وهو ما ارتفع منها. ينظر ترتيب اللسان مادة غور (١٣١٣/٦) ومادة نجد (٤٣٤٥/٧).

يشكل[1] من هذا الفصل قوله ﷺ: «يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة» مع قوله: «وسائر أيامه كأيامكم» ولا سبيل إلى تأويل[2] امتداد تلك[3] الأيام على أنها[4] وصفت بالطول والامتداد، لما[5] فيها من شدة البلاء، وتفاقم البأساء والضراء؛ لأنهم قالوا يارسول الله: فذلك اليوم الذي كسنة، أيكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: «لا» ...» الحديث.

فنقول[6] وبالله التوفيق ومنه المعونة: قد[7] تبين[8] لنا بإخبار الصادق المصدوق ﷺ أن الدجال[9] يبعث معه[10] من الشبهات، ويقيض على يديه من التمويهات ما يَسْلُب عن ذوي العقول عقولهم، ويخْطَف من ذوي[11] الأبصار أبصارهم؛ فمن ذلك: «تسخير الشياطين له»[12]،

---

(١) في (س): «مشكل».

(٢) «تأويل» ساقطة من (أ).

(٣) في (س): «ذلك».

(٤) «على أنها» ساقطة من (أ).

(٥) في (س): «ولما».

(٦) «فنقول» سقطت من الأصل و(أ)، واستدركتها من (س).

(٧) في الأصل و(أ): «وقد»، والمثبت من (س).

(٨) في الأصل: «بين»، والمثبت من بقية النسخ.

(٩) «الدجال» سقطت من (س).

(١٠) «معه» سقطت من (س).

(١١) في (س) و(ب): «أولي».

(١٢) ورد هذا في أكثر من حديث، منها:

حديث أسماء بنت يزيد بن السكن رضي الله عنهما وفيه: «... وإن أشد فتَنه: يأتي الأعرابي فيقول: أرأيت إن أحييت لك إبلك، ألست تعلم أني ربك؟ قال: فيقول: بلى، فتَمْثُل الشياطين له نحو إبله، كأحسن ما تكون ضروعها، وأعظمه أسنمة. قال: ويأتي الرجل قد مات أخوه ومات أبوه، فيقول: أرأيت إن أحييت لك أباك، وأحييت لك أخاك، ألست تعلم أني ربك؟ فيقول: بلى، فتَمْثُل له الشياطين نحو أبيه ونحو أخيه».

=

و«مجيئه بجنة ونار»[١]، و«حشره ناساً من الناس»[٢]، و«إحياء الميت على حسب ما يدعيه»[٣]، و«تقويته على من يريد إضلاله؛ تارة بالمطر والعشب، وتارة بالأزمة والجدب»[٤].

ثم لا خفاء بأنه «أسحر الناس[٥]»[٦]، فلم يستقم لنا تأويل هذا القول، إلا بأن نقول: إنه يأخذ بأسماع الناس وأبصارهم حتى يخيل إليهم أن الزمان قد استمر على حالة واحدة؛ إسفار بلا إظلام، وصباح بلا مساء، يحسبون أن[٧] الليل لا يمد عليهم رُوَاقه، وأن الشمس لا تطوي عنهم ضياءها، فيقعون في حيرة والتباس من امتداد الزمان، وتدخل عليهم الدواخل باختفاء[٨] الآيات الظاهرة في اختلاف الليل والنهار، فأمرهم أن يجتهدوا عند مصادفة تلك الأحوال، ويَقْدُروا لوقت[٩] كل صلاة قَدْره، إلى أن يكشف الله عنهم تلك الغمة.

وحديث أسماء هذا سيأتي في قسم الحسان من هذا الباب ورقمه (١٦٣) وهو حديث حسن. والله أعلم.

(١) ثبت هذا في حديث حذيفة المتقدم برقم (١٥٥) و(١٥٦) وغيره.

(٢) لم يتضح لي المراد، إلا إن كان يريد من يتبعه كما في حديث أنس مرفوعاً: «يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفاً عليهم الطيالسة» خرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في بقية من أحاديث الدجال (٤/٢٢٦٦ ح٢٩٤٤).

(٣) كما في هذا الحديث -حديث النواس بن سمعان-.

وكما في حديث أبي سعيد الخدري، خرجه البخاري في فضائل المدينة، باب لا يدخل الدجال المدينة (ص٣٧٢ ح١٨٨٢)، وفي الفتن، باب لا يدخل الدجال المدينة (ص١٤٩٥ ح٧١٣٢)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في صفة الدجال وتحريم المدينة عليه... (٤/٢٢٥٦ ح٢٩٣٨).

(٤) كما في هذا الحديث -حديث النواس-.

(٥) كلمة «الناس» سقطت من (أ).

(٦) لم أقف على حديث بهذا، ولعل هذا القول من المؤلف مبني على ما يقع على يديه من الخوارق مما تقدم وغيرها. والله أعلم.

(٧) «أن» ليست في (أ).

(٨) في (أ): «باختلاف».

(٩) في الأصل و(س) و(أ): «الوقت» والتصويب من (ب).

هذا الذي اهتدينا إليه من التأويل، والله الموفق لإصابة الحق[1].

وفيه: «فتروح عليهم سارِحتهم» السارِحة: المال السائم[2]، تقول: سَرَحْتها سَرْحاً، وسَرَحَت هي بنفسها سُرُوحاً، يتعدى ولا يتعدى[3].

وفيه: «فيصبحون مُمْحِلِين» أَمْحَل القوم: أصابهم المَحْل، وهو انقطاع المطر، ويُبس الأرض من الكلأ[4].

وفيه: «فتتبعه كنوزها كيَعَاسِيْب النَّحْل» اليَعْسُوب: ملك النَّحْل، ومنه قيل للسيد: يَعْسُوب قومه[5].

وفي الحديث: «هذا يَعْسُوب قريش»[6] أي سيدها.

---

(١) الأولى حمل الحديث على ظاهره، كما قال القاضي عياض وابن الجوزي وأبو العباس القرطبي وأبو عبدالله القرطبي والنووي وغيرهم. للاستزادة ومناقشة ما ذكر المؤلف ينظر: إكمال المعلم (٤٨٣/٨)، المفهم (٢٧٩/٧)، التذكرة (ص٧٧٠)، المنهاج (٢٧٩/١٨)، مرقاة المفاتيح (٣٨٢/٩).

(٢) السائم: من السَّوْم وهو الرَّعْي يقال: سامت الماشية والغنم تسوم سوماً أي رعت حيث شاءت فهي سائمة. ترتيب لسان العرب مادة سوم (٢١٥٨/٤).

(٣) هذا التعريف بنصه في «الصحاح» مادة سرح (٣٧٤/١) مع بعض التصرف.

(٤) هذا التعريف للمَحْل بنصه في «الصحاح» مادة محل (١٨١٧/٥).

(٥) هذا الجزء من التعريف بنصه في «الصحاح» مادة عسب (١٨١/١).

وبهذا فسر الحديثَ ابن قتيبة وآخرون. وقال القاضي عياض: «المراد جماعة النحل، لكنه كنى عن الجماعة باليعسوب وهو أميرها لأنه متى طار تبعته جماعته».

وقال القاري: في الكلام نوع قلب، إذ حق الكلام: «كنحل اليعاسيب»، ولعل النكتة في جمع (اليعاسيب) هو الإيماء إلى كثرة الكنوز التابعة...اهـ. واليعاسيب جمع يعسوب.

ينظر: المعلم للمازري (٢١٣/٣)، مشارق الأنوار مادة يعس (٣٨٣/٢)، إكمال المعلم (٤٨٤/٨)، المنهاج (٢٨٠/١٨)، ترتيب لسان العرب مادة عسب (٢٩٣٦/٥)، القناعة للسخاوي (ص٢٢)، مرقاة المفاتيح (٣٨٤/٩).

(٦) هذا مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قاله في عبدالرحمن بن عتاب بن أسيد؛ وكان قد خرج يوم الجمل مع عائشة رضي الله عنها فقتل، فرآه علي وهو قتيل، فقال هذا القول.

=

وفي حديث آخر: «ضرب يَعْسُوبُ الدِّيْن بذَنَبِه»[1] ....

و لم أقف عليه مسنداً، إنما ذكره هكذا بعض أهل اللغة والسير وغيرهم. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٣٢/٢)، تهذيب اللغة (١١٣/٢)، الغريبين مادة عسب (١٢٧٤/٤)، الفائق (٤٣٠/٢)، الإصابة (٣٥/٥) وغيرها.

(١) هذا من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتمامه قال: «ينقص الإسلام حتى لا يقال: الله الله، فإذا فُعِل ذلك ضرب يعسوبُ الدّين بذنبه، فإذا فعل ذلك بعث قوم يجتمعون كما يجتمع قَزَع الخريف، والله إني لأعرف اسم أميرهم، ومناخ ركابهم».

ويتضح من هذا السياق أنه في حكم المرفوع، لأنه لا مجال للرأي فيه.

تخريجه:

أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣٣١/٤- النسخة المسندة) حدثنا أبو النضر، عن أبي خيثمة.

وابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة... (٤٥٢/٧ ح٣٧١٤٢) حدثنا أبو معاوية.

واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢٥٥/١ ح٣٧٤) من طريق محبوب ابن محرز.

ثلاثتهم عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي بن أبي طالب، به. واللفظ لابن أبي شيبة.

دراسة سند ابن أبي شيبة:

١- **أبو معاوية الضرير.** ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره. تقدمت ترجمته (ص٧٢٧).

٢- **سليمان بن مِهْران** الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش. مات سنة سبع -أو ثمان- وأربعين ومئة.

روى عن سعيد بن جبير، وأبي يحيى مولى جَعْدة وغيرهما.

وعنه أبو معاوية الضرير، وعبدالواحد بن زياد وغيرهما.

كان شعبة إذا ذكره قال: «المُصحف المُصحف».

=

وقال أبو بكر بن عياش: «كنا نسمِّي الأعمش سيّد المحدثين».

وقال النسائي: «ثقة ثبت».

وقال الذهبي في «الميزان»: «أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس» وقال أيضاً: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: (حدثنا) فلا كلام، ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثرهم عنهم، كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».اهـ.

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس».

وجعله العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين.

تهذيب الكمال (٢٥٧٠)، ميزان الاعتدال (٣٥٢٠)، جامع التحصيل (ص١١٣، ١٨٨)، تهذيب التهذيب (١٩٥/٤)، التقريب (٢٦١٥)، تعريف أهل التقديس (٥٥).

٣- **إبراهيم بن يزيد** بن شريك التيمي -تَيْم الرباب-، أبو أسماء الكوفي. مات سنة اثنتين وتسعين وله أربعون سنة. كان عالماً عابداً صالحاً كبير القدر.

روى عن الحارث بن سويد، وأبيه يزيد بن شريك، وعمرو بن ميمون وغيرهم.

وعنه الأعمش، و الثوري، ويونس بن عبيد وغيرهم.

قال الذهبي: «كان شاباً صالحاً قانتاً لله، عالماً فقيهاً كبير القدر، واعظاً».

وقال ابن حجر: «ثقة، إلا أنه يرسل ويدلس».

أقول: لم يذكره الحافظ في «تعريف أهل التقديس» ولا العلائي، لكن ذكره الشيخ مسفر الدميني في المرتبة الثانية في كتابه «التدليس في الحديث». وحديثه في «الصحيحين» وغيرهما.

تهذيب الكمال (٢٦٤)، سير أعلام النبلاء (٦٠/٥)، جامع التحصيل (ص١٤١)، تهذيب التهذيب (١٥٤/١)، التدليس في الحديث (ص٢٤٩).

٤- **الحارث بن سويد** التيمي، أبو عائشة الكوفي. مات بعد سنة سبعين.

روى عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه إبراهيم التيمي، وعمارة بن عمير، وثمامة بن عقبة وغيرهم.

سئل عنه الإمام أحمد فقال: «مثل هذا يسأل عنه؟!».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت». وخرج له الجماعة.

=

قال الأصمعي[١]: أي رئيس[٢] الدِّين وسيده. أراد: فارق أهلَ الفتنة وضَرَب في الأرض ذاهباً[٣].

قلت: وإنما ضرب المثل باليعاسيب لأنها إذا خرجت من كُوْرِها[٤] تبعها النَّحْل بأجمعها[٥].

وفيه: «فيقطعه جِزْلَتَيْن رَمْيَة الغَرَض» جِزْلَتَيْن: أي قطعتين، يقال: ضرب الصيد فقطعه جِزْلَتَيْن. ويقال: جاء زمن[٦] الجِزَال، أي زمن صِرام النخل[٧]. والجِزْلَة[٨] والجِزال بكسر الجيم فيهما[٩].

الجرح والتعديل (٧٥/٣)، تهذيب الكمال (١٠٢٢)، سير أعلام النبلاء (١٥٦/٤)، تهذيب التهذيب (١٢٤/٢)، التقريب (١٠٢٥).

الحكم على الحديث:

صحيح بهذا السند.

(١) تقدمت ترجمته (ص٦٤٧).

(٢) من قوله: «آخَر» إلى هنا ساقط من (س).

(٣) نقل المؤلف هذين الحديثين مع تفسيرهما من «الغريبين» مادة عسب (١٢٧٤/٤) -مع تصرف يسير-.
وقول الأصمعي أورده أيضاً أبو عبيد في «غريب الحديث» (١٣٢/٢)، والأزهري في «تهذيب اللغة» (١١٣/٢) وغيرهم.

(٤) بضم الكاف يعني بيتها. ترتيب لسان العرب مادة كور (٣٩٥٤/٧).

(٥) يراجع: المفهم (٢٨٢/٧).

(٦) في (س): «زمان».

(٧) هذا التعريف بنصه في «الغريبين» مادة جزل (٣٤٠/١). وينظر: معجم مقاييس اللغة (٤٥٣/١)، غريب الحديث للخطابي (٢٠٣/١).

(٨) في (س): «والجزالة».

(٩) ويجوز الفتح أيضاً. قال القاضي عياض: «ضبطناه بالوجهين». بل قال القرطبي: «الأولى الفتح». وقال النووي: «المشهور الفتح». ينظر: مشارق الأنوار (١٨٩/١)، إكمال المعلم (٤٨٤/٨)، المفهم (٢٨٢/٧)، المنهاج (٢٨٠/١٨).

وأراد بـ«رَمْيَة الغرض» إما سرعة نفوذ السيف فيه، وإما إصابته[١] المَحَزّ[٢].

وقيل: هو أن يجعل بين الجِزْلَتين رَمْيَة الغَرَض[٣].

وفيه: «بين مَهْرُودَتَيْن» هذا الحرف يُروى بالدال والذال[٤]، والمعنى: بين شُقَّتَيْن أو حُلَّتَيْن، من قولهم: هَرَدْتُ الثوب، أي شققته[٥].

وهو مثل مافي غير هذا الحديث: «بين مُمَصَّرَتَيْن»[٦] ....

---

(١) في الأصل و(أ): «إصابة»، والمثبت من (س) و(ب).

(٢) المَحَزّ: موضع الحَزّ وهو القطع. ترتيب لسان العرب مادة حزز (٨٥٦/٢).

(٣) أورد القاضي عياض القولين ومال إلى الأول، ورجحه القرطبي، بينما صوب النووي الثاني (تقدمت المصادر قبل هامشين) وينظر كذلك: غريب الحديث للخطابي (٢٠٣/١)، المجموع المغيث مادة غرض (٥٥٣/٢)، النهاية (٣٢٣/٣).

(٤) قال القرطبي في «المفهم» (٢٨٢/٧): «الرواية الصحيحة بالدال المهملة، والتاء باثنتين من فوقها، وبعض المحدثين يقولها بالذال المعجمة، وحكى ابن الأنباري أنها تقال بهما، والمعروف الأول».

وقال النووي في «المنهاج» (٢٨٠/١٨): «روي بالدال المهملة والذال المعجمة، والمهملة أكثر، والوجهان مشهوران للمتقدمين والمتأخرين من أهل اللغة والغريب وغيرهم، وأكثر ما يقع في النسخ بالمهملة كما هو المشهور».

(٥) هذا التعريف وما سيأتي أيضاً من كلام حوله مستفاد أكثره من «الغريبين» مادة هرد (١٩٢٦/٦). وينظر كذلك: تهذيب اللغة (١٨٩/٦)، الصحاح (٥٥٦/٢).

(٦) هذه الجملة وردت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب خروج الدجال (١١٧/٤ ح٤٣٢٤)، وابن حبان كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (٢٣٣/١٥ ح٦٨٢١) عن هدبة بن خالد.

وأحمد (١٥٣/١٥ ح٩٢٧٠)، والحاكم في «المستدرك» في التاريخ (٥٩٥/٢) عن عفان بن مسلم.

كلاهما عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن عبدالرحمن بن آدم، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

=

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣٠١/٤ ح٢٦٩٨)، وأحمد (٣٩٩/١٥ ح٩٦٣٣) عن هشام.

وابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب ما ذكر في فتنة الدجال (٤٩٩/٧ ح٣٧٥١٥)، وأحمد (٣٩٨/١٥ ح٩٦٣٢)، والطبري في «تفسيره» (٢٢/٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

وأحمد (٩٦٣٤) من طريق شيبان.

والطبري (٢٩١/٣) من طريق الحسن بن دينار.

أربعتهم عن قتادة، به.

دراسة سند الطيالسي:

١- **هشام بن أبي عبدالله** الدستوائي. ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر. تقدمت ترجمته (ص٩٣٠).

٢- **قتادة بن دعامة** السدوسي. ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

٣- **عبدالرحمن بن آدم** البصري، المعروف بصاحب السقاية، مولى أم بُرْثُن (بضم الموحدة وسكون الراء بعدها مثلثة مضمومة ثم نون)، ويقال: بُرْثُم. من الثالثة.

روى عن أبي هريرة، وجابر بن عبدالله، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

وعنه قتادة بن دعامة، وسليمان التيمي، وعوف الأعرابي وغيرهم.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر في «التهذيب»: «قال عثمان الدارمي عن ابن معين: لابأس به، حكاه ابن أبي حاتم».اهـ.

أقول: الذي وقفت عليه في «تاريخ عثمان الدارمي» وفي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: قال عثمان الدارمي: قلت ليحيى: عبدالرحمن بن آدم كيف هو؟ فقال: لا أعرفه.اهـ.

وهذا هو الذي نقله ابن عدي والذهبي وغيرهما، وأما ما نقله ابن حجر عن ابن معين فلم أره لغيره، ويترجح أنه نقل خاطئ.

ويظهر أيضاً أنه بنى على هذا النقل فقال في «التقريب»: «صدوق».

وأما الحافظ الذهبي: فقال في آخر ترجمته في «السير»: «مات في خلافة عبدالملك بن مروان، وهو ثقة».

بينما قال في «ديوان الضعفاء»: «مجهول، ولم يعرفه ابن معين».

=

والمُمَصَّرة[١] من الثياب: التي فيها صُفْرة خفيفة[٢].

وقد ذهب القتيـبي[٣] إلى أن الصواب فيه: (مَهْروَّتين) أي صفراوين[٤]، يقال: هَرَّيْتُ العمامة، إذا لبستها صفراء[٥].

واقتصر في بعض كتبه على نقل قول ابن معين: «لا أعرفه».

خلاصة حاله: «صدوق» فقد روى له مسلم في «صحيحه» (٢٥٣٨)، وروى له أيضاً ابن حبان والحاكم -كما في هذا الحديث- ووثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات، فحاله كما قال ابن حجر، وإن لم يثبت قول ابن معين في تعديله. والله أعلم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (٦٠٠)، الجرح والتعديل (٢٠٩/٥)، ثقات ابن حبان (٨٣/٥)، الكامل لابن عدي (٢٩٨/٤)، تهذيب الكمال (٣٧٥٠)، سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٤)، ديوان الضعفاء (٢٤١٥)، المغني في الضعفاء (٣٥٢٣)، الميزان (٤٨١٥)، تهذيب التهذيب (١٢٢/٦)، التقريب (٣٧٩٦).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف؛ من أجل قتادة فهو كثير التدليس والإرسال -كما تقدم-.

وقد نقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١٤٢) عن ابن معين: أن قتادة لم يسمع من عبدالرحمن مولى أم برثن.اهـ.

ومع هذا فقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٢٤/١٩): «وهذا إسناد جيد قوي».

وقال ابن حجر في «الفتح» (٥٦٩/٦): «إسناده صحيح». والله تعالى أعلم.

(١) في الأصل: «والممصر». والمثبت من النسخ الأخرى.

(٢) تعريف «الممصرة» بنصه في «الغريبين» مادة مصر (١٧٥٦/٦).

(٣) في (س): القتبي» وكلاهما صواب وفي (أ) ليست واضحة.

وهو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة. تقدمت ترجمته (ص٣٩٣).

(٤) في (أ): «صفراوتين».

(٥) كلام ابن قتيبة في كتابه «غريب الحديث» (١٤٥/١).

كأنه اختار ذلك لمكان المُمَصَّرَتَيْن[١].

وقد ذكر الهروي[٢] اختلاف أصحاب الغريب في مآخذ هذه الكلمة واشتقاقها[٣]، فتركنا ذكر استيعاب ذلك اكتفاءً بما أشرنا إليه.

وفيه: «فيقتله بباب لُدّ» لُدّ: جبل بالشام[٤].

وقيل: إن في كتب أهل الكتاب: «أن عيسى عليه السلام يقتل الدجال بجبل الزيتون»[٥] فلعل (لُدّ) هو[٦] جبل الزيتون، اختلفا في التسمية /والمُسمَّى واحد. [٢٠٨/ب]

وإن كان أحدهما غير الآخر فالعبرة بما في الحديث، فإنه حديث صحيح، وليس هذا بأول قول حرفوه.

---

(١) كلام ابن قتيبة السابق لم يلق قبولاً لدى الأكثر. وينظر الرد عليه في «تهذيب اللغة» (١٩٠/٦)، مشارق الأنوار (٣٣٥/٢)، المفهم (٢٨٣/٧).

(٢) الهروي: أبو عبيد، صاحب «الغريبين». تقدمت ترجمته (ص٣٢٣).

(٣) كلام الهروي في «الغريبين» مادة هرد (١٩٢٦/٦).

وللاستزادة تراجع الكتب التي تقدمت في الهوامش السابقة.

وقال القرطبي في «المفهم» (٢٨٣/٧): «الأصح قول الأكثر» يعني في ثوبين مصبوغين بالصفرة. واستشهد برواية: «ممصرتين» السابقة. وبهذا المعنى قال الزمخشري في «الفائق» مادة هرد (١٠٠/٤). والله أعلم.

(٤) كذا في «مشارق الأنوار» (٤٦٤/١).

وقال ياقوت في «معجم البلدان» (١٥/٥): «لُدّ: بالضم والتشديد، قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين، ببابها يدرك عيسى بن مريم الدجال فيقتله». وينظر: معجم ما استعجم (١١٥٣/٤)، النهاية مادة لدد (٢١٢/٤)، المنهاج للنووي (٢٨١/١٨).

(٥) ذكره القاضي عياض في «المشارق» -الموضع السابق-، وفي «إكمال المعلم» (٤٨٦/٨)، والأبي في «إكمال إكمال المعلم» (٣٩٩/٩).

(٦) «هو» ليست في (أ).

وفيه: «لا يَدَانِ[١] بقتالهم[٢]» أي لا طاقة، عبروا بالقوة عن اليد[٣]، ثم ثنوا ليكون أبلغ في المعنى[٤].

وفيه: «فحرِّز[٥] عبادي إلى الطور» أي[٦]: ضمهم إليه[٧].

وزعم بعضهم أنه «حَوِّز»[٨] وصححه بعض أهل العلم[٩].

---

(١) يدان: بكسر النون، تثنية يد. المنهاج (١٨/٢٨١).

(٢) في الأصل و(أ): «يقاتلهم» والتصويب من (س) و(ب) ومصادر التخريج، ولفظ الحديث -كما تقدم-: «لا يدان لأحد بقتالهم».

(٣) كذا وردت العبارة! ولعله أراد أن يقول: «عبروا باليد عن القوة».

(٤) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة يد (٥/٢٥٣): «أي لا قدرة ولا طاقة. يقال: مالي بهذا الأمر يَد ولا يَدانِ؛ لأن المباشرة والدفاع إنما يكون باليد، فكأن يديه معدومتان، لعجزه عن دفعه».
وينظر: الصحاح مادة يدى (٦/٢٥٤٠)، مشارق الأنوار (٢/٣٨٢)، المفهم (٧/٢٨٥).

(٥) في (أ): زيادة «في».

(٦) «أي» تكررت في الأصل و(أ).

(٧) بهذا النص ذكره ابن الأثير في «النهاية» مادة حرز (١/٣٥٢) وزاد: «... واجعله لهم حرزاً. يقال: أحرزت الشيء أحرزه إحرازاً، إذا حفظته وضممته إليك وصنته عن الأخذ».
أقول: قوله: «فحرِّز» بالحاء المهملة والراء والزاي، وهي رواية الأكثر كما قال عياض وغيره، وقال أبو العباس القرطبي: «هذه الرواية الصحيحة».
ينظر: مشارق الأنوار (١/٢٣٨)، إكمال المعلم (٨/٤٨٦)، المفهم (٧/٢٨٥)، التذكرة (ص٧٧٢)، المنهاج (١٨/٢٨١).

(٨) بالحاء المهملة والواو والزاي، أي نحهم إلى الطور ليمتنعوا فيه من يأجوج ومأجوج وأزلهم عن طريقهم. قال عياض: «وكلاهما -يعني هذا والذي قبله- عندي صواب؛ لأن كل ما حوزته فقد أحرزته». وقال أبو العباس القرطبي: «لم تقع لنا هذه الرواية، ومعناها واضح، وهو بمعنى الأول».
تنظر: المصادر السابقة.

(٩) أشار القاضي عياض إلى تصحيح بعض أهل العلم لهذا الوجه.
ينظر: «المشارق» و«إكمال المعلم» -الموضع السابق-.

وزعم بعضهم: «فحَدِّر»[1].

وفيه: «حتى ينتهوا إلى جبل الخَمَر» بفتح الخاء والميم، وهو الشجر الملتف[2].

«حتى يكون رأس الثور» أي تبلغ الفاقة بهم إلى هذا الحد.

وإنما ذكر رأس الثور لتقاس البقية عليه في القيمة.

وذهب بعضهم إلى أنه أراد بـــ (رأس الثور) نفسه، أي تبلغ قيمة الثور إلى ما فوق المئة؛ لاحتياجهم إليه[3] في الزراعة[4].

و لم يصب؛ لأن رأس الثور قلما يراد به عند الإطلاق نفسه، بل يقال: رأس ثور أو رأس من الثور، ثم إن في الحديث: «أن نبي الله ﷺ ومن معه يُحْصرون»، وما للمحصور والزراعة لا سيما على الطور!

وفيه: «فيرسل الله عليهم[5] النَّغَفَ في رقابهم فيصبحون فَرْسَى» النَّغَف: دودٌ يكون في أنوف

---

(١) هذا وجه ثالث بالدال المهملة. ذكره القاضي عياض وقال: «معناه: أنزلهم إلى جهته أو ردهم واصرفهم إليه». المصدران السابقان.

وذكره أبو عبدالله القرطبي في «التذكرة» (ص٧٧٢) فقال: «وأما حَدِّر بدال مهملة فمعناه: أنزلهم إلى جهة الطور، من حدرت الشيء فانحدر، إذا أرسلته في صبب وحدر». وذكر وجهاً آخر فقال: قال الحافظ ابن دحية: قيدناه في «صحيح مسلم» (جَوِّز) بالجيم والواو والزاي. كذا قيدناه في «جامع الترمذي».اهـ.

وذكر النووي وجهاً آخر فقال: «وقع في بعض النسخ: (حَزِّب) بالحاء والزاي والباء، أي اجمعهم».اهـ. المنهاج (٢٨١/١٨). وتبعه السيوطي في «الديباج» (٢٥٥/٦).

(٢) بنصه في «مشارق الأنوار» (٢٩٩/١). وفسر في الحديث بأنه جبل بيت المقدس.

وينظر: إكمال المعلم (٤٨٨/٨)، النهاية مادة خمر (٧٣/٢)، المنهاج (٢٨٤/١٨).

(٣) في (س) زيادة: «ثم».

(٤) ذكر القولين: القاضي عياض في «المشارق» (١٧٤/١)، و«إكمال المعلم» (٤٨٧/٨).

(٥) «عليهم» ليست في الأصل و(س) و(ب)، وإثباتها من (أ) ومن لفظ الحديث -كما تقدم-.

الإبل والغنم[١].

وفَرْسَى: جمع فَرِيْس، كقتيل وقَتْلَى، من فرسَ الذئبُ الشاةَ: إذا كسرها وقتلها. ومنه: «فريسة الأسد»[٢].

يريد أن القهر الإلهي الغالب على[٣] كل شيء يفرسهم دفعة واحدة، فيصبحون قَتْلَى.

وقد نبه بالكلمتين، أعني: (النَّغَف) و(فَرْسَى) على أنه سبحانه يهلكهم في أدنى ساعة بأهون شيء، وهو النَّغَف، فيفرسهم فرسَ السَّبُعِ فريسَته، بعد أن طارت نُعَرَةُ البَغْي في رؤوسهم، فزعموا أنهم قاتلوا من في السماء.

وفيه: «إلا ملأه[٤] زَهَمُهُم» الزَّهَم: بالتحريك مصدر قولك: زَهِمَتْ يدي (بالكسر) من الزُّهُومَة، فهي زَهِمَة، أي دَسِمَة[٥].

وعليه أكثر الروايات فيما أعلم، وفيه من طريق المعنى وَهْنٌ.

وضم الزاي مع فتح الهاء أصح معنى، وهو جمع زُهْمَة؛ وهي الريح المنتنة[٦].

---

(١) بنصه في «الغريبين» مادة نغف (١٨٦٤/٦).

والنَّغَف: بفتح النون والغين المعجمة ثم فاء، جمع نَغَفَة.

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٨٥/٢)، الصحاح مادة نغف (١٤٣٥/٤)، المفهم (٢٨٥/٧)، المنهاج (٢٨٢/١٨).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٤٠٥/١٢)، الغريبين مادة فرس (١٤٢٩/٥)، مشارق الأنوار (١٨٩/٢).

(٣) «على» سقطت من (أ).

(٤) الأصل و(أ): «ملأهم»، والتصويب من (س) ومصادر التخريج.

(٥) هذا التعريف بنصه في «الصحاح» مادة زهم (١٩٤٦/٥).

وأكثر الشراح ضبطوه بهذا (بفتح الزاي والهاء، وبابه فرح).

ينظر: مشارق الأنوار (٣٩٠/١)، المفهم (٢٨٥/٧)، المنهاج (٢٨٢/١٨)، القاموس (٨٠/٤).

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٦٦/٦): «الزُّهومة في اللحم: كراهة طبعية في رائحته التي خلقت عليها بلا تغير وإنتان، وذلك مثل رائحة اللحم الغثّ، أو رائحة لحم السباع...».

(٦) ينظر: «تهذيب اللغة» و«الصحاح» و«القاموس» -المواضع السابقة-.

=

وفيه: «فيتركها كالزَّلَفَة» الزَّلَفَة: بالتحريك، المَصْنَعَة[1] الممتلئة، والجمع زَلَف[2].

وفيه: «فيستظلون بِقحْفِها» القِحْف في الأصل: العظم المستدير فوق الدماغ، وهو أيضاً إناء من خشب على مثاله كأنه نصف قدح[3].

واستعير ههنا لما يلي رأسها من القشر[4].

وفيه: «لتكفي الفِئام» الفِئام: الجماعة من الناس لا واحد له من لفظه، وهو مهموز. والعامة تقول: الفِيام بغير همز[5][6].

وقوله: «جمع زُهْمة» بضم الزاي وسكون الهاء.

وبشأن الأخذ بهذا المعنى يراجع: النهاية مادة زهم (٢٩١/٢)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢٢١/أ)، مرقاة المفاتيح (٣٩٠/٩).

(١) المَصْنَعَة: كالحوض يجمع فيها ماء المطر. القاموس مادة صنع (٦٩/٣).

(٢) هذا التعريف بنصه في «الصحاح» مادة زلف (١٣٧٠/٤).

قال ابن الأثير: «أراد أن المطر يُغَدِّر في الأرض فتصير كأنها مَصْنَعَة من مصانع الماء». النهاية مادة زلف (٢٧٩/٢).

وذكر القاضي عياض وغيره أوجهاً أخرى في ضبط هذه الكلمة وفي معناها، ومن ذلك ما أثر عن ابن عباس أنه فسرها بالمرآة. وبه قال اللغويان أبو زيد الأنصاري وثعلب. قال النووي: «شبهها بالمرآة في صفائها ونظافتها».

وتراجع بقية الأوجه والأقوال في: تصحيفات المحدثين (١٨٨/١)، مشارق الأنوار (٣٨٨/١)، إكمال المعلم (٤٨٧/٨)، المفهم (٢٨٦/٧)، التذكرة (ص٧٧٣)، المنهاج (٢٨٢/١٨).

(٣) هذا التعريف من «الصحاح» مادة قحف (١٤١٣/٤) مع بعض التصرف.

(٤) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة قحف (١٦/٤): «أراد قشرها، تشبيهاً بقحف الرأس، وهو الذي فوق الدماغ، وقيل: هو ما انفلق من جمجمته وانفصل».

وينظر: المفهم (٢٨٦/٧)، المنهاج (٢٨٣/١٨).

(٥) في (أ): «همزة».

(٦) ما تقدم في تعريف «الفئام» نقله بلفظه من «الصحاح» مادة فأم (٢٠٠٠/٥).

=

وفيه: «لتكفي الفَخْذ» الفَخْذ[1] في العشائر أقل من البطن. وأولها الشَّعْب، ثم القَبِيلة، ثم الفَصِيلة، ثم العِمارة، ثم البَطْن، ثم الفَخْذ[2].

وقال القاضي عياض: «بكسر الفاء بعدها ياء باثنتين تحتها، أي الجماعة، وبعضهم لا يجيز إلا الهمز، وبعضهم ينكر فيه الهمز».

ينظر: إكمال المعلم (٤٨٨/٨)، مشارق الأنوار (١٧٨/٢)، المنهاج (٢٨٣/١٨).

(١) «الفخذ» سقطت من (س).

والفَخْذ هنا: بفتح الفاء وسكون الخاء. بخلاف الفَخِذ التي هي العضو فإنها تأتي بفتح الفاء وكسرها وسكون الخاء وكسرها. ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤٨١/٤)، مشارق الأنوار (١٨٢/٢)، المفهم (٢٨٦/٧)، المطلع على أبواب المقنع (ص٧٨).

(٢) هذا الكلام عن (الفخذ) بلفظه في «الصحاح» مادة فخذ (٥٦٨/٢).

وهذا الترتيب في الأنساب مروي عن ابن الكلبي عن أبيه، كما ذكر ذلك صاحب «الصحاح» في مادة شعب (١٥٥/١). ونقله آخرون عنه دون ذكر (الفصيلة) كما في «تهذيب اللغة» (٣٢٩/٧) و«فقه اللغة» (ص٢٤٧) وغيرهما.

وذهب الزبير بن بكار إلى ترتيبها إلى ست طبقات كما تقدم، لكنه جعل الفصيلة في الآخر بعد الفخذ.

ينظر: المفهم (٢٨٦/٧)، ترتيب لسان العرب مادة شعب (٢٢٧٠/٤)، السيرة الحلبية (٥٠/١) وفيه: «وقد نظمها الزين العراقي في قوله:

للعرب العربا طباق عدة ... فصلها الزبير وهي ستة

أعم ذاك الشعب فالقبيلة ... عمارة بطن فخذ فصيلة».

وصوب هذا الرأي ابن بَرِّي كما في «ترتيب اللسان» -الموضع السابق-.

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» (٣٢٩/٧): «الفصيلة أقرب من الفخذ، وهي القطعة من أعضاء الجسد، وكان العباس فصيلة النبي ﷺ».

ومشى على هذا الترتيب -أعني رأي الزبير-: الماوردي في «الأحكام السلطانية» الباب الثامن عشر (٤٢٨/٢).

=

وفيه: «يتهارجون فيها» الأصل[1] في الهَرْج: القتل، وسرعة عَدْو الفرس. وهَرَجَ في حديثه: أي خَلَط.

ومعنى «يتهارَجُون» أي يختلطون ويتفاسدون ويتسافدون[2]، يقال: باتَ فلانٌ يَهْرِجها: أي ينكحها[3].

فإن قيل: أوليس في هذه الأشياء الخارقة للعادة[4] التي وردت في هذا الحديث وغيره من أحاديث الدجال، وظهورها على يديه، مضلة للعقول، ومدعاة إلى اتباع الباطل، وإخلال بما أعطى[5] الله أنبياءه من المعجزات؟

فالجواب[6]: أن الملعون إنما تُرِك وذلك؛ لأن في نفس القضية ما يردع المتبصر عن[7] الالتفات إليها فضلاً عن قبولها.

ثم إنه لا يدعي النبوة، بل يدعي الربوبية، وهذا مما لا مساغ له في العقول، ولا موقع له

وثمت آراء أخرى، تراجع في المصادر السابقة، وينظر كذلك: صبح الأعشى (١/٣٦٠)، المطلع على أبواب المقنع (١/٢٨٧).

(١) في النسخة الأصل و(أ): «والأصل». والمثبت من (س).

(٢) «ويتسافدون» ليست في (س).

(٣) ما ذكره المؤلف حول «يتهارجون فيها» نقله -مع بعض التصرف اليسير- من «المجموع المغيث» مادة هرج (٣/٤٩١). وبعضه عند أبي عبيد في «غريب الحديث (٢/٢٠٥).

وقال النووي في «المنهاج» (١٨/٢٨٣): «أي يجامع الرجال النساء بحضرة الناس كما يفعل الحمير، ولا يكترثون لذلك، والهرج بإسكان الراء: الجماع، يقال: هَرَج زوجته أي جامعها، يهرجها بفتح الراء وضمها وكسرها». وينظر: تهذيب اللغة (٦/٤٧)، مشارق الأنوار (٢/٣٣٥).

(٤) في الأصل: «العادة» والمثبت من النسخ الأخرى.

(٥) في الأصل و(أ): «أعطاه»، والمثبت من (س) و(ب).

(٦) ينظر: المعلم للمازري (٣/٢١٤)، إكمال المعلم (٨/٤٧٥، ٤٨٩)، المفهم (٧/٢٦٧، ٢٨٨)، المنهاج (١٨/٢٨٥، ٢٧٣).

(٧) في (أ): «على».

من[١] القلوب؛ لقيام دلائل الحدث[٢] في نَفْس المدعي.

مع أنه لم يُترك ودعواه[٣] حتى أُلْزِم النقص الذي لا ينفك عنه، ولا يخفى على الناظر مكانه؛ وهو العور الذي به، وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ بقوله: «ولكن أقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه؛ تعلمون أنه أعور...» الحديث[٤].

ويحتمل أن أحداً من الأنبياء لم يُكاشَف أو لم يُخبر بأنه أعور.

ويحتمل أنه أُخبر، و لم يُقَدَّر له أن يخبر عنه كرامة لنبينا ﷺ، حتى يكون هو الذي يبين بهذا الوصف دحوض حجته الداحضة، ويبصر بأمره جُهال العوام فضلاً عن ذوي[٥] الألباب والأفهام[٦].

---

(١) في (س): «في».

(٢) في (ب) و(أ): «الحديث» ويبدو أنها كانت كذلك في الأصل ثم عدلت.

والمراد بها «الحدوث» فقد وردت هكذا -أعني بلفظ «الحدوث»- عند المازري والنووي، وبلفظ «الحدث» عند عياض، و«حدثه» عند القرطبي. جميعهم في المصادر السالفة.

والحدوث: عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه، وكونه مفتقراً إلى غيره.

ينظر: الصحاح مادة حدث (١/٢٧٨)، التعريفات للجرجاني (ص٨٢).

(٣) في الأصل و(أ): «دعواه». والمثبت من (س) ليستقيم المعنى.

(٤) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وهو حديث طويل سيأتي في باب قصة ابن صياد برقم (١٦٤)، وهذا القدر منه خرجه البخاري في الجهاد والسير، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي (ص٦٢٠ ح٣٠٥٧)، وفي أحاديث الأنبياء، باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [هود: ٢٥] (ص٦٧٩ ح٣٣٣٧)، وفي الأدب، باب قول الرجل للرجل: اخسأ (ص١٣٠٩ ح٦١٧٥)، وفي الفتن، باب ذكر الدجال (ص١٤٩٥ ح٧١٢٧).

ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (٤/٢٢٤٥ ح٩٥: ١٦٩).

(٥) «ذوي» سقطت من (أ).

(٦) قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/١٠٣): «قيل: إن السر في اختصاص النبي ﷺ بالتنبيه المذكور، مع أنه أوضح الأدلة في تكذيب الدجال؛ أن الدجال إنما يخرج في أمته دون غيرها ممن تقدم من الأمم».

١٥٨- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «فتلقاه المَسَالح مَسَالح الدجال»[(١)].

المسالح: جمع مَسْلَحة، وهم[(٢)] قوم ذوو سِلاح. وقد مر تفسيرها[(٣)].

وفيه: «فَيُوشَر بالمِيْشار» يقال: وَشَرْتُ الخشبة بالمِيْشار، وهو غير مهموز[(٤)]. وفي معناه: نشرت الخشبة بالمنشار (بالنون)[(٥)].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٥٠٢/٣ ح٤٢٣٢) ولفظه: «يخرج الدجال فيتوجه قِبَله رجل من المؤمنين، فتلقاه المَسالح مَسالح الدجال فيقولون له: أين تعمد؟ فيقول: أعمد إلى هذا الذي خرج، قال: فيقولون له: أو ما تؤمن بربنا؟ فيقول: ما بربنا خفاء، فيقولون: اقتلوه، فيقول بعضهم لبعض: أليس قد نهاكم ربكم أن تقتلوا أحداً دونه؟ فينطلقون به إلى الدجال، فإذا رآه المؤمن قال: يا أيها الناس هذا الدجال الذي ذكر رسول الله ﷺ، قال: فيأمر الدجال به فيُشجُّ، فيقول: خذوه وشُجُّوه، فيوسع ظهره وبطنه ضرباً، قال: فيقول: أو ما تؤمن بي؟ قال: فيقول: أنت المسيح الكذاب، قال: فيؤمر به فيوشر بالمِيْشار من مَفْرِقه حتى يفرق بين رجليه، قال: ثم يمشي الدجال بين القطعتين، ثم يقول له: قم، فيستوي قائماً، ثم يقول له: أتؤمن بي؟ فيقول: ما ازددت فيك إلا بصيرة، قال: ثم يقول: يا أيها الناس إنه لا يفعل هذا بعدي بأحدٍ من الناس، قال: فيأخذه الدجال ليذبحه، فيُجعل ما بين رقبته إلى تَرْقُوَته نحاساً، فلا يستطيع إليه سبيلاً، قال: فيأخذ بيديه ورجليه فيقذف به، فيحسب الناس أنما قذفه إلى النار وإنما ألقي في الجنة، فقال رسول الله ﷺ: هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في صفة الدجال... (٢٢٥٦/٤ ح١١٣: ٢٩٣٨).

(٢) في (س): «وهو».

(٣) عند شرح الحديث رقم (١٤٠) من هذا البحث.

(٤) ما تقدم بنصه في «الصحاح» مادة وشر (٨٤٥/٢) وزاد: «لغة في أشرت». وقال في مادة أشر (٥٧٩/٢): «أشرت الخشبة بالمئشار، مهموز».

(٥) قال ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص ١٤٥): «يقال: المئشار بالهمز، وجمعه مآشير، وقد أشرت الخشبة فهي مأشوره، وأنا آشر. ويقال أيضاً: الميشار بلا همز، وقد وشرت الخشبة فهي موشوره، وأنا =

وفي هذا الحديث بالياء لا غير؛ يدل عليه قوله[(١)]: «فيوشر»[(٢)].

واشر. ويقال أيضاً: منشار، وقد نشرت الخشبة وهي منشورة، وأنا ناشر». وينظر: تهذيب اللغة (١١/٤١٠).

(١) «قوله» ليست في (س).

(٢) كذا جزم المؤلف أنها بالياء لا غير. وقال القاضي عياض: «يقال بالهمز وبالياء وبالنون». مشارق الأنوار (١/٧٠). وقال القرطبي في «المفهم» (٧/٢٨٩): «المئشار بالهمز هو الصحيح المعروف».

وقال النووي في «المنهاج» (١٨/٢٨٦): «هكذا الرواية يؤشر بالهمز، والمئشار بهمزة بعد الميم، وهو الأفصح، ويجوز تخفيف الهمزة فيهما، فيجعل في الأول واواً، وفي الثاني ياءً، ويجوز المنشار بالنون».

وعلق القاري في «المرقاة» (٩/٣٩٦) على كلام المؤلف فقال: «فيه بحث؛ إذ قوله: «فيوشر» يحتمل أن يكون بالهمز، وأن يكون بواو مبدلة أو أصليه. وكذا «الميشار» يصح همزه وإبداله من همز أو من واو، وهذا لا ينافي أن يكون بالهمز، وأن يكون المنشار -بالنون- بناء على التفنن في العبارة؛ مع أنه هو المشهور باعتبار اللغة على لسان العامة. وفي «القاموس»: أشر الخشب بالمئشار: شقه، ونشر الخشب: نحته، ووشر الخشبة بالميشار غير مهموز لغة في أشرها بالمئشار إذا نشرها. انتهى. وبه يعلم أن الأصل هو الهمز، والواو لغة في الشق، والنون خاص بمعنى النحت». انتهى كلام القاري.

١٥٩- ومنه حديث فاطمة بنت قيس القرشية الفهرية[1] رضي الله عنها: «سمعت منادي رسول الله ﷺ ينادي: الصلاةَ جامعة...» الحديث[2].

---

(١) فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية، أخت الضحاك بن قيس. صحابية مشهورة، من المهاجرات الأُوَل، وهي التي طلقها زوجها فخطبها معاوية بن أبي سفيان وأبو جهم، فأشار عليها رسول الله ﷺ بأسامة بن زيد فتزوجت به. توفيت في خلافة معاوية.

ينظر: أسد الغابة (٧١٩٣)، سير أعلام النبلاء (٢/٣١٩)، الإصابة (١١٦٠٨).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٥٠٤ ح٤٢٣٨) وتتمته: فخرجت إلى المسجد فصليت مع رسول الله ﷺ، فلما قضى صلاته جلس على المنبر وهو يضحك، فقال: «ليلزم كل إنسان مصلاه، ثم قال: هل تدرون لم جمعتكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: إني والله ما جمعتكم لرغبةٍ ولا لرهبةٍ، ولكن جمعتكم لأن تميماً الدَّارِيَّ كان رجلاً نصرانياً فجاء وأسلم وحدثني حديثاً وافق الذي كنت أحدثكم به عن المسيح الدجال، حدثني أنه ركب في سفينة بحرية مع ثلاثين رجلاً من لَخْمٍ وجُذام، فلعب بهم الموج شهراً في البحر، فأَرْفَؤا إلى جزيرة في البحر حين تغرب الشمس، فجلسوا في أَقْرُب السفينة فدخلوا الجزيرة فلقيتهم دابة أَهْلَبُ كثيرُ الشعر لا يدرون ما قُبُله من دبره من كثرة الشعر، قالوا: ويلك ما أنت؟ قالت: أنا الجَسَّاسَة، انطلقوا إلى هذا الرجل في الدَّيْر فإنه إلى خبركم بالأشواق، قال: لما سمَّت لنا رجلاً فَرِقْنا منها أن تكون شيطانة، قال: فانطلقنا سراعاً حتى دخلنا الدَّيْر، فإذا فيه أعظم إنسانٍ ما رأيناه قط خلقاً وأشدُّه وِثاقاً، مجموعة يداه إلى عنقه ما بين ركبته إلى كعبه بالحديد، قلنا: ويلك ما أنت؟ قال: قد قدرتم على خبري، فأخبروني ما أنتم؟ قالوا: نحن أناس من العرب ركبنا في سفينة بحرية، فلعب بنا البحر شهراً فدخلنا الجزيرة فلقيتنا دابة أَهْلَب، فقالت: أنا الجساسة اعمدوا إلى هذا في الدَّيْر، فأقبلنا إليك سراعاً، فقال: أخبروني عن نخل بَيْسان هل تثمر؟ قلنا: نعم، ثم قال: أما إنها يوشك أن لا تثمر، قال: أخبروني عن بحيرة طَبَرِيَّة هل فيها ماء؟ قلنا: هي كثيرة الماء، قال: أما إن ماءها يوشك أن يذهب، قال: أخبروني عن عين زُغَر هل في العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟ قلنا: نعم هي كثيرة الماء، وأهلها يزرعون من مائها، قال: أخبروني عن نبي الأُمِّيِّين ما فعل؟ قالوا: قد خرج من مكة ونزل يثرب، قال: أقاتله العرب؟ قلنا: نعم، قال: كيف صنع بهم؟ فأخبرناه أنه قد ظهر على من يليه من العرب وأطاعوه، قال: أما إن ذلك خير لهم أن يطيعوه، وإني مخبركم عني: إني أنا المسيح، وإني أوشِك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج فأسير في الأرض فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة غير مكة وطيبة، هما محرمتان عليَّ كلتاهما، كلما أردت أن أدخل واحدةً منهما استقبلني

=

الصلاةَ جامعة: أي احضروا الصلاة[1][2]. و«جامعة»[3]: حال عنها.

ووجه الرواية بالرفع أن يقدر (هذه)، أي: هذه الصلاة جامعة.

ويجوز أن تنتصب (جامعة) على الحال.

ولما كان هذا القول للدعاء إليها، /والحث عليها كان النصب أجود وأشبه[4] بالمعنى المراد منه[5]. [٢٠٩/أ]

وفيه[6]: «فَأَرْفَأُوا إلى جزيرة» قال الأصمعي[7]: أَرْفَأْت السفينة أُرْفِئُها إِرْفاءً: أي قربتها من

ملك بيده السيف صُلتاً يصدني عنها، وإن على كل نَقْب منها ملائكة يحرسونها، قال رسول الله ﷺ وطعن بِمِخْصَرَتِه في المنبر: هذه طيبة هذه طيبة، يعني المدينة، ألا هل كنت حدثتكم ذلك؟» فقال الناس: نعم، فقال: «ألا إنه في بحر الشام أو بحر اليمن، لا بل من قبل المشرق ما هو» وأومأ بيده إلى المشرق.

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة (٢٢٦١/٤ ح٢٩٤٢) وفيه زيادة في أوله.

(١) جملة: «جامعة أي احضروا الصلاة» تكررت في (س).

(٢) قال الأبي في «إكمال إكمال المعلم» (٤١٣/٩): «الأظهر أنه ليس دعاء للصلاة، وإنما المراد به الاجتماع لأمر، كما يقتضيه الحديث». وينظر: مشارق الأنوار (١٩٦/١).

(٣) جملة: «أي احضروا الصلاة وجامعة» سقطت من (أ)، وقد ألحقت بهامش الأصل وبعدها علامة (صح). وهي مثبتة في (س) و(ب).

(٤) في الأصل و(أ): «وأثبت». والمثبت من (س) و(ب) وهو المناسب للسياق.

(٥) قال النووي في «المنهاج» (٢٩٤/١٨): «هو بنصب (الصلاة) و(جامعة) الأول على الإغراء، والثاني على الحال».

وينظر: المصباح المنير مادة جمع (١٠٩/١) و مادة صلى (٣٤٦/١)، مرقاة المفاتيح (٤٠١/٩).

(٦) في الأصل و(ب): «ومنه». والمثبت من (س) و(أ)، وهو الجاري على الجادة التي سلكها المؤلف.

(٧) تقدمت ترجمته (ص٦٤٧).

الشَّطِّ.

وبعضهم يقول: أُرْفِيها[1] (بالياء)، على الإبدال، وهذا مَرْفأ السفن: أي الموضع الذي تُشَد إليه وتُوقَف عنده[2].

وفيه[3]: «فجلسوا في أَقْرُب السفينة» أَقْرُب: بضم الراء، جمع قارَب[4]، وهو سفينة صغيرة تكون مع أصحاب السفن البحرية تُسْتَخَفُّ لحوائجهم[5][6].

والقارَب: تفتح منه الراء وتكسر، والفتح أكثر وأشهر[7].

---

(١) في (س) و(ب): «أرفينا».

(٢) ما تقدم بلفظه في «المجموع المغيث» مادة رفأ (٧٧٩/١).

وقال النووي في «المنهاج» (٢٩٥/١٨) -في معنى الحديث-: «أي التجأوا إليها».

وقال ابن هشام في «المفصح المفهم» (ص١٨٣): «أي أدنوا سفينتهم من البر ليصلحوها. يقال أرفَأْتُ إلى الشيء: لجأت إليه...».

وينظر: تهذيب اللغة (٢٤٤/١٥)، المعلم (٢١٤/٣)، إكمال المعلم (٤٩٩/٨)، المفهم (٢٩٧/٧).

(٣) في الأصل و(س): «ومنه» والمثبت من (أ) كما هي جادة المؤلف.

(٤) هذا الجمع على غير قياس كما قال غير واحد، والقياس: (قوارب).

وقال النووي: «هو صحيح، لكنه خلاف القياس».

وأنكر بعض العلماء هذا، وقالوا: لا يجمع فاعل على أفعل. وفسروا قوله: «أَقْرَب السفينة» بمعنى أدانيها، أي ما قارب الأرض منها. وقيل غير ذلك.

ينظر: المعلم (٢١٤/٣)، مشارق الأنوار (٢١٨/٢)، المجموع المغيث مادة قرب (٦٨٣/٢)، إكمال المعلم (٤٩٩/٨)، المفصح لابن هشام (ص٣٧٤)، المفهم (٢٩٧/٧)، المنهاج (٢٩٥/١٨).

(٥) في الأصل و(أ): «بحوائجهم» والمثبت من (س) و(ب)، وهو الموافق لما ورد في المصادر المنقول عنها كالصحاح وستأتي.

(٦) هذا التعريف للقارب ورد بهذا اللفظ في عدة مصادر منها: تهذيب اللغة (١٢٣/٩) ونسبه لِلَّيث، الصحاح مادة قرب (١٩٩/١)، معجم مقاييس اللغة (٨١/٥) وزاد: «كأنها سميت بذلك لقربها منهم».

(٧) ينظر: المفهم، والمنهاج -الموضع السابق-.

وفيه: «دابة أهْلَب» قلت: قوله: «كثير الشعر» يقع موقع التفسير لأهْلَب.

والهُلْبَة: ما غلظ من شعر الذنب. والأَهْلَب: الفرس الكثير الهُلْب[(١)].

وفيه: «وهو إلى خبركم بالأَشْواق» أي شديد نزاع النفس إلى ما عندكم من الخبر[(٢)]، حتى كأن الأَشْواق ملصقة به[(٣)]، أو كأنه مهتم بها.

وفيه: «قد قَدَرْتم على خبري» يريد أني أخبركم بخبري فلا أحبسه عنكم[(٤)].

وفيه: «فأخبروني عن نخل بَيْسان» بَيْسان: بالباء المفتوحة، قرية من قرى الشام[(٥)].

---

(١) قوله: «والهلبة» إلى هنا بنصه في «الصحاح» مادة هلب (٢٣٨/١).

وقال القرطبي في «المفهم» (٢٩٨/٧): «ذَكَّرَ (أهْلَب) حملاً على المعنى، وكأنه قال: حيوان أَهْلَب أو شخص، ولو راعى اللفظ لقال: (هَلْباء)؛ لأن قياس أَهْلَب: هلْباء كأحمر وحمراء».

(٢) قال الجوهري في «الصحاح» مادة شوق (١٥٠٤/٤): «الشَّوق والاشْتياق: نزاع النفس إلى الشيء». والجمع أَشْواق. ينظر: ترتيب اللسان (٢٣٦١/٤).

وقال عياض في «المشارق» (٣٢٦/٢): «أي بحال شدة شوق».

(٣) «به» سقطت من (س).

(٤) قال القرطبي في «المفهم» (٢٩٩/٧): «أي اطلعتم عليه، وقدرتم إلى الوصول إليه». وقال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢٢١/ب): «أي تمكنتم من خبري...».

(٥) بَيْسان: بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية بعدها سين مهملة، مواضع عدة كما ذكر البلدانيون، منها ما ذكره المؤلف، وموقعها اليوم في فلسطين جنوب بحيرة طبرية وتبعد عنها (٣٨كم)، وغرب نهر الأردن وتبعد عنه (٦كم). ينظر: معجم ما استعجم (٢٩٢/١)، معجم البلدان (٥٢٧/١)، موسوعة المدن العربية (ص٣٦٥). قال ياقوت: «وقد رأيتها مراراً فلم أر فيها غير نخلتين حائلتين، وهو من علامات خروج الدجال».

ومن المواضع أيضاً: موضع ببلاد الحجاز في جهة خيبر من المدينة. ذكر القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١٥١/١) أنه هو المراد. وأشار ابن هشام في «المفصح المفهم» (ص٦٩) إلى هذين الموضعين ثم قال: «وأحسب المسؤول عنه الذي ببلاد الحجاز». ينظر أيضاً: خلاصة الوفاء (٥٦٧/٢).

=

وفيه: «عين[١] زُغَر» زُغَر على زنة زُفَر، بالزاي[٢] والغين المنقوطتين، وهي أيضاً بالشام[٣].

وفيه: «إن ذلك خير لهم أن يطيعوه» فإن قيل: يشبه هذا القول قول من عرف الحق، والمخذول من البعد من الله بمكان لم يُر له فيه مُساهم، فما وجه قوله هذا؟

قلنا: يُحتمل أنه أراد به الخير في الدنيا، أي طاعتهم له[٤] خير لهم، فإنهم[٥] إن خالفوه اجتاحهم واستأصلهم.

ويحتمل أنه من باب الصَّرْفة؛ صرفه الله تعالى عن الطعن فيه، والنكير[٦] عليه، وتَفوَّه بما ذَكر عنه، كالمغلوب عليه والمأخوذ عنه[٧] فلم يستطع أن يتكلم بغيره تأييداً لنبيه ﷺ، والفضل ما شهدت به الأعداء[٨].

وفيه[٩]: «بيده السيف صَلْتاً» صَلْتاً: أي مُصْلَتاً مجرداً من غمده[١٠].

وقيل: بل المراد في الحديث موضع معروف باليمامة. قال ياقوت: «الذي أراه أن هذا الموضع هو الموصوف بكثرة النخل» ثم ذكر حجته. وينظر: مراصد الاطلاع (٢٤١/١)، معجم أعلام متن الحديث لمحمد التونجي (ص٩٩).

(١) «عين» سقطت من (أ).

(٢) في (س) و(أ): «بالزاء».

(٣) ينظر: معجم ما استعجم (٦٩٩/٢)، مشارق الأنوار (٣٩٤/١)، معجم البلدان (١٤٣/٣)، معجم أعلام متن الحديث (ص٢٤٨).

(٤) في الأصل: «لهم». والتصويب من النسخ الأخرى.

(٥) في (س): «فإنه».

(٦) في (أ): «النكر».

(٧) «والمأخوذ عنه» ليست في (س).

(٨) ينظر: «شرح المشكاة» للطيبي (٣٤٦٤/١١).

(٩) «وفيه» ليست في (أ).

(١٠) في (س): «عن غمد» وفي (أ): «من غمد».

يقال[١]: أَصْلَت سيفه؛ أي جَرَّده من غمده. وضربه[٢] بالسيف صَلْتا وصُلْتا؛ أي ضربه به[٣] وهو مُصْلَت[٤].

وفيه: «فطعن[٥] بمِخْصَرَته في المنبر» المِخْصَرَة: كالسوط. وكلُّ ما[٦] اختصر الإنسان بيده وأمسكه[٧] من عصاً ونحوها فهو مِخْصَرَة. قال الشاعر:

إذا وصلوا أَيْمانَهم بالمَخَاصِرِ[٨].

---

(١) في الأصل: «ويقال» والمثبت من النسخ الأخرى وهو أولى.

(٢) في الأصل و(أ): «فضربه». والمثبت من (س) و(ب) وهو أولى.

(٣) في (أ): «ضرب وهو» مكان «ضربه به».

(٤) ينظر: إصلاح المنطق (ص٩٠)، الصحاح مادة صلت (٢٥٦/١)، مشارق الأنوار (٥٦/٢)، ترتيب لسان العرب (٢٤٧٨/٤).

(٥) لفظ الحديث كما سبق: «وطعن».

(٦) «وكل ما» رسمت في الأصل و(ب): «وكلما» والصواب ما أثبته كما في (س) و(أ).

(٧) في (س) و(ب): «فأمسكه».

(٨) ما تقدم في تعريف (المخصرة) بنصه في «الصحاح» مادة خصر (٦٤٦/٢)، وبعضه في «غريب الحديث» لأبي عبيد (١٨٥/١). وزاد في «الصحاح» ذكر صدر البيت وهو:

«يكاد يزيل الأرض وَقْع خطابهم» ولم يعزه لقائل.

والبيت ذكره أيضاً ابن دريد في «جمهرة اللغة» (٥٨٦/١)، وابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (١٨٨/٢)، وابن منظور كما في «ترتيب اللسان» (١١٧٢/٢) وغيرهم، ولم أقف عليه -بشطريه كما ورد في «الصحاح»- منسوباً لأحد. وفي «البيان والتبيين» (ص٢٩) ورد في شعر صفوان الأنصاري قوله: ولا الناطق النخار والشيخ دغفل إذا وصلوا أيمانهم بالمخاصر

وفي ديوان حسان بن ثابت (ص٣٨٦) ورد قوله:

يصيبون فصل القول في كل خطبة إذا وصلوا أيمانهم بالمخاصر

وفيه: «هذه طيبة» طيبة وطابة من أسماء المدينة، سماها النبيﷺ طيبة[١] وطابة[٢]، وكره أن تُسمى يَثْرِب[٣]؛ لما فيه من التَّثْرِيب[٤]، فلما وافق هذا القول ما كان حدثهم به أعجبه ذلك وسُرَّ به.

وفيه: «ألا إنه في[٥] بحر الشام أو بحر اليمن؛ لا بل[٦] من قبل المشرق ما هو».

---

(١) كما في هذا الحديث.

(٢) تسميتها (طابة) ثبت في عدة أحاديث؛ منها حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، وفيه: «أقبلنا مع النبيﷺ من تبوك حتى أشرفنا على المدينة، فقال: «هذه طابة». متفق عليه.

أخرجه البخاري في الزكاة، باب خرص التمر (ص٢٩٥ ح١٤٨١)، وفي فضائل المدينة، باب المدينة طابة (ص٣٧٠ ح١٨٧٢) وغيرها من المواضع. ومسلم في الحج، باب أحد جبل يحبنا ونحبه (١٠١١/٢ ح١٣٩٢).

ويراجع كتاب «المغانم المطابة في معالم طابة» للفيروزآبادي.

(٣) ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «يقولون يثرب وهي المدينة، تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد». متفق عليه.

أخرجه البخاري في فضائل المدينة، باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس (ص ٣٧٠ ح١٨٧١)، ومسلم في الحج، باب المدينة تنفي شرارها (١٠٠٦/٢ ح١٣٨٢).

قال ابن حجر في «الفتح» (١٠٥/٤): «أي أن بعض المنافقين يسميها يثرب، واسمها الذي يليق بها المدينة، وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب، وقالوا: ما وقع في القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين». أقول: يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا۟﴾ [الأحزاب:١٣].

(٤) من التثريب الذي هو التوبيخ والملامة. أو من الثرب وهو الفساد. وكلاهما مستقبح.

ينظر: النهاية باب الياء مع الثاء (٢٥٢/٥)، المفهم (٤٩٨/٣)، الفتح -الموضع السابق-.

(٥) في الأصل «من» والمثبت من النسخ الأخرى، وهو الموافق لما في «المصابيح» و«صحيح مسلم» كما تقدم.

(٦) «بل» ليست في الأصل، واستدركتها من النسخ الأخرى ومصادر التخريج.

قلت: لما حدثهم بقول تميم الداري[١] لم يَرَ أن يبين لهم[٢] موطنه ومحبسه[٣] كل التبيين، لِمَا رأى في الالتباس من المصلحة، فرد الأمر فيه[٤] إلى التردد بين كونه في بحر الشام أو بحر اليمن، و لم تكن العرب يومئذ تسافر إلا[٥] في هذين البحرين.

ويحتمل أنه أراد ببحر الشام: ما يلي الجانب الشامي، وببحر اليمن: ما يلي الجانب اليماني، والبحر بحر واحد، وهو الممتد على أحد جوانب جزيرة العرب، ثم أضرب عن القولين مع حصول اليقين في أحدهما، فقال: «لا بل[٦] من قبل المشرق ما هو»[٧].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٤١٨).

(٢) في (س) و(أ): «له».

(٣) في الأصل و(أ): «مجلسه» والمثبت من (س) و(ب) وهو أولى.

(٤) «فيه» من (س) و(ب).

(٥) «إلا» سقطت من (س).

(٦) «بل» ليست في الأصل، واستدركتها من النسخ الأخرى وهي مثبته في لفظ الحديث -كما تقدم-.

(٧) قال القرطبي في «المفهم» (٧/٣٠٠): «النبيﷺ بشر يظن ويشك، كما يسهو وينسى إلا أنه لا يتمادى ولا يقر على شيء من ذلك، بل يرشد إلى التحقيق، ويسلك به سواء الطريق، والحاصل من هذا: أنه ﷺ ظن أن الدجال المذكور في بحر الشام؛ لأن تميماً إنما ركب في بحر الشام، ثم عرض له أنه في بحر اليمن؛ لأنه يتصل ببحر متصل ببحر اليمن، فيجوز ذلك. ثم أطلعه العليم الخبير على تحقيق ذلك فحقق وأكد».

ونقل الطيبي في «شرح المشكاة» (١١/٣٤٦٥) عن الأشرف الفقاعي قوله: «يمكن أنهﷺ كان شاكاً في موضعه، وكان في ظنه أنه لا يخلو عن هذه المواضع الثلاثة، فلما ذكر بحر الشام وبحر اليمن، تيقن له من جهة الوحي أو غلب على ظنه أنه من قبل المشرق، فنفى الأولين وأضرب عنهما وحقق الثالث».

وقال الكاندهلوي في «التعليق الصبيح» (٦/٢٤٠): «الأولى أن يقال: إنهﷺ أراد بهذا الترديد: الإخفاء وتعمية أمر الدجال على الأمة لا التردد في نفسه».

أقول: هذا قريب مما ذكره المؤلف.

وذكر جمع من أصحاب المعاني أن (ما) هنا[١] زائدة، وهو حسن[٢].

ويحتمل أن تكون خبراً، أي: ما هو عليه، أو ما هو فيه، أو ما هو يخرج منه.

وفي كتب أهل اللغة في ذكر ابن قِتْرَة: «حية خبيثة إلى الصغر ما هي»[٣].

ومن مصطلح الأطباء في ذكر طباع العقاقير ووصف طعم الأدوية: «إلى الحرارة ما هو، إلى اليبوسة ما هو، إلى العُفُوصَة[٤] ما هو» أي[٥] الذي عليه طعمه وطبعه كذا.

أي أَمْرٌ ظهوره من قبل المشرق.

---

(١) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٢) ذهب إلى أنها زائدة: القاضي عياض فقال في «إكمال المعلم»: (٨/٥٠٢): «(ما) هنا زائدة لصلة الكلام، وليست للنفي؛ لأنه إنما يريد إثبات كونه من جهة المشرق». وتبعه النووي في «المنهاج» (١٨/٢٩٦). وكذا قال القرطبي في الموضع السابق.

(٣) ينظر: الصحاح مادة قتر (٢/٧٨٦). ونسبه ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٥/٥٦) للفراء وزاد: «قال -يعني الفراء-: كأنه إنما سمي بالسهم الذي لا حديدة فيه، يقال له: قِتْرَة، والجمع قِتَر».

وفي «تهذيب اللغة» (٩/٥٣): «قال شمر: ابن قِتْرة: حية صغيرة تنطوي ثم تنـــزو في الرأس، والجميع بنات قِتْرة...».

(٤) العفوصة: المرارة. القاموس مادة عفص (٢/٤٧٣).

(٥) في (أ): «إلى».

١٦٠- ومنه حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «رأيتني الليلة عند الكعبة...» الحديث[١].

فإن قيل: على ماذا يُؤَوَّل طواف الدجال بالبيت مع بعده من مواقف الطاعة، وكونه مستمراً على الطغيان[٢]؟

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/ ٥٠٦ ح٤٢٣٩) ولفظه: «رأيتني الليلة عند الكعبة، فرأيت رجلاً آدمَ كأحسن ما أنت راءٍ من أُدْم الرجال، له لِمَّة كأحسن ما أنت راءٍ من اللمم، قد رَجَّلها فهي تقطر ماءً، متكئاً على عواتق رجلين يطوف بالبيت، فسألت: من هذا؟ فقالوا: هذا المسيح ابن مريم. قال: ثم إذا أنا برجل جعد قطط أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافية، كأشبه من رأيت من الناس بابن قَطَن، واضعاً يديه على منكبي رجلين يطوف بالبيت، فسألت: من هذا؟ فقالوا:هذا المسيح الدجال».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم:١٦٠] (ص٧٠٨ ح٣٤٤٠، ٣٤٤١)، وفي اللباس، باب الجعد (ص١٢٦٢ ح٥٩٠٢)، وفي التعبير، باب رؤيا الليل (ص١٤٧٠ ح٦٩٩٩)، وفيه في باب الطواف بالكعبة في المنام (ص١٤٧٥ ح٧٠٢٦)، وفي الفتن، باب ذكر الدجال (ص١٤٩٥ ح٧١٢٨).

ومسلم في الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال (١/ ١٥٤ ح١٦٩، ١٧١).

(٢) وكذا ما ثبت من أنه لا يدخل مكة ولا المدينة. كما في حديث فاطمة بنت قيس المتقدم برقم (١٥٩). وكما في حديث أبي سعيد الخدري في قصته مع ابن صياد حيث صحبه إلى مكة، فقال له ابن صياد: أوليس سمعت رسول الله ﷺ يقول -عن الدجال-: «لا يدخل المدينة ولا مكة» ؟ قلت: بلى... الحديث. وسيأتي تخريجه وسياق لفظه تاماً (ص١٠١٩). وغيرهما من الأحاديث.

وأجيب عن هذا بأن منعه من دخولهما إنما هو عند خروجه في آخر الزمان وقت فتنته. أو يجاب بما ذكره المؤلف بأنها رؤيا منامية، ورؤيا الأنبياء وإن كانت وحياً لكن فيها ما يقبل التعبير.

ينظر: إكمال المعلم (١/٥٢٣)، فتح الباري (٦/٥٦٣) و(١٣/١٠٦)، عمدة القاري (١٦/٣٥).

قلنا: هذه رؤيا أُرِيها رسول الله ﷺ، و كُوشِف فيها؛ بأن عيسى عليه السلام ينــزل مُلْتبساً بما وصفه به من الحسن والبهاء والنضارة والنظافة، مشاكلاً صُورتَه معناه[1]، وهو متكئ على ما أُيِّد به من العصمة والتأييد، فيطوف حول الدين لإقامة الأَوَد[2] ولَمِّ الشعث وإصلاح الفساد.

والدجال يبعث ناقص الخِلقة مُعْوَج البنية، على صورة كريهة تزدريها الأعين وتنكرها القلوب، مشاكلة للمعنى الذي هو عليه، وهو متكئ على ما أُمْلي[3] له فيه من اللبس والتمويه، فيدور حول الدين ليحدث فيه الثلمة ويبغي له العوج.

على هذا ونحو ذلك نؤَوِّله[4][5]. والله أعلم.

---

(١) في (أ): «ومعناه».

ومعنى العبارة: أن صورته الظاهرة الحسنة، تكون موافقة ومماثلة للمعنى الذي هو عليه من النقاء والطهارة.

(٢) الأود: العوج. ترتيب اللسان مادة أود (١/٦٨) ومادة أدد (١/٤٣).

(٣) في (أ): «أبلي».

ومعنى أملي: أي أمهل. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ﴾ [آل عمران:١٧٨] وقوله: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ۝١٨٣﴾ [الأعراف: ١٨٣].

(٤) «نؤوله» سقطت من (س).

(٥) ذكر هذا التأويل: القاضي عياض في «إكمال المعلم» -الموضع السابق-، وابن حجر في «الفتح» (١٣/١٠٦)، والأبي في «إكمال إكمال المعلم» (١/٥٣٤).

ونقل الكاندهلوي في الموضع السابق كلام المؤلف، ثم نقل عن الدهلوي قوله في «اللمعات شرح المشكاة»: «وحاصله: أن هذه رؤيا رآها رسول الله ﷺ، وتعبيرها: أن عيسى عليه الصلاة والسلام سيظهر ويطوف حول الدين لإقامته وإصلاح ما فيه من الخلل، وأن الدجال سيظهر ويطوف حول الدين يبغي الفساد والعوج».

ومن الحسان:

١٦١- قوله ﷺ في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «رجل قصير أَفْحَج»[(١)].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٥٠٧/٣ ح٤٢٤١) ولفظه: «إني حدثتكم عن الدجال حتى خشيت أن لا تعقلوا، إن المسيح الدجال رجل قصير أَفْحَج، جَعْد، أعور، مطموس العين ليست بناتئة ولا جحراء، فإنْ أُلبس عليكم فاعلموا أن ربكم ليس بأعور».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب خروج الدجال (١١٦/٤ ح٤٣٢٠)، والإمام أحمد (٤٢٣/٣٧ ح٢٢٨٦٤) -وعنه ابنه عبدالله في «السنة» (٤٤٨/٢ ح١٠٠٧)، وعن عبدالله: الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٦٤/٨ ح٣٢٠)- حدثنا حيوة بن شريح.

وقرن معه أحمد: يزيد بن عبدربه.

قالا: حدثنا بقية، حدثني بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عمرو بن الأسود، عن جنادة ابن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت أنه حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: وذكر الحديث. واللفظ لأبي داود.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» في النعوت، باب المعافاة والعقوبة (٤١٩/٤ ح٧٧٦٤)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (٥١٩/٢ ح١٤٥٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٢٨)، والبزار في «مسنده» (١٢٩/٧ ح٢٦٨١)، والشاشي في «مسنده» (١٥٠/٣ ح١٢٢٦)، والآجري في «الشريعة» (٨٣٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٨٥/٢ ح١١٥٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥٤٤/٣ ح٨٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٧/٥، ٢٢١) و(٢٣٥/٩) من طرق كثيرة عن بقية بن الوليد، به. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث خالد، تفرد به بحير».

دراسة سند أبي داود:

١- حَيْوَة بن شريح بن يزيد الحضرمي، أبو العباس الحمصي. مات سنة أربع وعشرين ومئتين.

روى عن بقية بن الوليد، ومحمد بن حرب، والوليد بن مسلم وغيرهم.

وعنه البخاري، وأبو داود، وأبو حاتم الرازي وغيرهم

قال ابن معين ويعقوب بن شيبة وأبو حاتم: «ثقة» زاد أبو حاتم: «صدوق».

وفي «التقريب»: «ثقة». وخرج له البخاري.

=

الجرح والتعديل (٣/٣٠٧)، تهذيب الكمال (١٥٨١)، تذكرة الحفاظ (٢/٤٢٥)، تهذيب التهذيب (٣/٦٢)، التقريب (١٦٠١).

٢- **بقية بن الوليد.** صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، ويعاني التسوية. تقدمت ترجمته (ص٦٣٧).

٣- **بَحِير** (بفتح الموحدة وكسر المهملة) ابن سعد السَّحُولي (بفتح السين وضم الحاء نسبة إلى سَحُول قرية باليمن)، أبو خالد الحمصي. من السادسة.

روى عن خالد بن معدان، ومكحول الشامي.

وعنه بقية بن الوليد، ومحمد بن حرب، ومعاوية بن صالح وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ليس بالشام أثبت من حريز، إلا أن يكون بحير».

وقال أحمد أيضاً ودحيم وابن سعد والنسائي والعجلي: «ثقة».

وقال الذهبي: «حجة».

وقال ابن حجر: «ثقة».

سؤالات أبي داود لأحمد (٢٨٧، ٢٨٨)، اللباب (٢/١٠٦)، تهذيب الكمال (٦٤٢)، الكاشف (٥٣٩)، تهذيب التهذيب (١/٣٦٨)، التقريب (٦٤٠).

٤- **خالد بن مَعْدان** (بفتح الميم وسكون العين المهملة) ابن أبي كُرَيْب الكَلاعي (بفتح الكاف)، أبو عبدالله الحمصي. مات سنة ثلاث ومئة، وقيل بعد ذلك.

روى عن عمرو بن الأسود، وعبدالله بن عمر، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه بحير بن سعد، وثور بن يزيد، وحريز بن عثمان وغيرهم.

وثقه العجلي والنسائي ويعقوب بن شيبة وابن سعد وغيرهم.

وروى له الجماعة.

لكنه كان كثير الإرسال، وقد ذكر ابن أبي حاتم والعلائي وغيرهما جماعة ممن كان يرسل عنهم.

وقال الذهبي: «فقيه كبير ثبت مهيب مخلص، يرسل عن الكبار».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد، يرسل كثيراً».

المراسيل لابن أبي حاتم (٧١)، الحلية لأبي نعيم (٥/٢١٠)، تهذيب الكمال (١٦٥٣)، الكاشف (١٣٥٤)، سير أعلام النبلاء (٤/٥٣٦)، تهذيب التهذيب (٣/١٠٢)، التقريب (١٦٧٨).

=

٥- **عمرو بن الأسود** العنْسي (بالنون)، ويقال: الهمداني. أبو عياض، ويقال: أبو عبدالرحمن. سكن داريا من دمشق، وسكن حمص أيضاً. وهو عمير بن الأسود والد حكيم بن عمير. أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في خلافة معاوية.

روى عن جنادة بن أبي أمية، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه خالد بن معدان، ومجاهد بن جبر، وابنه حكيم بن عمير وغيرهم.

من عباد أهل الشام وزهادهم. قال ابن عبدالبر: «أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات».

وروى له الجماعة.

وقال ابن حجر: «ثقة عابد من كبار التابعين».

التاريخ الكبير (٦/٥٣٤، ٣١٥)، ترتيب ثقات العجلي (١٣٦٥)، الجرح والتعديل (٦/٢٢٠، ٣٧٥)، ثقات ابن حبان (٥/٢٥٣، ١٧١)، تهذيب الكمال (٤٣٢٧)، سير أعلام النبلاء (٤/٧٩)، الإصابة (٦٥٤٣)، تهذيب التهذيب (٨/٤)، التقريب (٤٩٨٩).

٦- **جُنَادة بن أبي أمية** الأزدي، أبو عبدالله الشامي. يقال: اسم أبيه كبير (بموحدة). مات سنة سبع وستين. وقيل: غير ذلك.

روى عن عبادة بن الصامت، ومعاذ، وأبي الدرداء رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عمرو بن الأسود، وبسر بن سعيد، وعمير بن هانئ وغيرهم.

مختلف في صحبته.

فأثبتها بعض العلماء كابن معين وابن يونس وابن عبدالبر وغيرهم.

ونفاها بعضهم كابن حبان، وذكره في التابعين ابن سعد ويعقوب بن سفيان وابن جرير الطبري وغيرهم. وصوبه الذهبي في «السير».

وحقق ابن حجر أنهما اثنان؛ صحابي وتابعي، متفقان في الاسم وكنية الأب؛ فالذي له رواية في الكتب الستة ويروي عن عبادة بن الصامت تابعي -وهو المترجم هنا- وهذا الذي قال فيه العجلي: «شامي تابعي ثقة من كبار التابعين».

وأما الصحابي فله حديث في «السنن الكبرى» للنسائي (٢٧٧٣) في صوم يوم الجمعة.

التاريخ الكبير (٢/٢٣٢)، ترتيب ثقات العجلي (٢٣٠)، الجرح والتعديل (٢/٥١٥)، ثقات ابن حبان (٤/١٠٣)، مشاهير علماء الأمصار(٨٥٣)، مشتبه النسبة لعبدالغني الأزدي (ص ١٠٨)، معرفة

=

الأَفْحج: بتقديم الحاء، هو الذي تتدانى صدور قدميه، وتتباعد عقباه، وتَتَفَحَّج ساقاه(١).
وبخلافه الأَرْوَح(٢).

الصحابة لأبي نعيم (٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٤)، أسد الغابة (٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١)، تهذيب الكمال (٩٧١)، تحفة الأشراف (٣٢٤٨)، سير أعلام النبلاء (٦٢/٤)، الكاشف وحاشيته لسبط ابن العجمي (٨١٥)، تهذيب التهذيب (٩٩/٢)، الإصابة (١٢٠٤، ١٣٠٤)، التقريب (٩٧٣).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه (بقية بن الوليد) مدلس، وهو وإن صرح بالتحديث عن شيخه، إلا أنه معروف بتدليس التسوية -وقد تقدمت صورته (ص٦٩٣)- وعليه فلا بد أن يقع التصريح بالسماع في سائر السند وهو ما لم يحصل هنا، وعليه فالحديث ضعيف بهذا السند لهذه العلة.

إلا أنه قد وردت أحاديث أخرى في صفة الدجال في «الصحيحين» وغيرهما تشهد له، سوى قوله: «رجل قصير أفحج» فلم أقف على شاهد معتبر يشهد لهذا الوصف، وسائر الحديث يشهد له مثل حديث ابن عمر المتقدم برقم (١٥٤) وهو حديث متفق عليه.

وبرقم (١٦٠) وهو أيضاً متفق عليه.

وحديث حذيفة المتقدم برقم (١٥٥) و(١٥٦) وهو في الصحيح، بعضه في «الصحيحين» وبعضه عند مسلم وحده.

وحديث النواس بن سمعان المتقدم برقم (١٥٧) وهو عند مسلم.

وغيرها من الأحاديث، وبها يتقوى الحديث إلى الحسن لغيره سوى ما استثنيت. والله أعلم.

(١) هذا التعريف للأفحج بنصه في «الصحاح» مادة فحج (٣٣٣/١).

وقوله: «تتفحج ساقاه» أي تتباعد. ينظر ترتيب اللسان مادة فحج (٣٣٥٤/٦).

وينظر في معنى الحديث: غريب الحديث للخطابي (٣٥٢/١)، الغريبين للهروي (١٤١٥/٥)، مشارق الأنوار (١٨١/٢).

(٢) فالأروح هو الذي تتباعد صدور قدميه، وتتدانى عقباه. وقيل الأروح الذي في صدور قدميه انبساط. مجمل اللغة مادة روح (٤٠٤/٢)، ترتيب اللسان (١٧٧١/٣).

١٦٢- /ومنه حديث أبي سعيد رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «يتبع الدجال من أمتي [٢٠٩/ب] سبعون ألفاً، عليهم السِّيْجان»[١].

السَّاج: الطَّيْلَسان الأخضر، والجمع سِيْجان[٢].

وفي حديث أنس: «عليهم الطَّيالِسَة»[٣].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٥٠٩/٣ ح٤٢٤٦) بهذا اللفظ.

تخريجه:

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب الدجال (٣٩٣/١١ح ٢٠٨٢٥) -وعنه نعيم ابن حماد في «الفتن» (٥٥١/٢ح ١٥٤٩)، والبغوي في «شرح السنة» في الفتن، باب الدجال (٦٢/١٥ح ٤٢٦٥)- عن معمر، عن أبي هارون، عن أبي سعيد، به.

وعند نعيم: «عليهم التيجان» -كذا في المطبوعة-.

دراسة سنده

١- معمر بن راشد. ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- أبو هارون العبدي: عُمَارة بن جُوَيْن. متروك، ومنهم من كذبه. تقدمت ترجمته (ص٩٣٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف جداً من أجل أبي هارون العبدي.

أقول: لكنه ثابت من حديث أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ: «يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفاً، عليهم الطيالسة».

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في بقية أحاديث الدجال (٢٢٦٦/٤ح ٢٩٤٤).

لكن يلاحظ أنه قال هنا: «من يهود أصبهان» بينما قال في حديث أبي سعيد: «من أمتي» فهذه اللفظة إذاً غير ثابتة، إلا أن تفسر بأمة الدعوة. والله أعلم.

(٢) التعريف بهذا اللفظ في «الصحاح» مادة سوج (٣٢٣/١). وينظر: الغريبن مادة سيج (٩٦١/٣).

والطيلسان: نوع من الأكيسة وجمعه طيالسة. وتقدم تفسيره (ص٥٧٢).

(٣) تقدم تخريجه وسياق لفظه إثر الحكم على حديث أبي سعيد -الحديث المشروح-.

ولولا حديث أبي سعيد هذا لكان لقائل أن يقول في حديث أنس: المراد منها[١]: الأَطْمار[٢] والأَسْحَاق[٣][٤]. ولكنه[٥] يمنع عن[٦] هذا التأويل؛ اللهم إلا أن يكون بعض الرواة روى حديث[٧] أبي سعيد بالمعنى، فجعل السِّيْجان مكان الطَّيالسة.

والنبي ﷺ نبه بهذا القول على كثرة سوادهم، وأَخْلِق بقوم يَتَطَلَّس منهم سبعون ألفاً أن يكثر سوادهم[٨].

قلت: ويحتمل أنه عبر بأصفهان[٩] عنها وعما كان منضماً إليها من البلاد في ذلك الوقت، وقد كانت تنـــزل من بلاد الفرس[١٠] منـــزلة الرأس من الجسد.

---

(١) في (أ): «منه». وفي (س): «منهما». والضمير يعود على «الطيالسة».

(٢) الأطمار: جمع طِمْر كحِمْل وأَحْمال وهو الثوب الخَلَق. القاموس مادة طمر (١٥١/٢)، المصباح المنير (٣٧٨/٢).

(٣) في الأصل و(ب): «والاستحاق» أو نحوها. وفي (أ): «والاستحقاق». والمثبت من (س) وهو المناسب للسياق.

إذ يظهر أن قوله: «والأَسْحاق» يريد جمع «سَحْق» كفَلْس وهو الثوب الخَلَق البالي، وهذا المعنى هو المراد للمؤلف. لكن ذكر ابن سيده في «المحكم» وابن منظور وغيرهما أن جمعه: «سُحُوق». والله أعلم. ينظر: معجم مقاييس اللغة مادة سحق (١٣٩/٣)، المحكم (٣٩٢/٢)، ترتيب لسان العرب (١٩٥٥/٤)، المصباح المنير (٢٦٨/١).

(٤) يراجع في هذا التأويل الذي أشار إليه المؤلف للطيالسة: الصحاح مادة طلس (٩٤٤/٣)، ترتيب لسان العرب (٢٦٨٨/٥).

(٥) أي حديث أبي سعيد.

(٦) «عن» ليست في «أ».

(٧) «حديث» سقطت من (س).

(٨) ينظر: مرقاة المفاتيح (٤١٧/٩).

(٩) تقدم التعريف بأصفهان (ص٦١٩).

(١٠) تقدم التعريف ببلاد الفرس (ص٨٥٢).

١٦٣- ومنه قول أسماء بنت يزيد الأنصارية[١] رضي الله عنها في حديثها: «فأخذ بِلَحَفَتَيِ الباب»[٢].

---

(١) تقدمت ترجمتها (ص٤٥٥).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٥٠٩ ح٤٢٤٧) ولفظه: عن أسماء بنت يزيد أنها قالت: كان رسول الله ﷺ في بيتي، فذكر الدجال فقال: «إن بين يديه ثلاث سنين: سنة تمسك السماءُ فيها ثلثَ قطرها والأرض ثلث نباتها، والثانية تمسك السماء ثلثي قطرها والأرض ثلثي نباتها، والثالثة تمسك السماء قطرها كله والأرض نباتها كله، فلا يبقى ذاتُ ظِلْف ولا ذات ضِرْس من البهائم إلا هلكت، وإن من أشدِّ فتنته: أنه يأتي الأعرابيَّ فيقول: أرأيتَ إن أحييتُ لك إبلك ألستَ تعلم أني ربك؟ فيقول: بلى، فيُمَثِّل له نحو إبله كأحسن ما تكون ضروعاً وأعظمه أسنمةً. قال: ويأتي الرجلَ قد مات أخوه ومات أبوه، فيقول: أرأيت إن أحييت لك أباك وأخاك ألست تعلم أني ربك؟ فيقول: بلى، فيُمَثِّل له الشياطين نحو أبيه ونحو أخيه». قالت: ثم خرج رسول الله ﷺ لحاجته، ثم رجع والقوم في اهتمام وغم مما حدثهم، قالت: فأخذ بلَحْمَتي الباب، فقال: «مَهْيَم أسماء؟» قلت: يا رسول الله، لقد خلعت أفئدتنا بذكر الدجال، قال: «إن يخرج وأنا حي فأنا حَجِيْجه، وإلا فإن ربي خليفتي من بعدي على كل مؤمن» قالت أسماء: فقلت: يا رسول الله، والله إنا لنعجن عجيننا فما نخبزها حتى نجوع، فكيف بالمؤمنين يومئذ؟ قال: «يجزئهم ما يجزىء أهل السماء من التسبيح والتقديس».

تخريجه:

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب الدجال (١١/٣٩١ ح٢٠٨٢١) عن معمر، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد الأنصارية، به، بلفظه.

وعن عبدالرزاق أخرجه: نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/٥٢٦، ٥٣٤ ح١٤٨١، ١٥١٤)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥/١٦٨ ح٢٢٩٠)، وأحمد في «المسند» (٤٥/٥٦٠ ح٢٧٥٧٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/١٥٨ ح٤٠٤)، والبغوي في «شرح السنة» في الفتن، باب الدجال (١٥/٦٠ ح٤٢٦٣).

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/٢٠٢ ح١٧٣٨)، وإسحاق بن راهويه (٢٢٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٤٠٨) عن هشام الدستوائي.

=

والإمام أحمد (٤٥/٥٤٧ ح٢٧٥٦٨)، والطبراني (٤٠٧) عن يزيد بن هارون، أخبرنا جرير بن حازم.

والطبراني أيضاً (٤٠٦) حدثنا أبو شعيب عبدالله بن الحسن الحراني، ثنا يحيى بن عبدالله البابلتي، ثنا الأوزاعي.

ثلاثتهم عن قتادة، به.

وأخرجه حنبل بن إسحاق في «الفتن» (ص٩٩ ح٦)، والطبراني في «الكبير» (٤٠٥) عن حجاج ابن منهال، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت وقتادة والحجاج بن الأسود، عن شهر بن حوشب، به.

وأخرجه أحمد (٢٧٥٨٠)، وحنبل بن إسحاق في «الفتن» (٤، ٥)، والطبراني في «الكبير» (٤٤٦) من طريق عبدالحميد بن بهرام.

والطبراني أيضاً (٤١٢) من طريق عبدالعزيز بن صهيب.

كلاهما عن شهر، به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الفتن، باب ما جاء في الدجال (٧/٦٦٠ ح١٢٥٢٦، ١٢٥٢٧) وقال: «رواه كله أحمد والطبراني من طرق، وفيه شهر بن حوشب وفيه ضعف وقد وثق».

دراسة سند عبدالرزاق:

١- **معمر بن راشد** الصنعاني. ثقة ثبت فاضل. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- **قتادة بن دعامة** السدوسي. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال. تقدمت (ص٢٢١).

٣- **شهر بن حوشب**. حسن الحديث. تقدمت ترجمته (ص٤٣٠).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند حسن من أجل شهر بن حوشب، وأما تدليس قتادة فلا يضر لأنه قد توبع، تابعه غير واحد كما تقدم.

وقد صرح بالتحديث في طريق الأوزاعي، لكن في السند إلى الأوزاعي: (يحيى بن عبدالله البابْلُتّي) ضعيف، كما في «التقريب». تراجع ترجمته في: الجرح والتعديل (٩/١٦٤)، الكامل لابن عدي (٢١٥١)، تهذيب الكمال (٦٨٦٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/٣١٨)، الكاشف (٦١٩٧)، المغني في الضعفاء (٧٠٠٢)، تهذيب التهذيب (١١/٢١٠)، التقريب (٧٥٨٥).

وقال ابن كثير في «النهاية» (١/١٥١) -عن أحد أسانيد أحمد-: «لا بأس به».

يريد[١] بهما العضادَتان[٢]، وقد فسر بجانبيه، ومنه أَلْجاف[٣] البئر، أي جوانبها[٤].

وفي كتاب «المصابيح»: «بِلَحْمَتَيِ الباب»[٥] وليس[٦] بشيء[٧]، و لم يعرف ذلك من كتب

---

(١) في (س) و(ب): «أريد».

(٢) عضادتا الباب: ناحيتاه، وهما الخشبتان المنصوبتان عن يمين الداخل منه وشماله. ترتيب اللسان مادة عضد (٢٩٨٤/٥).

(٣) «ألجاف» مكانها في (س) كلمة غير واضحة.

(٤) مجموع هذا التفسير للحديث في «المجموع المغيث» مادة لجب ومادة لجف (١١٢/٣، ١١٣). وذكر هذا التفسير أيضاً: الخطابي في «غريب الحديث» (٥٥٢/١)، والزمخشري في «الفائق» مادة لجف (٣٠٤/٣)، وابن الأثير في «النهاية» مادة لجب ومادة لجف (٢٠١/٤، ٢٠٢).

(٥) اللفظ الذي أُثبت في مطبوعة «المصابيح» المحققة التي أحيل عليها جاء على ما صوبه المؤلف (بالجيم والفاء)، ويبدو أنه تصرف من المحقق، أو أن النسخة الخطية التي اعتمدها جاءت كذلك، وقد راجعت نسخة خطية جيدة للمصابيح كتبت عام (٦٤٢هـ) ولها صورة محفوظة بجامعة الإمام برقم (٤٣٢٦/ف) وفيها وردت الكلمة كما ذكر المؤلف -بالحاء المهملة والميم-.

وهذا الرسم هو الذي أثبته أيضاً صاحب «مشكاة المصابيح» (١٥١٦/٣) وعلق القاري في «المرقاة» (٤١٨/٩) فقال: «بفتح اللام وسكون الحاء، كذا في جميع نسخ «المشكاة» أي ناحيته».اهـ.

أقول: وقد وقفت عليه هكذا أيضاً في بعض مصادر التخريج -وذلك حسب مطبوعاتها- وهي: «مصنف عبدالرزاق»، و«شرح السنة»، و«الفتن» لنعيم بن حماد.

وأما «مسند أحمد» فقد أشار المحققون إلى أن النسخ الخطية اختلفت فجاء بعضها هكذا -بالحاء والميم-، وجاء بعضها بالجيم والفاء كما صوب المؤلف، وبعضها بغير ذلك. والله أعلم.

(٦) في الأصل: «ليس» -بدون واو-، والمثبت من النسخ الأخرى.

(٧) نقل القاري في «المرقاة» -الموضع السابق- كلام المؤلف وأيده؛ معللاً ذلك بأنه الذي يعضده كلام أهل اللغة، إلا أنه استدرك فقال: لكن بعد اتفاق النسخ لابد من التوجيه، ففي «القاموس» [مادة لحم٤/ ١٤٦]: «اللَّحْمَة: القطعة من اللحم»، فيجرد ويقال: المراد بهما قطعتا الباب، فإنهما تلتحمان وتنفصلان وتلتئمان، وهو أولى من تخطئة رواة الكتاب. والله تعالى أعلم بالصواب. انتهى كلام القاري.

=

أصحاب الحديث إلا على ما ذكرناه[1].

أقول: يمكن توجيه الرواية بما يتفق مع التفسير السابق، فيقال: عبر عن عضادتي الباب بلحمتيه؛ لأن الباب يلتحم بهما ويلتئم. يقال: لاحم الشيء بالشيء: ألزقه به. ينظر: تهذيب اللغة (١٠٥/٥)، ترتيب لسان العرب مادة لحم (٤٠١٢/٧).

(١) الواقع أنني بعد تخريج الحديث ومراجعة بعض كتب الغريب وكتب الشروح وغيرها رأيت اختلافاً في رسم هذه الكلمة وضبطها على أوجه:

١- (بلجفتي الباب) بالجيم والفاء. وهو الذي صوبه المؤلف، بل وأنكر غيره. وصوبه كذلك الخطابي في «غريب الحديث» (٥٥٢/١)، وأبو موسى المديني في «المجموع المغيث» مادة لجب (١١٢/٣)، وتبعه ابن الأثير في «النهاية» (٢٠١/٤)، وابن منظور كما في «ترتيب اللسان» (٣٩٩٨/٧). وذكره بالجيم والفاء أيضاً الزمخشري في «الفائق» مادة لجف (٣٠٤/٣).

٢- (بلحمتي الباب) بالحاء المهملة والميم. وتقدم. ولم تذكره كتب اللغة والغريب فيما أعلم.

٣- (بلجبتي الباب) بالجيم والباء. ذكره هكذا الخطابي -الموضع السابق- وقال: «هكذا قال الأصم، وأراه لجفتي بالفاء». وذكره في مادة لجب: أبو موسى المديني -الموضع السابق- وقال: «كذا روي والصواب لجفتي الباب»، وتبعه ابن الأثير في «النهاية» في نفس المادة، وقال في مادة لجف: ويروى بالباء وهو وهم».

هذه هي الأوجه التي رأيت الشراح وأهل الغريب نصوا عليها، وثمت رسوم أخرى قد تكون من تصحيفات الناسخين، إذ لم أر من نص عليها من أهل العلم، ولذا أعرضت عن ذكرها.

وجاءت الرواية في بعض مصادر التخريج هكذا: «بعضادتي الباب» كما في «مسند الطيالسي»، و«الفتن» لحنبل بن إسحاق (٦).

وعند الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٠٥): «بعضدتي».

ومن باب قصة ابن صَيَّاد[1]

من الصحاح:

١٦٤- قول ابن صَيَّاد في حديث عمر[2] رضي الله عنه: «أشهد أنك رسول الأُمِّيِّين»[3].

---

(١) ابن صياد أو ابن صائد كلاهما صحيح، اسمه صافُ (بالمهملة والفاء المضمومة والمكسورة) أو صافي كقاضي، فالأول مرخم الثاني، وبعد أن أسلم صار اسمه عبدالله، نسبه في بني النجار، وقيل هو من اليهود وكانوا حلفاء بني النجار. ظهر في المدينة، وكان عنده شيء من الكهانة، وفيه من صفات الدجال، فامتحنه النبيﷺ ليعلم حقيقة حاله، ويظهرها لأصحابه، وكان إذاك غلاماً قد قارب الحلم.

ثم إنه أسلم بعد وفاة النبيﷺ (على ما صوبه عز الدين ابن الأثير وابن حجر وغيرهما، خلافاً لمن قال بأنه أسلم في حياته وعدوه في الصحابة) وحج وغزا مع المسلمين وَوُلد له، ومن ولده عمارة بن عبدالله بن صياد من خيار المسلمين من أصحاب سعيد بن المسيب وشيخ مالك بن أنس، ومن ولده الوليد بن عبدالله بن صياد. غير أنه أيضاً وقعت منه بعد إسلامه أمور بعضها كفر- كما في قصته مع أبي سعيد -، ثم اختُلِفَ في أمره بعد كبره، فرُوِيَ أنه مات بالمدينة مسلماً، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس وقيل لهم اشهدوا، وقيل: بل فقد يوم الحرة - وكانت سنة (٦٣هـ) - ولم يوقف عليه؛ ذكره جابر بن عبدالله بسند صححه النووي وابن حجر وغيرهما، وقيل غير ذلك والله أعلم.

وبالجملة فأمره مشتبه وقصته مشكلة، وقد اختلف الناس فيه اختلافاً شديداً حتى قيل فيه كل قول -كما قال الخطابي-، وكان عدد من كبار الصحابة لا يشكون في أنه الدجال، بل ذهب ابن حجر إلى القول بأنه شيطان تبدى في صورة الدجال. وسيأتي مزيد بيان خلال شرح الحديث.

يراجع: معالم السنن (١٨١/٦)، أعلام الحديث (٧١٠/١)، إكمال المعلم (٤٦٥/٨)، مشارق الأنوار مادة صيد (٦٧/٢)، النهاية (٦١/٣)، أسد الغابة (٣٠٢٣)، المفهم (٢٦٢/٧)، المنهاج (٢٦١/١٨)، تهذيب الأسماء واللغات (٥٧١/٢)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة لمغلطاي (٥٨٧)، الكواكب الدراري (١٣١/٧)، فتح الباري (٢٠٢/٦)، و(٣٣٧/١٣-٣٤١)، الإصابة (٦٦٢٦)، عمدة القاري (١٧٢/٨).

وذكره بعضهم في ترجمة ابنه عمارة كما في: طبقات ابن سعد (١١٩٤)، تهذيب الكمال (٤١٨٨)، تهذيب التهذيب (٣٦٦/٧) وغيرها.

(٢) كذا جعل الحديث من مسند عمر بن الخطاب.

وفي «المصابيح» ومصادر التخريج جُعِل الحديث من مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وهو قد أدرك هذه القصة التي وقعت مع ابن صياد.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٥١٠/٣ ح٤٢٤٨) ولفظه: عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، أن عمر بن

=

الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهطٍ من أصحابه قِبَل ابن الصياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان في أُطُم بني مَغالة، وقد قارب ابن الصياد يومئذ الحلم، فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده، ثم قال: «أتشهد أني رسول الله؟» فنظر إليه فقال: أشهد أنك رسول الأُمِّيِّين. ثم قال ابن الصياد: أتشهد أني رسول الله؟ فَرَضَّه النبي ﷺ، ثم قال: «آمنت بالله ورسوله»، ثم قال لابن الصياد: «ماذا ترى؟» قال: يأتيني صادقٌ وكاذبٌ، قال رسول الله ﷺ: «خُلِّط عليك الأمر». ثم قال رسول الله ﷺ: «إني خبأت لك خبيئاً» -وخبأ له: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [الدخان: ١٠]- فقال: هو الدُّخُّ، قال: «اخْسَأ، فلن تعدو قدرك». قال عمر: يا رسول الله، أتأذن لي فيه أَضْرِبْ عنقَه؟ قال رسول الله ﷺ: «إن يكن هو فلا تُسَلَّط عليه، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله».

قال ابن عمر: انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب الأنصاري يَؤُمَّان النخل التي فيها ابن صياد، فطفق رسول الله ﷺ يتَّقي بجذوع النخل، وهو يَخْتِل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه، وابن صيادٍ مضطجع على فراشه في قطيفة له فيها زَمْزَمة، فرأت أم ابن صياد النبي ﷺ وهو يتَّقي بجذوع النخل فقالت: أي صافِ -وهو اسمه- هذا محمد، فَتَناهى ابن صياد. قال رسول الله ﷺ: «لو تركته بَيَّن».

قال عبدالله بن عمر: قام رسول الله ﷺ في الناس فأثنى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الدجال فقال: «إني أُنْذِركُمُوه، وما من نبي إلا وقد أَنْذَرَ قومه، لقد أنذره نوح قومه، ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه؛ تعلمون أنه أعور وأن الله ليس بأعور».

تخريجه:

متفق عليه، سوى قوله: «وخبأ له: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾﴾» [الدخان: ١٠]، وسيأتي ذكر من أخرجه في موضعه أثناء شرح المؤلف للحديث.

وسائر الحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع:

- في الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟... (ص٢٦٦ ح١٣٥٤، ١٣٥٥) بالقصة الأولى والثانية.

- وفي الشهادات، باب شهادة المختبئ (ص٥٢٤ ح٢٦٣٨) بالقصة الثانية.

- وفي الجهاد والسير، باب ما يجوز من الاحتيال والحذر مع من يخشى معرَّته (ص٦١٤ ح٣٠٣٣) بالقصة الثانية.

=

قد كثرت الوجوه في الأُمِّيِّ[١]، وأشبهها أن الأُمِّيَّ منسوب إلى أُمَّة العرب؛ لأنهم كانوا لا[٢] يكتبون ولا يقرؤون من بين الأُمَم[٣]، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾[٤] أي بعث رجلاً أمياً في قوم أُميين.

وهذا الذي قاله[٥] وإن كان[٦] يشبه الصحيح من القول فإن فيه دغلاً[٧]؛ وذلك أن قوماً من اليهود كانوا إذا أعجزهم الطعن في نبوة نبينا ﷺ زعموا أنه إن يكن نبياً فإنه لم[٨] يبعث إلى الكافة، وإنما بعث إلى بني إسماعيل.

- وفيه أيضاً، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي؟ (ص٦٢٠ ح٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧) بتمامه.
- وفي الأدب، باب قول الرجل للرجل: اخسأ (ص١٣٠٩ ح٦١٧٣، ٦١٧٤، ٦١٧٥) بتمامه وهو أقربها لفظاً.
- وفي القدر، باب يحول بين المرء وقلبه (ص١٣٩٣ ح٦٦١٨) بالقصة الأولى مختصرة.

وخرج جزأه الأخير في مواضع أخرى، وتقدم تخريجه منفرداً (ص٩٧٤).

وأخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (٤/٢٢٤٤ ح٢٩٣٠، ٢٩٣١) بتمامه.

(١) ينظر: تفسير الطبري (١/٣٧٣)، تهذيب اللغة (١٥/٦٣٦)، المفردات للراغب الأصبهاني مادة أمّ (ص٨٧)، مشارق الأنوار (١/٥٦)، زاد المسير(١/١٠٥)، المفهم (٧/٢٩٩)، تفسير القرطبي (٢/٥)، فتح الباري (٤/١٥١).

(٢) «لا» سقطت من (س).

(٣) يقال للذي لا يكتب ولا يقرأ: أُمِّي؛ لأن الكتابة والقراءة مكتسبة، فكأنه نسب إلى ما ولدته عليه أمه. وقيل: نسبة إلى أمه، لأن الكتابة كانت في الرجال دون النساء غالباً. تراجع المصادر السابقة.

(٤) سورة الجمعة، الآية (٢).

(٥) يعني ابن صياد.

(٦) «كان» سقطت من (س).

(٧) الدَّغَل (بالتحريك): الفساد. ترتيب اللسان مادة دغل (٣/١٣٩٠).

(٨) في الأصل: «لا» والمثبت من النسخ الأخرى.

وهذه كلمة ألقاها إليه شيطانه الذي كان يأتيه بالأنباء، إلقاء ذوي الخطفة إلى الكهان؛ ليثير[1] منه شراً وينشىء عنه شكاً، والقصد فيه التعريض بأنك أرسلت إليهم فحسب[2].

وفيه: «فَرَصَّه» رَصَّه: أي ضم بعضه إلى بعض، والمراد منه العصر والتضييق. وقد رواه بعضهم بالضاد المعجمة وهو تصحيف[3]

وفيه: «إني خَبَّأْت لك خَبِيئاً» يريد: إني أضمرت لك ضميراً[4] لتخبرني به، فقال: «هو الدُّخُّ». الدُّخُّ: بالضم لغة في الدُّخان[5]، وقد ذكر بعض الشارحين فيه الفتح[6]، و لم أعرفه من

---

(١) في (س): «ليدبر».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/٢٩٧): «فيه إشعار بأن اليهود الذين كان ابن صياد منهم كانوا معترفين ببعثة رسول الله ﷺ، لكن يدعون أنها مخصوصة بالعرب، وفساد حجتهم واضح جداً؛ لأنهم إذا أقروا بأنه رسول الله استحال أن يكذب على الله، فإذا ادعى أنه رسوله إلى العرب وإلى غيرها تعين صدقه، فوجب تصديقه».

(٣) كذا قال الخطابي في «أعلام الحديث» (١/٧٠٨) و(٣/٢٢٠٨). وذكره بالصاد المهملة أيضاً في «غريب الحديث» (١/٦٣٤)، والهروي في «الغريبين» مادة رصص (٣/٧٤٦).

ورويت هذه اللفظة أيضاً بغير ما ذكره المؤلف. ينظر: المعلم للمازري (٣/٢١١)، مشارق الأنوار (١/٣٦٧)، إكمال المعلم (٨/٤٧٠)، المفهم (٧/٢٦٣)، المنهاج للنووي (١٨/٢٦٩)، فتح الباري (٣/٢٦١) و(١٠/٥٧٧).

(٤) في (س): «مضمراً».

والضمير: هو الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أضْمرت في نفسي شيئاً، والاسم الضمير. ترتيب اللسان مادة ضمر (٥/٢٦٠٦-٢٦٠٧).

(٥) هذا التعريف للدخ بنصه في «الصحاح» مادة دخخ (١/٤٢٠).

وقال النووي في «المنهاج» (١٨/٢٦٦): «الدُّخُّ: بضم الدال وتشديد الخاء، والجمهور على أن المراد به هنا: الدخان، وأنها لغة فيه».

وينظر: غريب الحديث للخطابي (١/٦٣٥)، مشارق الأنوار (١/٣١٨).

(٦) ينظر: مشارق الأنوار -الموضع السابق-، المجموع المغيث مادة دخخ (١/٦٤٥)، المنهاج -الموضع السابق-، عمدة القاري (٨/١٧١)، الفتح (٦/٢٠٠) وقال: حكاه صاحب «المحكم».اهـ.

=

كلامهم.

وهو من باب المضاعف[1]، قال الشاعر[2]:

عند رِواق البيت يَغْشى الدُّخَّا[3].

وقد ذَكرَ بعضُهم أنَّ إضْمارَه الدُّخان كان[4] لما في الحديث: أن الدجال يقتله عيسى عليه السلام بجبل الدخان[5].

وقال النووي: «المشهور في كتب اللغة والحديث ضمها فقط».

(١) ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» في أبواب المضاعف من حرف الخاء (٥٦٢/٦)، وكذا ابن فارس في «مجمل اللغة» في المضاعف من حرف الدال (٣٢١/١)، وهكذا ضبطه أكثر الشراح ممن تقدم ذكرهم وغيرهم، وأشار القرطبي في «المفهم» (٢٦٤/٧) إلى أن هناك من ضبطه بسكون الخاء.

(٢) هو عبدالله بن رؤبة بن العجاج. وينظر: ملحق ديوانه (٢٨٠/٢).

وهذا الرجز ذكرته أكثر كتب اللغة والغريب والشروح المتقدمة و لم ينسبوه لأحد.

(٣) في (أ): «الدخان». وفي (س): «الدخاء».

(٤) «كان» سقطت من (أ).

(٥) لم أقف على حديث بهذا في كتب السنة وغيرها، إنما أشار إليه بعض أهل الغريب وعنهم أخذ أصحاب الشروح.

ينظر: المجموع المغيث -الموضع السابق-، النهاية لابن الاثير (١٠١/٢)، فتح الباري (٢٠١/٦)، مرقاة المفاتيح (٤٢٤/٩).

أقول وأما ما جاء عند أحمد في «مسنده» (٢١٠/٢٣ ح ١٤٩٥٤) من حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً في قصة خروج الدجال وفيه: «قال: فيفر المسلمون إلى جبل الدخان بالشام، فيأتيهم فيحاصرهم فيشتد حصارهم...» الحديث.

فهذا ليس فيه التصريح بأنه يُقتل بجبل الدخان، وإنما حصاره هو للمسلمين في هذا الجبل، والمعروف في الأحاديث الصحيحة كما في حديث النواس بن سمعان المتقدم برقم (١٥٧) أن عيسى عليه السلام يقتله بباب لُدّ.

ثم إن هذا الحديث ضعيف؛ لأن أبا الزبير لم يصرح بسماعه من جابر، وهو مدلس كما تقدم في ترجمته (ص٧٤٥). والله أعلم.

وفي هذا الحديث[1]: أنه خبأ له: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ ﴾[2]، فإن كان[3] ذلك من قول عمر رضي الله عنه -وهو الراوي للحديث[4]- فلا معدل عنه[5]، وإن كان من قول بعض الرواة أُدْرِج في الحديث[6]، ....

(١) سبقت الإشارة إلى أن هذه الزيادة لم ترد في «الصحيحين» وإنما وردت عند عبدالرزاق في مصنفه» في الجامع، باب الدجال (٣٨٩/١١ ح٢٠٨١٧) -وعنه: أخرجه أبو داود في الملاحم، باب في خبر ابن صائد (١٢٠/٤ ح٤٣٢٩)، والترمذي في الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صائد (٢٩/٧ ح٢٢٥٠)، وأحمد في «المسند» (٤٢٨/١٠ ح٦٣٦٠)-

عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (١٨٣/٦) «أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وليس في حديثهم: «وخبأ له: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾»، والإسناد الذي خرجه به أبو داود رجاله ثقات» اهـ.

أقول: هو كما قال؛ إلا أن الترمذي قد خرجه بالزيادة كما تقدم. وقد أخرجه مسلم (٩٧: ٢٩٣١) من طريق عبدالرزاق، لكنه لم يسق لفظه وإنما أحال على ما قبله. وأما البخاري فلم يخرجه من طريق عبدالرزاق بل خرجه من طرق أخرى عن معمر به، ومن طرق عن الزهري، به.

(٢) سورة الدخان، الآية (١٠).

(٣) «كان» من (س) و(ب).

(٤) سبق أن أوضحت أن راوي الحديث هو عبدالله بن عمر، وأما عمر فكان مع النفر الذين ذهبوا مع النبي ﷺ، وليس في الحديث ما يفيد أن ابن عمر أخذه عن أبيه، وليس هناك ما يوجب القول بهذا كما أشرت في أول شرح هذا الحديث.

(٥) ذكر أنه من قول عمر: العيني في «عمدة القاري» (١٧١/٨) ثم قال: «فالظاهر أنه أعلم الصحابة بما يخبئ له» وتبعه على إسناد القول لعمر: القسطلاني في «إرشاد الساري» (٤٤٨/٢).

(٦) تقدم تفسير الإدراج في الحديث (ص٥٣٢).

والقول بأنه مدرج من بعض الرواة أقرب؛ لأنه لو كان من قول عمر أو ابنه عبدالله لتناقله سائر الرواة، وقد رأينا أنه لم يرد إلا في طريق عبدالرزاق عن معمر، وقد رواه جماعة عن معمر فلم يذكروه، ورواه غير معمر عن شيخه الزهري فلم يذكروه. والله اعلم.

فالحديث[١] محتمل للقولين[٢].

وفيه: «اخْسأ[٣] فلن تعدو قدرك» اخْسأ: كلمة زجر واستهانة[٤]، أي اسكت صاغراً مَزْجوراً، فإنك وإن أخبرت عن الخَبِيْء[٥] فلست تستطيع أن تُجاوِز[٦] عن الحد الذي حُدَّ لك. يريد أن الكهانة لا ترفع بصاحبها عن القدر الذي هو عليه، وإن أصاب في كهانتة[٧].

---

(١) «فالحديث» سقطت من (س).

(٢) صوب القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/٣١٨)، وفي «إكمال المعلم» (٨/٤٧١)، والنووي في «المنهاج» (١٨/٢٦٦) أن المضمر هو آية الدخان. وقال القرطبي في «المفهم» (٧/٢٦٤): «هو قول الأكثر». وينظر: شرح السنة للبغوي (١٥/٧١)، المجموع المغيث -الموضع السابق-، الكواكب الدراري (٧/١٣٠)، فتح الباري (٦/٢٠١)، عمدة القاري (٨/١٧٠).

(٣) في (س) رسمت الكلمة هكذا: «اخسكا».

(٤) قال الراغب الأصفهاني في «المفردات» (ص٢٨٢) مادة خسأ: «خَسَأْتُ الكلبَ فَخَسَأ، أي: زجرته مستهيناً به فانزجر، وذلك إذا قلت له: اخسأ.. ومنه: خسأ البصرُ، أي انقبض عن مهانة، قال تعالى: ﴿خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤﴾ [الملك:٤]».

(٥) في (س): «خبيتي».

والخبيء على وزن فعيل هو الشيء المخْبوء، أي المستور. ينظر: ترتيب اللسان مادة خبأ (٢/١٠٨٥).

(٦) في النسخ الأخرى: «تتجاوز».

(٧) قال الخطابي في «أعلام الحديث» (١/٧٠٩): «قوله: «اخسأ فلن تعدو قدرك» يحتمل وجهين: أحدهما: يريد أنه لا يبلغ قدره أن يطالع الغيب من قبل الوحي الذي يوحى به إلى الأنبياء، ولا من قبل الإلهام الذي يلقى في روع الأولياء، وإنما كان الذي جرى على لسانه من ذلك شيئاً ألقاه الشيطان إليه حين سمع النبيﷺ يراجع به أصحابه قبل دخوله النخل.

والوجه الآخر: أنه أراد بقوله: «لن تعدو قدرك» أي لن تسبق قدر الله فيك وفي أمثالك» اهـ. ومراد الشيخ في الوجه الأول أن ابن صياد لم يهتد من الآية التي أضمرها النبيﷺ إلا لهذه الكلمة الواحدة على عادة الكهان من الاهتداء إلى بعض الشيء.

=

وفيه: «فإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله» إنما قال ذلك؛ لأنه كان من الوِلْدان، وقد مُنِع عن قتلهم، ثم إن اليهود كانوا يومئذ مصالحين متمسكين بالذمة، فلم تكن ذمته لتنتقض بقوله الذي قاله؛ لأنه كان صبياً[(١)].

وفيه: «وهو يَخْتِل» أي[(٢)]: يريد[(٣)] مُغافَصَته[(٤)] ويروم غِرَّته من حيث لا يشعر[(٥)].

وفيه: «له فيها[(٦)] زَمْزَمة» زَمْزمة[(٧)]: أي صوت[(٨)]، وهي في الأصل صوت الرعد، ويقال

وينظر: إكمال المعلم (٨/٤٧١)، المفهم (٧/٢٦٥)، شرح المشكاة للطيبي (١١/٣٤٧٢، ٣٤٧٥)، فتح الباري (٦/٢٠١).

(١) اختار القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٨/٤٦٧) أن النبي ﷺ لم يقتله؛ لأنه كان غلاماً صغيراً في ذلك الوقت قال: «و لم يأت بعدُ أنه ادعى مثل هذا في كبره وبعد بلوغه».

وجزم الخطابي في «معالم السنن» (٦/١٨٢) بالوجه الثاني فقال: «والذي عندي: أن هذه القصة إنما جرت معه أيام مهادنة رسول الله ﷺ اليهود وحلفاءهم، وذلك أنه بعد مقدمه المدينة كتب بينه وبين اليهود كتاباً صالحهم فيه على أن لا يُهاجَوا وأن يتركوا على أمرهم، وكان ابن صياد منهم، أو دخيلاً في جملتهم». وإلى هذا الجواب ذهب البغوي في «شرح السنة» (١٥/٨٠)، وقال ابن حجر في «الفتح» (٦/٢٠١): «هذا هو المتعين».

وينظر: أعلام الحديث للخطابي (١/٧١٠)، المنهاج للنووي (١٨/٢٦٢).

(٢) «أي» ليست في الأصل، وأثبتها من النسخ الأخرى.

(٣) في (ب): «يرتاد».

(٤) يقال: غافَص الرجلَ مُغافَصةً: أي فاجأه وأخذه على غرة. ترتيب لسان العرب مادة غفص (٦/٣٢٧٦)، المصباح المنير (٢/٤٤٩).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٧/٢٩٨)، المعلم للمازري (٣/٢١١)، مشارق الأنوار (١/٢٨٧)، الكواكب الدراري (٧/١٣٠).

(٦) «فيها» سقطت من (س).

(٧) «زمزمة» لم ترد في الأصل و(أ)، وأثبتها من (س).

(٨) «صوت» سقطت من (س).

لكلام المجوس عند الأكل: زَمْزَمة[1].

ورواه بعضهم بالراء المهملة[2]، وهو تصحيف[3].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٣/١٧٤)، الصحاح مادة زمم (٥/١٩٤٥).

(٢) اختلف رواة «الصحيحين» في هذه الكلمة، فرواها بعضهم بزايين معجمتين (زمزمة) كما صوبه المؤلف، وهي رواية جمهور رواة مسلم.

ورواها بعضهم «رَمْرَمة» برائين مهملتين.

وعند بعضهم: «رَمْزة» براء أولاً وزاي آخراً وحذف الميم الثانية.

وعند بعضهم: «زَمْرَة» بتقديم الزاي وتأخير الراء.

قال البغوي والقاضي عياض وابن حجر: «ومعاني هذه الكلمات المختلفة متقاربة» زاد ابن حجر: «فأما التي بتقديم الراء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة، وأما التي بتقديم الزاي كذلك فمن الزمر، والمراد حكاية صوته، وأما التي بالمهملتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي...» الخ.

وللاستزادة ينظر: أعلام الحديث (١/٧٠٨)، شرح السنة (١٥/٧٢)، مشارق الأنوار (١/٣٦٥)، إكمال المعلم (٨/٤٦٧)، المنهاج (١٨/٢٧٠)، فتح الباري (٣/٢٦١).

(٣) لعل جَزْم المؤلف بتصحيف من رواه بالمهملة (رَمْرمة) من أجل ما ذكره بعض العلماء في معنى هذه الكلمة؛ جاء في «ترتيب اللسان» مادة رمم (٣/١٧٣٨): «ترمرم القوم: تحركوا للكلام و لم يتكلموا» وابن صياد كان له صوت مسموع كما هو ظاهر الحديث.

لكن يمكن أن يقال في توجيه هذه الرواية كما قال الخطابي وغيره: «الرَّمْرَمة: تحريك الشفتين، والمِرَمَّة: الشفة» اهـ. وقد يكون مع تحريك الشفتين صوت وإن لم يقع الكلام، ولذا فسرها ابن حجر -كما مضى- بالصوت الخفي والله أعلم. تراجع المصادر المتقدمة في الهامش السابق.

١٦٥- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «لُبِس[١] عليه فدَعُوه»[٢].
أي خُلِط عليه الأمر في كهانته، فدعوه فإنه لا يحدث بشيء يصلح أن يُعوَّل عليه[٣].

(١) بضم اللام وتخفيف الباء. قاله النووي في «المنهاج» (٢٦٧/١٨).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٥١٢/٣ ح٤٢٤٩) ولفظه: عن أبي سعيد الخدري قال: لقيه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر في بعض طرق المدينة، فقال له رسول الله ﷺ: «أتشهد أني رسول الله؟» فقال هو: أتشهد أني رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، ما ترى؟» قال: أرى عرشاً على الماء، فقال رسول الله ﷺ: «ترى عرش إبليس على البحر، وما ترى؟» قال: أرى صادِقَيْن وكاذباً، أو كاذِبَيْن وصادقاً، فقال رسول الله ﷺ: «لُبِس عليه فدعوه».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (٢٢٤١/٤ ح٢٩٢٥) بلفظه.

(٣) قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (٤٤٣/١٢): «يقال: لَبَسْت عليه الأمرَ، فأنا أَلْبِسه لَبْساً: إذاخَلَطْته عليه حتى لا يعرف جهته».

وينظر في معنى الحديث: مشارق الأنوار (٤٤٥/١)، المنهاج -الموضع السابق-.

١٦٦- ومنه قول ابن صياد[١] في حديث أبي سعيد أيضاً: «دَرْمَكَة بيضاء»[٢]. الأصل في الدَّرْمَك[٣]: دَقِيْق الحُوَّارَى[٤].

---

(١) كذا نَسَبَ القول لابن صياد، وهو في «المصابيح» من قول النبي ﷺ جواباً لسؤال ابن صياد، لكن مسلماً أخرج الحديث بروايتين؛ مرة كما في «المصابيح»، والأخرى بعكسها: السائل هو النبي ﷺ والمجيب هو ابن صياد. وانظر تخريج الحديث.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٥١٢/٣ ح٤٢٥٠) ولفظه: عن أبي سعيد الخدري: أن ابن صياد سأل النبي ﷺ عن تربة الجنة؟ فقال: «درمكة بيضاء مسك خالص».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الموضع السابق (٩٣: ٢٩٢٨) بلفظه.

وأخرجه في الموضع الذي قبل هذا (٩٢: ٢٩٢٨) لكن جعل السائل هو النبي ﷺ والمجيب هو ابن صياد.

(٣) في (أ): «الدرمكة».

(٤) بهذا اللفظ في «تهذيب اللغة» (٤٣٢/١٠) و«الصحاح» مادة درمك (١٥٨٣/٤) و«المجموع المغيث» (٦٥١/١) وغيرها.

وقال في «تهذيب اللغة»: «قال شمر: قال خالد: الدَّرْمَك: الذي يُدَرْمَك حتى يكون دُقَاقاً من كل شيء؛ الدقيق والكحل وغيرهما، وكذلك التراب الدقيق: دَرْمَك».

أقول: والحُوَّارَى: بضم الحاء المهملة وتشديد الواو وفتح الراء: الدقيق الأبيض، وهو لُباب الدقيق وأجوده وأخلصه. ترتيب لسان العرب مادة حور (١٠٤٤/٢).

١٦٧- ومنه قول ابن عمر رضي الله عنهما في حديثه: «لقيته وقد نَفَرَتْ عينُه»[١].

نَفَرَتْ[٢]: أي وَرِمَتْ[٣].

وفي حديث غَزْوان[٤]: «أنه لَطَم عَيْنَه[٥] فَنَفَرَتْ»[٦]، وفي حديث عمر رضي الله عنه: «أن

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٥١٣ ح٤٢٥٣) ولفظه: وقال ابن عمر: لقيتُه وقد نَفَرت عينه، فقلت: متى فَعَلَتْ عينك ما أرى؟ قال: لا أدري، قلت: لا تدري وهي في رأسك! قال إن شاء الله خلقها في عصاك هذه، قال: فَنَخَرَ كأشد نخير حمار سمعتُ.

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (٤/٢٢٤٦ ح٩٩: ٢٩٣٢) بأطول منه.

(٢) «نفرت» ليست في (س).

(٣) ينظر: مشارق الأنوار (٢/٢٦).

وقال أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/٢٥): «أراه مأخوذاً من نِفار الشيء من الشيء، وهو تجافيه عنه وتباعده منه، فكأن اللحم لما أنكر الداء نفر منه، فظهر، فذلك نِفاره».

وينظر: الصحاح مادة نفر (٢/٨٣٤)، معجم مقاييس اللغة (٥/٤٥٩)، النهاية لابن الأثير (٥/٨٠).

(٤) هو غزوان بن غزوان الرَّقاشي البصري، وقيل: غزوان بن زيد. من التابعين. قال ابن سعد: «كان خيراً فاضلاً عابداً» وقال ابن الجوزي: «كان من كبار الصالحين».

ينظر: طبقات ابن سعد (٣٠٩٧)، التاريخ الكبير (٧/٨٩)، المنتظم (٧/١٠٢)، صفة الصفوة (٣/٢٥١).

(٥) من قوله: «في حديثه» إلى هنا ساقط من (أ).

(٦) هذا ليس بحديث، وإنما هذه قصة نسبتها بعض المصادر لغزوان الرقاشي، حاصلها: أن غزوان كان في بعض المغازي فتكشفت جارية، فنظر إليها، فرفع يده فلطم عينه حتى نفرت، وقال: إنك لَلَحَّاظَة إلى ما يضرك.

ينظر: الغريبين مادة نفر (٦/١٨٦٩)، صفة الصفوة (٣/٢٥١)، النهاية لابن الأثير (٥/٨٠)، تفسير القرطبي (١٢/٢٢٣).

والمؤلف -رحمه الله- نقله من «الغريبين» فهو فيه بهذا اللفظ.

=

رجلاً تَخَلَّل بالقَصَب[1] فَنَفَر فُوه»[2].

أقول: وفي بعض المصادر نُسبت القصة لعتبة بن غزوان الرقاشي، كما في «الورع» للإمام أحمد (ص١١٦)، و«حلية الأولياء» (٢٦١/١)، و«ثقات ابن حبان» في ترجمته (٢٥١/٥)، و«تهذيب الكمال» في ترجمته (٣١٩/١٩).

وعتبة هذا مترجم في «تهذيب الكمال» -كما تقدم- تمييزاً، وقال الذهبي في «الميزان» (٥٤٨٤): «لا يعرف»، وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٤٣٩): «مجهول الحال، من الثالثة».

(١) القَصَب: محركة، كل نبات كان ساقه أنابيب وكُعوباً، والواحدة قَصَبَة، ومنه قصب السكر. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب مادة قصب (١٧٩/٢).

والكُعُوب: جمع كَعْب، وهو عقدة ما بين الأنبوبين. ترتيب اللسان مادة كعب (٣٨٨٨/٧).

ومعنى قوله: «تخلل بالقصب» أي خَلَّل أسنانه، أي أدخل القصب بينها. ينظر: ترتيب اللسان مادة خلل (١٢٥٠/٢).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (١٤٧/٤-الطبعة المسندة) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٦/٥ ح٦٠٥٧)- حدثنا القاسم بن مالك المزني، عن عبدالله بن الوليد المزني، عن عبيدالله ابن الحسن -وعند البيهقي: «عبيد بن الحسن»-، عن عبدالله بن مَعْقِل المزني، عن عمر، به، وتتمته: «فنهى عمر عن التخلل بالقصب».

وقال البيهقي: «كذا وجدته عبدالله بن مَعْقل، مقيداً بالعين والقاف».

وفي بعض النسخ الخطية لـ«غريب الحديث» -كما أشار المحقق-، وكذا في «كنز العمال» (٤١٦٩٢): «عبدالله بن مغفل المزني».

وذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (٢١٠/١٥) وعنده: «أن رجلاً في زمانه» يعني زمان خلافة عمر. وذكره أبو عبيد الهروي في «الغريبين» (١٨٦٩/٦) مادة نفر، والزمخشري في «الفائق» (١٢/٤) وغيرهم من أهل اللغة والغريب.

وأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» في الأدب، باب في التخلل بالقصب... (٣٢٦/٥ ح٢٦٥٣٨) حدثنا وكيع، عن سعيد بن صالح، عن رجل لم يسمه، أن عمر كتب: «لا تخللوا بالقصب».

=

وذكره المتقي الهندي في «كنـز العمال» في كتاب المعيشة من قسم الأفعال -أدب الأكل (٤٢٧/١٥ ح٤١٦٨٨) عن أبي عثمان النهدي قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أهل الأمصار: «لا تخللوا بالقصب، فإن كنتم لابد فاعلين فانزعوا قشره» وعزاه لابن السني وأبي نعيم كلاهما في «الطب».

وبرقم (٤١٦٩٣) عن عيسى بن عبدالعزيز قال: كتب عمر إلى عماله بالآفاق... فذكره بمعناه. وعزاه لابن السني في «الطب».

وهذا الأخير خرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٥٦) من طريق عيسى بن عبدالعزيز، أن عمر ابن عبدالعزيز كتب إلى عماله... الحديث.

فبينت هذه الرواية أن الحديث لعمر بن عبدالعزيز.

دراسة سند أبي عبيد:

١- القاسم بن مالك المزني، أبو جعفر الكوفي. مات بعد التسعين ومئة.

روى عن خالد الحذاء، وأيوب بن عائذ، وحصين بن عبدالرحمن وغيرهم.

وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

قال ابن معين -في أكثر الروايات عنه-، وإبراهيم بن عبدالله الهروي، ومحمد بن عبدالله بن عمار، والعجلي: «ثقة». وعن ابن معين: «ما كان به بأس، صدوق».

وقال أبو داود: «ثقة، عمل للسلطان عملاً». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس».

وقال ابن سعد: «ثقة صالح الحديث».

وقال الإمام أحمد: «كان صدوقاً، وذُكِر أنه كان يلي بعض العمل في السواد».

وقال أبو حاتم: «صالح، ليس بالمتين». ونقل الذهبي عنه أيضاً قوله: «لا يحتج به».

وقال الساجي: «ضعيف».

وحديثه في «الصحيحين».

خلاصة حاله: «ثقة» كما قال الذهبي في غير موضع.

أما تضعيف الساجي فقد انفرد به كما قال الذهبي، وقال أيضاً: «لا وجه لتضعيفه». وقال ابن حجر: «ضعفه الساجي بلا مستند».

=

وأما أبو حاتم فمعلوم تشدده في الجرح، وجاء قوله هذا في مقابل أقوال سائر الأئمة في توثيقه واحتجاج الشيخين به، ولذا فمن الغرابة قول الحافظ في «التقريب»: «صدوق فيه لين». نعم ما هو في إتقان غُنْدر كما قال الذهبي.

ولا يؤثر على هذه النتيجة اختلاف الرواية عن بعض الأئمة وقول آخرين بأنه: «لا بأس به» أو «صدوق»؛ لما هو معروف عن المتقدمين من أنهم قد يصفون الثقة بأنه «لا بأس به» أو «صدوق» وأقوالهم في الراوي يبين بعضها بعضاً، وقد أشرت إلى هذه المسألة أكثر من مرة؛ ولذا قال الذهبي في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم»: «ثقة احتج به البخاري ومسلم، ضعفه زكريا الساجي وحده، ووثقه طائفة، وهو ممن لا بأس به». والله أعلم.

سؤالات أبي داود لأحمد (٤٣٠)، الجرح والتعديل (١٢١/٧)، تهذيب الكمال (٤٨١٧)، سير أعلام النبلاء (٣٢٤/٩)، الميزان (٦٨٤٠)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٨٢)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم (٦٥)، تهذيب التهذيب (٢٩٨/٨)، التقريب (٥٤٨٧)، هدي الساري (ص٤٥٧، ٤٨٧).

٢- **عبدالله بن الوليد** بن عبدالله بن مَعْقِل بن مقَرِّن المزني، الكوفي، ويقال له: العجلي. من السابعة.

روى عن عبيد بن الحسن، وبكير بن شهاب، وعاصم بن بهدلة وغيرهم.

وعنه حماد بن أسامة، وسفيان بن عيينة، وأبو نعيم الفضل بن دكين وغيرهم.

قال ابن معين والنسائي والعجلي: «ثقة».

وكذا قال الحافظ في «التقريب».

الجرح والتعديل (١٨٧/٥)، تهذيب الكمال (٣٦٤١)، ميزان الاعتدال (٤٦٨١)، تهذيب التهذيب (٦٣/٦)، التقريب (٣٦٩٠).

٣- **عبيدالله بن الحسن** -كذا عند أبي عبيد-، وعند البيهقي: «عبيد بن الحسن».

ولكلٍّ من الاسمين ترجمة مختلفة عن الآخر لكن الثاني أظهر؛ لأمور منها:

- أنه ذكر في تلاميذه: عبدالله بن الوليد المزني.

- أنه يقال له المزني، والإسناد كله مُزنيون.

فإليك ترجمته:

هو عبيد بن الحسن المزني، ويقال: الثعلبي، أبو الحسن الكوفي. من الخامسة.

=

وذكر بعضهم أنه رُوي بالقاف على ما لم يسم فاعله[١]، بمعنى استُخْرِجت.

وذكر أيضاً أنه روي بالباء والقاف[٢]، والبَقْر: الشق والاستخراج[٣].

روى عن عبدالله بن مغفل، وعبدالله بن أبي أوفى، وعبدالرحمن بن معقل المزني.

وعنه عبدالله بن الوليد المزني، والأعمش، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: «ثقة» زاد أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن عبدالبر: «أجمعوا على أنه ثقة».

وفي «التقريب»: «ثقة». وروى له مسلم.

الكنى لمسلم (٦٨٢)، الجرح والتعديل (٤٠٥/٥)، تهذيب الكمال (٣٧١١)، تهذيب التهذيب (٥٧/٧)، التقريب (٤٣٦٧).

٤- **عبدالله بن مَعْقِل** (بفتح أوله وسكون المهملة بعدها قاف) ابن مُقَرِّن المزني، أبو الوليد الكوفي. مات سنة ثمان وثمانين.

روى عن علي بن أبي طالب، وكعب بن عجرة، وأبي معقل بن مقرن رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عبدالله بن السائب، وعبدالرحمن بن الأصبهاني، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث».

وقال العجلي: «تابعي، ثقة، من خيار التابعين».

وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة». وروى له الشيخان.

طبقات ابن سعد (٢٠٩٠)، ترتيب ثقات العجلي (٩٧٦)، تهذيب الكمال (٣٥٨٦)، الكاشف (٢٩٩٨)، تهذيب التهذيب (٣٦/٦)، الإصابة (٦٦٦٠)، التقريب (٣٦٣٤).

أقول: وإن كان صاحب الحديث هو عبدالله بن مغفل المزني، فإنه صحابي مشهور. والله أعلم.

الحكم على الأثر:

صحيح بهذا السند. ويتقوى أيضاً بالطرق الأخرى التي تقدمت الإشارة إليها. والله أعلم.

(١) يعني «نُقِرت».

(٢) يعني «بُقِرت».

(٣) تراجع الروايات الواردة في الحديث ومعانيها في: «مشارق الأنوار» (٢٨/٢)، إكمال المعلم (٤٧٧/٨)، المفهم (٢٧١/٧).

والمعتد به من طريق الرواية ما قدمناه[١].

وقوله: «إن شاء الله خلقها في عصاك» يريد أن كون العين في رأسي لا يقتضي أن أكون منها على خبر، فإن الله[٢] قادر على[٣] أن يخلق مثلها في عصاك، والعصا لا تكون منها على خبر، /وكأنه ادعى بذلك الاستغراق وعدم الإحساس[٤]. [٢١٠/أ]

(١) قال القرطبي في «المفهم» -الموضع السابق بعد ما ذكر الروايات-: «وأشبهها الأولى -يعني نفرت بالنون والفاء-؛ فإن عينه في ذلك الوقت لم تكن مفقوءة، إذ لو كان ذلك، لكان من أعظم الأدلة على أنه الدجال، ولاستدل بذلك من قال إنه هو على من خالفه في ذلك، ولم يرد ذلك...» الخ. وقال النووي في «المنهاج» (١٨/٢٧٢) -عن الروايات الأخرى-: «الظاهر أنها تصحيف».

(٢) في (س) زيادة «تعالى».

(٣) «على» ليست في (س) و(ب).

(٤) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢٢٢/أ)، مرقاة المفاتيح (٩/٤٣٢).

ومن الحسان:

١٦٨- قوله ﷺ في حديث أبي بكرة[١] رضي الله عنه: «تنام عيناه ولا ينام قلبه»[٢].

---

(١) هو أبو بكرة نُفَيْع بن الحارث بن كَلَدَة بن عمرو الثقفي، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه مسروح (بمهملات)، وقيل: نفيع بن مسروح. من فضلاء الصحابة، أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة إحدى -أو اثنتين- وخمسين.

ينظر: الكنى لمسلم (٤٣٨)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٨٩٠)، الإصابة (٨٨١٦)، التقريب (٧١٨٠).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/ ٥١٤ ح٤٢٥٧) ولفظه: عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يمكث أبوا الدجال ثلاثين عاماً لا يولد لهما ولد، ثم يولد لهما غلام أعور، أضرس، وأقله منفعة، تنام عيناه ولا ينام قلبه». ثم نعت لنا رسول الله ﷺ أبويه، فقال: «أبوه طوال ضرب اللحم، كأن أنفه منقار، وأمه امرأة فرضاخية طويلة اليدين». فقال أبو بكرة رضي الله عنه: فسمعنا بمولود في اليهود بالمدينة، فذهبت أنا والزبير بن العوام حتى دخلنا على أبويه، فإذا نعت رسول الله ﷺ فيهما، فقلنا: هل لكما ولد؟ فقالا: مكثنا ثلاثين عاماً لا يولد لنا ولد، ثم ولد لنا غلام أعور أضرس وأقله منفعة، تنام عيناه ولا ينام قلبه. قال: فخرجنا من عندهما، فإذا هو مجندل في الشمس في قطيفة، وله همهمة، فكشف عن رأسه، فقال: ما قلتما؟ قلنا: وهل سمعت ما قلناه؟ قال نعم، تنام عيناي ولا ينام قلبي.

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صائد (٢٨/٧ ح٢٢٤٩)، والبزار في «مسنده» (٩٦/٩ ح٣٦٢٨) حدثنا عبدالله بن معاوية الجمحي، حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، به. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله ﷺ غير أبي بكرة، ولا نعلم له إسناداً غير هذا الإسناد، ولا نعلم حدث به إلا حماد بن سلمة وحده».

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٩٥/٢ ح٩٠٦) حدثنا حماد بن سلمة، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» في الفتن، باب ما ذكر في فتنة الدجال (٤٩٢/٧ ح٣٧٤٧٠)، وأحمد في «مسنده» (٦٠/٣٤ ح٢٠٤١٨) عن يزيد بن هارون.

=

وأحمد أيضاً (١٤٠/٣٤ ح٢٠٥٠٢) عن عفان.

و(١٥٠/٣٤ ح٢٠٥٢٠) عن مؤمل.

وحنبل بن إسحاق في «الفتن» (ص١٠٣ ح٩) عن مسلم بن إبراهيم.

و(ص١٤٩ ح٤٠) عن سريج.

خمستهم عن حماد، به. واقتصر ابن أبي شيبة وحنبل عن مسلم بن إبراهيم على المرفوع. وفي لفظ مؤمل اختلاف.

دراسة إسناد الطيالسي:

١- حماد بن سلمة. ثقة إمام إلا ما انفرد به من حديثه عن زياد الأعلم وقيس بن سعد. وقد تغير حفظه بأخرة فوقعت له أوهام يسيرة لا تمنع من حجية حديثه إلا ما عرف وهمه فيه. وقد مضت ترجمته (ص٣٠٧).

٢- علي بن زيد بن جدعان. ضعيف. تقدمت ترجمته (ص٣٠٨).

٣- عبدالرحمن بن أبي بكرة: نفيع بن الحارث الثقفي، أبو بحر، ويقال: أبو حاتم البصري، وهو أول مولود ولد في الإسلام بالبصرة. مات سنة ست وتسعين.

روى عن أبيه أبي بكرة، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه علي بن زيد بن جدعان، وعبدالملك بن عمير، ومحمد بن سيرين وغيرهم.

قال ابن سعد والعجلي: «ثقة».

وقال النووي: «اتفقوا على توثيقه».

وقال الذهبي: «كان ثقة، كبير القدر، مقرئاً، عالماً».

وقال ابن حجر: «ثقة». وخرج له الجماعة.

ترتيب ثقات العجلي (١٠٢٣)، تهذيب الأسماء للنووي (٢٧٥/١)، تهذيب الكمال (٣٧٧١)، سير أعلام النبلاء (٣١٩/٤، ٤١١)، تهذيب التهذيب (١٣٤/٦)، التقريب (٣٨١٦).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند من أجل علي بن زيد بن جدعان.

=

يريد بذلك تيقظ قلبه في المنام لما يلقيه إليه شيطانه، وهذا من أوصاف الكهنة بخلاف حال الأنبياء، فإن تيقظ قلوبهم لما يرد عليهم من الوحي والإلهام[١].

وفيه: «أبوه طُوَال» الطُّوَال: بالضم، الطويل، يقال: طَوِيْل و طُوَال، فإذا أفرط في الطُّوْل قيل: طُوَّال بالتشديد[٢].

ووجدنا الرواية فيه[٣] بالتخفيف.

وفيه: «وأمه امرأة فِرْضاخِيَّة» الفاء منها مكسورة، والياء مشددة، والمعنى ضخمة عظيمة. كذا فسره[٤] أصحاب الغريب[٥]، و لم نجد له مأخذاً[٦].

وقال ابن كثير في «النهاية» (١/١٧٣) -بعد نقله لقول الترمذي: «حسن»- قال: «بل منكر جداً».

ونقل ابن حجر في «الفتح» (١٣/٣٣٨) عن البيهقي قوله: «تفرد به علي بن زيد بن جدعان وليس بالقوي».

قال ابن حجر: «ويوهي حديثه أن أبا بكرة إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة، وفي حديث ابن عمر الذي في «الصحيحين» أنه ﷺ لما توجه إلى النخل التي فيها ابن صياد كان ابن صياد يومئذ كالمحتلم، فمتى يدرك أبو بكرة زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بسنتين، فكيف يتأتى أن يكون في الزمن النبوي كالمحتلم، فالذي في «الصحيحين» هو المعتمد...». اهـ.

(١) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢٢٢/ب).

(٢) هذا البيان لمعنى «طوال» بلفظه في «الصحاح» مادة طول (٥/١٧٥٤).

(٣) «فيه» من (س) و(ب).

(٤) في (س) و(ب): «فسرها».

(٥) ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/٥٦٢)، الغريبين مادة فرضخ (٥/١٤٣٥)، الفائق (٣/١٠٣)، النهاية (٣/٣٨٨).

(٦) يراجع: العين (٤/٣٢٩)، ترتيب اللسان مادة فرضخ (٦/٣٣٨٩)، القاموس المحيط (١/٣٦٨).

قلت: والوجه فيما ورد في[1] أحاديث ابن[2] صياد من الاختلاف والتضاد[3] أن نقول: إن النبي ﷺ حَسِب ذلك[4] في أول الأمر قبل التحقق بخبر المسيح الكذاب، فلما أُخبِر بما أُخبِر[5] به من شأنه وقصته في حديث تميم الداري[6] ووافق ذلك ما عنده استبان له أن ابن صياد ليس بالذي توهمه[7].

---

(١) في الأصل و(أ): «من» والمثبت من (س) و(ب) وهو المناسب للسياق.

(٢) في الأصل و(أ): «أبي» والمثبت من (س) و(ب).

(٣) يريد المؤلف: الاختلاف في ابن صياد، هل هو الدجال الأكبر، أم لا؟

(٤) يعني ظن أن ابن صياد هو الدجال.

(٥) «بما أخبر» من (ب) وحدها.

(٦) تقدم تخريج حديث تميم برقم (١٥٩). وتقدمت ترجمة تميم (ص٤١٨).

(٧) هذا أحد الأقوال المشهورة في هذه المسألة، وقد قال به الطحاوي، والبيهقي، وعزالدين ابن الأثير، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن كثير. تراجع أقوالهم في: مشكل الآثار (٣٨٣/٧)، أسد الغابة ترجمة عبدالله بن صياد (٢٨٣/٣)، المنهاج للنووي (٢٦٣/١٨)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨٣/١١)، البداية والنهاية لابن كثير (١٢٦/١٩، ١٢٧، ١٣٩)، فتح الباري (٣٣٨/١٣).

وأقتصر على قول ابن كثير حيث قال: «والمقصود أن ابن صياد ليس بالدجال الذي يخرج في آخر الزمان قطعاً؛ لحديث فاطمة بنت قيس الفهرية -وهو حديث تميم الداري- فإنه فَيْصل في هذا المقام».

والقول الثاني في هذه المسألة: هو القول بأن ابن صياد هو الدجال الأكبر، وقد قال به من الصحابة عمر بن الخطاب، وابنه عبدالله، وجابر بن عبدالله، وأبو ذر، وابن مسعود رضي الله عنهم.

وذهب إليه أبو العباس القرطبي، وأبو عبدالله القرطبي، وألمح ابن حجر إلى أن هذا هو رأي البخاري، فقال في «الفتح»: «ولشدة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح، فاقتصر على حديث جابر عن عمر في ابن صياد، ولم يخرج حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم».

للنظر في أدلة هذا المذهب وأقوال من ذهب إليه يراجع: مشكل الآثار -الموضع السابق-، المفهم (٢٧٢/٧)، التذكرة (ص٧٧٥، ٧٩٠)، المنهاج -الموضع السابق-، الفتح (٣٣٧/١٣-٣٤١)، عمدة القاري (١٧١/٨).

=

ومما يدل على صحة ذلك: الأَمارات التي تكلم فيها ابن صياد مع أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في حديثه[1] حيث صحبه إلى مكة.

وأما الحافظ ابن حجر فله رأي مختلف، حيث قال في «الفتح» (٣٤٠/١٣) -بعد أن عرض الأقوال-: «وأقرب ما يجمع به بين ما تضمنه حديث تميم، وكون ابن صياد هو الدجال: أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقاً، وأن ابن صياد شيطان تبدى في صورة الدجال في تلك المدة، إلى أن توجه إلى أصبهان فاستتر مع قرينه إلى أن تجيء المدة التي قدر الله تعالى خروجه فيها».

أقول الذي ظهر لي رجحانه -بعد التأمل- هو القول الأول الذي أخذ به المؤلف وغيره.

وقد أشار بعض العلماء إلى بعض الدلالات من حديث تميم مقارنة بواقع الحال التي كان عليها ابن صياد؛ قال الخطابي في «أعلام الحديث» (٧١٢/١): «استدل بعضهم على أنه ليس الدجال بأن تميماً الداري حدَّث رسول الله ﷺ بقصة الدجال والجساسة بالمدينة، وابن صياد إذ ذاك مقيم بين ظهرانيهم».

وقال البيهقي كما في «الفتح» (٣٣٨/١٣): «كيف يلتئم أن يكون من كان في أثناء الحياة النبوية شبه المحتلم، ويجتمع به النبي ﷺ ويسأله، أن يكون في آخرها شيخاً كبيراً مسجوناً في جزيرة من جزائر البحر موثقاً بالحديد، يستفهم عن خبر النبي ﷺ هل خرج أو لا؟!». اهـ.

أقول: ويستفهم أيضا عن حال قومه معه، هل قاتلوه؟ وماذا صنع بهم؟ فهل كان هذا خافياً على ابن صياد حتى يسأل عنه، وقد قالت الجساسة في أول الحديث: «إنه إلى خبركم بالأشواق» وقال هو أيضاً: قد قدرتم على خبري فأخبروني ما أنتم؟».

فظاهر الحديث مع ظاهر الحال التي كان عليها ابن صياد، بالإضافة إلى ما ورد في حديث أبي سعيد الخدري وقصته مع ابن صياد -وسيذكره المؤلف-، كل ذلك يدل دلالة ظاهرة على أنه غيره. والعلم عند الله تعالى.

وستأتي الإجابة عن حلف عمر بأنه الدجال، وتوافق الصفات بين ابن صياد والدجال.

(١) حديث أبي سعيد: أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (٢٢٤١/٤ ح٢٩٢٧) ولفظه: قال أبو سعيد: صحبت ابن صائد إلى مكة، فقال لي: أما قد لقيت من الناس، يزعمون أني الدجال، ألست سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه لا يولد له»؟ قال: قلت: بلى. قال: فقد

=

وأما حديث جابر[1] واستدلاله بحلف عمر رضي الله عنه بين يدي رسول الله ﷺ، وترك النبي ﷺ النكير على عمر رضي الله عنه، فالوجه فيه[2] أن نقول: قد عرف نبي الله ﷺ[3] أنه من جملة من[4] حذر الناسَ عنه من الدجالين بقوله: «يخرج في[5] أمتي دجالون كذابون قريباً من ثلاثين»[6] وابن صياد لم يكن خارجاً من جملتهم؛ لأنه ادعى النبوة بمحضر من النبي ﷺ فقال: «أتشهد أني رسول الله؟»[7] فلم يكن حلف عمر رضي الله عنه مخالفاً للحقيقة[8].

ولد لي. أوليس سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يدخل المدينة ولا مكة»؟ قلت: بلى. قال: فقد ولدت بالمدينة وهذا أنا أريد مكة...» وفي رواية: ألم يقل نبي الله ﷺ: «إنه يهودي» وقد أسلمت ؟.

(١) حديث جابر: متفق عليه.

أخرجه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة لا من غير الرسول (ص١٥٤٠ ح٧٣٥٥)، ومسلم في الموضع السابق (٢٩٢٩) عن محمد بن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبدالله يحلف بالله أن ابن الصياد الدجال، فقلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ، فلم ينكره النبي ﷺ.

(٢) «فيه» من (س) و(ب).

(٣) من قوله: «وترك النبي» إلى هنا ساقط من (أ)، وقد ألحق بهامش الأصل وبعده علامة (صح)، وهو مثبت في (س) و(ب).

(٤) «من» ساقطة من (أ).

(٥) في (أ): «من»

(٦) متفق عليه. تقدم تخريجه (ص٩٤٦).

(٧) هذه جملة من حديث ابن عمر المتقدم برقم (١٦٤) وهو متفق عليه.

(٨) هذا الجواب فيه نظر؛ لأن ظاهر الأحاديث تدل على أن الذي خافه النبي ﷺ؛ هو أن يكون ابنُ صياد المسيحَ الدجال، بسبب ظهور بعض صفات الدجال على ابن صياد، وهذا هو الذي وَقَر في قلوب الصحابة، ومنهم عمر؛ ولذا لما قال عمر للنبي ﷺ: أتأذن لي فيه أضرب عنقه؟ قال له رسول الله ﷺ: «إن يكن هو فلا تسلط عليه» متفق عليه، وتقدم برقم (١٦٤).

وفي حديث ابن مسعود عند مسلم (٢٩٢٤) قال عليه الصلاة و السلام: «إن يكن الذي تخاف لن تستطيع قتله».

=

يعني إن يكن هو المسيح الدجال -وهذا الذي خافه عمر وغيره- فإن الذي يُسلَّط عليه فيقتله عيسى بن مريم عليه السلام، كما في حديث النواس بن سمعان، وتقدم برقم (١٥٧).

وقد أجاب البيهقي بجواب آخر فقال كما في «الفتح» (٣٣٨/١٣): «ليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبيﷺ على حلف عمر، فيحتمل أن يكون النبيﷺ كان متوقفاً في أمره، ثم جاءه الثَّبت -يعني الحجة والبينة- من الله تعالى بأنه غيره على ما تقتضيه قصة تميم الداري». ثم حمل قول من قال بأنه الدجال بعدم الاطلاع على قصة تميم، ثم قال: «أما عمر: فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصة تميم، ثم لما سمعها لم يعد إلى الحلف المذكور، وأما جابر فشهد حلفه عند النبي ﷺ، فاستصحب ما كان اطلع عليه من عمر بحضرة النبيﷺ» اهـ.

وقال الطحاوي (٣٨٦/٧): «يحتمل أن يكون ترك النبيﷺ إنكار ذلك؛ لأنه حلف على محتمل لما حلف عليه مما لم ينـــزل على رسول الله ﷺ وحي بخلافه، فترك الإنكار عليه لذلك».

وتكلم ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام» (٢٢١/١) على مسألة سكوت النبيﷺ في مثل هذا، هل يعتبر إقراراً ؟ فقال ما ملخصه:

«إذا أخبر بحضرة النبيﷺ عن أمر ليس فيه حكم شرعي، فهل يكون سكوته ﷺ دليلاً على مطابقة ما في الواقع، كما وقع لعمر في حلفه على أن ابن صياد هو الدجال، فلم ينكر عليه، فهل يدل عدم إنكاره على أن ابن صياد هو الدجال كما فهمه جابر، حتى صار يحلف عليه ويستند ألى حلف عمر، أو لا يدل ؟ فيه نظر، والأقرب عندي أنه لا يدل؛ لأن مأخذ المسألة ومناطها هو العصمة من التقرير على باطل، وذلك يتوقف على تحقق البطلان، ولا يكفي فيه عدم تحقق الصحة، نعم التقرير يسوغ الحلف على ذلك على غلبة الظن لعدم توقف ذلك على العلم».اهـ.

وللاستزادة في الجواب عما ورد عن عمر وغيره من الصحابة كأبي ذر وابن مسعود يراجع: مشكل الآثار (٣٨٧/٧-٣٩٢)، فتح الباري -الموضع السابق-.

وأما[١] توافق النعوت في أبوي الدجال وأبوي ابن صياد[٢] فليس مما يقطع القول به، فإن اتفاق الوَصْفَيْن لا يحكم باتحاد الموصوف[٣] ، بل كثيراً يوجد ذلك في الموصوفات بحكم الاتفاق.

---

(١) في الأصل و(أ): «فأما».

(٢) لا حاجة للجواب عن هذا؛ لأن الحديث الذي ورد فيه -وهو حديث أبي بكرة- ضعيف كما سبق وقد قال ابن كثير: «منكر جداً».

لكن يشار إلى ما ظهر على ابن صياد نفسه من صفات توافق صفات المسيح الدجال، فيجاب عن هذا بما ذكره المؤلف.

وقال البيهقي كما في «المنهاج» للنووي (١٨/٢٦٣): «يجوز أن توافق صفة ابن صياد صفة الدجال، كما ثبت في الصحيح [انظر الأحاديث رقم ١٥٧، ١٦٠] أن أشبه الناس بالدجال عبدالعزى ابن قطن، وليس هو هو، وكان أمر ابن صياد فتنة ابتلى الله تعالى بها عباده، فعصم الله تعالى منها المسلمين ووقاهم شرها».

وأختم بعبارة حسنة قالها الإمام الخطابي في «معالم السنن» (٦/١٨٣) حيث قال: «والجملة: أنه كان فتنة قد امتحن الله به عباده المؤمنين، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة، وقد امتحن قوم موسى عليه السلام في زمانه بالعجل، فافتتن به قوم وهلكوا، ونجا من هداه الله وعصمه منهم».

(٣) في (ب): «الموصوفين».

ومن باب نزول عيسى بن مريم عليه السلام

من الصحاح

١٦٩-قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها»(١).

قلت: لم تزل السجدة الواحدة في الحقيقة كذلك، وإنما أراد بذلك أن الناس يرغبون في أمر الله، ويزهدون عن أمر(٢) الدنيا حتى تكون السجدة الواحدة(٣) أحب إليهم من الدنيا وما فيها(٤).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٥١٥/٣ ح٤٢٥٩) ولفظه: «والذي نفسي بيده لَيُوشِكن أن ينـزل فيكم ابن مريم حكماً عَدْلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنـزير، ويضع الجزية، ويَفيضَ المالُ حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها» ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: واقرؤا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ...﴾ الآية [النساء:١٥٩].

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام (ص٧١٠ ح٣٤٤٨) بلفظه، وأخرجه في مواضع أخرى دون قوله: «حتى تكون السجدة...» الحديث.

وأخرجه مسلم في الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم... (١٣٥/١ ح٢٤٢: ١٥٥).

(٢) «أمر» ليست في النسخ الأخرى.

(٣) «الواحدة» ليست في (س).

(٤) قال النووي في «المنهاج» (٥٥٠/٢): «هذا هو الظاهر من معنى الحديث».

وقال عياض في «إكمال المعلم» (٤٧١/١)، والقرطبي في «المفهم» (٣٧١/١): «معناه أن الصلاة تكون أفضل من الصدقة لفيض المال إذ ذاك، ولهذا لا يوجد من يقبله».

ومن باب قرب الساعة وأن من مات فقد قامت قيامته

من الصحاح:

١٧٠- حديث أنس رضي الله عنه قال[١]: قال رسول الله ﷺ: «بعثت أنا والساعةُ[٢]...» الحديث[٣].

الإعراب الذي يعتمد عليه من طريق الرواية هو الرفع. وللنصب فيه مساغ[٤]، وتكون الواو بمعنى (مع)، ولم تبلغنا فيه رواية[٥].

---

(١) «قال» سقطت من (س).

(٢) في (أ): زيادة: «كهاتين».

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/ ٥١٧ح ٤٢٦٣) من حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين» قال قتادة في قصصه: كفضل إحداهما على الأخرى.

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين» (ص١٣٧٣ ح٦٥٠٤) دون ذكر قول قتادة.

وأخرجه مسلم بتمامه في الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة (٤/٢٢٦٨ ح٢٩٥١) وزاد: «قال شعبة-الراوي عن قتادة-: فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله قتادة؟».

(٤) في (س): «والنصب فيه سائغ».

(٥) قال القرطبي في «المفهم» (٢/٥٠٦): «قيدناه بالفتح والضم؛ فأما الفتح فهو على المفعول معه، والرفع على أنه معطوف على التاء في (بعثت)، وفصل بينهما بـ(أنا) توكيداً للضمير على ما هو الأحسن عند النحويين، وقد اختار بعضهم النصب بناءً على أن التشبيه وقع بملاصقة الأصبعين واتصالهما، واختار آخرون الرفع بناءً على أن التشبيه وقع بالتفاوت الذي بين رؤوسهما، ويعني: أن مابين زمان النبي ﷺ وقيام الساعة قريب، كقرب السبابة من الوسطى، وهذا أوقع». ونحوه في (٧/٣٠٥).

وذكر ابن حجر في «الفتح» (١١/٣٥٥) أن القاضي عياض جزم بأن الرفع أحسن.

وتأويله قد نقل عن قتادة بن دِعامة[١] وهو الراوي عن أنس، وهو قريب مما في حديث المُستَورِد بن شَدَّاد[٢]: «فسبقْتُها»[٣].

ويَحْتمل وجهاً آخر: وهو أن يكون المراد منه ارتباط دعوته بالساعة لا تفترق إحداهما[٤] عن الأخرى، كما أن السبابة لا تفترق عن الوسطى، ولا يوجد بينهما ما ليس منهما[٥].

---

(١) وهو قوله -كما تقدم عقب روايته للحديث-: «كفضل إحداهما على الأخرى». أي كما بين الأصبعين السبابة والوسطى في الطول، وهذا التأويل يؤيد رواية الرفع. تنظر المصادر السابقة.
وقتادة تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٤٨٨).

(٣) حديث المستورد يأتي تخريجه في قسم الحسان من هذا الباب، ورقمه (١٧٢).

(٤) في الأصل: «أحدهما» والمثبت من بقية النسخ وهو الصواب.

(٥) ينظر: إكمال المعلم (٣/٢٦٨) و(٨/٥٠٧)، التذكرة (ص٧١١)، الفتح (١١/٣٥٥-٣٥٩). وراجع كلام القرطبي السابق.
وقال الطيبي في «شرح المشكاة» (١١/٣٤٨١): «يؤيد الوجه الأول: الحديث الآتي للمستورد ابن شداد». قال القاري في «المرقاة» (٩/٤٤٤) -متعقباً-: «فيه نظر؛ لأن في كل حديث روعي معنى لم يراع في الآخر، إذ التأسيس أولى من التأكيد، على أنه لا مانع من أن يلاحظ في هذا الحديث كلا المعنيين، إذ لا تدافع فيما بينهما في رأي العينين، نعم يفهم من المعنى الأول إغراق في التشبيه القربي ما لا يفهم من الثاني، ولذا اختاره بعضهم، ويؤيده موافقته لتفسير الراوي».

١٧١- ومنه قوله ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها: «حتى تقوم عليكم ساعتكم»[١].

الساعة: جزء من أجزاء[٢] الزمان، ويعبر بها عن القيامة[٣].

وقد ورد في كتاب الله وسنة رسوله على أقسام ثلاثة[٤][٥]:

الساعة الكبرى[٦]: وهي[٧] بعث الناس للجزاء.

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٥١٧ ح٤٢٦٦) من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان رجال من الأعراب جفاةً يأتون النبيﷺ فيسألونه عن الساعة، فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إن يعش هذا لا يُدْرِكْهُ الهرم حتى تقوم عليكم ساعَتُكم».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الرقاق، باب سكرات الموت (ص١٣٧٤ ح٦٥١١) بهذ اللفظ وزاد: «قال هشام -أحد رواته-: يعني موتهم».

ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة (٤/٢٢٦٩ ح٢٩٥٢) بنحوه

(٢) في الأصل و(س): «أخر»، والمثبت من (ب) و(أ) وهو الصواب.

(٣) هذا التعريف للساعة بنصه في «المفردات» للراغب الأصفهاني مادة ساعة (ص٤٣٤). ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ﴾ [الروم:٥٥].

(٤) في (س): «ثلاث».

(٥) هذه الأقسام الثلاثة ذكرها أيضاً الراغب الأصفهاني في -الموضع السابق- بنحو ماذكره المؤلف مع ذكر بعض الأمثلة. وللقاري تعقب على هذا التقسيم، ينظر في «مرقاة المفاتيح» (٩/٤٤٣).

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾ [الحج:١]، وقوله: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر:١] والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وقد مر بنا عدة أحاديث، منها حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز...» الحديث. وتقدم برقم (١٤٧).

(٧) في الأصل و(س): «وهو» والمثبت من (ب) و(أ) فالضمير يعود على الساعة، ومن أجل أن تتحد الضمائر في الأقسام الثلاثة، فقد ورد في القسم الثاني في جميع النسخ مؤنثاً.

والساعة الوسطى[١]: وهي انقراض القرن الواحد بالموت[٢].

والساعة الصغرى[٣]: وهي[٤] موت الإنسان.

والمراد منها هنا[٥] الساعة الوسطى[٦][٧].

---

(١) كما في هذا الحديث، وانظر كلام المؤلف الآتي.

(٢) «بالموت» ليست في (س).

(٣) قال الراغب -في الموضع السابق بعد ما ذكر هذا القسم-: «وهي المشار إليها بقوله: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١]، ومعلوم أن هذه الحسرة تنال الإنسان عند موته لقوله: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ...﴾ الآية [المنافقون: ١٠]، وعلى هذا قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [الأنعام: ٤٠]».اهـ.

(٤) في الأصل و(أ): «وهو» والمثبت من (س) و(ب) وتقدم آنفاً نحو هذا، فينظر التعليق عليه.

(٥) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٦) «الوسطى» سقطت من (س).

(٧) هذا التأويل يوافق ما نقله البخاري عن هشام بن عروة بن الزبير أحد رواة الحديث -راجع تخريج الحديث-، وبه قال عدد من الشراح.

ينظر: إكمال المعلم (٥٠٨/٨)، المفهم (٣٠٤/٧)، المنهاج (٣٠٢/١٨)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل ٢٢٢/ب)، الكواكب الدراري (٢٨/٢٣)، فتح الباري (٣٧١/١١)، مرقاة المفاتيح (٤٤٦/٩).

ومن الحسان:

١٧٢-حديث المستورد بن شداد[١] رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «بُعِثْت في نَفَس الساعة...»[٢].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٤٨٨).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٥١٨/٣ ح٤٢٦٧) ولفظه: «بُعِثت في نفس الساعة، فسبقتها كما سبقت هذه هذه» وأشار بأصبعه السبابة والوسطى.

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء في قول النبي ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين...» (٣٦٥/٦ ح٢٢١٤)، والطبري في «تاريخه» (١٧/١) حدثنا محمد بن عمر بن هياج الأسدي الكوفي.

والبزار في «مسنده» (٣٨٩/٨ ح٣٤٦٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٤/٢٠ ح٧٢٤)، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص٢٣) عن أبي كريب محمد بن العلاء.

كلاهما عن يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي، عن عبيدة بن الأسود، عن مجالد، عن قيس بن أبي حازم، عن المستورد بن شداد الفهري، به، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من حديث المستورد ابن شداد لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وقال البزار: «وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى إلا عن المستورد عن النبيﷺ، وقد روي نحو كلامه عن النبي من غير وجه بألفاظ مختلفة، ولا نعلم حدث بهذا الحديث عن مجالد إلا عبيدة بن الأسود».

دراسة سند الترمذي:

١- **محمد بن عمر** بن هيَّاج الهَمْداني أو الأسدي، أبو عبدالله الكوفي. مات سنة خمس وخمسين ومئتين.

روى عن يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي، وعبيدالله بن موسى، وقبيصة بن عقبة وغيرهم.

وعنه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم.

قال النسائي: «لا بأس به».

وقال محمد بن عبدالله الحضرمي والبزار: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

=

وقال ابن حجر: «صدوق».

ولعل الأولى أن يقال: «ثقة» فإن النسائي قد يقول عن الثقة (لا بأس به) لما عرف من تشدده، أو يقال بأن من عادة بعض المتقدمين إطلاق لفظة (لا بأس به) على الثقة. ويراجع في هذه المسألة كتاب «الرفع والتكميل» (ص٢٢١) مع حاشية محققه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.

تنظر ترجمته في: مسند البزار (١٣١/٨)، ثقات ابن حبان (١١٩/٩)، تهذيب الكمال (٥٥٠٠)، تهذيب التهذيب (٣٢٣/٩)، التقريب (٦١٧٤).

٢- **يحيى بن عبدالرحمن** بن مالك بن الحارث الأرحبي، الكوفي. من التاسعة.

روى عن عبيدة بن الأسود، وإسماعيل بن إبراهيم التيمي، وعبدالرحمن بن عبدالملك بن أبجر وغيرهم.

وعنه محمد بن عمر بن هياج، ومحمد بن العلاء، وإسحاق بن منصور وغيرهم.

قال محمد بن عبدالله بن نمير: «لا بأس، لم يكن صاحب حديث، هو أصلح من عبيدة الذي يحدث عنه».

وقال أبو حاتم: «شيخ لا أرى في حديثه إنكاراً، يروي عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب».

وقال الدارقطني: «صالح يعتبر به».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما خالف».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق». وفي الميزان»: «صويلح».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ».

الجرح والتعديل (١٦٧/٩)، ثقات ابن حبان (٢٥٤/٩)، تهذيب الكمال (٦٨٧٠)، الكاشف (٦٢٠٣)، ميزان الاعتدال (٩٥٧٨)، تهذيب التهذيب (٢١٨/١١)، التقريب (٧٥٩٣).

٣- **عبيدة بن الأسود** بن سعيد الهَمْداني، الكوفي. من الثامنة.

روى عن مجالد بن سعيد، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي إسحاق الهمداني وغيرهم.

وعنه يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي، وعثمان بن أبي شيبة، ويوسف بن عدي وغيرهم.

قال أبو زرعة: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس».

=

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يعتبر حديثه إذا بين السماع في روايته، وكان فوقه ودونه ثقات». وقال الدارقطني: «يعتبر به».

وقال ابن حجر: «صدوق ربما دلس». ووضعه في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

أسئلة البرذعي لأبي زرعة- مع أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة (٣٨٢/٢)، الجرح والتعديل (٩٤/٦)، ثقات ابن حبان (٤٣٧/٧)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٣٢٩)، تهذيب الكمال (٣٧٥٩)، الكاشف (٣٦٥٠)، تهذيب التهذيب (٨٠/٧)، التقريب (٤٤١٥)، تعريف أهل التقديس (٨٦).

٤- **مُجَالد بن سعيد** بن عمير الهَمْداني. ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره. تقدمت ترجمته (ص٨٤٠).

٥- **قيس بن أبي حازم** البَجَلي، أبو عبدالله الكوفي. مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاوز المئة.

روى عن المستورد بن شداد، وأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه مجالد بن سعيد، وإسماعيل بن أبي خالد، وبيان بن بشر الأحمسي وغيرهم.

قال المزي: «أدرك الجاهلية وهاجر إلى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض وهو في الطريق، وقيل إنه رآه يخطب، و لم يثبت ذلك».

قال ابن حجر في «الإصابة»: «والمشهور عند الجمهور أنه لم ير النبي ﷺ».

ونفاها: أبو نعيم والخطيب والعلائي والذهبي وابن حجر وغيرهم من المحققين.

وقال سفيان بن عيينة: «ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس بن أبي حازم». وقال أبو داود: «أجود التابعين إسناداً، روى عن تسعة من العشرة، و لم يرو عن عبدالرحمن ابن عوف».

وقال ابن معين: «أوثق من الزهري ومن السائب بن يزيد».

وقال إسماعيل بن أبي خالد: «حدثنا قيس بن أبي حازم هذه الأسطوانة». يعني أنه في الثقة مثل الأسطوانة.

أقول: والأئمة على توثيقه والثناء عليه، إلا أن علي بن المديني قال: قال لي يحيى بن سعيد [القطان]: «قيس بن أبي حازم منكر الحديث» ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير، منها حديث كلاب الحوأب.

=

وقال يعقوب بن شيبة: «هو متقن الرواية، وقد تكلم أصحابنا فيه، فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الإسناد، ومنهم من حمل عليه وقال: له أحاديث مناكير، والذين أطروه حملوا هذه الأحاديث عنه على أنها عندهم غير مناكير، وقالوا: هي غرائب، ومنهم من لم يحمل عليه في شيء من الحديث وحمل عليه في مذهبه، وقالوا كان يحمل على علي رحمة الله عليه وعلى جميع الصحابة، والمشهور عنه أنه كان يقدم عثمان، ولذلك تجنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه...».

قال ابن حجر -معلقاً-: «فهذا قول مبين مفصل». وقال عن قول يحيى القطان: «مراده بالمنكر: الفرد المطلق».

ودافع الذهبي عنه في غير واحد من كتبه، فمن ذلك قوله في «الميزان»: «ثقة حجة كاد أن يكون صحابياً، وثقه ابن معين والناس، وقال علي بن عبدالله، عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثم سمى له أحاديث استنكرها، فلم يصنع شيئاً، بل هي ثابتة، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى...». ثم قال في آخر ترجمته: «أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه. نسأل الله العافية وترك الهوى».

وقال ابن حجر في «الفتح»: «والمعتمد عليه أنه ثقة ثبت مقبول الرواية، وهو من كبار التابعين».

أقول: وهذا حاصل القول فيه، ولم يُذكر أنه حدث بعد تغيره، وقد خرج له الجماعة. والله أعلم.

الجرح والتعديل (١٠٢/٧)، ثقات ابن حبان (٣٠٧/٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٤٥٦)، جامع التحصيل (٦٤٠)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة لمغلطاي (٨٢٠)، الاستيعاب (٢١٢٦)، تاريخ بغداد (٤٥٢/١٢)، تهذيب الكمال (٤٨٩٦)، ميزان الاعتدال (٦٩١٤)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٨٥)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم (٦٧)، المغني في الضعفاء (٥٠٥٩)، تذكرة الحفاظ (٦١/١)، سير أعلام النبلاء (١٩٨/٤)، تهذيب التهذيب (٣٤٦/٨)، الإصابة (٧٢٨٩، ٧٣١٠)، فتح الباري (٤٣٤/١٠) هدي الساري (ص٤٥٨)، التقريب (٥٥٦٦)، الكواكب النيرات (٥١).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد لضعف مجالد بن سعيد.

=

نَفَس: بالتحريك لا غير، أراد به قربها[1]، أي حين تنفست.

وتنفسها[2]: ظهور أشراطها، وبعثة النبي ﷺ أولُ أشراطها[3].

وقد ذكرنا فيما مضى[4] في قوله: «أول أشراط الساعة نار»[5] أنه أراد بذلك الأشراط المتتابعة[6] الخارقة للعادات المنبئة عن اقتراب قيامها.

وقد ذُكِر عن بعضهم أنه قال: «بعثت في نَفَس الساعة» أي: في وقتٍ أُحِسُّ بِنَفَسِها وقُرْبها، كما تُحِسُّ بنَفَس الإنسان إذا قَرُبت منه[7]. وهذا الوجه[8] أيضاً راجع إلى المعنى الذي ذكرناه[9].

ويشهد له حديث أبي جبيرة عن أشياخ من الأنصار، وهو الآتي بعد هذا الحديث، وبه يصير حسناً لغيره. والله أعلم.

(١) ذكر هذا المعنى: أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» مادة نفس (٣٢٩/٣)، وابن الأثير في «النهاية» (٨١/٥) وقال: «فأطلق النَّفَس على القرب».

وقال القاري في «المرقاة» (٤٤٧/٩): «ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝١٨﴾ [التكوير: ١٨] أي ظهر آثار طلوعه».

(٢) في (أ): «ونفسها».

(٣) انظر (ص٩٠٦) من هذا البحث.

(٤) ينظر شرح الحديث رقم (١٤٧).

(٥) أخرجه البخاري. وتقدم تخريجه (ص٩٠٥).

(٦) في (أ): «الساعة» مكان: «المتتابعة».

(٧) ذكر هذا المعنى: أبو موسى المديني في «المجموع المغيث»، وابن الأثير في «النهاية» كلاهما في الموضع السابق.

(٨) من قوله: «وقربها» إلى هنا ساقط من «س».

(٩) قال ضياء الدين ابن الأثير في «المثل السائر» (٦٥/١): «قوله: «نَفَس الساعة» من العبارة العجيبة التي لا يقوم غيرها مقامها؛ لأن المراد بذلك أنه بعث والساعة قريبة منه، لكن قربها منه لا يدل على ما دل عليه النَّفَس، وذاك أن النفس يدل على أن الساعة منه بحيث يحس بها كما يحس الإنسان بنفس من هو إلى جانبه، وقد قال في موضع آخر: «بعثت أنا والساعة كهاتين» وجمع بين أصبعيه السبابة

=

وفي رواية: «بعثت في نَسيم الساعة»[1] قيل في تفسيره: أي في ضعف هبوبها وأول أشراطها،

والوسطى، ولو قال: بعثت على قرب من الساعة، أو الساعة قريبة مني لما دل ذلك على ما دل عليه «نَفَس الساعة».اهـ.

(١) هذه الرواية ليست تابعة للحديث السابق، بل هذا حديث آخر يرويه أبو جَبيرة بن الضحاك الأنصاري.

وهو بهذا اللفظ -لكن مع قوله: «نسم» مكان: «نسيم»- أخرجه البزار في «مسنده»، كما في «مختصر زوائده» لابن حجر -وهو آخرحديث فيه- (٥٢٤/٢ ح٢٣٤١) حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا ابن أبي الوزير -يعني محمد بن عمر-.

والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢١٣/١) حدثنا ابن منيع، حدثنا محمد بن عباد المكي.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٨٥٢/٥) حدثنا أبو عمرو بن حمدان، ثنا الحسن بن سفيان، ثنا محمد بن الصباح.

ثلاثتهم حدثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي جَبيرة ابن الضحاك، أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

هكذا رواه سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد.

وخالفه غيره:

فرواه عبدالله بن المبارك، ويزيد بن هارون، ومعتمر بن سليمان عن إسماعيل بن أبي خالد، عن شبيل بن عوف، عن أبي جبيرة، عن أشياخ من الأنصار قالوا: قال رسول الله ﷺ:

فخالفوه في أمرين:

١- عندهم (شبيل بن عوف) مكان (قيس).

٢- جعلوا واسطة بين أبي جبيرة وبين النبي ﷺ.

وهو عند عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص٥٥٥ ح١٥٩٢) -وعنه نعيم بن حماد في «الفتن» (٦٣٥/٢ ح١٧٧٣)-. ولفظه: «بعثت أنا والساعة كهاتين -وألصق أصبعيه السبابة والوسطى- في نفس الساعة». زاد نعيم: «أو قال: نسم الساعة».

وأخرجه الطبري في «تاريخه» (١٨/١) حدثنا تميم بن المنتصر، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، به.

=

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/٣٩١ ح٩٧٢) -وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٦١)- حدثنا محمد بن البراء، ثنا علي بن المديني، ثنا معتمر بن سليمان، به.

ولفظ يزيد ومعتمر متقارب وهو -كما في «الحلية»-: «إني بعثت والساعة هكذا، سبقتها كما سبقت هذه هذه في نسم الساعة أو نفس الساعة».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الزهد، باب قرب الساعة (١٠/٥٦٢ ح١٨٢٣٠) وعزاه للطبراني وقال: «رجال هذه الطريق رجال الصحيح غير شبل أو شبيل بن عوف، وهو ثقة».

وممن تابعهم على رواية هذا الوجه كما ذكر أبو نعيم: أبو حمزة السكري، ومروان بن معاوية.

أقول: حديث مروان وقفت عليه عند ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/١٥٠ ح٢١٣٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٧١) لكنه قال: «عن أبي جبيرة أن رسول الله ﷺ قال». لم يذكر: «عن أشياخ من الأنصار» فمتابعته لهم من جهة ذكر (شبيل بن عوف) مكان (قيس) فقط.

وقال الهيثمي -الموضع السابق-: «رواه الطبراني بإسناد حسن».

فهذا وجه ثالث.

وهناك وجه رابع رواه المسعودي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن أبي جبيرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبري -الموضع السابق-.

والحاصل أن الخلاف في سند الحديث وقع في موضعين:

الموضع الأول: في شيخ إسماعيل بن أبي خالد. وهو على ثلاثة أوجه:

١- أنه (شبيل بن عوف) قاله عبدالله بن المبارك، ويزيد بن هارون، ومعتمر بن سليمان، وأبو حمزة السكري، ومروان بن معاوية.

٢- أنه (قيس بن أبي حازم) قاله سفيان بن عيينة.

٣- أنه (عامر الشعبي) قاله المسعودي.

أقول: وأولى هذه الأوجه وأشبهها بالصواب ما رواه عبدالله بن المبارك ومن تابعه؛ لأنهم أكثر. هذا مع القول بأن هذه العلة غير قادحة؛ لأن هؤلاء الثلاثة كلهم ثقات، فالاختلاف في تعيين واحد منهم لا يضر.

أما شبيل: فستأتي ترجمته عند دراسة السند.

وأما قيس: فتقدمت ترجمته في الحديث السابق.

=

وأما الشعبي: فتنظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٣٠٤٢)، جامع التحصيل (٣٢٢)، تهذيب التهذيب (٥/٥٧)، التقريب (٣٠٩٢)، شرح علل الترمذي (١/٢٩٦). والله أعلم.

الموضع الثاني: في إثبات واسطة بين أبي جبيرة وبين النبي ﷺ.

- فأثبتها ابن المبارك، ويزيد بن هارون، ومعتمر بن سليمان، وأبو حمزة السكري -على ما ذكره أبو نعيم-. فهؤلاء قالوا في حديثهم: «عن أبي جبيرة، عن أشياخ من الأنصار، عن النبي ﷺ».

- و لم يثبتها سفيان بن عيينة، ومروان بن معاوية، والمسعودي، حيث قالوا: «عن أبي جبيرة، عن النبي ﷺ».

أقول وهذه أيضاً علة غير قادحة؛ لأن أبا جبيرة صحابي -كما سيأتي عند دراسة الإسناد-، ومرسل الصحابي لا يضر.

ومع هذا فأولى الوجهين: ما رواه ابن المبارك ومن تابعه، لأنهم أكثر، وفي حديثهم زيادة والزيادة من الثقة مقبولة. والله أعلم.

دراسة سند ابن المبارك:

١- **إسماعيل بن أبي خالد** البجلي، أبو عبدالله الكوفي. مات سنة ست وأربعين ومئة.

روى عن شبيل بن عوف، وعامر الشعبي، وقيس بن أبي حازم وغيرهم.

وعنه عبدالله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، ويزيد بن هارون وغيرهم.

قال مروان بن معاوية: «كان يسمى الميزان».

وقال سفيان الثوري: «حفاظ الناس ثلاثة» فذكره منهم.

وقال يعقوب بن أبي شيبة: «كان ثقة ثبتاً». وكذا قال ابن حجر في «التقريب».

وحديثه في «الصحيحين» وغيرهما.

تهذيب الكمال (٤٣٩)، سير أعلام النبلاء (٦/١٧٦)، تذكرة الحفاظ (١/١٥٣)، تهذيب التهذيب (١/٢٥٤)، التقريب (٤٣٨).

٢- **شُبَيْل** (مصغر) ابن عوف بن أبي حية الأحمسي البجلي، أبو الطفيل الكوفي، ويقال له: شبل بغير تصغير.

روى عن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وأبي جبيرة رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه إسماعيل بن أبي خالد، وحبيب بن عبدالله الأزدي.

=

أدرك النبي ﷺ. ويقال أدرك الجاهلية. وشهد القادسية.

قال ابن حجر: «وذكره جمع في الصحابة لإدراكه». وقال في «التقريب»: «لم تصح صحبته».

وقال ابن معين وابن سعد: «ثقة». وكذا قال الحافظ في «التقريب».

التاريخ الكبير (٤/٢٥٨)، الجرح والتعديل (٤/٣٨١)، ثقات ابن حبان (٤/٣٦٨)، الاستيعاب (١١٩٢)، تهذيب الكمال (٢٦٩٧)، الإصابة (٣٩٨٠)، تهذيب التهذيب (٤/٢٧٣)، التقريب (٢٧٤٦).

٣- أبو جَبيرة (بفتح الجيم) ابن الضحاك بن خليفة الأنصاري، المدني. لا يعرف اسمه. وهو أخو ثابت بن الضحاك.

روى عن النبي ﷺ، وعن أشياخ من الأنصار عنه.

وعنه شبيل بن عوف، وحسان بن كريب، وقيس بن أبي حازم وغيرهم.

اختلف في صحبته: فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لاأعلم له صحبة».

وقال أبو أحمد الحاكم -وتبعه ابن عبدالبر-: «قال بعضهم له صحبة، وقال بعضهم: ليست له صحبة».

وممن أثبت صحبته: الإمام مسلم، وابن حبان، وأبو نعيم، والمزي، والذهبي، وابن حجر.

ويظهر أن هذا هو قول الأكثر. والله أعلم.

الكنى للبخاري (١٥٧)، الكنى لمسلم (٥٧٠)، ترتيب ثقات العجلي (٢١٠٧)، المراسيل لابن أبي حاتم (٤٤٩)، ثقات ابن حبان (٣/١٩٩، ٣٤٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣١٤٧)، الاستيعاب (٢٨٨٩)، تهذيب الكمال (٧٢٧٦)، الكاشف (٦٥٥٦)، جامع التحصيل (٩٣٩)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة لمغلطاي (١١٤١)، تهذيب التهذيب (١٢/٥٥)، الإصابة (٤١٨٠، ٤٢٣٣، ٩٦٨٣)، التقريب (٨٠١١).

٤- أشياخ من الأنصار.

لم أقف على تعيين أحد منهم، لكن الذي يظهر أنهم صحابة؛ لأن الأنصار هم صحابة رسول الله ﷺ الذين ناصروه من الأوس والخزرج، ثم إن الراوي عنهم هنا -وهو أبو جبيرة- صحابي، فالذي يغلب على الظن أنهم صحابة. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

صحيح بهذا الإسناد.

والنسيم: أول هبوب الريح[١].

وقيل: بعثت في[٢] ذوي الأرواح الذين خلقهم الله تعالى قبل اقتراب الساعة، كأنه قال: في آخر النَّشْء[٣] من بني آدم[٤].

قلت: ذهب هذا القائل في النسيم إلى أنها[٥] جمع (نَسَمة) وهي النَّفْس. وكل دابة فيها روح فهي (نَسَمة)[٦]. ولو ذهب في (النَّسَمة) إلى التي هي[٧] بمعنى: النَّفَس (بالتحريك)[٨] لكان أشبه؛ لمشاكلتها الرواية الأخرى: «بعثت في نَفَس الساعة» والنَّسَمة كما أنها وردت في كلامهم بمعنى النَّفْس، فقد وردت أيضاً /بمعنى النَّفَس. والله أعلم بالصواب[٩]. [٢١٠/ب]

---

(١) هذا بنصه قول ابن الأعرابي كما في «تهذيب اللغة» (١٨/١٣)، و«الغريبين» مادة نسم (١٨٣٣/٦) وغيرهما. واختاره العسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢١٣/١).

(٢) في الأصل و(أ): «من»، وأثبت ما في (س) و(ب) موافقة لما في «تهذيب اللغة» و«الغريبين».

(٣) في الأصل: «نشء» والمثبت من النسخ الأخرى، وهو الموافق لما في المصدرين السابقين.

(٤) هذا القول ورد بهذا اللفظ: في «تهذيب اللغة» و«الغريبين» كلاهما في الموضع السابق.

وذكره الزمخشري في «الفائق» مادة نسم (٤٢٢/٣) فقال: «وقيل: هو جمع نَسَمة، أي بعثت في أناس يلون الساعة، فأضاف النَّسَم إلى الساعة؛ لأنها تليها».

(٥) في (ب): «أنه».

(٦) ينظر: تهذيب اللغة (١٦/١٣)، الصحاح مادة نسم (٢٠٤٠/٥)، ترتيب لسان العرب (٤٤١٤/٧).

(٧) «هي» ليست في الأصل، وأثبتها من بقية النسخ.

(٨) تنظر: المصادر السابقة.

(٩) «والله أعلم بالصواب» من (س). وفي (ب) و(أ): «والله أعلم».

ومن باب لا تقوم الساعة إلا على الشرار

من الصحاح:

١٧٣- حديث عبدالله بن عمرو[1] رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «يخرج الدجال فيمكث أربعين -لا أدري...- » الحديث[2].

قلت: «لا أدري» إلى قوله: «فيبعث الله عيسى» [3] من قول الصحابي، أي لم يزدني على

---

(١) في الأصل: «عبدالله بن عمر» وهو خطأ، والتصويب من النسخ الأخرى و«المصابيح» و«صحيح مسلم».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٥٢٠ ح٤٢٧٤) ولفظه:

«يخرج الدجال فيمكث أربعين - لا أدري أربعين يوماً أو شهراً أو عاماً - فيبعث الله عيسى بن مريم عليهما السلام كأنه عروة بن مسعود رضي الله عنه فيطلبه فيهلكه، ثم يمكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة، ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحدٌ في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته، حتى لو أن أحدكم دخل في كَبِد جبلٍ لدخلته عليه حتى تقبضه. قال: فيبقى شرار الناس في خِفَّة الطير وأحلام السباع، لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً، فيتمثَّل لهم الشيطان فيقول: ألا تستجيبون؟ فيقولون: فما تأمرنا؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان، وهم في ذلك دارٌّ رزقُهُم حسنٌ عيشُهُم، ثم ينفخ في الصور، فلا يسمعه أحدٌ إلا أصغى لِيتاً ورفع لِيتاً. وأول من يسمعه رجلٌ يلوط حوض إبله فيصعق ويصعق الناس، ثم يرسل الله مطراً كأنه الطَّلُّ فينبت منه أجساد الناس، ثم يُنفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون، ثم يقال: يا أيها الناس هَلُمَّ إلى ربكم: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات:٢٤] ثم يقال: أخرجوا بعث النار، فيقال: مِنْ كَمْ؟ كَمْ؟ فيقال: من كل ألف تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعين. قال: فذاك يومَ ﴿يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾ [المزمل:١٧] وذلك ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم:٤٢]».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض... (٤/٢٢٥٨ ح٢٩٤٠) وفي أوله قصة.

(٣) يريد قوله: «لا أدري أربعين يوماً أو شهراً أو عاماً».

أربعين شيئاً يبين المراد منها، فلا أدري أَيًّا أراد به من هذه الثلاثة[١].

وفيه: «دخل في كَبِد جبل» كَبِد الشيء: وسطه، ومنه كبد[٢] السماء[٣].

وفيه: «فلا يسمعه أحد إلا أصغى لِيتْاً ورفع لِيتْاً» أصغى لِيتْاً: أي أمال[٤] صفحة عنقه[٥].

وكثيراً يتوهم الناس أنه هنا[٦] عبارة عن تَطَلُّبِ المستمع حقيقة ما ورد على سمعه من الصوت، وليس الأمر على ما توهمه؛ فإن هذا النوع[٧] إنما يوجد في استماع الأصوات التي يصحب[٨] الإنسانَ دون[٩] استماعها ذِهْنٌ وحِسٌّ ومِيْزَةٌ[١٠].

---

(١) أو أنه أعلمه بالمراد لكن نسيه، فوقع منه هذا التردد، كما قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٤٩٤/٨)، والقرطبي في «المفهم» (٣٠٢/٧).

وبكل حال فقد بين حديث النواس بن سمعان، وحديث فاطمة بنت قيس المراد بلا تردد:

– ففي حديث النواس: «أربعون يوماً». خرجه مسلم، وتقدم برقم (١٥٧).

– وفي حديث فاطمة: «أربعين ليلة». خرجه مسلم، وتقدم برقم (١٥٩).

(٢) «كبد» سقطت من (أ).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٢٦/١٠)، الصحاح مادة كبد (٥٣٠/٢)، ثمار القلوب للثعالبي (ص٣٤٢).

(٤) في الأصل و(أ): «مال» والمثبت من (س) و(ب) وهو الصواب.

(٥) بهذا اللفظ ورد في «المجموع المغيث» مادة ليت (١٦٧/٣) وزاد: «واللِّيتان: صفحتا العنق».

وقال النووي: «اللِّيت: بكسر اللام وآخره مثناة فوق، وهي صفحة العنق، وهي جانبه. وأصغى: أمال». المنهاج (٢٨٩/١٨). وينظر: الصحاح مادة ليت (٢٦٥/١)، مشارق الأنوار مادة ليت (٤٦٣/١)، ومادة صغي (٦١/٢).

(٦) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٧) يعني الإصغاء الذي هو عبارة عن تَطَلُّبِ المستمع حقيقة ما ورد على سمعه من الصوت.

(٨) في (أ): «يبقى مع».

(٩) دون هنا بمعنى عند. راجع ترتيب اللسان مادة دون (١٤٦١/٣).

(١٠) هذه الكلمات الثلاث (ذهن وحس وميزة) أشكلت قراءتها عليَّ كثيراً، لا لغموضها في النسخ الخطية، ولكن من جهة ارتباطها بما قبلها في المعنى !!

=

والأمر في استماع النفخة[1] أعظم وأهول من ذلك.

وبعد السؤال والبحث والتأمل الطويل ظهر لي أن ما أثبته هو المراد، لا سيما وأن البحث قادني إلى العثور على نسخة خطية نفيسة لهذا الشرح منقولة عن نسخة المصنف، ومحفوظة بمعهد البيروني للدراسات الإسلامية بأوزبكستان -راجع وصفها في المقدمة (ص١١٢)-، وقد جاءت العبارة فيها واضحة تماماً كما أثبتها.

ومراد المؤلف كما ظهر لي: أن الإصغاء للصوت لمعرفة حقيقته، إنما يكون في الأصوات التي يحتاج الإنسان عند استماعها إلى هذه الأمور الثلاثة (ذِهْنٌ وحِسٌّ ومِيْزَةٌ)؛ فهي إما أصوات تحتاج إلى فهم أو حفظ فيعمل فيها ذهنه وعقله. قال في «القاموس» مادة ذهن (٤/٢١٧): «الذهن: بالكسر، الفهم، والعقل، وحفظ القلب، والفطنة، ويحرك».

أو أنها أصوات خافتة ضعيفة فيعمل حاسة سمعه لإدراكها. والحس: الإدراك بإحدى الحواس الخمس وهي السمع والبصر وغيرها. ينظر: ترتيب اللسان مادة حسس (٢/٨٧٠)، المعجم الوسيط (ص١٧٣).

أو أنها أصوات مختلطة فهي بحاجة إلى تمييز بعضها عن بعض. قال ابن سيده كما في ترتيب اللسان (٧/٤٣٠٧): «ماز الشيء مَيْزاً ومِيْزَةً وميَّزه: فصل بعضه عن بعض».

هذا ما ظهر لي، ومما يقوي هذا الفهم أننا لو استبعدنا كلام المؤلف الأخير وما فيه من كلمات مشكلة، ورجعنا إلى كلامه قبل ذلك؛ حيث نفى أن يكون ما وقع في هذا الحديث إصغاء اختياري للتعرف على حقيقة الصوت كما يتوهم كثير من الناس، ثم أراد أن يبين: متى يصغي الإنسان إذاً باختياره للأصوات؟ فلو أردنا الجواب من غير أن ننظر في كلامه الأخير فإنه يدور على ما ذكرناه آنفاً. والله الموفق للصواب.

(١) هي نفخة الفزع المشار إليها في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ...﴾ الآية [النمل:٨٧].

وفي هذا الحديث قال: «ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى لِيْتاً ورفع لِيْتاً، وأول من يسمعه رجل يلُوط حوض إبله، فيصعق ويصعق الناس...».

فالمراد منه أن السامع يُصْعَق[١]، فيصغي لِيْتاً ويرفع لِيْتاً، وكذلك شأن من تصيبه صَيْحة[٢] فتشق[٣] قلبَه، فأول ما يظهر[٤] منه سقوط رأسه إلى أحد الشقين، فأسند الإصغاء إليه إسناد الفعل الاختياري.

---

(١) يقال: صَعِق الرجلُ صَعْقاً وصَعَقاً فهو صَعِق، وصُعِقَ فهو مصْعوق؛ أي غشي عليه وذهب عقله من صوت شديد يسمعه كالهدة الشديدة. ينظر: تهذيب اللغة (١/١٧٨)، ترتيب اللسان مادة صعق (٤/٢٤٥٠)، القاموس (٣/٣٤٤).

(٢) الصيحة في الأصل: الصوت الشديد، وتطلق ويراد بها العذاب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٧٣، ٨٣] [المؤمنون: ٤١]. ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣/٣٢٤)، ترتيب اللسان مادة صيح (٤/٢٥٣٢).

(٣) في (س): «فينشق».

(٤) في الأصل: «ظهر» والمثبت من بقية النسخ.

الخاتمة

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية المباركة مع هذا الكتاب، أحمد الله تعالى على ما يسَّر وأعان من إتمام هذا البحث وإنجازه، ثم أقف مع جملة من أبرز النتائج المستخلصة التي توصلت إليها:

١- أهمية كتاب «المصابيح» للبغوي، ومدى القبول الذي وضعه الله له، حيث أقبل العلماء عليه، واعتنوا به شرحاً وتخريجاً واستدراكاً وانتقاداً.

٢- أرى أن تسميته بـ«المصابيح» أولى من «مصابيح السنة» لأنها التسمية التي عُرِف بها عند العلماء السابقين على مدى خمسة قرون.

٣- أهمية كتاب «المُيَسَّر» للتُّوْرِبِشْتِي ومنزلته بين شروح «المصابيح» و«مشكاة المصابيح» بوجه خاص، ولذا أقبل عليه شراح هذين الكتابين، وأفادوا منه في شروحهم، بل جعله بعضهم من موارده الأساسية.

٤- يعتبر هذا الشرح من أوائل شروح «المصابيح».

٥- ألف التُّوْرِبِشْتِي هذا الكتاب في آخر حياته، حيث توفي بعد فراغه منه بسنة ونصف تقريباً، وهذا يعني أنه ألفه في وقت نضجه العلمي والفكري، ومهارته في التأليف، فأودعه خلاصة آرائه، مما يعطي الكتاب أهمية خاصة.

٦- علو منزلة التُّورِبِشْتِي في أبواب العلم المختلفة؛ في الحديث والفقه واللغة وغيرها، وهو ما يظهر بجلاء من خلال شرحه هذا.

٧- ظهور شخصية المؤلف في هذا الشرح ناقلاً ومرجحاً ومتعقباً ومجتهداً، وهذا هو السبب الأهم -في نظري- الذي جعل العلماء بعده يقبلون على شرحه، فينقلون ترجيحاته وتعقباته واجتهاداته.

٨- تبين أن المؤلف حنفي المذهب في الفقه، لكنه غير متعصب لمذهبه، بل قد يجتهد ويخالف المذهب في بعض المسائل.

٩- اجتهد المؤلف في تقرير عقيدة السلف، لكنه خالفهم في بعض قضايا العقيدة، كتأويله لبعض صفات الله، وعدم احتجاجه بخبر الآحاد في المسائل العقدية، نسأل الله أن يعفو عنه وأن يغفر له.

١٠- لم يشرح المؤلف كل أحاديث «المصابيح»، وإنما اقتصر على الأحاديث المشكلة التي رأى حاجتها للبيان وإزالة الإشكال.

١١- اهتم المؤلف ببيان التصحيف والتحريف واللحن الذي طرأ على الألفاظ النبوية، سواء كان من صاحب «المصابيح» أو من رواة الأحاديث والمحدثين.

١٢- تناول المؤلف في شرحه كثيراً من القضايا العقدية والحديثية واللغوية والفقهية وغيرها، لكنه اعتنى بشكل خاص بشرح الألفاظ الغريبة، ودفع التعارض بين الأحاديث المختلفة.

١٣- أهمية كتب الشروح بوجه عام نظراً للحاجة لها؛ لما تحويه من بيان لحديث رسول الله ﷺ، ببيان غامضه، وكشف مشكله، وبيان المسائل العملية المتعلقة به.

وأختم بذكر بعض التوصيات:

١- الوصية بتقوى الله تعالى والإخلاص له في جميع الأقوال والأعمال.

٢- العناية بكتب الشروح الحديثية، والسعي في تحقيقها ونشرها بين طلاب العلم، على وجه يليق بها ويمكّن من الاستفادة منها، سواء ما طبع منها طباعة رديئة، أو هو حبيس أرفف المكتبات.

٣- كما ينبغي التنبيه على ما يقع في بعضها من زلات وملاحظات والتعليق على ذلك ببيان الصواب، وبالأخص ما يتعلق بالعقيدة، فإن ذلك يعين على الاستفادة منها، ولا ينبغي أن تكون تلك الملاحظات والأخطاء سبباً لهجرها وترك الاستفادة منها، أو القدح في مؤلفيها، فإن ذلك إنما يقع أكثره عن اجتهاد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة»[(١)].

٤- ينبغي الاهتمام بنشر الرسائل العلمية، وألا تترك حبيسة الأدراج لا يستفيد منها إلا القلة من طلبة العلم.

٥- العناية بدراسة مناهج المحدثين في مؤلفاتهم، وإبراز ذلك في مؤلفات مستقلة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٧٩).

٦- أوصي الباحثين بالرجوع إلى المصادر الأصلية، وعدم الاكتفاء بالكتب المتأخرة.

٧- على الباحث أن يتحلى بالصبر عند تحقيقه للكتب وأن يتحرى الدقة فيما يكتبه، فإن الاستعجال قد يؤدي إلى تقرير نتائج غير دقيقة، وعليه أن يلتزم الأمانة العلمية في نقوله عن غيره، وأن يتحرى الحق، وأن يتجرد من العصبية والهوى والتقليد.

وفي الختام أسأل الله تعالى -وهو العفو الكريم- أن يغفر للشيخ فضل الله التُّوْرِبِشْتِي، وأن يتجاوز عنه ما وقع فيه من زلل أو خطأ، وأن يجزيه خيراً على ما بذله من خدمة لسنة النبي ﷺ، وأن يرفع درجته، ويُعلِي مترلته، ويجمعنا به في جنات النعيم مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهـــارس

فهرس الآيات

(سورة الإسراء)

(سورة الكهف)

(سورة مريم)

(سورة الأنبياء)

(سورة الحج)

(سورة المؤمنون)

(سورة النور)

(سورة الفرقان)

(سورة الشعراء)

(سورة النمل)

(سورة العنكبوت)

(سورة الروم)

(سورة لقمان)

(سورة الأحزاب)

(سورة سبأ)

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأشعار

فهرس الأمثال

فهرس الأعلام المترجم لهم[1]

الاسم	رقم الصفحة

---

(١) - لم أفرق بين الرجال والنساء.
- ابتدأت بباب الأسماء، ثم الكنى، ثم من نسب إلى أبيه، ثم المبهمين. وأما أصحاب الألقاب ومن نسب إلى قبيلة أو بلد أو غير ذلك فوضعتهم في حرفهم في باب الأسماء.

(الكنى)

(من نسب إلى أبيه)

(المبهمون)

فهرس القبائل والوفود والجماعات

فهرس الوقـائع

الواقعـــة	رقم الصفحة

فهرس الأمـاكن والبلـدان

البلد أو المكان	رقم الصفحة

فهرس الألفاظ الغريبة

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المصادر المخطوطة :

١- **الثمار الجنية في أسماء الحنفية** لملا علي القاري. نسخة مصورة عن نسخة عارف حكمت.

٢- **شرح المصابيح** لعثمان بن حاجي الهروي، نسخة مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٣- **شرح المصابيح** لعلي بن عبدالله بن أحمد المعروف بزين العرب. نسخة مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٤- **شرح المصابيح** لمحمد بن عبداللطيف بن عبدالعزيز، المعروف بابن ملك الرومي الكرماني. نسخة مصورة من مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض.

٥- **شرح المصابيح** للقاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي. نسخة مصورة من مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض.

٦- **العلل** للدارقطني. نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية.

٧- **كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح** لصدر الدين محمد شرف الدين المناوي. نسخة مصورة من مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض.

٨- **المصابيح** للبغوي. عدة نسخ مصورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، منها برقم (٤٣٢٦) و(٥١٤٢).

٩- **المفاتيح شرح المصابيح** لمظهر الدين الحسين بن محمود الزيداني. نسخة مصورة من دار الكتب المصرية.

ثانياً : المصادر المطبوعة :

(حرف الألف)

١- **الآحاد والمثاني** لابن أبي عاصم. تحقيق: باسم الجوابرة. دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢- **الآداب** للبيهقي. تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣- **أبجد العلوم** لصديق بن حسن خان القنوجي. تحقيق: عبد الجبار زكار. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

٤- **إبطال التأويلات** للقاضي أبي يعلى الفراء. تحقيق: محمد بن حمد الحمود. مكتبة الإمام الذهبي بالكويت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥- **أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية**. (مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته عن أسئلة البرذعي) تحقيق: سعدي الهاشمي. منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٦- **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين** للزبيدي. (ومعه الإحياء). دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: زهير الناصر. نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٨- **إتفاق المباني وافتراق المعاني** لأبي الربيع سليمان بن بنين الدقيقي النحوي. تحقيق: يحيى عبدالرؤوف جبر. دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٩- **أجوبة ابن حجر عن أحاديث المصابيح** (في أول كتاب المصابيح).

١٠- **الأحاديث المختارة** للضياء المقدسي. تحقيق: عبدالملك بن دهيش. مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١١- **الأحاديث الواردة في المهدي في ميزان الجرح والتعديل** لعبدالعليم عبدالعظيم البستوي. المكتبة المكية بمكة ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

١٢- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** لابن بلبان الفارسي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣- **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** لمحمد بن أحمد المقدسي. تحقيق: غازي طليمات. نشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، ١٩٨٠م.

١٤- **أحكام أهل الذمة** لابن قيم الجوزية. تحقق: يوسف البكري وشاكر العاروري. رمادى للنشربالدمام ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٥- **الأحكام السلطانية** للماوردي. تحقيق: عبدالرحمن عميرة. دار الاعتصام بمصر.

١٦- **أحكام القرآن** لأبي بكر ابن العربي المالكي. اعتنى به: محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

- **أحوال الرجال للجوزجاني** = الشجرة في أحوال الرجال.

١٧- **إحياء علوم الدين** للغزالي. (مطبوع مع «إتحاف السادة المتقين»).

١٨- **أخبار الآحاد في الحديث النبوي** (حجيتها- مفادها- العمل بموجبها) لعبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين. ١٤١٨هـ.

- **أخبار أصبهان** لأبي نعيم = ذكر أخبار أصبهان.

١٩- **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه** لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي. تحقيق: عبدالملك بن دهيش. دار خضر ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.

٢٠- **اختصار علوم الحديث** لابن كثير (مع الباعث الحثيث).

٢١- **الإخوان** لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد عبدالرحمن طوالبة. دار الاعتصام بالقاهرة.

٢٢- **أدب الكاتب** لعبدالله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد. المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة ١٩٦٣م.

٢٣- **الأدب المفرد** للإمام البخاري. تخريج: محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٤- **الإرشاد إلى علم الإعراب** لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي. تحقيق: عبدالله البركاتي ومحسن العميري. نشر مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٥- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** للقسطلاني. دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان. (مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، عام ١٣٠٤هـ).

٢٦- **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** للنووي. تحقيق: عبدالباري فتح الله السلفي. مكتب الإيمان بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٧- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** للخليلي. تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٨- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** للألباني. المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٩- **أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي عن الرواة الضعفاء**. مطبوعة مع كتاب: «أبو زرعة الرازي».

٣٠- **الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة** لابن حجر. تحقيق: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن. الدار السلفية، بومباي- الهند، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣١- **أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين** لأبي زرعة. مطبوع مع كتاب: «أبو زرعة الرازي».

٣٢- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** لابن عبدالبر. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** لابن الأثير. تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٤- **إسعاف المبطأ برجال الموطأ** للسيوطي. تحقيق: موفق فوزي جبر. دار الهجرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٥- **أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحدٍ من العدد** لابن حزم الظاهري. تحقيق: سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٦- **أسماء الله الحسنى** لعبدالله بن صالح الغصن. دار الوطن بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٣٧- **الأسماء والصفات** للبيهقي. تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي. مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٨- **الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى** لأبي عبدالله القرطبي. تحقيق: محمد حسن جبل، وطارق أحمد محمد. دار الصحابة بطنطا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٣٩- **الإصابة في تمييز الصحابة** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٠- **إصلاح غلط المحدثين** للخطابي. تحقيق: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٤١- **إصلاح المنطق** لابن السكيت. شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون. دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة.

٤٢- **الأصنام** لهشام بن محمد الكلبي. تحقيق: أحمد زكي باشا. الطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٣٢هـ.

● **أطراف مسند الإمام أحمد** لابن حجر = إطراف المسنِد المعتلي.

٤٣- **إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: زهير بن ناصر الناصر. دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٤- **أطلس التاريخ العربي الإسلامي** لشوقي أبو خليل. دار الفكر بدمشق، الطبعة الخامسة ١٤٢٣هـ.

٤٥- **أطلس العالم**. أخرجه مجموعة من الأساتذة. مكتبة لبنان، بيروت.

٤٦- **أطلس القرآن** (أماكن- أقوام- أعلام) لشوقي أبو خليل. دار الفكر بدمشق، ١٤٢٣هـ.

٤٧- **الأعلام** للزركلي. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩م

٤٨- **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري** للخطابي. تحقيق: محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود. منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٩- **أعلام الموقعين عن رب العالمين** لابن القيم. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٥٠- **أعلام النساء** لعمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.

٥١- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان** لابن قيم الجوزية. تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

٥٢- **الأغاني** لأبي الفرج الأصبهاني. دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

٥٣- **الاغتباط بمن رمي بالاختلاط** لسبط ابن العجمي. (ومعه نهاية الاغتباط) تحقيق: علاء الدين علي رضا. دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٤- **الاقتراح في بيان الاصطلاح** لابن دقيق العيد. تحقيق: عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٥٥- **الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء** لأبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي. تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

٥٦- **إكمال إكمال المعلم [في شرح مسلم]** للأبي. (ومعه مكمل إكمال الإكمال). تصحيح: محمد سالم هاشم. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٥٧- **الإكمال في أسماء الرجال** للخطيب التبريزي (مطبوع في أول «الكاشف عن حقائق السنن للطيبي»).

٥٨- **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال** للحسيني الشافعي. (ويليه استدراكات الحفاظ الثلاثة أبي زرعة العراقي، والهيثمي، وابن حجر) تحقيق: عبدالله سرور بن فتح محمد. دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٩- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب** لابن ماكولا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٦٠- **إكمال المعلم بفوائد مسلم** للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: يحيى إسماعيل. دار الوفاء بمصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦١- **الإلزامات والتتبع** للدارقطني. تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. توزيع: دار الخلفاء، الكويت.

٦٢- **الأم** لمحمد بن إدريس الشافعي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

٦٣- **الأمالي** لعبدالملك بن بشران. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٦٤- **أمالي المحاملي** (رواية ابن يحيى البيع) تحقيق: إبراهيم القيسي. المكتبة الإسلامية بالأردن، ودار ابن القيم بالدمام، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦٥- **أمالي ابن مردويه** = ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه.

٦٦- **أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ** لأبي الحسن الرامهرمزي. تحقيق: أحمد عبدالفتاح تمام. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٧- **الأمثال في الحديث النبوي** لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان. تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد. الدار السلفية، بومباي- الهند، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٦٨- **الأمصار ذوات الآثار** للذهبي. تحقيق: قاسم علي سعد. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٩- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة** لعلاء الدين مغلطاي. تحقيق: عزت المرسي وآخرين. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٧٠- **إنباه الرواة على أنباء النحاة** للوزيرجمال الدين القفطي. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

٧١- **الأنساب** للسمعاني. تحقيق: عبدالله بن عمر البارودي. دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

• **الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط** لابن القيسراني= المؤتلف والمختلف.

٧٢- **الأنواء في مواسم العرب** لابن قتيبة الدينوري. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ.

٧٣- **أنوار التنــــزيل وأسرار التأويل** لعبدالله بن عمر البضاوي. دار الكتب العلمية، القاهرة.

٧٤- **الأوائل** للطبراني. تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٧٥- **الأوائل** لابن أبي عاصم. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٧٦- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام. دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ.

٧٧- **الأولياء** لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول (ضمن موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا – المجلد الرابع).

٧٨- **إيضاح الإشكال** لمحمد بن طاهر المقدسي. تحقيق: باسم الجوابرة. مكتبة المعلا بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٧٩- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** لإسماعيل البغدادي. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٨٠- **الإيمان** لمحمد بن إسحاق بن منده. تحقيق: علي الفقيهي. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

(حرف الباء)

٨١- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير**. تأليف: أحمد شاكر، تحقيق: علي بن حسن بن عبدالحميد. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٢- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم** ليوسف بن حسن بن عبدالهادي. تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس. دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٣- **البحر الزخار** (المعروف بمسند البزار) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٨٤- **البدء والتأريخ** لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي. ويقال: لمطهر بن طاهر المقدسي. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٨٥- **البداية والنهاية** لابن كثير. تحقيق: عبدالله التركي. دار هجر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٦- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** للشوكاني. دار المعرفة، بيروت.

٨٧- **بذل الماعون في فضل الطاعون** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: أحمد عصام الكاتب. دار العاصمة بالرياض، النشرة الأولى، ١٤١١هـ.

٨٨- **بذل المجهود في حل أبي داود** للسهارنفوري. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٨٩- **البر والصلة** للحسين بن الحسن المروزي (عن ابن المبارك وغيره). تحقيق: محمد سعيد بخاري. دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩٠- **بصائر ذوي التمييز** للفيروزآبادي. المكتبة العلمية، بيروت.

٩١- **البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكاة** لمحمد عبدالحليم بن عبدالرحيم الجشتي. (مطبوع في مقدمة «المرقاة» طبعة المكتبة الإمدادية، باكستان).

٩٢- **البعث والنشور** للبيهقي. تحقيق: محمد السعيد زغلول. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٩٣- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث** للهيثمي. تحقيق: حسين أحمد الباكري. مركز خدمة السنة والسيرة بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٩٤- **بغية الطلب في تاريخ حلب** لكمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله المعروف بابن العديم. تحقيق: سهيل زكار. دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٩٥- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٩٦- **البلدان** لأبي عبدالله أحمد بن محمد الهمذاني المعروف بابن الفقيه. تحقيق: يوسف الهادي. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٩٧- **بلدان الخلافة الشرقية** لكي لسترنج. ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٩٨- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** للفيروزآبادي. تحقيق: محمد المصري. نشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٩٩- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية** لشيخ الإسلام ابن تيمية.

أ- تصحيح: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم. مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

ب- تحقيق: مجموعة من الباحثين، رسائل دكتوراه مقدمة في كلية أصول الدين بالرياض،قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

١٠٠- **البيان والتبيين** لأبي عثمان الجاحظ. تحقيق: المحامي فوزي عطوي. دار صعب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

(حرف التاء)

١٠١- **تاج العروس من جواهر القاموس** للزبيدي. تحقيق: مجموعة من الباحثين. نشر وزارة الإعلام بالكويت.

١٠٢- **التاريخ لابن معين** رواية الدوري. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٠٣- **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم** لابن شاهين. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠٤- **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين** لابن شاهين. تحقيق: عبدالرحيم القشقري. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٥- **تاريخ الأدب العربي** لكارل بروكلمان. ترجمة: السيد يعقوب بكر. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٠٦- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** للذهبي. تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٠٧- **تاريخ الأمم والملوك** للطبري. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٠٨- **التاريخ الأوسط للبخاري**. تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان. دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠٩- **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٠- **تاريخ جرجان** للسهمي. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

١١١- **تاريخ الخلفاء** للسيوطي. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

١١٢- **تاريخ خليفة بن خياط**. تحقيق: أكرم ضياء العمري. دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١١٣- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم**. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.

- **تاريخ دمشق** = تاريخ مدينة دمشق.
- **تاريخ الدوري عن ابن معين** = التاريخ لابن معين.

١١٤- **تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار** لابن حبان البستي. تحقيق: بوران الضناوي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١١٥- **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين**. تحقيق: نظر محمد الفاريابي، المطابع العالمية، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **تاريخ الطبري** = تاريخ الأمم والملوك.
- **تاريخ ابن عساكر** = تاريخ مدينة دمشق.

١١٦- **التاريخ الكبير** للبخاري. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن طبعة حيدرآباد، الهند، عام ١٣٦٠هـ).

١١٧- **تاريخ مدينة دمشق** لابن عساكر. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

١١٨- **تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً** لأحمد ياسين الخياري. تعليق: عبيدالله محمد كردي. الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ.

١١٩- **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم** لمحمد بن عبدالله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي. تحقيق: عبدالله أحمد سليمان الحمد. دار العاصمة، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٢٠- **تاريخ واسط** لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي المعروف ببحشل. تحقيق: كوركيس عواد. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٢١- **تالي تلخيص المتشابه** للخطيب البغدادي. تحقيق: مشهور آل سلمان وأحمد الشقيرات. دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٢٢- **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة الدينوري. تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر. المكتب الإسلامي، بيروت، ومؤسسة الإشراق، الدوحة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٢٣- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: علي محمد البجاوي. المكتبة العلمية، بيروت.

١٢٤- **التبيين لأسماء المدلسين** لسبط ابن العجمي. تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٢٥- **تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حجر في «فتح الباري» ومقارنة كلامه بما قاله فيهم في «تقريب التهذيب»**. بقلم: نبيل البصارة. دار الدعوة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٢٦- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي** لمحمد بن عبدالرحمن المباركفوري. تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٢٧- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للحافظ المزي. (وبذيله النكت الظراف لابن حجر) تحقيق: عبدالصمد شرف الدين. المكتب الإسلامي ببيروت، والدار القيمة بالهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٢٨- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل** لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم العراقي. تحقيق: عبدالله نواره. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٢٩- **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب** لابن كثير. تحقيق: عبدالغني بن حميد بن محمود الكبيسي. دار حراء بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٣٠- **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة** لشمس الدين السخاوي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

١٣١- **تحقيق الغاية بترتيب الرواة المترجم لهم في نصب الراية**. جمع: حافظ ثناء الله الزاهدي. منشورات مجلس التحقيق الأثري، باكستان، ١٤٠٧هـ.

١٣٢- **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين** للعراقي وابن السبكي والزبيدي. استخراج: محمود الحداد. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣٣- **تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية** لعلي بن محمد الخزاعي. تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

١٣٤- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** للسيوطي. تحقيق: أحمد عمر هاشم. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٥- **التدليس في الحديث، حقيقته، وأقسامه، وأحكامه، ومراتبه، والموصوفون به**. إعداد: مسفر ابن غرم الله الدميني. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣٦- **التدوين في أخبار قزوين** لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني. تحقيق: عزيزالله العطاردي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

١٣٧- **تذكرة الحفاظ** للذهبي. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٧٤هـ.)

١٣٨- **التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة** لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي. دار الريان بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١٣٩- **تراجم رجال القرنين السادس والسابع** (المعروف بالذيل على الروضتين) لشهاب الدين أبي محمد عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي. عناية: عزت العطار الحسيني. دار الجيل، بيروت. الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.

- **ترتيب ثقات العجلي** = معرفة الثقات.
- **ترتيب علل الترمذي الكبير** = علل الترمذي الكبير.

١٤٠- **الترغيب والترهيب** للمنذري. دار الحديث، القاهرة.

١٤١- **تركستان الشرقية** لمحمود شاكر. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٩هـ.

١٤٢- **تركستان الغربية** لمحمود شاكر. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

١٤٣- **تصحيفات المحدثين** للعسكري. تحقيق: محمود أحمد ميرة. المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٤٤- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: إكرام الله إمداد الحق. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٤٥- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح** لأبي الوليد الباجي. تحقيق: أبي لبابة حسين. دار اللواء بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٤٦- **التعريفات** للجرجاني. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٤٧- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٤٨- **تعظيم قدر الصلاة** للمروزي. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. مكتبة الدار، بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٤٩- **التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح** لمحمد بن إدريس الكاندهلوي. المكتبة العثمانية، باكستان، الطبعة الأولى.

١٥٠- **تغليق التعليق على صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: سعيد عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **تفسير البغوي** = معالم التنـــزيل.

١٥١- **تفسير البيضاوي.** تحقيق: عبدالقادر عرفات العشا حسونة. دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.

- **تفسير ابن أبي حاتم** = تفسير القرآن العظيم.
- **تفسير ابن كثير** = تفسير القرآن العظيم.

١٥٢- **تفسير القرآن العظيم** لابن أبي حاتم. تحقيق: أسعد محمد الطيب. مكتبة نزار الباز، مكة والرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٥٣- **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير. دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

● **تفسير القرطبي** = الجامع لأحكام القرآن.

١٥٤- **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الهند، ١٣٧١هـ).

١٥٥- **تقريب التهذيب** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. دار الرشيد، حلب - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٥٦- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير** للنووي (مطبوع مع «تدريب الراوي»).

١٥٧- **تقويم البلدان** للملك المؤيد عماد الدين صاحب حماة. عناية: رينود والبارون ديسلان. دار الطباعة السلطانية بباريس ١٨٤٠م.

١٥٨- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** لابن نقطة. تحقيق: كمال الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٩- **تقييد المهمل وتمييز المشكل** لأبي علي الحسين بن محمد الغساني. تحقيق: علي العمران ومحمد عزيز شمس. دار عالم الفوائد بمكة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١٦٠- **التقييد والإيضاح** لزين الدين العراقي. تحقيق: عبدالرحمن عثمان. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.

١٦١- **تكملة الإكمال** (الإكمال لابن ماكولا) لمحمد بن عبدالغني البغدادي المعروف بابن نقطة. تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي. نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٦٢- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** لابن حجر العسقلاني. اعتنى به: حسن بن عباس بن قطب. مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٦٣- **تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم** للخطيب البغدادي. تحقيق: سكينة الشهابي. الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١٦٤- **تلخيص المستدرك** للحافظ الذهبي. مطبوع بذيل «المستدرك».

١٦٥- **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير** لابن الجوزي. شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٦٦- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** لابن عبدالبر. تحقيق: عمر سعيد أحمد أعراب وآخر. مؤسسة قرطبة، ١٤٠٥هـ.

١٦٧- **التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان** لمحمد بن يحيى بن أبي بكر المالقي الأندلسي. تحقيق: محمود يوسف زايد. دار الثقافة، الدوحة- قطر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٦٨- **التمييز** لمسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

١٦٩- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق** للحافظ شمس الدين بن عبدالهادي. تحقيق: عامر حسن صبري. المكتبة الحديثة، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٧٠- **تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة** لأبي الوزير أحمد الدهلوي. المكتبة السلفية، لاهور، ١٣٢٥هـ.

١٧١- **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك** للسيوطي. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ.

١٧٢- **تهذيب الأسماء واللغات** لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٧٣- **تهذيب التهذيب** لابن حجر العسقلاني. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٧٤- **تهذيب سنن أبي داود** لابن القيم. (مطبوع بهامش «مختصر سنن أبي داود» للمنذري).

١٧٥- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** للمزي. تحقيق: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧٦- **تهذيب اللغة** للأزهري. تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرين. (ملحق به المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع، بتحقيق: رشيد العبيدي).

١٧٧- **تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام** لابن ماكولا. تحقيق: سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٧٨- **التواضع والخمول** لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٧٩- **التوبيخ والتنبيه** لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: أبي الأشبال حسن بن أمين بن المندوه. الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٨٠- **توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري**. جمع: حافظ ثناء الله الزاهدي. منشورات مجلس التحقيق الأثري، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٨١- **التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل** لابن خزيمة. تحقيق: عبدالعزيز الشهوان. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ.

١٨٢- **التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد** لمحمد بن إسحاق بن منده. تحقيق: علي الفقيهي. مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

١٨٣- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار** للصنعاني. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الفكر، بيروت.

١٨٤- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم** لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٨٥- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم** لابن عيسى. (معه قصيدة ابن القيم: «الكافية الشافية») المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.

١٨٦- **التوقيف على مهمات التعاريف** لمحمد عبدالرؤوف المناوي. تحقيق: محمد رضوان الداية. دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٨٧- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد** للشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٠٨هـ.

(حرف الثاء)

١٨٨- **الثقات** لابن حبان. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٩٣هـ).

- **الثقات لابن شاهين** = تاريخ أسماء الثقات.
- **الثقات للعجلي** = معرفة الثقات.

١٨٩- **الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم** لصالح بن حامد الرفاعي. دار الخضيري بالمدينة، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.

١٩٠- **ثلاثة مجالس من أمالي** أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه. تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي. دار علوم الحديث، الإمارات، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

١٩١- **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب** لأبي منصور الثعالبي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.

(حرف الجيم)

١٩٢- **جامع الأصول** لابن الأثير. تحقيق: محمد حامد الفقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

١٩٣- **جامع بيان العلم وفضله** لابن عبدالبر. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٩٤- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** للعلائي. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي. دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٩٥- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم** لابن رجب الحنبلي. مكتبة طيبة بالمدينة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

١٩٦- **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن** لابن كثير. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٩٧- **الجامع في الحديث** لابن وهب. تحقيق: مصطفى أبو الخير. دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٩٨- **الجامع لأحكام القرآن** لأبي عبدالله القرطبي. دار الكتب المصرية، ١٣٥١هـ.

١٩٩- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** للخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ.

٢٠٠- **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٧١هـ).

٢٠١- **جزء الألف دينار** لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي. تحقيق: بدر بن عبدالله البدر. دار النفائس بالكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٠٢- **جزء فيه أحاديث أبي محمد بن محمد بن جعفر بن حيان.** انتقاء: أبي بكر بن مردويه، تحقيق: بدر البدر. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٠٣- **الجعديات** (حديث علي بن الجعد بن عبيد الجوهري). رواية وجمع الحافظ: أبي القاسم عبدالله ابن محمد البغوي. مراجعة وتعليق: عامر أحمد حيدر. مؤسسة نادر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ.

٢٠٤- **الجمع بين رجال الصحيحين** لابن القيسراني. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٠٥- **الجمع بين الصحيحين** للحميدي. تحقيق: علي حسن البواب. دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠٦- **جمهرة الأمثال** لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش. دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٢٠٧- **جمهرة اللغة** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٢٠٨- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** لعبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي. نشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي.

(حرف الحاء)

٢٠٩- **حاشية البدر الساري إلى فيض الباري** لمحمد بدر عالم الميرتهي (مع «فيض الباري»).

٢١٠- **حاشية السندي على سنن النسائي الصغرى**. (مطبوعة بذيل «السنن»).

٢١١- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة** لأبي القاسم الأصبهاني. تحقيق: محمد بن ربيع ابن هادي عمير المدخلي ومحمد بن محمود أبو رحيم. دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢١٢- **حجة القراءات** لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ.

٢١٣- **الحجة للقراء السبعة** لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. دار المأمون بدمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢١٤- **حدود العالم من المشرق إلى المغرب** لمؤلف مجهول كتبه عام (٣٧٢هـ). تحقيق: يوسف الهادي. الدار الثقافية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- **حديث علي بن الجعد** = الجعديات.

٢١٥- **الحطة في ذكر الصحاح الستة** لصديق حسن القنوجي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢١٦- **الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية** (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبدالرحمن السعدي- القسم الثالث: العقيدة الإسلامية) نشر: مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة، ١٤١١هـ.

٢١٧- **الحلة السيراء** لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي. تحقيق: حسين مؤنس. دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

٢١٨- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** لأبي نعيم الأصبهاني. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٢١٩- **الحيوان** لأبي عثمان لجاحظ. تحقيق: عبدالسلام هارون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.

(حرف الخاء)

٢٢٠- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبدالقادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٦هـ.

٢٢١- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** للخزرجي (وبهامشه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة) قدم له: عبدالفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

٢٢٢- **خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى ﷺ** لعلي بن عبدالله السمهودي. تحقيق: محمد الأمين محمد محمود أحمد الجكني. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(حرف الدال)

٢٢٣- **الدراية في تخريج أحاديث الهداية** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني. دار المعرفة، بيروت،

٢٢٤- **الدر الثمين في معالم دار الرسول الأمين ﷺ** لغالي محمد الأمين الشنقيطي. دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ.

٢٢٥- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** للسيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٢٦- **الدرر في اختصار المغازي والسير** لابن عبدالبر. تحقيق: شوقي ضيف. دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٢٧- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** للحافظ ابن حجر. تحقيق: محمد عبدالعليم خان. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.

٢٢٨- **الدرر المبثثة في الغرر المثلثة** للفيروزآبادي. تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي. الدار العربية للكتاب، ليبيا، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

٢٢٩- **الدعاء** للحافظ الطبراني. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٣٠- **دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصفات** لمحمد بن عبدالله السمهري. دار بلنسية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٣١- **دلائل النبوة** لقوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني. تحقيق: محمود محمد الحداد. دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٣٢- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة** للبيهقي. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٣٣- **دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة**. وضعه: محيي الدين عطية وآخرون. دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٣٤- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج** للسيوطي. تحقيق: أبي إسحاق الحويني. دار ابن عفان الخبر-السعودية، ١٤١٦هـ.

٢٣٥- **ديوان جرير**. دار صادر، بيروت، ١٩٩١م.

٢٣٦- **ديوان حسان بن ثابت**. تحقيق: سيد حنفي حسنين وحسن الصيرفي. المكتبة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٣٧- **ديوان ذي الرمة**. تحقيق: مطيع ببيلي. المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٢٣٨- **ديوان زهير بن أبي سلمى**. دار بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢٣٩- **ديوان الضعفاء والمتروكين** للذهبي. تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٤٠- **ديوان طرفة بن العبد**. دار صادر، بيروت.

٢٤١- **ديوان عبدالله بن رؤبة بن العجاج رواية الأصمعي وشرحه**. تحقيق: عبدالحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.

٢٤٢- **ديوان الإمام علي**. تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي. دار ابن زيدون، بيروت.

(حرف الذال)

٢٤٣- **ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى** لمحب الدين الطبري. دار الكتب المصرية.

٢٤٤- **الذرية الطاهرة النبوية** لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي. تحقيق: سعد المبارك الحسن. الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٤٥- **ذكر أخبار أصبهان** لأبي نعيم الأصبهاني. طبع ليدن، مطبعة بريل ١٩٣٤م.

٢٤٦- **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق** للذهبي. تحقيق: محمد شكور المياديني. مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٤٧- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه** لأبي حفص ابن شاهين. اعتنى به: حماد بن محمد الأنصاري. أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٤٨- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** للذهبي. (طبع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث) عناية: عبدالفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.

٢٤٩- **ذم الثقلاء** لأبي بكر محمد بن خلف بن المرزبان. تحقيق: مأمون محمود ياسين. مؤسسة علوم القرآن بالشارقة، ودار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢٥٠- **ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد** لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي. تحقيق: كمال الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **الذيل على الروضتين** = تراجم رجال القرنين السادس والسابع.

٢٥١- **ذيل الكاشف** لأبي زرعة بن الحافظ زين الدين العراقي. تحقيق: بوران الضناوي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٥٢- **ذيل ميزان الاعتدال** للحافظ زين الدين العراقي. تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي. منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(حرف الراء)

● **رجال صحيح البخاري** للكلاباذي = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد.

٢٥٣- **رجال صحيح مسلم** لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني. تحقيق: عبدالله الليثي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٥٤- **رسالة في الجرح والتعديل** للمنذري. تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي. مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٥٥- **الرسالة المستطرفة** للكتاني. دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٢٥٦- **الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت** لأبي علي الحسن بن أحمد البغدادي المعروف بابن البناء. تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٥٧- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** للكنوي. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٥٨- **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** للذهبي. تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٥٩- **الروح** لابن قيم الجوزية. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٢٦٠- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** لمحمود الألوسي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦١- **الروض الأنف** للسهيلي. تحقيق: مجدي منصور الشورى. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٦٢- **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام**. تصنيف: جاسم الفهيد الدوسري. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٦٣- **روضة المحبين ونزهة المشتاقين** لابن قيم الجوزية. دار التراث بالقاهرة.

(حرف الزاي)

٢٦٤- **زاد المسير** لابن الجوزي. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٢٦٥- **زاد المعاد في هدي خير العباد** لابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤١٠هـ.

٢٦٦- **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي** لأبي منصور الأزهري. تحقيق: محمد جبر الألفي. نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٢٦٧- **الزهد** للإمام أحمد. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٦٨- **الزهد** لابن أبي عاصم. تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد. دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٦٩- **الزهد** لهناد بن السري. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. دار الخلفاء، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٧٠- **الزهد** للإمام وكيع بن الجراح. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٧١- **الزهد الكبير** للبيهقي. تحقيق: عامر أحمد حيدر. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٧٢- **الزهد والرقائق** لعبدالله بن المبارك. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٢٧٣- **الزهد وصفة الزاهدين** لأحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي. تحقيق: مجدي فتحي السيد. دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٧٤- **زهر الربى على المجتبى** للحافظ السيوطي. (مطبوع بهامش سنن النسائي).

٢٧٥- **الإمام الزهري وأثره في السنة** لحارث سليمان الضاري. مكتبة بسام بالعراق، ١٤٠٥هـ.

٢٧٦- **زوائد الحسين المروزي على الزهد لابن المبارك** (مع «الزهد والرقائق» لابن المبارك).

٢٧٧- **زوائد ابن صاعد على الزهد لابن المبارك** (مع «الزهد والرقائق» لابن المبارك).

٢٧٨- **زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل** على «الزهد» (مع «الزهد» للإمام أحمد).

٢٧٩- **زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل في المسند.** (مع «مسند الإمام أحمد»).

٢٨٠- **زوائد عبدالله بن أحمد في المسند.** ترتيب وتخريج وتعليق: عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **زوائد ابن ماجه** = مصباح الزجاجة.

(حرف السين)

٢٨١- **سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام** للصنعاني. تحقيق: محمد صبحي الحلاق. دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٨٢- **السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج** لصديق بن حسن خان القنوجي. تحقيق: عبدالتواب هيكل. إصدار: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر ١٩٩٤م.

٢٨٣- **السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل**. جمع: محمد عبدالله بن الشيخ محمد الشنقيطي. مؤسسة المؤتمن، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٨٤- **سلسلة الأحاديث الصحيحة** للألباني. المجلد الأول والثاني: نشر المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

المجلد الثالث إلى السابع: نشر مكتبة المعارف بالرياض.

٢٨٥- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة** للألباني. مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٨٦- **سنن الدارقطني**. (وبذيله التعليق المغني). عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

٢٨٧- **سنن الدارمي**. تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي. دار الريان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- **سنن أبي داود**. تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد. المكتبة الإسلامية، استانبول - تركيا.

٢٨٩- **سنن الترمذي**. تعليق: عزت عبيد الدعاس. المكتبة الإسلامية، استانبول - تركيا.

٢٩٠- **سنن سعيد بن منصور**.

أ- تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

ب- تحقيق: سعد بن عبدالله آل حميد. دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٩١- **السنن الصغير** للبيهقي. تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي وأحمد قباني. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٩٢- **السنن الكبرى للبيهقي**. (وبذيله الجوهر النقي). دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٢٩٣- **سنن النسائي الصغرى** (المجتبى) (وبذيله شرح السيوطي وحاشية السندي). اعتنى به ورقمه: عبدالفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية المفهرسة، ١٤٠٩هـ.

٢٩٤- **سنن النسائي الكبرى.** تحقيق: عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٩٥- **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها** لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٩٦- **السنة** للخلال. تحقيق: عطية الزهراني. دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٩٧- **السنة** لابن أبي عاصم. (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني) المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

٢٩٨- **السنة** لعبدالله بن الإمام أحمد. تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٩٩- **سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبدالله أحمد بن حنبل** رواية علي بن أحمد بن الصَّبَّاح. تحقيق: خيرالله الشريف. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٠٠- **سؤالات البرقاني** للدارقطني. تحقيق: عبدالرحيم القشقري. الناشر: أحمد ميان تهانوي، لاهور - باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠١- **سؤالات ابن الجنيد** لابن معين. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مكتب الدار بالمدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٠٢- **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل.** تحقيق: موفق بن عبدالقادر. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠٣- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل.** تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠٤- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل.** تحقيق: زياد بن محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٠٥- **سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل.** تحقيق: سليمان آتش. دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ.

٣٠٦- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل.**

أ- تحقيق: محمد علي قاسم العمري. منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

ب- تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. مكتبة دار الاستقامة بمكة، ومؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٠٧- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل**. تحقيق: موفق بن عبدالقادر. مكتب المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠٨- **سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم**. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٠٩- **سير أعلام النبلاء** للذهبي. تحقيق: جماعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

٣١٠- **سيرة ابن إسحاق**. تحقيق: محمد حميد الله. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

٣١١- **السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون** لعلي بن برهان الدين الحلبي. دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣١٢- **السيرة النبوية** لابن هشام. تحقيق: طه عبدالرءوف سعد. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

(حرف الشين)

٣١٣- **الشجرة في أحوال الرجال** للجوزجاني. تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، الناشر: حديث أكاديمي، باكستان.

٣١٤- **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح** لبرهان الدين الأبناسي. تحقيق: صلاح فتحي أبي خبيب. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣١٥- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن العماد الحنبلي. دار الكتب العلمية، بيروت.

- **شرح الأبي على مسلم** = إكمال إكمال المعلم.

٣١٦- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** لأبي القاسم هبة الله اللالكائي. تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي. دار طيبة بالرياض، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ.

- **شرح إحياء علوم الدين** = إتحاف السادة المتقين.

٣١٧- **شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال** لسعدي الهاشمي. المطبعة السلفية بمصر.

٣١٨- **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال** لسعدي الهاشمي. مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣١٩- **شرح ألفية السيوطي في علم الحديث** لأحمد شاكر (بهامش الألفية) مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٣٢٠- **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام** لابن دقيق العيد. تحقيق: عبدالعزيز بن محمد السعيد. دار أطلس بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٢١- **شرح ديوان الحماسة** لأحمد بن محمد المرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣٢٢- **شرح ديوان كعب بن زهير** لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري. دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٦٩هـ.

٣٢٣- **شرح الزرقاني على موطأ مالك** لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٢٤- **شرح الزركشي على مختصر الخرقي في الفقه على مذهب الإمام أحمد.** تحقيق الشيخ: عبدالله ابن جبرين. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **شرح سنن النسائي الصغرى** = زهر الربى.

٣٢٥- **شرح السنة** للبغوي. تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٢٦- **شرح صحيح البخاري** لابن بطال. تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

- **شرح صحيح مسلم** للنووي = المنهاج.

٣٢٧- **شرح العقيدة الطحاوية** لابن أبي العز الحنفي. تحقيق: عبدالله التركي وشعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٢٨- **شرح علل الترمذي** لابن رجب. تحقيق: نور الدين عتر، توزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

٣٢٩- **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري** لعبدالله بن محمد الغنيمان. مكتبة الدار بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- **شرح الكرماني لصحيح البخاري** = الكواكب الدراري.

٣٣٠- **شرح معاني الآثار** للطحاوي. تحقيق: محمد زهري النجار. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

- **شرح نونية ابن القيم** لابن عيسى = توضيح المقاصد.

٣٣١- **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل** ليوسف محمد صديق. مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٣٢- **الشريعة** للآجري. (ويليه الأربعين حديثاً له) تحقيق: محمد بن الحسن إسماعيل. دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٣٣- **شعب الإيمان** للبيهقي. تحقيق: محمد السعيد زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- نسخة أخرى: أشرف على تحقيقها: مختار أحمد الندوي، طبع الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى. (وإذا أردت هذه النسخة قلت: الطبعة الهندية).

٣٣٤- **الشعر والشعراء** لابن قتيبة. تحقيق: أحمد شاكر. دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.

٣٣٥- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل** لابن القيم. تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي. مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣٦- **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** لطاش كبري زاده. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٣٣٧- **الشمائل المحمدية** للترمذي. تعليق: عزت عبيد الدعاس. دار الحديث، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

٣٣٨- **شواذ القراءات** لمحمد بن أبي نصر الكرماني. تحقيق: شمران العجلي. مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

(حرف الصاد)

٣٣٩- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** لأحمد بن علي القلقشندي. تحقيق: يوسف علي طويل. دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٣٤٠- **الصحاح** للجوهري. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٤١- **صحيح البخاري**.

أ - طبعة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

ب- طبعة دار الجيل، بيروت (مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، مصر).

- **صحيح ابن حبان** = الإحسان.

٣٤٢- **صحيح ابن خزيمة**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٣٤٣- **صحيح مسلم**. ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي. المكتبة الإسلامية، استانبول - تركيا، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.

٣٤٤- **صفة الصفوة** لابن الجوزي. تحقيق: محمود فاخوري دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٣٤٥- **صلة الخلف بموصول السلف** لمحمد بن سليمان الروداني. تحقيق: محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٤٦- **الصمت وآداب اللسان** لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا (ضمن موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا - المجلد الخامس).

٣٤٧- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط** لأبي عمرو بن الصلاح. تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

(حرف الضاد)

- **الضعفاء لأبي زرعة** = أسامي الضعفاء.
- **الضعفاء لابن شاهين** = تاريخ أسماء الضعفاء.

٣٤٨- **الضعفاء الصغير** للبخاري. تحقيق: بوران الضناوي. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٤٩- **الضعفاء** للعقيلي. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٥٠- **كتاب الضعفاء والمتروكين** لابن الجوزي. تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٥١- **الضعفاء والمتروكون** للدارقطني. تحقيق: موفق بن عبدالقادر. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٥٢- **كتاب الضعفاء والمتروكين** للنسائي. تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٥٣- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** للسخاوي. منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

(حرف الطاء)

٣٥٤- **الطبقات** لخليفة بن خياط العصفري. تحقيق: أكرم ضياء العمري. دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٣٥٥- **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث** لأحمد بن هارون البرديجي. تحقيق: عبده علي كوشك. دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣٥٦- **طبقات الحفاظ** للسيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٥٧- **طبقات الحنابلة** لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى. تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة، بيروت.

٣٥٨- **طبقات الشافعية** للأسنوي. تحقيق: عبدالله الجبوري. دار العلوم بالرياض، ١٤٠١هـ.

٣٥٩- **طبقات الشافعية** لابن قاضي شهبة الدمشقي. اعتنى به: الحافظ عبدالعليم خان. دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٦٠- **طبقات الشافعية الكبرى** للسبكي. تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٣٦١- **طبقات فحول الشعراء** لمحمد بن سلام الجمحي. شرح: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني، القاهرة.

٣٦٢- أ- **الطبقات الكبرى** لابن سعد. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

ب- **الطبقات الكبرى** لابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم). تحقيق: زياد محمد منصور. منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٦٣- **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها** لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ. تحقيق: عبدالغفور البلوشي.مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **طبقات المدلسين** لابن حجر = تعريف أهل التقديس.

٣٦٤- **طبقات المفسرين** للداودي. مكتب وهبة بمصر، ١٤٠٣هـ.

٣٦٥- **طبقات المفسرين** للسيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٣٦٦- **طرفة بن العبد** لمحمد علي الهاشمي. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٦٧- **طرق حديث من كذب علي متعمداً** للطبراني. تحقيق: علي حسن عبدالحميد وهشام إسماعيل السقا. المكتب الإسلامي ببيروت ودار عمار بالأردن، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

(حرف العين)

٣٦٨- **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي** لابن العربي المالكي. إعداد: هشام سمير البخاري. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٦٩- **العبر في خبر من غبر** للذهبي. تحقيق: فؤاد سيد. دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، ١٩٦١م.

٣٧٠- **العظمة** لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٧١- **عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر** لعبدالمحسن بن حمد العباد. مطابع الرشيد بالمدينة، ١٤٠٢هـ.

٣٧٢- **العقيدة الواسطية** لشيخ الإسلام ابن تيمية (مع شرحها لمحمد خليل هراس) تحقيق: علوي بن عبدالقادر السقاف. دار الهجرة بالرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ.

٣٧٣- **العلل** لعلي بن المديني. تحقيق: حسام محمد بوقريص. دار غراس بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٣٧٤- **علل الترمذي الصغير** (مع شرح العلل لابن رجب).

٣٧٥- **علل الترمذي الكبير** ترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق: حمزة ديب مصطفى. مكتبة الأقصى، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٧٦- **علل الحديث** لابن أبي حاتم. دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ.

٣٧٧- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** لابن الجوزي. تقديم: خليل الميس. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٨- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** للدارقطني. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى.

٣٧٩- **العلل ومعرفة الرجال** للإمام أحمد - رواية ابنه عبدالله -. تحقيق: وصي الله عباس. المكتب الإسلامي، ودار الخاني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٨٠- **علوم الحديث** لابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٨١- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** لبدر الدين العيني. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية).

٣٨٢- **عمل اليوم والليلة** لابن السني. تحقيق: بشير محمد عيون. مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٨٣- **عمل اليوم والليلة** للنسائي. تحقيق: فاروق حمادة. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٨٤- **عون المعبود شرح سنن أبي داود** لأبي الطيب العظيم آبادي. (وبذيله شرح ابن القيم المسمى: تهذيب سنن أبي داود) دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٣٨٥- **العين** للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

(حرف الغين)

٣٨٦- **الغاية شرح كتاب الهداية في علم الرواية** للسخاوي. تحقيق: محمد سيدي محمد الأمين. دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٨٧- **الغرباء** لمحمد بن الحسين الآجري. تحقيق: بدر البدر. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٨٨- **غريب الحديث** لابن الجوزي. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٣٨٩- **غريب الحديث** لإبراهيم بن إسحاق الحربي. تحقيق: سليمان العايد. نشر: جامعة أم القرى بمكة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٩٠- **غريب الحديث** للخطابي. تحقيق: عبدالكريم العزباوي. منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٣٩١- **غريب الحديث** لأبي عبيد القاسم بن سلام. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- نسخة أخرى مسندة بتحقيق: حسين محمد محمد شرف. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ. (إذا أردت هذه النسخة قلت: النسخة المسندة).

٣٩٢- **غريب الحديث** لابن قتيبة. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٩٣- **الغريبين في القرآن والحديث** لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. المكتبة العصرية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٩٤- **الغوامض والمبهمات** لأبي القاسم ابن بشكوال. تحقيق: محمود مغراوي. دار الأنلس الخضراء بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٩٥- **الغوامض والمبهمات** لعبدالغني بن سعيد الأزدي. تحقيق: حمزة النعيمي. دار المنارة بجدة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٩٦- **الغيبة والنميمة** لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا (ضمن موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا - المجلد الثاني).

(حرف الفاء)

٣٩٧- **الفائق في غريب الحديث** للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

- **فتاوى ابن تيمية** = مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

٣٩٨- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني. (ومعه صحيح البخاري) ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، وتصحيح: محب الدين الخطيب. وحقق الأجزاء الثلاثة الأولى الشيخ: عبدالعزيز بن باز. دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٩٩- **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** لأحمد بن عبدالرحمن البنا. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠٠- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** للشوكاني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٣هـ.

٤٠١- **فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد** لعبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب. تحقيق: الوليد ابن عبدالرحمن آل فريان. دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٠٢- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** للسخاوي. تعليق: صلاح محمد محمد عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٠٣- **الفتن** لحنبل بن إسحاق الشيباني (ويليه جزء حنبل بن إسحاق). تحقيق: عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤٠٤- **الفتن** لنعيم بن حماد المروزي. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. مكتبة التوحيد بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٠٥- **الفتنة ووقعة الجمل** لسيف بن عمر الضبي. تحقيق: أحمد راتب عرموش. دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

٤٠٦- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** لأبي عبيد البكري. تحقيق: إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

٤٠٧- **الفصول في سيرة الرسول**ﷺ لابن كثير. تحقيق: محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو. دار ابن كثير بدمشق وبيروت ومكتبة التراث بالمدينة، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

٤٠٨- **فقه اللغة** لأبي منصور الثعالبي. تحقيق: جمال طلبة. دار الكتب العلمية ببيروت.

٤٠٩- **الفهرست** لابن النديم. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٤١٠- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط** إخراج: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية بالأردن/ مؤسسة آل البيت (مآب).

٤١١- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** للكتاني. عناية: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

● **فوائد تمام** = الروض البسام.

٤١٢- **فوائد العراقيين** لأبي سعيد محمد بن علي النقاش. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن، القاهرة.

٤١٣- **فيض الباري بشرح صحيح البخاري** لمحمد أنور الكشميري. (مع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري لمحمد بدر عالم الميرتهي) مطبعة حجازي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

٤١٤- **فيض القدير شرح الجامع الصغير** لعبدالرؤوف المناوي. تحقيق: حمدي الدمرداش محمد. مكتبة نزار الباز، مكة والرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

(حرف القاف)

٤١٥- **القناعة** لأبي بكر أحمد بن إسحاق بن السني. تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع. دار الخلفاء بالكويت.

٤١٦- **القناعة فيما يحسن الإحاطة به من أشراط الساعة** لشمس الدين السخاوي. تحقيق: محمد عبدالوهاب العقيل. أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٤١٧- **القاموس المحيط** للفيروزآبادي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤١٨- **القدر** للفريابي. تحقيق: عبدالله بن حمد المنصور. أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤١٩- **قواعد في علوم الحديث** للتهاوني. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ.

(حرف الكاف)

٤٢٠- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** للذهبي. (ومعه حاشيته لسبط بن العجمي) تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب. شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٤٢١- **الكاشف عن حقائق السنن** لشرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي. تحقيق: عبدالحميد هنداوي. مكتبة نزار الباز بمكة والرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٢٢- **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية** لابن القيم. (مع شرحها «توضيح المقاصد»).

٤٢٣- **الكامل في التاريخ** لعز الدين ابن الأثير. تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٤٢٤- **الكامل في ضعفاء الرجال** لابن عدي. تحقيق: سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٤٢٥- **الكشاف** للزمخشري. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٤٢٦- **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة** للهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٤٢٧- **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث** لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي. تحقيق: صبحي السامرائي. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٢٨- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس** للعجلوني. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٤٢٩- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٤٣٠- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: محيي الدين رمضان. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ.

٤٣١- **الكفاية في علم الرواية** للخطيب البغدادي. تحقيق: أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. المكتبة العلمية بالمدينة.

٤٣٢- **كنـــز العمال في سنن الأقوال والأفعال** للمتقي الهندي. تحقيق: بكري بن حياتي وصفوة بن السقا مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٤٣٣- **الكنى** للبخاري (مع كتابه «التاريخ الكبير»).

٤٣٤- **الكنى والأسماء** لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٤٣٥- **الكنى والأسماء** للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق: عبدالرحيم القشقري. منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٣٦- **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني**. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ.

٤٣٧- **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات** لابن الكيال (ويليه ملحق الكواكب النيرات) تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي. دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

(حرف اللام)

٤٣٨- **لب اللباب في تحرير الأنساب** للسيوطي. تحقيق: محمد عبدالعزيز وأشرف عبدالعزيز. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٣٩- **اللباب في تهذيب الأنساب** لعز الدين ابن الأثير الجزري. دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٤٤٠- **لسان العرب** لابن منظور. رتبه على الحرف الأول وحققه: عبدالله علي الكبير وآخرون. دار المعارف، القاهرة.

٤٤١- **لسان الميزان** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٤٢- **لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح** لعبدالحق الدهلوي. تحقيق: محمد عبيدالله المفتي. مكتبة المعارف العلمية، لاهور- باكستان، ١٣٩٠هـ.

(حرف الميم)

٤٤٣- **كتاب المتحابين في الله** لابن قدامة المقدسي. دار الطباع، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤٤٤- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** لأبي الفتح ضياء الدين نصرالله بن الأثير الجزري. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٤٥- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** لابن حبان البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٤٦- **مجمع الأمثال** لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري. تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد. دار المعرفة، بيروت.

٤٤٧- **مجمع البحرين في زوائد المعجمين** للهيثمي. تحقيق عبدالقدوس بن محمد نذير. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٤٤٨- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** للهيثمي. تحقيق: عبدالله بن محمد الدرويش، وسمى تحقيقه: «بغية الرائد». دار الفكر، بيروت - لبنان، سنة ١٤١٤هـ.

٤٤٩- **مجمل اللغة** لابن فارس. تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٤٥٠- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**. جمع: عبدالرحمن بن قاسم. دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ.

٤٥١- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث** لأبي موسى المديني الأصفهاني. تحقيق: عبدالكريم العزباوي. منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٥٢- **محاسن الاصطلاح** لسراج الدين البلقيني. تحقيق: عائشة بنت عبدالرحمن الشاطئ. دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.

٤٥٣- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** للرامهرمزي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤٥٤- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** لابن سيده. تحقيق: عبدالستار فرج. مطبعة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.

٤٥٥- **المحلى** لابن حزم الظاهري. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

● **المختارة** للضياء المقدسي = الأحاديث المختارة.

٤٥٦- **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: صبري بن عبدالخالق أبو ذر. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٤٥٧- **مختصر سنن أبي داود للمنذري** (بهامشه معالم السنن للخطابي وتهذيب السنن لابن القيم) تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة، بيروت.

٤٥٨- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** لابن القيم. اختصره الشيخ: محمد الموصلي. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥٩- **المختصر في أخبار البشر** لابن كثير. مكتبة المثنى ببغداد.

٤٦٠- **المختصر في علم الأثر** لمحيي الدين الكافيجي. تحقيق: علي زوين. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٦١- **مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني. تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، ١٤١٦هـ.

٤٦٢- **كتاب المختلطين** لصلاح الدين العلائي. تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب وعلي عبدالباسط مزيد. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٦هـ.

٤٦٣- **مدارك التنزيل** للنسفي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٤٦٤- **المدخل إلى السنن الكبرى** للبيهقي. تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بالكويت، ١٤٠٤هـ.

٤٦٥- **المراسيل** لابن أبي حاتم. علق عليه: أحمد عصام الكاتب. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٦٦- **المراسيل** لأبي داود السجستاني. راجعه: يوسف المرعشلي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٦٧- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** لصفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.

٤٦٨- **المُرَصَّع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات** لمجد الدين المبارك ابن الأثير. تحقيق: إبراهيم السامرائي. دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤٦٩- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** لعبيدالله بن محمد المباركفوري. المكتبة السلفية، لاهور، ١٣٨٢هـ.

٤٧٠- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح** لعلي القاري. عناية: صدقي العطار. دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٧١- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار المعرفة ببيروت.

٤٧٢- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** لجلال الدين السيوطي. تحقيق: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٤٧٣- **المسالك والممالك** لإبراهيم بن محمد الأصطخري. تحقيق: محمد جابر عبدالعال الحيني. ١٣٨١هـ.

٤٧٤- **مساوئ الأخلاق** للخرائطي. تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي. مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٧٥- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل** رواية ابنه أبي الفضل صالح. تحقيق: فضل الرحمن دين محمد. الدار العلمية، دلهي- الهند، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

- **مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم** = المسند المستخرج.

٤٧٦- **المستدرك على الصحيحين** لأبي عبدالله الحاكم. (وبذيله التلخيص للذهبي). دار المعرفة، بيروت - لبنان.

٤٧٧- **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد** لأبي زرعة العراقي. تحقيق: عبدالرحمن البر. دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٤٧٨- **المستقصى في أمثال العرب** للزمخشري. دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

٤٧٩- **مسند الإمام أحمد بن حنبل.**

أ - تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،

١٤١٣-١٤٢١هـ.

ب - مصورة دار صادر، بيروت (عن الطبعة الميمنية).

ج - تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

٤٨٠- **مسند إسحاق بن راهويه.** تحقيق: عبدالغفور البلوشي. توزيع مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

● **مسند ابن الجعد** = الجعديات.

٤٨١- **مسند الحميدي.** تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٨٢- **مسند أبي داود الطيالسي.** تحقيق: محمد بن عبدالرحمن التركي. دار هجر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٨٣- **مسند الروياني.** ضبطه وعلق عليه: أيمن علي أبو يماني. مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٨٤- **مسند سعد بن أبي وقاص** رضي الله عنه للإمام الدورقي. تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٨٥- **مسند الإمام الشافعي.** دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٨٦- **مسند الشاميين** للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٨٧- **مسند الشهاب** لمحمد بن سلامة القضاعي. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

● **مسند عبد بن حميد** = المنتخب من مسند عبد بن حميد.

٤٨٨- **مسند عبدالرحمن بن عوف** لأحمد بن محمد بن عيسى البرتي. تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي. دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٤٨٩- **مسند عبدالله بن المبارك.** تحقيق: صبحي البدري السامرائي. مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٩٠- **مسند أبي عوانة.** دار الكتبي - بدون تاريخ -.
والجزء الثالث منه بتحقيق: أيمن عارف الدمشقي. مكتبة السنة، بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٩١- **المسند المستخرج على صحيح مسلم** لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٦م.

٤٩٢- **مسند الهيثم بن كليب الشاشي.** تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٩٣- **مسند أبي يعلى الموصلي.** تحقيق: إرشاد الحق الأثري. دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٩٤- **مشاهير علماء الأمصار** لابن حبان البستي. علق عليه: مجدي الشورى. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٩٥- **مشتبه النسبة** لعبدالغني الأزدي (مع «المؤتلف والمختلف» له).

٤٩٦- **المشتبه في الرجال** للذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.

٤٩٧- **مشكاة المصابيح** للتبريزي. تحقيق: محمد الألباني. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٩٨- **مشكل الآثار** للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ..

٤٩٩- **المصابيح** للبغوي. تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرين. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٠٠- **مصباح الزجاجة في زائد ابن ماجه** للبوصيري. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٠١- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** للرافعي. تأليف: أحمد بن محمد المقري الفيومي. المكتبة العلمية، بيروت.

٥٠٢- **المصنف في الأحاديث والآثار** لابن أبي شيبة. عناية: محمد عبدالسلام شاهين. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٠٣- **المصنف** للحافظ عبدالرزاق الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. نشر المجلس العلمي، وتوزيع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥٠٤- **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع** لعلي القاري. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

٥٠٥- **المطلع على أبواب المقنع** لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي. تحقيق: محمد بشير الأدلبي. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥٠٦- **المعارف** لابن قتيبة الدينوري. تحقيق: ثروت عكاشة. منشورات الشريف الرضي، إيران.

٥٠٧- **معالم التنـــزيل** للبغوي. تحقيق: خالد العك ومروان سوار. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٥٠٨- **معالم السنن** للخطابي. (مطبوع بهامش «مختصر سنن أبي داود» للمنذري).

٥٠٩- **معالم مكة التاريخية والأثرية** لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٥١٠- **معاني القرآن الكريم** لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥١١- **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها** لعواد بن عبدالله المعتق. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥١٢- **معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى** لمحمد بن خليفة التميمي. دار إيلاف بالكويت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٥١٣- **المعجم** لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي. تحقيق: عبدالمحسن الحسيني. دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥١٤- **المعجم** لأبي يعلى الموصلي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. إدارة العلوم الأثرية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥١٥- **معجم أعلام متن الحديث** لمحمد التونجي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٥١٦- **معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري** لسعد بن جنيدل. نشر: دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، ١٤١٩هـ.

٥١٧- **المعجم الأوسط** للطبراني. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبدالمحسن الحسيني. دار الحرمين بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٥١٨- **معجم البلدان** لياقوت الحموي. دار الفكر، بيروت.

٥١٩- **معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند** لعامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٢٠- **معجم الصحابة** لأبي الحسين عبدالملك بن قانع. ضبط نصه وعلق عليه: صلاح بن سالم المصراتي. مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٢١- **المعجم الصغير** للطبراني. تحقيق: محمد سليم سمارة. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٥٢٢- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي** للإسماعيلي نفسه. تحقيق: زياد منصور. مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٢٣- **المعجم الكبير** للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

٥٢٤- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** لأبي عبيد البكري الأندلسي. تحقيق: مصطفى السقا. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٥٢٥- **معجم متن اللغة** للشيخ أحمد رضا. دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٠هـ.

٥٢٦- **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل** لابن عساكر. تحقيق: سكينة الشهابي. دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ.

٥٢٧- **معجم المصطلحات الطبية** لمحمد عبداللطيف إبراهيم. نشر: جامعة الإمام، ١٤١١هـ.

٥٢٨- **المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف**. وضعه: محمد خير رمضان يوسف. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٢٩- **معجم المطبوعات العربي** ليوسف سركيس. مكتبة سركيس، القاهرة، ١٣٤٦هـ.

٥٣٠- **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية** لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٥٣١- **معجم معالم الحجاز** لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٥٣٢- **المعجم المفهرس** لابن حجر. تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي امرير المياديني. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٣٣- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** للفيف من المستشرقين. نشره: أ.ي.ونسنك. مكتبة بريل في ليدن، ١٩٣٦م.

٥٣٤- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي. المكتبة الإسلامية، تركيا.

٥٣٥- **معجم مقاييس اللغة** لابن فارس. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥٣٦- **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٣٧- **المعجم الوسيط**. قام بإخراجه مجموعة من الباحثين. الطبعة الثانية.

٥٣٨- **معرفة الثقات** للعجلي بترتيب نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي. تحقيق: عبدالعليم البستوي. مكتبة الدار بالمدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٣٩- **معرفة الرجال لابن معين** رواية ابن محرز. تحقيق: محمد كامل القصار. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ.

٥٤٠- **معرفة الصحابة** لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٤١- **معرفة علوم الحديث** للحاكم. اعتنى به: السيد معظم حسين. مكتبة طبرية.

٥٤٢- **المعرفة والتاريخ** ليعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٤٣- **المعلم بفوائد مسلم** لأبي عبدالله محمد بن علي المازري. تحقيق: محمد الشاذلي النيفر. دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

٥٤٤- **معيد النعم ومبيد النقم** لتاج الدين السبكي. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٤٥- **المغازي** للواقدي. تحقيق: مارسدن جونس. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٥٤٦- **المغانم المطابة في معالم طابة** لمجد الدين الفيروزآبادي. تحقيق: حمد الجاسر. منشورات دار اليمامة بالرياض، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

٥٤٧- **المغرب في ترتيب المعرب** لأبي الفتح المطرزي. تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار. مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٥٤٨- **المغني في الضعفاء** للذهبي. تحقيق: نور الدين عتر.

٥٤٩- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده. تحقيق: كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور. دار الكتب الحديثة بمصر.

٥٥٠- **المفردات في غريب القرآن** للراغب الأصفهاني. تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٥٥١- **المفصح المفهم والموضح الملهم** لمعاني صحيح مسلم لأبي عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري. تحقيق: وليد أحمد حسين. الناشر: الفروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٥٥٢- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم** لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي. تحقيق: محيي الدين مستو وآخرين. دار ابن كثير، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٥٥٣- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** للسخاوي. صححه: عبدالله محمد الصديق. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٥٤- **المقتنى في سرد الكنى** للذهبي. تحقيق: محمد صالح المراد. منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٥٥٥- **المقتفى من سيرة المصطفى** للحسن بن عمر بن حبيب الحلبي. تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي. دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

- **مقدمة ابن الصلاح** = علوم الحديث لابن الصلاح.
- **مقدمة فتح الباري** = هدي الساري.

٥٥٦- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام** أحمد لبرهان الدين إبراهيم بن مفلح. تحقيق: عبدالرحمن العثيمين. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥٥٧- **المقنع في علوم الحديث** لابن الملقن. تحقيق: عبدالله الجديع. دار فواز بالأحساء، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٥٨- **مكارم الأخلاق** للخرائطي. تحقيق: سعاد سليمان الخندقاوي. مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٥٥٩- **مكارم الأخلاق** لابن أبي الدنيا. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤١١هـ.

٥٦٠- **مكمل إكمال الإكمال** -يعني إكمال المعلم في شرح مسلم- للسنوسي الحسني. (مطبوع بذيل «إكمال إكمال المعلم» للأبي).

٥٦١- **ملحق ديوان عبدالله بن رؤبة بن العجاج** (مع ديوانه).

٥٦٢- **ملحق الكواكب النيرات** لعبد القيوم عبد رب النبي (مع «الكواكب النيرات»).

- **من تكلم فيه وهو موثق** = ذكر أسماء من تكلم فيه.

٥٦٣- **من كلام الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، مما رواه أبو بكر المروذي وأبو الحسن الميموني وأبو الفضل صالح ابن الإمام أحمد.** تحقيق: صبحي البدري السامرائي. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٦٤- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان.** تحقيق: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون، دمشق وبيروت.

٥٦٥- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف** لابن قيم الجوزية. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٥٦٦- **منال الطالب في شرح طوال الغرائب** لأبي السعادات المبارك ابن الأثير. تحقيق: محمود الطناحي. نشر: جامعة أم القرى.

٥٦٧- **المنتخب من العلل للخلال** لموفق الدين ابن قدامة المقدسي. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٥٦٨- **المنتخب من مسند عبد بن حميد.** تحقيق: مصطفى بن العدوي. دار بلنسية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

٥٦٩- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** لابن الجوزي. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٧٠- **المنتقى من مسند المقلين** لدعلج بن أحمد السجزي. تحقيق: عبدالله الجديع. دار الأقصى بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٧١- **المنفردات والوحدان** للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق: عبدالغفار البنداري. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٧٢- **منهاج السنة النبوية** لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. نشر: جامعة الإمام بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٧٣- **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج** للنووي. راجعه: خليل الميس. دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.

٥٧٤- **المنهاج في شعب الإيمان** لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي. تحقيق: حلمي محمد فودة. دار الفكر، بيروت.

٥٧٥- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث** لبدر الدين ابن جماعة. تحقيق: محيي الدين رمضان. دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥٧٦- **المؤتلف والمختلف** للدارقطني. تحقيق: موفق بن عبدالقادر. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٧٧- **المؤتلف والمختلف** لمحمد بن طاهر بن القيسراني (ويليه زيادات أبي موسى الأصفهاني) تقديم: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٥٧٨- **المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث** لعبدالغني بن سعيد الأزدي. (ويليه كتاب مشتبه النسبة) عني بطبعه: محمد محيي الدين الجعفري، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.

٥٧٩- **موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا.** مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٨٠- **موسوعة المدن العربية** لآمنة أبو حجر. دار أسامة بالأردن، الطبعة الأولى ٢٠٢م.

٥٨١- **موضح أوهام الجمع والتفريق** للخطيب البغدادي. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٨٢- **الموضوعات** لابن الجوزي. تخريج: توفيق حمدان. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٥٨٣- **موضوعات الصغاني.** تحقيق: نجم عبدالرحمن خلف. دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٥٨٤- **الموطأ** للإمام مالك بن أنس. ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٥٨٥- **الموقظة في علم مصطلح الحديث** للذهبي. اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٥٨٦- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** للذهبي. (ويليه ذيل ميزان الاعتدال) تحقيق: على معوض وعادل عبدالموجود. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(حرف النون)

٥٨٧- **الناسخ والمنسوخ** لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس. تحقيق: محمد عبدالسلام محمد. مكتبة الفلاح بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٥٨٨- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** لابن تغري بردي. دار الكتب المصرية، الناشر: وزارة الثقافة، بمصر.

٥٨٩- **نخبة الفكر** لابن حجر. (مع شرحها «نزهة النظر»).

٥٩٠- **نزهة الأسماع في مسألة السماع** لابن رجب الحنبلي. تحقيق: أم عبدالله بنت محروس العسيلي. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٩١- **نزهة الألباب في الألقاب** لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالعزيز السديري. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٩٢- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر** لابن حجر. مكتبة طيبة بالمدينة النبوية، ١٤٠٤هـ.

٥٩٣- **نصب الراية في أحاديث الهداية** للزيلعي. دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٥٩٤- **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي** لابن سيد الناس اليعمري. تحقيق: أحمد معبد عبدالكريم. دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٩٥- **النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح** لصلاح الدين أبي سعيد العلائي. تحقيق: محمود سعيد ممدوح. دار الإمام مسلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٥٩٦- **نقعة الصديان** للصغاني. تحقيق: أحمد خان. مكتبة الإيمان، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٩٧- **النكت الظراف على الأطراف** لابن حجر العسقلاني. (مطبوع بذيل «تحفة الأشراف»).

٥٩٨- **النكت على كتاب ابن الصلاح** لابن حجر. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥٩٩- **نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط** لعلاء الدين علي رضا. (مع الاغتباط لسبط ابن العجمي).

٦٠٠- **النهاية في غريب الحديث** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٦٠١- **نواسخ القرآن** لابن الجوزي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- **نونية ابن القيم** = الكافية الشافية.

٦٠٢- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار** للشوكاني. تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد ومصطفى الهواري. مكتب الكليات الأزهرية.

(حرف الهاء)

٦٠٣- **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة** لابن حجر العسقلاني. تخريج: الشيخ الألباني، وتحقيق: علي بن حسن الحلبي. دار ابن القيم بالدمام، ودار ابن عفان بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٠٤- **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد** لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي. تحقيق: عبدالله الليثي. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٦٠٥- **هدي الساري مقدمة فتح الباري** لابن حجر. دار الريان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦٠٦- **هدية العارفين** للبغدادي. طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، ١٩٥١م.

(حرف الواو)

٦٠٧- **الوافي بالوفيات للصفدي.** اعتناء: س. ديدرينغ، دار النشر فرانز شتاينر، ١٣٩٤هـ.

٦٠٨- **الورع** للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: زينب إبراهيم القاروط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٦٠٩- **الورع** لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد بن حمد الحمود. الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٦١٠- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة

الباب الثاني

التعريف بالتُّوْرِبِشْتي

الباب الثالث

التعريف بكتاب «المُيَسَّر»

ملخص الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .. وبعد:

فهذا ملخص لرسالة الدكتوراه التي تقدمت بها لقسم السنة وعلومها بالرياض بعنوان «الميسر في شرح المصابيح» للإمام فضل الله بن الحسن بن الحسين التُّوْرِبِشْتِي المتوفى سنة (٦٦١هـ) من أول باب الأسامي من كتاب الآداب، إلى آخر باب: لا تقوم الساعة إلا على الشرار من كتاب الفتن دراسة وتحقيقاً.

وهذه الرسالة جزء من مشروع علمي يقوم على تحقيق هذا الكتاب ودراسته، وقد أحسن قسمُ السنة وعلومها في كلية أصول الدين بالرياض صنعاً حين أقرَّ هذا الكتاب ضمن مشروعاته العلمية، وأوعز إلى طلاب مرحلة الدكتوراه بتحقيقه ودراسته؛ فهو حري بذلك لعدة أسباب منها:

١- منـــزلةُ الكتاب المشروح -«المصابيح»- لاشتماله على معظم أبواب الدين، مع حسنِ ترتيبه وتبويبه، ولذا توارد العلماءُ على خدمته والعنايةِ به: شرحاً واختصاراً وتخريجاً واستدراكاً وانتقاداً.

٢- مكانةُ هذا الشرح -«الميسر»- لكونه من أوائل شروح «المصابيح»، ولما تميز به من ميزاتٍ عديدةٍ كعنايته بالحديث وشرح الغريب، ولما حواه من تحقيقات فريدة، واختيارات موفقة وغيرها من الميزات التي عرضتها عند دراسة الكتاب.

٣- اعتمادُ كثيرٍ من شراح «المصابيح» و«مشكاة المصابيح» على هذا الشرح، فنقلوا اختياراتِه وتحقيقاتِه، وأفادوا منه، بل صرح بعضهم في مقدمته بأنه من موارده الرئيسة، فصار تحقيقُ الأصلِ من الأهمية بمكان في توثيق تلك النقولِ وضبطها.

٤- مع كثرة شروحِ «المصابيح» فلم يطبع منها شيء -حسب علمي- سوى الجزء الأول من «شرح المصابيح» لزين العرب المصري المتوفى بعد سنة (٦٥٠هـ).

٥- أهميةُ كتب الشروح عموماً، ودورُها في إثراء الطالب بأنواع من العلوم والمعارف، مع حاجة المكتبة الإسلامية لها.

خطة البحث

وقد سرت في تحقيقِ هذا الشرحِ ودراسته حسب الخطة المرسومة، وهي تتكون من مقدمة وقسمين وخاتمة:

المقدمة :

تناولت في المقدمة: بيان أهمية الموضوعِ، وأسباب اختياره، وعرضاً لخطة البحث التفصيلية.

القسم الأول :

وهو القسم الدراسي وقد تناولت فيه التعريف بالإمام البغوي والتوربشتي وكتابيهما. وتضمن هذا القسم ثلاثة أبواب:

الباب الأول :

جعلته للتعريف بالإمام البغوي وكتابِه «المصابيح»، واشتمل هذا البابُ على فصلين:

الفصلِ الأول: ترجمت فيه بترجمة مختصرةٍ للإمام البغوي.

الفصلِ الثاني: تضمّن تعريفاً بكتاب «المصابيح»، وجاء هذا الفصل في خمسة مباحث:

المبحث الأول: عنوانه.

وقد ذكرت في هذا المبحث الاختلاف في تسميته، وانتهيت إلى أن الأولى تسميته بـــ «المصابيح» لأنها التسمية التي اشتهرت عند أهل العلم المتقدمين على مدى خمسة قرون، بخلاف «مصابيح السنة» فهي لم تظهر إلا بعد ذلك.

المبحث الثاني: موضوعه ومشتملاته إجمالاً.

وذكرت أنه سار على طريقة كتب الجوامع، حيث اشتمل على أحاديث العقائد والعبادات والمعاملات والآداب والرقاق والفتن والفضائل والمناقب وغيرها مما تضمنته كتب الجوامع، وبلغت أحاديثه (٤٩٣١) حديثاً.

المبحث الثالث: ترتيبه.

وذكرت أنه جعله في ثمان وعشرين كتاباً على ترتيب كتب الجوامع من حيث العموم.

المبحث الرابع: اصطلاح البغوي في تقسيم أحاديث كتابه إلى صحاح وحسان، وموقف العلماء من ذلك.

وقد انتهيت في بحث هذه المسألة إلى أنه اصطلاح خاص بالبغوي في كتابه هذا ولا مشاحة في الاصطلاح، لا سيما وقد عُنِي ببيان مراده به.

المبحث الخامس: مكانة الكتاب وعناية العلماء به.

وقد أفضت في هذا المبحث بذكر الكتب التي خدمت «المصابيح» شرحاً واختصاراً وتخريجاً واستدراكاً وانتقاداً، حيث بلغت نحو أربعين كتاباً. كما حرصت على بيان ما طبع من هذه الكتب، وعلى بيان النسخ الخطية وأماكنها لما لم يطبع منها .

الباب الثاني :

وقد أفردته للتعريف بالمؤلف صاحب الشرح (التُّوْرِبِشْتِي) من حيث:

أولاً: اسمُه ونسبُه. **ثانياً:** مولدُه ونشأتُه. **ثالثاً:** طلبُه للعلم.

رابعاً: شيوخُه. **خامساً:** تلاميذُه.

سادساً: مكانتُه العلمية وثناءُ العلماء عليه.

سابعاً: عقيدتُه. بينت أنه من حيث العموم يقرر معتقد أهل السنة والجماعة ويسير على منهاجهم، إلا أنه خالفهم في مسائل ولا سيما في باب الأسماء والصفات.

ثامناً: مذهبُه الفقهي. بينت أنه حنفي المذهب، لكنه ينبذ التعصب، ولهذا خالف المذهب في بعض المسائل.

تاسعاً: مؤلفاتُه. أوضحت أن المعروف منها قليل لا يتجاوز ستة كتب، وبعضها ألفه باللغة الفارسية.

عاشراً: وفاتُه. وقد ذكرت الخلاف في وفاته، وحققت أنه توفي ليلة السبت الثالث عشر، من رمضان، سنة (٦٦١هـ)، في كرمان.

الباب الثالث :

عرضت فيه دراسةً عن الكتاب المحَقَّق «المُيَسَّر»، وقد اشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة عامة عن الكتاب، وتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: عنوانه.

بينت أن المؤلف نص على تسميته بـــ «الميسر».

المبحث الثاني: إثبات نسبته للمؤلف.

ذكرت خمسة أمور تؤكد نسبة هذا الشرح للتوربشتي .

المبحث الثالث: أسباب تأليفه.

ذكرت عدة أسباب أبرزها: أن جماعة من أهل شيراز طلبوا منه ذلك، هذا مع ما رآه من الحاجة لمثل هذا الشرح؛ لتعلق أهل تلك الديار بـــ «المصابيح» واهتمامهم به.

المبحث الرابع: موضوعه.

ذكرت أنه يسير على طريقة الأصل «المصابيح» فموضوعات الكتابين واحدة من حيث العموم.

المبحث الخامس: مكانته.

أبرزت مكانته من جانبين هما:

١- ثناء العلماء عليه.

٢- أثره على غيره، حيث اعتمد عليه أكثر الذين شرحوا «المصابيح» و«مشكاة المصابيح»، فنقلوا اختياراته وتحقيقاته، بل صرح بعضهم بأنه من موارده الرئيسة، وقد ذكرت الكتب التي نقلت عنه واستفادت منه، مع التمثيل لذلك.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للقسم المحقق، وتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج المؤلف.

تناولت في هذا المبحث الكلام عن منهج المؤلف إجمالاً ببيان الطريقة التي سار عليها في شرحه بوجه عام، ثم فصلت منهجه في شرحه للأحاديث من حيث:

١- تخريجه للأحاديث. ٢- بيانه لدرجة الأحاديث.
٣- تعريفه بالأعلام وبيان أحوالهم. ٤- عنايته بشرح الغريب.
٥- عنايته بتعريف الأماكن. ٦- عنايته بضبط أحاديث «المصابيح».
٧- عنايته بتأويل مختلف الحديث. ٨- بيانه لسبب ورود الحديث.
٩- بيانه للمسائل العقدية. ١٠- إيراده للفوائد المختلفة.

المبحث الثاني: مصادره.

ذكرت المصادر التي نقل منها، سواء ما صرح به -وهو قليل-، أو ما لم يصرح به، مع التمثيل لكل ذلك.

المبحث الثالث: تقويم الكتاب. بذكر أبرز الميزات، وأهم المآخذ.

المبحث الرابع: مقارنة بينه وبين «الكاشف عن حقائق السنن» للطيبي.

عقدت مقارنة بينهما من عدة جوانب:

١- من حيث الموضوع.
٢- من حيث المنهج العام للكتاب.
٣- من حيث الطريقة في شرح كل حديث.
٤- من حيث المنهج العلمي في شرح الأحاديث.
٥- من حيث الحجم.

الفصل الثالث: تناولت فيه منهجَ العمل في التحقيق، وتضمن هذا الفصلُ مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالنسخ الخطية.

أوضحت أني حققت الكتاب على أربع نسخ خطية جيدة، إحداها نسخة منقولة عن نسخة المصنف، وهو مما انفردت به هذه الرسالة عن سابقاتها.

المبحث الثاني: بيان منهجي في التحقيق والتخريج والتعليق على الكتاب.

وهو مفصل في الرسالة، وأجمل هنا أبرز النقاط فيه:

١- سلكت منهج الأصل المختار وقابلت النسخ الأخرى عليه، وأثبت الفروق في الهامش إلا ما تأكدت من خطئه في الأصل أو رأيته خلاف الأولى، فإني أثبت

الصواب من النسخ الأخرى وأشير لذلك في الهامش.

وأما ما كان من زيادة من النسخ الأخرى على الأصل، فإن كانت كلمة واحدة أثبتها وأشرت لذلك في الهامش، وإن كانت أكثر من كلمة وضعتها بين معقوفتين مع الإشارة لذلك في الهامش أيضاً.

٢- رقمت أحاديث «المصابيح» المشروحة ترقيماً تسلسلياً، نظراً لأن المؤلف لا يشرح كل أحاديث الباب، أما الأحاديث التي ترد ضمن الشرح فلم أضع لها رقماً.

٣- عزوت كل حديث يشرحه المؤلف إلى موضعه في «المصابيح» بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث، مع سياق لفظ الحديث تاماً، ليمكن فهم شرحه، نظراً لأن المؤلف يقتصر في الغالب على طرفه، أما إن ذكره تاماً فأكتفي بالعزو لموضعه.

٤- خرجت الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية، وفق المنهج الآتي:

- إن كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما اقتصرت عليهما.
- إن كان خارج «الصحيحين» توسعت في تخريجه، مبتدئاً بأصحاب السنن الأربع على حسب ترتيبهم المشهور، ثم بغيرهم على حسب تاريخ الوفاة، وإذا ابتدأت بمصدر معين، فإني أسوق طريقه، ثم أرتب المصادر الأخرى بحسب المتابعات التامة فالقاصرة بالنسبة للمصدر الأول.
- عندما يتبين أن في إسناد الحديث أو متنه اختلافاً على راوٍ أو أكثر، فإني أقوم بدراسته، فأنبه في مبتدأ التخريج على من وقع عليه الاختلاف، ثم أقوم بتخريج كل وجه على حدة. أُعْقِب ذلك بنتيجة هذا الاختلاف تحت عنوان: «النظر في الخلاف» إما بالجمع بين الروايات، أو الترجيح، حسب ما يتبين من خلال تخريج الأوجه المختلفة، وعلى مقتضى أوجه الجمع والترجيح التي يسلكها العلماء، ومستعيناً بما أقف عليه من كلام النقاد حول هذا الاختلاف.

وربما يكون هذا الاختلاف وقع في بعض طرق الحديث دون بعضها الآخر، وهنا أبدأ بتخريج الطرق التي لم يقع فيها اختلاف، ثم أعالج الخلاف الواقع في الطرق الأخرى على ما تقدم .

- ثم أقوم بدراسة إسناد الحديث والأثر إذا كان خارج «الصحيحين» أو أحدهما، فإن عزا المؤلف الحديث لمصدر معين درست إسناد ذلك المصدر، وإلا فالاختيار لأمثل الأسانيد؛ وذلك بالتعريف برواة الإسناد من حيث:

اسم الراوي ونسبه وما يعرف به، وتاريخ وفاته -إن وجدت- أو طبقته كما ذكرها ابن حجر في «التقريب»، ثم ذكر ثلاثة من شيوخه وثلاثة من تلاميذه، مع الحرص على أن يكون المذكور في الإسناد منهم.

ثم إن كان الراوي متفقاً على توثيقه أوتضعيفه؛ اكتفيت بما يفيد ذلك و لم أتوسع في ترجمته. وأما إن كان مختلفاً فيه؛ فإني أتوسع في ترجمته؛ بنقل أقوال المعدلين والمجرحين، ثم أختم ببيان ما يترجح لي من حاله مع بيان وجه الترجيح، ثم أذيل الترجمة بذكر جملة من المصادر في ترجمته.

- ثم أحكم على الحديث على ضوء دراسة الإسناد، مع النظر في قواعد أهل الاصطلاح؛ كالنظر فيه من جهة الاتصال والشذوذ والعلة القادحة.

فإن كان صحيحاً اكتفيت بذلك.

وإن كان حسناً أو ضعيفاً بينت السبب؛ ثم نظرت في متابعاته أو شواهده مما يرقى به من الحسن إلى الصحيح لغيره، أو من الضعيف إلى الحسن لغيره.

ثم أختم ببيان الحكم النهائي للحديث بعد النظر في متابعاته أو شواهده، عاضداً حكمي بما أقف عليه من كلام أهل العلم.

٥- يضاف لما سبق ما تتطلبه البحوث العلمية من عزو الآيات إلى سورها، وتخريج الأشعار والأمثال، والترجمة للأعلام غير المشهورين، والتعريف بالأماكن والبلدان غير المشهورة، وعزو أقوال العلماء إلى مصادرها ونحو ذلك.

٦- عنيت أيضاً بخدمة النص وتقريبه فشرحت الألفاظ الغريبة، وضبطت الكلمات التي رأيت حاجتها إلى ضبط، وعلقت على ما تضمنه الشرح من آراء ومسائل

بما يوضح المراد ويفي بالغرض، مع التنبيه على الآراء المخالفة للصواب ولا سيما في مسائل الاعتقاد، مدعماً ذلك بالأدلة، ومستنيراً بكلام أهل العلم.

٧- تتبعت موارد المؤلف في شرحه، حيث إنه كثيراً ما ينقل من بعض المصادر دون أن يعزو إليها، ولا سيما في تفسيره للغريب، فذكرت من مصادره ما تيسر لي الوقوف عليه. ثم إني أضيف إليها من المصادر ما يوافق في المعنى أو يزيد الكلام توضيحاً.

القسم الثاني :

تحقيق نص الكتاب

وهذا هو جوهر الرسالة، وقد حرصت فيه على تطبيق المنهج المرسوم المتقدم بيانه.

واخيراً الخاتمـــة: وفيها ذكرتُ أهمَّ النتائج التي ظهرت لي خلال البحث، وجملة من التوصيات المهمة.

ثم ذيلت الرسالة بفهارس كاشفة: شاملة للآيات، والأحاديث والآثار، والأشعار والأمثال، والأعلام المترجم لهم، والقبائل والوفود والجماعات، والوقائع، والأماكن والبلدان، والألفاظ الغريبة، والمصادر والمراجع، وأخيراً الموضوعات.

هذا وأسأل الله جل وعلا بأسمائه وصفاته أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده، وأن يتقبله مني بقبول حسن، وينفعني به بمنّه ورحمته، وأن يعيذني من فتنة القول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

فهد بن إبراهيم الشمسان

٥/١/١٤٢٦هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
قسم السنة وعلومها



المُيَسَّر في شرح المصابيح

لأبي عبد الله شهاب الدين فضل الله بن الحسن بن الحسين التُّورِبِشْتي ٦٦١هـ

من أول باب الأسامي من كتاب الآداب
إلى آخر باب: لا تقوم الساعة إلا على الشرار من كتاب الفتن

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السنة وعلومها

أعدها الطالب

فهد بن إبراهيم بن عبد الله الشمسان

بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد بن عبد الله الباتلي

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ

ومن باب البر والصلة[(١)]

من الصحاح:

٣٨- قول أسماء رضي الله عنها في حديثها: «يا رسول الله، إن أمي[(٢)] قدمت عليَّ، وهي راغِمَة»[(٣)].

---

(١) «والصلة» من (س) و«المصابيح».

(٢) أمها هي قَتْلة (بالقاف وتاء مثناة فوقية) وقيل: قُتَيلة (بالتصغير) وقيل: قَيْلة (بالتحتانية) بنت عبدالعزى العامرية القرشية. كان أبو بكر طلقها في الجاهية، وقدمت على ابنتها أسماء في المدينة وهي مشركة في المدة التي تعاهد فيها النبيﷺ مع كفار قريش وكانت بين الحديبية وفتح مكة.

وهل أسلمت أم ماتت مشركة؟ قال النووي: «الأكثرون على موتها مشركة».

ينظر: الإكمال لابن ماكولا (١٠٢/٧)، إكمال المعلم (٥٢٣/٣)، الغوامض والمبهمات (١٤٧/١)، المنهاج للنووي (٩٣/٧)، فتح الباري (٢٧٦/٥-٢٧٧).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣٤٨/٣ ح٣٨٢٠) ولفظه: عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت: قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد قريش، فقلت: يارسول الله، إن أمي قدمت علي وهي راغبة أفأصِلُها؟ قال: «نعم صليها».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الهبة، باب الهدية للمشركين (ص٥٢١ ح٢٦٢٠)، وفي الجزية والموادعة، باب -بدون ترجمة- رقم (١٨) (ص٦٥٠ ح٣١٨٣)، وفي الأدب، باب صلة الوالد المشرك (ص١٢٧٣ ح٥٩٧٨)، وعلقه في الأدب، باب صلة المرأة أمها ولها زوج (ص١٢٧٤ ح٥٩٧٩). بنحوه، وأقرب الألفاظ ما في الجزية.

ومسلم في الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين... (٦٩٦/٢ ح١٠٠٣) بنحوه.

أقول: فتبين أن لفظ «المصابيح» وهو الذي في «الصحيحين»: «راغبة» بالباء، والمؤلف كتبها «راغمة» بالميم، ويرى أن هذا هو الصواب -كما سيأتي في كلامه-، وقد جاءت هكذا في «سنن أبي داود» في الزكاة، باب الصدقة على أهل الذمة (١٢٧/٢ ح١٦٦٨) من طريق عيسى بن يونس، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء، قالت: قدمت علي أمي راغبة في عهد قريش، وهي راغمة

=

قيل: أي هاربة من قومها[١]. وقيل: كارهة إسلامي وهجرتي[٢]. وهذا أولى التأويلين. يقال: راغَمْت فلاناً، إذا هاجرته ولم تُبَال رغم أنفه[٣].

مشركة، فقلت: يارسول الله، إن أمي قدمت علي وهي راغمة مشركة، أفأصلها؟ قال: «نعم فصلي أمك». ورجاله ثقات.

(١) ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (٧٠٣/١) وردَّه فقال: «ولو كان أراد هذا المعنى لقال: مراغمة لا راغمة». وذكره أيضاً القاضي عياض في «المشارق» (٣٦٩/١).

(٢) ذكره أيضاً الخطابي وعياض. وقال الخطابي في «معالم السنن» (٢٥١/٢): «معناه كارهة للإسلام، ساخطة علي، تريد أنها لم تقدم مهاجرة راغبة في الدين، كما كان يقدم المسلمون من مكة للهجرة والإقامة بحضرة رسول الله ﷺ». وقال عياض في «إكمال المعلم» (٥٢٣/٣)، والقرطبي في «المفهم» (٤٨/٣): «أي كارهة للإسلام ساخطة له».

(٣) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة رغم (٢١٧/٢): «يقال: رَغِمَ يَرْغَم، ورَغَمَ يَرْغَم رَغْماً ورِغما ورُغْماً، وأرغم الله أنفه: أي ألصقه بالرغام وهو التراب، هذا هو الأصل، ثم استعمل في الذل والعجز عن الانتصاف، والانقياد على كره». ثم نقل عن أبي عبيد قوله في تأويل الحديث: «لما كان العاجز الذليل لا يخلو من غضب، قالوا: ترغّم إذا غضب، وراغمه إذا غاضبه، تريد أنها قدمت علي غضبى لإسلامي وهجرتي متسخطة لأمري، أو كارهة لمجيئها إلي لولا مسيس الحاجة».

وفي «القاموس» مادة رغم (٧٣/٤): «راغمهم: نابذهم وهجرهم وعاداهم». وينظر: «ترتيب اللسان» (١٦٨٣/٣).

وقد روي بالباء بدل الميم[1]، أي راغبة في صلتي[2]. وكذلك هو في «المصابيح»[3]، والصواب ماقدمناه[4].

---

(١) هذه هي رواية «الصحيحين» -كما تقدم-.

(٢) «صلتي» ساقطة من (أ). وينظر في بيان المعنى: «معالم السنن» و«إكمال المعلم» و«المفهم» -المواضع السابقة-، وقيل: المعنى: راغبة عن الإسلام كارهة له. تنظر المصادر السابقة.

وقال الطيبي في «شرح المشكاة» (٣١٥٦/١٠): إذا أطلقت من غيرتقييد، يُقدر: راغبة عن الإسلام لا غير، وإذا قرنت بقوله: «وهي مشركة، أو في عهد قريش» يُقدر: راغبة في صلتي، ليطابق ماروواه أبو داود: «وهي راغمة».اهـ. وينظر: «فتح الباري» (٢٧٧/٥).

(٣) كما تقدم، وانظر تخريج الحديث.

(٤) قال ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (١٣٧/٧): «راغبة بالموحدة أظهر في معنى الحديث». وينظر: فتح الباري (٢٧٧/٥).

أقول: ولا منافاة بين أن تأتي راغبةً في برِّ ابنتها لحاجتها إليها، وهي مع ذلك كارهة لإسلامها ساخطة عليها، بل إن مما يؤيد رواية «الصحيحين» أن أسماء رضي الله عنها استفتت النبيﷺ في صلة أمها، وهذا يؤكد أن أمها جاءت راغبة في صلتها. والله أعلم.

٣٩- ومنه حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن آل أبي[1] ليسوا لي بأولياء...» الحديث[2].

---

(١) في «المصابيح» زيادة كلمة «فلان». وانظر: تخريج الحديث.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٤٨/٣ ح٣٨٢٠/ب) ولفظه: «إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالحُ المؤمنين، ولكن لهم رَحِمٌ أَبُلُّها بِبِلالها». وليس عند المؤلف قوله: «فلان».

تخريجه:

متفق عليه إلى قوله: «وصالح المؤمنين».

أخرجه البخاري في الأدب، باب تُبَل الرحم بِبِلالها (١٢٧٥ ح٥٩٩٠)، ومسلم في الإيمان، باب موالاة المؤمنين (١٩٧/١ ح٢١٥). وعند البخاري: «إن آل أبي -قال عمرو [شيخ البخاري]: في كتاب محمد بن جعفر بياضٌ- ليسوا بأوليائي...» الحديث.

قال ابن حجر في «الفتح» (٤٣٣/١٠): «كذا للأكثر بحذف ما يضاف إلى أداة الكنية، وأثبته المستملي في روايته، لكن كنى عنه فقال: «آل أبي فلان»، وكذا هو في روايتي مسلم والإسماعيلي».اهـ.

وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٦٠٠/١)، والقرطبي في «المفهم» (٤٦١/١) عن رواية مسلم التي أشار إليها ابن حجر: كذا للسمرقندي. ولغيره: «آل أبي -يعني فلاناً-»، وذكر القرطبي- في نفس الموضع- أنه وقع في أصل كتاب مسلم موضع فلان أبيض لم يكتب عليه شيء، وفلان: كناية عن اسم علم كتب في ذلك إصلاحاً له.اهـ.

وقال النووي في «المنهاج» (٨٨/٣): هذه الكناية بقوله: «يعني فلاناً» هي من بعض الرواة.اهـ.

وأما السبب في ذلك، ومن المراد بـــ«آل أبي فلان» ؟ فقد بُسط في هذه الشروح ولا سيما في «فتح الباري».

بقي في تخريج الحديث جزؤه الأخير وهو قوله: «ولكن لهم رحم أَبُلُّها بِبِلالها».

وهذا أخرجه البخاري تعليقاً -عقب الموضع السابق- فقال:

زاد عَنْبسة بن عبدالواحد، عن بيان، عن قيس، عن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ: فذكر الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٣٦/١٠)، والعيني في «عمدة القاري» (٩٥/٢٢): قد وصله البخاري في كتاب «البر والصلة» فقال: حدثنا محمد بن عبدالواحد بن عنبسة، حدثنا جدي، فذكره.

=

المعنى: إني[1] لا أوالي أحداً بالقرابة، وإنما[2] أحب الله تعالى لما يحق له على العباد، وأحب صالحي المؤمنين لوجه الله تعالى، وأُوَالي من أوالي[3] بالإيمان والصلاح، وأراعي[4] لذوي الرحم حقهم بصلة الرحم[5].

زاد ابن حجر: وأخرجه الإسماعيلي من رواية فهد بن سليمان، عن محمد بن عبدالواحد المذكور. وذكر ابن حجر قبل ذلك (ص٤٣٤) أن أبا نعيم أخرجه في «مستخرجه» من طريق الفضل بن الموفق، عن عنبسة، به.

أقول: قول ابن حجر والعيني: وصله البخاري في كتاب «البر والصلة».اهـ. يعني خارج «صحيحه» إذ ليس في «صحيحه» كتاب بهذا الاسم، والحديث لم يصله البخاري في «صحيحه»، ثم إني لا أعلم للبخاري كتاباً مستقلاً بهذا الاسم، ولعلهما أرادا كتاب «بر الوالدين»، فقد قال الحافظ في «هدي الساري» (ص٦٥): زيادة عنبسة بن عبدالواحد وصلها المؤلف في «بر الوالدين» له خارج «الجامع»، وفي «الأدب المفرد».

وقال في «تغليق التعليق» (٨٧/٥): رواه البخاري في «الأدب المفرد» عن محمد بن عبدالواحد.

أقول: لم أجده في «الأدب المفرد» المطبوع، وأما كتاب «بر الوالدين» فلم أقف عليه.

وقد أخرجه ابن حجر في «تغليق التعليق» (٨٦/٥) من طريق البخاري. ومن طريق الإسماعيلي.

وقد وصله أيضاً أبو عوانة في «مسنده» (٩٦/١) حدثنا أبو النضر إسماعيل بن عبيدالله وفهد بن سليمان، قالا: حدثنا أبو العاص من ولد سعيد بن العاص، قال: حدثني عنبسة، به.

(١) «إني» ليست في الأصل وأثبتها من بقية النسخ.

(٢) في (س) بعد قوله: «وإنما» كلام بمقدار ثلاث كلمات لا معنى له في هذا الموضع.

(٣) في الأصل: «والي» والمثبت من بقية النسخ.

(٤) في (أ): «أوالي» وهو سهو من الناسخ.

(٥) نقله ابن حجر في «الفتح» (٤٣٥/١٠) ثم قال: «وهو كلام منقح». وقد عزاه الحافظ لـ«شرح المشكاة» ولعله يريد شرح الطيبي، والواقع أن الطيبي (٣١٥٦/١٠) نقله عن المؤلف. وينظر في شرح الحديث أيضاً: «إكمال المعلم» (٦٠٠/١).

وقوله: «أَبُلُّها[1] بِبِلالها» أي أُنَدِّيها بما يجب أن تُنَدَّى لئلا تنقطع، ومنه قوله: «بُلُّوا أرحامكم»[2] أي صلوها ونَدُّوها، والعرب تقول للقطيعة: اليَبَس. قال الشاعر:

---

(١) «أَبُلُّها» بفتح الهمزة وضم الموحدة وتشديد اللام المضمومة. ينظر: إرشاد الساري (١٤/٩)، مرقاة المفاتيح (٦٥١/٨).

وقوله: «بِبِلالها» سيضبطها المؤلف قريباً.

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (٧١٧/٢ ح٤٠٩) -ومن طريقه هناد في «الزهد» (٤٩٢/٢ ح١٠١١)- حدثنا مُجَمِّع بن يحيى الأنصاري، عن سويد بن عامر الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «بُلُّوا أرحامكم ولو بالسلام».

وأخرجه هناد -الموضع السابق- عن يعلى.

والحسين المروزي في «البر والصلة» (ص٦١ ح١١٦)، وابن حبان في «الثقات» (٣٢٤/٤) عن ابن المبارك.

والمروزي أيضاً عن محمد بن عبيد.

وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٢٠٧) عن بشر بن معاذ العقدي، عن عمر بن علي.

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٩/١ ح٦٥٤، ٦٥٣) من طريق عيسى بن يونس، وخالد ابن عبدالله الواسطي.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٦/٦ ح٧٩٧٢) من طريق الحسن بن حبيب العبدي.

سبعتهم عن مُجَمِّع به. وعند ابن أبي الدنيا: -قال مُجَمِّع-: سمعت أحد عمومتي سويد بن عامر الأنصاري.اهـ. وعند القضاعي من طريق عيسى بن يونس: -قال مجمع-: حدثني رجل من الأنصار.اهـ. فعلم من الطرق الأخرى أنه سويد بن عامر وهو أنصاري.

أقول: وقد خالف في هذا الحديث إسماعيل بن عياش؛ فرواه عن مُجَمِّع بن جارية، عن عمه، عن أنس مرفوعاً، به.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٧/٦ ح٧٩٧٣)، والعسكري كما في «المقاصد الحسنة» (ص١٦٠ ح٣٠١). قال أحمد بن عبيد -شيخ شيخ البيهقي-: عمه يزيد بن جارية.اهـ.

أقول: إلا أن إسماعيل بن عياش الحمصي ضعيف في غير أهل بلده من الحجازيين والعراقيين، وحديثه عن أهل بلده من الشاميين في رتبة الحسن. وقد تقدمت ترجمته تفصيلاً (ص٢٦٦).

=

وشيخه في هذا الحديث هو: مجمع بن يحيى بن يزيد بن جارية، وهو من أهل الكوفة، وقد نسبه في هذا الحديث إلى جده الأعلى. -وستأتي ترجمته عند دراسة الإسناد-

وعليه فهذا إسناد ضعيف مع مافيه من مخالفة. والله أعلم.

دراسة إسناد وكيع:

١- مُجَمِّع بن يحيى بن يزيد -ويقال: زيد- بن جارية الأنصاري الكوفي، وكان أصله مدنياً. من الخامسة.

روى عن سويد بن عامر، وسعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ومنصور بن المعتمر وغيرهم.

وعنه وكيع بن الجراح، وعبدالله بن المبارك، وعمر بن علي المقدمي وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «شيخ ثقة». وعنه: «لا أعلم إلا خيراً».

وقال محمد بن عبدالله بن عمار ويعقوب بن شيبة وأبو داود: «ثقة».

وخرج له مسلم في «صحيحه».

وقال ابن معين: «صالح». وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» في التابعين ثم في أتباع التابعين. وخرج له في «صحيحه».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق.

خلاصة حاله: ثقة. كما رجح الذهبي، فقد خرج له مسلم ووثقه أكثر الأئمة كأحمد وابن عمار ويعقوب وأبي داود وابن حبان. والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٢٦٣٠)، سؤالات أبي داود لأحمد (١٨٣)، الجرح والتعديل (٢٩٥/٨)، ثقات ابن حبان (٤٣٩/٥)، (٤٩٨/٧)، تهذيب الكمال (٥٧٨٩)، الكاشف (٥٢٩٦)، تهذيب التهذيب (٤٣/١٠)، التقريب (٦٤٨٨).

٢- سويد بن عامر بن يزيد بن جارية الأنصاري المدني.

روى عن الشموس بنت النعمان -ولها صحبة-.

وعنه مجمع بن يحيى، وابنه عاصم بن سويد.

اختلف في صحبته:

=

قال العلائي: جزم ابن عبدالبر بها، وقال -يعني ابن عبدالبر-: روى عنه مجمع بن يحيى -وهو أحد عمومته- حديثه أن النبي ﷺ قال: «بلوا أرحامكم ولو بالسلام».اهـ.

ووقع في إسناد القضاعي من طريق خالد الواسطي: «عن سويد بن عامر، هو أنصاري صحابي».

ولا أدري من قائل هذا، هل هو الواسطي أو من بعده؟

وذكره الصغاني فيمن في صحبته نظر.

وقال البغوي وابن منده: «لا صحبة له».

وقال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار»: «من صالحي أهل المدينة، وقد وهم من زعم أن له صحبة، تلك كلها أخبار مرسلة».

وذكره في «الثقات» في ثقات التابعين، وقال: «يروي المراسيل».

وذكره ابن حجر في «الإصابة» في القسم الرابع من حرف السين -وهم من ذكر في كتب الصحابة على سبيل الوهم والغلط- وقال: «تابعي صغير لجده صحبة».

خلاصة حاله: الصواب -والله أعلم- أنه لا صحبة له، وليس ثمّت ما يدل على أنه صحابي.

وقول العلائي: «جزم ابن عبدالبر بها» لعله بنى ذلك على ذكره في «الاستيعاب» وليس فيه ما يدل على الجزم، و لم يزد على أن ذكر له هذا الحديث -كما نقله العلائي-، وليس في هذا الحديث ما يدل على إثبات صحبته، ولذا لم ينقل ابن حجر عن ابن عبدالبر أنه جزم بذلك وإنما قال: ذكر أبو عمر سويد ابن عامر مختصراً في «الاستيعاب».اهـ.

وقول ابن حبان يشعر بأن هناك من قال بصحبته من المتقدمين. إلا أنه ليس ثمت ما يدل على ذلك، ولذا جزم عددٌ ممن كتب في الصحابة بعدم صحبته كأبي القاسم البغوي وابن منده وابن حجر. والله أعلم.

وأما من جهة حاله: فالذي يظهر أنه صدوق حسن الحديث؛ فهو من التابعين، وقد روى عنه اثنان، ووثقه ابن حبان وأثنى عليه، وليس في حديثه ما ينكر. والله أعلم.

التاريخ الكبير (٤/١٤٥)، الجرح والتعديل (٤/٢٣٧)، ثقات ابن حبان (٤/٣٢٤)، مشاهير علماء الأمصار (٤٦٧)، نقعة الصديان (٧٧)، جامع التحصيل (ص١٩٣)، الاستيعاب (١١١٨)، أسد الغابة (٢٣٥١)، الإصابة (٣٦١٥، ٣٨٣٨).

=

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن هذا حديث مرسل.

وقد أورده المتقي الهندي في «كنــز العمال» (٣٥٦/٣) وعزاه للبزار عن ابن عباس، والطبراني عن أبي الطفيل، والبيهقي عن أنس وسويد بن عمرو.

أقول:

١- **أما حديث ابن عباس** فأخرجه القطيعي في «جزء الألف دينار» (ص٤٦٠ ح٣١٠)، والبزار في «مسنده» كما في «مختصرزوائده» لابن حجر (٢٤٤/٢ ح١٧٩١) عن محمد بن يونس، ثنا معاذ ابن معاذ بن صقير، عن البراء بن يزيد الغنوي، عن أبي جمرة، عن ابن عباس، مرفوعاً، به.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٧٨/٨ ح١٣٤٥٩) وعزاه للبزار وقال: «فيه البراء بن عبدالله بن يزيد الغنوي، وهو ضعيف».

أقول: وفيه محمد بن يونس الكديمي اتهمه أبو داود وغيره بالكذب. وقال الدارقطني: «يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله». ينظر: ميزان الاعتدال (٨٣٥٩)، تهذيب التهذيب (٤٧٥/٩).

٢- **وأما حديث أبي الطفيل** فلم أقف عليه عند الطبراني.

وقد أورده الهيثمي في «المجمع» -عقب الحديث السابق- بلفظ: «صلوا أرحامكم بالسلام» وقال: «رواه الطبراني، وفيه راوٍ لم يسم». وعزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٣٠١) لابن لال.

أقول: ومع ذلك فهو بلفظ «صِلُوا» والمؤلف أورد الحديث من أجل لفظ «بُلُّوا».

٣- **وأما حديث أنس** فيعود إلى حديث سويد بن عامر -كما تقدم بيان ذلك-.

٤- **وأما حديث سويد بن عمرو** فالصواب فيه سويد بن عامر كما قال ابن حجر في «الإصابة» (١٨٨/٣).

والحاصل أنه لم يبق من هذه الشواهد سوى حديث ابن عباس وهو ضعيف جداً لا يصلح للاعتبار -هذا بالنسبة للّفظ الذي ساقه المؤلف-.

=

فلا تُوبِسوا[1] بيني وبينكم الثرى   فإن الذي بيني وبينكم مُثْرِي[2]

يريد[3]: لا تقطعوا رحمي[4].

وأما بالنسبة لمعنى الحديث فيقويه حديث أبي الطفيل -ولم أقف على إسناده كما أسلفت-، وحديث آخر يرويه ابن عمر بلفظ حديث أبي الطفيل: أخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة محمد ابن عبدالملك الأنصاري (١٥٨/٦) لكنه ضعيف جداً؛ من أجل محمد هذا كما قال ابن عدي.

هذا ما وقفت عليه من شواهد هذا الحديث، وقد أشار السخاوي إلى بعضها في «المقاصد» -الموضع السابق- ثم قال: «وبعضها يقوي بعضاً». وقال الألباني في «الصحيحة» (١٧٧٧): «وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه حسن على أقل الدرجات». وحسنه في «صحيح الجامع» (٢٨٣٨). والله أعلم.

(١) في الأصل: «تيبسوا»، والمثبت من بقية النسخ ومن «ديوان جرير». وأورده هكذا أيضاً ابن منظور كما في «ترتيب اللسان» مادة ثرا (٤٨٠/١)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» -تقدم-. وانظر: الهامش الآتي.

(٢) البيت لجرير. ينظر: ديوانه (ص٢١٣).

وشطره الأول أصله مَثَل يقول: «لا توبس -ويروى لا تيبس- الثرى بيني وبينك» أي لا تقطع الود الذي بيننا، وأصل الثرى: النَّدى.

وهو مثل يضرب في تخويف الرجل صاحبه بالهجر. ينظر: جمهرة الأمثال (٤٠٦/٢)، مجمع الأمثال (٢٢٩/٢).

(٣) «يريد» ليست في (س).

(٤) من قوله: «بلوا أرحامكم» إلى هنا في «الغريبين» للهروي مادة بلل (٢١٣/١) وفي «غريب الحديث» لابن الجوزي (٨٦/١).

وقال ابن الأثير في «النهاية» (١٥٢/١): «بُلُّوا أرحامكم: أي ندوها بصلتها، وهم يطلقون النداوة على الصلة، كما يطلقون اليبس على القطيعة؛ لأنهم لما رأوا بعض الأشياء يتصل ويختلط بالنداوة، ويحصل بينهما التجافي والتفرق باليبس، استعاروا البلل لمعنى الوصل، واليبس لمعنى القطيعة».

و«بَلال» يُروى بفتح الباء على المصدر، وبكسرها، فتكون جمع (بَلَل) مثل (جَمَل) و(جِمَال)[١]، شبه قطيعة الرحم بالحرارة، تُطْفَأ بالماء، وتَنْدَى بالصِّلة[٢].

---

(١) قال النووي في «المنهاج» (٣/٨٠): «ضبطناه بفتح الباء الثانية، وكسرها، وهما وجهان مشهوران ذكرهما جماعات من العلماء، قال القاضي عياض: رويناه بالكسر، قال عياض: ورأيت للخطابي أنه بالفتح، وقال صاحب المطالع: رويناه بكسرالباء وفتحها من بَلَّه يَبُلُّه، والبلال: الماء».اهـ.

وكلام عياض في «إكمال المعلم» (١/٥٩٢-٥٩٣)، وكلام الخطابي في «إصلاح غلط المحدثين» (ص٧٢). وفي «فتح الباري» (١٠/٤٣٦): «قال ابن التين: هو بالفتح للأكثر، ولبعضهم بالكسر». قال ابن حجر: «قلت: بالكسر أوجه، فإنه من البِلال جمع بلل مثل جَمَل وجِمَال».اهـ.

(٢) هذا الكلام بنحوه في «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/٢٠٧).

وقال الطيبي في «شرح المشكاة» (١٠/٣١٥٧): شبه الرحم بأرض إذا بُلَّت بالماء حق بِلالها أثمرت ويُرى في ثمرها أثر النضارة، وإذا تركت يبست وأجدبت، فلم تثمر إلا العداوة والقطيعة».

٤٠- ومنه حديث المغيره بن شعبة رضي الله عنه عن النبيﷺ: «إن الله حرم عليكم عقوقَ الأمهات، ووَأْدَ البنات، ومَنَعَ وهاتِ[1]...» الحديث[2].

عبّر بالكلمتين «منع وهات» عن البخل والمسألة، أي كره أن يمنع الرجل ما عنده، ويسأل

---

(١) في (أ) بعد قوله «وهات» زيادة «وكره».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٤٩/٣ ح٣٨٢١) وتمامه: «وكره لكم قيلَ وقالَ، وكثرةَ السؤال، وإضاعةَ المال».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في عدة مواضع:

- في الزكاة، باب قول الله عز وجل: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة:٢٧٣]... (ص٢٩٤ ح١٤٧٧) مقتصراً على جزئه الأخير.

- وفي الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال (ص٤٧٥ ح٢٤٠٨) بلفظه.

- وفي الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر (ص١٢٧٣ ح٥٩٧٥) بلفظه، إلا أنه قال: «ومنعاً» بالتنوين، وقدمها على «وأد البنات».

- وفي الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال (ص١٣٦٧ ح٦٤٧٣) بنحوه مع تقديم وتأخير، وفيه زيادة في أوله.

- وفي الاعتصام، باب ما يكره من كثرة السؤال... (ص١٥٢٨ ح٧٢٩٢) كسابقه.

وأخرجه مسلم في الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة... (١٣٤١/٣ ح١٢:٥٩٣) بلفظه مع اختلاف يسير.

وبرقم (١٣:٥٩٣) مقتصراً على جزئه الأخير.

وبرقم (١٤:٥٩٣) بلفظ: «إن الله حرم ثلاثاً ونهى عن ثلاث: حرم عقوق الوالد، ووأد البنات، ولا وهات. ونهى عن ثلاث: قيل وقال..» الحديث.

ما عند غيره[١].

و«منع» يروى على بناء الماضي، وعلى بناء المصدر[٢].

و«قيل وقال» يحتمل أن يكونا على بناء الماضي[٣]. ويحتمل أن يكونا مصدرين، يقال: قلت قولاً وقيلاً وقالاً[٤].

وقد أتى[٥] بالمصدرين إما لإرادة[٦] التأكيد، وإما للدلالة على كراهة المقاولة[٧] والمنازعة

---

(١) قال الخطابي في «أعلام الحديث» (١٢٠٤/٢): «يريد منع الواجب عليك من الحقوق، وأخذ مالا يحل لك من أموال الناس». وينظر أيضاً: إكمال المعلم (٥٧١/٥)، المفهم (١٦٦/٥)، عمدة القاري (٢٤٧/١٢).

(٢) كلاهما رواية في «صحيح البخاري». ينظر: عمدة القاري (٢٤٧/١٢)، إرشاد الساري (٢٢٩/٤)، فتح القدير (١٥٥١/٣).

(٣) رجحه ابن دقيق العيد وقال: «لو كانا اسمين بمعنى واحد كالقول لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة». ينظر: فتح الباري (٤٢١/١٠).

(٤) جزم الجوهري في «الصحاح» مادة قول (١٨٠٦/٥) بأنهما اسمان، قال ابن حجر -الموضع السابق- «وأشار إلى الدليل على ذلك بدخول الألف واللام عليهما».

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٢٧٢/٩): «قال في «المصابيح»: وعلى أنهما اسمان فالفتح للحكاية؛ بل ولا يسوغ ادعاء فعليتهما في هذا التركيب البتة عند المحققين، وكيف وحرف الجر الذي هو من خصائص الأسماء قد دخل عليهما، وإنما يجوز فعليتهما في مثل هذا ابن مالك، ولم يتابعه عليه أحد من الحذاق».اهـ. وينظر: (٦٥/٣) و(٣١٠/١٠).

أقول: يشير إلى رواية البخاري «وكان ينهى عن قيل وقال» أخرجها في الرقاق والاعتصام.

ولمزيد من البحث ينظر: إكمال المعلم (٥٦٩/٥)، مشارق الأنوار (٢٤٠/٢)، المفهم (١٦٣/٥)، الكواكب الدراري (٢٢/٨)، فتح الباري (٤٢١/١٠)، عمدة القاري (٢٤٨/١٢) و(٨٧/٢٢).

(٥) في (أ): «أوتي».

(٦) في الأصل و(س) و(أ): «إرادة» والمثبت من (ب).

(٧) في الأصل: «المقالة» والمثبت من بقية النسخ، وهو أولى لأنه من باب المفاعلة.

في[1] القول، وأقل ما[2] يوجد ذلك بين الاثنين.

وإذا كانا على بناء الماضي ففيهما أيضاً تنبيه على ترك الخوض في اقتصاص أخبار الناس، وتتبع أحوالهم، وحكاية أقوالهم[3].

و«كثرة السؤال» يحتمل أن يكون كثرة[4] السؤال عن أحوال الناس[5].

ويحتمل أن يكون عن المسائل؛ فإنه يفضي به إلى مالا يعنيه[6].

---

(١) في (س): «على».

(٢) في (ب): «وقلما» مكان «وأقل ما».

(٣) نقل ابن حجر في الموضع السابق عن المحب الطبري أن النهي عنه -على هذا الوجه الثاني- إما للزجر عن الاستكثار منه، وإما لشيء مخصوص منه وهو ما يكرهه المحكي عنه.

وقال الخطابي في «أعلام الحديث» (٢/٨٠٦): «وهو من باب التجسس المنهي عنه».

وذكر المحب الطبري والخطابي وغيرهما وجهاً ثالثاً وهو: أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين؛ فيقول: قيل فيه كذا، وقال فلان كذا. ومحل كراهة ذلك أن يكثر منه بحيث لا يُؤمن مع الإكثار من الزلل، وهو مخصوص بمن ينقل ذلك من غير تثبت، ولكن يقلد من سمعه ولا يحتاط له.

(٤) في (أ): «لكثر».

(٥) ذكره عياض والقرطبي وغيرهما، وضعفه النووي. قال: «لأنه قد عرف هذا من النهي عن: قيل وقال». ينظر: إكمال المعلم، المفهم، فتح الباري -المواضع السابقة-، المنهاج (١١/٢٥٣).

وحكى النووي وابن حجر وجهاً قريباً من ذلك، وهو: كثرة سؤال إنسان بعينه عن تفاصيل حاله، فإن ذلك مما يكرهه المسؤول غالباً ويوقعه في الحرج؛ إما بكشف مالا يريد كشفه، أو بالكذب والتعريض لستر ذلك عنه، وإن أهمل جوابه لحقه الجفاء وسوء الأدب.

(٦) يريد التكلف في السؤال عن المشكلات والمعضلات، أو عما لا حاجة للسؤال عنه. قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥/٥٦٩): «وقد كان السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكلف، وقال مالك في هذا الحديث: لا أدري أهو ما أنهاكم عنه من كثرة المسائل، فقد كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها، أو هو مسألة الناس أموالهم؟!».اهـ.

وقد أفاض الخطابي في «أعلام الحديث» (٢/٨٠٦) في تأويل هذه العبارة من الحديث، وبيان حكم المسائل.

=

ولا أرى حمله على سؤال المال[١]؛ فإن ذلك مكروه وإن لم يبلغ حد الكثرة[٢].

وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/٢٣٥)، التمهيد لابن عبدالبر (٢١/٢٨٩)، المفهم (٥/١٦٤)، فتح الباري (١٠/٤٢١-٤٢٢).

(١) وكذلك قال المناوي في «فيض القدير» (٣/١٥٥٢).

(٢) حكى هذا الوجه -أعني حمله على سؤال المال- عددٌ ممن تقدم كالخطابي وأبي عبيد وابن عبدالبر وعياض وغيرهم. وقال القرطبي في «المفهم» بعد أن ذكر هذه الأوجه الثلاثة: «والوجه حمل الحديث على عمومه، فيتناول جميع تلك الوجوه كلها». وممن رجح حمله على العموم: ابن حجر في «الفتح» (٣/٤٠١) و(١٠/٤٢١)، والقسطلاني في «الإرشاد» (٣/٦٥).

٤١- ومنه حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من أبر البر صلةَ الرجل أهلَ وُدِّ[١] أبيه، بعد أن يُوَلِّي»[٢].

الكلمة الأخيرة من الحديث يتخبط الناس فيها، والذي أعرفه هو أن الفعل مسند إلى أبيه، أي بعد أن يغيب أبوه، أو يموت. مِن وَلَّى يُوَلِّي[٣].

يدل على ذلك قوله ﷺ في حديث أبي أُسَيْد الساعدي[٤] رضي الله عنه: «وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وصلة الرحم التي[٥] لا توصل إلا بهما، وإكرام صديقهما»[٦].

---

(١) بضم الواو من المودة والمراد أصحاب أبيه وأصدقاءه. ينظر: إكمال المعلم (١٦/٨)، المنهاج (٣٤٤/١٦)، جامع الأصول (٥٤/٢).

(٢) الحديث في المصابيح (٣٥٠/٣ ح٣٨٢٣).

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة، باب فضل صلة أصدقاء الأب والأم ونحوهما (١٩٧٩/٤ ح٢٥٥٢) بلفظه وفيه قصة.

(٣) ينظر: مشارق الأنوار (٣٦١/٢)، جامع الأصول (٥٤/٢)، شرح المشكاة للطيبي (٣١٥٩/١٠).

(٤) أبو أُسَيْد (بالتصغير) هو مالك بن ربيعة بن البَدَن الساعدي، مشهور بكنيته. صحابي جليل، شهد بدراً وما بعدها. ومات سنة ثلاثين وقيل بعدها، حتى قال المدائني: مات سنة ستين، قال: وهو آخر من مات من البدريين.

ينظر: أسد الغابة (٤٥٩٣، ٥٦٨٧)، الإصابة (٧٦٤٤)، التقريب (٦٤٣٦).

(٥) في الأصل: «الذي» والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق للأصول المخرج منها.

(٦) أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم من حديث أبي أُسيد الساعدي رضي الله عنه.

أخرجه أبو داود واللفظ له في الأدب، باب في بر الوالدين (٣٣٦/٤ ح ٥١٤٢) حدثنا إبراهيم ابن مهدي، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء.

وابن ماجه في الأدب، باب صِلْ من كان أبوك يَصِل (١٢٠٨/٢ ح ٣٦٦٤) حدثنا علي بن محمد.

=

أربعتهم عن عبدالله بن إدريس، عن عبدالرحمن بن سليمان، عن أَسِيْد بن علي بن عبيد مولى بني ساعدة، عن أبيه، عن أبي أُسَيْد مالك بن ربيعة الساعدي قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذْ جاءه رجل من بني سلمة فقال: يا رسول الله، هل بقي عليَّ من بر أبوي شيء أبرهما به بعد موتهما ؟ قال: «نعم؛ الصلاة عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما...» وذكر الحديث.

وأخرجه الإمام أحمد (٤٥٧/٢٥ ح١٦٠٥٩) عن يونس بن محمد.

والبخاري في «الأدب المفرد» في باب بر الوالدين بعد موتهما (ص٢٤ ح٣٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٦٧/١٩ ح٥٩٢)، والحاكم في «مستدركه» في البر والصلة (١٥٤/٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة: أسيد بن علي بن عبيد (٢٤٣/٣) عن أبي نعيم الفضل بن دكين.

والروياني في «مسنده» (٤٣٧/٣ ح١٤٦٠)، والطبراني في «الكبير» – الموضع السابق –، والمزي في «تهذيب الكمال» – الموضع السابق – من طريق يحيى بن عبدالحميد الحِمّاني.

وابن حبان كما في «الإحسان» في البر والإحسان، باب حق الوالدين (١٦٢/٢ ح٤١٨) من طريق عبدالله بن المبارك.

والطبراني في «الأوسط» (٦٥/٨ ح٧٩٧٦)، و«الكبير» – الموضع السابق –، والمزي في «تهذيب الكمال» – الموضع السابق –، وفي ترجمة: علي بن عبيدالله الأنصاري (٥٦/٢١) من طريق محمد بن عبدالوهاب الحارثي.

والحاكم – الموضع السابق – من طريق عبدان.

والبيهقي في «سننه» في الجنائز، باب الولي يبر قريبه بعد موته بالصلاة عليه والاستغفار له (٢٨/٤)، وفي كتابه «الآداب» في باب بر الوالدين (ص٣٢ ح٤) من طريق شبابة بن سوَّار.

سبعتهم عن عبدالرحمن بن سليمان، به، بنحوه، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وذكره العراقي في «تخريجه للإحياء»، وقال: «رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن». ينظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٧٩٨/٢).

دراسة إسناد أحمد:

١– يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد الحافظ المؤدب. ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٣٣٠).

=

٢- **عبدالرحمن بن سليمان** بن عبدالله بن حنظلة الأنصاري الأوسي، أبو سليمان المدني، المعروف بابن الغَسيل، من صغار التابعين، مات سنة (١٧١هـ).

روى عن أُسيد بن علي بن عُبيد، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهما.

وعنه وكيع بن الجراح، وأبو عامر العقدي وغيرهما.

قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي والدارقطني: «ثقة». وعن ابن معين والنسائي: «ليس به بأس». وعن ابن معين أيضاً: «صويلح».

وعن النسائي والأزدي: «ليس بالقوي».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم ذكره في «المجروحين» وقال: «كان ممن يخطئ ويهم كثيراً على صدقٍ فيه، والذي أميل إليه فيه ترك ما خالف الثقات من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات من الآثار، وقد مرَّض الشيخان القول فيه: أحمد ويحيى !».

أقول: الأكثرون على توثيقه، وقد احتج به البخاري ومسلم.

ووثقه الذهبي في «ديوان الضعفاء»، وقال في «الكاشف» و«من تكلم فيه وهو موثق»: «صدوق».

وقال ابن حجر في «هدي الساري» -عقب نقله لأقوال المضعفين-: «وتضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه».

أقول: وهو أيضاً من التليين اليسير. على أن النسائي -وهو من المتشددين- جاء عنه توثيقه أيضاً، والأزدي غير معتبر.

والحاصل: أن الأقوال في تليينه، لا تقف أمام الأقوال في توثيقه، وقد احتج به الشيخان، فهو ثقة - إن شاء الله -. والله أعلم.

تاريخ الدوري عن ابن معين (٣٤٩/٢)، ضعفاء العقيلي (٩٣٠)، الجرح والتعديل (٢٣٩/٥)، ثقات ابن حبان (٨٥/٥)، المجروحين له (٥٧/٢)، الكامل لابن عدي (١١١٠)، ثقات ابن شاهين (٧٥٦)، تهذيب الكمال (٣٨٤٠)، ميزان الاعتدال (٤٨٨٨)، سير أعلام النبلاء (٣٢٣/٧)، الديوان (٢٤٥٤)، الكاشف (٣٢١٣)، من تكلم فيه وهو موثق (٢١٠)، تهذيب التهذيب (١٧٣/٦)، التقريب (٣٨٨٧)، هدي الساري (ص٤٣٨).

٣- **أَسِيْد** (بفتح الهمزة) ابن علي بن عُبَيْد الساعدي الأنصاري، مولى أبي أُسَيْد (بالضم)، وقيل: إنه من ولده، والأول أكثر. قال ابن حجر: «من الخامسة».

روى عن أبيه علي بن عبيد.

=

وعنه عبدالرحمن بن الغسيل، وموسى بن يعقوب الزَّمْعي.

ذكره ابن حبان في «الثقات» وصحح هو والحاكم حديثه، وهذا تعديل فعلي منهما.

وقال ابن حجر: «صدوق».

أقول: قد ارتفعت جهالة عينه، ووثقه ابن حبان، وانضم إلى ذلك التعديل الفعلي من ابن حبان والحاكم، وكذلك الذهبيُّ وافق الحاكمَ على تصحيحه، وحسن حديثه أيضاً العراقي في «تخريجه للإحياء»، وختمهم ابن حجر بقوله: «صدوق»؛ فهو حسن الحديث -إن شاء الله- والله أعلم.

التاريخ الكبير (٢/١١، ١٣)، الجرح والتعديل (٢/٣١٦)، ثقات ابن حبان (٤/٤١) و(٦/٧٢)، الإكمال لابن ماكولا (١/٥٧)، تهذيب الكمال (٥١٥)، الكاشف (٤٣٢)، تهذيب التهذيب (١/٣٠٢)، التقريب (٥١٥).

٤- **أبوه:** علي بن عبيد الأنصاري، المدني، مولى أبي أُسَيْد الساعدي. من الخامسة.

روى عن مولاه أبي أُسيد الساعدي.

وعنه ابنه أسيد بن علي بن عبيد.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف»، وفي «الكاشف»: «وُثِّق».

وقال ابن حجر: «مقبول».

التاريخ الكبير (٦/٢٨٦)، الجرح والتعديل (٦/١٩٥)، ثقات ابن حبان (٥/١٦٦)، تهذيب الكمال (٤١٠٤)، ميزان الاعتدال (٥٨٩٣)، الكاشف (٣٩٤٣)، تهذيب التهذيب (٧/٣١٧)، التقريب (٤٧٦٧).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد؛ من أجل علي بن عبيد، قال فيه الحافظ: «مقبول». أي حيث يتابع، وإلا فلين الحديث، و لم أقف له على متابع. والله أعلم.

٤٢- ومنه حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحبَّ أن يُبْسَط له في رزقه، ويُنْسَأ له في أثره...» الحديث[١].

في أثره: أي في أجله. وسُمِّي الأجل أثراً؛ لأنه يتبع العمر.

قال كعب[٢] بن زهير[٣]:

يسعى الفتى لأمور ليس يدركها ... والنفس واحــدة والهَــمُّ منتشر

والمرء ما عـــاش ممدود له أملٌ ... لاينتهي العمر حتى ينتهي[٤] الأثر[٥]

ويروى: «لاتنتهي العين[٦]»[٧] وهو أشبه.

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٥٠ ح٣٨٢٤) وتمامه: «...فليصل رحمه».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في البيوع، باب من أحب البسط في الرزق (ص٤٠٨ ح٢٠٦٧)، وفي الأدب، باب من بسط له في الرزق لصلة الرحم (ص١٢٧٥ ح٥٩٨٦).

ومسلم في البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها (٤/١٩٨٢ ح٢٥٥٧).

(٢) «كعب» ليست في (س).

(٣) ديوانه مع شرحه لأبي سعيد السكري (ص٢٢٩).

(٤) من قوله: «العمر» إلى هنا ساقطة من (س).

(٥) ما ذكره المؤلف في تفسير الأثر إلى هنا بنصه في «الغريبين» مادة أثر (١/٤٦).

وينظر: غريب الحديث للخطابي (١/٣٤٠)، معالم السنن له (٢/٢٦١)، غريب الحديث لابن الجوزي مادة أثر (١/١٠)، النهاية (١/٢٧) وزاد: «وأصله من أثر مشيه في الأرض، فإن من مات لا يبقى له أثر، ولا يُرى لأقدامه في الأرض أثر».

(٦) في (أ): «الفتى».

(٧) البيت بهذه الرواية ورد في «ديوانه»، وذكره بها أيضاً الخطابي في «كتابيه» السابقين، وكثير من كتب اللغة والأدب التي روت عنه هذا البيت.

/وقيل: يجوز أن يكون المعنى: أن الله يبقي أثر واصل الرحم في الدنيا طويلاً فلا يضمحل [١٩٧/أ] سريعاً[١].

---

(١) هذا القول بنصه في «الفائق» (١/٢٣).

وحكاه عياض في «إكمال المعلم» (٨/٢١) وغيرُه، وضعفه النووي في «المنهاج» (١٦/٣٥٠)، وعقب الطيبي على النووي فقال: «كأن هذا الوجه أظهر؛ فإن أثر الشيء هو حصول ما يدل على وجوده، «فمعنى يؤخر في أثره» أي يؤخر ذكره الجميل بعد موته، أو يجري له ثواب عمله الصالح بعد موته. قال الله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ [يس:١٢]...» ينظر: شرح المشكاة للطيبي (١٠/٣١٦٠).

أقول: قد اختلفت آراء أهل العلم في تأويل هذا الحديث؛ وهل التأخير في الأجل على حقيقته، كما رجح الطحاوي وعياض وابن تيمية، أو هو كناية عن البركة في العمر، كما رجح النووي وابن حجر، وجعل ابن حجر الذكر الحسن للواصل من آثار البركة في العمر التي سببها التوفيق للطاعة وعمارة الأوقات بما ينفع في الآخرة، ومن ذلك العلم الذي ينتفع به من بعده والصدقة الجارية عليه والخلف الصالح. قال: «وهذا الوجه أليق بلفظ حديث الباب فإن الأثر مايتبع الشيء، فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور».

وبسط هذه المسألة -بالإضافة إلى ماتقدم- في: فتح الباري (٤/٣٥٣) و(١٠/٤٣٠)، عمدة القاري (١١/١٨١)، مشكل الآثار (٨/٧٨-٨٢)، المفهم (٦/٥٢٨)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/٤٨٨-٤٩٢) مرقاة المفاتيح (٨/٦٥٥-٦٥٦).

وتراجع كتب التفسير كتفسير القرطبي وابن كثير وغيرهما عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ۝٣٩﴾ [الرعد:٣٩] وقوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١].

وسيأتي المؤلف على هذه المسألة أيضاً عند شرحه لحديث: «لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر...» الحديث، ورقمه (٤٦).

٤٣- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلق الله الخلق، فلما فرغ...» الحديث(١).

فرغ: أي قضاه وأتمه أو نحو ذلك مما يشهد بأنه من مجاز القول، فإنه تعالى(٢) أن(٣) يشغله شأن عن شأن، أو يطلق عليه الفراغ الذي هو ضد الشغل(٤).

وفيه «فأَخَذَت بحَقْوَي(٥) الرحمن» معناه فاستجارت بكنفي رحمته.

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٥٠ ح٣٨٢٥) ولفظه: «خلق الله الخلق، فلما فرغ منه قامت الرحم فأخذت بحَقْوَي الرحمن، فقال: مه؟. قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: ألا ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى يارب، قال: فذاك لك».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في التفسير، في تفسير سورة محمد ﷺ، باب: ﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ۝٢٢﴾ (ص١٠٣٥ ح٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢)، وفي الأدب، باب من وصل وصله الله (ص١٢٧٥ ح٥٩٨٧)، وفي التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح:١٥] (ص١٥٧٣ ح٧٥٠٢).

ومسلم في البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها (٤/١٩٨٠ ح٢٥٥٤).

(٢) في (س) و(أ): «سبحانه وتعالى»، وفي (ب): «سبحانه تعالى».

(٣) في (س): «لن».

(٤) ينظر: المفهم (٦/٥٢٤)، فتح الباري (٨/٤٤٤)، إرشاد القسطلاني (٩/١٢).

(٥) بفتح الحاء المهملة وسكون القاف، مثنى (حَقْو)، قال القسطلاني: «وفي اليونينية: بكسر الحاء، وكذا في الفرع مصلحة وكشط فوقها». وهي بالتثنية رواية الطبري، وفي رواية ابن السكن: «فأخذت بحقو الرحمن». ينظر: مشارق الأنوار (١/٢٦٣)، الكواكب الدراري (١٨/٩٢)، فتح الباري (٨/٤٤٤)، إرشاد الساري (٧/٣٤٢).

والأصل في الحَقْو: معقد الإزار[١].

ولما كان من شأن المستجير أن يستمسك بحقوي المستجار به، وهما جانباه الأيمن والأيسر، استعير الأخذ بالحقو في اللياذ بالشيء[٢].

تقول العرب: عذت بحقو فلان، أي استجرت به واعتصمت[٣].

وفيه: «فقال: مه» يقال: «مه»[٤]: أي ما[٥] تقول؟ على الزجر أو الاستفهام. وهنا[٦] إن كان على الزجر فبيّن.

---

(١) يعني موضع عقده من الجسم وهو الخَصْر. ينظر: معجم مقاييس اللغة مادة حقو (٨٨/٢)، مشارق الأنوار (٢٦٣/١)، الفائق (٢٩٨/١).

(٢) قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٠٩/٢) «سألت أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ: «الرحم شجنة من الرحمن، وأنها آخذة بحقو الرحمن» فقال: قال الزهري: على رسول الله ﷺ البلاغ ومنا التسليم، قال: أمروا حديث رسول الله ﷺ على ما جاء. وحدثت عن معتمر بن سليمان، عن أبيه أنه قال: كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم. وقال الهيثم بن خارجة: سمعت الوليد بن مسلم يقول: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن، فقال: أمروها كما جاءت بلا كيف».اهـ.

وأورد هذا الحديث ابن بطة كما في «المختار من الإبانة» (٢٧١) في باب: «جامع من أحاديث الصفات رواها الأئمة والشيوخ الثقات، الإيمان بها من تمام السنة وكمال الديانة، لا ينكرها إلا جهمي خبيث».

وقال أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» مادة حجز (٤٠٥/١): «إجراؤه على ظاهره أولى».

وانظر «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» للشيخ عبدالله الغنيمان (٣٨٣/٢) فقد نقل عن جماعة من العلماء قولهم بأن هذا الحديث من جملة أحاديث الصفات يجب أن يمر كما جاء.

(٣) ينظر: النهاية لابن الأثير مادة حقا (٤٠٠/١).

(٤) «يقال: مه» ليست في (س) و(أ).

(٥) في الأصل: «لا» والمثبت من بقية النسخ.

(٦) في النسخ الأخرى: «وههنا».

وإن كان على الاستفهام فالمراد منه الأمر بإظهار الحاجة، دون الاستعلام[1]، فإن الله تعالى يعلم السر وأخفى.

وقيل: هو في الحقيقة ضرب مثل واستعارة؛ إذ الرحم معنى، وهو اتصال القربى بين أهل النسب[2].

---

(١) يعني أنه يريد منها أن تذكر حاجتها لا أنه يستعلمها عن حاجتها.

(٢) ومن أجل ذلك قالوا يستحيل في حقها القيام والكلام. كما ذكر ذلك القاضي عياض والقرطبي والنووي وغيرهم. ينظر: إكمال المعلم (١٩/٨)، المفهم (٥٢٤/٦)، المنهاج (٣٤٧/١٦).

أقول: وهذا من التأويل الذي لا ضرورة له. قال ابن أبي جمرة في الكلام على قوله: «قامت الرحم فقالت»: يحتمل أن يكون بلسان الحال، ويحتمل أن يكون بلسان القال. قولان مشهوران، والثاني أرجح. وعلى الثاني: فهل تتكلم كما هي، أو يخلق الله لها عند كلامها حياة وعقلاً؟ قولان أيضاً مشهوران، والأول أرجح لصلاحية القدرة العامة لذلك، ولما في الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التي لا يحصرها شيء. اهـ. ينظر: فتح الباري (٤٣١/١٠)، إرشاد الساري (١٢/٩).

٤٤- ومنه حديث عبدالرحمن بن عوف[١] رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الرَّحم[٢] شِجْنَة من الرحمن»[٣].

الشِّجْنَة (بالكسر): عروق الشجر المشتبكة. وكذلك الشَّجْنَة (بالفتح)[٤].

والشَّجْن (بالتسكين): واحد شجون الأودية، وهي طرقها[٥]. يقال[٦]: «الحديث[٧] ذو شجون[٨]» أي يدخل بعضها[٩] في بعض[١٠].

---

(١) هذا سهوٌ من المؤلف -رحمه الله-، فإن هذا الحديث بهذا اللفظ لأبي هريرة، وأما حديث عبدالرحمن ابن عوف فقد ذكره البغوي في «المصابيح» (٣٨٣٦) في قسم الحسان، وسيشير إليه المؤلف قريباً، ويأتي هناك سياق لفظه وتخريجه.

(٢) «الرحم» سقطت من (س).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٥١ ح٣٨٢٦) بلفظ: «الرحم شجنة من الرحمن، قال الله تعالى: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته».

تخريجه:

أخرجه البخاري في الأدب، باب من وصل وصله الله (ص١٢٧٥ ح٥٩٨٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) وجاء أيضاً بضم الشين فهي مثلثة. ينظر: مشارق الأنوار (٢/٣٠٥)، ترتيب اللسان مادة شجن (٤/٢٢٠٢)، الدرر المبثثة في الغرر المثلثة للفيروزآبادي (ص٨٣)، فتح الباري (١٠/٤٣٢).

(٥) في الأصل و(أ): «طريقها»، والمثبت من (س) و(ب) وهو كذلك في «الصحاح».

(٦) في (ب) و(أ): «ويقال».

(٧) في الأصل و(أ): «في الحديث» والمثبت من (س) و(ب) وهو كذلك في «الصحاح».

(٨) هذا مثل يضرب في الحديث يجر بعضه بعضاً. وقيل: يضرب مثلاً للرجل يكون في أمر فيأتي أمر آخر فيشتغل به عنه. وأول من قال به: ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر. ينظر: جمهرة الأمثال (١/٣٧٧)، مجمع الأمثال (١/١٩٧).

(٩) هكذا في جميع النسخ. وفي «الصحاح»: «بعضه».

(١٠) كلام المؤلف في بيان معنى (الشجنة) نقله عن الجوهري في «الصحاح» مادة شجن (٥/٢١٤٣) بنصه، لكنه في «الصحاح» مفرقاً.

قال أصحاب الغريب في معناه: أي قرابة مشتبكة كاشتباك العروق[1].

وعلى هذا فكأنهم يريدون أنها موهوبة من الرحمن، أو مجعولة كذلك. وهذا المعنى صحيح، فإن كل الأشياء من الله خلقاً وإيجاداً[2]، ولكنه ليس بمعنى الحديث[3].

وإنما المراد: «من الرحمن» أي من هذا الاسم[4]. يدلُّك عليه حديثه[5] الآخر: «شققت لها من اسمي»[6]، وفي الحديث: «إن لله تعالى مئة رحمة أنزل منها واحدة بين الجن والإنس والبهائم

---

(١) هذا التفسير بنصه في «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/١٢٩)، ومشارق الأنوار (٢/٣٠٥)، والنهاية مادة شجن (٢/٤٠٠).

وقال الخطابي: «معنى الشجنة: الوصْلة، وأصلها الغصن من أغصان الشجر». أعلام الحديث (٣/٢١٦٦).

(٢) في (أ) تقدمت الهمزة على الواو سهواً من «وإيجاداً».

(٣) في (س) و(ب): «للحديث».

(٤) وكذلك قال الكرماني في «الكواكب الدراري» (٢١/١٥٨)، وابن حجر في «الفتح» (١٠/٤٣٢).

(٥) الضمير يعود على عبدالرحمن بن عوف. وقد بنى المؤلف في عود الضمير على أن الحديث السابق لعبدالرحمن، وقد بينت قريباً أنه ليس له، وإنما هو لأبي هريرة، وأما هذا الحديث فهو لعبدالرحمن بن عوف كما ذكر المؤلف.

(٦) هذا جزء من حديث عبدالرحمن بن عوف، ولفظه بتمامه: قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله: أنا الله وأنا الرحمن، خلقت الرحم، وشققت لها من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها بتته».

ومدار أكثر أسانيده على الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي الرداد الليثي، عن عبدالرحمن بن عوف، وقد اختلف عليه:

فرواه بعضهم عنه هكذ بإثبات الواسطة بين أبي سلمة وأبيه عبدالرحمن بن عوف.

ورواه بعضهم عنه بحذفها، وإليك بيان ذلك:

الوجه الأول: (الزهري عن أبي سلمة، عن أبي الرداد، عن عبدالرحمن بن عوف)

وقد رواه هكذا عن الزهري:

=

١- معمر بن راشد الصنعاني.

أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» في الجامع، باب صلة الرحم (١١/١٧١ ح٢٠٢٣٤) عن معمر، به. ومن طريق عبدالرزاق:

أخرجه أبو داود في الزكاة، باب في صلة الرحم (٢/١٣٣ ح١٦٩٥)، وابن حبان في «الثقات» (٤/٢٤١) عن محمد بن المتوكل العسقلاني.

وأحمد (٣/٢١٢ ح١٦٨٠).

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/٢٧٦ ح٢٦١)، والبيهقي في «سننه» في الصدقات، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته... (٧/٢٦) عن أحمد بن منصور الرمادي.

والحاكم في «المستدرك» في البر والصلة (٤/١٥٧)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٣/٩٢ ح٨٩٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٩/١٧٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم.

والبيهقي عن أحمد بن يوسف السلمي.

خمستهم عن عبدالرزاق. وصححه الحاكم من هذا الطريق ومن جميع الطرق التي أخرجها والتي سيأتي تخريجها، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الحسين المروزي في «البر والصلة» (ص٥٧ ح١١٢)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص٧١ ح٢٠٤)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في البر والصلة، باب صلة الرحم وقطعها (٢/١٨٦ ح ٤٤٣) عن عبدالله بن المبارك، عن معمر، به.

وأخرجه البزار في «مسنده» (٣/٢٠٨ ح٩٩٣) عن محمد بن المثنى، عن المغيرة بن سلمة.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٦١)، وفي «مساوئ الأخلاق» (ص١٢٦ ح٢٦٥) عن أحمد ابن إسحاق الوزان، عن سهل بن بكار.

كلاهما عن وهيب بن خالد، عن معمر، به.

أقول: وفي بعض الطرق إلى معمر قال: عن (رداد الليثي) مكان (أبي الرداد)، وهو خلاف على معمر تأتي الإشارة إليه لاحقاً -إن شاء الله-.

٢- شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه أحمد (٣/٢١٣ ح١٦٨١) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٨٩٦)-، والحاكم (٤/١٥٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٢١٦ ح٧٩٤١) عن بشر بن شعيب بن أبي حمزة.

=

والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢٧٢/١ ح٢٣٩)، والحاكم -الموضع السابق- عن عبدالكريم بن الهيثم، حدثنا أبو اليمان.

كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة، به.

وعند الشاشي: «أن الليثي أخبره» مكان: «أن أبا الرداد الليثي أخبره». وقد ذكر المزي في «تحفة الأشراف» (٢١٤/٧) أن علي بن محمد بن عيسى الجكاني رواه عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي مالك الليثي.

وأشار الدارقطني في «العلل» (٢٦٣/٤) إلى هذا الاختلاف، لكنه نسبه إلى أبي اليمان.

أقول: وسواء كان الاختلاف من أبي اليمان أو من ممن دونه فهو وهم لم يتابع عليه.

فالصواب: (أبو الرداد الليثي)، ويمكن أن يجمع بينهما بأن يكون لأبي الرداد كنية أخرى وهي (أبو مالك الليثي)، فقد نقل الدولابي في «الكنى» (١٠/١) عن علي بن المديني أنه قال: «رداد الليثي كنيته أبو مالك». وكذلك نقل عبدالله بن أحمد عن أبيه كما في «العلل» (١٤٤/٣). وينظر: المقتنى (٦٠/٢).

٣- محمد بن أبي عتيق.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» باب فضل صلة الرحم (ص٣٠ ح٥٣)، والطبراني في «الأوسط» (٣٧/٥ ح٤٦٠٦)، والحاكم (١٥٨/٤) عن إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني أخي أبوبكر، عن سليمان بن بلال، عن محمد بن أبي عتيق، به. وقال الطبراني: «لم يروه عن ابن أبي عتيق إلا سليمان بن بلال، تفرد به أبوبكر بن أبي أويس».

٤- عبيدالله بن أبي زياد.

أخرجه الحسين المروزي في «البر والصلة» (١١٣) حدثنا حجاج بن أبي منيع الرصافي، قال: حدثنا جدي عبيدالله بن أبي زياد، به.

٥- معاوية بن يحيى الصدفي.

أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» رقم الحديث (٢٦٢/ب) حدثنا أحمد بن منصور الرمادي، ثنا عبدالله بن صالح، ثنا الهقل بن زياد، عن الصدفي، به.

وأشار إلى هذه المتابعة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥٢١/٣)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٧٠٣/٢).

=

الوجه الثاني: (الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالرحمن بن عوف).

وقد رواه هكذا عن الزهري:

١- سفيان بن عيينة.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب ما قالوا في البر وصلة الرحم (٢١٨/٥ ح٢٥٣٧٨) -وعنه أبو داود (١٦٩٤)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب ثواب صلة الرحم وإثم من قطعها (٢٢/١٣ ح٣٤٣٢)- وقرن أبو داود معه: مسدد.

وأخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم (١٦٤/٦ ح١٩٠٨) عن ابن أبي عمر، وسعيد بن عبدالرحمن المخزومي.

والحميدي في «مسنده» (٣٥/١ ح٦٥) -ومن طريقه الحاكم (١٥٧/٤-١٥٨)-.

وأخرجه أحمد (٢١٦/٣ ح١٦٨٦).

وأخرجه القاضي البرتي في «مسند عبدالرحمن بن عوف» (ص٥٥ ح١٨) عن إسحاق بن إسماعيل.

وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٢٠٣) حدثنا علي بن الجعد وغيره.

والبزار (٩٩٢) عن أحمد بن عبدة.

وأبو يعلى في «مسنده» (٣٨٥/١ ح٨٣٦) عن زهير.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» رقم الحديث (٢٦١/ب)، وفي «مساوئ الأخلاق» (٢٦٧) عن أحمد بن منصور الرمادي، عن سريج بن النعمان.

وأيضاً في «مساوئ الأخلاق» (٢٦٦) عن علي بن حرب.

والبيهقي في «سننه» من طريق الحسن بن محمد الزعفراني.

جميعهم عن سفيان بن عيينة، به، وعند بعضهم: عن أبي سلمة قال: اشتكى أبو الرداد، فعاده عبدالرحمن بن عوف فقال أبو الرداد: خيرهم وأوصلهم ما علمت أبا محمد، فقال عبدالرحمن: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكر الحديث.

وصححه الترمذي. وتعقبه المنذري في «مختصر أبي داود» (٢٦٢/٢) بأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه.

=

٢- يونس بن يزيد.

أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٦٢)، وفي «مساوئ الأخلاق» (٢٦٨) عن أحمد بن منصور الرمادي، حدثنا عبدالله بن صالح، حدثنا الليث، حدثني يونس، به.

٣- سفيان بن حسين.

أخرجه البرتي (١٧) عن مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا سليمان بن كثير.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٦٠)، وفي «مساوئ الأخلاق» (٢٦٣) عن عمر بن شبة، ثنا عمر بن علي المقدمي.

والحاكم (١٥٨/٤) من طريق يزيد بن هارون.

ثلاثتهم عن سفيان بن حسين، به، إلا أن المقدمي قال: عن (إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف) مكان (أبي سلمة) وهو وهم لم يتابعه عليه أحد، وقد أشار البزار (٢٠٧/٣) إلى هذا فقال: «وقد روى هذا الحديث سفيان بن حسين، عن الزهري، عن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه. والصواب مارواه ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة».اهـ.

وقد ذكروا جميعاً قصة عيادة عبدالرحمن لأبي الرداد.

٤- سليمان بن كثير.

أخرجه البرتي (١٦) حدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا سليمان بن كثير به، وذكر القصة.

النظر في الخلاف:

تبين مما سبق أن الذين رووه على الوجه الأول -يعني بأثبات الواسطة- هم:

١- معمر بن راشد الصنعاني.

وهو من أثبت أصحاب الزهري. ومعدود في الطبقة الأولى من أصحابه. وقد تقدمت ترجمته (ص٢٣٥) وينظر أيضاً: شرح العلل لابن رجب (٣٩٩/١) و(٤٧٨/٢ وما بعدها).

٢- شعيب بن أبي حمزة.

من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، ومن أثبت الناس فيه، قال أحمد: «رأيت كتب شعيب، فرأيت كتباً مضبوطة مقيدة» ورفع من ذكره. وقال الخليلي: «كان كاتب الزهري، وهو ثقة متفق عليه حافظ، أثنى عليه الأئمة».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري».

=

ينظر: الإرشاد للخليلي (١/١٩٨)، تهذيب الكمال (٢٧٤٧)، شرح العلل لابن رجب -المواضع السابقة-، تهذيب التهذيب (٤/٣٠٧)، التقريب (٢٧٩٨).

٣- محمد بن أبي عتيق.

روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان وخرج له البخاري في «صحيحه» حديثه عن الزهري مقروناً. وقال الذهلي: «ابن أبي ذئب وابن أبي عتيق مقاربان في الرواية عن الزهري...» وقال أيضاً: «وهو حسن الحديث عن الزهري، كثير الرواية، مقارب الحديث».

والحاصل: أنه صدوق حسن الحديث.

ينظر: ثقات ابن حبان (٧/٣٦٤)، تهذيب الكمال (٥٣٧٣)، الكاشف (٤٩٧٤)، التقريب (٦٠٤٧).

٤- عبيدالله بن أبي زياد الرصافي.

ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الدارقطني: «شعيب بن أبي حمزة وعقيل بن خالد وعبيدالله بن أبي زياد الرصافي من الثقات». وقال الذهلي: «هو من رصافة الشام، لا أعلم له راوياً غير ابن ابنه الحجاج، أخرج إلي جزءاً من أحاديث الزهري فوجدتها صحاحاً، فهذا مجهول مقارب الحديث». وقال ابن سعد: «لزم الزهري، فسمع علمه وكتبه، فسمعها منه ابنه يوسف بن عبيدالله، وسمعها منه ابن ابنه الحجاج بن يوسف». وقال الخليلي: «صحيح الكتاب، غير أن نسخته ليست بمشهورة».

وفي «التقريب»: «صدوق». والذي يظهر أنه ثقة، كما قال الدارقطني، إذ لم يتكلم فيه أحد، وشهد الذهلي والخليلي بصحة كتابه؛ وأما قول الذهلي: إنه مجهول؛ فلأنه لم يعرف له إلا راوٍ واحد، ولا يريد بذلك جهالة الحال بدليل قوله: إنه مقارب الحديث، وشهادته لأحاديثه بالصحة. على أن ابن سعد ذكر له راوياً آخر؛ وهو ابنه يوسف. وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: «روى عنه يزيد». والله أعلم.

ينظر: طبقات ابن سعد، في ترجمة الحجاج بن أبي منيع (٧/٣٢٩)، التاريخ الكبير (٥/٣٨٢)، الجرح والتعديل (٥/٣١٦)، الإرشاد (١/٢٠٠)، تهذيب الكمال (٣٦٣٤) ميزان الاعتدال (٥٣٦٦)، التقريب (٤٢٩١).

٥- معاوية بن يحيى الصدفي، أبو روح الشامي الدمشقي.

ضعفه أكثر الأئمة، وفرق بعضهم بين حديثه بالشام وحديثه بالري، ولذلك قال ابن حجر: «ضعيف، وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري». وهو لا يعني أن حديثه بالشام في رتبة الحسن،

=

بل هو ضعيف لكنه أحسن من حديثه بالري. وقد حكم الحافظ على حديثه بالضعف في «التلخيص الحبير» و«فتح الباري» وهذا هو الظاهر. ولذا صنفه ابن رجب في الطبقة الرابعة من أصحاب الزهري، وهم الذين رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم. والله أعلم.

ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص٢٢٣)، التاريخ الكبير له (٣٣٦/٧)، الجرح والتعديل (٣٨٣/٨)، المجروحين (٣/٣) تهذيب الكمال (٦٠٦٨)، ميزان الاعتدال (٨٦٤١)، شرح العلل لابن رجب (٣٩٩/١)، تهذيب التهذيب (١٩٧/١٠)، التقريب (٦٧٧٢)، فتح الباري (٥٤٧/١٠)، التلخيص الحبير (٢٦٠/٤).

وأما الذين رووه على الوجه الثاني -يعني بحذف الواسطة- فهم:

١- سفيان بن عيينة.

ثقة ثبت حافظ إمام. ومن أثبت أصحاب الزهري وهو معدود في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري. ينظر: تهذيب الكمال (٢٤١٣)، سير أعلام النبلاء (٤٥٤/٨)، الكاشف (٢٠٠٢)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٩٩/١) و(٤٧٩/٢ وما بعدها)، تهذيب التهذيب (١٠٤/٤)، التقريب (٢٤٥١).

٢- يونس بن يزيد الأيلي.

من أصحاب الزهري الملازمين له، فقد صحبه ثنتي عشرة سنة، وقيل أربع عشرة سنة، ولذا صنف في الطبقة الأولى من أصحابه، وربما وهم في بعض حديثه لكن ذلك مغمور في سعة روايته، ولذا قال الذهبي: «ثقة حجة، شذ ابن سعد في قوله: ليس بحجة، وشذ وكيع فقال: سيئ الحفظ». وقال أيضاً: «قد احتج به أرباب الصحاح أصلاً وتبعاً». فالحاصل أنه: ثقة.

ينظر: تهذيب الكمال (٧١٨٨) ميزان الاعتدال (٩٩٣٢)، سير أعلام النبلاء (٢٩٧/٦)، شرح علل الترمذي -المواضع السابقة-، تهذيب التهذيب (٣٩٥/١١)، التقريب (٧٩١٩).

٣- سفيان بن حسين الواسطي.

تكلم الإمام أحمد وابن معين والنسائي وابن حبان وابن عدي وغيرهم في حديثه عن الزهري خاصة، ولذا صنفه ابن رجب في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري وهم الذين لازموه وصحبوه ورووا عنه ولكن تكلم في حفظهم.

وقال ابن حجر: «ثقة في غير الزهري باتفاقهم».

=

ينظر: تاريخ بغداد (٩/١٤٩)، ميزان الاعتدال (٣٣١٤)، شرح العلل لابن رجب (١/٣٩٩)، تهذيب التهذيب (٤/٩٦)، التقريب (٢٤٣٧).

٤- سليمان بن كثير العبدي.

قال النسائي: «ليس به بأس إلا في الزهري، فإنه يخطئ عليه».

وممن أعل روايته عن الزهري أيضاً: الذهلي وابن حبان والجوزجاني.

وفي التقريب: «لا بأس به في غير الزهري».

ينظر: الضعفاء للعقيلي (٢/١٣٧)، الجرح والتعديل (٤/١٣٨)، الكامل لابن عدي (٧٥٧)، سير أعلام النبلاء (٧/٢٩٤)، تهذيب التهذيب (٤/١٨٩)، التقريب (٢٦٠٢).

وبعد النظر في هذا الخلاف ودراسة أحوال رواة الوجهين يتبين رجحان الوجه الأول الذي رواه معمر ومن تابعه بإثبات الواسطة بين أبي سلمة وأبيه عبدالرحمن بن عوف؛ لأن رواة الوجه الثاني الذين رووه بدون واسطة لم يتبق منهم -بعد التمحيص- سوى ابن عيينة ويونس بن يزيد، وهما وإن كانا من الأثبات في الزهري فقد قابلهما في الوجه الأول: معمر بن راشد وشعيب بن أبي حمزة وهما أيضاً من الأثبات في الزهري، وتابعهما على رواية هذا الوجه محمد بن أبي عتيق وعبيدالله بن أبي زياد.

وبهذا يظهر رجحان هذا الوجه. وقد صوبه الدارقطني في «العلل» (٤/٢٦٥) فقال: «والصواب حديث محمد بن أبي عتيق ومن تابعه». وصوبه أيضاً الحافظ ابن حجر في «التهذيب» في ترجمة رداد الليثي (٣/٢٣٤). والله أعلم.

خلاف آخـــر:

وقع خلاف في إسناد الحديث في تعين الواسطة أو من وقعت له القصة مع عبدالرحمن بن عوف هل هو (أبو الرداد) أو هو (رداد)؟

والواقع أن هذا الخلاف وقع على معمر دون غيره من أصحاب الزهري، إلا ما ذكره الدارقطني في «العلل» (٤/٢٦٤) من أن حامد بن يحيى البلخي رواه عن سفيان بن عيينة فقال: «اشتكى الرداد». وهو بهذا قد خالف جميع الرواة عن سفيان والذين يزيدون على اثني عشر راوياً، ولذلك قال الدارقطني: «وَوَهِمَ فيه، والصواب: أبو الرداد».

=

أما الخلاف الأكبر فقد وقع على معمر؛ حيث رواه عنه ثلاثة من أصحابه وبعضهم وقع عليه خلاف أيضاً وإليك بيان ذلك:

فقد رواه عن معمر كلٌّ من:

١- عبدالرزاق بن همام الصنعاني. واختلف عليه:

فرواه بعضهم عنه فقال: (عن أبي الرداد). وممن رواه هكذا:

أ- الإمام أحمد بن حنبل. وهذا بناءً على ما في الطبعة الميمنية لـ«المسند» (١/١٩٤) وهو كذلك في «جامع المسانيد» لابن كثير (٨/٣٩٧)، وفي «أطراف المسند» لابن حجر (٤/٢٧٠)، وفي «إتحاف المهرة» له (١٠/٦٣٤)، وأما طبعة مؤسسة الرسالة -وهي التي أحلت عليها أثناء التخريج- ففيها: (رداد الليثي) و لم يذكر محققوا «المسند» شيئاً عن وجود اختلافات بين النسخ. أو يشيروا إلى هذا الاختلاف.

أقول: والإمام أحمد علم من الأعلام لا يحتاج إلى ترجمة، وقد سمع من عبدالرزاق قبل اختلاطه. ينظر: الكواكب النيرات (ص٢٧٦).

ب- أحمد بن منصور الرمادي. ثقة حافظ كما في «التقريب» (١١٣).

ج- أحمد بن يوسف السلمي المعروف بـ(حمدان). حافظ ثقة كما في «التقريب» (١٣٠) وقد خرج له مسلم عن عبدالرزاق. ينظر: صحيح مسلم (٤/٢١٤١ ح٢٧٧٣).

د- الحسن بن علي الخلال. وروايته عن عبدالرزاق لم أقف عليها، وإنما ذكرها الدارقطني في «العلل» (٤/٢٦٢). وهو ثقة حافظ كما في «التقريب» (١٢٦٢) وقد خرج له مسلم عن عبدالرزاق. ينظر صحيح مسلم (١/٣١٧-٣١٨ ح٢٧٤).

-ورواه بعضهم عنه فقال: (عن رداد) وممن رواه هكذا:

أ- محمد بن المتوكل العسقلاني، ابن أبي السري. وثقه ابن معين، وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ». وقال مسلمة بن قاسم: «كان كثير الوهم، وكان لابأس به».

وقال أبو حاتم: «لين الحديث». وقال ابن عدي وابن وضاح: «كثير الغلط».

قال الذهبي في «السير»: «كان من أوعية الحديث». ووصفه بالحافظ العالم الصادق. وقال في «الميزان»: «حافظ رحال» ثم قال: «وله أحاديث تستنكر». وفي «المغني»: «صدوق». بينما وثقه في «من تكلم فيه وهو موثق» وفي «الديوان».

=

وقال ابن حجر: «صدوق عارف، له أوهام كثيرة».

والذي يظهر: أنه صدوق، فقد وثقه ابن معين وابن حبان، وإنما نزلت درجته عن الثقة بسبب الأوهام التي أشار إليها عدد من الأئمة. والله أعلم.

ينظر: الجرح والتعديل (٨/١٠٥)، الثقات لابن حبان (٩/٨٨)، تهذيب الكمال (٥٥٧٨)، سير أعلام النبلاء (١١/١٦١)، ميزان الاعتدال (٨١٢٠)، ديوان الضعفاء (٣٩٥١)، المغني في الضعفاء (٥٩٣٨)، من تكلم فيه وهو موثق (٣١٤)، الكاشف (٥١٣٣)، تهذيب التهذيب (٩/٣٧٦)، التقريب (٦٢٦٣).

ب- إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري صاحب عبدالرزاق وراوي كتبه عنه.

قال الحاكم: «سألت الدارقطني عنه، فقال: صدوق، ما رأيت فيه خلافاً، إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: أي والله».

قال الذهبي: «وقد احتج به أبو عوانة في «صحيحه» وغيرُه، وأكثر عنه الطبراني».

وقال ابن حجر: «وقال مسلمة في «الصلة» كان لا بأس به. وكان العقيلي يصحح روايته وأدخله في الصحيح الذي ألفه».اهـ.

وقال الذهبي في «العبر» وابن العماد الحنبلي: «كان صدوقاً».

وقال الذهبي في «الميزان»: «ما كان الرجل صاحب حديث، وإنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبدالرزاق تصانيفه، وهو ابن سبع سنين أو نحوها، لكن روى عن عبدالرزاق أحاديث منكرة، فوقع التردد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبدالرزاق؟».

وقال ابن الصلاح: «قد وجدت فيما رُوِي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق أحاديث استنكرتها جداً، فأحلت أمرها على ذلك -يعني على اختلاط عبدالرزاق- فإن سماع الدبري منه متأخر جداً».

لكن قال ابن حجر: «إن الكلام إنما هو في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف، فهي التي فيها المناكير؛ وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط. أما ما وقع في التصانيف فلا يلحق الدبري فيه تبعة، إلا أنه صحف أو حرف».

وقال الذهبي في «السير»: «الرجل قد سمع كتباً فأداها كما سمعها».

وحاصل القول: أنه صدوق، وروايته عن عبدالرزاق بعد اختلاطه، إلا أنه لا أثر للاختلاط فيما رواه عنه من تصانيفه. والله أعلم.

=

ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (٦٢)، الكامل لابن عدي (١٧٧)، اللباب (٤٨٩/١)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٩٦)، سير أعلام النبلاء (٤١٦/١٣)، ميزان الاعتدال (٧٣٢)، المغني في الضعفاء (٥٣٩)، العبر (٨٠/٢)، لسان الميزان (١٠٩٨)، الكواكب النيرات (ص٢٧٥)، شذرات الذهب (١٩٠/٢).

أقول: وبهذا يظهر رجحان الوجه الأول؛ لأن رواته أكثر وأتقن، وكلهم ثقات حفاظ، وفيهم من عُلِمَ أنه روى عن عبدالرزاق قبل اختلاطه، بخلاف رواة الوجه الثاني فإنهما في درجة الصدوق، وثبت أن الدبري ممن روى عنه بعد اختلاطه. والله أعلم.

٢- عبدالله بن المبارك.

واختلف عليه:

أ- فرواه عنه الحسين بن الحسن المروزي فقال: «عن أبي الرداد».

والحسين قال عنه أبو حاتم: صدوق. وكذلك قال ابن حجر في «التقريب».

ينظر: الجرح والتعديل (٤٩/٣)، ثقات ابن حبان (١٩٠/٨)، تهذيب التهذيب (٢٨٩/٢)، سير أعلام النبلاء (١٩٠/١٢)، التقريب (١٣١٥)، الكاشف (١٠٨٣).

ب- ورواه ابن جميل وحبان عنه فقالوا: «عن رداد».

- أما ابن جميل فهو أحمد بن جميل المروزي. قال عنه ابن معين: «لا بأس به». وقال مرة: «ثقة». وقال -في رواية ابن الجنيد-: «سمع من ابن المبارك وهو غلام، قال: كنت أسمع منه وأنا أرفع رأسي أنظر إلى العصافير».

ووثقه أيضاً: عبدالله بن أحمد بن حنبل، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، ولم يكن بالضابط».

والذي يظهر: أنه ثقة، كما قال ابن معين وعبدالله بن أحمد وابن حبان فهو قول الأكثر، ثم إن الأئمة المتقدمين قد يطلقون على الراوي الثقة بأنه: صدوق أو لا بأس به. ينظر في هذه المسألة: قواعد في علوم الحديث للتهانوي مع حاشية المحقق (ص٢٤٦-١٥١).

وتنظر ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٣١٩)، الجرح والتعديل (٤٤/٢)، ثقات ابن حبان (١١/٨)، ثقات ابن شاهين (٩٢)، تاريخ بغداد (٧٦/٤)، لسان الميزان (٤٧٥)، تعجيل المنفعة (٢٤).

=

- وأما حبان: فهو حبان بن موسى بن سوَّار المروزي. خرج له الشيخان في «صحيحيهما» وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

ينظر: التعديل والتجريح (٢/٥٤٢)، الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني (٤٥٠)، تهذيب الكمال (١٠٧٢)، الكاشف (٨٩٨)، التقريب (١٠٧٧).

وبهذا يظهر رجحان الوجه الثاني فرواته أكثر وأوثق. والله أعلم.

٣- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي البصري.

و لم يُختلَف عليه فقد رواه عن معمر فقال: «عن أبي الرداد».

النظر في الخلاف على معمر:

تحصل مما سبق أنه رواه عن معمر على الوجه الأول يعني «عن أبي الرداد» اثنان من أصحابه هما: عبدالرزاق -في الراجح عنه-، ووهيب بن خالد.

ورواه على الوجه الثاني: عبدالله بن المبارك -في الراجح عنه-.

أما رواة الوجه الأول فهما:

١- عبدالرزاق بن همام الصنعاني وهو أحد الحفاظ الأثبات. ومن أثبت أصحاب معمر. قال ابن عسْكر: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذ اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق».

إلا أنه اختلط في آخر عمره، فقد ذكر الإمام أحمد: أنه عمي في آخر عمره فكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعدما عمي لا شيء. وذكر أحمد في رواية أخرى: أن ما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فكان يلقن فيتلقن.اهـ

قال ابن حجر: «وضابط ذلك من سمع منه قبل المئتين. فأما بعدها فكان قد تغير».

والحاصل: أنه ثقة حافظ، وقد تغير بأخرة. إلا أن تغيره هذا لا يؤثر على ما دونه في مصنفاته. والله أعلم.

ينظر: الكامل لابن عدي (٥/٣١١)، تهذيب الكمال (٣٤١٥)، ميزان الاعتدال (٥٠٤٩)، سير أعلام النبلاء (٩/٥٦٣)، من تكلم فيه وهو موثق (٢١٥)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (٥٢)، شرح علل الترمذي (٢/٥١٦، ٥٧٧، ٥٨٥)، تهذيب التهذيب (٦/٢٧٨)، هدي الساري (ص٤٤٠)، التقريب (٤٠٦٤)، الكواكب النيرات (٣٤).

=

٢- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي البصري. قال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عنه فقال: بخٍ من أصحاب الحديث ليس به بأس، وكان يحيى بن سعيد يختار إسماعيل بن علية، وكان عبدالرحمن يختار وهيباً».اهـ.

وقال أبو حاتم: «ما أنقى حديثه، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، ذهب بصره قبل أن يموت. وكان يقال: إنه يخلف حماد بن سلمة في كثرة حديثه عن المدنيين وغيرهم». انتهى كلام أبي حاتم.

وقال أبو داود: «تغير وهيب بن خالد، ووهيب ثقة». وفي موضع آخر: «ذهب بصره وتغير».

وذكر ابن سعد: أنه كان قد سجن فذهب بصره.

والذي يظهر أن هذا التغير كان يسيراً فلم يؤثر على حديثه، فقد شهد له الأئمة بالضبط والإتقان، و لم يذكروه بالاختلاط سوى ما ذكره أبو داود، ولذلك قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة». والله أعلم.

ينظر: العلل للإمام أحمد (١٢٦٦)، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (٧٥٨، ١٤٦٠- تحقيق البستوي)، الجرح والتعديل (٩/٣٤)، مشاهير علماء الأمصار (١٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١١/١٤٩)، التقريب (٧٤٨٧).

وأما راوي الوجه الثاني:

فهو عبدالله بن المبارك. أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام. قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير».

وهو من أثبت أصحاب معمر؛ فقد قال أحمد -في رواية إبراهيم الحربي-: «إذا اختلف أصحاب معمر في شيء، فالقول قول ابن المبارك». أقول: هذا يخالف ما تقدم عن أحمد من تقديم عبدالرزاق على أصحاب معمر.

وقال إبراهيم بن موسى: «كنت عند يحيى بن معين فجاءه رجل، فقال: يا أبا زكريا، من كان أثبت في معمر: عبدالرزاق، أو عبدالله بن المبارك؟ -وكان متكئاً فاستوى جالساً- فقال: كان ابن المبارك خيراً من عبدالرزاق، ومن أهل قريته. ثم قال: تضم عبدالرزاق إلى عبدالله!».

=

ينظر: تقدمة المعرفة (ص٢٦٢)، الجرح والتعديل (١٧٩/٥)، تاريخ بغداد (١٥٢/١٠)، سير أعلام النبلاء (٣٧٨/٨)، شرح علل الترمذي (٢٠٣/١) و(٥١٦/٢)، تهذيب التهذيب (٣٣٤/٥)، التقريب (٣٥٧٠).

وبعــد فالذي يظهر رجحان الوجه الأول، إذْ رواه عن معمر اثنان من أصحابه من الحفاظ الأثبات، في مقابل انفراد ابن المبارك برواية الوجه الثاني. ومما يقوي رواية الوجه الأول أن سائر أصحاب الزهري تابعوا معمراً على رواية هذا الوجه.

وممن صوبه من أهل العلم: الحاكم في «المستدرك» (١٥٧/٤) ونقله عنه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٦٣٣/١٠). وصوبه أيضاً ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة رداد الليثي (٢٣٤/٣).

وأختم الكلام في هذا الخلاف بالقول: بأنه يمكن أن يقال: إن هذا خلاف لا أثر له في الحكم على الحديث، لأنه اختلاف يعود إلى شخص واحد، ولذلك حين ترجم له المزي في «تهذيب الكمال» (١٩٠٠) قال: «رداد الليثي، وقال بعضهم: أبو الرداد وهو الأشهر». وكذلك فعل أكثر من ترجم له -وستأتي ترجمته عند دراسة الإسناد-.

على أن من الأئمة من جعلهما شخصين كما فعل ابن حبان في «الثقات» حيث ترجم لأبي الرداد في قسم الصحابة، ثم ترجم لرداد في ثقات التابعين.

وعلى كلٍّ فهو خلاف مشهور، تكلم فيه جماعة من الأئمة ولذا عرضت له، وبينت وجه الصواب -الذي ظهر لي- فيه. والله أعلم.

دراسة إسناد الحديث من طريق معمر:

١- معمر بن راشد الصنعاني. ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن الأعمش وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود شيئاً. وكذا ما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمة (ص٢٣٥).

٢- الزهري: محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب. فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه، وكان يرسل. تقدمت ترجمته (ص٢١٢).

٣- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني. قيل: اسمه عبدالله، وجزم به ابن سعد والزبير بن بكار، وقال ابن عبدالبر: «هو الأصح عند أهل النسب»، وقيل: اسمه إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته. توفي سنة أربع وتسعين.

روى عن حسان بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

=

وعنه محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ويحيى بن أبي كثير، ومحمد بن عمرو بن علقمة وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة فقيهاً كثير الحديث».

وقال أبو زرعة: «ثقة إمام».

وقال العجلي: «تابعي ثقة».

وقال النووي: «اتفقوا على جلالته وإماماته وعظم قدره وارتفاع منـــزلته».

وفي «التقريب»: «ثقة مكثر».

أقول: لكنه لم يسمع من أبيه، كما قال الإمام أحمد وعلي بن المديني وابن معين وأبو حاتم والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبو داود وابن عبدالبر، وذكر أحمد أن أباه مات وهو صغير.

وذُكر في ترجمته أيضاً أنه لم يسمع من بعض الصحابة؛ كأبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان وأبي موسى الأشعري وطلحة بن عبيدالله وعبادة بن الصامت وعمرو بن العاص وزيد بن ثابت وأبي الدرداء وعمرو بن أمية وأم حبيبة. والله أعلم.

ترتيب ثقات العجلي (٢١٦٣)، الجرح والتعديل (٥/٩٣)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٩٥)، مشاهير علماء الأمصار (٤٣٠)، ثقات ابن حبان (٥/١)، التعديل والتجريح (٢/٨٣٨)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٥٢١)، تهذيب الكمال (٧٤٠٩)، سير أعلام النبلاء (٤/٢٨٧)، تذكرة الحفاظ (١/٦٣)، جامع التحصيل (ص٢١٣)، تهذيب التهذيب (١٢/١٢٧)، التقريب (٨١٤٢)، طبقات الحفاظ (٥٠).

٤- **أبو الرَّدَّاد الليثي**. هذا هو الصواب فيه -كما تقدم-، ويقال: رداد الليثي. من بني ليث، وكان يسكن المدينة.

روى عن عبدالرحمن بن عوف.

وعنه أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف.

ذكره ابن حبان في «الثقات» في قسم الصحابة. ثم ذكره في ثقات التابعين باسم (رداد الليثي) وكأنه يرى أنهما اثنان.

وذكره أيضاً في كتابه «تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار».

وذكره ابن حجر في «الإصابة» في القسم الأول من حرف الراء من الكنى وقال: «قال أبو أحمد الحاكم وابن حبان له صحبة».

=

وقال ابن عبدالبر: «له صحبة». وكذلك قال الذهبي في «المقتنى».

وقال ابن الأثير: «أدرك النبي ﷺ».

وممن ذكره في الصحابة: الواقدي، وابن منده، وأبو نعيم.

وذكره مسلم في «المنفردات والوحدان» في التابعين، قال: «ورداد الليثي، وقال ابن عيينة وغيره عن الزهري: أبو الرداد الليثي».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثق».

أقول: لعل اعتماد من أثبت صحبته على هذا الحديث، إذ ليس له غيره، إلا أنه غير ظاهر الدلالة، ولعل ابن حجر لم تثبت له صحبته ولذا قال في «التقريب»: «مقبول». والله أعلم.

العلل للإمام أحمد (١٤٤/٣)، المنفردات والوحدان (ص٩٦)، الكنى للدولابي (١٠/١)، الجرح والتعديل (٥٢٠/٣)، ثقات ابن حبان (٤٥٤/٣) و(٢٤١/٤) تاريخ الصحابة له (١٥٢٣)، تصحيفات المحدثين (٨٤٧/٢، ٧٠٣)، الاستيعاب (١٦٥٧/٤)، تكملة الإكمال (٢١/٣)، أسد الغابة (٥٨٨١)، تهذيب الكمال (١٩٠٠)، ميزان الاعتدال (٢٧٧١)، المقتنى في سرد الكنى (٢٣٦/١)، و(٦٠/٢)، الكاشف (١٥٦٧)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/٣)، الإصابة (٩٨٩٦)، التقريب (١٩٣١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذ الإسناد فيه: أبو الرداد الليثي، قال فيه ابن حجر: «مقبول». يعني حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

وقد تابعه عبدالله بن قارظ، عن عبدالرحمن بن عوف.

أخرجه الإمام أحمد (١٩٨/٣، ٢١٧ ح١٦٥٩، ١٦٨٧) عن يزيد بن هارون.

والبرتي (٣٨)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٢٠٥)، وأبو يعلى (٨٣٧) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٨٩٧)-، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٢٦٤)، والهيثم بن كليب (٢٥٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٥٧/٤)، والضياء المقدسي (٨٩٨) جميعهم من طرق متعددة عن يزيد بن هارون أخبرنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، أن أباه حدثه أنه دخل على عبدالرحمن بن عوف وهو مريض، فقال له عبدالرحمن: وَصَلَتْكَ رحم، إن النبي ﷺ قال: وذكر الحديث. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

=

والهوام، فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون...» الحديث[1].

أقول: هذا الإسناد رجاله ثقات، إلا عبدالله بن قارظ فلم أقف له على ترجمة، إنما ذكر المزي في ترجمة ابنه إبراهيم: أنه يروي عن أبيه عبدالله بن قارظ.

وأشير هنا إلى أن البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان ترجموا لعبدالله بن إبراهيم بن قارظ، وترجموا أيضاً لإبراهيم بن عبدالله بن قارظ. لكن قال ابن حجر: «الحق أنهما واحد». ينظر: التاريخ الكبير (٣١٢/١) و(٤٠/٥)، الجرح والتعديل (١٠٩/٢) و(٢/٥)، ثقات ابن حبان (٧/٤) و(١١/٥)، تهذيب الكمال (١٩٤)، تهذيب التهذيب (١١٧/١)، التقريب (١٩٧).

وصوب الذهبي في «الكاشف» (١٥٦) أن اسمه: إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، وكذلك قال أبو حاتم في «صحيحه» -الإحسان (٤٢٦/٣)-.

فعلمنا بهذا أن الترجمتين لشخص واحد وهو إبراهيم -الابن-؛ إذ من الرواة عنه كما في ترجمته: يحيى بن أبي كثير وأبو سلمة بن عبدالرحمن وغيرهما.

وهو من رجال مسلم، وقد ورد عند مسلم بالاسمين. ينظر: صحيح مسلم (٣٥٢، ٨٥١، ١٣٩٤، ١٥٦٨)، تهذيب الكمال مع حاشية المحقق (١٩٤).

ومع هذا فقد صحح هذا الإسناد: الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٢٣٤/٣) حيث قال -بعد أن ذكر حديث أبي الرداد السابق-: «وللمتن متابع رواه أبو يعلى بسند صحيح من طريق عبدالله بن قارظ، عن عبدالرحمن بن عوف. من غير ذكر أبي الرداد فيه».

وصححه أيضاً -كما سلف- الحاكم والذهبي.

وبكل حال فهو يصلح متابعاً لحديث أبي الرداد، وبه يكون حسناً لغيره. والله أعلم.

وقد صححه الحاكم والذهبي -كما تقدم-، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تخريجه لـ«المسند» (١٣٨/٣) وكلهم صححوه من غير نظر إلى متابعة عبدالله بن قارظ.

وصححه أيضاً الشيخ الألباني كما في «السلسلة الصحيحة» (٥٢٠). والعلم عند الله تعالى.

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة واللفظ لمسلم.

أخرجه البخاري في الأدب، باب جعل الله الرحمة في مئة جزء (ص١٢٧٧ ح٦٠٠٠)، وفي الرقاق، باب الرجاء مع الخوف (ص١٣٦٦ ح٦٤٦٩).

ومسلم في التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه (٢١٠٨/٤ ح٢٧٥٢).

فتبين لنا من هذا الحديث معنى[١] قوله: «شجنة[٢] من الرحمن» أي اسم اشتق من رحمة الرحمن، أو أثر من آثار رحمته مشتبكة بها، فالقاطع منها قاطع من رحمة الله[٣].

(١) في (س) و(ب): «أن معنى».

(٢) «شجنة» كتب مكانها في (أ): «سبحانه» خطأً.

(٣) ينظر: الكواكب الدراري (١٥٨/٢١)، فتح الباري (٤٣٢/١٠)، إرشاد الساري (١٣/٩)، مرقاة المفاتيح (٦٥٨/٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يعني لها تعلق تقرب من الرحمن». بيان تلبيس الجهمية (٢٥/١) رسالة دكتوراه تحقيق د. عبدالرحمن اليحيى. وينظر: دفع إيهام التشبيه للدكتور محمد السمهري (ص٢٤١-٢٤٨).

٤٥- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فكأنما[١] تُسِفُّهم الملّ»[٢].

يقال: سَفِفْتُ الدواءَ (بالكسر)، وأَسْفَفْتُه: إذا أصبت منه غير مَلْتُوت[٣]، وأَسْفَفْتُه غيري أيضاً[٤].

والملّ: التُّربة المُحْمَاة. قاله[٥] الأزهري[٦]، يُدفن فيها الخبزة ثم يهال عليها. وقال[٧]

---

(١) في الأصل: «كأنما». والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لنص الحديث كما في «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٥٢ ح٣٨٣٠) ولفظه: أن رجلاً قال: يارسول الله، إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني، وأحسن إليهم ويسيئون إلي، وأحلم عنهم ويجهلون علي، فقال: «لئن كنت كما قلت فكأنما تُسِفُّهم الملّ، ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت على ذلك».

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها (٤/١٩٨٢ ح٢٥٥٨).

(٣) بنصه مع اختلاف يسير في «الصحاح» مادة سفف (٤/١٣٧٤).

ومعنى قوله: «غير ملتوت» أي لم يضف إليه ماء أو نحوه. ينظر: المصباح المنير مادة لتت (٢/٥٤٩).

(٤) ينظر: المجموع المغيث مادة سفف (٢/٩٩)، المفهم (٦/٥٢٩).

(٥) في الأصل و(أ): «قال». والمثبت من (س) و(ب) وهو الصواب، لأن ما قبل هذه اللفظة من قول الأزهري.

(٦) الأزهري تقدمت ترجمته (ص٣٢٣).

وقد تكلم عن هذه اللفظة: (الملّ) في «تهذيب اللغة» في كتاب اللام، في أبواب المضاعف منه (١٥/٣٥٠)، لكني لم أقف على النص الذي نسبه له المؤلف. والمؤلف نقل عنه بواسطة «الغريبين» كما سيأتي.

وذكر نحوه: القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٨/٢٢)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» مادة ملل (٢/٣٧٣).

(٧) سقطت «قال» من (س) دون حرف الواو. فجاءت: «والقتيـبي».

القتيبي[١]: «الملّ: الجمر»[٢].

قلت: والتربة المُحْماة والرماد الذي فيه قوة من النار أشبهُ بالاسْتِفَاف؛ فإن الجمر وما كان مثله في الجِرْم لا يستعمل فيه الاسْتِفاف. يقال: اسْتَفَّ الرمل[٣]، ولا يقال: اسْتَفَّ الحجر.

وقال أصحاب الغريب في معناه: أنهم إذا لم يشكروك، فإن إعطاءك[٤] إياهم حرام عليهم، ونار في بطونهم[٥].

---

(١) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، يقال له: القُتَبي ويقال له: القُتَيبي. قال النووي: «والأول هو الفصيح المشهور الجاري على القواعد». له «غريب الحديث» و«تأويل مختلف الحديث» و«المعارف» و«عيون الأخبار» و«أدب الكاتب» وغيرها. توفي سنة (٢٧٦هـ).

ينظر: تاريخ بغداد (١٠/١٧٠)، المؤتلف والمختلف لابن القيسراني (ص١١٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/٥٥٥)، وفيات الأعيان (٣/٤٢)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦).

وأما الكلام الذي عزاه له المؤلف فإني قد راجعت كتابه «غريب الحديث» (١/١٦٠) فوجدته يقول: «قولهم: فلان يتململ على فراشه، وإنما أصله يتملّل، من المَلّة، يريدون كأنه على مَلّة، وهي موضع الخبز في الرماد أو في الجمر».

وسيأتي في الهامش الآتي أن الخطابي قال كقوله هذا.

(٢) ما ذكره المؤلف عن الأزهري والقتيبي في تعريف «الملّ» نقله بواسطة «الغريبين» مادة ملل (٦/١٧٧٧).

وقال الخطابي في «غريب الحديث» (٢/٧): «أصل الملّة: الرماد، والجمر» ثم ساق هذا الحديث وفسره بقوله: «أي تطعمهم الجمر». وممن فسره بالجمر: ابن دريد في «جمهرة اللغة» (١/١٦٨) و(٢/٩٨٨).

وأشار إلى هذا القول: القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/٤٧٧)، و«إكمال المعلم» (٨/٢٢)، والزمخشري في «الفائق» مادة سفف (٢/١٨٤).

(٣) في (أ): «الرجل».

(٤) في (س) و(ب): «عطاك».

(٥) ما نسبه لأصحاب الغريب بنصه في «الغريبين» -الموضع السابق-.

قلت: والأشبه به والأمثل فيه أن يقال: إحسانك إليهم إذا كانوا يقابلونه بالإساءة يعود وبالاً عليهم حتى كأنك في إحسانك إليهم مع[1] إساءتهم إياك أطعمتهم النار[2].

---

(١) «مع» ليست في (س).

(٢) قال القرطبي في «المفهم» (٦/٥٢٩): «معنى ذلك: أن إحسانك مع إساءتهم لك، يتنـــزل في قلوبهم منـــزلة النار المحرقة لما يجدون من ألم الخزي والفضيحة والعار الناشئ في قلب من قابل الإحسان بالإساءة».

وبنحو قول القرطبي، قال عياض في «إكمال المعلم» (٨/٢٢). وينظر: المنهاج للنووي (١٦/٣٥٠-٣٥١)، مرقاة المفاتيح (٨/٦٦٠).

ومن الحسان:

٤٦- حديث ثوبان[١] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لايرد الدعاء إلا القدر...» الحديث[٢].

---

(١) ثوبان هو مولى رسول الله ﷺ اشتراه النبي ﷺ فأعتقه، فصحبه ولازمه إلى أن مات، ثم انتقل إلى الرملة ثم حمص، وبها توفي سنة أربع وخمسين. ينظر: الإصابة (٩٦٩)، التقريب (٨٥٨).

(٢) كذا ورد الحديث مقلوباً في جميع النسخ، وهو سهوٌ من المؤلف رحمه الله.

وصواب الحديث وتمامه كما في «المصابيح» (٣/٣٥٢ ح٣٨٣١): «لايرد القدرَ إلا الدعاءُ، ولايزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل لَيُحْرَم الرزق بالذنب يصيبُه».

تخريجه:

أخرجه ابن ماجه ووكيع وابن أبي شيبة وأحمد وهناد والروياني والطحاوي وابن حبان والطبراني والحاكم والقضاعي والبيهقي والبغوي من طريق سفيان الثوري، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجعد، عن ثوبان مرفوعاً. واللفظ بهذا السياق لأحمد والطبراني والحاكم والبغوي.

هذا إجمالاً وأما تفصيلاً فأقول:

أخرجه وكيع في «الزهد» (٣/٧١١ ح٤٠٧) -ومن طريقه: ابن ماجه في المقدمة، باب في القدر (١/٣٥ ح٩٠)، وفي الفتن، باب العقوبات (٢/١٣٣٤ ح٤٠٢٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» في الدعاء، باب من قال: الدعاء يرد القدر (٦/١١١ ح٢٩٨٥٨)، والإمام أحمد (٣٧/٦٨ ح٢٢٣٨٦) و(٣٧/١١١ ح٢٢٤٣٨)، وهناد في «الزهد» (٢/٤٩١ ح١٠٠٩)، وابن حبان كما في «الإحسان» في الرقائق، باب الأدعية (٣/١٥٣ ح٨٧٢) عن سفيان الثوري، به، بلفظه مع تقديم وتأخير، وليس عند ابن أبي شيبة الجزء الثالث من الحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/٧٩ ح٣٠٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٠٠ ح١٤٤٢)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب بر الوالدين (١٣/٦ ح٣٤١٨) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان، به، وليس عند ابن أبي شيبة جزؤه الأخير، وعند الطحاوي: «القضاء» بدل «القدر». والباقون بلفظه.

وأخرجه أحمد (٣٧/٩٥ ح٢٢٤١٣) عن عبدالرزاق.

والروياني في «مسنده» (١/٤٢٠ ح٦٤٣) من طريق أبي أحمد الزبيري.

=

والحاكم في «المستدرك» في الدعاء (٤٩٣/١) من طريق قبيصة وأبي حذيفة.
والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٨/٧ ح١٠٢٣٣) من طريق قاسم بن يزيد.
والبغوي من طريق محمد بن يوسف.
ستتهم عن سفيان، به، بلفظه، وعند البيهقي تقديم وتأخير. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.
وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٣٥/٢ ح٨٣١) من طريق خالد بن يزيد العمري، عن سفيان، به، دون جزئه الأخير وقال: «القضاء» مكان «القدر».
وروى بعضهم جزأه الأخير وهو قوله: «إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه».
أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص٢٩ ح٨٦) -ومن طريقه النسائي في «السنن الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (١٣٣/٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥/٢ ح١٠٠١)- عن سفيان، به.
وأبو يعلى في «معجمه» (ص٢٣١ ح٢٨٢) من طريق الأشجعي، عن سفيان، به.

دراسة إسناد وكيع في «الزهد»:

١- **سفيان بن سعيد** بن مسروق الثوري. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٢- **عبدالله بن عيسى** بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو محمد الكوفي. وفاته سنة ثلاثين ومئة.

روى عن عبدالله بن أبي الجعد، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وغيرهم.
وعنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم.
احتج به الشيخان.
وقال الإمام أحمد وابن معين والعجلي: «ثقة». وعن ابن معين: «كان يتشيع».
وقال ابن خراش والحاكم: «هو أوثق ولد أبي ليلى».
وقال النسائي: «ثقة ثبت».
وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «هو أجل من عمه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى».
ونقل ابن عيينة وغيره نحواً من ذلك، وكذلك قال المزي في افتتاح ترجمته.
وأثنى عليه شريك، وقال في رواية: «كان رجل صدق، وكان يعلم العجم محتسباً».
وقال أبو حاتم: «صالح».

=

وقال الحسن بن البراء عن علي بن المديني: «هو عندي منكر».

خلاصة حاله: ثقة. كما قال الذهبي في غير واحد من كتبه. وابن حجر وزاد: «فيه تشيع».

والذي اختاره الحافظان هو قول جمهور الأئمة، وأما قول ابن المديني -إن صح أنه قاله في صاحب الترجمة- فلم يتابع عليه، وقد ذكر ابن حجر في «التهذيب»: أن ابن عبدالهادي تعقب ما نقل عن ابن المديني بأنه قاله في عبدالله بن عيسى الذي يروي عن عكرمة [عن يحيى بن يعمر] عن أبي هريرة حديث: «من خبب امرأة» وأما ابن أبي ليلى فذكره و لم يذكر فيه شيئاً.اهـ.

أقول: حديث أبي هريرة هذا أخرجه جماعة من الأئمة، وقد وقع التصريح عند بعضهم بأنه عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى كما عند النسائي في «السنن الكبرى» (٩٢١٤)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٥٦٨، ٥٥٦٠)! وعليه فلا يتجه ما قاله ابن عبدالهادي.

وعلى كلٍّ فإن قول الجماعة في توثيقه مقدم على ما نقل عن ابن المديني. والله أعلم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥٦٥)، سؤالات أبي داود لأحمد (٣٥٧)، الجرح والتعديل (١٢٦/٥)، ثقات ابن حبان (٣٢/٧)، سؤالات السجزي للحاكم (١١٤)، تهذيب الكمال (٣٤٧٣)، ميزان الاعتدال (٤٥٠٠)، الكاشف (٢٩٠٠)، المغني في الضعفاء (٣٢٩٣)، من تكلم فيه وهو موثق (١٩١)، تهذيب التهذيب (٣٠٨/٥)، التقريب (٣٥٢٣)، هدي الساري (٤٣٦).

٣- عبدالله بن أبي الجعد واسم أبي الجعد: رافع الأشجعي الغطفاني، أخو سالم بن أبي الجعد. من الرابعة

روى عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وجُعَيل الأشجعي.

وعنه عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وابن ابن أخيه رافع بن سلمة بن زياد بن أبي الجعد. وقيل: عن رافع بن سلمة، عن أبيه، عنه.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن القطان: «مجهول الحال».

وقال الذهبي في «الميزان»: «وعبدالله هذا وإن كان قد وثق ففيه جهالة». وقال في «الكاشف»: «وثق».

وقال ابن حجر: «مقبول».

التاريخ الكبير (٦١/٥)، ثقات ابن حبان (٥٤/٥، ٢٠)، تهذيب الكمال (٣٢٠١)، ميزان الاعتدال (٤٢٥٠)، الكاشف (٢٦٦٤)، تهذيب التهذيب (١٤٩/٥)، التقريب (٣٢٥٠).

=

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف من أجل عبدالله بن أبي الجعد لم أقف له على متابع يصلح للاعتبار. وقد صححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي -كما تقدم- مع أنه صرح في «الميزان» بجهالة ابن أبي الجعد!، وصححه أيضاً المنذري كما في «الترغيب والترهيب» (٢١٢/٣) فقد أورد جزأه الأخير ثم قال: «رواه النسائي بإسناد صحيح».

وحسنه العراقي كما في «مصباح الزجاجة» (١٥/١) قال البوصيري: سألت شيخنا أبا الفضل العراقي عن هذا الحديث فقال: «هذا حديث حسن».

أقول: لعل بعضهم صححه أو حسنه بالنظر إلى شواهده، مع أن بعضهم صرح بصحة إسناده، ثم إني لم أقف على شاهد لجزئه الأخير. أما الجزء الأول والثاني فيشهد له حديث سلمان رضي الله عنه مرفوعاً: «لايرد القضاء إلا الدعاء ولايزيد في العمر إلا البر» أخرجه الترمذي في القدر، باب ما جاء، لايرد القدر إلا الدعاء (٣١٣/٦ ح٢١٤٠)، والبزار في «مسنده» (٥٠١/٦ ح٢٥٤٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٠٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٨)، وفي «الدعاء» (٣٠) والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٦٧/٢٣) عن سعيد بن يعقوب الطالقاني.

والترمذي أيضاً عن محمد بن حميد الرازي.

والشهاب القضاعي في «مسند الشهاب» (٨٣٣) من طريق إسماعيل بن قريش.

ثلاثتهم عن يحيى بن الضريس، عن أبي مودود، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان به. وقال الترمذي: «حسن غريب».

أقول: هذا الإسناد فيه: أبو مودود واسمه فضة -كما قال الترمذي عقب تخريجه للحديث- وهو بصري، قدم الري فسكنها مدة ونزل خراسان. ضعفه أبو حاتم. وقال ابن حجر: «فيه لين».

ينظر: الجرح والتعديل (٩٣/٧)، ميزان الاعتدال (٦٧٧١)، تهذيب الكمال (٤٧٥٦)، تهذيب التهذيب (٢٦٠/٨)، التقريب (٥٤٢٥).

وبهذا الشاهد يتقوى الجزء الأول والثاني من الحديث إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

قلت: معنى رد القدر: هو أن يهون عليه الأمر المقدور، حتى يصير كأنه قد رُدّ.

وتحمل الزيادة في العمر على معنى البركة فيه[١].

ويحتمل أن يكون المراد من القَدَر: الأمر الذي كان يُقَدَّر لولا دعاؤه. ومن العمر: العمر[٢] الذي كان يقصر لولا بِرّه، فيكون الدعاء والبر سببين[٣] من أسباب ذلك، وهما مقدران أيضاً، كما أن الأعمال حسنها وسيئها سببان من أسباب السعادة والشقاوة، ولا شك أنهما مقدران أيضاً[٤].

---

(١) ذكر معنى ما تقدم أبو حاتم ابن حبان عقب تخريجه للحديث، ونقله عنه البغوي في «شرح السنة» عقب تخريجه للحديث أيضاً.

(٢) «العمر» ليست في (س).

(٣) في (س) و(ب): «سببان».

(٤) ينظر: مشكل الآثار للطحاوي (٨/٨٢)، مرقاة المفاتيح (٨/٦٦١)، تحفة الأحوذي (٦/٣٤٦).

أقول: وهذا يعني أن رد القدر والزيادة في العمر على الحقيقة. ويرى بعض أهل العلم أن هذا التغيير إنما هو بالنسبة إلى علم الملائكة، وأما بالنسبة إلى علم الله فلا تغيير فيه. وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية. ينظر: مجموع الفتاوى (٨/٥١٧، ٥٤٠) و(١٤/٤٨٨-٤٩٢)، و(٢٤/٣٨١).

وقد تناول المؤلف هذه المسألة عند شرحه لحديث: «من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه» ورقمه (٤٢) وراجع ما علقته هناك.

٤٧- ومنه حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبيﷺ: «الوالد أوسط أبواب الجنة»[1].

(١) الحديث في «المصابيح» (٣٥٥/٣ ح٣٨٣٤) ولفظه: «الوالد أوسط أبواب الجنة، فإن شئت فحافظ على الباب أو ضيع».

تخريجه:

أخرجه الترمذي وابن ماجه وأبو داود الطيالسي والحميدي وابن أبي شيبة وأحمد وغيرهم من حديث عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمن السلمي، عن أبي الدرداء، مرفوعاً.

واللفظ الذي ساقه في «المصابيح» عند أبي داود الطيالسي، والباقون بنحوه، وعند بعضهم زيادة.

أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء من الفضل في رضا الوالدين (١٥٩/٦ ح١٩٠١) عن ابن أبي عمر.

وابن ماجه في الأدب، باب بر الوالدين (١٢٠٨/٢ ح٣٦٦٣) عن محمد بن الصباح.

والحميدي في «مسنده» (١٩٤/١ ح٣٩٥) -ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» في البروالصلة (١٥٢/٤)-.

والإمام أحمد (٥٣٥/٤٥ ح٢٧٥٥٢).

والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٢/٦ ح٧٨٤٧) من طريق أحمد بن شيبان.

خمستهم عن سفيان بن عيينة، حدثنا عطاء بن السائب، به، ولفظ التحديث عند الحميدي، وفي أوله عند الترمذي والحميدي والحاكم والبيهقي قصة، وصححه الترمذي والحاكم وأقره الذهبي.

وأخرجه ابن ماجه في الطلاق، باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته (٦٧٥/١ ح٢٠٨٩) عن محمد بن بشار.

والإمام أحمد (٤٩/٣٦ ح٢١٧١٧).

كلاهما عن محمد بن جعفر.

والطيالسي في «مسنده» (٣٢٥/٢ ح١٠٧٤) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب بر الوالدين (١٠/١٣ ح٣٤٢٢)-.

والحاكم من طريق خالد بن الحارث.

ثلاثتهم عن شعبة، عن عطاء بن السائب، به، وعند ابن ماجه وأحمد والحاكم قصة في أوله. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

=

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب ما ذكر في بر الوالدين (٢١٩/٥ ح٢٥٣٩١) عن محمد بن فضيل، عن عطاء، به.

وأحمد (٥٠٤/٤٥، ٥١٧ ح٢٧٥١١، ٢٧٥٢٨) عن عبدالرزاق.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤١٧/٣ ح١٣٨٥) عن إبراهيم بن مرزوق، عن أبي حذيفة موسى بن مسعود.

كلاهما عن سفيان الثوري، حدثنا عطاء، به، وفي أوله قصة.

وأحمد (٥٧/٣٦ ح٢١٧٢٦) عن حسين بن محمد، ثنا شريك، عن عطاء، به، وفي أوله القصة.

وهناد في «الزهد» (٤٨٢/٢ ح٩٨٧) عن أبي الأحوص، عن عطاء، به، بالقصة.

وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في البر والإحسان، باب حق الوالدين (١٦٧/٢ ح٤٢٥) عن أبي يعلى، عن أبي خيثمة.

والحاكم في الطلاق (١٩٧/٢) من طريق مسدد. كلاهما عن إسماعيل بن علية، أنبأنا عطاء، به، بالقصة. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

والبيهقي في «الشعب» (١٨٢/٦ ح٧٨٤٨، ٧٨٤٧) من طريقين عن مسعر بن كدام، عن عطاء، به بالقصة.

والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٢١) من طريق حماد بن زيد، عن عطاء، به بالقصة.

دراسة إسناد الطيالسي:

١- شعبة بن الحجاج. ثقة حافظ متقن. تقدمت ترجمته (ص١٣٨).

٢- عطاء بن السائب، أبو السائب ويقال: أبو محمد، الكوفي الثقفي. مات سنة ست وثلاثين ومئة.

روى عن إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير وغيرهما.

وعنه شعبة بن الحجاج، وجرير بن عبدالحميد وغيرهما.

ثقة، إلا أنه اختلط، فمن سمع منه قبل اختلاطه فسماعه صحيح، ومن سمع بعد ذلك فسماعه لا شيء.

هذا ما قاله جمع من الأئمة، منهم: يحيى بن سعيد القطان، والإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وابن عدي وغيرهم.

=

وذكروا ممن سمع منه قبل اختلاطه: شعبة، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وهشام الدستوائي، وأيوب، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة.

واختلفوا في حماد بن سلمة، فأكثر الأئمة على أن سماعه كان قبل اختلاطه، وبعضهم قال إنه سمع منه في الصحة والاختلاط وكان لا يميز هذا عن هذا. والله أعلم.

ضعفاء العقيلي (١٣٤٨)، الكامل لابن عدي (١٥٢٢)، تهذيب الكمال (٣٩٣٤)، ميزان الاعتدال (٥٦٤٧)، تهذيب التهذيب (١٨٣/٧)، التقريب (٤٥٩٢)، هدي الساري (ص ٤٤٦)، الكواكب النيرات (٣٩).

٣- أبو عبدالرحمن السلمي: عبدالله بن حبيب بن رُبَيِّعة (بالتصغير) الكوفي القارئ، لأبيه صحبه. مات بعد السبعين.

روى عن أبي الدرداء، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عطاء بن السائب، وسعد بن عُبيدة، وعلقمة بن مرثد وغيرهم.

قال العجلي: «تابعي ثقة».

وقال النسائي: «ثقة». وكذلك قال ابن سعد وزاد: «كثير الحديث».

وقال ابن عبدالبر: «هو عند جميعهم ثقة». وخرج حديثه الجماعة.

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت».

التاريخ الكبير (٧٢/٥)، ترتيب ثقات العجلي (٨٧١، ٢١٩٦)، المراسيل لابن أبي حاتم (١٦٦)، جامع التحصيل (ص٢٠٨)، تهذيب الكمال (٣٢٢٢)، سير أعلام النبلاء (٢٦٧/٤)، تهذيب التهذيب (١٦١/٥)، التقريب (٣٢٧١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح، وعطاء بن السائب وإن كان قد اختلط إلا أن شعبة ممن روى عنه قبل اختلاطه، وقد تابعه أيضاً على رواية الحديث عددٌ من الأئمة، فيهم جماعة رووا عنه قبل اختلاطه منهم: سفيان الثوري، وابن عيينة، وحماد بن زيد.

وقد صحح الحديث -كما تقدم- الترمذي وابن حبان والحاكم والذهبي. والله أعلم.

أوسط: أي أفضل، باعتبار أن الشيء إذا كان بين الإفراط والتفريط فإنه أفضل مما سواه. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴿٢٨﴾﴾[١]، أي خيرهم وأفضلهم[٢].

---

(١) في الأصل: «﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ الآية»، ووردت الآية تامة هكذا في النسخ الأخرى لكن سقط من (ب) و(أ) ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ﴾ ويظهر أن هذا السقط في أصل نسخة المؤلف وهو الذي جعل ناسخ الأصل يقتصر على أول الآية ثم يقول: «الآية».

وهي الآية (٢٨) من سورة القلم.

(٢) ينظر: شرح السنة للبغوي (١١/١٣)، المجموع المغيث مادة وسط (٤١٢/٣)، النهاية (١٦٠/٥).

٤٨- ومنه حديث عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تنـــزل الرحمة على قوم فيهم قاطع رحم»[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٥٧ ح٣٨٣٧).

تخريجه:

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٣٢ ح٦٣)، وفي «التاريخ الكبير» (٤/١٤)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب ثواب صلة الرحم وإثم من قطعها (١٣/٢٨ ح٣٤٤٠).

عن عبيدالله بن موسى، أخبرنا سليمان أبو إدام، قال: سمعت عبدالله بن أبي أوفى يقول عن النبي ﷺ قال: الحديث. واللفظ للبغوي.

وأخرجه هناد في «الزهد» (٢/٤٨٩ ح١٠٠٥)، والبغوي (٣٤٣٩)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة محمد بن أسلم (٢/٥٣٣)، وفي «سير أعلام النبلاء» في ترجمة ابن أسلم (١٢/٢٠٥) عن محمد بن عبيد.

والحسين المروزي في «البر والصلة» (ص٧١ ح١٣٥)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة سليمان ابن زيد أبي إدام (٣/٢٥٩) عن أبي معاوية الضرير.

والعقيلي في «الضعفاء» في ترجمة أبي إدام (٢/١٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/١٦٦) من طريق مروان بن معاوية.

وابن عدي -الموضع السابق- من طريق القاسم بن مالك.

والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة أبي إدام (١١/٤٣٢) من طريق حفص بن غياث.

خمستهم عن أبي إدام، به. وعند بعضهم فيه قصة، و لم يسق العقيلي لفظه وإنما ساق قصة الحديث ثم قال: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به -يريد أبا إدام-.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/٢٨٦ ح١٣٤٥٢) وقال: «رواه الطبراني، وفيه أبو إدام المحاربي وهو كذاب».

وأورده المتقي الهندي في «كنـــز العمال» (٣/٣٦٧) وعزاه للطبراني في «الكبير».

دراسة الإسناد من طريق محمد بن عبيد:

١- محمد بن عُبَيْد بن أبي أمية الطِّنافِسي أبو عبدالله الكوفي الأحدب، المتوفى سنة أربع ومئتين وقيل: ثلاث وقيل: خمس.

=

روى عن أبي إدام المحاربي، وإسماعيل بن أبي خالد، وسليمان الأعمش وغيرهم.

وعنه هناد بن السري، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

قال الإمام أحمد وابن معين والعجلي والنسائي والدارقطني وغيرهم: «ثقة».

وخرج له الشيخان.

وفي «التقريب»: «ثقة يحفظ». أي يحفظ حديثه.

الجرح والتعديل (٨/١٠)، تهذيب الكمال (٥٤٤٠)، تذكرة الحفاظ (١/٣٣٣)، الكاشف (٥٠٢٨)، تهذيب التهذيب (٩/٢٩١)، التقريب (٦١١٤).

٢- أبو إدام: سليمان بن زيد ويقال: ابن يزيد المحاربي الكوفي. من الخامسة.

روى عن عبدالله بن أبي أوفى، والبراء بن عازب.

وعنه محمد بن عبيد الطنافسي، ومحمد بن فضيل، وأبو معاوية الضرير وغيرهم.

قال ابن معين: «ليس بثقة كذاب، ليس يسوى حديثه فلساً».

وعنه: «ليس بشيء».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، وهو أحسن حالاً وأصلح من فائد». أقول: وقد قال أبو حاتم في فائد كما في «الجرح والتعديل» (٧/٨٤): «لا يشتغل به، ذاهب الحديث لا يكتب حديثه، وأحاديثه عن ابن أبي أوفى بواطيل لا تكاد ترى لها أصلاً كأنه لا يشبه حديث ابن أبي أوفى، ولو أن رجلاً حلف أن عامة حديثه كذب لم يحنث».اهـ.

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

وقال ابن حبان: «لا يحتج بخبره».

وقال ابن عدي: «لم أر له حديثاً منكراً جداً، وهو قليل الحديث».

وقال البغوي -بعد تخريجه لحديثه-: «ضعيف».

وقد ضعفه الذهبي في «السير» في ترجمة محمد بن أسلم (١٢/٢٠٥) بينما اقتصر في كتابيه «المغني» و«الديوان» على قوله: «كذبه ابن معين».

وقال ابن حجر: «ضعيف، رماه يحيى بن معين».

=

قلت: يحتمل أنه أراد بالقوم الذين يساعدونه على قطيعة الرحم، ولا ينكرون عليه. ويحتمل أنه أراد[1] بالرحمة: المطر[2]، أي يحبس عنهم المطر لشؤم القاطع[3].

خلاصة حاله: تبين مما سبق أن ابن معين وحده رماه بالكذب، وبقية الأئمة على تضعيفه، بل ذكر أبو حاتم أنه أحسن حالاً وأصلح من فائد الذي يُرمى بالكذب. وقال ابن عدي: «لم أر له حديثاً منكراً جداً». وبهذا يترجح القول بتضعيفه، كما قال الذهبي في «السير» وابن حجر في «التقريب». والله أعلم.

التاريخ لابن معين رواية الدوري (٢٣٣٦، ٢٩٢٨)، معرفة الرجال له، رواية ابن محرز (٨٥)، من كلامه في الرجال، رواية الدقاق (٢٢٦)، التاريخ الكبير (١٤/٤)، الكنى لمسلم (٢٥٧)، الضعفاء للنسائي (٦٨٩)، الضعفاء للعقيلي (٦١٢)، الجرح والتعديل (١١٧/٤)، المجروحين (٣٣٦/١)، الكامل لابن عدي (٧٣٧)، الضعفاء لابن الجوزي (١٤٩٩، ١٥٢٢)، تهذيب الكمال (٢٥١٨)، المقتنى في سرد الكنى (٣٥١) المغني للذهبي (٢٥٨٧)، الميزان (٣٤٦٨)، ديوان الضعفاء (١٧٤٨) ذيل الكاشف (٥٧٧)، تهذيب التهذيب (١٦٩/٤)، التقريب (٢٥٦١)، الخلاصة للخزرجي (ص١٥٢).

الحكم على الحديث:

ضعيف من أجل أبي إدام سليمان بن زيد المحاربي. وتقدم قول العقيلي: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به». وقول الهيثمي: «فيه أبو إدام المحاربي وهو كذاب». وهو بهذا قد تبع ابن معين في قوله.

وأعله الذهبي أيضاً في «السير» بضعف أبي إدام هذا -كما تقدم-. والله تعالى أعلم.

(١) «أراد» ليست في (س).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ﴾ [الروم: ٥٠] يريد برحمة الله: المطر.

(٣) تبين مما تقدم أن الحديث ضعيف، وبعضهم ضعفه جداً، فلا يُتَكلَّف في تفسيره.

٤٩- ومنه حديث جبير بن مطعم[١] رضي الله عنه عن النبيﷺ أنه قال: «لا يدخل الجنة منان...» الحديث[٢].

---

(١) لم أقف على هذا الحديث من رواية جبير بن مطعم، ولعله التبس على المؤلف بحديث جبير المشهور الذي أخرجه البخاري (٥٩٨٤) ومسلم (٢٥٥٦) وغيرهما بلفظ: «لا يدخل الجنة قاطع». وقد ذكر القاطع في هذا الحديث كما سيأتي.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٥٨ ح٣٨٣٩) ولفظه: «لا يدخل الجنة منان، ولا عاق، ولا مُدْمِن خمر».

تخريجه:

تقدم أن الحديث ليس من رواية جبير بن مطعم، و لم يذكر البغوي في «المصابيح» صحابيه. ولكنه أخرجه في «شرح السنة» (١٣/١٧ ح٣٤٢٨) بهذا اللفظ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ولذا فسأخرج حديث أبي سعيد فأقول:

أخرجه الإمام أحمد (١٧/٤٨٦ ح١١٣٩٨) عن محمد بن جعفر.

وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٩) من طريق بقية.

والبيهقي في «سننه» في الأشربة، باب التشديد على مدمن الخمر (٨/٢٨٨)، وفي «شعب الإيمان» (٥/١٢ ح٥٥٩٣)، والبغوي في «شرح السنة» -الموضع المتقدم- من طريق وهب بن جرير.

ثلاثتهم عن شعبة.

وأخرجه أحمد (١٧/٣٢٠ ح١١٢٢٢)، والبغوي، وأبو نعيم (٣/٣٠٨) من طريق عبدالعزيز بن مسلم القسملي.

وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٥٨ ح١١٦٣)، وأبو نعيم (٣/٣٠٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١٩١ ح٧٨٧٣) من طريق جرير بن عبدالحميد.

وأبو نعيم من طريق مسعود بن سعد الجعفي.

أربعتهم عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد، به، بلفظه وعند بعضهم زيادة «ولد الزنا».

وأخرجه أحمد -كما في «أطراف المسند» لابن حجر (٦/٣١٢)، و«تفسير ابن كثير» (٢/٩٦)- عن مروان بن شجاع، عن خصيف، عن مجاهد، به.

=

وأخرجه أحمد (١٧/١٧٨ ح١١١٠٧) عن معاوية بن عمرو، حدثنا أبو إسحاق.

وفي (١٨/٣٠٤ ح١/١١٧٨١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٩٥) من طريقين عن مندل بن علي.

وأحمد (١٨/٣٠٥ ح٢/١١٧٨١)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢٩٣٢) من طريق عمار ابن زريق.

ثلاثتهم عن الأعمش، عن سعد الطائي، عن عطية بن سعد، عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ: «لا يدخل الجنة صاحب خمس: مدمن خمر، ولا مؤمن بسحر، ولا قاطع رحم، ولا كاهن، ولا منان».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١١٦ ح٨٢٠٧) وعزاه لأحمد والبزار ثم قال: «وفيه عطية ابن سعد، وهو ضعيف وقد وثق».

دراسة إسناد الإمام أحمد من طريق شعبة:

١- محمد بن جعفر الهذلي، مولاهم، أبو عبدالله البصري، المعروف بغُنْدَر، وكان ربيب شعبة ومن أثبت الناس فيه، مات سنة ثلاث -أو أربع- وتسعين ومئة.

روى عن شعبة، وسفيان الثوري، وابن عيينة وغيرهم.

وعنه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني وغيرهم.

قال أحمد: «سمعته يقول: لزمت شعبة عشرين سنة، لم أكتب من أحد غيره شيئاً، وكنت إذ كتبت عنه عرضته عليه.»

وقال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم».

وقال ابن معين: «كان من أصح الناس كتاباً، وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر، وكان يصوم منذ خمسين سنة يوماً ويوماً لا».

وفي «التقريب»: «ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة».

وقال الذهبي: «اتفق أرباب الصحاح على الاحتجاج به». وخرج له الجماعة.

الجرح والتعديل (٧/٢٢١)، ثقات ابن حبان (٩/٥٠)، تاريخ بغداد (٢/١٥٠)، تهذيب الكمال (٥١٢٠)، سير أعلام النبلاء (٩/٩٨)، التقريب (٥٧٨٧).

٢- شعبة بن الحجاج. ثقة حافظ متقن. تقدمت ترجمته (ص١٣٨).

٣- يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبدالله الكوفي. مات سنة (١٣٦هـ).

=

روى عن مجاهد بن جبر، وإبراهيم النخعي وغيرهما.

وعنه أبو عوانة، وخالد بن عبدالله الواسطي وغيرهما.

جمهور الأئمة على تضعيفه سيما بعدما كبر وتغير وصار يُلَقَّن. ومن أقوالهم:

قال أحمد: «لم يكن بالحافظ»، ومرة: «حديثه ليس بذاك».

وقال ابن معين: «لا يحتج بحديثه»، ومرة: «ليس بالقوي»، ومرة: «ضعيف الحديث».

وقال ابن المبارك: «ارم به».

وقال أبو زرعة: «ليّن، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال أبو حاتم والنسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن فضيل: «كان من أئمة الشيعة الكبار».

وقال ابن عدي: «من شيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يكتب حديثه».

وقال ابن حبان: «كان صدوقاً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه...».

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً».

الجرح والتعديل (٩/٢٦٥)، المجروحين لابن حبان (٣/٩٩)، الكامل لابن عدي (٢١٦٨)، تهذيب الكمال (٦٩٩١)، ميزان الاعتدال (٩٧٠٣)، الكاشف (٦٣٠٥)، تهذيب التهذيب (١١/٢٨٧)، التقريب (٧٧١٧)، ملحق الكواكب النيرات (ص ٥٠٩ ت ١٢).

٤- **مجاهد بن جَبْر** (بفتح الجيم وسكون الموحدة)، أبو الحجاج المخزومي، مولاهم، المكي. المتوفى سنة إحدى -أو اثنتين أو ثلاث أو أربع- ومئة.

روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه يزيد بن أبي زياد، وخصيف الجزري، وأيوب السختياني وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان فقيهاً عالماً ثقة كثير الحديث».

وقال ابن حبان: «كان فقيهاً عابداً ورعاً متقناً».

وفي التقريب: ثقة إمام في التفسير وفي العلم.

أقول: قد روى عن جماعة من الصحابة، سمع من بعضهم وأرسل عن آخرين كما هو مبين في مصادر ترجمته وممن أرسل عنهم -كما في «جامع التحصيل»-: أبو سعيد الخدري رضي الله عنه. والله أعلم.

=

طبقات ابن سعد (١٥٤١)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٦١)، ثقات ابن حبان (٤١٩/٥)، جامع التحصيل (ص٢٧٣)، تهذيب الكمال (٥٧٨٣)، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤)، تهذيب التهذيب (٣٨/١٠)، التقريب (٦٤٨١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه علتان:

١- ضعف يزيد بن أبي زياد. لكنه توبع، فقد تابعه خُصَيْف وهو ابن عبدالرحمن الجَزَري. وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن سعد. وضعفه الإمام أحمد ويحيى القطان. وعن أحمد: «شديد الاضطراب في المسند». وقال أبو حاتم: «صالح يخلط» وتكلم في سوء حفظه. وقال النسائي: «ليس بالقوي». وعنه: «صالح».

وفي «الكاشف» و«التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ». زاد في «التقريب»: «خلط بآخره ورمي بالإرجاء».

وأما ابن عدي فقال: «إذا حدث عنه ثقة فلا بأس به وبرواياته...».

وقال الذهبي في «السير»: «حديثه يرتقي إلى الحسن».

أقول: وبكل حال فهي متابعة معتبرة تقوي رواية يزيد.

ينظر في ترجمة خصيف: الجرح والتعديل (٤٠٣/٣)، المجروحين (٢٨٧/١)، الضعفاء للعقيلي (٤٥٣)، الكامل لابن عدي (٦٩/٣)، تهذيب الكمال (١٦٩٣)، سير أعلام النبلاء (١٤٥/٦)، الكاشف (١٣٨٩)، تهذيب التهذيب (١٢٣/٣)، التقريب (١٧١٨).

٢- الانقطاع بين مجاهد وأبي سعيد -كما تقدم-.

أقول: وللحديث طريق آخر يقويه -كما تقدم في التخريج- وهو طريق عطية بن سعد عن أبي سعيد.

وهذ الإسناد فيه: عطية بن سعد هذا وهو العَوْفي. جمهور الأئمة على تضعيفه. بل قال الذهبي: «مجمع على ضعفه».

ينظر في ترجمته: الضعفاء للعقيلي (١٣٩٢)، الكامل لابن عدي (١٥٣٠)، تهذيب الكمال (٣٩٥٦)، ديوان الضعفاء (٢٨٤٣)، ميزان الاعتدال (٥٦٧٣)، تهذيب التهذيب (٢٠٠/٧)، التقريب (٤٦١٦).

=

محمل هذا الحديث أنه لا يدخل مع الفائزين.

/أو لا يدخل حتى يعاقب بما اجترحه من الإثم بكل واحد من الأعمال الثلاثة[1]. [١٩٧/ب]

كما أن للحديث شواهد عدة عن عددٍ من الصحابة.

منها حديث عبدالله بن عمرو بن العاص عند عبدالرزاق في «المصنف» (١٣٨٥٩)، وأحمد (٦٥٣٧، ٦٨٨٢، ٦٨٩٢)، والنسائي في «سننه الكبرى» (٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٥٧٣، ٥٨٣، ٥٨٤)، وابن حبان كما في «الإحسان» (٣٣٨٣، ٣٣٨٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/١٧). من طرق عن منصور بن المعتمر، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بهذا اللفظ مع زيادة «ولا ولد زنا».

وفيه: (جابان) غير منسوب، قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: «لا يدرى من هو؟». وقال ابن حجر: «مقبول».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/٢٥٧)، الجرح والتعديل (٢/٥٤٦)، ثقات ابن حبان (٤/١٢١)، تهذيب الكمال (٨٦٤)، ميزان الاعتدال (١٤١٢)، تهذيب التهذيب (٢/٣٣)، التقريب (٨٦٣).

والحاصل أن الحديث لا ينـــزل عن درجة الحسن بمجموع ما ذكرته من المتابعات وهذا الشاهد. بل إنه بالنظر إلى الشواهد الأخرى الكثيرة يرتقي إلى الصحيح لغيره، وللنظر في الشواهد يراجع: كنـــز العمال (٤٣٩٠٤، ٤٣٩٠٨، ٤٣٩٠٩، ٤٣٩١٠، ٤٣٩١١، ٤٣٩٩٦)، السلسلة الصحيحة للألباني (٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٨)، السلسلة الضعيفة له (١٤٦٣، ١٤٦٤).

وبعض أجزاء الحديث وردت في أحاديث مستقلة بمفردها، بعضها في «الصحيحين» كقضية العقوق، حيث وردت في حديث جبير بن مطعم الذي تقدمت الإشارة إليه قريباً وهو بلفظ: «لا يدخل الجنة قاطع».

ولا يسع المجال للزيادة بأكثر مما تقدم. والله أعلم.

(١) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/٦٦٧): «لا بد من تقييده بالمشيئة لقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] أي بالشفاعة أو بغيرها».

=

ومن باب الشفقة والرحمة

من الصحاح:

٥٠- قوله ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها: «من بُلِي من هذه البنات...» الحديث[١].

«بُلي» من البلاء.

وفي «كتاب مسلم»: «من ابتلي[٢] من هذه البنات بشيء»[٣] وهو الصواب[٤].

أقول: ويقيد أيضاً بما إذا مات مصراً عليها، أما من تاب توبة نصوحاً فإن الله يقبل توبة التائبين كما قال سبحانه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر:٥٣].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الوعيد ينتفي عن المسلم: إما بتوبة، وإما بحسنات يفعلها تكافئ سيئاته، وإما بمصائب يكفر الله بها خطاياه، وإما بغير ذلك. ينظر: مجموع الفتاوى (٦٤٩/١١).

ومما يحسن أن يُذكر هنا ما نقله شيخ الإسلام عن عامة السلف في موقفهم من نصوص الوعيد: أنهم يُقِرُّونها ويُمِرُّونها كما جاءت، ويكرهون أن تُتَأَول تأويلات تخرجها عن مقصود رسول الله ﷺ. ينظر مجموع الفتاوى (٦٧٤/٧).

(١) الحديث في «المصابيح» (٣٦٣/٣ ح٣٨٤٦) ولفظه: عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: جاءتني امرأة معها ابنتان تسألني، فلم تجد عندي غير تمرة واحدة، فأعطيتها، فقسمتها بين ابنتيها، ثم خرجت، فدخل النبي ﷺ وحدثته فقال: «من يلي من هذه البنات شيئاً فأحسن إليهن، كُنَّ له ستراً من النار».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري بلفظه في الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (ص١٢٧٦ ح٥٩٩٥)، وفي الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة... (ص٢٨١ ح١٤١٨).

ومسلم في البر والصلة والآداب، باب فضل الإحسان إلى البنات (٢٠٢٧/٤ ح٢٦٢٩).

(٢) «من ابتلي» ليست في الأصل و(أ)، واستدركتها من (س) و(ب)، وإضافتها يقتضيه سياق الكلام.

(٣) بل هي في «صحيح البخاري» أيضاً في كتاب الزكاة، وتقدم التخريج من «الصحيحين».

(٤) وصوب هذه الرواية القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١٢٠/١).

ويتخبط الناس في الرواية التي اختارها المؤلف[1]؛ لمكان قوله: «شيئاً».

ورُوي[2] «يَلي» بالياء من الولاية[3]، وليس بشيء.

والصواب فيه: «من بُلِيَ من هذه البنات بشيء» وهذه إشارة إلى جنسهن[4].

---

(١) الرواية كما يفيده كلام المؤلف هي: «من بلي من هذه البنات شيئاً» والمثبت في مطبوعة «المصابيح» كما تقدم «يلي» بالمثناة التحتية، فلعله اختلاف في نسخ «المصابيح» أو أن ما في المطبوعة اجتهاد من محققي الكتاب.

وقال الطيبي في «شرح المشكاة» (١٠/٣١٧٥) -بعد أن نقل كلام المؤلف وذكر من أخرج الرواية التي صوبها- قال: و لم نقف على ما في المصابيح، وهو: «من بلي من هذه البنات شيئاً» في الأصول.اهـ.

(٢) في (س) و(ب): «ويروى».

(٣) «يَلي» بالياء المثناة التحتية، وهي رواية البخاري في الأدب من «صحيحه» رقم (١٩٩٥).

وذكر ابن حجر في «الفتح» (١٠/٤٤٢) -عند شرحه لهذه الرواية-: أن أكثر رواة الصحيح رووه بالتحتانية المفتوحة، وأن الكشميهني رواه بالموحدة المضمومة. وينظر: إرشاد الساري (٩/١٦).

(٤) يعني إلى جنس النساء عموماً نظراً إلى ما كان عليه الناس من كراهيتهم للنساء كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ...﴾ الآيتان [النحل:٥٨-٥٩].

أو المراد من اتصف منهن بالحاجة إلى ما يفعل به. ينظر: «الفتح» و«إرشاد الساري» -الموضع السابق-، والمفهم (٦/٦٣٦)، وتحفة الأحوذي (٦/٢٨).

٥١- ومنه حديث عِيَاض بن حِمَار المُجَاشعي[١] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مُقْسِط...» الحديث[٢].

المُقْسِط: العادل. والقاسط: الجائر[٣]. قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[٤].

وفيه: «وعفيف متعفِّف» أي عفيف عما لا يحل، متعفف عن السؤال.

ويحتمل أنه[٥] أشار بالأول إلى[٦] ما في نفسه من القوة المانعة عن[٧] الفواحش، وبالثاني إلى إبراز ذلك بالفعل[٨].

---

(١) عياض (بكسر أوله وتخفيف التحتانية وآخره معجمة) ابن حِمَار التميمي المُجَاشعي، صحابي، سكن البصرة، وعاش إلى حدود الخمسين. حديثه عند مسلم وغيره. ينظر: أسد الغابة (٤١٥٠)، الإصابة (٦١٤٣)، التقريب (٥٢٧٤).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٦٦ ح٣٨٥٧) ولفظه: «أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مُقسط متصدق مُوَفَّق، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم، وعفيف متعفف ذو عيال. وأهل النار خمسة: الضعيف الذي لا زَبْر له الذين هم فيكم تبع لا يبغون أهلاً ولا مالاً، والخائن الذي لا يَخْفَى له طمع وإن دقَّ إلا خانه، ورجل لا يصبح ولا يمسي إلا وهو يخادعك عن أهلك ومالك» وذكر البخل والكذب، والشنظير الفحاش.

تخريجه:

أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٤/٢١٩٧-٢١٩٨ ح٢٨٦٥) ضمن حديث طويل.

(٣) يراجع: «النهاية» لابن الأثير مادة قسط (٤/٥٣) و«مشارق الأنوار» (٢/٢٣٨).

(٤) سورة الحجرات، الآية (٩).

(٥) في (س) و(ب): «ويحتمل أن يكون».

(٦) «إلى» ليست في (أ).

(٧) في (س): «من».

(٨) قال القرطبي في «المفهم» (٧/١٦٨): «العفيف: الكثير العفة، وهي الانكفاف عن الفواحش، وعما لا يليق. والمتعفف: المتكلف للعفة».

وفيه «الضعيف الذي لا زَبْرَ له» فسَّر أصحاب الغريب (الزَّبْر) بالعقل[١]. وهو صحيح من طريق اللغة، غير أن المعنى لا يستقيم عليه؛ لأن من لا عقل له لا[٢] تكليف عليه، فكيف يُحكم بأنه من[٣] أهل النار[٤].

وأرى الوجه فيه أن يُفسَّر بالتَّماسُك[٥].

فإن أهل اللغة يقولون: «لا زَبْر له»، أي لا تماسك له، كما يقولون: «لا عقل له[٦]. وهو في الأصل مصدر[٧]، والمعنى[٨]: لا تماسك له عند مجيء الشهوات، فلا يرتدع عن فاحشة، ولا يتورع عن حرام[٩].

---

(١) ينظر: مشارق الأنوار (١/٣٨٦)، النهاية مادة زبر (٢/٢٦٦). ويراجع أيضاً: غريب الحديث لابن قتيبة (١/٩٢)، وغريب الحديث لابن الجوزي باب الذال مع الباء (١/٣٥٨).
والزَّبْر: بفتح الزاي وإسكان الموحدة. ينظر: المنهاج للنووي (١٨/٢٠٥).

(٢) «لا» ساقطة من (أ).

(٣) من قوله «لا عقل له» إلى هنا ساقط من (س).

(٤) لعل المراد بالعقل هنا ليس العقل الذي ضده الجنون والذي به يرتفع التكليف عن العبد، وإنما المراد به ما يمنع العبد من فعل مالا ينبغي، ويعقله -أي يحبسه- عن الوقوع في المهالك. قال القرطبي في «المفهم» (٧/١٦٦): «سمي العقل زَبْراً؛ لأن الزّبْر في أصله هو المنع والزجر. يقال: زبره يزبُره بالضم زبراً، إذا انتهره ومنعه، ولما كان العقل هو المانع لمن اتصف به من المفاسد والزاجر عنها سمي بذلك».

(٥) في (أ): «بالمتماسك».

(٦) جمع الجوهري بينهما فقال: «يقال: ماله زَبْر، أي عقل وتماسك». الصحاح مادة زبر (٢/٦٦٧).

(٧) ينظر المصدر السابق.

(٨) في (س): «من المعنى».

(٩) قال الزمخشري في «الفائق» مادة زبر (٢/١٠٢): «أي ليس له عزم يَزْبُره، أي ينهاه عن الإقدام على مالا ينبغي، أو تماسك: من زبر البئر وهو طيها؛ لأنها تتماسك به».

وفيه «الذين هم فيكم تبعٌ، لا يبغون أهلاً ولا مالاً»[1] يعني بهم[2] الخدام الذين يكتفون بالشبهات والمحرمات[3] التي يسهل عليهم التطرق إليها عما أبيح لهم، فليس لهم[4] هِمَّةٌ ناهضة إلى ما وراء ذلك من أهل أو مال[5][6].

وفيه «والخائن الذي لا يَخْفَى له طمع -وإن دقَّ- إلا خانه» أي لا يتطلع إلى موضع خيانةٍ إلا خان، وإن كان المطموع فيه شيئاً يسيراً[7].

وإنما قال: (لا يَخْفى)؛ لأن الإنسان قَلَّما يظهر طمعه، بل يستَتِرُّ به. ويحتمل: أن يكون (لا يُخْفَى) على بناء المجهول، من أخفيته أي: أزلت خفاه[8]، أي لا يبرز له شيء يُطمع فيه،

---

(١) قال القرطبي في الموضع السابق من «المفهم»: «هذا تفسير من النبي ﷺ لقوله أولاً: الضعيف الذي لا زبر له».

أقول: كلام المؤلف الآتي يوحي بأن هذا قسم آخر، وليس كذلك كما تبين من كلام القرطبي، حتى تصح القسمة أن أهل النار خمسة، وقد نبه على هذا الطيبي في «شرح المشكاة» (٣١٨٠/١٠).

(٢) في (س) و(ب): «به».

(٣) في (س): «بالحرمات والشبهات».

(٤) «فليس لهم» ألحقت بهامش الأصل، وهي مثبتة في (س)، وساقطة من (أ).

(٥) في (س) و(ب): «ومال».

(٦) ذكر نحوه القاضي البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل ٢٠٨/أ). وينظر أيضاً: شرح المشكاة للطيبي -الموضع السابق-.

(٧) قال البيضاوي -الموضع السابق-: «أي لايخفى عليه شيء ما يمكن أن يطمع فيه -وإن دق-، بحيث لا يكاد يُدْرَك إلا وهو يسعى في التفحص عنه والتطلع إليه حتى يجده فيخونه، وهذا هو الإغراق في الوصف بالخيانة».

(٨) على هذا تكون (خفي) من الأضداد. قال النووي في «المنهاج» (٢٠٥/١٨): «قال أهل اللغة: يقال: خَفَيْت الشيء إذا أظهرته، وأخفيته إذا سترته وكتمته. هذا هو المشهور. وقيل هما لغتان فيهما جميعاً».

وينظر: الصحاح مادة خفي (٢٣٢٩/٦)، وترتيب لسان العرب (١٢١٦/٢-١٢١٧).

وممن فسر الحديث بهذا المعنى -الثاني-: القرطبي في «المفهم» (١٦٧/٧)، والنووي في «المنهاج» (٢١٥/١٨).

ويكون الطمع الذي هو المصدر بمعنى المفعول، أي لا يظهر له شيء يُطْمَع فيه إلا خانه وإن كان شيئاً يسيراً.

وفيه: «وذكر البخل والكذب» أي البخيل والكذاب، أقام المصدر مقام اسم الفاعل.

و«الشِّنْظِير»: السَّيئ الخلق. يقال: رجل شِنْظِير وشِنْظِيرة[1].

و«الفحَّاش[2]»: نعت للشنظير[3] وليس بمعنى له، أي يكون مع سوء خلقه فحاشاً[4].

---

(١) بنصه في «الصحاح» مادة شنظر (٢/٦٩٨).

(٢) الفحاش: كثير الفحش.

(٣) في الأصل: «الشنظير»، والمثبت من بقية النسخ.

(٤) ينظر: إكمال المعلم (٨/٣٩٧)، مشارق الأنوار (٢/٣١٧).

٥٢- ومنه حديث تميم الداري[1] رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة» ثلاثاً، قلنا لمن يارسول الله؟... الحديث[2].

الأصل في النصيحة: تحري قول أو فعل فيه صلاح صاحبه، أو تحري إخلاص الوُدِّ له[3].

وهو لفظ جامعٌ لمعان شتى[4]؛ فالنصيحة لله: إخلاص العمل له[5]، ونصرة الحق فيه، وتحري مرضاته بالدعاء إلى توحيده، والذب عن حريم حرمته.

والنصيحة لكتابه: هي بذل المجهود في الذب عنه دون تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين.

والنصيحة لرسوله: هي النصرة له، والقيام بحقه، والذّب عن سنته ونحو ذلك.

---

(١) هو تميم بن أوس بن خارجة الدَّاري، أبو رُقَيَّة. صحابي مشهور، أسلم سنة تسع فحدث عنه النبي ﷺ على المنبر بقصة الجساسة في أمر الدَّجال. قيل مات سنة أربعين. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/٤٤٢)، الإصابة (٨٣٨)، التقريب (٧٩٩)، ضوء الساري في ترجمة تميم الداري للمقريزي.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٦٧ ح٣٨٦٣) وتتمته: قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»

تخريجه:

أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (١/٧٤ ح٥٥).

(٣) قال الخطابي: «أصل النصيحة مأخوذ من قولهم: نَصَح الرجل ثوبه، إذا خاطه. والنِّصاح: الخيط، شبهوا فعل الناصح فيما يتحراه من صلاح المنصوح له بفعل الخياط فيما يسده من خلل الثوب ويلأمه من فتوقه ويجمعه من الصلاح فيه. وقيل: إنها مأخوذة من نصحت العسل إذا صفيته من الشمع، شبهوا تخليص القول والعمل من شوب الغش والخيانة بتخليص العسل من الخلط الذي فيه». أعلام الحديث (١/١٩٠). ونقل ابن حجر في «الفتح» (١/١٦٧) نحوه عن المازري.

(٤) ذكر الخطابي أن هذه الكلمة من وجيز الكلام، قال: «وليس يمكن أن يعبر عن معنى هذه الكلمة بكلمة واحدة تحصرها وتجمع معناها غيرها». ينظر: أعلام الحديث -الموضع السابق-، معالم السنن (٧/٢٤٧).

(٥) «له» من (س) و(ب).

والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم: هي تحري قول يكون فيه صلاحهم، وذلك يختلف باختلاف مراتبهم[1].

---

(١) يراجع في شرح الحديث: أعلام الحديث، معالم السنن، فتح الباري -المواضع السابقة-، تعظيم قدر الصلاة (٢/٦٩١)، إكمال المعلم (١/٣٠٧)، صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص٢٢١)، المفهم (١/٢٤٣)، المنهاج للنووي (٢/٣٩٧)، شرح المشكاة للطيبي (١٠/٣١٨٢)، جامع العلوم والحكم (ص٧٦).

ومن الحسان[1]:

٥٣- حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال[2]: قال رسول الله ﷺ: «أنا وامرأة سَفْعاء الخدين...» الحديث[3].

---

(١) في الأصل و(ب) و(أ): «ومنه»، والمثبت من (س) وهو الصواب الموافق لما في «المصابيح»، حيث وضعه البغوي في قسم الحسان.

(٢) «قال» زيادة من (س)، ومن «المصابيح».

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٧١ ح٣٨٧٥) ولفظه: «أنا وامرأة سفعاء الخدين كهاتين يوم القيامة - وأومأ الراوي بالسبابة والوسطى- امرأة آمَتْ من زوجها، ذات منصب وجمال حبست نفسها على يتاماها حتى بانوا أو ماتوا».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في فضل من عال يتيماً (٤/٣٣٨ ح٥١٤٩) حدثنا مسدد.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٤٠٦ ح٨٦٨٢) من طريق علي بن المديني.

كلاهما عن يزيد بن زريع.

وأخرجه أحمد (٣٩/٤٣٢ ح٢٤٠٠٦) عن محمد بن بكر.

و(٢٤٠٠٨) عن وكيع.

والبخاري في «الأدب المفرد» باب فضل المرأة إذا تصبرت على ولدها ولم تتزوج (ص٥٤ ح١٤١) حدثنا أبو عاصم.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢/٦٤٠ ح٦٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٥٦ ح١٠٣)، والبيهقي (٨٦٨٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/٤٠٠) من طريق عثمان بن عمر بن فارس.

خمستهم عن النَّهَّاس بن قَهْم، قال: حدثني شداد أبو عمار، عن عوف بن مالك الأشجعي، مرفوعاً. وسياق السند والمتن لأبي داود.

دراسة إسناد أبي داود:

١- **مسدد بن مسرهد.** ثقة حافظ. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٢- **يزيد بن زريع.** ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص٢١٨).

=

٣- **النَّهَّاس** (بتشديد الهاء ثم مهملة) ابن قَهْم (بفتح القاف وسكون الهاء) القَيْسيّ، أبو الخطاب البصري. من السادسة.

روى عن شداد أبي عمار، وقتادة، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم.

وعنه يزيد بن زريع، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعثمان بن عمر بن فارس وغيرهم.

ضعفه يحيى القطان وابن معين والنسائي وغيرهم.

وقال ابن عدي: «وأحاديثه مما يتفرد به عن الثقات، ولا يتابع عليه».

وقال الدارقطني: «مضطرب الحديث».

وفي «التقريب»: ضعيف.

الضعفاء للعقيلي (١٩١٣)، المجروحين (٣/٥٦)، الكامل لابن عدي (١٩٨٧)، تهذيب الكمال (٦٤٨٢)، ميزان الاعتدال (٩١٣١)، تهذيب التهذيب (١٠/٤٢٦)، التقريب (٧١٩٧).

٤- **شَدَّاد بن عبدالله** القرشي الأموي، أبو عمار الدمشقي، مولى معاوية بن أبي سفيان. من الرابعة.

روى عن أبي أمامة الباهلي، وعبدالله بن فروخ، وواثلة بن الأسقع وغيرهم.

وعنه النهاس بن قَهْم، ويحيى بن أبي كثير، والأوزاعي وغيرهم.

قال العجلي وأبو حاتم والدارقطني ويعقوب بن سفيان: «ثقة». وخرج له مسلم في «صحيحه».

وقال ابن معين والنسائي: «ليس به بأس».

وقال صالح جزرة: «صدوق، ولم يسمع من أبي هريرة ولا من عوف بن مالك».

وقال الذهبي: «ثقة يرسل كثيراً».

وقال ابن حجر: ثقة يرسل.

الجرح والتعديل (٤/٣٢٩)، جامع التحصيل (ص١٩٥)، تهذيب الكمال (٢٧٠٧)، الكاشف (٢٢٥٠)، تهذيب التهذيب (٤/٢٧٩)، التقريب (٢٧٥٦).

الحكم على الحديث:

تبين مما سبق أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد لسببين:

١- ضعف النَّهَّاس بن قَهْم.

٢- الانقطاع بين شداد وعوف بن مالك.

=

أقول: إلا أن الحديث يتقوى بشواهده إلى الحسن لغيره، ومن هذه الشواهد: حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «أنا وامرأة سفعاء ذات منصب وجمال حبست نفسها على بناهما حتى بانوا أو ماتوا في الجنة كهاتين».

أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٦٩٨) حدثنا أبو قلابة، ثنا بَدَل بن المُحَبَّر، ثنا عبدالسلام بن عجلان، قال: سمعت أبا يزيد المدني يحدث عن أبي هريرة، به.

وهذا الإسناد فيه: عبدالسلام بن عجلان. نقل ابن شاهين عن شعبة قوله: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ ويخالف». وقال أبو حاتم: «شيخ بصري، يكتب حديثه». ونقل الذهبي في «الميزان» قول أبي حاتم ثم أعقبه بقوله: «وتوقف غيره في الاحتجاج به»!. وذكره في «المغني في الضعفاء» مقتصراً على قول أبي حاتم.

وسيأتي قريباً أن المنذري حسن إسناد حديثٍ فيه ابن عجلان هذا، وقال ابن حجر أيضاً: «رواته لا بأس بهم».

ولعل هذا هو الراجح: أنه لا بأس به؛ بسبب ما ذكره ابن حبان من أنه يخطئ ويخالف، فنـزلت درجته عن الثقة، وهذا هو التوسط في حاله، لا أن يضعف حديثه أو يتوقف عن الاحتجاج به. ثم إني لم أقف على من عناه الذهبي بقوله السابق. والله أعلم.

ينظر: الجرح والتعديل (٤٦/٦)، الثقات لابن حبان (١٢٧/٧)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٩٤٧)، ميزان الاعتدال (٥٠٦٢)، المغني في الضعفاء (٣٧٠٠)، لسان الميزان (٥١٨٣).

وفيه أيضاً: أبو يزيد المدني. ويقال له: المديني، نزيل البصرة. سئل عنه مالك بن أنس، فقال: «لا أعرفه!». فكيف لم يعرفه الإمام مالك –وهو العمدة في معرفة أهل المدينة– وهذا الرجل منسوب إليها؟! ولعل هذا هو السبب المباشر في قول ابن حجر عنه في «التقريب»: «مقبول».

أقول: والجواب عما تقدم ما أشار إليه الحافظ نفسه في «الفتح» (١٩٢/٧) حيث قال: «لعل أصله كان من المدينة، ولكن لم يرو عنه أحد من أهل المدينة».

ويؤكد هذا ما نقله عباس الدوري عن ابن معين قال: «أبو يزيد ليس يعرف بالمدينة، والبصريون يروون عنه». وروى ابن محرز عن ابن معين قوله: «شيخ مشهور يروي عنه أيوب وهؤلاء. قلت: ثقة؟ قال: نعم. قلت: سمع من ابن عباس؟ قال: نعم».

=

بهذا يتبين أن عدم معرفة مالك له لا تقدح فيه، فقد عرفه ابن معين ووثقه -كما في رواية الدوري- وأيضاً في رواية إسحاق بن منصور.

وسأل أبو داود الإمام أحمد عنه فقال: «تسأل عن رجل روى عنه أيوب؟!».

وخرج حديثه البخاري في «صحيحه».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه».

والراجح -والله أعلم- ما اختاره الذهبي في «الكاشف» وهو أنه: ثقة، كما عليه ابن معين وأحمد والبخاري، ولا يقدح قول أبي حاتم في توثيقهم. والله أعلم.

ينظر: التاريخ لابن معين، رواية الدوري (٢/٧٣٢)، معرفة الرجال له، رواية ابن محرز (٤٧١)، الجرح والتعديل (٩/٤٥٨)، تهذيب الكمال (٧٧٠٦)، الكاشف (٦٩٠٢)، تهذيب التهذيب (١٢/٣٠٦)، التقريب (٨٤٥٢).

أقول: ولأبي هريرة حديث بلفظ آخر وإسناد آخر إلا وجود عبدالسلام بن عجلان في كلٍّ منهما:

فقد أخرج أبو يعلى في «مسنده» (٦/١٢٥ ح٦٦٢١) حدثنا سليمان بن عبدالجبار أبو أيوب، حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن عبدالسلام بن عجلان، حدثنا أبو عثمان النهدي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول من يفتح له باب الجنة إلا أن تأتي امرأة تبادرني، فأقول لها: مالك؟ ومن أنت؟ فتقول: أنا امرأة قعدت على أيتام لي».

وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» في البر والصلة، باب الترغيب في كفالة اليتيم... (٣/٢٣١) وقال: «رواه أبو يعلى، وإسناده حسن إن شاء الله».

وأورده ابن حجر في «الفتح» (١٠/٤٥١) وعزاه لأبي يعلى وقال: «رواته لا بأس بهم».

أقول: وهو كذلك. إلا أنَّ ههنا علة محتملة من عبدالسلام بن عجلان أو ممن دونه؛ بجعل الحديث مرة عن أبي عثمان النهدي -كما هنا- ومرة عن أبي يزيد المدني -كما تقدم-.

ومع القول بإثبات هذه العلة إلا أنها غير مؤثرة؛ لأن أبا عثمان النهدي وأبا يزيد المدني ثقتان. وقد تقدمت ترجمة أبي يزيد.

وأما أبو عثمان: فهو عبدالرحمن بن مَلّ (مثلثة الميم، واللام مشددة) النَّهْدي. قال ابن حجر: «ثقة ثبت عابد». ينظر: تهذيب الكمال (٣٩٦٨)، التقريب (٤٠١٧).

=

السُّفْعَة في الوجه: سواد في خَدَّي المرأة الشاحبة[١].

لم يُرِدْ أنها كانت في[٢] أصل الخلقة سفعاء، ألا ترى أنه قال: «ذات منصب وجمال» ؟! بل أراد أنها قامت[٣] على ولدها بعد وفاة زوجها، فتركت الزينة، وعودت نفسها المشقة[٤] حتى شحبت، وذهب تَناصُف[٥] وجهها[٦].

و(آمَتْ) أي مات زوجها، وصارت أَيِّماً فصبرت على الأَيْمة[٧].

وقلت: «علة محتملة» بسبب اختلاف اللفظين، فيكون الحديث الأول غير الثاني اتفق أن راويهما أبو هريرة، أو غير ذلك مما ينفي هذه العلة.

وبكلٍّ حال فالحديث لا ينــزل عن درجة الحسن، وبه يترقى حديث عوف بن مالك إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) هذا الكلام بنصه في «العين» باب العين والسين والفاء معهما (١/ ٣٤٠)، وفي «الصحاح» مادة سفع (٣/١٢٣٠).

وقال ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/٢١٧): «الأسفع: الذي أصاب خدَّه لونٌ خالف سائرَ لونه من سواد أو حمرة أو غير ذلك».

و(الشاحبة) هي التي تغير لونها وجسمها لعارض من هزال أو عمل أو جوع أو سفر. ينظر: ترتيب اللسان مادة شحب (٤/٢٢٠٤).

(٢) في النسخ الأخرى: «من».

(٣) في (س) و(ب): «أقامت».

(٤) في (س) و(ب): «الجهد والمشقة».

(٥) معنى قوله: «تَناصُف وجهها» أي محاسنه لأنها كانت ذات حسن وجمال. كأن أعضاء الوجه تقسمت الحسن فتناصفته، أي أنصف بعضها بعضاً فاستوت فيه. ويقال: رجل مُتَناصِف: أي متساوي المحاسن. ينظر: ترتيب اللسان مادة نصف (٧/٤٤٤٥).

(٦) ينظر كذلك في شرح الحديث: غريب الحديث لابن قتيبة (١/٢١٧)، معالم السنن (٨/٤٢-٤٣)، النهاية لابن الأثير مادة سفع (٢/٣٣٧)، عون المعبود (١٤/٤٠-٤١).

(٧) الأَيِّم في الأصل: المرأة التي لا بعل لها، والرجل الذي لا امرأة له. يقال لكلٍّ منهما: (أَيِّم)، سواء كان قد تزوج من قبل أو لم يتزوج. وقد آمت المرأة من زوجها تَئيم أَيْمَةً وأَيْماً وأُيُوماً.

=

ومن باب الحب في الله

من الصحاح:

٥٤- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «الأرواح جنود مُجَنَّدة...» الحديث[(١)].

«مُجَنَّدة» مفسرة بمجموعة[(٢)(٣)]، وهو مثل: أَلْف[(٤)] مُؤَلَّفة.

والمراد أنها جُبِلَت على ضَرائب وشَوَاكِل، فكلٌّ ما شاكل[(٥)] منها[(٦)] في عالم الأمر[(٧)] في

وأما المراد بها في هذا الحديث فكما ذكر المؤلف.

ينظر: العين، باب اللفيف من الميم (٨/٤٢٥)، الصحاح مادة أيم (٥/١٨٦٨)، معجم مقاييس اللغة (١/١٦٦)، النهاية (١/٨٦)، ترتيب اللسان (١/١٩١).

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٧٦ ح٣٨٨٩) وتتمته: «فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

تخريجه:

أخرجه مسلم في البروالصلة، باب الأرواح جنود مجندة (٤/٢٠٣١ ح٢٦٣٨) بلفظه.

وأخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها، في أحاديث الأنبياء، باب الأرواح جنود مجندة (ص٦٧٩ ح٣٣٣٦) بلفظه.

(٢) في (س) و(ب): «مجموعة».

(٣) فمعنى: «جنود مجندة» يعني جموع مجموعة، وقيل: أجناس مختلفة أو أصناف مصنفة.

ينظر: الغريبين للهروي مادة جند (١/٣٧٦)، مشارق الأنوار (١/١٩٩)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/١٧٦)، المفهم (٦/٦٤٤).

(٤) في (أ): «ألوف».

(٥) في (س): «وكل ما»، وما بعدها غير واضح.

(٦) «منها» ليست في (أ).

(٧) يريد بـ(عالم الأمر) وقت خلق الأرواح، ويقابله فيما سيأتي (عالم الخلق) ويريد به وقت خلق الأجساد، وهذا يعني أن خلق الأرواح سابق لخلق الأجساد.

وهذه مسألة تكلم فيها أهل العلم، وممن وافق المؤلف على رأيه: إسحاق بن راهويه، والخطابي، وابن حزم وغيرهم وهو رأي الجمهور، بل ادعى بعضهم الإجماع عليه، ورده ابن قيم الجوزية في

=

شاكلته، تعارفت في عالم الخلق فائتلفت[1]، وكل ما كان على غير ذلك في عالم الأمر[2] تناكرت في عالم الخلق فاختلفت[3][4].

كتابه «الروح» (١/١٥٦) وساق الخلاف فيه بأدلته، وانتصر للمذهب الآخر الذي يقول بأن الأرواح خلقت مع الأجساد أو بعدها.

وينظر: أحكام أهل الذمة (٢/١٠٥٧)، روح المعاني (١٥/١٥٦).

(١) كذا ظهرت لي قراءتها من الأصل و(أ) وهو ما يفيده سياق الكلام. ورسمت في (س) و(ب) بغير هذا ولم تتبين لي.

والمعنى أن الأرواح التي تتشاكل وتتماثل في عالم الروح، تتعارف في عالم الخلق فتأتلف. وهو كقول الخطابي: «إن الأرواح خلقت أول ما خلقت على قسمين من ائتلاف أو اختلاف كالجنود المجندة إذا تقابلت وتواجهت». معالم السنن (٧/١٨٦).

وكقول بعضهم: «إن الأرواح خلقت على هيئة الكرة ثم قسمت، فأي روحين تلاقيتا هناك وتجاورتا، تآلفتا في هذا العالم وتحابتا، وإن تنافرتا هناك تنافرتا هنا، وإن تآلفتا من وجه وتنافرتا من وجه كانتا كذلك هاهنا». ينظر: إكمال المعلم (٨/١١٨)، روضة المحبين (ص٨٥)، فيض القدير (٥/٢٠٣٧).

(٢) «في عالم الأمر» ساقطة من (س). وكان جزء من الكلام قبلها -وهو من قوله: «في شاكلته» إلى هنا- ساقط أيضاً، ولكنه ألحق في الهامش، وكتب أمامه (صح).

(٣) «فاختلفت» ساقطة من (س).

(٤) هذا بعض ما قيل في شرح الحديث وبيان المراد بالتعارف والتناكر. وقيل: تعارفها هو موافقة صفاتها التي خلقها الله عليها وتناسبها في أخلاقها.

وقال القرطبي في «المفهم» (٦/٦٤٤): «الأرواح وإن اتفقت في كونها أرواحاً، فإنها تتمايز بأمور وأحوال مختلفة تتنوع بها، فتتشاكل أشخاص النوع الواحد، وتتناسب بسبب ما اجتمعت فيه من المعنى الخاص لذلك النوع للمناسبة، ولذلك نشاهد أشخاص كل نوع تألف نوعها وتنفر من مخالفها، ثم إنا نجد بعض أشخاص النوع الواحد تتآلف وبعضها تتنافر، وذلك بحسب أمور تتشاكل فيها، وأمور تتباعد فيها، كالأرواح المجبولة على الخير والرحمة والشفقة والعدل، فتجد من جبل على الرحمة

=

٥٥- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه[1]: «هل له عندك من نعمة تَرُبُّها؟»[2].

تَرُبُّها[3]: أي تقوم بشكرها. من قولهم: «رَبَّ الضَّيْعَةَ[4]» أي أصلحها وأتمها[5].

يميل بطبعه لكلِّ من كان فيه ذلك المعنى ويألفه ويسكن إليه، وينفر ممن اتصف بنقيضه، وهكذا في الجفاء والقسوة...».

ثم قال: «ويستفاد من الحديث أن الإنسان إذا وجد من نفسه نفرة ممن له فضيلة أو صلاح، فينبغي أن يبحث عن المقتضي لذلك ليسعى في إزالته، حتى يتخلص من الوصف المذموم. وكذلك القول فيما إذا وجد ميلاً لمن فيه شر أو وصف مذموم».

وينظر للتوسع في شرح الحديث: إكمال المعلم، ومعالم السنن، وفيض القدير -المواضع السابقة، شرح السنة (٥٧/١٣)، شرح المشكاة للطيبي (٣١٩٨/١٠)، فتح الباري (٤٢٦/٦)، عمدة القاري (٢١٥/١٥)، بذل المجهود (٧٩/١٩)، التعليق الصبيح (٢٦٤/٥).

(١) من قوله: «ومنه» ساقط من (س).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٧٧/٣ ح٣٨٩٢) ولفظه: «أن رجلاً زار أخاً له في قرية أخرى، فأرصد الله له على مَدْرَجته ملكاً، قال: أين تريد؟ قال: أريد أخاً لي في هذه القرية، قال: هل لك عليه من نعمة تَرُبُّها؟ قال: لا، غير أني أحببته في الله، قال: فإني رسول الله إليك بأن الله قد أحبك كما أحببته فيه».

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب، باب في فضل الحب في الله (١٩٨٨/٤ ح٢٥٦٧) بهذا اللفظ.

(٣) «تربها» من (س) وحدها.

(٤) في (ب) و(أ): «الصَّنيعة».

(٥) الكلام بنصه في «الصحاح» مادة ربب (١٣٠/١). وينظر: ترتيب اللسان (١٥٤٧/٣).

وقال القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٣٤٨/١): «معنى الحديث: أي تقوم عليها وتسعى في صلاحها وتصلها». وقال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل ٢٠٨/ب): «أي تصلحها بالقيام على شكرها». وينظر: إكمال المعلم (٣٥/٨)، النهاية لابن الأثير (١٦٦/٢)، المفهم (٥٤٣/٦).

ومن الحسان:

٥٦- /حديث أبي مالك الأشعري[١] رضي الله عنه قال: كنت عند النبيﷺ فقال: «إن لله [١٩٨/أ] عباداً ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغبطهم النبيون والشهداء بقربهم...» الحديث[٢].

---

(١) في (س): «الأشجعي» وهو خطأ؛ فراوي هذا الحديث هو أبو مالك الأشعري نسبة إلى قبيلة باليمن. وهو مشهور بكنيته، مختلف في اسمه. قدم في السفينه مع الأشعريين على النبيﷺ -كما قال ابن الأثير-. وتوفي في طاعون عَمَواس في خلافه عمر سنة ثمان عشرة.

ينظر: الأنساب للسمعاني (١/١٦٦)، أسد الغابة (٦٢١٨)، اللباب (١/٦٤)، تهذيب الكمال (٧٥٩٨)، تهذيب التهذيب (١٢/٢٣٩)، التقريب (٨٣٣٦)، الإصابة (١٠٤٨٩).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٧٩ ح٣٨٩٧) وتمامه: عن أبي مالك الأشعري أنه قال: كنت عند النبي ﷺ إذ قال: «إن لله عباداً ليسوا بأنبياء ولا شهداء، يغبطهم النبيون والشهداء بقربهم ومقعدهم من الله يوم القيامة» فقال أعرابي: حدثنا يارسول الله من هم؟ فقال: «هم عباد من عباد الله من بلدانٍ شتى وقبائل شتى، لم يكن بينهم أرحام يتواصلون بها ولا دنيا يتباذلون بها، يتحابون بروح الله، يجعل الله وجوههم نوراً، وتجعل لهم منابر من نور قُدَّام الرحمن، يفزع الناس ولا يفزعون، ويخاف الناس ولا يخافون».

تخريجه:

هذا الحديث رواه شَهْر بن حوشب، عن أبي مالك الأشعري واختلف عليه:

فرواه ابن أبي حسين، وشِمْر بن عطية، وأبو المنهال عنه على الوجه السابق.

وخالفهم عبدالحميد بن بهرام فرواه عن شَهْر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري.

وإليك تخريج كل وجه على حدة:

الوجه الأول: (شَهْر بن حوشب عن أبي مالك الأشعري)

وقد رواه عنه على هذا الوجه ثلاثة من أصحابه وهم:

١- عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين.

أخرج حديثه عبدالرزاق في «المصنف» في الجامع، باب في المتحابين في الله (١١/٢٠١ ح٢٠٣٢٤) عن معمر، عن ابن أبي حسين، به، بلفظه وفيه زيادة.

ومن طريق عبدالرزاق:

=

أخرجه الإمام أحمد (٥٣٠/٣٧ ح٢٢٨٩٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٩٠/٣ ح٣٤٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٨٦/٦ ح٩٠٠١)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب ثواب المتحابين في الله (٥٠/١٣ ح٣٤٦٤).

٢- شِمْر بن عطية.

أخرجه الطبراني (٣٤٣٤) من طريق مالك بن سعير.

وابن قدامة في «المتحابين في الله» (ص٤٨ ح٤٥) من طريق الجراح.

كلاهما عن الأعمش، عن شِمْر بن عطية به مختصراً.

٣- أبو المنهال.

أخرجه أحمد (٣٤٢/٥) -ومن طريقه ابن قدامة في «المتحابين في الله» (٤٧)- عن محمد بن جعفر.

والحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٩٩٣/٢ ح١١٠٩)، والطبراني (٣٤٣٥) عن هوذة بن خليفة.

كلاهما عن عوف، عن أبي المنهال، به، مختصراً.

الوجه الثاني: (شَهْر بن حوشب عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري)

أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» باب النية مع قلة العمل (ص٢٤٨ ح٧١٤)، وفي «مسنده» (ص٦ ح٧).

وأخرجه أحمد (٣٤٣/٥) -ومن طريقه ابن قدامة في «المتحابين» (٤٦)- عن أبي النضر.

وابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ص٩١ ح٦) عن علي بن الجعد.

والطبري في «تفسيره» (١٣٢/١١) عن يحيى بن حسان.

أربعتهم عن عبدالحميد بن بهرام، عن شَهْر بن حوشب، به، مطولاً إلا الطبري فمختصراً.

النظر في الخلاف:

يظهر مما تقدم أن الوجه الأول أرجح، لأن رواته أكثر وكلهم ثقات كما يتبين من تراجمهم:

- فابن أبي حسين ستأتي ترجمته عند دراسة الإسناد.

=

- وشِمْر بن عطية الأسدي: وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي وابن حبان وابن نمير والدارقطني. ينظر: طبقات ابن سعد (٢٣٩١)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٢١٩)، مشاهير علماء الأمصار (١٣٠٩)، ثقات ابن حبان (٦/٤٥٠)، تهذيب التهذيب (٤/٣١٩).

- وأبو المنهال: هو سَيَّار بن سلامة الرياحي، خرج له الجماعة ووثقه ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي. وقال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث». وفي «التقريب»: «ثقة». ينظر: تهذيب الكمال (٢٦٦٧)، تهذيب التهذيب (٤/٢٥٥)، التقريب (٢٧١٥). والله أعلم.

دراسة إسناد عبدالرزاق:

١- معمر بن راشد الصنعاني. ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن الأعمش وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود شيئاً وكذا ما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين المكي، القرشي، النوفلي. من الخامسة.

روى عن شَهْر بن حوشب، ونافع بن جبير بن مطعم، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم.

وعنه معمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، والثوري وغيرهم.

وثقه الإمام أحمد وأبو زرعة والنسائي والعجلي. وقال ابن عبدالبر: «ثقة عند الجميع، فقيه عالم بالمناسك».

وفي «التقريب»: «ثقة عالم بالمناسك». وخرج حديثه الجماعة.

الجرح والتعديل (٥/٩٧)، تهذيب الكمال (٣٣٧٩)، تهذيب التهذيب (٥/٢٥٦)، التقريب (٣٤٣٠).

٣- شَهْر بن حَوْشَب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، كنيته أبو سعيد، ويقال: أبو عبدالله، ويقال: أبو عبدالرحمن، ويقال: أبو الجعد. مات سنة (٩٨هـ)، وقيل: (١٠٠هـ) وقيل: (١١١هـ) وقيل: (١١٢هـ).

روى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما وغيرهما.

وعنه أشعث بن عبدالله بن جابر، وأبان بن صالح وغيرهما.

وثقه الإمام أحمد وابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان.

وعن الإمام أحمد وابن معين وأبي زرعة: «لا بأس به». وعن ابن معين أيضاً: «ثَبْت».

وقال البخاري: «حسن الحديث» وقوّى أمره.

=

وحسَّن الترمذي حديثه.

وقال الذهبي: «حديثه حسن».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الإرسال والأوهام».

وحدث عنه ابن مهدي وابن المديني، وروى له مسلم في«صحيحه».

وفي مقابل ذلك:

قال شعبة: «لقيت شَهْراً فلم أعتد به» وتبعه ابن عون.

أقول: لعل ذلك من شعبة على ما قاله الساجي: «أن شعبة كان يشهد عليه أنه رافق رجلاً من أهل الشام فخانه».

وضعفه ابن سعد وموسى بن هارون والنسائي والدارقطني والبيهقي. وقال النسائي والدارقطني أيضاً والحاكم وأبو أحمد: «ليس بالقوي».

وقال الجوزجاني: أحاديثه لاتشبه حديث الناس، كأنه مولع بزمام ناقة رسول الله ﷺ، وحديثه دالٌ عليه، فلا ينبغي أن يغتر به وبروايته».

وقال ابن عدي – بعد أن ساق له عدة أحاديث –: «وعامة مايرويه فيه من الإنكار مافيه، وشَهْر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لايحتج بحديثه ولايتدين به». وقال مرة: «شَهْر ضعيف جداً».

وذكر له أبو حاتم حديثاً في «العلل» ثم قال: «وشَهْر لاينكر هذا من فعله وسوء حفظه، وهذا من شَهْر دليل الاضطراب». وقال أيضاً: «ليس هو بدون أبي الزبير، ولايحتج بحديثه».

وذكره ابن رجب في «شرح العلل» فيمن تكلم فيهم من جهة حفظهم، فقال: «وممن يضطرب في حديثه: شَهْر بن حوشب، وهو يروي المتن الواحد بأسانيد متعددة».

وقال الساجي: «فيه ضعف وليس بالحافظ».

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات».

وقال الحسين بن إدريس الهروي: «أخبرنا محمد بن عبدالله بن عمار، وسألته عن شَهْر بن حوشب؟ فقال: روى عنه الناس، وما أعلم أحداً قال فيه غير شعبة. قلت: يكون حديثه حجة؟ قال: لا».

وبالغ ابن حزم فقال: «ساقط». والصَّغاني فحكم على أحاديثه بالوضع.

=

هذا مجمـــل ما قاله الأئمة في شَهْر توثيقاً وتضعيفاً، وما أحب أن أذكره هنا أيضاً؛ بعض التهم التي رُميَ بها شَهْر:

فقد ذكر ابن عدي عن ابن عون قال: «يسرق شَهْر عيبتي -يعني وعائي- في طريق مكة».

وعن عباد بن منصور قال: «حججت مع شَهْر بن حوشب، فسرق عيبتي في الطريق».

وقال يحيى بن أبي بكير الكرماني عن أبيه: «كان شَهْر بن حوشب على بيت المال، فأخذ خريطة فيها دراهم، فقال القائل:

لقد باع شَهْرٌ دينَه بخريطة فمن يَأمَنُ القُراء بعدك يا شَهْر».

قال ابن عدي: «أنشدنا الساجي، أنشدنا أحمد بن محمد» وذكر البيت.

وقال ابن جرير الطبري: «قال علي بن محمد: قال أبو بكر الباهلي: كان شَهْر بن حوشب على خزائن يزيد بن المهلب فرفعوا عليه أنه أخذ خريطة، فسأله يزيد عنها، فأتاه بها، فدعا يزيد الذي رفع عليه فشتمه، وقال لشَهْر: هي لك. قال: لا حاجة لي فيها. فقال القطامي الكلبي، ويقال: سنان بن مُكَبل النميري:

لقد باع شَهْرٌ دينَه بخريطـــة فمن يأمن القراء بعدك يا شَهْر

أخذت بها شيئاً طفيفاً وبعته من ابن جرير إن هذا هو الغدر».

أقول: وفي بعض المصادر أُنشِد البيت الأول في قصة عباد بن منصور، وفي بعضها نسب لهذيل الأشجاني.

وهناك تهم أخرى أعرضت عن ذكرها خشية الإطالة، وهي مردودة من العلماء المحققين، وإنما أوردت ماسبق؛ لشهرته في كتب التراجم.

خلاصة حاله:

الذي يظهر -والله أعلم- أنه حسن الحديث، كما ذكر البخاري والذهبي وغيرهما، وكما هو صنيع الترمذي، وقد رأيتَ توثيق عدد من كبار العلماء كأحمد، وابن معين، والعجلي وغيرهم.

أما رميه بالسرقة من عباد بن منصور، أو من ابن عون، أو من بيت المال، أو غير ذلك من التهم، فهذا غير مقبول عند العلماء المحققين.

قال الذهبي -معلقاً على قصة أخذ الخريطة من بيت المال-: «إسنادها منقطع، ولعلها وقعت وتاب منها، أو أخذها متأولاً أن له في بيت مال المسلمين حقاً، نسأل الله الصفح».

=

وقال النووي -بعد سياقه لكلام الأئمة في تعديله-: «فهذا كلام هؤلاء الأئمة في الثناء عليه، وأما ماذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من بيت المال، فقد حمله العلماء المحققون على محمل صحيح، وقول أبي حاتم ابن حبان: أنه سرق من رفيقه في الحج عيبة، غير مقبول عند المحققين، بل أنكروه».

وقال أبو الحسن بن القطان الفاسي: «لم أسمع لمضعفه حجة، وما ذكروا من تزييه بزي الجند، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ الخريطة، فإما لا يصح، أو هو خارج على مخرج لايضره، وشر ما قيل فيه: أنه يروي منكرات عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به».

وقال ابن العربي المالكي: «ولايقدح في مثله قول شاعر».

ولا أطيل في الكلام على هذا ورده، فهو دائرٌ بين أن لايكون صحيحاً، أو محمول على محمل لايضره، فلم يبق بعد هذا إلا أن يكون الكلام فيه من قبل حفظه، وهذا هو الصحيح -في نظري-، وهو الذي يدل عليه كلام من سبر حديثه كابن عدي وأبي حاتم وغيرهما، لكن هذه الأوهام التي وقعت منه ليست هي الغالب في حديثه، فلا يَسقُط الاحتجاج به، وقد نبه إلى هذا الإمام الذهبي بعدما ساق لشَهْر عدة أحاديث مما أنكر عليه، قال: «فهذا ما استنكر من حديث شَهْر في سعة روايته، وما ذاك بالمنكر جداً، قال: والرجل غير مدفوع عن صدقٍ وعلم، والاحتجاج به مترجح».

أقول: والذهبي من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال، كما شهد له بذلك غير واحد من أئمة هذا الشأن، كابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم. والله تعالى أعلم.

طبقات ابن سعد (٣٨٣٨)، من كلام ابن معين في الرجال، رواية الدقاق (١٠٢)، سؤالات أبي داود لأحمد (٥٣٦)، التاريخ الكبير (٢٥٨/٤)، أحوال الرجال للجوزجاني (١٤٤)، الكنى لمسلم (١٢٨٩)، صحيح مسلم (١٦٢١/٣)، ترتيب ثقات العجلي (٧٤١)، جامع الترمذي (٣٣٦/٧ ح ٢٦٩٨)، ضعفاء النسائي (٣١٠)، عمل اليوم والليلة له (١٢٦)، ضعفاء العقيلي (٧١٦)، الجرح والتعديل (١٤٤/١) و(٣٨٢/٤)، المراسيل لابن أبي حاتم (١٣٩)، العلل له (١٩٤٠)، الكامل لابن عدي (٨٨٩) و(١٤٦٩)، علل الدارقطني (٢٧/١١، ٧٥)، ثقات ابن شاهين (٥١٢)، عارضة الأحوذي (٢٧٦/٨)، ضعفاء ابن الجوزي (١٦٤٤)، موضوعات الصغاني (٢٦)، المنهاج للنووي (٢٠٨/١)، تهذيب الكمال (٢٧٨١)، سير أعلام النبلاء (٣٧٢/٤)، ميزان الاعتدال (٣٧٦١)، الكاشف (٢٣١٤)، جامع التحصيل للعلائي (٢٩١)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١٠٥/١، ١٤٠) و(٧٧٦/٢ - ٧٧٧)، تهذيب التهذيب (٣٢٤/٤)، التقريب (٢٨٣٠).

=

الغِبْطة: أن يتمنى الإنسان مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه. وهي في الحقيقة عبارة عن حُسْن الحال، ومنه قولهم: «اللهم غَبْطاً لا هَبْطاً»[1] أي نسألك الغِبْطة، ونعوذ بك أن نَهْبِط[2].

الحكم على الحديث:

رجال هذا الإسناد ثقات غير شَهْر بن حوشب فإنه لا بأس به، وقد قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٩٠/١٠ ح١٧٩٩٦، ١٧٩٩٧): «رجاله وثقوا». وقال مرة أخرى (١٧٩٩٨): «رجاله رجال الصحيح غير شهر بن حوشب، وقد وثقه غير واحد».

أقول: لكنَّ هذا الإسناد منقطع؛ فإن شهراً لم يدرك أبا مالك الأشعري، فقد ذكر الذهبي في «السير» (٣٧٨/٤) أن مولد شهر كان في خلافة عثمان رضي الله عنه، وأنه طلب العلم بعد الخمسين.اهـ. وأبو مالك توفي في خلافة عمر سنة (١٨هـ) كما تقدم في ترجمته.

ومع هذا فقد حسن إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤٨/٤).

وللحديث شواهد من حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وأبي الدرداء، وأبي أمامة، ومعاذ بن جبل، وابن عمر، وعمر بن الخطاب، وأنس بن مالك ولمراجعتها ينظر: «الترغيب والترهيب» و«مجمع الزوائد» -المواضع السابقة- و«كنــز العمال» (١٣/٩-١٨)، وتحفة الأحوذي (١١١/٧).

(١) هذا القول لم أقف عليه مسنداً لأحد، وساقه بعضهم على أنه حديث ولم أقف عليه مسنداً إلى النبي ﷺ في شيء من كتب الحديث أو غيرها، وإنما ذكره بعض أصحاب الغريب وأهل اللغة غير معزو لأحد، وذكروا تفسيره كما ذكر المؤلف أو نحوه، ومنهم: أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤٦٠/٢)، وأبو عبيد الهروي في «الغريبين» مادة هبط (١٩٠٩/٦)، والزمخشري في «الفائق» (٤٦/٤)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» (١٤٥/٢) وغيرهم. ومن أهل اللغة: الخليل بن أحمد في «العين» (٣٨٨/٤)، والأزهري في «تهذيب اللغة» (١٨٢/٦)، والجوهري في «الصحاح» (١١٤٦/٣)، وابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» (٤١١/٤) وغيرهم.

(٢) الكلام المتقدم عن الغبطة بنصه في «الصحاح» مادة غبط (١١٤٦/٣) مع تصرف يسير.

وفيه أيضاً: «تقول منه: غَبَطْتُه بما نال أغْبِطُه غَبْطاً وغِبْطَةً، فاغْتَبَط هو. كقولك: منعته فامتنع».

ومعنى قوله: «نسألك الغِبْطة ونعوذ بك أن نهبط»: أي نسألك نعمة نُغْبَط بها، وألا تُهْبِطنا من الحال الحسنة إلى السيئة.

فإن قيل: فعلى[1] أي وجه نتصور[2] ذلك في أنفسنا، وقد عرفنا من أصل الدين أن المؤمن المستعد لثواب الله في الدار الآخرة معصوم عن الحسرة والتَلَهُّف والتطلُّع إلى ما ليس له، والغِبْطة لا تخلو عن شيء من ذلك؟!

قلنا: مراد النبيﷺ من ذلك بيان فضل المتحابين، وأن الله يُحِلُّهم من الكرامة محلاً يقع ممن فوقهم في المنـــزلة بمحل[3] الشيء المغبوط فيه، لا أن[4] النفوس الصالحة المستعدة لنيل ثواب الله يبقى فيها تنازعٌ وتَطَلُّعٌ إلى[5] ما ليس لها ولا ينبغي لها من المرتبة[6][7].

فإن قيل: فهل يلزم من ذلك أن المغبوطين ينالون من المرتبة مالا يناله ذوو[8] الغبطة؟

---

(١) في (س) و(ب): «على».

(٢) تقرأ أيضاً «يُتصور».

(٣) في الأصل و(أ): «كمحل» وفي (س): «محل» والمثبت من (ب) وهو أولى. وكلها متقاربة.

(٤) في الأصل و(س) و(أ): «لأن» ولا يستقيم بها مراد المؤلف، والتصويب من (ب).

(٥) «إلى» ليست في الأصل واستدركتها من بقية النسخ.

(٦) في الأصل: «الرتبة» والمثبت من بقية النسخ، لأن المؤلف سيكرر هذه اللفظة قريباً كما أثْبَتّها.

(٧) ذكر البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل ٢٠٨/ب) نحواً من كلام المؤلف، ومما قاله: «هذا والظاهر أنه لم يقصد في ذلك إلى إثبات الغبطة لهم على حال هؤلاء، بل بيان فضلهم وعلو شأنهم وارتفاع مكانهم وتقريرها على آكد وجه وأبلغه، والمعنى أن حالهم عند الله يوم القيامة بمثابة لو غبط النبيون والشهداء يومئذ -مع جلالة قدرهم ونباهة أمرهم- حال غيرهم لغبطوهم».

وأما الطيـــبي فقال: «يمكن أن تحمل الغبطة هنا على استحسان الأمر المرضي المحمود فعله؛ لأنه لا يغبط إلا في الأمر المحمود المرضي؛ فإن الأنبياء والشهداء صلوات الله عليهم يحمدون إليهم فعلهم، ويرضون عليهم فيما تحروا من المحبة في الله...» إلخ. شرح المشكاة (١٠/٣٢٠٣).

ورجح هذا الرأي القاري في «المرقاة» (٨/٧٤٣) فقال: قال في «القاموس»: «الغبطة: حسن الحال والمسرة». قال -القاري-: فمعناها الحقيقي مطابق للمعنى اللغوي. فمعنى الحديث يستحسن أحوالهم الأنبياء والشهداء. وبهذا يزول الإشكال الذي تحير فيه العلماء.اهـ.

أقول: وهو قول وجيه.

(٨) في الأصل و(أ): «ذو» والمثبت من (ب).

قلنا: لا، ونظير ذلك[١]؛ الرجل له من المماليك ألف ولآخر واحد، وصاحب الألف يريد أن لو كان له[٢] مثل ذلك الواحد أيضاً، فلا يلزم من ذلك أن صاحب الفرد أتمُّ غنىً من صاحب الألف.

فإن قيل: ولِمَ لَمْ يؤت الأنبياء والشهداء مثل ما أوتي أولئك؟[٣]

قلنا: أراد النبي ﷺ أن[٤] يقدر تقديراً يبين به مقدار تلك الفضيلة، فقدر[٥] ذلك في فئتين[٦] اختارهم الله بفضله وأكرمهم برحمته؛ فأما الشهداء فيُقَدَّر فيهم أن المُرادين[٧] بذلك هم الذين وإن بلغوا رتبة الشهادة، فإنهم لم يعاملوا الله سبحانه بتلك المعاملة، فلما وردوا القيامة ورأوا قربهم من الله[٨] أحبوا أن لو أنهم عاملوا الله بمثل معاملتهم[٩].

وأما الأنبياء فموجب الغبطة منهم[١٠] غير ذلك؛ وهو أنهم أحبوا الأتباع دون ما أحبوهم، فكان قسط الأتباع في حبهم في الله إياهم أوفى وأوفر من قسط الأنبياء، وذلك لأن التَّحابَّ في الله إنما يقع على قدر المنـــزلة والقرب من الله، ولما كان الأنبياء أحب إلى الله من الأتباع، لم يكن للأنبياء أن يتعدوا سنة الله فيهم، بل وجب عليهم أن يحبوا أنفسهم في موافقة الحق سبحانه

---

(١) من قوله: «أن المغبوطين» إلى هنا ساقط من (س).

(٢) في الأصل: «عليه» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) لو أخذنا بالرأي الذي اختاره الطيـــبي والقاري في المراد بالغبطة في هذا الحديث، فلا يَرِد هذا الإيراد؛ لأنه لا يلزم من استحسانهم لما أوتوا أن لا يكونوا قد أوتوا مثلهم.

(٤) «أن» ليست في (س).

(٥) في (أ): «نقله».

(٦) في (أ): «الفئتين».

(٧) في (ب): «المراد».

(٨) أي قرب المتحابين.

(٩) هذا يخالف قول المؤلف فيما سبق من أن المراد بالحديث هو بيان فضل المتحابين، وليس إثبات الغبطة للأنبياء والشهداء !

(١٠) في (أ): «فيهم».

فوق ما يحبون أنفس الأتباع، وعلى الأتباع أن يحبوهم فوق ما يحبون أنفسهم، فصار قسطهم من هذه المنـــزلة أوفى وأوفر من قسط الأنبياء من الوجه الذي ذكرناه، فلهذا اغتبطوهم[1].

وهذا معنى دقيق وقع لي من طريق الفهم. والله الملهم للصواب.

وفيه «يتحابون برُوح الله» بضم الراء. فسروا (روح الله) بالقرآن[2] قال الله تعالى: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [3] قيل: أراد به القرآن[4].

والمراد منه في الحديث أن السبب الداعي بينهم[5] إلى المحابة هو الوحي المنـــزل الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) في الأصل زاد حرف طاء بعد الغين.

(٢) ينظر: معالم السنن (٥/١٨٢)، إصلاح غلط المحدثين (ص٥٩).

وسمي القرآن روحاً؛ لأن القلوب تحيا به، كما تحيا النفوس والأبدان بالأرواح.

وقيل: أراد بالروح: المحبة، أي تحابوا بما أوقع الله في قلوبهم من المحبة الخالصة لله. كما يقول الحبيب لحبيبه: أنت روحي أي محبوبي. ينظر: شرح المشكاة للطيبي (١٠/٣٢٠٣)، مرقاة المفاتيح (٨/٧٤٥).

(٣) سورة المجادلة، الآية (٢٢).

(٤) يراجع تفسير البغوي (٤/٣١٣)، تفسير القرطبي (١٧/٣٠٨).

(٥) في (ب): «منهم».

٥٧- ومنه قوله ﷺ في حديث أنس رضي الله عنه: «أنت مع من أحببت، ولك ما احتسبت»[(١)].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٨١ ح٣٩٠١) وتمامه:

عن أنس أنه قال: مرَّ رجل بالنبي ﷺ وعنده ناس، فقال رجل ممن عنده: إني لأحب هذا لله، فقال النبي ﷺ: «أعلمته؟» قال: لا، قال: «قم إليه فأعلمه»، فقام إليه فأعلمه، فقال: أحبك الذي أحببتني له، قال: ثم رجع، فسأله النبي ﷺ، فأخبره بما قال، فقال النبي ﷺ: «أنت مع من أحببت ولك ما احتسبت».

تخريجه:

أخرجه بهذا التمام عبدالرزاق في «مصنفه» في الجامع، باب المرء من أحب (١١/٢٠٠ ح٢٠٣١٩) -ومن طريقه: الإمام أحمد، كما في «أطراف المسند» لابن حجر (١/٢٨٠ ح١٨٨)، وكما في «جامع المسانيد» (٢١/٦٥ ح٩٩)، والطبراني في «الأوسط» (٣/٢٢٧ ح٢٩٩٤)، والبيهقي في «شعب الايمان» (٦/٤٨٩ ح٩٠١١)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب إعلام من يحبه (١٣/٦٦ ح٣٤٨٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٤/٣٨١ ح١٥٤٨، ١٥٤٧)-

قال عبدالرزاق: أخبرنا معمر، عن الأشعث بن عبدالله، عن أنس بن مالك، به.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أشعث بن عبدالله إلا معمر».

أقول: وقد أخرج بعض الأئمة هذا الحديث من طريق آخر إلى قوله: «أحبك الذي أحببتني له» فأعرضت عنه لخلوه من مواضع الشاهد الذي أراده المؤلف.

دراسة إسناده:

١- معمربن راشد: ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن الأعمش وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود شيئاً، وكذا ما حدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- الأشعث بن عبدالله بن جابر الحُدَّاني (بمهملتين مضمومة ثم مشددة) الأزدي، أبو عبدالله البصري الأعمى. وقد ينسب إلى جده. وهو جد نصر بن علي الجهضمي الكبير لأمه. من الخامسة.

روى عن أنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين وغيرهم.

وعنه معمر بن راشد، ويحيى القطان، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

وثقه ابن معين والنسائي.

=

وفي رواية: «ولك ما اكتسبت»[1].

وقال أحمد والبزار: «لا بأس به» زاد البزار: «مستقيم الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». وهو كما قال.

الجرح والتعديل (٢/٢٧٣)، ثقات ابن حبان (٦/٦٢)، ثقات ابن شاهين (٦٦)، تهذيب الكمال (٥٢٧)، سير أعلام النبلاء (٦/٢٧٤)، الكاشف (٤٤٣)، تهذيب التهذيب (١/٣١٠)، التقريب (٥٢٧).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند صحيح. والله أعلم.

(١) هذه الرواية أوردها البغوي في «المصابيح» عقب الحديث السابق بلفظ: «المرء مع من أحب وله ما اكتسب».

وقد أخرجها بهذا اللفظ: الترمذي في الزهد، باب ما جاء أن المرء مع من أحب (٧/١١٧) حدثنا أبو هشام الرفاعي، حدثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن الحسن، عن أنس بن مالك به، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه من حديث الحسن البصري عن أنس».

وأخرج أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٨٥ ح٢٧٦٩) حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا حفص به، دون قوله «وله ما اكتسب».

أقول: وهذه الرواية وردت في قصة أخرى تختلف عن قصة الحديث السابق، وكأن الترمذي اختصرها هنا، كما أَوْضَحَتْ ذلك بعضُ الروايات الأخرى التي جاءت من طريق الحسن، عن أنس.

وعليه فهذا حديث آخر منفصل عن سابقه، ولذا فصلت تخريج هذه الرواية ودراستها عن الحديث السابق. والله أعلم.

أما الروايات التي خرجت القصة مذكوراً فيها موضع الشاهد فكما يلي:

أخرج الإمام أحمد (٢١/٧٠ ح١٣٣٦٢) حدثنا هاشم.

و(٢١/٤١٦ ح١٤٠١٢) حدثنا عفان.

وأبو يعلى في «مسنده» (٣/١٧٨ ح٢٧٥٠) -وعنه ابن حبان، كما في «الإحسان» في البر والإحسان، باب الصحبة والمجالسة (٢/٣٢٣ ح٥٦٤)- حدثنا هدبة بن خالد.

=

وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص٤٦٣ ح٣١٨٥) حدثنا علي بن الجعد.

وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/١٧١) من طريق الهيثم بن جميل.

خمستهم عن المبارك بن فضالة، حدثنا الحسن، أخبرني أنس بن مالك قال: كنت عند رسول الله ﷺ في بيته، فجاءه رجل فقال: يارسول الله، متى الساعة؟ قال: «أما إنها قائمة فما أعددت لها؟» قال: والله يارسول الله ما أعددت لها من كثير عمل، غير أني أحب الله ورسوله. قال: «فإنك مع من أحببت ولك ما احتسبت» هذا سياق أحمد عن عفان إسناداً ومتناً وفيه زيادة على ما هنا، والباقون بنحوه، وعند البغوي: «أنت مع من أحببت ولك ما اكتسبت» كما هو لفظ الترمذي.

وذكر ابن حجر في «الفتح» (١٠/٥٧٦) أن قرة بن خالد رواه عن الحسن عن أنس كرواية المبارك بن فضالة، وكذلك أيضاً رواه سلام بن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس، وعزاهما الحافظ لأبي نعيم.

تنبيه: الحديث بدون موضع الشاهد في «الصحيحين» من طرق عن أنس: البخاري (٣٦٨٨، ٦١٦٧، ٦١٧١، ٧١٥٣)، ومسلم (٢٦٣٩).

دراسة إسناد الترمذي:

١- أبو هشام الرفاعي: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن سَمَاعة العجلي الكوفي، قاضي بغداد. مات سنة ثمان وأربعين ومئتين.

روى عن حفص بن غياث، وأبي أسامة حماد بن أسامة، ومحمد بن فضيل بن غزوان وغيرهم.

وعنه مسلم، والترمذي، وابن ماجه وغيرهم.

قال ابن معين: «ما أرى به بأساً».

وقال البرقاني: «ثقة، أمرني أبو الحسن الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح».

أقول: ونقل السلمي عن الدارقطني قوله: «تكلموا فيه، وإنما تكلم فيه أهل بلدته».

وقال العجلي ومسلمة بن قاسم: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ ويخالف».

وخرج له مسلم في «صحيحه».

هذا ما قيل فيه من تعديل، وأما ما قيل فيه من تجريح:

فقال البخاري: «رأيتهم مجتمعين على ضعفه». وقال مرة: «يتكلمون فيه».

=

وقال الترمذي: «رأيت محمداً يضعف أبا هشام الرفاعي». وضعفه كذلك النسائي وأبو حاتم.

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم».

واتهمه ابن نمير وعثمان بن أبي شيبة بسرقة الحديث. وعن ابن نمير: «كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب».

وقال الذهبي: «له مناكير جمة».

وقال ابن حجر: «ليس بالقوي».

خلاصة حاله: ضعيف. فإن أكثر الأئمة على ذلك، ويؤكد هذا قول البخاري -السابق-.

ومما يؤيد تضعيفه أيضاً: قول الدارقطني: «تكلم فيه أهل بلدته» وهم أعرف به من غيرهم.

ويحمل توثيق بعضهم له على إحسان الظن به لعلمه، أو عدم الاطلاع على ما يضعفه.

وبالنسبة لتخريج مسلم له، فإن مسلماً خرج له في موضعين (٢/٧٠١) و(٤/٢٢٣١) مقروناً بغيره. والعلم عند الله تعالى.

الكنى لمسلم (٣٥٥٩)، الثقات للعجلي (٢٢٧٧)، علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب (٤٦٤/١) الجرح والتعديل (١٢٩/٨)، الكامل لابن عدي (١٧٥٨)، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٩١)، رجال مسلم لابن منجويه (١٥٣٦)، تهذيب الكمال (٥٧٠٣)، ميزان الاعتدال (٨٣٣٢)، سير أعلام النبلاء (١٥٣/١٢)، من تكلم فيه وهو موثق (٣٢١)، تهذيب التهذيب (٤٦٤/٩)، التقريب (٦٤٠٢).

٢- **حفص بن غِياث** بن طَلْق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي. المتوفى سنة أربع وتسعين ومئة.

روى عن أشعث بن عبدالله، والأعمش، وهشام بن عروة وغيرهم.

وعنه أبو هشام الرفاعي، وإسحاق بن راهويه، وأبو كريب وغيرهم.

قال ابن حجر في «هدي الساري»: «من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه في الآخر ساء حفظه فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه».

وقال في «التقريب»: «ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر».

وما قاله الحافظ في تغيره أخذه عن أبي زرعة حيث قال: «ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا».

وقال أبو داود: «كان حفص بآخره دخله نسيان، وكان يحفظ».

=

والحاصل: أنه وقع له تغير يسير لا يؤثر في جميع حديثه إلا ما علم وهمه فيه بسبب ذلك، وما كان من حديثه القديم، أو حديثه من كتابه فهو أصح من حديثه في الآخر.

فخلاصة حاله: ما قاله ابن حجر في «التقريب». وقد خرج حديثه الجماعة. والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٢٧٠٦)، تهذيب الكمال (١٤١٥)، سير أعلام النبلاء (٢٢/٩)، شرح علل الترمذي (٥٩٣/٢)، تهذيب التهذيب (٣٥٧/٢)، التقريب (١٤٣٠)، هدي الساري (ص٤١٨)، نهاية الاغتباط (٢٧).

٣- أشعث بن عبدالله بن جابر الحُدَّاني. ثقة. تقدمت ترجمته في الحديث السابق.

٤- الحسن البصري. ثقة فقيه فاضل مشهور يرسل كثيراً ويدلس. تقدمت ترجمته (ص٣٣١).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد من أجل أبي هشام الرفاعي.

لكنه توبع؛ تابعه المبارك بن فضالة، وهو لا بأس به، إلا أنه يدلس وصفه بذلك غير واحد، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين. ينظر: تهذيب الكمال (٥٧٦٦)، ميزان الاعتدال (٧٠٥٤)، تهذيب التهذيب (٢٧/١٠)، التقريب (٦٤٦٤)، تعريف أهل التقديس (٩٣).

لكنه صرح بالتحديث فانتفت شبهة التدليس، ولا يرد هنا أيضاً تدليس الحسن البصري لأنه أيضاً صرح بالإخبار -كما تقدم في التخريج-.

أقول: إلا أن لفظة: «وله ما اكتسب» وهي موضع الشاهد من الحديث ورد مكانها في طريق المبارك بن فضالة «ولك ما احتسبت» -كما هو لفظ الحديث السابق-، هكذا رواها أصحاب المبارك ابن فضالة، سوى مارواه علي بن الجعد عنه فقال: «ولك ما اكتسبت» موافقاً الترمذي في لفظه، إلا أن رواية الجماعة من أصحاب المبارك مقدمة على ما تفرد به ابن الجعد.

وعليه فيمكن القول بأن اللفظ الثابت هو قوله: «ولك ما احتسبت» كما هو لفظ الحديث السابق، وكما هو لفظ رواية المبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس، وهو كذلك لفظ رواية قرة بن خالد عن الحسن عن أنس، ورواية سلام بن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس -كما ذكر ابن حجر-. والله أعلم.

كلا اللفظين قريب من الآخر في المعنى المراد منه[١].

والاحتساب بالشيء: الاعتداد به عند الله[٢]. يقال[٣]: احتَسَب ابناً له[٤]، أي اعْتَدَّ به عند الله[٥].

أي أنت مع من أحببت، ولك مع هذا أجر ما احتسبت[٦] واكتسبت[٧]. والله أعلم[٨].

(١) علق الطيبي في «شرح الشكاة» (١٠/٣٢٠٥) فقال: «وذلك لأن معنى «اكتسب»: كسب كسباً يعتد به، ولا يرد عليه سبب الرياء والسمعة. وهذا هو معنى الاحتساب...».

(٢) في (س): «ربه».

(٣) «يقال» تحرفت في الأصل إلى «تعالى». وإثباتها من بقية النسخ.

(٤) «ابناً له» تحرفت في الأصل إلى «أفعاله» وإثباتها من بقية النسخ.

(٥) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة حسب (١/٣٦٨): «معناه: اعْتَدَّ مصيبته به في جملة بلايا الله التي يثاب على الصبر عليها».

أقول: فمعنى الاحتساب: طلب الأجر والثواب. قال ابن الأثير (١/٣٦٧): «وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه؛ لأن له حينئذ أن يعتد عمله، فجُعِل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به». وينظر: الصحاح (١/١١٠)، ترتيب لسان العرب (٢/٨٦٦).

(٦) جملة «ولك مع هذا أجر ما احتسبت» ليست في (س).

(٧) في (س) و(ب): «أو اكتسبت».

(٨) «والله أعلم» ليست في (أ).

ومن باب ما ينهى[1] من التهاجر

من الصحاح:

٥٨- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إياكم والظن...»[2].

يحذرهم[3] اتباع الظن. وقد سبق بيان الحديث بتمامه[4].

---

(١) في الأصل: «نهي» والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في «المصابيح».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٨٣ ح٣٩٠٦) وتتمته: «فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تناجشوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً» ويروى: «ولا تنافسوا».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في النكاح، باب لا يخطب على خطبة أخيه... (ص١١١٧ ح٥١٤٣) بنحوه.

وفي الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر (ص١٢٨٨ ح٦٠٦٤) بنحوه. وفيه أيضاً، في باب: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ ﴾ [الحجرات:١٢] (ص١٢٨٩ ح٦٠٦٦) بلفظه.

وفي الفرائض، باب تعليم الفرائض (ص١٤١٣ ح٦٧٢٤) بنحوه.

ومسلم في البر والصلة، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش وغيرها (٤/١٩٨٥ ح٢٥٦٣) من عدة طرق بنحوه. ورواية «ولا تنافسوا» وردت عنده.

(٣) في الأصل و(أ): «يحذركم»، والمثبت من (س) و(ب) وهو أنسب.

(٤) لم أقف على موضع شرحه للحديث.

٥٩- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «تُعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين...» الحديث[١].

المراد من الجمعة[٢]: الأسبوع، وقد[٣] بينه بقوله: «يوم الاثنين ويوم الخميس».

وقوله: «فيُغفر[٤] لكل عبد مؤمن إلا عبداً» وجدناه في كتاب «المصابيح»: (إلا عبدٌ) على الرفع. وهو في «كتاب مسلم» بالنصب، وهو أوجه[٥]؛ فإنه استثناء من كلام موجب، وبه وردت الرواية الصحيحة.

وفيه: «اتركوا هذين حتى يَفيئا» هذا الحديث على هذا السياق[٦] رواه مسلم في «كتابه»، وفيه: «اتْرُكُوا أو ارْكُوا[٧]»[٨] فأسقط عنه في «المصابيح»: «أو ارْكُوا[٩]».

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣٨٣/٣ ح٣٩٠٨) بلفظ: «تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس، فيُغفر لكل عبد مؤمن إلا عبداً بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: اتركوا هذين حتى يفيئا».

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة، باب النهي عن الشحناء والتهاجر (١٩٨٧/٤ ح٣٦:٢٥٦٥) بهذا اللفظ.

(٢) «الجمعة» ساقطة من (أ).

(٣) في الأصل و(أ): «قد»، والمثبت من (س) و(ب).

(٤) في (س) زيادة «له» بعد «فيغفر».

(٥) في النسخ الأخرى: «الأوجه».

(٦) في (أ): «النسق».

(٧) في (أ): «اركبوا» وهو خطأ.

و«اركوا»: بضم الهمزة -وهي همزة وصل- وسكون الراء وضم الكاف. ورواه بعضهم بقطع الهمزة المفتوحة، وسيأتي بيان معناها. ينظر: مشارق الأنوار (٣٦٢/١)، المنهاج (٣٥٨/١٦).

(٨) صحيح مسلم (٣٦: ٢٥٦٥).

(٩) في (س): «وأركوا».

وقد رواه مسلم بطرق شتى، وفي بعضها: «اتركوا[١]»[٢]، وفي بعضها: «أَنْظِروا»[٣].

وأما السياق الذي في «المصابيح» فعلى ماذكرت.

وقد ورد[٤] في بعض الروايات: «ارْكُوا»[٥] من غير تردد، وهو الأمثل.

ومعناه: أخروا، يقال للغريم: ارْكِني إلى كذا، أي: أخرني[٦].

---

(١) جملة «وفي بعضها اتركوا» ساقطة من (أ).

(٢) يُفهَم من كلام المؤلف أن لفظة «اتركوا» أفردت في بعض الروايات، وليس كذلك، بل وردت مرة واحدة على التردد كما في الرواية السابقة «اتركوا أو اركوا».

(٣) صحيح مسلم (٣٥:٢٥٦٥).

وهي بقطع الهمزة المفتوحة وسكون النون وكسر الظاء. ومعناها: أخروا. ينظر: المنهاج -الموضع السابق-، مرقاة المفاتيح (٧٦٣/٨).

(٤) في (س): «وردت».

(٥) صحيح مسلم (٣٦:٢٥٦٥).

(٦) بنصه في «الصحاح» مادة ركا (٢٣٦١/٦).

٦٠- ومنه حديث أم كلثوم بنت عقبة[(١)] رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيقول خيراً أو يَنْمي خيراً»[(٢)].

يقال: نَمَيْت الحديث، إذا بلَّغْتُه على وجه الإصلاح وطلب الخير، أَنْميه[(٣)].

/فإذا بلغته على وجه النميمة وإفساد ذات البين، قلت: (نَمَّيْته) بالتشديد[(٤)]. [١٩٨/ب]

وإنما لم يكن هذا النوع كذباً؛ لأن القصد فيه صحيح[(٥)].

ثم على قائله أن يؤدي ما استطاع عن حقيقة القول بالكناية[(٦)]، فيقول -مثل قوله-: «أرجو أن لا يصدر عن[(٧)] صاحبك شيء تكرهه، وأنا[(٨)] لا أظن أنه يقول فيك قولاً سيئاً». وقد سمع

---

(١) أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية. أسلمت قديماً، وهاجرت إلى المدينة ماشية، وبايعت رسول الله ﷺ. وماتت في خلافة علي. وهي أخت عثمان بن عفان لأمه رضي الله عن الجميع. ينظر: أسد الغابة (٧٥٨٥)، الإصابة (١٢٢٣١)، التقريب (٨٧٦٠).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٨٤/٣ ح٣٩١٠) بلفظه إلا أن فيه: «ويقول خيراً وينمي خيراً» وزاد: قالت: «ولم أسمعه -تعني النبي ﷺ- يرخص في شيء مما يقول الناس كذباً، إلا في ثلاثة: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها».

تخريجه:

متفق عليه، دون الزيادة فعند مسلم.

أخرجه البخاري في الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس (ص٥٣٩ ح٢٦٩٢).

ومسلم في البر والصلة، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه (٢٠١١/٤ ح٢٦٠٥).

(٣) في (أ): «أنميته».

(٤) هذا التعريف بنحوه في «الصحاح» مادة نما (٢٥١٦/٦) ونسبه للأصمعي. وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٠٣/١)، والنهاية (١٠٥/٥).

(٥) قال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل ٢٠٩/ب): «وإنما نفى عن المصلح كونه كذاباً باعتبارقصده دون قوله، ولذلك نفى النعت دون الفعل».

(٦) الكناية: أن تتكلم بشيء وأنت تريد غيره. هذا هو المراد هنا. ينظر: القاموس مادة كنى (٤٣٩/٤).

(٧) من قوله: «حقيقة القول» إلى هنا تكرر في (س).

(٨) في (س) و(ب): «وإني».

منه أخبث قول وأفحش كلام، فَيُوَرِّي[1] عنه بقوله: «لا أظن» وحقيقة القول: «إني لا أظن، بل أتحقق».

ومثل ذلك أراد النبي ﷺ بقوله[2]: «إنَّ في المعاريض[3] لَمَنْدُوحَةً[4] عن الكذب»[5].

---

(١) من التَّوْرِيَة وهي الستر. يقال: وَرَّيتُ الخبر أُوَرِّيه تَوْرِية، إذا سترته وأظهرت غيره. ينظر: ترتيب اللسان مادة ورى (٤٨٢٣/٨).

(٢) «بقوله» ساقطة من (س).

(٣) المعاريض جمع مِعْراض، من التعريض وهو خلاف التصريح. ينظر: مشارق الأنوار (٩٥/٢)، النهاية مادة عرض (١٩٢/٣).

(٤) لمندوحة: أي سعة وفسحة. والمراد أن في المعاريض ما يستغني به الرجل عن الاضطرار إلى الكذب. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٣٣٢/٢).

(٥) روي هذا الحديث عن عمران بن حصين مرفوعاً وموقوفاً.

ومداره على قتادة، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير، عن عمران بن حصين.

وعن قتادة رواه: شعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة. وكل واحدٍ منهما وقع عليه اختلاف في رفعه ووقفه. وإليك بيان ذلك:

أولاً: حديث شعبة.

١- من رواه مرفوعاً.

أخرج ابن السني في «عمل اليوم والليلة» باب التعريض بالشيء (ص١٥٩ ح٣٢٧) أخبرنا محمد ابن جرير الطبري، حدثنا الفضل بن سهل الأعرج، ثنا سعيد بن أوس، ثنا شعبة، به، بنحوه.

٢- من رواه موقوفاً.

أخرج ابن سعد في «الطبقات» (٢١٥/٤)، والطبراني في «الكبير» (١٠٦/١٨ ح٢٠١) عن أبي الوليد الطيالسي.

وابن أبي شيبة في «المصنف» في الأدب، باب من كره المعاريض ومن كان يحب ذلك (٢٨٣/٥ ح٢٦٠٨٧) عن عقبة بن خالد.

والبخاري في «الأدب المفرد» باب من الشعر حكمة (ص٢٥٤ ح٨٥٧) عن عمرو بن مرزوق. وفي باب المعاريض (ص٢٦١ ح٨٨٥) عن آدم.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧٠/٧) عن إبراهيم بن مرزوق قال: حدثنا وهب بن جرير.

=

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص٨٣ ح١٧٣) من طريق بقية.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٣/٤ ح٤٧٩٤) من طريق روح.

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٥٢/١٦) من طريق أبي داود الطيالسي، وأبي عامر العقدي، وعبدالرحمن بن مهدي.

عشرتهم عن شعبة به، بلفظه وفي أوله قصة. وقد صرح قتادة بالسماع عند ابن سعد والبخاري والخرائطي.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الأدب، باب جواز الشعر والاستماع إليه (٢٣٨/٨ ح١٣٣٥٥) وقال: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

النظر في الخلاف:

يظهر جلياً رجحان الوجه الثاني؛ فإن رواته أكثر وفيهم ثقات أثبات، كأبي داود الطيالسي وابن مهدي وأبي الوليد الطيالسي، بينما لم يرو الوجه الأول سوى راوٍ واحد -حسب ما وقفت عليه- وهو سعيد بن أوس أبو زيد النحوي، وهو صدوق وستأتي ترجمته مفصلة عند دراسة الإسناد، فالصواب في حديث شعبة الوقف. والله أعلم.

ثانياً: حديث سعيد بن أبي عروبة.

١- من رواه مرفوعاً.

أخرج ابن عدي في «الكامل» (٣٥/١) و(٩٦/٣) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في الشهادات، باب المعاريض فيها مندوحة عن الكذب (١٩٩/١٠)- عن أحمد بن محمد بن عبدالعزيز بن الجعد.

وابن حيان في «الأمثال» (ص٢٧١) عن عبدالله بن خالد، حدثنا محمد بن عبدالله السراج.

والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٩/٢ ح١٠١١) من طريق أنيس أبي عمرو المستملي.

والبيهقي -الموضع السابق-، وفي «الآداب» باب في فضيلة الصدق وذم الكذب (ص٢٣٠-٢٣١ ح٣٩٢) من طريق محمد بن الفضل بن جابر.

أربعتهم عن إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، عن داود بن الزبرقان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زرارة بن أبي أوفى، عن عمران بن حصين مرفوعاً بلفظه. وليس في إسناد ابن حيان:

=

زرارة. وقال ابن عدي: «وهذا الحديث لا أعلمه رواه عن سعيد بن أبي عروبة أحد فرفعه غير داود بن الزبرقان». وبنحوه قال البيهقي.

٢- من رواه موقوفاً.

أخرج البيهقي في «سننه» في الموضع السابق: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا يحيى بن أبي طالب، أنبأ عبدالوهاب بن عطاء.

وفي «الشعب» -الموضع السابق- أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أنا أبو عبدالله الصفار، نا أحمد بن عصام، نا روح.

كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة به، كرواية شعبة.

وأخرج هناد في «الزهد» (٦٣٦/٢ ح١٣٧٨) حدثنا عبدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة قال: قال عمران بن الحصين: فذكره بلفظه.

النظر في الخلاف:

تبين مما تقدم أن الذي روى الوجه الأول -المرفوع-: هو داود بن الزبرقان وحده، وقد قال فيه ابن حجر في «التقريب» (١٧٨٥): «متروك وكذبه الأزدي». وتنظر ترجمته في: المجروحين (٢٩٢/١)، الكامل لابن عدي (٦٣٤)، تهذيب الكمال (١٧٥٩)، ميزان الاعتدال (٢٦٠٩)، تهذيب التهذيب (١٦٠/٣).

وأما الذين رووا الوجه الثاني فهم:

١- عبدالوهاب بن عطاء. وهو من أعلم الناس بسعيد بن أبي عروبة -كما قال أحمد- وفي «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ». ينظر: الجرح والتعديل (٧٢/٦)، تهذيب الكمال (٣٦٠٥)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٢٨)، تهذيب التهذيب (٣٩٨/٦)، التقريب (٤٢٦٢)، شرح علل الترمذي (٥٦٦/٢).

٢- روح بن عبادة البصري. قال ابن حجر: «ثقة فاضل له تصانيف». ينظر: تهذيب التهذيب (٢٥٣/٣)، التقريب (١٩٦٢).

٣- عبدة بن سليمان الكلابي الكوفي. قال ابن حجر: ثقة ثبت. ينظر: تهذيب الكمال (٣٦١٣)، التقريب (٤٢٦٩).

أقول: وبهذا يظهر واضحاً أن الصواب في حديث سعيد بن أبي عروبة أيضاً الوقف.

=

الخلاصــــة:

مما تقدم يتبين أن الصواب في حديث عمران بن حصين هو الوقف. والله أعلم.

قال البيهقي -عقب تخريجه للحديث موقوفاً-: «هذا هو الصحيح موقوف».

وقال العراقي، كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٢٤١٧/٦): «روي ذلك عن عمران بن الحصين مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح».

دراسة إسناد ابن السني:

(حيث إن المؤلف أورد الحديث مرفوعاً، فاستلزم ذلك أن أدرس إسناد مصدر رفع الحديث، فكان الاختيار على سند ابن السني)

١- **محمد بن جرير** بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطَّبري الإمام المشهور صاحب المصنفات، المتوفى سنة عشر وثلاث مئة.

روى عن الفضل بن سهل، وأحمد بن منيع، والحسن بن عرفة وغيرهم.

وعنه ابن السني، وابن عدي، والطبراني وغيرهم.

قال ابن خزيمة: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير».

وقال الذهبي: «كان من أفراد الدهر علماً، وذكاءً، وكثرة تصانيف. قلَّ أن ترى العيون مثله».

تاريخ بغداد (١٦٢/٢)، تاريخ دمشق (١٨٨/٥٢)، تذكرة الحفاظ (٧١٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤)، طبقات الشافعية للسبكي (١٢٠/٣) طبقات الحفاظ (٧٠٣).

٢- **الفضل بن سهل** بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس البغدادي. المتوفى سنة خمس وخمسين ومئتين.

روى عن سعيد بن أوس، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني وغيرهم.

وعنه محمد بن جرير الطبري، والبخاري، ومسلم وغيرهم.

قال النسائي: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال أحمد بن الحسين الصوفي: «كان أحد الدواهي». قال الخطيب -معلقاً-: «يعني في الذكاء والمعرفة وجودة الأحاديث».

وقال أبو داود السجستاني: «أنا لا أحدث عنه؛ لأنه كان لا يفوته حديث جيد».

=

قال الذهبي -معلقاً-: «ما بهذا الخيال يغمز الحافظ، ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في سننه». ولذا قال الذهبي في موضع آخر: «مشهور ثقة».

أقول: وهو كذلك؛ لما تقدم في توثيقه، ثم قد خرج له الشيخان في «صحيحيهما». والله أعلم.

الجرح والتعديل (٦٣/٧)، ثقات ابن حبان (٧/٩)، تاريخ بغداد (٣٦٤/١٢)، تهذيب الكمال (٤٧٣٤)، تذكرة الحفاظ (٥٥٢/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٠٩/١٢)، ميزان الاعتدال (٦٧٣٤)، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٨)، التقريب (٥٤٠٣)

٣- سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبي زيد، أبو زيد الأنصاري، البصري، اللغوي النحوي المتوفى سنة أربع عشرة -وقيل خمس عشرة- ومئتين.

روى عن شعبة بن الحجاج، وعبدالملك بن جريج، وإسرائيل بن يونس وغيرهم.

وعنه الفضل بن سهل الأعرج، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن سعد وغيرهم.

قال الحاكم والخطيب: «ثقة ثبت». ووثقه صالح بن محمد البغدادي، والأصمعي، وأبو عبيدة، وعبدالواحد.

وقال ابن معين: «صدوق».

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يُحَمِّل القول فيه، ويرفع شأنه، ويقول: هو صدوق».

وحكى السيرافي أن أبا زيد كان يقول: «كل ما قاله سيبويه: وأخبرني الثقة، فأنا أخبرته».

وتكلم فيه أقوام: فقال بُنْدار: «سمعت الأنصاري يكذبه».

وقال مسلم: «يذكر بالقدر». وقال النسائي: «نسب إلى القدر».

وقال الساجي: «كان قدرياً، ضعيفاً غير ثبت».

وقال ابن حبان: «يروي عن ابن عون ما ليس من حديثه، روى عنه البصريون، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار ولا الاعتبار إلا بما وافق فيه الثقات». ثم ساق ابن حبان له حديثاً يرويه عن ابن عون وَهِمَ فيه.

ولذا قال ابن حجر: «صدوق له أوهام، ورمي بالقدر».

وأما الذهبي فقال في «الكاشف»: «ثقة علامة، ذو تصانيف». وقال في «ديوان الضعفاء»: «صدوق».

=

خلاصة حاله: صدوق، كما قال الذهبي. فإنه ثقة في الأصل كما قال أكثر الأئمة، لكن وقعت له أوهام -كما ذكر ابن حبان وتبعه ابن حجر- فنـــزل بسببها إلى درجة الصدوق. ومن أوهامه هذا الحديث الذي معنا كما سبق بيان ذلك.

ومَن ضعَّفَه من أهل العلم فلعله نظر إلى أوهامه التي وقع فيها، أو بسب ما رمي به من البدعة.

وهكذا تكذيب الأنصاري له فلم يتابع على ذلك، ثم إنه قد يقال: إن الكذب هنا بمعنى الخطأ، كما كان يطلق أهل الحجاز. ذكر هذا ابن حجر في «هدي الساري» في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس.

وأما نسبته إلى القول بالقدر، فقد قال أبو داود: «كان أبو حاتم يدفع عنه القدر». ولو ثبت ذلك عنه، فلم يثبت أنه كان داعية لما رُمِي به، ولم يكن هذا الحديث مما يعضد هذه البدعة. والله أعلم.

الكنى لمسلم (١١٩١)، سؤالات الآجري لأبي داود (١١٠١- تحقيق البستوي)، الجرح والتعديل (٤/٤)، المجروحين (١/٣٢٤)، تاريخ بغداد (٩/٧٧)، تهذيب الكمال (٢٢٣٩)، سير أعلام النبلاء (٩/٤٩٤)، ديوان الضعفاء (١٥٧٩)، ميزان الاعتدال (٣١٤٤)، الكاشف (١٨٥٤)، تهذيب التهذيب (٤/٤)، التقريب (٢٢٧٢)، بغية الوعاة (١٢٢٢).

٤- شعبة بن الحجاج. ثقة حافظ متقن. تقدمت ترجمته (ص١٣٨).

٥- قتادة بن دِعَامة. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

٦- مُطَرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّيْر. ثقة عابد فاضل. تقدمت ترجمته (ص٣٢٧).

الحكم على الحديث:

هذا إسناد حسن في الظاهر، وقد جوده العراقي كما في «المقاصد الحسنة» (ص١٣٢ ح٢٢٧).

أقول: لكنه مُعَلٌّ بالوقف -كما سبق بيان ذلك- وهو الصواب، أعني أنه موقوف على عمران بن الحصين، فلا يصح رفعه إلى النبي ﷺ.

وهذا الموقوف سنده صحيح. وتقدم قول الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». وقال ابن حجر في «الفتح» (١٠/٦١٠): «رجاله ثقات». وكذلك قال العراقي، كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٦/٢٤١٨).

أقول: ومع قولنا بأن الموقوف هو الصحيح، فقد أشار العسكري إلى أن حكمه الرفع. ينظر: «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» و«المقاصد الحسنة» -الموضع السابق-.

=

هذا هو السبيل في الأنواع الثلاثة[1] ....

وله شاهد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً أيضاً بلفظ: «أما في المعاريض ما يكفي المسلم عن الكذب»

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٠٨٦) عن معاذ بن معاذ.

وهناد في «الزهد» (١٣٧٧) عن عيسى بن يونس.

والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٨٤) عن الحسن بن عمر، قال: حدثنا معتمر.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٦٩/٧) من طريق أبي محمد الرازي.

والبيهقي في «سننه»، وفي «شعب الإيمان» (٤٧٩٣) من طريق يزيد بن هارون.

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٥٢/١٦) من طريق حماد بن سلمة.

جميعهم عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب.

واللفظ للبخاري والباقون بنحوه.

أقول: وهذا إسناد صحيح.

وأورده العراقي، كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٣٨٤٤، ٢٧١٨)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (٢٢٧) وعزياه إلى العسكري في «الأمثال» من طريق محمد بن كثير، عن ليث، عن مجاهد قال: قال عمر بن الخطاب: «إن في المعاريض لمندوحة للرجل المسلم الحر عن الكذب».

(١) هذه المسألة التي تناولها المؤلف رحمه الله مما اختلف فيه أهل العلم: فذهبت طائفة إلى أنه لا يجوز الكذب الصريح بشيء من الأشياء، لا في هذه الثلاثة ولا في غيرها، متمسكين بالقاعدة الكلية في تحريمه، وتأولوا هذه الأحاديث على التورية والتعريض. ومنهم الطبري والطحاوي والمهلب والأصيلي وغيرهم.

والمؤلف يميل إلى هذا القول.

وذهب آخرون إلى أن الكذب في هذه الأنواع الثلاثة مرخص فيه؛ لظاهر الحديث، ولما يحصل بذلك من المصالح ويندفع به من المفاسد. ومنهم الخطابي والقرطبي والنووي وابن العربي وغيرهم.

وذكر بعض هؤلاء: أن الأولى أن لا يكذب في هذه الثلاثة إذا وجد عنه مندوحة، فإن لم توجد المندوحة أعملت الرخصة. والله أعلم. وللمزيد ينظر: مشكل الآثار (٣٥٦/٧-٣٧١)، معالم السنن (٢٣٦/٧)، إكمال المعلم (٧٧/٨)، المفهم (٥٩٢/٦)، فتح الباري (٣٥٤/٥) و(١٨٤/٦).

التي ذَكَرَتْها[١] في حديثها، وكذلك في حديث أسماء بنت يزيد الأنصارية[٢] رضي الله عنها، وهو تالٍ لهذا الحديث[٣].

---

(١) في الأصل و(ب): «ذكرته»، والمثبت من (س).

(٢) في الأصل: «الأنصاري» والمثبت من (س) و(ب).

وهي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية الأوسية ثم الأشهلية. كنيتها أم سلمة ويقال: أم عامر، وكان يقال لها خطيبة النساء. شهدت اليرموك وقتلت بعمود فسطاطها تسعةً من الروم، وعاشت إلى دولة يزيد بن معاوية. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/٢٩٦)، الإصابة (١٠٨١٦).

(٣) حديث أسماء ذكره البغوي في «المصابيح» عقب الحديث السابق في قسم الحسان (٣/٣٨٤ ح٣٩١١) ولفظه: عن أسماء بنت يزيد أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث: كذب الرجل امرأتَه ليُرضِيَها، والكذب في الحرب، والكذب ليُصلح بين الناس».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في إصلاح ذات البين (٦/١٨٠ ح١٩٤٠) عن محمد بن بشار، ومحمود بن غيلان.

وابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب ما رخص فيه من الكذب (٥/٣٢٧ ح٢٦٥٥٦).

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٥/٥٨٢ ح٢٧٦٠٨).

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/٣٥٦ ح٢٩١٣) عن بكار بن قتيبة.

خمستهم عن أبي أحمد الزبيري.

والترمذي أيضاً عن محمود بن غيلان، عن بشر بن السري.

وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥/١٧٠ ح٢٢٩٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/١٦٥ ح٤٢٠) عن قبيصة بن عقبة.

وأحمد (٤٥/٥٧٤ ح٢٧٥٩٧) عن عبدالرزاق.

أربعتهم عن سفيان، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء، مرفوعاً بنحوه. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن [غريب] لا نعرفه من حديث أسماء إلا من حديث ابن خثيم». وما بين معقوفتين من «تحفة الأشراف» (١١/٢٦٦).

وأخرجه أحمد (٤٥/٥٥٠ ح٢٧٥٧٠) عن عبدالرحمن بن مهدي.

=

وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٥٠٢) عن داود بن عمرو الضبي.

والخرائطي في «مكارم الأخلاق» في باب ما يستحب من الإصلاح بين الناس... (٤٠٦/١ ح٤٠٦) عن نصر بن داود بن مهران.

والطبراني في «الكبير» (٤٢٢) من طريق سعيد بن أبي مريم.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٤/٤ ح٤٧٩٦) من طريق الحسن بن الربيع.

خمستهم عن داود بن عبدالرحمن العطار، عن ابن خثيم، به، بنحوه وفيه زيادة.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٩١٥) من طريق عبدالرحمن بن سليمان الرازي.

والطبراني (٤١٩) من طريق يحيى بن سليم.

وفي (٤٢١) من طريقين عن زهير.

والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب إصلاح ذات البين وإباحة الكذب فيه (١١٨/١٣ ح٣٥٤٠) من طريق الفضل بن العلاء.

أربعتهم عن ابن خثيم، به، بنحوه، وحديث يحيى بن سليم عقب قصة طويلة.

دراسة سند الترمذي:

١- محمد بن بشار بُنْدار. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣١٧).

٢- أبو أحمد الزبيري: محمد بن عبدالله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي مولاهم، الكوفي. المتوفى سنة ثلاث ومئتين.

روى عن سفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس، ومسعر بن كدام وغيرهم.

وعنه محمد بن بشار، ومحمود بن غيلان، وزهير بن حرب وغيرهم.

قال بندار: «ما رأيت رجلاً قط أحفظ منه».

وقال أبو حاتم: «حافظ للحديث عابد مجتهد، له أوهام».

وقال الترمذي: «ثقة حافظ».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري».

ترتيب ثقات العجلي (١٦١١، ١٦٦٣)، سنن الترمذي رقم الحديث (٤١٧، ٢٨٣٧)، تهذيب الكمال (٥٣٤٣)، ميزان الاعتدال (٧٧٥٦)، سير أعلام النبلاء (٥٢٩/٩)، تهذيب التهذيب (٢٢٧/٩)، التقريب (٦٠١٧).

=

٣- **سفيان بن سعيد** بن مسروق الثوري. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٤- **عبدالله بن عثمان بن خُثَيْم** (بالمعجمة والمثلثة مصغراً) القاريّ (بتشديد التحتية نسبة إلى القارة بطن من خُزَيمة بن مُدْرِكة)، أبو عثمان المكي. المتوفى سنة اثنتين وثلاثين ومئة.

روى عن شهر بن حوشب، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير وغيرهم.

وعنه الثوري، وداود العطار، وزهير بن معاوية وغيرهم.

اختلفت أقوال الأئمة فيه:

فقال ابن معين مرة: «ثقة حجة». وقال مرة أخرى: «أحاديثه ليست بالقوية».

وقال النسائي والعجلي: «ثقة». وعن النسائي: «ليس بالقوي في الحديث». وعنه أيضاً: «لين الحديث».

وقال ابن سعد: «كان ثقة، وله أحاديث حسنة».

وقال أبو حاتم: «ما به بأس، صالح الحديث». وعنه: «لا يحتج به».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان يخطئ». وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «كان من أهل الفضل والنسك والفقه والحفظ».

وقال ابن عدي: «هو عزيز الحديث، وأحاديثه حسان مما يجب أن يكتب».

وقال الذهبي: «ثقة».

وخرج له مسلم في «صحيحه».

خلاصة حاله: كما قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق».

فإن أكثر الذين وثقوه جاء عنهم تضعيفه أيضاً، وما ذاك إلا بسبب ما رأوه من الوهم والخطأ في حديثه، وقد ذكر النسائي وابن عدي وغيرهما بعض الأحاديث التي وهم فيها، وصرح ابن حبان بوقوع الخطأ منه. وبسبب هذه الأوهام نزلت درجته عن الثقة إلى الصدوق. ولذا ختم ابن عدي ترجمته -بعد ما ساق بعض ما وهم فيه- فقال: «أحاديثه حسان». والله أعلم.

طبقات ابن سعد (١٦٠١)، ترتيب ثقات العجلي (٩٣١)، سنن النسائي (٢٤٨/٥) و(١٥٠/٨)، ضعفاء العقيلي (٨٤٦)، الجرح والتعديل (١١١/٥)، ثقات ابن حبان (٣٤/٥)، مشاهير علماء الأمصار (٦٣٨)، الكامل لابن عدي (٩٨٢)، رجال مسلم لابن منجويه (٨٢٧)، =

ومن الحسان:

٦١- حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال[١]: «لا يكون لمسلم أن يهجر مسلماً فوق ثلاثة...» الحديث[٢].

الأنساب للسمعاني (٤٢٦/٤)، تهذيب الكمال (٣٤١٧)، ميزان الاعتدال (٤٤٤٧)، ديوان الضعفاء (٢٢٣٦)، تهذيب التهذيب (٢٧٥/٥)، التقريب (٣٤٦٦)، لُب اللباب للسيوطي (٣١١٥).

٥- شَهْر بن حَوْشَب. حسن الحديث. تقدمت ترجمته (ص٤٣٠).

الحكم على الحديث:

حسن بهذا الإسناد من أجل ابن خثيم، وشهر بن حوشب. وبقية رجاله ثقات. وقد حسنه الترمذي -كما تقدم-.

ويشهد له حديث أم كلثوم المتقدم قريباً، وقد خرجه مسلم في «صحيحه».

وبه يصير حديث أسماء صحيحاً لغيره. والله أعلم.

(١) في الأصل: «يقول» والمثبت من (س) و(ب) ومن «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٨٤/٣-٣٨٥ ح٣٩١٢) وتمامه: «لا يكون لمسلم أن يهجر مسلماً فوق ثلاثة، فإذا لقيه سلَّم عليه ثلاث مرات، كل ذلك لا يرد عليه، فقد باء بإثمه».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم (٢٧٩/٤ ح٤٩١٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٢١/٤ ح٤٥٦٥) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة عبدالله بن المنيب (١٧٧/١٦)- عن أبي موسى محمد بن المثنى.

وأبو يعلى (٣١٥/٤ ح٤٥٥٠) عن محمد بن عبدالله بن نمير.

كلاهما عن محمد بن خالد بن عَثْمة، حدثنا عبدالله بن المنيب -يعني المدني-، قال: أخبرني هشام ابن عروة، عن عروة، عن عائشة، به، بلفظه. ولفظ ابن نمير: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة محمد بن الحجاج المصفر (١٤٧/٦) حدثنا أحمد بن نوكَرْد، ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، ثنا محمد بن الحجاج المصفر -وكان عسراً-، حدثني عبدالعزيز ابن محمد الجهني، عن هشام بن عروة، به، بلفظ: «لا يحل لمسل أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام إلا أن

=

يكون ممن لا يُؤْمَن بوائقه». وقال: «هذا غريب المتن غريب الإسناد، وفي هذا الباب عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة غريب، وفي المتن حيث زاد: «إلا أن يكون ممن لا يؤمن بوائقه».اهـ.

دراسة إسناد أبي داود:

١- **محمد بن المثنى** بن عبيد العنـــزي (بفتح النون والزاي) أبو موسى البصري، المعروف بالزَّمِن، مشهور بكنيته وباسمه. ومات سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

روى عن محمد بن خالد بن عثمة، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم.

وعنه الجماعة وغيرهم.

قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة ثبتاً، احتج سائر الأئمة بحديثه».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، وكان هو وبندار فرسي رهان».

الجرح والتعديل (٩٥/٨)، تهذيب الكمال (٥٥٧٩)، تذكره الحفاظ (٥١٢/٢)، الكاشف (٥١٣٤)، تهذيب التهذيب (٣٧٧/٩)، التقريب (٦٢٦٤).

٢- **محمد بن خالد** بن عَثْمَة الحنفي البصري مولى محمد بن سليمان. وعثمة أمه. قال ابن زبر: «مات سنة إحدى عشرة ومئتين».

روى عن عبدالله بن المنيب، ومالك بن أنس، وسليمان بن بلال وغيرهم.

وعنه محمد بن المثنى، وبندار، ومحمد بن يونس الكديمي وغيرهم.

قال الإمام أحمد وأبو زرعة: «لا بأس به».

وقال أبو علي النيسابوري: «بصري ثقة».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب». ثم أعاده مرة أخرى وقال: «ربما أخطأ».

خلاصة حاله: صدوق. كما قال الذهبي في «الكاشف».

العلل لأحمد (٥٩٣٥)، الجرح والتعديل (٢٤٣/٧)، ثقات ابن حبان (٥٥/٩، ٦٧)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر (٤٧٢/٢)، تهذيب الكمال (٥١٧٩)، الكاشف (٤٨٢٢)، تهذيب التهذيب (١٢٥/٩)، التقريب (٥٨٤٧).

٣- **عبدالله بن المُنِيب** بن عبدالله بن أبي أمامة بن ثعلبة الأنصاري الحارثي، المدني. من السابعة.

=

روى عن هشام بن عروة، وأبيه المنيب بن عبدالله، وجده عبدالله بن أبي أمامة وغيرهم.

وعنه محمد بن خالد بن عثمة، وعبدالرحمن بن مهدي، وسعيد بن أبي مريم وغيرهم.

قال النسائي: «ليس به بأس».

وقال عبدالله بن الحسن الهسنجاني: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الحافظ الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «لا بأس به».

الجرح والتعديل (١٥٢/٥)، ثقات ابن حبان (٥٥/٧)، تهذيب الكمال (٣٥٩٢)، الكاشف (٣٠٠٣)، تهذيب التهذيب (٣٩/٦)، التقريب (٣٦٤٠).

٤- **هشام بن عروة** بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر، وقيل: أبو عبدالله المدني. المتوفى سنة خمس -أو ست- وأربعين ومئة.

روى عن أبيه عروة، وأخيه عبدالله بن عروة، ووهب بن كيسان وغيرهم.

وعنه عبدالله بن المنيب، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة ثبتاً، كثير الحديث، حجة».

وقال أبو حاتم: «ثقة إمام في الحديث».

وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان حافظاً متقناً ورعاً فاضلاً».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلاّ بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي يرى أن هشاماً يُسَهِّل لأهل العراق أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه».

قال ابن حجر: «هذا هو التدليس». وقال في «التقريب»: «ثقة فقيه، ربما دلس».

وجعله العلائي وابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، وهم من لم يوصف به إلا نادراً.
وعلى هذا أيضاً -أعني على تسهله لأهل العراق- يحمل كلام مالك فيه في قول ابن خراش: «كان مالك لا يرضاه».

فالحاصل أنه لا أثر لما قيل فيه، ولذا قال الذهبي: «الرجل حجة مطلقاً». وقال في «الميزان»: «أحد الأعلام، حجة إمام». وقال ابن حجر: «احتج به جميع الأئمة».

=

خلاصة حاله: ثقة فقيه. كما في «التقريب». وقد خرج له الشيخان. والله أعلم.

طبقات ابن سعد (١١٠٣)، الجرح والتعديل (٦٣/٩)، ثقات ابن حبان (٥٠٢/٥)، تهذيب الكمال (٦٥٨٥)، تذكرة الحفاظ (١٤٤/١)، سير أعلام النبلاء (٣٤/٦)، الميزان (٩٢٤١)، جامع التحصيل (ص١١٣، ١١١)، تهذيب التهذيب (٤٤/١١)، تعريف أهل التقديس (٣٠)، هدي الساري (ص٤٧١)، التقريب (٧٣٠٢)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٨٧/٢، ٦٠٤).

٥- **عروة بن الزبير** بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني. أحد الفقهاء السبعة. المتوفى سنة أربع وتسعين على الصحيح كما قال ابن حجر، ومولده في أوائل خلافة عثمان.

روى عن عائشة، وأسامة بن زيد، وابن عباس رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه ابنه هشام، وعطاء بن أبي رباح، وابن شهاب الزهري وغيرهم.

قال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث، فقيهاً عالماً مأموناً ثبتاً».

وقال العجلي: «تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً لم يدخل في شيء من الفتن».

وقال الزهري: «كان بحراً لا تكدره الدلاء».

وأخباره ومناقبه كثيرة. وفي «التقريب»: «ثقة فقيه مشهور».

طبقات ابن سعد (٧٢٩)، تهذيب الكمال (٣٩٠٥)، تذكرة الحفاظ (٦٢/١)، سير أعلام النبلاء (٤٢١/٤)، تهذيب التهذيب (١٦٣/٧)، التقريب (٤٥٦١).

الحكم على الحديث:

حسن بهذا الإسناد؛ من أجل محمد بن خالد بن عثمة، وعبدالله بن المنيب صدوقان.

وأما الطريق التي أخرجها ابن عدي فلا أثر لها في تقوية الحديث ولا فائدة منها؛ لأنها ضعيفة جداً؛ فيها: محمد بن الحجاج المُصَفِّر (بضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الفاء المكسورة) قال أحمد: «قد تركت حديثه، أو تركنا حديثه». وقال البخاري: «سكتوا عنه». وقال مسلم وأبو حاتم وغيرهما: «تركوه». وقال النسائي والعجلي والأزدي وغيرهم: «متروك الحديث». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً.. لا تحل الرواية عنه». وقال ابن عدي: «الضعف على حديثه بين».

ينظر: ضعفاء العقيلي (١٥٩٦)، الجرح والتعديل (٢٣٤/٧)، المجروحين لابن حبان (٢٩٦/٢)، الكامل لابن عدي (١٦٤٥)، تاريخ بغداد (٢٨٢/٢)، الأنساب للسمعاني (٣١٣/٥)، اللباب (٢٢٠/٣)، ميزان الاعتدال (٧٣٥٨)، ديوان الضعفاء (٣٦٤٣)، لسان الميزان (٧٢٣٨).

=

قلت: إنما لم يكن[1] له الزيادة على ثلاثة أيام فيما كان بينهما من الأمور الدنيوية، وأما إذا كان الهِجْران في حق من حقوق الله تعالى فله ما[2] فوق ذلك[3].

ولقد هجر رسول الله ﷺ الثلاثة الذين خُلِّفُوا[4]: كعب بن مالك[5]، وهِلال بن أُمَيَّة[6]،

وهناك شواهد عديدة لهذا الحديث ذكرها الألباني في «إرواء الغليل» (٩٢/٧). والله أعلم.

(١) من قوله: «هذا النوع كذباً» من شرح الحديث السابق، إلى هنا ساقط من (أ).

(٢) «ما» ليست في (س).

(٣) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٢٧/٦): «أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، إلا أن يكون يخاف من مكالمته وصلته ما يفسد عليه دينه، أو يولد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان ذلك فقد رخص له في مجانبته وبعده، ورب صرم جميل خير من مخالطة مؤذية».
ونص عليه جماعة من الأئمة؛ كالإمام أحمد -كما في «جامع العلوم والحكم» الحديث الخامس والثلاثون (ص٣٣٠)-، والخطابي في «معالم السنن» (٢٣١/٧)، وفي «أعلام الحديث» (٢١٨٨/٣) والبغوي في «شرح السنة» (١٠١/١٣)، وأبو موسى المديني في «المجموع المغيث» مادة هجر (٤٧٨/٣)، والقرطبي في «المفهم» (٥٣٤/٦). وغيرهم وينظر: فتح الباري (٥١١/١٠-٥١٢) و(٤٣/١١).

(٤) كان تخلفهم عن غزوة تبوك في السنة التاسعة، وهي آخر غزوة غزاها رسول الله ﷺ بنفسه. يراجع: الدرر في اختصار المغازي والسير (ص٢٣٨).

(٥) كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري الخزرجي السَّلَمي (بفتح المهملة واللام) أحد شعراء النبي ﷺ. شهد العقبة، وآخى النبي ﷺ بينه وبين طلحة بن عبيدالله وقيل الزبير، وتوفي في خلافة علي. ينظر: أسد الغابة (٤٤٨٤)، الإصابة (٧٤٤٨)، تهذيب التهذيب (٣٩٤/٨).

(٦) هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأنصاري الأوسي الواقفي. قديم الإسلام، وقد شهد بدراً وما بعدها. وهو الذي لاعن امرأته ورماها بشريك بن سَحْماء في قصة الملاعنة المشهورة. ينظر: الاستيعاب (٢٦٨٩)، أسد الغابة (٥٣٨٨)، الإصابة (٨٩٩٨).

ومُرَارَة بن الربيع[١] رضي الله عنهم، فلم يكلمهم خمسين يوماً، وأمر[٢] الناس بِهِجْرانهم[٣].

ولما اعتلَّ بعير صفية[٤]، فقال رسول الله ﷺ لزينب[٥]: «أعطيها بعيراً» وكان عندها فَضْل

---

(١) مُرَارة بن الربيع -ويقال: ابن ربيعة- الأنصاري الأوسي العمري من بني عمرو بن عوف. قال ابن حجر: «شهد بدراً على الصحيح». ينظر: الاستيعاب (٢٣٦١)، أسد الغابة (٤٨٢١)، الإصابة (٧٨٨٢).

وأنكر بعضهم أن يكون هلال بن أمية ومرارة بن الربيع قد شهدا بدراً بل ولا أحداً. يراجع: طبقات الشافعية للسبكي (١٠/١٠٤-١٢٠).

(٢) في الأصل و(أ): «فأمر» والمثبت من (س) و(ب).

(٣) حديث تخلفهم عن غزوة تبوك وهجران النبي ﷺ والمسلمين لهم في «الصحيحين» من حديث كعب بن مالك.

أخرجه البخاري مطولاً في المغازي، باب حديث كعب بن مالك (ص٩٠٩ ح٤٤١٨).

وأخرجه مقطعاً في أربعة عشر موضعاً، ذكر موضع الشاهد -وهو هجرانهم- في ثلاثة مواضع: في التفسير، باب: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟...﴾ الآية [التوبة:١١٨] (ص٩٧٣ ح٤٦٧٧)، وفي الاستئذان، باب من لم يسلِّم على من اقترف ذنباً... (ص١٣٢٥ ح٦٢٥٥)، وفي الأحكام، باب: هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه؟ (ص١٥١٥ ح٧٢٢٥).

وأخرجه مسلم مطولاً في التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٤/٢١٢٠ ح٢٧٦٩).

(٤) صفية بنت حيي بن أخطب أم المؤمنين، وقعت في السبي يوم خيبر، فأخذها النبي ﷺ وتزوجها وجعل عتقها صداقها. وماتت سنة ست وثلاثين، وقيل في خلافة معاوية، قال ابن حجر: «وهو الصحيح».

ينظر: الإصابة (١١٤٠٧)، التقريب (٨٦٢١).

وأما وقت هذه القصة: فجاء في بعض طرق هذا الحديث أن ذلك كان في سَفْرة لها مع النبي ﷺ، وفي بعضها أن ذلك سفر حج أو عمرة، وفي بعضها تعيينه بسفر الحج. والله أعلم.

(٥) زينب بنت جحش الأسدية أم المؤمنين. وكانت قبلُ زوجة لزيد بن حارثة مولى النبي ﷺ، ثم إن الله زوجها نبيه ﷺ وأنزل: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] وبسبب ذلك كانت تفخر على نساء النبي ﷺ. وماتت سنة عشرين، وهي أول نساء النبي ﷺ لحوقاً به. ينظر: أسد الغابة (٦٩٥٥)، الإصابة (١١٢٢٧)، التقريب (٨٥٩٤).

ظهر[1]، فقالت: «أنا أعطي تلك اليهودية» فغضب رسول الله ﷺ، فهجرها ذا الحجة والمحرم وبعض صفر[2].

---

(١) الظهر: الإبل التي يُحمَل عليها وتركب. النهاية مادة ظهر (١٥١/٣).

(٢) وفي بعض الألفاظ أنه هجرها ذا الحجة والمحرم وصفر، ودخل عليها في ربيع.

وهذا الحديث أخرجه أبو دود وابن سعد وأحمد والطبراني من حديث عائشة رضي الله عنها.

ومداره على ثابت البناني، عن سمية -أو شميسة- عن عائشة، واختلف عليه في صحابيه:

فرواه حماد بن سلمة عنه كما تقدم.

وخالفه جعفر بن سليمان فجعله عن صفية.

أولاً: حديث من جعله عن عائشة:

أخرجه أبو داود في السنة، باب ترك السلام على أهل الأهواء (١٩٩/٤ ح٤٦٠٢) حدثنا موسى ابن إسماعيل.

وابن سعد في «الطبقات» في ترجمة صفية (١٠٠/٨)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٧٧٩/٣ ح١٤٠٨)، وأحمد في «مسنده» (٤٦٢/٤١ ح٢٥٠٠٢) و(٤٣٨/٤٤ ح٢٦٨٦٧) حدثنا عفان بن مسلم.

وإسحاق -نفس الموضع- أخبرنا سليمان بن حرب.

وأحمد (٢٩٦/٤٣ ح٢٦٢٥٠) حدثنا يونس.

والطبراني في «الكبير» (٧١/٢٤ ح١٨٨)، و«الأوسط» (٩٩/٣ ح٢٦٠٩) حدثنا أبو مسلم الكشي، ثنا أبو عمر الضرير.

خمستهم عن حماد بن سلمة، حدثنا ثابت البناني، عن سُمَيَّة، -وعند بعضهم: شميسة- عن عائشة. واللفظ لأبي داود، والباقون بنحوه وقال الطبراني: «لم يروه عن ثابت إلا حماد بن سلمة».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في النكاح، باب غيرة النساء (٥٩١/٤ ح٧٦٩٥) وعزاه للطبراني في «الأوسط» وقال: «فيه سمية، روى لها أبو داود وغيره ولم يجرحها أحد وبقية رجاله ثقات».

ثانياً: من جعله عن صفية:

أخرجه أحمد (٤٣٥/٤٤ ح٢٦٨٦٦) ثنا عبدالرزاق، قال: ثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت،

=

قال: حدثتني شميسة أو سمية -قال عبدالرزاق: هو في كتابي سمية-، عن صفية بنت حيي، الحديث بمعناه ضمن حديث طويل.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧٦٩١) وعزاه لأحمد وقال نحو قوله السابق.

النظر في الخلاف:

حكى مسلم إجماع أهل المعرفة على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت. ينظر: التمييز له (ص٢١٧). ونقل ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٤٩٩/٢ وما بعدها) عن جماعة من الأئمة تقديمهم لرواية حماد على كل من خالفه، منهم: يحيى القطان، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وابن المديني، والدارقطني.

ثم نقل ابن رجب عن علي بن المديني قوله: «وأما جعفر بن سليمان فأكثر عن ثابت وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير».

أقول: ومن هنا يتبين أن الوجه الأول أرجح. والله أعلم.

دراسة إسناد أبي داود:

١- موسى بن إسماعيل المِنْقَري (بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف) مولاهم، أبو سلمة التَّبوُذَكي (بفتح المثناة وضم الموحدة وفتح الذال المعجمة)، البصري مشهور بكنيته وباسمه. مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين.

روى عن حماد بن سلمة، ومهدي بن ميمون، ووهيب بن خالد وغيرهم.

وعنه أبو داود، والبخاري، وأبو حاتم وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة مأمون».

وقال أبو الوليد الطيالسي: «ثقة صدوق».

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث».

وقال ابن حبان: «كان من المتقنين».

وقال الحافظان الذهبي وابن حجر: «ثقة ثبت». وحديثه في «الصحيحين».

الجرح والتعديل (١٣٦/٨)، تهذيب الكمال (٦٢٣٥)، الكاشف (٥٦٧٧)، تهذيب التهذيب (٢٩٦/١٠)، التقريب (٦٩٤٣).

=

٢- حماد بن سلمة. ثقة إمام، إلا ما انفرد به من حديثه عن زياد الأعلم وقيس بن سعد، وقد تغير حفظه بأخرة، فوقعت له أوهام يسيرة لا تمنع من حجية حديثه إلا ما عرف وهمه فيه. تقدمت ترجمته (ص٣٠٧).

٣- ثابت بن أسلم البُناني (بضم الموحدة ونونين)، أبو محمد البصري. المتوفى سنة سبع وعشرين -وقيل ثلاث وعشرين- ومئة.

روى عن سمية البصرية، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان الضبعي وغيرهم.

قال أبو حاتم: «ثقة صدوق». وقال العجلي: «ثقة رجل صالح».

وقال بكر بن عبدالله: «من أراد أن ينظر إلى أعبد أهل زمانه فلينظر إلى ثابت».

قال الذهبي: «كان من أئمة العلم والعمل رحمة الله عليه».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد». وحديثه في «الصحيحين».

الجرح والتعديل (٤٤٩/٢)، تهذيب الكمال (٨١١)، تذكرة الحفاظ (١٢٥/١)، سير أعلام النبلاء (٢٢٠/٥)، تهذيب التهذيب (٣/٢)، التقريب (٨١٠)، بحر الدم (١٣١).

٤- سُمَيَّة. كذا وقع عند أبي داود وعند أكثر الذين خرجوا الحديث.

وفي الطريق التي أخرجها أحمد عن عبدالرزاق: قال ثابت: «حدثتني شميسة أو سمية، قال عبدالرزاق: هو في كتابي: سمية».

وقد ترجم لها المزي في «تهذيب الكمال» في حرف السين من كتاب النساء (٧٨٦٢) فقال: «سمية، بصرية. روت عن عائشة أم المؤمنين. روى عنها ثابت البناني. روى لها أبو داود والنسائي وابن ماجه». ثم ذكر المزي أنه ليس لها عندهم سوى حديثين: هذا الحديث الذي معنا وهو عند أبي داود -كما تقدم-، وحديث تنازل صفية عن يومها لعائشة بشرط أن ترضي عنها رسول الله ﷺ. وهو عند النسائي في «الكبرى» (٨٩٣٣)، وابن ماجه (١٩٧٣).

وذكرها الذهبي في «الميزان» في حرف السين (٣٥٦٣) وقال: «لا تعرف. تفرد عنها ثابت البناني». ثم أعادها في النسوة المجهولات (١٠٩٧٥).

وقال ابن حجر في «التقريب» (٨٦١٠): «مقبولة، من الثالثة».

=

أقول: وعند بعضهم (شميسة):

وهذا وقع عند أحمد، وابن سعد، عن عفان. وعند أحمد عن يونس.

مع أن أحمد قد أخرجه في موضع آخر عن عفان، وكذلك أيضاً أخرجه اسحاق بن راهويه عن عفان وفيه: (سمية).

ولما أورد بن حجر طرفه في «أطراف المسند» (٣٠٩/٩ ح١٢٣٤٦) فيما روته شميسة عن عائشة قال: «وأظنها سمية التي مرت» يعني في حديث رقم (١٢٣٤٥).

أقول: بل هي هي، لكن ما هو الصواب ؟

والخلاف في تسميتها قديم بدليل ما أخرجه أحمد عن عبدالرزاق، وفيه قول ثابت: «حدثتني شميسة أو سمية، قال عبدالرزاق: هو في كتابي سمية».

ومن جهة أخرى فقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» (١٤٢) حديثاً لشميسة من طريق شعبة، عنها، عن عائشة في أدب اليتيم. ولذا ترجم لها المزي في «تهذيب الكمال» في حرف الشين من كتاب النساء (٧٨٧٠) فقال: «شميسة العتكية ثم الوَشْقِيَّه البصرية، وهي شميسة بنت عزيز بن عاقر. روت عن عائشة وعنها شعبة وهشام بن حسان». ولم يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً. وهكذا ابن حجر في «تهذيبه» (٤٥٧/١٢)، وقال في «التقريب» (٨٦١٨): «مقبولة، من الثالثة». ولكن جاء في «تاريخ الدارمي» (٤١٨) توثيق ابن معين لها. ونقل توثيقه هذا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٩١/٤).

والسؤال هنا: هل شميسة هذه التي يروي عنها شعبة وهشام، هي تلك التي روى عنها ثابت؟

أقول: بسبب ورود (شميسة) في «مسند أحمد» -كما تقدم- فقد ترجم لها ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١٥٠٨) فقال: «شميسة البصرية، كذا وقع في «المسند»... وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» حديثاً لشميسة، فأفردها المزي بالذكر، فظنها من تأخر عنه أنها غير هذه، والذي أظنها أنها هي هي». وهذه الترجمة من استدراكاته على «الإكمال» ولم يشر إلى ما ورد في بعض طرق الحديث من تسميتها بـــ(سمية).

أقول: وترجيح الحافظ -رحمه الله- قريب، لا سيما وأنهما في طبقة واحدة ويشتركان في الرواية عن عائشة، وكلاهما بصريتان. ثم إن ورود التصحيف والتحريف على اسم (شميسة) ممكن جداً، فيكون تحول في بعض طرق الحديث الأول إلى (سمية) فلم تُعرف ولم تذكر بشيء، وأما: (شميسة)

=

فإنها عرفت كما تقدم باسمها ونسبها، وفي «علل أحمد» (٣/٣٨٨) أن كنيتها: (أم سلمة) ووثقها ابن معين -كما تقدم-

والحاصل: أن ما استظهره الحافظ له وجاهته، وإن كنت لا أجزم به. والعلم عند الله تعالى.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد صحيح إذا قلنا بأن (سمية) تحرفت عن (شميسة)، وأن (شميسة) هذه هي نفسها التي روى عنها شعبة وهشام بن حسان ووثقها ابن معين -على ما استظهره الحافظ ابن حجر-.

وبكل حال فللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك بمعناه ضمن حديث طويل.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» في عشرة النساء، باب: كم تهجر؟ (٥/٣٦٩ ح٩١٦٢) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٥/١٠٥ ح١٧٢٧)- أخبرنا محمد بن خلف، قال: ثنا آدم، قال: نا سليمان بن المغيرة، قال: ثنا ثابت البناني، عن أنس بن مالك.

وهذا إسناد صحيح. وسليمان بن المغيرة القيسي من أثبت الناس في حديث ثابت كما ذكر علي ابن المديني وأحمد بن حنبل. وأما هو في نفسه فقال أحمد: «ثبت ثبت». وقال ابن معين: «ثقة ثقة». وقال ابن سعد: «ثقة ثبت».

ينظر: تهذيب الكمال (٢٥٦٧)، تهذيب التهذيب (٤/١٩٣)، شرح علل الترمذي (٢/٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٢).

فيبعد أن يكون اختلف عليه حديث ثابت فجعله عن أنس، ولذا لم أدخله ضمن الخلاف السابق على ثابت، وإنما ترجح عندي أن هذا حديث مستقل لمكانة سليمان بن المغيرة. والله أعلم.

قلت[1]: و لم نجد في السُّنَّة مدة الهِجْران عن المسلم أبلغ من هذا.

قلت: وقد وجدنا من السلف من هجر أخاه المسلم في أمر كرهه عنه من أمور الدين السَّنَةَ والسَّنتين.

ومنهم من هجر صاحبه في ذلك عمره[2]، ....

---

(١) «قلت» زيادة من (ب). وفي (س): «فقال رضي الله عنه» وهي كما نبهت سابقاً ترد في نسخة (س) مكان قوله: «قلت» إلا أنها هنا بزيادة «الفاء» في أولها.

(٢) الآثار الواردة في هجران السلف لمن أنكروا عليه شيئاً من أمور الدين عديدة، ولعلي أقتصر على أثرين مما صح عنهم:

الأول: ما أخرجه البخاري: أن عائشة حُدِّثَت أن عبدالله بن الزبير قال -في بيع أو عطاء أعطته عائشة-: «والله لتنتهين عائشة أو لأحجرن عليها»، فقالت: «أهو قال هذا؟» قالوا: نعم، قالت: «هو لله علي نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبداً»، فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة، فقالت: «لا والله لا أشفع فيه أحداً، ولا أتحنث إلى نذري»، فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن مخرمة وعبدالرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بني زهرة... الحديث مطولاً وفيه: أنهما استئذنا على عائشة بالدخول وابن الزبير معهما وهي لا تعلم به فأذنت لهما، فقالوا: كلنا؟ قالت: «نعم، ادخلوا كلكم»، فدخل ابن الزبير، وطفق يناشدها ويبكي حتى كلمته.

أخرجه مطولاً في الأدب، باب الهجرة (ص١٢٩٠ ح٦٠٧٣)

ومختصراً في المناقب، باب مناقب قريش (ص٧٢٠ ح٣٥٠٥).

قال الحافظ في «الفتح» (١٠/٥١٢): رأت عائشة أن ابن الزبير ارتكب بما قال أمراً عظيماً وهو قوله: «لأحجرن عليها» فإن فيه تنقيصاً لقدرها، ونسبته لها ارتكاب ما لا يجوز من التبذير الموجب لمنعها من التصرف فيما رزقها الله تعالى، مع ما انضاف إلى ذلك من كونها أم المؤمنين وخالته أخت أمه و لم يكن أحد عندها في منـــزلته [يعني بعد النبيﷺ وأبي بكر كما في المناقب عند البخاري] فكأنها رأت أن في ذلك الذي وقع منه نوع عقوق، والشخص يستعظم ممن يلوذ به ما لا يستعظمه من الغريب، فرأت أن مجازاته على ذلك بترك مكالمته.اهـ.

الثاني: ما أخرجه الشيخان عن عبدالله بن مغفل أنه رأى رجلاً يَخْذِف، فقال له: لا تخذف، فإن رسول اللهﷺ نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف، وقال: «إنه لا يصاد به صيد، ولا ينكأ به عدو،

=

ورأوا[١] أنفسهم في فسحة من ذلك ما لم يَعُد المهجور عما ابتدعه.

وفيه: «فقد باء بإثمه» باء: أي رجع بإثمه فصار عليه[٢]. والضمير في (إثمه) محتمل لوجهين: أحدهما: أن يعود إلى الهاجر أخاه. أي اكتسب وزراً من حيث[٣] لم يَرُدَّ السَّلام عليه، فرجع به.

ويحتمل: أن يعود إلى المُسَلِّم، فيكون ذلك على الاتساع، وهو أن[٤] الواصل المُسَلِّم يكْسِب[٥] عملاً صالحاً فيحط به عن خطيئته، والمُعْرِض يكتسب خطيئة[٦] بعدما كان عليه من الهجران، وذلك تركه لرد السلام الواجب عليه، فصار هو فيما زاد من خطيئته ونقص[٧] من خطيئة صاحبه كالذي عاد بإثم صاحبه[٨].

ولكنها قد تكسر السن وتفقأ العين» ثم رآه بعد ذلك يخذف، فقال له: أحدثك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف أو كره الخذف، وأنت تخذف! لا أكلمك كذا وكذا. هذا لفظ البخاري ونحوه عند مسلم وفي رواية عند مسلم «لا أكلمك أبداً».

أخرجه البخاري في الذبائح والصيد، باب الخذف والبندقة (ص١١٨٥ ح٥٤٧٩)، ومسلم في الصيد والذبائح، باب إباحة ما يستعان به على الاصطياد والعدو، وكراهة الخذف (٣/١٥٤٧-١٥٤٨ ح١٩٥٤: ٥٤، ٥٦).

(١) في الأصل و(أ): «فرأوا»، وفي (س): «رأوا»، والمثبت من (ب).

(٢) ينظر: النهاية مادة بوأ (١/١٥٧).

(٣) في (أ): «بحيث».

(٤) «أن» ساقطة من (أ).

(٥) في الأصل: «يكتسب» والمثبت من بقية النسخ، وهو أولى، على حد قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] فعبر عن الحسنة بكسبت وعن السيئة باكتسبت. وانظر: ترتيب لسان العرب مادة كسب (٧/٣٨٧٠).

(٦) في الأصل و(أ): «خطيئته»، والمثبت من (س) و(ب).

(٧) في (أ): «وبعض».

(٨) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢٠٩/ب)، وشرح المشكاة للطيبي (١٠/٣٢١٢).

وقوله[1] في هذا الحديث: «ثلاثة» أي[2] ثلاثة أيام، وفي الحديث التالي لهذا الحديث، وهو حديث أبي هريرة: «ثلاث»[3] أي ثلاث ليال.

---

(١) في الأصل و(أ): «قوله» والمثبت من (س) و(ب).

(٢) «ثلاثة، أي» ساقطة من الأصل، واستدركتها من بقية النسخ.

(٣) حديث أبي هريرة أورده البغوي في «المصابيح» (٣/٣٨٥ ح٣٩١٣) بلفظ: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، فمن هجر فوق ثلاث فمات، دخل النار».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم (٤/٢٧٩ ح٤٩١٤) حدثنا محمد بن الصباح البزاز، حدثنا يزيد بن هارون.

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» في باب ما يكره من هجر الرجل أخاه المسلم فوق ثلاث (ص٢٤٧ ح٥٥٧) حدثنا علي بن حرب، حدثنا القاسم بن يزيد الجرحي.

كلاهما عن سفيان الثوري.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في عشرة النساء، باب كم تهجر ؟ (٥/٣٦٩ ح٩١٦١) عن محمد ابن رافع، عن شبابة، والإمام أحمد (١٥/٥٤٤ ح٩٨٨١) عن محمد بن جعفر. كلاهما عن شعبة.

وأخرجه أحمد (١٥/٤٥ ح٩٠٩٢) عن حسين، عن شيبان.

وأخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ» (ص٧٩، ٨٠ ح٤٤، ٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٦) من طريقين عن فضيل بن عياض.

أربعتهم عن منصور بن المعتمر، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ. وهذا لفظ أبي داود. ولفظ أحمد عن حسين: «لا هجرة فوق ثلاث، فمن هجر أخاه فوق ثلاث فمات دخل النار» والباقون بنحو لفظ أحمد.

دراسة سند أبي داود:

١- **محمد بن الصباح** البزاز الدولابي، أبو جعفر البغدادي. مات سنة (٢٢٧هـ).

روى عن يزيد بن هارون، وأبي معاوية الضرير وغيرهما.

وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود وغيرهم.

وثقه الإمام أحمد وابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وغيرهم، وكان الإمام أحمد يعظمه.

=

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ».

تهذيب الكمال (٥٢٩٨)، تهذيب التهذيب (٢٠٣/٩)، التقريب (٥٩٦٦).

٢- يزيد بن هارون. ثقة متقن عابد. تقدمت ترجمته (ص٢٣٨).

٣- سفيان الثوري. أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٤- منصور بن المعْتَمِر بن عبدالله السُلمي، أبو عتَّاب الكوفي. مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة.

روى عن أبي حازم الأشجعي، وإبراهيم النخعي، ومجاهد بن جبر وغيرهم.

وعنه الثوري، وشعبة، وشيبان بن عبدالرحمن وغيرهم.

قال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة وكأن حديثه القِدْح، لايختلف فيه أحد، متعبد، رجل صالح...».

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن الأعمش ومنصور فقال: الأعمش حافظ يخلِّط ويُدلِّس، ومنصور أتقن لا يخلط ولا يدلس».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت وكان لا يدلس».

ترتيب ثقات العجلي (١٧٩٥)، حلية الأولياء (٤٠/٥)، تهذيب الكمال (٦٢٠١)، تذكرة الحفاظ (١٤٢/١)، سير أعلام النبلاء (٤٠٢/٥)، الكاشف (٥٦٤٧)، تهذيب التهذيب (٢٧٧/١٠)، التقريب (٦٩٠٨).

٥- أبو حازم: سلمان الأشجعي الكوفي، مولى عزة الأشجعية. من الثالثة، مات على رأس المائة.

روى عن أبي هريرة، وابن عمر وغيرهما.

وعنه منصور بن المعتمر، وأبو مالك الأشجعي وغيرهما.

وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو داود وغيرهم.

الكنى لمسلم (٧٩٧)، تهذيب الكمال (٢٤٤٠)، سير أعلام النبلاء (٧/٥)، تهذيب التهذيب (١٢٣/٤)، التقريب (٢٤٧٩).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند صحيح. وقد صححه العراقي كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١٢٦٤/٣ ح١٩١٠).

وفي حديثه[1] هذا: «فمات، دخل النار» أي استوجب الدخول، والواقع في الإثم كالواقع في العقوبة.

(١) يعني حديث أبي هريرة.

٦٢- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»[١].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/ ٣٨٦ ح٣٩١٨).

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في الحسد (٤/٢٧٦ ح ٤٩٠٣) عن عثمان بن صالح.

وعبد بن حميد في «المنتخب» (٢/٣٣٨ ح١٤٢٨).

وأخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص٣٣٩ ح٧٦٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/١١ ح٦١٨٤ - الطبعة الهندية) عن عباس الدوري.

والبيهقي في «الشعب» أيضاً، وفي «الآداب» (ص١٠٧ ح١٥٠) من طريق أبي الأزهر.

أربعتهم عن أبي عامر العقدي، عن سليمان بن بلال، عن إبراهيم بن أبي أَسيد، عن جده، عن أبي هريرة مرفوعاً، بهذا اللفظ.

وذكره البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة: إبراهيم بن أبي أَسيد (١/٢٧٢) وقال: «لا يصح».

دراسة إسناد أبي داود:

١- عثمان بن صالح بن سعيد الخياط الخُلْقاني، أبو القاسم البغدادي، أصله من مرو، مولى لبني كنانة. مات سنة (٢٥٦هـ).

روى عن أبي عامر العقدي، وأبي داود الطيالسي وغيرهما.

وعنه أبو داود، ويحيى بن محمد بن صاعد وغيرهما.

قال ابن صاعد ومحمد بن إسحاق السراج وأبو بكر الخطيب: «ثقة».

وقال ابن حبان في «الثقات»: «كان حسن الاستقامة في الحديث».

وقال الحافظان الذهبي وابن حجر: ثقة.

تهذيب الكمال (٣٨٢٣)، الكاشف (٣٧٠٣)، تهذيب التهذيب (٧/١١٢)، التقريب (٤٤٧٩).

٢- أبو عامر العَقَدي. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣١٧).

٣- سليمان بن بلال التيمي مولاهم، أبو محمد وأبو أيوب المدني. مات سنة (١٧٧هـ).

روى عن إبراهيم بن أبي أسيد البراد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالله بن دينار وغيرهم.

=

وعنه القعنبي، وأبو عامر العقدي، وعبدالله بن المبارك وغيرهم.

قال ابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي وغيرهم: «ثقة»، وعن ابن معين: «ثقة صالح».

وقال ابن حجر: «ثقة».

وروى له الجماعة.

التعديل والتجريح (١٣١٢)، تهذيب الكمال (٢٤٩٦)، سير أعلام النبلاء (٧/٤٢٥)، الكاشف (٢٠٧٣)، تهذيب التهذيب (٤/١٥٤)، التقريب (٢٥٣٩).

٤- **إبراهيم بن أبي أَسيد** (بفتح الهمزة) البرَّاد المدني. من السابعة.

روى عن جده.

وعنه سليمان بن بلال، وأبو صخرة أنس بن عياض الليثي.

قال أبو حاتم: «شيخ مديني محله الصدق». وقال ابن القطان: «صدوق».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي: «شيخ». وقال ابن حجر: «صدوق».

التاريخ الكبير (١/٢٧٢)، الجرح والتعديل (٢/٨٨)، ثقات ابن حبان (٦/١٠)، تهذيب الكمال (١٥٣)، الكاشف وحاشيته لسبط ابن العجمي (١٢٠)، تهذيب التهذيب (١/٩٣)، التقريب (١٥٣).

٥- **جده**: قال المزي: إن لم يكن جده: سالم بن عبدالله البرَّاد مولى القرشيين فلا أدري من هو؟. وقال الذهبي في «الميزان» و«الكاشف»: «لعله سالم البراد».

وقال ابن حجر: «لا يعرف، من الثالثة».

أقول: سالم البراد ثقة. لكن لم يقع الجزم به، فيبقى مجهولاً كما قال الحافظ. والله أعلم.

تهذيب الكمال (٧٧٧٣)، ميزان الاعتدال (١٠٩٢١)، الكاشف (٢/٤٩٧)، تهذيب التهذيب (١٢/٣٧٨)، التقريب (٨٥٠٣).

وترجمة سالم البراد: تهذيب الكمال (٢١٥٩)، تهذيب التهذيب (٣/٣٨٤)، التقريب (٢١٨٦).

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ لعدم معرفة جد إبراهيم بن أبي أَسيد، وباقي رجاله ثقات، عدا إبراهيم ابن أبي أَسيد، فهو صدوق. والله أعلم.

ويشهد له حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «إن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب».

وقد رواه عن أنس كلٌّ من:

١- أبو الزناد. ٢- يزيد الرقاشي. ٣- قتادة. ٤- الشعبي.

١- حديث أبي الزناد.

أخرجه ابن ماجه في الزهد، باب الحسد (١٤٠٨/٢ ح٤٢١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥/٤ ح٣٦٤٤) عن هارون بن عبدالله الحمَّال -وقرن ابن ماجه معه:- أحمد بن الأزهر.

وابن عدي في «الكامل» في ترجمة: عيسى الحناط (٢٤٧/٥) من طريق أحمد بن صالح.

والخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١٤٥/١) من طريق أبي يعقوب إسحاق ابن إبراهيم الأعمش.

وفي (١٤٦/١) من طريق يحيى بن المغيرة بن سلمة المخزومي.

خمستهم عن ابن أبي فديك، عن عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط، عن أبي الزناد، به.

أقول: هذا الإسناد ضعيف جداً؛ فيه: عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط، قال الإمام أحمد: «ليس بشيء ضعيف». وقال مرة: «ليس يُسوى حديثه شيئاً». وقال ابن معين: «ليس بشيء ولا يكتب حديثه». وقال عمرو بن علي وأبو داود والنسائي والدارقطني وابن حجر: «متروك الحديث».

ينظر: ضعفاء العقيلي (١٤٣١)، تهذيب الكمال (٤٦٤٨)، ميزان الاعتدال (١٣٩١)، تهذيب التهذيب (٢٠١/٨)، التقريب (٥٣١٧).

٢- حديث الشعبي.

أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ» (ص٩٣ ح٦٠) حدثنا عبدالرحمن بن الحسن، حدثنا إسحاق بن وهب العلاف، حدثنا يعقوب الزهري، حدثنا ابن أبي فديك، عن عيسى ابن أبي عيسى، عن الشعبي، به.

وهذا الإسناد كسابقه فيه عيسى الحناط.

فهذان الإسنادان لا يعتبر بهما.

=

٣- حديث يزيد الرقاشي.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في الأدب، باب ما جاء في الحسد (٥/٣٣١ ح٢٦٥٨٥) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة: واقد بن سلامة (٧/٩٢)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (ص٩١ ح٥٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/١٥ح٦١٨٧ - الطبعة الهندية) من طريق الليث ابن سعد.

وابن عدي في «الكامل» -الموضع السابق- من طريق ابن لهيعة.

كلاهما عن محمد بن عجلان.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١٢/١٤ ح٦١٨٦) من طريق ابن وهب.

والخطيب في «الكفاية» (ص٢٤٥) من طريق عبدالله بن جعفر.

ثلاثتهم عن واقد بن سلامة -ويقال وافد بالفاء-، عن يزيد الرقاشي، به.

أقول: وهذا الإسناد ضعيف؛ من أجل يزيد الرقاشي، وهو ابن أبان، أبو عمرو البصري القاص. قال عنه الحافظان الذهبي وابن حجر: «ضعيف». تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٩/٢٥١)، الكامل لابن عدي (٢١٥٨)، تهذيب الكمال (٦٩٥٨)، ميزان الاعتدال (٩٦٧٧)، الكاشف (٦٢٧٧)، تهذيب التهذيب (١١/٢٧٠)، التقريب (٧٦٨٣).

٤- حديث قتادة [بن دعامة السدوسي].

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/٢٢٧ ترجمة ٦٧٧) أخبرنا الحسن بن أبي بكر، قال: أنبأنا عبدالله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي، قال: أنبأنا محمد بن الحسين بن حريقا البزار، قال: نبأنا الحسن ابن موسى الأشيب، قال: نبأنا أبو هلال، عن قتادة، به.

أقول: وهذا الإسناد أيضاً ضعيف، من أجل:

أ- أبي هلال محمد بن سُلَيْم الراسبي، فهو وإن كان صدوقاً، لكن في حديثه عن قتادة لين، قال الإمام أحمد: «يحتمل في حديثه، إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة». وسئل ابن معين عن أبي هلال الراسبي كيف روايته عن قتادة ؟ فقال: «فيه ضعف صويلح». ينظر: ضعفاء العقيلي (١٦٣٠)، الجرح والتعديل (٧/٢٧٣)، الكامل لابن عدي (١٦٨٥)، تهذيب الكمال (٥٢٥٦)، التقريب (٥٩٢٣).

=

يَستدل بهذا الحديث من يقول بإحباط العمل من المبتدعة الضلال[١]، ولا حجة لهم في ذلك، لما في الأحاديث الصحاح من خلاف ما ذهبوا إليه، وهي أكثر وأظهر وأوضح مما تمسكوا بالمفهوم عنه.

فمنها: حديث المُفْلِس[٢]: «الذي يأتي يوم القيامة وقد ضرب هذا، وشتم هذا[٣]، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، فيُعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته...» الحديث[٤][٥].

فلو كانت الكبيرة مُحْبِطةً للحسنات لم يكن يبقى لهذا المتعاطي تلك الكبائر حسنة تُعطى

ب- وفيه أيضاً: محمد بن الحسين بن حريقا البزار لم أعرفه، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/٢٢٧) واقتصر في ترجمته على إيراد هذا الحديث.

وقد حسن العراقي إسناد هذه الطريق! ينظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١/١٤٩ ح١٢٥).

أقول: وهذان الطريقان الأخيران -طريق الرقاشي وقتادة- مع ضعفهما قابلان للاعتبار والمتابعة، وبهما يترقى حديث أبي هريرة إلى الحسن لغيره. والعلم عند الله تعالى.

(١) كالخوارج والمعتزلة. ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/٦٣٧-٦٤٠)، شرح الطحاوية (ص٤٣٢-٤٤٤) و(ص٤٥٨، ٥٢٤)، المعتزلة وأصولهم الخمسة (ص٢٤٨-٢٥٣).

(٢) سمي الحديث بذلك لأنه جاء في أوله قول النبي ﷺ: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع! فقال: «إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا...» الحديث.

والمُفْلِس: اسم فاعل من أَفْلَس إذا صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دنانير ودراهم. وقيل: صار إلى حال يقال: ليس معه فَلْس كما يقال: أقهر الرجل إذا صار إلى حال يقهر عليها، وقد فلَّسه القاضي تفليساً: نادى عليه أنه أفلس.

ينظر: مشارق الأنوار (٢/١٩٥)، المفهم (٦/٥٦٣)، النهاية مادة فلس (٣/٤٢٢).

(٣) «وشتم هذا» ساقطة من (س).

(٤) كلمة: «الحديث» ليست في الأصل، وأضفتها من بقية النسخ.

(٥) خرجه مسلم في البر والصلة، باب تحريم الظلم (٤/١٩٩٧ ح٢٥٨١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

خصمَه مع الكبائر[١] التي ذكرت[٢].

فلا بد إذاً أن يُأول هذا الحديث على وجه لا يخالف الأحاديث الصحاح، والأصول المستنبطة من الكتاب والسنة، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن نقول: إن الحسد يفضي بصاحبه إلى اغتياب المحسود، وشتمه، وربما يتلف ماله، ويسعى في سفك دمه. وكل ذلك مظالم[٣] يقتص عنها بها[٤] في الآخرة، وتذهب في عرْض[٥] ذلك حسناته. وهذا هو المراد بالإحباط[٦][٧].

والوجه الآخر: أن نقول: التضعيف في الحسنات يوجد على حسب استعداد العبد وصلاحه في دينه، فمهما كان مرتكباً للخطايا نقص من ثواب عمله فيما يتعلق بالتضعيف ما يوازي انحطاطه في المرتبة بما اجترحه من الخطايا.

مثل أن يُقَدّر أن ذا رَهَق[٨] عمل حسنة، فأثيب عليها عشراً، ولو لم[٩] يكن رهقه لأثيب أضعاف ذلك.

فهذا الذي نقص من التضعيف بسبب ما ارتكبه من الذنب هو المراد من الإحباط[١٠].

---

(١) من قوله: «حسنة» إلى هنا تكررت هذه الجملة في (س).

(٢) قال شارح «الطحاوية» (٤٤٣): «فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه..».
وقال أيضاً (ص٤٤٤): «فدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو سيئاته».

(٣) في (س): «مظالم لم».

(٤) «يقتص عنها بها» هكذا العبارة في جميع النسخ.

(٥) «عرض» هكذا هي في جميع النسخ بالراء. والمعنى في مقابل ذلك.

(٦) في (س) و(ب): «من الإحباط».

(٧) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢٠٩/ب)، شرح المشكاة للطيبي (٣٢١٤/١٠)، مرقاة المفاتيح (٧٧٢/٨)، التعليق الصبيح (٢٨١/٥)، عون المعبود (١٦٨/١٣)، فيض القدير (٢٤٤٦/٥).

(٨) جاء في «ترتيب اللسان» مادة رهق (١٧٥٥/٣): «الرَّهَق: السفه وغشيان المحارم».

(٩) في (س): «أو لم» مكان «ولو لم».

(١٠) ينظر: شرح المشكاة للطيبي، مرقاة المفاتيح، التعليق الصبيح -المواضع السابقة-.

وقد مرَّ في باب الصلاة نحو هذا القول[1]. والله أعلم.

---

(١) ينظر: الميسر (١/١٨٣).

٦٣- ومنه حديث سعيد بن زيد العدوي[(١)] رضي الله عنه، عن النبيﷺ قال: «إن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق»[(٢)].

---

(١) سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، أحد العشرة المبشرين بالجنة. أسلم قديماً وهاجر إلى المدينة، وشهد أحداً وما بعدها، و لم يكن بالمدينة زمان بدر فلذلك لم يشهدها. مات سنة خمسين وقيل بعدها بسنة أو سنتين.

ينظر: أسد الغابة (٢٠٧٦)، الإصابة (٣٢٧١).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٨٨ ح٣٩٢٣).

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في الغيبة (٤/٢٦٩ ح٤٨٧٦) حدثنا محمد بن عوف، ثنا أبو اليمان، ثنا شعيب، ثنا عبدالله بن أبي حسين، ثنا نوفل بن مُساحِق، عن سعيد بن زيد، به، بهذا اللفظ.

وأخرجه أحمد (٣/١٨٩-١٩٠ ح١٦٥١)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/٣٤٠)، والبزار في «مسنده» (٤/٩٢ ح١٢٦٤)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/٢٤٦، ٢٦٠ ح٢٠٨، ٢٣٠)، والطبراني في «الكبير» (١/١٥٤ ح٣٥٧)، وفي «مسند الشاميين» (٤/١٣٦ ح٢٩٣٧)، والبيهقي في «سننه» في الشهادات، باب الشاعر يكثر الوقيعة في الناس على الغضب والحرمان (١٠/٢٤١)، وفي «شعب الإيمان» (٥/٢٩٧ ح٦٧١٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» في ترجمة إسحاق بن منصور الكوسج (٦/٣٦٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٣/٣٠٥ ح١١٠٦، ١١٠٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة نوفل بن مساحق (٣٠/٧٠) وغيرهم من طرق تزيد على العشر عن أبي اليمان، به، وعند بعضهم زيادة: «وإن هذه الرحم شجنة من الرحمن فمن قطعها حرم الله عليه الجنة».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في البر والصلة، باب صلة الرحم وقطعها (٨/٢٧٤ ح١٣٤٤٤) بلفظه مع الزيادة وقال: «رواه أحمد والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير نوفل بن مساحق، وهو ثقة».

والمنذري في «الترغيب والترهيب» كتاب البر والصلة، باب الترغيب في صلة الرحم... (٣/٢٢٦) وقال: «رواه أحمد والبزار، ورواة أحمد ثقات».

=

دراسة إسناد الإمام أحمد:

١- أبو اليمان: الحكم بن نافع البَهْراني، الحمصي. مشهور بكنيته. مات سنة إحدى وعشرين -وقيل اثنتين وعشرين- ومئتين.

روى عن شعيب بن أبي حمزة، وإسماعيل بن عياش، وصفوان بن عمرو وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، والبخاري، والدارمي وغيرهم.

مجمع على توثيقه كما قال ابن حجر في «هدي الساري»، إلا أن بعض الأئمة تكلم في روايته عن شعيب فقيل: هي مناولة. وقيل: مجرد إذن.

أقول: ومع هذا فقد خرج له الشيخان حديثه عن شعيب، قال الذهبي: «ومع روايته لذلك عن شعيب بالإجازة فاحتج بها صاحبا «الصحيحين» لثقته وإتقانه».

وقال ابن حجر: «إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: (أخبرنا) ولا مشاحة في ذلك أن كان اصطلاحاً له».

ويرى آخرون أنه قد سمع منه، وليست روايته عنه من باب الإجازة أو المناولة، ويتأيد هذا بما ذكره يحيى بن معين قال: «سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أبي حمزة فقال: ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها».

وقد مال الحافظ إلى هذا في «التقريب» حيث قال: «ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة».

وبكل حال فإن الأئمة لم يترددوا في قبول حديثه عن شعيب، ويكفيك تخريج الشيخين لحديثه.

قال ابن حجر: «اعتمده البخاري وروى عنه الكثير».

خلاصة حاله: ثقة ثبت.

التاريخ الكبير (٢/٣٤٤)، الكنى لمسلم (٣٧٧٠)، تهذيب الكمال (١٤٤٨)، تذكرة الحفاظ (١/٤١٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/٣١٩)، الكاشف (١١٩٣)، ميزان الاعتدال (٢٢٠٨)، تهذيب التهذيب (٢/٣٧٩)، التقريب (١٤٦٤)، هدي الساري (ص٤١٨)، رسالة: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم للشيخ صالح الرفاعي (ص١٣٠) وقد توسع مؤلف هذه الرسالة في دراسة حاله.

٢- شعيب بن أبي حمزة: دينار القرشي، الأموي مولاهم، أبو بشر الحمصي. مات سنة اثنتين -أو ثلاث- وستين ومئة.

روى عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين، وابن شهاب الزهري، وأبي الزناد وغيرهم.

=

قوله[1]: «أربى الربا»: أكثرها وبالاً، وأشدها في التحريم. والأصل في الربا: الزيادة، والارتفاع، والكثرة[2].

وعنه أبو اليمان الحكم بن نافع، وابنه بشر بن شعيب، والوليد بن مسلم وغيرهم.

قال أحمد: «رأيت كتبه فرأيت كتباً مضبوطة مقيدة» ورفع من ذكره. وعنه: «ثبت صالح الحديث».

وهو من أثبت الناس في الزهري كما ذكر غير واحد.

وحديثه في «الصحيحين».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد».

ترتيب ثقات العجلي (٧٣٢)، تهذيب الكمال (٢٧٤٧)، تذكرة الحفاظ (٢٢١/١)، تهذيب التهذيب (٣٠٧/٤)، التقريب (٢٧٩٨).

٣- **عبدالله بن عبدالرحمن** بن أبي حسين. ثقة عالم بالمناسك. تقدمت ترجمته (ص٤٣٠).

٤- **نوفل بن مُسَاحِق** بن عبدالله بن مخرمة القرشي العامري، المدني، أبو سعد، ويقال: أبو مساحق ولي قضاء المدينة. وكان جده عبدالله بن مخرمة من المهاجرين الأولين. مات في أول ولاية عبدالملك بن مروان.

روى عن سعيد بن زيد، وعمر بن الخطاب، وأم سلمة رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين، وعمر بن عبدالعزيز، وسالم أبو النضر وغيرهم.

قال النسائي: «ثقة».

وكذلك قال الذهبي وابن حجر. والهيثمي أيضاً كما سبق في التخريج.

التاريخ الكبير (١٠٨/٨)، ثقات ابن حبان (٤١٧/٣) و(٤٧٨/٥)، تهذيب الكمال (٦٥٠١)، الكاشف (٥٨٩٧)، تهذيب التهذيب (٤٣٧/١٠)، التقريب (٧٢١٦).

الحكم على الحديث:

صحيح. وتقدم قول الهيثمي والمنذري: «رواة أحمد ثقات». وقول الهيثمي أيضاً: «رجال أحمد رجال الصحيح غير نوفل بن مساحق وهو ثقة». والله أعلم.

(١) في الأصل و(أ): «فقوله» والمثبت من (س) و(ب).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة مادة ربا (٤٨٣/٢)، ترتيب لسان العرب (١٥٧٢/٣-١٥٧٣).

و«الاستطالة» والتطاول: استحقار الناس والترفع عليهم[1].

/وإنما عبر عنه بلفظ (الربا)؛ لأن المتعدي يضع[2] عِرْضه في مقابلة عِرْضِه، ثم[3] يستزيد عليه[4]. [١٩٩/أ]

وفي قوله: «بغير حق» تنبيه على أن العِرْض ربما تجوز استباحته في بعض الأحوال، وذلك[5] مثل قوله ﷺ: «لَيُّ الواجِدِ[6] يُحِل عِرْضَه»[7]. فيجوز لصاحب الحق أن يقول فيه: إنه ظالم، وإنه

---

(١) هذا القول بنصه في «المجموع المغيث» مادة طول (٣٧٤/٢).

وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٧٧٦/٨): الاستطالة: أي إطالة اللسان في عرض المسلم، وأصل التطاول استحقار الناس والترفع عليهم.

(٢) في الأصل و(أ): «يدع»، والمثبت من (س) و(ب) ومن المصادر التي نقلت هذا الكلام عن المؤلف كـ«مرقاة المفاتيح» (٧٧٧/٨) و«فيض القدير» (٢١٢٧/٤)، و«التعليق الصبيح» (٢٨٤/٥). وهو المناسب لمراد المؤلف.

(٣) في (س): «بما» وهي غير منقوطة، فربما قرئت بموحدة تحتية أو بغير ذلك.

(٤) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٠/أ)، شرح المشكاة للطيبي (٣٢١٧/١٠)، مرقاة المفاتيح (٧٧٧/٨).

(٥) في (س) و(ب): «وذلك في».

(٦) اللّي: هو المَطْل. والواجد: هو الغني الذي يجد ما يقضي به دَيْنه. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٣٠١/١)، النهاية مادة لوى (٢٤٠/٤).

(٧) أخرجه أبو داود في الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره (٣١٣/٣ ح٣٦٢٨) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في التفليس، باب حبس من عليه الدين إذا لم يظهر ماله... (٥١/٦)- عن عبدالله ابن محمد النفيلي.

والنسائي في البيوع، باب مطل الغني ظلم (٣١٦/٧ ح٤٦٨٩)، وفي «السنن الكبرى» في البيوع، باب مطل الغني (٥٩/٤ ح٦٢٨٨) عن محمد بن آدم.

والبخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة شريد بن سويد (٢٥٩/٤) عن عبدالله بن عثمان.

ثلاثتهم عن عبدالله بن المبارك.

=

وأخرجه النسائي (٤٦٩٠)، وفي «الكبرى» (٦٢٨٩)، وابن ماجه في الصدقات، باب الحبس في الدين والملازمة (٨١١/٢ ح٢٤٢٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» في البيوع والأقضية، باب في مطل الغني ودفعه (٤٩١/٤ ح٢٢٣٩٥)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»، كما في «تغليق التعليق» (٣١٩/٣)، وأحمد (٤٦٥/٢٩ ح١٧٩٤٦) و(٢٠٦/٣٢ ح١٩٤٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في الدعوى، باب عقوبة الماطل (٤٨٦/١١ ح٥٠٨٩) عن وكيع.

وأحمد (٢١٤/٣٢ ح١٩٤٦٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير»، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤١٠/٢ ح٩٤٩، ٩٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٨/٧ ح٧٢٤٩)، وفي «الأوسط» (٤٦/٣ ح٢٤٢٨)، والحاكم في «المستدرك» في الأحكام (١٠٢/٤)، والبيهقي في «سننه» عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

والطبراني في «الكبير» (٧٢٥٠)، والبيهقي في «سننه» من طريق سفيان.

أربعتهم عن وَبْر بن أبي دُلَيْلة [شيخ من أهل الطائف]، عن محمد بن عبدالله بن ميمون [وأثنى عليه خيراً]، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ الحديث بلفظه وزاد: «وعقوبته».

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال الطبراني: «لا يروى عن الشريد إلا بهذا الإسناد، تفرد به وَبْر».

وما بين معقوفتين من إسناد وكيع.

وعلقه البخاري في «صحيحه» في الاستقراض وآداء الديون...، باب لصاحب الحق مقال (ص٤٧٤) بصيغة التمريض.

دراسة إسناد أحمد عن وكيع:

١- **وكيع بن الجراح** بن مَلِيح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي، المتوفى سنة ست وتسعين ومئة.

روى عن وبر بن أبي دليلة، وهشام بن عروة، وسفيان الثوري وغيرهم.

وعنه أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ويحيى بن معين وغيرهم.

قال أحمد: «ما رأيت أوعى للعلم من وكيع، ولا أحفظ من وكيع» وأثنى عليه الإمام أحمد كثيراً.

وقال ابن معين: «وكيع عندنا ثبت». وعنه: «ما رأيت أحفظ منه».

وكلام الأئمة في الثناء عليه علماً وعملاً كثير.

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ عابد».

تهذيب الكمال (٦٦٩٥)، سير أعلام النبلاء (١٤٠/٩)، تذكرة الحفاظ (٣٠٦/١)، تهذيب

=

التهذيب (١٠٩/١١)، التقريب (٧٤١٤).

٢- وَبْر (بفتح أوله وسكون الموحدة بعدها راء) ابن أبي دُليلة (بالتصغير) واسمه مسلم الطائفي.
مات سنة سبع وخمسين ومئة.

روى عن محمد بن عبدالله بن ميمون، وسليم أبي عبيدالله المكي، وعلي بن عبدالله الأزدي البارقي.

وعنه وكيع بن الجراح، والضحاك بن مخلد، وسفيان الثوري وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة». وكذلك قال الحافظان الذهبي وابن حجر.

التاريخ الكبير للبخاري (١٨٤/٨)، التاريخ الأوسط (٩٧/٢)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٣٦٧/١)، الإكمال لابن ماكولا (٢٩٩/٧)، تهذيب الكمال (٦٦٧٧)، الكاشف (٦٠٤٠)، تهذيب التهذيب (٩٨/١١)، التقريب (٧٣٩٦).

٣- **محمد بن عبدالله** بن مَيْمون بن مُسَيْكة (بمهملة مصغر) الطائفي. وقد ينسب إلى جده. من السادسة.

روى عن عمرو بن الشريد، ويعقوب بن عاصم الثَّقَفِيَّيْن.

وعنه وَبْر بن أبي دُلَيْلة الطائفي. وقال أبو حاتم: «روى عنه الطائفيون».

أثنى عليه وَبْر بن أبي دليلة.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال علي بن المديني: «مجهول، لم يرو عنه غير وَبْر».

وفي «التقريب»: «مقبول».

خلاصة حاله: الذي يظهر -والله أعلم- أنه حسن الحديث، لما يلي:

أ- أفاد كلام أبي حاتم أنه قد روى عنه جمع.

ب- أثنى عليه وبر بن أبي دليلة وهو تلميذه ومن أهل بلده فهو أعرف به. والأصل قبول قوله إذا كان ثقة، وهو كذلك، كما تقدم.

ت- وثقه ابن حبان فذكره في «ثقاته» وخرج حديثه هذا في «صحيحه».

ث- التعديل الفعلي من عدد من الأئمة؛ -فبالإضافة إلى تخريج ابن حبان- فقد صحح إسناد حديثه هذا: الحاكم والذهبي والعراقي. وحسنه ابن حجر، وجوده ابن كثير. والعلم عند الله تعالى.

=

متعدٍّ ونحو ذلك[1]. ومثله الكلام في جرح الشاهد، والشهادة على الخائن ونحو ذلك.

التاريخ الكبير (١٢٩/١)، الجرح والتعديل (٣٠٣/٧)، ثقات ابن حبان (٧٣٠/٧)، تهذيب الكمال (٥٣٧٧)، ميزان الاعتدال (٧٧٦٦)، الكاشف (٤٩٧٨)، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٩)، التقريب (٦٠٥١).

٤- **عمرو بن الشريد** بن سويد الثقفي، أبو الوليد الطائفي، من الثالثة.

روى عن أبيه، وابن عباس، وأبي رافع مولى النبي ﷺ رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه محمد بن عبدالله بن ميمون، وإبراهيم بن ميسرة الطائفي، ويعلى بن عطاء وغيرهم.

قال العجلي: «حجازي تابعي ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وخرج له الشيخان.

وقال النووي وابن حجر: «ثقة».

ترتيب ثقات العجلي (١٣٨٧)، تهذيب الأسماء واللغات (٣٤٤/٢)، تهذيب الكمال (٤٣٨٤)، تهذيب التهذيب (٤٣/٨)، التقريب (٥٠٤٩).

الحكم على الحديث:

حسن بهذا الإسناد من أجل: محمد بن عبدالله بن ميمون.

وقد صححه الحاكم والذهبي -كما تقدم-.

وقال العراقي، كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١٧٦١/٤): «إسناده صحيح».

وقال ابن حجر في «الفتح» (٧٦/٥)، وفي «تغليق التعليق» (٣١٩/٣): «إسناده حسن».

وقال ابن كثير في «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (ص٣٦٣): «هذا إسناد جيد». والله أعلم.

(١) نقل عدد ممن أخرج الحديث تفسير بعض السلف لقوله: «يحل عرضه» فنقل ابن أبي شيبة وأحمد عن وكيع قوله: «عرضه: شكايته». ونقل أبو داود وغيره عن ابن المبارك: «يحل عرضه: يغلظ له». ونقل البخاري وغيره عن سفيان: «عرضه: أن يقول: مطلتني». وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٨٧/١٨): «هذا عندي نحو معنى قول الله عز وجل: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا

=

٦٤- ومنه حديث المُسْتَورد بن شداد[1] أن رسول الله ﷺ قال: «من أكل برجل مسلم...» الحديث[2].

مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]... وهكذا لما كان مطل الغني ظلم أبيح لغريمه عرضه». وينظر أيضاً: غريب الحديث لأبي عبيد (٣٠١/١)، مشكل الآثار (٤١٣/٢).

(١) المستورد بن شداد بن عمرو القرشي الفِهري. حجازي سكن الكوفة. له ولأبيه صحبة. مات سنة خمس وأربعين. ينظر: الإصابة (٧٩٤٦)، التقريب (٦٥٩٦).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٨٩/٣ ح٣٩٢٧) وتمامه: «من أكل برجل مسلم أُكْلَة فإن الله يطعمه مثلها من جهنم، ومن كُسي ثوباً برجل مسلم فإن الله يكسوه مثله من جهنم، ومن قام برجل مقام سمعة ورياء فإن الله يقوم به مقام سمعة ورياء يوم القيامة».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في الغيبة (٢٧٠/٤ح٤٨٨١)، والبخاري في «الأدب المفرد» باب المسلم مرآة أخيه (ص٨١ ح٢٤٠)، والطبراني في «الأوسط» (٤٥/٤ ح٣٥٧٢)، وفي «مسند الشاميين» (١٣٠/١ ح٢٠٦) عن حيوة بن شريح.

والطبراني في «مسند الشاميين» أيضاً، وفي «الكبير» (٣٠٩/٢٠ ح٧٣٥) -ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة: وقاص بن ربيعة (٤٥٨/٣٠)- من طريق يحيى بن عثمان الحمصي.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٠/٥ ح٦٧١٧) من طريق محمد بن مصفى.

ثلاثتهم عن بقية بن الوليد، عن ابن ثوبان [عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان]، عن أبيه، عن مكحول، عن وقاص بن ربيعة، عن المستورد بن شداد به، واللفظ لأبي داود. وقال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن ابن ثوبان إلا بقية بن الوليد».

وأخرجه الإمام أحمد (٥٣٩/٢٩ ح١٨٠١١)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٨٣٤/٢ ح٨٧٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٤٣/١١ ح٤٤٨٥)، والبيهقي (٦٧١٨) عن روح بن عبادة.

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٨١/٥ ح٢٨٠٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٢٢/٦ ح٦٨٢٣)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١١٢ ح٢٣٣)، والطبراني في «الأوسط» (١١١/٣

=

ح٢٦٤١)، والكبير (٣٠٨/٢٠ ح٧٣٤)، والحاكم في «المستدرك» في الأطعمة (١٢٧/٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» -الموضع السابق- من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

كلاهما عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، به. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي».

دراسة إسناد الإمام أحمد:

١- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسيّ، أبو محمد البصري. مات سنة خمس -أو سبع- ومئتين.

روى عن ابن جريج، وشعبة، وسفيان الثوري وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، والحارث بن أبي أسامة، وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

قال ابن حجر: «ثقة فاضل، له تصانيف».

ترتيب ثقات العجلي (٤٨٤)، تاريخ بغداد (٤٥٠٣)، تهذيب الكمال (١٩٣٠)، تهذيب التهذيب (٢٥٣/٣)، التقريب (١٩٦٢)، هدي الساري (ص٤٢٢).

٢- ابن جريج: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي، أبو الوليد وأبو خالد المكي. مات سنة (١٥٠هـ).

روى عن سليمان بن موسى، وعطاء بن أبي رباح، وعبدالله بن نعيم وغيرهم.

وعنه روح بن عبادة، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، ويحيى القطان وغيرهم.

متفق على توثيقه. غير أنه مشهور بالتدليس، وصفه به: النسائي وابن حبان والدارقطني وقال: «تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما».

وقال الإمام أحمد: «إذا قال ابن جريج: (قال فلان، وقال فلان، وأُخبِرْت)، جاء بمناكير، وإذا قال: (أخبرني، وسمعت) فحسبك به». وفي معنى قول أحمد، قال يحيى القطان وأحمد بن صالح وغيرهما.

ووصفه بالتدليس: الذهبي والعلائي وقال: «يكثر من التدليس»، وسبط ابن العجمي وقال: «مكثر منه»، وابن حجر، وقال في «التقريب»: «ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل». وجعله العلائي في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة.

=

وهو موصوف بالإرسال -كما ذكر الحافظ- وفي «مراسيل ابن أبي حاتم»، و«جامع التحصيل» وغيرهما جماعةٌ روى عنهم ولم يسمع منهم.

وروى له الجماعة.

خلاصة حاله: ثقة فقيه فاضل، مكثرٌ من التدليس والإرسال.

وفي نظري أن يكون في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس لا الثالثة -كما فعل الحافظ-؛ لأنه مع كثرة تدليسه يكثر منه عن المجروحين. والله أعلم.

الجرح والتعديل (٥/٣٥٦)، مراسيل ابن أبي حاتم (٢٢٧)، تهذيب الكمال (٣٥٣٩)، ميزان الاعتدال (٥٢٣٢)، الكاشف (٣٤٦١)، جامع التحصيل (ص ١٠٨، ١١٣، ٢٢٩)، التبيين لأسماء المدلسين (٤٩)، تهذيب التهذيب (٦/٣٥٧)، تقريب التهذيب (٤١٩٣)، تعريف أهل التقديس (٨٣).

٣- سليمان بن موسى الأموي مولاهم، الدمشقي الأشدق. مات سنة (١١٩هـ).

روى عن طاوس بن كيسان، ووقاص بن ربيعة وغيرهما.

وعنه ابن جريج، وسليمان بن سليم وغيرهما.

مختلف فيه:

قال سعيد بن عبدالعزيز: «كان سليمان بن موسى أعلم أهل الشام بعد مكحول».

وقال ابن عيينة: «لا نعلم مكحولاً خلّف بالشام مثل يزيد بن يزيد، إلا ما ذكره ابن جريج من سليمان بن موسى».

وقال عطاء بن أبي رباح: «سيد شباب أهل الشام: سليمان بن موسى».

وقال الزهري: «إن مكحولاً يأتينا وسليمان بن موسى، وأيم الله إن سليمان بن موسى لأحفظ الرجلين».

ووثقه ابن سعد ودحيم والدارقطني وغيرهم. وعن دحيم: «أوثق أصحاب مكحول: سليمان بن موسى».

وقال ابن معين ليحيى بن أكثم: «سليمان بن موسى ثقة، وحديثه صحيح عندنا». وسئل ابن معين: ما حاله في الزهري ؟ فقال: «ثقة».

وقال أبو داود: «لا بأس به ثقة».

=

وقال الترمذي -كما جاء في إحدى نسخ «السنن» ونقله ابن العربي في شرحه-: «سليمان بن موسى ثقة عند أهل الحديث، ما نعلم أحداً ذكره بسوء».

وقال ابن عدي: «وسليمان بن موسى فقيه راوٍ، حدث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه».

وفي تجريحه:

قال البخاري: «عنده مناكير»، وقال أيضاً: «عنده أحاديث عجائب»، وقال أيضاً: «منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير» -وساق له بعض الأحاديث التي أنكرت عليه-.

وقال النسائي: «أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث». وعنه أيضاً: «في حديث شيء».

أقول: وفي «جامع التحصيل»: «روايته عن جابر، وأبي أمامة، ومالك بن يخامر، وأبي سيارة المتعي، وكثير بن مرة، وعبدالرحمن بن غنم، مرسل».

وقال البخاري: «لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ».

وروى له مسلم والأربعة.

خلاصة حاله: صدوق فقيه. إذ الأكثرون على توثيقه، وإنما نزلت درجته عن الثقة، بسبب بعض الاضطراب الذي وقع في حديثه، على ماذكره أبو حاتم والبخاري، ولذلك فأبو حاتم على تشدده قال: «محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه».

وأشد من جرحه: الإمام البخاري، وقد علق ابن العربي في «عارضة الأحوذي» فقال: «وهذه الأحاديث التي أنكرها عليه البخاري، إما أن يكون انفرد بها أو أخطأ فيها وذلك لا يسقط منـزلته ولا يحط رتبته». وقول الترمذي -المتقدم في تعديله- جاء عقب قول البخاري: «منكر الحديث...» وسياقِه أحاديث أنكرها عليه.

وقال الذهبي في «الميزان»: «كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها».

=

ولذلك فإن الذهبي قال في «من تكلم فيه وهو موثق»، وفي «الديوان»: «صدوق». وساق قول النسائي والبخاري فيه.

طبقات ابن سعد (٣٨٦٤)، التاريخ الكبير (٣٨/٤)، التاريخ الأوسط (٤٤٨/١)، جامع الترمذي (٢٨٥/٥ ح١٥٦١)، علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب (١/ ٣١٣ رقم ١٠٠) و(٦٦٦/٢ رقم ٢٧٥)، ضعفاء العقيلي (٦٣٢)، الجرح والتعديل (١٤١/٤)، الكامل لابن عدي (٧٤١)، عارضة الأحوذي (٥٦/٧)، تهذيب الكمال (٢٥٧١)، ميزان الاعتدال (٣٥٢١)، من تكلم فيه وهو موثق (١٤٨)، ديوان الضعفاء (١٧٨٣)، جامع التحصيل (٢٥٩)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧١٤)، تهذيب التهذيب (١٩٧/٤)، التقريب (٢٦١٦).

٤- **وَقَّاص بن ربيعة** العَنْسي، أبو رِشْدين الشامي. من الرابعة.

روى عن المستورد بن شدَّاد، وأبي الدرداء.

وعنه سليمان بن موسى، ومكحول الشامي، ومحمد بن زياد الألْهاني.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

أقول: الأولى أن يكون صدوقاً؛ فقد روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، وانضم إلى هذا كونه من طبقة التابعين. والله أعلم.

التاريخ الكبير (١٨٢/٨)، الجرح والتعديل (٤٦/٩)، ثقات ابن حبان (٤٩٦/٥)، تهذيب الكمال (٦٦٩٣)، الكاشف (٦٠٥٤)، تهذيب التهذيب (١٠٨/١١)، التقريب (٧٤١٢).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف؛ من أجل ابن جريج مدلس وقد عنعن.

لكنه توبع -كما تقدم-، فقد روى الحديث بقية بن الوليد، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول الشامي، عن وقاص بن ربيعة، به.

وهذا الطريق ضعيف أيضاً من أجل عنعنة (بقية بن الوليد) فهو مدلس، وستأتي له ترجمة مفصلة عند دراسة الحديث (٩٤)، لكنه يعضد طريق ابن جريج، فالحديث بطريقيه حسن. وقد صححه الحاكم والذهبي كما تقدم. والله أعلم.

=

يريد[١] أنه يقع في عِرْض مسلم ويتعرض له بالأذية حتى ينال بذلك ممن يعاديه، ويريد هو أنه طُعمة أو كُسوة[٢].

وأما قوله: «ومن قام برجل مقام سمعة ورياء» أي ينسبه إلى ذلك ويَشْهَرُه[٣] به[٤]، فإن الله

ويشهد له حديث الحسن البصري المرسل.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص٢٤٦ ح٧٠٧) أخبرنا جعفر بن حيان.

وعبدالرزاق في «مصنفه» (٤٥٨/١١ ح٢١٠٠٠) عن معمر، عمن سمع الحسن.

وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص١٧٩ح٢٧٤)، وفي «الغيبة والنميمة» (ص١١٩ ح١٣٦) حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا المبارك بن فضالة.

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١١٢ ح٢٣٢) حدثنا عمر بن شبة، حدثنا سالم بن نوح، حدثنا يونس.

جميعهم عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ. وذكر الحديث بمعناه مع تقديم وتأخير.

أقول: وهذا مرسل صحيح، وبه يتقوى حديث المستورد بن شداد فيصير صحيحاً لغيره. والله أعلم.

(١) «يريد» ليست في (س).

(٢) قال الطيبي في «شرح المشكاة» (٣٢١٨/١٠): «وعلى هذا فالباء في (برجل) للسببية، والجائزة عامة في المطعوم والملبوس كما عليه أكثر كلام الشارحين».

وقال ابن قيم الجوزية في «أعلام الموقعين» (٤٠٤/٤): «معنى الحديث أنه توصل إلى ذلك وتوسل إليه بأذى أخيه المسلم؛ من كذب عليه، أو سخرية به أو همزه ولمزه وعيبه، والطعن عليه، والازدراء به، والشهادة عليه بالزور، والنيل من عرضه عند عدوه، ونحو ذلك مما كثير من الناس واقع في وسطه. والله المستعان».

(٣) من الشُّهْرة: وهي ظهور الشيء في شُنْعَة. وقد شَهَره يَشْهَرُه شَهْراً وشُهْرةً فاشْتَهَر، وشَهَّره تَشْهِيراً، واشْتَهَره فاشْتَهَر. وعن ابن الأعرابي: الشُّهْرَة: الفضيحة.

ينظر: ترتيب لسان العرب مادة شهر (٢٣٥١/٤).

(٤) «به» ليست في (س) و(أ).

يفضحه ويهينه[١] ويقيمه مقام أهل السمعة والرياء، ويَشْهُرُه[٢] بذلك على رؤوس الأشهاد، ويعاقبه عقوبة المرائين[٣].

---

(١) «ويهينه» ليست في (س).

(٢) في الأصل: «ويشهر» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) هكذا قال المؤلف في بيان المراد من الحديث. ونقل الطيبي وغيره عن المُظْهِر -أحد شراح «المصابيح»- قوله: «الباء في (برجل) يحتمل أن تكون للتعدية وللسببية؛ فإن كانت للتعدية يكون معناه: من أقام رجلاً مقام سمعة ورياء، يعني من أظهر رجلاً بالصلاح والتقوى ليعتقد الناس فيه اعتقاداً حسناً، ويعزونه ويخدمونه، ويجعله حبالاً ومصيدة، كما يرى في زماننا، لينال بسببه المال والجاه... وإن كانت للسببية فمعناه: أن من قام وأظهر من نفسه الصلاح والتقوى لأجل أن يعتقد فيه رجل عظيم القدر كثير المال، ليحصل له مال وجاه، كما يقول الناس في العرف: هذا زاهد الأمير».اهـ.

ينظر: شرح المشكاة للطيبي (٣٢١٩/١٠). ورجح الطيبي الثاني قال: «لأنه ﷺ وصف الرجل بالإسلام في القرينتين السابقتين، وأطلقه في هذه القرينة ذماً له».

وينظر: «مشكل الآثار» للطحاوي (٣٤٤/١١).

أقول: الذي ظهر لي من معنى الحديث: أن يقال في هذا الجزء من الحديث كما قيل في جزئيه السابقين، وهو أن الباء للسببية، والمعنى: أنه يتعرض لأخيه بالأذى من كذب عليه أو استهزاء به أو غير ذلك من أنواع الأذى؛ ليتوصل بذلك إلى حظ من حظوظ الدنيا من مطعوم أو ملبوس أو لينال بذلك الثناء والشهرة، وهذا هو مقام الرياء والسمعة، فهو إنما قام ليراه الناس ويسمعوه، و لم يجد سبيلاً إلى ذلك إلا بالنيل من أخيه المسلم. والله أعلم.

ومن باب الحذر والتأني

من الصحاح:

٦٥- حديث[1] أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين»[2].

قال الخطابي[3]: «هذا يروى على وجهين:

أحدهما: على الخبر.

والثاني[4]: على النهي.

فمعنى الأول: أن المؤمن الممدوح هو المتيقظ الحازم الذي لا يؤتى من ناحية الغفلة، فيُخدع مرة بعد أخرى ولا يَفْطن هو به. قال: وقد قيل: إنه الخدَّاع في أمر الآخرة دون أمر الدنيا.

ومعنى الثاني: لا يُخدَعَنَّ المؤمن، ولا يؤتينَّ من ناحية الغفلة، فيقع في مكروه. قال: وهذا يصلح أن يكون في أمر الدنيا والآخرة[5].

قلت: وأرى[6] أن الحديث لم يبلغ الخطابي على ما كان عليه، وهو مشهور عند أهل السير؛

---

(١) في (س): «في حديث».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٩٠ ح٣٩٢٩) بلفظه، لكن عنده: «من جحر واحد مرتين».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الأدب، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين (ص١٣٠٠ ح٦١٣٣).

ومسلم في الزهد والرقائق، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين (٤/٢٢٩٥ ح٢٩٩٨) بلفظ «المصابيح».

(٣) تقدمت ترجمته (ص٢١٧).

(٤) في النسخ الأخرى: «والآخر».

(٥) كلام الخطابي في «معالم السنن» (٧/٢٠٦).

(٦) «وأرى» ليست في (أ). وفي (س): «رأي».

وذلك أن النبي ﷺ مَنَّ على بعض أهل مكة وهو: أبو عَزَّة الشاعر الجُمَحي[1]، وشرط عليه أن لا يُجْلب عليه[2]، فلما بلغ مَأْمَنه عاد إلى ما كان عليه، فأسر تارة أخرى، فأمر بضرب عنقه، فكلمه[3] بعض الناس في المَنِّ عليه، فقال: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»[4][5].

---

(١) جملة: «وهو أبو عزة الشاعر الجمحي» ليست في (ب). وتحرفت «الجمحي» في الأصل و(أ) إلى «الجحمي»، وفي (س) إلى «الجمي».
وهو عمرو بن عبدالله بن عثمان بن أهيب بن حذافة بن جُمَح. أسر في بدر فمَنَّ عليه النبي ﷺ كما ذكر المؤلف. وضرب عنقه بعدما أسره في أحد. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٥٣٨/٢)، البداية والنهاية (٢٠٧/٥-٢٠٨).

(٢) يعني ألا يعين عليه. ترتيب لسان العرب مادة جلب (٦٤٩/٢، ٦٤٧).

(٣) في الأصل و(أ): «فكلم» والمثبت من (س) و(ب).

(٤) القصة مشهورة كما ذكر المؤلف في كتب السير وغيرها.
ينظر: سيرة ابن إسحاق (ص٣٠٢)، السيرة النبوية لابن هشام (٨٥/٤، ٦)، طبقات ابن سعد (٣٣/٢)، تاريخ الطبري (٥٨/٢)، دلائل النبوة (٢٨٠/٣)، البداية والنهاية (٢٠٧/٥-٢٠٨).

(٥) المؤلف بهذا يرجح الوجه الأول، يعني أن الحديث ورد على سبيل الخبر لا النهي، وممن وافق المؤلف: القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥٤٧/٨)، والقرطبي في «المفهم» (٦٣١/٦) واستبعد الوجه الآخر.
ونقل ابن حجر في «الفتح» (٥٤٧/١٠) عن أبي عبيد قوله: «معناه: ولا ينبغي للمؤمن إذا نكب من وجه أن يعود إليه» قال الحافظ: «وهذا هو الذي فهمه الأكثر، ومنهم الزهري راوي الخبر».
وقال أحمد -في معناه-: «أن يقع مرة في ذنب لا يعود فيه». المقصد الأرشد (٢٩٩/١).
وللاستزادة في الكلام حول الحديث ينظر أيضاً: شرح المشكاة للطيبي (٣٢٢١/١٠)، مرقاة المفاتيح (٧٨٤/٨).

ومن الحسان:

٦٦- حديث عبدالله بن سَرْجِس[١] رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «السَّمْت الحسن[٢] والتُّؤدة والاقتصاد...» الحديث[٣].

---

(١) عبدالله بن سَرْجِس (بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم) المزني، حليف بني مخزوم، عداده في البصريين. صحابي متأخر، استغفر له النبي ﷺ -كما عند مسلم (٢٣٤٦)- وينظر: تاريخ الصحابة (٧٥٥)، الاستيعاب (١٥٤٨)، أسد الغابة (٢٩٧١)، الكاشف (٢٧٤٤)، الإصابة (٤٧٢٣).

(٢) قال أبو عبيد في «غريب الحديث» (١٠١/٢): «السمت يكون في معنيين: أحدهما: حسن الهيئة والمنظر في مذهب الدين، وليس من الجمال والزينة، ولكن تكون له هيئة أهل الخير ومنظرهم. وأما الوجه الآخر: فإن السمت: الطريق، يقال: الزم هذا السمت. وكلاهما له معنى جيد، يكون: أن يلزم طريقة أهل الإسلام، ويكون: أن تكون له هيئة أهل الإسلام».

وأشار إلى المعنيين: الجوهري في «الصحاح» مادة سمت (٢٥٤/١).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣٩١/٣-٣٩٢ ح٣٩٣٥) ولفظه: «السمت الحسن، والتُّؤَدة، والاقتصاد جزءٌ من أربع وعشرين جزءاً من النبوة».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في التأني والعجلة (٢١٧/٦ ح٢٠١١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٦/٢ ح١١٠٥) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٤٠٣/٩ ح٣٧٦)- والطبراني في «المعجم الصغير» (ص٤٣٩ ح١٠٦٧) -ومن طريقه الضياء (٣٧٩)-، والضياء أيضاً برقم (٣٧٨) عن نصر بن علي الجهضمي.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٤١١/١ ح٥١١)، والطبراني في «الأوسط» (٣٠٣/١ ح١٠١٧) -ومن طريقه الضياء (٣٧٧)- من طريق مسلم بن إبراهيم.

وابن حبان في «الثقات» (٣٨/٧) من طريق عبدالله بن عمر القواريري.

والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦٦/٣)، وفي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٣٩٤/١) من طريق عبدالرحمن بن مهدي.

والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٨٢/١٥) من طريق أحمد بن المقدام أبي الأشعث.

=

خمستهم عن نوح بن قيس، عن عبدالله بن عمران، عن عاصم الأحول، عن عبدالله بن سرجس المزني، أن النبي ﷺ قال: الحديث بهذا اللفظ عند الترمذي وابن أبي عاصم والباقون بنحوه. وقال الترمذي: «حسن غريب».

وقال الطبراني: «لم يروه عن عاصم إلا عبدالله بن عمران، تفرد به نوح بن قيس».

دراسة سند الترمذي:

١- نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهْبان (بضم المهملة وسكون الهاء) ابن أُبيّ الأزدي الجَهْضمي (بفتح الجيم وسكون الهاء وفتح المعجمة) أبو عمرو البصري، ويقال له: الصغير تمييزاً له عن جده. مات سنة خمسين ومئتين وقيل: إحدى وخمسين.

روى عن نوح بن قيس، وحماد بن أسامة، ويزيد بن زريع وغيرهم.

وعنه الجماعة وغيرهم.

قال أبو حاتم والنسائي وابن خراش ومسلمة بن قاسم وغيرهم: «ثقة». زاد مسلمة: «عند جميعهم». وقال محمد بن يحيى النيسابوري: «حجة».

وقال أحمد بن حنبل: «ما به بأس» ورضيه.

وقال الفَرهيناني: «من نبلاء الناس».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت». وخرج له الجماعة.

الجرح والتعديل (٤٧١/٨)، تاريخ بغداد (٢٨٧/١٣)، تهذيب الكمال (٦٤٠٦)، تذكرة الحفاظ (٥١٥/١)، تهذيب التهذيب (٣٨٤/١٠)، التقريب (٧١٢٠).

٢- نوح بن قيس بن رَبَاح (بالموحدة) الأزدي الحُدَّاني، ويقال: الطاحي، أبو روح البصري والحداني نسبة إلى حُدَّان، والطاحي نسبة إلى طاحية وهما بطنان من الأزد نزل كلٌّ منهما محلة بالبصرة فنسبت إليهم. مات سنة ثلاث -أو أربع- وثمانين ومئة.

روى عن عبدالله بن عمران، وأيوب السختياني، وأشعث بن جابر الحداني وغيرهم.

وعنه نصر بن علي الجهضمي الصغير، وأحمد بن المقدام، ومسلم بن إبراهيم وغيرهم.

قال أحمد وابن معين وأبو داود والعجلي: «ثقة». وعن ابن معين: «شويخ صالح الحديث». وعنه: «صالح».

وقال أبو داود: «بلغني عن يحيى أنه ضعفه».

=

وعن أبي داود: «كان يتشيع».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال علي بن المديني: «صالح، وليس بالقوي».

وقال عمرو بن علي الفلاس: «لم يتكلم أحد في نوح بن قيس الطاحي بحجة».

وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق». زاد ابن حجر: «رمي بالتشيع». وقال الذهبي مرة: «صالح الحال». وقال في «الكاشف»: «حسن الحديث وقد وثق».

وقد خرج له مسلم في «صحيحه».

خلاصة حاله: صدوق حسن الحديث -على أقل الأحوال-، وهو ما انتهى إليه الحافظان الذهبي وابن حجر، وذلك من أجل الكلام فيه من بعض الأئمة.

وبعض عباراتهم فيه تدل على هذه النتيجة كقول ابن معين: «شويخ صالح الحديث» ونحوها. والله أعلم.

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٣٨)، العلل لأحمد (٣١٣٩)، سؤالات الآجري لأبي داود (٨٨٠، ١١٢٩، ١٣٧٤-تحقيق البستوي)، الجرح والتعديل (٤٨٣/٨)، تصحيفات المحدثين (٦٢٧/٢)، مستدرك الحاكم (٣٥٣/٢)، الأنساب للسمعاني (١٨٤/٢) (٢٦/٤)، اللباب (٣٤٧/١) (٢٦٧/٢)، تهذيب الكمال (٦٤٩٤)، ميزان الاعتدال (٩١٤٧).

وفي ترجمة يزيد بن كعب العوذي: الميزان (٩٧٥١)، الكاشف وحاشيته لسبط ابن العجمي (٥٨٩٣)، تلخيص المستدرك، بهامش المستدرك -تقدم-، تهذيب التهذيب (٤٣٢/١٠)، التقريب (٧٢٠٩).

٣- عبدالله بن عمران القرشي التيمي الطلحي، أبو عمران، ويقال: أبو عبدالرحمن البصري. من السادسة.

روى عن عاصم الأحول، ومالك بن دينار وأبي عمران الجوني، ومحمد بن جحادة.

وعنه نوح بن قيس، وإبراهيم بن سالم النيسابوري، وعمرو بن سليمان، والفضل بن حماد ويقال: ابن داود الأزدي الواسطي.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: «لا يتابع على حديثه عن مالك بن دينار».

=

التُّؤَدَة: السكون. يقال: اتَّأَد في[1] مشيه[2] وتَوَأَّدَ، وهو افْتَعَل وتَفَعَّل، من التُّؤَدة. والاقتصاد على ضربين:

وذكره الذهبي في «ديوان الضعفاء» وقال: «مُقِلّ، ليس بالقوي».

وقال في «الميزان»: «لينه العقيلي». وفي «المغني»: «قيل: ليس بقوي. ذكره العقيلي».

بينما قال في «الكاشف»: «صدوق».

وقال ابن حجر: «مقبول».

خلاصة حاله: لعل قول ابن حجر أقرب. فإن العمدة في الكلام على هذا الراوي -فيما أرى- هو قول أبي حاتم. ولفظة (شيخ) هي في أدنى مراتب التعديل، ومن قيل فيه ذلك يكتب حديثه وينظر فيه ولا يحتج به استقلالاً، وإنما يختبر حديثه فإن تابعه أحد قبل وإلا فلا.

وأما تليين الذهبي له في بعض المواضع فقد تابع فيه العقيلي كما تدل المواضع الأخرى، وكلام العقيلي مقيد بحديثه عن مالك بن دينار. والله أعلم.

ضعفاء العقيلي (٨٥٧)، الجرح والتعديل (١٣٠/٥)، ثقات ابن حبان (٣٨/٧)، تهذيب الكمال (٣٤٦٤)، ميزان الاعتدال (٤٤٨٣)، ديوان الضعفاء (٢٢٤٧)، الكاشف (٢٨٩١)، المغني في الضعفاء (٣٢٨٣)، تهذيب التهذيب (٣٠٠/٥)، التقريب (٣٥١٢)

٤- **عاصم بن سليمان** الأحول. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣٠٢).

الحكم على الحديث:

الحديث فيه: عبدالله بن عمران. قال فيه الحافظ: «مقبول» يعني حيث يتابع وإلا فلين الحديث. و لم أقف له على متابع.

لكن جاء ما يشهد له من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وهو الحديث الآتي، وبه يصير حسناً لغيره. وتقدم قول الترمذي: «حسن غريب».

(١) «في» ليست في (أ).

(٢) في الأصل: و(ب): «مشيته»، والمثبت من (س) و(أ) ومن «الصحاح» فإن هذا القول في «التؤدة» نقله المؤلف عنه. وهو عنده في مادة وأد (٥٤٦/٢) وزاد: وأصل التاء في (اتَّأَد) واو.

وينظر: العين، باب اللفيف من الدال (٩٧/٨)، ترتيب لسان العرب مادة أود (١٦٩/١) وفي مادة وأد (٤٧٤٥/٨).

أحدهما: ما كان متوسطاً بين محمود ومذموم، كالمتوسط بين الجور والعدل[١]، والبخل والكرم[٢]. وهذا الضرب أريد بقوله سبحانه: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[٣].

والثاني: محمودٌ على الإطلاق؛ وذلك فيما له طرفان:

إفراط وتفريط، كالجود فإنه بين الإسراف والبخل.

والشجاعة فإنها[٤] بين التهور والجبن[٥].

وهذا الذي في الحديث هو الاقتصاد المحمود على الإطلاق.

وذكر في حديث ابن سَرْجِس أن الخلال[٦] المذكورة «جزءٌ من أربع وعشرين جزءاً من النبوة».

وفي حديث ابن عباس الذي[٧] يليه: «من[٨] خمس وعشرين»[٩].

---

(١) في (أ): «بين العدل والجور».

(٢) في (س) و(ب): «والجود».

(٣) سورة فاطر، الآية (٣٢).

(٤) في (س): «فإنه».

(٥) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/٧٨٩): «ومن هذا القبيل: الاقتصاد في الاعتقاد، فإنه بين التعطيل والتشبيه، وبين الجبر والقدر. والاقتصاد في المعيشة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾ [الفرقان:٦٧]...».اهـ.

وقال البغوي في «شرح السنة» (١٣/١٧٧): «الاقتصاد: سلوك القصد في الأمور، والدخول فيها برفق على سبيل يمكن الدوام عليها».

(٦) في (أ): «الخصال».

(٧) «الذي» سقطت من (ب).

(٨) في الأصل و(أ): «في». والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق لنص الحديث كما في «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٩) الحديث أورده البغوي في «المصابيح» (٣/٣٩٢ ح٣٩٣٦) ولفظه: «إن الهدي الصالح، والسمت الصالح، والاقتصاد، جزءٌ من خمس وعشرين جزءاً من النبوة».

=

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في الوقار (٢٤٧/٤ ح٤٧٧٦) -ومن طريقه البيهقي في «الآداب»، باب في الوقار والسمت الصالح (ص١٢٩ ح١٩٣)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٥٥/١ ح٢٠٧) والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب التأني والعجلة (١٧٧/١٣ ح٣٥٩٩)- عن النفيلي.

والإمام أحمد (٤٣١/٤ ح٢٦٩٨، ٢٦٩٩) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٥٣٣/٩ ح٥١٩، ٥٢٠)- عن حسن الأشيب وأسود بن عامر.

وابن عدي في «الكامل» في ترجمة قابوس بن أبي ظبيان (٤٨/٦) حدثنا أبو عروبة، ثنا عبدالرحمن ابن عمرو الحراني.

أربعتهم عن زهير بن معاوية، حدثنا قابوس بن أبي ظبيان، أن أباه حدثه، حدثنا عبدالله بن عباس، به، بلفظه. إلا أحمد عن أسود فقد أحال على حديث حسن فقال: «فذكر بمثله».

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» باب الرفق (ص١٤٣ ح٤٦٨).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٣/١٢ ح١٢٦٠٨) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٥١٨)-، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٠/٦ ح٨٠١٠) عن علي بن عبدالعزيز.

والبيهقي في «سننه» في الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق... (١٩٤/١٠)، وفي «الشعب» (٢٥٢/٥ ح٦٥٥٥) من طريق محمد بن عمرو بن النضر.

وفي «الشعب» أيضاً (٣٣٨/٦ ح٨٤١٩) من طريق أحمد بن نجدة.

أربعتهم عن أحمد بن يونس، عن زهير، به، بمثله لكن عند البخاري والطبراني والمقدسي: «جزء من سبعين جزءاً من النبوة».

وأخرجه أحمد (٢٦٩٩) عن أسود بن عامر، عن جعفر الأحمر.

والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٣٦ ح٧٩١)، والضياء (٥٢١) من طريق عبيدة بن حميد.

وابن عدي -الموضع السابق- من طريق إدريس الأودي.

وأبو نعيم في «الحلية» (٢٦٣/٧) من طريق مسعر بن كدام.

أربعتهم عن قابوس، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٦٠٩) من طريق عثمان بن فائد.

=

وابن عدي -الموضع السابق- من طريق يحيى وعبدالرحمن.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/٧) من طريق زيد بن الحباب.

أربعتهم عن سفيان الثوري، عن قابوس، به، بنحوه، لكن عند الطبراني: «من خمسة وأربعين جزءاً».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الأدب، باب ما جاء في السمت الحسن (١٧٠/٨ ح١٣١١٧) وقال: «رواه الطبراني، وفيه عثمان بن فائد وهو ضعيف».

وبرقم (١٣١١٨) وقال: «رواه الطبراني، وفيه قابوس بن أبي ظبيان، وهو ثقة وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة بحر بن كنيز السقاء (٥٤/٢)، وفي ترجمة الحارث بن منصور (١٩٦/٢)، وأبو الشيخ ابن حيان في «طبقات المحدثين بأصبهان» في ترجمة محمد بن أحمد الأسواري (١٧٤/٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٠٢/١ ح٣٠٦) من طريق الحارث بن منصور، ثنا بحر السقاء، ثنا سفيان الثوري، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، به بمعناه، لكن عندهم: «من ستة وعشرين جزءاً» إلا ابن عدي في الموضع الأول فعنده: «من ستة وأربعين».

دراسة إسناد أبي داود:

١- النفيلي: عبدالله بن محمد. ثقة حافظ. تقدمت ترجمة (ص١٤٥).

٢- زهير بن معاوية بن حُدَيْج، أبو خيثمة الجُعْفي الكوفي، نزيل الجزيرة. المتوفى سنة اثنتين -أو ثلاث أو أربع- وسبعين ومئة.

روى عن قابوس بن أبي ظبيان، والأسود بن قيس، ومطرف بن طريف وغيرهم.

وعنه النفيلي، وحسن الأشيب، وأسود بن عامر وغيرهم.

وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو زرعة والعجلي والنسائي وغيرهم.

إلا في روايته عن أبي إسحاق السبيعي؛ لأنه سمع بعد الاختلاط.

قال الإمام أحمد: «زهير فيما روى عن المشايخ ثبت، بخ بخ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة». وكذا قال غيره.

وفي «الكاشف»: «ثقة حجة».

=

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة».

وروى له الشيخان.

الجرح والتعديل (٣/٥٨٨)، تهذيب الكمال (٢٠١٩)، تذكرة الحفاظ (١/٢٣٣)، الكاشف (١٦٦٨)، تهذيب التهذيب (٣/٣٠٣)، التقريب (٢٠٥١).

٣- قابوس بن أبي ظِبْيان الجَنْبي، الكوفي. من السادسة.

روى عن أبيه.

وعنه زهير بن معاوية، وإدريس الأودي، وسفيان الثوري وغيرهم.

اختلفت الأقوال فيه:

فقال ابن معين: «ثقة جائز الحديث». وعنه: «ليس به بأس». وعنه: «ضعيف الحديث».

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة».

وقال العجلي: «لا بأس به».

وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».

وقال الإمام أحمد: «ليس بذاك، وقد روى الناس عنه».

وعنه: «لم يكن من النقد الجيد». وكذلك قال جرير بن عبدالحميد.

وقال أيضاً -وسئل عن شيء من حديثه-: «نفق قابوس، نفق قابوس». وعنه: «أتيناه بعد فساده».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث لين، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال ابن سعد: «فيه ضعف لا يحتج به».

وقال النسائي: «ليس بالقوي ضعيف».

وقال الدارقطني: «ضعيف ولكن لا يترك».

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «كان رديء الحفظ، يتفرد عن أبيه بما لا أصل له، ربما رفع المراسيل وأسند الموقوف».

خلاصة حاله: كما قال الحافظ في «التقريب»: «فيه لين». فإن أكثر الأئمة على تليينه. ولعل الذين وثقوه نظروا إلى أنه لم يكن بذاك الضعيف الذي يستحق الترك. والله أعلم.

=

طبقات ابن سعد (٢٥١٩)، التاريخ الكبير (١٩٣/٧)، ضعفاء العقيلي (١٥٥٠)، الجرح والتعديل (١٤٥/٧)، المجروحين (٢١٥/٢)، الكامل لابن عدي (١٥٨٩)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين (٣٨)، تهذيب الكمال (٤٧٧٧)، ميزان الاعتدال (٦٧٩٤)، تهذيب التهذيب (٢٧٤/٨)، التقريب (٥٤٤٥).

٤- **أبو ظَبْيان** (بفتح المعجمة وكسرها وسكون الموحدة) اسمه حُصَين بن جندب بن الحارث الجَنْبي (بفتح الجيم وسكون النون ثم موحدة) الكوفي. مات سنة تسعين وقيل غير ذلك.

روى عن ابن عباس، وأسامة بن زيد، وجرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه ابنه قابوس، وحصين بن عبدالرحمن، والأعمش وغيرهم.

قال ابن سعد وابن معين وأبو زرعة والعجلي والنسائي والدارقطني: «ثقة».

وكذلك قال ابن حجر في «التقريب».

وقال الذهبي: «وثقه غير واحد، وهو مجمع على صدقه، وحديثه في الكتب كلها».

طبقات ابن سعد (٢٢٢٧)، الكنى والأسماء لمسلم (١٧٥٤)، ترتيب ثقات العجلي (٣١٦)، الجرح والتعديل (١٩٠/٣)، تهذيب الكمال (١٣٥٥)، سير أعلام النبلاء (٣٦٢/٤)، جامع التحصيل (ص١٦٦)، تهذيب التهذيب (٣٢٧/٢)، تبصير المنتبه (٨٨٠/٣)، التقريب (١٣٦٦).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه: (قابوس بن أبي ظبيان) فيه لين كما قال ابن حجر.

لكن له طريق آخر -كما تقدم- إلا أن فيه (بحر بن كَنِيز السقاء) ضعفه بعض الأئمة وتركه آخرون وفي «التقريب»: «ضعيف». ينظر في ترجمته: ضعفاء العقيلي (١٩٥)، الجرح والتعديل (٤١٨/٢)، الكامل لابن عدي (٢٨٧)، ميزان الاعتدال (١١٢٩)، الكاشف (٥٣٧)، ديوان الضعفاء (٥٤٦)، تهذيب التهذيب (٣٦٦/١)، التقريب (٦٣٧).

فلعل الحديث بطريقيه يصير حسناً. وقد حسنه ابن حجر في «الفتح» (٥٢٦/١٠).

والحديث يعضده كذلك حديث عبدالله بن سرجس المتقدم قبله. والله أعلم.

أقــول: وأما بالنسبة لما ورد في بعض الروايات من اختلاف في العدد فالكلام في ذلك كما يلي:

١- جاء عند الطبراني من طريق عثمان بن فائد عن الثوري عن قابوس: (من خمسة وأربعين)

=

ومن حق (أربع) و(خمس)[١] في هذا الحديث أن يلحق به تاء[٢] التأنيث[٣]، ومثل ذلك لا يعرف في[٤] كلام القرن الأول، بل يقع ذلك من الرواة الذين لا دُرْبة لهم بعلوم العربية[٥].

وذلك ضعيف؛ لأن عثمان بن فائد ضعيف: قال البخاري: «في حديثه نظر». وعن دحيم: «ليس بشيء». وفي «التقريب»: «ضعيف». ينظر: تهذيب الكمال (٣٨٥٣)، تهذيب التهذيب (١٣٤/٧)، التقريب (٤٥٠٩). وقد رواه عدد عن الثوري مخالفين لروايته.

٢- جاء عند البخاري، والطبراني -وعنه الضياء المقدسي- عن أحمد بن يونس، عن زهير بن معاوية، عن قابوس: (من سبعين) وذلك مخالف لرواية سائر أصحاب زهير بن معاوية. وقد تابعهم على ذلك جميع أصحاب قابوس فالحكم لهم. على أنه قد جاء في بعض الطرق إلى ابن يونس موافقاً لرواية الجماعة.

هذا بالنسبة لما جاء في طريق قابوس بن أبي ظبيان.

٣- جاء في طريق بحر السقاء: (من ستة وعشرين) سوى طريق واحد عند ابن عدي: (من ستة وأربعين). وبحر السقاء -كما أسلفت- ضعيف باتفاق أهل العلم وبعضهم تركه، فلا يقارن حديثه بحديث قابوس، الذي وثقه جماعة ولينه الأكثر، والضعف الذي فيه خفيف، ولذا قال ابن حجر: «فيه لين».

فتبين أن الصواب في حديث ابن عباس -بناء على هذه الروايات-: «جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة». والله أعلم.

(١) في الأصل و(أ): «أربع وعشرين» مكان «أربع وخمس» والمثبت من (س) و(ب) وهو الصواب؛ لأنه أراد العدد (أربع) الوارد في حديث ابن سرجس، والعدد (خمس) الوارد في حديث ابن عباس، حقٌّ كلٍّ منهما أن يؤنث ليخالف المعدود وهو (جزء).

(٢) «تاء» ليست في (أ).

(٣) كما هو مقرر في كتب النحو. ينظر: أوضح المسالك، باب العدد (٢٤٢/٤).

(٤) في الأصل: «من». والمثبت من بقية النسخ، وهو أولى.

(٥) هذا الخطأ الذي أشار إليه المؤلف وقع في «المصابيح» وحده، وأما مصادر التخريج فقد جاء فيها على الصواب حسب ما وقفت عليه من مطبوعاتها. وينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٠/ب)، شرح المشكاة للطيبي (٣٢٢٥/١٠)، مرقاة المفاتيح (٧٨٩/٨).

والتفاوت الذي بين العددين محتمل أن يكون من غلط الرواة[١]، والطريق إلى معرفة حقيقة ذلك العدد ووجهه بالاختصاص من قبل الرأي[٢] والاستنباط مسدود، فإنه من علوم النبوة[٣]. وقد سبق القول في هذا المعنى في كتاب الرؤيا[٤]. والله أعلم[٥].

---

(١) «الرواة» ليست في (س).

(٢) في (أ): «الراوي».

(٣) ينظر في كلام العلماء حول الاختلاف في العدد، وبيان معنى قوله: «جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة» وما ورد في معناه عند شرحهم لهذا الحديث، وعند شرحهم للأحاديث الواردة في الرؤيا كحديث: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» في الكتب التالية:

أعلام الحديث للخطابي (٢٣١٥/٤)، معالم السنن له (١٦٣/٧، ٢٩٦)، التمهيد (٢٨٣/١)، شرح السنة للبغوي (١٧٧/١٣)، إكمال المعلم (٢١١/٧)، عارضة الأحوذي (١٢٥/٩)، النهاية مادة جزأ (٢٥٦/١) ومادة هدا (٢١٩/٥)، المفهم (١٢/٦)، الجامع لأحكام القرآن، تفسير سورة يوسف (١٢٢/٩)، فتح الباري (٣٧٩/١٢)، وقد توسع ابن حجر جداً في جمع كلام العلماء.

(٤) عند شرحه لحديث الرؤيا الآنف الذكر. ينظر: «الميسر» (١٠١٧/٣).

(٥) «والله أعلم» من (س) وحدها.

ومن باب الرفق والحياء[١]

من الصحاح[٢]:

٦٧- حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله [رفيق][٣] يحب الرفق...» الحديث[٤][٥].

---

(١) في (س): «والرياء».

(٢) «من الصحاح» من (س) و(ب).

(٣) سقطت كلمة (رفيق) من جميع النسخ، وهي ثابتة في نص الحديث كما سيأتي في تخريجه. ثم إن شرح المؤلف الآتي سيتناول هذه اللفظة. وأيضا سيأتي المؤلف على بيان حكم تسمية الله بـــ(الرفيق) وهذا يدل على أنها سقطت سهواً من المؤلف.

(٤) كلمة «الحديث» من (س) و(ب).

(٥) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٩٣ ح٣٩٤١) ولفظه: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف، وما لا يعطي على ما سواه».

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق (٤/٢٠٠٣ ح٢٥٩٣) بهذا اللفظ.

وأخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة بلفظ: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله» في قصة اليهود الذين دخلوا على النبي ﷺ فقالوا: السام عليكم. فقالت عائشة: وعليكم السام واللعنة فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة...» وذكر الحديث.

أخرجه البخاري في الأدب، باب الرفق في الأمر كله (ص١٢٨١ ح٦٠٢٤)، وفيه في باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً (ص١٢٨٢ ح٦٠٣٠)، وفي الاستئذان، باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام؟ (ص١٣٢٥ ح٦٢٥٦)، وفي الدعوات، باب الدعاء على المشركين (ص١٣٥٢ ح٦٣٩٥)، وفيه في باب قول النبي ﷺ: يستجاب لنا في اليهود، ولا يستجاب لهم فينا (ص١٣٥٣ ح٦٤٠١)، وفي استتابة المرتدين، باب إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي ﷺ... (ص١٤٥٣ ح٦٩٢٧) ومواضع أخرى أخرج فيها القصة لكن ليس فيها ذكر الرفق.

ومسلم في السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام (٤/١٧٠٦ ح٢١٦٥).

معنى ذلك: أن الله تعالى يريد بعباده[1] اليُسر، ولا يريد بهم العسر، فلا يكلفهم فوق طوقهم، بل يسامحهم ويلطف بهم.

والرفق: ضد العنف. وهو لطافة الفعل ولين الجانب[2].

فإن قيل: فما معنى قوله في الحديث: «أنت رفيق والله الطبيب»[3] ؟

---

(١) في (س): «لعباده».

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٩/١٠٩)، المجموع المغيث مادة رفق (١/٧٨٣)، ترتيب اللسان (٣/١٦٩٤).

وذكر القرطبي في «المفهم» (٦/٥٧٧) ثلاثة معان للرفق في الحديث: أحدها: ما ذكره المؤلف. والثاني: أن الرفق بمعنى الإرفاق وهو إعطاء ما يرتفق به. يقال: رفقت به وأرفقته بمعنى نفعته قال: وكلاهما صحيح في حق الله تعالى. الثالث: أن الرفق بمعنى التمهل في الأمر والتأني فيه. قال: وهذا المعنى أليق بالحديث. انتهى بتصرف.

وهذا الأخير هو الذي ذكره البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/١٤١).

(٣) هذا جزء من حديث أبي رِمْثة عندما أتى هو وأبوه إلى النبيﷺ، ورأى أبوه التي بظهر النبيﷺ -يعني خاتم النبوة- فقال: يارسول الله، ألا أعالجها لك فإني طبيب؟ قال: وذكر الحديث.

أخرجه أبو داود في الترجل، باب في الخضاب (٤/٨٦ ح٤٢٠٧) حدثنا محمد بن العلاء، ثنا ابن أدريس.

والشافعي في «الأم» (٦/٤)، وفي «مسنده» (ص١٩٨)-ومن طريقه البيهقي في «سننه» في الجنايات، باب إيجاب القصاص على القاتل دون غيره (٨/٢٧)، والبغوي في «شرح السنة» في القصاص، باب الحر يقتل بالعبد (١٠/١٨١ ح٢٥٣٤)-، وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٣٨٢ ح٨٦٦) -ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/١٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٢٧٩ ح٧١٥)-، وأخرجه أحمد (٢٩/٣٩ ح١٧٤٩٢) -ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١/٢١٧ ح١٥٢)-، وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٣٦٨ ح١١٤٣)، والمحاملي في «أماليه» (٣٧٦) جميعهم عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في الطب، باب من كره الطب و لم يره (٥/٣١ ح٢٣٤١٣) -ومن طريقه عبدالله بن أحمد في زوائده على «المسند» (١١/٦٨١ ح٧١١٠)- عن حسين بن علي.

والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٣٤٠) من طريق مروان بن معاوية.

=

أربعتهم (ابن إدريس وابن عيينة وحسين بن علي ومروان) عن عبدالملك بن أبجر، عن إياد بن لقيط، عن أبي رمثة، به، واللفظ لأحمد والحميدي -ومن أخرجه من طريقه- والمحاملي.

دراسة إسناد الشافعي والحميدي وأحمد:

١- **سفيان بن عيينة** بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي. المتوفى في رجب سنة ثمان وتسعين ومئة.

روى عن عبدالملك بن أبجر، وهشام بن عروة، والأعمش وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، والحميدي، والشافعي وغيرهم.

قال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز».

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث. وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث».

وفضائله ومناقبه كثيرة جداً.

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة ثبت حافظ إمام».

تهذيب الكمال (٢٤١٣)، سير أعلام النبلاء (٨/٤٥٤)، الكاشف (٢٠٠٢)، تهذيب التهذيب (٤/١٠٤)، التقريب (٢٤٥١)، تعريف أهل التقديس (٥٢).

٢- **عبدالملك بن سعيد** بن حيَّان بن أبْجَر (بموحدة ساكنة وجيم مفتوحة) الكوفي. من السادسة.

روى عن إياد بن لقيط، وواصل الأحدب، وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم.

وعنه سفيان بن عيينة، وعبدالله بن أدريس، وزهير بن معاوية وغيرهم.

قال أحمد: «بخٍ ثقة».

وقال ابن عيينة: «حدثنا من لم تر عيناك مثله: ابن أبجر».

وقال ابن معين والنسائي والعجلي: «ثقة». زاد العجلي: «رجل صالح».

وقال يعقوب بن سفيان: «كان من ثقات أهل الكوفة وخيارهم».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد».

وقد خرج له مسلم.

ترتيب ثقات العجلي (١١٢٥، ١١٣٠، ١١٣١)، تهذيب الكمال (٣٥٢٩)، الكاشف (٣٤٥٣)، تهذيب التهذيب (٦/٣٥١)، التقريب (٤١٨١).

=

قلنا: الطبيب: الحاذق بالشيء الموصوف[1].

٣- إياد بن لقيط السدوسي. الكوفي. قال الذهبي: «توفي قبل العشرين ومئة».

روى عن أبي رمثة، والبراء بن عازب، والحارث بن حسان رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عبدالملك بن سعيد بن أبجر، وسفيان الثوري، وصدقة بن أبي عمران وغيرهم.

قال ابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي وابن حجر: «ثقة».

وخرج حديثه مسلم.

الجرح والتعديل (٣٤٥/٢)، ثقات ابن حبان (٦٢/٤)، تهذيب الكمال (٥٨٤)، سير أعلام النبلاء (٢٤٤/٥)، الكاشف (٤٩٣)، تهذيب التهذيب (٣٣٨/١)، التقريب (٥٨٢).

٤- أبو رِمْثة (بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثلثة) البَلَوي، ويقال: التيمي، ويقال: التميمي. واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً.

له صحبة. قال الترمذي: «سكن مصر ومات بأفريقية».

التاريخ الكبير (٣٢١/٣)، الكنى للبخاري (٢٥١)، الكنى والأسماء لمسلم (١١٦٧)، الاستيعاب (٣٢٢/١)، (٥٠١/٢)، (١٦٥٨/٤)، الإصابة (١١٨/٧)، التقريب (٨١٠٢).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يظهر أن الحديث صحيح. والله أعلم.

(١) هذا معنى الطبيب في الأصل. وكل حاذق بعمله طبيب عند العرب وإن كان في غير علاج المرض. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤٥٩/١، ٢٣٢)، الصحاح مادة طبب (١٧٠/١)، ترتيب اللسان (٢٦٣١/٥).

وقال البغوي في «شرح السنة» (١٨٢/١٠) «قوله: أنت رفيق: معناه أنك ترفق بالمريض فتحميه ما تخشى أن لا يحتمله بدنه، وتطعمه ما ترى أنه أرفق به، والطبيب: هو العالم بحقيقة الداء والدواء، والقادر على الصحة والشفاء، وليس ذلك إلا الله الواحد القهار».

وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة رفق (٢٢٤/٢): «أي أنت ترفق بالمريض وتتلطفه، والله الذي يبرئه ويعافيه».

ولم يُرد بهذا القول نفي هذا الاسم ممن يتعاطى ذلك[١]، وإنما حول المعنى من الطبيعة إلى الشريعة، وبين لهم أن الذي يرجون من الطبيب فالله[٢] فاعله والمنان به[٣] على عباده[٤].

وهذا كقوله[٥]: «فإن[٦] الله هو الدهر»[٧][٨].

وليس الطبيب بموجود في أسماء[٩] الله تعالى، ولا يجوز أن يقال في الدعاء: «يا طبيب»[١٠][١١].

---

(١) يعني ممن يتعاطى الطب.

(٢) في (س): «فإن الله».

(٣) «به» ليست في (س).

(٤) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢١٦/١).

(٥) في الأصل: «كقولهم» والتصويب من بقية النسخ.

(٦) «فإن» ليست في (س).

(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وتقدم تخريجه برقم (٧).

(٨) الذي عليه أكثر العلماء وهو الذي رجحه أبو يعلى الفراء وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما أن (الدهر) ليس من أسماء الله. وبيان ذلك مبسوط في: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٨٥/١)، أعلام الحديث (١٩٠٤/٣)، معالم السنن (١١٨/٨)، المفهم (٤٨٥/٥)، بيان تلبيس الجهمية (١٢٤/١-١٢٦)، مجموع الفتاوى (٤٩١/٢-٤٩٥)، فتح الباري (٤٣٨/٨) و(٥٨١/١٠)، تيسير العزيز الحميد (ص٦١١).

(٩) في الأصل و(أ): «اسم» والمثبت من (س) و(ب).

(١٠) في (س): «ياطبيب في الدعاء» تقديم وتأخير في العبارة.

(١١) ممن منع من تسمية الله بالطبيب: الحَلِيمي في «المنهاج» (٢٠٨/١-٢٠٩) حيث قال: «أما صفة تسمية الله تعالى به: فهو أن يذكر ذلك في أحوال الاستشفاء، مثل أن يقال: اللهم إنك أنت المصح والممرض والمداوي والطبيب ونحو ذلك، فأما أن يقال: ياطبيب، كما يقال يا رحيم أو يا حليم أو يا كريم، فإن ذلك مفارقة لآداب الدعاء». وتبعه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢١٧/١).

ونقل كلامه بنصه: البغوي في «شرح السنة» (١٨٢/١٠) ولم يعزه إليه. وكذلك قال المناوي في «فيض القدير» (١٣١١/٢) و(٣٩٠٧/٨).

=

وكذلك لا يجوز أن يقال: «يارفيق»[١]؛ فإن أسماء الله تعالى إنما تؤخذ عن النقل المتواتر، و لم يوجد في (الطبيب) ولا في (الرفيق) نقل متواتر يجب به العلم[٢][٣].

وقد ذهب بعضهم في (الرفيق[٤] الأعلى)[٥] ....

وكثير ممن جمع أسماء الله تعالى لم يذكر هذا الاسم. ينظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي (ص١٣٦-١٥٤) و(ص٢٩٣)، أسماء الله الحسنى لعبدالله الغصن (ص١٧٥-١٨٦).

وممن ذكره في أسماء الله: أبو بكر ابن العربي في «أحكام القرآن» (٣٤٣/٢)، والقرطبي في «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (٥٢٢/١).

وسألت الشيخ: عبدالرحمن البراك عن تسمية الله به، فلم ير مانعاً من ذلك. والله أعلم.

(١) ينظر: المعلم للمازري (١٦٧/٣)، إكمال المعلم (٦٦/٨).

والصواب جواز تسمية الله بهذا الاسم إذا صح الدليل وقد صح، فقد خرجه مسلم في «صحيحه» كما سبق.

وقال النووي في «المنهاج» (٣٨٣/١٦): «الصحيح جواز تسمية الله تعالى رفيقاً». وممن ذكره في أسماء الله تعالى: ابن منده في «التوحيد» (١٢٨/٢)، وابن قيم الجوزية في «الكافية الشافية» مع «توضيح المقاصد» (٢٢٩/٢) وغيرهما. وينظر: المفهم (٥٧٦/٦)، الحق الواضح المبين لابن سعدي - ضمن المجموعة الكاملة (٢٤٥/٣).

(٢) في الأصل و(أ): «العمل» والمثبت من (س) و(ب) وهو الصواب.

(٣) هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم، والقول الراجح خلاف ما ذكره المؤلف، وهو قبول أخبار الآحاد في العقائد ومنها باب أسماء الله وصفاته، وهو الذي نصره إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، وأبو العباس القرطبي، والنووي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم -وتوسعا جداً في نصرة هذا المذهب- وغيرهم من المحققين. ينظر: المفهم (٥٧٦/٦)، المنهاج للنووي (٤٤٩/٢) و(٣٨٣/١٦)، مختصر الصواعق المرسلة للموصلي (ص٤٣٨-٥١٠)، أخبار الآحاد للشيخ عبدالله بن جبرين (ص٩٣-١٠١).

(٤) في (س): «بالرفيق» مكان «في الرفيق».

(٥) هذه الجملة وردت في حديث عائشة رضي الله عنها في خبر موت النبي ﷺ. وهو حديث متفق عليه.

=

إلى[1] أنه اسم من أسماء الله تعالى.

قال الأزهري[2]: غَلِط قائل هذا، والرفيق هنا[3]:جماعة الأنبياء الذين يسكنون أعلى علِّيِّين، اسم جاء على (فَعِيل) ومعناه الجماعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ۝٦٩﴾[4][5].

أخرجه البخاري في عدة مواضع: فأخرجه في: المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته (ص٩١٥-٩١٨ ح٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨، ٤٤٤٠، ٤٤٤٩، ٤٤٥١)، وفيه، في باب آخر ما تكلم به النبي ﷺ (ص٩١٩ ح٤٤٦٣)، وفي كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت (ص١٢٢٠ ح٥٦٧٤)، وفي الدعوات، باب دعاء النبي ﷺ: اللهم الرفيق الأعلى (ص١٣٤٣ ح٦٣٤٨)، وفي الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه (ص١٣٧٤ ح٦٥٠٩)، وفيه، في باب سكرات الموت (ص١٣٧٤ ح٦٥١٠).

ومسلم في السلام، باب استحباب رقية المريض (١٧٢١/٤ ح٢١٩١)، وفي فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة (١٨٩٣/٤-١٨٩٤ ح٢٤٤٤).

(١) «إلى» ليست في (س) و(ب).

(٢) تقدمت ترجمته (ص٣٢٣).

وكلامه على «الرفيق الأعلى» في تهذيب اللغة (١١٠/٩-١١١) لكن ليس بهذا اللفظ، والمؤلف نقله بواسطة «الغريبين» مادة رفق (٧٦٤/٣) فهو فيه بهذا اللفظ كما سيأتي.

(٣) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٤) سورة النساء، الآية (٦٩) وأولها: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ...﴾ .

(٥) من قوله: «قال الأزهري» إلى هنا بنصه في «الغريبين» مادة رفق (٧٦٤/٣).

أقول: فالصواب أن المراد بالرفيق الأعلى الجماعة المذكورون في آية النساء الآنفة الذكر.

قال ابن حجر في «الفتح» (٧٤٤/٧): «وهو المعتمد وعليه اقتصر أكثر الشراح». ورجحه القرطبي في المفهم (٥٧٨/٥) و(٣٢٨/٦)، والنووي في «المنهاج» (٢١٩/١٥) وغيرهم.

ولفظ الحديث يدل عليه؛ فقد ورد في بعض الألفاظ في «الصحيحين»: قالت عائشة: سمعت النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه -وأخذته بحة- يقول: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم...﴾ الآية، فظننت أنه خُيِّر.

=

يقال للمرافق: الرفيق. ويطلق الرفيق على الواحد والجمع[(١)].

/وقوله: «إن الله رفيق» لم يوجب إطلاق هذا الاسم عليه، كما لم يوجب «إن الله حَيِيٌّ ستِّير»[(٢)] .... [١٩٩/ب]

وعند أحمد (٣٩/٥١٠ ح٢٤٤٥٤) من رواية المطلب عن عائشة قالت: فقال: مع الرفيق الأعلى في الجنة ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ ...﴾ إلى آخر الآية.

(١) ينظر المصدر السابق، و«النهاية» مادة رفق (٢/٢٢٤).

(٢) هذا الحديث أخرجه أبو داود في الحمَّام، باب النهي عن التعري (٤/٣٩ ح٤٠١٢) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في الطهارة، باب الستر في الغسل عند الناس (١/١٩٨)-، والنسائي في الغسل والتيمم، باب الاستتار عند الاغتسال (١/٢٠٠ ح٤٠٦) عن عبدالله بن محمد النفيلي، حدثنا زهير، حدثنا عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي، عن عطاء، عن يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل بالبَرَاز، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إن الله حيي ستير، يحب الحياء والستر، فإذا اغتسل أحدكم فليستتر».

أقول: هكذا رواه زهير -وهو ابن معاوية-.

وخالفه أبو بكر بن عياش فرواه عن عبدالملك، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه. أدخل بين عطاء ويعلى: (صفوان).

أخرجه أبو داود عقب الموضع السابق (٤٠١٣) -ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق- حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف.

والنسائي عقب الموضع السابق (٤٠٧) حدثنا أبو بكر بن إسحاق.

والإمام أحمد (٢٩/٤٨٤ ح١٧٩٧٠).

والطبراني في «الكبير» (٢٢/٢٥٩ ح٦٧٠) من طريق الفضل بن سهل الأعرج، ومحمد بن عبدالرحيم أبي يحيى صاعقة.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/١٦١ ح٧٧٨٣)، وفي «الأسماء والصفات» (١/٢٢٣ ح١٥٧) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني.

ستتهم عن أسود بن عامر، عن أبي بكر بن عياش، به.

=

النظر في الخلاف:

بالنظر في حال زهير بن معاوية راوي الوجه الأول، وأبي بكر بن عياش راوي الوجه الثاني يتبين رجحان حديث زهير فإنه أوثق من ابن عياش.

فأما زهير فقد تقدمت ترجمته (ص٥٠٣).

وأما ابن عياش فينظر في ترجمته: تهذيب التهذيب (٣٧/١٢)، التقريب (٧٩٨٥).

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن إسناد شاذان، عن أبي بكر بن عياش ؟ فقال: «ليس بذاك». (العلل١/١٩). وسأل أيضاً أبا زرعة (٣٢٩/٢) فقال: «لم يصنع فيه أبو بكر بن عياش شيئاً، وكان أبو بكر في حفظه شيء. والحديث حديث الذي رواه زهير وأسباط بن محمد، عن عبدالملك، عن عطاء، عن يعلى بن أمية، عن النبيﷺ».

أقول: أفادنا أبو زرعة أن أسباط بن محمد تابع زهيراً في حديثه، لكنَّ ابن حجر في «النكت الظراف» -مع «تحفة الأشراف» (١١٥/٩) قال: «أخرجه ابن أبي شيبة عن أسباط بن محمد، عن عبدالملك، عن عطاء، عن ابن يعلى عن أبيه موصولاً».اهـ. فجعل أسباط بن محمد متابعاً لأبي بكر بن عياش.

وقد بحثت عنه في «مصنف ابن أبي شيبة» فلم أقف عليه. والله أعلم.

دراسة إسناد أبي داود -عن النفيلي-:

١- عبدالله بن محمد النفيلي. ثقة حافظ. تقدمت ترجمته (ص١٤٥).

٢- زهير بن معاوية. ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة. تقدمت ترجمته (ص٥٠٣).

٣- عبدالملك بن أبي سليمان: ميسرة العَرْزَمي، الكوفي. المتوفى سنة خمس وأربعين ومئة.

روى عن عطاء بن أبي رباح، وأنس بن سيرين، وسعيد بن جبير وغيرهم.

وعنه زهير بن معاوية، وأبو بكر بن عياش، وعبدة بن سليمان وغيرهم.

كان ابن المبارك وسفيان الثوري يقولان له: «الميزان». وعده سفيان من حفاظ الناس.

وقال ابن سعد: «ثقة مأمون ثبت».

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث».

وقال محمد بن عمار الموصلي: «ثقة حجة».

ووثقه غير هؤلاء كأحمد وابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان والدارقطني وغيرهم.

=

وقال أبو داود: «قلت لأحمد: عبدالملك بن أبي سليمان؟ قال: ثقة. قلت: يخطئ؟ قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة، إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء».

وتكلم فيه شعبة من أجل تفرده عن عطاء بحديث (الشفعة) وهو حديث جابر مرفوعاً: «الجار أحق بشفعته، ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً». قال -شعبة-: «لو جاء عبدالملك بآخر مثل هذا لرميت بحديثه».

وقال أحمد: «هذا حديث منكر».

وقال ابن معين: «هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، وقد أنكره عليه الناس، ولكن عبدالملك ثقة صدوق، لا يُرَد على مثله».

وقال الترمذي -عقب تخريجه لحديث الشفعة-: «هذا حديث حسن غريب، ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبدالملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر. وقد تكلم شعبة في عبدالملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث. وعبدالملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث».

وقال ابن رجب: «إنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة؛ لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، ولم يتَّهم نفسه فيتركَه، ترك حديثه».

خلاصة حاله: من خلال هذا العرض يتبين أن الأئمة على توثيقه، ولم يتكلم فيه سوى شعبة، وإنما تكلم فيه من أجل هذا الحديث الذي أنكرَه عليه، وأنكرَه عليه غيره من أهل العلم كأحمد وابن معين.

ولقد قال ابن حبان -فأحسن القول-: «كان عبدالملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الانصاف ترك حديث شيخ ثبت صحة عدالته بأوهام يهم فيها، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا: قبول ما يروي الثبت من الروايات، وترك ما صح أنه وهم فيها، ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ».اهـ.

=

وقال الخطيب البغدادي: «قد أساء شعبة في اختياره حيث حدث عن محمد بن عبيدالله العرزمي، وترك التحديث عن عبدالملك بن أبي سليمان؛ لأن محمد بن عبيدالله لم يختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب حديثه وسقوط روايته، وأما عبدالملك فثناؤهم عليه مستفيض وحسن ذكرهم له مشهور».اهـ.

أقول: على أن من العلماء من صحح حديثه هذا الذي أنكره شعبة، كما فعل صاحب «التنقيح» فقد نقل الزيلعي في «نصب الراية» عنه تصحيحه للحديث وجمعه بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض والدفاع عن عبدالملك بن أبي سليمان، ومما قاله: «وطعن شعبة في عبدالملك بسبب هذا الحديث لا يقدح فيه، فإنه ثقة، وشعبة لم يكن من الحذاق في الفقه ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها، إنما كان حافظاً، وغير شعبة إنما طعن فيه تبعاً لشعبة».اهـ.

وممن صححه أيضاً ودافع عن عبدالملك في روايته لهذا الحديث: الحافظ ابن قيم الجوزية في «تهذيب سنن أبي داود».

وبكل حال فهو ثقة سواء أنكرنا عليه هذا الحديث أو قبلناه، وقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري. وقال الذهبي في «الميزان»: «أحد الثقات المشهورين». وذكره في كتابه «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق» وقال: «ثقة، تكلم فيه شعبة بحديث الشفعة». ومن الغريب قول ابن حجر في «التقريب»: «صدوق له أوهام». والله أعلم.

جامع الترمذي (٥/٥٥ رقم الحديث١٣٦٩)، علل الترمذي بترتيب أبي طالب (٥٧٠/١)، ضعفاء العقيلي (٩٨٦)، الجرح والتعديل (٣٦٦/٥)، ثقات ابن حبان (٩٧/٧)، الكامل لابن عدي (٣٠٢/٥)، تاريخ بغداد (٣٩٣/١٠)، تهذيب الكمال (٣٥٣٢)، تذكرة الحفاظ (١٥٥/١)، ميزان الاعتدال (٥٢١٧)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٢٣)، تهذيب سنن أبي داود لابن القيم بهامش مختصر أبي داود للمنذري (١٦٦/٥)، نصب الراية (١٧٤/٤)، شرح علل الترمذي لا بن رجب (٣٣٢/١)، تهذيب التهذيب (٣٥٢/٦)، التقريب (٤١٨٤).

٤- **عطاء بن أبي رَبَاح** (بفتح الراء والموحدة)، واسم أبي رباح: أسلم، القرشي مولاهم المكي. مات سنة أربع عشرة ومئة على المشهور -كما قال ابن حجر-.

روى عن أبي هريرة، وعروة بن الزبير وغيرهما.

وعنه علي بن الحكم البناني، ومحمد بن خالد الضبي وغيرهما.

قال أبو حنيفة: «ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء بن أبي رباح».

وقال ابن سعد: «قالوا: كان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث».

=

وقال ابن حبان: «كان من سادات التابعين فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً».

أقول: كلام الأئمة في الثناء عليه كثير، ولكنهم ذكروا أنه كثير الإرسال، وضعفوا مرسلاته.

قال الإمام أحمد: «ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «مرسلات مجاهد أحب إليَّ من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب».

وفي مراسيل ابن أبي حاتم والعلائي وتهذيب التهذيب، عددٌ ممن أرسل عنهم لا أطيل بذكرهم.

ورُوي عن علي بن المديني قولُه: «كان عطاء بأخرة تركه ابن جريج وقيس بن سعد».

قال الذهبي -معلقاً-: «لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي».

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة، و لم يكثر ذلك منه».

خلاصة حاله: ثقة كثير الإرسال.

طبقات ابن سعد (١٥٤٢)، التاريخ الكبير (٤٦٣/٦)، الجرح والتعديل (٣٣٠/٦)، المراسيل لابن أبي حاتم (٢٨٣)، ثقات ابن حبان (١٩٨/٥)، تهذيب الكمال (٣٩٣٣)، ميزان الاعتدال (٥٦٤٦)، الكاشف (٣٧٩٧)، جامع التحصيل (٥٢٠)، تهذيب التهذيب (١٧٩/٧)، التقريب (٤٥٩١).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد رجاله ثقات، وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٣٣٥/١): «رجال إسناده رجال الصحيح».

أقول: لكنه منقطع؛ لأن رواية عطاء عن يعلى بن أمية مرسلة كما ذكر الدارقطني في «الإلزامات والتتبع» (ص٤٧١) ولذا قال المزي في ترجمة عطاء وهو يعدد شيوخه: «روى عن يعلى بن أمية -إن كان محفوظاً- والصحيح أن بينهما صفوان بن يعلى بن أمية». والله أعلم.

لكن للحديث شواهد يتقوى بها إلى الحسن لغيره:

=

الأول: حديث معاوية بن حيدة -جد بهز بن حكيم- أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل في صحن الدار، فقال: «إن الله حيي حليم ستير، فإذا اغتسل أحدكم فليستتر ولو بجذم حائط».

أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» في ترجمة أبي بكر محمد بن يوسف بن شداد الجرجاني (ص٣٧٤) حدثنا أبو بكر محمد بن عدي المنقري بالبصرة، حدثنا محمد بن عمران بن خالد النجار، حدثنا عباس بن محمد، حدثنا محمد بن يوسف أبو بكر الجرجاني، الأشيب، حكيم عن أبيه عن جده، به. [كذا وقع الإسناد، وفيه سقط ظاهر]!

وقد أورده المتقي الهندي في «كنـز العمال» (٣٨٧/٩ ح٢٦٦٠٥، ٢٧٣٦٢) وعزاه -تبعاً للسيوطي- لابن عساكر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

الثاني: حديث عكرمة عن ابن عباس أن رجلين سألاه عن الاستئذان في الثلاث عورات التي أمر الله بها في القرآن فقال لهم ابن عباس: «إن الله ستير يحب الستر...» إلى آخر كلامه.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» في تفسير سورة النور (٢٦٣٢/٨ ح١٤٧٨٧)، والبيهقي في «سننه» في النكاح، باب استئذان المملوك والطفل في العورات الثلاث... (٩٧/٧) حدثنا الربيع بن سليمان، ثنا ابن وهب، أنبأنا سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، به.

وأخرجه أبو داود في الأدب، باب الاستئذان في العورات الثلاث (٣٤٩/٤ ح٥١٩٢) حدثنا عبدالله بن مسلمة، ثنا عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، به، بنحوه، لكن ليس عنده لفظة (ستير).

أقول: وهذا إسناد حسن من أجل عمرو بن أبي عمرو، مختلف فيه، والراجح أنه صدوق حسن الحديث. وتقدمت ترجمته (ص١٦٧) وبقية رجاله ثقات. وقال ابن حجر في «الفتح» (٣٣/١١): «إسناده قوي».

وقال ابن كثير في «تفسيره» في تفسير سورة النور (٣٠٣/٣): «هذا إسناد صحيح إلى ابن عباس». أقول: ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي.

وبهذين الشاهدين يتقوى حديث يعلى إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

إطلاق[1] ذلك عليه[2]، وإنما أراد به إيضاح معنى لم يكن يقع في الأفهام إلا من هذا الطريق[3].

(١) من قوله: «هذا الاسم» إلى هنا ساقط من (س).

(٢) قدمت قريباً أن الصواب جواز تسمية الله بـــ(الرفيق) وكذلك القول في (حيي ستير) فإذا صح الدليل فيهما فليس هناك ما يمنع من تسمية الله بهما. بل هذا هو المنهج الذي عليه سلف هذه الأمة. ينظر: إبطال التأويلات (٢/٤١٢، ٤١٣، ٤١٤)، الكافية الشافية، مع توضيح المقاصد (٢/٢٢٧)، الحق الواضح المبين لابن سعدي- ضمن المجموعة الكاملة (٣/٢٤٠).

(٣) ينظر: فيض القدير (٣/١٣١١)، (٨/٣٩٠٧)، مرقاة المفاتيح (٨/٧٩٨).

٦٨- ومنه حديث أبي[1] مسعود رضي الله عنه عن النبيﷺ أنه قال: «إن مما أدرك الناسُ من كلام النبوة الأولى...» الحديث[2].

المعنى: أن مما بقي بين الناس[3] فأدركوه من كلام الأنبياء، أو مما أوحي إليهم في أول الخلق[4].

وأشار بقوله: «النبوة الأولى» إلى أنه كان مندوباً إليه في الأولين[5]، كما أنه محثوث عليه في الآخرين[6].

---

(١) في جميع النسخ: «ابن» وهو تصحيف، والصواب ما أثبته كما في مصادر التخريج. وهو أبو مسعود البدري عقبة بن عمرو الأنصاري. تقدمت ترجمته (ص١٧٢).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٩٥ ح٣٩٤٦) ولفظه: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تَسْتَحْيِ فاصنع ما شئت».

تخريجه:

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب -بدون ترجمة- عقب باب حديث الغار (ص٧١٧ ح٣٤٨٤، ٣٤٨٣) بنحوه.

وفي الأدب، باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت (ص١٢٩٨ ح٦١٢٠) بلفظه.

(٣) من قوله: «الحديث» إلى هنا مكرر في (أ).

(٤) هذا على رفع لفظة (الناس) على أنه فاعل (أدرك) وهو المشهور. ويجوز أن يكون فاعل (أدرك) ضميراً راجعاً إلى (ما)، و(الناس) مفعوله، أي مما بلغ الناس من كلام الأنبياء المتقدمين.

ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٠/ب)، شرح المشكاة للطيبي (٣٢٣١/١٠)، فتح الباري (٦٠٥/٦) و(٥٤٠/١٠)، مرقاة المفاتيح (٨٠١/٨).

(٥) من قوله: «إلى أنه كان» إلى هنا ساقط من (أ).

(٦) قال الخطابي في «معالم السنن» (١٧١/٧) و«أعلام الحديث» (٢١٩٨/٣) -واللفظ للمعالم-: معنى قوله: «النبوة الأولى»: أن الحياء لم يزل أمره ثابتاً، واستعماله واجباً منذ زمان النبوة الأولى، وأنه مامن نبي إلا وقد ندب إلى الحياء، وحث عليه، وأنه لم ينسخ فيما نسخ من شرائعهم، و لم يبدل فيما بدل منها. وذلك أنه أمر قد علم صوابه وبان فضله، واتفقت العقول على حسنه، وما كان هذا صفته لم يجز عليه النسخ والتبديل.اهـ.

وفيه «فاصنع ما شئت» قيل: أمرٌ[١] أريد[٢] به الخبر، أي: صنعت ما شئت.

وقيل: وعيد، كقوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾[٣].

وقيل: إن الشيء إذا كان مما لا يُستحيى منه من قبل الله أو قبل الخلق فاصنع ما شئت منه، فإنه لا حرج عليك منه، بل أنت في سعة منه[٤].

---

(١) في (أ): «أمره».

(٢) في (ب): «أراد».

(٣) سورة فصلت، الآية (٤٠).

(٤) ذكر الأقوال الثلاثة: الخطابي في الموضعين السابقين، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/١٧٤)، وابن حجر في «الفتح» (٦/٦٠٥) و(١٠/٥٤٠)، وابن رجب في «جامع العلوم والحكم» الحديث العشرون (ص١٩٨)، والقاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/٨٠٢) وغيرهم.

٦٩- ومنه قوله ﷺ في حديث النَّوَّاس بن سَمْعان(١) رضي الله عنه: «والإثم ما حاك في صدرك»(٢).

حاك: أثر من الحيك، وهو أخذ القول في القلب. يقال: ما تحيك فيه الملامة، إذا لم تؤثر فيه(٣).

يريد أن الإثم ما كان في القلب منه شيء فلا ينشرح له الصدر(٤).

والأقرب أن ذلك أمر يتهيأ لمن شرح الله صدره للإسلام دون عموم المكلفين(٥).

---

(١) النوَّاس (بتشديد الواو) ابن سِمْعان (بفتح السين المهملة وكسرها) ابن خالد الكلابي. قال ابن حجر: «له ولأبيه صحبة». ينظر: مشارق الأنوار (٢٩٣/٢)، المنهاج للنووي (٣٤٦/١٦)، الإصابة (٣٧٧/٦)، تهذيب التهذيب (٤٢٨/١٠)، التقريب (٧٢٠١)، تبصير المنتبه (١٤٢٧/٤).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٩٥/٣ ح٣٩٤٧) ولفظه: عن نواس بن سمعان قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم؟ فقال: «البِرّ حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس».

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب، باب تفسير البر والإثم (١٩٨٠/٤ ح٢٥٥٣).

(٣) هذا القول نقله المؤلف من «الصحاح» مادة حيك (١٥٨٢/٤) مع تصرف يسير.

وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١٧/٨): «قيل: معنى (ماحاك): رسخ، وقيل: تحرك».

وينظر: مشارق الأنوار (٢٧١/١)، النهاية مادة حيك (٤٥١/١).

(٤) كذا في «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤٤٠/١)، و«النهاية» مادة حكك (٤٠١/١) بنحوه.

وينظر: إكمال المعلم -الموضع السابق-، المفهم (٥٢٣/٦)، المنهاج للنووي (٣٤٦/١٦).

(٥) توسع ابن رجب في شرح هذا الحديث وما ورد في معناه في كتابه «جامع العلوم والحكم» (ص٢٤٩-٢٥٦) وهو الحديث السابع والعشرون من «الأربعين النووية» ويحسن أن أنقل جزءاً يسيراً مما يناسب هذا المقام.

قال: قوله في حديث النواس بن سمعان: «الإثم ماحاك في الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس» إشارة إلى أن الإثم ما أثر في الصدر حرجاً وضيقاً وقلقاً واضطراباً فلم ينشرح له الصدر، ومع هذا فهو عند الناس مستنكر بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه، وهذا أعلى مراتب معرفة الإثم عند الاشتباه، وهو ما استنكره الناس؛ فاعله وغير فاعله...

=

ومثله قوله ﷺ لوابصة بن معبَد[1]: «وإن أفتاك المفتون»[2].

وقوله في حديث وابصة وأبي ثعلبة: «وإن أفتاك المفتون» يعني أن ماحاك في صدر الإنسان فهو إثم وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم. فهذه مرتبة ثانية، وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره، وقد جعله أيضاً إثماً، وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره للإيمان، وكان المفتي يفتي له بمجرد ظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي، فأما ماكان مع المفتي به دليل شرعي فالواجب الرجوع إليه وإن لم ينشرح له صدره، وهذا كالرخصة الشرعية مثل الفطر في السفر والمرض وقصر الصلاة في السفر ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهال، فهذا لا عبرة به...

وفي الجملة فما ورد النص به فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله، وينبغي أن يتلقى ذلك بانشراح الصدر والرضا، وأما ماليس فيه نص من الله ولا رسوله ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء، وحكَّ في صدره بشبهة موجودة، و لم يجد من يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يوثق بعلمه وبدينه، بل هو معروف باتباع الهوى، فهنا يرجع المؤمن إلى ماحاك في صدره وإن أفتاه هؤلاء المفتون.انتهى كلام ابن رجب.

(١) وابِصَة (بكسر الموحدة ثم مهملة) ابن معبد بن عُتْبَة الأسدي. وفد على النبي ﷺ سنة تسع، وكان كثير البكاء لا يملك دمعته، وتوفي بالرقة. ينظر: أسد الغابة (٥٤٢٨)، الإصابة (٩١٠٥)، التقريب (٧٣٧٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥٢٣/٢٩ ح١٧٩٩٩) حدثنا عبدالرحمن بن مهدي.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٤٤/١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٨/٢٢ ح٤٠٢)، وفي «مسند الشاميين» (١٦٤/٣ ح٢٠٠٠) عن عبدالله بن صالح.

والطبراني في «المعجم الكبير» -الموضع السابق- من طريق أسد بن موسى.

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٩٢/٦) من طريق ابن وهب.

أربعتهم عن معاوية بن صالح، عن أبي عبدالله السلمي -كذا عند أحمد. وعند غيره: أبو عبدالله محمد الأسدي- قال: سمعت وابصة بن معبد صاحب النبي ﷺ قال: جئت إلى رسول الله ﷺ أسأله عن البر والإثم، فقال: «جئت تسأل عن البر والإثم؟» فقلت: والذي بعثك بالحق ماجئت أسألك عن غيره، فقال: «البر ما انشرح له صدرك، والإثم ماحاك في صدرك وإن أفتاك عنه الناس» والسياق لأحمد.

=

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في العلم، باب في البر والإثم (١/٤٢٣ ح٨١٥) وقال: «رواه أحمد والبزار، وفيه: أبو عبدالله السلمي. وقال في البزار: الأسدي، عن وابصة، وعنه معاوية بن صالح، و لم أجد من ترجمه».

وأخرجه أحمد (٢٩/٥٢٧ ح١٨٠٠١)، والبخاري -الموضع السابق-، والبيهقي في «دلائل النبوة» -الموضع السابق- عن يزيد بن هارون.

وأحمد (١٨٠٠٦) عن عفان.

والدارمي في «سننه» في البيوع، باب دع ما يريبك إلى مالا يريبك (٢/٣٢٠ ح٢٥٣٣) عن سليمان بن حرب.

وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٢٤٤ ح١٥٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٤٠٣) عن إبراهيم بن الحجاج السامي.

وأبو يعلى (١٥٨٤) عن علي بن حمزة المعولي.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/٣٨٦ ح٢١٣٩) من طريق حجاج بن محمد.

ستتهم عن حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبدالسلام، عن أيوب بن عبدالله بن مِكْرَز، عن وابصة ابن معبد الأسدي، به، بنحوه وفيه زيادة.

وجاء في إسناد أحمد: أن الزبير لم يسمعه من أيوب قال: حدثني جلساؤه وقد رأيته. ثم قال أحمد: قال عفان: حدثني غير مرة و لم يقل: حدثني جلساؤه.اهـ.

وقال البخاري عقبه: «و لم يذكر سماع بعضهم من بعض».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في العلم، باب في البر والإثم (١/٤٢٣ ح٨١٦) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه: أيوب بن عبدالله بن مكرز، قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، ووثقه ابن حبان».

وأورده أيضاً في الزهد، باب التورع عن الشبهات (١٠/٥٢٧ ح١٨١١٧) وقال: «رواه الطبراني وأحمد باختصار عنه، ورجال أحد إسنادي الطبراني ثقات»!.

أقول: لعله يشير إلى الطريق الأول، وقد سبق أنه أعله بأبي عبدالله السلمي، حيث قال: «لم أجد من ترجمه». والطريق الثاني -كما ترى- أعله بأيوب بن عبدالله بن مكرز. وليس للحديث طريق ثالث. والله أعلم.

=

تنبيه: اللفظ الذي ساقه المؤلف لم أقف عليه في حديث وابصة، فلفظه كما في الطريق الأول: «وإن أفتاك عنه الناس»، وفي الطريق الثانية: «وإن أفتاك الناس وأفتوك». وإنما ورد في حديث غيره كما في حديث أبي ثعلبة الخشني، وسيأتي ذكره عند الحكم على هذا الحديث شاهداً له.

دراسة إسناد أحمد -عن ابن مهدي-:

١- عبدالرحمن بن مهدي. ثقة ثبت حافظ. تقدم (ص١٦٥).

٢- معاوية بن صالح بن حُدَير بن سعيد بن سعد بن فهر الحضرمي، أبو عمرو، وقيل: أبو عبدالرحمن الحمصي، قاضي الأندلس. مات سنة ثمان وخمسين ومئة. وقيل: اثنتين وسبعين.

روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وعلي بن أبي طلحة الوالبي، والعلاء بن الحارث وغيرهم.

وعنه عبدالرحمن بن مهدي، وأسد بن موسى، وعبدالله بن صالح كاتب الليث وغيرهم.

وثقه عبدالرحمن بن مهدي وابن سعد وأحمد بن حنبل وابن معين وأبو زرعة والعجلي والترمذي والنسائي والبزار. وعن ابن معين: «صالح». وعنه: «ليس برضى».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وتركه يحيى القطان وقال: «ماكنا نأخذ عنه ذلك الزمان ولا حرفاً».

وقال أبو إسحاق الفزاري: «ماكان بأهل أن يروى عنه».

وقال موسى بن سلمة: «أتيت معاوية بن صالح لأكتب عنه، فرأيت -أراه قال:- الملاهي، فقلت: ماهذا؟ قال: شيء نهديه إلى صاحب الأندلس. قال: فتركته و لم أكتب عنه».

وقال ابن عدي: «ماأرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق إمام». وفي «الديوان»: «ثقة».

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام».

خلاصة حاله: الذي يظهر -والله أعلم- أنه ثقة، كما قال الذهبي في «الديوان»؛ فإن جمهور الأئمة على توثيقه، وخرج له مسلم في «صحيحه» بل قال الترمذي: «لا نعلم أحداً تكلم فيه غير يحيى ابن سعيد القطان».

والقطان -كما هو معلوم- من المتشددين في الجرح. ومثله كلام أبي حاتم. قال ابن عبدالهادي في «التنقيح» كما في «نصب الراية»: «كون يحيى بن سعيد كان لا يرضاه غير قادح فيه، فإن يحيى شرطه شديد في الرجال... وقول أبي حاتم: لا يحتج به، غير قادح أيضاً؛ فإنه لم يذكر السبب، وقد

=

تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثير من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره».اهـ.

أقول: ولعل دخوله في أمر السلطان كان سبباً في كلام بعضهم فيه، كما يفيده صنيع موسى بن سلمة، وقد أشار إلى هذا الذهبي في «السير» حيث قال -عقب كلام أبي إسحاق الفزاري-: «قلت أظنه يشير إلى مداخلته للدولة». وذلك لا يقدح فيه على الصواب والله أعلم.

جامع الترمذي (٣٠٤/٧)، الجرح والتعديل (٣٨٢/٨) الكامل لابن عدي (١٨٨٨)، تهذيب الكمال (٦٠٥٨)، سير أعلام النبلاء (١٥٨/٧)، ديوان الضعفاء (٤١٦٦)، تذكرة الحفاظ (١٧٦/١)، الكاشف (٥٥٢٦)، نصب الراية (٤٣٩/٢)، تهذيب التهذيب (١٨٩/١٠)، التقريب (٦٧٦٢).

٣- **أبو عبدالله السلمي**: هكذا ورد عند أحمد في «المسند» وفي غيره: أبو عبدالله محمد الأسدي. وذكره هكذا البخاري في «التاريخ الكبير» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» و لم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «لا أدري من هو».

ونقل ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» عن علي بن المديني قوله: «هو مجهول».

ونقل أيضاً عن عبدالغني بن سعيد الحافظ قوله: «لو قال قائل إنه محمد بن سعيد المصلوب لما دفعت ذلك» قال ابن رجب -معلقاً-: «والمصلوب هذا صلبه المنصور في الزندقة، وهو مشهور بالكذب والوضع، ولكنه لم يدرك وابصة. والله أعلم».

التاريخ الكبير (١٤٤/١)، الجرح والتعديل (١٣٢/٨)، ثقات ابن حبان (٣٧٠/٥)، جامع العلوم والحكم (ص٢٥٠).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ من أجل أبي عبدالله السلمي أو الأسدي، لا يعرف.

لكن للحديث طريق آخر -كما تقدم- يرويه الزبير أبو عبدالسلام، عن أيوب بن عبدالله بن مكرز، عن وابصة وهذا الطريق فيه ثلاث علل:

=

١- الزبير أبو عبدالسلام: هو ابن جُواتَشِير (اسم فارسي أوله جيم مضمومة وبعد الألف مثناة فوقانية مفتوحة ومعجمة مكسورة) بصري. ذكره ابن معين في «تاريخه»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» و لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات». بينما ذكر في «المجروحين» راوياً اسمه: أيوب بن عبدالسلام وقال: «شيخ كأنه كان زنديقاً، يروي عن أبي بكرة، عن ابن مسعود -وذكر حديثاً شديد النكارة- ثم قال: روى عنه حماد بن سلمة. كان كذاباً لا يحل ذكر مثل هذا الحديث ولا كتابته، وما أراه إلا دهرياً يوقع الشك في قلوب المسلمين بمثل هذه الموضوعات».

قال الدارقطني كما في «الموضوعات» لابن الجوزي: «إنما اسم هذا الرجل: الزبير أبو عبدالسلام، فإنه يحدث عن أيوب بن عبدالله بن مكرز عن ابن مسعود بالمنكرات».

هكذا قال الدارقطني، فإن صح ما قاله فهو كذاب كما قال ابن حبان، وإلا فيستفاد من كلام الدارقطني أنه يحدث بالمنكرات.

وحاصل القول: أن حاله دائرٌ بين أن يكون ضعيفاً كما قال الدولابي في «الكنى» وابن رجب في «جامع العلوم والحكم»، أو يكون كذاباً. والله أعلم.

ينظر: تاريخ ابن معين (١٧١/٢)، التاريخ الكبير (٤١٣/٣)، الكنى والأسماء لمسلم (٢٦٥٨)، الكنى للدولابي (٨٧١/٢)، الجرح والتعديل (٥٨٤/٣)، ثقات ابن حبان (٣٣٣/٦)، المجروحين له (١٦٥/١)، الموضوعات لابن الجوزي (٨٢/١)، ميزان الاعتدال (١٠٩١)، ذيل الكاشف (٤٦١)، لسان الميزان (١٥٠٧)، تعجيل المنفعة (٣٣١)، جامع العلوم والحكم (ص٢٥٠).

٢- الانقطاع بين الزبير هذا وبين أيوب بن عبدالله بن مكرز. كما تدل عليه رواية الإمام أحمد عن عفان. وقال البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة أيوب بن عبدالله بن مكرز (٤١٩/١): «روى عنه الزبير أبو عبدالسلام. ويقال: إنه مرسل».

وقال ابن رجب في -الموضع السابق-: «في إسناد هذا الحديث أمران يوجب كل منهما ضعفه: أحدهما: الانقطاع بين أيوب والزبير؛ فإنه رواه عن قوم لم يسمعهم. والثاني: ضعف الزبير هذا».

٣- أيوب بن عبدالله بن مِكْرَز بن حفص بن الأحنف القرشي العامري. روى عن ابن مسعود ووابصة، وروى عنه الزبير أبو عبدالسلام وشريح بن عبيد. وذكره ابن حبان في «الثقات» في كتاب التابعين وقال: «كان رجلاً خطيباً». وكذلك قال البخاري في «التاريخ الكبير».

=

وقال ابن عساكر: «ولاه معاوية على الروم».

وقال ابن عدي: «له حديث لا يتابع عليه». نقله عنه الهيثمي -كما تقدم- والذهبي في «الميزان» وغيره.

وقال ابن حجر في «التقريب»: «مستور». وهو كما قال، والله أعلم.

ينظر: التاريخ الكبير (٤١٩/١)، الجرح والتعديل (٢٥١/٢)، ثقات ابن حبان (٢٦/٤)، تاريخ دمشق (١١٠/١٠)، تهذيب الكمال (٦١٨)، ميزان الاعتدال (١٠٨٩)، المغني في الضعفاء (٨١٨)، تهذيب التهذيب (٣٥٦/١)، التقريب (٦١٧).

والحاصل أن هذا الطريق مسلسل بأسباب الضعف، فلا يقوى على ترقية الحديث.

لكن للحديث شواهد تقويه:

منها حديث أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً: «البر ما سكنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم مالم تسكن إليه النفس، ولم يطمئن إليه القلب، وإن أفتاك المفتون».

أخرجه أحمد (٢٧٨/٢٩ ح١٧٧٤٢) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٩/٢٢ ح٥٨٥)، وفي «مسند الشاميين» (٤٤٤/١ ح٧٨٢)- حدثنا زيد بن يحيى الدمشقي، قال: حدثنا عبدالله بن العلاء، قال: سمعت مسلم بن مِشْكَم، قال: سمعت الخشني يقول: فذكر الحديث. وليس عند الطبراني قوله: «وإن أفتاك المفتون».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٢٤/١ ح٨١٧) وقال: «رجاله ثقات». وهو كما قال.

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٦/٣)، وابن رجب -في الموضع السابق-: «إسناده جيد».

وبه يتقوى حديث وابصة إلى الحسن لغيره. وقد حسنه النووي في «الأربعين» الحديث السابع والعشرون فقال: «حديث حسن رويناه في مسندي الإمامين أحمد بن حنبل والدارمي بإسناد حسن».

وحسنه أيضاً المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٦/٣).

أقول: تقدم التحقيق في إسناده، لكنه حسن بشواهده. والله أعلم.

ومن الحسان:

٧٠- قوله ﷺ في حديث عكرمة بن وهب[1]: «لايدخل الجنة الجوَّاظ والجَعْظَري»[2].

(١) هكذا هو في أصل «المصابيح»، والصواب: (حارثة بن وهب) كما في مصادر تخريج الحديث، وهو صحابي جليل. و لم ينتبه المؤلف لهذا الخطأ فنقله كما هو، بل رتب عليه الحكم على الحديث بالإرسال -كما سيأتي-؛ قال: «لأن عكرمة بن وهب لم يذكره أحد في الصحابة»!.

وقد تنبه لهذا الخطأ التبريزي فأصلحه في «مشكاة المصابيح» (١٤٠٨/٣) ونبه على وقوعه في نسخ «المصابيح».

أقول: أما حارثة فهو ابن وهب الخزاعي، أخو عبيدالله بن عمر بن الخطاب لأمه، أمهما أم كلثوم بنت جرول الخزاعية، صحابي جليل. نزل الكوفة، وله في «الصحيحين» أربعة أحاديث. ينظر: تاريخ الصحابة لابن حبان (٢٦٥)، أسد الغابة (١٠٠٥)، تهذيب الكمال (١٠٥٩)، الإصابة (١٥٣٨).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣٩٧/٣ ح٣٩٥٣) وتتمته: قال: «والجواظ: الغليظ الفظّ».

تخريجه:

أخرجه بهذا اللفظ أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» في الأدب، باب ما ذكر في حسن الخلق وكراهية الفحش (٢١٢/٥ ح٢٥٣١٣) -ومن طريقه أبو داود في الأدب، باب في حسن الخلق (٢٥٣/٤ ح٤٨٠١) وعبد بن حميد في «المنتخب» (٣٨٣/١ ح٤٧٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٧٢/٢ ح١٤٧٢)-.

وقرن أبو داود مع أبي بكر: أخاه عثمان بن أبي شيبة.

كلاهما عن وكيع، عن سفيان، عن معبد بن خالد، عن حارثة بن وهب، به.

والحديث في «الصحيحين» بأتم مما هنا.

فقد أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٢١٩٠/٤ ح٤٧: ٢٨٥٣) عن محمد بن عبدالله بن نمير.

والإمام أحمد (٢٧/٣١ ح١٨٧٢٨).

كلاهما عن وكيع، به، بلفظ: «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كل ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره. ألا أخبركم بأهل النار؟ كل جَوَّاظٍ جَعْظَري مستكبر» وعند مسلم مكان «جعظري»: «زنيم».

=

الجَوَّاظ[١]: قيل: إنه الضخم المختال في مشيته.

وقيل: هو الذي جمع ومنع[٢]. والأول أمثل؛ لأنه أشبه بالتفسير الذي أدرج[٣] ....

وأخرجه البخاري في التفسير، في تفسير سورة القلم، باب: ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ ﴾ (ص١٠٦٠ ح٤٩١٨)، وفي الأدب، باب الكبر (ص١٢٨٩ ح٦٠٧١) وأحمد (١٨٧٣٠) من طرق عن سفيان، به، كاللفظ السابق لكن عندهما مكان «جعظري»: «عُتُل».

وأخرجه البخاري في الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] (ص١٤٠٠ ح٦٦٥٧)، ومسلم (٤٦: ٢٨٥٣) من طريق شعبة، عن معبد بن خالد، به، كلفظ البخاري السابق.

أقول: فتبين بهذا أن اللفظ الذي أورده صاحب «المصابيح» مختصر من اللفظ الذي أوردته ثانياً وخرجه الشيخان.

قال المنذري في تعليقه على هذا الحديث عند أبي داود: «وأخرجه البخاري ومسلم بنحوه أتم منه، وليس في حديثهما: الجعظري». مختصر سنن أبي داود (١٧٣/٧).

أقول: لفظة «الجعظري» وردت عند أحمد كما تقدم.

وأورد المزي الحديث مفرقاً في «تحفة الأشراف» فذكر اللفظ الذي خرجه صاحبا الصحيح (١١/٣ ح٣٢٨٥) وعزاه للبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. ثم ذكر اللفظ الذي أورده صاحب «المصابيح» (٣٢٨٨) وعزاه لأبي داود.

فتعقبه ابن حجر في «النكت الظراف» مع «التحفة» فقال -عقب الموضع الثاني وهو لفظ أبي داود-: قلت: «هو طرف من الحديث الذي أوله: «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كل ضعيف متضعف»... فكان ينبغي ضم طريق أبي داود إليه».اهـ. وينظر كذلك: فتح الباري (٥٣١/٨).

(١) بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره ظاء معجمة. ينظر مشارق الأنوار (٢٠٩/١).

(٢) وهناك أقوال أخرى. ينظر: أعلام الحديث (١٩٢٩/٣)، الصحاح مادة جوظ (١١٧١/٣)، معجم مقاييس اللغة (٤٩٥/١)، مشارق الأنوار (٢٠٩/١)، النهاية (٣٠٤/١)، فتح الباري (٥٣١/٨).

(٣) الإدراج في الحديث -وهو ما يعرف في كتب المصطلح بـــ(المدرج)- قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» مع شرحه «الباعث الحثيث» (٢٢٤/١): «وهو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام =

في الحديث[1] من قول بعض[2] الرواة[3].

والجَعْظَري[4]: قيل: إنه الفَظّ الغليظ. يقال للرجل إذا كان ضخماً قصيراً: جِعْظَارة (بكسر الجيم)[5].

الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك». وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص٩٥)، الموقظة (ص٥٣)، فتح المغيث للسخاوي (٢٦٢/١).

(١) قال الخطابي في معالم السنن (١٧٣/٧) -بعد ما ذكر القول الأول-: «وهو معنى ماجاء من تفسيره في الحديث، أو قريب منه».

(٢) في الأصل و(أ): «من بعض قول» والمثبت من (س) و(ب).

(٣) أبهم المؤلف قائل هذا التفسير. وقال ابن حجر في «الفتح» (٥٣١/٨): «لعله من سفيان».

أقول: الذي يظهر -من خلال تخريج الحديث- أن هذا التفسير من أبي بكر بن أبي شيبة، فإنه ذكره في «مصنفه» عقب تخريجه للحديث. وكل من أخرج الحديث من طريقه ذكره، وهم أبو داود وعبد بن حميد والبيهقي.

أما الذين خرجوا الحديث من غير طريقه، فلم أر أحداً ذكره، وهؤلاء منهم من خرجه من طرق أخرى عن وكيع -شيخ أبي بكر بن أبي شيبة-، ومنهم من خرجه من طرق أخرى عن سفيان -شيخ شيخه-، ومنهم من خرجه من طرق أخرى عن معبد بن خالد -شيخ شيخ شيخه- والله أعلم.

(٤) بفتح الجيم وسكون العين المهملة وفتح الظاء المعجمة وآخره ياء. ينظر: مشارق الأنوار (٢٠٢/١)، فتح الباري (٥٣١/٨).

(٥) ما قاله المؤلف مذكور في «الصحاح» مادة جعظر (٦١٥/٢) مع اختلاف يسير.

وينظر: معالم السنن (١٧٣/٧)، شرح السنة (١٧٠/١٣)، النهاية مادة جعظر (٢٦٧/١)، ترتيب لسان العرب (٦٣٥/٢)، فتح الباري (٥٣١/٨)، مرقاة المفاتيح (٨٠٧/٨).

والحديث مرسل[١]؛ لأن عكرمة بن وهب[٢] لم يذكره أحد[٣] في[٤] الصحابة[٥].

(١) الحديث المرسل هو الذي يضيفه التابعي -كبيراً كان أو صغيراً- إلى النبيﷺ. هذا هو المشهور عند أهل الحديث. ينظر: إرشاد طلاب الحقائق (١/١٦٧)، جامع التحصيل في الباب الأول، نزهة النظر (ص٤١)، الغاية في شرح الهداية للسخاوي (١/٢٧٢).

(٢) «وهب» ساقط من (س).

(٣) «أحد» ساقط من (س).

(٤) في الأصل و(س) و(أ): «من» والمثبت من (ب) وهو أولى.

(٥) راجع التعليق الأول على هذا الحديث. حيث بينت أن راوي الحديث هو حارثة بن وهب وليس عكرمة، وحارثة معدود في الصحابة.

٧١- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خَبٌّ لئيم»[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٩٨ ح٣٩٥٨).

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في حسن العشرة (٤/٢٥١ ح٤٧٩٠) حدثنا نصر بن علي.

والإمام أحمد (١٥/٥٩ ح٩١١٨).

كلاهما عن أبي أحمد الزبيري.

والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١١٧) من طريق محمد بن كثير.

كلاهما عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فُرافِصَة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به، بلفظه.

أقول: هكذا أُبهم الراوي عن أبي سلمة في هذين الطريقين عن سفيان، لكنه قد عين في غيرهما بأنه: (يحيى بن أبي كثير).

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥/٣٧٥ ح٥٩٨٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/١٥١ ح٣١٢٩)، والحاكم في «المستدرك» في الإيمان (١/٤٣) من طريق عيسى بن يونس.

والطحاوي (٣١٢٨)، والحاكم في الموضع السابق من «المستدرك» و«معرفة علوم الحديث»، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/١١٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/١١١، ١٣٣)، والبيهقي في «سننه» في الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها... (١٠/١٩٥)، وفي «الآداب» (ص١٣٨ ح٢٠٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٣٨) من طريق أبي شهاب الحناط.

والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب حسن المعاملة مع الناس (١٣/٨٦ ح٣٥٠٦) من طريق علي بن قادم.

ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، به.

وأخرجه الطحاوي (٣١٢٧)، والقضاعي (١٣٣) من طريق قبيصة بن عقبة، عن سفيان به، غير أنه قال: «عن يحيى بن أبي كثير أو غيره».

وللحديث طريق آخر يرويه بشر بن رافع أبو الأسباط الحارثي، عن يحيى بن أبي كثير به، ولم يختلف عليه في تعيينه.

=

أخرجه أبو داود -الموضع السابق- عن محمد بن المتوكل العسقلاني.

والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في البخيل (١٩٢/٦ ح١٩٦٥) عن محمد بن رافع.

وأبو يعلى (٥٩٨١) عن إسحاق بن أبي إسرائيل، وأبي بكر بن زنجويه.

والحاكم في «المستدرك» (٤٣/١) -ومن طريقه البيهقي في «الآداب» (٢٠٩)- من طريق إسحاق ابن إبراهيم بن عباد.

وابن بشران في «أماليه» (٨٠٨، ٣٧٤) من طريق محفوظ بن أبي توبة.

ستتهم عن عبدالرزاق.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» باب ما ذكر في المكر والخديعة (ص١٣١ ح٤١٨) عن أحمد بن الحجاج، عن حاتم بن إسماعيل.

والحاكم في «المستدرك» (٤٤/١) من طريق خارجة، عن عبدالله بن حسين بن عطاء.

ثلاثتهم عن بشر بن رافع به. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»!

وقال الحاكم: «هذا حديث تداوله الأئمة بالرواية، وأقام بعض الرواة إسناده، فأما الشيخان فإنهما لم يحتجا بالحجاج بن فرافصة ولا ببشر بن رافع».

والحاصل أن علة الإبهام التي وقعت في بعض الطرق عن سفيان لا تضر، لأن أكثر الطرق عن سفيان قد عينته، ثم إن الحديث قد جاء من غير طريق سفيان وفيه تعيين المبهم بأنه (يحيى بن أبي كثير). والله أعلم.

دراسة إسناد أحمد:

١- أبو أحمد الزبيري: محمد بن عبدالله بن الزبير. ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري. تقدمت ترجمته (ص٤٥٦).

٢- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

٣- الحجاج بن فُرافِصَة (بضم الفاء الأولى وكسر الثانية بعدها صاد مهملة) الباهلي، البصري، العابد. من السادسة.

روى عن يحيى بن أبي كثير، وأيوب السختياني، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم.

وعنه سفيان الثوري، وإبراهيم بن إسماعيل الصائغ، ومعتمر بن سليمان وغيرهم.

=

قال ابن معين: «رجل زاهد، ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «شيخ صالح متعبد».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ ويهم».

وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي».

خلاصة حاله: كما قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق عابد يهم». وقال الذهبي في «السير»: «حديثه وسط». فهو في رتبة الحسن. والله أعلم.

العلل للإمام أحمد (٣٨٩٥)، الجرح والتعديل (١٦٤/٣)، ثقات ابن حبان (٢٠٣/٦)، ثقات ابن شاهين (٢٤٧)، تهذيب الكمال (١١٢٥)، سير أعلام النبلاء (٧٨/٧)، ميزان الاعتدال (١٧٤٦)، تهذيب التهذيب (١٨٠/٢)، التقريب (١١٣٣).

٤- **رجل**: هو يحيى بن أبي كثير كما بَيَّنَتْهُ الطرق الأخرى، ويحيى ثقة ثبت. تقدمت ترجمته (ص١٧٥).

٥- **أبو سلمة** بن عبدالرحمن بن عوف. ثقة مكثر. تقدمت ترجمته (ص٣٨٧).

الحكم على الحديث:

حسن بهذا الإسناد من أجل الحجاج بن فرافصة.

وقد تابعه: بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النجراني إمام أهل نجران ومفتيهم. لكنه ضعيف. قال ابن حجر: «فقيه ضعيف الحديث». ينظر: الضعفاء للعقيلي (١٧١)، الجرح واالتعديل (٣٥٧/٢)، المجروحين لابن حبان (١٨٨/١)، الكامل لابن عدي (٢٤٩)، تهذيب الكمال (٦٨٧)، ميزان الاعتدال (١١٩٦)، ديوان الضعفاء (٥٨٩)، تهذيب التهذيب (٣٩٣/١)، التقريب (٦٨٥).

والحديث حسنه العلائي في «النقد الصحيح» (ص٦٣ ح١٢)، وابن حجر في أجوبته عن أحاديث «المصابيح» -وهي مطبوعة ضمن مقدمة التحقيق لكتاب «المصابيح»- (٩٠/١، ٩٥)، والسيوطي كما في «عون المعبود» (١٠٢/١٣).

الغِرُّ[١]: الذي يغرُّه كل أحد، ويغتر بكل[٢] شيء. أي ليس بذي نَكْرَاء[٣]، ينخدع لانقياده ولينه، وسلامة صدره، وحسن ظنه بالناس[٤].

والخَبّ: (بفتح الخاء)[٥] الجُرْبُز[٦] الذي يسعى بين الناس بالفساد[٧]. وشاكلة[٨] الخَبّ خلاف[٩] شاكلة الغِرّ.

---

(١) بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء، من غرَّ يغِرّ (بالكسر) غرارة، والاسم الغِرَّة. والجمع أغِرَّاء وأغِرَّة. ينظر: ترتيب اللسان مادة غرر (٣٢٣٥/٦)، القاموس (١٨١/٢).

(٢) في (س) زيادة كلمة «أحد» بعد «بكل» ولا معنى لها.

(٣) في الأصل و(س) و(أ): «نُكْر» والمثبت من (ب) لموافقته لما في «الغريبين» فهذا النص فيه في مادة غرر (١٣٦٦/٤)، وأصله في «تهذيب اللغة» (٧١/١٦) حيث قال: «معناه: أنه ليس بذي نَكْراء».

أقول: وكلاهما صواب؛ جاء في «ترتيب اللسان» مادة نكر (٤٥٣٩/٨): «النُّكْر والنَّكْراء: الدهاء والفطنة». وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٩١/١٠): «يقال فلان ذو نَكْراء؛ إذا كان داهياً عاقلاً».

(٤) قال الخطابي في «معالم السنن» (١٦٨/٧): «معنى هذا الكلام أن المؤمن المحمود هو من كان طبعه وشيمته الغَرارَة، وقلة الفِطنة للشر، وترك البحث عنه، وأن ذلك ليس منه جهلاً، لكنه كرم وحسن خلق. وأن الفاجر مَنْ كانت عادته الخَبُّ والدهاء، والوغول في معرفة الشر، وليس ذلك منه عقلاً، لكنه خَبٌّ ولؤم». وينظر: شرح السنة (٨٧/١٣)، المجموع المغيث مادة غرر (٥٥٠/٢)، النهاية (٣١٩/٣)، مرقاة المفاتيح (٨١٣/٨).

وللطحاوي رأي آخر يراجع في «مشكل الآثار» (١٥٢/٨).

(٥) قال في «النهاية» مادة خبب (٤/٢): «وقد تكسر خاؤه، فأما المصدر فبالكسر لا غير».

(٦) يعني الخدَّاع الخبيث، وهو معرب (كُرْبُز) بالكاف الفارسية. ينظر: ترتيب اللسان مادة جربز (٥٨٥/١)، ومادة خبب (١٠٨٦/٢، ١٠٨٥)، القاموس مادة جربز (٢٧١/٢).

(٧) ما ذكره المؤلف من تعريف (الخَبّ) بنصه في «المجموع المغيث» مادة خبب (٥٤١/١).

(٨) يعني طريقته ومذهبه، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٤] ينظر: ترتيب اللسان مادة شكل (٢٣١٠/٤).

(٩) في (ب): «غير».

٧٢- ومنه قوله ﷺ في الحديث الذي يليه -وهو مرسل-: «المؤمن كالجمل الأَنِف»[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٣٩٩ ح٣٩٥٩) بلفظ: «المؤمنون هينون لينون كالجمل الأَنِف، إن قِيْد انقاد، وإن أُنِيخ على صخرة استناخ» وقال: «مرسل».

تخريجه:

أخرجه عبدالله بن المبارك في كتاب «الزهد» باب حفظ اللسان (ص١٣٠ ح٣٨٧) -ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/١١٥ ح١٤٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٢٧٢ ح٨١٢٨)- أخبرنا سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث بلفظه.

ورواه حجاج بن محمد الأعور، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول من قوله فلم يرفعه للنبي ﷺ.

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص٤٦٣) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١٨٠)-.

وأخرجه أبو نعيم أيضاً -في نفس الموضع- من طريق إبراهيم بن الحسن المقسمي.

كلاهما (أحمد والمقسمي) عن حجاج، به.

أقول: ابن المبارك وحجاج الأعور مشهوران بالحفظ والإتقان، فلعل شيخهما (سعيد بن عبدالعزيز) -وهو ثقة إمام، كما يأتي في ترجمته عند دراسة الإسناد- كان يرفع الحديث مرة ويقفه أخرى. على ما ذكره بعض العلماء من أن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف. ينظر: العلل للدارقطني (١/٢٥٣)، رسالة في الجرح والتعديل للمنذري (ص٥٣)، الفتح (١٣/١٣٤).

دراسة إسناد ابن المبارك:

١- **سعيد بن عبدالعزيز** بن أبي يحيى التَّنُوخي، الدمشقي. وفاته سنة سبع وقيل: ثمان وستين ومئة.

روى عن مكحول الشامي، وزيد بن أسلم، وابن شهاب الزهري وغيرهم.

وعنه عبدالله بن المبارك، وحجاج بن محمد الأعور، ويحيى القطان وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ليس بالشام رجل أصح حديثاً منه، هو والأوزاعي عندي سواء».

وقال مروان بن محمد: «كان علمه في صدره».

وقال الحاكم أبو عبدالله: «سعيد لأهل الشام كمالك بن أنس لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه والأمانة».

=

وقال النسائي: «ثقة ثبت».

سؤالات الآجري لأبي داود (١٦٢٠- تحقيق البستوي)، الجرح والتعديل (٤٢/٤)، تاريخ دمشق (١٩٣/٢١)، تهذيب الكمال (٢٣٢٠)، تذكرة الحفاظ (٢١٩/١)، تهذيب التهذيب (٥٣/٤)، التقريب (٢٣٥٨).

٢- مكحول الشامي، أبو عبدالله. ثقة فقيه يرسل كثيراً ويدلس. تقدمت ترجمته (ص٢٤٢).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات لكنه مرسل.

ويشهد له حديث العرباض بن سارية مرفوعاً: «إنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد». وهو جزء من حديثه المشهور الذي أوله: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب».

وهذا الجزء ورد ضمن حديث العرباض في طريق ضمرة بن حبيب، عن عبدالرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض. دون غيره من الطرق.

أخرجه ابن ماجه في مقدمة «سننه» في باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١٦/١ ح٤٣)، وأبو نعيم في «مستخرجه على صحيح مسلم» في أول كتابه (٣٦/١) عن إسحاق بن إبراهيم السواق.

زاد ابن ماجه: إسماعيل بن بشر بن منصور. وزاد أبو نعيم: عبدالرحمن بن عمر رُسته.

وأخرجه الإمام أحمد (٣٦٧/٢٨ ح١٧١٤٢) -ومن طريقه أبو نعيم-.

وأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٦٣/٢ ح٢٣٠٣) من طريق موسى بن معاوية.

خمستهم عن عبدالرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن ضمرة، به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤٧/١٨ ح٦١٩) عن بكر بن سهل.

وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٣٠٤) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي.

كلاهما عن عبدالله بن صالح.

والطبراني في «الكبير» -نفس الموضع-، وفي «مسند الشاميين» (١٧٢/٣ ح٢٠١٧) -ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (٣٥/١)- عن أبي يزيد القراطيسي، عن أسد بن موسى.

=

أَنِفَ البعير: أي[1] اشتكى أنفه من البُرَة[2]، فهو أَنِفٌ، على القصر[3]، ....

كلاهما عن معاوية بن صالح، به. وقال أبو نعيم: «هذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين، و لم يتركه البخاري ومسلم من جهة إنكار منهما له...».

أقول: هذا إسناد حسن من أجل عبدالرحمن السلمي. تابعي، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح جماعة من الأئمة حديثه هذا الذي يرويه عن العرباض بن سارية -من الطريق الذي سقته ومن غيره-.

وممن صححه: الترمذي في «جامعه» (٢٦٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (الإحسان١/١٧٨ ح٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/٩٦)، وأبو نعيم -كما تقدم- وقال أيضاً: «روى هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثة من تابعي الشام معروفين مشهورين -وذكر منهم-: عبدالرحمن بن عمرو السلمي».

أقول: فمثل هذا لاينـــزل حديثه عن رتبه الحسن. ولذا قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

ينظر: ثقات ابن حبان (٥/١١١)، تهذيب الكمال (٣٩١٧)، الكاشف (٣٢٧٧)، ذيل ميزان الاعتدال (٥٣٠)، الإصابة (٦٧٢٠)، تهذيب التهذيب (٦/٢١٥)، التقريب (٣٩٦٦).

وهذا الشاهد يعضد الحديث المرسل، لكن قد يعكر على هذا أن بعض الحفاظ أنكر هذه الزيادة في حديث العرباض؛ فقد أخرج اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/٨٢) هذا الحديث من طريق أحمد بن صالح المصري، عن أسد بن موسى بالإسناد السابق والمتن كاملاً مع ذكر الزيادة ثم قال: «قال أبو جعفر يعني أحمد بن صالح: ليس في حديث ضمرة هذه الكلمة: وإنما المؤمن... إلى آخره».

وأخرجه الآجري في «الشريعة» (ص٤٤ ح٨٦) من طريق أحمد بن صالح المصري، به. و لم يذكر الزيادة.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/٩٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، ومن طريق عبدالله بن صالح بإسنادهما السابق، و لم يذكر الزيادة، ثم قال عَقِبَه: وكان أسد بن وداعة يزيد في هذا الحديث: -وذكر الزيادة-. وينظر: «جامع العلوم والحكم» (ص٢٥٨). والله أعلم.

(١) «أي» ليست في (س).

(٢) البُرَة: هي الحَلْقَة تجعل في أنف البعير. ينظر: ترتيب اللسان مادة برى (١/٢٧٢).

(٣) مثل: تَعِبَ فهو تَعِبٌ.

والمد فيه[١] خطأ[٢].

والبعير إذا كان أَنِفاً للوجع[٣] الذي به، ذلولٌ منقاد[٤]، إلى[٥] أيِّ سبيل سلكوا به فيه اتَّبَع، وأي مناخ وَعْرٍ ناب[٦] أُنيخ عليه استناخ.

قال أبو عبيد[٧]: كان الأصل في هذا أن يقال: مأنوف؛ لأنه مفعول به، كما قالوا: مصدور ومبطون، وجميع ما في الجسد على هذا، وجاء هذا الحرف شاذاً[٨].

---

(١) «فيه» ليست في (س).

(٢) وهو رأي الزمخشري في «الفائق» مادة أنف (٦٢/١) قال: «والصحيح: الأَنِف على فَعِل كالفَقِر والظَّهِر». وقال صاحب القاموس (١٦٠/٣): «وهو أصح وأفصح».

ويرى البعض أن الوجهين جائزان، وقد جاءت رواية أبي عبيد للحديث «كالجمل الآنف» بوزن فاعل. وينظر: معجم مقاييس اللغة مادة أنف (١٤٦/١)، غريب الحديث لابن الجوزي (٤٤/١)، النهاية (٧٦/١)، ترتيب اللسان (١٥١/١).

(٣) في (أ): «للرجل».

(٤) يعني (فهو ذلول منقاد) وإثبات كلمة (فهو) أوضح للعبارة، وهي مثبتة في «الصحاح» مادة أنف (١٣٣٣/٤) وهذا التعريف الذي ذكره المؤلف لــ(الأَنِف) مأخوذ عنه، دون قوله: «والمد فيه خطأ». وأصل الكلام في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص٢٤٩).

(٥) «إلى» ليست في (س) و(ب).

(٦) هكذا ظهرت لي هذه الكلمة و لم أتوصل إلى معناها، لكن معنى كلام المؤلف ظاهر بدونها.

(٧) أبو عبيد القاسم بن سلاّم البغدادي، الإمام المشهور، من أهل خراسان، ولد بهَراة -من مدن خراسان- سنة سبع وخمسين ومئة، وسكن بغداد. وكان أبوه سلام مملوكاً رومياً لرجل هروي، وكان من موالي الأزد. مات أبو عبيد سنة أربع وعشرين ومئتين.

ومن مصنفاته المشهورة: «غريب الحديث»، و«الطهور»، و«الأموال» وغيرها.

ينظر: طبقات ابن سعد (٣٥٧٥)، تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢)، تاريخ دمشق (٥٨/٤٩)، إنباه الرواة (١٢/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٠).

(٨) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٣٨٦/١).

ومن باب الغضب والكبر

من الصحاح:

٧٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً[١] قال للنبي ﷺ: أوصني، قال: «لاتغضب»... الحديث[٢].

قلت: قد كان ﷺ[٣] مكاشفاً بأوضاع الخلق، عارفاً بأدوائهم، يضع الهِنَاء[٤] مواضع النُّقْب[٥]، يأمرهم[٦] بما هو أولى بهم، فلما استوصاه الرجل وقد رآه مملوءاً بالقوة الغضبية؛ لم ير له خيراً أن[٧] يتجنب عن دواعي الغضب ويزحزح نفسه عنه[٨].

---

(١) هو جارية (بالجيم) ابن قدامة، ويحتمل أنه: سفيان بن عبدالله الثقفي، أو ابن عمر، أو أبو الدرداء، لأن هذا السؤال وقع من عدد من الصحابة. ينظر: الغوامض والمبهمات لابن بشكوال (١/١٤١)، المستفاد لابن العراقي (٣/١٣٩٤)، هدي الساري (ص٣٥٠)، الفتح (١٠/٥٣٦).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٠٠ ح٣٩٦٢) وتتمته: فردد مراراً، قال: «لا تغضب».

تخريجه:

أخرجه البخاري في الأدب، باب الحذر من الغضب (ص١٢٩٧ ح٦١١٦).

(٣) من قوله: «أوصني» إلى هنا ساقط من (س). وفي الأصل مكان «ﷺ»: «رسول الله».

(٤) الهِناء: ككتاب، ضرب من القطران، يقال: هَنَأَ الإبل يَهْنَؤُها (مثلثة النون): أي طلاها بالهِنَاء. ينظر: مقاييس اللغة مادة هنأ (٦/٦٨)، ترتيب اللسان (٨/٤٧٠٨)، القاموس (١/٤٤).

(٥) النقب: بضم النون وسكون القاف وفتحها، جمع نُقْبَة: الجَرَب، وقيل: أول ما يبدو منه، وقيل: القطع المتفرقة منه. قال دريد بن الصِّمَّة:

متبذلاً تبدو محاسـنه ... يضع الهِناء مواضع النُّقْب

ينظر: الصحاح مادة نقب (١/٢٢٧)، ترتيب اللسان (٨/٤٥١٣).

والمراد بقوله: «يضع الهناء مواضع النقب» أي يضع الدواء في موضع الداء، لمعرفته بهما كما علمه الله.

(٦) «يأمرهم» ساقطة من (أ).

(٧) سقطت نون «أن» من (أ).

(٨) وبه قال الخطابي وغيره. وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك الغضب به، بل جاهد نفسك على ترك تنفيذه، وابذل الأسباب التي تدفعه عنك. وقيل غير ذلك.

=

٧٤- ومنه حديثه الآخر عن النبي ﷺ: «ليس الشديد بالصُّرَعَة...»[1].

الصُّرَعَة: على مثال الهُمَزَة، الذي يصرع الناس[2].

حَوَّل المعنى فيه من القوة الظاهرة[3] إلى القوة الباطنة[4].

وقد سبق القول فيه[5].

وينظر: أعلام الحديث (٢١٩٧/٣)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١١/أ)، فتح الباري (٥٣٦/١٠)، جامع العلوم والحكم، شرح الحديث السادس عشر، شرح الزرقاني على الموطأ (٣٢٥/٤).

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٠١/٣ ح٣٩٦٣) وتتمته: «إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

تخريجه:

متفق عليه من حديث أبي هريرة.

أخرجه البخاري في الأدب، باب الحذر من الغضب (ص١٢٩٧ ح٦١١٤)، ومسلم في البر والصلة والآداب، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب (٢٠١٤/٤ ح٢٦٠٩) بهذا اللفظ.

(٢) كذا في «الصحاح» مادة صرع (١٢٤٣/٣) وفيه: «يصرع الناس كثيراً». وينظر: النهاية (٢٢/٣).

وبسكون الراء: الذي يصرعه الناس (ضد الأول). ينظر: مشارق الأنوار (٥٣/٢-٥٤)، غريب الحديث لابن الجوزي مادة صرع (٥٨٥/١)، القاموس (٦٤/٣).

(٣) في (أ): «الظاهرية».

(٤) ينظر أيضاً: شرح السنة (١٦٠/١٣)، مشارق الأنوار، والنهاية كلاهما في الموضع السابق.

(٥) في الحديث السابق.

٧٥- ومنه قوله ﷺ في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «الكبر بَطَرُ الحق، وغَمْطُ الناس»[١].

البَطَر: سوء احتمال[٢] الغِنى. وقيل: الطغيان عند النعمة.

وقيل: معنى بَطْر الحق: أن يجعل ما جعله حقاً من توحيده وعبادته باطلاً، وأصله مأخوذ من قول العرب:ذهب دمه بِطْراً[٣] وبَطْراً[٤].

وقيل: البَطَر: الحيرة، ومعناه أن يتحير عند الحق فلا يراه حقاً.

وقيل: هو أن يتكبر[٥] عند الحق فلا يقبله[٦].

وتفسيره على الباطل أشبه[٧]؛ لما ورد في غير هذه الرواية: «إنما[٨] ذلك مَنْ سَفِه الحق[٩]

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٠١/٣ ح٣٩٦٦) وتمامه: «لا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال ذرة من كبر» فقال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً، فقال: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (٩٣/١ ح٩١).

(٢) «احتمال» سقطت من (س).

(٣) في «الصحاح» مادة بطر (٥٩٣/٢)، و«القاموس» (٢١/٢): «ذهب دمه بِطْراً (بالكسر) أي هدراً».

(٤) «وبطراً» ليست في (أ).

(٥) في (أ): «ينكر».

(٦) هذه الأقوال نقلها المؤلف من «الغريبين» مادة بطر (١٨٨/١).

وينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (٤٣/٢)، «شرح السنة» (١٦٦/١٣)، «مشارق الأنوار» (١١٦/١)، «إكمال المعلم» (٣٦١/١)، «المفهم» (٢٨٨/١) وغيرها.

(٧) وأيده الطيبي في «شرح المشكاة» (٣٢٤٥/١٠).

(٨) في الأصل: «وإنما» بزيادة واو والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لمصادر التخريج.

(٩) «الحق» ساقطة من (أ).

وغَمَصَ الناس»[١] أي رأى الحق سفهاً[٢].

---

(١) هذه رواية لحديث ابن مسعود المتقدم الذي خرجه مسلم، قد وردت عند غيره، خرجها الهيثم بن كليب الشاشي، وأبو الشيخ ابن حيان من نفس طريق مسلم، وخرجها آخرون من طرق أخرى.

فإن مسلماً خرج الحديث عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشار وإبراهيم بن دينار ثلاثتهم عن يحيى ابن حماد، عن شعبة، عن أبان بن تغلب، عن فضيل الفقيمي، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وخرجه الهيثم بن كليب في «مسنده» (٣٤٦/١ ح٣٢٧) حدثنا أبو قلابة الرقاشي.

وابن حيان في «طبقات المحدثين بأصبهان» في ترجمة محمد بن النعمان بن عبدالسلام (٢١١/٢) حدثنا جعفر بن أحمد بن فارس، قال: حدثنا محمد بن النعمان.

كلاهما عن يحيى بن حماد، به، بلفظ: «ولكن الكبر من سفه الحق وغمص الناس» زاد الشاشي: «أو غمط الناس».

وأخرجه أحمد (١٥٤/٦ ح٣٦٤٤) و(١٤٧/٧ ح٤٠٥٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٣/٥ ح٥٢٦٩)، والهيثم بن كليب (٢٧٤/٢ ح٨٤٩)، والحاكم في «المستدرك» في اللباس (١٨٢/٤)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب الكبر ووعيد المتكبرين (١٦٦/١٣ ح٣٥٨٨) من طرق عن ابن عون، عن عمرو بن سعيد، عن حميد بن عبدالرحمن، عن ابن مسعود، به، واللفظ للبغوي، وعند بعضهم على الشك: «سفه الحق أو بطر الحق». وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد (٣٣٨/٦ ح٣٧٨٩)، والهيثم بن كليب (٣١٠/٢ ح٨٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢١/١٠ ح١٠٥٣٣) من طرق عن عبدالعزيز بن مسلم القسملي، عن سليمان الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة، عن ابن مسعود، به، بلفظ: «ولكن الكبر من سفه الحَق، وازدرى الناس».

(٢) «سفهاً» ساقطة من (س).

وهذا التعريف لـــ«غمص» بنصه في «غريب الحديث» لأبي عبيد (١٩٠/١)، و«شرح السنة» (١٦٧/١٣). وينظر: الفائق مادة سفه (١٨١/٢)، النهاية (٣٣٩/٢).

وغَمَطَ الناس: أي احتقرهم، وفي معناه (غَمَص)[1] وقد ورد بهما الرواية[2].

(١) غَمَطَ وغَمَص: فيهما لغتان: فتح الميم وكسرها، وزن: ضرب وسمع. يقال: غَمَطَه بفتح الميم يَغْمِطُه بكسرها. وغَمِطَه بكسر الميم يَغْمَطه بفتحها غَمْطاً بالتسكين فيهما.

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٩٠)، معالم السنن (٦/٥٥)، الصحاح مادة غمص ومادة غمط (٣/١٠٤٧، ١١٤٧)، المنهاج للنووي (٢/٤٤٩)، ترتيب لسان العرب (٦/٣٢٩٨، ٣٣٠٠).

(٢) الذي في «صحيح مسلم» كما تقدم: (غمط) بالطاء كما حرر ذلك القاضي عياض. وأما رواية (غمص) بالصاد فقد وردت عند الترمذي (٦/٢١١ ح٢٠٠٠)، وأبي عوانة في «مسنده» (١/٣١)، وابن حبان كما في الإحسان (١٢/٢٨٠) بالإضافة إلى من تقدم ذكرهم عند تخريج الرواية السابقة.

وينظر: مشارق الأنوار (٢/١٦٧)، إكمال المعلم (١/٣٦١)، المفهم (١/٢٨٩).

ومن الحسان:

٧٦- حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ: «يُحشر المتكبرون أمثال الذَّرِّ...»(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٠٣ ح٣٩٧٠) ولفظه بتمامه: «يحشر المتكبرون أمثال الذر يوم القيامة في صورة الرجال، يغشاهم الذل من كل مكان، يساقون إلى سجن في جهنم يسمَّى بُولَس، تعلوهم نار الأنيار، يسقون من عصارة أهل النار طينة الخبال».

تخريجه:

أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد»-كما في زوائد رواية نعيم بن حماد الملحقة برواية المروزي (١٩١)-، ومن طريقه:

الترمذي في أبواب صفة القيامة، باب رقم ٤٨ -بدون ترجمة- (٧/١٨٦ ح٢٤٩٤)، والنسائي كما في «تحفة الأشراف» (٦/٣٣٧) عن سويد بن نصر.

والبخاري في «الأدب المفرد» (ص١٦٩ ح٥٥٧) عن محمد بن سلام.

والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب الكبر ووعيد المتكبرين (١٣/١٦٧ ح٣٥٩٠) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله الخلال.

ثلاثتهم عن ابن المبارك، عن محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ بلفظه. وقال الترمذي والبغوي: «حديث حسن». وفي بعض نسخ الترمذي: «حسن صحيح»، والمثبت هو الذي نقله صاحب «تحفة الأشراف».

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٢٧٢ ح٥٩٨) عن سفيان.

وابن أبي شيبة في «المصنف» في الأدب، باب ما ذكر في الكبر (٥/٣٢٩ ح٢٦٥٧٣)، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٢٢٣) عن أبي خالد الأحمر.

والإمام أحمد في «مسنده» (١١/٢٦٠ ح٦٦٧٧) عن يحيى القطان.

ثلاثتهم عن ابن عجلان، به، بنحوه.

وأخرجه الحميدي -الموضع السابق- عن سفيان، عن داود بن شابور، عن عمرو بن شعيب، به.

وأخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» في تفسير سورة الزمر (٤/٦١) عن أبي عبيدالله ابن أخي ابن وهب، ثنا عمي.

=

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٨٨/٦ ح٨١٨٣) من طريق سعيد بن أبي هلال.

كلاهما عن عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن عمرو بن شعيب، به بنحوه.

دراسة إسناد ابن المبارك:

١- **محمد بن عجلان** القرشي، أبو عبدالله المدني، مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة. وفاته سنة ثمان وأربعين ومئة.

روى عن عمرو بن شعيب، وإبراهيم بن عبدالله بن حنين، ورجاء بن حيوة وغيرهم.

وعنه عبدالله بن المبارك، وأبو خالد الأحمر، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

كان عابداً ناسكاً فقيهاً، وكان له حلقة في مسجد رسول الله ﷺ.

وثقه أحمد وابن معين وابن عيينة وأبو حاتم والنسائي وأبو زرعة والعجلي.

وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق وسط». وقال الساجي: «من أهل الصدق».

وقال يحيى القطان: «كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده». وقال أيضاً: «قال محمد بن عجلان: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة. وعن رجل عن أبي هريرة. فاختلط علي فجعلته عن أبي هريرة».

وقال أحمد: «كان ثقة، إلا أنه اختلط عليه حديث المقبري؛ كان عن رجل، جعل يصيره عن أبي هريرة».

وقال النسائي: «ابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري؛ ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد عن أخيه عن أبي هريرة، وغيرهما من مشايخ سعيد، فجعلها ابن عجلان كلها عن سعيد عن أبي هريرة، وابن عجلان ثقة».

وذكره الترمذي في «العلل الصغير» وأشار إلى أن الكلام فيه من قبل حفظه. وكذلك أيضاً قال ابن رجب في «شرح العلل».

ونقل الذهبي عن الحاكم قوله: «أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها في الشواهد، وتكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه».

وقال الذهبي أيضاً: ذكره البخاري في «الضعفاء».

خلاصة حاله: الذي عليه جماعة من المحققين كالذهبي وابن حجر والسخاوي أنه: «صدوق حسن الحديث».

=

قال الذهبي: «إمام صدوق مشهور». وقال مرة: «حسن الحديث». ومرة: «حديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح فلا ينحط عن رتبة الحسن». ومرات: «صدوق».

وقال ابن حجر في «هدي الساري»: «صدوق مشهور، فيه مقال من قبل حفظه».

وفي «التقريب»: «صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة».

أقول: علق ابن حبان على كلام القطان في اختلاط أحاديث أبي هريرة على ابن عجلان فقال: «عنده صحيفة عن سعيد المقبري؛ بعضها عن أبيه عن أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة نفسه؛ وقد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة، وسمع عن أبيه عن أبي هريرة، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته ولم يميز بينهما، احتاط فيها، وجعلها كلها عن أبي هريرة، وليس هذا مما يَهِي الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فذاك حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه. وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع، لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج -عند الاحتياط- إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة؛ فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو كان ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً على حسب ما ذكرناه».اهـ.

فابن حبان يرى أن الذي يتوقف فيه: ما رواه ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. أما ما عيَّن فيه واسطةً بين المقبري وأبي هريرة فذلك مما حمل عنه قبل الاختلاط، أو مما لم يقع فيه عنده اختلاط.

ثم إن الواسطة بين المقبري وأبي هريرة في بعض الأحاديث ليست أباه على الدوام، فقد تكون أخاه أو غيرهما من شيوخ المقبري كما بينه النسائي.

أما قول القطان: «كان يضطرب في حديث نافع» فلعل هذا أمرٌ نسبيٌّ بالنظر إلى أقرانه من كبار أصحاب نافع، فإن علي بن المديني والنسائي ذكراه في الطبقة الخامسة من أصحاب نافع. وقد قسما أصحاب نافع إلى تسع طبقات، وزاد النسائي طبقة عاشرة: هي طبقة المتروك حديثهم.

وخلاصة القول: أنه صدوق، لكن يتوقف فيما ينفرد به من حديثه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. والله أعلم.

العلل لأحمد (٦٠٢، ٦٥٨، ١٤١٨، ٢٩٤٥، ٥٢٧٠)، التاريخ الكبير (١/١٩٦)، ترتيب ثقات العجلي (١٦٢٧)، العلل الصغير للترمذي مع شرحه لابن رجب (١/١٢٠)، عمل اليوم والليلة

=

للنسائي (ح٩٢)، ضعفاء العقيلي (١٦٧٧)، الجرح والتعديل (٤٩/٨)، ثقات ابن حبان (٣٨٦/٧)، تهذيب الكمال (٥٤٦٢)، سير أعلام النبلاء (٣١٧/٦)، ميزان الاعتدال (٧٩٤٤)، ديوان الضعفاء (٣٨٧٧)، المغني في الضعفاء (٥٨١٦)، من تكلم فيه وهو موثق (٣٠٦)، الكاشف (٥٠٤٦)، شرح العلل لابن رجب (١٢٣/١، ٤٠١) و(٦٢٩/٢)، تهذيب التهذيب (٣٠٣/٩)، هدي الساري (ص٤٨٢)، التقريب (٦١٣٦)، التحفة اللطيفة للسخاوي (٥٣٧/٢)، الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص٢٢٣).

٢- **عمرو بن شعيب** بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي، أبو إبراهيم ويقال: أبو عبدالله المدني. مات بالطائف سنة ثمان عشرة ومئة.

روى عن أبيه شعيب - وجل روايته عنه -، وطاوس بن كيسان وغيرهما.

وعنه حبيب المعلم، وأيوب السختياني وغيرهما.

مختلف فيه، والكلام في ترجمته وسياق أقوال الأئمة يطول، ولعلي اختصر القول فيه في النقاط التالية:

أولاً: قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»: «عمرو بن شعيب، ضعفه ناسٌ مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايتَه عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده». ونحوه قال السخاوي في «فتح المغيث».

أقول: وأكثر كلام الأئمة إنما هو في روايته عن أبيه عن جده.

ثانياً: إذاً فما العلة في روايته عن أبيه عن جده ؟

الجواب:

أ- أعلها بعض الأئمة بالإرسال أو الانقطاع. قال ابن حبان في «المجروحين»: «إذا روى عن أبيه عن جده، فإن شعيباً لم يلق عبدالله؛ فيكون الخبر منقطعاً، وإن أراد بجده محمداً، فهو لا صحبة له؛ فيكون مرسلاً».

وبعضهم أعلها بالإرسال فقط. قال ابن عدي: «هو في نفسه ثقة إلا إذا روى عن أبيه عن جده عن النبيﷺ يكون مرسلاً؛ لأن جده عنده: هو محمد بن عبدالله بن عمرو، ومحمد ليس له صحبة».

أقول: أما بالنسبة للانقطاع - كما ذكر ابن حبان وغيره -: فهذا يبطله ما جاء فيه التصريح بسماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو، ومن ذلك ما أخرجه الدارقطني والحاكم بسنديهما من طريق عبيدالله بن عمر العمري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه قال: «كنت عند عبدالله بن عمرو

=

فجاء رجل فاستفتاه في مسألة، فقال لي: يا شعيب امض معه إلى ابن عباس...» فذكر الحديث. وفيه أيضاً سماعه من ابن عباس وابن عمر.

قال الحاكم: «هذا حديث رواته ثقات حفاظ، وهو كالأخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد عن جده عبدالله بن عمرو» ووافقه الذهبي.

وكذلك ذكر البخاري، وأبو داود، وأحمد بن سعيد الدارمي، وأبو بكر النيسابوري وغيرهم أنه سمع من جده عبدالله بن عمرو.

وأما بالنسبة للإرسال – أي أن الجد هو محمد بن عبدالله ولاصحبة له، على ما قاله ابن عدي وغيره – فالجواب عنه من وجهين:

الوجه الأول: جاءت عدة أحاديث فيها التصريح بأن الجد هو عبدالله بن عمرو، وقد ساق بعضها الذهبي في «السير» وابن حجر في «التهذيب».

قال الذهبي – عقبها – «وعندي عدة أحاديث سوى ما مر يقول: عن أبيه عن عبدالله بن عمرو، فالمطلق محمول على المقيد المفسر بعبدالله».

الوجه الثاني: أما ما جاء فيه التصريح بأن الجد هو محمد بن عبدالله، فيقول العلائي: «إنه شاذ نادر». وقال ابن حجر: «ولم يأت التصريح بذكر محمد بن عبدالله بن عمرو، إلا في حديثين فيما وقفت عليه وذلك نادر لا تعويل عليه».

بل قال الذهبي في «الميزان»: «أما رواية شعيب عن أبيه محمد بن عبدالله، فما علمتها صحت، فإن محمداً قديم الوفاة، وكأنه مات شاباً».

أقول: فتبين بهذا أن الجد المقصود هو عبدالله بن عمرو؛ لأن شعيباً ثبت سماعه منه وقد لازمه، وتربى عنده، وروى عنه، فصرح به في بعض الروايات دون بعضها. وأما محمد فغير معروف الرواية حتى يظن أنه هو المقصود. والله أعلم.

ب- قال الذهبي: «تعلل بعضهم بأنها صحيفة، رواها وجادة... والتصحيف يدخل الرواية من الصحف، بخلاف المشافهة بالسماع».

أقول: وهذا أقوى الأسباب التي أُعلت بها هذه الرواية، وأكثر الأئمة أعلها بهذا.

قال ابن معين: «إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فهو كتاب [أي وجادة، وليس المراد مكاتبة] قال: فمن ههنا جاء ضعفه...».

=

وقال أبو زرعة: «روى عنه الثقات... وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها».

أقول: هذه الصحيفة، هي صحيفة عبدالله بن عمرو المعروفة بـــ(الصادقة) وهي معروفة لدى الأئمة، وشهد لها بعضهم بالصحة تصريحاً، فابن معين يقول في أثناء حديثه عن عمرو بن شعيب: «... وهي - أي كتب عبدالله بن عمرو - صحاح عن عبدالله بن عمرو، غير أنه - أي شعيب - لم يسمعها».

وقال ابن المديني: «عمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح».

قال ابن حجر - بعدما ساق قول ابن معين -: «فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح عن عبدالله بن عمرو، غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل».

أقول: ويشهد له أيضاً ويقويه احتجاجُ جمهور الأئمة بهذه الرواية، وحسبك قول البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحدٌ من المسلمين، فمن الناس بعدهم ؟!».

وقال إسحاق بن راهويه: «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر».

قال النووي في «المجموع شرح المهذب» -معلقاً-: «وهذا التشبيه في نهاية الجلالة من مثل إسحاق». أقول: ولهذا أكثر من الاحتجاج به.

واحتج به أيضاً ابن خزيمة في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، والبخاري في «القراءة خلف الإمام» وغيرهم وهو المعتمد - كماقال السخاوي -.

وهذا مصير من هؤلاء الأئمة للشهادة لهذه الصحيفة بالصحة. والله أعلم.

ثالثاً: مع القول بقبول رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والاحتجاج بحديثه، إلا أنه ليس من أعلى الصحيح، بل هو من قبيل الحسن، - كما قال الذهبي في «الميزان» -.

وقال في «السير»: «ولسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه؛ من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكراً، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسنين لإسناده...».

=

أقول: ولعله من أجل هذا لم يخرج له الشيخان في «صحيحيهما»، وإنما خرج له البخاري في جزء «القراءة خلف الإمام» على سبيل الاحتجاج.

قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»: «عمرو بن شعيب صدوق في نفسه، لا يظن تضعيفه بحال، وحديثه قوي، لكن لم يخرجا له في الصحيحين فأجادا».

وصرح في أكثر من كتاب بتحسين هذه الرواية فقال في «الموقظة»: «أعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده». وقال في «الديوان»: «مختلف فيه وحديثه صحيح أو حسن».

رابعاً: خلاصة القول: أن عمرو بن شعيب، ثقة في نفسه، إلا أن حديثه عن أبيه عن جده من قبيل الحسن. والله تعالى أعلم.

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١١٦)، سؤالات أبي داود لأحمد (٢١٦، ٢١٨)، التاريخ الكبير (٦/٣٤٢) السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل (٢٨٨)، الجرح والتعديل (٦/٢٣٨)، المجروحين لابن حبان (٢/٧١)، الكامل لابن عدي (١٢٨١)، مستدرك الحاكم (٢/٦٥)، تهذيب الكمال (٤٣٨٥)، سير أعلام النبلاء (٥/١٦٥)، الميزان (٦٣٨٩)، ديوان الضعفاء (٣١٨٤)، الكاشف (٤١٧٣)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٦٤)، الموقظة (ص٣٢)، جامع التحصيل (٥٧٢)، نصب الراية (٢/٣٣١- ٣٣٢)، تهذيب التهذيب (٨/٤٣)، التقريب (٥٠٥٠)، تعريف أهل التقديس (٦٠)، فتح المغيب للسخاوي (٣/١٥٤- ١٥٦).

٣- أبوه: شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص. من الثالثة.

ثبت سماعه من جده عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر وغيرهم - وتقدم هذا في ترجمة ابنه عمرو -.

وروى عنه ابنه عمرو، وثابت البناني وغيرهما.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «السير»: «ما علمت به بأساً». وقال في «الميزان» - في ترجمة ولده عمرو -: «شعيب والده لا مغمز فيه، ولكن ما علمت أحداً وثقه، بل ذكره ابن حبان في تاريخ الثقات».

وقال في «الكاشف»، وابن حجر في «التقريب»: «صدوق». وهو كما قالا.

=

يحمل ذلك على المجاز دون الحقيقة، أي: أذِلّاء مهانين يطؤهم الناس بأرجلهم.

وإنما مَنَعَنا عن القول بظاهره؛ ما أخبرنا به الصادق المصدوقﷺ: أن الأجساد تعاد على[1] ما كانت عليه من الأجزاء، حتى أنهم يحشرون غُرْلاً[2]، يعاد منهم ما انفصل عنهم /من [٢٠٠/أ] القلفة[3].

ويقوي أمره ما تقدم في ترجمة ابنه من احتجاج العلماء برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وثنائهم عليها، وهويتضمن شعيباً بلا شك.

ثقات ابن حبان (٣٥٧/٤)، تهذيب الكمال (٢٧٥٦)، ميزان الاعتدال (٦٣٨٩ - ترجمة: عمرو ابن شعيب)، سير أعلام النبلاء (١٨١/٥)، الكاشف (٢٢٩٤)، جامع التحصيل (٢٨٧)، تهذيب التهذيب (٣١١/٤)، التقريب (٢٨٠٦).

٦- **جده: هو عبدالله بن عمرو** بن العاص، كما تقدم تحقيقه في ترجمة عمرو بن شعيب. وهو صحابي جليل.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن بهذا الإسناد؛ لأنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه أيضاً محمد ابن عجلان، إلا أن ابن عجلان قد توبع -كما تقدم في التخريج-. والحديث حسنه الترمذي والبغوي -كما تقدم- والله أعلم.

(١) «على» ساقطة من (س).

(٢) الغُرْل: بضم الغين المعجمة وإسكان الراء جمع الأَغْرل وهو الأقلف وهو الذي لم يختن وبقيت معه غرلته وهي قلفته، وهي الجلدة التي تقطع في الختان. ينظر: النهاية مادة غرل (٣٢٥/٣)، المنهاج (١٩٨/١٧).

(٣) يشير المؤلف إلى حديث ابن عباس أن النبيﷺ قال: «إنكم تحشرون حفاة عراة غرلاً ثم قرأ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ١٠٤﴾ [الأنبياء:١٠٤]...» الحديث.

أخرجه البخاري -واللفظ له- في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ١٢٥﴾ [النساء:١٢٥] (ص٦٨٤ ح٣٣٤٩)، وفيه في باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم:١٦] (ص٧٠٩ ح٣٤٤٧)، وفي التفسير، في تفسير سورة المائدة، =

وإلى هذا المعنى أشار بقوله ﷺ: «يغشاهم الذُّل من كل مكان»[(١)].

وفيه: «تعلوهم نار الأَنْيار» المشهور في (الأَنْيار) أنها جمع (النِّير) وهو العَلَم. وهو أيضاً الخشبة المعترضة في عنق الثورين. ويجمع على نيران وأنيار[(٢)].

وجمع (النار): نُوْر، وأَنْوُر، ونيران[(٣)].

فلعل بعض الرواة رواه كذلك قياساً على النِّيران والأَنْيار[(٤)(٥)].

باب: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ...﴾ الآية [١١٧] (ص٩٥٩ ح٤٦٢٥)، وفيه في تفسير سورة الأنبياء (ص١٠٠٠ ح٤٧٤٠)، وفي الرقاق، باب الحشر (ص١٣٧٦ ح٦٥٢٦، ٦٥٢٤).

ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة (٢١٩٤/٤ ح٢٨٦٠).

وورد أيضاً من حديث عائشة في «الصحيحين» أخرجه البخاري في الرقاق، باب الحشر (ح٦٥٢٧)، ومسلم -الموضع السابق- (ح٢٨٥٩).

(١) رجح أكثر شراح الحديث حمل الحديث على الحقيقة منهم: الأشرف والمُظهِر -كما ذكر الطيبي وهما من شراح «المصابيح»- والطيبي أيضاً في «شرح المشكاة» (٣٢٤٨/١٠)، والقاري في «مرقاة المفاتيح» (٨٣٤/٨)، والمباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٢٣٨/٧).

(٢) ينظر: الصحاح مادة نير (٨٤٠/٢-٨٤١)، معجم مقاييس اللغة (٣٧٤/٥) وقال في آخر كلامه: «وما ننكر أن يكون أصل هذا كله الواو، فيرجع إلى ما ذكرناه في باب النور والنار».

(٣) ينظر: الصحاح مادة نور (٨٣٩/٢) مختار الصحاح (٢٨٥/١)، ترتيب اللسان (٤٥٧٢/٨)، المصباح المنير (٦٣٠/٢)، القاموس (٢٤٤/٢). وفي بعض هذه المعاجم: (أنوار) مكان (أنور).

(٤) كذا في جميع النسخ: (والأنيار) وحقه أن يقول: (والأنوار) أو(والأنور) لأن هذه جموع (النار).

(٥) نقل القاري في «مرقاة المفاتيح» توجيهاً آخر، قال: والقياس (الأنوار) إلا أنه قيل (الأنيار) لئلا يشتبه بجمع (النور).اهـ.

وقال ابن الأثير في «النهاية» مادة نور (١١١/٥): «لم أجده مشروحاً، لكن هكذا يُروى، فإن صحت الرواية فيحتمل أن يكون معناه (نار النيران)، فجمع (النار) على (أنيار)، وأصلها (أنوار)، لأنها من الواو، كما جاء في (ريح وعيد): (أرياح وأعياد) وهما من الواو».

=

ومعنى (نار الأنوار[١]): أن النار تحترق منها[٢]، احتراق[٣] الأشياء من النار[٤].

قال القاري معقباً: «وتوجيهه ما قدمناه من مخافة الالتباس، فإن الأعواد بمعنى الأخشاب، والأرواح جمع الروح».

أقول: لكن يرد على هذا أنه لو قال (النيران) لم يكن هناك التباس.

(١) هكذا قال: (الأنوار) مع أنه لم يذكره ضمن جموع (النار)، لكن سبق التنبيه إلى أن بعض المعاجم ذكرت (الأنوار) بدل (الأنور).

(٢) يعني من الأنوار.

(٣) في الأصل: «واحتراق» والمثبت من بقية النسخ، وهو أولى.

(٤) وقال القاضي البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١١/ب): «وإضافة النار إليها للمبالغة كأن هذه النار لفرط إحراقها وشدة حرها تفعل بسائر النيران ما تفعل النار بغيرها». قال القاري -الموضع السابق-: أو لأنها أصل نيران العالم؛ لقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَصۡلَى ٱلنَّارَ ٱلۡكُبۡرَىٰ ۝١٢﴾ [الأعلى:١٢] ولقوله ﷺ: «ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم».اهـ.

٧٧- ومنه قوله ﷺ في حديث عطية بن عروة السعدي[١] رضي الله عنه: «إذا غضب أحدكم فليتوضأ»[٢].

---

(١) عطية بن عروة السعدي من سعد بن بكر بن هوازن، مختلف في اسم أبيه، صحابي نزل الشام وتوفي بها، له أحاديث قليلة. ينظر: طبقات ابن سعد (٣٧٧٥)، التاريخ الكبير (٨/٧)، الاستيعاب (١٨١٨)، تاريخ دمشق (٤٠/٤٦١)، الإصابة (٥٥٨٩)، تهذيب التهذيب (٧/٢٠٣).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٠٣ ح٣٩٧١) وتمامه: «إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان خلق من النار، وإنما تُطْفَأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب ما يقال عند الغضب (٤/٢٤٩ ح٤٧٨٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٤٦٤ ح١٢٦٧) و(٣/١١٠ ح١٤٣١)، والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة عروة بن محمد (٢٠/٣٥) عن الحسن بن علي الحلواني، وقرن معه أبو داود: بكر بن خلف.

وأخرجه أحمد (٢٩/٥٠٥ ح١٧٩٨٥) -ومن طريقه: ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٣٠٧)، وابن حبان في «المجروحين» في ترجمة عبدالله بن بحير الصنعاني (٢/٢٥)، والطبراني في «الكبير» (١٧/١٦٧ ح٤٤٣)، والبغوي في «شرح السنة» في الاستئذان، باب الوضوء عند الغضب (١٣/١٦١ ح٣٥٨٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/٢٢١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٤)-.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٣١٠ ح٨٢٩١)، وابن عساكر -الموضع السابق- من طريق إسحاق بن إبراهيم.

وابن عساكر أيضاً (٤٠/٢٨٩) من طريق أحمد بن منصور السيار.

خمستهم (الحلواني وبكر والإمام أحمد وإسحاق بن إبراهيم وأحمد بن منصور) عن إبراهيم بن خالد، حدثنا أبو وائل القاص، قال: دخلنا على عروة بن محمد السعدي، فكلمه رجل فأغضبه، فقام فتوضأ، ثم رجع وقد توضأ، فقال: حدثني أبي، عن جدي عطية، قال: قال رسول الله ﷺ: وذكر الحديث.

=

دراسة إسناد الإمام أحمد:

١- إبراهيم بن خالد بن عبيد القرشي، أبو محمد الصنعاني المؤذن. كان مؤذن مسجد صنعاء سبعين سنة. ومات على رأس المئتين.

روى عن أبي وائل القاص، وأمية بن شبل، وسفيان الثوري وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، والحسن بن علي الحلواني، وبكر بن خلف وغيرهم.

وثقه الإمام أحمد وابن معين والبزار والدارقطني.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفي «التقريب»: «ثقة».

الجرح والتعديل (٢/٩٧)، ثقات ابن حبان (٨/٥٩)، تهذيب الكمال (١٦٨)، تهذيب التهذيب (١/١٠٢)، التقريب (١٧١).

٢- أبو وائل القاص: عبدالله بن بَحِير بن ريْسان المرادي اليماني الصنعاني.

روى عن عبدالرحمن بن يزيد الصنعاني، وعروة بن محمد السعدي، وهانئ مولى عثمان.

وعنه إبراهيم بن خالد، ورباح بن زيد، وعبدالرزاق بن همام، ومحمد بن الحسن بن أَتَش، وهشام ابن يوسف الصنعانيون.

قال ابن معين: «ثقة».

وقال هشام بن يوسف -وهو أحد تلامذته-: «كان يتقن ما يسمع».

وذكره ابن حبان في «الثقات». لكن لم يذكر أنه أبو وائل القاص.

أقول: هكذا ترجَمَه المزي في «تهذيب الكمال»، وتبعه ابن حجر في «التهذيب» و«التقريب»، لم يفرقا بين أبي وائل وبين عبدالله بن بحير بن ريسان، لكن ابن حبان في «المجروحين» فرق بينهما حيث قال: «أبو وائل القاص اسمه عبدالله بن بحير الصنعاني، وليس هو عبدالله بن بحير بن ريسان، ذاك ثقة، وهذا يروي عن عروة بن محمد بن عطية وعبدالرحمن بن يزيد الصنعاني العجائب التي كأنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به». وليس هذا من ابن حبان اضطراب فيه -كما قال ابن حجر- بل هو تفريق بين الرجلين.

وممن فرق بينهما أيضاً: الخطيب في «تلخيص المتشابه»، والذهبي في غير واحد من كتبه، وابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه».

=

ومما قاله الذهبي كما في «المغني» ونحوه في «الميزان»: «وليس هو ابن بحير بن ريسان؛ فإن بحير بن ريسان غزا المغرب زمن معاوية، وسكن مصر، وروى عن عبادة بن الصامت، وعمر دهراً حتى لقيه ابن لهيعة وبكر بن مضر». وهذا هو الذي جرى عليه في أكثر كتبه سوى «التذهيب» فإنه قال -كما في «التهذيب» لابن حجر-: «لم يفرق بينهما أحد قبل ابن حبان، وهما واحد». لكن الرأي السابق هو الذي استقر عليه -فيما يظهر-، ولذا قال في «الكاشف» -وهو مما ألفه عقب «التذهيب»-: «وثق وليس بذاك». وقال في «المغني في الضعفاء»: «له مناكير». وفي «ديوان الضعفاء»: «منكر الحديث بمرة».

وذكره أبو أحمد الحاكم في كتابه «الكنى» في فصل من عرف بكنيته ولا يوقف على اسمه.

خلاصة حاله: الذي يظهر هو التفريق بين الرجلين، وعليه فيكون أبو وائل القاص ضعيفاً على أحسن الأحوال. والله أعلم.

التاريخ الكبير (٤٩/٥)، الكنى للبخاري (٧٩/١)، الكنى لمسلم (٣٥٠٥)، الجرح والتعديل (١٥/٥)، (٤٥٢/٩)، المجروحين لابن حبان (٢٤/٢)، الثقات له (٢٢/٧)، (٣٣١/٨)، تصحيفات المحدثين (٦٨٢/٢)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٦٠/١)، تلخيص المتشابه (١٩٣/١)، الإكمال لابن ماكولا (٢٠٠/١)، تهذيب الكمال (٣١٧٤)، المشتبه للذهبي (٤٧/١)، ميزان الاعتدال (٤٢٢٧)، المغني في الضعفاء (٣١١١)، ديوان الضعفاء (٢١٢٤)، الكاشف (٢٦٤٠)، توضيح المشتبه (٣٥٣/١)، تهذيب التهذيب (١٣٤/٥)، لسان الميزان (٣٠٧/٧، ٥٢٨)، تبصير المنتبه (٦٠/١)، التقريب (٣٢٢٢).

٢- **عروة بن محمد** بن عطية السعدي الجُشَمي. مات بعد العشرين ومئة كما في «التقريب».

روى عن أبيه.

وعنه أبو وائل القاص، وأمية بن شبل، وسماك بن الفضل وغيرهم.

استعمله سليمان بن عبدالملك، وعمر بن عبدالعزيز، ويزيد بن عبدالملك على اليمن.

وقال ابن لهيعة: «كان من صالح عمال عمر بن عبدالعزيز على اليمن».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ، وكان من خيار الناس، ولي اليمن عشرين سنة، ثم خرج حين خرج منها ومعه سيف ومصحف فقط».

وفي «التقريب»: «مقبول».

=

خلاصة حاله: صدوق. فقد روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، ويقوي حاله قول ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/٧١٠): «وقد صرح كثير من الأئمة بأن كل من استعمله عمر بن عبدالعزيز ثقة». والله أعلم.

الجرح والتعديل (٦/٣٩٧)، ثقات ابن حبان (٧/٢٨٧)، تاريخ دمشق (٤٠/٢٨٧)، تهذيب الكمال (٣٩١١)، الكاشف (٣٧٨٠)، تهذيب التهذيب (٧/١٦٨)، التقريب (٤٥٦٧).

٣- أبوه: محمد بن عطية بن عروة السعدي البَلْقاوي نسبة إلى البلقاء مدينة بالشام. من الثالثة، مات على رأس المئة.

روى عن أبيه.

وعنه ابنه عروة بن محمد.

ذكره بعضهم في الصحابة، والصحيح كما في «تاريخ دمشق» و«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» وغيرها أن الصحبة لأبيه. ولذا قال ابن حجر في «التقريب»: «وهم من زعم أن له صحبة».

وذكره ابن سميع في طبقات الحمصيين في الطبقة الثالثة من التابعين.

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين من «الثقات». وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «ربما خالف على قلة روايته».

وفي «التقريب»: «صدوق».

خلاصة حاله: مجهول. إذ ليس له إلا راوٍ واحد، وهو ابنه عروة.

التاريخ الكبير (١/١٩٧)، الجرح والتعديل (٨/٤٨)، ثقات ابن حبان (٥/٣٥٩)، مشاهير علماء الأمصار (٩٧٤)، تاريخ دمشق (٥٤/٢٢٠)، أسد الغابة (٤٧٥٦)، تهذيب الكمال (٥٤٦٦)، ميزان الاعتدال (٧٩٥٣)، الكاشف (٥٠٥٠)، المغني في الضعفاء (٥٨٢٣)، الإصابة (٨٣٢٧)، تهذيب التهذيب (٩/٣٠٧)، التقريب (٦١٤٠)، لب اللباب (٦٢٥).

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ من أجل أبي وائل القاص، وجهالة محمد بن عطية.

ويشهد له حديث معاوية بن أبي سفيان -الآتي تخريجه- وفيه الغسل مكان الوضوء، لكنه ضعيف جداً، فلا يغني عنه شيئاً. والله أعلم.

أراد أن ذلك يسكن غضبه[١]، وقد ذَكَر السببَ فيه.

وقد روي في غير هذا الحديث: (الاغتسال)[٢] مكان (الوضوء)، فيحمل أمر الاغتسال على الحال التي يكون الغضب فيها أقوى وأغلب[٣]، أو[٤] يحمل على أنه أتم الأمرين.

---

(١) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/٨٣٦): «فإن الوضوء مركب معجون من الماء الحسي، والمطهر المعنوي المؤثر في الظاهر والباطن، وهذا من طب الأنبياء الذي غفل عنه الحكماء». وينظر: «شرح المشكاة» للطيبي (١٠/٣٢٤٨).

(٢) ورد الأمر بالاغتسال في حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/١٣٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/١٦٩) من طريق الزبير بن بكار، نا عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن ياسين، عن عبدالله بن عروة، عن أبي مسلم الخولاني، عن معاوية بن أبي سفيان: أنه خطب الناس وقد حَبَسَ العطاءَ شهرين أو ثلاثة، فقال له أبو مسلم: يا معاوية، إن هذا المال ليس بمالك ولا مال أبيك ولا مال أمك، فأشار معاوية إلى الناس أن امكثوا، ونزل فاغتسل، ثم رجع، فقال: أيها الناس، إن أبا مسلم ذكر أن هذا المال ليس بمالي ولا مال أبي ولا مال أمي، وصدق أبو مسلم، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الغضب من الشيطان، والشيطان من النار، والماء يطفىء النار، فإذا غضب أحدكم فليغتسل» اغدوا على عطاياكم على بركة الله عز وجل.

أقول: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه: ياسين، وهو ابن معاذ الزيات، قال البخاري: «يتكلمون فيه، منكر الحديث». وقال النسائي وأبو داود وابن الجنيد والأزدي: «متروك الحديث». وعن النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه». وقال الخليلي: «ضعيف جداً». وقال ابن معين: «ضعيف ليس حديثه بشيء». وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به».

ينظر: التاريخ الكبير (٨/٤٢٩)، الكنى لمسلم (١٠٠٨)، الجرح والتعديل (٩/٣١٢)، المجروحين (٣/١٤٢)، الكامل لابن عدي (٢٠٩٤)، ميزان الاعتدال (٩٤٥١)، لسان الميزان (٩١٤٨).

(٣) وكذلك قال ابن رسلان، كما في «فيض القدير» (٤/١٨٤٠).

(٤) في النسخ الأخرى: «أم».

٧٨- ومنه حديث أسماء بنت عُمَيْس[١] رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بئس العبد عبد تخيَّل واخْتال»[٢].

---

(١) أسماء بنت عُمَيْس الخثعمية، أسلمت قبل دخول دار الأرقم، وبايعت، ثم هاجرت مع زوجها جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، ولما قتل جعفر تزوجها أبو بكر، ثم تزوجها علي، وولدت لهم، وماتت بعد علي، وهي أخت ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين لأمها رضي الله عن الجميع. ينظر: الاستيعاب (٣٢٣٠)، أسد الغابة (٦٧١٣)، سير أعلام النبلاء (٢/٢٨٢)، الإصابة (١٠٨٠٩).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٠٣ ح٣٩٧٣) وتمامه: «بئس العبدُ عبدٌ تخيَّل واختال ونسي الكبير المتعال، بئس العبدُ عبدٌ تجبَّر واعتدى ونسي الجبار الأعلى، بئس العبدُ عبدٌ سها ولها ونسي المقابر والبلى، بئس العبدُ عبدٌ عتا وطغى ونسي المبتدأ والمنتهى، بئس العبدُ عبدٌ يخْتِل الدنيا بالدين، بئس العبدُ عبدٌ يخْتِل الدين بالشبهات، بئس العبدُ عبدٌ طمع يقوده، بئس العبدُ عبدٌ هوىً يضله، بئس العبدُ عبدٌ رَغَب يُذِلُّه». وقال: «غريب ضعيف».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في أبواب صفة القيامة، باب رقم (١٨) بدون ترجمة (٧/١٥٨ ح٢٤٥٠)، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٢٠٤) عن محمد بن يحيى الأزدي البصري. وقرن معه ابن أبي الدنيا: محمد بن الحسين.

والطبراني في «الكبير» (٢٤/١٥٦ ح٤٠١) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة زيد ابن عطية الخثعمي (١٠/٩١)- عن محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا الحسن بن علي الحلواني.

والحاكم في «المستدرك» في الرقاق (٤/٣١٦) من طريق علي بن سعيد النسوي.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٢٨٧ ح٨١٨١)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (ص٢٢٠) من طريق أبي قلابة.

خمستهم عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عن هاشم بن سعيد الكوفي، عن زيد الخثعمي، عن أسماء بنت عميس، به، واللفظ للترمذي وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بالقوي».

وقال الحاكم: «هذا حديث ليس في إسناده أحد منسوب إلى نوع من الجرح، وإذا كان هكذا فإنه صحيح و لم يخرجاه». وتعقبه الذهبي فقال: «إسناده مظلم».

=

وأخرجه المزي -الموضع السابق- من طريق شاذ بن فياض أبي عبيدة، عن هاشم بن سعيد، به، إلا أنه قال: (عن زيد بن عطية السلمي) مكان (زيد الخثعمي).

دراسة إسناد الترمذي:

١- **محمد بن يحيى** بن عبدالكريم بن نافع الأزدي، أبو عبدالله بن أبي حاتم البصري، نزيل بغداد. المتوفى سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

روى عن عبدالصمد بن عبدالوارث، وحجاج المصيصي، وروح بن عبادة وغيرهم.

وعنه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه وغيرهم.

قال الدارقطني ومسلمة بن القاسم: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفي «التقريب»: «ثقة».

ثقات ابن حبان (١٢١/٩)، تاريخ بغداد (٤١٤/٣)، تهذيب الكمال (٥٦٨٩)، تهذيب التهذيب (٤٥٦/٩)، التقريب (٦٣٨٩).

٢- **عبدالصمد بن عبدالوارث** بن سعيد العنبري مولاهم، التَّنُّوري، أبو سهل البصري. المتوفى سنة ست أو سبع ومئتين.

روى عن هاشم بن سعيد الكوفي، وحماد بن سلمة، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

وعنه محمد بن يحيى الأزدي، والحسن بن علي الحلواني، وعلي بن المديني وغيرهم.

وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي وابن نمير.

وقال الحاكم: «ثقة مأمون».

وقال الإمام أحمد: «لم يكن به بأس».

وقال علي بن المديني: «ثبت في شعبة».

وقال ابن قانع: «ثقة يخطئ».

وقال أبو حاتم: «صدوق صالح الحديث». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفي «التقريب»: «صدوق ثبت في شعبة».

خلاصة حاله: ثقة. فإن أكثر الأئمة على توثيقه وخرج له الشيخان، وأيضاً فإن أبا حاتم معروف بالتشدد، ولذا قال الذهبي في «الكاشف»: «حجة». والله أعلم.

=

معرفة الرجال لابن معين، رواية ابن محرز (١/١٤٥)، من كلام الإمام أحمد، رواية المروذي (٢٢١)، ترتيب ثقات العجلي (١١٠٠)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٣٩٨- تحقيق البستوي)، تهذيب الكمال (٣٤٣١)، سير أعلام النلاء (٥١٦/٩)، الكاشف (٣٣٧٦)، تهذيب التهذيب (٢٩١/٦)، التقريب (٤٠٨٠).

٣- هاشم بن سعيد، أبو إسحاق الكوفي، نزيل البصرة. من الثامنة.

روى عن زيد الخثعمي، وكنانة مولى صفية، ومحمد بن زياد، وهشام بن عروة.

وعنه عبدالصمد بن عبدالوارث، وشاذ بن فياض، ويزيد بن مغلس.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الإمام أحمد: «لا أعرفه».

وقال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال أبو زرعة: «شيخ حدث عن محمد بن زياد بحديثين منكرين».

وقال ابن عدي: «مقدار ما يرويه لا يتابع عليه».

أقول: ويسمى هاشم البَرِيْد (بالباء الموحدة بعدها راء مكسورة ثم مثناة تحتية وزن سَعِيْد)، وهو غير هاشم بن البريد الكوفي ذاك ثقة. قال عباس الدوري: «سألت ابن معين عن هاشم الذي روى عنه شاذ بن فياض البصري؟ فقال: هذا يقال له هاشم البريد، وليس هو هاشم بن البريد، وهو كوفي. قلت ليحيى، وراددته فيه، فقال: هذا رجل آخر، طوباه لو كان هاشم بن البريد».

وذكره علي بن المديني فقال: «كتب عنه عبدالصمد بن عبدالوارث، ليس هو بشيء».

وقال عبدالرحمن بن مهدي: قدم هاشم البريد فحدث بعجائب، وضعفه.

وحاصل القول: أنه ضعيف كما في «التقريب».

تاريخ الدوري عن ابن معين (٦١٤/٢، ٦١٥)، (٤٥٢/٣)، الجرح والتعديل (١٠٤/٩)، ثقات ابن حبان (٥٨٥/٧)، الكامل لابن عدي (٢٠٣٢)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (١٧٦/١-١٧٧)، الإكمال لابن ماكولا (٢٥١/١)، تهذيب الكمال (٦٥٣٨)، ميزان الاعتدال (٩١٩٢)، الكاشف (٥٩٢٩)، توضيح المشتبه (٢٣٠/٩)، تهذيب التهذيب (١٧/١١)، التقريب (٧٢٥٤).

٤- زيد بن عطية الخَثْعَمي، ويقال: السُّلَمي. من الثالثة.

أقول: في الأسانيد التي وقفت عليها لحديثه هذا الفرد -كما ذكر الذهبي- سُمِّي: زيد الخثعمي.

=

وفي «مستدرك الحاكم»: زيد بن عبدالله الخثعمي. وفي رواية شاذ بن فياض: زيد بن عطية السلمي.

قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة هاشم بن سعيد: «زيد بن عطية لا يعرف إلا في هذا الحديث». يعني حديث أسماء بنت عميس.

وقال في «الكاشف»: «لا يصح».

وقال ابن حجر: «مجهول». وهو كذلك.

تهذيب الكمال (٢١١٨)، الكاشف (١٧٤٧)، ذيل ميزان الاعتدال (٤١١)، تهذيب التهذيب (٣٦١/٣)، التقريب (٢١٤٧).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ من أجل:

- هاشم بن سعيد، ضعيف.
- وزيد الخثعمي، مجهول.

وتقدم قول الترمذي: «غريب وليس إسناده بالقوي». وقول البغوي: «غريب ضعيف». وقول الذهبي: «إسناده مظلم». وفي «الميزان» في ترجمة هاشم بن سعيد: اعتبر هذا الحديث من مناكير هاشم ثم ساق الحديث وقال: «هذا غريب جداً، وزيد بن عطية لا يعرف إلا في هذا الحديث».

أقول: ويشهد له حديث نعيم بن هَمَّار، بنحوه، لكنه لا يغني شيئاً لضعفه الشديد.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٠ ح٩)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة طلحة بن زيد (٤/ ١١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨١٨٢)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة عبدالله بن محمد بن مسلم (٣/ ٧٩٢) من طرق عن يحيى بن زياد الرقي فهير، عن طلحة بن زيد، عن ثور بن يزيد، عن زيد بن شريح، عن نعيم، به.

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث يعرف بأسماء بنت عميس عن النبي ﷺ، ومن هذا الطريق لم يروه إلا طلحة بن زيد».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الزهد، باب منه في المواعظ (١٠/ ٤٠٤ ح١٧٧٢٥) وقال: «رواه الطبراني وفيه طلحة بن زيد الرقي وهو ضعيف».

أقول: بل الحديث ضعيف جداً إن لم نقل إنه موضوع؛ فإن طلحة بن زيد القرشي الرَّقّي قال بعضهم: «كان يضع الحديث». وفي «التقريب»: «متروك، قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع».

=

تَخَيَّل: أي تخيل له أنه خير من غيره[١].

واخْتال: أي تكبر[٢].

«يخْتِل الدنيا بالدين» أي يراودها ويطلبها، شبهه في مَخْرَقته[٣] بالصائد يختل الصيد، والأصل فيه الخداع[٤].

والمعنى: أنه يطلب الدنيا بعمل الآخرة[٥].

وفيه: «يخْتِل الدين بالشبهات» أي جعل إتيان الشبهات أساس دينه[٦]، حتى كأنه يصطاده[٧]

ينظر: المجروحين (٣٨٣/١)، الكامل لابن عدي (٩٥٥)، تهذيب الكمال (٢٩٦٨)، ميزان الاعتدال (٤٠٠٥)، تهذيب التهذيب (١٥/٥)، التقريب (٣٠٢٠).

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «هذا حديث منكر، وطلحة ضعيف الحديث، ويزيد لم يدرك نعيم بن همار». علل الحديث (١١٥/٢).

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة خيل (٨٩/٢): هو تفعل وافتعل منه. وينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١١/ب)، مرقاة المفاتيح (٨٣٨/٨)، فيض القدير (٢٦١٠/٥).

(٢) ينظر: الصحاح مادة خيل (١٦٩١/٤)، ترتيب اللسان (١٣٠٥/٣).

(٣) في (أ): «المحترقة» أو نحوها، والمثبت هو الذي ظهر لي من سائر النسخ.

والمعنى: أي (في كذبه وخداعه). كأنه مأخوذ من خَرَق الكذبَ وتَخَرَّقه وخَرَّقه بمعنى اختلقه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ﴾ [الأنعام:١٠٠].

وفي «الصحاح»: «التخرُّق: لغة في التخلُّق من الكذب».

وفي مادة (مخرق) من «ترتيب اللسان» قال: «المُمَخْرَق: المُمَوَّه، وهي المَخْرَقة». والله أعلم.

ينظر: الصحاح مادة خرق (١٤٦٧/٣)، ترتيب اللسان مادة خرق (١١٤٢/٢) ومادة مخرق (٤١٥٣/٧)، القاموس مادة خرق (٣٠٥/٣-٣٠٧).

(٤) يقال: خَتَله يخْتِله ويخْتُله ختْلاً وختَلاناً وخاتَلَه: خدعه عن غفلة. وختل الذئبُ الصيدَ: إذا تخفى له. ينظر: ترتيب اللسان مادة ختل (١١٠٠/٢)، القاموس (٥٠١/٣)

(٥) ينظر: النهاية مادة ختل (١٠/٢)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١١/ب)، فيض القدير (٢٦١١/٥).

(٦) في (أ): «أساساً في دينه».

(٧) في (س): «يصطاد».

بها[١]. ويحتمل أنه قد كان: «يَخْبِل الدين بالشبهات» بالباء المنقوطة بواحدة، من الخبال: وهو الفساد[٢]، أي يفسد دينه بالشبهات، فصُحِّف.

وفيه: «رَغَبٌ[٣] يُذِلُّه» الرواية عندي بفتح الغين، أي تذله الرغبة في الدنيا[٤].

ومن الناس[٥] من يقول: (رُغْب) بضم الراء وسكون الغين[٦]، وهو الشَّرَه، يقال: «الرُّغْب[٧] شؤم»[٨]، ولعل الأصل فيه (السَّعَة)، يقال: جوف رَغِيْب: أي واسع، فكنى به عن الحرص والشره.

---

(١) قال المناوي في «فيض القدير» (٢٦١١/٥): «بالشبهات: التي هي محل تعارض الأدلة واختلاف العلماء أو المكروه، والمراد أنه يتشبث بالشبهات ويأول المحرمات».

(٢) ينظر: ترتيب اللسان مادة خبل (١٠٩٦/٢)، مختار الصحاح (ص٧١)، المصباح المنير (١٦٣/١).

(٣) في الأصل و(أ): «رغبة»، والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق لنص الحديث في «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٤) (الرَّغَب) هنا مصدر رَغِبَ يَرْغَبُ كطرب ورَغْبَة أيضاً، إذا حرص على الشيء وطمع فيه. ينظر: ترتيب اللسان مادة رغب (١٦٧٩/٣)، مختار الصحاح (ص١٠٥).

(٥) ممن اختار هذا الوجه أو اقتصر عليه: البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١١/ب)، وابن الملك -كما في «مرقاة المفاتيح» (٨٤٠/٨)-. وزاد بعضهم أوجهاً أخرى: وينظر -سوى ما تقدم-: مشارق الأنوار (٣٦٩/١)، تحفة الأحوذي (١٨٨/٧)، فيض القدير (٢٦١١/٥).

(٦) (الرُّغْب) مصدر رَغُبَ بضم الغين رُغْباً ورُغُباً فهو رغيب. ينظر: العين باب الغين والراء والباء معهما (٤١٣/٤)، الصحاح مادة رغب (١٣٧/١)، ترتيب اللسان (١٦٧٩/٣).

(٧) من قوله: «بضم الراء» إلى هنا مكرر في (س).

(٨) رُوي هذا حديثاً عن النبي ﷺ وقد وجدته من عدة طرق:

١- من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص٤١٣ ح١٣٩٦) قال: حدثنا مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيري، حدثنا أبي. (ح) وحدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيدالله المدني، قالا: حدثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن إسماعيل بن رافع، عن محمد بن يحيى بن حبان،

=

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «استعيذوا بالله من الرُّغْب، فإن الرُّغْب شؤم».

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه: إسماعيل بن رافع، ضعفه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما. وقال النسائي والدارقطني وابن خراش وابن الجنيد: «متروك». ومال إلى قولهم الذهبي. وقال ابن حجر: «ضعيف الحفظ». ينظر: الجرح والتعديل (٢/١٦٨)، تهذيب الكمال (٤٤٢)، ميزان الاعتدال (٨٧٣)، ديوان الضعفاء (٣٩٨)، الكاشف (٣٧٢)، تهذيب التهذيب (١/٢٥٨)، التقريب (٤٤٢).

٢- من حديث عائشة رضي الله عنها.

ذكره أبو عبيد البكري في «فصل المقال» (١/٤٠٩) عند شرحه لقول أبي عبيد القاسم بن سلام: «ومن أمثالهم في ذم الشره قولهم: الرغب شؤم». قال البكري: هذا من حديث النبي ﷺ: روى أبو الرِّجَال، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى غلاماً نوبياً، فألقى بين يديه تمراً، فأكثر الأكل، فقال: «الرغب شؤم» ورده.اهـ.

أقول: وقفت عليه بلفظ: «كثرة الأكل شؤم». أخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة إبراهيم ابن هراسة (١/٢٤٤) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٣١ ح٥٦٦١)-، وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٢٨٢) من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن يعقوب بن محمد بن طَحْلاء، عن أبي الرجال، به.

قال ابن عدي: «وأبو إسحاق الشيباني هذا هو إبراهيم بن هراسة».

أقول: وإبراهيم هذا رماه أبو عبيد وابن معين بالكذب. وقال أبو داود: «كان يضع الحديث». وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي وغيرهم: «متروك الحديث». ينظر: التاريخ الكبير (١/٣٣٣)، الكنى لمسلم (٣١)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٢٦-تحقيق البستوي)، ضعفاء العقيلي (٧١)، الجرح والتعديل (٢/١٤٣)، ميزان الاعتدال (٢٤٢)، لسان الميزان (٣٧٦).

٣- ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة عبيد بن سلمان مولى مسلم بن هلال (٥/٤٤٩) و(٦/٧) فقال: وقال يعقوب بن محمد بن طَحْلاء: حدثني عبيد بن سلمان، حضرت يعقوب بن عبدالله بن الأشج، قال: بلغني أن النبي ﷺ قال: «الرغب شؤم».اهـ.

وهذا إسناد ظاهر الإنقطاع؛ فهو معلق في أوله معضل في آخره.

والحاصل: أن هذا القول لا تثبت نسبته للنبي ﷺ -حسب علمي-. والله أعلم.

=

والحديث فيه كلام؛ رواه الترمذي[1] بإسناد له عن هاشم بن سعيد الكوفي[2]، وقد ذكره[3] ابن أبي عدي[4] في «كتابه» وقال[5]: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[6]، وقد ذكر الترمذي بعد الحديث: أن إسناده ليس بالقوي[7].

وقد ذكره بعضهم في الأمثال غير منسوب لقائل معين، كما تقدم عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وينظر كذلك: جمهرة الأمثال للعسكري (١/٤٧٢، ٤٨٦)، مجمع الأمثال (١/٣٠٣)، المستقصى (١/٣٢٣).

(١) في «سننه» وتقدم العزو إليه عند تخريج الحديث.

(٢) تقدم التعريف به ودراسة حاله عند دراسة الإسناد.

(٣) في (س): «ذكر».

(٤) هو (ابن عدي) وليس (ابن أبي عدي) واسمه: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني، أبو أحمد. الحافظ المشهور، صاحب كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» الذي أشار إليه المؤلف، وهو من أجلِّ ما أُلِّف في بابه، قال حمزة السهمي: «كان حافظاً متقناً لم يكن في زمانه مثله». وقال: «سألت الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء، فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: بلى، قال: فيه كفاية لا يزاد عليه».اهـ. توفي -رحمه الله- سنة خمس وستين وثلاث مئة.

ينظر: تاريخ جرجان (ص٢٢٥)، تذكرة الحفاظ (٣/٩٤٠)، سير أعلام النبلاء (١٦/١٥٤)، طبقات الشافعية (٣/٣١٥).

(٥) في (س): «قال».

(٦) موضع ترجمته في «الكامل» تقدمت، ولفظه: «مقدار ما يرويه لا يتابع عليه».

(٧) تقدم أن الحديث ضعيف، بسبب ضعف هاشم هذا، وجهالة شيخه: زيد الخثعمي.

ومن باب الظلم

من الصحاح:

٧٩- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبيﷺ لمّا مرَّ بالحِجْر، قال: «لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا أنفسهم...» الحديث[١].

الحِجْر: منازل ثمود[٢]. وذلك في مسيره إلى تبوك[٣].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٠٥ ح٣٩٧٧) وتمامه: «... إلا أن تكونوا باكين، أن يصيبكم مثلُ ما أصابهم، ثم قنَّع رأسه وأسرع السير، حتى اجتاز الوادي».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الصلاة، باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب (ص٩٣ ح٤٣٣)، وفي أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف:٧٣، هود:٦١] (ص٦٨٣ ح٣٣٨٠، ٣٣٨١)، وفي المغازي، باب نزول النبيﷺ الحجر (ص٩١٣ ح٤٤١٩، ٤٤٢٠)، وفي التفسير في تفسير سورة الحجر، باب قوله: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٨٠﴾﴾ (ص٩٨٤ ح٤٧٠٢).

ومسلم في الزهد والرقائق، باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم... (٤/٢٢٨٥ ح٢٩٨٠).

(٢) الحِجْر (بكسر المهملة وسكون الجيم): منازل ثمود قوم نبي الله صالح عليه السلام، وكانوا عرباً من العاربة؛ لأنه لسانهم الذي جبلوا عليه، وتقع منازلهم بين الشام والحجاز، وتبعد عن المدينة بمسافة (٣٤٥) كيلاً باتجاه طريق تبوك، وعن العلا قرابة (١٥) كيلاً شمالاً.

ينظر: تاريخ الطبري (١/١٢٦)، معجم ما استعجم (١/٤٢٦)، معجم البلدان (٢/٢٢١)، تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٣٦)، البداية والنهاية (١/٣٠٤)، فتح الباري (٦/٤٣٦)، معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري (ص١٦٥).

(٣) لغزو الروم، وكان ذلك في سنة تسع من الهجرة، وهي آخر غزوة غزاهاﷺ بنفسه. ينظر: سيرة ابن هشام (٥/١٩٥)، الدرر (ص٢٣٨).

خشي على أصحابه أن يجتازوا على تلك الديار، ساهين غير متعظين بما أصاب أهل تلك الديار، وقد أمرهم الله بالانتباه والاعتبار في مثل(١) تلك المواطن(٢).

وفيه: «قَنَّع(٣) رأسه» يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه أخذ قِناعاً على رأسه شِبْه الطَّيْلَسان(٤) -وهو الأظهر(٥)-.

---

(١) «مثل» ليست في الأصل وأثبتها من بقية النسخ، وإثباتها أولى.

والمؤلف يشير إلى مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الروم: ٤٢] وغيرها من الآيات.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٦٣٢/١): «وجه هذه الخشية أن البكاء يبعثه على التفكر والاعتبار، فكأنه أمرهم بالتفكر في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع تمكينه لهم في الأرض وإمهالهم مدة طويلة، ثم إيقاع نقمته بهم وشدة عذابه، وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك. والتفكر أيضاً في مقابلة أولئك نعمةَ الله بالكفر وإهمالهم إعمال عقولهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له، فمن مرَّ عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتباراً بأحوالهم، فقد شابههم في الإهمال، ودل على قساوة قلبه وعدم خشوعه، فلا يأمن أن يجرَّه ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم فيصيبه ما أصابهم. قال: وبهذا يندفع اعتراض من قال: كيف يصيب عذاب الظالمين من ليس بظالم؟ لأنه بهذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالماً فيعذب بظلمه».اهـ.

وينظر: أعلام الحديث للخطابي (٣٩٤/١)، المفهم (٣٥٤/٧)، الكواكب الدراري (٩٤/٤)، إرشاد الساري (٤٣٤/١)، مرقاة المفاتيح (٨٤٨/٨).

(٣) في الأصل: «مقنع» والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لنص الحديث في «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٤) نوع من الأكسية أسود اللون، مدور، وهو من لباس العجم، وجمعه: طَيالِسة. ينظر: المغرب مادة طلس (٢٣/٢)، المصباح المنير (٣٧٥/٢)، القاموس (٣٥٦/٢).

(٥) يؤيده رواية البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٣٨٠): «ثم تقنَّع بردائه وهو على الرحل».

والآخر[١]: أن يكون مبالغة من الإقناع[٢]؛ أي: أطرق، فلم يلتفت يميناً ولا شمالاً، كيلا يقع بصره عليها؛ وقد حلّت بأهلها المَثُلات[٣] وهم فيها، فصارت مُعْلِمة بمقت الله وغضبه.

وفي الحديث: أنه نهاهم أن يشربوا ماءها، وكانوا قد خَمَروا به عجينهم[٤]، فأمرهم أن يُعلفوها دوابهم، ولم يرخص لهم في الأكل منها[٥].

---

(١) «والآخر» ساقطة من (س).

(٢) الإقناع في اللغة: رفع الرأس والنظر في ذل وخشوع، وأقنع فلان رأسه وعنقه: رفعه وشخص ببصره نحو الشيء لا يصرفه عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣]. ينظر: الصحاح مادة قنع (١٢٧٤/٣)، ترتيب اللسان (٣٧٥٤/٦).

أقول: وهذا المعنى لا يتفق مع مراد المؤلف، لكن ذكر بعض المفسرين وجهاً في الآية السابقة؛ وهو أن إقناع الرأس يعني نكسه، يقال: أقنع: إذا طأطأ ذلة وخضوعاً. قال المبرد: «والقول الأول أعرف في اللغة». ينظر: زاد المسير (٣٧١/٤)، فتح القدير (١١٥/٣).

(٣) جمع مَثُلَة بفتح الميم وضم الثاء، وهي العقوبة. الصحاح مادة مثل (١٨١٦/٥).

(٤) في (أ): «عجينتهم».

(٥) متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣، هود: ٦١] (ص٦٨٢ ح ٣٣٧٨، ٣٣٧٩)، ومسلم -الموضع السابق- (٢٩٨١).

٨٠- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فإن فَنِيَت حسناته قبل أن يُقضَى ما عليه أُخِذ من خطاياهم فطرح عليه، ثم طرح في النار»[١].

فإن قيل: كيف التوفيق بين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[٢]، وبين هذا الحديث؟

قلنا: تأويل هذا الحديث عندنا أن نقول: إذا لم يكن له حسنة يُقتَص بها ما عليه من المظالم؛ أُخِذ بمظْلَمَة[٣] صاحبه فطُرِح في النار، وغُفِر لصاحبه خطاياه لكونه مظلوماً، فيصير كأنه أُخِذ من المظلوم ما عليه من الوِزْر وطُرِح على الظالم[٤].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٠٥ ح٣٩٧٩) ولفظه بتمامه: أن النبي ﷺ قال: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته...» الحديث.

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٤/١٩٩٧ ح٢٥٨١).

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٦٤)، والإسراء: الآية (١٥)، وفاطر: الآية (١٨)، والزمر: الآية (٧).

(٣) في (س): «من مظلمة». والمعنى أنه جوزي وعوقب بسبب ظلمه لصاحبه.

(٤) وقريب من كلام المؤلف ما قاله القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٨/٥٠).

لكن لا حاجة لهذا؛ بل الجواب كما قال المازري في «المعلم»، قال: «زعم بعض المبتدعة أن هذا الحديث معارِض لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ وهذا الاعتراض غلط وجهالة بينة؛ لأنه إنما عوقب بفعله ووزره وظلمه، فتوجهت عليه حقوق لغرمائه، فدفعت إليهم من حسناته، فلما فرغت وبقيت بقية؛ قوبلت على حسب ما اقتضته حكمة الله تعالى في خلقه وعدله في عباده، فأُخِذ قدرها من سيئات خصومه فوضعت عليه، فعوقب به في النار، فحقيقة العقوبة إنما هي بسبب ظلمه، ولم يعاقب بغير جناية وظلم منه».

=

٨١- ومنه قول[1] أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «لَتُؤَدَّنَّ الحقوقُ إلى أهلها...» الحديث[2].

(لَتُؤَدَّنَّ): على بناء المجهول. و(الحقوق): مرفوع. هذه هي الرواية المعتد بها.

وزعم[3] بعضهم ضم الدال، ونصب الحقوق، والفعل مسند إلى الجماعة الذين خوطبوا به. والصحيح ما قدمناه[4].

(الجَلْحَاء[5]): التي لا قرن لها، يقال: بقر جُلْح[6].

ونقل قوله هذا مقراً له: النووي والطيبي وابن حجر وغيرهم. ينظر: المنهاج للنووي (٣٧٢/١٦)، شرح المشكاة للطيبي (٣٢٥٥/١٠)، فتح الباري (١٢٢/٥)، مرقاة المفاتيح (٨٥١/٨)، فيض القدير (٣٣٨٧/٧)، تحفة الأحوذي (١٤٨/٧).

(١) «ومنه قول» مكانها في (س) و(ب): «ومن الحسان حديث» وهو خطأ؛ لأن هذا الحديث من قسم الصحاح، وحق هذه الجملة أن تتأخر إلى الحديث الآتي فهو بداية أحاديث الحسان، لكنها لم تذكر هناك في جميع النسخ -كما سيأتي-، وهذا يدل على أن الخطأ من المؤلف، أُصلِح في بعض النسخ.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٠٦/٣ ح٣٩٨٠) ولفظه: «لَتُؤَدَّنَّ الحقوقُ إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجَلْحاء من الشاة القرناء».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الموضع السابق (٢٥٨٢).

(٣) في (س) و(ب): «ويزعم».

(٤) يراجع: «مرقاة المفاتيح» (٨٥١/٨).

(٥) في (أ): «والجلحاء».

(٦) ينظر: الصحاح مادة جلح (٣٥٩/١)، إكمال المعلم (٥١/٨)، النهاية (٢٧٥/١)، ترتيب لسان العرب (٦٥١/٢)، المصباح المنير (١٠٤/١).

٨٢- ومنه[١] قوله ﷺ في حديث حذيفة رضي الله عنه: «لا تكونوا إمَّعَة»[٢].

---

(١) هذا الحديث من قسم الحسان، فكان الصواب أن يسبق بقوله: «ومن الحسان» لكنه جاء هكذا دون تمييز في الأصل و(أ). وأما في (س) و(ب) فإن كلمة «ومن الحسان» تقدمت خطأً قبل الحديث السابق كما سبق التنبيه عليه.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٠٦/٣ ح٣٩٨١) ولفظه: «لا تكونوا إمعة، تقولون: إن أحسن الناس أحسنا وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطّنوا أنفسكم؛ إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساؤوا فلا تظلموا».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في الإحسان والعفو (٢١٥/٦ ح٢٠٠٨) حدثنا أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد، حدثنا محمد بن فضيل، عن الوليد بن عبدالله بن جميح، عن أبي الطفيل، عن حذيفة، به. وقال: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

دراسة إسناده:

١- أبو هشام الرفاعي. ضعيف. تقدمت ترجمته (ص٤٤٠).

٢- محمد بن فُضَيْل بن غَزْوان الضبي مولاهم، أبو عبدالرحمن الكوفي. المتوفى سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة.

روى عن الوليد بن عبدالله بن جُمَيع، وحصين بن عبالرحمن السلمي، وسليمان الأعمش وغيرهم.

وعنه أبو هشام الرفاعي، وإسحاق بن راهويه، وزهير بن حرب وغيرهم.

خرج له الشيخان في «صحيحيهما».

وقال علي بن المديني: «كان ثقة ثبتاً في الحديث، وما أقل سقط حديثه».

وقال الدارقطني: «كان ثبتاً في الحديث، إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان».

وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً كثير الحديث متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به».

وقال ابن معين: «ثقة».

وقال العجلي ويعقوب بن سفيان: «ثقة شيعي».

وقال الإمام أحمد: «كان يتشيع، وكان حسن الحديث».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

=

وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

أقول: والكلام فيه يتجه في الغالب إلى مذهبه، فبالإضافة إلى ما سبق؛ قال أبو داود: «كان شيعياً محترقاً». وقال ابن حبان: «كان يغلو في التشيع». وقال الجوزجاني: «زائغ عن الحق».

وفي «الضعفاء» للعقيلي أن أباه فضيل ضربه ليلة إلى الصباح ليترحم على عثمان فأبى عليه!

وفي مقابل هذا: جاء عنه ما يدفع هذا الغلو في الرفض. فقد ذكر ابن محرزقال: سمعت ابن معين يقول: سمعت محمد بن فضيل وأنا عنده، قال له رجل: إن مروان الفزاري يزعم أن أباك أرادك ليلة أن تستغفر لعثمان، فلم تفعل، فسمعته يقول: لا والله، ما علم الله هذا مني قط، وما ذكرت عثمان قط إلا بخير.اهـ.

وقال أبو هشام الرفاعي: سمعته يقول: رحم الله عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه... إلى آخر كلامه، والذي فيه أيضاً أنه رأى عليه آثار أهل السنة.

فالذي يظهر بالنسبة لمذهبه كما قال الذهبي: «كان متوالياً فقط».

وقال أيضاً معقباً على كلام أبي داود -وقد أورده بلفظ: كان شيعياً مُتَحَرِّقاً، بتقديم التاء- قال: «تحرقه على من حارب أو نازع الأمر علياً رضي الله عنه، وهو معظم للشيخين رضي الله عنهما».

وقال ابن حجر: «رُمي بالتشيع». وأورد في «هدي الساري» كلام أبي هشام في معرض الدفاع عنه.

خلاصة حاله: «ثقة رُمي بالتشيع». ولعل الذين تكلموا فيه أو توقفوا؛ إنما فعلوا ذلك من أجل المذهب كما أشار الحافظ في «هدي الساري». والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٢٧٠٣)، معرفة الرجال لابن معين، رواية ابن محرز (٧٩٢)، أحوال الرجال (٦٥)، سؤالات الآجري لأبي داود (٩٦)، الجرح والتعديل (٥٧/٨)، ضعفاء العقيلي (١٦٧٨)، ثقات ابن شاهين (١٢٠٢)، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٠٥)، التعديل والتجريح للباجي (٦٧٤/٢)، تهذيب الكمال (٥٥٤٨)، سير أعلام النبلاء (١٧٣/٩)، تذكرة الحفاظ (٣١٥/١)، من تكلم فيه وهو موثق (٣١١)، ميزان الاعتدال (٨٠٦٨)، الكاشف (٥١١٥)، المغني في الضعفاء (٥٩٠٧)، تهذيب التهذيب (٣٥٩/٩)، هدي الساري (ص٤٦٤، ٤٨٤)، التقريب (٦٢٢٧).

٣- الوليد بن عبدالله بن جُمَيْع الزهري، المكي، نزيل الكوفة وقد ينسب إلى جده. من الخامسة كما في «التقريب».

=

روى عن أبي الطفيل، وإبراهيم النخعي، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم.

وعنه محمد بن فضيل، وحماد بن أسامة، وأبو أحمد الزبيري وغيرهم.

قال ابن سعد وابن معين والعجلي: «ثقة».

وقال أحمد وأبو داود وأبو زرعة: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى بن سعيد لا يحدثنا عنه، فلما كان قبل موته بقليل حدثنا عنه».

وقال البزار: «احتملوا حديثه، وكان فيه تشيع».

وذكره ابن حبان في «الثقات». لكنه عاد فذكره في «المجروحين» وقال: «كان ممن ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به».

وقال العقيلي: «في حديثه اضطراب».

وقال الحاكم: «لو لم يخرج له مسلم لكان أولى».

وفي «التقريب»: «صدوق يهم، ورمي بالتشيع».

خلاصة حاله: صدوق. فقد وثقه جماعة من الأئمة، وتكلم فيه آخرون، وترك بعضهم التحديث عنه، وكان لذلك الأثر في إنزاله من الثقة الى الصدوق، وبهذا تجتمع الأقوال. والله أعلم.

سؤالات أبي داود لأحمد (٣٧٨)، ضعفاء العقيلي (١٩١٨)، الجرح والتعديل (٨/٩)، ثقات ابن حبان (٤٩٢/٥)، المجروحين (٧٨/٣)، الكامل لابن عدي (١٩٩٧)، الجمع لابن القيسراني (٥٣٩/٢)، تهذيب الكمال (٦٧١٣)، ميزان الاعتدال (٩٣٧٠)، المغني في الضعفاء (٦٨٤٨)، الكاشف (٦٠٧٢)، من تكلم فيه وهو موثق (٣٦١)، تهذيب التهذيب (١٢٢/١١)، التقريب (٧٤٣٢).

٤- أبو الطفيل: عامر بن واثلة بن عبدالله بن عمرو بن جحش الليثي، ولد عام أحد، وأدرك ثمان سنين من حياة النبي ﷺ، ورأى النبي ﷺ وهو في حجة الوداع، وهو يستلم الركن بمِحْجنه، ثم يقبل المحجن. قال الذهبي: «وبه ختم الصحابة في الدنيا، مات سنة عشرومئة على الصحيح». وبهذا جزم الحافظ في «التقريب».

وقال السخاوي: «هو آخر الصحابة موتاً على الإطلاق وبلا خلاف».

الكنى لمسلم (١٧٣٨)، الاستيعاب (٣٠٥٤)، تاريخ بغداد (١٩٨/١)، تهذيب الكمال (٣٠٦٤)، سير أعلام النبلاء (٤٦٧/٣)، الكاشف وحاشيته لسبط ابن العجمي (٢٥٤٨)، تهذيب

=

يقال: رجل إمَّع وإمَّعَة؛ للذي[1] يكون لضعف رأيه مع كل أحد[2]، ولا يُستعمل ذلك في النساء؛ فلا يقال: امرأة إمَّعَة[3]. هذا قول أهل اللغة.

وأما معناه ههنا: فإنه جعل الإمَّعَة من يكون مع ما[4] يوافق هواه ويلائم إرْب[5] نفسه[6].

التهذيب (٧١/٥)، التقريب (٣١١١)، الإصابة (١٠١٦٦)، الغاية في شرح الهداية للسخاوي (٣٨٨/١)، فتح المغيث له (١١٣/٣).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند من أجل أبي هشام الرفاعي. والله أعلم.

(١) في الأصل و(ب) و(أ): «الذي» والمثبت من (س) وهو كذلك في «الصحاح» -والمؤلف قد نقل عنه كما يأتي-، و«التعليق الصبيح» (٣٢٥/٥) حيث نقل عن المؤلف.

(٢) في الأصل: «واحد»، والمثبت من بقية النسخ.

(٣) هذا الكلام نقله المؤلف مع بعض التصرف اليسير من «الصحاح» مادة أمع (١١٨٣/٣). وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٩٠/٢)، الفائق (٥٧/١)، ترتيب اللسان (١٣١/١).

(٤) «ما» ليست في (س).

(٥) بكسر الهمزة وسكون الراء، ويجوز فتحهما، والمعنى: حاجة نفسه. ينظر: ترتيب اللسان مادة أرب (٥٤/١).

(٦) وقيل المراد هنا: الذي يقول: أنا أكون مع الناس كما يكونون معي، إن خيراً فخير وإن شراً فشر. قال القاري: «وهذا المعنى هو المتعين، كما يدل عليه قوله: يقولون». مرقاة المفاتيح (٨٥٤/٨).

أقول: والذي يظهر أن معنى الحديث موافق لما ذكره أهل اللغة في معنى الإمعة؛ لأن الإمعة في الحديث: هو الذي يقلد الناس في إحسانهم وإساءتهم دون أن يكون له رأي يرجع إليه. هذا هو ما يدل عليه ظاهر الحديث، و لم يقيده بشيء لا بموافقة هواه ولا بنصرتهم له. والله أعلم.

ومن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من الصحاح:

٨٣- قوله ﷺ في حديث أسامة[١] رضي الله عنه: «فتَنْدَلِقُ أقْتابُه في النار»[٢].

تَنْدَلِق: أي تخرج خروجاً سريعاً. والانْدِلاق: التَّقدُّم. يقال: اندلق السيف إذا خرج من غمده من غير سَلّ[٣].

والأقْتاب: الأمعاء، واحدها قِتْب بالكسر[٤]. /وقال أبو عبيدة[٥]: .... [٢٠٠/ب]

---

(١) مكان اسم الصحابي بياض في (س) و(ب).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٠٨/٣ ح٣٩٨٥) ولفظه: «يُجاء بالرجل يوم القيامة فيُلقى في النار فتندلقُ أقْتابُه في النار، فيطحن فيها كطحن الحمار برَحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون: أي فلان، ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه وأنهاكم عن المنكر وآتيه».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في بدئ الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة (ص٦٦٧ ح٣٢٦٧)، وفي الفتن، باب الفتن التي تموج كموج البحر (ص١٤٩٠ ح٧٠٩٨).

ومسلم في الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله... (٢٢٩٠/٤ ح٢٩٨٩).

(٣) ينظر: الصحاح مادة دلق (١٤٧٦/٤)، معجم مقاييس اللغة (٢٩٧/٢)، ترتيب اللسان (١٤١١/٣).

(٤) هذا قول الكسائي. وقال الأصمعي: «واحدها قِتْبَة بالهاء، وتصغيرها قُتَيبة، وبها سمي الرجل قتيبة».

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢٢٦/١)، الصحاح مادة قتب (١٩٨/١)، النهاية (١٠/٤).

(٥) هو مَعْمَر بن المُثَنَّى التيمي مولاهم، البصري، الأخباري النحوي العلامة، صاحب المصنفات الكثيرة التي قاربت مئتي مصنف، ذكره علي بن المديني فأحسن ذكره وصحح روايته وقال: «كان لا يحكي عن العرب إلا الشيء الصحيح». وكان أبو عبيد القاسم بن سلام يوثقه ويكثر الرواية عنه، كما نقل عنه البخاري في «صحيحه»، وأثنى عليه غير واحد من أهل العلم.

ومع هذا فقد ذكر ابن قتيبة وغيره أنه كان يرى رأي الخوارج، وكان كثير اللحن في حديثه وربما لم يقم البيت إذا أنشده، ويخطئ إذا قرأ القرآن نظراً وغيرها من المثالب المستغربة، وربما فحشت

=

«القتْب: ما تَحَوَّى[1] من البطن، وهي الحوايا. وأما الأمعاء[2] فهي الأقْصاب[3]»[4].

أيضاً، ولذا ختم الذهبي ترجمته في «السير» بقوله: «قد كان هذا المرء من بحور العلم، ومع ذلك فلم يكن بالماهر بكتاب الله ولا العارف بسنة رسول الله ﷺ ولا البصير بالفقه واختلاف أئمة الاجتهاد...» عفا الله عنا وعنه. توفي سنة ثمان -أو تسع أو عشر أو إحدى عشرة- ومئتين، وقد قارب المئة.

ينظر: تاريخ بغداد (٢٥٢/١٣)، وفيات الأعيان (٢٣٥/٥)، سير أعلام النبلاء (٤٤٥/٩)، ميزان الاعتدال (٨٦٩٦)، البلغة (ص٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٢٢١/١٠)، بغية الوعاة (٢٩٤/٢).

(١) يعني: تجمَّع واستدار. الصحاح مادة حوا (٢٣٢٢/٦)، ترتيب اللسان (١٠٦٣/٢).

(٢) في (س): «والأمعاء» مكان «وأما الأمعاء».

(٣) جمع قُصْب، بضم القاف. الصحاح مادة قصب (٢٠٢/١).

(٤) نقل قولَ أبي عبيدة: أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٢٢٦/١)، والجوهري في «الصحاح» مادة قتب (١٩٨/١)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥٣٨/٨) وغيرهم.

ومن الحسان(١):

٨٤- قوله ﷺ في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «ولا غَدْر أكبرُ من غَدْر أمير العامَّة»(٢).

---

(١) في الأصل و(أ): «ومنه» مكان: «ومن الحسان» والمثبت من (س) و(ب) وهو الصواب.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤١١ ح٣٩٩١) ولفظه تاماً: عن أبي سعيد الخدري قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً بعد العصر فلم يدع شيئاً يكون إلى قيام الساعة إلا ذكره، حفظه من حفظه ونسيه من نسيه، وكان فيما قال: «إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء». وذكر: «أن لكل غادرٍ لواءً يوم القيامة بقدر غدرته في الدنيا، ولا غدر أكبر من غدر أمير العامة، يغرز لواؤه عند استه» قال: «ولا تمنعن أحداً منكم هيبةُ الناس أن يقول بحق إذا علمه» -وفي رواية: إن رأى منكراً أن يغيره-. فبكى أبو سعيد وقال: قد رأيناه، فمنعتنا هيبة الناس أن نتكلم فيه، ثم قال: «ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى؛ فمنهم: من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت مؤمناً، ومنهم: من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت كافراً، ومنهم: من يولد مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموت كافراً، ومنهم: من يولد كافراً ويحيا كافراً ويموت مؤمناً». قال: وذكر الغضب: «فمنهم: من يكون سريع الغضب سريع الفيء فإحداهما بالأخرى، ومنهم: من يكون بطيء الغضب بطيء الفيء فإحداهما بالأخرى، وخياركم من يكون بطيء الغضب سريع الفيء، وشراركم من يكون سريع الغضب بطيء الفيء». وقال: «اتقوا الغضب فإنه جمرة على قلب ابن آدم، ألا ترون إلى انتفاخ أوداجه وحمرة عينيه، فمن أحس بشيء من ذلك فليضطجع وليتلبد بالأرض». قال: وذكر الدَّين فقال: «منكم: من يكون حسن القضاء وإذا كان له أفحش في الطلب فإحداهما بالأخرى، ومنكم: من يكون سيئ القضاء وإن كان له أجمل في الطلب فإحداهما بالأخرى، وخياركم من إذا كان عليه الدين أحسن القضاء وإن كان له أجمل في الطلب، وشراركم من إذا كان عليه الدين أساء القضاء وإن كان له أفحش في الطلب». حتى إذا كانت الشمس على رؤوس النخل وأطراف الحيطان فقال: «أما إنه لم يبق من الدنيا فيما مضى منها إلا كما بقي من يومكم هذا فيما مضى منه».

تخريجه:

رواه هكذا بتمامه علي بن زيد بن جُدْعان، عن أبي نَضْرة، عن أبي سعيد الخدري.

ورواه عن علي بن زيد جماعة من الرواة منهم:

=

١- حماد بن زيد.

أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء مما أخبر به النبيﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة (٣٥١/٦ح ٢١٩٢) عن عمران بن موسى القزاز.

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٦٠/١٨) من طريق سعيد بن منصور.

والبغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب التجافي عن الدنيا (٢٣٩/١٤ح ٤٠٣٩) من طريق أبي الصلت.

ثلاثتهم عن حماد بن زيد، به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال البغوي: «حديث حسن». وعنده زيادة في آخره.

٢- حماد بن سلمة.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦١٤/٣ح ٢٢٧٠)، وأحمد (٢٢٧/١٧ح ١١١٤٣)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٦٦/٢ ح٨٦٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٣/٢ح ١٠٩٦)، والحاكم في «المستدرك» في الفتن (٥٠٥/٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٩/٦ح ٨٢٨٩) من طرق كثيرة عن حماد بن سلمة، به.

وقال الحاكم: «هذا حديث تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جُدْعان القرشي عن أبي نَضْرة، والشيخان -رضي الله عنهما- لم يحتجا بعلي بن زيد». وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن جدعان صالح الحديث».

٣- معمر.

أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» في الجامع، باب الأمراء (٣٤٦/١١ح ٢٠٧٢٠) عن معمر، به.

وعن عبدالرزاق: أخرجه أحمد (١٣١/١٨ح ١١٥٨٧).

٤- سفيان بن عيينة.

أخرجه الحميدي في «مسنده» (٣٣١/٢ح ٧٥٢) عن سفيان، به، ولم يسقه بتمامه.

٥- شعبة.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٣٧/١٠) وساق أوله ثم قال: وذكر الحديث.

دراسة إسناد الطيالسي:

١- حماد بن سلمة. ثقة إمام، إلا ما انفرد به من حديثه عن زياد الأعلم وقيس بن سعد، وقد

=

تغير حفظه بأخرة، فوقعت له أوهام يسيرة لا تمنع من حجية حديثه إلا ما عرف وهمه فيه. تقدمت ترجمته (ص٣٠٧).

أقول: وقد تابعه على رواية الحديث جماعة من الرواة كما تقدم.

٢- **علي بن زيد** بن جُدْعان. ضعيف. تقدمت ترجمته (ص٣٠٨).

٣- **أبو نضرة**: المنذر بن مالك بن قُطَعَة. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣١٠).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد من أجل علي بن زيد بن جُدْعان.

وقد تابعه على رواية الحديث بتمامه: عطاء بن ميسرة الخراساني، أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/١٤٠ ح٣٨١٧) حدثنا علي بن سعيد الرازي، قال: نا إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة المروزي، قال: نا علي بن الحسين بن واقد، قال: حدثني أبي، عن عطاء، به. وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عطاء الخراساني إلا الحسين بن واقد، تفرد به ابنه».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة عطاء بن عبدالله [وهو ابن ميسرة] (٥/٣٦١) حدثنا الدغولي، ثنا الحسين بن سعد بن سعيد ابن بنت علي بن الحسين بن واقد، ثنا جدي علي بن الحسين، به، وساق أوله ثم قال: فذكر الحديث.

قال ابن عدي: «وهذا له طرق عن أبي نضرة إلا أنه من رواية عطاء، عن أبي نضرة لا يرويه عنه غير الحسين بن واقد».

أقول: وهذا الإسناد فيه:

١- علي بن الحسين بن واقد. قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وقال النسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال البخاري: «كنت أمر عليه طرفي النهار و لم أكتب عنه».

أقول: والسبب في هذا ما نقله العقيلي بسنده عن البخاري قال: رأينا علي بن الحسين بن واقد في سنة عشر [يعني ومئتين] وكان أبو يعقوب [يعني إسحاق بن راهويه] سيئ الرأي فيه في حياته لعلة الإرجاء، فتركناه، ثم كتبت عن إسحاق عنه.اهـ.

فاختلاف المذهب إذاً كان هو السبب في ترك الرواية عنه، وليس ذلك بقادح، والدليل أنه عاد إلى الرواية عنه، ويحمل أيضاً تضعيف أبي حاتم على هذا.

=

أراد بأمير[1] العامَّة: المُتَغَلِّب[2]؛ الذي يستولي على أمور[3] المسلمين وبلادهم بتأمير العامَّة ومعاضدهم إياه، من غير مُؤامرةٍ من الخاصة وأهل العَقْد من أولي العلم ومن ينضم إليهم من ذوي السابقة ووجوه الناس[4].

فالصواب إذاً كما قال الذهبي: «صدوق». وقال في «السير»: «حسن الحديث». وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

ينظر: ضعفاء العقيلي (١٢٢٦)، الجرح والتعديل (١٧٩/٦)، ثقات ابن حبان (٤٦٠/٨)، تهذيب الكمال (٤٠٥٢)، ميزان الاعتدال (٥٨٣٠)، سير أعلام النبلاء (٢١١/١٠)، تهذيب التهذيب (٢٧١/٧)، التقريب (٤٧١٧).

٢- في إسناد الطبراني: (إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة المروزي).

وفي إسناد ابن عدي: (الحسين بن سعد بن سعيد ابن بنت علي بن الحسين بن واقد). لم أجد لهما ترجمة. وإن كان أحدهما يعضد الآخر.

أقول: والحديث اشتمل على عدة قضايا قد توبع علي بن زيد على أكثرها، ولبعضها شواهد يضيق الوقت عن عرضها، ولكن القضية التي شرحها المؤلف من الحديث وهي قوله: «ولا غدر أكبر من غدر أمير العامة، يُغرز لواؤه عند استه» قد توبع علي بن زيد عليها كما في «صحيح مسلم» في الجهاد والسير، باب تحريم الغدر (١٣٦١/٣ ح١٥:١٧٣٨) من طريق خليد بن جعفر، عن أبي نضرة به بلفظ: «لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة».

وبرقم (١٧٣٨:١٦) من طريق المستمر بن الريان، عن أبي نضرة به، بلفظ: «لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدراً من أمير عامة».

(١) في (س): «أمير».

(٢) في (أ): «المتلقب».

(٣) «أمور» مكررة في (س).

(٤) الأقرب أن المراد بأمير العامة: صاحب الولاية العامة، وإنما كان الإثم عليه أعظم؛ لأن ضرر غدره يتعدى إلى خلق كثيرين، ولأنه غير محتاج إلى الغدر لقدرته على الوفاء.

وهذا المعنى هو الذي يدل عليه كلام القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٤١/٦)، وتبعه القرطبي في «المفهم» (٥٢١/٣)، والنووي في «المنهاج» (٢٨٧/١٢).

وفيه: «يُغرَزُ لواءُه[١] عند اسْتِه[٢]».

من شأن الأمراء أن يكون لواؤُهم خلفَهم ليُعرفوا به، ويوم القيامة يكون لكل من دعا إلى حق أو باطل لواءٌ يُعرف به[٣]. وذَكَرَ «عند اسْتِه[٤]» استهانةً به، وتنبيهاً على أنه يُلصق به ويُدنى منه دُنُوًّا لا يكون معه اشتباه[٥].

---

(١) في (س): «لواء».

(٢) الاسْت: بهمزة الوصل المكسورة: العَجُز وقد يراد بها حلْقَة الدُّبُر. ينظر: ترتيب اللسان مادة سته (١٩٣٦/٤).

(٣) هذا القول بعمومه يحتاج إلى دليل، و لم أقف على شيء.

ويشبه هذا القول ما قاله القرطبي في «المفهم» (٥٢٠/٣) إلا أن القرطبي ساقه على سبيل الظن حيث قال: «ولا يبعد أن يكون الوفي بالعهد يُرفع له لواء يُعرف به وفاؤه وبره، فيمدحه أهل الموقف، كما يُرفع لنبينا محمدﷺ لواء الحمد فيحمده كل من في الموقف».

(٤) من قوله: «من شأن» إلى هنا ساقط من (س).

(٥) ينظر: المفهم (٥٢١/٣).

٨٥- ومنه حديث أبي هريرة[١] رضي الله عنه عن النبيﷺ أنه قال: «لن يَهْلِكَ الناس حتى يُعْذِروا من أنفسهم»[٢].

---

(١) مكان اسم الصحابي بياض في (ب).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤١٢ ح٣٩٩٢).

تخريجه:

لم أقف عليه من حديث أبي هريرة، إنما هو مشهور من حديث أبي البختري، عن رجل من الصحابة -لم يُسمَّ-.

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب الأمر والنهي (٤/١٢٥ ح٤٣٤٧) حدثنا سليمان بن حرب وحفص بن عمر، قالا: ثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، قال: أخبرني من سمع النبيﷺ يقول: -وقال سليمان: حدثني رجل من أصحاب النبيﷺ أن النبيﷺ قال: وذكر الحديث، وفيه: «حتى يُعذِروا أو يَعْذِروا».

وأخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص٤٧٥ ح١٣٤٨) أخبرنا شعبة، به، بنحوه.

وأخرجه الإمام أحمد (٣٠/٢٢٢ ح١٨٢٨٩) و(٣٧/١٨٢ ح٢٢٥٠٦)، والحربي في «غريب الحديث» (١/٢٦٧)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص٣٦ ح١٢٨) -ومن طريقه: الحسين البغوي في «شرح السنة» (١٤/٣٤٨ ح٤١٥٧)-، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٦٢ ح٨٨٦) من طرق عن شعبة، به، بلفظه.

دراسة إسناد ابن المبارك:

١- شعبة بن الحجاج. ثقة حافظ متقن. تقدمت ترجمته (ص١٣٨).

٢- عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق الجَمَلي (بفتح الجيم والميم)، المُرادي، أبو عبدالله الكوفي الأعمى، المتوفى سنة ست عشرة وقيل: ثمان عشرة ومئة.

روى عن أبي البختري، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير وغيرهم.

وعنه شعبة، والثوري، والأعمش وغيرهم.

قال شعبة: «ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلس، إلا عبدالله بن عون وعمرو بن مرة».

=

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم: عمرو بن مرة».

وقال مسعر: «ما أدركت أفضل منه».

وفي «التقريب»: «ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء».

وحديثه في «الصحيحين».

الجرح والتعديل (٢٥٧/٦)، تهذيب الكمال (٤٤٤٨)، تذكرة الحفاظ (١٢١/١)، تهذيب التهذيب (٨٩/٨)، التقريب (٥١١٢).

٣- **أبو البَخْتَري** (بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة ساكنة) هو سعيد بن فيروز بن أبي عمران. الطائي مولاهم، الكوفي. مات في الجماجم سنة ثلاث وثمانين.

روى عن ابن عباس، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبيه فيروز رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عمرو بن مرة، وحبيب بن أبي ثابت، ويونس بن خباب وغيرهم.

ثقة عند الجميع، وحديثه في «الصحيحين» وغيرهما. وليس فيه من عله سوى كثرة الإرسال.

قال ابن سعد: «كان كثير الحديث يرسل حديثه، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يسمع من كبير أحد، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان (عن) فهو ضعيف».

وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم، و«جامع التحصيل» وغيرهما ذِكْرٌ لبعض من أرسل عنهم كحذيفة، وسلمان الفارسي، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وعائشة وغيرهم.

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت فيه تشيع قليل، كثير الإرسال».

وقول الحافظ: «فيه تشيع قليل» أخذه من قول العجلي حيث قال: «كوفي تابعي ثقة وكان فيه تشيع». والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٢٣٤٠)، التاريخ الكبير (٥٠٦/٣)، ترتيب ثقات العجلي (٢٠٨٧)، المراسيل لابن أبي حاتم (١٢١)، تهذيب الكمال (٢٣٤٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٩/٤)، ميزان الاعتدال (٩٩٩٤)، جامع التحصيل (٢٤٢)، تهذيب التهذيب (٦٥/٤)، التقريب (٢٣٨٠).

=

عذَرَ وأعْذَرَ: إذا كثرت ذنوبه[1].

وحقيقة المعنى في الحديث: أنهم يذنبون، فيستوجبون العقوبة، فيقيموا عذر من يعاقبهم على ذلك[2].

ويحتمل أن يكون المعنى: يزيلوا عذرهم من قبل أنفسهم[3].

ولفظ الحديث «يُعْذِروا» على بناء الفاعل من الإعذار، كذلك نرويه. ويجوز فيه فتح حرف المضارع[4].

الحكم على الحديث:

صحيح، وجهالة صحابيه لا تضر، وقد صرح أبو البختري بسماعه من هذا الصحابي، فانتفت شبهة الإرسال. والله أعلم.

(١) ينظر: الصحاح مادة عذر (٧٣٩/٢)، ترتيب اللسان (٢٨٥٧/٥).

(٢) ذكر هذا المعنى: أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٨٥/١)، والحربي في «غريب الحديث» (٢٧١/١)، وأبو عبيد الهروي في «الغريبين» مادة عذر (١٢٤٣/٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٩/١٤) وغيرهم. وينظر: النهاية (١٧٨/٣)، مرقاة المفاتيح (٨٧٩/٨).

(٣) يريد أنه لكثرة ذنوبهم ومعاصيهم، كأنهم سلبوا أعذارهم فلم يبق لهم ما يعتذرون به.

وقد ذكر هذا المعنى: البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٢/أ) وزاد وجهاً ثالثاً: وهو أنه من (أعذر) أي صار ذا عذر، والمعنى: حتى يذنبون فيعذرون أنفسهم بتأويلات زائغة وأعذار فاسدة من قبلها، ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً.اهـ.

وينظر: شرح المشكاة للطيبي (٣٢٦٧/١٠) -ورجح الوجه الثالث-، مرقاة المفاتيح (٨٧٩/٨)، عون المعبود (٣٣٧/١١).

(٤) من عَذَرَ يَعْذِرُ. والوجهان مذكوران في أكثر المصادر السابقة، ويضاف إلى ما سبق: الفائق للزمخشري (٤٠١/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٧٦/٢).

وتقدم في تخريج الحديث أن رواية أبي داود وردت بالوجهين.

٨٦- ومنه[1] قوله ﷺ في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «حتى تأْطُرُوهم أَطْراً»[2].

---

(١) في (أ): «وفيه».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤١٢ ح٣٩٩٤) ولفظه: « لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماؤهم فلم ينتهوا، فجالسوهم في مجالسهم وَواكلوهم وشاربوهم، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم عليهما السلام، ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ۝٧٨ ﴾ [المائدة: ٧٨] قال: فجلس رسول الله ﷺ وكان متكئاً فقال: «لا والذي نفسي بيده حتى تأطروهم أطراً».

تخريجه:

مدار أكثر أسانيده على علي بن بَذِيمة، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

واختلف عليه في وصله وإرساله؛ فرواه أكثر الرواة عنه موصولاً كما سبق.

ورواه سفيان الثوري عنه مرسلاً ليس فيه ابن مسعود.

على أنه اختلف على الثوري أيضاً وسيأتي. وإليك تخريج كل وجه:

أولاً: من رواه موصولاً:

رواه عن علي بن بذيمة موصولاً: جماعةٌ من الرواة منهم:

١- يونس بن راشد

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب الأمر والنهي (٤/١٢١ ح٤٣٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في آداب القاضي، باب ما يستدل به على أن القضاء وسائر أعمال الولاة مما يكون أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر من فروض الكفايات (١٠/٩٣)- حدثنا عبدالله بن محمد النفيلي، ثنا يونس ابن راشد.

٢- شريك بن عبدالله النخعي.

أخرجه الترمذي في تفسير القرآن، في تفسير سورة المائدة (٨/٢١٥ ح٣٠٥٠) حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن.

والإمام أحمد (٦/٢٥٠ ح٣٧١٣).

كلاهما عن يزيد بن هارون.

=

والطبراني في «الكبير» (١٠/١٤٦ ح١٠٢٦٥) حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، ثنا إسماعيل بن موسى السدي.

كلاهما عن شريك النخعي. وقال الترمذي: «حسن غريب».

٣- محمد بن مسلم بن أبي الوضاح.

أخرجه الترمذي في الموضع السابق عقب الحديث رقم (٣٠٥١)، وابن ماجه في الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢/١٣٢٨) عقب الحديث رقم (٤٠٠٦)، والطبري في «تفسيره» في تفسير سورة المائدة (٦/٣١٩) حدثنا محمد بن بشار، حدثنا أبو داود الطيالسي، أملاه عليَّ، حدثنا محمد بن مسلم بن أبي الوضاح.

٤- عمرو بن قيس الملائي.

أخرجه الطبري (٦/٣١٨) حدثنا ابن حميد، قال: ثنا الحكم بن بشير بن سليمان، قال: ثنا عمرو ابن قيس الملائي.

٥- سليمان بن مهران الأعمش.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٢٦٤) حدثنا عبيد بن غنام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا محمد ابن أبي عبيدة، عن أبيه، عن الأعمش.

٦- مِسْعر بن كِدام.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٢٦٦) حدثنا الحسن بن علي المعمري، ثنا مؤمل بن إهاب، ثنا مالك بن سعير، ثنا مسعر.

٧- موسى بن أعين.

ذكره الدارقطني في «العلل» (٥/٢٨٥).

ثانياً: من رواه مرسلاً.

رواه سفيان الثوري، عن علي بن بذيمة، واختلف عليه:

١- فرواه عبدالرحمن بن مهدي ووكيع ومحمد بن يوسف عنه مرسلاً.

أخرجه الترمذي (٣٠٥١)، وابن ماجه (٤٠٠٦)، والطبري (٦/٣١٨) عن محمد بن بشار، عن عبدالرحمن بن مهدي.

والطبري (٦/٣١٩) من طريقين عن وكيع.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/٧٩ ح٧٥٤٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

=

ثلاثتهم عن سفيان.

ونقل الترمذي -عقب تخريجه لحديث شريك- عن يزيد بن هارون قوله: «وكان سفيان الثوري لا يقول فيه عن عبدالله».

٢- ورواه عبدالرزاق وعبدالله بن المبارك وعباد بن موسى وأبو بكر الحنفي وعلي بن قادم وشعيب بن صفوان كلهم عن سفيان موصولاً.

أما حديث عبدالرزاق فهو في «تفسيره» (١/١٩٤).

وأما حديث ابن المبارك فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٦ ح٥١٩) ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا عبدالكبير الحنفي وعبدالله بن المبارك والأشجعي»!!.

وأما حديث عباد بن موسى فأخرجه الدارقطني في «العلل» (٥/٢٨٨).

وأما الباقون فذكرهم الدارقطني في «العلل» (٥/٢٨٦، ٢٥٢).

النظر في الخلاف على سفيان:

تبين مما سبق أن الذين رووا الوجه الأول (الإرسال) ثلاثة، هم:

١- عبدالرحمن بن مهدي.

٢- وكيع بن الجراح.

وهذان من أوثق الناس في سفيان الثوري. ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥٣٨-٥٤٥).

٣- محمد بن يوسف الفريابي. قال ابن حجر: «ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق».

ينظر: ترتيب ثقات العجلي (١٦٦٣)، الجرح والتعديل (٨/١١٩)، الكامل لابن عدي (١٧٠٤)، تهذيب الكمال (٥٧١٦)، ميزات الاعتدال (٨٣٤٦)، شرح علل الترمذي -الموضع السابق-، تهذيب التهذيب (٩/٤٧٢)، التقريب (٦٤١٥).

وأما الذين رووا الوجه الثاني (الوصل) فهم:

١- عبدالله بن المبارك. وهو من أوثق الناس في سفيان. ينظر شرح العلل لابن رجب -الموضع السابق-.

=

٢- عبدالرزاق بن همام الصنعاني. وهو ثقة حافظ، لكنه ليس من أصحاب الطبقة الأولى في سفيان كابن مهدي ووكيع وابن المبارك وغيرهم، بل قدم بعضهم الفريابي عليه.

ينظر: شرح العلل -الموضع السابق-. وتقدمت ترجمته (ص٣٨٥).

٣- عبَّاد بن موسى القرشي، أبو عقبة البصري العبَّاداني الأزرق. قال الصاغاني: «ثقة».

ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد (١٠٦/١١)، تهذيب الكمال (٣٠٩٨)، تهذيب التهذيب (٩٣/٥)، التقريب (٣١٤٧).

٤- أبو بكر الحنفي: عبدالكبير بن عبدالمجيد البصري. وثقه الإمام أحمد وأبو زرعة وابن سعد والعجلي وغيرهم. وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة».

ينظر: تهذيب الكمال (٣٤٩٧)، سير أعلام النبلاء (٤٨٩/٩)، الكاشف (٣٤٢٤)، تهذيب التهذيب (٣٣٠/٦)، التقريب (٤١٤٧).

٥- علي بن قادم الخزاعي أبو الحسن الكوفي. ضعفه ابن معين. وقال ابن سعد: «كان ممتنعاً، منكر الحديث، شديد التشيع». وقال ابن عدي: «نقم عليه أحاديث رواها عن الثوري غير محفوظة، وهو ممن يكتب حديثه».

ووثقه العجلي وابن خلفون. وقال أبو حاتم: «محله الصدق». وقال ابن قانع: «صالح». وقال الساجي: «صدوق وفيه ضعف».

وقال الذهبي في «الديوان»: «صويلح الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق يتشيع».

والذي يظهر أنه: صدوق. كما قال الحافظ.

ويحمل تضعيف من ضعفه على ما ذكره ابن عدي من أنه تفرد عن الثوري بأحاديث غير محفوظة، وكأن قول ابن سعد: «منكر الحديث» يشير إلى هذا. وأما الذين وثقوه فنظروا إلى أنه ليس من أهل الضعف الذين يتجنب حديثهم، فالذي يظهر أن حاله وسط.

وأما اتهامه بالتشيع فلم أره لغير ابن سعد. والله أعلم.

ينظر: طبقات ابن سعد (٢٧٦١)، ترتيب ثقات العجلي (١٣٠٨)، الضعفاء للعقيلي (٢٥٢/٣)، الجرح والتعديل (٢٠١/٦)، الكامل لابن عدي (١٣٥٢)، تهذيب الكمال (٤١٢٢)، ميزان الاعتدال (٥٩١٥)، ديوان الضعفاء (٢٩٥٤)، تهذيب التهذيب (٣٢٧/٧)، التقريب (٤٧٨٥).

٦- شعيب بن صفوان بن الربيع بن الرُّكين الثقفي، أبو يحيى الكوفي، كاتب عبدالله بن شبرمة متكلم فيه، وقال فيه ابن حجر: «مقبول».

=

ينظر في ترجمته: من كلام ابن معين في الرجال، رواية الدقاق (٣٦٨، ٢٨٤)، الجرح والتعديل (٣٤٨/٤)، ثقات ابن حبان (٤٤٠/٦)، مشاهير علماء الأمصار (١٣٨٨)، الكامل لابن عدي (٨٨٦)، تاريخ بغداد (٢٣٨/٩)، تهذيب الكمال (٢٧٥٣)، ميزان الاعتدال (٣٧٢٥)، ديوان الضعفاء (١٨٨٨)، تهذيب التهذيب (٣٠٩/٤)، التقريب (٢٨٠٣).

الخلاصة: بعد هذا العرض يظهر أن رواة الوجه الأول وإن كانوا أقل عدداً إلا أن فيهم اثنين من أثبت الناس في الثوري، وهما ابن مهدي ووكيع، ولا يقابلهما في الوجه الثاني سوى ابن المبارك.

وفي الوجه الأول أيضاً الفريابي، وهو مقدم عند بعضهم على عبدالرزاق.

ومما يؤيد رواية الوجه الأول أيضاً قول يزيد بن هارون: «وكان سفيان الثوري لا يقول فيه: عن عبدالله» وهذا يشير إلى أن هذا هو المعروف من حديث سفيان.

والخلاصة: أن رواية الإرسال مقدمة في حديث سفيان، وهو ما رجحه الدارقطني في «العلل» (٢٥٣/٥). والله أعلم.

النظر في الخلاف على علي بن بَذِيمة:

تبين مما سبق أن جميع أصحاب علي بن بذيمة رووه عنه موصولاً وخالفهم الثوري وحده فرواه مرسلاً. وبهذا يظهر جلياً رجحان رواية الوصل. وهو ما صوبه الدارقطني في «العلل» (٢٨٨/٥). والله أعلم.

دراسة إسناد أبي داود:

١- **عبدالله بن محمد** النفيلي. ثقة حافظ. تقدمت ترجمته (ص١٤٥).

٢- **يونس بن راشد** الحرَّاني، أبو إسحاق القاضي. من الثامنة.

روى عن علي بن بذيمة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعطاء بن مسلم وغيرهم.

وعنه عبدالله بن محمد النفيلي، وسعيد بن حفص النفيلي، وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي.

قال أبو زرعة: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «كان أثبت من عتاب بن بشير، يكتب حديثه».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال البخاري: «يقال: كان مرجئاً». وقال النسائي: «كان داعياً».

وقال الذهبي: «صدوق».

=

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالإرجاء». وهو كذلك.

التاريخ الكبير (٤١٢/٨)، الجرح والتعديل (٢٣٩/٩)، ثقات ابن حبان (٢٨٩/٩)، تهذيب الكمال (٧١٧٥)، الكاشف (٦٤٦٨)، ميزان الاعتدال (٩٩١٢)، تهذيب التهذيب (٣٨٦/١١)، التقريب (٧٩٠٤).

٣- **علي بن بَذِيمة** (بفتح الموحدة وكسر المعجمة الخفيفة بعدها تحتانية ساكنة) الجَزَري الحرَّاني، أبو عبدالله مولى جابر بن سمرة السُّوائي، كوفي الأصل. مات سنة ثلاث -أو ست- وثلاثين ومئة.

روى عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم.

وعنه يونس بن راشد، والأعمش، وسفيان الثوري وغيرهم.

وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن سعد والعجلي ومحمد بن عمار الموصلي.

وعن ابن معين والنسائي: «ليس به بأس».

وقال أحمد: «ثقة وكان فيه شيء». وعنه: «صالح الحديث، ولكن كان رأساً في التشيع».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال الجوزجاني: «زائغ عن الحق معلن به». يشير بهذا إلى مذهبه.

وقال الذهبي: «ثقة شيعي».

وقال ابن حجر: «ثقة رمي بالتشيع». وهو كذلك.

العلل للإمام أحمد (٤٤٩٠)، أحوال الرجال (٣٢١)، ضعفاء العقيلي (١٢٢٨)، الجرح والتعديل (١٧٥/٦)، ثقات ابن شاهين (٧٤٧، ٧٢٨)، تهذيب الكمال (٤٠٢٨)، ميزان الاعتدال (٥٧٩٦)، الكاشف (٣٨٨٣)، تهذيب التهذيب (٢٥٢/٧)، التقريب (٤٦٩٢).

٤- **أبو عبيدة بن عبدالله** بن مسعود الهذلي، اسمه عامر ويقال: اسمه كنيته. مات سنة إحدى -وقيل اثنتين- وثمانين.

روى عن أبي موسى الأشعري، وعمرو بن الحارث، وكعب بن عجرة رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه علي بن بذيمة، وإبراهيم بن يزيد النخعي، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم.

لا خلاف في توثيقه وحديثه في «الصحيحين» وغيرهما، لكن تكلم في سماعه من أبيه، والذي عليه أكثر المحدثين أنه لم يسمع من أبيه. وهو الذي صوبه ابن حجر في أكثر من موضع.

ومن ذلك قوله في «التقريب»: «ثقة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه».

=

الأَطْر: العطف. أي تعطفوهم[1] على الحق، يقال: أَطَرْتُ القوسَ[2] أي عطفتها[3]. والله أعلم بالصواب[4].

وجعل روايته عنه من قبيل التدليس وليس الإرسال فقال في «تعريف أهل التقديس»: «ثبت له لقاؤه، وسماع كلامه، فروايته عنه بالعنعنة داخلة في التدليس». وصنفه في أهل المرتبة الثالثة.

طبقات ابن سعد (٢١٨٥)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٨١٩)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥١٥)، الكنى للبخاري (٤٤٧)، الكنى لمسلم (٢٣٩٨)، ترتيب ثقات العجلي (٢٢٠٠)، الجرح والتعديل (٤٠٣/٩)، المراسيل لابن أبي حاتم (٤٦٠)، تهذيب الكمال (٣٠٥١)، سير أعلام النبلاء (٣٦٣/٤)، جامع التحصيل (ص٢٠٤)، تهذيب التهذيب (٦٥/٥)، التقريب (٨٢٣١)، تعريف أهل التقديس (١١٦).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد لانقطاعه؛ فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح -كما تقدم-.

(١) في الأصل: «تعطفونه» وفي (س): «تعطفوهم»، والمثبت من (ب) و(أ) ملاءمة للفظ الحديث.

(٢) في (س): «الفرس»، وفي (ب): «النفس». والمثبت هو الموافق لما في المصادر الآتية.

(٣) هذا التعريف بنحوه في «الغريبين» مادة أطر (٨٠/١).

وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٤٧/١)، معجم مقاييس اللغة (١١٣/١).

وقوله في الحديث: (تأطُرُوهم) يجوز فيها كسر الطاء وضمها، جاء في «ترتيب اللسان» مادة أطر (٩١/١): أَطَرَه يأْطِرُهُ ويأْطُرُهُ أَطْراً: عطفه فانعطف، كالعود تراه مستديراً إذا جمعت بين طرفيه.

(٤) «والله أعلم بالصواب» ليست في النسخ الأخرى.

ومن كتاب الرقاق

من الصحاح:

٨٧- حديث جابر رضي الله عنه في حديثه: «مرَّ رسول الله ﷺ بِجَدْيٍ أَسَكّ[١]»[٢].

الأَسَكّ: الصغير[٣] الأذن. ويقال للذي لا أذن له[٤].

---

(١) «أسك» ليست في (س).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤١٥ ح٣٩٩٩) ولفظه: مر النبي ﷺ بجدي أَسَكَّ ميت، فقال: «أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟» فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء، فقال: «فوالله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الزهد والرقائق (٤/٢٢٧٢ ح٢٩٥٧).

(٣) في (أ): «صغير».

(٤) ينظر: مشارق الأنوار (٢/٢٦٨)، المجموع المغيث مادة سكك (٢/١٠٧)، المفهم (٧/١٠٧).

ومما يقطع بأن المعنى الأول هو المراد: ماورد عن مسلم بلفظ: «فتناوله فأخذ بأذنه».

٨٨- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «تَعِس وانْتَكَس وإذا شِيك فلا انْتُقِش»[١].

التَّعْس: الهلاك، وأصله[٢] الكبّ[٣].

ويقال: نَكَسْتُه نكْساً، إذا قلبته على رأسه فانتكس[٤].

ونَقَشْت الشوكة من الرجل وانْتَقَشْتُها: أي استخرجتها[٥].

يدعو على من استعبده[٦] الدينار والدرهم والخميصة، بالهلاك والانكباب والانتكاس

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤١٦/٤ ح٤٠٠٣) ولفظه: «تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة، إن أعطي رضي وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش، طوبى لعبد آخذ بعنان فرسه في سبيل الله، أشعث رأسه مغبرة قدماه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة كان في الساقة، إن استأذن لم يؤذن له وإن شفع لم يشفع».

تخريجه:

أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله (ص٥٨٥ ح٢٨٨٦، ٢٨٨٧) بلفظه في الموضع الثاني.

وفي الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال (ص١٣٦٠ ح٦٤٣٥) مختصراً.

(٢) في (س): «وأصلها».

(٣) التعريف بنصه في «الصحاح» مادة تعس (٩١٠/٣).

وقوله: «وأصله الكب» يريد الكب على الوجه، وهو السقوط، يقال: تعَس (بفتح العين وكسرها كما قال ابن الأثير) يتعس: إذا عثر وانكب لوجهه. ينظر: النهاية مادة تعس (١٨٦/١)، المصباح المنير (٧٥/١).

(٤) هذا بنصه في «الصحاح» مادة نكس (٩٨٦/٣).

وقال ابن الأثير في «النهاية» (١٠١/٥): «وهو دعاء عليه بالخيبة؛ لأن من انتكس في أمره فقد خاب وخسر».

(٥) بنصه في «الصحاح» مادة نقش (١٠٢٣/٣).

(٦) في الأصل: «استبعده» والتصويب من بقية النسخ.

وفقدان الفرح فيما يصيبه من البلاء[١].

«فلا انْتُقِش» على بناء المفعول[٢].

ومنه قوله ﷺ في هذا الحديث أيضاً: «إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة...» أراد بالحراسة: حراسة العدو أن يهجم عليهم، وذلك يكون في مقدمة الجيش.

والساقة[٣]: مؤخرة الجيش.

والمعنى: ائتماره لما أمر وإقامته حيث أقيم، لا يفقد من مكانه بحال[٤].

وإنما ذكر الحراسة والساقة؛ لأنهما أشد مشقة وأكثر آفة؛ الأول: عند دخولهم[٥] دار الحرب، والآخر: عند خروجهم منها.

قلت: هذا حديث واحد، وقد فُصِل بين قوله: «وإذا شيك فلا انتقش» وقوله[٦]: «طوبى لعبد» في بعض نسخ «المصابيح» بفَصْل[٧] ظناً منهم بأن ذلك حديثان وليس كذلك.

---

(١) لشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٠/١٨٩) كلام في هذا الموضوع يحسن الرجوع إليه. وينظر أيضاً: تيسير العزيز الحميد (ص٥٤٠)، فتح المجيد (٢/٦٣١).

(٢) وكذا قال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٢/أ).

والمعنى: أي لم يجد من يخرجها منه. وهكذا فسرها ابن حجر في «الفتح» (٥/٩٧) و(١١/٢٥٩).

وفسرها آخرون بما يفيد أنها على بناء المعلوم، فقال الخطابي في «أعلام الحديث» (٢/١٣٨٨): «معناه إذا أصابته الشوكة فلا قدر على إخراجها ولا استطاع ذلك». وينظر: غريب الحديث للحربي (١/٣١٣)، ومشارق الأنوار (٢/٣١).

(٣) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة سوق (٢/٣٨١): «الساقة: جمع سائق، وهم الذين يسوقون جيش الغزاة، ويكونون من ورائه يحفظونه».

(٤) يراجع: شرح المشكاة للطيبي (١٠/٣٢٧٥)، فتح الباري (٦/٩٧)، مرقاة المفاتيح (٩/١٣).

(٥) في الأصل زيادة «في».

(٦) في (ب): «وبين قوله».

(٧) من قوله: «انتقش» إلى هنا ساقط من (س).

٨٩- ومنه قول أبي سعيد[١] رضي الله عنه في حديثه: «فمسح عنه الرُّحَضاء»[٢].

يريد أنه أوحي إليه، ففاض عنه العرق -وكان يأخذه الرُّحَضاء عند شدة البُرَحاء[٣]- فلما سري عنه مسحها.

والرُّحَضاء: العَرَق الذي في أثر الحمى[٤].

وفيه: «وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلِم» حَبِطَت الدابة تَحْبَط حَبَطاً: إذا أصابت مرعى طيباً، فأفرطت في الأكل حتى تنتفخ فتموت[٥].

---

(١) في (أ): «أبي سعيد الخدري».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤١٦/٣ ح٤٠٠٤) ولفظه بتمامه: «إن مما أخاف عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها» فقال رجل: يا رسول الله أويأتي الخير بالشر؟ فسكت حتى ظننا أنه ينـــزل عليه، قال فمسح عنه الرُّحضاء، وقال: أين السائل؟ وكأنه حمده، فقال: «إنه لا يأتي الخير بالشر، وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلِم، إلا آكِلَة الخَضِر؛ أكلت حتى إذا امتدت خاصرتاها استقبلت عين الشمس فثَلَطت وبالت، ثم عادت فأكلت، وإن هذا المال خَضِرة حُلوة فمن أخذه بحقه ووضعه في حقه فنعم المعونة هو، ومن أخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع، ويكون شهيداً عليه يوم القيامة».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الزكاة، باب الصدقة على اليتامى (ص٢٩١ ح١٤٦٥).

وفي الجهاد والسير، باب فضل النفقة في سبيل الله (ص٥٧٧ ح٢٨٤٢).

وفي الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها (ص١٣٥٨ ح٦٤٢٧).

ومسلم في الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا (٧٢٧/٢ ح١٢١-١٢٣: ١٠٥٢).

(٣) البُرَحاء: شدة الحمى. ترتيب لسان العرب مادة برح (٢٤٦/١).

(٤) بنصه في «الصحاح» مادة رحض (١٠٧٧/٣). وينظر: مشارق الأنوار (٣٥٨/١)، النهاية (١٩١/٢).

(٥) هذا التعريف بنصه في «الغريبين» مادة حبط (٣٩٩/٢). وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٦٢/١).

قوله[1]: «أو يُلِم» أي يقرب أن يهلك أو يكاد[2].

وفيه: «إلا آكِلَة الخَضِر» في[3] أكثر الروايات بكسر الضاد، وهو من[4] النبات الرَّخْص[5] الغض. قال الأزهري: الخَضِر هنا[6] ضرب من الجَنْبَة؛ وهو ما له أصل غامض في الأرض[7]، فالماشية تشتهيه فتكثر منه، واحدها: خَضِرَة[8].

وقد[9] روي بزيادة هاء، وروي بضم الخاء[10].

---

(١) في (س و(ب): «وقوله».

(٢) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٦٢/١)، أعلام الحديث للخطابي (٧٩٢/٢)، إكمال المعلم (٥٩١/٣).

(٣) في الأصل و(أ): «وفي»، والمثبت من (س) و(ب).

(٤) في (س): «بين» مكان «من».

(٥) بفتح الراء: الشيء الناعم. ينظر: القاموس المحيط مادة رخص (٤٦٧/٢).

(٦) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٧) في (أ): «الأصل» مكان «الأرض».

(٨) تهذيب اللغة أبواب الخاء والضاد (١٠٠/٧) مع تصرف يسير. وقوله: «وهو ما له أصل غامض في الأرض» تفسير للجَنْبَة (بفتح الجيم وسكون النون) كما هو واضح في «التهذيب».

وقال في أبواب الحاء والطاء (٣٩٦/٤): «الخضر ليس من أحرار البقول التي تستكثر منها الماشية فتهلكه أكلاً، ولكنه من الجنبة التي ترعاها بعد هيج العشب ويبسه، وأكثر ما رأيت العرب يجعلون الخَضِر ما اخضر من الحَلِيّ الذي لم يصفر، والماشية ترتع منه شيئاً شيئاً ولا تستكثر منه، فلا تحبط بطونها عنه، وقد ذكره طرفة فبين أنه من نبات الصيف في قوله:

كبنات المَخْر يَمْأَدْن إذا أنبت الصيف عَساليجَ الخَضِر

فالخضر من كلأ الصيف، وليس من أحرار بقول الربيع، والنعم لا تستوبله ولا تحبط بطونها عنه».اهـ. ويراجع: ترتيب اللسان مادة جنب (٦٩٤/٢)، ومادة خضر (١١٨٢/٢-١١٨٤)، القاموس المحيط مادة جنب (٦٤/١)، فتح الباري (٢٥٢/١١).

(٩) «وقد» ساقطة من (س).

(١٠) يراجع في ضبطها: المفهم (٩٨/٣)، فتح الباري (٢٥١/١١).

وفيه: «حتى امتدت خاصرتاها» وهو عبارة عن الشبع، فإنهما يمتدان عند امتلاء البطن.

وقوله: «استقبلت[١] عين الشمس» أي ذاتها وقرصها.

وفيه: «فثَلَطَت» ثَلَطَت: أي ألقت بعرها، يقال: ثلط البعير، إذا ألقى بعره رقيقاً[٢].

وفيه: «وإن[٣] هذا المال خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ[٤]» كذلك نرويه من «كتاب البخاري» على التأنيث. وقد روي أيضاً «خَضِرٌ حُلْوٌ»[٥] وهذا وإن كان أمثل من طريق اللغة -ويدل على ذلك الضمير في[٦] قوله: «فمن أخذه بحقِّه»- فإن الرواية في الأول[٧] أوثق وأكثر، والحديث إذا روي عن جمع من الصحابة على سياق واحد، كان وروده عن النبيﷺ باللفظ الذي رووه أقوى وأثبت؛ وقد رواه أبو سعيد الخدري[٨] وحكيم بن حزام[٩] ....

---

(١) في الأصل و(أ): «فاستقبلت» وفي (س): «واستقبلت»، والمثبت من (ب) وهو الموافق للفظ الحديث كما مضى.

(٢) بنصه في «الصحاح» مادة ثلط (١١١٨/٣).

(٣) في الأصل و(أ): «فإن» والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق لنص الحديث كما مضى.

(٤) «حلوة» ليست في الأصل و(أ)، وأثبتها من (س) و(ب) وإثباتها أولى؛ لأن كلام المؤلف عن التأنيث يتناول الكلمتين، ولذلك أعادهما معاً برواية التذكير.

(٥) ورد في «صحيح مسلم» (ح١٢٣: ١٠٥٢).

(٦) في (س) و(ب): «من».

(٧) في الأصل: «الأولى» والمثبت من بقية النسخ.

(٨) حديث أبي سعيد هو الذي مضى تخريجه وعليه شرح المؤلف، وقد جاء بالوجهين: عند البخاري ومسلم بلفظ التأنيث، وفي لفظ عند مسلم بالتذكير.

(٩) متفق عليه.

أخرجه البخاري في الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة (ص٢٩٣ ح١٤٧٢).

وفي الوصايا، باب تأويل قوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ﴾ [النساء:١١] (ص٥٥٧ ح٢٧٥٠).

وفي فرض الخمس، باب ما كان النبيﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس وغيره (ص٦٤٠ ح٣١٤٣).

=

وخولة بنت حكيم[1] رضي الله عنهم كذلك.

وفي الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «هذا المال خضرة حلوة» (ص١٣٦١ ح٦٤٤١) واللفظ في الموضع الأول والأخير «خضرة حلوة»، وأما في الثاني والثالث فبالتذكير.

(١) هي خولة بنت حكيم بن أمية السُّلَمية امرأة عثمان بن مظعون، يقال: كنيتها أم شريك، وكانت من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي ﷺ، وكانت امرأة صالحة فاضلة. ينظر: أسد الغابة (٦٨٨٨)، الإصابة (١١١١٩)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٤٤).

أقول: لم أقف عليه من حديث خولة بنت حكيم، ولعل المؤلف أراد أن يقول (خولة بنت قيس) فهو من حديثها كما سيأتي.

وهي خولة بنت قيس بن قَهْد (بالقاف) بن قيس بن ثعلبة الأنصارية النَّجَّارية، امرأة حمزة بن عبدالمطلب، ثم خلف عليها النعمان بن العجلان الأنصاري، تكنى أم محمد، ويقال لها: خولة بنت ثامر، وقيل هما اثنتان، وجزم علي بن المديني بأنها واحدة، وثامر لقب لقيس بن قهد، ومال إليه ابن الأثير. ينظر: الاستيعاب (٣٣٢٤)، أسد الغابة (٦٨٩٥)، الإصابة (١١١١٦، ١١١٣٢)، التقريب (٨٥٧٦).

تخريج حديث خولة بنت قيس:

أخرجه الترمذي في الزهد، باب ما جاء في أخذ المال (٧/١٠٨ ح٢٣٧٥) حدثنا قتيبة.

والإمام أحمد (٦/٣٧٨) حدثنا هاشم.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٢٢٨ ح٥٧٨) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة عبيد سنوطا (١٩/٢٥١)- حدثنا مطلب بن شعيب، حدثنا عبدالله بن صالح.

ثلاثتهم عن الليث، عن سعيد المقبري، عن عبيد أبي الوليد، قال: سمعت خولة بنت قيس، وكانت تحت حمزة بن عبدالمطلب تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا المال خضرة حلوة، من أصابه بحقه بورك فيه..» الحديث. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وأخرجه ابن الأثير في «أسد الغابة» في ترجمة خولة بنت قيس (٧/٩٦) من طريق عبدالحميد بن جعفر الأنصاري، عن سعيد، به.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٢/٤٢١ ح١٥٨٦) والطبراني (٥٨٤) من طريق حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن عبيد، به.

=

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة محمد بن عيسى الزرقي (٢٠٤/١)، وفي ترجمة عبيد سنوطا (٤٥٠/٥) قال: قال لنا إسماعيل: حدثنا أخي، عن ابن أبي ذئب، عن محمد بن عيسى الزرقي، عن أبيه، عن خولة، به مختصراً بلفظ: «هذا المال خضرة».

دراسة إسناد الترمذي:

١- **قتيبة بن سعيد** بن جَميل (بفتح الجيم) ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، يقال: اسمه يحيى وقتيبة لقب، وقيل: اسمه علي. مات سنة أربعين ومئتين.

روى عن الليث بن سعد، والدراوردي، وابن عيينة وغيرهم.

وعنه الجماعة سوى ابن ماجه وغيرهم.

قال ابن حجر: «ثقة ثبت».

تاريخ بغداد (٤٦٤/١٢)، تهذيب الكمال (٤٨٥٢)، تهذيب التهذيب (٣٢١/٨)، التقريب (٥٥٢٢).

٢- **الليث بن سعد** بن عبدالرحمن الفَهْمِي، أبو الحارث المصري. مات سنة خمس وسبعين ومئة.

روى عن سعيد المقبري، ومحمد بن شهاب الزهري، وهشام بن عروة وغيرهم.

وعنه قتيبة بن سعيد، وكاتبه عبدالله بن صالح، وهاشم بن القاسم وغيرهم.

قال عنه الإمام أحمد وعلي بن المديني: «ثقة ثبت». وعن أحمد: «ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث».

وقال ابن سعد: «كان قد استقل بالفتوى في زمانه، وكان ثقة كثير الحديث، وكان سَرِياً من الرجال، نبيلاً، سخياً، له ضيافة».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت فقيه إمام مشهور».

ثقات ابن حبان (٣٦٠/٧)، تاريخ بغداد (١٣/٣-١٤)، تهذيب الكمال (٥٠١٦)، سير أعلام النبلاء (١٣٦/٨)، تهذيب التهذيب (٤١٢/٨)، التقريب (٥٦٨٤).

٣- **سعيد بن أبي سعيد** المقبري. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣٢٠).

٤- **عبيد سَنُوطا**، وقيل: ابن سَنُوطا (بفتح المهملة وضم النون اسم فارسي) أبو الوليد المدني، من الموالي. قال ابن حجر: «من الثالثة».

روى عن خولة بنت قيس.

=

والوجه فيه أن يقال: إنما أَنَّث على معنى تأنيث المشبه به، /أي أن هذا المال شيء كالخضرة. [٢٠١/أ]
وقيل: إن[١] معناه كالبقلة الخضرة. أو يكون على معنى فائدة المال، أي[٢] أن الحياة به أو العيشة خضرة[٣].

وأما معناه على لفظ التذكير فظاهر؛ أي إن هذا المال ناعمٌ مُشتهى، شبهه[٤] بالمراعي الشهية[٥] للأنعام.

وعنه سعيد المقبري، وعمر بن كثير بن أفلح.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وخرج له في «صحيحه».

وقال العجلي: «مدني تابعي ثقة».

التاريخ الكبير (٤٥٠/٥)، الكنى لمسلم (٣٤٦٧)، ترتيب ثقات العجلي (١١٩١)، ثقات ابن حبان (١٣٦/٥)، تهذيب الكمال (٣٧٤٨)، تهذيب التهذيب (٧٣/٧)، التقريب (٤٤٠٤)، نزهة الألباب (١٥٧٥).

الحكم على الحديث:

صحيح بهذا الإسناد. وتقدم قول الترمذي: حسن صحيح.

ويقويه الطريق الذي أخرجه البخاري في «التاريخ» كما مضى.

وتجدر الإشارة إلى أن للحديث طرقاً أخرى، لكنها بلفظ «إن الدنيا خضرة حلوة» فأعرضت عنها؛ لأنها لم تكن موافقة لمراد المؤلف.

(١) «إن» ليست في (س) و(ب).

(٢) «أي» ساقطة من (أ).

(٣) قال الطيبي في «شرح المشكاة» (٣٢٧٧/١٠): «ويمكن أن يعبر عن المال بالدنيا؛ لأنه أعظم زينتي الحياة الدنيا، لقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف:٤٦] فيوافق حديث أبي سعيد الخدري: الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم».اهـ. يعني يتفق اللفظان في حديث أبي سعيد.

وقال ابن حجر في «الفتح» (٢٥١/١١): «ويحتمل أن تكون التاء فيهما للمبالغة».

(٤) في (أ): «مشبه»

(٥) في (أ): «المشهية».

والحديث مشتمل على مثلين، ضرب أحدهما للمُفْرِط في جمع الدنيا ومنعها، الآخذِ من غير حلها، فلا تزال به حتى تُهلكَه.

والآخر للمقتصد الذي يأخذها من حلها، فينتفع بها وينفق الفضل منها، ولا يحمله الحرص على تناول ما يهلكه وإمساكِ ما يستضر بإمساكه[1].

(١) كلام المؤلف في المثلين نقله عن الأزهري مع بعض التصرف. تهذيب اللغة أبواب الحاء والطاء (٣٩٦/٤). وينظر: غريب الحديث للخطابي (٧١١/١)، أعلام الحديث له (٧٩٢/٢، ٧٩٣).

ومن الحسان:

٩٠- قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إلا هرماً مُفْنِدَاً أو موتاً مُجْهِزَاً»[١].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٢١/٣ ح٤٠١٨) ولفظه: «ما ينتظر أحدكم إلا غنىً مُطْغِيَاً، أو فقراً مُنْسِيَاً، أو مرضاً مُفْسِدَاً، أو هَرَماً مُفْنِدَاً، أو موتاً مُجْهِزَاً، أو الدجالَ فالدجالُ شر غائب ينتظر، أو الساعةَ والساعةُ أدْهى وأَمَرّ».

تخريجه:

تدور أكثر أسانيده على عبدالله بن المبارك، وقد روي عنه على أوجه:

١- عنه عن معمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

٢- عنه عن معمر، عمن سمع المقبري يحدث عن أبي هريرة.

٣- عنه عن معمر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

٤- عنه عن معمر، عمن سمع المقبري يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة.

فهذا إجمال الإختلاف في ذكر الواسطة بين معمر وأبي سعيد المقبري، وفي ذكر والد أبي سعيد.

وإليك تخريج هذه الأوجه:

الوجه الأول: (عبدالله بن المبارك، عن معمر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة).

أخرجه الحاكم في «المستدرك» في الرقاق (٣٢١/٤-٣٢٢) أخبرنا الحسن بن حكيم المروزي، أنبأنا أبو المُوَجِّه، أنبأنا عبدان، أنبأنا عبدالله بن المبارك، به، بلفظه. وقال: «إن كان معمر بن راشد سمع من المقبري فالحديث صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

الوجه الثاني: (ابن المبارك، عن معمر، عمن سمع سعيد المقبري، عن أبي هريرة).

وهذا الوجه مخرج في «الزهد» لابن المبارك (ص٣ ح٧) -وهو برواية يحيى بن صاعد، عن الحسين المروزي- بلفظه.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه:

هناد في «الزهد» (٢٨٩/١ ح٥٠٤) حدثنا ابن المبارك، به، مختصراً.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٧/٧ ح١٠٥٧٣) من طريق عنبسة بن سعيد، عن ابن المبارك، به، بلفظه.

=

والبغوي في «شرح السنة» في أول كتاب الرقاق (٢٢٤/١٤ ح٤٠٢٢) من طريق أبي إسحاق الهاشمي، نا الحسين بن الحسن [المروزي]، نا ابن المبارك، به، بلفظه.

الوجه الثالث: (ابن المبارك، عن معمر، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة)

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٨٥/١ ح٦٥١١) حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي، حدثنا ابن المبارك، به، بنحوه.

الوجه الرابع: (ابن المبارك، عن معمر، عمن سمع المقبري يحدث عن أبيه، عن أبي هريرة).

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٣١/٢ ح٨٢٣) من طريق أبي جعفر محمد بن معاذ [الماليني]، ثنا الحسين بن الحسن بن حرب، ثنا ابن المبارك، به، بلفظه.

النَّظر في الخلاف:

من خلال العرض السابق تبين أن هناك خلافاً وقع على من دون ابن المبارك، وهو تلميذه الحسين المروزي.

فقد اختلفت الرواية عنه في هذا الحديث: هل هو عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ؟ أو هو عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة ؟.

ففي رواية الحسين لكتاب «الزهد» لم يقل: «عن أبيه» وقد أسلفت أن الذي روى عنه الكتاب: هو الحافظ يحيى بن محمد بن صاعد، قال عنه الخليلي: «ثقة إمام يفوق في الحفظ أهل زمانه». وقال الدارقطني: «ثقة ثبت حافظ». ينظر: تاريخ بغداد (٢٣١/١٤)، تذكرة الحفاظ (٧٧٦/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٠١/١٤).

وروى عنه هذا الوجه أيضاً: أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي -فيما أخرج البغوي- وهو «لابأس به» كما قال الذهبي. ينظر: تاريخ بغداد (١٣٧/٦)، ميزان الاعتدال (١٤٢)، السير (٧١/١٥).

أما الوجه الثاني: فقد رواه أبو جعفر محمد بن معاذ الماليني -فيما أخرجه القضاعي-، وقد ترجم له الذهبي في «السير» (٤٨٤/١٤) وذكر له عدداً من التلاميذ و لم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً. وله ترجمة في «الإكمال» لابن ماكولا (٨٧/٧).

=

فالذي يظهر بعد هذا أن الراجح في حديث الحسين المروزي: إسقاط والد أبي سعيد المقبري من الإسناد؛ فعلاوة على أن هذا هو المثبت في كتاب «الزهد» من روايته، فإن الرواة عنه لهذا الوجه أحفظ وأكثر. والله أعلم.

أقول: وبناءً على هذا الترجيح فإنه لا يبقى من الأوجه الأربعة السابقة سوى ثلاثة، إذْ يسقط الوجه الرابع.

والذي يترجح من هذه الأوجه الثلاثة: هو الوجه الثاني الذي فيه إثبات واسطة بين معمر والمقبري، وحذف والد المقبري من الإسناد، وذلك لعدة أسباب:

١- أنه الذي ثبته ابن المبارك في «كتابه».

٢- اتفق على روايته عنه اثنان من أصحابه، هما:

أ- هناد وهو ابن السري بن مصعب الكوفي الحافظ. سئل الإمام أحمد: عمن نكتب بالكوفة؟ فقال: «عليكم بهناد». وقال قتيبة بن سعيد: «ما رأيت وكيعاً يعظم أحداً تعظيمه لهناد». وهو من شيوخ مسلم في «الصحيح».

ينظر: الجرح والتعديل (٩/١١٩)، سير أعلام النبلاء (١١/٤٦٦)، الكاشف (٥٩٨٧)، التقريب (٧٣٢٠).

ب- عنبسة بن سعيد بن أبان القرشي. قال أبو حاتم: «كان من حفاظ أهل الكوفة، وكان من أصدق إخوته وأحفظهم». وقال ابن معين: «كان راوية عن ابن المبارك» ووثقه. ووثقه أيضاً ابن سعد والدارقطني. ينظر: طبقات ابن سعد (٣٥٣٣، ٢٧٧١)، الجرح والتعديل (٦/٤٠٠)، ميزان الاعتدال (٦٥١٦).

٣- وهذا السبب خاص بشأن عدم ذكر والد سعيد المقبري في الإسناد، فقد تابعهم على هذا الوجه: عبدان: عبدالله بن عثمان بن جَبَلة الحافظ الثقة. ينظر: تهذيب الكمال (٣٤١٦)، تهذيب التهذيب (٥/٢٧٤)، التقريب (٣٤٦٥).

وبهذا يتبين أنه لم يذكر والد أبي سعيد سوى محمد بن عبدالرحمن بن سهم -عند أبي يعلى- في مقابل من ذكرنا، فحديثهم أولى بالصواب.

٤- وهو خاص بشأن الواسطة بين معمر والمقبري؛ فلم أر من ذكر المقبري في شيوخ معمر، ولا معمراً في تلاميذ المقبري على جلالتهما، وبالأخص في «تهذيب الكمال» الذي حرص على استيعاب الشيوخ والتلاميذ.

=

وهذا يرجح إثبات واسطة بينهما.

أقول: وباجتماع هذه الأسباب تترجح -في نظري- رواية ابن المبارك، عن معمر، عمن سمع المقبري، وليس عن معمر عن المقبري. والله أعلم.

دراسة إسناد ابن المبارك في «الزهد»:

١- معمر بن راشد الصنعاني. ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن الأعمش وثابت وهشام بن عروة وعاصم بن أبي النجود شيئاً وكذا ماحدث به بالبصرة. تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

٢- من سمع المقبري. لم يثبت في سند صحيح. وانظر الحكم على الحديث.

٣- سعيد بن أبي سعيد: كيسان المقبري. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٣٢٠).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند بسبب جهالة الراوي عن المقبري.

وقد وقفت عليه معيناً عند الطبراني في «الأوسط» (١٩٢/٤ ح٣٩٤٥) قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي، قال: نا محمد بن حميد الرازي، قال: نا إبراهيم بن المختار، قال: نا إسرئيل، عن إبراهيم بن أعين، عن معمر، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، به. وقال: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا معمر، ولا عن معمر إلا إبراهيم بن أعين، ولا عن إبراهيم إلا إسرائيل، ولا عن إسرئيل إلا إبراهيم بن المختار، تفرد به محمد بن حميد».

أقول: لكن هذا الإسناد مسلسل بالضعفاء وهم:

١- إبراهيم بن أعين العجلي البصري. قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث». وقال البخاري: «فيه نظر في إسناده». وفي «التقريب»: «ضعيف». ينظر: التاريخ الكبير (٢٧٢/١)، الجرح والتعديل (٨٧/٢)، تهذيب الكمال (١٥٤)، ميزان الاعتدال (٤٥)، تهذيب التهذيب (٩٣/١)، التقريب (١٥٤).

٢- إبراهيم بن المختار التميمي أبو إسماعيل الرازي، يقال له: «حَبُّوَيه». قال ابن معين: «ليس بذاك». وقال البخاري: «فيه نظر». وتركه زُنيج و لم يرضه. وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال ابن عدي: «يكتب حديثه». وقال أبو داود: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه».

=

وحاصل القول فيه ما قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق ضعيف الحفظ». فيحمل توثيقه على جانب العدالة، وتجريحه على جانب الحفظ.

ينظر: الجرح والتعديل (١٣٨/٢)، ثقات ابن حبان (٦٠/٨)، الكامل لابن عدي (٨١)، تاريخ بغداد (١٧٤/٦)، تهذيب الكمال (٢٤٠)، ميزان الاعتدال (٢١٢)، تهذيب التهذيب (١٤١/١)، التقريب (٢٤٥).

٣- محمد بن حميد بن حيان الرازي أبو عبدالله. مختلف فيه. وقال الذهبي: «وثقه جماعة والأولى تركه» ونقل عن يعقوب قوله: «كثير المناكير». وعن البخاري: «فيه نظر». وعن النسائي: «ليس بثقة». وقال ابن حجر: «حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه».

ينظر: الجرح والتعديل (٢٣٢/٧)، المجروحين لابن حبان (٣٠٣/٢)، الكامل لابن عدي (١٧٥٩)، تاريخ بغداد (٢٥٩/٢)، تهذيب الكمال (٥١٦٧)، ميزان الاعتدال (٧٤٥٩)، الكاشف (٤٨١٠)، تهذيب التهذيب (١١١/٩)، التقريب (٥٨٣٤).

والخلاصة أنه لا يصح تعيين الراوي المبهم بما ورد عند الطبراني.

أقول: وللحديث طريقان آخران -لكنهما في غاية الضعف- أشير إليهما باختصار منبهاً على علة ضعفهما:

الأول: وهو مشهور بلفظه لأنه في «جامع الترمذي».

فقد أخرجه الترمذي في الزهد، باب ماجاء في المبادرة بالعمل (٧٠/٧ ح٢٣٠٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٣٠/٤)، والطبراني في «الأوسط» (٢٣٤/٨ ح٨٤٩٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤٤٢/٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٧٢) من طريق مُحَرَّر بن هارون، عن عبدالرحمن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً به وفي أوله: «بادروا بالأعمال سبعاً هل تنتظرون إلا...».

وقال الترمذي: «حسن غريب». وأشار إلى رواية معمر السابقة.

وقال العقيلي: «قد روي هذا الحديث بغير هذا الإسناد من طريق أصلح من هذا».

أقول: وعلته: مُحَرَّر (بالراء المكررة، وزن محمد) ويقال: مُحْرِز (بالراء والزاي) وهو ابن هارون ابن عبدالله التيمي. قال الحافظ في «التقريب»: «متروك».

ينظر: ضعفاء العقيلي والكامل -موضع التخريج-، المجروحين (١٩/٣)، تهذيب الكمال (٥٨٠٠)، ميزان الاعتدال (٧٠٩٦)، تهذيب التهذيب (٥٠/١٠)، التقريب (٦٤٩٩).

=

الرواية فيهما بالتخفيف، ومن شددهما لم يصب[1].

والهَرَم المُفنِد: الذي يبلغ بصاحبه إلى الفَنَد، وهو ضعف الرأي. يقال: أَفْنَد الرجل؛ إذا كثر كلامه من الخرف، وأَفْنَده الكبر أيضاً[2].

وموت مُجْهِز: أي وَحِيّ[3]. والجَهِيز: السريع[4].

الثاني: أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٨٢٤) من طريق عبدالله بن المبارك، عن يحيى بن عبيدالله، عن أبيه، عن أبي هريرة، به، بنحوه.

وهذا الإسناد فيه: يحيى بن عبيدالله بن عبدالله بن مَوْهَب التيمي المدني. قال ابن حجر: «متروك». ينظر: الجرح والتعديل (١٦٧/٩)، المجروحين (١٢١/٣)، الكامل لابن عدي (٢١٠٦)، تهذيب الكمال (٦٨٧٦)، ميزان الاعتدال (٩٥٨٩)، المغني في الضعفاء (٧٠١٣)، تهذيب التهذيب (٢٢١/١١)، التقريب (٧٥٩٩)، لسان الميزان (٤٧٣/٧).

(١) في (س) و(ب): «فليس بمصيب».

(٢) من قوله: «يقال أفند الرجل» إلى هنا بنصه في «الغريبين» مادة فند (١٤٧٦/٥).

وينظر: الصحاح (٥٢٠/٢)، ترتيب لسان العرب (٣٤٧٢/٦).

(٣) (وَحِيّ) على وزن (فعيل) يعني سريع، وقد وَحَى وتَوحَّى بالشيء: أسرع. ترتيب لسان العرب مادة وحى (٤٧٨٨/٨).

(٤) بنصه في «المجموع المغيث» مادة جهز (٣٨١/١).

٩١- ومنه حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال...» الحديث[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٢٤ ح٤٠٢٨) ولفظه: «ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال: بيت يسكنه، وثوب يُواري به عورته، وجِلْف الخبز والماء»

تخريجه:

وقع اختلاف في سند هذا الحديث على الحسن البصري:

فرواه حريث بن السائب، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان بن عفان، عن النبي ﷺ.

ورواه قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن رجل من أهل الكتاب.

ورواه هشام بن حسان ومبارك بن فضالة، عن الحسن عن النبي ﷺ (مرسلاً).

وإليك تفصيل التخريج:

الوجه الأول: (الحسن، عن حُمران، عن عثمان، عن النبي ﷺ)

أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (١/١٠٠ ح٤٦) -ومن طريقه الترمذي في الزهد، باب (بدون ترجمة، عقب باب ما جاء في الزهادة في الدنيا) (٧/٩٠ ح٢٣٤٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١/٤٥٥ ح٣٢٩)- حدثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، حدثنا حُرَيْث بن السائب، قال: سمعت الحسن يقول: حدثني حمران، به، بلفظه. وقال الترمذي: «حديث صحيح».

وأخرجه أحمد في «مسنده» (١/٤٩٣ ح٤٤٠) وفي «الزهد» (ص٢٨) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٣٣١)-، وابن السني في «القناعة» (ص٤٣ ح٥٨)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/٢٠)، والحاكم في «المستدرك» في الرقاق (٤/٣١٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/١٥٧ ح٦١٨٠) عن عبدالصمد بن عبدالوارث به، بنحوه وبعضهم بمعناه، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/٨١ ح٨٣) -ومن طريقه: البزار في «مسنده» (٢/٧٠ ح٤١٤)، وابن السني في «القناعة» (٥٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٦١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/٥٦١)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/٧٣٥)-، عن حُرَيْث بن السائب، به، بمعناه. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا بهذا الإسناد، ولا أسند الحسن عن حمران عن عثمان إلا هذا الحديث».

=

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٩١ ح١٤٧)، وابن السني في «القناعة» (٦٠)، والبيهقي (٥/١٥٧ ح٦١٨٠، ٦١٧٩) و(٧/٢٩٦ ح١٠٣٦٧) والضياء المقدسي (٣٣٠) من طريق مسلم بن إبراهيم.

وابن السني (٥٩) والخطابي في «غريب الحديث» (١/١٧٩) من طريق النضر بن شميل.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/١٨٣) من طريق إبراهيم بن مكتوم.

ثلاثتهم عن حريث، به، بمعناه.

الوجه الثاني: (الحسن، عن حمران، عن رجل من أهل الكتاب).

خرَّج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/١٧٤) من طريق الأثرم قال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن حريث بن السائب؟ فقال: هذا شيخ بصري يروي حديثاً منكراً عن الحسن عن حمران عن عثمان عن النبيﷺ -وذكر الحديث-. قلت: قتادة يخالفه ؟ قال: نعم. سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن رجل من أهل الكتاب. قال أبو عبدالله: حدثناه روح، عن سعيد.اهـ.

وذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة حريث بن السائب (٢/٢٠٥).

الوجه الثالث: (الحسن، عن النبيﷺ)

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» كما في «النكت الظراف» لابن حجر (٧/٢٤٩- مع التحفة) -ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧/٢٩٦ ح١٠٣٦٨)-، وعبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص١٨) عن عيسى بن يونس، عن هشام.

والإمام أحمد في «الزهد» (ص٤٧٣)، والبغوي في «الجعديات» من طريق مبارك بن فضالة.

كلاهما عن الحسن، به. وقال البيهقي: «وهو مرسل جيد في هذا المعنى شاهد لما تقدم».

النظر في الخلاف:

تقدم إنكار الإمام أحمد لحديث حريث بن السائب، ويؤيد ماسبق ماذكره الخلال، كما في «المنتخب من العلل» (ص٤٢) قال الخلال: أخبرني عصمة، ثنا حنبل، قال: سألت أبا عبدالله عن حريث بن السائب؟ قال: ما كان به بأس، إلا أنه روى حديثاً منكراً عن عثمان عن النبيﷺ، وليس هو عن النبيﷺ، يعني هذا الحديث.اهـ.

وكذا أنكره الدارقطني في «العلل» (٣/٢٩) قال: «كذا رواه حريث بن السائب عن الحسن عن حمران عن عثمان عن النبي ﷺ، ووهم فيه، والصواب: عن الحسن عن حمران عن بعض أهل

=

الكتاب». (تحرفت فيه إلى «بعض أهل البيت» وقد نقله جماعة عن الدارقطني على الصواب، منهم الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤٥٧/١)، وابن الجوزي في «العلل» (٧٩٩/٢) ثم ما أثبته هو الموافق لما ذكره الإمام أحمد).

وقال ابن الجوزي في «العلل» (٧٩٨/٢) -بعدما خرجه من حديث حريث-: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».

وقال العقيلي في «الضعفاء» في ترجمة حريث (٢٨٧/١): «حريث بن السائب عن الحسن ولا يتابع على حديثه: حدثناه إبراهيم بن محمد...» وذكر الحديث الذي معنا.

أقول: ومما تقدم يتبين ترجيح الأئمة لحديث قتادة على حديث حريث وهو الصواب؛ فإن حريثاً (لا بأس به) كما سيأتي في ترجمته عند دراسة الإسناد، لكنه لا يقارن بقتادة وهو ابن دعامة السدوسي، وهو ثقة ثبت كما مضى مراراً وينظر (ص٢٢١).

وهكذا أيضاً يقال في الوجه الثالث (المرسل) فإنه جعله من كلام النبي ﷺ، وقد أنكر العلماء أن يكون من قوله ﷺ. وبالنظر إلى رواته نجد أنه قد رواه اثنان:

١- هشام وهو ابن حسان الأزدي القردوسي. وفي سماعه من الحسن البصري كلام. قال أبو داود: «إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب». ولذا قال ابن حجر: «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما» وأدخله ابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين.

تنظر ترجمته في: سؤالات الآجري لأبي داود (١٠٧٢، ٧٥٤- تحقيق البستوي)، الجرح والتعديل (٥٤/٩)، تهذيب الكمال (٦٥٧٢)، سير أعلام النبلاء (٣٥٥/٦)، ميزان الاعتدال (٩٢٢٨)، تهذيب التهذيب (٣٢/١١)، التقريب (٧٢٨٩) تعريف أهل التقديس (ص١٥٧).

٢- مبارك بن فَضَالة البصري. قال ابن حجر: «صدوق يدلس ويسوي» وأدخله في المرتبة الثالثة في «تعريف أهل التقديس». وقد تقدمت ترجمته (ص٤٤٢).

أقول: فقتادة مقدم في الحسن عليهما، وقد نقل ابن رجب في «شرح العلل» (٤٩٦/٢) عن ابن المديني قال: «أصحاب الحسن: حفص المنقري، ثم قتادة». ونقل عن أحمد قوله: «ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس، ولا أسند عن الحسن من قتادة».

والخلاصة: أن الصواب في هذا الحديث أنه عن الحسن البصري، عن حمران مولى عثمان، عن رجل من أهل الكتاب. وليس هو عن النبي ﷺ. والله أعلم.

=

دراسة إسناد عبد بن حميد:

١- عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد. ثقة. تقدمت ترجمته (ص٥٦٤).

٢- حُرَيْث (آخره مثلثة مصغر) ابن السائب التميمي، وقيل: الهلالي البصري، أبو عبدالله المؤذن.

قال ابن حجر: من السابعة.

روى عن الحسن البصري، ومحمد بن المنكدر، ويزيد الرقاشي وغيرهم.

وعنه عبدالصمد بن عبدالوارث، ومسلم بن إبراهيم، وأبو داود الطيالسي وغيرهم.

روى حنبل عن أحمد قوله: «ما كان به بأس».

وقال ابن معين: «ثقة». وعنه: «صالح».

وقال يعقوب بن سفيان: «شيخ ثبت لا بأس به».

وقال العجلي: «لا بأس به».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، جابر الجعفي أحب إلينا منه... كتبت ثانياً من أصله، فقال: حريث بن السائب مابه بأس».

والقول الأخير هو الذي نقله المزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في غير واحد من كتبه، وابن حجر في «التهذيب» وغيرهم.

وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «من متقني أهل البصرة».

وقال أبو داود: «ليس بشيء». وقال ابن عدي: «ليس له إلا اليسير من الحديث».

وذكره الساجي في كتابه «الضعفاء».

وقال الذهبي: «ثقة». وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ».

خلاصة حاله: الذي يظهر أنه (لا بأس به) ولا ينزل عن ذلك؛ فإن أكثر الأئمة وكبارهم على ذلك، وأما إدخال الساجي له في «الضعفاء» فمن أجل إنكار العلماء عليه هذا الحديث الذي معنا -فقد أنكره أحمد وغيره كما مضى- بل إن أحمد قال: «ماكان به بأس» في معرض إنكاره لحديثه. وأما قول أبي داود فلعل ذلك إشارة إلى قلة حديثه. والله أعلم.

المنتخب من العلل للخلال (ص٤٢)، سؤالات الآجري لأبي داود (٥٩٨)، المعرفة ليعقوب (١١٥/٢)، الجرح والتعديل (٢٦٤/٣)، ثقات ابن حبان (٢٣٤/٦)، مشاهير علماء الأمصار (١٢١١)، الكامل لابن عدي (٣٨٧)، ثقات ابن شاهين (٢٩٠)، تهذيب الكمال (١١٧١)، ميزان

=

الاعتدال (١٧٩٠)، المغني في الضعفاء (١٣٥٥)، الكاشف (٩٨٢)، تهذيب التهذيب (٢/٢٠٤)، التقريب (١١٨٠).

٣- **الحسن بن أبي الحسن** البصري. ثقة فقيه فاضل مشهور، يرسل كثيراً ويدلس. تقدمت ترجمته (ص٣٣١).

٤- **حُمْران** (بضم أوله) ابن أبان، مولى عثمان بن عفان، اشتراه في زمن أبي بكر الصديق، ومات سنة خمس وسبعين وقيل غير ذلك.

روى عن مولاه عثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم.

وعنه الحسن البصري، وعطاء بن يزيد الليثي، وعروة بن الزبير وغيرهم.

خرج له البخاري ومسلم في «صحيحيهما».

وقال ابن معين: «من تابعي أهل المدينة ومحدثيهم».

وقال ابن عبدالبر: «وكان من العلماء الجلة أهل الرأي والشرف». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، ولم أرهم يحتجون بحديثه».

وأورده البخاري في «الضعفاء» قال الذهبي -معقباً-: «لكن ما قال ما بليته قط».

أقول: وقد تقدم أن البخاري احتج به في «صحيحه».

وقال الحاكم: «تكلم فيه بما لا يؤثر فيه».

فالصواب أنه (ثقة) كما قال الحافظان الذهبي وابن حجر. وقال الذهبي مرة: «حجة». ومرة: «ثبت». ومرة: «ثقة نبيل». والله أعلم.

طبقات ابن سعد (٨٩٢، ٣٠٣٢)، ثقات ابن حبان (٤/١٧٩)، تاريخ دمشق (١٥/١٧٢)، تهذيب الكمال (١٤٩٦)، ميزان الاعتدال (٢٢٩٤)، المغني في الضعفاء (١٧٤٣)، من تكلم فيه وهو موثق (٩٥)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (٣١)، سير أعلام النبلاء (٤/١٨٣)، تهذيب التهذيب (٣/٢١)، الإصابة (٢٠٠٣)، التقريب (١٥١٣).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن إسناده حسن، لكنَّ راويه (حريث بن السائب) أخطأ فيه، فجعله من كلام النبيﷺ، وقد أنكر الإمام أحمد وغيره ذلك عليه، وصوبوا حديث (قتادة) الذي جعله مأخوذاً عن بعض أهل الكتاب. والله أعلم.

أراد بالحق: ما وجب له من الله، من غير تَبِعَةٍ في الآخرة، ولا سؤال عنه. إذا اكتفى بذلك من حِلِّه[1] لم يُسأل عنه؛ لأنه من الحقوق التي لابد للنفس منها، وأما ما سواه فإنه من الحظوظ، يُسأل عنه ويطالب بشكره، ويلزمه فيه من حقوق الله وحقوق العباد ما حده الشرع[2].

وفيه: «وجِلْفُ الخبز» الجِلْف فُسر هنا[3] بالظَّرْف كالخُرْج والجُوَالِق[4]. ويقال لِلدَّنِّ: الجِلْف[5].

وقد رواه الترمذي في «كتابه»[6]، ثم روى بإسناده عن النَّضْر بن شُمَيل[7] أنه قال: «جِلْف

---

(١) كذا في (ب) وفي بقية النسخ: «من حل».

(٢) ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٣/أ)

(٣) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٤) بنصه في «الغريبين» مادة جلف (٣٥٨/١) ونسب القول لابن الأعرابي.

والخُرْج، والجُوالِق: وعاءان معروفان يوضع فيهما الطعام وغيره. ينظر: ترتيب اللسان مادة خرج (١١٢٦/٢)، ومادة جلق (٦٦٢/٢).

(٥) قال في «الصحاح» مادة جلف (١٣٣٩/٤): «قال أبو عبيدة: أصل الجِلْف الدَّنُّ الفارغ».

والدَّنّ: وعاء كبير للخمر ونحوها. ينظر: المعجم الوسيط مادة دنن (٢٩٩/١).

(٦) راجع: «تخريج الحديث».

(٧) هو النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو. كان إماماً في الحديث والعربية والأدب وأيام الناس، من الثقات الأثبات، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان. ومات سنة ثلاث ومئتين.

ينظر: وفيات الأعيان (٣٩٧/٥)، تذكرة الحفاظ (٣١٤/١)، سير أعلام النبلاء (٣٢٨/٩)، تقريب التهذيب (٧١٣٥).

أقول: وبمعنى قول النضر بن شميل، قال ابن الأعرابي كما نقل الأزهري في «تهذيب اللغة» باب الجيم واللام (٨٥/١١) وأنشد:

القَفْر خير من مَبيت بِتُّه ... بجنوب زَخَّة عند آل معارك

جاءوا بِجِلْفٍ من شعير يابس ... بيني وبين غلامهم ذي الحارك

الخبز: يعني ليس له إدام»[1]. ولم يبين مأخذه.

وقد وجدت هذا اللفظ في نسخة من «كتاب الترمذي» بخط بعض الحفاظ مقروءة على جمع من حفاظ أصبهان[2] مقيداً بفتح اللام في متن الحديث، وفيما ذكره عن[3] النضر بن شميل[4].

---

(١) ساقه عقب تخريجه للحديث.

(٢) أصبهان أو أصفهان: بالباء وبالفاء، وبفتح الهمزة على الأشهر ويقال بكسرها، مدينة عظيمة مشهورة من بلاد فارس، ومركز إقليم يسمى باسمها، وقد أطنب واصفوها في تعداد محاسنها ووصف جمالها، حتى قال بعضهم: «أصفهان نصف جهان» أي نصف الدنيا، وهي اليوم تقع في إيران إلى الجنوب من طهران بمسافة (٤٢٠) كيلاً تقريباً.

وكانت تزخر بعدد كبير من الحفاظ والعلماء، بل كانت تضاهي بغداد في علو الإسناد وكثرة الحديث والأثر، وقد جمع تاريخ علمائها جماعة من أهل العلم، من أشهرهم: أبو الشيخ الأصبهاني وسمى كتابه «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها». ينظر: معجم ما استعجم (١٦٣/١)، معجم البلدان (٢٠٦/١)، الأمصار ذوات الآثار (ص٢٣٢)، بلدان الخلافة الشرقية (ص٢٣٨)، مقدمة د. عبدالغفور البلوشي لكتاب «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢١/١-٥٩).

(٣) في (أ): «من».

(٤) ينظر: النهاية لابن الأثير مادة جلف (٢٧٧/١).

٩٢- ومنه حديث أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبيﷺ أنه قال[1]: «إن من أَغْبط أوليائي عندي: مؤمن خَفِيف الحاذِ...» الحديث[2].

---

(١) كذا عند المؤلف تبعاً لـ«المصابيح»؛ جعل الحديث من كلام النبيﷺ.

وقد جاء كذلك أيضاً في جميع مصادر التخريج التي وقفت عليها، سوى ما ورد في «الزهد» للإمام أحمد؛ حيث زاد في هذا الموضع: «يعني قال الله عز وجل». وهو الصواب الذي يقتضيه السياق.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٢٥/٣ ح٤٠٣١) ولفظه: «أغبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ، ذو حظ من الصلاة، أحسن عبادة ربه وأطاعه في السِّر، وكان غامضاً في الناس لا يشار إليه بالأصابع، وكان رزقه كفافاً فصبر على ذلك». ثم نَقَد بيده فقال: «عُجِّلَت منيته، قَلَّت بواكيه، قَلَّ تراثه».

تخريجه:

أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» في زوائد رواية نعيم بن حماد (ص٥٤) -ومن طريقه: الترمذي في الزهد، باب ماجاء في الكفاف والصبر عليه (٩٤/٧ ح٢٣٤٨)، والبغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب القناعة بالقليل من الدنيا (٢٤٥/١٤-٢٤٦ ح٤٠٤٤)- عن يحيى بن أيوب، عن عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبدالرحمن، عن أبي أمامة، به، بلفظه. وقال الترمذي: حديث حسن. (وسقط من «الزهد»: يحيى بن أيوب).

وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢٨٧/٢ ح١٢١٩)، والحاكم في «المستدرك» في الأطعمة (١٢٣/٤) من طريق عبدالله بن وهب.

والطبراني في «الكبير» (٢٠٥/٨ ح٧٨٢٩) من طريق سعيد بن أبي مريم.

كلاهما عن يحيى بن أيوب، به، بنحوه. وقال الحاكم: «وهذا إسناد للشاميين صحيح عندهم و لم يخرجاه». وتعقبه الذهبي فقال: «لا، بل إلى الضعف هو».

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٤٠٤/٢ ح٩٠٩)، والإمام أحمد في «مسنده» (٤٩٨/٣٦ ح٢٢١٦٧) و(٥٣٦/٣٦ ح٢٢١٩٨)، وفي «الزهد» (ص١٦) وابن الأعرابي في «الزهد» (١٠٥) من طريق أبي المهلب، عن عبيدالله بن زحر، به. بنحوه. وليس عند الحميدي وابن الأعرابي ذكر (علي بن يزيد).

=

وأخرجه الروياني (١٢٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٣٢٩ ح٦٨١٤)، وفي «الزهد» (ص١١٣ ح١٩٧) من طريق جرير.

والطبراني (٧٨٦٠) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/٢٥)- من طريق عبدالعزيز بن مسلم.

كلاهما عن ليث بن أبي سليم، عن عبيدالله بن زحر، به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/٤٥٣ ح١٢٢٩) -ومن طريقه البيهقي في «الزهد» (١٩٦)- عن همام.

والإمام أحمد في «المسند» (٣٦/٥٣٥ ح٢٢١٩٧) عن إسماعيل بن إبراهيم.

وابن الأعرابي في «الزهد» (ص٥٩ ح١٠٢)-ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٧/٢٩٣ ح١٠٣٥٧)- من طريق الحسن بن أبي جعفر.

ثلاثتهم عن ليث، به. لكن ليس في إسناده علي بن يزيد.

وأخرجه الآجري في «الغرباء» (ص٤٧ ح٣٥) -ومن طريقه أبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» (ص٣٥ ح٢٠)- من طريق أبي عبدالرحيم [خالد بن أبي يزيد]، عن أبي عبدالملك [علي بن يزيد] به، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في الزهد، باب من لايؤبه له (٢/١٣٧٨ ح٤١١٧) حدثنا محمد بن يحيى، ثنا عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبدالله، عن إبراهيم بن مرة، عن أيوب بن سليمان، عن أبي أمامة، به. بمعناه.

وأخرجه ابن الأعرابي في «الزهد» (١٠٤) -ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٠٣٥١)-، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة العلاء بن هلال (٥/٢٢٣).

حدثنا هلال بن العلاء، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا هلال بن عمر، قال: حدثنا أبي: عمر بن هلال، عن أبي غالب، عن أبي أمامة، به. بمعناه.

دراسة إسناده عن ابن المبارك:

١- يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري. المتوفى سنة ثمان وستين ومئة.

روى عن عبيدالله بن زحر، وإسماعيل بن أمية، ومالك بن أنس وغيرهم.

وعنه عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وسعيد بن أبي مريم وغيرهم.

=

روى الترمذي عن البخاري: «ثقة». (أقول: كذا في «تهذيب التهذيب»، والذي وقفت عليه في «علل الترمذي الكبير» هو قوله: صدوق).

وقال ابن معين ويعقوب بن سفيان وإبراهيم الحربي: «ثقة». زاد يعقوب: «حافظ».

وعن ابن معين: «صالح». وعنه: «ليس به بأس».

وقال الآجري: قلت لأبي داود: ابن أيوب ثقة؟ فقال: «هو صالح».

وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: «من ثقات أهل مصر يغرب».

وقال الساجي: «صدوق يهم».

وقال النسائي: «ليس به بأس». وعنه: «ليس بذاك القوي».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال أحمد بن صالح: «كان من وجوه أهل البصرة، وربما خل في حفظه». وعنه: «له أشياء يخالف فيها».

وقال الدارقطني: «في بعض حديثه اضطراب».

وقال الإمام أحمد: «سيئ الحفظ». وعنه: «يخطئ خطأً كثيراً». وعنه: «ضعيف، كان يخطئ كثيراً».

وقال ابن سعد: «منكر الحديث».

وقال الإسماعيلي: «لا يحتج به».

وقال ابن القطان: «هو ممن قد علمت حاله وأنه لا يحتج به».

وقال الحاكم أبو أحمد: «إذا حدث من حفظه يخطئ، وماحدث من كتاب فليس به بأس».

خلاصة حاله: لعل أعدل ماقيل أنه «صدوق» كما قال الذهبي في غير واحد من كتبه. وقال ابن عدي: «لا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ». وقال في «التلخيص الحبير»: «فيه مقال، ولكنه صدوق».

وقد استشهد به البخاري وخرج له مسلم وغيره.

=

ولعل الذين ضعفوه وتكلموا فيه إنما نظروا إلى أخطائه ومناكيره، وتلك -لسعة روايته- إنما تنـــزله عن درجة الثقة إلى الصدوق. ولذا قال الذهبي في «السير»: «له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث». والله أعلم.

سؤالات الآجري لأبي داود (١٥٢٧)، علل الترمذي الكبير (١/٣٥٠)، ضعفاء النسائي (٦٥٧)، المنتخب من العلل للخلال (ص١٠٤)، ضعفاء العقيلي (٢٠١١)، الجرح والتعديل (٩/١٢٧)، مشاهير علماء الأمصار (١٥٢٨)، ثقات ابن شاهين (١٥٢٣)، الكامل لابن عدي (٢١١٣)، التعديل والتجريح (١٤٤٩)، تهذيب الكمال (٦٧٩٢)، ميزان الاعتدال (٩٤٧٠)، سير أعلام النبلاء (٨/٥)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (٣٦٧)، الكاشف (٦١٣٧)، ديوان الضعفاء (٤٦٠١)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥٥١، ٥٩٩)، التلخيص الحبير (٢/٤٠)، تهذيب التهذيب (١١/١٦٣)، التقريب (٧٥١١)، بحر الدم (١١٣٣).

٢- **عُبَيْدالله بن زَحْر** (بفتح الزاي وسكون المهملة) الضَّمْري مولاهم، الإفريقي. قال ابن حجر: «من السادسة».

روى عن علي بن يزيد الألْهاني، وسليمان الأعمش، والربيع بن أنس وغيرهم.

وعنه يحيى بن أيوب المصري، وأبو المهلب مطرح بن يزيد، وليث بن أبي سليم وغيرهم.

قال البخاري وأحمد بن صالح: «ثقة».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به صدوق». وقال النسائي: «ليس به بأس».

هذا ما قيل فيه من جهة التعديل، أما الذين ضعفوه وتكلموا فيه فهم الأكثر:

فقد ضعفه الإمام أحمد وابن معين ويعقوب بن سفيان والدارقطني.

وعن ابن معين: «ليس بشيء». وعن الدارقطني: «ليس بالقوي».

وقال علي بن المديني: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «لين الحديث».

وقال أبو مسهر: «هو صاحب كل معضلة وإن ذلك لبين على حديثه».

وقال العجلي: «يكتب حديثه وليس بالقوي».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبدالرحمن

=

لا يكون متن ذلك الخبر ألا مما عملته أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة، بل التنكب عن رواية عبيدالله بن زحر على الأحوال أولى».

وقال الخطيب: «كان رجلاً صالحاً، وفي حديثه لين».

خلاصة حاله: «ضعيف» كما قال أكثر العلماء. وقال الذهبي في «المغني»: «مختلف فيه وهو إلى الضعف أقرب». وقال في «الديوان»: «ليس بحجة». وفي «الكاشف»: «فيه اختلاف وله مناكير».

وأما قول الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ». فلعله للجمع بين الأقوال، وإلا فقد قال في «الدراية»: «واهٍ».

أقول: وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وليس الأمر كما قال ابن حبان فتلك مبالغة لم يوافق عليها. والله أعلم.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٥١٣، ٥٦٨)، سؤالات أبي داود لأحمد (٢٥٠، ٢٧١)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٥٢٣، ١٥٣٩)، علل الترمذي الكبير (٥١٢/١)، ترتيب ثقات العجلي (١١٥٦)، الجرح والتعديل (٣١٥/٥)، المجروحين (٦٢/٢) الكامل لابن عدي (١١٥٧)، الضعفاء لابن شاهين (٤٩٣)، الضعفاء للدارقطني (٣٢٧)، العلل له (١٣٨/٢)، سؤالات السلمي للدارقطني (١٩٦)، تهذيب الكمال (٣٦٣٣)، ميزان الاعتدال (٥٣٦٤)، المغني في الضعفاء (٣٩٢٢)، ديوان الضعفاء (٢٦٩٣)، الكاشف (٣٥٤٤)، تهذيب التهذيب (١٢/٧)، التقريب (٤٢٩٠)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٨٩/١).

٣- **علي بن يزيد** بن أبي هلال الألْهاني، أبو عبدالملك الدمشقي. مات سنة بضع عشرة ومئة.

روى عن القاسم أبي عبدالرحمن عن أبي أمامة نسخة كبيرة، وعن مكحول الشامي.

وعنه عثمان بن أبي العاتكة، وعبيدالله بن زَحْر وغيرهما.

قال البخاري: «منكر الحديث، ضعيف».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، أحاديثه منكرة».

وقال يعقوب بن سفيان: «واهي الحديث، كثير المنكرات».

وقال النسائي: «ليس بثقة». وعنه: «متروك الحديث»، وكذلك قال الدارقطني، والبرقاني، والأزدي.

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفه جماعة و لم يترك».

وقال ابن حجر: «ضعيف».

=

التاريخ الأوسط للبخاري (١/٤٥٣)، الضعفاء للعقيلي (١٢٥٩)، تهذيب الكمال (٤١٥٤)، ميزان الاعتدال (٥٩٧٢)، الكاشف (٣٩٨٢)، تهذيب التهذيب (٧/٣٤٦)، التقريب (٤٨١٧).

٤- **القاسم بن عبدالرحمن** الشامي، أبو عبدالرحمن صاحب أبي أمامة. مات سنة اثنتي عشرة ومئة.

روى عن أبي أمامة الباهلي، وعن غيره من الصحابة، وقيل: لم يسمع من أحد منهم إلا من أبي أمامة.

وعنه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وعلي بن يزيد الألْهاني وغيرهما.

قال البخاري وابن معين ويعقوب بن سفيان ويعقوب بن شيبة والترمذي والعجلي: «ثقة»، زاد العجلي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي».

وقال الجوزجاني: «كان خياراً فاضلاً، أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار».

وقال أبو حاتم: «حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء».

وقال أبو إسحاق الحربي: «من ثقات المسلمين».

وقال الإمام أحمد: «حدث عنه علي بن يزيد بأعاجيب، ما أراها إلا من قبل القاسم».

وقال ابن حبان: «ممن يروي عن رسول الله ﷺ المعضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها».

وقال الغلابي: «منكر الحديث».

خلاصة حاله: ثقة، كما عليه أكثر الأئمة. وأما هذه المنكرات التي تقع في حديثه فهي من الرواة الضعفاء عنه، كما تقدم من قول أبي حاتم.

وقال ابن معين: «إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء - يعني الضعفاء -». وقال أيضاً: «الثقات يروون هذه الأحاديث ولا يرفعونها.. ثم يجيء من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفهم». ونحوه قال البخاري - كما في «تاريخه الأوسط»، و«التهذيبين» -.

التاريخ الكبير (٧/١٥٩)، التاريخ الأوسط (١/٣٦١)، علل الترمذي الكبير (١/٥١٢)، الجرح والتعديل (٧/١١٣)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٢١١)، تهذيب الكمال (٤٨٠٠)، ميزان الاعتدال (٦٨٢٣)، ديوان الضعفاء (٣٤١٥)، الكاشف (٤٥١٧)، سير أعلام النبلاء (٥/١٩٤)، جامع التحصيل (٦٢٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٨٩)، التقريب (٥٤٧٠).

=

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لضعف:

١- عبيدالله بن زحر. لكنه توبع، فقد تابعه (أبو عبدالرحيم خالد بن أبي يزيد الحراني) -كما تقدم- وإسناد هذه المتابعة صحيح إلى أبي عبدالرحيم.

٢- علي بن يزيد الألهاني.

وقد وقفت له على متابعتين -كما تقدم-:

الأولى: ما خرجه ابن ماجه من طريق أيوب بن سليمان. وإسناد هذه المتابعة ضعيف، ففي إسنادها:

أ- أيوب بن سليمان، شامي. قال أبو حاتم والذهبي: «مجهول». وقال ابن حجر: «ضعيف». ينظر: تهذيب الكمال (٦١٥)، ميزان الاعتدال (١٠٨٠)، الكاشف (٥١٧)، ديوان الضعفاء (٥١١)، تهذيب التهذيب (٣٥٤/١)، التقريب (٦١٤).

ب- صدقة بن عبدالله السمين. ضعفه الإمام أحمد وابن معين وأبو زرعة والبخاري وغيرهم. وكذلك قال الذهبي وابن حجر.

ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري (١٧٤)، الجرح والتعديل (٤٢٩/٤)، المجروحين (٣٧٤/١)، ميزان الاعتدال (٣٨٧٧)، الكاشف (٢٣٨٤)، تهذيب التهذيب (٣٦٥/٤)، التقريب (٢٩١٣).

الثانية: طريق أبي غالب. وإسنادها ضعيف؛ إذْ في الطريق إلى أبي غالب:

أ- العلاء بن هلال بن عمر بن هلال بن أبي عطية الباهلي.

قال أبو حاتم: «منكر الحديث ضعيف الحديث». وقال النسائي: «روى عنه ابنه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من ابنه».

ينظر: ضعفاء النسائي (٤٥٩)، الجرح والتعديل (٣٦١/٦)، المجروحين (١٨٤/٢)، الكامل لابن عدي (١٣٧٨)، ميزان الاعتدال (٥٧٥٤)، تهذيب التهذيب (١٧٢/٨)، التقريب (٥٢٥٩).

ب- أبوه: هلال بن عمر. قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

ينظر: الجرح والتعديل (٧٨/٩)، المغني في الضعفاء (٦٧٨٢)، الميزان (٩٢٨٢).

ج- جده: عمر بن هلال. ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٥/٧) ولم يذكر له سوى راوٍ واحد. ولم أقف على ترجمته عند غيره. فهو على هذا مجهول.

=

المعنى: إن من أحق أحبابي وأنصاري عندي بالغِبْطة[١] مؤمن مُخِفّ لا يُثبِّطه أهل ولا مال.

والحاذَان من[٢] الدابة ما وقع عليه الذَّنَبُ من أدبار الفخذين[٣]. والإنسان إذا كان بحاذَيْه قِلَّة لحم كان أَمْكن لمشيه، فاستعير خِفَّة الحاذ لخِفَّة الظهر[٤].

وفيه: «ثم نَقَد بيده» نَقَد بالدال من نقدت الشيء بأصبعي، ويقال: نقد الطائرُ الحبَّ، إذا كان يلقطه واحداً بعد واحد[٥]. وأريد به هنا[٦] ضرب الأنملة على الأنملة[٧]، أوضرها على

والحاصل أن هذه المتابعات لا تفيد الحديث قوة، فيبقى ضعيفاً، وقد ضعفه العراقي كما في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٩٤٣/٢) و(١٩٦٥/٥)، وضعفه الذهبي -كما تقدم- وقال ابن الجوزي في «العلل» (٦٣٦/٢): «لا يصح عن رسول الله ﷺ».

وذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٢١٤) أن الأحاديث الواردة في هذا المعنى كلها واهية. وأشار إلى بعضها.

ومما يحسن ذكره عند الحكم على هذا الحديث أن أحاديث هذا السلسلة (عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن أبي أمامة) قد أنكرها طائفة من أهل العلم. قال ابن معين: «أحاديث عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعة ضعيفة». ومرة قال: «هي ضعاف كلها». وسئل أبو حاتم عنها فقال: «ليست بالقوية هي ضعاف». وقال الدارقطني: «عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد نسخة باطلة». ينظر: تهذيب الكمال ترجمة علي بن يزيد. وللإمام أحمد كلام في إنكارها، ينظر: سؤالات أبي داود له (ص٢٥٥).

(١) في (س) و(أ): «بالغبط».

(٢) «من» سقطت من (أ).

(٣) تعريف (الحاذين) بنصه في «الصحاح» مادة حوذ (٥٦٣/٢). ومفرده (حاذ) بتخفيف الذال المعجمة والجمع (أحواذ). ينظر: ترتيب اللسان (١٠٤١/٢).

(٤) قال الهروي في «الغريبين» مادة حوذ (٥٠٧/٢): «ضربه عليه الصلاة والسلام مثلاً لقلة ماله وعياله».

(٥) هذا القول بنصه في «المجموع المغيث» مادة نقد (٣٣٩/٣).

(٦) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٧) «على الأنملة» سقطت من (أ).

الأرض كالمتقلل للشيء، أي لم يلبث إلا قليلاً حتى قبضه الله[1]، يقلل مدة عمره، وعدد بواكيه، ومبلغ تراثه[2]، وقد فُسِّر ذلك في بعض طرق هذا الحديث في متن الحديث، أورده أبو عبدالله أحمد في «مسنده» وفيه: «يُقَلِّلُها»[3].

ومن الرواة من يروي «نقر» بالراء أي نقر بأصبعه، وكذلك رواه الترمذي في «كتابه»[4]، ومن كتابه نقله المؤلف[5].

---

(١) لفظ الجلالة ساقط من (س) و(أ).

(٢) ذكر الطيبي أقوالاً أخرى للمراد من قوله: «ثم نقد بيده». للاستزادة ينظر: شرح المشكاة له (٣٢٩١/١٠).

(٣) كذا في نسخة (ب) وهي كذلك في الأصل بعد تعديلها فيما يظهر، وقد كتبت أولاً بلام واحدة (يقلها) ثم أضيفت لام أخرى. وفي (أ): «نقلها»، وفي (س): «يقللهما». والمثبت هو الصواب.

أقول: لم أقف على هذا التفسير عند أحمد، والذي وقفت عليه في «المسند» (٥٣٦/٣٦)، وفي «الزهد» (ص١٧) أيضاً؛ هو تفسير (التراث) والذي فسره هو الإمام أحمد. فقد سأله ابنه عبدالله - بعد أن ساق الحديث بتمامه- قال: سألت أبي، قلت: ما تراثه؟ قال: «ميراثه».

(٤) رواية الترمذي -حسب الطبعة المحال عليها كما تقدم-: «نفض بيده»، وفي النسخة التي شرح عليها المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٦١/٧): «نقر بيده».

وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٤٤/٩): وفي رواية - وهي الظاهر من جهة المعنى جداً -: «ثم نفض بيده».

(٥) الرواية التي ذكرها البغوي: «نقد بيده»، وهي التي خرجها في «شرح السنة» (٢٤٥/١٤).

٩٣- ومنه حديث عبدالله[١] بن مِحْصَن الخَطْمي رضي الله عنه قال[٢]: قال رسول الله ﷺ: «من أصبح منكم آمناً في سِرْبه...» الحديث[٣].

---

(١) كذا في النسخ الخطية: (عبدالله). وكذلك هو في «المصابيح».

ووقع في مصادر التخريج: (عبيدالله) بالتصغير. وهما قولان في اسمه، وهو بالتصغير أشهر، ونقل سبط ابن العجمي في حاشيته على «الكاشف» عن مغلطاي قوله: «إنه لم يره في كتب العلماء إلا مصغراً مجزوماً بصحبته». وقال ابن حجر في «التقريب»: «ويقال: عبيدالله بالتصغير ورُجِّح».

وهو ابن مِحْصَن الأنصاري الخَطْمي. مختلف في صحبته. وتقدم قول مغلطاي في الجزم بصحبته. وقال ابن عبدالبر: «منهم من يجعل حديثه مرسلاً، وأكثرهم يصحح صحبته فيجعل حديثه مسنداً». وجزم البخاري وابن حبان بصحبته. وقال أبو نعيم: «أدرك النبي ﷺ ورآه».

وفي سياق إسناد حديثه هذا عند الترمذي -كما يأتي- وردت عبارة: «وكانت له صحبة».

ينظر: من كلام ابن معين في الرجال، رواية الدقاق (٣٠٠)، التاريخ الكبير (٣٧٢/٥)، المراسيل لابن أبي حاتم (١٩٣)، ثقات ابن حبان (٢٤٨/٣)، الاستيعاب (١٧٢٠)، أسد الغابة (٣٤٧٧)، الكاشف وحاشيته لسبط ابن العجمي (٢٩٤٥)، تهذيب التهذيب (٣٤١/٥)، التقريب (٣٥٧٤)، الإصابة (٥٣٣٠).

(٢) «قال» زيادة من (س) و(ب).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٤٢٦/٣ ح٤٠٣٣) وتتمته: «معافىً في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حِيزت له الدنيا بحذافيرها» وقال: «غريب».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الزهد، باب رقم (٣٤) بدون ترجمة قبل باب ما جاء في الكفاف (٩٣/٧ ح٢٣٤٧) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» في ترجمة عبيدالله بن محصن (٥٢٥/٣)- حدثنا عمرو بن مالك ومحمود بن خداش البغدادي قالا: حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا عبدالرحمن بن أبي شميلة الأنصاري، عن سلمة بن عبيدالله بن محصن الخطمي، عن أبيه -وكانت له صحبة- به، بلفظه دون قوله: «بحذافيرها».

=

وأورده ابن الأثير في «جامع الأصول» (٥٢٩/١٠) فذكر الزيادة، وعزاه للترمذي. وكذلك المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٢/٢). وقال الترمذي: «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مروان بن معاوية».

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢٠٨/١ ح٤٣٩) -ومن طريقه الترمذي -الموضع السابق-، وابن قانع في «معجم الصحابة» في ترجمة عبيدالله بن محصن (١٧٨/٢)- عن مروان، به، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في الزهد، باب القناعة (١٣٨٧/٢ ح٤١٤١) عن سويد بن سعيد ومجاهد بن موسى.

والبخاري في «الأدب المفرد» باب من أصبح آمناً في سربه (ص٩٧ ح٣٠٠)، وفي «التاريخ الكبير» في ترجمة عبيدالله بن محصن (٣٧٢/٥) -ومن طريقه البيهقي في «الزهد الكبير» (ص٨٨ ح١٠٥) وفي «شعب الإيمان» (٢٩٥/٧ ح١٠٣٦٣)- عن بشر بن مرحوم.

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٤٦/٤ ح٢١٢٦)، وفي «الزهد» (ص١٠٣ ح٢٠٤) عن كثير بن عبيد الحذاء.

وفي «الآحاد» برقم (٢١٢٧) عن يعقوب بن حميد.

والعقيلي في «الضعفاء» في ترجمة سلمة بن عبيدالله بن محصن (١٤٦/٢) من طريق عمرو بن نافع.

وابن قانع في «معجم الصحابة» -الموضع السابق- من طريق يحيى بن بشير.

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣١٩/١ ح٥٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة سلمة (٢٩٥/١١) من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٩٤/٧ ح١٠٣٦٢) من طريق سريج بن يونس.

والخطيب في «تاريخ بغداد» في ترجمة محمد بن الهيثم بن خالد (٣٦٤/٣) من طريق أبي همام الوليد بن شجاع.

جميعهم عن مروان بن معاوية، به، بنحوه.

وقال البيهقي: «هذا أصح ما روي في هذا الباب». لكن وقع في إسناد البيهقي: (عبدالرحمن بن أبي شميلة، عن أبيه) بزيادة (عن أبيه) انفرد بها سريج بن يونس عن سائر من رواه عن مروان، فالصواب حديث الجماعة.

=

دراسة إسناد الحميدي:

١- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفَزَاري، أبو عبدالله الكوفي نزيل مكة ودمشق. مات سنة ثلاث وسبعين ومئة.

روى عن عبدالرحمن بن أبي شميلة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وحميد الطويل وغيرهم.

وعنه الحميدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

قال أحمد: «ثبت حافظ». وعنه: «ثقة ما كان أحفظه كان يحفظ حديثه».

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ».

الجرح والتعديل (٢٧٢/٨)، تاريخ بغداد (١٤٩/١٣)، سير أعلام النبلاء (٥١/٩)، تذكرة الحفاظ (٢٩٥/١)، التقريب (٦٥٧٥).

٢- عبدالرحمن بن أبي شُميلة (بمعجمة مصغر) الأنصاري المدني القُبَائي. من السابعة.

روى عن سلمة بن عبيدالله بن محصن، وسعيد الصراف.

وعنه مروان بن معاوية، وحماد بن زيد.

قال علي بن المديني: «لا أعلم أحداً روى عنه غيرهما».

وقال ابن معين: «مشهور».

وقال أبو حاتم: «مشهور برواية حماد بن زيد عنه».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفي «التقريب»: «مقبول».

التاريخ الكبير (٢٩٦/٥)، الجرح والتعديل (٢٤٤/٥)، ثقات ابن حبان (٧٩/٧)، تهذيب الكمال (٣٨٤٩)، تهذيب التهذيب (١٧٧/٦)، التقريب (٣٨٩٦)، الخلاصة للخزرجي (ص٢٢٨).

٣- سلمة بن عبيدالله، ويقال: ابن عبدالله بن مِحْصَن الأنصاري الخَطْمي المدني. من الرابعة.

روى عن أبيه. وعنه عبدالرحمن بن أبي شميلة.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الإمام أحمد: «لا أعرفه».

وقال العقيلي: «مجهول في النقل، ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به» يعني هذا الحديث.

وفي «التقريب»: «مجهول».

=

العلل لأحمد (٣٤٨٠)، ضعفاء العقيلي (٦٤١)، ثقات ابن حبان (٣٩٨/٦)، تهذيب الكمال (٢٤٥٩)، ميزان الاعتدال (٣٤١١)، المغني (٢٥٤٢)، الكاشف (٢٠٣٨)، تهذيب التهذيب (١٣١/٤)، التقريب (٢٤٩٩).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ من أجل:

- سلمة بن عبيدالله، مجهول.

- عبدالرحمن بن أبي شميلة، مقبول، يعني حيث يتابع وإلا فلين الحديث، و لم أقف له على متابع.

أقول: وفي معناه ما ورد من حديث ابن عمر، وأبي الدرداء، ومحمد بن جعفر عن أبيه عن جده وإليك تخريجها:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وله طريقان:

أ- عطية العوفي

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٣٠/٢ ح١٨٢٨) حدثنا أحمد، قال: حدثنا عبدالرحمن ابن صالح الأزدي، قال: نا علي بن عابس، عن فضيل بن مرزوق، عن عطية، به مرفوعاً بلفظ: «من أصبح معافىً في بدنه، آمناً في سربه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا». وقال: «لم يرو هذا الحديث عن فضيل إلا علي، تفرد به عبدالرحمن».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الزهد، باب فيمن أصبح معافى آمناً (٥١٧/١٠ ح١٨٠٨٥) وقال: «فيه علي بن عابس، وهو ضعيف».

أقول: وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل عطية وهو ابن سعد العوفي، ضعيف. وقد تقدمت ترجمته (ص٤١٠).

وفيه أيضاً: علي بن عابس الأسدي الأزرق، ضعيف كما قال ابن معين والنسائي والجوزجاني والأزدي، وكذلك قال الحافظ في «التقريب».

ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢٨٩/٦)، أحوال الرجال (٥٩)، الجرح والتعديل (١٩٧/٦)، المجروحين (١٠٤/٢)، الكامل لابن عدي (١٣٤٧)، ميزان الاعتدال (٥٨٧٨)، تهذيب التهذيب (٣٠١/٧)، التقريب (٤٧٥٧).

=

ب- خالد بن مهاجر.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/٣٦١ ح٨٨٧٥)، وفي «مسند الشاميين» (١/٢٦٠ ح٤٥٠)، وابن السني في «القناعة» (٩)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة عبدالله بن حكيم (٤/١٤٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٩٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/٣٦١ ح٦١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٣٦٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٢١٢).

كلهم من طرق عن أسد بن موسى، عن أبي بكر الداهري، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مهاجر، به، مرفوعاً بمعناه. وفي إسناده الطبراني وأبي نعيم: (عمر) بدل (ابن عمر).

وأخرجه ابن مردويه في «أماليه» (ص١٦٤ ح٢٢) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٢١٢)-، والبيهقي في «الشعب» (١٠٣٦١) من طريق سلام الطويل، عن إسماعيل بن رافع، عن خالد بن مهاجر، به. مرفوعاً بمعناه.

أقول: وهذا الطريق ضعيف جداً. فيه أبو بكر الداهري -في الإسناد الأول- وهو عبدالله بن حكيم. قال أحمد وابن المديني وابن معين: «ليس بشيء». وعن ابن معين والنسائي: «ليس بثقة». وقال الجوزجاني: «كذاب». وقال يعقوب بن شيبة: «متروك يتكلمون فيه». وقال الذهبي في «المغني»: «أحد المتروكين باتفاق». وفي موضع آخر: «واهٍ متهم بالوضع».

ينظر: الجرح والتعديل (٥/٤١)، المجروحين (٢/٢١)، الكامل لابن عدي (٩٧٥)، تاريخ بغداد (٩/٤٤٦)، ميزان الاعتدال (٤٢٨١)، المغني (٣١٤٤، ٧٣٤٤)، لسان الميزان (٤٥٧٨).

وفي الإسناد الآخر إلى خالد بن مهاجر: سلاّم بن سَلْم الطويل. قال أحمد: «أحاديثه منكرة». وقال ابن معين: «ضعيف لا يكتب حديثه». وعنه: «ليس بثقة». وعنه: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث تركوه». وقال البخاري: «يتكلمون فيه». وقال مرة: «تركوه». وقال النسائي وغيره: «متروك». وكذلك قال الحافظ الذهبي في «المغني» وابن حجر في «التقريب».

ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري (١٥٢)، التاريخ الكبير له (٤/١٣٣)، الجرح والتعديل (٤/٢٦٠)، المجروحين (١/٣٣٩)، الكامل لابن عدي (٧٦٦)، المغني في الضعفاء (٢٤٩٦)، تهذيب التهذيب (٤/٢٤٧)، التقريب (٢٧٠٢).

٢- حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في الرقائق، باب الفقر والزهد والقناعة

=

(٤٤٥/٢ ح٦٧١)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤٩/٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥٣٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٣٥٨، ١٠٣٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩٤/٧) و(١٤٧/٧٠)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١١٧٧/٣)، وفي «سير أعلام النبلاء» (٣٨٨/١٨-٣٨٩) من طرق عن عبدالله بن هانئ بن عبدالرحمن بن أبي عبلة، حدثني أبي، حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، به، مرفوعاً، بنحوه وفيه زيادة عند بعضهم.

وقال الذهبي: «هذا حديث غريب، ماعلمت في نقلته جرحاً، لكني لا أعرف هانئاً، وأما المتن فمعروف».

أقول: فيه عبدالله بن هانئ بن عبدالرحمن بن أبي عبلة. قال أبو حاتم: «قدمت الرملة فذكر لي أن في بعض القرى هذا الشيخ، وسألت عنه فقيل: هو شيخ يكذب، فلم أخرج إليه و لم أسمع منه». ولذا قال الذهبي في غير موضع: «متهم بالكذب».

ينظر: الجرح والتعديل (١٩٤/٥)، ثقات ابن حبان (٣٥٧/٨)، ميزان الاعتدال (٤٦٦٩)، المغني في الضعفاء (٣٤٠٦)، ديوان الضعفاء (٢٣٣٨)، لسان الميزان (٤٨٩١).

وأما والده (هانئ) الذي أشار إليه الذهبي، فذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٨٣/٧) وقال: «ربما أغرب». ثم ذكره في (٢٤٧/٩). وينظر: لسان الميزان (٨٩٦٨).

والخلاصة أنه حديث ضعيف جداً؛ لحال عبدالله بن هانئ.

٣- حديث محمد بن جعفر [بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب]، عن أبيه، عن جده.

أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٣٦٤) أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن خلف الصوفي، حدثنا الحسن بن علي بن عمرو، حدثنا جعفر بن مروان القطان، حدثنا أحمد بن عيسى العلوي، حدثنا محمد بن جعفر، به، مرفوعاً بمعناه.

أقول: هذا السند فيه بلايا:

الأولى: جَدُّ محمد بن جعفر هو: (محمد بن علي بن الحسين) -هذا هو الظاهر- فيصير حديثه معضل مرسل. فإنه ولد في حدود سنة (ستين).

تنظر ترجمته في تهذيب الكمال (٥٤٧٨)، التقريب (٦١٥١).

=

المشهور فيه كسر السين، يقال: فلان[1] آمن في سِرْبه: أي[2] في نفسه، وفلان واسع السِّرْب أي رَخِيّ البال[3].

وقيل: في سَرْبه (بفتح السين) أي في مسلكه. يقال: خَلِّ له سَرْبه، أي طريقه[4].

وذكر الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤١٠/٥) أن الجد هو: (علي بن أبي طالب).

أقول: ولو قيل بهذ فإن بين جعفر بن محمد وعلي مفاوز، فإن جعفراً ولد سنة ثمانين وعلي كما هو معلوم مات سنة أربعين. وذكر أبو زرعة أن أباه محمد بن علي وجده علي بن الحسين لم يدركا علي بن أبي طالب. تراجع ترجمة جعفر بن محمد في: تهذيب الكمال (٩٥٠). وكلام أبي زرعة في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٤٩) وغيره.

الثانية: أحمد بن عيسى بن عبدالله بن محمد أبو طاهر العلوي. قال الدارقطني: «كذاب».

ينظر: الجرح والتعديل (٦٥/٢)، الضعفاء للدارقطني (٥٣)، الضعفاء لابن الجوزي (٢٣١)، ميزان الاعتدال (٥٠٨)، المغني (٣٩٥)، لسان الميزان (٧٦٤).

الثالثة: جعفر بن مروان ويقال: جعفر بن محمد بن مروان القطان الكوفي. قال الدارقطني: «لا يحتج بحديثه».

ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (٧٠)، ميزان الاعتدال (١٥٣٥)، المغني (١١٦٥)، لسان الميزان (٢٠٨٠).

أقول: فهو بهذا السند موضوع.

والخلاصة: أن هذه الشواهد لا تصلح للاستشهاد سوى طريق عطية العوفي، عن عبدالله بن عمرن، وقد جعلها الشيخ الألباني مقوية لحديث عبيدالله بن محصن، فرقاه إلى الحسن لغيره، كما في «السلسلة الصحيحة» (٢٣١٨) وغيرها. والعلم عند الله تعالى.

(١) في (س): «لفلان».

(٢) «أي» من (س) و(ب).

(٣) يقال: فلان رَخِيّ البال، إذا كان في نعمة واسع الحال بَيِّن الرخاء. ينظر: ترتيب اللسان مادة رخو (١٦١٨/٣).

(٤) الكلام على (السرب) إلى هنا بنصه في «الغريبين» للهروي مادة سرب (٨٨٣/٣) ونسبه للأصمعي.

=

وأبى بعضهم إلا السَّرَب[1] (بفتح السين والراء[2]): أي في بيته، و لم يذكر فيه رواية، ولو سُلِّم له قوله -أن يطلق السَّرَب على كل بيت- كان قوله هذا حَرِيّاً بأن يكون أقوى الأقاويل، إلا أن السَّرَب يقال للبيت الذي هو في الأرض[3].

وقال الخطابي: «أجمع أصحاب الحديث والنحاة على كسر السين من (سِرْبه) إلا الأخفش فإنه قال: (سَرْبه) بفتح السين». غريب الحديث (٤٩٢/٢)، إصلاح غلط المحدثين (ص٧٢).

وينظر: معجم مقاييس اللغة باب السين والراء (١٥٥/٣).

(١) من قوله: «أي رخي البال» إلى هنا ساقط من (أ) ومكرر في (س).

(٢) في الأصل و(أ): «بفتح الراء» والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق لمراد المؤلف، وقد نقل الطيبي في «شرح المشكاة» (٣٢٩٢/١٠) وغيرُه هذه العبارة عن المؤلف وأوردوها كما أثبتها.

(٣) ينظر: الصحاح مادة سرب (١٤٧/١)، ترتيب اللسان (١٩٨٢/٤).

٩٤- ومنه حديث ابن عمر[1] رضي الله عنهما: «سمع رسولُ الله ﷺ رجلاً يَتَجَشَّأ...» الحديث[2].

---

(١) كذا نسب المؤلف -تبعاً للبغوي- هذا الحديث لابن عمر، والصواب أن الحديث باللفظ الذي أورده البغوي -كما سيأتي- وعليه شرح المؤلف؛ لـ(أيوب بن عثمان).

ولابن عمر حديث بنحوه، ولفظه: تجشأ رجل عند النبي ﷺ فقال: «كف عنا جشاءك، فإن أكثرهم شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة». وسيأتي تخريجه ضمن شواهد حديث أيوب بن عثمان.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٢٧/٣ ح٤٠٣٥) ولفظه: أن النبي ﷺ سمع رجلاً يتجشَّأ، فقال: «أَقْصِرْ من جُشائك، فإن أطول الناس جوعاً يوم القيامة أطولهم شبعاً في الدنيا».

تخريجه:

أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» باب في طلب الحلال (ص٢١٣ ح٦٠٤) أخبرنا بقية بن الوليد، قال: حدثني أيوب بن عثمان أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يتجشأ... الحديث بلفظه.

ومن طريقه: أخرجه البغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب القناعة بالقليل من الدنيا (٢٥٠/١٤ ح٤٠٤٩)، وأبو القاسم ابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (٣٥٥/١ ح٣١٤). وقال البغوي: «هكذا رواه ابن المبارك منقطعاً».

دراسة إسناده:

١- بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاعي، أبو يُحْمِد (بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم) مات سنة (١٩٨هـ).

روى عن بَحير بن سعد، وابن المبارك وغيرهما.

وعنه حيوة بن شريح، ويزيد بن عبد ربه وغيرهما.

الجمهور على أنه ثقة في نفسه، لكنهم أخذوا عليه أموراً منها:

أ- الإكثار من الرواية عن الضعفاء والمتروكين والمجهولين. فإنه كان -كما قال ابن المبارك-: «يكتب عمن أقبل وأدبر»، ولذا وقع في حديثه كثير من المناكير.

=

ومن أجل هذا قال جمع من الأئمة: «إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه» بينما قبلوا حديثه إذا روى عن الثقات. هذا ما جاء عن الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، ويعقوب، وأبي زرعة وغيرهم.

ب- التدليس. وهو من الموصوفين المشهورين به، وقد جمع كل أنواع التدليس، بل كان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وهذه آفة وبلية وقع فيها.

قال الإمام أحمد: «توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتي». قال ابن حجر -معقباً-: «قلت: أتي من التدليس».

وقال النسائي: «إذا قال: حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يُدرى عمن أخذه».

والأقوال في وصفه بالتدليس كثيرة، ولا خلاف بين الأئمة في هذا، ولا أطيل في سرد أقوالهم. لكن مما ينبغي ذكره: أنه عرف بتدليس التسوية، وصفه به أبو حاتم والعلائي وسبط ابن العجمي وغيرهم، وهو شر أنواع التدليس - كما قال العلائي وغيره -.

وقد جعله العلائي وابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين.

ج- نسبته إلى الوهم ومخالفة الثقات.

جاء في «تهذيب ابن حجر»: وقال ابن المديني: «صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما عن أهل الحجاز والعراق فضعيف جداً».

وقال الجوزقاني: «إذا تفرد بالرواية فغير محتج به لكثرة وهمه...».

وقال ابن عدي - بعد أن ساق له عدداً من الأحاديث -: «ولبقية حديث صالح غير ما ذكرناه، ففي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط...». وقال أيضاً: «إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فربما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه...».

هذا ملخص ما جاء عن الأئمة في مآخذهم على بقية بن الوليد، ولهذا فإن الذين وثقوه لم يوثقوه بإطلاق، وإنما خصّوا ذلك بروايته عن الثقات أو بروايته عن الشاميين، وبعضهم بروايته عن المعروفين، وبعضهم إذا صرح بالتحديث - خشية التدليس -.

وتشدد بعض العلماء فتركوا الاحتجاج به، إما للأمور المتقدمة مجتمعة، أو لبعضها، أو لواحد منها.

=

فهذا سفيان بن عيينة يقول: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سنّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال ابن خزيمة: «لا أحتج ببقية» - ثم ساق قول الإمام أحمد المتقدم في التدليس كسبب لعدم الاحتجاج به -.

والذي يظهر أن ما تقدم لا يسوغ ترك الاحتجاج به؛ لما يلي:

أ- أما بالنسبة للإكثار من الرواية عن الضعفاء والمجهولين، فليست سبباً لتضعيف الراوي وترك الاحتجاج به، إذْ أن الأمر كما قال ابن عدي: «إذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه» وهو إنما يروي عنهم، فهم سبب المناكير الواقعة في حديثه.

قال أبو حاتم ابن حبان عقب حديث أنكره سفيان بن عيينة على بقية: «هذا الذي أنكره سفيان وغيره من حديث بقية، هو ما روى أولئك الضعفاء والكذابون والمجاهيل الذين لا يعرفون».

ب- وأما وصفه بالتدليس عن الضعفاء والمجاهيل، فالأمر في هذا كما قال المحققون: قبول ما صرح فيه بالسماع، ورد ما سوى ذلك.

ج- وأما نسبته إلى الوهم ومخالفة الثقات، فغايته إذا ثبت عليه، إن ينـــزله من الثقة إلى الصدوق لا أن يسقط الاحتجاج به؛ لأن هذا ليس هو الغالب على حديثه، ومن أكثر من التحديث لابد أن يقع عنده شيء من الوهم. قال الذهبي في «المغني»: «أحد الأئمة الحفاظ يروي عمن دب ودرج، وله غرائب تستنكر أيضاً عن الثقات لكثرة حديثه».

خلاصة حاله: الظاهر من حاله -والله أعلم- أنه «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، ويعاني التسوية». وإنزاله من الثقة إلى الصدوق هو اللائق به للمآخذ المتقدمة مجتمعة، إذْ لم يعد الوثوق بحديثه كما لو سلم منها، ولا يسقط الاحتجاج، لما تقدم بيانه.

وقد روى له البخاري تعليقاً ومسلم متابعة.

معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز (٢٣٥، ٢٧٣، ٤٢٥)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (١٩٠)، علل أحمد (٣١٤١، ٤١٢٨)، ضعفاء العقيلي (٢٠٣)، الجرح والتعديل (٢/٤٣٤)، المجروحين لابن حبان (١/٢٠٠)، الكامل لابن عدي (٣٠٢)، ثقات ابن شاهين (١٣٣)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٦٣٠)، سؤالات السلمي له (٧٥)، تهذيب الكمال (٧٣٨)، ميزان الاعتدال (١٢٥٢)، الكاشف (٦١٩)، سير أعلام النبلاء (٨/٥١٨)، ديوان الضعفاء (٦١٩)، المغني في الضعفاء (١/١٠٩)، من تكلم فيه وهو موثق له (٥٤)، جامع التحصيل (١١٣)، التبيين لأسماء

=

المدلسين (٥)، تهذيب التهذيب (٤١٦/١)، التقريب (٧٣٤)، تعريف أهل التقديس (١١٧)، بحر الدم (١٢٣)، طبقات الحفاظ (٢٥٧)، التدليس في الحديث للدميني (١٦٥).

٢- أيوب بن عثمان. لم أقف على ترجمته بعد طول بحث.

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف، من أجل أيوب بن عثمان، لا أدري من هو!، وكذلك الانقطاع في الإسناد متيقن كما أشار البغوي، فبقية بن الوليد إنما يروي عن التابعين.

أقول: وله شواهد، منها:

١- حديث ابن عمر الذي تقدم سياق لفظه قريباً.

أخرجه الترمذي في صفة القيامة، باب رقم (٣٨) بدون ترجمة (١٧٩/٧ ح٢٤٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧/٥ ح٥٦٤٦) عن محمد بن حميد الرازي، حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله القرشي، حدثنا يحيى البكّاء، عن ابن عمر، به، وقال الترمذي: «حسن غريب».

وأخرجه ابن ماجه في الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع (١١١١/٢ ح٣٣٥٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٩/٤) عن عمرو بن رافع. (تحرف في «الأوسط» إلى عمرو بن نافع).

والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة عبدالعزيز بن عبدالله القرشي (١٦٤/١٨) من طريق نعيم ابن يعقوب.

كلاهما عن عبدالعزيز القرشي، به.

أقول: هذا الحديث ضعيف من أجل:

أ- يحيى البَكّاء، وهو ابن مسلم، ويقال: ابن سليمان، ويقال: ابن أبي خُلَيد الأزدي. قال أحمد والنسائي: «ليس بثقة». وعن النسائي: «متروك الحديث». وقال ابن معين: «ليس بذاك». وقال أبو زرعة: «ليس بقوي». وقال الذهبي وابن حجر: «ضعيف».

ينظر: الجرح والتعديل (١٨٦/٩)، الكامل لابن عدي (٢٠٩٧)، المجروحين (١٠٩/٣)، تهذيب الكمال (٦٩٢٠)، ميزان الاعتدال (٩٦٣٩)، الكاشف (٦٢٤٧)، المغني في الضعفاء (٧٠٥٣)، تهذيب التهذيب (٢٤٤/١١)، التقريب (٧٦٤٥).

=

ب- عبدالعزيز بن عبدالله القرشي، أبو يحيى النَّرْمقي الرازي. قال أبو حاتم: «منكر الحديث، روى عن يحيى البكاء عن ابن عمر ثلاثة أحاديث أو أربعة منكرة». وسيأتي تصريحه بأن هذا الحديث منها. وفي «التقريب»: «منكر الحديث».

ينظر: الجرح والتعديل (٣٨٦/٥)، تهذيب الكمال (٣٤٥٨)، ميزان الاعتدال (٥١١١)، ديوان الضعفاء (٢٥٥٩)، تهذيب التهذيب (٣٠٩/٦)، التقريب (٤١٠٧).

وفي «العلل» لابن أبي حاتم (١٣٩/٢) قال: سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: «هذا حديث منكر». وقال ابن حجر في «الفتح» (٤٣٨/٩): «في سنده مقال».

٢- حديث أبي جحيفة رضي الله عنه -وهو صاحب القصة- قال: أكلت ثريدة بر بلحم وأتيت رسول الله ﷺ وأنا أتجشأ فقال: وذكر الحديث بمعناه.

وله ثلاث طرق:

أ- أبو رجاء عن أبي جحيفة.

أخرجه البخاري في «الكنى» (ص٣١) عن عمرو بن محمد الناقد.

والبزار كما في «مختصر زوائد مسنده» لابن حجر (٥٢١/٢ ح٢٣٣٦) عن العباس بن جعفر.

والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٦/٢٢ ح٣٢٧) عن عبدان، عن محمد بن خالد الكوفي.

ثلاثتهم عن إسحاق بن منصور، ثنا عبدالسلام بن حرب، عن أبي رجاء، به.

أقول: هكذا رواه إسحاق بن منصور.

وخالفه أبو غسان فرواه عن عبدالسلام، عن أبي رجاء، عمن حدثه عن أبي جحيفة، به. فجعل هناك واسطة بين أبي رجاء وأبي جحيفة.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦/٥ ح٥٦٤٢) وزاد قال يعني -أبو جحيفة-: «فما أكلت في بطني كله منذ سمعت هذا من رسول الله ﷺ. وقال: هذا ثلاثين سنة».

أقول: أبو غسان: مالك بن إسماعيل بن درهم النهدي مولاهم الكوفي، أثبت وأتقن من إسحاق ابن منصور. قال أبو حاتم: «لم أر بالكوفة أتقن من أبي غسان لا أبو نعيم ولا غيره، وأبو غسان أتقن من إسحاق بن منصور السلولي، وهو متقن ثقة، وكان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة». ينظر: الجرح والتعديل (٢٠٦/٨)، تهذيب الكمال (٥٧٢٧)، التقريب (٦٤٢٤).

أقول: فحديثه مقدم على حديث إسحاق.

=

وبه يتبين أن ثَمَّت واسطة بين أبي رجاء وأبي جحيفة، أبهمها أبو رجاء: وهو مُحْرِز بن عبدالله الجزري، عدَّه ابن حجر في «التقريب»: من أهل الطبقة السابعة، وهي طبقة كبار أتباع التابعين. فهو لم يدرك أحداً من الصحابة، وهذا مما يقوي رواية أبي غسان. ثم إنه موصوف بالتدليس قاله ابن حبان، ولذا قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يدلس»، وهو في «طبقات المدلسين» من أهل المرتبة الثالثة.

تراجع ترجمته في: الكنى للبخاري (ص٣١)، الكنى لمسلم (١١١٤)، ثقات ابن حبان (٧/٥٠٤)، تهذيب الكمال (٥٨٠٣)، التبيين لأسماء المدلسين (٦٢)، المقتنى للذهبي (٢١٨٤)، تهذيب التهذيب (١٠/٥١)، التقريب (٦٥٠٢)، طبقات المدلسين (١٠٤).

وبما تقدم يظهر ضعف هذا الطريق بسبب الراوي المبهم، وأما رجاله فثقات. قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/١٢٢): «رواه البزار بإسنادين رواة أحدهما ثقات» ويعني به هذا، وأما الآخر فسيأتي، لكنه ضعيف جداً.

وكذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٥٨١ ح١٨٢٨١).

وقال في موضع آخر (٥/٣٤ ح٧٩٥٩): «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» بأسانيد، وفي أحد أسانيد الكبير: محمد بن خالد الكوفي، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».اهـ.

أقول: محمد بن خالد قد توبع كما تبين في التخريج.

ب- علي بن الأقمر عن أبي جحيفة.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/١١٣ ح٣٧٤٦)، و«الكبير» (٢٢/١٣٢ ح٣٥١)، والحاكم في «المستدرك» في الأطعمة (٤/١٢١) من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، عن الفضل بن أبي الفضل الأزدي، عن علي بن موسى [عند الحاكم: عمر بن موسى]، عن علي بن الأقمر، به. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن علي بن الأقمر إلا علي بن موسى، تفرد به: فهد بن عوف».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». فتعقبه الذهبي بقوله: «فهد، قال ابن المديني: كذاب، وعمر هالك». وتعقبه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/١٢٢) فقال: «بل واهٍ جداً، فيه فهد بن عوف وعمر بن موسى».

=

وأخرجه تمام في «فوائده» كما في «الروض البسام» في الأطعمة، باب الترهيب من كثرة الشبع (١٦٥/٣-١٦٦ ح٩٦٠) من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، عن عمر بن الفضل، عن رقبة، عن علي بن الأقمر، به.

أقول: إسناد تمام كسابقه فيه: (فهد بن عوف) قال ابن المديني: «كذاب». وقال مسلم والفلاس: «متروك الحديث». تراجع ترجمته في: الكنى لمسلم (١١٤٣)، ضعفاء العقيلي (١٥٢٠)، الجرح والتعديل (٥٧٠/٣)، الكامل لابن عدي (٧٠٨)، ميزان الاعتدال (٦٧٩٠)، لسان الميزان (٦٦٦٦).

وفي «المنتخب من العلل» للخلال (ص٤٧) قال مهنا: سألت أحمد ويحيى قلت: حدثني عبدالعزيز ابن يحيى، ثنا شريك، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة قال: (وذكر الحديث) فقالا: ليس بصحيح. قلت لأحمد: يروى من غير هذا الوجه؟ قال: كان عمرو بن مرزوق يحدث به عن مالك بن مغول، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة، ثم تركه بعد. ثم سألته عنه بعد؟ فقال: ليس بصحيح.اهـ.

والخلاصة: أنه لا يصح من هذا الوجه.

ج- عون بن أبي جحيفة، عن أبيه.

أخرجه البزار كما في «مختصر زوائد مسنده» لابن حجر (٢٣٣٥) من طريق عمر بن موسى، عن عون، به.

أقول: فيه (عمر بن موسى) وهو: ابن وجيه الميتمي الوجيهي. قال البخاري: «منكر الحديث». وقال ابن معين: «ليس بثقة». وعنه: «كذاب ليس بشيء». وقال النسائي والدارقطني: «متروك». واتهمه أبو حاتم وابن عدي بوضع الحديث. ينظر: التاريخ الكبير (١٩٧/٦)، الكامل لابن عدي (١١٨٧)، ميزان الاعتدال (٦٢٢٨)، المغني (٤٥٥١)، لسان الميزان (٦٢٠٣).

وله طريق آخر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٧٨/٨ ح٨٩٢٩)، وابن بشكوال في «الغوامض والمبهمات» (٣٥٦/١ ح٣١٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦٤٤)، وفي «الآداب» باب كراهية كثرة الأكل (ص٣٣٣ ح٧٠٠) من طريق أسد بن موسى.

وابن عدي في «الكامل» في ترجمة وليد بن عمرو بن ساج (٧٥/٧) من طريق أبي موسى الهروي.

كلاهما عن علي بن ثابت الجزري، عن الوليد بن عمرو بن ساج، عن عون بن أبي جحيفة، به. وزاد: «قال: فما أكل أبو جحيفة ملء بطنه حتى فارق الدنيا، كان إذا تعشى لا يتغدى، وإذا تغدى لا يتعشى».

=

أقول: فيه (الوليد بن عمرو بن ساج) قال الجوزجاني: «ضعيف الأمر جداً». وضعفه ابن معين والنسائي. وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن عدي: «مع ضعفه يكتب حديثه».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ». ثم ذكره في «المجروحين» وقال: «منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به لما كثر مخالفته الثقات في الروايات».

ولعل ما قاله ابن عدي هو الصواب وهو قول الأكثر.

ينظر: الجرح والتعديل (٩/١١)، المجروحين لابن حبان (٣/٧٩)، الثقات له (٧/٥٥٣)، الكامل لابن عدي (١٩٩٦)، ميزان الاعتدال (٩٣٩٩)، لسان الميزان (٩١٠١).

وله طريق آخر: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٥٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦٤٣)، من طريق محمد بن خالد الحنفي، عن عبدالواحد بن زياد، عن مسعر، عن علي بن الأقمر، عن عون ابن أبي جحيفة، به.

أقول: فيه: (محمد بن خالد الحنفي) ويقال: ابن خليد. قال ابن حبان: «يقلب الأخبار ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد». وقال أبو زرعة: «حدث بأباطيل». وقال ابن منده: «روى مناكير، فيه ضعف». وضعفه الدارقطني.

ينظر: الضعفاء لأبي زرعة (٢/٥١١)، الجرح والتعديل (٧/٢٤٨)، المجروحين (٢/٣٠٢)، ميزان الاعتدال (٧٤٩٩، ٧٤٧٩)، لسان الميزان (٧٣٨٥).

أقول: فهذه ثلاث طرق إلى عون بن أبي جحيفة كلها ضعيفة، لكن يمكن أن يستشهد بالأخيرين منها. وفي كتاب «العلل» لابن أبي حاتم (٢/١٢٣) قال: سمعت أبي وذكر حديثاً كان في كتاب عمرو ابن مرزوق -ولم يحدث به-، عن مالك بن مغول، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه (وذكر الحديث) قال: فسمعت أبي يقول: هذا حديث باطل، ولم يبلغني أن عمرو بن مرزوق حدث به قط.اهـ.

وخلاصة القول في (حديث أبي جحيفة): أن له ثلاث طرق كلها ضعيفة؛ أما طريق علي بن الأقمر فلا يستشهد به. وأما طريق أبي رجاء وطريق عون فيمكن أن يقوي أحدهما الآخر. وقال ابن حجر في «الفتح» (٩/٤٣٨): «سنده ضعيف».

٣- حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة غداً».

=

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢١٣/١١ ح١١٦٩٣) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣٤٥/٣-٣٤٦)- حدثنا جبرون بن عيسى المقرئ المصري، ثنا يحيى بن سليمان الحُفْري القرشي، ثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث فضيل ومنصور وعكرمة، لم يروه عن فضيل إلا يحيى بن سليمان وفيه مقال».

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٢٣/٣): «رواه الطبراني بإسناد حسن».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٣٩/١٠ ح١٧٨٣٨): «رواه الطبراني، وفيه: يحيى بن سليمان الحفري، وقد تقدم الكلام عليه في أول هذه الورقة، وبقية رجاله ثقات». أقول: يشير إلى ما قاله قبل أحد عشر حديثاً، حيث قال: «رواه الطبراني عن شيخه جبرون بن عيسى المغربي، عن يحيى بن سليمان الحُفْري، عن فضيل بن عياض، و لم أعرف جبرون، وأما يحيى فقد ذكر الذهبي في «الميزان» في آخر ترجمة يحيى بن سليمان الجعفي فقال: فأما سميه يحيى بن سليمان الحُفْري، فما علمت به بأساً. ثم ذكر بعده يحيى بن سليمان القرشي، قال أبو نعيم: فيه مقال، وذكره ابن الجوزي. فإن كانا اثنين فالحُفْري ثقة، والحديث صحيح على شرط الخطبة والله أعلم، وبقية رجاله رجال الصحيح».اهـ.

أقول: جبرون بن عيسى، ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٢٠٨/٣) فقال: «جبرون بن عيسى ابن يزيد البلوي، إفريقي يكنى أبا محمد. حدث عن يحيى بن سليمان وسحنون بن سعيد وغيرهما. توفي في صفر سنة أربع وتسعين ومئتين. حدث عنه أبو الحسن المصري وغيره».

وينظر أيضاً: المؤتلف والمختلف للدارقطني (٨٤٩/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٣).

وممن روى عنه سوى الطبراني وأبي الحسن المصري: العقيلي في «الضعفاء» كما في (١٣٨/٣).

فهو بهذا مستور الحال، لكني وجدت ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة أبي الدحداح (١٠٢/٧) أشار إلى حديث أخرجه الطبراني عن جبرون بن عيسى، عن يحيى بن سليمان، عن فضيل قال: وجبرون واهي الحديث.اهـ. فالله أعلم.

وقال العراقي كما في «تخريج أحاديث الإحياء» (١٦٠٣/٤ ح٢٤٨٧): «سنده ضعيف».

٤- **حديث سلمان** مرفوعاً بلفظ: «إن أكثر الناس شبعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة».

أخرجه ابن ماجه في الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع (١١١٢/٢ ح٣٣٥١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٦٠/٣) في ترجمة عطية بن عامر، وأبو نعيم في «الحلية» (١٩٩/١)، =

الرجل[1] هو: وَهْب أبو[2] جُحَيْفة السُّوَائي[3]، ....

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦٤٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٥١/٢٠) من طرق عن سعيد ابن محمد الثقفي الوراق، عن موسى الجهني، عن زيد بن وهب الجهني، عن عطية بن عامر الجهني، عن سلمان، به. وقال العقيلي: «في إسناده نظر».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣٦/٦ ح٦٠٨٧)، والحاكم في «المستدرك» في معرفة الصحابة (٦٠٤/٣) من طريق علي بن المديني، عن سعيد الوراق، به، لكن ليس فيه (عطية بن عامر) وقال الحاكم: «غريب صحيح الإسناد» فتعقبه الذهبي بقوله: «الوراق تركه الدارقطني وغيره».

أقول: سعيد بن محمد الوراق أبو الحسن الكوفي، قال الإمام أحمد: «لم يكن بذاك». وضعفه ابن سعد وابن معين وأبو داود وابن عدي وأبو خيثمة. وعن ابن معين: «ليس بثقة». وعنه: «ليس حديثه بشيء». وقال النسائي والجوزجاني: «ليس بثقة». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي». وقال الدارقطني: «متروك». وقال الذهبي في «المغني»: «ضعفوه بمرة». وقال في «الكاشف» وابن حجر في «التقريب»: «ضعيف».

ينظر: التاريخ الكبير (٥١٥/٣)، الجرح والتعديل (٥٨/٤)، تهذيب الكمال (٢٣٤٩)، ميزان الاعتدال (٣٢٦٦)، المغني (٢٤٤٨)، الكاشف (١٩٥٢)، تهذيب التهذيب (٦٩/٤)، التقريب (٢٣٨٧).

فالحديث بهذا ضعيف، وقال ابن حجر في «الفتح» (٤٣٨/٩): «سنده لين».

أقـــول: وبمجموع هذه الشواهد يتقوى الحديث، فيصير حسناً لغيره. والله أعلم. وقد حسنه الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٤٣).

(١) ينظر في تعيينه: الغوامض والمبهمات لابن بشكوال (٣٥٥/١)، المستفاد لابن العراقي (١٤٥٥/٣).

(٢) في الأصل: «بن» والمثبت من بقية النسخ وهو الصواب، وانظر الهامش الآتي.

(٣) في الأصل و(أ): «السواري» والتصويب من (س) و(ب).

وهو وهب بن عبدالله، ويقال: وهب بن وهب بن مسلم السُّوائي (بضم السين المهملة وتخفيف الواو والمد) أبو جحيفة مشهور بكنيته، ويقال له: وهب الخير. وكان من صغار الصحابة. توفي سنة أربع وسبعين. ينظر: التاريخ الكبير (١٦٢/٨)، الكنى لمسلم (٥٩٦)، الاستيعاب (٢٨٩١، ٢٧٣٢)، تهذيب الكمال (٦٧٦٠)، الإصابة (٩١٨٧).

رُوي[1] عنه أنه قال: «أكلتُ[2] ثريدة بُرٍّ بلحم، وأتيت رسول الله ﷺ وأنا أتجشَّأ» وذكر الحديث[3].

الاسم من التَجَشُّؤ: (الجُشَأَة[4]) على مثال الهُمَزَة. قال الأصمعي[5]: ويقال[6]: الجُشَاء على وزن فُعَال، كأنه[7] من باب العُطاس والبُوال والدُّوار[8].

وقوله: «أَقْصِر عنا» بقطع الألف، أي اكفف عنا.

يقال[9]: أَقْصَرْت عنه، أي كففت ونزعت مع[10] القدرة عليه، فإن عجزت قلت: قَصَرْت بغير[11] ألف[12].

---

(١) في الأصل: «وروي» والمثبت من النسخ الأخرى.

(٢) «أكلت» سقطت من (س).

(٣) تقدم تخريجه ضمن شواهد الحديث السابق.

(٤) «الجشأة» ليست في الأصل واستدركتها من (أ).

(٥) هو أبو سعيد عبدالملك بن قُرَيب بن عبدالملك بن علي الأصمعي البصري، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار. أثنى عليه الإمام أحمد في السُّنَّة. وقال الشافعي: «ما عبر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي». توفي سنة خمس عشرة ومئتين أو ست عشرة.

ينظر: تاريخ بغداد (٤١٠/١٠)، إنباه الرواة (١٩٧/٢)، وفيات الأعيان (١٧٠/٣)، سير أعلام النبلاء (١٧٥/١٠)، بغية الوعاة (١١٢/٢).

(٦) من قوله: «من التجشؤ» إلى هنا ساقط من (س).

(٧) في (س): «فكأنه».

(٨) بنصه في «الصحاح» مادة جشأ (٤١/١).

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٣٦/١١): «وهو تنفس المعدة عند الامتلاء». وينظر: المجموع المغيث (٣٢٩/١).

(٩) «يقال» ليست في (س).

(١٠) في الأصل: «عن» والمثبت من النسخ الأخرى وهو الصواب.

(١١) في (س) و(ب): «بلا».

(١٢) من قوله: «أقصرت عنه» بنصه في «الصحاح» مادة قصر (٧٩٥/٢).

والنهي عن الجُشَاء هو[1] النهي عن الشبع؛ فإنه هو السبب الجالب له، والجُشَاء إذا استمر بالإنسان لم يقدر على دفعه؛ لأنه أمر طبيعي، فنهي عن السبب، فإنه أمر مستطاع[2].

وكان أبو جحيفة[3] في زمان النبيﷺ لم يبلغ الحلم، وهو معدود في[4] صغار الصحابة. وقد ذُكِر في كتاب «المعارف»[5] أنه لم يأكل ملء بطنه حتى فارق الدنيا، كان إذا تعشى لا يتغدى، وإذا تغدى لا يتعشى رضي الله عنه[6].

---

(١) في (س): «وهو»

(٢) يراجع: فيض القدير (٩/٤٤٤٧). ولمراجعة كلام العلماء حول حكم الشبع. ينظر: المفهم للقرطبي (٥/٣٠٧)، المنهاج للنووي (١٣/٢٢٧)، فتح الباري (٩/٤٣٨)، (١١/٢٩٤).

(٣) تقدمت ترجمته آنفاً ومصادرها.

(٤) في الأصل و(أ): «من»، والمثبت من (س) و(ب).

(٥) في ظني أنه يريد «المعارف» لابن قتيبة، وقد بحثت فيه، و لم أقف على ما ذكره المؤلف.

وما عزاه المؤلف لــ«المعارف» قد ورد في بعض طرق حديث أبي جحيفة كما تقدمت الإشارة إليه عند تخريج الحديث.

(٦) «رضي الله عنه» زيادة من النسخ الأخرى.

٩٥- ومنه قوله ﷺ /في حديث أنس رضي الله عنه: «يجاء بابن آدم يوم القيامة كأنه [٢٠١/ب] بَذَج»(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٢٧/٣ ح٤٠٣٧) ولفظه: «يجاء بابن آدم يوم القيامة كأنه بَذَج فيوقف بين يدي الله، فيقول له: أعطيتك وخوّلتك وأنعمت عليك فما صنعتَ فيها؟ فيقول: رب جَمَّعتُه وثَمَّرتُه فتركته أكثر ما كان، فارجعني آتك به كلِّه، فيقول له: أرني ما قدمت، فيقول: رب جَمَّعتُه وثَمَّرتُه فتركته أكثر ما كان، فارجعني آتك به كله، فإذا عبد لم يقدم خيراً، فيُمضَى به إلى النار». وقال البغوي: «ضعيف».

تخريجه:

أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» -زوائد رواية نعيم بن حماد- (ص١١٦ ح٣٩٤) وفي «مسنده» (ص٥٩ ح٩٨) -ومن طريقه الترمذي في صفة القيامة، باب رقم (٧) بدون ترجمة (١٤٢/٧ ح٢٤٢٩) والبغوي في «شرح السنة» (٢٦٠/١٤ ح٤٠٥٨) -أخبرنا إسماعيل بن مسلم، عن الحسن وقتادة، عن أنس بن مالك، به، بلفظه.

وقال الترمذي: «قد روى هذا الحديث غير واحد عن الحسن قوله و لم يسندوه، وإسماعيل بن مسلم يضعف في الحديث من قبل حفظه».

أقول: أخرجه موقوفاً على الحسن:

ابن أبي حاتم في «تفسيره» في تفسير سورة الأنعام (١٣٤٩/٤) قال: وذكر عن أبي داود، عن أبي حرة، عن الحسن، قال: وذكر الحديث بمعناه.

هكذا أخرجه معلقاً عن أبي داود وهو الطيالسي.

وفي الإسناد علة أخرى: وهي أن أباحرة -وهو واصل بن عبدالرحمن البصري- وإن كان ثقة، لكنه يدلس عن الحسن البصري ولم يصرح هنا بالسماع. تراجع ترجمته في: الكنى للدولابي (٤٥٣/٢)، تهذيب الكمال (٦٦٦٥)، ميزان الاعتدال (٩٣٣٢)، الكاشف (٦٠٣٠)، جامع التحصيل (ص٢٩٥)، تهذيب التهذيب (٩٢/١١)، التقريب (٧٣٨٥)، تعريف أهل التقديس (١١٥).

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٦٠/٣) وزاد في عزوه لعبد بن حميد.

أقول: ووقفت عليه عن الحسن مرسلاً إلى النبيﷺ ليس فيه (أنس بن مالك).

=

أخرجه الحسين المروزي في زياداته على «الزهد» لابن المبارك (ص٣٥٧ ح١٠٠٩) أخبرنا الفضل ابن موسى، قال: أخبرنا حزم بن مهران، قال: سمعت الحسن ذكر عن النبيﷺ قال: وذكر الحديث بمعناه.

وهذا إسناد رجاله ثقات، وهو أمثل أسانيد الأوجه التي وقفت عليها:

إذْ في الوجه الأول (إسماعيل بن مسلم المكي) وهو ضعيف، وستأتي ترجمته التفصيلية عند دراسة الإسناد.

وأما الوجه الثاني (الوقف) فقد تقدم بيان علته. والله أعلم.

دراسة إسناد ابن المبارك:

١- **إسماعيل بن مسلم** المكي، إبو إسحاق، كان من البصرة ثم سكن مكة. من الخامسة.

روى عن الحسن البصري، وقتادة بن دعامة، والزهري وغيرهم.

وعنه ابن المبارك، والأوزاعي، وعلي بن مسهر وغيرهم.

متفق على ضعفه -كما قال الذهبي-، وبعضهم يضعفه جداً.

وفي «التقريب»: «ضعيف الحديث».

الكامل لابن عدي (١٢٠)، تهذيب الكمال (٤٨٣)، ميزان الاعتدال (٩٤٦)، ديوان الضعفاء (٤٤٨)، الكاشف (٤٠٨)، تهذيب التهذيب (٥٩٨)، التقريب (٤٨٤).

٢- **الحسن بن أبي الحسن** البصري. ثقة فقيه فاضل مشهور، يرسل كثيراً ويدلس. تقدمت ترجمته (ص٣٣١).

٣- **قتادة بن دعامة** السدوسي. ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

الحكم على الحديث:

ضعيف؛ من أجل إسماعيل بن مسلم.

ثم إنه قد خولف في روايته عن الحسن، والأظهر -كما تقدم-: ما رواه حزم بن مهران، عن الحسن مرسلاً. والله أعلم.

البَذَجُ من أولاد الضأن بمنـــزلة العَتُود من أولاد المعز[1]، أراد بذلك هوانه وعجزه[2].

وفي بعض طرق هذا الحديث: «كأنه بَذَج من الذل»[3].

---

(١) بنصه في «الصحاح» مادة بذج (٢٩٩/١) وزاد: «وجمعه بِذْجان». وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٠٣/١).

وفي «ترتيب اللسان» (٢٣٦/١): «البَذَج: الحَمَل، وقيل: هو أضعف ما يكون من الحُمْلان». وفي «القاموس» (٢٤٢/١): «البَذَج (محركة): ولد الضأن».

والعَتُود من أولاد المعز: ما أتى عليه حول. ينظر: المصباح المنير مادة عتد (٣٩١/٢)، القاموس (٤٣٢/١).

(٢) يراجع «مرقاة المفاتيح» (٥٠/٩)، تحفة الأحوذي (١٥٩/٧).

(٣) لم أقف على هذا اللفظ مسنداً، لكن ورد في بعض كتب غريب الحديث بلا سند، نحو: غريب الحديث لأبي عبيد (٢١٢/٣-الطبعة المسندة)، الغريبين للهروي (١٥٩/١)، الفائق للزمخشري (٩٠/١) وغيرها.

باب[١] فضل الفقراء

من الصحاح:

٩٦- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «رُبَّ أَشْعث مَدْفوعٍ بالأبواب...» الحديث[٢].

يريد أنه يدفع عند[٣] الدخول؛ إما باليد وإما[٤] باللسان، فيُرَدُّ بالفعل وهو الدفع بالقهر، أو بالقول وهو أن لا يؤذن له بل يعلَّل بالعذر[٥].

وصُحِّف الكلمتان في «المصابيح» فلم نجد[٦] نسخةً - إلا ما أُصلح من النسخ - إلا وفيها: «مرقوع الأثواب» بالراء والقاف والثاء[٧] المنقوطة بثلاث[٨].

---

(١) في النسخ الأخرى: «ومن باب».

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٢٩/٣ ح٤٠٤٠) وتتمته: «رب أشعث مدفوعٍ بالأبواب لو أقسم على الله لأبره».

تخريجه:

أخرجه مسلم في البر والصلة، باب فضل الضعفاء والخاملين (٢٠٢٤/٤ ح٢٦٢٢)، وفي الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٢١٩١/٤ ح٢٨٥٤) بلفظه.

(٣) في الأصل: «عن» والمثبت من بقية النسخ، وهو أولى.

(٤) في (س): «أو».

(٥) وبنحو هذا قال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٣/أ).

وللملا علي القاري تعليق آخر يراجع في «مرقاة المفاتيح» (٨٣/٩). وينظر كذلك: المفهم للقرطبي (٦٠٩/٦).

(٦) في الأصل و(أ): «نجده» والمثبت من(س) و(ب) وهو الصواب.

(٧) «والثاء» سقطت من (أ).

(٨) لم يقع هذا التصحيف في مطبوعة «المصابيح» المحققة التي أحيل عليها - وتقدم سياق اللفظ منها -، ولعل النسخة التي اعتمد عليها المحققون جاءت كذلك.

وفيه: «لو أقسم على الله لأبرَّه» يذهب[1] كثير من الناس في معنى ذلك إلى أنه مثل قول القائل: «اللهم إني أقسم عليك بجلالك أن تفعل كذا» ولا يستقيم هذا المعنى في مثل هذا الموضع؛ لأنه قال: «لأبرَّه» أي صدقه وصدق يمينه. يقال: «أبرَّ الله قَسَمَك» إذا لم تكن حانثاً، ولا مدخل للصدق والكذب في مثل هذه اليمين، فيدخلها الإبرار[2]، وإنما المعنى: أنه لو حلف يميناً على أن الله يفعل الشيء أو لا يفعله جاء الأمر فيه على ما يوافق يمينه.

يدل عليه حديث أنس بن النضر[3] عم أنس رضي الله عنهما أنه قال -حين كَسَرَت أختُه الرُّبَيِّع[4] ....

وقد راجعت نسختين خطيتين محفوظتين بمكتبة جامعة الإمام، إحداهما برقم (٤٣٢٦/ف) كتبت سنة (٦٤٢هـ) وجاءت مصحفة كما ذكر المؤلف، والأخرى برقم (٥١٤٢) كتبت سنة (٨٤٤هـ) وجاءت على الصواب.

(١) في (س): «ذهب»، وفي (ب): «مذهب».

(٢) هذا الذي نفاه المؤلف قال به بعض العلماء. ينظر: المفهم للقرطبي (٦/٦٠٩)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٣/أ)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١/٢٠٥، ٣٤٦)، شرح المشكاة للطيبي (١٠/٣٣٠٩)، مرقاة المفاتيح (٩/٨٣)، فيض القدير (٥/٢٤٠٢)، (٧/٣٣٦٥).

ومما يؤيد هذا: أنه قال: «لو أقسم على الله» ولم يقل: «بالله».

(٣) أنس بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي عم أنس بن مالك خادم النبيﷺ. «حضر أحداً وأبلى فيها بلاءً حسناً حتى استشهد، فوجدوا به بضعاً وثمانين ما بين ضربة بسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم وما عرف إلا ببنانه» -أخرجه البخاري وغيره-. ينظر: ثقات ابن حبان (٣/٣)، أسد الغابة (٢٦٣)، الإصابة (٢٨٣).

(٤) الرُّبَيِّع (بالتصغير والتثقيل) بنت النضر الأنصارية الخزرجية، أخت أنس بن النضر، وعمة أنس بن مالك. ووالدة حارثة بن سراقة الذي استشهد يوم بدر، وفي خبرها أنها قالت: يارسول الله، أخبرني عن حارثة فإن يكن في الجنة صبرت واحتسبت، وإن كان غير ذلك اجتهدت في البكاء فقال: «إنها جنان كثيرة وإنه في جنة الفردوس» أخرجه البخاري وغيره.

ينظر: الاستيعاب (٣٣٣٧)، أسد الغابة (٦٩١٩)، تهذيب الأسماء (٢/٦١٠)، الإصابة (١١١٧٣)، التقريب (٨٥٨٥).

ثَنِيَّةَ[١] جارية من الأنصار، وأمر النبي ﷺ بالقصاص-: «لا والله لا تكسر ثَنِيَّتُها يارسول الله» فرضي القوم وقبلوا الأَرْش[٢] فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»[٣].

قلت: وقد وجدنا فيما ذكر عن السلف أن أبا جعفر الدوانيقي[٤] لما قرب من الحرم[٥] في آخر قَدْمة قَدِمَها، أُنْذِر به سفيانُ الثوري[٦] وخُوِّف منه، وكان سيئ الرأي في سفيان فقال:

---

(١) الثَّنِيَّة: واحدة الثنايا، وفي الإنسان أربع ثنايا، ثنتان من فوق وثنتان من أسفل. ينظر: ترتيب اللسان مادة ثنى (٥١٦/١).

(٢) الأرش: بفتح الهمزة وسكون الراء: اسم للمال الواجب على ما دون النفس.

ينظر: التعريفات للجرجاني (ص١٧)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في الصلح، باب الصلح في الدية (ص٥٤٢ ح٢٧٠٣)، وفي الجهاد، باب قول الله عز وجل: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ...﴾ [الأحزاب:٢٣] (ص٥٧٠ ح٢٨٠٦)، وفي التفسير، في تفسير سورة البقرة باب: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ﴾ [الآية:١٧٨] (٩٢٨ ح٤٥٠٠)، وفيه، في تفسير سورة المائدة، باب قوله: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [الآية:٤٥] (ص٩٥٦ ح٤٦١١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقول المؤلف: «حديث أنس بن النضر» لا يريد أنه هو راوي الحديث، بل لأنه صاحب القصة.

(٤) هو الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور واسمه: عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس. ويلقب بالدوانيقي لمحاسبته العمال والصناع على الدوانيق. بويع له بالخلافة سنة ست وثلاثين ومئة، ومات سنة ثمان وخمسين ومئة لست وقيل لسبع مضين من ذي الحجة بعد أن أحرم بالحج.

ينظر: تاريخ بغداد (٦٢/١)، (٥٣/١٠)، تاريخ دمشق (٢٩٨/٣٢)، سير أعلام النبلاء (٨٣/٧)، البداية والنهاية (٤٥٩/١٣)، نزهة الألباب في الألقاب (٢٠٢/٢، ٢٩٢)، تاريخ الخلفاء (ص٢٥٩).

(٥) في (أ): «الحرب» وهو خطأ.

(٦) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أمير المؤمنين في الحديث. تقدمت ترجمته (ص٢٨٦).

ويحسن هنا أن أسوق طرفاً مما قاله الحافظ الذهبي في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٢٩/٧) قال: «قد كان سفيان رأساً في الزهد، والتأله، والخوف، رأساً في الحفظ، رأساً في معرفة الآثار، رأساً

=

«برئت من رب[(١)] هذه البَنِيَّة[(٢)] لو دخلها أبو جعفر» فقتله القُولَنْج[(٣)] ببئر ميمون[(٤)] ولم يدخلها[(٥)].

في الفقه، لا يخاف في الله لومة لائم، من أئمة الدين... وكان ينكر على الملوك، ولا يرى الخروج أصلاً».

وبوب ابن أبي حاتم في ترجمته من «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» باب ما ذكر من دخول الثوري على السلطان ومناصحته إياه في أمر الأمة (ص١٠٥-١١٤).

(١) «رب» سقطت من (س).

(٢) كذا في الأصل و(س) و(ب). وفي (أ): «هذا البيت».

جاء في «ترتيب اللسان» مادة بنى (٣٦٦/١): «البَنِيَّة، على فَعِيلَة: الكعبة لشرفها، إذ هي أشرف مَبْنِيٍّ، يقال: لا ورب هذه البَنِيَّة ما كان كذا وكذا. وقد كثر قسمهم برب هذه البَنِيَّة».

(٣) القُولَنْج: بضم القاف وإسكان الواو وفتح اللام، مرض معوي مؤلم، يعسر معه خروج ما يخرج بالطبع، وقد يقوى فيقتل، وسببه التهاب القولون. ينظر: المصباح المنير (٥١٨/٢)، القاموس (٧٩/١)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص٥٩٤)، المعجم الوسيط (ص٧٦٧)، معجم المصطلحات الطبية (٢١٨/١).

(٤) بئر ميمون: هي بئر حفرها في الجاهلية (ميمون بن الحضرمي) أخو العلاء بن الحضرمي والي البحرين الصحابي الجليل. وتقع بأعلى مكة في الطريق إلى منى وأنت خارج من البيت.

قال د. عبدالملك بن دهيش في تحقيقه لـ«أخبار مكة» (١٠٤/٤-١٠٧): «موضع بئر ميمون اليوم دخل في قصر الملك فيصل الذي هو مقر الإمارة اليوم».اهـ. وقَدَّر المسافة بينها وبين باب الصفا الأعلى بـ(٣٥٠٠) متراً. وينظر أيضاً: معالم مكة التاريخية والأثرية للبلادي (ص٣٧).

(٥) ينظر: حلية الأولياء (٤١/٧)، تاريخ بغداد (١٥٩/٩)، تهذيب الكمال (١٦٧/١١)، سير أعلام النبلاء (٢٥١/٧)، تاريخ الخلفاء (ص٢٦٢)، شذرات الذهب (٢٤٥/١، ٢٥٠).

وعلق الذهبي فقال: «هذه كرامة ثابتة».

٩٧- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة[١] رضي الله عنه: «وأصحاب الجَدِّ مَحْبُوسون»[٢].
أصحاب الجَدِّ: هم الأغنياء. والجَدُّ[٣] (بالفتح): الغِنَى[٤].

---

(١) هذا وهم من المؤلف رحمه الله، والصواب أن الحديث لأسامة بن زيد كما في مصادر التخريج. والحديث أورده البغوي -كما سيأتي- و لم يذكر صحابيه.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٢٩/٣ ح٤٠٤٢) ولفظه: «قمت على باب الجنة، فكان عامة من دخلها المساكين، وأصحاب الجَدِّ محبوسون، غير أن أصحاب النار قد أمر بهم إلى النار، وقمت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء».

تخريجه:

متفق عليه من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في النكاح، باب -بدون ترجمة- عقب باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه (ص١١٢٨ ح٥١٩٦)، وفي الرقاق، باب صفة الجنة والنار (ص١٣٨٠ ح٦٥٤٧) واللفظ له، ومسلم في الذكر والدعاء...، باب أكثر أهل الجنة الفقراء (٢٠٩٦/٤ ح٢٧٣٦).

(٣) جملة: «هم الأغنياء والجد» تكررت في (س).

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٥٦/١)، الغريبين للهروي مادة جدد (٣١٩/١-٣٢٠)، تهذيب اللغة (٤٥٥/١٠).

٩٨- ومنه[1] قول أنس رضي الله عنه في حديثه: «أنه مشى إلى النبيﷺ بخبز شعير وإِهالَةٍ سَنِخَة»[2].

الإهالة: الدسم ما كان.

والسَّنِخَة: المتغيرة، يقال: سَنِخَ الطعام وزَنِخَ، إذا تغير[3].

---

(١) «ومنه» سقطت من (س).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٣١/٣ ح٤٠٤٨) وتتمته: ولقد رهن النبيﷺ درعاً بالمدينة عند يهودي، وأخذ منه شعيراً لأهله، ولقد سمعته يقول: «ما أمسى عند آل محمد صاع بُرٌّ ولا صاع حبٌّ، وإن عنده لتسع نسوة».

تخريجه:

أخرجه البخاري في البيوع، باب شراء النبيﷺ بالنسيئة (ص٤٠٨ ح٢٠٦٩) بلفظه.

وفي الرهن، باب في الرهن في الحضر... (ص٤٩٨ ح٢٥٠٨) بمعناه.

(٣) بنصه في «الغريبين» للهروي مادة سنخ (٩٣٨/٣)

وقوله: «زنخ» هي لغة في «سنخ» كلاهما بوزن (فرح). ينظر: الفائق مادة زنخ (١٢٥/٢)، القاموس مادة سنخ (٣٦١/١).

٩٩- ومنه حديث عمر رضي الله عنه: دخلت على رسول الله ﷺ وهو مضطجع على رُمال حصير[1].

رَمَلْت الحَصِيْر: أي سَفَفْتُه، وأَرْمَلْتُه مثلُه، ورَمَلَ سريره وأَرْمَلَه: إذا رَمَل شريطاً أو غيره فجعله ظهراً له[2]، ورُمَال الحصير: ما نسج منه عوداً عوداً[3]، يقال لكل نَسْجةٍ منه: رَمْل، وتجمع على رُمَال[4].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٣٢ ح٤٠٤٩) وتتمته: ليس بينه وبينه فراش، قد أثر الرِّمال بجنبه، متكئاً على وسادة من أَدَم حشوها ليف. قلت: يا رسول الله، ادع الله فليوسع على أمتك، فإن فارس والروم قد وسع عليهم وهم لا يعبدون الله، فقال: «أوَفي هذا أنت يا ابن الخطاب! أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا».

تخريجه:

متفق عليه ضمن حديث طويل في قصة اعتزال النبي ﷺ لنسائه.

أخرجه البخاري في المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها (ص٤٨٩ ح٢٤٦٨)، وفي التفسير، في تفسير سورة التحريم (ص١٠٥٧ ح٤٩١٣)، وفي النكاح، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها (ص١١٢٦ ح٥١٩١).

ومسلم في الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن... (٢/١١٠٥ ح١٤٧٩).

(٢) هذا التعريف بنصه في «الصحاح» مادة رمل (٤/١٧١٣).

(٣) «عوداً» الثانية ليست في (س) و(أ).

(٤) رُمَال بضم الراء، قال في «القاموس» مادة رمل (٣/٥٣٠): «رمال الحصير كغراب: مرموله».

وقال الزمخشري في «الفائق» (٢/٨٣): «ونظيره الحُطام والرُّكام، لما حُطِم ورُكِم».

وضبطها بعضهم بكسر الراء. وينظر: تهذيب اللغة (١٥/٢٠٦)، أعلام الحديث للخطابي (٢/١٢٣٠)، الغريبين (٣/٧٨١)، مشارق الأنوار (١/٣٦٣)، المنهاج للنووي (١٠/٣٤٥)، فتح الباري (٩/١٩٨).

وفي «كتاب الترمذي»[١]: «على رَمْل حصير»[٢] مكان «رمال»، فكأنه جعل الكل نَسْجة واحدة، وفي بعض الروايات: «على[٣] رمال سرير»[٤].

وفي حديث عمر هذا[٥]: «رمال حصير» أثبت، وكذلك[٦] روي في الصحاح.

---

(١) في «سننه» في أبواب صفة القيامة، باب بدون ترجمة رقم (٢٨) (١٦٨/٧ ح٢٤٦٣) مختصراً.
وفي التفسير، في تفسير سورة التحريم (٥٥/٩ ح٣٣١٥) وقال: «حسن صحيح».

(٢) بل هذه الرواية عند مسلم أيضاً برقم (١٤٧٩:٣٤).
ورَمْل: بفتح الراء وسكون الميم. ينظر: المنهاج للنووي (٣٤٥/١٠)، الديباج للسيوطي (١٠٢/٤).

(٣) قوله: «فكأنه جعل» إلى هنا سقط من (س).

(٤) لم أقف على هذه الرواية. وقد ذكرها النووي في «المنهاج» (٢٩٢/١٦)، وابن حجر في «الفتح» (١٩٨/٩).

(٥) حديث عمر هو الحديث المشروح وتقدم تخريجه من «الصحيحين».

(٦) في النسخ الأخرى: «وكذا».

ومن باب الأمل والحرص

من الصحاح:

١٠٠- [حديث أبي هريرة رضي الله عنه][(١)] عن النبي ﷺ أنه قال: «أعذر الله إلى امرئ» الحديث[(٢)].

المعنى أنه أفضى بعذره إليه، فلم يبق له عذر[(٣)].

يقال[(٤)]: أعذر[(٥)] الرجل إلى فلان: أي بلغ به أقصى العذر.

ومنه قولهم: «أعذر من أنذر»[(٦)] أي أتى بالعذر أو أظهره.

وهذا مجاز من القول؛ فإن العذر لا يتوجه على الله[(٧)]، وإنما يتوجه له على العبيد، وحقيقة

---

(١) ما بين معقوفتين ليس في الأصل، واستدركته من النسخ الأخرى، إلا أن الصحابي لم يذكر في (ب) و(س) ووضع مكانه بياضاً.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٣٨/٣ ح٤٠٧١) ولفظه: «أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بَلَّغه ستين سنة».

تخريجه:

أخرجه البخاري في الرقاق، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر (ص١٣٥٧ ح٦٤١٩).

(٣) في (س) و(ب): «عذرا».

(٤) هذا القول نسبه الخطابي في «غريب الحديث» (٣٥٩/٢) للفراء.

وينظر: المجموع المغيث مادة عذر (٤١٨/٢)، النهاية (١٧٨/٣)، ترتيب لسان العرب (٢٨٥٥/٥).

(٥) في (أ): «عذر».

(٦) ذكره في الأمثال: أبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (٢٦٢/١)، وأبو عبيد البكري في «فصل المقال» (ص٣٢٥)، والزمخشري في «المستقصى» (٢٤٠/١) وغيرهم.

(٧) في (س) و(ب) زيادة «تعالى».

المعنى فيه: أن الله[١] لم يترك له سبباً في الاعتذار يتمسك به[٢].

---

(١) لفظ الجلالة سقط من (س).

(٢) ينظر: تفسير القرطبي سورة فاطر، الآية:٣٧ (٣٥٣/١٤)، فتح الباري (٢٤٤/١١)، مرقاة المفاتيح (١٢٣/٩).

ومن الحسان:

١٠١- حديث عبدالله بن الشخير[١] رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «مَثَلُ[٢] ابن آدم إلى[٣] جنبه تسعةٌ وتسعون[٤] منية...» الحديث[٥].

---

(١) تقدمت ترجمته (ص٣٢٥).

(٢) بفتح الميم والثاء المخففة، قال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٣/ب): «يريد به صفته وحاله العجيبة وهو مبتدأ».

وقيل: (مُثِّل) بضم الميم وتشديد المثلثة، أي صُوِّر وخُلِق. ينظر: شرح المشكاة للطيبي (١٣٥١/٤)، مرقاة المفاتيح (٤٤/٤)، فيض القدير (٥٤٩٥/١٠)، تحفة الأحوذي (٣٦٤/٦).

(٣) لفظ الحديث كما في «المصابيح» ومصادر التخريج: «وإلى».

(٤) في (أ): «وتسعين» وقد كتبت هكذا في الأصل ثم أصلحت، وهي في (س) و(ب) على الصواب.

(٥) الحديث في «المصابيح» (٤٤٠/٣ ح٤٠٧٨) ولفظه: «مثل ابن آدم وإلى جنبه تسعة وتسعون منية، إن أخطأته المنايا وقع في الهرم».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في القدر، باب (بدون ترجمة) قبل باب ما جاء في الرضا بالقضاء (٣٢٢/٦ ح٢١٥١)، وفي أبواب صفة القيامة، باب رقم (٢٣) بدون ترجمة (١٦٣/٧ ح٢٤٥٨) حدثنا أبو هريرة محمد بن فراس البصري، حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة، حدثنا أبو العوام وهو عمران القطان، عن قتادة، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير، عن أبيه، به، بلفظه وزاد في الموضع الأول: «وقع في الهرم حتى يموت». وقال: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨/٦ ح٥٦٦٦) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢١١/٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٤٧٥/٩ ح٤٥٧)- عن محمد بن عبدالله الحضرمي.

وأبو نعيم، والضياء المقدسي أيضاً في نفس الموضع من طريق الطبراني، عن الحسين بن إسحاق التستري.

وابن عدي في «الكامل» في ترجمة عمران القطان (٨٩/٥) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٨/٧ ح١٠٥٧٥)- عن محمد بن الحسن بن شهريار.

=

ثلاثتهم عن أبي هريرة، به، بلفظه بالزيادة، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان والحجاج بن الحجاج، تفرد به أبو قتيبة، عن عمران. وتفرد به إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج. ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد».

وأخرجه الطبراني (١٧٢/٣ ح٢٨٣٦) -ومن طريقه الضياء المقدسي (٤٥٨)- عن إبراهيم بن هاشم، عن موسى بن محمد بن حيان، عن سلم بن قتيبة، به، بنحوه.

وأخرجه الضياء المقدسي (٤٥٩) من طريق الطبراني، ثنا موسى بن هارون، ثنا أحمد بن حفص، حدثني أبي ثنا إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة، به، بنحوه. وقال: «وعمران القطان تكلم فيه بعضهم ووثقه بعضهم، فهو شاهد لغيره».

دراسة سند الترمذي:

١- **محمد بن فِرَاس** الصُّنَبَعي، أبو هريرة الصَّيْرفي البصري. مات سنة خمس وأربعين ومئتين.

روى عن أبي قتيبة، وأبي عاصم، ويزيد بن هارون وغيرهم.

وعنه الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي الدنيا وغيرهم.

قال ابن أبي الدنيا: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي: «ثقة». وقال ابن حجر: «صدوق».

أقول: لعل قول الذهبي أقرب، فلم يتكلم أحدٌ في أبي هريرة، وأما أبو حاتم فإنه كثيراً ما يقول (صدوق) لمن وثقه غيره من أهل العلم، وقد قال ذلك في حق بعض الأئمة كالشافعي ومسلم، رحم الله الجميع. والله أعلم.

الجرح والتعديل (٦٠/٨)، تهذيب الكمال (٥٥٤١)، الكاشف (٥١١٠)، المقتنى (٦٣٦٩)، تهذيب التهذيب (٣٥٣/٩)، التقريب (٦٢١٨).

٢- **سَلْم بن قتيبة** الشَّعيري، أبو قتيبة الخراساني، نزيل البصرة. مات سنة مئتين أو بعدها.

روى عن أبي العوام القطان، ومالك بن أنس، وجرير بن حازم وغيرهم.

وعنه أبو هريرة محمد بن فراس، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن بشار بندار وغيرهم.

خرج له البخاري في «صحيحه».

وقال أبو داود وأبو زرعة وابن قانع والدارقطني والحاكم: «ثقة». زاد الحاكم: «مأمون».

=

وقال ابن معين: «ثقة صدوق ليس به بأس». وعنه: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال يحيى القطان: «ليس من الجمال التي تحمل المحامل».

أقول: مراده أنه ليس من الأثبات المتقنين. ينظر في معنى هذه اللفظة: الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل (ص٣٧)، شرح ألفاظ التجريح النادرة (ص١٢).

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة يهم». وفي «الميزان»: «صدوق مشهور وهم في سند حديث». وفي «السير»: «الإمام المحدث الثبت».

وقال ابن حجر: «صدوق».

خلاصة حاله: ثقة. فإن جمهور الأئمة على توثيقه وخرج له البخاري في «صحيحه»، ثم إن الثقة قد يخطئ ويقع في الوهم، بل يقع الوهم من الثقات الأثبات ولا يضرهم ذلك، هذا مع ما عرف عن أبي حاتم ويحيى القطان من التشدد في الجرح. والله أعلم.

العلل للإمام أحمد (٣٩٧٧)، ضعفاء العقيلي (٦٨٠)، الجرح والتعديل (٢٦٦/٤)، ثقات ابن شاهين (٤٦٢)، تهذيب الكمال (٢٤٣٣)، سير أعلام النبلاء (٣٠٨/٩)، ميزان الاعتدال (٣٣٨٠)، الكاشف (٢٠١٥)، تهذيب التهذيب (١١٧/٤)، التقريب (٢٤٧١)، هدي الساري (ص٤٢٧).

٣- **عمران بن دَاوَر** (بفتح الواو بعدها راء) العَمِّي، أبو العوام القطان البصري.

قال خليفة بن خياط: «مات بعد الخمسين ومئة». وقال ابن حجر: «مات بين الستين والسبعين» يعني ومئة.

روى عن قتادة، ومحمد بن سيرين، والحسن البصري وغيرهم.

وعنه أبو قتيبة، وأبو عاصم، وأبو داود والطيالسي وغيرهم.

قال عفان والعجلي: «ثقة».

وقال الساجي والحاكم: «صدوق».

وقال البخاري: «صدوق يهم».

وقال الإمام أحمد: «أرجو أن يكون صالح الحديث».

=

وقال عمرو بن علي: «كان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدث عنه، وقد ذكره يحيى يوماً فأحسن الثناء عليه».

وقال ابن شاهين: «كان من أخص الناس بقتادة، وكانوا يقولون أنه يميل إليه، إلا أنهم لم يثبتوا عليه شيئاً».

وقال أبو داود: «من أصحاب الحسن وما سمعت إلا خيراً».

وعنه: «ضعيف، أفتى في إيام إبراهيم بن عبدالله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك دماء».

وقال الآجري: «سألت أبا داود عنه وعن أبي هلال ؟ فقدم أبا هلال تقديماً شديداً».

وقال ابن معين والنسائي: «ضعيف». وعنهما: «ليس بالقوي». وعن ابن معين: «ليس هو بشيء».

وقال الدارقطني: «كثير المخالفة والوهم».

وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه».

وتكلم فيه بعضهم من أجل مذهبه: فبالإضافة لقول أبي داود السابق، قال يزيد بن زريع: «كان حرورياً، وكان يرى السيف على أهل القبلة».

وقال ابن معين: «كان يرى رأي الخوارج و لم يكن داعية».

ويظهر أن سبب اتهامه بمذهب الخوارج ما أشار إليه أبو داود آنفاً في قصة إفتاء إبراهيم بن عبدالله.

وذكر ابن حجر القصة في «التهذيب» وعزاها لأبي يعلى في «مسنده»، لكنه دافع عن عمران ونفى أن يكون من أفتاهم من الحرورية في شيء. ولذا قال في «التقريب»: «صدوق يهم ورمي برأي الخوارج» بصيغة التمريض.

خلاصة حاله: من خلال النظر في أقوال الأئمة يترجح أنه (صدوق يهم) كما قال البخاري وابن حجر؛ فقد وثقه بعض الأئمة، والأكثرون وصفوه بالصدوق وما قرب من هذا اللفظ كقول أحمد: «أرجو أن يكون صالح الحديث»، وقابل هذا التعديل تجريح بعضهم له، لكن بعض التجريح كان بسبب المذهب كما هو الظاهر من قول أبي داود -وتقدم الجواب عن هذا-، والبعض الآخر يتوجه إليه من جهة حفظه، وهذا أفادنا أنه لم يكن من الثقات الذين يوصفون بتمام الضبط وإنما يقصر

=

الكلام فيه حذف، كأنه قال: «مَثَلُ ابن آدم مَثَلُ الذي إلى جنبه» الحديث[1].

و(تسعة) من حقه[2] (تسع وتسعون[3])، وأمثال ذلك في الحديث يقع من تخبط الرواة[4].

عنهم، بل وصفه بعضهم بكثرة الوهم والمخالفة، وهذا يعني أنه يقصر عن درجة الصدوق، فناسب أن يقال عنه (صدوق يهم). والله أعلم.

سؤالات أبي داود لأحمد (١٢٠)، العلل للإمام أحمد (٣٩٠٨، ٣٩٨٩)، طبقات خليفة بن خياط (ص٢٢١)، ضعفاء العقيلي (١٣٠٩)، الجرح والتعديل (٢٩٧/٦)، ثقات ابن شاهين (١٠٥٦)، تصحيفات المحدثين (٨٤٢/٢-٨٤٣)، الكامل لابن عدي (١٢٦٥)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٤٤٥)، تهذيب الكمال (٤٤٨٩)، سير أعلام النبلاء (٢٨٠/٧)، المغني في الضعفاء (٤٥٩٦)، الكاشف (٤٢٦٤)، ميزان الاعتدال (٦٢٨٨)، تهذيب التهذيب (١١٥/٨)، التقريب (٥١٥٤).

٤- **قتادة بن دعامة** السدوسي. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال. تقدمت ترجمته (ص٢٢١).

٥- **مطرف بن عبدالله** بن الشخير. ثقة عابد فاضل. تقدمت ترجمته (ص٣٢٧).

الحكم على الحديث:

أولاً: رجال إسناده رجال الحديث الحسن من أجل أبي هريرة محمد بن فراس، وعمران القطان، لكنهما توبعا كما تقدم.

ثانياً: يدور الحديث على قتادة بن دعامة، وهو ثقة ثبت لكنه مشهور بالتدليس مكثر منه -كما تقدم- قال الذهبي: «وهو حجة بالإجماع إذا بيّن السماع، فإنه مدلس معروف بذلك». وجعله العلائي وابن حجر في المرتبة الثالثة في المدلسين، وهم الذين لا يقبل من حديثهم إلا ماصرحوا فيه بالسماع، وقتادة هنا لم يصرح بالسماع، فحديثه ضعيف بسبب ذلك. والله أعلم.

(١) يراجع في معنى الحديث: شرح المشكاة للطيبي (١٣٥١/٤)، مرقاة المفاتيح (٤٤/٤)، فيض القدير (٥٤٩٥/١٠)، تحفة الأحوذي (٣٦٤/٦).

(٢) في (س) و(ب): «من حقها».

(٣) «وتسعون» كتبت في الأصل ثم ضرب عليها، وهي مثبتة في بقية النسخ، وإثباتها وحذفها سواء.

(٤) جاء العدد في بعض مصادر التخريج على ما صوبه المؤلف، وفي بعضها على التأنيث وقد يكون وقع تصرف من الرواة أو من النساخ أو من الطابعين. والله أعلم.

ومن باب التوكل والصبر

من الصحاح:

١٠٢- قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فإن لو تفتح عمل الشيطان»[١].

لم يرد به[٢] كراهة التلفظ بتلك الكلمة في جميع الأحوال وسائر الصور، وإنما عنى به الإتيان بها في صيغة[٣] يكون فيها منازعة القدر، دون التأسف على ما فاته من أمور الدنيا[٤].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٤٥ ح٤٠٩١) ولفظه: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان».

تخريجه:

أخرجه مسلم في القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز... (٤/٢٠٥٢ ح٢٦٦٤) بلفظه.

(٢) «به» زيادة من (س) و(ب).

(٣) في (أ): «بصيغة».

(٤) ما ذكره المؤلف من معنى الحديث في عدم كراهة التلفظ بـ(لو) مطلقاً قد قرره كثير من العلماء، لكنهم اختلفوا متى يكون استعمالها مذموماً ومتى يكون محموداً أو جائزاً؛ فذهب بعضهم إلى ما قرره المؤلف.

وقال آخرون: تذم في حق من قاله معتقداً ذلك حتماً وأنه لو فعل ذلك لم يصبه ما أصابه قطعاً، أما من رد ذلك إلى مشيئة الله فلا بأس.

وقال آخرون: تذم في حق من قاله لشيء مضى وانتهى بخلاف الخبر عن المستقبل.

وقال بعض العلماء: إذا قاله تأسفاً على فوات طاعة أو ما هو متعذر عليه من أمور الخير ونحو ذلك مما فيه فائدة فلا بأس، وأما مالا فائدة فيه فهو المذموم.

ينظر كلام العلماء حول معنى الحديث في: مشكل الآثار (١/٢٣٦)، إكمال المعلم (٥/٤٢٠)، (٨/١٥٧)، المفهم (٦/٦٨٣)، المنهاج للنووي (١١/١٣٢)، (١٦/٤٥٥)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٣/ب)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/٣٤٧)، زاد المعاد (٢/٣٥٦)، شفاء العليل (١/٥٨)، فتح الباري (١٣/٢٤٠)، تيسير العزيز الحميد (ص٦٦١).

ويبين هذا المعنى قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾[1] فأتت الآية على القسمين؛ ما[2] يحمد منه ويذم.

وقول النبي ﷺ: «لو[3] أني استقبلت من أمري ما استدبرت»[4] وما أشبهه من كلامه غير داخل في هذا الباب؛ لأنه لم[5] يرد به منازعة القدر، وإنما قصد فيه القصد الصحيح، وقوله: «لو[6] استقبلت» /كان في قصة[7] فسخ الحج إلى العمرة، والتحليل عنها، فلما رأى ما يداخلهم [٢٠٢/أ] من الكراهة قال هذا القول تطييباً لقلوبهم، وتنبيهاً لهم على أن العمل الذي أمرهم به ليس مما يتورع هو منه[8].

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٥٤).

(٢) في (س): «لما».

(٣) في النسخ الأخرى: «ولو».

(٤) جزء من حديث جابر بن عبدالله الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، وهو متفق عليه.

أخرجه البخاري في مواضع: منها في الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت... (ص٣٢٨ ح١٦٥١)، وفي العمرة، باب عمرة التنعيم (ص٣٥٣ ح١٧٨٥)، وفي الشركة، باب الاشتراك في الهدي والبدن... (ص٤٩٧ ح٢٥٠٦)، وفي التمني، باب قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت» (ص١٥١٦ ح٧٢٣٠).

ومسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ (٢/٨٨٦ ح١٢١٨).

(٥) «لم» سقطت من (س).

(٦) «لو» سقطت من (س). وفي (أ): «ولو».

(٧) في النسخ الأخرى: «قضية».

(٨) تراجع المصادر التي تناولت شرح الحديث مما أوردته آنفاً، ولا سيما «المفهم» للقرطبي و«المنهاج» للنووي.

وفي غير هذه الرواية: «إياك ولو»[1] أي أن قولها واعتياد[2] معناها يفضي بالعبد إلى التكذيب بالقدر أو عدم الرضا بصنع الله؛ لأن القدر إذا ظهر بما يلزم[3] العبد قال: «لو فعلت

---

(١) هذه رواية لحديث أبي هريرة (حديث الباب) الذي أخرجه مسلم -كما تقدم-، وهو عنده عن أبي بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا: حدثنا عبدالله بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وأما هذه الرواية فخرجها الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٢٣٧ ح٢٦٢) حدثنا فهد، قال: حدثنا أحمد بن حميد الكوفي ختن عبيدالله بن موسى، حدثنا عبدالله بن إدريس، به.

وسنده إلى ابن إدريس صحيح؛ فشيخه فهد: هو ابن سليمان بن يحيى أبو محمد الكوفي النحاس، نزيل مصر، المتوفى سنة خمس وسبعين ومئتين، قال ابن يونس: «كان ثقة ثبتاً». ينظر: تاريخ دمشق (٤٨/٤٥٩).

وأحمد بن حميد هو الطُّريثيثي (مصغراً) ويعرف بدار أم سلمة، قال ابن حجر: «ثقة حافظ». ينظر: تهذيب الكمال (٢٩)، التقريب (٢٩).

أقول: وقد ورد الحديث بلفظ: «إياك واللو» بإدخال الألف واللام على (لو)، وهذه الرواية وردت من طريق محمد بن عجلان، لكن وقع عليه اختلاف في الإسناد على عدة أوجه، ولذلك أعرض مسلم عن تخريج هذا الطريق كما قال ابن حجر في «الفتح» (١٣/٢٤٠) وذكر أن أصح طرق الحديث: الطريق التي خرجها مسلم.اهـ.

والطحاوي قد خرج الحديث من نفس طريق مسلم -كما سبق-، فلعل فيها غنية عن إيراد سائر الطرق المعلولة. ولمن رغب الوقوف على أوجه الاختلاف: فقد ذكره النسائي في «السنن الكبرى» (٦/١٥٩-١٦٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٢٣٦-٢٣٨)، وابن حبان كما في «الإحسان» (١٣/٢٨-٣٠)، وابن حجر في «الفتح» (١٣/٢٤٠).

(٢) في (س): «واعتبارها».

(٣) كذا في النسخ الخطية، ولعل الصواب: «بما يكره»، وهكذا وردت العبارة -على ما صوبته- في «مشارق الأنوار» وانظر الهامش الآتي.

كذا لم يكن هذا» وقد مرَّ في علم الله أنه لا يفعل إلا الذي فعل، ولا يكون إلا الذي كان[1]، وقد أشار ﷺ بقوله قبل ذلك: «ولكن قَدَّر الله وما شاء فعل».

(١) هذا التعليق على هذه الرواية بنصه -مع بعض الاختلاف اليسير- في كتاب «مشارق الأنوار» (٤٥٧/١).

ومن بـاب الرياء

من الحسان:

١٠٣- حديث عبدالله بن عمرو[١] رضي الله عنهما، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من سَمَّع الناس بعمله[٢] سَمَّع الله به أَسامعَ خلقه»[٣].

---

(١) في الأصل و(س): «عبدالله بن عمر»، والمثبت من (ب) و(أ) وهو الصواب كما في «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٢) في الأصل و(أ): «بعلمه» وهو خطأ، والتصويب من (س) و(ب) ومصادر التخريج.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٤٤٩/٣ ح٤١٠٢) ولفظه بتمامه: «من سَمَّع الناس بعمله سَمَّع الله به أَسامعَ خلقه وحقره وصغَّره».

تخريجه:

أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص٤٦ ح١٤١) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب الرياء والسمعة (٣٢٥/١٤-٣٢٦ ح٤١٣٨)- أخبرنا شعبة بن الحجاج، عن عمرو بن مرة قال: حدثنا رجل في بيت أبي عبيدة، أنه سمع عبدالله بن عمرو يحدث عبدالله بن عمر، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: وذكر الحديث بلفظه وزاد: قال: فذرفت عينا ابن عمر رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٥٦/١١ ح٦٥٠٩) عن يحيى بن سعيد.

وأيضاً (٦٨٣٩) عن محمد بن جعفر.

والبغوي في «الجعديات» (ص٣٧ ح١٣٥) عن علي بن الجعد.

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٩٣/١ ح٤٨٣) من طريق حجاج.

أربعتهم عن شعبة، به، بلفظه.

وأخرجه أحمد في «الزهد» (ص٥٧) حدثنا وكيع، حدثنا مسعر، عن عمرو بن مرة، به.

أقول: أُبهم شيخ عمرو بن مرة في طريق شعبة ومسعر، لكنه ورد معيناً في غيرهما.

ففي طريق الأعمش كني بـ(أبي يزيد).

أخرجه أحمد (٦٩٨٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٣١/٥ ح٦٨٢١) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة قال: كنا

=

جلوساً عند أبي عبيدة، فذكروا الرياء، فقال رجل يكنى بأبي يزيد: سمعت عبدالله بن عمرو فذكره وزاد: «يوم القيامة» بعد «سامع خلقه».

وأخرجه أحمد (٧٠٨٥)، وهناد في «الزهد» (٢/٤٤١ ح٨٧٢) حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي يزيد، عن عبدالله بن عمرو، به بلفظه.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٢٢) من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن الأعمش، به، لكن فيه تكنيته بأبي عمرو، وقال بعده: كذا!. ثم قال البيهقي: «ورواه جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش وقال: أبو يزيد».

وفي طريق أبان بن تغلب سمي بـ(خيثمة).

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/١٧٢ ح٤٩٨٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/١٢٣) و(٥/٩٩) عن القاسم بن زكريا المقرئ، قال: أعطاني عبدالرحيم بن محمد السكري كتاباً فكتبت منه: حدثنا عباد بن العوام، قال: حدثنا أبان بن تغلب، عن عمرو بن مرة، عن خيثمة، عن عبدالله بن عمرو، به. وقال الطبراني: «لم يروه عن أبان بن تغلب إلا عباد بن العوام، تفرد به عبدالرحيم بن محمد السكري». وقال أبو نعيم نحوه.

وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/٣١) وقال: «رواه الطبراني في «الكبير» بأسانيد، أحدها صحيح، والبيهقي».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٨١ ح١٧٦٦٠) وعزاه للطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ولأحمد ثم قال: «وسمى الطبراني الرجل، وهو (خيثمة بن عبدالرحمن) فبهذا الاعتبار رجال أحمد وأحد أسانيد الطبراني في «الكبير» رجال الصحيح».اهـ.

أقول: قد وقفت على إسناد الطبراني في «الأوسط» وقد سمي فيه (خيثمة) -كما تقدم- ورجاله ثقات. وقول الهيثمي: «خيثمة بن عبدالرحمن» لا أدري هو من عنده أم هو كذلك مسمى عند الطبراني في «الكبير» إذ لم أقف عليه.

فتحصل مما سبق أن الرجل المبهم اسمه (خيثمة بن عبدالرحمن) وكنيته (أبو يزيد) وتجدر الإشارة إلى أن الذين ترجموا لخيثمة بن عبدالرحمن لم يذكروا له كنية -حسب ما وقفت عليه- إلا ما ذكره أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/٥٦١) قال: قال أبو بكر بن أبي خيثمة: بلغني أن كنيته أبو بكر.اهـ. فالله أعلم.

=

دراسة إسناد ابن المبارك:

١- **شعبة بن الحجاج.** ثقة حافظ متقن. تقدم (ص١٣٨).

٢- **عمرو بن مرة** المرادي الجَمَلي. ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء. تقدمت ترجمته (ص٥٨٧).

٣- **الرجل المبهم:** هو خيثمة بن عبدالرحمن بن أبي سَبْرة واسمه: يزيد بن مالك الجعفي الكوفي. مات بعد سنة ثمانين.

روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عمرو بن مرة، وإبراهيم النخعي، والأعمش وغيرهم.

روى له الشيخان، ووثقه ابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم وزاد العجلي: «وكان رجلاً صالحاً، وكان لباساً، وكان يركب الخيل، وكان سخياً...».

وقال الذهبي: «إمام ثقة».

وقال ابن حجر: «ثقة وكان يرسل».

ترتيب ثقات العجلي (٤١٨)، الجرح والتعديل (٣/٣٩٣)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص٥١)، التعديل والتجريح (٢/٥٦١)، تهذيب الكمال (١٧٤٧)، سير أعلام النبلاء (٤/٣٢٠)، الكاشف (١٤٢٨)، جامع التحصيل (ص١٧٣)، تهذيب التهذيب (٣/١٥٤)، التقريب (١٧٧٣).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يظهر أن الحديث صحيح بهذا الإسناد، وقد صححه المنذري والهيثمي -كما تقدم-، وأحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (١٠/١٤). وهذا التصحيح مبني على ما ذكره الهيثمي من أن المبهم هو (خيثمة بن عبدالرحمن).

وبكل حال فللحديث شواهد كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما:

- منها حديث جندب بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من سمَّع سمَّع الله به، ومن يرائي يرائي الله به» متفق عليه.

أخرجه البخاري في الرقاق، باب الرياء والسمعة (ص١٣٧٢ ح٦٤٩٩) وهذا لفظه، وفي الأحكام، باب من شاق شق الله عليه (ص١٤٩٩ ح٧١٥٢).

=

هذا الحديث يروى من وجهين:

«سَمَّع الله به سامعُ خلقه» سامعُ بالرفع على نعت الفاعل، وهو الله[١].

و«أسامعَ خلقه» بالنصب على المفعولية[٢].

وأسامِع: جمع الجمع. يقال: سَمْع وأَسْمُع وأسامِع[٣].

والمعنى: يفضحه يوم القيامة[٤].

ومثله «من راءى راءى الله به»[٥].

وقيل: من أذاع على مسلم عيباً وسَمَّعَه عليه، أظهر الله عيوبه.

ومسلم في الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله (٤/٢٢٨٩ ح٢٩٨٧).

– ومنها حديث ابن عباس بمثل حديث جندب، أخرجه مسلم في نفس الموضع برقم (٢٩٨٦).

(١) أي سمَّع الله الذي هو سامعُ خلقه.

وبهذا الذي ذكره المؤلف قال جماعة من العلماء، كأبي عبيد في «غريب الحديث» (١/٣٣١)، والهروي في «الغريبين» مادة سمع (٣/٩٣٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/٣٢٧)، والزمخشري في «الفائق» (٢/١٩٦) وغيرهم.

وقال ابن منظور كما في «ترتيب اللسان» مادة سمع (٤/٢٠٩٧): «سامعُ خلقه بدل من الله تعالى ولا يكون صفة؛ لأن فعله كله حال».

(٢) يريد أن الله يسمِّع به أسماع خلقه. قال أبو عبيد –الموضع السابق–: «أسامع خلقه أجود وأحسن في المعنى».

(٣) فـ(أسامِع) جمع (أَسْمُع) و(أَسْمُع) جمع (سَمْع).

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد والغريبين وترتيب اللسان –تقدمت–، تهذيب اللغة باب العين والسين مع الميم (٢/١٢٦)، النهاية مادة سمع (٢/٣٦١).

(٤) يقال: سمَّعْت بالرجل تسميعاً، إذا ندَّدت به وشهَّرْته وفضحته.

ينظر: غريب أبي عبيد وترتيب اللسان –تقدما–.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ مسلم من حديث ابن عباس.

وأخرجه البخاري ومسلم من حديث جندب بن عبدالله بلفظ: «ومن يرائي يرائي الله به».

وتقدم تخريج الحديثين آنفاً في شواهد الحديث السابق.

وقيل: «سمَّع به» أي أسمعه المكروه[1].

(١) وقيل غير ذلك. يراجع كلام العلماء وأقوالهم في المصادر السابقة ولا سيما «الغريبين» و«النهاية». وينظر كذلك: المجموع المغيث مادة سمع (١٢٦/٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (٤٩٧/١)، المنهاج للنووي (٣٢٦/١٨)، فتح الباري (٣٤٤/١١).

١٠٤- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فإنْ صاحبُها سدّدَ وقارب»[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥٠ ح٤١٠٧) ولفظه: «إن لكل شيء شِرَّة، ولكل شِرَّة فَتْرة، فإن صاحبها سدد وقارب فارجوه، وإن أشير إليه بالأصابع فلا تعدوه».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في أبواب صفة القيامة، باب رقم (٢٢) بدون ترجمة (٧/١٦١-١٦٢ ح٢٤٥٥) حدثنا يوسف بن سلمان أبو عمر البصري.

وابن حبان كما في «الإحسان» في البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها (٢/٦٢ ح٣٤٩) أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن عباد المكي.

كلاهما حدثنا حاتم بن إسماعيل.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٦٩ ح١٢٤٢) حدثنا بكار بن قتيبة، قال: حدثنا صفوان بن عيسى.

كلاهما عن محمد بن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به، واللفظ للترمذي وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

دراسة إسناد الترمذي:

١- يوسف بن سلمان الباهلي، ويقال: المازني، أبو عمر البصري. من العاشرة.

روى عن حاتم بن إسماعيل، وسفيان بن عيينة، ويحيى القطان وغيرهم.

وعنه الترمذي، والنسائي، والبزار وغيرهم.

قال النسائي: «مشهور لا بأس به».

وفي «التقريب»: «صدوق».

الجرح والتعديل (٩/٢٢٣)، ثقات ابن حبان (٩/٢٨٢)، المعجم المشتمل (١١٨٥)، تهذيب الكمال (٧١٣٩)، الكاشف (٦٤٣٦)، ذيل ميزان الاعتدال (٧٥٩)، تهذيب التهذيب (١١/٣٦٥)، التقريب (٧٨٦٧).

٢- حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي مولاهم، أصله من الكوفة. مات سنة ست -أو سبع- وثمانين ومئة.

روى عن محمد بن عجلان، وهشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

=

وعنه يوسف بن سلمان البصري، ومحمد بن عباد المكي، وقتيبة بن سعيد وغيرهم.

قال ابن أبي شيبة: سألت ابن المديني عنه فقال: «كان عندنا ثقة ثبتاً».

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً كثير الحديث».

وقال ابن معين والعجلي والدارقطني: «ثقة».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الإمام أحمد: «هو أحب إلي من الدراوردي، زعموا أن حاتماً كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح».

ونقل ابن حجر في «التهذيب» عن ابن المديني قوله: «روى عن جعفر، عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها».

ولهذا قال في «التقريب»: «صحيح الكتاب، صدوق يهم».

خلاصة حاله: الذي يظهر أنه (ثقة) كما قال الذهبي في «الكاشف» وقال في «الميزان»: «ثقة مشهور صدوق»؛ فإن أكثر الأئمة على توثيقه، واحتج به الشيخان، وأما قول أحمد فقد أورده بصيغة (زعمو) فكأنه يمرض هذا القول، وأما ابن المديني فقد نقل عنه توثيقه كذلك، على أن الثقة قد يقع في الوهم اليسير، لكنه إذا كان مكثراً من الحديث فلا يضره ذلك. والله أعلم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (٢٥٩)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١٤٠)، ترتيب ثقات العجلي (٢٣٥)، الجرح والتعديل (٣/٢٥٨)، علل الدارقطني (٢/١٦٨)، تهذيب الكمال (٩٩٢)، الكاشف (٨٣٢)، ميزان الاعتدال (١٥٩٧)، سير أعلام النبلاء (٨/٥١٨)، تهذيب التهذيب (٢/١١٠)، التقريب (٩٩٤)، هدي الساري (٤١٥).

٣- **محمد بن عجلان** المدني. صدوق، لكن يتوقف فيما ينفرد به من حديثه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. تقدمت ترجمته (ص٥٤٩).

٤- **القعقاع بن حكيم** الكناني المدني. قال ابن حجر: من الرابعة.

روى عن جابر بن عبدالله، وابن عمر رضي الله عنهم، وأبي صالح السمَّان وغيرهم.

وعنه محمد بن عجلان، وعمرو بن دينار، ويعقوب الأشج وغيرهم.

وثقه أحمد وابن معين.

وقال أبو حاتم: «ليس بحديثه بأس».

=

المعنى: إنْ لازَم صاحبُها -يعني صاحب الفَتْرَة[1] أو الشِّرَّة[2]- القصدَ القويم، وسلك

وقال ابن حبان: «من متقني أهل المدينة وصالحيهم».

وفي «التقريب»: «ثقة».

مشاهير علماء الأمصار (٥٤٨)، تهذيب الكمال (٤٨٨٨)، تهذيب التهذيب (٨/٣٤٢)، التقريب (٥٥٥٨).

٥- أبو صالح: ذَكْوان السَّمَّان الزَّيَّات، المدني، كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة فنسب إليهما. مات سنة إحدى ومئة.

روى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه القعقاع بن حكيم، والأعمش، وعبدالله بن دينار وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ثقة ثقة، من أجلِّ الناس وأوثقهم».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت».

ثقات ابن حبان (٤/٢٢١)، التعديل والتجريح (٢/٥٦٨)، تهذيب الكمال (١٨١٤)، الكاشف (١٤٨٩)، تذكرة الحفاظ (١/٨٩)، سير أعلام النبلاء (٥/٣٦)، تهذيب التهذيب (٣/١٨٩)، التقريب (١٨١٤).

الحكم على الحديث:

حسن بهذا الإسناد من أجل محمد بن عجلان.

وأما يوسف بن سلمان فقد توبع. وتقدم قول الترمذي: «حسن صحيح غريب». والله أعلم.

(١) الفَتْرَة: بفتح الفاء وسكون التاء المثناة من فوق: الوهن والضعف والانكسار.

ينظر: الصحاح مادة فتر (٢/٧٧٧)، ترتيب اللسان (٦/٣٣٤٠)، مرقاة المفاتيح (٩/١٨٤)، تحفة الأحوذي (٧/١٩٣).

(٢) الشِّرَّة: بكسر الشين المعجمة وتشديد الراء بعدها تاء تأنيث، هي النشاط والهمة. ومنه (شِرَّة الشباب): حرصه ونشاطه. ينظر: تهذيب اللغة، باب الشين والراء (١١/٢٧٤)، غريب الحديث للخطابي (١/١٩٩)، الصحاح مادة شرر (٢/٦٩٥)، الغريبين للهروي (٣/٩٨٦)، الترغيب والترهيب للمنذري (١/٤٦)، المرقاة -الموضع السابق-.

المسلك[١] المستقيم غير مُفْرِطٍ ولا مُفَرِّط، لا يُقَصِّرُ ولا يَتعمَّق[٢].

وقد مرَّ بيان الكلمتين فيما مضى[٣].

---

(١) في (س) و(ب): «المنهج».

(٢) الجواب كما في لفظ الحديث: «فارجوه» أي ارجوا الفلاح منه، فإنه يمكنه الدوام على الوسط، وأحب الأعمال إلى الله أدومها.

وللنظر في كلام العلماء حول معنى الحديث يراجع: مشكل الآثار (٣/٢٧٠-٢٧١)، غريب الحديث للخطابي (١/١٩٩)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٤/أ)، شرح المشكاة للطيبي (١١/٣٣٧٤)، مرقاة المفاتيح (٩/١٨٤)، فيض القدير (٤/٢٠٩٢)، تحفة الأحوذي (٧/١٩٤).

(٣) يريد بالكلمتين (سدد وقارب) وقد شرحهما في كتاب الصلاة، باب القصد في العمل. ينظر: الميسر (١/٣١٦)، وبعضه ساقط من المطبوع فينظر (ل٧٠/أ)، ورسالة الشيخ الدكتور أحمد الباتلي (١/٢٠٠-٢٠٤).

ومن باب البكاء والخوف

من الصحاح:

١٠٥- [حديث...[١] رضي الله عنه][٢] عن النبي ﷺ أنه قال: «والله لا أدري وأنا رسول الله ما يُفعل بي ولا بكم»[٣].

لا يجوز حمل هذا[٤] وما ورد في معناه على[٥] أن النبي ﷺ كان متردداً في عاقبة أمره غير متيقن بما له عند الله من الحسنى؛ لما ورد عنه من الأحاديث الصحاح التي[٦] ينقطع العذر دونها بخلاف ذلك.

---

(١) مكان اسم الصحابي بياض في (ب) و(س).

وفي (أ): «أبي هريرة» وهو خطأ فليس هو من حديثه، بل هو من حديث أم العلاء الأنصارية كما سيأتي في تخريج الحديث. ويظهر أن المؤلف هو الذي بيَّض له؛ لأن أكثر النسخ على عدم ذكر الصحابي.

(٢) مابين معقوفتين ليس في الأصل، وورد في (أ) و(ب) و(س). وتكررت في (س) كلمة «رضي الله عنه».

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥١ ح٤١١٠) بهذا اللفظ.

تخريجه:

هذا الحديث قطعة من الحديث المروي في خبر موت عثمان بن مضعون رضي الله عنه.

وقد أخرجه البخاري في الجنائز، باب الدخول على الميت بعد الموت... (ص٢٤٤ ح١٢٤٣)، وفي الشهادات، باب القرعة في المشكلات (ص٥٣٨ ح٢٦٨٧)، وفي مناقب الأنصار، باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة (ص٨٠٧ ح٣٩٢٩)، وفي التعبير، باب رؤيا النساء (ص١٤٧١ ح٧٠٠٣)، وباب العين الجارية في المنام (ص١٤٧٤ ح٧٠١٨) من حديث أم العلاء امرأة من الأنصار.

(٤) في (س) و(ب): «الحديث» مكان «هذا».

(٥) «على» من (ب) و(س).

(٦) في الأصل: «الذي» والمثبت من النسخ الأخرى.

وأنَّ يُحمل على ذلك، وهو المخبر عن الله تعالى: أنه «يبلغه المقام المحمود»[١]، وأنه «أكرم الخلائق على الله»[٢]، وأنه «أول شافع وأول مشفَّع»[٣][٤] إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في معاني الاجتباء[٥].

فيحمل ذلك على أنه نفى علم الغيب عن نفسه، وأنه ليس بمطلع على المكنون من أمره وأمر غيره[٦]، فقد[٧] كان هذا القول منه حين قالت امرأة[٨] ....

---

(١) كما قال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء:٧٩].

وأخرج البخاري في الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً (ص٢٩٤ ح١٤٧٥)، وفي التفسير، سورة بني إسرائيل، باب قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ (ص٩٨٩ ح٤٧١٨) من حديث ابن عمر في حديث الشفاعة، وفيه: «حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي ﷺ فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود».

(٢) دل على هذا أدلة كثيرة منها ما سبق، ومنه الحديث الآتي.

(٣) كما في حديث أبي هريرة ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مُشفَّع».

أخرجه مسلم في الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق (٤/١٧٨٢ ح٢٢٧٨).

(٤) في (س) و(ب) زيادة «وأنه».

(٥) ينظر: «جامع الأصول» كتاب الفضائل من حرف الفاء، الباب الثالث في فضائل النبي ﷺ ومناقبه (٩/٣٩١-٤٠٤).

(٦) وهو جواب سديد. ومن الأجوبة القوية أيضاً قول بعض العلماء أن ذلك نفي للإحاطة التفصيلية دون المجملة. وقيل في الجواب غير ذلك.

للإستزادة يراجع: تفسير القرطبي (١٦/١٨٦)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل١١٤/أ)، شرح المشكاة للطيبي (١١/٣٣٧٩)، تفسير ابن كثير (٤/١٥٥)، فتح الباري (٣/١٣٩)، عمدة القاري (٨/١٦)، إرشاد الساري (٢/٣٧٧)، مرقاة المفاتيح (٩/١٩٨)، روح المعاني (٢٦/١٠).

(٧) في (س) و(ب): «وقد».

(٨) سيأتي قريباً كلام المؤلف عنها.

لعثمان بن مظعون[1] رضي الله عنه لما توفي: «هنيئاً لك الجنة»[2].

---

(١) عثمان بن مظعون بن حبيب الجمحي، أبو السائب، من السابقين إلى الإسلام، وممن هاجر الهجرتين، وشهد بدراً، وكان من أشد الصحابة اجتهاداً في العبادة والتبتل، وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين وأول من دفن بالبقيع منهم، وذلك سنة اثنتين من الهجرة.

ينظر: طبقات ابن سعد (٦٩)، الاستيعاب (١٧٧٩)، أسد الغابة (٣٥٩٤)، الإصابة (٥٤٦٦).

(٢) لا أدري لم أعرض المؤلف عن لفظ البخاري، فإن الحديث -كما تقدم- مخرج في «صحيحه» عن أم العلاء، وفيه ذكر سبب الحديث، ولفظه: فقلت: «رحمة الله عليك أبا السائب فشهادتي عليك لقد أكرمك الله».

وأما هذا اللفظ «هنيئاً لك الجنة» فهو من حديث ابن عباس.

ولعل المؤلف رأى أن حديث ابن عباس أبلغ في الشهادة له، إلا أن المحافظة على لفظ الصحيح أولى.

تخريج حديث ابن عباس:

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/٤١١ ح٢٨١٧): حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/٣٠٤)، والإمام أحمد (٤/٣٠ ح٢١٢٧)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣/١٠٥٥) عن يزيد بن هارون. وقرن ابن سعد معه: عفان بن مسلم، وسليمان بن حرب.

والإمام أحمد (٥/٢١٦ ح٣١٠٣) عن عبدالصمد، وحسن بن موسى، وعفان.

والطبراني في «الكبير» (٩/٣٧ ح٨٣١٧) من طريق حجاج بن المنهال.

والحاكم في «المستدرك» في معرفة الصحابة (٣/١٩٠) من طريق حبان بن هلال.

ثمانيتهم عن حماد بن سلمة، به. وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك» -بهامش المستدرك-: «سنده صالح».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الجنائز، باب ما جاء في البكاء (٣/١٠٧ ح٤٠٤٦) وقال: «رواه أحمد، وفيه علي بن زيد، وفيه كلام وهو موثق».

=

وأورده في المناقب، باب فضل عثمان بن مظعون (٤٩٧/٩ ح١٥٦٥٤) وقال: «رواه الطبراني ورجاله ثقات وفي بعضهم خلاف».

دراسة سند الطيالسي:

١- **حماد بن سلمة.** ثقة إمام إلا ما انفرد به من حديثه عن زياد الأعلم وقيس بن سعد، وقد تغير حفظه بأَخرة فوقعت له أوهام يسيرة لا تمنع من حجية حديثه إلا ما عرف وهمه فيه. تقدمت ترجمته بالتفصيل (ص٣٠٧).

٢- **علي بن زيد** بن جدعان. ضعيف. تقدمت ترجمته (ص٣٠٨).

٣- **يوسف بن مِهْران** البصري. وهو غير يوسف بن ماهك. من الرابعة.

روى عن ابن عباس، وابن عمر، وجابر بن عبدالله وغيرهم.

وعنه علي بن زيد بن جدعان. وحده.

قال ابن جدعان: «كان يشبَّه حفظه بحفظ عمرو بن دينار».

وقال ابن سعد وأبو زرعة: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الإمام أحمد وعمرو بن علي: «لا يعرف» زاد أحمد: «ولا أعرف أحداً روى عنه إلا علي ابن زيد». وبنحو قوله الأخير قال أبو داود وأبو حاتم وزاد: «يكتب حديثه ويذاكر به».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «لين الحديث». وضعفه في «التلخيص الحبير» (٣٦٥/٤).

خلاصة حاله: ثقة. فقد وثقه ابن سعد وأبو زرعة. ومن عرف حجة على من لم يعرف، ولذا اقتصر الذهبي في «الكاشف» على نقل قول أبي زرعة. والله تعالى أعلم.

طبقات ابن سعد (٣١١٤)، سؤالات الآجري لأبي داود (١١١٦)، الجرح والتعديل (٢٢٩/٩)، ثقات ابن سعد (٥٥١/٥)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٤٣/١-٣٤٧)، تهذيب الكمال (٧١٥٨)، الكاشف (٦٤٥٣)، ميزان الاعتدال (٩٨٩٦)، تهذيب التهذيب (٣٧٣/١١)، التقريب (٧٨٨٦).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ من أجل علي بن جدعان. وبه أعله ابن حجر في «الفتح» (٤٢٨/١٢).

وتقدم قول الذهبي: «سنده صالح».

وله شواهد، منها:

=

١- حديث زيد بن أسلم مرسلاً.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/٣٠٥) أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (٧٢) -ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/١٠٦)- عن هارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي، عن أبيه، عن زيد بن أسلم.

أقول: إسناد ابن سعد فيه: (هشام بن سعد) لين الحديث. تقدمت ترجمته (ص٣١٨).

والإسناد الثاني فيه: (موسى بن أبي علقمة الفروي) لم يرو عنه سوى ابنه هارون فهو مجهول كما قال ابن حجر في «التقريب» (٦٩٩٣). وينظر: ميزان الاعتدال (٨٩٠٥)، لسان الميزان (٤٩٧٥)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٢٣).

وبمجموع هذين الطريقين فهو مرسل حسن الإسناد، وعزاه الحافظ في «الفتح» (١٢/٤٢٨-٤٢٩) لابن سعد، وحسن إسناده.

٢- حديث زيد بن ثابت.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/١٣٩ ح٤٨٧٩) حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثني أبي، ثنا ابن لهيعة، حدثني أبو النضر، عن خارجة بن زيد، عن أبيه.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٥٦٥٣) وقال: «رواه الطبراني ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

أقول: فيه (عبدالله بن لهيعة) مختلف فيه والذي يظهر -والله أعلم- أنه ضعيف إلا ما كان من حديث العبادلة عنه وهم: ابن المبارك وابن وهب وابن يزيد المقرئ فهؤلاء حديثهم عنه أقوى من غيرهم كما صرح به عدد من الأئمة. ينظر: ضعفاء العقيلي (٨٦٧)، الجرح والتعديل (٥/١٤٥)، الكامل لابن عدي (٩٧٧)، تهذيب الكمال (٣٥١٣)، ميزان الاعتدال (٤٥٣٥)، الكاشف (٢٩٣٤)، المغني (٣٣١٧)، ديوان الضعفاء (٢٢٧٤)، الاغتباط (٥٨)، تهذيب التهذيب (٥/٣٢٧)، التقريب (٣٥٦٣).

والراوي عنه هنا ليس منهم.

٣- سالم أبو النضر مرسلاً.

أخرجه ابن حبان كما في «الإحسان» في الرقائق، باب الخوف والتقوى (٢/٤٠٩ ح٦٤٣) أخبرنا عبدالله بن محمد بن سلم، حدثنا حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث

=

وقد اختلف أهل النقل في تلك المرأة[(١)]؛ فمنهم من قال: هي أم السائب[(٢)].
ومنهم من قال: هي أم خارجة[(٣)].

أن أبا النضر حدثه أن عثمان بن مظعون لما قبر، وذكر الحديث.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٤٦/٢٥ ح٣٥٢) حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا عبدالله ابن الحكم بن أبي زياد القطواني، ثنا يونس بن بكير، حدثني محمد بن إسحاق، حدثني عبدالعزيز بن عبدالله بن الحارث، عن سالم أبي النضر.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٠٥٣) وقال: «رواه الطبراني في «الكبير» وهو مرسل ورجاله ثقات».

أقول: (عبدالعزيز بن عبدالله بن الحارث) -عند الطبراني- لم أتعرف عليه، ولعله وقع تحريف في مطبوعة «المعجم الكبير» وربما كان صواب الإسناد: (عبدالعزيز بن عبدالله عن عمرو بن الحارث). وبكل حال فالإسناد صحيح عند ابن حبان.

والحاصل أن الحديث بهذه الشواهد مجتمعة يتقوى إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) عرض لهذا الخلاف ابن عبدالبر في «الاستيعاب» وابن الأثير في «أسد الغابة» كلاهما في ترجمة عثمان بن مظعون المتقدمة.

(٢) أم السائب هي زوجة عثمان بن مظعون، و لم أر من ترجم لها بهذه الكنية، وقد ذكر أصحاب التراجم أن زوجة عثمان هي خولة بنت حكيم، لكن لم يذكر أن كنيتها (أم السائب) بل قال ابن حجر وغيره: «يقال: كنيتها أم شريك».

إلا أني بعد الرجوع إلى ترجمة السائب بن عثمان بن مظعون رأيت ابن سعد في «الطبقات» (٣٠٦/٣)، وابن حبان في «الثقات» (١٧٢/٣)، والذهبي في «السير» (١٦٣/١) ذكروا أن أمه هي خولة بنت حكيم، فعلم بهذا أنها كانت تكنى به، كما كان يكنى به عثمان بن مظعون أيضاً. وقد تقدمت ترجمتها (ص٦٠٣).

(٣) أم خارجة هي زوجة زيد بن ثابت الأنصاري ووالدة خارجة بن زيد بن ثابت، واختلف في تعيينها فقيل: هي جميلة بنت سعد بن الربيع الأنصارية وكانت تدعى أم سعد. قاله ابن سعد في «الطبقات» (٤٤٠٥، ٤٦٥٩). وينظر: أسد الغابة (٦٨١٩، ٧٤٢٨)، الإصابة (١٠٩٩٢، ١٢٠٠٢، ١٢٠٥٠). ويرى ابن حجر أنها هي أم العلاء -الآتية- والتي مضى تخريج حديثها من «صحيح =

ومنهم من قال: هي أم العلاء الأنصارية[1].

وعلى مثل هذا التأويل يؤول قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾[2][3].

البخاري»، واستدل بما رواه أحمد (٤٥/٤٥١ ح٢٧٤٥٩) والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النضر، عن خارجة بن زيد، عن أمه قالت: إن عثمان بن مظعون لما قبض قالت أم خارجة بن زيد: «طبت أبا السائب...» الحديث. وإسناد أحمد صحيح.

والبخاري -رحمه الله- خرجه من طريق الزهري، عن خارجة بن زيد، عن أم العلاء. فقال: «عن أم العلاء» مكان «عن أمه» وفيه قول أم العلاء: «رحمة الله عليك أبا السائب...».

قال ابن حجر في «الإصابة» (٨/٤٣٩): «وهذا ظاهر في أن أم العلاء هي والدة خارجة المذكور، فلا يلزم من كونه أبهمها في رواية الزهري أن تكون أخرى، فقد يبهم الإنسان نفسه فضلاً عن أمه». وينظر: الفتح (٧/٣١١)، (١٢/٤٢٨). ونقل الكرماني في «الكواكب الدراري» (٧/٥٤) عن الترمذي أنهما واحد وقال -يعني الترمذي-: «ولا يخفى أن ذكر خارجة إياها مبهمة لا يخلو عن غرض أو أغراض».

(١) هذا هو الذي ثبت في «صحيح البخاري».

وهي أم العلاء بنت الحارث بن ثابت بن حارثة الأنصارية الخزرجية، قال ابن حجر في «الفتح» (٧/٣١١): «اسمها كنيتها». وهي من المبايعات، ولما آخى النبيﷺ بين المهاجرين والأنصار صار من نصيبهم عثمان بن مظعون. وبناء على ما نقلته في الهامش السابق عن ابن حجر فتكون أم العلاء هي زوجة زيد بن ثابت.

ينظر: طبقات ابن سعد (٤٦٢٧)، الاستيعاب (٤١٨٩)، أسد الغابة (٧٥٤٧)، تهذيب الكمال (٧٩٩٦)، الإصابة (١٢١٧٨).

(٢) سورة الأحقاف، الآية (٩).

(٣) الذي رجحه كثير من المفسرين كالطبري وأبي جعفر النحاس وابن الجوزي والقرطبي وابن كثير وغيرهم -بل يرى بعضهم أنه لا يجوز غيره- هو أن المراد في الآية:

(لا أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا) والضمير في (بكم) للمشركين، يعني فهل أبقى في مكة أم أخرج منها؟ وهل أموت أم أقتل؟ وهل تعجل لكم العقوبة أم تمهلون؟ قالوا: لأن الخطاب من أول

=

وقد حسن دخول (لا) في قوله[1]: «ولا بكم» -مع أن وجه الكلام: «لا[2] أدري ما يفعل بي وبكم[3]»- لتناول[4] النفي[5] في[6] (لا[7] أدري): (ما يفعل بي) وما في حيزّه[8]، بل يتضمن فائدة لم تكن توجد بدونه؛ وهو اشتمال النفي على كل واحد من القبيلين[9] على حدة[10]، ثم فيه تنبيه على الافتراق في صيغتي ما يفعل به وما يفعل[11] بهم.

سورة الأحقاف إلى هذه الآية خرج من الله تعالى خطاباً للمشركين، وخبراً عنهم، وتوبيخاً لهم، واحتجاجاً عليهم، وهذه الآية سبيلها سبيل ما قبلها وما بعدها، وإذا كان ذلك كذلك فمحال أن يقول الله تعالى لنبيه: قل للمشركين: «وما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الآخرة» وآيات القرآن متتابعة بأن المشركين في النار والمؤمنون في الجنة.

وللتوسع في معرفة كلام العلماء وأقوالهم ينظر: تفسير الطبري (٢٦/٦-٨)، معاني القرآن للنحاس (٦/٤٤١)، الناسخ والمنسوخ له (ص٦٦٥)، نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص٢٢٧)، زاد المسير له (٧/٣٧٢)، فتح القدير (٥/١٥)، بالإضافة إلى تفسير القرطبي وابن كثير وروح المعاني -من المواضع السابقة-.

(١) «قوله» زيادة من (ب) و(س).

(٢) في (س) و(ب): «ما».

(٣) في (س): «ولا بكم».

(٤) هنا زيادة كلمة في (س) غير واضحة.

(٥) في (أ): «اللفظ».

(٦) «في» سقطت من (س).

(٧) «لا» لبست في (أ). وفي (س): «ولا».

(٨) قوله: «وقد حسن...» بنصه في «الكشاف» للزمخشري (٣/٥١٧) مع بعض التصرف اليسير.
وينظر: مدارك التنـــزيل للنسفي (٤/١٣٧).

(٩) في الأصل و(أ): «القبيلتين» والتصويب من (ب) و(س).

(١٠) ينظر: تفسير البيضاوي (٥/١٧٨)، مرقاة المفاتيح (٩/١٩٨)، روح المعاني للألوسي (٢٦/١١).

(١١) «به وما يفعل» سقطت من (س).

١٠٦- ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «رأيت عمرو بن لُحَيّ يجر قُصْبَه في النار...» الحديث[١].

عمرو هذا هو ابن لُحَيّ بن قَمَعَة[٢] بن خِنْدِف[٣] الكعبي[٤]، وهو أول من سنَّ عبادة الأصنام بمكة، وسيَّب لها السوائب، حملهم على التقرب إليها بتَسْيِيب السوائب؛ وذلك بأن تَسِيْب في المرعى فلا تُرَد عن حوض ولا علف، ولا يُحمل عليها، ولا تُركب.

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥٢ ح٤١١١) ولفظه: «عرضت عليَّ النار فرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تُعَذَّب في هرة لها ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض حتى ماتت جوعاً، ورأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قُصْبَه في النار، وكان أولَ من سَيَّب السوائب».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في المناقب، باب قصة خزاعة (ص٧٢٣ ح٣٥٢١)، وفي التفسير، في تفسير سورة المائدة، باب: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [الآية:١٠٣] (ص٩٥٨ ح٤٦٢٣).

ومسلم في الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون... (٤/٢١٩١ ح٢٨٥٦).

فائدة: بيَّن حديث عائشة رضي الله عنها أن رؤيا النبي ﷺ لعمرو بن لُحَيّ كان في صلاة الخسوف، حيث أراه الله كلَّ شيء وعده إياه، فرأى الجنة، ورأى النار يحطم بعضها بعضاً، وفيها رأى عمرو. أخرجه البخاري في العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة (ص٢٣٧ ح١٢١٢).

(٢) «قمعة» سقط من (أ).

وهو بفتح القاف والميم المخففة. وقيل: بكسر القاف وفتح الميم المشددة. تنظر المصادر الآتية.

(٣) بكسر الخاء المعجمة والدال المهملة. وقيل: بفتح الدال. وهي امرأة إلياس بن مضر، اشتهر بنوها بالنسبة إليها. تنظر: المصادر الآتية و«مشارق الأنوار» (١/٣١٣).

(٤) أبو ثمامة الخزاعي، ورد نسبه هذا في بعض الأحاديث الصحيحة، ووقع في الحديث الذي شرحه المؤلف خلاف هذا كما سبق، وفي نسبه خلاف عند أهل النسب يراجع في المصادر الآتية.

=

وكانوا يُسيِّبون العبيد؛ فيقولون للعبد: هو سائبة، فيعتق ولا يكون ولاؤه[١] لمعتقه، ويضع ماله حيث يشاء[٢].

وأصل الكلمة من سيَّبه[٣] فساب[٤]، ....

وهو رئيس قبيلة خزاعة التي كانت على ولاية البيت عقب قبيلة جرهم، واستمرت على ذلك نحواً من (٣٠٠) سنة، وقيل (٥٠٠) سنة، وقد ابتدع لقومه أشياء غيَّر بها دين إبراهيم عليه السلام، وكان قوله وفعله فيهم كالشرع المتبع، واتبعه العرب في ذلك، فضلوا ضلالاً بعيداً، قيل إنه عاش (٣٣٠) سنة. والله أعلم.

ينظر: الأصنام للكلبي (ص٨)، سيرة ابن هشام (٢٠١/١)، الأوائل لابن أبي عاصم (ص١٠٦)، الأوائل للطبراني (ص٤٦)، إكمال المعلم (٣٨٥/٨)، الروض الأنف (١٦٤/١ وما بعدها)، تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي (ص٣٢٩)، الاكتفاء للكلاعي (٧٦/١، ٦٠)، المفهم (٥٥٥/٢)، البداية والنهاية (١٨٥/٣-٢٠٢)، إكمال إكمال المعلم للأبي (٢٩٧/٩)، فتح الباري (٦٣٣/٦-٦٣٥).

وسيأتي بيان معنى (تسييب السوائب).

(١) في (أ): «ولاية».

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٨٧/٧ وما بعدها)، أعلام الحديث (٢٢٩٠/٤)، الصحاح مادة سيب (١٥٠/١)، الغريبين (٩٦٠/٣)، مشارق الأنوار (٢٨٨/٢)، إكمال المعلم (٣٨٦/٨)، النهاية لابن الأثير (٣٨٦/٢).

(٣) في (ب) و(أ): «سيبته».

(٤) قال ابن منظور كما في «ترتيب اللسان» مادة سيب (٢١٦٦/٤): «سيَّب الشيء: تركه، وسيَّب الدابة أو الناقة أو الشيء: تركه يَسيب حيث شاء، وكل دابة تركتها وسومها فهي سائبة».

وقال الهروي في «الغريبين» (٩٦٠/٣): «وأصله من تسييب الدواب وهو إرسالها كيف شاءت. وقد سابت تسيب سيوباً، إذا انطلقت، ومنه يقال: ساب الماء، إذا جرى».

وينظر: الصحاح (١٥٠/١)، معجم مقاييس اللغة (١١٩/٣)، القاموس (١١٢/١).

واختلف في السوائب هل تكون من جميع الأنعام أو من الإبل خاصة ؟. ينظر: أعلام الحديث (١٨٤١/٣)، إكمال المعلم (٣٨٦/٨)، فتح الباري (١٣٤/٨).

وفي حديث[١] مسلم: «وكان أول من سيب السُّيوب»[٢] مكان (السوائب)، والمشهور في السُّيوب أنه الرِّكاز[٣]، ومنه الحديث: «في السيوب الخمس»[٤]، فإن كان اللفظ محفوظاً عن

---

(١) في (ب) و(س): «كتاب».

(٢) هذه رواية لمسلم من حديث أبي هريرة السابق.

(٣) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٣١)، منال الطالب (ص٧٢).

وكذلك: الصحاح ومعجم مقاييس اللغة وترتيب اللسان -المواضع السابقة-.

(٤) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (١/٢٦٨- الطبعة المسندة) ضمن كتاب النبي ﷺ الذي كتبه لوائل بن حجر، قال: حدثناه سعيد بن عفير، عن ابن لهيعة، عن أشياخه من حضرموت يرفعونه.

وقال: حدثنيه يحيى بن بكير، عن بقية، يسنده. (في بعض نسخ أبي عبيد كتبت «بسنده» بالموحدة وهكذا أوردها بعض من نقل عنه، وليس لبقية ذكر في السند السابق حتى يحال عليه، فلعل المثبت -وهو من الطبعة المشار إليها- هو الصواب، وهو إشارة من أبي عبيد إلى الطريق الذي رواه بقية، وسيأتي سياق إسناده بتمامه، لكن فيه أن الكتاب لمسروق بن وائل وليس لوائل بن حجر).

ومن طريق أبي عبيد: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/١٥٩ ح١٤٣٤).

وأخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (١/٢٨١) قال: حدثنيه محمد بن الحسين بن إبراهيم، قال: أخرج إلينا أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن داود بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالجبار بن وائل بن حجر صاحب رسول الله كتاباً في أدم، ذكر أنه كتاب كتبه رسول الله لجده وائل بن حجر إملاءً على علي بن أبي طالب، وقال: قلَّدني أبي هذا الكتاب عند موته، وقال: يا بني، تواصينا بهذا الكتاب كُبْراً عن كُبْر حتى صار إلي.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/٣٩٣) قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبدالباقي، أنا الحسن بن علي بن الآبنوسي، أخبرنا أبو الحسن الدارقطني، أنا أبو القاسم عبيدالله بن بكير التميمي، أنا أبو علي سهل بن علي الدوري، أنا أبو الحسن الأثرم، قال: قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: وأخبرني أبو الخطاب عبدالحميد بن عمرو الأنصاري، أن وائل بن حجر الحضرمي، فذكره.

وأما حديث بقية:

فأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/١٧٣ ح٢٧٠٨) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/٥١)-، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٣٣٥ ح٧٩٥) عن كثير بن عبيد الحذاء، ثنا

=

بقية بن الوليد، عن عتبة بن أبي حكيم (عند الطبراني: عتبة بن أبي عتبة)، عن سليمان بن عمرو، عن الضحاك بن النعمان بن سعد، أن مسروق بن وائل قدم على رسول الله ﷺ... الحديث وفيه أن النبي ﷺ كتب له كتاباً. قال ابن الأثير: «هذا كتاب غريب، والمشهور أن النبي ﷺ كتبه لوائل بن حجر».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الزكاة، باب في بيان الزكاة (٣/٢٢٠ ح٤٣٩٨) وقال: «فيه بقية، ولكنه مدلس وهو ثقة».

دراسة إسناد أبي عبيد:

١- **سعيد بن عفير:** نسب لجده، وهو سعيد بن كثير بن عُفَير بن مسلم بن يزيد بن الأسود الأنصاري مولاهم، أبو عثمان المصري. ولد سنة ست وأربعين ومئة، وتوفي سنة ست وعشرين ومئتين.

روى عن عبدالله بن لهيعة، وعبدالله بن وهب، والليث بن سعد وغيرهم.

وعنه البخاري، ويعقوب بن سفيان، ويونس بن عبدالأعلى وغيرهم.

قال ابن معين: «ثقة لا بأس به وأيش عنده». وعنه: «رأيت بمصر ثلاث عجائب: النيل، والأهرام، وسعيد بن عفير» قال الذهبي: «حسبك أن يحيى إمام المحدثين انبهر لابن عفير».

وقال الحاكم: «يقال: إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه».

وقال ابن يونس: «كان من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية وأيام العرب، مآثرها، ووقائعها، والتواريخ، والمناقب، والمثالب، وكان في ذلك كله شيئاً عجباً، وكان مع ذلك أديباً فصيح اللسان، حسن البيان، حاضر الحجة، لا تمل مجالسته، ولا ينـــزف علمه...».

وقال الدارقطني في «العلل»: «من الحفاظ الثقات».

وقال أبو حاتم: «لم يكن بالثبت، كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق».

وقال النسائي: «صالح، وابن أبي مريم أحب إلي منه».

وقال السعدي الجوزجاني: «كان فيه غير لون من البدع، وكان مخلطاً غير ثقة».اهـ. لكن تعقبه ابن عدي فقال: «وهذا الذي قاله لا معنى له، ولم أسمع أحداً ولا بلغني عن أحد من الناس كلام في سعيد بن كثير بن عفير، وهو عند الناس صدوق ثقة، وقد حدث عنه الأئمة...». وقال الذهبي: «هذا من مجازفات السعدي».

=

ووثقه الذهبي وأثنى عليه في غالب كتبه، ومما قاله كما في «السير»: «كان ثقة إماماً من بحور العلم». وقال ابن حجر في «الفتح»: «من حفاظ المصريين وثقاتهم».

وفي «التقريب»: «صدوق عالم بالأنساب وغيرها».

خلاصة حاله: ثقة، كما قال الذهبي، وابن حجر في «الفتح»؛ فإن الأكثر على توثيقه، ولذا احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما» والله أعلم.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٣٦٧)، أحوال الرجال للجوزجاني (٢٨٢)، الكامل لابن عدي (٨٣٩)، علل الدارقطني (١/١٨٢)، التعديل والتجريح (١٢٧٠)، تهذيب الكمال (٢٣٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٨٣)، المغني (٢٤٤٤)، ديوان الضعفاء (١٦٤٣)، من تكلم فيه وهو موثق (١٣٣)، ميزان الاعتدال (٣٢٦٠)، العبر (١/٣٩٦)، تهذيب التهذيب (٤/٦٦)، التقريب (٢٣٨٢)، هدي الساري (ص٤٢٦)، الفتح (٨/٦٤٠).

٢- ابن لَهِيعة: عبدالله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري قاضي مصر. مختلف فيه، والظاهر أنه ضعيف إلا ما كان من حديث العبادلة عنه؛ وهم ابن المبارك، وابن وهب، وابن يزيد المقرئ، فهؤلاء حديثهم عنه أقوى من غيرهم كما صرح به عدد من الأئمة. والله أعلم.

وقد تقدمت ترجمته (ص٦٨٤).

٣- أشياخه من حضرموت. لم أقف على أحدٍ منهم.

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ لضعف ابن لهيعة وجهالة شيوخه.

وأما الأسانيد الأخرى فالنظر فيها كما يلي:

١- أما ما أخرجه الخطابي، فلم أقف على شيخ شيخه (إبراهيم بن الحسين) الذي صار إليه الكتاب. فالله أعلم.

٢- وأما إسناد ابن عساكر ففيه:

- (أبو الخطاب عبدالحميد بن عمرو الأنصاري). لم أقف على من تُرجم له بهذا الاسم، وقد ذكروا في شيوخ معمر بن المثنى: (أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد المعروف بالأخفش الكبير) فلعل في الإسناد تصحيف. والله أعلم.

=

- أبو علي سهل بن علي الدوري. ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١٨/٩)، والذهبي في «الميزان» (٣٥٩٣) ونقلا عن أبي مزاحم الخاقاني: «أنه كان يُرمى بالكذب». وأورده في «المغني» (٢٦٧٩) وقال: «متهم بالكذب».

وبهذا يعلم أن هذا الإسناد ضعيف جداً، فلا يعول عليه.

٣- وأما الطريق الثالث ففيه: (بقية بن الوليد) مشهور بالتدليس عن الضعفاء، بل عرف بتدليس التسوية الذي هو شر أنواع التدليس.

قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٠٥)، وابن العجمي في «التبيين» (٥): «مشهور بالتدليس، مكثر له عن الضعفاء، ويعاني التسوية». وتقدمت ترجمته بالتفصيل (ص٦٣٧). وصنفه العلائي (ص١١٣)، وابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص١٦٣) في المرتبة الرابعة.

وتنظر مقدمات هذه الكتب في بيان صورة تدليس التسوية؛ وخلاصته: أن يروي المدلس عن ثقة، وذلك الثقة يروي عن ضعيف، فيأتي المدلس ويحذف الضعيف، فيسوي الإسناد ثقات. لذلك قالوا لابدَّ من تصريحه بالسماع في كل طبقات الإسناد. وينظر: التدليس في الحديث للدميني (ص٣٦٩).

أقول: و(بقية) هنا لم يصرح بالسماع لا له ولا لمن بعده.

- وفي الإسناد: (سليمان بن عمرو) لم يتبين لي من هو على سبيل الجزم، ويحتمل أنه (أبو الهيثم العَتْواري صاحب أبي سعيد الخدري) لأنه من نفس طبقة هذا الراوي التي يظن أنه فيها. فإن كان هو فثقة، وهو مترجم في «التهذيب» والله أعلم.

- وأما الضحاك بن النعمان بن سعد: فذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٥٦١)، وابن حجر في «الإصابة» (٤١٩٠) في القسم الأول من حرف الضاد، و لم يذكرا في ترجمته سوى هذا الحديث، فإن ثبتت صحبته فلا إشكال، وإلا فلم أقف على حاله.

أقول: هذا مع الإشارة إلى مخالفة هذا الإسناد للأسانيد السابقة في تسمية صاحب الكتاب ولما هو معروف في كتب السير من أن الكتاب لوائل بن حجر -كما قال ابن الأثير-.

وذكر ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة مسعود بن وائل (٨١/٦) أن ابن منده أخرجه من الطريق السابق فقال (مسعود بن وائل) مكان (مسروق) قال ابن حجر (٧٣/٦): «فكأنه اختلف في اسمه على سليمان بن عمرو».

=

فصحاء الرواة دون العجم منهم؛ فالوجه فيه أن يكون جمع (سَيْب)[١]، فإن السائبة تجمع على[٢] (سُيَّب) مثل: نائحة ونُوَّح[٣]. ثم جَمَع (السَّيْب) على (سُيُوب)، أو جَمَع (السائب) -وعنى به الظهر[٤]- على (سُيُوب) مثل: راكب[٥] ورُكوب، وساجد وسُجود[٦].

وفيه: «يجر قُصْبه في النار» القُصْب: (بالضم) المِعَى[٧]، قال الله تعالى: ﴿وَسُقُواْ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴿١٥﴾﴾[٨]. ولعله كوشف من سائر ما كان يعاقب به في النار يجرّ قُصْبه في النار؛ لأنه استخرج من باطنه بدعة جرَّ بها الجريرة إلى قومه[٩]. والله أعلم[١٠].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كتاب النبيﷺ لوائل بن حجر له طريق آخر عند الطبراني في «الكبير» (٤٦/٢٢ ح١١٧) و«الصغير» (١١٧٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩١/٦٢) لكن ليس فيه موضع الشاهد فأعرضت عن إيراد. وسنده كذلك ضعيف.

وللفائدة فقد أورد الكتاب تاماً وشرحه شرحاً وافياً: ابن الأثير في «منال الطالب في شرح طوال الغرائب» (ص٦٤-٧٨).

وجملة القول أن طرق هذا الحديث كلها ضعيفة. والله أعلم.

(١) وهو العطاء. ينظر: تهذيب اللغة (٩٨/١٣)، معجم مقاييس اللغة (١٢٠/٣).

(٢) «على» سقطت من (س).

(٣) ينظر: الصحاح مادة سيب (١٥٠/١)، ترتيب اللسان (٢١٦٦/٤).

(٤) الظهر: هي الإبل التي يحمل عليها وتركب. يقال: عند فلان ظهر، أي إبل. ينظر: ترتيب لسان العرب مادة ظهر (٢٧٦٦/٥).

(٥) في الأصل: «ركب» والتصويب من بقية النسخ.

(٦) لم أقف على أحد قال ما ذكره المؤلف.

(٧) بنصه في «الصحاح» مادة قصب (٢٠٢/١) والجمع أقصاب. وينظر: المجموع المغيث (٧١٢/٢)، النهاية (٥٩/٤).

(٨) سوره محمد، الآية (١٥).

(٩) «جر بها الجريرة إلى قومه» سقطت من (س).

(١٠) «والله أعلم» من (أ) و(ب).

١٠٧- /ومنه قوله ﷺ في حديث زينب بنت[1] جَحْش رضي الله عنها: «... إذا كثُر [٢٠٢/ب] الخَبَث»[2].

يريد به الفسق والفجور.

والعرب تقول للزنا وتدعوه خَبَثاً[3] وخَبَثة[4].

---

(١) جملة: «ومنه قوله ﷺ في حديث زينب بنت» سقطت من (س).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥٢ ح٤١١٢) ولفظه: عن زينب بنت جحش أن رسول الله ﷺ دخل عليها يوماً فزعاً يقول: «لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه» وحلق بأصبعه الإبهام والتي تليها، قالت زينب: فقلت: يارسول الله، أفنهلك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم إذا كثر الخبث».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج (ص٦٨٣ ح٣٣٤٦)، وفي المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ص٧٣٧ ح٣٥٩٨)، وفي الفتن، باب قول النبي ﷺ: «ويل للعرب من شر قد اقترب» (ص١٤٨٣ ح٧٠٥٩)، وباب يأجوج ومأجوج (ص١٤٩٦ ح٧١٣٥).

ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج (٤/٢٢٠٧ ح٢٨٨٠) واللفظ للبخاري.

(٣) في الأصل و(أ): «خبث»، والتصويب من (ب) و(س).

(٤) بنصه -مع بعض التصرف اليسير- من «الغريبين» مادة خبث (٢/٥٢٦).

والخبث: بفتح المعجمة والموحدة، وضبطها بعضهم بضم فسكون. قال عياض: «والخبث بالفتح أصح» وهكذا ضبطها القرطبي، والنووي، وابن حجر، والقسطلاني.

ينظر: مشارق الأنوار (١/٢٨٥)، المفهم (٧/٢٠٨)، المنهاج للنووي (١٨/٢٢٠)، فتح الباري (١٣/١١٧)، إرشاد الساري (٥/٣٣٩)، (١٠/٢١٤-٢١٥).

١٠٨- ومنه حديث [...] رضي الله عنه، عن النبيﷺ أنه قال[١]: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحِرَ...» الحديث[٢].

---

(١) في الأصل: «ومنه حديثه الآخر عن النبيﷺ أنه قال». وهو غير مستقيم لأن الحديث السابق - الذي يعود إليه الضمير - لزينب بنت جحش، وهذا الحديث لأبي عامر أو أبي مالك الأشعري -كذا بالشك- وانظر تخريج الحديث.

وفي (أ): «ومنه حديثه رضي الله عنه عن النبيﷺ أنه قال» وهو قريب مما في الأصل.

والمثبت من (ب) وما بين معقوفتين بياض فيها، وكذا ورد النص في (س) إلا أنه سقط منها جملة «عن النبيﷺ» فجاء الحديث على صيغة الموقوف.

وأقربها ما أثبته كما في (ب)، ويظهر أن المؤلف هو الذي بَيَّض لاسم الصحابي إما للاختلاف فيه أو أنه ذهل عن اسمه أو نحو ذلك، فاجتهد بعض النساخ - جهلاً - وتصرف في النص ليستقيم لهم المعنى. والله أعلم.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥٣ ح٤١١٣) ولفظه: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف، ولينـــزلن أقوام إلى جنب علم، يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم رجل لحاجة فيقولون: ارجع إلينا غداً، فيبيتهم الله، ويضع العَلَم، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة».

تخريجه:

أخرجه البخاري بصيغة التعليق المجزوم به في الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (ص١٢٠٥ ح٥٥٩٠) فقال: وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثنا عبدالرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري -والله ما كذبني- سمع النبيﷺ يقول: فذكره.

قال ابن حجر: «وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الإشكال».

أقول: وقد جاء هذا الحديث موصولاً من رواية جماعة الحفاظ عن هشام بن عمار.

ومن رواية بشر بن بكر، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

=

الحِرُ[١]: بتخفيف الراء، الفرج. قال الأصمعي: أصله حِرْح، فنقصوا في الواحد وأثبتوا في الجمع فقالوا: أَحْراح.

قال الراجز: في قُبَّة مُوقَرَة أَحْراحا[٢].

وقيل: حِرُون، كما قالوا: لِدون في جمع المنقوص، والواحد حِرْة[٣].

وقد صُحِّف هذا اللفظ في كتاب «المصابيح»[٤]، وكذلك صَحَّفه[٥] بعضُ الرواة من أصحاب الحديث[٦] فحسبوه (الخَزّ) بالخاء والزاي[٧] المنقوطتين[٨]، والخَزّ لم يُحَرَّم حتى يُستحل،

وللنظر في طرق الحديث والتزود من كلام أهل العلم في الدفاع عنه يراجع: صيانة صحيح مسلم (ص٨٢)، إغاثة اللهفان لابن القيم (١/٢٦٠)، تهذيب سنن أبي داود له (٥/٢٧١)، نزهة الأسماع لابن رجب (ص٤٤)، فتح الباري (١٠/٥٤)، تغليق التعليق (٥/١٧-٢٠).

(١) «الحر» سقطت من (س).

(٢) التعريف بنصه في «المجموع المغيث» مادة حرح (١/٤٢٢) لكنه أورد البيت تاماً، وشطره الأول: «أقود منها جملاً ممراحاً» ولم يعزه.

وكذلك أورده ابن منظور كما في «ترتيب اللسان» (٢/٨٢٤) دون عزو، وعنده «ذا قبة».

ونسبه في «الحيوان» (٢/٢٨٠) للفرزدق. ولم أقف عليه في «ديوانه».

وينظر في التعريف: تهذيب اللغة (٣/٤٣٣)، (٥/٢١٤)، الصحاح (١/٣٦٠)، مشارق الأنوار (١/٢٣٦)، فتح الباري (١٠/٥٧).

(٣) ينظر: الصحاح والمجموع المغيث وترتيب اللسان وفتح الباري -المواضع السابقة-، عمدة القاري (٢١/١٧٦).

(٤) أفاد التبريزي في «مشكاة المصابيح» (٣/١٤٦٨) أن ذلك في بعض نسخ «المصابيح».

(٥) في الأصل: «صحف» والمثبت من بقية النسخ.

(٦) ينظر ما علقه ابن حجر في «الفتح» (١٠/٥٧) حول روايات هذه اللفظة عند البخاري وغيره.

(٧) في (س) و(أ): «والراء» وهو خطأ.

(٨) قال ابن الأثير في «النهاية» مادة خزز (٢/٢٨): «الخز المعروف أولاً: ثياب تنسج من صوف وإِبْرِيْسَم» يعني حرير وقيل غير ذلك. وينظر: مشارق الأنوار (١/٢٩١)، فتح الباري (١٠/٣٠٧).

وفي الحديث الصحيح «أن النبيﷺ خطب وعلى رأسه عمامة خَزٍّ»[(١)]، والنهي الذي في الخَزِّ[(٢)]

---

(١) لم أقف عليه. وأظن نسبته للنبيﷺ وهم. فإن الذين تناولوا حكم الخز اعتمدوا على ما ورد من آثار عن الصحابة والتابعين، ولو أن شيئاً ورد عن النبيﷺ لذكروه.

وأما آثار الصحابة فمن بعدهم فهي كثيرة: قال أبو داود -عقب تخريجه لحديث الباب السابق- (٤٠٣٩): «وعشرون نفساً من أصحاب رسول الله ﷺ أو أكثر لبسوا الخز، منهم أنس والبراء بن عازب». تنظر هذه الآثار في: مصنف عبدالرزاق في الجامع، باب الخز والعصفر (٧٥/١١)، مصنف ابن أبي شيبة في اللباس، باب من رخص في لبس الخز (١٤٩/٥)، وباب في عمامة الخز (١٧٩/٥)، شرح معاني الآثار (٢٥٥/٤)، السنن الكبرى للبيهقي في صلاة الخوف، باب الرخصة للرجال في لبس الخز (٢٧١/٣)، نصب الراية (٢٢٧/٤)، الدراية لابن حجر (٢٢١/٢).

وقال في «الفتح» (٣٠٧/١٠): «وقد ثبت لبس الخز عن جماعة من الصحابة وغيرهم -ثم أورد كلام أبي داود، ثم قال:- وأورده ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جياد...» إلى آخر كلامه.

(٢) ورد النهي في حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا تركبوا الخَزَّ ولا النِّمار».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في اللباس، باب في جلود النمور (٦٧/٤ ح٤١٢٩) -ومن طريقه البيهقي في «سننه» في الطهارة، باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة (٢٢/١)- حدثنا هناد بن السري، عن وكيع، عن أبي المعتمر [يزيد بن طهمان]، عن ابن سيرين، عن معاوية، به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في اللباس والزينة، باب في ركوب النمور (٢٠٣/٥ ح٢٥٢٣٤)، والإمام أحمد (٥٦/٢٨ ح١٦٨٤٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣٢٨/٧) عن وكيع، به.

دراسة إسناد ابن أبي شيبة وأحمد:

١- **وكيع بن الجراح** الرؤاسي. ثقة حافظ عابد. تقدم (ص٤٨٥).

٢- **أبو المعتمر**: يزيد بن طَهْمان الرَّقاشي، البصري، كان ينـــزل الحيرة. من السادسة.

روى عن محمد بن سيرين، والحسن البصري.

=

إنما هو في ركوبه وفرشه للوطء؛ لأنه من الإسراف الذي يتعاطاه المترفون[(١)]، فأما لبسه فلم نجد[(٢)] فيه نهي.

وعنه وكيع بن الجراح، وسفيان الثوري، وخالد الحذاء وغيرهم.

قال أبو نعيم -وهو آخر من روى عنه-، وابن معين: «ثقة».

وقال أحمد وأبو داود: «ليس بحديثه بأس».

وقال أبو حاتم: «مستقيم الحديث، صالح الحديث، لا بأس به».

وفي «التقريب»: «ثقة». وهو كذلك فقد وثقه أبو نعيم وهو من تلامذته وأعرف الناس به.

التاريخ لابن معين رواية الدوري (٦٧٣/٢)، معرفة الرجال له، رواية ابن محرز (٤٩٤/١) و(٣١٤/٢)، العلل للإمام أحمد (٣٥٨٤)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٠٤٤)، الجرح والتعديل (٢٧٣/٩)، ثقات ابن شاهين (١٥٠٥، ١٤٩٦)، تهذيب الكمال (٧٠٠٩)، الكاشف (٦٣٢٣)، تهذيب التهذيب (٢٩٦/١١)، التقريب (٧٧٣٥).

٣- محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر البصري. مات سنة عشر ومئة.

روى عن معاوية بن أبي سفيان، ومولاه أنس بن مالك، وجندب بن عبدالله رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه يزيد بن طهمان، وهشام بن حسان، وعاصم الأحول وغيرهم.

متفق على جلالته.

قال الذهبي: «ثقة حجة كبير العلم ورع بعيد الصيت».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى».

تاريخ بغداد (٣٣١/٥)، تهذيب الكمال (٥٢٨٠)، سير أعلام النبلاء (٦٠٦/٤)، الكاشف (٤٨٩٨)، تهذيب التهذيب (١٩٠/٩)، التقريب (٥٩٤٧).

الحكم على الحديث:

صحيح بهذا الإسناد. وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (١٥٠/٢): «رجال إسناده ثقات».

(١) وقيل: النهي لأجل التشبه بالعجم. ينظر: مشكل الآثار (٢٩٥/٨)، المجموع المغيث مادة خزز (٥٧٣/١)، النهاية (٢٨/٢)، مرقاة المفاتيح (٢٠٤/٩).

(٢) في (س): «يرد».

ولقد وجدت من الناس من اغتر بخط من كان يعرف بعلم الحديث وحفظه، فقد كان قيده بالخاء والزاي المنقوطتين[١]، حتى بينت له أنه صحف أو اتبع[٢] رواية بعض من لم يعلم.

وقد ذكر الحافظ أبو موسى[٣] هذا اللفظ من هذا الحديث في كتابه الموسوم بـ«المجموع المغيث»[٤] في[٥] باب الحاء[٦]، ....

---

(١) ممن ضبطه بالخاء والزاي المعجمتين: الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٤٦٦/٣-٤٦٧)، وابن الأثير في «النهاية» مادة حرر (٣٥٢/١)، وابن التين -أحد شراح البخاري- كما في «الفتح» (٥٧/١٠). وأيدهم على هذا: التبريزي في «المشكاة» (١٤٦٨/٣)، والطيبي في «شرح المشكاة» (٣٣٨١/١١).

(٢) في (أ): «تبع».

(٣) أبو موسى: محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر المديني الأصفهاني الشافعي، ولد سنة إحدى وخمس مئة، ومات سنة إحدى وثمانين وخمس مئة. قال تلميذه عبدالقادر الرهاوي: «حصل له من المسموعات بأصبهان مالم يحصل لأحد في زمانه، وانضم إلى ذلك الحفظ والإتقان... قال: وترددت إليه نحواً من سنة ونصف فما رأيت منه ولا سمعت عنه سقطة تعاب عليه». وقال الذهبي: «كان حافظ المشرق في زمانه».

وله مصنفات كثيرة منها «المجموع المغيث» الذي أشار إليه المؤلف، ومنها «ذيل معرفة الصحابة لأبي نعيم» و«عوالي التابعين» وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان (٢٨٦/٤)، تذكرة الحفاظ (١٣٣٤/٤)، سير أعلام النبلاء (١٥٢/٢١)، الوافي بالوفيات (٢٤٦/٤)، طبقات الشافعية (١٦٠/٦)، طبقات الحفاظ (١٠٦٠).

(٤) اسمه كاملاً: «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» وهو تتمة لكتاب «الغريبين» لأبي عبيد الهروي، وأحد أصول «النهاية» لابن الأثير. وقد طبع بتحقيق الدكتور: عبدالكريم العزباوي، ونشره مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى عام (١٤٠٦هـ) في ثلاثة مجلدات والرابع فهارس. وهو من أنفع ما كتب في الغريب، قال ابن الأثير -ضمن ثنائه على الكتاب في مقدمة «النهاية»-: «وجدته في غاية الحسن والكمال».

(٥) في الأصل: «من» والمثبت من بقية النسخ، وهو أولى.

(٦) ينظر: (٤٢١/١-٤٢٢).

وفسره على نحو[1] ما فسرناه[2]، ولم يورد فيه خلافاً[3].

وفيه: «والمعازف» المعازف[4]: الملاهي، والعازف: اللاعب بها، وقد عَزَف عَزْفاً، كأنه أخذ من عَزْف السحاب[5].

وعَزَفَت الجن، والعَزِيف: صوت الجن، وعَزِيف الرعد: دَوِيُّه[6].

وفيه: «ولينـــزلن أقوام إلى جنب عَلَم يروح عليهم بسارحة لهم» سقط منه فاعل يروح[7]

---

(١) «نحو» زيادة من (س) و(ب).

(٢) في (ب): «ذكرناه».

(٣) هذا الذي قرره المؤلف في ضبط لفظة (الحر) هو الذي عليه الأكثر؛ قال ابن حجر في «الفتح» (٥٧/١٠): «كذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره» وذكر أن ممن ضبطه هكذا ابن ناصر وابن العربي ونقل عنه قوله: «هو بالمعجمتين تصحيف وإنما رويناه بالمهملتين». وصوبه كذلك ابن بطال وعبدالحق الإشبيلي والكرماني وغيرهم.

ينظر: مشارق الأنوار (٢٣٦/١)، شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٤/أ-ب)، نصب الراية (٢٣١/٤)، الكواكب الدراري (١٤٧/٢٠)، عمدة القاري (١٧٦/٢١)، إرشاد الساري (٣١٨/٨)، مرقاة المفاتيح (٢٠٣/٩-٢٠٤)، نيل الأوطار (١٥٠/٢-١٥١).

(٤) «المعازف» سقطت من (س).

(٥) يقال: سحاب عَزَّاف: يسمع منه عزيف الرعد، وهو دويه. تراجع المصادر في الهامش الآتي.

(٦) هذا التعريف بنصه في «الصحاح» مادة عزف (١٤٠٣/٤) لكن مع تقديم وتأخير.

وينظر: تهذيب اللغة (١٤٤/٢)، النهاية (٢٠٨/٣)، ترتيب اللسان (٢٩٢٨/٥).

(٧) قال ابن حجر في «الفتح» (٥٧/١٠): «كذا فيه بحذف الفاعل، وهو الراعي بقرينة المقام، إذ السارحة لا بد لها من حافظ». ونحوه عند الكرماني (٤٧/٢٠)، والعيني (١٧٦/٢١).

وقال الطيـــبي في «شرح المشكاة» (٣٣٨١/١١): «لكن الحميدي والخطابي وصاحب «جامع الأصول» ذكروا: (تروح عليهم سارحة) بالتاء المقيدة بالنقطتين، وبرفع (سارحة) على الفاعلية».اهـ. وبعض هذا الكلام في أصله «المشكاة» (١٤٦٨/٣). وقال ابن حجر -ومعناه عند العيني-: «ووقع في رواية الإسماعيلي (سارحة) بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها».

=

فالتبس المعنى على من لم[1] يعلم به.

وإنما الصواب: «يروح عليهم رجل بسارحة لهم»[2] كذلك رواه مسلم في «كتابه»[3]، وإنما السهو من المؤلف؛ لأنا وجدنا النسخ[4] سائرها على ذلك.

والسارحة: الماشية السائمة[5]، يقال: سَرَحْتُ الماشية، وسَرَحَت هي بنفسها. يقال: سَرَحَت

أقول: وهذه الرواية كذلك عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٥٨٨)، والبيهقي في «سننه» (٢٧٢/٣) و(٢٢١/١٠).

(١) في (س): «لا».

(٢) هنا في (س) زيادة كلمة: «سقط» ولا معنى لها.

(٣) هذا سهو من المؤلف رحمه الله، وتبعه عليه البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٤/ب)، فليس الحديث عند مسلم، وقد نبه على هذا الوهم الطيبي في «شرح المشكاة» (٣٣٨٢/١١) فقال: «وأما نسبته إلى مسلم وأنه رواه في كتابه فهو سهو منه؛ لأني ما وجدت الحديث في كتاب مسلم، فكيف وقد أورده الحميدي في أفراد البخاري فحسب، وصاحب «جامع الأصول» رواه عن البخاري وأبي داود». وينظر: «الجمع بين الصحيحين» (٤٦٦/٣) و«جامع الأصول» (٤١٢/١٠)، (٩٢/١١).

أقول: و لم أر من عزاه لمسلم، ولو خرجه مسلم لما وجد أبو محمد بن حزم سبيلاً للطعن فيه، إذ عمدته في ذلك أن البخاري أخرجه تعليقاً فهو منقطع -كما قال-. ينظر: المحلى (٥٩/٩). ثم إن الذين دافعوا عن الحديث -وتقدمت الإشارة إليهم عند تخريجه- كابن القيم وابن حجر وغيرهما لم يشيروا إلى إخراج مسلم له، ولو ثَمَّ شيء لما خفي على أمثالهم. هذا إلى جانب استخدامي لبرامج الحاسب الآلي والتي تساعد على الوصول إلى الحديث عن طريق كلمة منه بل حتى بجزء من كلمة، لأنه دار بخلدي أن هذه الجملة يمكن أن تكون وردت ضمن حديث آخر، لكني لم أعثر على شيء، بل وما رأيت أحداً خرجها بهذا اللفظ. والله أعلم.

وبهذا يعلم أن دفاع علي القاري في «المرقاة» (٢٠٥/٩) عن المؤلف ورده على الطيبي لا طائل تحته.

(٤) يريد نسخ «المصابيح».

(٥) في (س) «السائحة».

بالغداة وراحت بالعشي[١].

وفيه: «فيُبَيِّتُهم اللّه ويضع العَلَم» المراد من العَلَم في الموضعين: الجبل[٢]، وقد سقط عنه كلمة؛ وهو أني وجدت: «ويضع العَلَم عليهم»[٣] أي عذبهم الله بَياتاً بوضع الجبل عليهم، فلم يُرَ منهم أثر و لم يُسمع لهم حسيس.

---

(١) نقله المؤلف مع بعض التصرف من «الصحاح» مادة سرح (٣٧٤/١). وينظر: تهذيب اللغة (٢٩٧/٤)، الغريبين (٨٨٤/٣).

(٢) ينظر: القاموس مادة علم (١١٧/٤)، فتح الباري (٥٧/١٠) وضبطت (العَلَم) بفتحتين وزن (قلم)، والجمع أعلام وعِلام.

وقوله: «فيبيتهم الله» أي يهلكهم ليلاً، والبيات: هجوم العدو ليلاً فيؤخذ بغتة. ينظر: ترتيب اللسان مادة بيت (٣٩٤/١)، الفتح (٥٨/١٠).

(٣) لفظ البخاري بدونها كما هو في «المصابيح».

وهذه الزيادة وقفت عليها في «المنتقى من مسند المقلين» (٨)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣٤١٧)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٢٧٢/٣)، و«تاريخ دمشق» (١٩٠/٦٧، ١٨٩)، و«تهذيب الكمال» (١٥٦/٢٠)، و«تذكرة الحفاظ» (١٣٣٦/٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥٨/٢١)، و«تغليق التعليق» (١٩/٥). وعند بعضهم: «فيضع عليهم العلم».

ومن الحسان:

١٠٩- قوله ﷺ في حديث أبي ذر رضي الله عنه: «ولخرجتم[1] إلى الصُّعُدات تَجْأَرون إلى الله»[2].

---

(١) في الأصل و(أ): «لخرجتم» والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق للفظ الحديث.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٥٤/٣ ح٤١١٨) ولفظه: «إني أرى مالا ترون وأسمع مالا تسمعون، أَطَّت السماء وحُق لها أن تَئِطّ، والذي نفسي بيده ما فيها موضع أربع اصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وما تلذذتم بالنساء على الفرشات، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله» قال أبو ذر: ياليتني كنت شجرة تعضد».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الزهد، باب في قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا» (٧٤/٧ ح٢٣١٣)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٥٩/١ ح٢٥١) حدثنا أحمد بن منيع.

والبزار في «مسنده» (٣٥٧/٩ ح٣٩٢٥) حدثنا عمرو بن علي.

كلاهما عن أبي أحمد الزبيري.

وأخرجه ابن ماجه في الزهد، باب الحزن والبكاء (١٤٠٢/٢ ح٤١٩٠)، والبزار (٣٩٢٤)، والمروزي (٢٥٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٨/٣ ح١١٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٣٦/٢)، والحاكم في «المستدرك» في التفسير -سورة الإنسان (٥١٠/٢)، وفي الفتن والملاحم (٥٤٤/٤)، وفي الأهوال (٥٧٩/٤)، والبيهقي في «سننه» في النكاح، باب ما كان مطالباً برؤية مشاهدة الحق مع معاشرة الناس... (٥٢/٧)، وفي «شعب الإيمان» (٤٨٤/١ ح٧٨٣)، والبغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب الخوف من الله عز وجل (٣٦٩/١٤ ح٤١٧٢) من طرق كثيرة عن عبيدالله بن موسى.

وأخرجه الإمام أحمد (٤٠٥/٣٥ ح٢١٥١٦) عن أسود بن عامر.

وأبو الشيخ في «العظمة» (٩٨٢/٣) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد.

والبيهقي في «الشعب» (٧٨٤) من طريق إسحاق بن منصور.

خمستهم عن إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن مورِّق، عن أبي ذر، به.

=

وهو بهذه السياقة -أعني بجعل آخره من قول أبي ذر- عند أحمد، وأبي نعيم -في أحد طريقيه-، والبيهقي في «الشعب» من طريق إسحاق بن منصور، والبغوي. وأما الباقون فأدرجوا قول أبي ذر في الحديث، وبعضهم لم يورده في روايته كالمروزي والطحاوي.

وقال الترمذي: «حسن غريب». وقال الحاكم -في موضع-: «صحيح الإسناد». وقال في موضع آخر: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي فيهما.

وأخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في «زوائد الزهد» (ص١٨٢) حدثنا محمد بن عبيد بن حساب، حدثنا جعفر بن سليمان، عن رجل قد سماه، عن شهر بن حوشب، عن عائذالله، عن أبي ذر، به و لم يذكر أوله إلى قوله: «ساجداً لله» وفي آخره: فكان أبو ذر إذا حدث هذا الحديث يقول: «ياليتني شجرة تعضد».

دراسة سند الإمام أحمد:

١- **أسود بن عامر،** أبو عبدالرحمن الشامي، نزيل بغداد لقبه شاذان. توفي سنة ثمان ومئتين.

روى عن إسرائيل بن يونس، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد وغيرهم.

وعنه الإمام أحمد، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم.

قال أحمد وابن المديني: «ثقة». وكذلك قال ابن حجر في «التقريب».

وخرج له البخاري مسلم.

الجرح والتعديل (٢/٢٩٤)، تاريخ بغداد (٧/٣٤)، تهذيب الكمال (٥٠٣)، تذكرة الحفاظ (١/٣٦٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/١١٢)، تهذيب التهذيب (١/٢٩٧)، التقريب (٥٠٣)، نزهة الألباب (١٦١٤)، المقصد الأرشد (١/٢٧٩)، طبقات الحفاظ (٣٣٨).

٢- **إسرائيل بن يونس** بن أبي إسحاق السبيعي الهَمْداني، أبو يوسف الكوفي. مات سنة ستين ومئة وقيل بعدها بقليل.

روى عن إبراهيم بن مهاجر، وآدم بن سليمان، وعباد بن منصور وغيرهم.

وعنه أسود بن عامر، وعبيدالله بن موسى، وإسحاق بن منصور السلولي وغيرهم.

قال: «كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن».

وقال الإمام أحمد: «كان شيخاً ثقة» وجعل يعجب من حفظه.

وقال أبو حاتم: «ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق».

=

ووثقه ابن معين والعجلي وابن نمير وغيرهم وأثنوا عليه.

لكن نفراً من العلماء أطلقوا القول بتضعيفه كعلي بن المديني وابن حزم الظاهري، فلم يلق ذلك قبولً لدى المحققين كالذهبي وابن حجر فتولوا الدفاع عنه ومما قالوه:

قال الذهبي في «الميزان»: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه».

وقال ابن حجر في «هدي الساري»: «فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائماً لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف؛ قال ابن أبي خيثمة في «تاريخه»: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاث مئة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مئة -يعني مناكير-، فقال: لم يؤت منه أتى منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى، فظن أن النكارة من قبله وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه». انتهى كلام الحافظ.

ولذلك قال في «التقريب»: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة».

وقد أوضح الذهبي في «السير» أن علي بن المديني مشى خلف أستاذه يحيى القطان وأن ابن حزم تبع أثرهما قال: «فلا يلتفت إلى ذلك.. ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرواية عنه».

الجرح والتعديل (٢/٣٣٠)، مشاهير علماء الأمصار (١٣٤٣)، الكامل لابن عدي (١/٤٢١)، تاريخ بغداد (٧/٢٠)، التعديل والتجريح (١/٤٠٢)، تهذيب الكمال (٤٠٢)، تذكرة الحفاظ (١/٢١٤)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٥٥)، الميزان (٨٢١)، من تكلم فيه وهو موثق (٣٢)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (١٨)، تهذيب التهذيب (١/٢٢٩)، التقريب (٤٠١)، هدي الساري (ص٤٠٩).

٣- **إبراهيم بن مهاجر** بن جابر البَجَلي، أبو إسحاق الكوفي. من الخامسة.

روى عن مجاهد، والشعبي، وإبراهيم النخعي وغيرهم.

وعنه إسرائيل بن يونس، وشعبة، والثوري وغيرهم.

=

مختلف فيه:

قال ابن سعد: «ثقة».

وقال الثوري وأحمد والنسائي: «لا بأس به» زاد أحمد: «هو كذا وكذا» وهذه إشارة منه إلى تليينه كما قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

وروى المروذي أن أحمد قال في السدي وابن مهاجر: «ثقتان». وروى في موضع آخر أنه ليَّن أمره. وعن النسائي: «ليس بالقوي».

وقال العجلي: «جائز الحديث». وقال الساجي: «صدوق، اختلفوا فيه».

وقال أبو داود: «صالح الحديث».

وروى الإمام أحمد قال: قال يحيى بن معين عند عبدالرحمن بن مهدي: «السُّدّي وإبراهيم بن مهاجر ضعيفان» فغضب ابن مهدي غضباً شديداً وقال: «سبحان الله إيش ذا» وأنكر ما قال يحيى.

وقال يحيى القطان: «ليس بالقوي».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج بحديثه».

قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت».

وقال ابن حبان: «كثير الخطأ، تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات...».

وقال يعقوب بن سفيان: «له شرف ونبالة، حديثه لين».

وقال الحاكم: «سألت الدارقطني عنه، فقال: ضعفوه، تكلم فيه يحيى القطان وغيره. قلت: بحجة؟ قال: بلى، حدث بأحاديث لا يتابع عليها، قد غمزه شعبة أيضاً». وعنه: «يعتبر به».

وقال ابن عدي: «حديثه يكتب في الضعفاء».

خلاصة حاله: كما قال ابن حجر: «صدوق لين الحفظ»؛ فقد ظهر مما سبق أن أكثر الأئمة على تليينه من جهة حفظه، وبعض الذين عدلوه جاء عنهم كذلك توهينه، فيؤخذ من قولهم ما وافق الجماعة. والله أعلم.

وأما إخراج مسلم له فقال الذهبي: «خرج له مسلم أحاديث شواهد».

طبقات ابن سعد (٢٤٩٥)، العلل للإمام أحمد (٢٥١١، ٣٥٨١، ٤٠١٣)، من كلامه في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي (٧٩، ٩٠)، الضعفاء للعقيلي (٦٦)، الجرح والتعديل

=

(١٣٢/٢)، المجروحين (١٠٢/١)، الكامل لابن عدي (٥٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٧٧٢)، الضعفاء لابن شاهين (١٣)، تهذيب الكمال (٢٥٠)، ميزان الاعتدال (٢٢٤)، من تكلم فيه وهو موثق (٩)، ديوان الضعفاء (٢٥٦)، المغني (١٨٩)، تهذيب التهذيب (١٤٦/١)، التقريب (٢٥٤)، بحر الدم (٤٢).

٤- مجاهد بن جبر المكي. ثقة إمام في التفسير وفي العلم. تقدمت ترجمته (ص٤٠٩).

٥- مُوَرِّق (بتشديد الراء) ابن مُشَمْرِج (بضم أوله وفتح المعجمة وسكون الميم وكسر الراء بعدها جيم) ويقال: ابن عبدالله العجلي، أبو المعتمر البصري. مات سنة ثلاث -وقيل خمس وقيل ثمان- ومئة.

روى عن أنس بن مالك، وعبدالله بن جعفر، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه مجاهد بن جبر، وتوبة العنبري، وعاصم الأحول وغيرهم.

من ثقات التابعين وعبادهم، قال الذهبي: «ثقة عابد مجاهد بار».

وقال ابن حجرك «ثقة عابد».

أقول: لكنه أرسل عن عدد من الصحابة، منهم أبو ذر، قال أبو زرعة، «لم يسمع منه شيئاً».

ترتيب ثقات العجلي (١٨٠٩)، الجرح والتعديل (٤٠٣/٨)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٧٧)، الإكمال لابن ماكولا (٢٣٢/٧)، تهذيب الكمال (٦٢٣٢)، سير أعلام النبلاء (٣٥٣/٤)، الكاشف (٥٦٧٤)، جامع التحصيل (ص٢٨٨)، تهذيب التهذيب (٢٩٥/١٠)، التقريب (٦٩٤٠).

الحكم على الحديث:

مما تقدم يتبين أن الحديث بهذا السند ضعيف لسببين:

١- إبراهيم بن المهاجر، لين الحفظ.

٢- الانقطاع، فمورق لم يسمع من أبي ذر.

وللحديث طريق آخر -كما تقدم- لكن فيه راوٍ مبهم وهو شيخ جعفر بن سليمان الضبعي. وهذا الطريق على ضعفه يقوي آخر الحديث.

- أما أوله فيشهد له حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ مع أصحابه إذ قال لهم: «هل تسمعون ما أسمع؟» قالوا: ما نسمع من شيء، قال نبي الله ﷺ: «إني لأسمع أطيط السماء، وما تلام أن تئط، وما فيها موضع شبر إلا وعليه ملك ساجد أو قائم».

=

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٢٢/١ ح٥٩٧)، والبزار في «مسنده» (١٧٧/٨ ح٣٢٠٨)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٠١/٣ ح٣١٢٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٧/٢) من طرق عن عبدالوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن صفوان بن محرز، عن حكيم بن حزام، به.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا من حديث حكيم بن حزام عن النبي ﷺ، ولا نعلم رواه عن سعيد عن قتادة إلا عبدالوهاب بن عطاء».

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث صفوان بن محرز عن حكيم، تفرد به عن قتادة سعيد بن أبي عروبة».

أقول: هذا الإسناد فيه قتادة مدلس وقد عنعن، وقد مضت ترجمته (ص٢٢١).

وأما اختلاط سعيد بن أبي عروبة فإن الراوي عنه هنا هو (عبدالوهاب بن عطاء الخفاف) وقد سمع منه قبل اختلاطه. وتقدمت ترجمة سعيد (ص٢١٨).

وبكل حال فهو يصلح شاهداً للحديث.

- ومن الشواهد لقوله: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

خرجه البخاري في الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «لو تعلمون...» (ص١٣٦٩ ح٦٤٨٥) بهذا اللفظ. وفي الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ (ص١٣٩٦ ح٦٦٣٧) بنحوه.

- وحديث أنس رضي الله عنه وهو متفق عليه.

خرجه البخاري في التفسير، في تفسير سورة المائدة، باب قوله: ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [الآية:١٠١] (ص٩٥٨ ح٤٦٢١) وفيه زيادة، وفي الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «لو تعلمون...» (ص١٣٦٩ ح٦٤٨٦) بلفظه.

ومسلم في الفضائل، باب توقيره ﷺ... (١٨٣٢/٤ ح٢٣٥٩) وفيه زيادة.

والحاصل أن الحديث يرقى بطريقه الآخر وبهذه الشواهد إلى الحسن لغيره. وقد مر بنا أن الترمذي حسنه، وأن الحاكم صححه ووافقه الذهبي. والله أعلم.

الصُّعُدات: جمع صُعُد، وصُعُد جمع صَعِيد، والصَّعِيد[١]: وجه الأرض.

وقيل: التراب[٢]. ولا معنى له هنا[٣]، وإنما المعنى: لخرجتم من منازلكم إلى الجَبَّانة[٤] متضرعين إلى الله. ومن حالة المحزون أن يضيق به المنـــزل[٥] فيطلب الفضاء الخالي لشكوى بَثِّه.

وقوله: «قال أبو ذر: ليتني كنت شجرة تعضد» هو من قول أبي ذر، ولكن ليس في كتاب أحد ممن نقل هو عن كتابه: «قال أبو ذر» بل[٦] أدرج في الحديث[٧]. ومنهم من قال: «قيل: هو من قول أبي ذر»[٨].

قلت: وقد علموا أنه بكلام أبي ذر أشبه، والنبيﷺ أعلم بالله من أن يتمنى عليه حالاً هي[٩] أوضع عما هو فيه، ثم إنها مما لا يكون.

---

(١) «والصعيد» من (س) و(ب).

(٢) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/٢٧٥)، تهذيب اللغة (٢/٧)، الصحاح مادة صعد (٢/٤٩٨)، النهاية (٣/٢٨).

والصُّعُدات: بضم الصاد والعين المهملتين، مثل: طريق وطُرُق وطُرُقات.

(٣) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٤) بتشديد الباء: الصحراء. وتطلق على المصلى العام في الصحراء. ينظر: المغرب (١/١٣٠)، ترتيب لسان العرب (١/٥٤٠)، المصباح المنير (١/٩١) مادة جبن.

(٥) في (س): «المنـــزلة».

(٦) «بل» سقطت من (س).

(٧) بل أوضحت عند تخريج الحديث أن بعض المصادر لم يُدرَج فيها قول أبي ذر في الحديث.

(٨) ينظر: مسند البزار (٩/٣٥٨)، سنن البيهقي (٧/٥٢).

(٩) في الأصل: «هو» والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب.

١١٠- ومنه قوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من خاف أدلج...»[١].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥٥ ح٤١١٩) ولفظه: «من خاف أدلج، ومن أدلج بلغ المنـــزل، ألا إن سلعة الله غالية، ألا إن سلعة الله الجنة».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في أبواب صفة القيامة، باب -بدون ترجمة ورقمه تسعة عشر- (٧/١٦٠ ح٢٤٥٢) حدثنا أبو بكر بن أبي النضر، حدثنا أبو النضر [هاشم بن القاسم]، حدثنا أبو عقيل الثقفي، حدثنا أبو فروة يزيد بن سنان التميمي، حدثني بكير بن فيروز قال: سمعت أبا هريرة يقول: فذكره بلفظه، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي النضر».

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٢/٣٥٢ ح١٤٥٨) حدثنا هاشم بن القاسم، به، بلفظه.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة بكير بن فيروز (٢/١١١)، والعقيلي في «الضعفاء» في ترجمة يزيد بن سنان (٤/٣٨٣)، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص١٢٠)، والحاكم في «المستدرك» في الرقاق (٤/٣٠٧-٣٠٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/٢٥٠ ح٤٠٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/٥١٢ ح٨٨١) و(٧/٣٥٨ ح١٠٥٧٦)، والبغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب الخوف من الله (٤/٣٧٠-٣٧١ ح٤١٧٣) من طرق عن أبي النضر هاشم بن القاسم، به، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.

دراسة إسناد عبد بن حميد:

١- هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر وهو والد أبي بكر بن أبي النضر، ويقال: جده. مات سنة سبع ومئتين.

روى عن أبي عقيل الثقفي، والليث بن سعد، وشعبة بن الحجاج وغيرهم.

وعنه عبد بن حميد، وأبو بكر بن أبي النضر، وعلي بن المديني وغيرهم.

قال أحمد: «من متثبتي بغداد».

وقال العجلي: «ثقة صاحب سنة وكان أهل بغداد يفخرون به».

وقال الحاكم: «حافظ ثبت في الحديث».

وفي «التقريب»: «ثقة ثبت».

=

ترتيب ثقات العجلي (١٨٧٩)، تاريخ بغداد (٦٣/١٤)، تهذيب الكمال (٦٥٤٠)، سير أعلام النبلاء (٥٤٥/٩)، تذكرة الحفاظ (٣٥٩/١)، تهذيب التهذيب (١٨/١١)، التقريب (٧٢٥٦).

٢- أبو عَقِيل: عبدالله بن عَقِيل الثقفي، الكوفي: نزيل بغداد، مولى عثمان بن المغيرة الثقفي. قال ابن حجر: «من الثامنة».

روى عن أبي فروة يزيد بن سنان، وهشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم.

وعنه هاشم بن القاسم، وسريج بن النعمان، وعبيدالله بن موسى وغيرهم.

قال أحمد: «ثقة» وعنه: «صالح الحديث» وعنه: «ثقة صالح الحديث». وقال الدارقطني: «أثنى عليه أحمد».

وروى الدارمي عن ابن معين: «ثقة لا بأس به».

وروى ابن أبي خيثمة عنه: «ثقة» وكذلك قال أبو داود والنسائي.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وروى الغلابي عن ابن معين: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق». ولعلهما قالا ذلك من أجل قول أبي حاتم، وإلا فإن الأئمة على توثيقه. وأما ما ورد عن ابن معين -في رواية الغلابي- فهو محمول على إنكاره لحديث بعينه، وإلا فإن النقل الآخر عنه أولى بالقبول لأمرين:

الأول: أنه من رواية اثنين من أصحابه وهذا انفرد به الغلابي.

الثاني: أنه الموافق لرأي الجماعة.

خلاصة حاله: ثقة. هذا هو الذي ظهر لي، فقد وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وابن حبان، وانفرد أبو حاتم فقال: «شيخ»، وهذا من تشدده رحمه الله. والله أعلم.

تاريخ الدارمي عن ابن معين (٤٦١)، التاريخ لابن معين رواية الدوري (٣٢٠/٢)، العلل لأحمد (٣٦٦١، ٥٧٢٣)، سؤالات أبي داود لأحمد (٤٢٣)، الكنى لمسلم (٢٤٦٠)، سؤالات الآجري لأبي داود (٣٠٤)، الجرح والتعديل (١٢٥/٥)، ثقات ابن شاهين (٦٦٤)، تاريخ بغداد (١٨/١٠)، تهذيب الكمال (٣٤٣١)، الميزان (٤٤٦٤)، الكاشف (٢٨٦٣)، تهذيب التهذيب (٢٨٢/٥)، التقريب (٣٤٨١).

=

٣- **يزيد بن سنان** بن يزيد التميمي الجزري، أبو فروة الرُّهاوي. مات سنة خمس وخمسين ومئة.

روى عن بكير بن فيروز، ويزيد بن أبي أنيسة، وسليمان الأعمش وغيرهم.

وعنه أبو عقيل الثقفي، وشعبة بن الحجاج، ووكيع بن الجراح وغيرهم.

ضعفه الإمام أحمد وابن المديني وابن معين وغيرهم.

وعن ابن معين والنسائي: «ليس بثقة». وعن النسائي: «متروك».

وقال الذهبي وابن حجر: «ضعيف».

سنن الترمذي (٣٣٥/٧) و(١٢٠/٨)، ترتيب علل الترمذي الكبير (٣٣٩/١)، ضعفاء العقيلي (٣٨٢/٤)، الجرح والتعديل (٢٦٦/٩)، علل ابن أبي حاتم (٥٤/٢)، المجروحين (١٠٦/٣)، الكامل لابن عدي (٢٦٩/٧)، تهذيب الكمال (٧٠٠١)، الميزان (٩٧١٣، ١٠٥١٣)، الكاشف (٦٣١٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٧٧/٢، ٧٧٩)، تهذيب التهذيب (٢٩٣/١١)، التقريب (٧٧٢٧).

٤- **بُكَيْر بن فيروز** الرُّهاوي. قال ابن حجر: من الثالثة.

روى عن أبي هريرة، والبراء بن عازب، وابن عباس رضي الله عنهم.

وعنه يزيد بن سنان، ونافع مولى ابن عمر، وزيد بن أبي أنيسة وغيرهم.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «مقبول».

خلاصة حاله: صدوق؛ فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وانضم إلى هذا كونه من طبقة التابعين. والله أعلم.

الجرح والتعديل (٤٠٢/٢)، ثقات ابن حبان (٧٦/٤)، تهذيب الكمال (٧٦٩)، الكاشف (٦٤٧)، تهذيب التهذيب (٤٣٣/١)، التقريب (٧٦٤).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند ضعيف؛ لضعف يزيد بن سنان.

ويشهد له حديث أبي بن كعب رضي الله عنه بلفظه وزاد: «جاءت الراجفة تتبعها الرادفة جاء الموت بما فيه».

=

أَدْلَج: بالتخفيف؛ وهو السير في[1] أول الليل. والادّلاج: بالتشديد؛ السير في[2] آخر الليل. ومنهم من جعل الإدْلاج للّيل كله، وهو أشبه بمعنى الحديث.

ومما ينشد من قول علي رضي الله عنه:

اصبر على السير والإدْلاج في السَّحَر   وفي الرَّواح على الحاجات بالبُكَر[3]

فجعل الإدلاج في السَّحر[4] على الاتساع[5]، ويحتمل أن يكون قوله: «في السحر» متعلقاً بالسير.

أخرجه الحاكم في «المستدرك» في الرقاق (٣٠٨/٤)، وأبو نعيم (في «الحلية» (٣٧٧/٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٧٧) من طريقين عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن الطفيل بن أبي بن كعب، عن أبيه، به.

أقول: في إسناده: عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني. مختلف في الاحتجاج به، ويرى الذهبي أنه حسن الحديث. وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة».

تراجع ترجمته في: ترتيب علل الترمذي (٨١/١)، ترتيب ثقات العجلي (٩٦٣)، ضعفاء العقيلي (٢٩٨/٢)، الجرح والتعديل (١٥٣/٥)، المجروحين (٣/٢)، الكامل لابن عدي (١٢٧/٤)، تهذيب الكمال (٣٥٤٣)، سير أعلام النبلاء (٢٠٤/٦)، المغني في الضعفاء (٣٣٣٧)، الديوان (٢٢٧٧)، الميزان (٤٥٤١)، شرح علل الترمذي (٣٢٩/١)، تهذيب التهذيب (١٣/٦)، التقريب (٣٥٩٢).

وبهذا الشاهد يترقى الحديث إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) في (س) و(ب): «من».

(٢) في (س) و(ب): «من».

(٣) ينظر ديوان الإمام علي (ص٧٠).

وقد ورد منسوباً لعلي رضي الله عنه في «المجموع المغيث» و«ترتيب اللسان» من المصادر الآتية.

(٤) هذا الكلام الذي ساقه المؤلف مجموع من «الصحاح» مادة دلج (٣١٥/١) و«المجموع المغيث» (٦٦٩/١). وينظر: تهذيب اللغة (٦٥٤/١٠)، ترتيب اللسان (١٤٠٧/٣)، مشارق الأنوار (٣٢١/١).

(٥) في (س): «الامتناع».

١١١- ومنه قول أبي سعيد رضي الله عنه في حديثه: «كأنهم يكْتَشِرُون»(١).

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤/٤٥٦ ح٤١٢٣) ولفظه: عن أبي سعيد قال: خرج النبيﷺ لصلاة فرأى الناس كأنهم يكْتَشِرون، فقال: «أما إنكم لو أكثرتم ذكر هادم اللذات لشغلكم عما أرى: الموت، فأكثروا ذكر هادم اللذات الموت، فإنه لم يأت على القبر يوم إلا تكلَّمَ، فيقول: أنا بيت الغُربة وأنا بيت الوِحْدة وأنا بيت التراب وأنا بيت الدُّود، وإذا دفن العبد المؤمن قال له القبر: مرحباً وأهلاً، أَمَا إن كنتَ لأَحبُّ من يمشي على ظهري إليَّ، فإذ وُلِّيتُك اليوم وصرتَ إليَّ فسترى صنيعي بك، قال: فيتسع له مدَّ بصره ويفتح له باب إلى الجنة، وإذا دفن العبد الفاجر أو الكافر، قال له القبر: لا مرحباً ولا أهلاً، أما إن كنتَ لأبغضُ من يمشي على ظهري إليَّ، فإذ وُلِّيتُك اليوم وصرتَ إليَّ فسترى صنيعي بك، قال: فيلتئم عليه حتى تختلف أضلاعُه». قال: وقال رسول الله ﷺ بأصابعه، فأدخل بعضها في جوف بعض، قال: «ويُقَيَّض له سبعون تِنّيناً لو أن واحداً منها نفخ في الأرض ما أنبتت شيئاً ما بقيت الدنيا، فَيَنْهَشْنَه ويَخْدِشْنَهُ حتى يُفضَى به إلى الحساب» قال: وقال رسول اللهﷺ: «إنما القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في صفة القيامة، باب رقم (٢٧) -بدون ترجمة- (٧/١٦٦ ح٢٤٦٢) حدثنا محمد بن أحمد بن مدّويه، حدثنا القاسم بن الحكم العرني، حدثنا عبيد الله بن الوليد الوصافي، عن عطية، عن أبي سعيد، به. وقال: «غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه». وفي بعض النسخ: «حسن غريب» والأول هو الذي نقله المزي في «تحفة الأشراف» (٣/٤٢٠).

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١/٤٩٨ ح٨٢٨) من طريق محمد بن المغيرة السكري، عن القاسم بن الحكم، به، مختصراً وعنده: «يكشرون».

وأورده المتقي الهندي في «كنـــز العمال» (١٥/٦٩٩ ح٤٢٧٩٦) مختصراً وعزاه للعسكري في «الأمثال». وبرقم (٤٢٧٩٧) بطوله لكن ليس في موضع الشاهد وعزاه لابن عدي في «الكامل». و لم أقف عليه فيهما.

وكذلك عزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٤٧) للعسكري وساق أوله وعنده «يكشرون».

دراسة إسناد الترمذي:

١- **محمد بن أحمد** بن الحسين بن مَدُّوْيَه (بميم وتثقيل) القرشي، أبو عبدالرحمن الترمذي. قال

=

ابن حجر: «من الحادية عشرة».

روى عن القاسم بن الحكم العرني، وأسود بن عامر، ومسدد بن مسرهد وغيرهم.

وعنه الترمذي، وحبان بن إسحاق البلخي، وأبو عمران الصيدلاني وغيرهم.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «صدوق».

ثقات ابن حبان (١٤٨/٩)، تهذيب الكمال (٥٠٤١)، سير أعلام النبلاء (١١٩/١٣)، الكاشف (٤٧٠٥)، تهذيب التهذيب (٢٠/٩)، التقريب (٥٧١٠).

٢- **القاسم بن الحكم** بن كثير العُرَني (بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون)، أبو أحمد الكوفي، قاضي همدان. مات سنة ثمان ومئتين.

روى عن عبيدالله بن الوليد الوصافي، وسفيان الثوري، ومسعر بن كدام وغيرهم.

وعنه محمد بن أحمد بن مدوية، ومحمد بن المغيرة السكري، وزكريا البلخي وغيرهم.

قال الإمام أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة، وخلف بن سالم المخرمي، وأبو عبدالرحمن بن نمير، والنسائي: «ثقة».

وقال أبو زرعة: «صدوق».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «مستقيم الحديث».

وقال أبو حاتم والخليلي: «محله الصدق» زاد أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال أبو نعيم: «كانت فيه غفلة».

ونقل ابن حجر عن العقيلي: «في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه».

خلاصة حاله: صدوق، كما قال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق». وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق فيه لين». وقول الذهبي أقرب؛ فإن أكثر الأئمة على توثيقه، لكن أشار بعضهم إلى غفلة كانت فيه ربما يخطئ بسببها، فلذلك أنزل من الثقة إلى الصدوق. والله أعلم.

الجرح والتعديل (١٠٩/٧)، ثقات ابن حبان (١٦/٩)، الإرشاد للخليلي (٦٣٣/٢)، تهذيب الكمال (٤٧٨٥)، ميزان الاعتدال (٦٨٠٧)، الكاشف (٤٥٠٧)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٨١)، تهذيب التهذيب (٢٧٩/٨)، التقريب (٥٤٥٥)، بحر الدم (٨٣١).

٣- **عبيدالله بن الوليد** الوَصَّافي (بفتح الواو وتشديد المهملة) أبو إسماعيل الكوفي. من السادسة.

روى عن عطية العوفي، ومحارب بن دثار، والمنهال بن عمرو وغيرهم.

=

يكْتَشِرون[١]: أي يضحكون، والمشهور في اللغة الكَشْر[٢]، يقال: كَشَر الرجل إذا افْترّ[٣] فكشف عن أسنانه، وكَشَر البعير عن نابه أي كشف عنها[٤].

وعنه القاسم بن الحكم العرني، وسفيان الثوري، ووكيع بن الجراح وغيرهم.

قال أحمد: «ليس بمحكم الحديث، يكتب حديثه للمعرفة».

وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال عمرو بن علي والنسائي: «متروك الحديث». وعن النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه».

وقال ابن عدي: «ضعيف جداً يتبين ضعفه على حديثه».

وقال الساجي: «عنده مناكير ضعيف الحديث جداً».

وقال الذهبي: «ضعفوه». وقال ابن حجر: «ضعيف».

ضعفاء العقيلي (١١١٣)، الجرح والتعديل (٥/٣٣٦)، المجروحين (٢/٦٣)، الكامل لابن عدي (١١٥٦)، تهذيب الكمال (٣٦٩٤)، الميزان (٥٤١٠)، الكاشف (٣٥٩٨)، ديوان الضعفاء (٢٧١٢)، تهذيب التهذيب (٧/٥٠)، التقريب (٤٣٥٠).

٤- **عطية بن سعد** العوفي. جمهور الأئمة على تضعيفه. وقد تقدمت ترجمته (ص٤١٠).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ لضعف عبيد الله بن الوليد الوصافي، وشيخه عطية بن سعد العوفي.

(١) «يكتشرون» ليست في (س) و(أ).

(٢) قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٩/٢١٢): «ولعل التاء للمبالغة».

وقال البيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٤/ب): «يقال كَشَر الرجل واكْتَشَر؛ إذا افترّ عن أسنانه، والأول أشهر عند أهل اللغة».

أقول: لفظ البيهقي والعسكري -كما تقدم-: «يكْشِرون».

(٣) جاء في «ترتيب اللسان» مادة فرر (٦/٣٣٧٦): «افْتَرّ الإنسان: ضحك ضَحِكاً حسناً، وافْتَرّ فلان ضاحكاً: أي أبدى أسنانه».

(٤) ينظر في تعريف (الكَشْر): تهذيب اللغة (١٠/٩)، الصحاح مادة كشر (٢/٨٠٦)، المجموع المغيث (٣/٤٧)، ترتيب اللسان (٧/٣٨٨١).

١١٢- ومنه[١] حديث أبي جُحَيْفة السُّوائي[٢] رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «شيبتني هودٌ وأخواتها»[٣].

---

(١) في الأصل: «وفيه»، والمثبت من بقية النسخ، وهي عادة المؤلف التي جرى عليها في سياقه للأحاديث.

(٢) تقدمت ترجمته (ص٦٤٦).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥٧ ح٤١٢٤) ولفظه: عن أبي جحيفة قال: قالوا: يارسول الله قد شِبْت، قال: فذكره بلفظه.

تخريجه:

أخرجه الترمذي في «الشمائل» باب ما جاء في شيب رسول الله ﷺ (ص٢٧ ح٤١) حدثنا سفيان بن وكيع.

وأبو يعلى في «مسنده» (١/٤٠٣ ح٨٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٢٣ ح٣١٨)، والدارقطني في «العلل» (١/٢٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٥٠) قال أبو يعلى: حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير. والباقون من طرق عنه.

والدارقطني (١/٢٠٦) من طريق حميد بن الربيع.

ثلاثتهم عن محمد بن بشر، عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي جحيفة، به، بلفظه.

وأخرجه الدارقطني (١/٢٠٦) من طريق حميد بن الربيع، عن عبدالله بن نمير، عن علي بن صالح، به، بلفظه.

دراسة إسناد الترمذي:

١- سفيان بن وكيع بن الجراح. ضعيف. تقدمت ترجمته (ص٢٢٣).

٢- محمد بن بِشْر بن الفُرافِصة العَبْدي، أبو عبدالله الكوفي. مات سنة ثلاث ومئتين.

روى عن علي بن صالح، وسفيان الثوري، ومسعر بن كدام وغيرهم.

وعنه سفيان بن وكيع، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وشهاب بن عباد وغيرهم.

قال أبو داود: «هو أحفظ من كان بالكوفة».

وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة ثبت إذا حدث من كتابه».

وقال ابن معين وابن سعد ويعقوب بن سفيان والنسائي وغيرهم: «ثقة».

=

وفي «التقريب»: «ثقة حافظ».

الجرح والتعديل (٧/٢١٠)، تهذيب الكمال (٥٠٨٨)، تذكرة الحفاظ (١/٣٢٢)، سير أعلام النبلاء (٩/٢٦٥)، تهذيب التهذيب (٩/٦٤)، التقريب (٥٧٥٦).

٣- **علي بن صالح** بن حَيّ الهمْداني، أبو محمد، ويقال: أبو الحسن الكوفي. مات سنة إحدى وخمسين ومئة وقيل: أربع وخمسين.

روى عن أبي إسحاق السبيعي، وسلمة بن كهيل، وسماك بن حرب وغيرهم.

وعنه محمد بن بشر العبدي، وعبدالله بن نمير، ووكيع بن الجراح وغيرهم.

وثقه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم.

وقال الذهبي: «كان رأساً في العلم والعمل».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد».

الجرح والتعديل (٦/١٩٠)، ثقات ابن حبان (٧/٢٠٨)، تهذيب الكمال (٤٠٨٤)، سير أعلام النبلاء (٧/٣٧١)، الكاشف (٣٩٢٨)، تهذيب التهذيب (٧/٢٩٢)، التقريب (٤٧٤٨).

٤- **أبو إسحاق السَّبِيعي:** هو عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال: ابن علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهَمْداني الكوفي.

ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، ومات سنة ست -وقيل: سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع- وعشرين ومئة.

روى عن أبي جحيفة السوائي، والبراء بن عازب، وعبدالله بن الزبير رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه علي بن صالح بن حَيّ، وشعبة بن الحجاج، وشريك بن عبدالله وغيرهم.

من الأئمة الأثبات المكثرين، لكنه اختلط بأخرة.

قال ابن معين: «سمع منه ابن عيينة بعدما تغير».

وقال أحمد: «زهير وإسرائيل وزكريا في حديثهم عن أبي إسحاق لين، سمعوا منه بأخرة، وشريك كان أثبت في أبي إسحاق منهم، سمع قديماً». وقال مرة: «وما أراه -يعني الخطأ- إلا من أبي إسحاق». وقال أبو زرعة: «زهير بن معاوية سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط».

وقال ابن الصلاح: «اختلط أبو إسحاق، ويقال: إن سماع سفيان بن عيينة منه بعدما اختلط، ذكر ذلك أبو يعلى الخليلي».

وقال ابن حجر في «هدي الساري»: «أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه».

=

وقال في «التقريب»: «ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة».

وأنكر الذهبي اختلاطه فقال في «السير»: «وهو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، و لم يختلط».

وفي «الميزان»: «من أئمة التابعين بالكوفة وأثباقم، إلا أنه شاخ ونسي و لم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلاً». وأيده العلائي.

وذكره في المختلطين: سبط ابن العجمي في «الاغتباط»، وابن الكيال في «الكواكب النيرات» وذكر عدداً ممن روى عنه قبل اختلاطه وبعده، وزاد محقق الكتاب عليه، فيراجع. والله أعلم.

أقول: وثمت علة أخرى لم يشر إليها الحافظ في «التقريب»، وهي علة التدليس، إلا أنه ذكره في كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» وصنفه في المرتبة الثالثة، وهكذا أيضاً صنع العلائي -قبله- وقالا: «مشهور بالتدليس».

وأصحاب هذه المرتبة كما تقدم مراراً لا بد من تصريحهم بالسماع.

خلاصة حاله: «ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، وكان يدلس» والله أعلم.

العلل للإمام أحمد (٢٦١١)، سؤالات أبي داود له (٤٠٤، ٤٠٥)، مسائل أحمد رواية ابنه صالح (١١٥٨)، ترتيب ثقات العجلي (١٣٩٤)، الجرح والتعديل (٦/٢٤٢)، ثقات ابن حبان (٥/١٧٧)، الإرشاد للخليلي (١/٣٥٥- ترجمة سفيان بن عيينة)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٩٢)، تهذيب الكمال (٤٤٠٠)، سير أعلام النبلاء (٥/٣٩٢)، الميزان (٦٣٩٩)، الكاشف (٤١٨٥)، من تكلم فيه وهو موثق (٣٩٦)، الرواة الثقات المتكلم فيهم (٩٢)، المغني (٤٦٧١)، المختلطين للعلائي (٣٥)، جامع التحصيل (ص١٠٨، ١١٣، ٢٤٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٥١٩-٥٢٥)، التقييد والإيضاح (ص٤٤٥)، الاغتباط (٨٠)، تهذيب التهذيب (٨/٥٦)، هدي الساري (ص٤٥٣)، تعريف أهل التقديس (٩١)، الكواكب النيرات وينظر معه هامش المحقق (ص٣٤١-٣٥٦)، التدليس في الحديث (١٣٨).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه:

١- سفيان بن وكيع، ضعيف، لكنه توبع؛ تابعه محمد بن عبدالله بن نمير وغيره وهو ثقة حافظ فاضل، كما في «التقريب» (٦٠٥٣).

=

٢- أبو إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعن.

٣- أبو إسحاق، اختلط في آخر عمره -كما تقدم عن جماعة من أهل العلم-، والرواي عنه هنا هو (علي بن صالح بن حيّ) و لم أقف على شيء يبين أن أخذه عنه كان قبل اختلاطه.

٤- أن علي بن صالح قد خولف في إسناد هذا الحديث، بل تعددت أوجه الاختلاف على أبي إسحاق حتى بلغت عشراً أو تزيد، ولعل مرد أكثرها إلى اختلاط أبي إسحاق. وقد توسع الدارقطني في «العلل» (١/١٩٣-٢١١) بعرضها ومناقشة بعضها، وأورد بعضها ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١١٠، ١٣٣، ١٣٤) ونقل عن أبيه أن الأشبه بالصواب رواية من رواه عن أبي إسحاق عن عكرمة أن أبا بكر قال للنبيﷺ.

وهو ظاهر صنيع الدارقطني أيضاً. ونقل حمزة السهمي في «سؤالاته» (ص٧٦) أن الدارقطني قال: «شيبتني هود والواقعة» معتلة كلها.اهـ.

واعتبر بعضهم هذا الحديث من الأحاديث المضطربة، فمثّل به ابن حجر في «النكت» (٢/٧٧٤) للحديث المضطرب وساق أوجه الاختلاف على أبي إسحاق.

وقال البزار في «مسنده» (١/١٧١) -بعد أن عرض بعض الأوجه-: «والأخبار مضطربة أسانيدها عن أبي إسحاق، وأكثرها أن أبا بكر قال للنبيﷺ، فصارت عن الناقلين لا عن أبي بكر، إذ كان أبو بكر هو المخاطب».

والخلاصة: أن علي بن صالح لم يتابع على رواية هذا الوجه، ثم هذا الاختلاف الكبير على أبي إسحاق الذي أعتقد أن مرد أكثره إلى اختلاطه مما جعل بعض العلماء يحكم على الحديث بالاضطراب، والمضطرب ضعيف، وعلى القول بأن الصواب في إسناده هو رواية من رواه عن أبي إسحاق عن عكرمة أن أبا بكر، فهو ضعيف أيضاً لأنه مرسل. وفي «المقاصد الحسنة» (ص٢٦٤ ح٦٠٦) قال: «وهو مرسل صحيح، إلا أنه موصوف بالاضطراب».

أقــول: وله شاهد يقويه من حديث عقبة بن عامر أن رجلاً قال: يارسول الله، شبت؟ قال: «شيبتني هود وأخواتها».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/٢٨٦ ح٧٩٠) حدثنا محمد بن محمد التمار البصري، ثنا أبو الوليد، ثنا ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر، به.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/١١٧ ح١١٠٧٣): «رجاله رجال الصحيح».

=

يريد أن اهتمامي بما فيها؛ من أهوال يوم القيامة، والمَثُلات[١] النوازل بالأمم الماضية أخذ مني مأخذه حتى شبت قبل أوان المَشِيْب[٢]، خوفاً على أمتي[٣][٤]. والله أعلم بالصواب[٥].

وكذا قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٦٠٦).

أقول: وهو كذلك إلا شيخ الطبراني؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ». وقال الدارقطني: «لا بأس به» وقال الحاكم: «صدوق مقبول». ينظر: ثقات ابن حبان (١٥٣/٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (١٩٢)، معرفة علوم الحديث (ص٥٩)، لسان الميزان (٨٠٢٣).

فهو حسن الإسناد. وبهذا الشاهد يترقى الحديث إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) قال الجوهري: «المَثُلَة: بفتح الميم وضم الثاء، العقوبة، والجمع: المَثُلاَت». الصحاح مادة مثل (١٨١٦/٥).

(٢) في الأصل: «الشيب»، والمثبت من بقية النسخ، إذ (المشيب) هو دخول الرجل في حد الشيب من الرجال. وهو المراد هنا ينظر: ترتيب اللسان مادة شيب (٢٣٧١/٤).

(٣) «خوفاً على أمتي» سقطت من (س).

(٤) ينظر في تفسير سبب الشيب: تفسير القرطبي (١/٩)، روح المعاني (٢٠٢/١١) كلاهما في مقدمة تفسير سورة هود عليه السلام. وينظر كذلك: فيض القدير (٣٦٦٢/٧-٣٦٦٥).

(٥) «والله أعلم بالصواب» ليست في النسخ الأخرى.

ومن باب التغير[١]

من الصحاح:

١١٣- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الناس كالإبل[٢] المئة...» الحديث[٣].

الرواية فيه على الثَّبْت[٤]: «كإبل مئة» بغير ألف ولام فيهما[٥]، والمعنى أنك لا تكاد تجد في مئة إبل راحلة تصلح للركوب، فإنما يصلح للركوب[٦] ما كان وَطِئاً سهل القِيَاد، /وكذلك لا [٢٠٣/أ] تجد في مئة من الناس من يصلح للصحبة ويعاون[٧] صاحبه ويدَمِّث له جانبه[٨].

---

(١) في «المصابيح»: «باب تغير الناس».

والمراد تغيرهم عما كانوا عليه في عهد النبوة، بسبب بعدهم عن الكتاب والسنة. ينظر: مرقاة المفاتيح (٢٢٣/٩)، التعليق الصبيح (١١٨/٦).

(٢) في (س): «كإبل».

(٣) الحديث في «المصابيح» (٤٥٧/٣ ح٤١٢٥) وتمامه: «إنما الناس كالإبل المئة لا تكاد تجد فيها راحلة».

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الرقاق، باب رفع الأمانة (ص١٣٧١ ح٦٤٩٨)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: «الناس كإبل مئة...» (١٩٧٣/٤ ح٢٥٤٧) واللفظ للبخاري.

(٤) الثَّبْت: بفتح الثاء وسكون الباء، بمعنى الثابت، وثبت الشيء: صح. ينظر: ترتيب اللسان مادة ثبت (٤٦٧/١)، المصباح المنير (٨٠/١).

والمراد هنا الرواية الثابتة.

(٥) الرواية هكذا وردت عند مسلم، ولفظه: «تجدون الناس كإبل مئة، لا يجد الرجل فيها راحلة». ولفظ البخاري كما تقدم «كالإبل المئة» بالألف واللام.

(٦) «فإنما يصلح للركوب» سقطت من (أ).

(٧) في (س) و(ب): «فيعاون».

(٨) وقيل غير ذلك في معنى الحديث، والذي ذكره المؤلف من أحسن ما قيل فيه.

=

ومن الحسان:

١١٤- حديثه[١] الآخر: قال[٢]: قال رسول الله ﷺ: «إذا مشت أمتي المُطَيْطِياء...» الحديث[٣].

وينظر: أعلام الحديث (٢٢٥٥/٣)، إكمال المعلم (٥٩١/٧)، المجموع المغيث مادة أبل (١٩/١)، النهاية (١٩/١)، المفهم (٥٠٦/٦-٥٠٧)، فتح الباري (٣٤٣/١١).

(١) في (أ): «قوله». وقد كتب في الأصل: «قوله ﷺ» ثم ضرب عليها وكتب فوقها «حديثه» وعليها (صح). ووردت في (س) و(ب) موافقة لما هو مثبت.

والضمير في (حديثه) يعود على ابن عمر راوي الحديث السابق.

(٢) «قال» أثبتت في جميع النسخ، ثم ضرب عليها في الأصل.

(٣) الحديث في «المصابيح» (٤٥٨/٣ ح٤١٢٨) ولفظه تاماً: «إذا مشت أمتي المطيطياء، وخدمتهم أبناء الملوك أبناء فارس والروم سلط الله شرارها على خيارها». وقال البغوي: «غريب».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الفتن، باب رقم (٧٤) بدون ترجمة (٣٩/٧ ح٢٢٦٢) حدثنا موسى بن عبدالرحمن الكندي الكوفي.

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص٢٧١ ح٦١٨) حدثنا أبو جعفر أحمد بن يحيى السوسي.

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥٢٥/٦) من طريق أبي الربيع.

ثلاثتهم عن زيد بن الحباب، حدثنا موسى بن عبيدة، حدثنا عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، به، بمثله، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب».

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» رواية نعيم بن حماد (ص٥١ ح١٨٧) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب تغير الناس وذهاب الصالحين (٣٩٥/١٤ ح٤٢٠٠)- عن موسى بن عبيدة، به، بلفظه. وقال البغوي: «هذا حديث غريب».

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» في ترجمة موسى بن عبيدة (١٦٢/٤)، وابن حبان في «المجروحين» في ترجمة موسى أيضاً (٢٣٦/٢)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة موسى (٣٣٥/٦) من طرق عن موسى بن عبيدة، به. وقال العقيلي: -بعد أن أورده مع أحاديث أخرى لموسى-: «كلها لا يتابع عليها إلا من جهة فيها ضعف».

=

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث لموسى عن عبدالله بن دينار ليست هي محفوظة».

دراسة إسناد ابن المبارك:

١- موسى بن عُبَيدة بن نَشِيط (بفتح النون وكسر المعجمة) الرَّبَذي (بفتح الراء والموحدة) أبو عبدالعزيز المدني. مات سنة ثنتين -أو ثلاث- وخمسين ومئة.

روى عن عبدالله بن دينار، ومحمد بن المنكدر، والقاسم بن مهران وغيرهم.

وعنه زيد بن الحباب، وعبدالله بن المبارك، وعبيدالله بن موسى وغيرهم.

قال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لا تحل عندي الرواية عنه» قال: فقلت: فإن شعبة روى عنه، يقول: حدثنا أبو عبدالعزيز الربذي. قال: «لو بان لشعبة ما بان لغيره، ما روى عنه».

وعنه قال: «منكر الحديث». وعنه: «لا يكتب حديثه». وعنه: «لا يشتغل به، وذلك أنه يروي عن عبدالله بن دينار شيئاً لا يرويه الناس». وعنه: «حدث بأحاديث منكرة عن عبدالله بن دينار».

وقال ابن معين: «ليس بالكذوب، ولكنه روى عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير».

وهكذا ضعفه أيضاً عامة أهل العلم من قبل حفظه، وكان فاضلاً صالحاً. قال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله نسكاً وفضلاً وعبادة وصلاحاً، إلا أنه غفل عن الاتقان في الحفظ، حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهماً، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإن كان فاضلاً في نفسه».

وفي «التقريب»: «ضعيف ولا سيما في عبدالله بن دينار، وكان عابداً».

مسائل أحمد رواية ابنه صالح (١٦٤٦)، أحوال الرجال (٢١٢)، ترتيب علل الترمذي (ص٦٢٨)، ضعفاء العقيلي (١٧٣٢)، الجرح والتعديل (١٥١/٨)، المجروحين (٢٣٤/٢)، الكامل (١٨١٣)، تهذيب الكمال (٦٢٨٠)، ميزان الاعتدال (٨٩٠٢)، المغني (٦٥٠٩)، الكاشف (٥٧١٥)، تهذيب التهذيب (٣١٨/١٠)، التقريب (٦٩٨٩).

٢- عبدالله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبدالرحمن المدني، مولى ابن عمر. مات سنة سبع وعشرين ومئة.

روى عن مولاه ابن عمر، وذكوان السمان، وسليمان بن يسار وغيرهم.

وعنه موسى بن عبيدة، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

قال أحمد: «ثقة مستقيم الحديث».

=

وقال ابن سعد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: «ثقة». وكذا قال ابن حجر.

الجرح والتعديل (٥/٤٦)، مشاهير علماء الأمصار (٥٧٧)، تهذيب الكمال (٣٢٥١)، سير أعلام النبلاء (٥/٢٥٣)، تذكرة الحفاظ (١/١٢٦)، ميزان الاعتدال (٤٣٠٢)، تهذيب التهذيب (٥/١٧٧)، التقريب (٣٣٠٠).

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا السند؛ لضعف موسى بن عبيدة ولا سيما في حديثه عن عبدالله بن دينار كما في هذا الحديث. وتقدم قول العقيلي: «لا يتابع عليه»، وقول ابن عدي: «ليس بمحفوظ».

وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة محمد بن خليد (٦/١٣٦): «الحديث لم يصح».

- وقد تابعه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالله بن دينار.

أخرجه الترمذي -إثر الموضع السابق- وبحشل في «تاريخ واسط» (ص٢٢٣)، والقزويني في «التدوين في أخبار قزوين» (٢/١٩٤) عن محمد بن إسماعيل الواسطي، حدثنا أبو معاوية [الضرير]، عن يحيى بن سعيد، به، وقال الترمذي: «ولا يعرف لحديث أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن عبدالله ابن دينار عن ابن عمر أصل، إنما المعروف حديث موسى بن عبيدة، وقد روى مالك بن أنس هذا الحديث عن يحيى بن سعيد مرسلاً و لم يذكر فيه: عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر».

أقول: هكذا رواه أبو معاوية الضرير عن يحيى بن سعيد، ولو ثبتت هذه المتابعة لصح بها الحديث لقوتها، لكن أبا معاوية قد خولف في روايته لهذا الحديث عن يحيى بن سعيد على أوجه:

الأول: ما أشار إليه الترمذي من رواية مالك عن يحيى مرسلاً.

الثاني: رواه حماد بن زيد، وسفيان -لا أدري هو الثوري أو ابن عيينة-، وعبيدالله بن عمرو الرقي ثلاثتهم عن يحيى، عن أبي موسى يُحَنَّس قال: قال رسول الله ﷺ (مرسلاً).

أخرجه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٤٤٩) حدثنا خلف بن هشام البزار، حدثنا حماد ابن زيد، به.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٥٢٥) أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو بكر القطان، حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا محمد بن يوسف [الفريابي]، قال: ذكر سفيان، به.

=

وأخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (١/٢٨٩-٢٩٠) حدثنا [عبدالرحمن بن عفان]، قال: حدثنا أحمد بن ثابت، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا نصر [بن مرزوق]، قال: حدثنا علي بن معبد، قال: حدثنا عبيدالله بن عمرو، به.

الثالث: رواه عمارة بن غَزِيَّة، عن يحيى بن سعيد، عن يحنس، عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٤٧-٤٨ ح١٣٢) و(٤/٥٢ ح٣٥٨٧) من طريق يحيى بن بكير، قال: حدثني ابن لهيعة، قال: حدثنا عمارة بن غزية، به. وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عمارة ابن غزية إلا ابن لهيعة».

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» في الزهد، باب فيما يخاف من الغنى (١٠/٤١١ ح١٧٧٤٥) وقال: «إسناده حسن»!

الرابع: رواه حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد سنوطا، عن خولة بنت قيس مرفوعاً.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١٥/١١٢ ح٦٧١٦) أخبرنا الحسين بن محمد بن أبي معشر، قال: حدثنا عثمان بن يحيى القرقساني، قال: حدثنا مؤمل بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، به.

أقــول: وأولى هذه الأوجه بالصواب: الوجه الثاني، وهو ما رواه حماد بن زيد، وسفيان، وعبيدالله بن عمرو؛ لعدة أمور:

١- أنهم أكثر عدداً وأتقن حفظاً وبالأخص حماد بن زيد وسفيان -سواء كان الثوري أو ابن عيينة- فهم من أتقن الحفاظ وأعدمهم غلطاً، وهذا من المعلوم الذي لا يحتاج إلى بيان وإثبات. وقد مضت تراجمهم. ينظر (ص٢٨٢) و(ص٢٨٦) و(ص٥١٠).

٢- أن الأوجه الأخرى لم تخل من انتقاد. وبيان ذلك كما يلي:

أ/ بالنسبة للوجه الذي رواه أبو معاوية الضرير؛ فقد تكلم غير واحد من كبار الأئمة في رواية أبي معاوية عن غير الأعمش؛ من ذلك قول الإمام أحمد: «أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً». ونحوه نقل عن أبي داود وابن نمير وابن خراش وغيرهم. ولذا قال الحافظ ابن حجر: «ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره». يراجع: الجرح والتعديل (٧/٢٤٦)، تاريخ بغداد (٥/٢٤٣)، تهذيب الكمال (٥١٧٣)، تهذيب التهذيب (٩/١٢٠)، التقريب (٥٨٤١). وتقدم قول الترمذي: «ولا يعرف لحديث أبي معاوية عن يحيى بن

=

سعيد، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر أصل، إنما المعروف حديث موسى بن عبيدة» يعني عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر.

ب/ أما الوجه الذي رواه عمارة بن غزية فإن في الطريق إليه (عبدالله بن لهيعة) وهو كما مضى (ص٦٨٤) ضعيف إلا في رواية العبادلة عنه، والراوي عنه هنا ليس منهم.

ج/ أما مارواه حماد بن سلمة، فقد صرح غير واحد من الأئمة بأن حماد بن زيد مقدم عليه، من ذلك قول أبي زرعة -حين سئل عنهما-: «حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير وأصح حديثاً وأتقن». ينظر: تهذيب الكمال (٧/٢٣٩-٢٥٢).

ثم مع هذا فحماد بن زيد قد توبع، وحماد بن سلمة لم يتابع!!

هذا بالإضافة إلى أن في السند إلى حماد بن سلمة: (مؤمل بن إسماعيل) وهو العدوي القرشي، كثير الخطأ كما قال أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وغيرهم، وقال ابن حجر: «صدوق سيئ الحفظ». ينظر: الجرح والتعديل (٨/٣٧٤)، تهذيب الكمال (٦٣١٩)، ميزان الاعتدال (٨٩٥٦)، تهذيب التهذيب (١٠/٣٣٩)، التقريب (٧٠٢٩).

وفيه أيضاً: (عثمان بن يحيى القرقساني) لم يوثقه سوى ابن حبان. الثقات (٨/٤٥٥).

٣- أن هؤلاء على مافي روايتهم من انتقاد، فلم يُتَابَع أحدٌ منهم على الوجه الذي رواه.

٤- أما ما أشار إليه الترمذي من رواية مالك عن يحيى مرسلاً، فقد رواه بعضهم عن مالك من وجه آخر موافقاً لرواية حماد بن زيد وغيره.

أخرجه نصر المقدسي في «الأمالي» -كما في «السلسلة الصحيحة» للألباني (٢/٦٨٠)- من طريق القعنبي، نا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن يحنس مولى الزبير، مرفوعاً.

وهذا الوجه عن مالك أولى بالقبول لموافقته لرواية حماد بن زيد وغيره.

وحاصل القول أن الصواب في حديث يحيى بن سعيد الأنصاري أنه عن أبي موسى يُحَنَّس، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أقول: وهذا المرسل رجاله ثقات، وإنما علته الإرسال. ويمكن القول بأنه يعضد حديث ابن عمر فيصير به حسناً لغيره. والعلم عند الله تعالى.

المُطَيْطِياء: مشية فيها تبختر، ومَدّ يدين[١].

ومنه حديث أبي بكر «أنه مرَّ على بلال وقد مُطِيَ في الشمس»[٢] أي مُدَّ.

ومنهم من يرويه (المُطَيْطاء[٣]) من غير ياء بعد الطاء الأخيرة[٤]، وكذلك وجدناه في كتب أهل اللغة[٥].

---

(١) بنصه في «الغريبين» مادة مطط (١٧٥٩/٦). وهي بالمد (المطيطاء) والقصر (المطيطى) يقال: مطوت ومططت بمعنى: مددت، وهي من المصغرات التي لم يستعمل لها مكبر. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٣٦/١)، تهذيب اللغة (٣٠٨/١٣)، الصحاح مادة مطط (١١٦٠/٣)، النهاية (٢٩٠/٤).

(٢) لم أقف عليه مسنداً، إنما ذكره بعض أصحاب الغريب وفسروه كما قال المؤلف. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١٣/٢)، الغريبين والنهاية -المواضع السابقة-، الفائق (٣٧٢/٣)، غريب الحديث لابن الجوزي (٣٦٣/٢).

(٣) في (س): «المطيطياء» وهو خطأ.

(٤) وردت هكذا في «الزهد» لابن المبارك، و«التواضع والخمول» لابن أبي الدنيا، و«تاريخ واسط»، و«مساوئ الأخلاق» و«صحيح ابن حبان»، و«المجروحين» له، و«المعجم الأوسط» للطبراني، و«السنن الواردة في الفتن»، و«دلائل النبوة»، و«التدوين في أخبار قزوين».

وبقية المصادر ورد بها على الأول يعني بإثبات ياء بعد الطاء الثانية. وهذا كله بناء على ما ورد في مطبوعات هذه الكتب.

(٥) تنظر المصادر السابقة في تعريف (المطيطياء).

١١٥- ومنه قوله ﷺ في حديث حذيفة رضي الله عنه: «لُكَعُ بن لُكَع»[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٥٩ ح٤١٣٠) ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى يكونَ أسعدَ الناس في الدنيا لُكَعُ بن لُكَع».

تخريجه:

أخرجه الترمذي في الفتن، باب -بدون ترجمة- رقم (٣٧) (٦/٣٦٣ ح٢٢١٠).

والمزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري (١٥/٢٣٤) من طريق محمد بن إسحاق الثقفي.

كلاهما (الترمذي والثقفي) حدثنا قتيبة بن سعيد.

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/٢٠٣ ح٥٥٤).

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٩٨ ح١٩٦) أخبرنا ابن كاسب.

ثلاثتهم (قتيبة ونعيم وابن كاسب) حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري الأشهلي، عن حذيفة بن اليمان، به. وقال الترمذي: «حديث حسن، إنما نعرفه من حديث عمرو بن أبي عمرو».

وأخرجه الترمذي -الموضع السابق-، والبغوي في «شرح السنة» في الرقاق، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٤/٣٤٦)، إثر الحديث (٤١٥٤) عن علي بن حجر.

والإمام أحمد (٣٨/٣٣٣ ح٢٣٣٠٣) حدثنا سليمان.

والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٣٩٢) من طريق أبي الربيع.

والمزي في «تهذيب الكمال» -الموضع السابق- من طريق محمد بن زنبور المكي.

أربعتهم عن إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو، به.

(أقول: إسناد الترمذي هذا لم يذكره المزي في «تحفة الأشراف» (٣٣٦٧) ولا ابن كثير في «جامع المسانيد» (٣/٣٦٧) وإنما اقتصرا على حديث قتيبة).

دراسة إسناد الترمذي عن قتيبة:

١- **قتيبة بن سعيد**. تقدمت ترجمته (ص٦٠٤). وهو ثقة ثبت.

٢- **عبدالعزيز بن محمد** الدراوردي. تقدمت ترجمته (ص٢٥١). وهو ثقة، إلا ما حدث عن عبيدالله بن عمر.

=

٣- **عمرو بن أبي عمرو** مولى المطلب. تقدمت ترجمته (ص١٦٧). وهو صدوق.

٤- **عبدالله بن عبدالرحمن** الأنصاري الأشهلي. حجازي.

روى عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

وعنه عمرو بن أبي عمرو.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الدارمي: قلت لابن معين: فعبدالجبار بن وهب الكوفي تعرفه، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري؟ فقال: «ما أعرفهم».

وقال الذهبي في «الميزان»: «له حديث منكر».

وقال ابن حجر: «مقبول».

أقول: لعل الأولى أن يقال فيه (مجهول) إذْ لم يرو عنه غير عمرو بن أبي عمرو، كما قال الذهبي في «الميزان». وأما عبدالجبار بن وهب الذي ورد في «تاريخ الدارمي» فغير معروف. والله أعلم.

الحكم على الحديث:

ضعيف بهذا الإسناد، لأجل عبدالله بن عبدالرحمن الأشهلي.

وله عدة شواهد يَقْوى بها، منها:

- حديث أنس بن مالك.

أخرجه ابن حبان، كما في «الإحسان» في التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١١٦/١٥ ح٦٧٢١)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٧/١ ح٦٢٨) -ومن طريقه الضياء في «الأحاديث المختارة» (٢٧٣/٧ ح٢٧٢٧)- من طريق الوليد بن عبدالملك، حدثنا مخلد بن يزيد، عن حفص بن ميسرة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس، به، بنحوه عند الطبراني والضياء المقدسي، وبمعناه عند ابن حبان.

أقول: وهذا إسناد حسن؛ من أجل (الوليد بن عبدالملك) وهو ابن عبيدالله بن مُسَرَّح الحراني. قال أبو حاتم: «صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات».

ينظر: الجرح والتعديل (١٠/٩)، ثقات ابن حبان (٢٢٧/٩). وبقية رجاله ثقات.

=

قال أبو عبيد[١]: اللُّكَع: العبد، وقد يكنى به عن الحمق، ويوصف به اللئيم[٢].

قلت: ويقولون للعبد (لُكَع) لما فيه من الذلة. وللجَحْش (لُكَع)[٣] لما فيه من الخِفَّة. وللصبي[٤] لما فيه من الضعف. ويقال أيضاً للذليل الذي تكون نفسه نفس العبيد[٥].

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦٣٠/٧ ح١٢٤٤٣) وقال: «رجاله رجال الصحيح غير الوليد بن عبدالملك بن مسرح، وهو ثقة».

وبهذا الشاهد يترقى الحديث إلى الحسن لغيره، بل إلى الصحيح لغيره بمجموع الشواهد الأخرى: عن أبي هريرة، وعمر بن الخطاب، وأبي ذر، وأم سلمة، وأبي بردة بن نيار، وأبي بكر بن حزم مرسلاً.

وللنظر فيها يراجع: مجمع الزوائد كتاب الفتن، باب أمارات الساعة (٦٣٠/٧)، مجمع البحرين (٢٩٠/٧-٢٩٢)، كنـــز العمال (٢٢٠/١٤، ٢٢١، ٢٣٤). وخرج أكثرها صاحب «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام» (١٤٢/٥-١٤٤).

(١) القاسم بن سلام. تقدمت ترجمته (ص٥٤٢).

(٢) لفظ أبي عبيد في «غريب الحديث» (٣٣٠/١): «وهو عند العرب العبد أو اللئيم». ونقله عنه الأزهري في «تهذيب اللغة» (٣١٤/١) ثم قال: «وقال غيره: الُّلكع: الأحمق، وامرأة لَكاع ولَكِيعة. وقال الليث: يقال: لَكِع الرجلُ يَلْكَع لَكَعاً، فهو أَلْكَع لُكع مَلْكَعان، وامرأة لَكاعِ مَلْكعانة، ورجل لكيع وامرأة لكيعة. كل ذلك يوصف به الحمق».

ولُكَع: وزن صُرَد وعُمَر.

وينظر: الصحاح مادة لكع (١٢٨٠/٣)، الغريبين (١٧٠٢/٥)، مشارق الأنوار (٤٤٩/١)، النهاية (٢٣٠/٤)، القاموس (١٠٧/٣).

(٣) نقل الخطابي وغيره عن نوح بن جرير أنه سئل عن اللكع؟ فقال: «نحن أرباب الحمير، نحن أعلم به، هو الجحش الراضع». غريب الحديث (١٠٣/٣). وينظر: الفائق (٣٢٩/٣)، ترتيب لسان العرب (٤٠٦٨/٧).

(٤) قال ابن الأثير في «النهاية» -الموضع السابق-: وقد يطلق على الصغير، ومنه الحديث: أنه عليه السلام جاء يطلب الحسن بن علي، فقال: «أَثَمَّ لُكَع؟» فإن أطلق على الكبير أريد به الصغير العلم والعقل.اهـ.

أقول: والحديث في «الصحيحين»: البخاري (٢١٢٢)، ومسلم (٥٧: ٢٤٢١).

(٥) ينظر: الصحاح وترتيب لسان العرب -تقدما-.

وأريد به هنا[١] الذي لا يعرف له أصل، ولا يحمد له خلق[٢].

(١) في (أ): «ههنا».

(٢) وقال الخطابي -الموضع السابق-: «معناه اللئيم بن اللئيم».

١١٦- ومنه حديث ثوبان[1] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يوشك الأمم أن تداعى عليكم...» الحديث[2].

---

(١) مولى النبي ﷺ. تقدمت ترجمة (ص٣٩٥).

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٦٠ ح٤١٣٤) ولفظه: «يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الآكلة إلى قصعتها» فقال قائل: ومن قلة بنا نحن يومئذ؟ قال: «بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينـــزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوَهْن» قال قائل: يارسول الله، وما الوَهْن؟ قال: «حب الدنيا وكراهية الموت».

تخريجه:

أخرجه أبو داود في الملاحم، باب في تداعي الأمم على الإسلام (١١١/٤ ح٤٢٩٧) -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥٣٤/٦)-، والبغوي في «شرح السنة» في أول كتاب الفتن (١٦/١٥ ح٤٢٢٤) عن عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣٠/٢٣) من طريق عيسى بن أحمد.

كلاهما عن بشر بن بكر، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني أبو عبدالسلام، عن ثوبان، به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص١٣٤ ح٢٦٨)، والروياني في «مسنده» (٤٢٧/١ ح٦٥٤) من طريق يحيى بن حمزة.

والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٤٤/١ ح٦٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٩/٢٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٦/١٣-٤٧) من طريق صدقة بن خالد.

والطبراني -نفس الموضع- من طريق محمد بن شعيب بن شابور.

والبغوي -الموضع السابق- من طريق عمرو بن عبدالواحد.

أربعتهم عن ابن جابر، به.

وأخرجه الإمام أحمد (٨٢/٣٧ ح٢٢٣٩٧) عن أبي النضر.

والطبراني في «الكبير» (١٠٢/٢ ح١٤٥٢) -مختصراً-، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٢/١) من طريق سعيد بن سليمان.

=

كلاهما عن مبارك بن فضالة، حدثنا مرزوق أبو عبدالله الحمصي، أخبرنا أبو أسماء الرحبي، عن ثوبان، به. (وتصريح مبارك بالتحديث عند أحمد).

دراسة إسناد أبي داود:

١- عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون القرشي، أبو سعيد الدمشقي، المعروف بـ(دحيم) ابن اليتيم. مات سنة خمس وأربعين ومئتين.

روى عن بشر بن بكر، وعفان بن مسلم، وعمرو بن عبدالواحد وغيرهم.

وعنه البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم.

قال ابن حجر: «ثقة حافظ متقن».

ثقات ابن حبان (٣٨١/٨)، تاريخ بغداد (٢٦٥/١٠)، الجمع لابن القيسراني (٢٩١/١)، تهذيب الكمال (٣٧٤٧)، سير أعلام النبلاء (٥١٥/١١)، الكاشف (٣١٣١)، تهذيب التهذيب (١١٩/٦)، التقريب (٣٧٩٣).

٢- بشر بن بكر التِّنِّيسي، أبو عبدالله البَجَلي، دمشقي الأصل. مات سنة خمس ومئتين.

روى عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وسعيد بن عبدالعزيز التنوخي، وحريز بن عثمان وغيرهم.

وعنه دحيم، وعيسى بن أحمد، والحميدي وغيرهم.

قال أبو زرعة والدارقطني والعجلي وغيرهم: «ثقة».

وكذلك قال الذهبي في «الكاشف». وقال في «الميزان»: «صدوق ثقة».

وحديثه عند البخاري وغيره.

الجرح والتعديل (٣٥٢/٢)، التعديل والتجريح (٤١٩/١)، تهذيب الكمال (٦٧٩)، ميزان الاعتدال (١١٨٨)، الكاشف (٥٧١)، تهذيب التهذيب (٣٨٨/١)، التقريب (٦٧٧).

٣- عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة السلمي الشامي الداراني. مات سنة ثلاث وخمسين ومئة وقيل بعدها.

روى عن أبي عبدالسلام صالح بن رستم، ونافع مولى ابن عمر، ورزيق بن حيان وغيرهم.

وعنه بشر بن بكر، وعمرو بن عبدالواحد، وصدقة بن خالد وغيرهم.

وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد والنسائي وغيرهم.

وفي «الكاشف» و«التقريب»: «ثقة».

=

يريد أن فِرق الكفر وأُمَم الضلالة يوشك أن تداعى[(١)] عليكم بعضهم[(٢)] بعضاً، ليقاتلوكم ويكسروا شوكتكم، ويغلبوا على ما ملكتموه من الديار والأموال؛ كما أن الفئة الآكلة يتداعى

العلل لأحمد (٢٠٣٨)، تاريخ بغداد (٢١١/١٠)، تهذيب الكمال (٣٩٩٢)، تذكرة الحفاظ (١٨٣/١)، سير أعلام النبلاء (١٧٦/٧)، الكاشف (٣٣٤٢)، ميزان الاعتدال (٥٠١٢)، تهذيب التهذيب (٢٦٦/٦)، التقريب (٤٠٤١).

٤- أبو عبدالسلام: صالح بن رُسْتَم الهاشمي مولاهم، الدمشقي.

روى عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعبدالله بن حوالة الأزدي، ومكحول الشامي.

وعنه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وابنه عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وسعيد بن أبي أيوب.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال أبو حاتم: «مجهول لا نعرفه».

وقال الذهبي في «الميزان»: «روى عنه ثقتان فخفت الجهالة» وقال في «الديوان»: «مجهول».

التاريخ الكبير (٢٧٩/٤)، الكنى للبخاري (ص٥٢)، الجرح والتعديل (٤٠٣/٤)، ثقات ابن حبان (٥٦٣/٥) -وينظر أيضاً (٣٧٥/٤) و(٤٥٧/٦)-، تاريخ دمشق (٣٢٩/٢٣)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (١٦٥/٦)، تهذيب الكمال (٢٨١١)، الكاشف (٢٣٣٩)، ميزان الاعتدال (٣٧٩٧)، المغني (٢٨٢٦)، الديوان (١٩٢١)، تهذيب التهذيب (٣٤١/٤)، التقريب (٢٨٦٠).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا السند فيه (أبو عبدالسلام) مجهول.

لكنه لم ينفرد به، فقد تابعه: (أبو أسماء الرَّحَبي) -كما تقدم-، وإسناد هذه المتابعة حسن، وقد صرح مبارك بن فضالة بالتحديث فأمن تدليسه، فالحديث حسن. والله أعلم.

(١) في (س) و(ب) و(أ): «تتداعى» أو «يتداعى». والمعنى: يدعو بعضهم بعضاً. ينظر: النهاية مادة دعا (١١٣/٢)، ترتيب اللسان (١٣٨٦/٣).

(٢) في الأصل و(أ): «بعضكم»، والمثبت من (س) و(ب) وهو الموافق للمعنى المراد. وهو أن أمم الكفر يوشك أن يدعو بعضهم بعضاً حتى يجتمعوا ليقاتلوكم...

بعضهم بعضاً إلى قَصْعَتِهم التي يتناولونها من غير ما[1] بأس ولا مانع، فيأكلونها عفواً صفواً[2]، فيستفرغوا ما في صحفتكم من غير تعب ينالهم[3] أو ضرر يلحقهم أو بأس يمنعهم.

والرواية في «الآكلة» بالمد على نعت الفئة أو الجماعة أو نحو ذلك. كذا روي لنا عن «كتاب أبي داود» وهذا الحديث من أفراده[4].

وفيه[5]: «ولكنكم غُثاء كغثاء السيل». الغُثاء: بالمد والضم، والتشديد[6] أيضاً: ما يحتمله السيل من القماش[7][8].

شبههم بذلك لقلة غَنائهم[9] ودناءة قدرهم وخفة أحلامهم.

وقول القائل: «وما الوَهْن؟» سؤال عن[10] نوع الوَهْن، أو كأنه أراد من أي وجه يكون

---

(١) «ما» ليست في (س).

(٢) أي في سهولة ويسر. ينظر ترتيب اللسان مادة عفا (٣٠٢٠/٥).

(٣) في (أ): «ينالكم».

(٤) وقال العظيم آبادي في «عون المعبود» (٢٧٢/١١): «ضُبط في بعض النسخ الصحيحة بفتحتين بوزن (طلبة) وهو جمع آكل».

وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٢٣٣/٩) -بعد أن أورد كلام التوربشتي-: «ولو روي الأكلة بفتحتين على أنه جمع آكل اسم فاعل لكان له وجه وجيه، والمعنى: كما يدعو أكلة الطعام بعضهم بعضاً».

(٥) «وفيه» ليست في (س).

(٦) في (س) و(ب): «وبالتشديد»، وكلاهما يدل على المراد؛ وهو أن كلمة (الغُثَاء) ضبطت هكذا بالضم والمد -يعني مع التخفيف-، وضبطت أيضاً بالتشديد (الغُثَّاء).

(٧) في (س): «قماش».

(٨) التعريف بنصه في «الصحاح» (٢٤٤٣/٦) مادة غثا. والمراد بالقماش: ماكان على وجه الأرض من فتات الأشياء. ينظر: تهذيب اللغة (٣٣٧/٨).

(٩) الغَناء: بفتح الغين المعجمة النفع. الصحاح مادة غنى (٢٤٤٩/٦).

(١٠) «عن» سقطت من (س).

ذلك الوهن[1]، فقال: «حُبُّ الدنيا» يريد أن حب البقاء في الدنيا وكراهية الموت يدعوهم إلى إعطاء الدَّنِيَّة[2] في الدين، واحتمال الذل عن العدو. نسأل الله العافية، فقد ابتلينا به، وكنا نحن المعنيين بذلك.

(١) وقال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٩/٢٣٣): «أي ما سببه وما موجبه؟».
وينظر: شرح البيضاوي (ل٢١٥/أ).

(٢) أي النقيصة. ومنه قول عمر في قصة الحديبية: «علام نُعطَى الدَّنِيَّة في ديننا» أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، ومسلم (١٧٨٥). ينظر: المغرب (١/٢٩٧)، المنهاج للنووي (١٢/٣٨٣).

ومن باب آخر[1]

من الصحاح:

١١٧- قوله ﷺ في حديث عياض بن حمار المجاشعي[2] رضي الله عنه فيما يرويه عن الله تعالى: «كل مالٍ نَحَلْته عبداً حلالٌ»[3].

يعني أن كلَّ ما[4] أعطيت عبداً من مال ومَلّكْته إياه، فهو حلال لا يستطيع أحد أن يُحَرِّمه

---

(١) «آخر» ليست في (أ). وهذا الباب لم يترجم له في «المصابيح»، وأشار القاري في «المرقاة» (٩/٢٣٤) إلى أن بعضهم ترجم له بــ(باب في ذكر الإنذار والتحذير).

وقال الكاندهلوي في «التعليق الصبيح» (٦/١٢٣): «هو بمنــزلة الفصل من الباب السابق، فهذا باب في ذكر لواحق الباب السابق ومتمماته».

(٢) تقدمت ترجمته (ص٤١٤).

(٣) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٦١ ح٤١٣٥) ولفظه: أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: «ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا: كل مالٍ نحلته عبداً حلالٌ، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً، وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، وقال: إنما بعثتك لأبتليك وأبتلي بك، وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه نائماً ويقظان، وإن الله أمرني أن أحرق قريشاً، فقلت: ربِّ إذاً يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة، قال: استخرجهم كما أخرجوك، واغزهم نُغْزِك، وأنفق فسننفق عليك، وابعث جيشاً نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من عصاك».

تخريجه:

هذا جزء من حديث عياض بن حمار وهو حديث طويل خرجه مسلم، وقد تقدم تخريجه في باب الشفقة والرحمة برقم (٥١) حيث أورد صاحب «المصابيح» بعضه -وهو آخره- هناك. وسيشير المؤلف إلى أنه تقدم في آخر شرح هذا الجزء من الحديث.

(٤) كذا في الأصل و(ب). وفي (س) و(أ): «مال» وكانت هكذا في الأصل لكن محيت اللام كما هو واضح. وهي زائدة بلا شك.

من تلقاء نفسه[١].

وفيه: «وإني[٢] خلقت عبادي حنفاء[٣]» أي مستعدين لقبول الحق، والميل عن الضلال إلى الاستقامة، وهو في معنى قوله: «كل مولود يولد على الفطرة»[٤]، وقد بينا اختلاف أهل العلم فيه، ونصرنا الوجه الأَسَدَّ من ذلك في موضعه[٥].

وفيه: «وإنهم أتتهم الشياطين فاجْتالتهم عن دينهم» أي ساقتهم عنه وصرفتهم، يقال: اجتال[٦] الرجل الشيء، أي ساقه وذهب به.

---

(١) قال القرطبي في «المفهم» (٧١١/٦): «معنى نحلته: أعطيته، والنِّحلة: العطية. ويعني بها هنا: العطية بطريق شرعي..» ثم أشار إلى أن الحديث ردٌّ على غلاة المتزهدة.

وقال النووي في «المنهاج» (٢٠٣/١٧): «المراد إنكار ما حرموا على أنفسهم من السائبة والوصيلة والبحيرة والحام وغير ذلك، وأنها لم تصر حراماً بتحريمهم، وكل مال ملكه العبد فهو له حلال حتى يتعلق به حق». وينظر: إكمال المعلم (٣٩٤/٨).

(٢) في الأصل: «وأنا» والمثبت من بقية النسخ وهو الموافق للفظ الحديث كما في «المصابيح» ومصادر التخريج.

(٣) جمع حنيف، وأصل الحَنَف: الميل. ينظر: تهذيب اللغة (١١٠/٥)، النهاية (٤٣٤/١).

وقال القرطبي -الموضع السابق-: «والحنيف: المائل عن الأديان كلها إلى فطرة الإسلام».

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات... (ص٢٦٧ ح١٣٥٨، ١٣٥٩)، وفيه في باب ما قيل في أولاد المشركين (ص٢٧٢ ح١٣٨٥)، وفي التفسير، في تفسير سورة الروم، باب: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٣٠] (ص١٠١٥ ح٤٧٧٥)، وفي القدر، باب الله أعلم بما كانوا عاملين (ص١٣٨٩ ح٦٥٩٩).

ومسلم في القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة... (٢٠٤٧/٤ ح٢٦٥٨).

(٥) الميسر (٥٤/١).

(٦) في (أ): «اجتلال».

وقيل: استخفهم فجالوا معه[١].

وفيه: «وأَمَرَتْهم أن يشركوا بي ما لم أُنْزِل به سلطاناً» السلطان: الحجة[٢]. سميت به لتسلطه على القلوب عند الهجوم عليها بالقهر والغلبة[٣]؛ أي أَمَرَتْهم بالشرك الذي لم يجعل الله له سلطاناً[٤] على قلوب عباده، و لم يقيض له موقعاً منها. ولَمَّا لم تكن الحجج الباهرة والبراهين القاطعة مُتَلقَّاة إلا من[٥] قبل الله رد عليهم بقوله: «ما لم أنزل[٦] به سلطاناً» أن يكون لأحد[٧] منهم في الإشراك بالله تَعِلَّة[٨].

وقد قيل[٩] إن في سياق هذا القول؛ أعني «ما لم أنزل به سلطاناً» تهكُّم؛ إذ لا يجوز على الله أن ينـــزل برهاناً بأن يشرك به غيره[١٠].

---

(١) من قوله: «يقال» إلى هنا أخذه المؤلف من «الغريبين» للهروي مادة جول (٣٨٦/١) مع تقديم وتأخير. وينظر: تهذيب اللغة (١٨٨/١١)، ترتيب اللسان (٧٣٠/٢)، إكمال المعلم (٣٩٤/٨).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٣٣٤/١٢-٣٣٥)، ترتيب اللسان مادة سلط (٢٠٦٥/٤).

(٣) توضيح العبارة: «سميت الحجة بالسلطان لتسلطه -أي السلطان- على القلوب بالقهر والغلبة عند الهجوم عليها».

ومعنى كلام المؤلف في سبب التسمية موجود في «المفردات» للراغب الأصفهاني مادة سلط (ص٤٢٠).

(٤) من قوله: «السلطان» إلى هنا ساقط من (أ) وقد ألحق في هامش الأصل ثم كتب بعده (صح)، وهو مثبت في (س) و(ب).

(٥) في (أ): «متلقاة الأمر من»، وفي (ب): «متلقاة الأمر» وسقطت منها «من».

(٦) في (س): «ينـــزل».

(٧) في (أ): «الأخذ».

(٨) أي ما يُتَعَلَّل به. القاموس مادة علل (٥٧٨/٣).

(٩) في (س): «وقيل» مكان «وقد قيل».

(١٠) ينظر: شرح المشكاة للطيـــبي (٣٣٩٦/١١)، تفسير البيضاوي (١٨/٣)، تفسير أبي السعود (٢٢٥/٣)، فتح القدير (٢٠١/٢).

وفيه: «إلا بقايا من أهل الكتاب» المراد بهم من بقي على الملة[١] القويمة من الفرقة الناجية من النصارى[٢].

وفيه: «وأنزلت عليك[٣] كتاباً لا يغسله الماء» فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنا لم نكتف بإيداعه الكتب فيغسله الماء، بل جعلناه قرآناً محفوظاً في صدور المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[٤].

وثانيها: أن المراد من الغسل: النسخ، والماء مَثَل. أي أنزلت عليك كتاباً لا ينـــزل بعده مني كتاب ينسخه كالكتب التي قبله. وقد ضرب الله مثل القرآن بالماء، فقال: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[٥].

وثالثها: أنه ضرب المثل في[٦] الإبطال والإفناء بالماء؛ لأنه من أقوى الأسباب في هذا الباب، أي لا تُبْطِله حجة تَبْطُل بمثلها الأشياء، وقد يستعمل الغسل بمعنى[٧] الإبطال والإدحاض، قال الشاعر:

سأغسل عني العار بالسيف جالباً ... علي قضاء الله ما كان جالباً[٨]

ورابعها: أنه لا يبطله غسل ولا يفنيه، وإن غسل بالماء.

---

(١) «الملة» سقطت من (س).

(٢) ينظر: المفهم (١٦٢/٧)، المنهاج (٢٠٣/١٧)/ مرقاة المفاتيح (٢٣٧/٩).

(٣) في (س): «عليكم».

(٤) سورة العنكبوت، الآية (٤٩).

(٥) سورة الرعد، الآية (١٧).

ونقل في «المجموع المغيث» (٥٦٢/٢) عن ابن عيينة قوله في تفسيرها: «أي قرآناً فاحتملته القلوب». أقول: وهو أحد الأقوال فيما ضرب له المثل في هذه الآية. وينظر: زاد المسير (٣٢٢/٤).

(٦) «في» سقطت من (س).

(٧) في (س) و(ب): «في معنى».

(٨) البيت للشاعر المسلم (سعد بن ناشب بن مازن بن عمرو بن تميم). ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٦٧/١).

/وكل هذه الوجوه مذكورة[١] في كتب أهل العلم[٢]، وأَسَدُّها وأشبهها بنسق القول الوجه [٢٠٣/ب] الأول[٣].

قلت: ويَحْتمل[٤] وجهاً آخر؛ وهو أن يقال: أراد به غزارته وكثرة فوائده، فإن الواصف إذا وصف مال الرجل بالوفور والدثور، قال: عنده مال[٥] لا يفنيه الماء والنار.

وفيه: «تقرأه نائماً ويقظان[٦]» قيل: أي[٧] تجمعه حفظاً وأنت نائم، كما تجمعه حفظاً وأنت يقظان.

وقيل: أراد تقرأه[٨] في يسر وسهولة ظاهراً[٩]. يقال للرجل إذا كان قادراً على الشيء ماهراً به: هو يفعله نائماً[١٠]. وهذا أولى الوجهين بالتقديم.

---

(١) في جميع النسخ: «مذكور» والمثبت من (ب).

(٢) نقلها المؤلف مع بعض التصرف والاختصار من «المجموع المغيث» مادة غسل (٥٦٢/٢-٥٦٣).

(٣) وهو الذي اقتصر عليه أكثر شراح الحديث ومن تناوله من أصحاب الغريب وغيرهم.
ينظر: غريب الحديث للخطابي (٣٤٩/١)، الغريبين (١٣٧٤/٤)، الفائق (١٧٦/٣)، إكمال المعلم (٣٩٥/٨-٣٩٦)، غريب الحديث لابن الجوزي (١٥٦/٢)، المفهم (١٦٣/٧)، المنهاج (٢٠٤/١٧)، تفسير ابن كثير (٤١٧/٣).

(٤) «ويحتمل» سقطت من (س).

(٥) في (س): «ما»

(٦) في جميع النسخ: «ويقظانا» بالتنوين. وحقه المنع من الصرف؛ للوصفية وزيادة الألف والنون وعدم قبوله التاء إذ مؤنثه (يقظى)، كسكران وسكرى، وعطشان وعطشى.
وأثبته على الصواب، إذْ ورد كذلك في نص الحديث كما في «المصابيح» و«صحيح مسلم».
ويترجح أن الخطأ من النساخ.

(٧) في (س): «أن».

(٨) في(س): «تقرأ».

(٩) أي عن ظهر قلبك. يقال: قرأه ظاهراً واستظهره، أي حفظه. ينظر: ترتيب اللسان مادة ظهر (٢٧٦٩/٥).

(١٠) نقل المؤلف هذين القولين بنصهما من «الغريبين» للهروي مادة غسل (١٣٧٤/٤).

=

ويجوز أن يحمل على ظاهره؛ فإن الرجل إذا كان شديد العناية، تقول: غلب ذلك على مصورات خياله، ويسبق[1] ذهنه إليه في نومه كما يسبق إليه في يقظته، فيتلفظ بذلك وهو نائم لشدة عنايته بتحفظه ودراسته[2].

وفيه: «وإن الله أمرني أن أُحَرِّق قريشاً» يريد: أمرني أن أهلكهم، والإحراق يرد بمعنى الإهلاك[3]. ومنه الحديث: «أَحْرَقَتْنا نبالُ[4] ثقيف»[5]، ....

وينظر: غريب الحديث للخطابي (٣٤٩/١) وقد اقتصر على القول الأول وهو عنده بنصه، فهو منقول عنه كما يظهر.

وينظر كذلك: إكمال المعلم (٣٩٥/٨)، المفهم (١٦٣/٧)، المنهاج (٢٠٤/١٧).

(١) في (أ): «وسبق».

(٢) ممن قال بهذا القرطبي في «المفهم» (١٦٣/٧)، والبيضاوي في «شرح المصابيح» (ل٢١٥/ب) وتبعه الطيبي في «شرح المشكاة» (٣٣٩٦/١١).

(٣) نقله من «المجموع المغيث» مادة حرق (٤٣٣/١).

وقال القرطبي -الموضع السابق-: «أي أغيظهم بما أسمعهم من الحق الذي يخالف أهواءهم، وأؤلم قلوبهم بعيب آلهتهم، وتسفيه أحلام آبائهم، وقتالهم، ومغالبتهم حتى كأني أحرق قلوبهم بالنار. ولا يصح أن يحمل ذلك على حقيقته؛ لأن النبيﷺ لم يصح عنه أنه حرق أبداً من قريش بالنار، بل قد نهى عن التعذيب بالنار». وينظر: شرح المشكاة للطيبي -تقدم-، مرقاة المفاتيح (٢٣٧/٩).

(٤) في (س): «نبل».

(٥) أخرجه الترمذي في المناقب، باب في ثقيف وبني حنيفة (٤٢٣/٩ ح٣٩٣٧) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٨٤/٣ ح١٥١٦) حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في الفضائل، باب ما جاء في ثقيف (٤١٦/٦ ح٣٢٤٨٦).

كلاهما أخبرنا عبدالوهاب الثقفي، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول اللهﷺ حاصر أهل الطائف فجاءه أصحابه فقالوا: يارسول الله، أحرقتنا نبال ثقيف، فادع الله عليهم، فقال: «اللهم اهد ثقيفاً». وقال الترمذي: «حسن غريب».

وأخرجه ابن أبي شيبة في المغازي، باب ما ذكروا في الطائف (٤١١/٧ ح٣٦٩٤٣) بسنده السابق لكن أرسله فلم يذكر جابراً.

=

ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٨٤/٣ ح١٥١٥).

دراسة إسناد ابن أبي شيبة -الموصول-:

١- **عبدالوهاب بن عبدالمجيد** بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري. مات سنة أربع وتسعين ومئة.

روى عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، وأيوب السختياني، وحميد الطويل وغيرهم.

وعنه يحيى بن خلف الباهلي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد، وزاد: «وفيه ضعف».

وقال الترمذي: سمعت قتيبة يقول: «ما رأيت مثل هؤلاء الأربعة: مالك والليث وعبدالوهاب الثقفي وعباد بن عباد».

وأخرج له الشيخان في «صحيحيهما».

أقول: لكن علته الاختلاط. قال ابن معين: «اختلط بآخره». وقال عقبة بن مكرم العمِّي: «اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين». ووصفه به غيرهما.

لكن قال الذهبي في «الميزان»: «ما ضر تغيرُه حديثَه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير»، ونحوه في «السير»، واستدل بما رواه العقيلي في «الضعفاء»: حدثنا الحسين بن عبدالله الذارع، قال: حدثنا أبو داود، قال: «جرير بن حازم وعبدالوهاب الثقفي، تغيرا فحجب الناس عنهم».اهـ. فالله أعلم.

ضعفاء العقيلي (١٠٤٠)، تهذيب الكمال (٣٦٠٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣٧/٩)، ميزان الاعتدال (٥٣٢٦)، الكاشف (٣٥١٩)، تهذيب التهذيب (٣٩٧/٦)، التقريب (٤٢٦١)، هدي الساري (ص ٤٤٣)، فتح المغيث للسخاوي (٢٨٤/٣)، الكواكب النيرات (٣٨).

٢- **عبدالله بن عثمان** بن خثيم. تقدمت ترجمته (ص٤٥٧). وهو صدوق.

٣- **أبو الزبير:** محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي الأسدي مولاهم، المكي، مولى حكيم بن حزام. مات سنة ثمان وعشرين ومئة، وقيل قبلها.

روى عن جابر بن عبدالله، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه عبدالله بن عثمان بن خثيم، وسفيان الثوري، وابن عيينة وغيرهم.

وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والعجلي. وعن ابن معين: «صالح».

وقال الساجي: «صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به».

=

وخرج له مسلم، وروى له البخاري مقروناً.

وقال أحمد: «قد احتمله الناس.. وليس به بأس».

وقال ابن عدي: «روى مالك عنه أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقاً أن يحدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، و لم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة لا بأس به».

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة صدوق وإلى الضعف ماهو».

وقال الشافعي: «يحتاج إلى دعامة».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: «روى عنه الناس» قلت: يحتج بحديثه؟ قال: «إنما يحتج بحديث الثقات».

وقال سفيان بن عيينة: «كان أبو الزبير عندنا بمنـــزلة خبز الشعير إذا لم نجد عمرو بن دينار ذهبنا إليه».

وأشار الإمام أحمد إلى تضعيف أيوب السختياني له.

وتكلم فيه شعبة لأنه رآه يزن ويسترجح في الميزان. وقيل: لأنه رآه لا يحسن يصلي. وقيل: لأنه رآه يخاصم ففجر. ونقل عنه قوله: «وفي صدري لأبي الزبير عن جابر أربع مئة حديث، والله لا حدثت عنه حديثاً أبداً» قال ابن رجب: «و لم يذكر عليه كذباً ولا سوء حفظ».

وقال ابن حبان: « لم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله».

أقول: وثمت جانب آخر تكلم فيه من أجله، وهو التدليس.

قال الليث بن سعد: «جئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت ومنه ما حُدِّثت عنه. فقلت له: أعلم لي على ما سمعت، فأعلم لي على هذا الذي عندي».

=

قال العلائي: «ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر، وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه وإن لم يروها من طريقه».اهـ.

وصنفه العلائي في المرتبة الثالثة، وكذلك فعل ابن حجر وقال: «مشهور بالتدليس، وقد وهم الحاكم في كتاب «معرفة علوم الحديث» فقال في سند هو فيه: رجاله غير معروفين بالتدليس. وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس».اهـ.

وقال الذهبي: «وكان مدلساً واسع العلم» وذكره في قصيدته في المدلسين.

وكذلك ذكره سبط ابن العجمي وغيره.

خلاصة حاله: كما قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق إلا أنه يدلس» ولعل هذا هو أعدل ما قيل فيه بين من وثقه بإطلاق وبين من تكلم فيه. وأما عنعنته فلا تقبل لأنه من أهل المرتبة الثالثة، إلا ماروواه الليث بن سعد خاصة لما تقدم. والله أعلم.

العلل للإمام أحمد (٣١٥٢)، سؤالات أبي داود لأحمد (٢١٣)، ترتيب ثقات العجلي (١٦٤٧)، ضعفاء العقيلي (١٦٩٠)، الجرح والتعديل (٧٤/٨)، ثقات ابن حبان (٣٥١/٥)، الكامل لابن عدي (١٦٢٩)، التعديل والتجريح (٦٤٠/٢)، تهذيب الكمال (٥٦٠٢)، سير أعلام النبلاء (٣٨٠/٥)، الكاشف (٥١٤٩)، ميزان الاعتدال (٨١٧٥)، المغني في الضعفاء (٥٩٨٠)، تذكرة الحفاظ (١٢٦/١)، جامع التحصيل (ص٢٦٩، ١١٣، ١١٠)، شرح علل الترمذي (٣٣٦/١)، التبيين لأسماء المدلسين (٧٥)، تهذيب التهذيب (٣٩٠/٩)، التقريب (٦٢٩١)، تعريف أهل التقديس (١٠١)، هدي الساري (ص٤٦٤)، التدليس في الحديث (ص٣٣٩).

الحكم على الحديث:

ضعيف. فيه أبو الزبير مدلس وقد عنعن. والله أعلم.

وفي حديث المُظاهِر[١]: «احْتَرَقْتُ»[٢] وفي رواية «هَلَكْتُ»[٣].

وفيه: «فقلت: رَبِّ[٤] إذاً يَثْلَغوا رأسي فيدعوه خُبْزَة» يَثْلَغوا: أي يَشْدَخوا. وقيل: الثَّلْغ: فَضْخُك الشيء الرطب بالشيء اليابس حتى يَنْشَدخ[٥].

---

(١) المظاهر: اسم فاعل من ظاهر الرجل امرأته ومنها مظاهرة وظهاراً، إذا قال: «هي علي كظهر أمي» أو نحوه. ينظر: الغريبين مادة ظهر (١٢١٢/٤)، ترتيب لسان العرب (٢٧٧٠/٥)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤٧٨/٥).

أقول: والمراد به ههنا: (سلمة -أو سليمان- بن صخر البياضي).

وهذا على القول بأن القصة التي وردت فيها اللفظتان الآتيتان هي للمُظاهِر، فإن الحديث في أوله يقول: «جاء رجل إلى النبي ﷺ». فعينه بعضهم بمن ذكرت.

لكن المشهور أن القصة للرجل الذي جامع امرأته في نهار رمضان، وبه جزم ابن حجر وغيره من المحققين، وبينوا أنهما واقعتان مختلفتان وإن اتفق الحكم فيهما، فإن المجامع وقع على امرأته نهاراً وهو صائم -كما هو صريح لفظ الحديث-، أما سلمة بن صخر -المظاهر- فقد وقع على امرأته ليلاً. وأورد ابن حجر أموراً أخرى تدل على المغايرة بينهما. ينظر: الغوامض والمبهمات لعبدالغني الأزدي (ص١١٧-١٢٧)، الغوامض والمبهمات لابن بشكوال (٢٣٧/١)، فتح الباري (١٩٤/٤)، تنوير الحوالك (٢١٨/١)، شرح الزرقاني (٢٢٩/٢).

(٢) وردت هذه اللفظة في حديث عائشة رضي الله عنها. وهو حديث متفق عليه.

أخرجه البخاري في الصوم، باب إذا جامع في رمضان (ص٣٨٢ ح١٩٣٥)، وعلقه بصيغة الجزم في الحدود، باب من أصاب ذنباً دون الحد... (ص١٤٣١ ح٦٨٢٢)، ومسلم في الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم... (٧٨٣/٢ ح١١١٢).

(٣) هذه اللفظة وردت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو متفق عليه، أخرجه البخاري في عدة مواضع؛ منها في الصوم، باب إذا جامع في رمضان و لم يكن له شيء فيتصدق عليه فليكفر (ص٣٨٢ ح١٩٣٦). وتنظر أيضاً أرقام الأحاديث (٢٦٠٠، ٥٣٦٨، ٦٠٨٧، ٦١٦٤، ٦٧٠٩، ٦٧١٠، ٦٧١١)، ومسلم في الموضع السابق (١١١١).

(٤) في الأصل: «قلت ربي». والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق للفظ الحديث كما تقدم.

(٥) هذا التعريف أخذه المؤلف من «الغريبين» مادة ثلغ (٢٩١/١) مع بعض التصرف اليسير والاختصار.

وقوله: «يشْدَخوا» و«ينْشَدِخ» من الشَّدْخ، وهو الكسر في كل شيء رطب. وقيل: هو التهشيم، =

قلت: ومعنى قوله: «فيدعوه خبزة» أي يتركوه بالشَّدْخ بعد الشكل الكُرَوي مُصَفَّحاً[1] مثل خبزة[2].

وقد وجدت بعض أهل العلم من رواة «كتاب مسلم» قيده في نسخته المسموعة عليه بكسر الخاء والراء المهملة، وفسره -بخطه أو بخط غيره- على حاشية الكتاب: أي يجعلوا شدخ رأسي اختباراً وامتحاناً لهم.

وما أراه إلا مصحفاً اخترع المعنى من عنده فأحال فيه.

وقد غلط أيضاً في قوله: «واغزهم نُغْزِك» فرواه (نُعَزِّك) بالعين المهملة وتشديد الزاي، وإنما هو بالغين المنقوطة من (الإغْزاء)، يقال[3]: أَغْزَيْتُ فلاناً: أي جهزته للغزو، والمُغْزِية: المرأة التي غزا زوجها[4]. ومنه حديث عمر رضي الله عنه: «لا يزال أحدهم كاسِراً وِسادَه[5] عند مُغْزِيَة»[6].

يعني به كسر اليابس وكل أجوف كالرأس ونحوه. ينظر: ترتيب اللسان مادة شدخ (٤/٢٢١٣).

(١) في (س) و(أ): «مصحفاً».

(٢) في الأصل: «خبز» والمثبت من بقية النسخ.

(٣) في النسخ الأخرى: «تقول».

(٤) التعريف للإغزاء بنصه في «الصحاح» مادة غزا (٦/٢٤٤٦).

وقال القرطبي في تفسير الحديث -وتبعه النووي والسيوطي-: «أي اعزم على غزوهم واشرع فيه نُعِنك على غزوهم وننصرك عليهم» وهو بمعنى قول المؤلف. ينظر: المفهم (٧/١٦٥)، المنهاج (١٧/٢٠٤)، الديباج (٦/٢٠٢).

وقوله: «المغزية: التي غزا زوجها» مثل قولهم: المُغِيْبة: التي غاب زوجها. ومثله في اللغة كثير. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٨٤)، الغريبين مادة غزا (٤/١٣٧٢).

(٥) معنى «كاسراً وساده» أي يثني وساده عند هذه المرأة التي غزا زوجها ويتكئ عليه، ويأخذ معها في الحديث. ينظر: النهاية مادة كسر (٤/١٤٩).

(٦) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/٢٤٨- الطبعة المسندة) قال: حدثنيه يزيد، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه قال: «ما بال

=

رجال لا يزال أحدهم كاسراً وساده عند امرأة مُغْزِيَة يتحدث إليها وتتحدث إليه، عليكم بالجنبة فإنها عفاف، إنما النساء لحم على وضم إلا ما ذب عنه».

دراسة إسناده:

١- يزيد هو ابن هارون. تقدمت ترجمته (ص٢٣٨). وهو ثقة متقن عابد.

٢- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، أبو عبدالله وقيل: أبو الحسن. مات سنة خمس وأربعين ومئة.

روى عن عبيدة بن سفيان، وأبي سلمة بن عبدالرحمن وغيرهما.

وعنه يحيى القطان، وشعبة، ومالك بن أنس وغيرهم.

روى أبو خالد الدقاق وابن محرز وابن أبي مريم عن ابن معين: «ثقة». وكذلك قال علي بن المديني والنسائي. وعن النسائي: «ليس به بأس».

وعن ابن المبارك: «لم يكن به بأس».

وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ».

وقال يحيى القطان: «رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث».

وقال علي بن المديني: «سألت يحيى كيف هو ؟ قال: تريد العفو أو تشدد ؟ قلت: لا بل أشدد، قال: ليس هو ممن تريد، وكان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن بن حاطب. قال يحيى: وسألت مالكاً عنه، فقال فيه نحواً مما قلت لك».

وفي «سؤالات ابن أبي شيبة» قال ابن المديني: «كان يحيى يضعفه بعض الضعف».

وقال يعقوب بن شيبة: «هو وسط وإلى الضعف ما هو».

وقال ابن سعد: «كثير الحديث يستضعف».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان يخطئ».

وقال الجوزجاني: «ليس بقوي الحديث، ويشتهى حديثه».

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: «سئل ابن معين عنه، فقال: ما زال الناس يتقون حديثه. قيل له: ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة».

=

وقال المروذي: «سألت أحمد، عن محمد بن عمرو فقال: قد روى عنه يحيى، وربما رفع أحاديث يوقفها غيره، وهذا من قبله».

وقال أحمد - في رواية ابن إبراهيم -: «كان يحدث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوام آخرين، قال: وهو مضطرب الحديث».

خلاصة حاله: صدوق له أوهام، كما قال الحافظ في «التقريب».

وقد تبين من خلال عرض أقوال الأئمة: أن الكلام فيه إنما هو من قبل حفظه. إلا أن هذا الكلام لا ينـــزله عن درجة الاحتجاج، بل روى عنه الأئمة كيحيى القطان ومالك -وقد تكلما فيه-، وروى له البخاري مقروناً، ومسلم متابعة.

وتحسين حديثه هو المشهور عند أهل العلم، واستقر عليه رأي المحدثين من المحققين كالنووي، والذهبي، وابن حجر وغيرهم، قال النووي: «مشهور بالصدق والصيانة، وليس من أهل الإتقان فحديثه إذا لم يتابع حسن».

وقال الذهبي في «الميزان»: «شيخ مشهور حسن الحديث». ومثله في «السير» و«الديوان».

معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز (٤٩٥)، من كلامه في الرجال رواية الدقاق (٢٤)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٩٤)، من كلام الإمام أحمد رواية المروذي (٥٢، ١٠٩)، أحوال الرجال للجوزجاني (٢٤٩)، ضعفاء العقيلي (١٦٦٧)، الجرح والتعديل (٨/٣٠)، الكامل لابن عدي (١٦٩٣)، ثقات ابن شاهين (١١٥٥)، إرشاد طلاب الحقائق للنووي (١/١٤٦)، تهذيب الكمال (٥٥١٣)، ميزان الاعتدال (٨٠٢١)، سير أعلام النبلاء (٦/ ١٣٦)، ديوان الضعفاء (٣٩١٢)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/١١٥)، تهذيب التهذيب (٩/٣٣٣)، التقريب (٦١٨٨)، هدي الساري (ص ٤٦٣)، بحر الدم (٧٩٦، ٩٢٠).

٣- يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب بن أبي بلْتَعَة اللخْمي، أبو محمد، وقيل: أبو بكر المدني، مات سنة أربع ومئة.

روى عن أبيه عبدالرحمن بن حاطب، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه محمد بن عمرو بن علقمة، وبكير بن عبدالله بن الأشج، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

قال ابن سعد والعجلي والنسائي والدارقطني: «ثقة». زاد ابن سعد: «كثير الحديث».

=

قلت: وحديث عياض هذا حديث[1] طويل، أورد المؤلف نصفه في هذا الباب، والنصف الآخر -وهو آخر الحديث- في باب الشفقة والرحمة، وهو قوله ﷺ: «وأهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان...» الحديث[2].

وخرج له مسلم في «صحيحه».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة رفيع القدر». وقال ابن حجر: «ثقة».

طبقات ابن سعد (٧٩٨)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٥٣٣)، تهذيب الكمال (٦٨٦٩)، الكاشف (٦٢٠٢)، تهذيب التهذيب (١١/٢١٨)، التقريب (٧٥٩٢).

٤- أبوه: عبدالرحمن بن حاطب. كنيته: أبو يحيى. وأبوه من المهاجرين الأولين من أهل بدر.

أما هو فقد ولد في عهد النبي ﷺ، وقيل: له رؤية. وأنكرها العلائي.

وصوب ابن حجر أن له رؤية. ومات سنة ثمان وستين.

روى عن أبيه حاطب، وعمر بن الخطاب، وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه ابنه يحيى، وعروة بن الزبير.

قال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث».

وقال العجلي: «تابعي ثقة».

وقال ابن حجر: «له رؤية وعدوه في كبار ثقات التابعين».

طبقات ابن سعد (٦٤١)، ترتيب ثقات العجلي (١٠٣٢)، ثقات ابن حبان (٥/٧٦)، الاستيعاب (١٣٩٨)، تهذيب الكمال (٣٧٨٩)، جامع التحصيل (٤٢٥)، الإصابة (٦٢١٦، ٥١١٨)، تهذيب التهذيب (٦/١٤٣-١٤٤)، التقريب (٣٨٣٣).

الحكم على الأثر:

إسناده حسن من أجل محمد بن عمرو بن علقمة. والله أعلم.

(١) «حديث» سقطت من (س).

(٢) تقدمت الإشارة إلى صنيع البغوي عند تخريج الحديث.

١١٨- ومنه قول أبي لهب في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «تَبّاً لك سائر اليوم»[١].

التَّباب: الخسران والهلاك، يقال: تَبًّا له، يُنْصَب على المصدر بإضمار فعل، أي ألزمه الله هلاكاً وخسراناً[٢].

و(سائر اليوم): أجمعه، منصوب بالظرفية، وفي أمثالهم -في اليأس من الحاجة-: «أَسائِرَ اليوم وقد زال الظُّهْر»[٣].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٤٦١/٣ ح٤١٣٦) ولفظه: عن ابن عباس قال: لما نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء:٢١٤] صعد النبيﷺ الصفا فجعل ينادي: «يا بني فهر يابني عدي لبطون قريش» حتى اجتمعوا فقال: «أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تُغيْر عليكم، أكنتم مصدقي؟» قالوا: نعم، ماجربنا عليك إلا صدقاً، قال: «فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد» فقال أبو لهب: تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنـــزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾.

تخريجه:

متفق عليه.

أخرجه البخاري في الجنائز، باب ذكر شرار الموتى (ص٢٧٥ ح١٣٩٤) مختصراً، وفي التفسير، في تفسير سورة الشعراء (ص١٠١٣ ح٤٧٧٠)، وفيه في تفسير سورة سبأ (ص١٠٢٣ ح٤٨٠١)، وفي تفسير سورة تبت يدا أبي لهب (ص١٠٨٢ ح٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣).

ومسلم في الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء:٢١٤] (١٩٣/١-١٩٤ ح٢٠٨).

(٢) أخذه المؤلف من «الصحاح» مادة تبب (٩٠/١).

(٣) علق الجوهري في «الصحاح» (٦٩٢/٢) مادة سير على هذا المثل فقال: «أي أتطمع فيما بَعْد وقد تبين لك اليأس؛ لأن من كان حاجته اليوم بأسره وقد زال الظُّهْر وجب أن ييأس منه، كما ييأس بغروب الشمس». اهـ.

وأصل هذا المثل: أن قوماً أغير عليهم، فاستصرخوا بني عمهم، فأبطأوا عليهم حتى أُسروا وذهب بهم، ثم جاءوا يسألون عنهم، فقال لهم المسؤول هذا القول.

=

ومن[١] ذهب في (سائر[٢]) إلى البقية فإنه غير مُصيب؛ لأن الحرف من السير لا من السؤر[٣].

ينظر: جمهرة الأمثال (٩٦/١)، فصل المقال (ص٣٥٣)، مجمع الأمثال (٣٣٥/١)، المستقصى (١٥٣/١).

(١) في (س): «ومن لا».

(٢) في (س): «السائر».

(٣) هما قولان لأهل اللغة ذكرهما بالتفصيل الزبيدي في «تاج العروس» مادة سأر (٤٨٥/١١).

والقول الذي صوبه المؤلف -وهو أن «سائر اليوم» يعني أجمعه لا بقيته- قال به: أبو علي الفارسي والجوهري والجواليقي وابن بري والنووي كما ذكر الزبيدي. قال: واختلفوا في الاشتقاق فقيل: من السير، وهو مذهب الجوهري والفارسي ومن وافقهما (أقول: وهو رأي المؤلف)، أو من السور المحيط بالبلد كما قال آخرون.

وينظر: تهذيب اللغة (٤٧/١٣)، الصحاح -تقدم-، القاموس مادة سأر (١٠٥/٢-١٠٦)، عمدة القاري (٢٣٢/٨) و(١٠٢/١٩).

وقال أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» مادة سأر (٤٢/٢) -وتبعه ابن الأثير في «النهاية» (٢٩٥/٢)-: «سائر الشيء: باقيه، والعامة تغلط فتضع السائر موضع الجميع» زاد ابن الأثير: «وقد تكررت هذه اللفظة في الحديث، وكلها بمعنى باقي الشيء».

١١٩- وفيه[١]: «فانطلق يَرْبأ أهله»[٢].

أي يرقب ويعتان لهم، يقال: رَبَأْتُ القومَ رَبْأً وارْتَبَأْتُهم: إذا رقبتهم. وكذلك[٣] إذا كنت لهم طليعة فوق شَرَف[٤].

(١) قد يوهم صنيع المؤلف بقوله: «وفيه» أن هذه الجملة وردت ضمن حديث ابن عباس السابق - كما هي عادته في شرح ألفاظ الحديث -، وليس الأمر كذلك، فهذا جزء من من حديث قَبيصة بن المُخارق وزهير بن عمرو كما سيأتي في تخريجه، لكن مراد المؤلف أنها وردت في نفس القصة، وهي قصة إنذار النبيﷺ لبطون قريش. أو أنه أوهمه صنيع البغوي، حيث أورده عقب الحديث السابق بما يوهم أنه تابع له، بقوله: «ويُروى...» ولهذا جعل محققوا «المصابيح» لهما رقماً واحداً.

(٢) أورده البغوي في «المصابيح» إثر الحديث السابق فقال: ويُروى: «نادى: يابني عبدمناف إنما مثلي ومثلكم كمثل رجل رأى العدو فانطلق يربأ أهله، فخشي أن يسبقوه، فجعل يهتف يا صباحاه».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الموضع السابق (٢٠٧) من حديث قبيصة بن المخارق وزهير بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) كذا في جميع النسخ: (وكذلك). وفي «الصحاح» -والنص منه كما في الهامش الآتي-: (وذلك) وكأنه مراد في المعنى؛ جاء في «المجموع المغيث» (١/٧٢٠) و«النهاية» (٢/١٦٥) مادة ربأ: «يقال: هو ربيئة القوم، أي عينهم. وإنما يقال له ذلك؛ لأنه يكون على جبل أو شرف ينظر منه».

(٤) هذا التعريف من قوله: «يقال» إلى هنا بنصه في «الصحاح» مادة ربأ (١/٥٢) سوى ما نبهت عليه في الهامش السابق. وينظر: تهذيب اللغة (١٥/٢٧٥)، ترتيب اللسان (٣/١٥٤٥).

١٢٠- وفيه[١]: «غير أن لكم رَحِماً سأَبُلُّها بِبِلالها»[٢].

وقد فسرناه في باب البر والصلة[٣].

وفيه: «سليني ما شئت من مالي»[٤] قلت: أرى أنه ليس من المال المعروف في شيء، وإنما عبر به عما يملكه من الأمر وينفذ تصرفه فيه، ولم يثبت عندنا أنه كان ذا مال لا سيما بمكة[٥].

ويحتمل أن الكلمتين أعني (مِنْ) و[٦](ما) وقع الفصل فيهما من بعض من لم يحققه من

---

(١) يقال في التعليق على «وفيه» كما قيل في الحديث السابق. إلا أن البغوي ذكر صحابي هذا الحديث بخلاف الحديث السابق كما تقدم.

(٢) الحديث في «المصابيح» (٤٦٢/٣ ح٤١٣٧) عن أبي هريرة في قصة إنذار النبيﷺ لبطون قريش بقوله لهم: «أنقذوا أنفسكم من النار» وفي آخره: «فإني لا أملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رحماً سأبلها ببلالها».

تخريجه:

أخرجه مسلم في الموضع السابق (٢٠٤).

(٣) عند شرح حديث عمرو بن العاص مرفوعاً: «إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين، ولكن لهم رحم أبلها ببلالها». وهو برقم (٣٩) من هذا البحث.

(٤) هذه رواية لحديث أبي هريرة السابق أوردها البغوي إثره، وفي آخرها: قال: «ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً».

تخريجه:

حديث أبي هريرة بهذه السياقة متفق عليه.

أخرجه البخاري في الوصايا، باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب (ص٥٥٨ ح٢٧٥٣)، وفي المناقب، باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية (ص٧٢٥ ح٣٥٢٧)، وفي التفسير، في تفسير سورة الشعراء، باب: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ (ص١٠١٣ ح٤٧٧١).

ومسلم في الموضع السابق (٢٠٦).

(٥) في الأصل: «يملكه» ثم ضرب عليها. والمثبت من بقية النسخ.

(٦) حرف الواو ليس في (س).

الرواة، فكتبهما منفصلتين[1].

(١) فتكون كتابتهما على هذا الاحتمال هكذا: (مِمَّا) بإدغام النون بالميم.

و(من) حرف جر، و(ما) اسم موصول.

قال القاري في «المرقاة» (٩/٢٤٣) -معلقاً على رأي المؤلف في تفسير الحديث-: «يرده قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾ [الضحى:٨] أي بمال خديجة رضي الله عنها على ما قاله المفسرون. وأيضاً لم يلزم من عدم وجود المال الحاضر للجواد أن لا يدخل في يده شيء من المال في الاستقبال، فيحمل الوعد المذكور على تلك الحال، ومهما أمكن الجمع لتصحيح الدراية تعين عدم التخطئة في الرواية».

ومن الحسان:

١٢١- حديث عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول مايُكْفَأ...» الحديث[1].

---

(١) الحديث في «المصابيح» (٣/٤٦٤ ح٤١٤٠) ولفظه: «إن أول ما يكفأ -قال الراوي: يعني الإسلام- كما يكفأ الإناء» -يعني الخمر- قيل: فكيف يارسول الله وقد بين الله فيها ما بين؟ قال: «يسمونها بغير اسمها فيستحلونها».

تخريجه:

هذا الحديث من رواية القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن عمته عائشة بنت أبي بكر، عن النبي ﷺ. وقد رواه عن القاسم ثلاثة:

١- أبو وهب الكلاعي.

أخرجه الدارمي في «سننه» في الأشربة، باب ما قيل في المسكر (٢/١٥٥ ح٢١٠٠) حدثنا زيد ابن يحيى، ثنا محمد بن راشد، عن أبي وهب الكلاعي، به. وهذا لفظه. وقوله: «قال الراوي» هو زيد شيخ الدارمي كما هو مبين عنده.

٢- سليمان بن موسى [الأشدق].

أخرجه ابن أبي عاصم في «الأوائل» (٦٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/٤٢٥-٤٢٦ ح٧٤٩)، وابن بشران في «الأمالي» (ص١٠٧ ح٢١٩) من طريق بقية بن الوليد، أبنا عتبة بن أبي حكيم.

وأخرجه الطبراني في «الأوائل» (ص٧٦ ح٤٩) حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني شيبان ابن فروخ الأيلي، حدثنا محمد بن راشد، كلاهما عن سليمان بن موسى، به، بنحوه.

٣- فرات بن سليمان الرقي.

لكن اختلفت الرواية عنه؛ هل يرويه عن القاسم مباشرة أو بالواسطة.

فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤/٣٧٤ ح٤٧١٢) حدثنا عبدالأعلى، حدثنا وكيع، عن جعفر ابن برقان، عن فرات بن سلمان، عن القاسم، به.

كذا رواه عبدالأعلى عن وكيع فلم يذكر واسطة بين فرات والقاسم.

وأورده الذهبي في «الميزان» في ترجمة فرات (٥/٤١٣) بهذا السند ثم قال: «هذا حديث منكر».

=

وخالفه إسحاق بن راهويه، فرواه في «مسنده» (٣٧٧/٢ ح٩٢٣) عن وكيع، عن جعفر بن برقان، عن فرات بن سلمان، عن رجل من جلساء القاسم، عن القاسم، به.

وتابعه على ذكر (رجل من جلساء القاسم) في الإسناد: أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» في أول باب من كتاب الأشربه (٦٨/٥ ح٢٣٧٦٦) فقد رواه عن وكيع كما رواه إسحاق، لكن في النسخة المطبوعة: (رجل من جلساء القاسم عن عائشة) ليس فيه القاسم، وفي ظني أن إسقاطه من الطابعين أو من بعض النساخ؛ لأن قوله (رجل من جلساء القاسم) يدل على أن للقاسم علاقة بهذا السند. والله أعلم.

ومما يقوي هذا الوجه (أعني إثبات واسطة بين فرات والقاسم) ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة الفرات (٢٥/٦) عن بدر بن الهيثم، ثنا أبو كريب، ثنا المحاربي، عن جعفر بن برقان، عن فرات بن سلمان رجل من أهل الرقة قال: حدثنا أصحاب لنا عن القاسم، به.

دراسة إسناد الدارمي:

١- **زيد بن يحيى** بن عبيد الخزاعي، أبو عبدالله الدمشقي. مات سنة سبع ومئتين.

روى عن محمد بن راشد، والأوزاعي، والليث بن سعد وغيرهم.

وعنه الدارمي، والإمام أحمد، وأبو خيثمة زهير بن حرب وغيرهم.

قال الإمام أحمد وغيره: «ثقة».

وكذلك قال ابن حجر في «التقريب».

تاريخ بغداد (٤٤٤/٨)، تهذيب الكمال (٢١٣٣)، الكاشف (١٧٦٠)، تهذيب التهذيب (٣٦٩/٣)، التقريب (٢١٦١).

٢- **محمد بن راشد** الخزاعي، أبو عبدالله، ويقال: أبو يحيى الشامي الدمشقي، المعروف بالمكحولي، نزيل البصرة. مات بعد ستين ومئة.

روى عن أبي وهب الكلاعي، وسليمان بن موسى، ومكحول الشامي وغيرهم.

وعنه زيد بن يحيى، وشيبان بن فروخ، وشعبة وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «ثقة ثقة». وعنه: «ثقة ليس به بأس».

وقال علي بن المديني وابن معين: «ثقة». وعن ابن معين: «ثقة صدوق». وعنه: «لم يكن به بأس كان يقول بالقدر».

=

وقال أبو الجماهر محمد بن عثمان: «ثقة وقد كان يميل إلى هوى».

وقال دحيم: «ثقة». وعنه: «كان يذكر بالقدر، إلا أنه مستقيم الحديث».

وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً حسن الحديث».

وقال النسائي: «ثقة». وعنه: «ليس به بأس». وعنه: «ليس بالقوي».

وقال الدارقطني: «ثقة». وعنه: «ليس بالقوي يعتبر به». وعنه: «ضعيف».

وقال الساجي: «صدوق، إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير».

وقال عبدالله بن المبارك: «صدوق اللسان وأراه اتهم بالقدر».

وقال يعقوب: «صدوق».

وقال ابن عدي: «ليس برواياته بأس، وإذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم».

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «كان من أهل الورع والنسك، و لم تكن صناعة الحديث من بَزْره، فكان يأتي بالشيء على الحسبان ويحدث على التوهم، فكثر المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به».

ومما ذكره بعض الأئمة بشأن المذهب -سوى ما تقدم- ما ذكره محمود بن غيلان قال: سمعت أبا النضر يقول: «كنت عند باب الرصافة، فسلم علي شعبة، فمر بي محمد بن راشد الخزاعي، فقال لي: كتبت عن هذا شيئاً؟ قلت: نعم، حديث كذا وكذا، فقال: لا تكتب عنه فإنه معتزلي خشبي رافضي».اهـ. ورواه أحمد بن حنبل والحلواني عن أبي النضر وقالا: «شيعي». وشك أحمد فقال: «شيعي أو قدري».

وقال محمد بن إبراهيم الكناني: سألت أبا حاتم عن محمد بن راشد، فقال: «كان رافضياً».

قال الذهبي -معلقاً-: «هذا فيه نظر، فكيف يكون دمشقي قد نزل البصرة رافضياً.. قال: ثم تأملت فوجدته خزاعياً، وخزاعة يوالون أهل البيت».اهـ.

وقال عمرو بن علي: «كان يذهب إلى القدر».

وقال أبو مسهر: «كان يرى الخروج على الأئمة».

وقال الجوزجاني: «كان مشتملاً على غير بدعة، وكان فيما سمعت متحرياً الصدق في حديثه».

أقول: وأكثر هذه المذاهب لصوقاً به هو القول بالقدر، على أن هذا أو غيره لم يمنع الأئمة من الأخذ عنه والاحتجاج بحديثه؛ قال سليمان بن أحمد الواسطي: قلت لعبدالرحمن بن مهدي: أسمعك

=

تحدث عن رجل من أصحابنا هم يكرهون الحديث عنه، قال: من هو؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال و لم؟ قلت: كان قدرياً. فغضب وقال: فما يضره أن يكون قدرياً.اهـ.

وقد مضى معنا في غير موضع أن من ذكر ببدعة يقبل حديثه بشرطين:

١- أن لا يكون داعية إلى بدعته. ومحمد بن راشد -إن ثبت عليه ما رمي به- فلم يذكر أنه كان داعية إلى شيء مما ذكر.

٢- أن لا يكون ما رواه يؤيد بدعته. وهو هنا كذلك.

خلاصة حاله: «ثقة رمي بالقدر» فإن أكثر الأئمة على توثيقه، ولعل الذين تكلموا فيه أو رغبوا في الرواية عنه كان ذلك منهم لأجل المذهب كما أشار الساجي، وتقدمت الإجابة عن هذا.

أيضاً فإن النسائي والدارقطني -وقد تكلما فيه- قد جاء عنهما توثيقه، فيؤخذ من قولهما ما وافق الجماعة.

وبعض العلماء اعتبر الأقوال في تلينه فأنزله عن درجة (الثقة) إلى (الصدوق) كما فعل الحافظ ابن حجر حيث قال «صدوق يهم ورمي بالقدر». والله أعلم.

سؤالات ابن الجنيد لابن معين (١٣٧، ٢٦١)، من كلام ابن معين في الرجال، رواية الدقاق (٣٤، ٢٩٣)، أحوال الرجال (٢٩٢)، الضعفاء للنسائي (٥٧٥)، الضعفاء للعقيلي (١٦١٩)، الجرح والتعديل (٢٥٣/٧)، المجروحين (٢٥٣/٢)، الكامل لابن عدي (١٦٧٦)، سنن الدارقطني (١٧٦/٣)، سؤالات البرقاني له (٤٣١)، تاريخ بغداد (٢٧١/٥)، تهذيب الكمال (٥٢٠٨)، سير أعلام النبلاء (٣٤٣/٧)، الكاشف (٤٨٤٢)، من تكلم فيه وهو موثق (٢٩٨)، ميزان الاعتدال (٧٥١٤)، المغني في الضعفاء (٥٤٨٩)، تهذيب التهذيب (١٤٠/٩)، التقريب (٥٨٧٥).

٣- أبو وهب: عُبَيدالله بن عُبَيد الكَلاعي (بفتح الكاف) الشامي الدمشقي. مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة.

روى عن القاسم بن محمد، وسليمان بن موسى، ومكحول الشامي وغيرهم.

وعنه محمد بن راشد، وإسماعيل بن عياش، والأوزاعي وغيرهم.

قال دحيم: «ثقة».

وقال ابن معين: «ليس به بأس».

وفي «التقريب»: «صدوق».

=

أقول: والظاهر أنه «ثقة» فلا مخالفة بين قول ابن معين ودحيم؛ لما رواه ابن أبي خيثمة كما في «ثقات ابن شاهين» (ص٣٦٤) وغيره قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت: ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه.اهـ.

الكنى لمسلم (٣٤٨٨)، الجرح والتعديل (٣٢٦/٥)، المراسيل لابن أبي حاتم (١٩١)، تهذيب الكمال (٣٦٦٣)، الكاشف (٣٥٧١)، ميزان الاعتدال (١٠٧٣٦) -ذكره تمييزاً-، تهذيب التهذيب (٣٢/٧)، التقريب (٤٣١٩).

٤- **القاسم بن محمد** بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبدالرحمن المدني. قال ابن حجر: «مات سنة ست ومئة على الصحيح».

روى عن عمته عائشة، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وغيرهم.

وعنه سليمان بن موسى، ونافع مولى ابن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم.

قال يحيى بن سعيد الأنصاري: «ما أدركنا بالمدينة أحداً نفضله على القاسم».

ونحوه قال سفيان بن عيينة وأيوب السختياني.

وقال ابن حبان: «من سادات التابعين، ومن أفضل أهل زمانه علماً وأدباً وعقلاً وفقهاً، وكان صموتاً لا يتكلم..»

وقال يحيى القطان: «فقهاء المدينة عشرة» فذكر منهم القاسم.

وفي «التقريب»: «ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة».

طبقات ابن سعد (٧٣٧)، الجرح والتعديل (١١٨/٧)، ثقات ابن حبان (٣٠٢/٥)، التعديل والتجريح (١٠٦٠/٣)، تهذيب الكمال (٤٨١٩)، تذكرة الحفاظ (٩٦/١)، سير أعلام النبلاء (٥٣/٥)، تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨)، التقريب (٥٤٨٩).

الحكم على الحديث:

صحيح بهذا الإسناد، وتقدم أن له طرقاً أخرى عن القاسم تزيده قوة. والله أعلم.

يُكْفَأ: أي يُمال فيفرغ، من قولك: كَفَأْتُ القدر، إذا كَبَبْتَه لِتُفرِغَ ما فيها[١].

وأريد به هنا[٢] الشرب؛ لأن من شأن الشارب إذا أراد أن يستفرغ ما في الكأس أن يميلها إلى فيه كلَّ الميل.

وقول الراوي[٣]: «يعني الإسلام» سقط منه (في)، وصوابه: «يعني في الإسلام» من الأشربة المحرمة شرب[٤] الماء كالخمر[٥][٦].

---

(١) هذا التعريف من قوله: «كفأت القدر» بنصه -أو مع اختلاف يسير- في «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣٩٣/١)، و«تهذيب اللغة» (٣٨٦/١٠)، و«الغريبين» مادة كفأ (١٦٣٨/٥) عند كلامهم على حديث «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفئ ما في صحفتها».

(٢) في النسخ الأخرى: «ههنا».

(٣) هو زيد بن يحيى شيخ الدارمي كما بينته عند تخريج الحديث.

(٤) في (س): «وشرب».

(٥) في الأصل و(ب) و(أ): «الماء الخمر» والمثبت من (س). والعبارة كما يبدو فيها قلب والصواب: «الخمر كالماء» أي أنهم يستحلون الخمر فيشربونه كما يشربون الماء.

(٦) المؤلف كما تقدم يرى أن الذي يقلب ويمال هو (الخمر)، ولذا لم يستقم عنده تفسير الراوي بقوله: «يعني الإسلام» فقال: «سقط منه (في)»، وتبعه على هذا البيضاوي والطيبي و غيرهما. ينظر: شرح المصابيح للبيضاوي (ل٢١٦/أ)، شرح المشكاة للطيبي (٣٤٠٠/١١)، مرقاة المفاتيح (٢٤٦/٩)، التعليق الصبيح (١٢٩/٦).

أقول: والذي تبين لي -بعد طول تأمل- أن ليس هناك سقط، وأن الذي يُكْفَأ ويمال هو (الإسلام). والذي يكفأُه هو (الخمر) كما فسره الراوي أيضاً، وبهذا يستقيم تفسير الراوي في الموضعين بدون تقدير أو احتمال سقط. وعلى هذا فإن (يَكْفَأ) الأولى مبنية للمعلوم لأن الفاعل مذكور.

ويمكن أن تكون مبنية للمجهول بحسب السياق كما في بعض ألفاظ الحديث الأخرى من مثل قوله: «أول ما يُكْفَأ الإسلام كما يكفأ الإناء في شراب يقال له الطلاء».

ومما يؤيد هذا المفهوم الذي أوضحته النظرُ في الألفاظ الأخرى للحديث من غير هذا الطريق الذي أورد لفظه المؤلف ولعلي أعرض بعضها:

=

وقوله: «يسمونها بغير اسمها» يقول: إنهم يتسترون بما أبيح لهم من الأنبذة[1]، فيتوصلون

فمنها اللفظ الذي أوردته آنفاً وهو عند إسحاق بن راهويه وأبي يعلى وابن عدي.

وعند ابن أبي شيبة: «أول ما يَكْفَأ أمتي عن الإسلام لَشَراب يقال له الطلاء». والطلاء هو الخمر.

وعند الطبراني في «مسند الشاميين» أن القاسم بن محمد سأل عمته عائشة عن الطلاء، فقالت: اللهم غفراً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أول ما يَكْفَأ الدين كما يُكْفَأ الإناء الخمر، يشربونها ويدعونها بغير اسمها».

ونحوه عند ابن بشران لكن قال: «إن أول ما يَكْفَأُ الناسُ الدينَ كما يُكْفَأ الإناء في الخمر...».

وبهذا ظهر ما أردت بيانه من المعنى ولله الحمد.

(١) الأنبذة: جمع نبيذ. قال ابن الأثير: «وهو ما يعمل من الأشربة؛ من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك. يقال: نبذت التمر والعنب؛ إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً، فصرف من مفعول إلى فعيل. وانتبذته: اتخذته نبيذاً، سواء كان مسكراً أو غير مسكر، فإنه يقال له نبيذ. ويقال للخمر المعتصر من العنب نبيذ، كما يقال للنبيذ خمر» اهـ. النهاية مادة نبذ (٦/٥).

وفي «ترتيب اللسان» (٤٣٢٢/٧): «وإنما سمي نبيذاً؛ لأن الذي يتخذه يأخذ تمراً أو زبيباً فينبذه في وعاء أو سقاء عليه الماء ويتركه حتى يفور فيصير مسكراً. والنبذ: الطرح. وهو ما لم يسكر حلال فإذا أسكر حرم».

فعلمنا بما تقدم أن النبيذ اسم يطلق على الخمر وعلى غيره مما ينبذ. ومن النبيذ الحلال ما كان يصنع للنبي ﷺ، كما صحت بذلك الأحاديث. وانظر مثلاً: «صحيح البخاري» كتاب الأشربة، الباب السابع والتاسع. و«صحيح مسلم» كتاب الأشربة، باب إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يصر مسكراً.

لكن فرق بين النبيذين في الحقيقة وإن جمعهما الاسم. والعبرة بحقائق الأشياء، قال النووي في «المنهاج» (٧٠/٩): «وهذا النبيذ -يعني الذي كان يشربه النبي ﷺ- ماء محلًّى بزبيب أو غيره، بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكراً، فأما إذا طال زمنه وصار مسكراً فهو حرام».

وقال ابن حجر في «الفتح» (٨٠/٧) -تعليقاً على شرب عمر النبيذ عندما طعن-: «المراد بالنبيذ المذكور: تمرات نبذت في ماء؛ أي نقعت فيه. كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء».

=

بذلك إلى استحلال ما حرم عليهم منها[١]. والله أعلم[٢].

وقال أيضاً (١٠/٥٨) -معلقاً على ما كان يصنع للنبي ﷺ-: «فيحمل ما ورد في الأخبار بلفظ النبيذ على النقيع، وقد ترجم له -يعني البخاري- بعد قليل: (باب نقيع التمر ما لم يسكر) قال المهلب: النقيع حلال ما لم يشتد فإذا اشتد وغلى حرم...».اهـ.

وبهذا تبين لنا مراد المؤلف بقوله: «مما أبيح لهم من الأنبذة».

(١) يراجع: مرقاة المفاتيح (٩/٢٤٧)، فيض القدير (١٠/٥٢٤٢).

(٢) «والله أعلم» ليست في (أ).